



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٦

القاهرة ١٩٨٧

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والاسرائيل بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :
 - التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .
- يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والفشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ - ٩٢٥٤٤



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٦

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٧

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د/ علي الدين هلال

د/ سامي منصور

د/ سعد الدين إبراهيم

المنسق العام : د/ عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام العربي :

المقرر : د/ محمد السيد سعيد

الأعضاء : وحيد عبد المجيد

جمال عبد الجواد

د/ مصطفى كامل السيد

مدحت الزاهد

خالد السرجاني

مجموعة النظام الدولي :

المقرر : د/ عبد المنعم سعيد

الأعضاء : د/ عبد المنعم المشاط

صلاح أبو النجا

فتحي أحمد عثمان

هالة مصطفى

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د/ طه عبد العليم

الأعضاء : مجدى صبحي

محمد نور الدين

حسن حجازي

صفاء جمال الدين

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د/ أسامة الغزالي حرب

الأعضاء : د/ أماني قنديل

نبيل عبد الفتاح

د/ علاء الحديدي

حسن أبو طالب

الفت اغا

د/ جهاد عودة

مجموعة البحوث العسكرية :

لواء أ. ح متقاعد/ طلعت أحمد مسلم

باحثون مساعدون :

مجدي علي عطية - عمرو هاشم - منار الشوربجي

«المحتويات»

٣	المشاركون في التقرير
٩	مقدمة تحليلية :
١٧	موجز التقرير :

النظام الدولي والاقليمي ٣١

٣٣	القسم الاول : الشرق الاوسط في السياسة العالمية
٣٤	اولا : العلاقات السوفيتية الامريكية
٤٢	ثانيا : الشرق الاوسط في العلاقات السوفيتية الامريكية
٤٧	ثالثا : الولايات المتحدة والشرق الاوسط سياسيا وعسكريا
٥٨	رابعا : الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط سياسيا وعسكريا
٦٦	خامسا : الميزان العسكري السوفيتي - الامريكي

٧٥	القسم الثاني : الاقتصاد العربي بين التبعية والاستقلال في حقبة النفط
٧٩	اولا : التبعية التجارية للعالم العربي
٨٧	ثانيا : التبعية الغذائية للعالم العربي
٩٣	ثالثا : الاستثمار المباشر ونشاط الشركات عابرة القومية في الوطن العربي
١٠٢	رابعا : التبعية المالية للعالم العربي

١١١	القسم الثالث : الصراعات الاقليمية
١١٢	اولا : الصراع العربي الاسرائيلي
١١٢	١ - جهود التسوية

١٢١	٢ - الصراع المسلح العربي الاسرائيلي ١٩٨٦
١٣١	ثانيا : الصراع العراقي الايراني
١٣٧	ثالثا : الصراع الليبي - التشادى

١٤٧	القسم الرابع : العرب ودول الجوار الجغرافي : السياسات العسكرية لايران وتركيا واثيوبيا ...
١٤٨	اولا : السياسة العسكرية - الايرانية
١٥٩	ثانيا : السياسة العسكرية التركية
١٧٢	ثالثا : السياسة العسكرية لاثيوبيا

١٧٩ النظام الاقليمي العربي

١٨١	القسم الأول : الهيكل السياسي للنظام العربي
١٨٣	اولا : القنوات الرسمية للتفاعلات العربية - العربية
٢٠١	ثانيا : القنوات غير الرسمية للتفاعلات العربية

٢٠٩	القسم الثاني : مؤسسات النظام العربي
٢١١	اولا : الاداء السياسي لجامعة الدول العربية
٢١٧	ثانيا : تجربة لجان تنقية الاجواء العربية

٢٢٣	القسم الثالث : التجمعات الاقليمية الفرعية
٢٢٥	اولا : مجلس التعاون الخليجي
٢٣٦	ثانيا : معضلة التكامل المصرى السودانى

٢٤٣	القسم الرابع : اتجاهات التطور الداخلى للاقطار العربية
٢٤٥	اولا : التغير فى الدولة العربية الراهنة
٢٧٤	ثانيا : دراسة حالة : بناء الديمقراطية فى السودان

٢٨٩	القسم الخامس : الفلسطينيون
٢٩١	اولا : العرب داخل الارض المحتلة
٣٠٤	ثالثا : منظمة التحرير الفلسطينية

٣١٩	القسم السادس : اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات العربية
٣٢١	اولا : الاتجاهات العامة
٣٣٦	ثانيا : الآثار على الدول العربية الفقيرة وعلى العلاقات العربية

٣٤٩	جمهورية مصر العربية
٣٥١	القسم الأول : الملامح العامة
٣٥٩	القسم الثاني : السياسة الداخلية
٣٦٠	اولا : سلطات الدولة
٣٦٩	ثانيا : الاحزاب السياسية
٣٨٠	ثالثا : جماعات المصالح
٣٨٩	رابعا : القوى المحجوبة عن الشرعية
٤٠٩	القسم الثالث : الأوضاع الاقتصادية
٤١٠	اولا : نتائج الخطة الخمسية
٤١٧	ثانيا : عجز موازنة الدولة
٤٢٢	ثالثا : أزمة ميزان المدفوعات
٤٢٨	رابعا : دور الجهاز المصرفي
٤٣٥	خامسا : اتجاهات السياسة الاقتصادية
٤٤٥	القسم الرابع : السياسة الخارجية
٤٤٦	اولا : مصر والوطن العربي
٤٥٩	ثانيا : مصر واسرائيل
٤٦٣	ثالثا : مصر والعالم الغربي
٤٧٢	رابعا : مصر والاتحاد السوفييتي
٤٧٧	خامسا : مصر والعالم الثالث
٤٨١	سادسا : مجالات ومبادئ الدبلوماسية المصرية
٤٨٥	: الدفاع والقوة العسكرية :
٤٨٦	اولا : السياسة العسكرية المصرية
٤٩١	ثانيا : سياسة التسليح المصرية عام ١٩٨٦
٤٩٥	ثالثا : تدريب القوات المسلحة خلال عام ١٩٨٦
٤٩٦	رابعا : نشاط القوات المسلحة لصالح باقى اجهزة الدولة

مقدمة تحليلية

نحو صياغة خلاقة
للعقل الاستراتيجي العربي

السيد يسين

لم نكن بعيدين عن الحقيقة حين قررنا في مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي الأول لعام ١٩٨٥ ، أن صدوره « يمثل حدثاً فكرياً ينبغي أن نتوقف عنده قليلاً لنأمل لدلالاته » . ويبدو مصداق ذلك في الترحيب الواسع الذي بصدره في الدوائر العلمية والسياسية في مصر والعالم العربي ومراكز الأبحاث الدولية .

ولو تأملنا التحليلات والعروض التي نشرت في الصحافة المصرية والعربية ، لادرنا ان التقرير الاستراتيجي العربي قد لبي حاجة موضوعية لصناع القرار والسياسيين والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام . ذلك أننا نعيش في عالم يسوده صراع الايديولوجيات ، والتي ترسم في ضوءها استراتيجيات الدول . ونحن في الوطن العربي - ونتيجة لموقعه الاستراتيجي الفريد - نجد أنفسنا في مواجهة مستمرة وممتدة مع استراتيجيات الدول العظمى ، التي لها مصالح حيوية تسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ عليها . والوطن العربي منذ استخلص نفسه من نير الاستعمار والاحتلال في الخمسينيات انغمس بعمق في خوض معارك متداخلة : معركة النهضة التي تهدف إلى تحقيق التنمية للجماهير والوصول إلى آفاق المعاصرة ، ومعركة التحرر واستقلال الإرادة التي تسعى إلى القضاء على كل صور الهيمنة الأجنبية ، ومواجهة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي بكل ما يحمله من مخاطر على الأمن القومي العربي ، وأخيراً وقد يكون أولاً معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الأجنبية والخطط الاقليمية التي تقاوم حشد طاقات الأمة العربية وبروز العرب كقوة فاعلة على المستوى الدولي . وكل معركة من هذه المعارك المتداخلة تحتاج إلى تخطيط طويل المدى يضع في اعتباره عدداً من المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية .

أولاً : معارك النهضة والتحرر والوحدة

١ - في معركة النهضة برزت إشكالية الإصالة والمعاصرة ، والتي تحاول أن تحسم موضوع الهوية العربية . وإثارة هذه المشكلة ليست من قبيل الترف الذهني ، بقدر ما هي مشكلة حقيقية دارت حولها الصراعات العنيفة في الوطن العربي بين أنصار التقليد ، والذين يريدون الانطلاق أساساً من الاسلام باعتباره تراث الأمة ، وبين أنصار الحداثة الذين يريدون صياغة مفهوم عصري علماني للدولة ، سواء اتخذ شكل المفهوم القومي العربي ، أو شكل النموذج الماركسي ، أو صورة النظام الليبرالي الغربي . وإذا كان التيار القومي العربي قد شهد الخمسينات والستينات ذروة مذه التاريخي ، فلاشك أنه لاعتبارات شتى ، لعل أهمها على الإطلاق هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، قد انصرف ، لحساب تصاعد التيار الاسلامي الذي يطالب انصاره بشرعية الوجود السياسي في كل البلاد بلا استثناء .

ودارت بشكل سياسي صريح مناقشات شتى حول العروبة والاسلام من زاوية التكامل أو الاختلافات ، وتأثير ذلك على مفهوم الدولة ، ليس ذلك فحسب ، بل على استراتيجية النهضة ذاتها ، والمنابع الفكرية التي ستصاغ على هديها .

وفي خضم معركة النهضة العربية المعاصرة سقطت اوهام متعددة ، وبرزت حقائق صلبة . لم يعد هناك أحد في الوطن العربي اليوم يقبل - كما قبلنا من قبل في الخمسينات والستينات - مقايضة التنمية لصالح الجماهير بالحرية وحقوق الإنسان . لقد اختفت - ونرجو إلى الأبد - تلك الصيحات التي كانت تحاول الزعم أن هناك تناقضاً لا يمكن حله بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية . وأن علينا أن نختار بين عدالة اجتماعية بلا حرية ، أو حرية بلا عدالة اجتماعية .

إن التحدي الحقيقي المائل أمام مشروع النهضة العربية ، بعد حسم موضوع الهوية العربية ووضع الاسلام كجزء فاعل من مكونات المشروع القومي ، هو إيجاد الحلول التي تؤلف تالياً خلافاً

بين تحقيق العدالة الاجتماعية للجماهير في اطار ديموقراطي يحترم حريات الافراد ، ولا يفتل ابداء حقوق الانسان .

وينبغي قبل ذلك حل مشكلة الفجوة بين النخبة والجماهير في الوطن العربي . ولم يعد مقبولا ان تغرد نخبة محدودة العدد وصلت إلى القمة سواء بالوراثة أو بالصدفة التاريخية أو بالانجاز السياسي البارز أو بالإبداع الفكري الحقيقي ، باتخاذ القرار في أهم شئون الشعب العربي من أول شن الحرب إلى طريقة استخدام الموارد وتوزيع الدخل ، في غيبة عن الجماهير . بل إن علينا أن نتصدى بالنقد المسئول للمحاولات التي تخطط لتقييد الجماهير عن الساحة ، وتحويلها إلى كائنات كل مهمتها في الحياة ان تتلقى توجيهات النخبة السياسية .

ان المناقشات التي ادارها المثقفون العرب بمسؤولية كاملة في السنوات الماضية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، وحقوق الإنسان ، قد حاولت بامانة ان تشخص المشكلة وأن تطرح الحلول . وأيا كانت صلاية المواجز والقيود الراهنة ، والتي تحد من نشاط الجماهير وتقيد ابداعاتها ، فإن طرح المشكلة وممارسة النقد والنقد الذاتي علامة صحة في الفكر العربي المعاصر . لقد تخطينا مرحلة التبرير ، واخفاء الحقائق ، والتغنى بالإيجابيات . ونعيش الآن مرحلة من النقد الذاتي الصارم ، مستخدمين المنهج العلمي في الرصد والتحليل والتفسير .

وهذا في حد ذاته يكشف عن زيف الأكاذيب الاستشراقية التي روجت لقصور العقل العربي وعجزه عن النقد وعن التكليف بين المتناقضات .

٢ - وإذا كانت معركة النهضة تدور داخل الوطن العربي اساسا ، وتهدف إلى استنهاض قواه ، وحشد موارده ، وتعبئة طاقاته لخوض اختبارات الحداثة والمعاصرة ، فإن معركة التحرر والاستقلال تدور في تفاعل مباشر مع النظام الدولي بكل تعقيداته ومشكلاته .

لقد جابهنا - في كل معاركنا ضد الهيمنة الأجنبية - والتي تعددت صورها وأشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية بل والثقافية ، أطماع الدول العظمى واستراتيجياتها التي تهدف إلى تحقيق مصالحها الحيوية ، ولو على حساب الوطن العربي .

وليس خافيا عنا ضراوة الصراع حول « الشرق الأوسط » بكل ما يمثله من موقع استراتيجي حاكم ، ومن ثروات ملبية . وهامو النظام العربي يقع في دائرة التهديد المباشر ، بعد كل الجهود القومية السابقة لاستخلاص إرادته السياسية الحرة . وهذا التهديد يتمثل أساسا في الخطر الاسرائيلي من ناحية ، وانعكاسات هذا الخطر على تقنيات وحدة لبنان ، وفي المخططات الإيرانية العدوانية لتفتيت وحدة العراق .

ان الحرب الإيرانية العراقية تحتاج في حد ذاتها إلى « دراسة حالة » متعمقة للكشف عن ممارسات « لعبة الأمم » وكيف حاولت اطراف دولية شتى أن تؤثر في مسار الحرب ، تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية ، التي قد تتناقض من فترة لأخرى ، ولا ضعاف القوة العربية .

وعلى أن ننسى التآمر الدولي على السودان ، من خلال الدعم العسكري والسياسي لقوى التمرد ، والتي مهما كانت بعض مطالبها مشروعة إلا أنها وقعت في قبضة اطراف دولية ليس من مصلحتها حل المشكلة في اطار وحدة الشعب السوداني .

وهكذا نجد انفسنا في الثمانينات نحاول تأكيد عدد من اليديهيات . إن استقلال الإرادة السياسية يفترض بالضرورة قدرة النظام السياسي على اشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، بغير تبعية اقتصادية صارخة للخارج . ومن هنا تقع الدعوات التي اطلقتها النخبة الثقافية العربية لتحقيق التنمية المستقلة في صميم معركة التحرر .

والتنمية المستقلة يمكن ان تظل شعارا فارغا من المضمون ، لو لم تتوفر العناصر الاساسية للمشروع القومي الحضارى . ان اطلاق طاقات الابداع لدى الجماهير . وتبنى مفهوم انسانى للتنمية ، لا يركز على النزعات الاستهلاكية المدمرة التى تسود المجتمعات الصناعية ، ويركز على نوعية الحياة ، وفى اطار من العدالة الاجتماعية والديموقراطية ، هو الذى يسمح للجماهير ان تعمل وتنتج وتزيد من الانتاج .

ولا شك ان حضارة التصنيع التى سادت القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، قد اخذت تفلح مكانها لحضارة الثورة العلمية والتكنولوجية . لقد اصبح العلم هو العامل الحاسم فى العملية الانتاجية ، وعلى الذين يعيشون فى الوطن العربى ب عقلية حضارة التصنيع أن يدركوا ان عليهم ان يتعلموا الابدعية الجديدة ، وان يتقنوا حل الشفرات المستحدثة ، وأن يعوا الحقيقة البسيطة التى مؤادها اننا دخلنا فعلا فى غمار « الموجة الثالثة » لتطور المجتمع الانسانى ، لو استخدمنا عبارة توفلر المشهورة .

٣ - وتبدو اخيرا اهمية معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الاجنبية والخطط الاقليمية العربية التى تحاربها . ليس سرا ان هناك خططا اجنبية ترمى إلى تفتيت التكامل الاقليمى للدول العربية . وهناك تصورات منشورة حول « بلقنة الوطن العربى » . وفى هذه التصورات تقسم لبنان إلى دوليات طائفية ، وكذلك سوريا ، ولم تغفل العراق من قيضة هذا التخطيط الجامع ، بل إن مصر نفسها - بكل تاريخها الراسخ فى الوحدة الوطنية - مستهدفة ايضا .

فإذا أضفنا إلى ذلك الدعوات الاقليمية التى تحاول اقامة التفرقة بين المشرق والمغرب من ناحية ، أو تحاول ابعاد دول الخليج عن باقى المصطفوة العربية ، أو حتى إذا التفتنا إلى قصور النظر القومى لدى بعض الانظمة العربية ، وانكبابها - بضيق أفق - على تحقيق ما تعتقد انه مصالحها المباشرة ، لأدركنا خطورة الوضع الذى نجابهه .

ومن المؤكد اننا تجاوزنا فى الوقت الراهن ، المرحلة التبشيرية للوحدة العربية التى سادت من الاربعينات حتى الستينات . ولقد استقدنا - على سبيل القطع - من محاولات وإخفاقات مشاريع الوحدة العربية فى الماضى القريب . وأدركنا ان الوحدة العربية لا يمكن ان تقام على اساس العواطف القومية الجياشة ، كما أنها لا تدم لو تجاهلت الخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية القطرية ، وأن يقدر لها النجاح لو لم تضع الجوانب الاقتصادية فى الاعتبار .

وقد ادى وضع كل هذه الجوانب فى الاعتبار ، إلى نشوء ما نطلق عليه « عقلانية عربية جديدة » فى التعامل مع موضوع الوحدة العربية ، واصبحتنا ندرك ان الوحدة العربية الشاملة لا تمثل سوى حلما نبيلاً تبتناه قوى سياسية متعددة فى الوطن العربى ، غير ان هذا الحلم - وهو ليس مستحيل التحقيق على أى حال - يحتاج إلى جهود تراكمية متعددة . إن ممارسة التنسيق السياسى بين الدول العربية حول قضية محددة كحل مشكلة الشعب الفلسطينى ، وحقه فى إقامة دولته المستقلة هو ممارسة وحدوية . وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين البلاد العربية وبعضها البعض ممارسة وحدوية ، وتوحيد سياسات التعليم فى الوطن العربى ممارسة وحدوية ، بل ان تعريب التعليم فى الجزائر وغيرها من بلاد المغرب ممارسة وحدوية رفيعة المستوى .

وهكذا نحتاج إلى رسم استراتيجية لتحقيق الوحدة العربية ، تضع فى اعتبارها اهمية الاعتماد على النفس الطويل ، وضرورة التيقن ان الوحدة العربية الشاملة لن يحققها الجيل الحاضر ، وانما ستحققها الاجيال العربية القادمة . وإنما يبقى على جيلنا مسئولية تاريخية هو اعداد المسرح للتطور المقبل وتثبيت دعائمه بناء على تفكير علمى واعتماد على خيال سياسى يتسم برحابة النظرة والقدرة على استشراف المستقبل .

ان الجيل الماضى من الساسة والمثقفين العرب قد نجحوا فى ان يسلمونا وطنا عربيا مستقلا ، بعد ان

ضحوا بحياتهم ودمائهم في سبيل الحرية والاستقلال والديمقراطية . ويبقى على جيلنا أن نحافظ على الوطن ، وأن نحرر أجزاءه المنتزعة ، وأهم من ذلك أن نسعى إلى توحيدِه ، حتى يصبح قوة فاعلة في المحيط الدولي الذي لا يمكن فيه للكائنات - الضحايا ، أن تصارع العمالقة المسلحين بالقوة العسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية .



وهكذا وفي ضوء عرضنا الوجيه للمعارك المتداخلة التي يخوضها الوطن العربي منذ الخمسينات ، والتي تتشابه فيها المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، كان لابد أن يصدر تقرير استراتيجي عربي تكون مهمته القراءة النقدية الواعية للتطورات على صعيد الوطن العربي ، وعلى مستوى النظام الدولي .

ولقد كان لحرارة استقبال التقرير الاستراتيجي العربي ، والذي كشفت عنه المقالات والتحليلات والرسائل ، أثر بالغ العمق في تثبيت يقيننا في أن التقرير قد لبي بالفعل حاجة موضوعية في المحيط الفكري العربي . وقد استندنا من كافة الملاحظات النقدية التي وجهت للتقرير الأول وحاولنا أن نرفع مستوى الأداء في التقرير الاستراتيجي الثاني الذي نقدم له اليوم .

ومما هو جدير بالإشارة أن الدوائر الثقافية والعلمية الغربية لم يرغب عنها أبدا الدلالة البالغة الأهمية لصدور أول تقرير استراتيجي عربي ، ويكشف عن ذلك على سبيل المثال اهتمام مجلة « مشرق - مغرب » الفرنسية المتخصصة في شؤون العالم العربي بنشر ترجمة فرنسية كاملة لموجز التقرير الاستراتيجي العربي مع عرض مفصل لحيواته ، سبقتها مقدمة تحليلية عن الدلالة الفكرية والسياسية لصدور التقرير عام ١٩٨٦ في القاهرة .

غير أن الذي نريد أن نركز عليه في هذه المقدمة أن صدور التقرير الاستراتيجي العربي لم يكن سوى الخطوة الأولى من خطوات مشروع متكامل يتبناه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، يهدف إلى صياغة خلاصة للعمل الاستراتيجي العربي ، بما يسمح للوطن العربي بمجابهة التحديات الكبرى الملتهة في الأفق أمامنا مع قدوم القرن الحادي والعشرين .

ثانيا : المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول

في بعض البلاد يتجمع الباحثون المتخصصون في موضوعات الأمن القومي في دوائر قد تكون رسمية مثل مراكز الأبحاث المتخصصة أو الجمعيات العلمية ، أو غير رسمية مثل اجتماعهم الدوري في شكل ندوات أو مؤتمرات . وهؤلاء الباحثون قد يكونوا ضباطا في القوات المسلحة معنيين بموضوع الأمن القومي أو دبلوماسيين حاليين أو سابقين أو باحثين أكاديميين . ويطلق على هذه الروافد الثلاثة التي تصب في تيار واحد هو الدراسات الاستراتيجية ، جماعة الأمن القومي ، Defense Community . وأبرز الأمثلة على هذه الجماعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ينتشر أعضاء هذه الجماعة ويتوزعون بين البنتاجون ومراكز الأبحاث العسكرية ووزارة الخارجية ومراكز الأبحاث الاستراتيجية في الجامعات . وهناك في إسرائيل جماعات مماثلة معنية عناية خاصة بموضوعات الأمن القومي ، وتتكون من نفس العناصر الثلاثة أيضا ، وتعنى الضباط الحاليين والسابقين والدبلوماسيين والباحثين الأكاديميين .

وأهم وظيفة تقوم بها هذه الجماعات المتخصصة ، هي رفع الوعي بأهمية موضوع الأمن القومي ووضعها في الصدارة من الاهتمامات ، والنقل النقدي حول الاتجاهات المختلفة بصدده ، ومحاولة التأثير على صانع القرار من ناحية ، وإبلاغ رسائل متعددة - عبر قنوات مختلفة - للرأي العام لصياغة

تفكيره وفق الخطوط التي يرسها أى باحث أو مجموعة من الباحثين من أعضاء هذه الجماعة .

ولا ينبغي أن يفهم من مفهوم الجماعة هنا ضرورة وحدة الفكر بين أعضائها . بل العكس هو الصحيح ، وقد يكون أنسب لو قلنا تجمعاً بدلاً من جماعة . ذلك أنه عادة ما تختلف الآراء بل وأخطر من ذلك كثيراً ما تتصارع الأيديولوجيات حول توجهات الأمن القومي في هذه التجمعات . ولو أخذنا على سبيل المثال جماعة الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإننا سنجد جناحاً يمينياً متطرفاً يتشدد لأقصى درجة فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية السوفيتية . وهو هذا الجناح الذي يضحك مما يظنون عليه الخطر السوفيتي ، ويؤيد برنامج حرب النجوم ، ويدخل في معارك حامية مع التيار الآخر الذي يعارض البرنامج ، والذي يدعو إلى تدعيم سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي .

ولكل تيار مجالاته الخاصة ونشرواته ، فالتيار الأول يصدر « المجلة الاستراتيجية » وهي زاخرة بكل ضروب الفكر اليميني في مجال الدراسات الاستراتيجية والتيار الثاني له أيضاً مجلاته ومنابر .

ونجد نفس الظاهرة فيما يتعلق بجماعة الأمن القومي في إسرائيل . فهناك الجناح الذي يدعو إلى قبول فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة ، على أساس أن قبول هذا الاقتراح من شأنه تحقيق المصالح الاستراتيجية العليا لإسرائيل . وهناك جناح متطرف مازال يركز على أفكار مثل أهمية استخدام الردع مع العرب ، وضرورة نشر الاستيطان في الضفة الغربية وغزة ، وعدم التنازل عنها إطلاقاً لاعتبارات الأمن الإسرائيلي .

وهكذا يمكن القول أن هذه الجماعات أو التجمعات البحثية عادة ما تضم تيارات فكرية متصارعة . وليس هناك في الوطن العربي حتى الآن تجمع أو جماعة مماثلة لدراسات الأمن القومي .

وقد رأينا أن الخطوة الثانية والمنطقية بعد إصدار التقرير الاستراتيجي العربي هو السعي لخلق هذا التجمع العربي من الباحثين والمهتمين بالأمن القومي العربي ، ومن كل البلاد العربية بلا استثناء ، وبغض النظر عن الخلافات السياسية القائمة بين بعض البلاد العربية .

ومن خلال التعاون العلمي الوثيق بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، طرحت فكرة عقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، والذي يدعو له كلا المركزين ، ولاتت الفكرة قبولا . وعلى ذلك تقرر عقد المؤتمر الأول في عمان في سبتمبر ١٩٨٧ على أن يعقد المؤتمر الثاني في القاهرة عام ١٩٨٨ وهكذا بالتبادل ، وقد ينعقد المؤتمر في أي عاصمة عربية تقبل استضافته .

وفي تقديرنا أن المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول سيكون له ما بعده . ذلك لأنه يعد في نظرنا أول محاولة واعية لخلق جماعة بحث الأمن القومي العربي على أسس فكرية واضحة . والهدف محدد ، هو ببساطة صياغة العقل الاستراتيجي العربي بطريقة عصرية وخلقة ، مما يسمح بتكوين أجيال من المفكرين الاستراتيجيين العرب ، تكويناً يسمح لهم بالتعامل مع الواقع الدولي ، وبناء على فهم عميق للاستراتيجيات العالمية . ولضوء متابعة دقيقة لأحدث الأدبيات الاستراتيجية في الشرق والغرب والعالم الثالث . وسيكون المؤتمر الاستراتيجي العربي الذي سيعقد سنوياً هو المنبر الذي سيطرحون فيه اجتهاداتهم وإبداعاتهم بل وخلافاتهم في الرؤية والاتجاه ، في إطار من الديمقراطية الفكرية والحوار العلمي المسئول .

وقد اختيرت ثلاثة موضوعات للمناقشة في المؤتمر الأول وهي :

- النظام الاقليمي العربي ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلية .
- التغييرات والسياسات الاقتصادية العربية من منظور الأمن القومي .
- النظام العربي تحت التهديد .

وقد رُئى ان تعد ثلاثة ابحاث حول كل موضوع يشترك كلا المركزين في اعدادها على التصيل التالي :

البحث الأول : النظم الاقليمي العربي ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلية :

يتعلق هذا البحث اساسا بالاشكالية السياسية للنظام العربي ، سواء من حيث الياته وعلاقاته الداخلية ، او من حيث موقعه في النظام الدولي ، خاصة من منظور التطورات المستقبلية المحتملة .

و في هذا الاطار يمكن القاء الضوء على هيكل توزيع القوة الحالى في ذلك النظام ، وأنماط الصراعات والتحالفات الداخلية فيه ، والاطار التنظيمي والمؤسسى للنظام العربي (سواء على المستوى القومى ، جامعة الدول العربية) او على المستوى الاقليمي (التجمعات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ، والتكامل المصرى السودانى والمغرب العربى ... الخ) كما يدرس البحث موضع هذا النظام في اطار النظام الدولى الحالى ، وموقعه على وجه التحديد من التطورات المستقبلية في مجريات الصراع الامريكى السوفيتى ، وخاصة في ضوء مبادرة الدفاع الاستراتيجية الامريكية ، او ما يعرف باسم حرب النجوم ، ويريد الفعل السوفيتية لها ، القائمة والمحتملة كما تدرس علاقة هذه التأثيرات المحتملة على اقاليم العالم الاخرى والتغيرات المتصورة في اوزانها ومواقعها الاستراتيجية على المستوى الدولى .

البحث الثانى : التغيرات والسياسات الاقتصادية العربية من منظور الامن القومى ،

يفترض ان يتناول هذا البحث اولا اثر انخفاض عائدات النفط على تطوير القدرات العسكرية العربية ، ومدفوعات الدعم العربى لدول المواجهة المقررة وفقا لمؤتمرات القمة والصمود العسكرى للعراق في مواجهة العدوان الايرانى ، ودرجة الانكشاف والاختراق الاقتصادى الخارجى للدول العربية ، وأثار كل ذلك على النمو الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى عموما . كما يفترض ان يدرس البحث ثانيا ، سياسات التقشف في الاقطار العربية المصدرة للبترول ، وانعكاساتها على التعاون الاقتصادى العربى وعلى الامن القومى ، خاصة من حيث الآثار المترتبة على التوسع في توظيف غير العرب في دول الخليج وعلى التحويلات من صناديق التنمية العربية وصندوق النقد العربى ، وعلى هجرة العمالة وتحويلات العاملين من ابناء الاقطار ذات فائض العمالة . كما يمكن ان يتناول البحث - ثالثا - حالة انكشاف الاقتصاد العربى وإمكانية تجاوزها من خلال دراسة عناصر مثل : التبعية الغذائية ، والتبعية المالية ، والتبعية التكنولوجية خاصة في مجال السلاح .

البحث الثالث : النظام العربى تحت التهديد :

يركز هذا البحث على ما يواجهه النظام العربى حاليا من تعدد المخاطر المحدقة به في آن واحد ، والآثار المستقبلية لتفاعل تلك المخاطر وتداخلها . وفي مقدمة هذه المخاطر :

١ - الحرب العراقية الايرانية ، التى لا يوجد حتى الآن حد ادنى من التصور الاستراتيجى العربى الواحد لمخاطرها على المنطقة ، بالرغم من طول امدتها واحتمالات امتداد تأثيراتها إلى بلدان عربية اخرى .

٢ - الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة فيما يتعلق بيبروز التهديد النووى الاسرائيلى وعدم وضوح استراتيجية عربية حتى الآن في مواجهته .

٣ - الحرب الأهلية اللبنانية التي طال أمدها ، والتي تعكس كافة الصراعات والازمات التي يعانى منها النظام العربى . ذلك أن استمراريتها ستؤدى إلى آثار بعيدة المدى على المشرق العربى ، وعلى القضية الفلسطينية ، وعلى مصير الدولة اللبنانية نفسها .



وبعد ، إذا كان اصدار التقرير الاستراتيجى العربى هو الخطوة الأولى ، وإذا كان عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى سنويا هو الخطوة الحاسمة الثانية نحو صياغة خلاقة للمعال الاستراتيجى العربى ، فإن الخطوة الثالثة ستكون توسيع قاعدة المشاركة العربية فى إعداد التقرير الاستراتيجى ، وذلك بتكوين لجنة استشارية عربية من كبار الباحثين المهتمين بدراسات الامن القومى لكى تناقش خطة التقرير الاستراتيجى كل عام ، ولكل يعرض عليها التقرير فى صورته النهائية قبل الطبع ، بالإضافة إلى دعوة الباحثين العرب إلى الاسهام فى تحرير التقرير .

بالتابع هذه الخطوات المنهجية نكون قد بدأنا - فى مجال الدراسات الاستراتيجية - ممارسة وحدوية رائدة ، تقوم على اسس الايمان القومى العميق باننا وطن عربى واحد ، يجابه تحديات خطيرة .

ومن هنا أن الاوان - ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين - ان نخوض غماره معا ليس كدول متفرقة ولكن كامة واحدة .

والله ولى التوفيق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة لى ١٩ مايو ١٩٨٧

موجز التقرير

أوضاعها الجيوبولتيكية والجيوسراتيجية والعسكرية ،
وهي على وجه التحديد : تركيا وإيران وأثيوبيا . وفي
الجزء العربي فإن التقرير يعطى اهتماما خاصا لبناء
الدولة العربية القطرية ، باعتبار أن مشكلات هذا البناء
تلقى بظلالها على النظام العربي ككل . وأخيرا فإن
الجزء المصري عمق من الرؤية الخاصة بمؤسسة
الرئاسة في مصر ، عارضا لبنائها المؤسسي ، كما تعمقت
المعرفة بجماعات المصالح ، وأضيف إليه تقرير خاص
عن القوى السياسية التي تقع خارج الشرعية في النظام
المصري الحالي .

ولكن بناء التقرير - كما أسلفنا - ظل على حاله ،
حتى يستطيع القارئ العربي ، عبر عدة سنوات من
صدور التقرير أن يجد فيه تراكما من المعلومات
والتحليل على المستويات الدولية والعربية والمصرية
تسمح بعمل مؤشرات مستقبلية لكل منها . وهكذا فإن
أجزاء التقرير الرئيسية بقيت كما هي : النظام الدولي
والاقليمي ، والنظام الاقليمي العربي ، والنظام
المصري . وفيما يلي موجز لحتويات الأجزاء الثلاثة
للتقرير .

يخطو التقرير الاستراتيجي العربي في عامة الثاني
عدة خطوات إلى الامام ، سواء في جوانبه التحريرية
أو الموضوعية . فرغم أن مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام قد حافظ على البنيان الأساسي
للتقرير وهو التقليد المتبع في معظم التقارير
الاستراتيجية في العالم ، فإن القارئ سوف يلحظ
بسهولة القفزة النوعية في التقرير الثاني . فمن ناحية
فإن عرض الجوانب التاريخية للقضايا المختلفة المتعلقة
بالنظام الاقليمي العربي لم ترد في التقرير الجديد بعد
أن غطيت بالكامل في التقرير الأول ، ومن ثم أفسح
المجال للتركيز على هذه القضايا في إطار العام المنصرم .
ومن ناحية أخرى فإن الأبعاد الاقتصادية للنظام
خارجيا وداخليا تم التوسع فيها بشكل كبير ، فبعد أن
اقتصرت في التقرير السابق على الجزء الخاص بمصر
فقط ، فإنها في هذا التقرير شملت الجزئين الآخرين :
النظام الدولي والاقليمي ، والنظام الاقليمي العربي .
ومن ناحية ثالثة فإن التقرير الحالي يتميز بعدد من
الزوايا الجديدة التي لم يسبق التعرض لها . ففي الجزء
الأول سوف يجد القارئ قسما جديدا خاصا بدول
« الجوار الجغرافي » للنظام الاقليمي العربي من زاويتي

النظام الدولي والإقليمي

الشيرعى السوفيتى فى جنيف فى ١٩ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . ولكن من الناحية الموضوعية ظلت العلاقات بين الطرفين تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة الذى ظل يتحكم فى العلاقات بين الطرفين خلال الثمانينات . وقد ظهر ذلك من استمرار سباق التسلح بينهما ، كما عجزا سويا عن التقدم فى مباحثات الحد من التسلح ، واستمرت الاتهامات المتبادلة بينهما . وهكذا فإن عام ١٩٨٥ شهد ميلاد قوى جديدة لدى الطرفين تسعى إلى تجاوز مرحلة الحرب الباردة الجديدة ، ولكن هذه الأخيرة بما تمثله من تناقض سياسى واستراتيجى بين الطرفين كانت تحد من إمكانيات هذا التجاوز . وتوصل التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ إلى أن الطرفين سوف يحتاجان لبعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

ولقد عكس عام ١٩٨٦ هذه الحقيقة تماما ، وأن غلبت عليه كثافة التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة أكثر من تلك التعاونية بين الطرفين . وقد جاء ذلك على عكس التوقعات التى سادت فى بداية العام والتى استندت إلى نتائج مؤتمر جنيف ، حيث كان متصورا أن هذا التحسن الشكلى بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين يمكن أن يؤدى إلى تغيرات كيفية فى اتجاه التحسن ، خاصة أن زعيميهما اتفقا على ضرورة تواتر اللقاء ، واتفقا مبدئيا على أن يكون اللقاء التالى بينهما فى واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦ . ولكن ، ونتيجة استمرار وفاقية قوى الحرب الباردة الجديدة لدى الطرفين ، فإنهما لم ينجحا فى تحقيق ذلك ، بل الأكثر من ذلك أهمية أن درجة التوتر بينهما تصاعدت إذا ما قورنت بتلك الخاصة بعام ١٩٨٥ ، وقد حدث هذا التوتر فى الوقت الذى بدا فيه أن محادثات الحد من التسلح بينهما قد بدأت تبرز تقدما فى عدد من النقاط الجوهرية ، وعاد ذلك بشكل رئيسى إلى مجموعة كبيرة من التنازلات أخذ الاتحاد السوفيتى يقدمها الواحدة تلو الأخرى ، ونتيجة هذا التقدم النسبى ، ولحاولة احتواء التوتر المتصاعد بين الطرفين ، فقد اتفقا خلال شهر سبتمبر على عقد اجتماع تحضيرى لقادة البلدين فى ريكيافيك عاصمة آيسلندا خلال يومي ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ ، يكون مقدمة للقاء فى واشنطن فى عام ١٩٨٧ . وقد اتفق على هدفين لهذا المؤتمر التحضيرى : أولهما وضع المبادئ العامة التى يمكن أن تسير عليها المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح فى الأسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى ، وتلك المتوسطة المدى فى

انقسام التقرير فى هذا الجزء إلى أربعة أقسام رئيسية : الأول انصرف إلى وضع الشرق الأوسط فى السياسة العالمية . وقد استخدم تعبير « الشرق الأوسط » ليس دلالة على النظام الإقليمى العربى ، وإنما لتوضيح المنظور الذى تتحرك منه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه المنطقة . والثانى يتعلق بعلاقة الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى أما الثالث فيعالج الصراعات التى تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دولة مجاورة ، وتشمل الصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع العراقى الإيرانى ، والصراع الليبى التشادى . والقسم الرابع والأخير ، يطرح السياسات العسكرية لثلاث دول هامة للنظام الإقليمى العربى هى إيران وتركيا وأثيوبيا بحيث يمكن فهم الأبعاد الاستراتيجية لوجود هذه الدول فى المحيط الإقليمى ، وموقع العالم العربى فى سياستها العسكرية . وبصفة عامة فإن عام ١٩٨٦ فى جانبه الدولى والإقليمى لم يكن مواتيا على الإطلاق لى تطور ايجابى للوطن العربى ، ومن ثم فقد تعرض للضغوط عليه ، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية الناجمة منه ، مما جعله فى نهاية العام يصل إلى نقطة فاصلة : إما أن يستجمع قواه ويبحث عن سبل جديدة وعملية لمواجهة تدهوره العام ، أو أن يقبل باندثاره فى نظم إقليمية أخرى غير عربية ، وبالتبعية الاقتصادية والاستراتيجية للنظام العالمى .

فبالنسبة للسياسة العالمية شهد عام ١٩٨٦ زيادة فى التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة الجديدة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واحتدامها مقارنة بعام ١٩٨٥ . وقد توصل التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ إلى أن ذلك العام شهد تحسنا شكليا فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية تمثل فى استئناف مباحثات الحد من التسلح بين الطرفين والتى كانت قد توقفت فى ديسمبر ١٩٨٢ ، وتخفيف حدة التوتر بينهما وزيادة التعاون بين البلدين فى عدد من المجالات غير الجوهرية ، وكثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بينهما الذى توجه لقاء رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب

وفي مجال الصواريخ المتوسطة المدى استكملت الولايات المتحدة نشر صواريخ « برشينج - ٢ » . بينما استمر نشر صواريخ « كروز » في غرب أوروبا ، وزاد الاتحاد السوفيتي من عدد صواريخه متوسطة المدى ، وحدث بعضها ، وأعاد توزيعها .

واستمرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تنمية قواتهما التقليدية كما ونوعا ، وأدخلا بعض التعديلات التنظيمية ، وكانت أهم التعديلات زيادة عدد الطائرات المقاتلة الأمريكية بحوالي ٤٠٠ طائرة . وحسنت الولايات المتحدة من أوضاعها في مجال الأسلحة التقليدية عموما ، وظلت متفوقة تفوقا طفيفا في مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية .

ومن المتوقع أن يتباطأ معدل سباق التسلح خلال عام ١٩٨٧ نتيجة للقيود التي يضعها الكونجرس - بعد حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلسيه - لتصميم الاتحاد السوفيتي على تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح . إلا أنه من المتوقع خلال عام ١٩٨٧ أن يستمر نشر الصواريخ « إم أكس » بدلا من الصواريخ « تيتان - ٢ » الأمريكية ، والصواريخ « س س - ٢٥ » بدلا من الصواريخ « س س - ١١ » السوفيتية ، كما ينتظر أن يزيد الاتحاد السوفيتي عدد الصواريخ المطلقة من الغواصات « س س - ن - ٢٢ » على حساب الصواريخ « س س - ن - ٦ » ، بإضافة غواصات إضافية من طراز « تانيون » و « دلتا » وسحب الغواصات I - ٧ بدلا منها وينتظر أن يستمر تسلم السرب الثاني من القاذفات الاستراتيجية الأمريكية ب - ١ خلال هذا العام . ورغم تجاوز الولايات المتحدة لحدود معاهدة (سولت - ٢) خلال عام ١٩٨٦ إلا أنها ستعود في الغالب إلى التقيد بها فيما يخص القاذفات ب - ٥٢ . خلال عام ١٩٨٧ بحث ضغط الكونجرس - أما الاتحاد السوفيتي فينتظر أن يبدأ تدريجيا في إدخال القاذفة « تو - ٩٥ » ، تدريجيا لتحل محل القاذفات المتقاعدة .

وفي مجال الصواريخ متوسطة المدى ينتظر أن يستمر نشر الصواريخ كروز في غرب أوروبا ، بينما يستمر إعادة تمركز الصواريخ السوفيتية « س س - ٢٠ » إلى أوروبا في مواجهتها وتعويض ذلك بمعزيد من الإنتاج من نفس الصاروخ .

وفي مجال القوات التقليدية ستستمر الولايات المتحدة في إعادة تنظيم وتحديث تشكيلاتها ومعداتها خاصة

أوروبا . وفي هذه الحالة الأخيرة فقد كان مطروحا التوصل ليس فقط إلى مبادئ عامة ، وإنما لخطوط رئيسية لاتفاقية في هذا الصدد ، وثانيهما تحديد ميعاد الاجتماع المقبل بين الطرفين . وبعد أربع جلسات من المباحثات بين الزعيمين - كان الأخير منها ليس مقررا في جدول الأعمال - فانهما اتفعا دون أن يتوصلا إلى تحقيق أي من هدي اللقاء . وكان السبب الرئيسي وراء هذا الاخفاق الاصرار السوفيتي على وضع حدود على مبادرة الدفاع الخاصة - المعروفة اعلاميا باسم برنامج حرب الكواكب - للرئيس الأمريكي رونالد ريغان ، كمقابل للتنازلات السوفيتية في المجالات الأخرى الخاصة بالحد من التسلح . وبالمقابل فإن الجانب الأمريكي أصر على ضرورة مواصلة هذا البرنامج في كل مراحله عدا مرحلة التشغيل الفعلي . وهكذا فإن العلاقات بين البلدين عادت سيرتها الأولى ، فقد تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن عدم احراز المؤتمر للنتائج المطلوبة منه ، وعاد الاتفاق إلى نقطة الحرب الباردة التي هيمنت على علاقاتهما طوال العام وكان شهرا سبتمبر وأكتوبر بمثابة فترة هدنة مؤقتة ، لم يفلح في استغلالها نتيجة التناقضات الجوهرية فيما بينهما . وفوق ذلك كله فقد استمر طوال العام سباق التسلح بينهما .

لقد تميز عام ١٩٨٦ بتصاعد سباق التسلح بين القوتين العظميين وانهيار معاهدة «سولت - ٢» للحد من الأسلحة الاستراتيجية في حين جرت محاولات مستميتة من الاتحاد السوفيتي لإيقاف سباق التسلح وتصفية الأسلحة النووية ، وإيقاف التجارب النووية . إلا أن القيود المالية وانفجار مكوك الفضاء الأمريكي « تشالنجر » في بداية العام ، وحادث المفاعل النووي السوفيتي ، والتزام الاتحاد السوفيتي بإيقاف التجارب النووية قد أدت إلى إبطاء هذا السباق وكانت أبرز مظاهر سباق التسلح بدء نشر الصواريخ الأمريكية الجديدة « إم . أكس » بدلا من « تيتان - ٢ » وزيادة عدد الغواصات « أوهايو » الأمريكية واستكمال سحب القاذفات ب - ١ ب - ١ الاستراتيجية ، وتجاوز معاهدة سولت - ٢ بتحويل القاذفات الاستراتيجية ب - ٥٢ إلى حاملات لصواريخ كروز المجهزة في حين قام الاتحاد السوفيتي بتحديث ترسانته النووية الاستراتيجية في جميع المجالات ، مع الالتزام بقيود معاهدة سولت - ٢ بل أنه قد سحب بعض قاذفاته الاستراتيجية قبل أن يحل محلها قاذفات جديدة .

والخبراء العسكريين السوفيت هناك .

ومن المحتمل أن تزيد القوات الأمريكية تهديداتها لسوريا وخاصة في لبنان ، وفي هذا المجال ستقوم القوات الأمريكية باستعراض للقوة أمام الساحل اللبناني ، مع احتمال القيام بعمليات محدودة بغرض أو بحجة إنقاذ الرهائن أو مكافحة الإرهاب وقد يتم ذلك في إطار عملية إسرائيلية شاملة أو محدودة بهدف إجهاد البناء العسكري في سوريا .

ورغم الضجة المثارة حول تزويد إيران بالأسلحة فمن المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة إلى تزويد إيران بالأسلحة سرا عن طريق حلفائها في غرب أوروبا ، أو إسرائيل بهدف استمرار الحرب بين إيران والعراق لإضعاف الجانبين ، وإيجاد مبرر قوى لزيادة وجودها العسكري في منطقة الخليج ، وتمهيدا لعودتها عسكريا إلى إيران ، وفي المقابل فقد تخفف الولايات المتحدة من قيودها على تصدير الأسلحة إلى بعض الدول العربية مثل دول الخليج الصغيرة « البحرين - قطر - الإمارات » ومصر .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد واجه عدة تعقيدات في علاقاته العسكرية بالشرق الأوسط بداية بالخلافات الداخلية بين أصدقائه في اليمن الجنوبية ، وتازم العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة ثم تعقيدات الحرب الإيرانية العراقية ، والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لسوريا . وقد قام بتحسين علاقاته العسكرية مع كل من الأردن والكويت والجزائر واليمن الشمالية . وقد اكتفى الاتحاد السوفيتي بأن يحافظ على وجود مناطق خالية من النفوذ الغربي ، والأمريكي بصفة خاصة ، دون الاهتمام بإيجاد ارتباط أو نفوذ مباشر مع دول المنطقة . وقد كانت وسيئته الرئيسية دعم القدرات العسكرية لحلفائه بحيث يمكنهم السعى إلى تحقيق أهدافهم بطرق سلمية من مركز قوى دون إغرائهم بمحاولة تحقيقها باستخدام القوة . وقد واجه تعقيدات في المنطقة ، بتنظيم المتشاكبة والمعارضة في نفس الوقت في المنطقة ، بتتبع العلاقة المباشرة بينه وبين الأطراف المحلية ، وترك لهذه الأطراف حرية التصرف في علاقاتها الإقليمية ، وقد التزم الاتحاد السوفيتي خلال هذا العام بسياسته الثابتة في تجنب ما يؤدي إلى اصطدام مباشر بينه وبين الولايات المتحدة ، أو التورط المباشر في صراعات إقليمية ، محاولا تحقيق أقصى استفادة من أخطاء الولايات المتحدة .

الدبابات ومركبات قتال المشاة ووحدات الدفاع الجوي وقواتها البحرية بشكل عام ، وطائرات السيادة الجوية وقدرات النقل الجوي بشكل خاص . أما الاتحاد السوفيتي فسيستمر في إعادة تنظيم قواته ، ولا ينتظر زيادة إضافية في مجال قواته البرية ، بينما يستكمل إمدادها بالدبابات والمدفعية الحديثة والصواريخ التعبوية والهليكوبتر المسلح . وكذا تنمية قواته البحرية كما ونوعا ، بينما ليس من المنتظر حدوث نمو ملحوظ في القوة الجوية التقليدية .

وقد انعكس استمرار نمط الحرب الباردة الجديدة على سياسة القوتين العظميين في منطقة الشرق الأوسط . فبالإضافة إلى اسقاطهما للقضية الفلسطينية من قائمة الأعمال الدولية ، فإنهما اندفعوا لتدعيم مواقفهما في المنطقة ، وبالأذات بالنسبة للولايات المتحدة . فقد برز خلال عام ١٩٨٦ استخدام الولايات المتحدة لقواتها العسكرية مباشرة سواء للتهديد باستخدام القوة ، أو استخدامها فعلا ضد الجماهيرية العربية الليبية وفشلها في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية ، والتهديد العسكري الأمريكي الإسرائيلي المشترك لسوريا دون التورط في عمل عسكري مباشر ، ثم كشف مبيعات الأسلحة الأمريكية الإسرائيلية لإيران مما أفقدها مصداقيتها لدى كثير من أصدقائها في المنطقة ، في حين فشلت الإدارة الأمريكية في تمرير صفقات الأسلحة للأردن ، وصفقة الطائرات وصواريخ الدفاع الجوي للملكة العربية السعودية ، كما ظهر لأول مرة تدخل الولايات المتحدة في الصراع الجارى في شمال تشاد الذي حقق نجاحا جزئيا . ويمكن اعتبار عام ١٩٨٦ عاما للفشل الأمريكي ، ولضعف التنفيذ والمصادقية في الشرق الأوسط خاصة مع فشل الحادثات المصرية الأمريكية في إيجاد حل لمشكلة الديون العسكرية حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

وليس من المتوقع حدوث تغيير معين في السلوك الأمريكي في الشرق الأوسط خلال عام ١٩٨٧ حيث ستستمر في التهديد باستخدام القوة ، أو استخدامها فعلا حينما تجد ذلك مناسباً . ومن المتوقع أن تزيد من مساعداتها لحكومة تشاد ضد القوات الليبية بدلا من الهجوم المباشر على ليبيا ، وأن تكرر محاولاتها لإثارة نزاع مسلح بين ليبيا وجيرانها وخاصة مصر مع احتمال استمرار الضغط عليها بإجراء مناورات قرب خليج سرت . وبالإضافة إلى ذلك فستعمل على إثارة وتدعيم المعارضة داخل ليبيا ضد نظام الحكم والمستشارين

اعتماد الغرب على النفط العربي مع استمرار الاعتماد العربي على الواردات الصناعية الغربية . وهنا يعرض التقرير للتبادل التجاري العربي مع اليابان والسوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة ، فضلا عن هذا التبادل مع الاتحاد السوفيتي . وفي حقبة النفط زاد الانكشاف الغذائي العربي ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ، وتزايد الاعتماد على واردات الغذاء من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، كما تزايد الاعتماد على المعونة الغذائية المشروطة لهذه البلدان . وإلى جانب هذه التبعية التجارية والغذائية تفاقمت مظاهر التبعية التكنولوجية العربية . وانعكس هذا ليس فقط في زيادة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ومن السلاح دون ارتباط بالاحتياجات التنموية والدفاعية الأساسية للعالم العربي ، وإنما في تزايد الأرباح الهائلة والنشاط الواسع للشركات متعددة الجنسية في العالم العربي . وأخيرا ، فإن الفواض العربية الهائلة في الغرب ، والمديونية الثقيلة المتزايدة للعديد من البلدان العربية ، جسدت أبعاد التبعية المالية العربية ، في زمن الثراء العربي .

ولم يكن النظام الاقليمي أكثر مواتاة للنظام العربي من النظام الدولي ، ولم تتم أية محاولات ذات فعالية لحل الصراع العربي الإسرائيلي أو الصراع العراقي الإيراني أو الصراع الليبي التشادي . فبالإضافة إلى اشتداد السياسة العدوانية لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولبنان ، فإن الحرب العراقية الإيرانية شهدت العديد من التطورات السلبية على الأمن القومي العربي ، فقد نجحت إيران في إحراز عدد من المكاسب التكتيكية أهمها الاستيلاء على ميناء الفلج العراقي ، والحصول على أسلحة من الولايات المتحدة بالإضافة إلى ما حصلت عليه من مصادر أخرى - أهمها الصين - مما حسن نسبيا من موقفها في المعدات تجاه العراق بالإضافة إلى تفوقها البشري ، وهو الأمر الذي شجعها في النهاية على القيام بهجوم كثيف في مطلع عام ١٩٨٧ . وفي جنوب الوطن العربي ، فإن مشكلة جنوب السودان استحكمت بتأثير من المساعدات الاثيوبية والإسرائيلية . لحركة التمرد في الجنوب مما وضع أثقالا كبرى على التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان . وأخيرا ، فإن الصراع الليبي - التشادي تفاقم خلال العام ، وأدى إلى مزيد من التورط الليبي في ظل ظروف من اختلال توازن القوى في غير صالح ليبيا . فمن جانب توحدت القوى الداخلية في تشاد حول مناهضة النظام

ولا يتوقع أن يغير الاتحاد السوفيتي من سياسته العسكرية خلال عام ١٩٨٧ إلا في حالة تعرض سوريا لخطر مباشر يمكن أن يغير من موازين القوى في المنطقة بينما سيستمر في دعمه للدول التي ترتبط بعلاقات صداقة معه وخاصة العراق بحيث تتمكن من الدفاع عن كيانها وأراضيها ، وأن يؤكد من خلال مساعداته العسكرية أهمية اشتراكه في أي تسوية للصراع العربي الإسرائيلي .

وقد وكن تدهور موقف النظام الاقليمي العربي في السياسة العالمية تدهور آخر في النظام الاقتصادي العالمي نجم عن التدهور الضخم في أسعار النفط العالمية . فقد بدأت حقبة النفط بخطوة هامة على طريق الاستقلال الاقتصادي العربي ، وذلك بإجراءات تأمين صناعة النفط العربي ، وفرض الحق العربي في تحديد أسعار النفط . وقد نجم عن هذا تعاطف القدرات المالية العربية التي مثلت فرصة استثنائية وفريدة تاريخيا - من حيث الإمكانية - لتحقيق التنمية المستقلة وتصفية التبعية . بيد أن غياب إرادة التحرر الاقتصادي أثر استمرار التناقض الذي ظهر بين امتلاك الموارد المالية الهائلة وغياب القدرات الصناعية التكنولوجية . وكان هذا يعني استمرار الأسباب الموضوعية للتبعية الاقتصادية وعدم التكافؤ للاقتصاد العربي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وكان من شأن التحولات الليبرالية والضغط الخارجية والفرقة العربية أن تكسر هذه الأوضاع . وتحول العالم العربي من قوة سادسة في العالم المعاصر - من حيث القدرات المحتملة - إلى كتلة مبعثرة ومنهوبة وخاضعة للمراكز الرأسمالية المتقدمة . وحين تراجعت أسعار النفط ، ظهر العرب كرهائن للنفط ، بعد أن بدا لهم أنهم قد امتلكوا زمام أمره . وتشابكت أوضاع التخلف الاقتصادي مع آثار الأزمات البنينية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، لكي تستخدم أزمات الاقتصاد العربي عبر القنوات المتعددة للتبعية الاقتصادية .

وهنا ، يتناول التقرير بالتفصيل المظاهر والأسباب المختلفة للتبعية التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية . ويبرز التقرير كيف أن ظاهر الاعتماد المتبادل بين الغرب والعرب ، كشف عن مضمون تبعية قاسية عانت أعباءها بالأساس البلدان العربية غير النفطية . وهكذا ، تدهورت شروط التبادل التجاري بين الصادرات والواردات العربية لصالح الأخيرة . وتزايد العجز في الميزان التجاري أو تراجع الفائض مع تراجع

الحصار حول ليبيا من ثلاثة اتجاهات .

من المتوقع خلال عام ١٩٨٧ ، احتدام الصراع في شمال تشاد نتيجة لاستعادة قوات المعارضة التشادية لبعض ما فقدته من وحدتها ، وتزايد المساعدات الفرنسية الأمريكية لحكومة نجامينا ، ولا يتنظر حسم الصراع لصالح أحد الجانبين خلال العام ، بينما تتزايد الجهود لتحقيق التصالح بين الجانبين .

وفيما يتعلق بدول الجوار الجغرافي وسياستها العسكرية فقد استمرت تركيا في تحسين قواتها المسلحة ومحاولة بناء صناعة عسكرية ، ومواجهة التحديات الداخلية والتحدى اليوناني ومن الكتلة الشرقية معا دفعا إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها من الدول العربية ، وحافظت على حيادها بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية . وأضحت أكثر اعتدالا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، كما استفادت من الصراع الإيراني العراقي بسماع العراق لها بتعقب الثوار الأكراد داخل أراضيها . ولا يتوقع تغير ملموس في السياسة العسكرية التركية حيال هذه الصراعات في المستقبل القريب نظرا لخطورة التحديات التي تواجهها والتي تحتاج إلى زمن طويل نسبيا .

وعملت إيران على تدعيم قواتها العسكرية بالحصول على الأسلحة من جميع المصادر الممكنة ، وركزت جهودها الرئيسية في الصراع مع العراق ، والتهديد المحدود للملاحقة لتأكيد نفوذها في الخليج وتثبيت نفوذها في لبنان . وينتظر أن تعمل على تدعيم قواتها خلال عام ١٩٨٧ وخاصة في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية ، وأن يظل حشد جهودها الرئيسية ضد العراق ، مع استمرار الضغط على دول الخليج ، ومد نفوذها داخل لبنان .

واهتمت أثيوبيا بصراعاتها الداخلية ضد حركات تحرير أريتريا والصومال الغربي ، وقامت بأعمال قتال محدودة داخل السودان والصومال . واستمرت معاونة جيش تحرير شعب السودان كوسيلة للضغط على حكومة السودان لمنعها من مساعدة حركات التحرير الأريتيرية ، كما استفادت من الصراع داخل التنظيم الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية لتدعيم موقفها داخل المنطقة . وينتظر خلال عام ١٩٨٧ أن تصل إلى تسوية مع السودان تمتنع به أثيوبيا عن معاونة جيش تحرير شعب السودان في مقابل أن تمتنع السودان عن مساعدة الحركات الأريتيرية ، وأن تتفرغ القوات الأثيوبية لتصفية حركات التمرد الداخلية .

الليبي بما فيها القوى التي كانت متحالفة معه من قبل ، ومن جانب آخر عادت فرنسا ومعها الولايات المتحدة إلى ساحة تشاد .

ومن الزاوية العسكرية والاستراتيجية البحتة فقد استمر دور الصراع المسلح هامشيا في الصراع العربي الإسرائيلي واقتصر على الأعمال الفدائية المحدودة من الجانب العربي ، والعمليات وأعمال القتال الإسرائيلية المحدودة . وقد عكس ذلك اختلال التوازن الاستراتيجي والعسكري بين الجانبين ، وتفكك الروابط العربية ، والتهديدات الخارجية والداخلية . ورغم زيادة الأعمال الفدائية داخل الأراضي العربية المحتلة إلا أنها كانت محدودة الفعالية نتيجة لضعف التخطيط والإعداد باستثناء الهجوم على مجموعة عسكرية إسرائيلية في القدس ، وإسقاط طائرة فالنتوم في جنوب لبنان ، واعدت سوريا إلى تقوية دفاعاتها ، وزيادة قواتها وتحديثها في جميع المجالات مع تقادى الاصطدام بالقوات الإسرائيلية .

ومن المتوقع أن يستمر دور الصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال عام ١٩٨٧ محدودا ، مع تحسن محدود في أداء المقاومة ، وتحسن في الميزان العسكري لسوريا في مقابل إسرائيل وأن يؤدي ذلك إلى زيادة الأعمال المضادة الإسرائيلية مع زيادة احتمال تصادم عسكري على نطاق واسع بين إسرائيل وسوريا بمبادرة من إسرائيل لإجهاض القوة العسكرية السورية .

وتميز الصراع بين إيران والعراق في عام ١٩٨٦ بنجاح القوات الإيرانية في الاستيلاء على قطاع الفاو العراقي ، وتصاعد قصف العراق للمنشآت البترولية والصناعية وإمتداده إلى أهداف لم يسبق قصفها من قبل ، كما ظهر تحسن واضح في إصابة الطائرات العراقية لأهدافها ، في حين فشلت هجمات إيرانية أخرى على مناطق عراقية ، وفشل العراق في الاحتفاظ بمدينة مهران التي استولى عليها في أول هجوم منذ عام ١٩٨٢ ، وأخيرا فشلت العمليات الهجومية الإيرانية على الأراضي العراقية في اتجاه البصرة مع نهاية عام ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بالصراع الليبي التشادي فقد تفككت قوات المعارضة التشادية خلال عام ١٩٨٦ في حين تصاعدت المساعدات الفرنسية ثم الأمريكية لحكومة نجامينا مما مكن قوات الحكومة من تحقيق أول نتائج ذات قيمة شمال خط العرض ١٦ . ويبدو التعاون الفرنسي الأمريكي في هذا المجال محاولة لاستكمال

النظام الاقليمي العربي

اما الجزء العربي من تقرير هذا العام فيشمل خمسة اقسام :

القسم الاول يعالج الهيكل السياسي للنظام الاقليمي العربي . وهو بدوره ينقسم إلى شقين ، يتناول الشق الاول التفاعلات العربية الرسمية ويتناول الشق الثاني التفاعلات غير الرسمية . وفي هذا الشق الأخير رأينا أن تلقى الضوء على عمل بعض المنظمات العربية الشعبية ، وهي اتحاد الحامين العرب واتحاد العمال العرب ، وكذلك على ظاهرة الازدهار الثقافي النسبي الذي عرفه الوطن العربي في السنوات الأخيرة من خلال تطور الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة العربية المهاجرة . وجاء اهتمامنا بدراسة الشق غير الرسمي - أو الشعبي - من التفاعلات العربية انطلاقا من سؤال رئيسي وهو هل يمكن أن تتطور التفاعلات والروابط الشعبية العربية انساعا وعمقا وفعالية إلى الحد الذي يمكنها من تقديم بديل حقيقي للتفاعلات الرسمية العربية ، وإن لم يكن فهل يمكنها على الأقل أن تقدم ضمانا ضد المزيد من تدهور العلاقات بين النظم العربية الحاكمة وأن تجسد بالتالي ولو على نحو معنوي ورمزي تلك الدلالات الفنية التي مثلتها الفكرة القومية مع تطورها المستمر ؟ . والواقع أننا كفنا على دراسة هذا الشق بدرجة معقولة من الامعان والتفصيل حتى أصبح أمامنا دراسة مطولة لم نملك إلا تلخيصها إلى أقصى حد ممكن في هذا التقرير .

والنتيجة الرئيسية التي خرجنا بها مزدوجة . فمن ناحية ، يمكن التأكيد على أن التفاعلات الشعبية العربية سواء من حيث بعدها التنظيمي أو من حيث درجة استقلاليتها الحقيقية عن المواقف الرسمية المتعارضة للنظم العربية السائدة أو من حيث نضجها الفكري والسياسي ما زالت عند مرحلة مبكرة من النمو ، وإنها لا تقدم بأي حال بديلا حقيقيا ولا حتى ضمانا جادة ضد تدهور العلاقات الرسمية العربية . ومع ذلك فإن هذه التفاعلات الشعبية ببعديها التنظيمي والفكري قد أدت وظائف جوهرية يمكنها على نحو غير مباشر أن تؤثر على تكيف مجرى تطور النظام العربي في مجمله . وأهم هذه الوظائف على الاطلاق هي المساهمة في تشكيل مزاج وذهنية نخبة نشطة من العناصر الفاعلة في المجالات

السياسية والثقافية والنقابية ، وهي مساهمة لا شك قد تقود إلى تخمير محاور للاجماع الفكري حول قضايا ومهمات المستقبل العربي . وتعمل هذه النخبة على مستوى الاقطار بصورة أكثر فعالية منها على المستوى القومي وذلك باعتبارها على الأقل جماعات ضغط (اولوى) عربية على مستوى هذه الاقطار .

أما الشق الأول : أي التفاعلات الرسمية العربية فهو ينطوي على خريطة أكثر تعقيدا وعلى زخم من التطورات والأحداث قد لا يمكن الاحاطة بكافة مدلولاتها إلا عند مستوى مرتفع من التجريد . ولا شك أن أي تقرير من هذا النوع يواجه مازق زاوية ومستوى المعالجة . أي أن السؤال هنا هو كيفية استيعاب مدلول التطورات والأحداث التي حفل بها عام ١٩٨٦ بحيث لا يصبح التقرير سردا مبسطا لهذه الأحداث ودون أن يقع في الوقت ذاته في مشكلة التجريد الأكاديمي . والواقع أنه لا يوجد حل وحيد أو ثابت لهذه المشكلة . ففي العام الماضي عالج هذا الجزء من التقرير تطورات السياسة العربية من خلال بعدين : تحولات عملية بناء الاجماع حول القضايا العربية الرئيسية ، ونمط توزيع موارد القوة وبالتالي هيكل وعلاقات القوة السائدة في النظام العربي . أما في تقرير هذا العام فقد تناولنا نفس التطورات من خلال مقرب آخر له زاويتان للرؤية . الزاوية الأولى تتمثل في نمط العلاقات بين الدول العربية وبالتالي نمط النظام الاقليمي ككل . وقد ميزنا بالتالي بين أربعة أنماط من العلاقات والنظم الاقليمية وهي نمط القيادة ونمط المشاركة ونمط المساومة ونمط التهديد . ومعايير التمييز هي درجة توافق المصالح بين الدول ودرجة الفوارق في القوة بينها . والمقولة الأساسية التي خرج بها هذا التقرير هي أن النظام العربي قد عرف حتى الآن ثلاث مراحل متتابعة بدأت بنظام قيادة قبل ١٩٦٧ وإنهار إلى نظام مشاركة في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٩/٧٧ ، ثم انهار أكثر إلى نظام مساومة منذ ١٩٧٩ حتى اللحظة الراهنة . ومع ذلك فإن الدلالة الرئيسية لأحداث عام ١٩٨٦ هي أن ثمة ضغوطا كبيرة في اتجاه المزيد من انهيار النظام العربي إلى علاقات تهديد متبادل . وقد احتوى التقرير على تفاصيل هذه الضغوط ، وجوهرها هو تراكم وتزامن الضغوط الداخلية والخارجية التي أدت إلى خلق ذهنية أمن محاصر لدى القيادات العربية في اقطار عربية رئيسية جعلها تستجيب بدرجة من العنف لمواقف جيرانها العربيات بأكثر مما يبرره المدى الحقيقي لهذه الضغوط . والزاوية

الرسمية والشعبية لمواجهة مخاطر وتحديات أكبر ، فانهما على النقيض قد بددا عن عمد كافة الفرص الحقيقية المتاحة لهذا التكتيل . وهو الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تبديل التحالفات العربية بصورة تؤدي إلى فرض عزلة تامة على سوريا وليبيا في الوقت الذى تتزايد فيه مشاكلهما الداخلية والخارجية .

ويعالج القسم الثانى مؤسسات النظام العربى . ومن بين هذه المؤسسات اقتصر التقرير على تناول ومتابعة عمل جامعة الدول العربية بأجهزتها المختلفة ، وركز بصورة خاصة على دورات الانعقاد العادية والطارئة لمجلس الجامعة ، وعلى دراسة تجربة لجنة تنقية الأجواء العربية التى شكلت وفقا لقرارات مؤتمر القمة الأخير . وفى هذا القسم يدرس أداء الجامعة في سياق التحولات الهامة في تكوين النظام العربى مثل تغير الأولويات العربية ، وتقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربى - الاسرائيلى والميل الشائع للانسحاب من المشاركة في عموم الواقع العربى من قبل دول عديدة ، وسيولة التحالفات وحركيتها المستمرة وهبوط أهمية الاعتبارات الايديولوجية في مقابل ارتفاع أهمية الاعتبارات العملية - التكتيكية في تكوين هذه التحالفات ... الخ . وبذلك يمكننا فهم - وليس تبرير - فشل دورات الانعقاد الطارئة والعادية لمجلس الجامعة . كما أن سياق التحولات في تكوين النظام العربى يفسر أيضا - إلى حد كبير - نتائج تجربة لجنة تنقية الأجواء العربية . ويقارن هذا الجزء بين عوامل نجاح الوساطة في حالات معينة (مثل المصالحة الأردنية - السورية) وفشلها في حالات أخرى (وخاصة في اجراء المصالحة بين سوريا والعراق) .

ويدرس القسم الثالث التجمعات الاقليمية الفرعية ، وتحديدًا مجلس التعاون الخليجى والتكامل المصرى - السودانى . ويتمس أسلوب التناول هنا بالتركيز على متابعة التطور مرورًا بقمة المجلس الأخيرة في أبو ظبى وذلك من خلال موضوعات خمسة وهى الحرب العراقية - الإيرانية وقضايا الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى وتنمية هيكل أساسى مشترك في مجال الثقافة والأعلام وأخيرًا الحل السلمى للنزاعات بين دول المجلس وخاصة قطر والبحرين . وفى هذا المجال لم ينتهج التقرير أسلوب التقديم ولكنه أشار ضمناً إلى العوامل التى قادت المجلس إلى تسجيل نجاحات في قضايا معينة . وفى المقابل فإن دراسة التكامل المصرى

الثانية لمعالجة نفس التطورات السياسية العربية هي دراسة نمط السياسات العربية للقطار العربية الرئيسية . وقد ميز التقرير نظرياً بين أربعة أنماط من السياسات الاقليمية للقطار تبعاً لدرجة الالتزام الذى تعكسه هذه السياسات بالقضايا والمصالح ذات الاتساع الاقليمى ، ودرجة الحاجة للتوصل إلى حلول وسط . وهذه الأنماط هي سياسات التكتيل ، وسياسات التصادم ، وسياسات الوساطة ، والسياسات الانسحابية . ومن هذا المنظور ، يمكن الكشف عن جوانب معينة من ضعف النظام العربى . الجانب الأول يتمثل في الغلبة الواضحة لسياسات التصادم وللسياسات الانسحابية . فحيثما يكون ثمة التزام مرتفع بالقضايا والمصالح ذات الاتساع الاقليمى وخاصة القضية المركزية المثلة في التوصل إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية لانحد أدنى استعداد لقبول الحلول الوسط ، ومن ناحية أخرى هناك عدد كبير من الدول العربية ليس لديه التزام مرتفع بالمصالح والقضايا العربية ، ولكنه لا يميل للحلول الوسط ، وبالتالي فإنه يقوم فعلياً بالانسحاب من التفاعلات العربية . أما جانب الضعف الثانى في تكوين النظام العربى فيتمثل في ضعف أداء وظيفة الوساطة في هذا النظام بالرغم من وجود عدد من الدول المؤهلة للقيام بهذا الدور بحكم ميلها للحلول الوسط . وهكذا أصبحت السياسات التصادمية أو تكاد تنفرد بساحة التفاعلات الرسمية العربية . وليس من الضرورى أن تنطوى هذه السياسات على درجة عالية من العنف ، ولكن واقع الحال هو أن عام ١٩٨٦ قد شهد مستوى مرتفعاً للغاية من العنف الموجه لداخل المجتمع وللدول العربية الأخرى من جانب عدد معين من القيادات القطرية . ويمكن في هذا المجال التأكيد على أن سوريا وليبيا تتحملان مسئولية كبيرة لا فقط في توليد حجم كبير من العنف في النظام العربى وإنما أيضاً في الحركة نحو المزيد من تدهور النظام إلى علاقات التهديد المتبادل . وفى المقابل ، فإن الجزء الأكبر من التفاعلات الرسمية العربية قد ارتبط في الجوهر أو بصورة عارضة بردد فعل سلبية نحو السياسات التصادمية لهاتين الدولتين . ومن هذا يتضح أن فشل السياسة العربية لسوريا وليبيا يكسب خطورة كبيرة نتيجة التصاعد الهائل للتهديدات الخارجية الموجهة ضدهما ، وضد القضايا والمصالح العربية عموماً . أى أنه في الوقت الذى كان يجب فيه على سوريا وليبيا أن تكتلا القوى العربية

يسعى لدمج المجتمع وهياكل السلطة في كيان واحد ، وفرض التجانس الكامل على هيكل الدولة ذاتها وفقا لرؤية وتوجه (عادة ايدولوجية) لا تقبل التحدى أو تعدد المشاركة - لطبيعة المجتمع والدولة ووظائفهما ومسارهما المقبل . ويترتب على ذلك نزعة قوية لعدم التسامح مع الحقوق والحريات المدنية والسياسية الاساسية التي قد تقضى إلى التعدد المنظم لمراكز التأثير والتوجيه العام . وحيث أن غالبية الدول العربية هي من هذا النمط الواحدى فقد كان لابد من التمييز بينها . وتقترح الدراسة تمييزا بين ما تسميه الدولة الادارية ، والدولة الرسالية (التي قد تأخذ اما شكلا اصوليا تقليديا او شكلا تشيوريا بالمستقبل) وأخيرا الدولة السلطوية . وتقتصر الدراسة معايير هذا التمييز . وهذه الانماط تنصرف إلى شكل الدولة لا مضمونها ، وبالتالي اقدمت الدراسة أيضا على التمييز بين انماط الدول العربية تبعا لمضمون السياسات التي اتبعتها تقليديا . وهنا فإن ثنائية الدول المحافظة في مقابل الدول الراديكالية ليست دقيقة ، ولكنها قد تلقى بالفرض .

وفي هذا الصدد تقدم الدراسة مقولتين رئيسيتين كالتالى :

(١) إن هناك نزعة قوية نحو تحول الدولة العربية المعاصرة سواء من النمط الرسالى أو النمط السلطوى إلى نمط الدولة الادارية ، وإن هذه النزعة تنطوى على اتجاه نحو لامركزية السلطة داخل هيكل الدولة وتقليص سلطة الملك أو الرئيس لصالح نمط لاتخاذ القرارات يرتفع بتفاعل صراعى معقد بين عدد من مؤسسات الحكم . وهذه نتيجة تتناقض بقوة على الانطباع العام الذى يلخصه التعبير الشائع بأن الدول العربية ليست غير قبائلى بأعلام . على أن هذا الانطباع لا يجب أن يختلط بفكرة أن هناك نزعة هيكلية للتحول إلى نمط الدولة التعددية ، بالرغم من وجود سمة في شكل الدولة من النمط الادارى وهى الانفتاح الأكبر على التعددية الحكومية .

(ب) إن هناك نزعة قوية للتحول على المدى المتوسط من نمط السياسات والتوجهات الاستراتيجية الراديكالية إلى نمط السياسات والتوجهات الراديكالية المحافظة ، مع تشوش التمييز نفسه بين المحافظة والراديكالية في الوطن العربى نتيجة عملية مقارنة مؤسسية دائمة .

السودانى غلب عليها جانب التقييم بالرغم من الاهتمام أيضا بجانب المتابعة ، وذلك لسبب واضح وهو الأزمة التي تعرضت لها تجربة التكامل المصرى - السودانى . وفى هذا الصدد يشير التقرير إلى أن المفصلة الأساسية لتجربة التكامل تتمثل في التعارض بين التقييم السلبي لتجربة التكامل في ظل حكم نميرى من جانب القوى السياسية التي شاركت في الثورة السودانية من ناحية ، وحمية هذا التكامل وضرورته بالنسبة للسودان ومصر على السواء . ففى ظل العلاقة الخاصة بين النظامين المصرى والسودانى (في ظل نميرى) تراكمت خبرة سلبية ومشكلات عديدة في العلاقات بين الدولتين لابد من حلها على نحو ايجابى . ويعرض التقرير لهذه المشكلات والمسار المتعرج الذى اتخذته العلاقات المصرية - السودانية بعد ثورة ابريل ١٩٨٥ من هذا المنظور الايجابى .

القسم الرابع من هذا الجزء من التقرير هو أكثر اقسامه تفصيلا واستطرادا ويكاد يمكن اعتباره جوهر المساهمة التي نقدمها في فهم دينامية الواقع العربى . وهو يتعرض لقوى التغيير والتحول التي تمرى هيكل ومضمون الدولة العربية المعاصرة . والتفصيل الاصل لهذا القسم كان يضم دراسة عامة عن قوى التغيير والاتجاهات الاساسية التي اتخذها التحول في شكل ومضمون الدولة العربية . وتستعين هذه الدراسة بالمعلومات المتاحة من غالبية الدول العربية . وكان هناك دراسة ثانية عن أربعة تجارب محددة للتحول وهى تجربة اليمن الجنوبي وقونس والكويت والمغرب . وأخيرا ثمة دراسة تفصيلية لحالة التحويل الثورى للدولة في السودان . على أننا في النهاية اضطررنا أسفين لحذف البند الثانى أى تفطية الحالات الأربعة والتي يقدم كل منها نموذجا مستقلا للاستجابة لهوامل وضغوط التغيير وذلك بسبب قيود المساحة . وفى الدراسة العامة لاتجاهات التغيير في شكل ومضمون الدولة العربية المعاصرة ثمة افتراض مبدئى وهو أن الدولة العربية أصبحت بؤرة لتغييرات هامة ليست كلها ظاهرة للعيان . وبالتالي يحتاج الأمر إلى تحليل أكثر عمقا للقوى الضاغطة من أجل التغيير وانماط الاستجابة المتعددة لهذه الضغوط . ومن أجل الكشف عن هذه العوامل المتعارضة ميزت الدراسة من حيث الشكل بين نمط الدول التعددية ونمط الدولة الواحدة . ويقصد بهذا التعبير الأخير شكل للسلطة السياسية

التي أجريت عام ١٩٨٦ .

والقسم الخامس يتناول مسألة الفلسطينيين كمسألة لها أهميتها واستقلالها النوعي النسبي في السياسة العربية . وهذا القسم له شقان . يدرس الشق الأول العرب داخل الأراضي العربية المحتلة وبالتحديد الضفة وقطاع غزة من حيث سياسات الاستيعاب والقمع الاسرائيلية ، ومن حيث تطوير الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال . ويعرض هذا الشق للتطورات التي شهدها عام ١٩٨٦ على جانبي معادلة الموقف الاستعماري : أي السياسات الاسرائيلية ، ورد الفعل الوطني الفلسطيني . أما الشق الثاني فيركز على منظمة التحرير الفلسطينية . وقد رأينا أن نتناول هذا العام تحت هذا العنوان موضوعين رئيسيين وهما تطورات المصالحة الوطنية بين مختلف التشكيلات السياسية الفلسطينية ، والعلاقات المتغيرة بين منظمة التحرير والدول العربية . ويلاحظ التقرير أن الحركة نحو المصالحة قد أحرزت عام ١٩٨٦ قدرا من النجاح . ولكن هذا النجاح يعود إلى الانسحاب الكفاحي على أرض المخيمات الفلسطينية التي تعرضت طوال العام للمطارق الوحشية لسوريا ومنظمة أمل أكثر مما يعود إلى جهود الوساطة التي بذلتها أطراف عربية (الجزائر واليمن الديموقراطي) ودولية (الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ... الخ) . وبذلك يستمر التناقض في حركة المصالحة بين التنسيق في ساحة المعارك وفي المستويات الدنيا للعمل العسكري من ناحية ، واستمرار الفجوة التنظيمية وفي البرامج السياسية على المستويات

الفوقية . ويعتبر التقرير أن النجاح في حل هذا التناقض والتقدم المتواصل في اتجاه مصالحة وطنية مركزز اساسي لنجاح الوطنية الفلسطينية في التعامل بفعالية مع النظم العربية .

وأخيرا فإن القسم السادس من الجزء العربي من التقرير خصص لدراسة التحولات الاقتصادية في الوطن العربي وخاصة أثر هبوط أسعار البترول على التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية . ولهذا القسم أيضا شقان : الأول يقدم تشخيصا عاما لانعكاسات هبوط أسعار النفط على الجوانب المختلفة للاقتصاديات العربية على نحو اجمالي . وبالتحديد فإن التركيز هنا على المفهوم الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية ودور قاعدة الانتاج السلمي : الصناعي والزراعي فيها ، وعلى الانعكاسات المباشرة على الموازنات العربية وعلى

مثل هذه الانتاجات العامة للتغيير في شكل ومضمون الدولة العربية تعكس قوة عوامل الضغط نحو التحول . وقد ميزت الدراسة بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية . وتعتبر الدراسة أن أكثر عوامل الضغط الخارجية فعالية : مجرى الصراع العربي الاسرائيلي وهزيمة مشروع التحدي العربي هزيمة مؤقتة ولكن مريرة والانعكاسات المتعددة والمشوذة غالبا للحرب العراقية الإيرانية . كما أن التحولات في النظام الاقتصادي الدول وفي موازين القوى العالمية تعكس نفسها أيضا بقوة على الواقع السياسي العربي . غير أن التقرير لم يتناول هذا العامل الأخير بصورة مباشرة . أما الضغوط الداخلية فيتناولها التقرير في مجالات محددة وبصفة خاصة مجال التحولات الاقتصادية الليبرالية التي أسرعت وفاقمت من واقع التمايز الاجتماعي الداخلي في غالبية المجتمعات العربية ، الأمر الذي أسفر عن وجود قاعدة اجتماعية خصبة للتعددية السياسية . وهناك مجال آخر للضغوط الداخلية يتناوله التقرير بقدر من التفصيل وهو التصاعد السريع لحركات الاعتراض الجماهيري والسياسي وخاصة حركات الاعتراض المنطلقة من التفسيرات السياسية المتطرفة للاسلام .

وتتعلق دراسة الحالة الخاصة لبناء الديموقراطية في السودان من الاعتبارات العامة التي أشرنا إليها انفا . على أن تركيز الدراسة هو على تلك الاعتبارات التي تعكس خصوصية المجتمع السياسي في السودان والتناقضات التي أفضت إلى سقوط نظام نميري في ١٩٨٥ والتي لا يزال من مهام النظام الديموقراطي في السودان أن يقدم لها حلا مستقرا . ويعتبر التقرير أن نجاح عملية ادارة بناء الديموقراطية في السودان يتوقف على ثلاث مهام اساسية وهي حل الازمة الاقتصادية المستفحلة ، وتقديم اطار مقبول ومناسب للتفاوض حول انتهاء التمرد المسلح في الجنوب كخطوة أولى نحو حل أزمة التكامل القومي ، وأخيرا مهمة تكوين تكتل سلطة مهيمن وقادر على فرض استقرار قواعد الديموقراطية . ويتعرض التقرير بالوصف والتحليل للتشكيلات السياسية الرئيسية في السياسة السودانية وهي الجبهة الاسلامية القومية ، وحزب الأمة ، والحزب الاتحادي الديموقراطي ، والحزب الشيوعي السوداني ، ومجموعة أحزاب الأقليات الثقافية . ويستهدف هذا التحليل تقدير احتمالات النجاح في تكوين تكتل سلطة مهيمن من بين هذه التشكيلات استرشادا بنتائج الانتخابات العامة

الاساسية للنظام السياسي الراهن في مصر ، وعلى اوضاعه الاقتصادية ، وسياساته الخارجية ، مما يسمح لنا - الآن - بتقييم موضوعي لتلك النظم والسياسات ، وبالنسبة لعام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، خيم الاحساس بوطاة الدين الخارجية على الحياة العامة في مصر ، مما اثار التساؤلات حول مسئولية السياسات الاقتصادية المتبعة عن ذلك التراكم في الديون وكذلك حول الوسائل التي يمكن بمقتضاها رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصري . وبالرغم من الجهود الواسعة التي بذلت على الصعيد الاقتصادي ، فان المشكلات الاساسية للاقتصاد ما تزال قائمة . اما على الصعيد السياسي ، فقد شهد عام ١٩٨٦ ، تحديات خطيرة للتوجه الديمقراطي وللاستقرار السياسي ، كان اولها - وابرزها - تمرد جنود الامن المركزي . ثم تلاها عدد من افعال الاحتجاج والعنف ، واثقت هذه الوقائع الضوء على مخاطر التفاوت الاجتماعي ، وضعف قنوات التعبير لدى بعض القوى السياسية ، على التطور الديمقراطي . ومع ذلك فقد شهد العام نفسه اتجاه القوى السياسية المختلفة إلى مزيد من التمايز والتبلور مما يمكن ان يجعل تأثيرات إيجابية على تطور النظام الديمقراطي - التقديري مستقبلا .

اما على الصعيد الخارجي ، فقد اشار القسم الأول إلى حقيقة بروز بعض التطورات التي يمكن أن تنبئ عن تهديدات محتملة - ولو في المدى البعيد - لامن المصري ، ولصالح قومية مصرية ، وذلك فيما يتعلق - بوجه خاص - بتطورات الحرب العراقية - الايرانية ، واحتمالات حدوث تطورات إيجابية لصالح الطرف الايراني . ومع ذلك ، فقد شهد العام نفسه تطورات إيجابية على الصعيد الافريقي والاسلامي بالنسبة لمصر ، كما سارت السياسة الخارجية المصرية نحو مزيد من التوازن في علاقاتها مع القوتين العظميين . اما القسم الثاني فيعالج - تحت عنوان « السياسة الداخلية » - أربعة موضوعات محددة ، وهي : سلطات الدولة - الأحزاب السياسية - جماعات المصالح - ثم القوى المحجوبة عن الشرعية .

يشمل الحديث عن سلطات الدولة كلا من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وتتقسم السلطة التنفيذية بدورها إلى رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء وقد عرض التقرير لتشكيل رئاسة الجمهورية « كمؤسسة سياسية » تشمل مكتب رئيس الجمهورية ، والامانة العامة لرئاسة الجمهورية ، فضلا عن الحرس الجمهوري ، كما عرض التقرير بإيجاز لنشاط رئيس

السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في الدول العربية في بداية حقبة النفط الرخيص . ويلاحظ أن التقرير لا يشترك مع الانطباع العام السائد في الدول العربية في القلق حول التدفقات المالية بعد ذاتها بقدر ما يحذر بشدة من الأزمة المتفاقمة في مجال الانتاج السلمي وبصفة خاصة أزمة الزراعة العربية . اما الشق الثاني فيتناول تأثير هبوط أسعار البترول على العلاقات الاقتصادية العربية وتحديدًا على العلاقات بين الدول العربية الفنية من ناحية والفقرية من ناحية أخرى .

وهناك ثلاثة جوانب رئيسية لهذه العلاقات وهي تحويلات العمالة العربية المهاجرة ، والمساعدات المالية الثنائية والتجارة البينية العربية . وفي جميع هذه الجوانب ليس ثمة من شك أن الميل الانكماشى الذى بدأ مع هبوط أسعار صادرات البترول العربى وخاصة في عام ١٩٨٦ سوف ينعكس سلبا على العلاقات الاقتصادية العربية وذلك بامتداد هذا الميل الانكماشى إلى اقتصاديات الدول الفقيرة أيضا . ومع ذلك فإن التقرير لا يرى أن هذه النتيجة كانت محتمة في جميع الظروف وانما هي ترتفع إلى حد كبير بغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول العربية ، وبضعف الاعتبارات التخطيطية والنوعية التي كان من شأنها أن تستثمر هذا الظرف الخاص لتعديل الهيكل الاقتصادية بصورة تحقق درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي عن السوق الرأسمالية العالمية ، ومن الاعتماد على الذات من خلال تكامل عربي حقيقي .

جمهورية مصر العربية

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية إلى خمسة أقسام ، يورد القسم الأول منها - بإيجاز - أبرز الملامح العامة لى التطورات السياسية والاقتصادية ، وعلى الصعيد الخارجى عام ١٩٨٦ . ويتعلق القسم الثانى بالسياسة الداخلية ، والقسم الثالث بالأوضاع الاقتصادية ، والقسم الرابع بالسياسة الخارجية . أما القسم الخامس والآخر فيعالج قضايا الدفاع والقوة العسكرية .

يوضح القسم الأول حقيقة أن منتصف الثمانينات شهد مرور ما يقرب من عقد كامل على تبلور الملامح

والتمايز للقوى السياسية المختلفة في مصر ، سواء تلك الموجودة في الأحزاب أو الموجودة خارجها ، وهو ما يحمل آثاره الإيجابية على المدى الطويل .

وفي إطار الحديث عن « جماعات المصالح » يذكر التقرير أن عام ١٩٨٦ كان عاما هاما في تطور هذه الجماعات من زاوية بروز قدر أكبر من الفاعلية لها ، وحدثت تطورات هامة في علاقاتها بالحكومة أو ببعضها البعض ، أو بالأحزاب السياسية . وفي هذا السياق غطى التقرير نشاطات كل من جماعات رجال الأعمال ، والغرف التجارية ، ونقابات العمال ، والنقابات المهنية ، ثم نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . وخلص التقرير إلى حقيقة أن التطور الذي تمر به تلك الجماعات ، والحجوية التي أخذت تتسم بها إنما تحمل تطورات إيجابية ترتبط بالمنح الديمقراطية - من ناحية ، وترتبط من ناحية أخرى - بدرجة عالية من الوعي بالمصالح والانتماءات .

أما القوى المحجوبة عن الشرعية التي يدرسها التقرير هذا العام - والتي يقصد بها تلك القوى الموجودة فعليا في الساحة السياسية ، والتي لا يسمح لها القانون بتشكيل تنظيماتها المستقلة ، وعلى وجه التحديد أحزابها السياسية ، فتشمل كلا من : جماعات الاسلام السياسي ، والناصريين ، وفي حين يتابع التقرير التجمعات الناصرية المختلفة وجهودها لبناء حزب خاص بها ، فإن جماعات الاسلام السياسي تشمل الاخوان المسلمين ، فضلا عن التجمعات الاسلامية - السياسية المتعددة التي شهدت الساحة السياسية مولدها منذ اوائل السبعينات ، وتحمل - بلا شك - تأثيرا هاما على مستقبل النظام السياسي في مصر .

أما القسم الثالث فهو الخاص بالاوضاع الاقتصادية ، وقد كانت مشكلة نقص الموارد المالية الخارجية أهم مشكلات الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٦ . وارتبط هذا بنقص اسعار وعائدات البترول ، وما صاحبه من نقص لتحويلات العاملين المصريين في الخارج ، فضلا عن ضعف المتحصلات الأخرى من النقد الأجنبي . ولقد انعكس نقص المتحصلات الخارجية ، متضافرا مع قصور تعبئة المدخرات المحلية ، في العديد من الظواهر الإنكماشية . وبوجه خاص فإن انخفاض الاستثمار القومي ، وتراجع معدلات التنفيذ للخططة الخمسية الجارية في أعوامها الأخيرة ، كان أهم هذه الظواهر . واشتد الغزى السلبي لهذا كله ، إذ انعكس بالاساس على قطاعات

الجمهورية في المجالين الداخلي والخارجي ، وارتكاز السياسة الداخلية للرئيس مبارك على تدعيم الديمقراطية ، واحترام سيادة القانون ودعم الاستقرار السياسي ، وكذلك ارتكاز السياسة الخارجية للرئيس على مبادئ تدعيم العلاقات المصرية - العربية ، واستعادة مكانة مصر على صعيد العالم الثالث ، وتأكيد حياد مصر بين القوى الكبرى .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، والتي تنحصر في « مجلس الشعب » ، فقد ناقش التقرير بإيجاز نشاطه خلال عام ١٩٨٦ خاصة في ميداني الرقابة على السلطة التنفيذية ، وإصدار اللوائح والقوانين ، وأهم السمات التي اتسمت بها الدورة السابقة للمجلس . كما أشار التقرير إلى الدور الذي لعبه مجلس الشورى عام ١٩٨٦ كمحور لمناقشة كثير من القضايا العامة .

واعتبر التقرير عام ١٩٨٦ أيضا عاما حاسما على طريق تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وذلك بانعقاد المؤتمر الأول للعدالة الذي دعا إليه نادى القضاة ، كما نوه التقرير بالدور البارز الذي اضطلع به القضاء في حسم كثير من القضايا ذات الطابع السياسي الواضح . وقد كان عام ١٩٨٦ أيضا العام الذي شهد مرور عشرين سنة على الاعلان عن قيام الأحزاب السياسية في مصر ، وفي حين لم يشهد ذلك العام تطورات حاسمة بالنسبة لتلك الأحزاب ، إلا أنه بلا شك حمل إرغاصات بتفكير يمكن أن تكون هامة بالنسبة لها في المستقبل المنظور . وبشكل عام ، لم تشهد الأحزاب تطورات هامة على طريق تبلورها « كمؤسسات » سياسية ، وهو الأمر الذي حاول التقرير قياسه من خلال أربعة معايير محددة ، وهي : قدرة الحزب على التكيف في مواجهة الظروف المتغيرة التي يمر بها ، ودرجة التشعب والتعدد التنظيمي للحزب ، ومدى الاستقلالية التي يتمتع بها الحزب في مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى ، ثم درجة تماسك الحزب خاصة في اللحظات الصعبة التي يمر بها . كذلك يتابع التقرير نشاط الأحزاب المصرية عام ١٩٨٦ من خلال ثلاث قنوات وهي مجلس الشعب ، والنشاط الجماهيري ، ثم الصحافة الحزبية . وأخيرا ، يتابع التقرير قيام الأحزاب بوظائفها المتصورة منها في النظام السياسي وخاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع السياسي في المجتمع ، وإفراز الكوادر السياسية ، وتمثيل مصالح القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وبشكل عام يمكن القول أن عام ١٩٨٦ مهد الطريق لمزيد من التبلور

الانتاج السلمي، حيث لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة لها مع قرب نهاية الخطة الجارية .

وانطلاقاً من الأهمية الاستثنائية لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية، وتحديدًا بتنمية القطاعات الانتاجية، فإن التقرير يتناول أهم التطورات الاقتصادية في مصر خلال عام ١٩٨٦ من هذا المنظور وتشمل متابعة هذه التطورات تحليل نتائج الخطة الخمسية الجارية وعجز موازنة الدولة وعجز ميزان المدفوعات، ودور الجهاز المصرفي. وفي معالجة التطورات في السياسة الاقتصادية يتناول التقرير دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتطورات في العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ويولى التقرير اهتماماً بترتيب أثر اتجاهات الإصلاح الاقتصادي وترشيد الأداء الاقتصادي على مجمل التطورات في الأوضاع الانتاجية والمالية والتنظيمية للاقتصاد القومي خلال عام ١٩٨٦ مقارنة بالاعوام السابقة له .

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات التي تتعلق باتجاهات الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، والتي عولجت نتائجها الفعلية في متن التقرير :

أولاً : أن تصحيح الخلل الرئيسي في هيكل الاقتصاد القومي بدأ أهم ما أكدته الوثائق الرسمية في عام ١٩٨٦ بشأن اتجاهات الإصلاح الاقتصادي حيث تم التأكيد على ضرورة رفع معدلات نمو قطاعات الانتاج . ونلاحظ أن خطاب الرئيس مبارك بتكليف وزارة الدكتور عاطف صدقي جعل هذه القضية في قائمة الأولويات التي ينبغي أن تضعها السياسة الاقتصادية نصب أعينها . أضف إلى هذا، أن الخطة الخمسية الجارية التي بدأت آخر سنواتها في عام ١٩٨٦، قد تميزت بالمقارنة مع الخطط السابقة، ليس فقط بأنها انتقلت بالفعل من مجال الوثائق إلى مجال التنفيذ، وإنما أيضاً - وربما هذا هو الأهم - بإعلانها خطورة الضعف المضطرب الذي اعتري الصناعة والزراعة، أي أهم القطاعات السلبية، مقارنة بالقطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية .

ثانياً : إن الإصلاح المالي والنقدي أخذ اتجاهات ثلاثة في عام ١٩٨٦، استهدفت مواجهة العجز في موازنة الدولة وميزان المدفوعات والنقد الأجنبي . واتجهت محاولات الإصلاح إلى الحد من التمويل التضخمي، ومواجهة نقص التمويل الخارجي ورفع كفاءة التمويل المصرفي . ويؤكد التقرير هنا منذ

البداية، أن قصور الانتاج قد فاقم مشكلة التمويل . والعكس صحيح . بيد أن الحلقة الرئيسية لتجاوز هذه المشكلات، تتمثل في ضرورة تعبئة الفائض الاقتصادي القومي، أو الموارد المالية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الضروري - الانتاجي وغير الانتاجي، الخاص والعام - وتوجيه هذه الموارد صوب هدف مضاعفة الاستثمار الانتاجي . وهنا بدأ منطقياً أن يتناول التقرير بالتفصيل ثلاثة اتجاهات فرعية للإصلاح المالي/النقدي، هي اتجاهات : علاج عجز موازنة الدولة، والحد من عجز ميزان المدفوعات، وترشيد الدور التمويلي للجهاز المصرفي .

ومن منظور الاستجابة لمطالبات التنمية يناقش التقرير، من ناحية أولى، أثر اتجاهات الإصلاح على النهوض بأعباء الاستثمار العام، ومن ناحية ثانية، أثر اتجاهات الإصلاح على زيادة القدرة على استيراد سلع الاستثمار الانتاجي .

ثم يناقش التقرير ثالثاً أثر اتجاهات الإصلاح على زيادة التمويل المصرفي للتنمية .

ثالثاً : إن السياسة الاقتصادية، من منظور ركائز التنمية الاقتصادية القومية، واتجاهات العلاقات الاقتصادية الخارجية، قد شهدت تغيرات هامة في عام ١٩٨٦ . ونقصد بشكل خاص دعم الدور الجديد للقطاع العام، وترشيد وتشجيع نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن بدء تطورات هامة بما فيها تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية، التي يتناولها القسم الرابع .

تدل أحداث عام ١٩٨٦ على أن الدبلوماسية المصرية حاولت أن تمد نشاطها لأكثر من اتجاه دولي وإقليمي، وأن ذلك الجهد ارتبط بالأهداف الثلاثة الملحة للدبلوماسية المصرية وهي الاستقرار والسلام والتنمية، وقد أثر هذا النشاط في بعض نواحيه، وبرزت المشكلات في نواح أخرى .

وقد اتسم عام ١٩٨٦ بقدر ملحوظ من الحيوية في علاقات مصر مع مجمل العالم العربي، وجاءت الدلائل على ذلك كثيرة مثل تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك وعدد من القادة العرب، واستقبال القاهرة لعدد من المسؤولين العرب في فترات عديدة من السنة، وتناولت مباحثاتهم مع نظرائهم المصريين كيفية تطوير العلاقات المصرية مع هذا البلد العربي أوداك في المجالات المختلفة، كذلك فإن عدداً من الدول العربية - خاصة

وعلى صعيد الدفاع والقوة العسكرية ، تميز عام ١٩٨٦ بالإعلان عن مهام القوات المسلحة المصرية ، وإثارة موضوع ترشيح الاتفاق العسكري على نطاق واسع ، واستخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب ، والإعلان عن سياسة استبدال الكيف بالكم في مجال التسليح ، واستمرار إجراء المناورات المشتركة مع دول أخرى ، وتبلور إنشاء مدن عسكرية - كما تميز بحصول القوات المسلحة على معدات جديدة متطورة ، والتقدم خطوات في مجال التصنيع الحربي ، مع استمرار تدريب القوات المسلحة ، وإدائها لمهامها لصالح باقي أجهزة الدولة ، إلا أنه برز انخفاض ملموس في حجم المعلومات المتاحة سواء عن التدريب ، أو الخدمة المدنية .

وقد تميزت مهام القوات المسلحة بالتركيز على الدور الأفريقي والاهتمام بأمن منابع النيل والبحر الأحمر ، كما تأكدت فكرة الردع والقدرة على المحافظة على استقلال واستقرار الدولة .

وسعت القوات المسلحة إلى خفض الاتفاق الدفاعي مع التركيز على استمرار توفير قوة مسلحة قوية في مواجهة الدعوة إلى خفض الاتفاق العسكري . وقد حققت القوات المسلحة انخفاضا ملموسا في إنفاقها العسكري مع المحافظة على قدرة هذه القوات قدر الامكان .

كذلك حققت القوات المسلحة مهامها في مواجهة حوادث الشغب في فبراير ١٩٨٦ مما أحدث اثرا طيبا لدى نفوس المواطنين ومكن من عودتها بسرعة إلى تأدية مهامها الأصلية .

واستمرت القوات المسلحة في التدريب بنفس المعدلات السابقة دون الاعلان عنها مما يصعب من إمكان الحكم على نتائجه ، كما استمرت في تنفيذ مهام لصالح باقي أجهزة الدولة وببنفس الكفاءة المعهودة في القوات المسلحة ، واستمرارا لنشاطها السابق في هذا المجال .



الخليجية - استقبل مسئولين مصريين ، كما أقيمت في مصر دورات عربية رياضية . وقد وصلت مثل هذه التفاعلات المصرية - العربية الايجابية إلى ذروتها في الشهور الثلاث الأخيرة من العام ، وخلالها أكدت مصر حرصها على أمن الدول الخليجية التي تواجه تحديات ومخاطر توسيع رقعة الحرب العراقية الإيرانية وشمولها لعدد من الدول الخليجية الصغيرة .

وعلى صعيد العلاقات مع القوتين العظميين ، وعلى الرغم من العلاقات الخاصة التي تجمع بين مصر والولايات المتحدة ، فقد تضمن عام ١٩٨٦ بعض التوتر بينهما في أكثر من موقف ، وخلال هذا العام استقبلت واشنطن المشير عبد الحليم أبو غزالة مرتين ، وكذلك الوفد الاقتصادي المصري ، واحتلت المطالب المصرية بخفض فوائد الديون العسكرية المستحقة عليها الحيز الأكبر في كل هذه اللقاءات .

من ناحية أخرى ، شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا في العلاقات المصرية السوفيتية ، وقد وضع حرص البلدين على إعادة الدفء إلى علاقاتهما المشتركة وذلك من منطلق أن هناك مصالح متبادلة تجمع بينهما سياسيا واستراتيجيا ، وهو ما أكدته وفد مجلس السوفيت الأعلى الذي زار مصر في منتصف مارس ١٩٨٦ . وقد جرت خلال هذا العام عدة مباحثات اقتصادية استهدفت الوصول إلى اتفاقيات تجارية طويلة الأجل ، والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري ، وزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، فقد انحصرت إلى حد كبير خلال عام ١٩٨٦ بالمباحثات التي دارت عبر جولات عديدة في مصر وإسرائيل وتعلقت بتسوية مشكلة طابا ، وتركز الموقف المصري على التمسك بالجوء إلى التحكيم في حين حاول الجانب الاسرائيلي استغلال القضية وربطها بقضايا أخرى كالتطبيع والضغط على مصر للحصول على امتيازات في أمور عديدة أخرى ، وقد أمكن في سبتمبر التوصل إلى اتفاقية التحكيم التي جعلتها مصر شرطا لازما قبل لقاء مبارك - بيريز الذي تم في الاسكندرية بعد ساعات قليلة من التوصل إلى اتفاقية التحكيم .

وأخيرا ، جاءت أحداث عام ١٩٨٦ لتعبر عن تصاعد اهتمام مصر بدورها في نطاق المنظمات الإقليمية والتجمعات الدولية التي تضمها والدول الأفريقية والاسيوية على نحو أعاد التأكيد على دورها الرائد في العالم الثالث .

النظام الدولي والاقليمي

يمثل النظام الدولي والاقليمي البيئة الخارجية المحيطة بالنظام الاقليمي العربي ، والتي لعبت طوال تاريخه القريب والبعيد دورا كبيرا في تشكيله سواء خلال فترة التاريخ الاستعماري ، او تاريخ ما بعد استقلال الدول العربية . ولذا فان هذا الجزء من التقرير الاستراتيجي العربي يسعى إلى رصد وتلمس حركة هذا النظام خلال عام ١٩٨٦ حتى يمكن للمواطن وصانع القرار في الوطن العربي ، ان يتعرف على الحدود الخارجية للحركة السياسية في منطقتنا ، وخلال عام ١٩٨٦ فان كلا من النظام الدولي والاقليمي لم يكن موافيا على الاطلاق لتطور ايجابي للوطن العربي . فقد سقطت القضايا العربية - وفي مقدمتها الصراع العربي الاسرائيلي والحرب العراقية الايرانية - من قاعة الاهتمام الدولي عامة والقوتين العظميين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - بصفة خاصة . وحدث انهيار ضخم في اسعار النفط طوال العام وإن أخذت في التحسن النسبي خلال الشهر الاخير منه . وبالإضافة الى اشتداد السياسة العدوانية لاسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ولبنان ، فان الحرب العراقية الايرانية حدثت فيها العديد من التطورات السلبية على الامن القومي العربي . فقد نجحت ايران في إحراز عدد من المكاسب التكتيكية اهمها الاستيلاء على ميناء الفو العراقي ، والحصول على أسلحة من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى ملحصلات عليه من مصادر أخرى - اهمها الصين - مما حسن نسبيا من موقفها في المعدات تجاه العراق إضافة إلى تفوقها البشري ، وهو الامر الذي شجعها في النهاية على القيام بهجوم كثيف في مطلع العام الحالي ١٩٨٧ . وفي جنوب الوطن العربي ، فإن مشكلة جنوب السودان قد استحكمت بتأثير من المساعدات الاثيوبية - والاسرائيلية - لحركة التمرد في الجنوب مما وضع الثقلا كبرى على التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان . وأخيرا ، فإن الصراع الليبي - التشادي تفاقم خلال العام وادى إلى مزيد من التورط الليبي في ظل ظروف من إختلال في توازن القوى في غير صالح ليبيا . فمن جانب توحدت القوى الداخلية في تشاد حول مناهضة النظام الليبي بما فيها القوى التي كانت متحالفة معه من قبل . ومن جانب آخر فقد عادت فرنسا ومعها الولايات المتحدة إلى ساحة تشاد .

وهكذا فان النظام الدولي والاقليمي شدد من ضغوطه على النظام الاقليمي العربي . وينصرف هذا الجزء من التقرير إلى فحص هذه الحقيقة ومتابعتها فينصرف القسم الاول الى وضع الشرق الأوسط في السياسة العالمية ، بمعنى سياسة القوتين العظميين سياسيا وعسكريا . وقد استخدم تعبير الشرق الأوسط هنا ليس دلالة على النظام الاقليمي العربي ، وإنما لتوضيح المنظور التي تتحرك به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة . أما القسم الثاني فيتعلق بعلاقة الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي في حقبة انهيار اسعار النفط وكيف أدى هذا الى استحكام تبعية العالم العربي للنظام الدولي الراسمالي المهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية . وأما القسم الثالث فيعالج الصراعات التي تشترك فيها دولة عربية او أكثر مع دول مجاورة فيتصل بالصراع العربي الاسرائيلي والصراع العراقي الايراني ، والصراع الليبي التشادي . وفي القسم الرابع والاخير ، فإن التقرير يطرح السياسات العسكرية لثلاث دول هامة للنظام الاقليمي العربي هي إيران وتركيا واليوبيا بحيث يمكن فهم الابعاد الاستراتيجية لوجود هذه الدول في المحيط الاقليمي ، وموقع العالم العربي في سياساتها العسكرية .

القسم الأول

الشرق الأوسط في السياسة العالمية

أولا - العلاقات السوفيتية - الأمريكية

١ - مقدمة :

ولقد عكس عام ١٩٨٦ هذه الحقيقة تماما ، وإن غلبت عليه كثافة التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة أكثر من تلك التعاونية بين الطرفين . وقد جاء ذلك على عكس التوقعات التي سادت في بداية العام ، والتي استندت الى نتائج مؤتمر جنيف ، حيث كان متصورا أن هذا التحسن الشكلي بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين ، يمكن أن يؤدي إلى تغييرات كيفية في اتجاه التحسن ، خاصة أن زعيميهما اتفقا على ضرورة تواتر اللقاء ، واتفقا مبدئيا على أن يكون اللقاء التالي بينهما في واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦ . ولكن ، ونتيجة استمرار فاعلية قوى الحرب الباردة الجديدة لدى الطرفين ، فإنهما لم ينجحا في تحقيق ذلك ، بل والاكتر من ذلك أهمية أن درجة التوتر بينهما تصاعدت إذا ما قورنت بذلك الخاصة بعام ١٩٨٥ . وقد حدث هذا التوتر في الوقت الذي بدأ فيه أن مصادمات الحد من التسلح بينهما بدأت تحفز تقدما في عدد من النقاط الجوهرية ، وقد عاد ذلك بشكل رئيسي الى مجموعة من التنازلات أخذ الاتحاد السوفيتي يقدمها الواحدة تلو الأخرى . ونتيجة هذا التقدم النسبي ، ومحاولة احتواء التوتر المتصاعد بين الطرفين ، فقد اتفقا خلال شهر سبتمبر على عقد اجتماع تحضيرى لقادة البلدين في ريكيافيك عاصمة آيسلندا خلال يومي ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ يكون مقدمة للقاء في واشنطن في عام ١٩٨٧ ، وقد اتفق على هدفين لهذا المؤتمر التحضيرى : أولهما وضع المبادئ العامة التي يمكن أن تسمير عليها

توصل التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ الى أن ذلك العام شهد تحسنا شكليا في العلاقات الأمريكية - السوفيتية ، تمثل في استئناف مباحثات الحد من التسلح بين الطرفين والتي كانت قد توقفت في ديسمبر ١٩٨٣ ، وتخفيف حدة التوتر بينهما وزيادة التعاون بين البلدين في عدد من المجالات الجوهرية ، وتكثفت اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بينهما ، والذي توجهها لقاء رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة وميخائيل جوربا تشيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى في جنيف في ١٩ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . ولكن من الناحية الموضوعية فإن العلاقات بين الطرفين ظلت تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة (في شرح هذا المفهوم راجع التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ ص ص ١٥ - ١٦) الذى ظل يتحكم في العلاقات بين الطرفين خلال الثمانينات . وقد ظهر ذلك من خلال استمرار سباق التسلح بينهما ، كما عجزا سويا عن التقدم في مباحثات الحد من التسلح واستمرت الاتهامات المتبادلة بينهما . وهكذا فإن عام ١٩٨٥ شهد ميلاد قوى جديدة لدى الطرفين تسعى الى تجاوز مرحلة الحرب الباردة الجديدة . ولكن هذه الأخيرة بما تمثلت من تناقض سياسى واستراتيجى بين الطرفين ، كانت تحد من امكانيات هذا التجاوز ، وتوصل التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ الى أن الطرفين سوف يحتاجان لبعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

أعتبر جوربا تشيف أن الهجوم يسعى لان يلقن العالم العربي درسا لاجباره على التخلي عن كفاحه من أجل تسوية عادلة للنزاع في الشرق الأوسط ، إلا انها (أى الولايات المتحدة) برهنت على افلاس سياستها . وقبل ذلك فان الولايات المتحدة حاولت وضع مسئولية غاراتها على عاتق الاتحاد السوفيتي ، حيث نوهت بان امداد السوفيتي لليبيا - رغم التحذير الامريكى - بصواريخ « سام » قد شجع القذافي على مخاطر (منها) تشجيع العمليات الارهابية) مما أجبر الولايات المتحدة على الرد . المهم أن هذه الازمة أدت الى الفاء اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين ، كان مقراا عقده في مايو لبحث امكانية عقد اجتماع للقمعة بين البلدين تبعا للمقرارات مؤتمر جنيف .

ب - تزامن مع التطورات السابقة حادث المفاعل النووى السوفيتي في شيرنوبيل ، والذي أدى إلى توتر بين البلدين حيث تبادل الجانبان الاتهامات بخصوص الحادثة ، حيث حاول الجانب الامريكى الحصول على مكاسب سياسية من الحادث مستغلا عدم كشف الاتحاد السوفيتي لكافة الحقائق حول الحادث خاصة في بداية الامر عن طريق التاكيد على سابق تحليلاتها بشأن الطبيعة الشمولية للاتحاد السوفيتي .

ج - ومن القضايا الهامة التي تثار من وقت لآخر ، وتلوث العلاقات بين الطرفين قضية التجسس ومايتبع كل حالة من هذه الحالات من ردود فعل انتقامية من جانب الطرف الآخر . ولقد كان عام ١٩٨٦ محملا بالعديد من هذه القضايا . ففي شهر يونيو طرد الاتحاد السوفيتي أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الامريكية في موسكو وعاقبه قيام الولايات المتحدة بطرد الملحق الجوى بالسفارة السوفيتية في واشنطن ، وفي كلا الحالتين كان سبب الطرد هو التجسس . أما أكثر قضايا التجسس والتي أثارت العديد من المشاكل وبلغت الازمة فيها أشدها ، فهي قيام موسكو باحتجاز الصحفي الامريكى نيكولاس دانييلوف بتهمة التجسس في موسكو في أعقاب قيام واشنطن باعتقال جينادى زاخاروف الفيزيائى السوفيتي الذى يعمل بالامم المتحدة . لقد أدت هذه الاحداث الى اتهامات متبادلة والتأجيل المستمر

المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح في الاسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى ، وتلك المتوسطة المدى في أوروبا . وفي هذه الحالة الاخيرة فقد كان مطروحا التوصل ليس فقط الى مبادئ عامة ، وإنما في النقاط الرئيسية لاتفاقية في هذا الصدد . وثفنيهما تحديد ميعاد الاجتماع المقبل بين الطرفين . وبعد اربع جلسات من المباحثات بين الزعيمين - كان الاخير منها ليس في جدول الاعمال - فانهما انفضا دون أن يتوصلا الى تحقيق أى من هدفى اللقاء . وكان السبب الرئيسى وراء هذا الاخفاق اصرار السوفيت على وضع حدود على مبادرة الدفاع الخاصة - المعروفة اعلاميا باسم برنامج حرب الكواكب - للرئيس الامريكى رونالد ريغان ، كمقابل للتنازلات السوفيتية في المجالات الاخرى الخاصة بالحد من التسلح . وبالمقابل فان الجانب الامريكى اصر على ضرورة مواصلة هذا البرنامج في كل مراحله عدا مرحلة التشغيل الفعلى . وهكذا فان العلاقات بين البلدين عادت سيرتها الاولى ، فقد تبادل الاتهامات بالمسئولية عن عدم احراز المؤتمر للنتائج المطلوبة منه ، وعاد الاتفاق الى نقطة الحرب الباردة التي هيمنت على علاقاتهما طوال العام وكان شهرا سبتمبر واكتوبر بمثابة هدنة مؤقتة فيهما ، لم يفلح في استغلالها نتيجة التناقضات الجوهرية فيما بينهما . ولذلك فان هذا الجزء من التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٦ سوف يسعى للتعرض الى ثلاث نقاط جوهرية : اولها ملامح الحرب الباردة خلال العام ، وثانيها التقارب في معادلات الحد من التسلح من خلال قمة ريكيافيك وتحليل لأسباب اخفاقهما ، وثالثها مستقبل العلاقات السوفيتية الامريكية .

٢ - الحرب الباردة الجديدة ١٩٨٦ .

رغم جو التحسن النسبى - والشكل - في العلاقات السوفيتية - الامريكية خلال عام ١٩٨٥ ، والذي أدى إلى اجتماع القمعة في جنيف ، فان الفترة التي تلت الاجتماع لم ترتفع الى مستوى التوقعات التي اثارها . فخلال العام فان التناقضات والتوترات في هذه العلاقات تفاقمت ، وعلى سبيل المثال :

١ - ثارت أزمة بين البلدين بسبب الهجوم الجوى الامريكى على ليبيا في شهر ابريل ، وهي الازمة التي أدت إلى تبادل الاتهامات بين البلدين حيث

للتجارب النووية طوال العام . وعلى الجانب الأمريكي ، ولوائه استمر في اجراء تجاربه النووية ، فان الرئيس الأمريكي رونالد ريجان اعلن في خطبه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ سبتمبر عن مشروع متكامل للحد من الأسلحة ، ذكر انه قدمه الى الجانب السوفيتي خلال الصيف ، وتضمن مايلي :

١ - ان الولايات المتحدة سوف تعمل على خفض الترسانات السوفيتية والأمريكية ورؤوس الصواريخ البالستية بنسبة ٥٠٪ ، وأنه في حالة تفضيل الاتحاد السوفيتي لنسبة أقل من الخفض ، فان واشنطن على استعداد للنظر في ذلك على أساس أن يمثل خطوة تمهيدية نحو الهدف المطلوب .

ب - أن الولايات المتحدة سوف تسعى الى ازالة الكاملة للصواريخ النووية متوسطة المدى على اساس كوتى ، ولكنها في الوقت نفسه على استعداد للتوصل دون تأخير الى اتفاقية تمهيدية تقود الى ذلك الغرض .

ج - في اتجاه مواز للخفض الجذري للترسانات الهجومية ، فان الولايات المتحدة سوف تعمل على توفير تأكيدات اضافية بان الدفاعات الاستراتيجية (يقصد بها الأسلحة المضادة للصواريخ ABMS في الارض أو الفضاء) لن يمكن استخدامها لدعم استراتيجية الضربة الاولى .

د - أن الولايات المتحدة على استعداد لتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي حول بحوث وتنمية واختبار ونشر الدفاعات الاستراتيجية تقوم على :

١ - يتفق الطرفان على أن يقتصر حتى عام ١٩٩١ على البحوث والتنمية والاختبار المسجوع بها في اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ ABM الموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، لكي يقر ما إذا كانت النظم المتقدمة للدفاعات الاستراتيجية ممكنة من الناحية الفنية أم لا .

٢ - أن توقيع هذه المعاهدة الجديدة الآن سوف يسمح بأنه بعد عام ١٩٩١ اذا ماقرر أى من الطرفين تشغيل مثل هذا النظام ، فانه يكون ملتزما بأن يقدم خطة للطرف الاخر للمشاركة في قوائد الدفاع الاستراتيجي وازالة الصواريخ

للنظر في اجتماع القمة بين الطرفين ، والامم ، اتخاذ الولايات المتحدة لقرار بخفض عدد اعضاء البعثة السوفيتية في الامم المتحدة من ٢٧٥ فردا الى ١٧٠ فردا حتى ابريل ١٩٨٨ .

د - اصرار الولايات المتحدة على الاستمرار في تجاربها النووية بالرغم من اعلان الاتحاد السوفيتي عن حظر هذه التجارب من جانب واحد حتى نهاية عام ١٩٨٦ ، وهو ما أدى الى تعاظم الشكوك السوفيتية حول جدية الولايات المتحدة في مباحثات الحد من التسليح .

هـ - ولعل اهم الازمات بين الطرفين قد تمحور حول قيام الولايات المتحدة في نهاية شهر مايو - على لسان رئيسها رونالد ريجان - باعلان عدم التزامها باتفاقية سالت الثانية (والتي لم يصدق عليها الكونجرس الأمريكي ، ولكن جرى الالتزام بها) . هذا الاعلان وضع شكوكا قوية حول مدى قدرة الطرفين على التوصل الى اتفاقية أخرى للحد من التسليح والالتزام بها فيما بعد ، ولذا فان موسكو اعلنت بدورها أنها لن تمسك بهذه الاتفاقيات حتى تتجنب الاخلال بالتكافؤ العسكري بين الطرفين .

و - ويضاف الى ذلك كله - في النهاية - أن كافة قضايا الحرب الباردة الجديدة بين الطرفين لم يطرا عليها تحسن يذكر ، بل أنها تفاقمت ، خاصة ما يتعلق بسباق التسليح ، وأفغانستان ، وأمريكا الوسطى ، وجنوب شرق اسيا ، وأفريقيا الجنوبية ، والشرق الأوسط .

٣ - محاولات التهدئة : قمة ريكيافيك

١١ - ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

على الرغم من المناخ العام للحرب الباردة الذي هيمن على عام ١٩٨٦ ، فان العام لم يخل من محاولات للتحكم في هذا المناخ ، حتى لايعود بالعلاقات بين الطرفين الى درجة التوتر التي كانت عليها منذ مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ . وقد جاءت هذه المحاولات من الجانبين ، فبالإضافة الى التنازلات الهامة في مجال الحد من التسليح - والتي ستعرض لها بعد قليل - من الجانب السوفيتي ، فقد اعلن جورباتشيف عن حظر من جانب واحد

البلاستيكية الهجومية. هذه الخطة يتم التفاوض عليها خلال عامين .

٣ - إذا فشل الطرفان في التوصل الى اتفاق بعد عامين من المفاوضات ، فإن كليهما يكون حرا في نشر أى نظام للدفاع الاستراتيجي المتقدم بعد اعلام الطرف الاخر بفترة ستة شهور .

هـ - فيما يتعلق بالتجارب النووية ، فإن الولايات المتحدة اقترحت خطوات للحد من هذه التجارب في اتجاه الهدف النهائي وهو المنع الكلى لها . هذه الخطوات هي :

(١) بمجرد التوصل الى اتفاقية خاصة بتحسين اجراءات البرهنة Verio Fication (التفتيش) ، فإن الولايات المتحدة على استعداد للسعى قدما نحو التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية .

(٢) بمجرد التصديق على المعاهدين فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لمناقشة الطرق المتعلقة بتطبيق برنامج للحد - ثم انتهاء - التجارب النووية بالتوازن مع خفض - ثم إزالة - الاسلحة النووية .

و - أنه في الوقت الذي يسير فيه الطرفان نحو هدف ازالة الاسلحة ، فانه من الضروري والجيوى أن يعمل على مواجهة الاختلالات الخطيرة في التوازن بينهما في الاسلحة التقليدية والكميوية .

ورغم أن هذه المقترحات عبرت بشكل عام عن مواقف امريكية تقليدية ، إلا أنها تجاوبت مع عدد من المطالب السوفيتية في ضرورة العمل على ازالة الصواريخ النووية ، وخفضها مؤقتا بنسبة ٥٠٪ ، كما فتحت الباب للنقاش حول الاسلحة الدفاعية الاستراتيجية والحد من التجارب النووية . ويبدو أنه خلال الصيف فإن البلدين وجدوا أن هناك قاعدة مقبولة تسمح بقاء بين قائديهما ، ومن ثم اتفقا في شهر سبتمبر على عقد اجتماع تمهيدي في ريكيافيك لمناقشة الهدفين المنوه عنهما سابقا ، وهو ما حدث بالفعل خلال يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

وحتى يمكن انجاز المهام الملقة على عاتق اللقاء ، فإن الطرفين اتفقا - بعد الجلسة الاولى الافتتاحية بين الزعيمين على تشكيل لجننتين من خبراء الطرفين ،

الاولى تختص بقضايا الحد من التسليح ، والثانية تختص بالمنازعات الاقليمية . وكان واضحا منذ اللحظة الاولى أن اللجنة الاولى هي المحور الاساسي للمؤتمر وموضع اهتمامه . وفيها وبمباشرة من الزعيمين فقد احرزت اللجنة تقدما في عديد من الموضوعات المطروحة عليها على الوجه التالى :

١ - بالنسبة للأسلحة النووية طويلة المدى :

وافق الطرفان على خفض اسلحتهما النووية طويلة المدى ، بمقدار النصف تدريجيا خلال خمس سنوات ، بحيث يبقى لدى الطرفين كحد اقصى ٦٠٠٠ رأس نووى ، و١٦٠٠ قاعدة اطلاق في البر والبحر والجو مع العمل بعد ذلك على إزالة هذه الصواريخ كلية خلال فترة قصيرة (حتى نهاية القرن الحالى) .

ب - بالنسبة للصواريخ متوسطة المدى في أوروبا :

اتفق الطرفان على أن يسحبا صواريخهما الحالية من أوروبا ، أى صواريخ اس - اس - ٢٠ السوفيتية ، وصواريخ كروز وبيرشنج - ٢ - الامريكية . وفي الشرق الاقصى ، يقوم الاتحاد السوفيتى بخفض صواريخه متوسطة المدى من ٤٤٠ حاليا الى ١٠٠ صاروخ على أن يسمح للولايات المتحدة بوضع عدد مماثل من هذه الصواريخ موجهة الى نفس المنطقة .

جـ - بالنسبة للصواريخ النووية قصيرة المدى :

وهي مرتبطة من الناحيتين العسكرية والاستراتيجية بالصواريخ متوسطة المدى ، وفي هذا الصدد لم يتوصل الطرفان الى اتفاق ، وأن تبادل عددا من المقترحات الهامة ، فقد اقترح الاتحاد السوفيتى ، تجميد الاوضاع الحالية على ماهى عليه دون زيادتها من جانب الطرفين ، وهو ما يعطى الاتحاد السوفيتى ميزة في هذا المجال حيث يتمتع بتفوق فيها . وقدم الجانب الامريكى اقتراحا مضادا يقوم على أن يكون عدد الصواريخ السوفيتية قصيرة المدى حاليا هى السقف العددي لعدد هذه الصواريخ ، وهو ما يعنى اعطاء الولايات المتحدة الحق في أن ترفع من عدد صواريخها قصيرة المدى الى المستوى السوفيتى في أوروبا . كما اقترح الجانب الامريكى اختيارا آخر وهو خفض عدد الصواريخ السوفيتية الى ماكانت عليه في يناير ١٩٨٢ .

د - بالنسبة للتجارب النووية :

فقد وافق الطرفان على استمرارها ولكن مع وضع حدود على عدد مرات التجارب حسب القوة التجريبية للأسلحة .

هـ - التفتيش :

وفيه فإن الطرفين أعربا عن رضائهما عن الوسائل الحالية للتفتيش على الأسلحة طويلة المدى والمتوسطة المدى والتي تقوم على وسائل الاستطلاع الالكترونية ومن خلال الأقمار الصناعية . وبالإضافة إلى ذلك فقد قبل الاتحاد السوفيتي بعبء دخول فرق تفتيش أمريكية إلى الأراضي السوفيتية لمراقبة مواقع التجارب النووية تحت الأرض سواء تلك التي يتم التبليغ عنها بواسطة السوفيت أو التي يشك فيها الأمريكيون .

وخلال هذه الموضوعات الخمسة ، فقد قدم الاتحاد السوفيتي عددا من التنازلات الهامة نجملها فيما يلي :

أ - أن يشمل خفض في الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى صواريخ أس أس ١٨ ، والتي تتميز بالقدرة على الحركة والدقة الشديدة وحمل كل منها لعترة رؤوس نووية والتي تمثل جوهر الفترة النووية السوفيتية ، وأحدى نقاط التقاطع السوفيتي القليلة في ميزان القوى العسكري بين الطرفين . ب - القبول بعدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية في ميزان الصواريخ متوسطة المدى بأوروبا ، نتيجة القبول بإزالة كافة الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى في المسرح الأوربي ، وهي النقطة التي كان يصر عليها السوفيت من قبل .

ج - إعطاء الولايات المتحدة الحق في وضع صواريخ متوسطة المدى على مسرح الشرق الأقصى ، وفي وقت لا يوجد لهم فيه صواريخ على وجه الإطلاق مع القبول بتخفيض الصواريخ السوفيتية الموضوعة بالفعل إلى أقل من الربع .

د - القبول باستمرار التجارب النووية بعد فتره أصرار طويلة على ضرورة وقفها ، بل القيام بوقفها بالفعل من جانب واحد لفترات طويلة . وكان هذا التنازل استجابة لوجهة النظر الأمريكية التي كانت ترى ضرورة هذا الاستمرار ضمن حدود يتفق عليها - حتى يتم إزالة كافة الأسلحة النووية .

هـ - قبول التفتيش المباشر على الأراضي السوفيتية ، وهو الأمر الذي كان يعترض عليه الاتحاد السوفيتي دائما باعتباره ذريعة للتجسس . والأكثر من ذلك أهمية أن الاتحاد السوفيتي قبل من حيث البدء تبادل المعلومات الخاصة بالصواريخ النووية قصيرة المدى من حيث الأعداد والمواقع مع المراقبة المباشرة لمواقع تحطيم هذه الصواريخ - بعد الاتفاق على ذلك - مع الحق في مراقبة المصانع التي يمكن أن تنتج أنواعا جديدة منها .

وقد قدم الاتحاد السوفيتي كل هذه التنازلات مقابل أن تقتصر الولايات المتحدة في أسلحة مبادرة الدفاع الخاصة للرئيس الأمريكي ريجان على مرحلة البحوث العملية ، ولا تتعداها إلى الاختبار أو إنتاج النماذج ، أو الإنتاج الفعلي للقوات المسلحة الأمريكية . ورغم أن الطرفين توصلا إلى حل وسط فيما يتعلق بمعامدة الصواريخ الدفاعية ABM والموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، حيث اتفقا على مدها لمدة عشر سنوات (بعد أن كان جوربا تشيف يطالب بخمسة عشر عاما وريجان بخمس سنوات فقط) ، فانهما لم يتفقا على أن هذه المعاهدة تشمل أو لا تشمل أسلحة الفضاء . الأكثر من ذلك أهمية أن ريجان أصر على أن تستمر الولايات المتحدة في مبادرة الدفاع الخاصة عبر جميع مراحلها دون مرحلة التشغيل الفعلي . وإزاء هذا الخلاف الجوهري فقد انفض المؤتمر دون اتفاق نهائي في أي من المجالات السابق ذكرها ، أو تحديد موعد لمكان اللقاء التالي بينهما .

ورغم التقدم في مجالات عدة خلال مؤتمر ريكيافيك فإن الطرفين فشلا في تحويل هذا التقدم إلى خطوات جادة في سبيل عقد اتفاقية - أو إتفاقيات جديدة - للحد من التسلح بينهما . وكان السبب الظاهر لهذا الفشل هو خلافهما حول مبادرة الدفاع الخاصة التي أعلنها الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في ٢٢ مارس ١٩٨٢ ، والذي دعا فيها المجتمع العلمي الأمريكي إلى تكريس مواهبه في صنع أسلحة دفاعية جديدة تجعل الأسلحة النووية بلافائدة أو فاعلية . وتحتوي هذه المبادرة على ثلاثة أبعاد :

١ - اليات القتل :

حيث يمكن إطلاق صواريخ محملة على أقمار صناعية لاعتراض الصواريخ المعادية العابرة للقارات ،

وتدميرها خارج الأرض ، كما يمكن لهذا الاعتراض أن يتم بوسائل أخرى حيث تنطلق من هذه الأقمار اشعة الليزر ، أو الاشعة الجزيئية ، أو موجات كهرومغناطيسية تقوم بمهمة التدمير هذه .

ب - وسائل للمراقبة والتتبع :

فلكى يتم اعتراض الصواريخ البلاستيكية ، فلا بد أن تتوفر وسائل ناجحة لمراقبة وتتبع الصواريخ منذ لحظة انطلاقها . وهذه يمكن توفيرها من خلال رادارات فضائية ووسائل مراقبة مثبتة على اقمار صناعية .

ج - ادارة المعركة :

حيث تقام ترتيبات خاصة بالقيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات (C3I) للتعامل مع التدفق الكثيف للمعلومات خلال فترة قصيرة للغاية لاكتشاف الصواريخ البلاستيكية القادمة وتتبعها ، والاشتباك معها وتدميرها . هذه الترتيبات لابد لها وأن تستبعد بشكل كامل تقريبا قرارات العنصر البشرى ، ومن ثم لابد وأن تستند الى نظم فضائية متقدمة وبالغة التعقيد .

لقد كان الخلاف حول مبادرة الدفاع الخاصة السبب المباشر في عدم توصيل قمة ريكيافيك الى نتائج محددة . فقد اعتبر جوربا تشيف أن عدم استجابة الولايات المتحدة للتنازلات السوفيتية - السالف الإشارة إليها - بقصر المبادرة على مرحلة البحوث العملية ولفترة زمنية قدرها عشر سنوات ، تعنى أن واشنطن قد جاءت الى المؤتمر « بيد فارغة » ، دون استعداد لتقديم تنازلات مقابلة . وبالمقابل فإن ريجان اعتبر المطلب السوفيتية نوعا من الاصرار على توقيع اتفاقية تحرم رؤساء الولايات المتحدة في المستقبل ولدة عشر سنوات من حق تنمية واختيار وتشغيل دفاع ضد الصواريخ النووية التي تهاجم شعوب « العالم الحر » . وأضاف ريجان « أن هذا مالا يستطيع فعله ولن يفعله » . ولكن هذا السبب المباشر لا يكفي وحده لتفسير فشل المؤتمر . وفي هذا الصدد فإن هناك نوعين من التفسيرات التي يقدمها المحللون لهذا الفشل :

التفسير الاول :

يقوم على أن كلا الطرفين لم يكن مستعدا لاجرام اتفاقيات ذات معنى ، وأن هدفه من عقد المؤتمر هو الحصول على مكاسب دعائية أمام الرأي العام الغربى

عامه ، وفي أوروبا الغربية خاصة . وقد جاء هذا التفسير كنتيجة للاتهامات المتبادلة بين الطرفين بعد انفضاض قمة ريكيافيك . فالبعض من المحللين الغربيين يرون أن هدف جوربا تشيف الاساسى ، كان وسيظل نزع تأييد الرأي العام الغربى لبرامج ريجان الدفاعية ، من طريق تصويرها بمثابة العقبة الوحيدة أمام التوصل الى اتفاقيات جوهرية للحد من التسلح ، خاصة على ضوء الانتخابات المقبلة في كل من بريطانيا والمانيا الغربية ، حيث يأمل جوربا تشيف في أن تصل الى السلطة في البلدين احزاب (العمال) بريطانيا ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، الخضرى المانيا الغربية) أقل تأييدا لبرامج ريجان . ويدلل أصحاب وجهة النظر هذه على سلامة تفسيرهم بسلوك الاتحاد السوفيتى اثناء انعقاد المؤتمر . فقد قام السوفيت - ومن خلال انفتاح اعلامى لم يحدث من قبل - وبتسريب اخبار متعددة توحى بتقدم كبير في المباحثات ، وقرب التوصل الى اتفاق نتيجة التنازلات السوفيتية ، وهى تنازلات يمكن التراجع عنها تدريجيا عند تحويلها الى برامج واتفاقيات تنفيذية ، حتى يبدو وأن مبادرة الدفاع الخاصة ، والتي يعلمون أن ريجان متمسك بها للغاية ، هى السبب في انهيار المباحثات . خاصة وأن هذه المبادرة ذات طبيعة دفاعية وليست هجومية . وأنها كما ذكر جورج شولتز - وزير الخارجية الامريكية - تعمل ، حتى في حالة نزع السلاح النووى ، وثيقة تامين ضد الفش ضد أى دولة (أخرى) تحصل على السلاح النووى . على الجانب المقابل ، فإن ريجان لم يكن ينوى حقا المضى في طريق التوصل الى اتفاقيات للحد من التسلح ، نتيجة وقوعه من جانب تحت تأثير الايديولوجية اليمينية المحافظة ، والتي ترغب في تحقيق التفوق العسكرى على السوفيت ، ووقوعه تحت تأثير الجماعات اليمينية الامريكية من جانب آخر ، والتي شنت هجوما كاسحا على ريجان لقبوله الاجتماع مع جورباتشيف والتي حذرته من تقديم تنازلات يسعى بها للحصول على « مكانة في التاريخ » كصانع للسلام . نتيجة هذين العاملين فإن ريجان لم يذهب الى ريكيافيك الا لاهداف دعائية خاصة بالرأى العام في أوروبا الغربية وبداخل الولايات المتحدة نفسها . وفي هذه الحالة الاخيرة فإن اقتراب موعد انتخابات التجديد فى الكونجرس ، كان يضغط على ريجان لكى يبدو ساعيا لاتفاق من أجل الحد من التسلح بحيث لا يكون ذلك ورقة في يد الحزب الديمقراطي يستخدمها في الانتخابات ويجذب بها اصوات الليبراليين في الولايات

٤ - مستقبل العلاقات السوفيتية - الأمريكية :

حتى يمكن النظر الى لقاء ريكيافيك في اطار العلاقات السوفيتية - الأمريكية ، فانه ينبغي النظر الى نوعين من القوى : الأولى تدفعهم في الغالب الى التنافس والتنافس والتوتر وأحيانا التعاون . والثانية تدفعهم الى اللقاء على مستوى القمة . وبالنسبة للنوع الأول فان الأمر الجوهري فيه هو مقدار التوازن أو التكافؤ في عناصر القوة الشاملة بين الطرفين . فحينما كان هناك تفوق أمريكي واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن هناك بدا خلال الستينات أن السوفيت قد نجحوا في تحقيق معدلات نمو متسارعة اقتصاديا ، وعبروا فجوة بينهم وبين أمريكا في مجال الفضاء والاسلحة الاستراتيجية بات وفاق السبعينات مكمنا . وأخيرا فان نهاية العقد الماضي شهدت اختلالا في الميزان بين الطرفين لصالح الغرب عامة وأمريكا خاصة نتيجة عوامل متعددة يقع في المقدمة منها علاقة الجانبين بما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة أو المتعلقة بتكنولوجيا الالكترونيات ، والعقول الحسابية وأجهزة الاتصالات ، والتي قطع الغرب - وبالأذات الولايات المتحدة واليابان شوطا كبيرا فيها ، بينما لايزال السوفيت يلهثون وراءهم . هذا الاختلال قاد في النهاية الى الحرب الباردة الثانية . فلم تكن هناك صدفة إذن من انفضاض قمة ريكيافيك بسبب مبادرة الدفاع الخاصة (حرب النجوم) والتي يتجسد فيها هذا الاختلال بين الطرفين ، ومن ثم فان الشرط الموضوعي للتقارب الفعلي بين الطرفين ، وهو التكافؤ - لايزال غائبا . ان هذا العامل يدفع باستمرار قوى داخلية لدى الطرفين لاتخاذ مواقف متشددة فهناك اليمين الأمريكي الذي يضغط على القيادة الأمريكية لاستغلال التفوق النسبي الأمريكي ، للحصول على تنازلات ضخمة من الاتحاد السوفيتي ، أو جره الى سياق للتسلح تستنزف فيها قواه وتدفعه - ربما - الى الانهيار الداخلي . على الجانب الآخر ، فان هذا الاختلال يدفع القوى البيروقراطية - خاصة العسكرية - في الاتحاد السوفيتي إلى الضغط على قيادتها لعدم التوصل الى اتفاق خلال المرحلة الحالية ، لانه يعنى تقديم العديد من التنازلات على ضوء الاختلال المشار اليه ، هذا مالم يكن شرط هذه الاتفاقيات تخل

المتحدة وهكذا ووفقا لهذا التفسير - فان ريجان اراد تحقيق هدفين : منافسة الديمقراطيين ، والاحتفاظ باليمين الأمريكي في أن واحد ، بأن يذهب الى قمة ريكيافيك ثم يلقي بتبعة فشلها على السوفيت .

التفسير الثاني :

ويستند الى فكرة أن اللقاء لم تتوافر له الظروف الملائمة أو الاعداد الكافي الذي يكفل له النجاح . فمن ناحية فان هناك خطأ جوهريا في لقاءات القمة بين العملاقين حيث أصبحت تقتصر على الحد من التسلح وهو أمر يضع العربية أمام الحصان ، فالعالم لا يعيش حالة توتر وصراع بسبب سباق التسلح ولكنه يحمل السلاح - من القوس والسهم وحتى أسلحة الليزر - لان هناك قضايا للدعاء والخصام ، ومن ثم فان القضايا الرئيسية بين البلدين تكلف عن كونها سياسية وتقع في يد البيروقراطيين والتكنوقراط الذين يتبارون في عد الاسلحة والرؤوس النووية ، وينظرون بعين الشك والتوجس لكل خطوة يخطوها الطرف الآخر ، فيصبح غير مفهوم - الاكديليل على سوء النية - لدى الجانب الأمريكي ، الاصرار السوفيتي « على قتل برنامج حرب الكواكب ، رغم طبيعته الدفاعية » ، ويصبح غير مفهوم - الاكديليل على سوء النية أيضا - لدى الجانب السوفيتي أن يقيم الأمريكيون نظاما « دفاعيا » ضد اسلحة تسعى المفاوضات الى ازلتها . وإذا اضيف الى ذلك أن السوفييت يرفضون بالفعل اعطاء الصيغة « الدفاعية » لبرنامج حرب الكواكب باعتباره سوف يعطى الجانب الأمريكي قدرة لتوجيه الضربة الأولى - بعد تحييد الصواريخ الاستراتيجية السوفيتية لذا فان الشكوك بين الجانبين تتعاظم وتتفاقم . هذه النظرة الفنية للمفاوضات تبعدنا دائما عن مجالها الاساسي وهو تصفية النزاعات والتوترات والتناقضات بين الطرفين وتؤدي الى سياق التسلح بينهما . ويضاف الى ذلك أن كافة التطورات المعبرة عن الحرب الباردة بين الطرفين - والمشار اليها آنفا - قد خلقت مناخا غير موات من انعدام الثقة بين الطرفين . وهكذا طبقا للتفسير الثاني - فان أيا من الطرفين ، والظروف المحيطة بهما ، لم يكن مهيبا لعقد مؤتمر ناجح ، وانه رغم التقدم النسبي في كثير من الموضوعات . فلا بد أن تتقلب شكوك كلا الطرفين في النهاية ، وهو ما أدى الى عجز المؤتمر عن تحقيق أهدافه .

الولايات المتحدة عن أبرز مجالات تقدمها أى فى أسلحة الفضاء .

أما بالنسبة للنوع الثانى من القوى ، والذى يدفع الطرفين للقاء والبحث عن صود للاتفاق فيما بينهما ، فيعود أساسا للظروف الداخلية لدى الطرفين والتي تقف فى تناقض حاد مع الابعاد النفسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والايديولوجية ، التى تحكم التناقضات بينهما . هذه الظروف ظاهرة للعيان فى حالة الاتحاد السوفيتى . فمع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى انعقد فى فبراير الماضى بات واضحا أن موسكو تعيش - بفضل جوربا تشوف ومعاونيه - حالة مراجعة قاسية لذات ، تطالب بإعادة البناء من القاعدة حتى القمة حتى يمكن المنافسة مع الغرب الراسمالى خاصة فى مجال التكنولوجيا ، وجاءت كارثة شيرنوبل -وبعدها حادث الغواصة النووية - لى تعقم من ضرورة هذا العمل الذى لايفلح فيه النقاء والصفاء الايديولوجى وحدهما ، وإنما تحتاج الى الكثير من العمل ، والاهم من الزمن ، ومن ثم فإن هناك حاجة سوفيتية واضحة لا تخطئها عين لكسب الوقت ، وتجهيد التقدم الأمريكى فى أسلحة الفضاء ، ولعل ذلك يبرر التنازلات الكبيرة التى بدأ السوفيت يتطوعون بها الواحدة تلو الأخرى بدءا من وقف التجارب النووية من جانب واحد سنة بعد الأخرى حتى القبول بمبدأ التفنيس ، وفى اجراءات بناء الثقة والقبول بالمظلة النووية الفرنسية والبريطانية بالإضافة الى عروض أخرى مغرية لخفض الأسلحة الاستراتيجية .

ولا يقلل الامر وضوحا فى حالة الولايات المتحدة نتيجة العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة فإن الكونجرس اصدر قرارا عرف بقرار جرام - رادمان ، يفرض على الادارة الأمريكية تحقيق التوازن فى الميزانية بحلول عام ١٩٩١ . ولما كان جانب النفقات فيها يذهب فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هى الانفاق الحكومى ، والاجتماعى ، والدفاع ، وأن ريجان وقف دائما بجوار خفض الضرائب وأحدث ترجعا كبيرا فى الاتجاهين الاول والثانى خلال السنوات الست التى مضت من حكمه ، فإنه لم يبق أمامه سوى الاتجاه الثالث ، وقد بدأ الكونجرس بالفعل فى قضم بعض النفقات الدفاعية فى ميزانية العام القادم . ويخض من عدد صواريخ أم أكس ، ويبدأ الاستنزاف فى الاعتمادات المقررة لبرنامج حرب النجوم .

ويضاف إلى ذلك أن الديمقراطيين فى الكونجرس يضغطون باستمرار على اتجاه العمل على تهدئة التوتر مع السوفييت ، من خلال مجال الحد من التسلح ، وهى ساحة تطغى الانطباع لدى الناخب الأمريكى بالسعى الى السلام وتجنبنا للحرب ، وهى ساحة لايرغب ريجان فى تركها للحزب الديمقراطى وحده ، خاصة بعد أن نجح هذا الحزب فى الحصول فى نوفمبر على الأغلبية فى مجلس الشيوخ بالإضافة إلى الأغلبية التى كان يتمتع بها فى مجلس النواب .

إن التناقض بين هذين النوعين من القوى الحاكمة فى العلاقات بين الطرفين ، هو الذى أدى من جانب الى عقد لقاء ريكيافيك (النوع الثانى من القوى) ، وهو ايضا الذى أدى إلى فشل (النوع الاول من القوى) . وسوف يظل هذا التناقض هو العنصر الحاسم فى مستقبل العلاقات بينهما ، ولكن فى النهاية يمكن إضافة عنصر آخر لا يقل أهمية - وهو عنصر الزمن . وتتمثل أهمية هذا العنصر فى أن استمرار عجز كليهما عن التوصل الى اتفاقيات تحسن جوهرى فى العلاقات بينهما فإن عوامل أخرى - داخلية وخارجية - يمكن أن تقيد من القوى الدافعة للتعاون بينهما . فرغم الخطوات المتقدمة التى أحرزها جوربا تشوف فى الإصلاح الداخلى خلال عام ١٩٨٦ ، فإن القوى الحزبية والبيروقراطية (المدنية والعسكرية) المعارضة لخطوات الإصلاح هذه ، يمكن أن تتخذ من تنازلاته سلاحا ضده وتعمل على تقييده أن لم يكن اسقاطه . هذه القوى من المتصور أن يبدأ تحركها فى العام القادم بعد أن تستوعب المدى الذى يمكن أن تصل اليه اصلاحات القيادة السوفيتية الجديدة . وعلى الجانب الأمريكى ، فإن أزمة داخلية ، مثل تلك التى فجرتها صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران والتي تصاعدت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦ ، ومن المقدّر لها أن تستمر خلال الشهور الاولى من عام ١٩٨٧ لاشك أنها سوف تقل من يد الرئيس الأمريكى ، وقدرته على اتخاذ خطوات فى اتجاه تخفيف التوتر مع السوفيت . وإذا أخذ فى الاعتبار أن عام ١٩٨٨ سوف يشهد انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وهو عام يصعب فيه على الرئيس الأمريكى - أيا كانت مكانته - أن يتخذ قرارات حاسمة ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية ، وأن رونالد ريجان قد يقر دخول التاريخ ليس من بوابة الوفاق واتفاقيات الحد من التسلح كما فعل نيكسون وفورد وكارتر من قبل ، ولكن

بينهما خاصة في مجال الاسلحة النووية أصبحت محدودة ، ويصبح العام القادم ١٩٨٧ عاما حاسما ، فلما ان يستغلا نقاط التقدم - المشار اليها من قبل - من أجل التوصل إلى اتفاق ، او ينطوى العام دون تحقيق هذا الانجاز - وهو الامر المرجح على ضوء العوامل الداخلية والخارجية المشار اليها - ومن ثم يفتح الباب لكليهما لمواصلة سباق التسلح ، وتكريس نمط الحرب الباردة الجديدة في التفاعلات فيما بينهما لفترة طويلة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالي .

من بوابة تحقيق التفوق الامريكى ، فانه سوف يميل في هذه الحالة الى التشدد والضغط على الكونجرس لكي يجد وسائل أخرى لمواجهة عجز الميزانية وفي كل الأحوال فان ريجان سوف يصعب على خليفته جمهوريا كان او ديمقراطيا - إمكانية تحقيق وفاق مع السوفيت ، لانه في هذه الحالة سوف يبدو كما لو كان يتنازل عن انجازات ونقاط تفوق أحرزها سلفه .

وإذا اخذ في الاعتبار ان التناقض بين الطرفين في العالم الثالث يمكن ان يفجر ازمات غير متوقعة بينهما ، فان الفرص الحالية للتوصل الى اتفاق

ثانيا - الشرق الاوسط في العلاقات السوفيتية الأمريكية

المناوئة من اية مبادرات سلمية خاصة بالشرق الاوسط . وكان هذا هو اتجاه الولايات المتحدة .

١ - مقدمة :

اما الاتجاه السوفيتى فكان في اطار تخفيف حدة التوتر في المنطقة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيل . مع استمرار الدعوة لعقد مؤتمر دولى تشارك فيه الاطراف المعنية كافة ، وطرح مبادرات للهدنة في افغانستان ، وذلك نظرا لان الهاجس الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى لم يكن تحقيق تقدم في الشرق الاوسط بقدر ما كان عدم السماح لاي تطور في المنطقة ان يفضى على نحو معاكس ليفسد الحسابات السوفيتية بخصوص تسوية القضية المركزية في العلاقات بين القوتين العظميين وهى قضية التوازن الاستراتيجى ، وما يرتبط بها من سعى للحد من التسليح النووى على اختلاف مستوياته .

يمكن القول ان تفاعل المصالح الاستراتيجية للقوتين العظميين خلال عام ١٩٨٦ ، قد ترك الشرق الاوسط في نفس الدائرة كما كان الحال في الماضى ، الامر الذى يعنى ان شيئا جوهريا لم يطرا على علاقات القوتين العظميين فيما يتعلق بالتعامل السياسى والعسكرى مع المنطقة ، وإنما كان مسار الاحداث مؤكدا للاتجاهات السابقة :

اتجاه يعمل بقوة على تثبيت ودعم الوضع الراهن لتحقيق الأفراد بالقوة والسيطرة على مسار الاحداث في المنطقة ، وقد اتسم خلال العام بسخونة اجراء عسكرى مباشر ضد دولة عربية تحت لواء مكافحة الارهاب ، مع الاصرار على استبعاد القوة

٢ - استمرار اتجاهات الحرب الباردة الجديدة :

اتفاقات ، ولا تتوقع اتخاذ اجراءات مشتركة خلال المباحثات .

ولم يختلف الامر على مستوى اجتماعات القمة ، فعلى حين اكدت الدولتان العظميان بحث موضوع الشرق الاوسط في لقاء هامشي بين وزيرى خارجية البلدين على هامش أعمال مؤتمر جنيف في نوفمبر ١٩٨٥ ، فإن الموضوع لم يطرح في مؤتمر القمة الثاني بين ريغان وجورباتشوف في ريكيافيك حيث كان محور المباحثات في المؤتمر مسألة الحد من التسلح النووي .

وعلى هذا الاساس ، ومن منظور الصراع بين القوتين العظميين ، يستمر الشرق الاوسط منطقة للتنافس بينهما ، وان كانت الحالة الراهنة للاوضاع الاستراتيجية للقوتين تستبقي عند درجة دنيا في سلم الاولويات ، انتظارا لتغيرات اخرى اقليمية او عالمية قد تدفع به الى درجة اعلى .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال ان الشرق الاوسط من منظور السياسة الخارجية والامن القومى لكنتا القوتين قد تغيرت اهميته باى حال من الاحوال . ومن نافلة القول هنا تكرار العوامل التى اكسبت الشرق الاوسط اهميته الفائقة بالنسبة للقوتين العظميين في ان معا . ولاشك ، ان استبعاد الشرق من قائمة القضايا الساخنة في العلاقات بين القوتين انما هو امر يعود لاهميته وليس العكس .

ب - ان موقع موضوع الشرق الاوسط من العلاقات بين القوتين العظميين في عام ١٩٨٦ ، يكشف بوضوح عن تطبيق مختلف من جانب كل منهما المفهوم دبلوماسى الربط الذى يقوم على مبدأ المقايضة ، ووضع كل القضايا في سياق العلاقة بين القوتين العظميين ، ولعل مثالا شهيرا لهذه الدبلوماسية يتضح في محاولة الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر الربط بين التقدم في مباحثات ضبط التسلح بين واشنطن وموسكو والتزام الاخيرة بمعايير ما تسميه واشنطن احترام حقوق الانسان . فالاتحاد السوفيتى من جانب ، وفى ضوء قيادة جوربا تشوف الديناميكية التى تستهدف تحقيق هدفين على قائمة اولوياتها هما :

التوصل إلى إتفاق مذكر حول الحد من التسلح النووي ، وتحقيق دفعة قوية في مجال الإصلاح الإدارى والاقتصادى في الداخل ، يحرص على الا يسمح للقضايا

يؤدى احترام التنافس بين القوتين العظميين الى أن يصبح البعد الدولى في القضايا الاقليمية ذا حضور قوى بحيث أن علاج أية مشكلة اقليمية يرتبط بتعقيدات العلاقة بين هاتين القوتين اللتين لم تكمل محاولة الوفاق اليتيمة لتنظيم التنافس بينهما في السبعينات الامر الذى أدى إلى نشوب حرب باردة جديدة بينهما ، ألقت بثقلها على الموقف في الشرق منذ بداية الثمانينات على وجه التحديد ، مع اصرار الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة التى اتاحت لها للانفراد بالمنطقة بشتى الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وفي هذا الإطار الجديد للعلاقات بين القوتين ، ظل الشرق الاوسط على وضعه كاحدى المناطق الرمادية التى تتسم بالتنافس والصراع بينهما على نحو ما يبدو من اتجاهات سادت في عام ١٩٨٦ .

١ - ففى هذا السياق ، يبدو وكأن الشرق الاوسط قد تراجعت أولويته على قائمة القضايا الساخنة ، رغم ما يدا من اهتمام القوتين بتعزيز اوضاع كل منهما في المنطقة ، واستمرار زيارات المسؤولين الامريكيين والسوفييت لدول المنطقة .

ومن هذه الزيارات ماكان يتعلق بقضايا العلاقات الثنائية بين أى من القوتين ودولة بيمينها من دول المنطقة ، ومنها ما ينصرف مباشرة الى قضية الصراع العربى الاسرائيلى . وجاءت في هذا الاطار زيارات مسئولين امريكيين على رأسهم جورج بوش نائب الرئيس الامريكى ، ووزير الخارجية جورج شولتز ، ومساعدة لشئون الشرق الاوسط ريتشارد ميرى ، ومسؤولين كبارا من الخارجية السوفيتية ، وبعض كبار القادة العسكريين . بل انه كانت هناك مباحثات امريكية سوفيتية على مستوى الخبراء تتناول القضايا الاقليمية من منظور العلاقة بين القوتين ، ومن بينها بالطبع أزمة الشرق الاوسط ، عقدت جولة منها في فيينا في فبراير وعقدت الاخرى في يونيو باستوكهولم . غير انه كان هناك حرص من جانب المسؤولين الامريكيين على توضيح أن هذه المباحثات ليست سوى مجرد تبادل لوجهات النظر ، وأن واشنطن لا تعترف بالتفاوض على أى

الجانبين ، وإبقاء التنافس مفتوحا فيما يسمى بالمناطق الرمادية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط . بعبارة أخرى ، يبدو الاتحاد السوفيتي هنا حريصا على ضبط النفس مع عدم الاستعداد للمجازفة بسماعته اذا لم تفهم الولايات المتحدة مغزى هذه اللفتة أو تجاهلها ، وذلك على نحو ما بدأ من رد فعل دبلوماسي شديد اللهجة من جانبه ازاء الغارة العسكرية الامريكية ضد ليبيا في ابريل ١٩٨٦ .

بينما تحرص الولايات المتحدة على استغلال حاجة الاتحاد السوفيتي للتهدة لتعميق اتجاه الاحداث لصالح انفراطها بتسوية الاوضاع في الشرق الأوسط .

ج - كان من النتائج العملية لسياسات القوتين العظميين ازاء الشرق الأوسط أحباط المبادرات المحلية لتحريك عملية السلام في المنطقة ، والحديث هنا ينصب على الاتفاق الاردني الفلسطيني ، الذي تم توقيعه في أوائل عام ١٩٨٥ لتنسيق المواقف بين طرفين أساسيين في عملية السلام - أن أريد لها أن تتحقق - هما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، استمرت في اتباع نهجا التقليدي ازاء التسوية الذي صاغه هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي السابق وهو التصميم على عدم مكافأة الاتحاد السوفيتي وحلفائه في المنطقة ، وإنما على العكس من ذلك ، أن تثبت الولايات المتحدة لهم أن الراديكالية لا تؤدي لشيء . وعلى هذا الاساس ، فإن جولات ريتشارد ميرل مساعد وزير الخارجية الامريكي في المنطقة في ذلك الوقت ، لم تنطرق الى لب الموضوع وهو : هل يمكن للولايات المتحدة أن تقبل صراحة وبلا مواربة أن تدافع عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وأن تقدم ضمانات بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة - الضفة الغربية وغزة - في حالة بدء المفاوضات ، وذلك لقاء اعتراف من منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، واقصر الامر على التساؤل عن اتجاه الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالاشتراك في المفاوضات في اطار وفد اردني . وكان من الواضح أن الولايات المتحدة تحقق رغبة اسرائيل في هذا التوقف الطويل عند قائمة اسماء الفلسطينيين للتدليل على أنها لن تقبل إلا ما تستطيع أن تتفاوض معه لتحقيق غايات مرسومة سلفا لعملية التفاوض . بل

الاقليمية بأن تؤثر بصورة سلبية على العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ضمن هذه القضايا بالطبع تأتي قضية الشرق الأوسط التي يكتفى فيها الاتحاد السوفيتي بتأكيد مبدئي على ضرورة عقد مؤتمر دولي يضم كافة الاطراف المعنية لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة .

بعبارة أخرى ، يمارس الاتحاد السوفيتي دبلوماسية الارتباط في منطقة الشرق الأوسط في هذه الالة بمفهوم المخالفة ، أي الحرص على ألا تؤدي سياسته فيها الى عرقلة التوصل الى اتفاق استراتيجي مع الولايات المتحدة ، بالطبع مع مراعاة التزاماته الاساسية كقوة عظمى ذات مصالح هامة في المنطقة .

وفي أفغانستان ، قام الاتحاد السوفيتي في أكتوبر عام ١٩٨٦ ، بسحب جزءا من قواته المربطة هناك (ستة أفواج) في إشارة منه الى أنه يسعى الى التعجيل بالتسوية السياسية حتى يتم الانسحاب النهائي للقوات السوفيتية من أفغانستان . وهذا بدوره يدور في اطار سياسة جورباتشوف الرامية الى طرح الاتحاد السوفيتي عالميا كقوة سلمية ، لاجبار الولايات المتحدة على اتخاذ موقف رد الفعل ، وبذلك يتمكن من أن يلعب أوراقه ببراعة - رغم الاتهامات الامريكية - في اتجاه التركيز على قضية بعينها تتعلق بالتسلح النووي أو انتهاء الحرب الباردة الجديدة . ومن ثم يمكن مرة أخرى وفي اطار مناخ دولي مختلف العودة لعلاج القضايا الاقليمية المعلقة . بالنسبة للولايات المتحدة ، فإن استبعاد الاتحاد السوفيتي من أية تسوية في المنطقة تبدو هدفا أساسيا للإدارات الامريكية المتعاقبة ، وعلى وجه الخصوص ادارة ريجان الحالية . ومن ثم بقيت الممارسة الامريكية في عام ١٩٨٦ كما هي من ناحية اقامة حاجز ضد الاتحاد السوفيتي ، واستخدام السلوك السوفيتي تجاه القضايا الاقليمية كمعيار للاستجابة ، وتحديد رد الفعل فيما يتعلق بمناخ العلاقات بين الدولتين بصفة عامة ، وقضية سباق التسلح بصفة خاصة .

ومن ثم ، فإن من الواضح أنه في اطار دبلوماسية الربط ، يستمر الطرفان في احترام قواعد اللعبة بينهما فيما يتعلق بضرورة تجنب أية مواجهة عسكرية بينهما ، مع احترام منطقة النفوذ للصيقة بالخصم (أوروبا الشرقية بالنسبة للسوفييت و امريكا الوسطى بالنسبة للامريكيين) ، رغم كل أساليب الحرب المستمرة بين

بالمؤتمر الدولي دلالة على ثبات هذين الموقفين الى حين بروز تطورات جديدة .

وعلى هذا يمكن القول ان موقف القوتين العظميين من المبادرات السلمية على المستوى الثنائي - الاتفاق الفلسطيني الاردني - التي ادت ، ضمن عوامل اخرى الى تجميدها حققت ما يتبغى واشنطن من دعم موقف اسرائيل الراضى لاي تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام ، وما يتبغى موسكو من دعم الموقف الراضى لاية عملية جزئية للسلام خارج اطار المؤتمر الدولي ، قبل راب الصدع في العلاقات بين اصدقائها في الشرق الاوسط .

د - في اطار الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين قفزت قضية الارهاب الى المقدمة ، مع اصرار الولايات المتحدة على لى ذراع الدول العربية الراديكالية تحت راية الحرب ضد الارهاب ، بينما هي تسعى في واقع الامر لتأكيد انفرادها بالنفوذ في الشرق الاوسط . ومن ثم شهد عام ١٩٨٦ محاولات مستمرة لاصاق صفة الارهاب - وفق مفهومه الامريكى بدول في الشرق الاوسط - على وجه التحديد : ليبيا وسوريا - وصلت الى حد استخدام العمل العسكرى ضد ليبيا لأكثر من مرة على نحو ماسيتم تفصيله عند الحديث عن الولايات المتحدة والشرق الاوسط سياسيا وعسكريا .

ومايعتينا هنا هو استخدام الارهاب من جانب الولايات المتحدة كأداة اختبار في سياق علاقتها بالاتحاد السوفيتى ، حيث ان حقل التطبيق هو الشرق الاوسط . وهنا نلاحظ ان السياسة الامريكية بصورة عامة لجأت الى كل ما من شأنه مقاومة العمل ضد تغيير الوضع الراهن باعتبارها قوة صاحبة مصلحة اكيدة في استمرار هذا الوضع . ولم تكف في هذا الاطار بأن تتخذ موقفا مضادا من قبل منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في اية مفاوضات قادمة للسلام ، ورفض فكرة المؤتمر الدولي ، بل انها سعت الى تعويض ماخسرتة في لبنان منذ سنوات على صعيد إسترداد الهيبة في المنطقة ، ومحاولة توحيد العالم الغربى ازاء قضية محددة في وقت تصاعدت فيه الاقتراحات السوفيتية حول السلام وضبط التسلح على نحو اثار ردود افعال متباينة داخل التحالف الغربى . ومن ثم كان حرصها على أن تستصدر من قمة طوكيو للدول الصناعية في مايو ١٩٨٦

ان واشنطن خضعت للمنطق الاسرائيلى القائل بأن عرفات ليس جادا في الدخول الى مفاوضات ، وأنه ما أن يحصل على اعتراف امريكى ولو بطريقة غير مباشرة بحيث يسقط تعهد كيمسجر بضرورة عدم الاعتراف بمنظمة التحرير حتى تعترف بإسرائيل ويقرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ما أن يحصل على هذا حتى يترك عملية المفاوضات .

كانت تلك - اذن - هى اللعبة التي ادت إلى افشال الاتفاق الاردني الفلسطيني . فواشنطن استمرت في محاولة تجاهل منظمة التحرير مع الدعوة الى مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل ، ورفض كامل لفكرة عقد مؤتمر دولى يتناول قضايا التسوية .

الامر بالنسبة للاتحاد السوفيتى - لم يختلف من حيث النتيجة . فاتفاق فبراير ١٩٨٥ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كان ثمرة للخلاف بين حلفائه وعلى وجه التحديد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الخلاف الذى أدى الى نتائج سلبية أخرى هى انشقاق عدة فصائل عن قيادة عرفات ، وقد اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا متحفظا من الاتفاق ادى كذلك الى خذلانه . وكان من رأى السوفيت أن اتفاق عمان ينبغي أن ينظم في اطار وحدة الصفوف والمواقف العربية التي هى أهم العوامل للتسوية الشاملة والمعادلة في المنطقة . وأن هذه الوحدة يجب أن تبني على أساس المبادئ التي جاءت بها المواثيق الدولية : الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الاراضى العربية المحتلة - ضمان حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة - ضمان حق دول المنطقة في العيش في أمان واستقرار وسلام . وكان اتفاق عمان - على ضوء هذه المبادئ ووفق مايراه السوفيت - لايساعد ولايساهم في التقدم نحو التسوية السلمية في المنطقة .

ومن ثم ، بدا الامر وكأن الاطراف المحلية غير قادرة على أن تدفع بمبادرة جديدة تمتلك مقومات النجاح مكثقية بالحديث عن ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الاوسط . وبدا الامر أيضا وكأنه إحالة للقضية برمتها الى القوتين العظميين اللتين ساهمت تحركاتهما السياسية - على اختلاف الدوافع - في التأكيد على بقاء الاوضاع في المنطقة رهينة للعلاقات فيما بينهما . وبدا كذلك أن الامور لن تأخذ سبيلها للتحرك مالم يتم الاتفاق بين واشنطن وموسكو . وفي هذا الخصوص اكتفى الطرفان بالتأكيد على موقف كل منهما فيما يتعلق

بلغت حد تأجيل اجتماع مقرر بين وزير الخارجية
السوفيتي ادوارد شيفرد نادزه ووزير الخارجية
الامريكي جورج شولتز للتمهيد لاجتماع القمة الثاني
بين ريجان وجورباتشوف وذلك عقب الفارة الجوية
الامريكية على ليبيا في ابريل ١٩٨٦ ، والتزم السوفييت
في الوقت نفسه بمبدأ تجنب الصراعات المسلحة مع
الاستمرار في امداد الدول الصديقة في المنطقة
بالسلاح .

ان مجمل هذه الممارسات في عام ١٩٨٦ يشير الى
استمرار علاقات الحرب الباردة الجديدة بين
القوتين العظميين فيما يتعلق بالشرق الاوسط .
ولاشك ان موقف القوتين من المنطقة املته اعتبارات
استراتيجية في المقام الاول ، وعوامل اقليمية جعلت
الاتحاد السوفيتي يستخدم اسلوب الترقب مكتفيا
من حين لآخر ، بطرح فكرة المؤتمر الدولي لتسوية
الفرزاع حول الشرق الاوسط ، بينما استمرت
الولايات المتحدة في تأكيد نهجها السابق والخاص
بمستبعاد الاتحاد السوفيتي من الاسهام في اية
جهود للتسوية في المنطقة ، بل ان جهودها اتخذت
خطا تصاعديا وصل إلى التهديد بضرب دولة عربية
والاعتداء المسلح على دولة عربية اخرى .

بيانا ينص على اتخاذ اجراءات ضد الدول التي يتضح
انها « ضالعة في رعاية أو دعم الارهاب الدولي ولاسيما
ليبيا » .

واشتمل البيان بالفعل على التدابير التالية التي
اتفقت عليها الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا ،
والمانيا الاتحادية ، وبريطانيا ، واليابان ، والمجموعة
الاروبية .

- فرض حظر على شحن الاسلحة الى دول ترعى
الارهاب أو تدعمه .

- فرض قيود اشد صرامة على دبلوماسيي مثل هذه
الدول ومؤسساتها الرسمية .

- منع دخول كل الارهابيين المعروفين أو المشتبه بهم
إلى البلد المعنى .

- تحسين اجراءات استرداد وتسليم المتهمين .

- فرض قيود اشد صرامة على الهجرة والتأشيرات .

- تعاون أوثق بين الشرطة وقوات الأمن .

بالاضافة الى هذا ، جاء هذا التصعيد الامريكي
لاختيار السلوك السوفيتي في المنطقة محاولة لكسر
ما سمي بهجوم السلام السوفيتي الذي قاده
جورباتشوف منذ مجيئه الى السلطة ، غير ان رد الفعل
السوفيتي اتسم على الصعيد الدبلوماسي بادانة شديدة

ثالثا - الولايات المتحدة والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا

١ - مقدمة :

غير أن إدارة ريجان لم تتعلم شيئا من نكساتها في الشرق الأوسط وسقوط مبادرة ريجان لعام ١٩٨٢ ، واندفعت في ظل مفهوم التناكس المحموم مع الاتحاد السوفيتي في العالم الى تكريس الاوضاع في المنطقة لصالحها لتحقيق انفرادها بالقوة وسيطرتها على مسارات الاحداث .

وقد اعتمدت السياسة الامريكية بصفة خاصة على العلاقات العسكرية الخاصة التي تربطها بإسرائيل على وجه التحديد في تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة ، بالإضافة الى وجودها العسكى عن طريق الاسطول السادس الامريكى ، والقواعد العسكرية الامريكية في البحر المتوسط وخاصة في اليونان وإيطاليا وصقلية والجزر القريبة من الشواطئ العربية .

وقد قامت هذه الاستراتيجية على الاطاحة بالقيادة الليبية عن طريق عمل عسكرى مباشر ، والتهديد باستخدام القوة ضد سوريا ، واستعراض القوة العسكرية في البحر المتوسط ، وتأكيد التفوق العسكى الإسرائيلى سواء عن طريق تدعيم القدرة العسكرية الإسرائيلية أو حرمان الدول العربية من الوسائل اللازمة لتدعيم قدراتها الدفاعية ، مع الاحتفاظ بمستوى من الود من العلاقات العسكرية مع الدول العربية المحافظة حتى لاتندفع الى التعاون مع الاتحاد السوفيتي .

منذ ثلاثين عاما كتب جورج كينان أبرز الخبراء الأمريكيين في الشؤون السوفيتية ، « أن القرب ينبغي ألا يتوقع مجرد استمرار المصالح القومية السوفيتية على ما هي عليه فحسب ، وإنما أن تتعزز على نحو قوى وأكد » . ولقد جاءت إدارة ريجان الى الحكم مثقلة بأفكار ثلاثين عاما مضت إبان الحرب الباردة الاولى ، وطرحت نفسها امام العالم على أنها مؤهلة لاستعادة الهيبة الامريكية القديمة ، عندما كما كانت في اواخر الأربعينات والخمسينات ، عندما كان سحر القوة الجديدة - المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لا يزال يأسر العالم .

ولقد كان الشرق الأوسط مجالا فسيحا لممارسة المفهوم الامريكى القديم ، الجديد في ظل اختراق للنظام العربى ، وبدأت سياسات الخمسينات تعود من جديد وقد ارتدت ثوبا جديدا ، فبدلا من التعبير القديم عن سياسة الاحلاف ، صارت هناك صياغة جديدة تتمثل في سياسة الاجماع الاستراتيجى تركز الى تحالف استراتيجى مع إسرائيل في اطار اتفاقيات لم يسبق لإدارة أمريكية أن أبرمتها ، بل اعطاء الضوء الأخضر لها كي تقوم بعمليات عسكرية جديدة لترتيب الاوضاع في صالحها ، كما حدث في غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، بل تعدى الامر هذا الى أن ورطت الولايات المتحدة نفسها عسكريا بون ادراك أن هناك اختلافا كبيرا بين التدخل في عام ١٩٥٨ لمساندة شمعون والتدخل فيما بعد ذلك بما يقرب من ثلاثين عاما .

٢ - الإرهاب على رأس القائمة

استمرت السياسة الأمريكية في عام ١٩٨٦ في إصرارها على استبعاد الاتحاد السوفيتي من الاسهام في أية عملية للتسوية في الشرق الأوسط مع رفض المبادرات السياسية المحلية .

فقد رأينا كيف لعبت واشنطن دورا كبيرا - بانحيازها التام لاسرائيل - في افساد العمليات التمهيدية لبلورة موقف اردني فلسطيني موحد في اطار اتفاق فبراير ١٩٨٥ الاردني الفلسطيني ، وباصرارها على اعتبار الفلسطينيين مجرد اداة تتلاعب بها إسرائيل وسوريا والاردن ، وعلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية مفاوضات للتسوية .

واستمرت واشنطن كذلك في التلويح بشرط إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل ، وتشجيع هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل كمدخل يساعد على قبول اسرائيل لفكرة اشتراك الاتحاد السوفيتي في الجهود الدولية للتسوية . وفي الوقت ذاته تحفظت على نتائج اجتماع الاسكندرية بين الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز وبصفة خاصة ما يتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الاتحاد السوفيتي .

ولم تكن زيارات المسؤولين الأمريكيين للمنطقة التي كان ابرزها زيارات ريتشارد ميرلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط ، وجورج شولتز وزير الخارجية ، وجورج بوش نائب الرئيس تخرج عن اطار تأكيد هذا الموقف الأمريكي مع تجديد التزام واشنطن تجاه الدول العربية المعتدلة لاسيما مصر باعتبارها دعامة للاستقرار في الشرق الأوسط ، ومن ثم كان هدف بعض هذه الزيارات التباحث مع المسؤولين المصريين حول الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المصري والمساعدات والدين الأمريكي لمصر .

من ناحية أخرى ، واصلت واشنطن سياستها الدعائية المعادية فيما يتعلق بالموقف السوفيتي في أفغانستان ، التي وصلت الى ذروتها بوصف انسحاب ستة أفواج سوفيتية من هناك بأنه ليس الا تناوبا دوريا للقوق السوفيتية ولا يعبر عن التزام حقيقي من جانب موسكو بالانسحاب من أفغانستان ، ودعت الى ممارسة

ضغط عالمي لاجبار موسكو على تحديد جدول زمني للانسحاب ، غير أن ذروة الاجتهاد السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط كانت هي ما اعلنته الولايات المتحدة عن شن حرب شاملة ضد ما اسمته بالإرهاب الدولي . فمضد اواخر عام ١٩٨٥ وحوادثه المثيرة منذ ضرب منشآت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، واختطاف السفينة الإيطالية اكيلي لورو ، واعتراض طائرات أمريكية لطائرة مصرية واقتيادها الى صقلية ، تصاعد التحرك السياسي والعسكري الأمريكي في المنطقة ضد الدول التي اعتبرتها واشنطن مقورطة في أعمال إرهابية وعلى وجه التحديد : ليبيا وسوريا وإيران . وقامت واشنطن بالتركيز على ليبيا في اطار استراتيجية دعائية مكثفة تستهدف خلق مناخ سياسي يصبح العالم فيه مستعدا لتأييد اجراء عسكري أمريكي ضد ليبيا ، مع ممارسة ضغوط على الحلفاء الغربيين لتأييد الاجراءات الأمريكية على نحو ما تجلى في بيان مؤتمر طوكيو الذي اعتبرته ليبيا أنه يصل إلى حد اعلان الحرب ضدها .

وقد قامت الولايات المتحدة باعتداء عسكري على ليبيا مرتين ، وهددت بضرب سوريا وليبيا اذا ثبت تورطهما في الاعمال الإرهابية . وألحقت الولايات المتحدة في أن تربط لبعض الوقت بين مفهوم الإرهاب والعرب والشرق الأوسط والاسلام ، وجاءت بعض أحداث العنف في أوروبا لاسيما في باريس لتؤكد هذا المعنى . وبالتالي فإن الولايات المتحدة في هذه المرحلة شنت حملة تلاعب دعائى شاملة لم تستهدف ليبيا فحسب بل استهدفت الشرق الأوسط بصفة عامة لالزام أية قوى معارضة موقف الدفاع عن تهمة باتت مقبولة عالميا .

وفي واقع الامر ، يأتي التحرك الأمريكي في هذا الاطار ليلقى الضوء على استخدام العنف السياسي كأداة من أدوات الصراع الدولي الى جانب الأدوات الأخرى كالدبلوماسية والحروب ووسائل الضغط الاقتصادي والدعائية .

ونقطة البداية هنا هي أن المفهوم الأمريكي للإرهاب الذي ينصب على حركات التحرير الوطني المعادية للاستعمار والقوى المطالبة بالحقوق الديمقراطية في عديد من بلدان العالم ، منطلق من حقيقة الصراع الدولي مع الاتحاد السوفيتي ، حيث يعتبر القوة الاولى المحركة لعمليات الإرهاب الدولي على المستوى الايديولوجي ، وبالتالي فإن حرب الإرهاب هي في احد

بدلية الحروب . ومفاعلة الولايات المتحدة بضررها لليبيا يقدم إجابة قد لاتكون شاملة ، إلا أنها تلقى الضوء على طبيعة الظاهرة . فقد قامت الولايات المتحدة وبصورة سافرة بعمل عسكري محدود للضغط على الخصم مستهدفة من هذا العمل أن يؤدي الى تداعيات لصالحها وفقا لتقدير موارده أن هذا العمل يكفي من حيث التأثير بدلا عن حرب تقليدية ، أي أنها قامت بعمل من أعمال العنف الذي تمارسه الدولة الحديثة في صور متعددة ضد الدول الأخرى والجماعات والأفراد .

ب - أن العنف السياسي بصورته المعاصرة يعود في أغلب الأمر إلى تخطيط من جانب دولة . فالمواجهات العسكرية قد تصاعدت تكلفتها الى أفاق ترهق اقتصاديات كثير من دول العالم ، لاسيما العالم الثالث . وهذا أمر يتضح من مراجعة تكلفة أكبر حربيين وقعتا في السبعينات ، هما الحرب بين الهند وباكستان وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بل أن إسرائيل مازالت تعاني من مفاخرتها العسكرية الفاشلة في لبنان . وقد ورطت الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية في حروب في العالم الثالث : فرنسا ثم الولايات المتحدة في الهند الصينية - فرنسا وبريطانيا في حرب السويس - الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ، مما دفع الدول الكبرى - لاسيما الولايات المتحدة - الى أسلوب الاقتراب غير المباشر من الازمات الاقليمية بالاستعانة بوكلاء محليين وخاصة بعد التجربة الامريكية في فيتنام ومن ثم ، بات الباب مفتوحا أمام ممارسة الصراع الدولي بصورة أخرى تختلف عن الحروب التقليدية .

ج - أن هناك حالات كثيرة في إطار العلاقات الدولية المعاصرة لاستتيعاب الدولة فيها أن تكفي بالمواجهة السياسية الحادة ولاستطيع أن تصعد الازمة الى درجة المواجهة العسكرية ، وهنا يكون اللجوء لاعمال العنف وسيلة مأمونة لتوجيه رسالة أو ممارسة ضغط . والعالم السري لمنظمات العنف السياسي وارتباطاتها الخفية أو المكشوفة ببعض الدول وما تقوم به من عمليات تتنوع في استخدام مستويات العنف بتنوع الاهداف ، حافل بمناجز عديدة تقدم صورة لممارسة العلاقات الدولية من الابواب الخلفية . والسرية هنا يقصد بها التعمية على الاهداف وسهولة

جوانبها الأكثر أهمية تعبير عن طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين في إطار الحرب الباردة الجديدة . والهدف بالطبع التأثير على السلوك السياسي لدول المنطقة في إطار التزام ادارة ريجان بالسياسة القائمة على اعطاء أولوية أولى لقضية المواجهة مع النفوذ السوفيتي في العالم ، ولعل هذا بالتحديد مايكشف عن أن النظرة الامريكية الى الشرق الأوسط أصبحت أكثر من ذي قبل مرتبطة بالتنافس مع الاتحاد السوفيتي ، رغم كل تصريحات المسؤولين الامريكيين عن ضرورة تسوية نزاع الشرق الأوسط بين الفرقاء المعنيين في المنطقة وبصورة مباشرة .

وفي هذا الإطار يمكن فهم تصعيد العداء الامريكي لدولة مثل ليبيا حتى بلغ مرتبة العمل العسكري المباشر في أول سابقة من نوعها في المنطقة العربية ، الأمر الذي كان يحمل رسالة واضحة بان الولايات المتحدة تريد ارساء سلامها الخاص في المنطقة ، وهي رسالة موجبة بالدرجة الأولى الى الاتحاد السوفيتي تتضمن عدة دلالات منها أن واشنطن لن تسمح لاية علاقة تحالف بين الاتحاد السوفيتي ودولة من دول البحر المتوسط أن تهدد المصالح الامريكية في منطقة الجناح الجنوبي لحلف الاطلنطي ، ومنها أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لتغيير الأوضاع في المنطقة على نحو يسمح ب بروز اتجاهات راديكالية لانها لم تكف بالدور الاسرائيلي في هذا السياق ، وانما تدخلت بصورة مباشرة .

وإذا ما تركنا جانبا كل مايمكن أن يقال عن تحليل الارهاب السياسي من حيث أهدافه وميادينه وهاولنا تحليل الفعل الامريكي من منظور الصراع الدولي ، فإنه يمكن أن نورد بعض الملاحظات :

١ - أن العنف السياسي تحول إلى ظاهرة عامة تتعدى حركات المقاومة المسلحة وما تقوم به جماعات محترقة نذرت نفسها لاعمال العنف المنظم مثل الألوية الحمراء وبادرمينهوف والعمل المباشر والجهاد . الخ . فقد نما العنف بشكل سرطاني . ولم يعد له وسائل أو أهداف تقليدية ، ولم تقتصر على جماعات ذات اتجاه سياسي بعينه حتى أنه أصبح يدعو للساؤل : أي قوى خفية تقف وراء تغذية العنف وتصعيده ؟ لأننا أصبحنا أمام عنف يمثل مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تشير إلى أن النظام الدولي الراهن يبتدع وسائل جديدة قد تكون

بمعلومات عسكرية عن ايران من جانب ثالث ، واخيرا وليس آخرا ، الدور الاسرائيلي المحوري في هذه السياسة التي استخدمت كافة الوسائل لتثبيت الاوضاع لصالحها في المنطقة حتى لو اقتضى ذلك خرق قواعد خاصة بكيفية عمل النظام الامريكى نفسه داخل الولايات المتحدة .

ومثل هذا الامر يمكن توضيحه بصورة تفصيلية باستعراض اتجاهات السياسة العسكرية الامريكية في ١٩٨٦ .

٣ - السياسة العسكرية الامريكية عام ١٩٨٥ :

بدأت مظاهر السياسة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية خلال عام ١٩٨٦ ، مع اقتراب عام ١٩٨٥ من نهايته وخاصة منذ حادث السفينة « اكيلي لاورو » بعد قصف اسرائيل لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، والتي ايدتها ودعمتها القيادة السياسية والعسكرية الامريكية ، والتي توحى باشتراك الاسطول السادس الامريكى والوجود العسكرى الامريكى في البحر المتوسط بشكل غير مباشر فيها . الا ان الولايات المتحدة الامريكية قد تدخلت بشكل مباشر على اثر تدخل مصر لانقاذ السفينة ، ومحاولة ارسال المختطفين بطائرة مدنية مصرية الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، اذ اعترضت مسارها طائرتان من الاسطول السادس الامريكى من طراز ف - ١٤ واجبرتها على الهبوط في القاعدة الامريكية في « سيغولا » في جزيرة صقلية ، ومحاولة ترحيل المختطفين الى الولايات الامريكية لحاكمتهما ، الامر الذى اوقفه اعتراض ايطاليا على ذلك .

برز في اوائل نوفمبر عام ١٩٨٥ تصديق الرئيس الامريكى ريجان على مخطط مقترح من وكالة المخابرات المركزية الامريكية للاطاحة بالقيادة الليبية ، يشتمل على برنامج سياسى ودبلوماسى وعسكرى واقتصادى عريض يشتمل على محاولة دفع احدى الدول العربية المجاورة لليبيا للاصطدام المسلح بها ، الامر الذى رفضته الجزائر كما رفضته مصر ثلاث مرات خلال عام ١٩٨٥ . وبنهاية نوفمبر ١٩٨٥ واثر اختطاف طائرة

التصل من المسئولية والقاء التبعة على تلك المنظمات التى تتكاثر بسرعة كبيرة وتطلق على نفسها شتى السميات ولعل حادث تفجير عملاء فرنسيين لسفينة جماعة السلام الاخضر في ميناء اوكلاند بنيوزيلاندا ، يقدم حالة نموذجية لهذا التحليل ، حيث قامت دولة - فرنسا - بممارسة عمل عنيف لاجهاض سياسة محاربة التجارب النووية في جنوب المحيط الهادى ، مع استخدام عمليات التمويه الضرورية التى فشلت في نهاية الامر .

د - أن تعاضد عمليات العنف السياسى واستخدامها لاساليب متطورة واعتمادها على اسلحة باهظة الثمن يثير بالضرورة تساؤلا حول قضايا التعويل والتدريب . فمن اين يأتى المال لشراء السلاح ومكافحة الافراد ؟ واين هو المكان الذى يتم فيه التدريب بعيدا عن سمع الدولة وبصرها ؟ وكيف يتم الحصول على معلومات دقيقة عن شخص ما او مؤسسة ما في دولة اجنبية لتدريب احدى عمليات العنف بواسطة أشخاص من مواطنيها او من خارجها ؟ كلها اسئلة لا يمكن الاجابة عنها بالاحالة فقط الى منظمات او مؤسسات حتى لو كانت متعددة الجنسيات ، فلا يمكن هنا استبعاد دور الدولة .

ومن ثم يمكن القول ان العنف السياسى ، الذى تمثل الضربة الامريكية ضد ليبيا احدى حالاته ، هو تعبير عن اتجاه الصراع الدولى الى قنوات جديدة بدلا من اللجوء الى الحروب الضخمة المعقدة كثيرة التكاليف ويشدد خطره نظرا لتعقد الصراعات لاسيما في العالم الثالث .

ومن ثم ، فان مافعله الولايات المتحدة ليس الا الجزء الظاهر من جبل الجليد ، خاصة مع ما أبدته من استعدادات للتدخل عسكريا في الخليج وتهديدها بضرب دول اخرى ، بل وما فعلته قبل ذلك منذ عامين من عملية غزو محدودة مأمونة النتائج لجربنادا احدى الجزر الكاريبى . غير أن عام ١٩٨٦ لم ينته الا بالكشف عن مفارقة ظاهرية في السلوك الامريكى ازاء الشرق الاوسط وذلك بافتضاح أمر صفقة الاسلحة الامريكية لايران من جانب ، وتمويل المتمردين المناهضين لحكومة نيكاراغوا بأموال الصفقة من جانب ثان ، وامداد المخابرات المركزية الامريكية للعراق

الاشتباكات المحدودة يوم ٢٤/٣/١٩٨٦ بعد أن قامت الطائرات الامريكية التى تعمل من فوق حاملات الطائرات باختراق الخط الذى حددته ليبيا عدة مرات حتى ذلك اليوم حيث أطلقت قاعدة الصواريخ « سام - ٥ » الليبية الموجودة قرب مدينة « سرت » عدة صواريخ وقد استخدمت القوات الامريكية وسائل الاعاقة الالكترونية لتضليل الصواريخ ، كما استخدمت المناورة لتفادى الاصابة وردت عليها باطلاق صواريخ « هارم HARM » من بعد ١٠ - ١٢ ميلا على محطات الرادار بواسطة الطائرات « ١ - ٧ - A-7 » ومن الواضح أن الصواريخ أخطأت اهدافها وأن أحد هذه الصواريخ على الاقل لم يتفجر ، وقد تكرر الاشتباك عصر نفس اليوم ، وليس هناك دليل على أن النتيجة قد تغيرت ، الا أن الطائرات الامريكية من طراز « ١ - ٦ - A-6 » هاجمت ٣ ثلاث زوارق بحرية ليبية بصواريخ من طراز « هاربون Harpoon » من ارتفاع منخفض ثم قذفنها بقنابل عنقودية من طراز « روكاى Rockeye » واصابتها اصابات مباشرة . وقد تم ذلك في حراسة طائرات من طراز « ف - ١٤ » ، وف - ١٨ . وبالرغم من التفوق العسكرى الواضح للولايات المتحدة الامريكية ، وعدم ملائمة الصواريخ « سام - ٥ » الليبية للاشتباك مع الطائرات العالية السرعة والقادرة على المناورة الشديدة الا أن القارة الامريكية لاتعتبر انها حققت اهدافها العسكرية وخاصة في تدمير رادار الصواريخ « سام - ٥ » كما انها لم تحقق الهدف السياسى باثبات ان منطقة « خليج سرت » مياها دولية حيث لم تتراجع ليبيا عن ادعاءاتها في حقوقها الاقليمية في خليج سرت ، كما أنه لم تحد دول أخرى حذوها في اختراق هذه المنطقة .

استمرت الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ سياستها ضد ليبيا باستمرار المناورات امام السواحل الليبية ، كما حاولت اعادة دفع مصر لمهاجمة ليبيا بأن تحتل مصر جزءا من الاراضى الليبية ثم تطلب بعد ذلك مساعدة عسكرية امريكية ، وفي الوقت نفسه كانت تعد لعملية استراتيجية جوية محدودة ضد ليبيا ، وعملت على الحصول على تأييد حلفائها في شمال الاطلنطى ، إلا انها فشلت في ذلك فيما عدا بريطانيا التى سمحت للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قاعدتها الجوية Lakenheath في جنوب انجلترا لانطلاق جزء من الطائرات التى قامت بنقلها من القارة الامريكية .

ركاب مصرية متجهة الى اثينا واجبارها على الهبوط في مطار « فاليتا » بجزيرة مالطة ، سارعت القيادة العسكرية الامريكية لتقديم مستشارين للقوات المصرية ، كما شرعت في نقل قوة من طراز « دلتا » الى المنطقة ، ولكن القوة المصرية بدأت اقتحامها للطائرة قبل وصول القوة الامريكية .

٤ - المواجهة الامريكية الليبية :

اتخذت السياسة العسكرية الامريكية من بعض حوادث العنف السياسى التى حدثت في نهاية عام ١٩٨٥ واهمها حادث تفجير قنبلة في ملهى ببرلين الغربية كان به بعض الجنود الامريكيين وحادث الهجوم على مكاتب شركة « العال » الاسرائيلية وركابها في مطارى فيينا وروما في ليلة عيد الميلاد مبررا للضغط العسكرى على ليبيا تحت زعم أن القيادة الليبية مسؤولة عن الحوادث السابقة . وقد شرعت منذ أول السنة بأجراء مناورات بحرية بصفة شبه مستمرة أمام الساحل الليبى قريبا من المنطقة التى أعلنت ليبيا انها ضمن مياهاها الاقليمية في خليج سرت ، وقد زاد من أهمية العمل الامريكى أن ليبيا كانت قد بدأت في نهاية شهر ديسمبر في تسليم حوالى خمس كنانب من صواريخ الدفاع الجوى طراز (سام ٥) .

لم تنقطع المناورات الامريكية في مواجهة الساحل الليبى ، وخاصة أمام خليج سرت منذ بداية عام ١٩٨٦ تقريبا بحيث كانت المناورة التالية تبدأ بعد نهاية المناورة السابقة مباشرة أو بعدها بأيام قليلة ، كما كانت أحيانا منفردة أو مشتركة مع قوات لحلف شمال الاطلنطى أو مع القوات البحرية المصرية ، واستخدمت فيها من مجموعة حاملة طائرات واحدة الى ثلاث مجموعات حاملات طائرات هى الحاملات « ساراتوجا » ، و « كورال سى » وكان الهدف من هذه المناورات يشتمل على استعراض القوة ، والتهديد باستخدامها ، وجر دول حلف شمال الاطلنطى ومصر معها في الصراع مع ليبيا ، وتشجيع القوى المضادة للحكم في ليبيا ، بالإضافة للقيام بأعمال الاستطلاع المختلفة تمهيدا لتوجيه ضربات الى القوة الليبية .

اشتملت الضربات العسكرية الامريكية ضد ليبيا على اشتباكات محدودة ، وعملية جوية وقد تركزت

٥ - العملية الجوية «الدورادو»

من الحاملة «اميركا» و «F-18» من الحاملة «كوزال سي» وتحت ستر المقاتلات «F-14» و «F-18» من حاملات الطائرات تهاجم مجموعة الهجوم من الطائرات «F-111» مطار طرابلس، ومعسكر باب العزيزية وميناء سيدى بلال بينما تهاجم مجموعة طائرات «A-6» من الحاملة «كوزال سي» معسكر الجماهيرية في بنى غازى وقاعدة بنينيه الجوية باستخدام قنابل «CBU-10» زنة ٢٠٠٠ و ٥٠٠ رطل من الطائرات «ف - ١١١» وقنابل «سنيك أى - ٨٢» وروك أى - ٢٠ من الطائرات «A-6» ثم العودة من نفس طريق الذهاب على ارتفاع متوسط ومع إعادة التموين بالوقود من الجو. واشتمل تشكيل العملية على مجموعتين للهجوم اشتملت كل منهما على مجموعة اقتحام واسكات ومجموعة حرب الكترونية، ثم مجموعة حراسة، ومجموعة تموين بالوقود في الجو ومجموعة قيادة وسيطرة.

نفذت العملية مساء ١٤ ابريل، وصباح ١٥ منه حسب التخطيط، ولم تواجه اعتراضا من طائرات ليبية وأن كانت قوبلت بنشاط كثيف من نيران صواريخ الدفاع الجوى الليبية في طرابلس وبنغازى بعد بدء هجومها بدقائق، لم تتمكن سبع طائرات من مجموعة الاقتحام من تنفيذ مهامها، وأخطأ بعضها اصابة اهدافها، وسقطت قنابلها فوق اهدف مدنية منها سفارات اجنبية، كما لم تنفجر بعض القنابل التى اسقطت، وخسرت مجموعتا الهجوم طائرتي «F-111» على الاقل سقطت احدىهما في البحر، واضطرت الاخرى للهبوط في اسبانيا، في حين اصيبت الاهداف الليبية مما أدى الى تدمير بعض مباني المعسكرات وبعض طائرات الاستطلاع في مطار طرابلس وطائرات قتال وعمودية في قاعدة بنينيه الجوية.

رغم أن العملية الجوية تعتبر أول عملية جوية ليلية بعيدة المدى، ورغم اشتراك عناصر متقدمة جدا من القوات الجوية الامريكية والتسليح المتقدم لها، ورغم أن القوات الليبية لم تكن على درجة استعداد قتالي كافية، ورغم اصابة اغلب الاهداف الليبية الا أن العملية تعتبر فضلا سياسيا وعسكريا للولايات المتحدة الامريكية، اذ انها لم تحقق الهدف منها بالأطاحة بالقيادة الليبية، كما لم تضعف القوة العسكرية الليبية، كما فشل أكثر من ٢٠٪ من طائرات الاقتحام في تحقيق مهمته وكل مجموعات اسكات الدفاع الجوى. ومن الواضح أن هناك جماعات ليبية محدودة حاولت

صدّق الرئيس الامريكى على خطة الهجوم على ليبيا في ١٢ ابريل، رغم أن الهدف السياسى العسكري من العملية لم يطن إلا أنه يمكن تصوره بأنه «القضاء على القيادة الليبية الحالية ممثلة في قائدها معمر القذافي، وتدمير العناصر المسلحة الرئيسية التي تدعمه» وأن الهدف الاستراتيجى للعملية «تدمير مراكز القيادة الرئيسية لليبيا وقواعدها الجوية وخاصة ما تستفيد منه القوات السوفيتية ومراكز التدريب». وقد حددت اهدف العملية بتدمير مركز القيادة الرئيسى في باب العزيزية بطرابلس، ومركز القيادة التبادلى في ميناء بنغازى، وتدمير القاعدة الجوية في طرابلس، وقاعدة بنينيه الجوية، ومركز تدريب ميناء سيدى بلال. خصصت للعملية حوالى ٦٠ طائرة منها: ٢٨ طائرة تموين وقود بالجو من «طراز ١٠-KC-135, KC-135» و ٢٤ طائرة «F-111» قاذفة مقاتلة، خمس طائرات حرب الكترونية «EF-111» و ٦ طائرات «F-18» و ١٢ طائرة «A-7»، و ٦ طائرات «A-6»، ١٤ طائرة «EA-6B» حرب الكترونية و ٢ طائرة قيادة وسيطرة «E-2C» ومجموعة حراسة من طائرات «F-14» و «F-18» وقد خصصت هذه القوات اساسا من حاملات الطائرات «كوزال سي»، و «اميركا» من الاسطول السادس الامريكى عدا طائرات «F-111» التى عملت من قاعدتها في ليكن هيث «Lakenheath» في بريطانيا والطائرات «EF-111» من السرب ٤٢ من قاعدة «ابرهيفورد» في بريطانيا أيضا، وطائرات التموين بالوقود في الجو التى اعيد تمركزها قبل العملية من الولايات المتحدة واسبانيا الى قاعدتي «مايلدن هول» و «فيرغورد» في بريطانيا.

اشتملت فكرة العملية على اقتراب ليل على ارتفاع منخفض للطائرات «ف - ١١١» من قاعدة ليكن هيث تحت ستر طائرات الحرب الالكترونية «EF-111» من قاعدة ابرهيفورد مع تأمينها بالوقود اربع مرات اثناء الاقتراب وتحت ستر مجموعة الحراسة من حاملات الطائرات «كوزال سي» و «اميركا» مع تجنب الاقتراب عبر الاجواء الاقليمية للدول والكشف الرادارى بوسائل الكترونية وتحت سترها يجرى اسكات وسائل الدفاع الجوى في كل من طرابلس وبنغازى بالطائرات «A-7»

الاستفادة من العملية سواء داخل ليبيا أو خارجها
الا أنها أيضا فشلت في تحقيق أهدافها .

٧ - تهديد سوريا :

لم تكد تنتهى العملية الجوية الامريكية ضد ليبيا في شهر ابريل ، حتى بدأت تصريحات المسؤولين الامريكيين حول الحوادث التي كانت حجة للهجوم على ليبيا . ومع بداية شهر مايو اتخذت هذه التصريحات اتجاها الى توجيه نفس الاتهام الى سوريا بانها هي التي دربت الذين قاموا بهذه العمليات ، وانها على صلة بحوادث القاء القنابل في مطاري روما وفيينا في اشارة واضحة الى احتمال توجيه ضربات مماثلة الى سوريا ، وفي نفس الوقت تصاعدت تصريحات اسرائيلية بان سوريا تخطط للقيام باعمال هجومية ضد اسرائيل ، وعن تنامي القوة العسكرية السورية على اثر انباء عن تسليم الاتحاد السوفيتي لسوريا بطائرات « ميغ - ٢٩ » ، وصواريخ أرض / أرض « س س - ٢٢ » . ورغم أن هذه الانباء توحي بان التسليم سيتم خلال عام ١٩٨٧ ، فقد استمر التوتر الناتج عن هذه الازمة حتى النصف الاول من شهر يونيو . ومن الواضح ان الولايات المتحدة رغبة منها في حشد جهودها ضد ليبيا ، تعتمد على اسرائيل حليفها الاستراتيجي في استعراض القوة العسكرية والتهديد بها ضد سوريا .

٨ - المبيعات العسكرية :

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية مبيعات الاسلحة كوسيلة للضغط السياسي والمحافظة على تفوق اسرائيل ازاء الدول العربية . وقد تمثل ذلك في تجميد صفقة الاسلحة التي كانت مقترحة لصالح الاردن ، وحذف صواريخ الدفاع الجوي من طراز « سنتجر » من صفقة الاسلحة المقترحة الى السعودية ، وتأكيذ القيود المتفق عليها على استخدام حرب الكترونية حديثة . ومن الواضح أن الولايات المتحدة سبق أن رفضت بيع مزيد من طائرات « F-15 » الى السعودية مما يعني ترجاعا في سياستها نحوها إذ أن لدى السعودية عددا من هذه الطائرات ، ومن صواريخ « سنتجر » التي اضطرت السعودية الى سحب طلبها لتسهيل تمرير الصفقة .

اشتعلت المبيعات العسكرية الامريكية الى دول الشرق الاوسط خلال هذا العام (جدول ١) على

بعد تنفيذ العملية الجوية ضد ليبيا اقترح الاتحاد السوفيتي سحب اساطيل الدول العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) من البحر المتوسط كخطوة نحو جعل المنطقة في حوض هذا البحر منطقة سلام ، إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح بحجة قرب الاتحاد السوفيتي من البحر على عكس الوضع بالنسبة لها مما عكس رغبة الولايات المتحدة في تأكيد سيطرتها خاصة وأن انسحاب الاسطول السادس من البحر المتوسط ليعني بالضرورة عودته الى الولايات المتحدة ، ويمكن الاستفادة من قواعده في اسبانيا والبرتغال على المحيط الاطلنطي ، كما أن اساطيل دول حلف شمال الاطلنطي المطة على البحر المتوسط واسطول اسرائيل لاتقابلها اساطيل مماثلة لدول لها علاقة قوية بالاتحاد السوفيتي أو اعضاء في حلف وارسو . ولقد تعرضت احدى التسهيلات العسكرية الامريكية الموجودة في جزيرة « لامبيدوسا » التابعة لاطاليا والقريبة من الساحل الليبي لاطلاق صواريخ عليها الا أنها لم تصب ولم تتكرر المحاولة .

٩ - استمرار التهديد العسكري لليبيا :

لم يتوقف التهديد العسكري لليبيا بعد العملية الجوية يوم ١٤ / ٤ وانما استمرت المناورات العسكرية البحرية أمام الساحل الليبي ، وكان أبرزها المناورة البحرية « رياح البحر » التي أجريت في نهاية شهر أغسطس بالاشتراك مع الاسطول المصري ، والتي أعلنت الولايات المتحدة خلالها أنها تجمعت لديها معلومات عن أن ليبيا تخطط للقيام بسلسلة اعمال ارهابية جديدة مما أوحى بأن الولايات المتحدة تخطط لتوجيه ضربة عسكرية أخرى الى ليبيا ، وقد عمدت الولايات المتحدة إلى ذلك كمحاولة لتوريط مصر في الصراع مع ليبيا . كما أعلن في شهر سبتمبر عن اجراء مناورة بحرية لحلف شمال الاطلنطي في البحر المتوسط كمحاولة لدفع دول حلف الاطلنطي الى التورط في الصراع مع ليبيا .

الا أن البرنامج المقترح لن يكون في صورته النهائية خاصة وأن الولايات المتحدة قد اتجهت الى تخفيض حجم المساعدات الامنية ، وجرت مباحثات حول ذلك مع كثير من المسؤولين العرب ، وكذا في اسرائيل وكانت المباحثات فرصة لمحاولة الولايات المتحدة للحصول على مزايا عسكرية اضافية وقد تردد في هذا المجال محاولة الولايات المتحدة الحصول على قواعد عسكرية في مصر ، الا انه لم يظهر مايلد على انها حققت نجاحا في هذا المجال .

١٠ - المناورات العسكرية :

لم يكن مخططا لعام ١٩٨٦ اجراء حلقة من سلسلة مناورات « النجم الساطع » «Bright Star» حيث تجرى مرة كل سنتين ، في حين كان مخططا اجراء مناورة من سلسلة المناورات البحرية المعروفة باسم رياح البحر «Sea Wind» وكان قد تردد في اعقاب حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية ان مصر ستتوقف عن الاشتراك في مناورات مشتركة مع الولايات المتحدة ، إلا أن المناورات اجريت في نهاية اغسطس واشتملت على تدريب لطائرات الاسطول السادس الامريكى على القتال الجوى ، وعلى مهاجمة القواعد الجوية المصرية من ساحل البحر المتوسط شمالا حتى بنى سويف جنوبا .

١١ - ازمات واجهت السياسة العسكرية الامريكية :

رغم أن السياسة العسكرية الامريكية تمتلك كثيرا من الوسائل لتحقيق اهدافها وتأمين مصالحها في الشرق الاوسط وانها تعتمد بدرجة كبيرة على كل من اسرائيل ومصر ، إلا أنها واجهت بعض المضاعفات منها بشكل خاص .

تركزت الازمات مع اسرائيل حول كشف أعمال التجسس الاسرائيلية على الولايات المتحدة حيث اكتشفت الولايات المتحدة ضابطا في البحرية الامريكية هو « جوناثان بولارد » يقوم بتزويد مسئول في السفارة

خدمات فنية ، وتدريبية ، وصيانة ، واصلاح ، واجراء عمرات باضافة صواريخ جو- جو ، وجو سطح ، وخزانات وقود للطائرات ، وجارات ، وقاطرات ، وعربات اسعاف ، ومعدات اختبار ، وقطع غيار ، ولم تشتمل من المعدات الرئيسية إلا على طائرات « اوكس » للسعودية ، كما أعلن عن أن مصر ستتسلم الدفعة الثانية من طائرات « اف - ١٦ » التي طلبتها عام ١٩٨٢ (٤٠ طائرة) خلال الفترة من اكتوبر حتى نهاية عام ١٩٨٦ . بينما اشتملت مبيعاتها لاسرائيل على معدات اعاقا الكترونية ، وطائرات عمودية فرنسية تباع عن طريق الولايات المتحدة .

٩ - المساعدات الامنية الامريكية :

عكست اقتراحات الحكومة الامريكية للمساعدات الامنية عن عام ١٩٨٧ (جدول رقم ٢) اتجاهات السياسة العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط ، إذ اشتملت على ١٣ دولة عربية منها ٦ دول مبيعات عسكرية تصديرها مصر ، واقلها اليمن الشمالية ، بينما يشتمل برنامج المعونة العسكرية على ست دول تسعى الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بعلاقاتها العسكرية بها عن طريق تمويل ادوات وخدمات دفاعية ، وشملت مساعدات التعليم والتدريب العسكرى جميع الدول الثلاث عشرة مما يعكس أهمية التدريب العسكرى كدأء للعلاقات العسكرية للولايات المتحدة . ويشمل صندوق الدعم الاقتصادى بالمصالح الامنية للولايات المتحدة وأن حجم الدعم لا يرتبط كثيرا بعدد السكان أو الموقف الاقتصادى للدولة ، أو حتى علاقة الدولة بالولايات المتحدة إذ أن مقترحات الدعم للسودان تأتى في المرتبة الثانية ، رغم أن علاقتها بالولايات المتحدة قد ضعفت كثيرا بعد سقوط حكم الرئيس السابق نميرى . ويشير الجدول الى أنه رغم ذلك فإن المساعدات الامنية العسكرية لاسرائيل أكبر من مجموع المساعدات نفسها للدول العربية سواء في اجماليها أو في المبيعات العسكرية أو الدعم الاقتصادى . ويمثل البرنامج قدرة الولايات المتحدة على استخدامه لخدمة سياستها العسكرية ويظهر ذلك في أعلى درجاته في كل من مصر والسودان والاردن والمغرب وتونس بينما تظهر في أقل صورها في الجزائر وموريتانيا .

المصرية فانها لم تؤثر حقيقة على السياسة العسكرية الامريكية ، فان الازمة التي حدثت في شهر يوليو وبعد فشل مفاوضات استمرت لمدة اسبوعين بين مصر والولايات المتحدة حول عبور السفن النووية لقناة السويس أثرت على السياسة العسكرية الامريكية اذ اضطرت حاملة الطائرات الامريكية « انتربرايز » وسفينتان تعملان بالطاقة النووية الى الابعار حول افريقيا بدلا من عبور القناة . وكانت مجموعة الحاملة نفسها قد عبرت القناة بعد الهجوم الامريكي على ليبيا في ابريل وصاحبته حملة دعائية . وتشير بعض التقارير بان مصر قد طالبت بزيادة في رسوم المرور وأن الولايات المتحدة قد دفعت مقابل عبورها في إبريل حوالى ربع مليون دولار . ويؤثر الالتفاف حول افريقيا على القدرة على المناورة بمجموعات حاملات الطائرات النووية بزيادة الزمن اللازم للمناورة بفترة تقدر بحوالى ١٥ الى ٢٠ يوما .

الاسرائيلية بمعلومات الولايات المتحدة وخاصة عن الجيوش العربية ، وقد حاولت اسرائيل التخلص من الحرج بنقل المسئول عنها على وجه السرعة الى اسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة اصررت على اجراء تحقيق معه ، وانتقلت لجنة التحقيق الى اسرائيل . وظهرت الازمة الثانية باكتشاف احدى شركات صناعة الاسلحة اثناء زيارة ضباط اسرائيليين لها انهم قاموا بالحصول على المخططات الخاصة ببعض الاجهزة البصرية التي تصنعها الشركة وتعتبرها من اسرارها . وتتعلق الازمة الثالثة الرئيسية بانتاج الطائرة « لاي » التي ترى الولايات المتحدة انها شديدة التكلفة وتضع قيودا على التمويل الامريكي لانتاجها ، في حين تصر اسرائيل على الاستمرار في انتاجها ، وتسير خطوات في هذا السبيل بينما تطالب الولايات المتحدة بالتمويل .

واذا كانت الازمة الاولى مع مصر كانت على اثر اعتراض طائرات الاسطول السادس للطائرة المدنية

جدول (١) - صلفقات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط حتى نهافة ١٩٨٦

الذولة	نوع الصلفقة	مشمتملاتها	الكمفة	الأمفة	تأرفف العرفف	التصرف
الأرفن	دفاع جوف	طائرة قتال ف-١٦ ، ف-٢٠ صاروخ جو/ جو ، سلفوفففر مركز ففافة لفصفة صاروفف أرفف / جو ، هوك ، مسفن وأرافف وعدة أطلاق صاروفف أرفف جو ، هوك ، مسفن صاروخ هوك مركفة دعم صاروخ - سلفوفففر أرفف / جو حاملة ففوف ، برافف م-٢٠ نظام AN/TSQ-13 Missile Mader	ففر معروف ٢٠٠ ١٤ ففر معروف ١٢ ٢٢٤١ ٢٢٤ ٢٢ ٢٢ ٢	١٨٨٠	أفوفف ٨٥	أففت إلى مارس ١٩٨٦ ثم ففمت فف ففرافف ١٩٨٦
الإماراف المشفة	اتصفاف مركفات	أنففة لاسلكفة AN/TCO170 - وقطع ففارف مركفات مشفةة الأفرفف M-99B	٨ ٢	٤ ففر معروف	سفسفر ٨٦	تعاقد فف أفوفف ١٩٨٦
الففرفف	مشففة	دفافات م-٦٠ ، ف-٢٠ ، ف-٢٠ قطع ففارف ومعدات اتصفاف ومعدات وفففة	٤٥	٩٠	فوففر ٨٥	لم ففف عن المراففة
فوفف	مشففة	فانفزاف ١٥٥م ، جررافف ه فف ه فف ، قطع ففارف ، فففة ، جررافف	٢ / ٧٠ / ٧٥	٦٠	فوففر ٨٦	
الفزافف	مركفات	فرفاف فففف ، جررافف	ففر معروف	٥		تعاقد فف فسفسفر ٨٦
الففرفة	دعم دعم صاروفف	فخدمات فففة لفطافاف ف-١٥ أفراف فشففف وفصفاف وففرفف لفطافاف ، أف-١٦ ، صاروفف ، سلفوفففر ، جو/ جو AIM-9L صاروفف سلفوفففر AIM-9P4	٥٥٩ ٩٩٥ ٦٧١	٥٠٠ ٢٧ ٢٥٤	دففسفر ١٩٨٥	لم ففف عن المراففة ففرفف فف مارس ١٩٨٦ فشففف فف فافف ١٩٨٦ ومعدات أطلاق فسفسفر وأفاده مشففا - ولم ففف عن أفافاف الصطفة وفففف ففمفا إلى ٢٦٥ فاففف فرافف ذكر الففاف فف فوففر ١٩٨٦ سلفف فف فوففر ٨٦ طافرة فف ففمفة ففرافف ١٩٨٦ أفرفف ١٩٨٦
	مركفات	ومعدات أطلاق ، فسفسفر ، وأفاده ففرف صاروفف جو فسفف ، فاففف ، فخدمات وففرفف وفففوفففا صاروفف هوك أرافف E-3A AWACS فصفاف E-3A - AFE-3A - طافراف فصفاف فزان ففرف ، إفشاف لفطافاف جررافف - فافطاف - إسفاف قطع ففارف - دعم معدات مفعافف المظوفاف وفصفاف	٦٠٠ / ٢٠٠ ١٠٠ ففر معروف ١ ففر معروف ١٠٠ ١٣٨٩ / ٢٢٦٢	٥١٨ ففر معروف ٢٠٧ ٢٠٩	أفرفف ٨٦	تعاقد فف فسفسفر ١٩٨٦
الفففاف	دعم دعم	أفراف عففة لفطافاف نقل DHHC-5D أصفاف وأفاده ففففف أنففة وأرافف	٢ ففر معروف	٥٢ ٥١	ففر معروف	أفف فف فافف ١٩٨٦ أفف فف أفرفف ١٩٨٦
أفوفف	مركفات	جررافف ه فف ، دعم ، معدات لفشافف فففففف ، قطع ففارف	٦٨٥	٧٠	فوففر ١٩٨٦	لم ففف فف

الدولة	نوع الصلحة	مشتعلاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخ العرض على الكونجرس	الصفحة
مصر	صواريخ رادار	صواريخ جو / جو سلفووينتر AIM-9L انظمة رادار مزودة باجهزة ملاحة ومساندة طراز ANTPQ-37	٥٦٠	٤٢	مايو ١٩٨٦	
	مدمرات	دبابات م - ٦٠ - ١ - ٢ - ورشاشات ودعم	٢	٢٤	نوفمبر ٨٥	
	طائرات	ه ف - ١٦ سي / دي ه	٢ من ٤٠	٦٨	ديسمبر ١٩٨٥	البيت ديسمبر ١٩٨٥
	دعم	سيارة تشغيل ه فواعد جوية	غير معروف	١٢٠٠	استلام اكتوبر ١٩٨٧	
				١٢,٩	تعاقد في ديسمبر ١٩٨٦	
اسرائيل	اجراءات اليكترونية	معدات اطلاق اليكترونية . قطع غيار ومعدات اختبار ودعم وتدريب	٢٠	٢٨	يونيو ٨٦	اطن عن التفكير فيها في ابريل ١٩٨٦ وهي صفة فرنسية عن طريق الولايات المتحدة
	طائرات	طيركوتير Douglas «BTH-68A»	١٢ - ٢٠	غير معروف		
	طائرات	هليكوبتر ه كوبرا ه	٢٥	منحة		مقرر تسليمها سجانا
ايران	مقترحة	صواريخ ثلث - قطع غيار صواريخ فوق مصونة	٢٠٠ / ٢٠٠٨	غير معروف	تسليم في فبراير واغسطس واكتوبر ١٩٨٦	

جدول (٢) المساعدات الأمنية الأمريكية المقترحة للدول العربية من عام ١٩٨٧^(١)

الدولة	مبيعات عسكرية (٢)	برنامج المهونة العسكرية (٤)	تعليم وتدريب عسكري (٥)	صندوق الدعم الاقتصادي (٦)	المجموع
الأردن	١٢٥ مليون دولار (١٩٨٥)	٤٠	٢	١٨	١٢٥
تونس	٢٧	٤٠	١,٨	٣٠	٨٨,٨
الجزائر			١,١٥		١,٥
جيبوتي		٣	١,١٥	٥	٨,١٥
السودان		٥٠	١,٧٥	٩٠	١٤١,٧٥
الصومال		٣٥	١,٥٥	٣٠	٦٩,٥٥
عمان	٤٠		١,٢٠٥	١٨,٨	٥٩,٠٠٥
لبنان			٨	٢	٢,٨
مصر	١٣٠٠		٢,٠٠	٨١٥	٢١١٧
المغرب	١٠	٦٠	١,٨٥٠	٣٠	٩١,٨٥٥
موريتانيا			١,٧٥		٠,٧٥
اليمن الشمالية	٥٣	٥	١,٥٥		٩,٥٥
مجموع الدول العربية	١٤٩٥	١٩٣	١٣,٨٨	١٠١٨,٨	٢٧٢٠,٦٨
اسرائيل	١٨٠٠			١٢٠٠	٣٠٠٠

- ١ - هذه هي الصور المختلفة التي اقترحتها حكومة الولايات المتحدة من المساعدات الأمنية للعام ١٩٨٧ وفقا لمجلة ديفنس أند فورس افيرز ويكل في عددها رقم ١٧٠ عن الفترة من ١٧ - ٢٣ فبراير ١٩٨٦ .
- ٢ - المبالغ المذكورة قروض إما بمعدلات سماح معلمة (٥) او مقابلضة ويغض النظر عن الدفع من اسرائيل ومصر .
- ٣ - الأردن ٦٥ مليون دولار فقط بمعدلات سماح
- ٤ - منحة تمويل لالوات وخدمات دفاعية
- ٥ - منح تعليم وتدريب دولي للتدريب العسكري الحرول .
- ٦ - معرفة اقتصادية على هيئة منح أو قروض لدول منتجة للمصالح الأمنية الخاصة للولايات المتحدة بها .

رابعاً - الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط سياسيا وعسكريا

١ - مقدمة :

التي توفر دعامة اساسية فكما انها تقوى النفوذ السوفيتي في اوروبا الشرقية فهي تشكل اساسا لسياسة تضمن المصالح القومية السوفيتية . وثالثها الحاجة الى درجة ما من درجات التعاون مع الغرب وقد دعا الى هذا عاملان هما : ضرورة تفادي وقوع كارثة نووية مما يجعل هناك مصلحة في التعايش السلمي الدولي وضرورة التغلب على المشكلات الاقتصادية بالاستفادة من التعامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الصناعية المتقدمة .

ولعل هذا العامل الاخير يكون هو المحرك لهجوم السلام السوفيتي على جهات عديدة ابرزها جبهة التسليح النووي ومن بينها الموقف في منطقة الشرق الاوسط . وقد اعلن جورباتشوف ان على بلاده ان تواجه واشنطن في الشرق الاوسط باستراتيجية تتميز بمرونة كبيرة ، وهذا يعني التخلي عن سياسة المواجهة دون اسقاط المبادئ الاساسية للسلوك السيلسي السوفيتي في المنطقة .

والتحليل الشائع في هذا المجال للموقف السوفيتي يقوم على ان جورباتشوف امام هدف اساسي ومحدد هو : تنفيذ برنامج عمل طموح لتجديد التطور الاجتماعي الاقتصادي في بلاده على نحو ماحده في خطاب هام القاه في مدينة فلاديفستك

تتسم السياسة الخارجية السوفيتية بسمات الديناميكية والمبادأة منذ تولى الزعيم السوفيتي جوربا تشوف السلطة في اوائل عام ١٩٨٥ . وربما لم تتعرض الولايات المتحدة والعالم الغربي لسيل جارف من المقترحات حول قضايا التسليح النووي وتنظيم العلاقات بين الشرق والغرب كالتي تعرض لها في العامين الاخيرين . ويبدو واضحا ان هناك نزعة عملية للاصلاح ، تسيطر على توجهات القيادة السوفيتية لاتعنى بطبيعة الحال تراجع الباعث الايديولوجي بلقدر مانعنى توجيه اهمية كبيرة للتعاون مع الغرب .

ويقرر بعض المحللين الغربيين ان هناك ثلاثة عوامل تتحكم في السياسة لدى السوفيت لايمكن ان تمحي من ذاكرتهم تتعلق بتكرار الغزوات من الغرب التي كان ابرزها غزوات نابليون وهتلر والغزو الغربي للاتحاد السوفيتي بعد قيام الثورة البلشفية ادت الى استخلاص نتيجة قوامها ان طرق اقتراب للجيوش الغربية من قلب الاراضي الروسية ينبغي ان تكون منيعة ولا تسمح بنجاح اي اعتداء ، وان طوقا من الدول الصديقة ينبغي ان يحيط بالبلاد لضمان حماية خطوطها الامامية ، ويعنى هذا انشاء منطقة تكون فيها السيادة العليا للاتحاد السوفيتي لتأمين اراضيها . وثانيها الايديولوجية الشيوعية

في يوليو ١٩٨٦ . وترتبطا على هذا ، فإنه يجد نفسه في حاجة الى كبح جماح سبق التسلح مع الولايات المتحدة التي تستهدف « استنزاف قوى الاتحاد السوفيتي اقتصاديا واحباط عملية رفع المستوى المعيشي للشعب السوفيتي » .

يرتبط بهذا ، انه اصبح هناك حرص سوفيتي على الا تؤثر اية قضايا إقليمية على هذا الهدف ، ويشير بعض الخبراء الى ان الشرق الاوسط كمثال بارز ، على هذا لم يرد ذكره في خطاب جورباتشوف الذي القاه امام المؤتمر السابع والعشرين للحزب ، وان كانت القيادة السوفيتية قد حرصت على ان تؤكد على اهمية قضية المؤتمر الدولي في مناسبات متعددة مع التاكيد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة باشتراك جميع الاطراف المعنية لاسيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد جاءت السياسة السوفيتية المتعلقة بهذه الصراعات الإقليمية امتدادا للسياسة السابقة .

وبهذا ، فان الاهتمام السوفيتي بالمنطقة ظل في اطار مستوى تدعيم العلاقات بالاصداق والاستمرار في طرح المقترحات السلمية مع ابراز عدة اشارات على التهدة منها ما يتعلق بالموقف في افغانستان او ما يتعلق باجراء اتصالات مع اسرائيل .

٢ - اتجاهات للتهدة :

١ - استمرت سياسة الاتحاد السوفيتي في الدعم النشط للدول الصديقة في المنطقة مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية لتقوية قدراتهم الدفاعية . وكذلك في الدول المتحالفة معها مثل افغانستان واثيوبيا . وان واجه السوفييت بعض الصعوبات نتيجة استمرار الخلافات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في ياسر عرفات ، وهي الخلافات التي تصاعدت بنشوب حرب شاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت وفي جنوب لبنان ، وكذلك في اليمن الديمقراطية بسبب أحداث الصراع على السلطة في يناير ٨٦ . وقد ولقت موسكو مؤيدة لعلي ناصر محمد في بداية الامر ثم انحازت للقيادة الجديدة لتأييد مصالحها الاستراتيجية في عدن التي زارها بالفعل في سبتمبر الماضي ادميرال الاسطول السوفيتي حيث اجرى مباحثات لترتيب اوضاع عسكرية .

اما بالنسبة لما حدث في ليبيا اثر الهجوم العسكري الامريكي ضدها ، فقد حرصت موسكو على ان تدينه بصورة جادة باعتبار انه يمثل انتهاكا حازما لميثاق هيئة الامم المتحدة والاحكام المرعية للقانون الدولي . وصرح ادوارد شيفرد تادزه وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بأن سياسة الارهاب الرسمي هذه يمكن ان تقود الى عواقب وخيمة تتجاوز بعيدا حدود منطقة البحر الابيض المتوسط .

وفي الوقت ذاته واصلت موسكو تعزيز مكاسبها في منطقة الخليج ، حيث لم تصبح الكويت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي تقيد معها علاقات دبلوماسية وذلك بعد انضمام سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة اليها . ومع استمرار تدعيم التعاون الاقتصادي السوفيتي - الكويتي حيث دارت مباحثات حول اقامة مشروعات مشتركة وتفكير الكويت في استثمار اموالها في الكتلة الشرقية ، تبدو هناك احتمالات لقيام بعض الدول الخليجية بشراء السلاح من موسكو في اطار سياسة تنويع مصادر السلاح . ورغم ان الاتحاد السوفيتي لم ينجح حتى الان في إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية الا ان نوعا من الدبلوماسية الرياضية بدأت تمارسه الدولتان .

وفي نفس الوقت شهد عام ١٩٨٦ عدة اتصالات مصرية سوفيتية تمثلت في تبادل الزيارات بين مسؤولين على مستوى عال من الدولتين مع اجراء مباحثات اقتصادية لتوقيع اتفاقات تعاون جديدة وتسوية قضية الدين العسكرية .

ب - في اطار طرح الاتحاد السوفيتي لعدة مبادرات سلمية ، أكد على اهمية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط يبدأ مجلس الامن الدولي الاعداد له . وكان الاتحاد السوفيتي قد دعا الى اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومنطقة سلام في الشرق الاوسط والمحيط الهندي . ففي رسالة بعث بها وزير الخارجية السوفيتي الى السكرتير العام للأمم المتحدة ، دعا الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام مستقرة وتعاون ، مع اتخاذ تدابير يتفق عليها تتعلق بتقليص القوات المسلحة وسحب السفن الحاملة للسلاح النووي من البحر الابيض . وقد جاءت هذه الرسالة تعزيزا لاقتراح سوفيتي سابق بسحب الاسطولين الامريكي والسوفيتي من البحر الابيض المتوسط . يرتبط بهذا توقيع الاتحاد السوفيتي على اتفاقية تقضي بانشاء

فيها ، وترى بقاء افغانستان كدولة غير منحازة .

د - من ناحية أخرى برز في أحداث عام ١٩٨٦ تطور قد لا يكون جديدا بالنسبة للسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط خلافا باجراء اتصالات مع اسرائيل . ففي اوائل ١٩٨٦ التقي سفيرا اسرائيل والاتحاد السوفيتي في فرنسا . وفي أغسطس التقى وفدان اسرائيلي وسوفيتي في هلسنكي لمناقشة قضايا معلقة بين البلدين غير ذات طبيعة سياسية تتعلق بعقارات ووسائل قنصلية ، وفي سبتمبر ابان الاحتفال بالعيد الاربعيني لانشاء الامم المتحدة عقد اجتماع في نيويورك بين وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرد نادزه وشمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل بحث خلاله الجانبان مسائل تتعلق بالعلاقات الثنائية وبقضية الشرق الأوسط . وتثير هذه الاتصالات مسائلتين :

الاولى : تتعلق بهجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل ، وهي مسألة يعتبرها الاتحاد السوفيتي ترتبط بقوانينه الداخلية ، وليس بمطالب تمليه دولة أخرى . قال مسئولون سوفيت ان ما تحاول اسرائيل في هذا الصدد هو نوع من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى في محاولة لتجاوز مايمليه العرف وسيادة كل دولة في مراعاة قوانينها . بينما يرى بعض الممثلين ان السوفيت يدركون ان موقفهم المتشدد إزاء هجرة اليهود السوفيت - الى جانب غياب العلاقة الدبلوماسية بينهم وبين اسرائيل - يضر بقدرتهم تجاه جهود تسوية ازمة الشرق الأوسط .

الثانية : تتعلق باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل ، وهنا يشترط الاتحاد السوفيتي لاتمام هذا ان تكف اسرائيل عن سياسيتها العدوانية ضد جيرانها العرب وذلك بدلا من اشتراط انسحابها من كل الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ كما كان يحدث من قبل .

وبرغم ان موسكو تحاول الان أن تقلل من رفض اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لاي وفاق بين واشنطن وبينها ، وبرغم ان السوفيت سمحوا بخروج بعض اليهود السوفيت ، فانهم يدركون ان اسرائيل غير جادة في بحث مسألة انسحابها من الاراضي العربية المحتلة . بما يعرقل كل عملية اعادة العلاقات بين الجانبين بصورة رسمية على مستوى السفارة . وربما لو أسفرت الاتصالات عن تبادل التمثيل القنصلي ، فإن

منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادي . وهذا الامر يعكس بالطبع اهتمام الاتحاد السوفيتي بانشاء منطقة عازلة - لاسيما في البحر المتوسط - حوله ، حتى يبعد عن حدوده احتمال نشر صواريخ متوسطة المدى يمكنها توجيه ضربة نووية الى قلب اراضية في زمن قصير جدا لايسمح له بتوجيه ضربة انتقامية مضادة ، بل ان جورباتشوف اقترح عقد مؤتمر للمحيط الهادي على غرار مؤتمر هلسنكي بمشاركة كافة البلدان المتاخمة للمحيط ، على ان تكون ميروشيما هي « هلسنكي آسيا والمحيط الهادي » . وفي هذا السياق اعلن ان حل المشكلة الافغانية سياسيا اصبح قريبا ، الامر الذي سيمكن لموسكو من سحب قواتها من افغانستان ، وقد اكد جوربا تشوف في اكثر من مناسبة ابرضا استقباله في موسكو للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ان هدف الدبلوماسية العصرية ينبغي ان يكون الانفراج وان الانفراج المتين والناضج مكسب للجميع .

ومن ثم ياتي تكرار الاقتراح السوفيتي بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل الازمة طبيعيا في سياق هذا الهجوم السلمي لموسكو على مستوى العالم ، واشارة إلى أن الاتحاد السوفيتي لم يقصر جهوده على ناحية سلبية هي مقاومة أية مشروعات للتسوية تتجاهل جوهر ازمة الشرق الأوسط ، وإنما هو يقترح البديل في اطار مناخ من التهدئة والرغبة في التوافق .

ج - وقد خطا الاتحاد السوفيتي خطوة أبعد في هذا الاطار . ففي افغانستان اكد جورباتشوف انه يعد تقييم الاوضاع هناك من شتى النواحي ، وبعد اجراء مشاورات مع الحكومة الافغانية ، فقد اتخذت القيادة السوفيتية قرارا اعلن رسميا في يوليو ١٩٨٦ باعادة ستة افواج من قواتها في افغانستان قبل نهاية ١٩٨٦ - وهو ماحدث بالفعل - وهذه الافواج هي فوج للدبابات ، وفوجان للمشاة ، وثلاثة افواج من المدفعية المضادة للطائرات مع معداتها واسلحتها وذلك الى مناطق تمركزها في الاتحاد السوفيتي .

واكد جوربا تشوف كذلك دعم مهمة الوسيط الدولي ديجو كورديفيز في المباحثات التي تجري للتوصل الى تسوية سياسية بشرط ان تؤيد باكستان والولايات المتحدة مثل هذه التسوية ، وقال ان موسكو لاتفكر في اية مشروعات توسعية في افغانستان او اقامة قاعدة لها

الصراع بين القوتين وان كانت منظمة أمل في لبنان تقوم بذلك الدور بسلام من سوريا وقد برز ذلك خلال العام اثناء ماسى بحرب الخيماء في لبنان .

واجه الاتحاد السوفيتي في اول عام ١٩٨٦ مشكلة اخرى مع اصدقائه في اليمن الديمقراطية الشعبية حينما نشب صراع مسلح بين جناحين في الحزب الحاكم الذي تربطه علاقات قوية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي ومرة اخرى واجه السلاح السوفيتي الصنع سلاحا سوفيتي الصنع بايدي جماعتين صديقتين للاتحاد السوفيتي .

وعلى مدار عام ١٩٨٦ واجهت السياسة العسكرية السوفيتية مازقا ناتجا عن التهديدات العسكرية الامريكية ثم الاعتداءات العسكرية الامريكية على ليبيا ذات العلاقات العسكرية القوية مع الاتحاد السوفيتي ، إذ وضع الموقف السياسة السوفيتية امام خيارين : الاول ان يتدخل الاتحاد السوفيتي مباشرة لحماية ليبيا بما يعرضه والعالم من بعده لمواجهة بين القوى الاعظم . والثاني ان يكتفى بالدعم العسكري لليبيا بالاسلحة والفتين وبشكل غير مباشر مما يضعف موقفه امام الدول الاخرى التي تربطها به علاقات عسكرية قوية وتحليل السياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الاوسط نستطيع ان نستنتج المبادئ التي قامت عليها الاستراتيجية العسكرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٦ .

٤ - الاستراتيجية العسكرية السوفيتية :

استندت الاستراتيجية العسكرية السوفيتية على عدة مبادئ مثلت اتجاهات للعمل لتحقيق اهداف السياسة العسكرية السوفيتية عموما وفي الشرق الاوسط بصورة اوضح .

١ - تدعيم القدرة الدفاعية للقوى الصديقة دون التورط في صراعاتهم :

وقد برز هذا الاتجاه في تدعيم القدرة الدفاعية لكل من العراق وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية رغم الصراعات بينهم . فنجد ان الاتحاد السوفيتي يدعم سوريا بدبابات وسفن وطائرات وصواريخ أرض أرض وغواصات وسفن سطح مختلفة من أحدث الاسلحة السوفيتية ، ودعم القدرات العسكرية العراقية

اسرائيل ستضبط للسماح بهجرة اعداد كبيرة من اليهود السوفيت الى اسرائيل . مهما يكن من أمر ، فان الاحتمالات مفتوحة في هذه المسألة التي يعي الاتحاد السوفيتي انه ينبغي ان يتصرف حيالها بحذر لضمان عدم اهتزاز علاقاته مع اصدقائه العرب .

هـ - على صعيد السياسة العسكرية ، كانت هناك ايضا استمرارية لعلاقات السوفيت مع دول الاسبقية الاولى ، مع دعم اصدقائه لمواجهة التحديات استنادا الى قدرة دفاعية مناسبة . ولم يرق الاتحاد السوفيتي خلال هذه السنة باعمال عسكرية مباشرة بقواته الا في افغانستان حيث قامت القوات الافغانية بمعاونة سوفيتية بشن عدة هجمات ضد مناطق تجمع الثوار الافغان .

٣ - المصاعب التي واجهتها السياسة العسكرية السوفيتية :

واجه الاتحاد السوفيتي عدة مصاعب في علاقاته العسكرية مع دول الشرق الاوسط نظرا لطبيعة الصراعات التي تسود المنطقة ، وتشابك المصالح وتناقضها بين الدول التي تحتفظ بعلاقات طيبة معه ، وكذا المشاكل الداخلية في النظم الصديقة له ، بالإضافة الى حساسية المنطقة بالنسبة له . وتعتبر الحرب العراقية الايرانية احدى هذه المشاكل الرئيسية حيث يجد الاتحاد السوفيتي ان كلا من سوريا وليبيا الدولتين الرئيسيتين اللتين تربطهما به علاقات عسكرية قوية تؤيدان إيران وتساعدانها احيانا باسلحة سوفيتية ضد العراق التي تربطها ايضا علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتي ، في حين ان إيران تتخذ موقفا متشددا ازاء الاتحاد السوفيتي ولكنها تمثل بالنسبة له موقعا حساسا ، والسياسة العسكرية السوفيتية لاترضى بخسارة العراق عموما ، ودون ان تكسب إيران على الاقل ، خاصة وان العراق هي الدولة الرئيسية التي تربطها علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج .

كانت المشكلة الثانية هي الخلاف بين سوريا وهي اقوى علاقات عسكرية مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تربطها ايضا علاقات قوية به . وبذا اصبح السلاح السوفيتي يستخدم في

التحديات التي تواجهها بحيث لا تفريها بحل الصراع عسكرياً . وينعكس ذلك بصورة واضحة في نوعيات الأسلحة التي سلمها الاتحاد السوفيتي أو ينتظر أن يسلمها لاصدقائه في المنطقة إذ يسلح اليمن الديمقراطية مثلاً بدبابات ت - ٦٢ ويعددها محدود بينما يعطي دبابات ت - ٥٥ لاثيوبيا وتختلف الدبابات والطائرات المسلحة لكل من العراق وسوريا عن تلك المسلحة لاثيوبيا . وهكذا يسمى الاتحاد السوفيتي الى تقوية القدرة الدفاعية للدول التي ترتبط به عسكرياً دون تشجيعها على الدخول في صراعات مسلحة . ولاشك أنه يؤثر في ذلك أيضاً عن طريق الامداد بقطع الغيار والذخيرة وغيرها الامر الذي يظهر في اتجاه بعض اصدقائه الى الحصول على معدات عسكرية من دول أخرى . الا ان المظهر الاساسي لتجنب الصراعات المسلحة كان الموقف السوفيتي من الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا إذ ابتعدت السفن السوفيتية عن السواحل الليبية واكتفت بتتبع الاسطول السادس الامريكي ، ولم تتدخل بشكل مباشر لمساعدة ليبيا ، كما انعكس هذا المبدأ في دعوة السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي الى سحب اساطيل القوتين الاعظم من البحر المتوسط مما يؤكد المبدأ السوفيتي في تجنب الصراع .

د - عدم اقامة تحالفات عسكرية جديدة :

لم يسع الاتحاد السوفيتي الى إقامة علاقات عسكرية جديدة عموماً ، وفي الشرق الاوسط بصفة خاصة ، ولم يكن ذلك ناتجاً عن عدم توافر الظروف المناسبة بل عن اقتناع سوفيتي بأن اقامة تحالفات جديدة تؤدي بالضرورة الى إقامة تحالفات مضادة وتقوية الروابط العسكرية في التحالفات السابقة ، وقد ظهر ذلك واضحاً في الشرق الاوسط على اثر تصريحات القيادة الليبية التي تهدد بالانضمام الى حلف وارسو ، أو إقامة علاقات عسكرية تحالفية مع الاتحاد السوفيتي ، ولم تظهر أي إستجابة شفهية أو عملية لذلك من الاتحاد السوفيتي رغم أن ليبيا هي الدولة الوحيدة التي لها علاقات عسكرية قوية مع الاتحاد السوفيتي ، ولكنها لا ترتبط معه بمعاهدة صداقة وتعاون عسكري أو أي نوع من العلاقات العسكرية المقتنة .

بمقاتلات وصواريخ ومركبات ودبابات ومدفعية ومقاتلات قاذفة وصواريخ دفاع جوى حديثة ، كما زود ليبيا بوحدة اطلاق صواريخ دفاع جوى « سام - ٥ » ، وهكذا نجد أن الاتحاد السوفيتي لم ينحز الى أحد اطراف الصراع الاقليمي بين اصدقائه ولم يتورط في الصراع بينهم . وتشير بعض المعلومات الى أن الاتحاد السوفيتي يحتفظ بقواته في أفغانستان كاحتياطي للقوات الافغانية دون التورط في قتال الثوار ، إلا أنه يصعب التاكيد من هذه البيانات خاصة وأن أغلب مصادر المعلومات المتيسرة أما غربية أو عربية متعاطفة مع الثوار .

ب - ايجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربي وغير الصديقة :

انتهز الاتحاد السوفيتي كل فرصة ممكنة لايجاد علاقات افضل مع الدول التي ترتبط بعلاقات عسكرية مع المعسكر الغربي ، وكان أبرز هذه المحاولات بيع الاتحاد السوفيتي لصواريخ دفاع جوى من طراز « سام - ١٢ » الى الاردن بعد أن جمعت الولايات المتحدة الصفقة التي كانت مقترحة للاردن ، كما يبدو أن الاتحاد السوفيتي ابدى استعداداً لمعاونة السودان عسكرياً اثناء زيارة رئيس الوزراء السوداني لموسكو . وبالإضافة الى ذلك فإن الاتحاد السوفيتي سعى الى إيجاد حلول لمشاكله مع كل من مصر وإيران عن طريق ادارة مباحثات مدنية مع مصر ، واستقبال مسئولين رسميين من إيران . وبالرغم من الطابع المدني للمباحثات الا أنها بلاشك تسعى الى إتخاذ البلدين موقفا معتدلاً إزاء الاتحاد السوفيتي قد لايسمح بهماجمة الاتحاد السوفيتي عن طريقهما ، وأخيراً فقد زار مسئولون عسكريون سوفيت الكويت للحفاظ على العلاقات العسكرية الطيبة معها رغم علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية .

ج - تجنب الصراعات المسلحة والمواجهات العسكرية :

تمثل هذا المبدأ في موازنة القوة العسكرية للدول ذات العلاقات العسكرية الايجابية بالاتحاد السوفيتي مع

٥ - تطبيقات الاستراتيجية العسكرية السوفيتية في الشرق الأوسط عام ١٩٨٦:

١ - الموقف السوفيتي من الاعتداءات العسكرية الأمريكية على ليبيا:

يعتبر هذا الموقف نمطا مثاليا للاستراتيجية العسكرية السوفيتية من الصراعات المسلحة والمحدودة إذ أن الاتحاد السوفيتي قد سلع ليبيا باقصى مايمكن ان تتحملة من أسلحة متقدمة ، الامر الذى انعكس على تعليقات المعلقين والمسؤولين الغربيين عن الأسلحة الليبية والنشاط الإلكتروني في ليبيا رغم أنهم عمدوا الى التقليل من قيمة الاداء الليبي والقدرة الليبية على استخدام الأسلحة المتقدمة ، وقد تطلب ذلك من الولايات المتحدة فترة طويلة من الاستطلاع والاعداد للاعتداء على ليبيا ، لكن الاتحاد السوفيتي اكثف عمليا بذلك . وساند ليبيا سياسيا ، ولم يشترك في المواجهة العسكرية بل سحب أسطوله من أمام المياه الليبية ، كما أنه عوض ليبيا عن خسائرها ، واتخذ اجراءات سياسية متشددة ضد الولايات المتحدة خاصة تأجيل التهديد لمؤتمر القمة الذي كان مقررا عقده في منتصف العام .

ب - الموقف العسكرى السوفيتى من الصراع الداخلى في اليمن الديمقراطية :

لم يتدخل الاتحاد السوفيتى فى الصراع الداخلى وغادر اغلب المستشارين العسكريين السوفيت اراضى الدولة لحين استقرار الامور داخل الدولة وعادوا الى التعاون مع النظام الجديد ، وهكذا ظل الصراع المسلح محليا دون تدخل سوفيتى ، وحافظ الاتحاد السوفيتى على علاقته العسكرية بالدولة دون النظر الى قيادتها . خاصة وأن الاتجاهات العامة بين القيادة السابقة والحالية لاختلف كثيرا عن بعضها .

٦ - المبيعات العسكرية :

يشير جدول صفقات الأسلحة السوفيتية للدول العربية المرفق الى أن سوريا قد ظفرت بأكبر واردات السلاح السوفيتية الى المنطقة وأحدثها لمواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية ، خاصة وأنها اشتملت على صواريخ أرض أرض « س س - ٢٢ » الذى هو من أحدث الصواريخ السوفيتية من هذا النوع ، إذ تم نشره لأول مرة عام ٧٩ / ٨٠ ويصل مداه الى حوالى ٥٠٠ كم ويمتاز بدقة أكبر من أغلب الصواريخ السوفيتية التكتيكية الأخرى ، والطائرة « ميغ ٢٩ » التى يتوقع تسليمها عام ١٩٨٧ والتى تتمتع بقدرات عالية على المناورة فى القتال الجوى وعلى قدرات عالية لكشف واصابة الاهداف من زوايا هجوم كبيرة وتصل سرعتها الى ٢,٢ ماخ كما فى الطائرة ميغ - ٢٣ وتساوى معها فى المدى (١١٥٠ كم) وتسليحها (٦ صاروخ جو جو) . وهو ما يعكس تدعيم القدرة الدفاعية السورية فى مواجهة التفوق الجوى الاسرائيل ، خاصة وأن القوات الجوية السورية ما زال بها ٨٥ طائرة طراز ميغ ١٧ التى تقادمت ، وأن القوات الجوية الاسرائيلية تتفوق عدديا على نظيرتها السورية بحوالى ١٨٤ طائرة ، مما يفسر العدد الكبير من الصواريخ أرض أرض الموردة الى سوريا .

كذلك يتضح من دراسة الجدول تدعيم القوة البحرية السورية بغواصتين . وتعتبر أول غواصات لسوريا ولدى اسرائيل ثلاثة ، وقرويطات حديثة ، ولم يكن لدى سوريا من سفن السطح الكبيرة عدا فرقاطين من طراز قديم (بيتا - ١) فى حين أن لدى اسرائيل ٦ قرويطات حديثة ، كما سألحتها بزوارق سريعة وزوارق مرور لتضييق الفجوة بين البحرية السورية والاسرائيلية ، إذ كانت سوريا تملك ٢٢ زورق صواريخ منها ٦ من الطرازات من الجيل الاول وه زوارق طوربيد ، فى حين أن لدى اسرائيل ٢٤ زورق صواريخ حديثا ، كما أن سوريا كان لديها ٧ زوارق مرور فقط مقابل ٤٥ لدى اسرائيل ، ويغنى الاتحاد السوفيتى الفاصل الباقي للتفوق الاسرائيلى البحرى بصواريخ ساحلية حديثة طراز سيبال التى يصل مداها الى ٤٥٠ كم . وتبقى

جدول (٣) صفقات الأسلحة السوفيتية للدول العربية حتى اواخر عام ١٩٨٦

الدولة	نوع الصفقة	مقتضاها	الكمية	القيمة الصفقة مليون دولار	معلومات عن الصفقة
الأردن	صواريخ	صواريخ دفاع جوي - سام ١٢ صواريخ - سام ٨ - إسرائيلية	غير معروف ٢٠	غير معروف غير معروف	تقرير في يناير ١٩٨٦ تسليم سبتمبر ١٩٨٦
سوريا	سفن سفن صواريخ سفن	زوارق سريعة غواصات طراز رور صواريخ كروز سطح / سطح طراز - سيهوك البريولات طراز - تشرشكا - متقدمة بطراز جديد من صواريخ سينكس صواريخ سام - ٥ - زوارق مرور - صواريخ سينكس - زوارق (بحرية) دبابات ت ٧٢ - غواصات مجهزة طائرات - ميغ - ٢٩ صواريخ أرض / أرض من ص - ٢	غير معروف ٢ غير معروف غير معروف غير معروف	غير معروف غير معروف غير معروف غير معروف	تقرير في ديسمبر ١٩٨٥ تقرير في ديسمبر ١٩٨٥ تقرير في مارس ١٩٨٦ تقرير في مارس ١٩٨٦
	متنوعة		غير معروفة	غير معروفة	٥٠ طائرات ميج ٢٩ يتوقع تسليمها أيار ٨٧
	صواريخ		٥٠٠	غير معروف	سلمت في مايو ١٩٨٦
العراق	متنوعة صواريخ	مقاتلات وصواريخ ومركبات ودبابات ومدممة مقاتلات قتالية - سيخوي ٢٥ وصواريخ دفاع جوي - سام - ١٢	غير معروف غير معروف	مشة غير معروف	تقرير في يناير ٨٦ تقرير من أنها سلمت في مارس ١٩٨٦
ليبيا	صواريخ	وحدات إطلاق صواريخ دفاع - جوي سام - ٥ - ١٢	غير معروف	غير معروف	تقرير في ديسمبر ١٩٨٥
اليمن الجنوبي	مدفعات	دبابات - ت - ٦٢	١٦	غير معروف	تقرير عن التسليم في مارس ١٩٨٦

الدبابات ت - ٧٢ تقادم بعض الدبابات ت - ٥٤ .

يأتى العراق في المرتبة الثانية بعد سوريا ورغم أن حجم الصفقات غير معروف شأن أغلب صفقات السلاح السوفيتية إلا أنه يلاحظ ظروف الحرب العراقية الإيرانية ، إنها لم تشتمل على بعض الأسلحة التي قدمت الى سوريا بما يعكس رغبة الاتحاد السوفيتي في المحافظة على التفوق النسبي للعراق دون تحويله الى تفوق مطلق ، يمكن أن يقطع عليه الطريق للاحتفاظ بعلاقة ما مع إيران ، كما أن سعى العراق الى الحصول على اسلحة ونخيرة أخرى من جهات مثل مصر وفرنسا يؤكد هذا المعنى ، وربما يكون الاتحاد السوفيتي يضبط سير الصراع في تحديد كميات النخيرة وقطع الغيار .

انخفضت واردات السلاح السوفيتية الى ليبيا بدرجة ملحوظة واقتصرت على الصواريخ - سام - ٥ - ويعكس ذلك حقيقة أن ليبيا تشبعت بالأسلحة ، وإلى حرص الاتحاد السوفيتي على ألا يغرى ليبيا باستخدام القوة العسكرية في حل النزاعات الإقليمية ، والتحكم في قدرتها على معاونة ايران ضد العراق مع تدعيم القدرة

الدفاعية لليبيا ضد احتمالات عمليات محدودة تقوم بها الولايات المتحدة ضد ليبيا وحدها أو بالتعاون مع أحد جيرانها .

تمثل صفقة الصواريخ - سام ١٢ - للدفاع الجوي للأردن سعى الاتحاد السوفيتي لاجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربى وغير الصديقة خاصة وأن الولايات المتحدة جمدت مطالب الأردن من السلاح ، وقد اقتصرت واردات السلاح الى الأردن من الاتحاد السوفيتي على الصواريخ - سام - ١٢ - للدفاع الجوي وهو من أحدث صواريخ الدفاع الجوي السوفيتي ، وإن كانت المعلومات المتيسرة عنه غير كافية إلا أنه يمتاز بصغر حجمه ويقل مداه (٨ كم) عن مدى الصاروخ - سام - ٨ - الذى سبق أن حصل عليه الأردن من الاتحاد السوفيتي ويعمل على الارتفاعات المنخفضة .

تبرز صفقة الأسلحة الى اليمن الديمقراطية محاولة الاتحاد السوفيتي الاستجابة الى مطالب الدول ذات العلاقة العسكرية به وبجيرانها والعمل على تهدئة

٩ - الآثار السلبية للسياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الاوسط :

رغم أن الاتحاد السوفيتي قد حقق نجاحا في اتجاه اهدافه العسكرية اذ استطاعت الدول التي لها علاقات عسكرية قوية به سواء في منطقة الشرق الاوسط او على اطرافها في المحافظة على قدرتها الدفاعية ، كما تمكن السوفييت من تحسين علاقاتهم بكل من الاردن ومصر وايران والسودان نسبيا ، وتدعيم علاقاته العسكرية مع الكويت ، وعلاقاته السياسية بعمان والامارات العربية المتحدة ، وبذا يوفر مناخا لاقامة علاقات مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد كان للسياسة العسكرية السوفيتية اثارها السلبية وخاصة على تلك الدول التي لها علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتي ، وقد برز ذلك اساسا في اتجاه بعض هذه الدول الى الحصول على أسلحة من مصادر اخرى غير الاتحاد السوفيتي ، إذ لجأ العراق الى الحصول على أسلحة من كل من فرنسا والارجنتين والبرازيل ومصر ، كما اشارت بعض التقارير الى محاولة ليبيا الحصول على اسلحة من البرازيل وليس هناك مايدل على نجاحها في ذلك .

وقد سعى الاتحاد السوفيتي الى التغلب على بعض هذه السلبيات وخاصة مع ليبيا على اثر التهديدات الامريكية في اواخر اغسطس حينما ارسل ديبوتر ديمتشف « النائب الاول لرئيس مجلس السوفيت الاعلى والعضو المناوب في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي على رأس وفد كبير لعضو احتفالات ليبيا بذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر ضم قائد القوات الجوية السوفيتية . كما أعلن المسؤولين السوفييت تأييدهم للليبيا في الدفاع عن سيادتها الوطنية ضد أي اعتداء ، ودعهم المباشر والوقوف الى جانب ليبيا ، الا أنهم لم يحددوا حدود المساعدة أو نوعيتها الا أنه يلاحظ أن التهديدات الامريكية قد خفت بعد ذلك .



الصراعات الاقليمية اذ امدها بعدد محدود من الذبابات ت - ٦٢ التي سبق أن حصلت على عدد منها وتنافس الذباب م - ٢٦٦٠ التي حصلت عليها جمهورية اليمن العربية (الشمالية) دون أن يتغير ميزان القوى مع كل من عمان واليمن الشمالية حتى لا تفرى القيادة اليمنية (الجنوبية) باستخدام القوة لتحقيق اهداف سياسية مع احتفاظها بقوة كافية تماما للدفاع عن مصالحها .

تؤكد صفقة الأسلحة الى اثيوبيا نفس الاتجاه ويبرز ذلك في أن الذبابات التي حصلت عليها اقدم في طرازها عن كل ماسبق (ت - ٥٥) وهو العنصر الغالب في القوات المسلحة السودانية والصومالية ، وإذا كانت شحنات الأسلحة الى اثيوبيا اشتملت على طائرات ميغ - ٢٣ التي تسبق جميع طائرات الدول المجاورة لها من السودان والصومال وجيبوتي وكينيا فان هذا غالبا يرجع الى وجود سرب فرنسي من طائرات ميراج (Mirage IIIc) من طراز متقدم في جيبوتي .

٧ - الوجود العسكري والقواعد والتسهيلات العسكرية :

لم يثبت خلال السنة أن سعى الاتحاد السوفيتي الى زيادة وجوده العسكري في الشرق الاوسط بل على العكس ابدى استعدادا لتخفيف وجوده سواء عن طريق الاستعداد لسحب اسطوله (سرب البحر المتوسط) ، وإعلانه عن تخفيف قواته في افغانستان ، كما لم يحدث ان سعى الى الحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية جديدة ، وقد نفت حكومة اليمن الديمقراطية وجود قاعدة سوفيتية في جزيرة سوقطرة ، وتقول انها نظمت رحلة للدبلوماسيين الاجانب اليها ليتأكدوا من عدم وجود قواعد أو تسهيلات سوفيتية بها .

٨ - المناورات العسكرية المشتركة :

يشير كتاب القوة العسكرية السوفيتية ١٩٨٦ الصادر من وزارة الدفاع الامريكية الى أن اسطول (سرب) البحر المتوسط السوفيتي قام بتدريبات مشتركة مع كل من سوريا وليبيا . وقد نشرت أنباء عن قيام البحرية السورية والسوفيتية بتدريب مشترك في اواخر سبتمبر ١٩٨٦ .

خامسا - الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

بسحب حوالى ١٨ مقذوفا ، بحيث يبقى حوالى ثمانية فقط ينتظر رفعها تماما فى نوفمبر ١٩٨٧ . وتخطط الولايات المتحدة للمبادرة بتطوير شامل لصواريخ صغيرة بالستيكية عابرة للقارات (SICBM) « ميدجتمان » وقد طلبت تمويلها فى الميزانية الحالية ، ولكن هناك خلافات حول وزن المقذوفات ، وبدائل القواعد ، وعدد الرؤوس الحربية التى يجب نشرها مما قد يؤدى الى تأخيرها .

حافظ الاتحاد السوفيتى على عدد قواعد اطلاق الصواريخ بالستيكية عابرة القارات (١٣٩٨) ، ولكنه استبدل ٧٢ (اثنين وسبعين) من قواعد الصاروخ س س - ١١ من الطرازات الاقدم بأخرى للصاروخ س س - ٢٥ ، الذى يجرى نشره فى وحدات مكونة من ٩ قواعد فى مواقع الصواريخ س س - ٧ القديمة ، ونقل القدرة التدميرية للصاروخ س س - ٢٥ (٥٥٠ ك طن) عن مثلثها فى الصاروخ س س - ١١ (٩٥٠ ك طن) ويعتقد بأن فارق الدقة بينهما (٢٠٠ م بدلا من ١٤٠٠ م) يعوض الفارق فى القدرة التدميرية . ويستخدم الصاروخ س س - ٢٥ وقودا جافا يقلل من زمن الاطلاق ويتمتع بالقدرة على التحرك على الطرق .

٢ - الصواريخ الباليستيكية البحرية

زادت الولايات المتحدة عدد الغواصات النووية من طراز « أوهايو » من ٦ الى ٨ ، مما أدى الى زيادة عدد الصواريخ طراز « ترايدنت - ١ » بمقدار ٤٨ سحب فى

تميز عام ١٩٨٦ بتصاعد سباق التسلح بين القوتين العظميين ، وانهيار معاهدة سولت - ٢ ، للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، فى حين جرت محاولات مستميتة من الاتحاد السوفيتى لايقاف سباق التسلح وتصفية الأسلحة النووية ، وقد كانت هذه الجهود على وشك الوصول الى نتيجة فى إجتماع قمة ريكيافيك إلا أنها فشلت لرفض الولايات المتحدة وضع قيود على برنامج ابحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى (حرب النجوم) .

١ - الميزان العسكري النووى (الصواريخ العابرة للقارات)

بدأت الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٦ نشر الصاروخ ذى الرؤوس العشر ل . ج . م - ١١٨ ام . اكس ، من المتوقع أن يوضع منه مقذوفان فى صوامع معدلة للصاروخ « مينتمان - ٢ » فى شهر سبتمبر . وبحيث يصبح الجناح الاول من هذه الصواريخ عاملا فى شهر ديسمبر . وقد صدق الكونجرس الأمريكى على نشر خمسين مقذوفا منها يتوقع أن تكتمل فى عام ١٩٨٨ ، وقد مول الكونجرس فعلا ثلاثة وثلاثين مقذوفا بما فيها صواريخ التجارب والاحتياط . وفى نفس الوقت استمرت الولايات المتحدة فى تنفيذ خطة الاستغناء عن الصاروخ ذى الراس الحربية الواحدة « تيتان - ٢ » العابرة للقارات ، وقد قامت حتى نهاية عام ١٩٨٦

«سولت - ٢» من حيث القذوفات المجهزة برؤوس حربية متعددة والقاذفات المجهزة بصواريخ مجنحة (كروز).

خفض الاتحاد السوفيتي عدد القاذفات الاستراتيجية بمقدار ٢٥ قاذفة «ميا - ٤»، ولم يظهر حتى الآن الاستخدام البديل لهذه الطائرات. ويجري الآن انتاج حوالى ٤٠ قاذفة «تو - ٩٥» بيرة موديل «H» ويعتقد بأن الواحدة منها مجهزة بستة صواريخ مجنحة (كروز) «أس - ١٥» الذى له رأس حربية واحدة، ويصل مداه الى ١٨٠٠ كم وتقدر سرعته القصوى بـ ٠,٦ ماخ.

٤ - صواريخ الكشف والانذار المبكر :

استمرت الولايات المتحدة في تحسين نظم الكشف والانذار، وقد قاربت عملية تحسين رادار نظام الانذار المبكر للصواريخ البالستية BMEWS في «ثول» و «جرينلاندا» الاكتمال، بينما لا تزال مستمرة في «فيلجديلز» وانجلترا، وينتظر اكتمالها عام ١٩٩٠. ويتوقع ان يكتمل بناء رادار كشف الصواريخ البالستية البحرية «Pave Paws» الرابع في تكساس خلال عام ١٩٨٧، بينما تستمر عملية تحويل خط الانذار المبكر البعيد الى «نظام انذار الشمال» بما في ذلك من نظم آلية لايشغلها افراد.

ادت كارثة مكوك الفضاء «تشالينجر» وفشل اطلاق مرحلتى اطلاقه بدون افراد الى تأخير اطلاق عدد من نظم الاقمار الصناعية لاغراض عسكرية واستطلاعية، بينما يصعب تقدير مدى تأثير ذلك على برامج وقدرات الولايات المتحدة، وقد اطلق في شهر ديسمبر قمرًا صناعيًا عسكريًا.

تستمر الادارة الامريكية في وضع ابحاث الدفاع الاستراتيجى في اسبقية عالية، وقد تضاعف حجم تمويلها في العام الاخير تقريبا، اذ وصل الى ٢,٧ بليون دولار بدلا من ١,٤ بليون في العام السابق.

وقد أعلن الاتحاد السوفيتي في نهاية العام عن إجراءاته للتغلب على نظام الدفاع الاستراتيجى الأمريكى دون وضع أسلحة ضاربة في الفضاء وبتكاليف أقل، مما يؤكد استمرار سباق التسلح الفضائى بين القوتين.

مقابلها ٤٨ صاروخا من طراز «يوسيدون»، بحيثبقى عددها في حدود اتفاقية سولت - ٢. ولا ينتظر أنيجرى تطور قريب في هذا الاتجاه حيث ستسعىالولايات المتحدة الى تمويل وبدء التعاقد على ٢١ صاروخا «ترايدنت ٢» خلال عام ١٩٨٧، وأن يبدأ نشرها في نهاية العقد الحالى.

ادخل الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٨٥ الصاروخالبالستىكى البحرى «س س - ن - ٢٣»، وقد زاد تقدير الاعداد المنشورة خلال عام ١٩٨٦ من ١٦ الى ٣٢ بزيادة ١٦ وبحيث تحل تدريجيا محل الصواريخ س س - ٦. ويتميز الصاروخ الجديد ذو الوقود السائل بمدى حوالى ٨٢٠٠ كم (بدلا من ٢٠٠٠ كم) وبذقة اكبر (احتمال الخطأ ٩٠٠ م بدلا من ١٣٠٠) وبمشرة رؤوس حربية (بدلا من ١ - ٢) بقوة ٢٠٠ ك طن، كما ادخل الاتحاد السوفيتي غواصة اضافية من طراز «تايفون» (بها ٢٠ صاروخ س س - ن - ٢٠) واخرى من طراز «دلتا ٤» (بها ١٦ صاروخا س س ن ٢٣) وسحب غواصتين من طراز Y-I كل منها بها ١٦ صاروخا س س - ن - ٦ وبذا يظل عدد الغواصات ثابتا بينما يزيد عدد القذوفات اربعة ويلاحظ أن الصاروخ س س - ن - ٢٣ برؤوسه الحربية لديه القدرة على الاشتباك بحوالى عشرة امثال عدد الاهداف التى كان يمكن لسابقه الاشتباك بها، وعلى مدى يساوى حوالى ٢,٧٥ مثله.

٣ - القوة الجوية النووية الاستراتيجية :

استكملت الولايات المتحدة استعداد السرب الاول من القاذفات الاستراتيجية طراز «ب - ١ ب» في سبتمبر ١٩٨٦، وكان قد بدأ تسلمه في أول يوليو ١٩٨٥. ويشمل السرب ١٩ طائرة بينما يبدأ تسلم السرب الثانى في يناير ١٩٨٧، وقد سبق التصديق على تمويل ١٠٠ طائرة من هذا الطراز. ولا تخطط الولايات المتحدة للحصول على قاذفات اخرى بينما يتوقع أن يبدأ نشر الطائرة ATB «ستيلث» في التسعينات. وقد استمرت الولايات المتحدة بتعديل القاذفات الاستراتيجية بـ ٥٢ الى حاملات للصواريخ كروز (المجنحة) ALCM بحيث اصبحت الدفعة الاولى منها (١٣١ طائرة) معدلة في نهاية عام ١٩٨٦ مما أدى إلى تجاوز الولايات المتحدة لحدود معاهدة

٥ - الصواريخ الباليستكية المتوسطة المدى :

استكملت الولايات المتحدة ابحاث الصواريخ طراز « بيرشنج - ١١ » بطراز « بيرشنج - ٢ » مع نشر ١٠٨ مقذوف في ألمانيا الغربية ، مع توافر ٤٢ قاعدة اطلاق وكتيبة تدريب في الولايات المتحدة كنظم محتملة للاحلال ، أو الدعم بينما يستمر نشر الصواريخ المجهزة (كروز) في غرب أوروبا ، حيث قدر عددها بمائة وثمانية وعشرين .

اجرى الاتحاد السوفيتى تعديلا في صواريخه المتوسطة ، إذ يعتقد أنه خفض الصواريخ من طراز « س - ٤ » من ١٢٠ الى ١١٢ ، بينما زاد صواريخه من طراز « س - ٢٠ » الى ٤٤١ بدرجة ٤٢٣ بزيادة ١٨ ، وتشير بعض التقارير الى إعادة تمركز حوالى ٣٦ منها بالإضافة الى الزيادة الجديدة - من وسط اسيا الى أوروبا ليصل عددها في أوروبا إلى ٢٧١ مقذوف ، مقابل ١٧١ في اسيا ، منها ١٦٢ في الشرق الاقصى ، ٩ في وسط اسيا .

٦ - القوات التقليدية :

استمرت الولايات المتحدة في اختبار وتجربة تنظيم وتسليح الفرقة المشاة واستمرار إعادة تنظيم فرق الاقتحام الجوى والمحمولة جوا ، كما استمرت برامج تحديث المعدات وقد استمر ابحاث الدبابات « م - ١ » محل الدبابات « م - ٦٠ » و « م - ٤٨ » ، بحيث وصلت نسبتها في أول يوليو ١٩٨٦ الى ٣٢٪ من مجموع دبابات القتال الرئيسية ، بدلا من ٢١٪ في السنة السابقة ، كما زادت عدد مركبات قتال المشاة برادلى « م - ٢ » ، وم - ٣ في نفس السنة .

اجرى الاتحاد السوفيتى تعديلا في قواته البرية ، بحيث اضاف فرقة مشاة ميكانيكية ، و٢ لواء اقتحام جوى ، كما انضمت جميع الطائرات العمودية (هليكوبتر) المستخدمة في معاونة القوات البرية الى الجيش . وقد زاد عدد الدبابات ت - ٨٠ في الخدمة ، ومن المحتمل ان يتجه إلى قطع من المدفعية الحديثة على حساب الطرازات القديمة ، ولكن لا تتوافر ارقام مناسبة عن ذلك . وقد لاحظت بعض التقارير اختلافات خارجية محدودة بين نوعية من الصواريخ التكتيكية التعبوية

س - ١٢ والتي كانت قد اطلقت عليها اسم س - ٢٢ ، كما أنه لا تتوافر معلومات مناسبة عن الصاروخ « س - ٤ » المصنع . وقد بدأ الاتحاد السوفيتى ابحاث صاروخ الدفاع الجوى « سام - ١٤ » محل الصاروخ « سام - ٧ » ، « سام اكس - ١٢ » بدلا من « سام - ٤ » .

تطورت قوات الدفاع الجوى السوفيتية (لانتابلها قوات مشابهة في الولايات المتحدة) بزيادة محدودة في عدد الطائرات ميغ - ٢٩ ، وميغ - ٣١ ، بينما يستمر ابحاث الصواريخ « سام - ١٠ » بدلا من الصواريخ « سام - ١ » إذ زاد عدد الصواريخ « سام - ١٠ » بمقدار النصف تقريبا .

وفي مجال إعادة التنظيم فقد فصلت القوات الجوية للمناطق العسكرية من جملة قوة الطائرات ، كما فصلت معدات سلاح النقل إلى السيطرة المباشرة للقيادات الاستراتيجية ، وقيادات جوية أخرى .

٧ - القوات البحرية التقليدية :

زادت القوات البحرية الامريكية الفواصات بست من طراز « لوس انجيلس » ، بينما زاد عدد الطرادات بمقدار اثنين من طراز « تايفونديروجا » ، وخمسة فرقاطات صاروخية من طراز « بيرى » . واستمر نشر الصواريخ المجهزة (كروز) البحرية على البوارج (٣ تحمل ٣٢ صاروخ « توماهوك ») ، والفواصات « لوس انجيلس » (خمس منها تحمل كل منها ١٢) ، وتجري تعديلات لتسريب الصاروخ على الطرادات « تايفونديروجا » .

جرى ابحاث « قوة التمرکز المسبق للعدى القريب » من سفن الامداد لمعاونة نشر قوات « المارينز » (مشاة الاسطول) خارج الولايات المتحدة بثلاثة اسراب « سفن التمرکز المسبق البحرية » ، وقد تم نشر السرب الثالث في الفلبين في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ .

برزت زيادة واضحة في قوة طائرات قتال البحرية باضافة حوالى ١٨٠ طائرة ف / ١ - ١٨ ، كما تستمر قوات مشاة البحرية في تحديث مركباتها بتسلم مركبات LVI و LAV في حين سحبت الهاونترزات ١٠٥ مم الخفيفة ، وتسلمت بدلا منها ١٥٥ مم . وقد زادت

الهندسي الشامل للطائرات «C-17» للنقل داخل المسرح وبين المسارح وينتظر استكمالها عام ١٩٨٧ .

ولا يظهر تطور واضح في القوة الجوية السوفيتية رغم الاعتقاد بادخال نظم اسلحة أكثر تطوراً .

٩ - مقارنة القوات :

يختلف جدول مقارنة القوات عام ١٩٨٦ عن أنه اسقط اعتبارات معاهدة سولت - ٢ باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوزتها ، وهكذا أخذ في الاعتبار المدى الحقيقي للقاذفات الاستراتيجية والمتوسطة ، وكذا الصواريخ قدر الامكان ، وهكذا فإن الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي يختلف عن الميزان في الاعوام السابقة .

يبدو من مقارنة القوات أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حسنت من أوضاعها في مجال الاسلحة التقليدية ، وظلت متفوقة تقوفاً طفيفاً في مجال الاسلحة الاستراتيجية النووية من حيث العدد . إلا أن الولايات المتحدة ترى أن تفوق الاتحاد السوفيتي في مجال الصواريخ عابرة القارات من قواعد أرضية تتميز بدقة أكبر ، وأن تفوقها في مجال القاذفات والصواريخ الملقاة من الجو يقابله نظام دفاع جوي ومضاد للصواريخ سوفيتي ، بالإضافة إلى تجهيزات هندسية وقائية ، مما يقلل فرصها ويحقق تفوقاً سوفيتياً . أما الاتحاد السوفيتي فيركز على أن الصواريخ المتوسطة توفر فرصة أكبر إذ يصعب إطلاق ضربة انتقامية ثانية قبل وصولها إلى أهدافها في قلب الاتحاد السوفيتي ، وفي حين أنه ليست لديه أسلحة ماثلة تصل إلى قلب الولايات المتحدة ، وأن هذا يوفر للولايات المتحدة فرصة توجيه ضربة أولى مانعة ضد القوة المضادة ، وتزداد هذه الفرصة بتطوير أسلحة مبادرة الدفاع الاستراتيجي .

أما مجال القوات التقليدية فإن حساب القوة السوفيتية في مواجهة القوة الأمريكية غير مناسب لاقتراثها بقوات حلف الاطلنطي وحلف وارسو ، وعادة ما يقل حلف الاطلنطي حساب القوة التقليدية (والنوية) الفرنسية - لكنها أخرجت قواتها من تحت قيادة الحلف رغم استمرار عضويتها - والقوات الاسبانية والبرتغالية وهما عضوان في حلف الاطلنطي وهكذا يبدو تفوق قوات حلف وارسو التقليدي .

طائرات مشاة البحرية من طراز AV-8A/C « هاريز » بدخول ٢٠ طائرة هجومية طراز «AV-8B/STOL» .

قام الاتحاد السوفيتي بتجربة تزاوج الغواصة من طراز « يانكي » والصاروخ « س - ن - اكس - ٢٤ » الموجه SLCM ، وليس هناك دليل على دخول الصاروخ الخدمة ، وتشير تقارير إلى تجربة الصاروخ « س - ن - اكس - ٢١ » أيضاً ، وإلى أن ادعاءه مشابه لاداء الصاروخ الأمريكي « توماهوك » وقد زاد عدد الغواصات من طراز « أوسكار » بوحدة ليصبح ثلاثة بينما نقص عدد الغواصات من طراز « تشارلي » ، و « أكر » ، و « جوليت » ، و « و - لونيغ بين » و « فوكس تريوت » بواقع واحدة من كل طراز ، وينتظر أن يحل الانتاج من طراز « كيلو » محل بعض منها على الأقل . وما زالت حاملة الطائرات الرابعة من طراز « كييف » محل التجربة ، بينما بدأ الطراد الثاني من طراز « سلاف » العمل ، وأضيفت إلى المدمرات السوفيتية مدمرتان من طراز « سوفرمي » ، و « أودالوي » لمكافحة الغواصات بينما يبدو أن بعض المدمرات من طراز « كانين » و « كوتلين » قد سحب من الخدمة . وقد زادت عدد طائرات الاسطول بحوالي ٢٠ « تو ٢٢م » بأكفبر ، وأكثر من طراز « تو - ١٦ » بأدجر كما أنه جاري الحصول على عدد من السفن البرمائية .

٨ - القوات الجوية التقليدية :

كانت أكبر زيادة في القوة الجوية للولايات المتحدة أكثر من ٤٠٠ طائرة « ف - ١٦ » ، بحيث وصل مجموعها إلى ٩٧٧ من هذا الطراز وقد حصل كل من الحرس الوطني الجوي واحتياطي القوات الجوية على بعض هذه الطائرات ، ويستمر اقتناء « ف - ١٥ » وقد أعيد تجهيز سرب « ف - ٤ » للدفاع الجوي في أيسلندا بـ ١٨ طائرة من هذا الطراز . وقد بدأ إحلال الطائرات « ف - ١٥ » ، و « ف - ١٦ » محل الطائرات « ف - ١٠٦ » في الحرس الوطني العادي والجوي . ويجري تحسين الطائرة « ف - ١٥ » ووضعت خطة لإدخال الطرازات الأخيرة « E » مزودة الاستخدام (سيطرة جوية ، وتنظيف المجال الجوي) وسحب الطرازات الأولى من القوات العاملة . ويستمر برنامج تحسين النقل الجوي مزودج الجوانب باستكمال تنظيم الطائرات « C-5A » في أجنحة ، والانتشار المبدئي للطائرات C-5B والتطوير

جدول رقم (٤)
الميزان النووي السوفيتي الأمريكي (حتى أول يوليو ١٩٨٦)
(١) الاستراتيجي

الولايات المتحدة				الاتحاد السوفيتي			
النظم	العدد	الرؤوس الحربية للخلاصات	الاجمال	النظم	العدد	الرؤوس الحربية للخلاصات	الاجمال
الصواريخ الباليستية العابرة للقارات				الصواريخ الباليستية العابرة للقارات			
من س - ١١	٤٤٨	١	٤٤٨	من س - ١١	٤٤٨	١	٤٤٨
من س - ١٢	٦٠	١	٦٠	من س - ١٢	٦٠	١	٦٠
من س - ١٥	١٥٠	٤	٦٠٠	من س - ١٥	١٥٠	٤	٦٠٠
من س - ١٨	٣٠٨	١٠	٣٠٨٠	من س - ١٨	٣٠٨	١٠	٣٠٨٠
من س - ١٩	٣٦٠	٦	٢١٦٠	من س - ١٩	٣٦٠	٦	٢١٦٠
من س - ٢٥	٧٢	١	٧٢	من س - ٢٥	٧٢	١	٧٢
اجمالي فرعي				اجمالي فرعي			
	١٣٩٨		٦٤٢٠		١٣٩٨		٦٤٢٠
صواريخ بحرية بالستية				صواريخ بحرية بالستية			
من س - ٦	٣٠٤	١	٣٠٤	من س - ٦	٣٠٤	١	٣٠٤
من س - ٨	٢٩٢	١	٢٩٢	من س - ٨	٢٩٢	١	٢٩٢
من س - ١٧	١٢	١	١٢	من س - ١٧	١٢	١	١٢
من س - ١٨	٢٢٤	٧	١٥٦٨	من س - ١٨	٢٢٤	٧	١٥٦٨
من س - ٢٠	٨٠	٩	٧٢٠	من س - ٢٠	٨٠	٩	٧٢٠
من س - ٢٢	٣٢	١٠	٣٢٠	من س - ٢٢	٣٢	١٠	٣٢٠
اجمالي الصواريخ البحرية				اجمالي الصواريخ البحرية			
	٩٤٤		٣٢١٦		٩٤٤		٣٢١٦
اجمالي الصواريخ العابرة للقارات والبحرية				اجمالي الصواريخ العابرة للقارات والبحرية			
	٢٣٤٢		٩٦٣٦		٢٣٤٢		٩٦٣٦
خلاصات استراتيجية				خلاصات استراتيجية			
بير ثو - ٩٥ (صواريخ منجحة)	٤٠	٢٠	٨٠٠	بير ثو - ٩٥ (صواريخ منجحة)	٤٠	٢٠	٨٠٠
بير ثو - ٩٥ (بدون صواريخ منجحة)	١٠٠	٧	٢٠٠	بير ثو - ٩٥ (بدون صواريخ منجحة)	١٠٠	٧	٢٠٠
بيسين	٣٠	٤	٨٠	بيسين	٣٠	٤	٨٠
اجمالي الخلاصات				اجمالي الخلاصات			
	١٦٠		١٠٨٠		١٦٠		١٠٨٠
الاجمالي العام				الاجمالي العام			
	٢٥٠٢		١٠٧١٦		٢٥٠٢		١٠٧١٦

(ب) الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
سطحة نووية من قواعد ارضية -	١٥٦٥	١:١٠,٨	١٤٤	
قاذف بالستية قصيرة المدى SRBM	١٠٠	١:٠,٧	١٢٨	
قاذف كروز تطلق من الارض GLCM	٥٥٢	١:٣,٦	١٥٠	
قاذف بالستية متوسطة المدى M/IRBM				

تابع (ب) الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	ملاحظات عامة
	٤١٤٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	مدفعية وبوابات مزدوجة الاستخدام
	٢٨٠	٧٧٤	١٠٠٠	اسلحة نووية من قواعد بحرية
	١٢٣٦	٩٩٢	١٠٠٠	قاذف كروز تطلق من البحر
	١١٨٢	٧٦٢٥	١٠٠٠	قاذف مقنونة الغواصات
	٦٦٦	—	١٠٠٠	اسلحة نووية تطلق من الجو
	١٨٤٨	٢٦٦٥	١٠٠٠	طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية
	٢٢٢	٢٠٥	١٠٠٠	طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات الطائرات
	١٢٨٠	١٧٢٠	١٠٠٠	مجموعة الطائرات مزدوجة الاستخدام
	١١٧٠	—	١٠٠٠	قاذف كروز تطلق من الجو
	٤٢٢	٢٢١٨	١٠٠٠	ALCM
	١٧١٦	١٧٦٦	١٠٠٠	قاذف قصيرة المدى تطلق من الجو
	٢٥٥٠	١٧٢٠	١٠٠٠	مجموع القاذفات من قواعد أرضية
	٣٠٠	٩٢٠٠	١٠٠٠	مجموع القاذفات من قواعد بحرية
	٤١٤٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠	مجموع القاذفات التي تطلق من الجو
	٢١٧٠	٧٨٣٠	١٠٠٠	اسلحة دفاع جوي يمكن أن تطلق أسلحة نووية
	٢٤٠٩	٢٧٩٠	١٠٠٠	مدفعية مزدوجة الاستخدام
	٢١٤٣	٥١٣٠	١٠٠٠	طائرات مزدوجة الاستخدام
	٢٣٩٠	٦٢٦٥	١٠٠٠	الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي
	٢٨٢٩	٢٠١٠	١٠٠٠	التعداد بالهجين
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	إجمالي القوات المسلحة بالآلاف
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	إجمالي الاحتياطي بالآلاف
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الناتج القومي عام ٨٥ بليون دولار
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	معدل التضخم عام ٨٥
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	معدل نمو الانتاج القومي عام ٨٥
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الدين ١٩٨٥ بليون دولار
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	القوات الاستراتيجية النووية
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	(أ) مدفوعات بحرية بالستيكية
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فواصة نووية
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	(ب) قواعد أرضية مجهزة للقوات
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	بالستيكية
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	(ج) قاذفات بعيدة المدى
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	قاذفات متوسطة المدى
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	مدفوعات كروز تطلق من الجو
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	(د) مدفوعات قواعد أرضية متوسطة
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	المدى
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	(هـ) قواذف مضادة للصواريخ
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الجيش
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة مدرعة
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة مشاة ميكانيكية
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة مشاة
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة مصفولة جوا
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة القنصام جوي
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة مشاة خفيفة
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	لواء فرسان جوي
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	فرقة فرسان مدرع
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	لواء قوات خاصة
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	إجمالي فرق وبماياندلها
	٢٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	ديابة قتال رئيسية

(ب) الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	بيانات عامة
	٢٣٧٧٢	١:٢,٦	٦٣٠٠٠	عربة قتال مدرعة
	٥٤٥٠	١ ٢	١١٠٠٠	مدفع ومهاويز
	٧٤٠٠	١ ١,٤٨	١١١٠٠	هاون ومدفع عديم الارتداد
	٣٣٧	١,٢٠	٦٧٥٠	عربة صواريخ متعددة القواذف
	١٦٦٠٠	١—	غير معروف	سلاح موجه مضاد للدبابات
	٦٠٠	١ ٣٥	٢١٠٠٠	مدفع مضاد للطائرات
	المعروف منها ٤٩٣	١ ٨,٧	٤٣٠٠	صاروخ دفاع جوى
	٢٩٤	١ ٥,٣	١٥٧٠	قلاب صاروخ أرض/ أرض
	٨,٩٧٠	١٠,٤	٤٤٠٠	شعوى / كتكتيكي
	٥٢٦	١—	غير معروف	مظلة عمودية للجيش
				مظلة للجيش
				القوات البحرية
	٦	١ ١٠,٥	٦٢	غواصة كروز
	٨٧	١ ٠,٨	٧٠	غواصة هجوم قوة نروية
	٤	١,٢٢,٥	١٢٠	غواصة هجوم قوة دبرل
	٩١	١ ٢,١٩	٣٠٠	اجمالي الغواصة الهجومية
	١٤	١ ٠,٣٥	٥	حاملة طائرات
	٣	١٠ صفر	—	بارجة
	٩	١ ٠,٢	٢	طراد صاروخي قوة موزية
	٢٢	١ ١,٥	٣٤	طراد صاروخي
	٢٨	١ ٠,٢	١٢	مدفعية صاروخية
	٣٠	١ ١,٦	٤٩	مدفعية مدفعية (مقاومة للغواصات)
	٥٣	١ ٠,٦	٣٢	فرقاطة صاروخية
	٥٣	١ ٢,٧	١٤٢	فرقاطة مدفعية
	٨٩	١ ٨,٦	٧٦٢	سفنينة سطح صغيرة
	٦٠	١ ١,٣	٧٧	سفنينة انزال برمائية
	٥٤	١ ٠,٨٥	٤٦	نورق انزال
	٨٤	١ ٢,٥	٢٩٨	سفنينة مضادة
	٣٤	١ ٢٠,٥	٧٠٠	سفنينة ملجئة
	١٧٤٦	١ ٠,٥٢	٩١٥	طائرات قتال الاسطول
	٢٨٦	١ ١٠,٤	٣٠٠	طائرة عمودية مسلحة بالاسطول
	٤	١ ٢١,٨	١٢٧	كاسمة القام محيطية
				مشاة الاسطول
	٣	١ (٢ + اول + ١) تقريبا	٢٠٠	فرقة مشاة الاسطول
	٧١٦	١ ٠,٢	٢٠٠	دبابة قتال رئيسية
	٦٢٩		غير معروف	طائرة قتال
	١٠٤		غير معروف	طائرة عمودية مسلحة
				القوات الجوية
	١٨٥٠	١ ١,١٨	٥١٥٠	طائرة قتال
	٣٧	١ ٧١,٦	٢٦٥٠	طائرة عمودية مسلحة
				قوات دفاع جوى
				طائرة اعتراضية
				قلاب صواريخ دفاع جوى
				ايجمليات تقليدية
	٣٦	١ ٩,٥	٢٠٩	فرقة رمايدارها
	١٥١١٢	١ ٣,٥	٥٢٢٠٠	دبابة قتال رئيسية
	٤٨٨٤	١ ١,٥	٧٣٦٥	طائرة قتال
	٩١١١	١ ٨	٧٣٥٠	طائرة عمودية مسلحة

ليس للولايات المتحدة
قوات خاصة للدفاع الجوى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مقارنة القوات التقليدية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط				
مقارنة القوة البشرية لكلتا الدولتين :				
القوة البشرية في الخدمة	٥,١٣٠,٠٠٠	١ ٢,٤	٢,١٤٣,٨٠٠	
الاحتياط (كل القوات المسلحة)	٦,٣٦٥,٠٠٠	١ ٢,٦	٢,٢٩٠,٠٠٠	
إجمالي القوات البرية	١,٩٩٦,٠٠٠	١ ٢,٦	٧٧٠,٩٠٤	
إجمالي احتياطى القوة البرية	٣,٥٠٠,٠٠٠	١ ٤,٨	٧٣٦,١٠٠	
القوات الموجودة فعلا على المسرح				
فرقة مشاة ميكانيكية	٣,٥	١ ٣,٥	١/٨	
فرقة مصونة جوا	١	مطلق		
لواء اقتحام جوى	١	مطلق		
طائرات قتال	١٤٧	مطلق		
هليكوبتر مسلح	٢٧٠	مطلق		
غزراء مستشارون	٨١٠٠	١ ٤,٨	١٦٩٠	
استطول الجنين في الشرق الأوسط والمحيط الهندي				
لواصات هجومية	١٠	١ ١,٦	٦	
حاملة طائرات	١	١ ٠,٢	٦	
سفن سطح قتالية رئيسية	١٠	١ ٠,٤	٢٤	
سفن برمائية	٢	١ ٠,٢	١٠	
سفن مساعدة رئيسية	٢٩	١ ٠,٢	٢٨	
الزلاجات	١٠٠	مطلق		
طائرات قتال	١٦٠	١ ٠,٣	حتى ٥١٦	
هليكوبتر مسلح	٤٠	١ ٠,١	حتى ٣٦	
لواء مشاة بحرية	١	١ ٠,١	١	
قوات يمكن استخدامها فور بدء العملية العسكرية				
(إضافة ١) الموجودة فعلا بالمسرح				
فرقة مشاة ميكانيكية	١٨	مطلق	—	
طائرات قتال	٤٠٥	مطلق	—	
هليكوبتر مسلح	٦٠	مطلق	—	
قوات تدفع الى المنطقة بعد بدء الاعمال العسكرية				
فرقة مشاة ميكانيكية	حتى ٤	١ ٠,٢	٢ (-)	
فرقة مصونة جوا	—	١ ٠,٢	١	
فرقة اقتحام جوى	—	١ ٠,٢	١	
لواء فرسان جوي	—	١ ٠,٢	١	
حاملة طائرات	—	١ ٠,٢	٣	
سفن سطح قتالية	—	١ ٠,٢	٨	
فرقة برمائية	—	١ ٠,٢	١	
الزلاجات	٦٠	١ ٠,٢	٣٠	
الزلاجات مقاتلة	١٨٠	مطلق		
مقاتلات	٢٠٠	١ ٠,١	١٨٠	
طائرات انذار وسيطرة	٤ م	مطلق	٩	
طائرات استطلاع	٢٤	١ ٠,١	٢٤	
هليكوبتر مسلح	حتى ١٦٠	١ ٠,١٢	حتى ١٣٠٠	
المجموع النهائي	٢٥,٥	١ ٠,٢٨	٢	
فرقة مشاة ميكانيكية	—	١ ٠,٢	٢,٧	
فرق أخرى وما يعادلها	١	١ ٠,١	٩	
حاملات طائرات	١٦٠	١ ٠,٢	٣٠	
الزلاجات	٣٦٠	١ ٠,٥	٢٦٦	
طائرات قتال	حتى ٦٩٠٠	١ ٠,٢٥	حتى ٥١٠	
دبابات	حتى ٤٣٠	١ ٠,٢	حتى ١٢٢٦	
هليكوبتر مسلح				

القسم الثاني
الاقتصاد العربي بين التبعية
والاستقلال في حقبة النفط

١٧,٢ مرة . ولقد مثل هذا « الفائض الريعي » فرصة استثنائية ، وفريدة تاريخيا في العالم الثالث ، من أجل تصفية مجمل علاقات التبعية وعدم التكافؤ التي يقع تحت وطأتها الاقتصاد العربي في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي . لكن البلدان العربية التي تحولت - من حيث الأساس - إلى دول ريعية ، ونتيجة اليات تدوير عائداتها وفوائضها لصالح المراكز الرأسمالية العالمية عجزت عن تجاوز التبعية الاقتصادية وتصفية عدم التكافؤ .

والواقع أن سيطرة البلدان العربية النفطية ، ظاهريا ، على هذه الثروة النفطية كشفت عن سيطرة البلدان الصناعية الغربية فعليا على هذه الثروة . وكان أن استفادت البلدان الأخيرة وتمكنت المراكز للصناعة الرأسمالية المتقدمة الى حد بعيد من تصحيح مابدا استثناء تاريخيا ، أي عدم التناظر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية (والعلمية التكنولوجية) . وهكذا ، بأشكال مباشرة وغير مباشرة ، سيطر الغرب على عوائد وفوائض النفط العربي ، وتمكن من استردادها وتدويرها وتوظيفها عبر القنوات التي حققت مصالحه بالدرجة الأولى . والأهم ، أن هذا كله جرى بالأشكال التي عمقت التبعية الاقتصادية للعالم العربي ، وكبرت وضعه اللامتكافؤ في إطار السوق الرأسمالي العالمي ، سواء بواسطة الأدوات القديمة أو بأساليب جديدة .

وتمكن الغرب من استغلال التناقضات بين صفوف البلدان المصدرة للنفط - العربية وغير العربية - مستفيدا من الدور « الانشقاقى » للأطراف الأشد ارتباطا بالغرب والأكثر اندماجا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ومع سعيه لشق صفوف « الأوك » واضعاف قدرتها على المساواة الجماعية ، تمكن الغرب من تنظيم صفوفه وحشد قواه وتوحيد سياساته ، من أجل دفع أسعار النفط نحو الانخفاض وتمكن من فرض معدلات استخراج للنفط العربي تهدد بنضوبه السريع ، وتعجل بانتهاء أمد القدرة المالية العربية .

فقد تعاطف الاستيراد غير الرشيد من قبل البلدان العربية المصدرة للنفط سواء لاغراض الاستهلاك ، أو الاستثمار الذي لا يؤمن تقليص وتصفية التبعية . وتزايدت واردات السلاح العربي دون ارتباط بالاحتياجات الفعلية للأمن القومي العربي والمعاطفت أربع الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القومية -

في بداية الحقبة النفطية - منذ بداية السبعينات - حقق العالم العربي إنجازا تاريخيا تمثل في الاتجاه صوب تصفية الإشكال التقليدية للسيطرة الاستعمارية على الاقتصاد العربي . ونقصد بهذا الإنجاز الهام خطوتين :

١- استرداد السيطرة القومية على موارد الثروة النفطية ، وفرض الإرادة القومية على شروط تصريف النفط . وقد تحقق هذا ، من ناحية أولى ، بفضل إجراءات التأميم الشامل للنفط العربي ، جزئيا بواسطة علاقات المشاركة متفوقته الشروط . وفي الحالين جرى هذا بتصفية حقوق الامتياز التي تمتعت بها الاحتكارات البروتولية الغربية ، وفادت على أساسها البلدان الصناعية الغربية من الطاقة الرخيصة . ومن ناحية ثانية ، نتيجة المساومة الجماعية للبلدان المصدرة للبتترول ، مستفيدة من ظروف الحظر الجزئي للبتترول ابان حرب أكتوبر ، الأمر الذي مكن مصدري النفط - وفي مقدمتهم - العرب ، من تحقيق طفرة واسعة نحو نيل نصيب أكبر من عائدات هذا النفط بانقزاع حق رفع أسعاره .

وهكذا ، تمكنت البلدان العربية المصدرة للنفط ، من رفع أسعاره من ٤ إلى ١٢ دولارا للبرميل بين أكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ ، ثم إلى ٣٤ دولارا في عام ١٩٨١ . ومع زيادة إنتاج النفط العربي من ١٦,٥ الى ٢٢ مليون برميل يوميا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ ، إرتفعت أنصبة البلدان العربية من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية . وإرتفعت الحصص التي نالها البلدان العربية المصدرة للبتترول من هذا النفط ، وتراوح بين ٦٤٪ (الامارات) و ١٠٠٪ (العراق) ، وذلك في عام ١٩٨٠ .

ولقد أدى هذا كله الى ارتفاع عائدات البلدان العربية المصدرة للنفط ، من حصيلة صادراته ، إلى نحو ٢١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ مقابل ٩ مليارات دولار في عام ١٩٧٢ ، أو حوالى ٢٣,٦ مرة . كما إرتفعت الفوائض النفطية العربية ، الى نحو ٨٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، مقابل ٥ مليارات في عام ١٩٧٣ ، أو حوالى

بما فيها الاحتكارات البترولية - سواء من خلال الاستثمار المباشر، أو بالاساس عبر «نقل التكنولوجيا» و«تففيذ المقاولات» الخ... وبهذا كله، وغيره، تمكنت البلدان الصناعية الغربية المستوردة للنفط العربي من إسترداد غالب العائدات. وأما فوائض الأموال النفطية، فقد استنزفت جانب منها في أوجه الانفاق السابقة، وأما ما تبقى فقد اعيد تدويره لصالح الغرب أيضا بصورة رئيسية. لقد بقيت مدفوعات النفط في معظمها «قيودا دفترية» في البنوك الغربية، ورغم الخسائر الفادحة (نتيجة التضخم والمضاربة بالعملة) تعاضلت التوظيفات العربية في الغرب في صورة ودائع مصرفية قصيرة الأجل. وبينما استخدمت البنوك الغربية هذه الودائع في الإقراض متوسط وطويل الأجل لتمويل استثمارات المؤسسات الصناعية وغير الصناعية الغربية، فقد صدرت التشريعات التي قيدت تحويل المال العربي إلى مثل هذا الاستثمار وما يماثله من أوجه التوظيف الثابت. ومثل انتشار فروع البنوك الغربية العملاقة في المنطقة العربية أداة إضافية لتحويل المال النفطي العربي، وغيره من المال المتراكم في حقبة النفط، إلى الغرب؛ الأمر الذي أدى إلى الحيلولة دون قيام سوق نفدية مالية مستقلة داخلية للتوجه في العالم العربي. وإلى جانب القروض المباشرة التي عقدتها حكومات البلدان الصناعية المتقدمة، عملت هذه البلدان على توجيه جانب من الفوائض المالية العربية إلى المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها. وفضلا عن هذا فإن تطابق مصالح القسم من رأس المال العربي (المتندمج في حركة رأس المال الدولي الخاضع لقوانينه) قد دفعته، إلى إقراض البلدان النامية - من حيث الأساس - بالشروط والاتجاهات - حتى في الأطر التي توخاها الغرب نفسه. وحال غياب صلة التمويل المباشر العربي مع بلدان العالم الثالث الأخرى، دون تعظيم افادة العالم العربي من نصيبه المتزايد في القروض المقدمة لهذه البلدان، وأضعف من جبهة البلدان المختلفة في مجموعها، وحقق للغرب الكثير من مآربه.

وتحت تأثير انخفاض الطلب على النفط العربي انخفض سعر البرميل من النفط العربي إلى أقل من عشرة دولارات في مطلع عام ١٩٨٦، أو إلى أقل من ثلث أعلى سعر وصل إليه، وانخفض إنتاج النفط العربي إلى نحو عشرة ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٢، أو أقل من نصف أعلى إنتاج بلغه، وهبطت عائدات تصدير النفط العربي بنحو ٦٠٩ مليار دولار بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢.

وتحت تأثير انخفاض الطلب على النفط العربي انخفض سعر البرميل من النفط العربي إلى أقل من عشرة دولارات في مطلع عام ١٩٨٦، أو إلى أقل من ثلث أعلى سعر وصل إليه، وانخفض إنتاج النفط العربي إلى نحو عشرة ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٢، أو أقل من نصف أعلى إنتاج بلغه، وهبطت عائدات تصدير النفط العربي بنحو ٦٠٩ مليار دولار بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢.

المباشر، خاصة في حقول النفط العربية، لكنه عبر سيطرة احتكاراته على العديد من حلقات الصناعة النفطية ضاعف أرباحه. ويشير إلى هذا بشكل غير مباشر أن تحويلات شركات البترول الأمريكية إلى الولايات المتحدة بلغت حوالي ٦٠ مليار دولار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢، وهو ما فاق التحويلات المماثلة خلال نصف القرن السابق لارتفاع أسعار النفط وأن أربع دول عربية مصدرة للنفط نالت ٨٢,٣٪ من إجمالي الاستثمار الغربي المباشر في العالم العربي. واتجه نشاط الشركات الغربية العملاقة إلى تقديم خدمات المقاولات والاستشارات، والسيطرة على عمليات الإدارة والتسويق إلى جانب التحكم في المصارف العلمية والتكنولوجية. وكانت البلدان العربية النفطية ومصر أكثر الدول العربية انخراطا في التعامل مع الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية، وهو ما يدل عليه نصيبها من عدد وقيمه العقود - معروفة القيمة فقط - والموقعة بين الطرفين، والتي وصلت بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٣ إلى ٩٩٧٥ عقدا قيمتها ٣٠٣ مليار دولار، (نالت بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو ٤٧٪ منها) - ويرتفع تقديري إجمالي قيمة العقود إلى ٤٠٣ مليار دولار بإضافة العقود غير المعروفة القيمة.

وأما التبعة المالية، التي جاءت تعبيرا عن نتائج التبعة الغذائية والتكنولوجية وغيرها من ألوان التبعة البنينية - الانتاجية، فقد أخذت، من ناحية، شكل زيادة المديونية الخارجية العربية - وبالذات للبلدان العربية غير النفطية، وهكذا زادت هذه المديونية من ٥٨ إلى ١٣٦ مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤. بيد أن ما يبدو جديدا في التبعة المالية للعالم العربي أزاء الغرب هو تعاظم مديونية بعض بلدانه، في وقت زادت فيه بشكل عاصف دائنيه بعضها الآخر. وفي الصالحين، استنزف الغرب الأرباح الطائلة، بتحويل الودائع العربية قصيرة الأجل إلى قروض للغرب متوسطة وطويلة الأجل. ولقد استوعب الغرب، في ظل مزاعم محدودية الطاقة الاستيعابية للبلدان العربية المصدرة للنفط - وخاصة الخليجية - القسم الأعظم من الاستثمارات العربية في الخارج. وفي بداية الثمانينات قدرت التوظيفات العربية في الولايات المتحدة بنحو ٤٠٠ مليار دولار كما قدرت استثمارات السعودية والكويت والامارات وحدها بنحو ٣٠٠ مليار دولار في الغرب. وأخذت هذه الاستثمارات بالأساس شكل الودائع المصرفية، ولم تعد نسبة الاستثمار المباشر ٥,٢٪

● ومع الكساد النفطي في النصف الأول من الثمانينات، قبل أن يأخذ مداه الأخير في مطلع عام ١٩٨٦، كان أن تفاقمت مظاهر أزمات التبعة الاقتصادية العربية: التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية الخ... تجاه البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وبرزت مخاطر الانكشاف المتزايد للاقتصاد العربي على العالم الخارجي، وهكذا، على سبيل المثال ظهرت التبعة التجارية في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي إلى حوالي ٨٥٪ في أوائل الثمانينات وزيادة العجز التجاري للبلدان العربية غير النفطية مع هبوط الفائض للبلدان النفطية بنحو ٣ مرات بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣. وهبطت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤، من ٣١٨ إلى ١٤١٪ للبلدان النفطية العربية، ومن ٥٨٪ إلى ٤٧٪ للبلدان العربية النفطية. وانعكست التبعة الغذائية في زيادة الواردات من الحبوب بمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠٪ مع تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من ٦٠ إلى ٤٩٪ بين النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وشملت هذه الاتجاهات غالب السلع الغذائية الرئيسية في نفس الفترة.

وأما التبعة التكنولوجية، فقد ظهرت في أحد تجلياتها، في زيادة واردات ثلاث عشرة دولة عربية من السلع الهندسية من ١٢ إلى ٢٥٪ من إجمالي واردات العالم الثالث بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠، وفي أن السلع المصنعة (عدا الغذائية) بلغت نحو ٧٣٪ من الواردات ولم تعد ٢٪ من الصادرات العربية عام ١٩٨٢. أضف إلى هذا، أن هذه التبعة قد تعمقت في أخطر المجالات التي تهدد الأمن القومي العربي مباشرة، أي واردات السلاح، الذي وصلت مشترياته العربية إلى حوالي ٥٠٪ من إجمالي تجارة السلاح للعالم الثالث خلال السنوات العشر بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤، ونالت ثلاث دول عربية ٤٢٪ من هذا الإجمالي، وتزيد خطورة مثل هذه التبعة في شكلها الأخير، طالما أن تقديم السلاح يترتب باستخدامه في اتجاهات لاتعارض مع - أو تتسجم مع - مصالح موردي هذا السلاح بغض النظر على المصالح القومية العربية.

وفي حقبة النفط تعاظمت استباحة المنطقة العربية للنشاط المكثف المتزايد للشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية. لقد تراجع اهتمام الغرب بالاستثمار

يعانى منها الاقتصاد العربى ، وذلك من خلال تحليل
اوضاع الاقتصاد العربى بين التبعية والاستقلال فى
حلبة النفط . ويشمل التحليل بعض جوانب
القضايا التالية :

اولا : التبعية التجارية ، ثانيا : التبعية
الغذائية ، ثالثا : الاستثمار الغربى المباشر ونشاط
الشركات عابرة القوميه فى العالم العربى ، رابعا :
التبعية المالية للعالم العربى .

منها . ومثل هذا قيذا إضافيا على اصحاب الاموال
العربية اذا محاولوا استخدام القدرات المالية
والنفطية ، دفاعا عن الحقوق العربية الاقتصادية
(او غير الاقتصادية) . اصف إلى هذا ، أن الخسائر
المتراكمة ، نتيجة إعادة تقدير قيمة التوظيفات المالية
العربية فى الغرب ، تراوحت تقديراتها بين ١٨١ و ٣٠٣
مليار دولار فى آخر عام ١٩٨٥ .

ونتناول ادناه دراسة لبعض مظاهر التبعية التى

اولا - التبعية التجارية للعالم العربى

الاستهلاك (النهائى والوسيط) ، وتغطية متطلبات
الاستثمار ، يرتهن اسلما بالتصدير أو الاستيراد .
اضف إلى هذا ، أن ضعف الطاقات الانتاجية
العربية ، خارج قطاع النفط ، لم يكن له أن يرفع من
نصيب التجارة الخارجية العربية فى التجارة
العالمية ، وهو ما يظهر بوضوح اشد فى حال
استبعاد النفط من حساب هذا النصيب ، ومن
تراجع الأخير وتذبذب مع انخفاض وتغير اسعار
النفط ، الأمر الذى يجعل تغطية حاجات الاستثمار
والاستثمار رهنا بعائدات التصدير والقدرة على
الاستيراد . فضلا عن هذا كله ، فإن تذبذب وهبوط
نسبة التبادل التجارى الخارجى العربى ، ارتبط بدرجة
كبيرة بحالات الركود والانتعاش فى الاقتصاديات
الرأسمالية المتقدمة ، التى يتم معها القسم الاعظم من
هذا التبادل ، كما سنرى ، الأمر الذى عكس عجز
الاقتصاديات العربية عن تأمين النمو الذاتى
المواصل .

تتعدد مؤشرات التبعية التجارية التى يتسم بها
الاقتصاد العربى فى إطار الاقتصاد الرأسمالى .
ونلاحظ ، من ناحية أولى ، ارتفاع نسبة التبادل
التجارى الخارجى للعالم العربى الى الناتج المحل
الاجمالى العربى ، حيث زادت من نحو ٧٩ إلى ٨٧٪ بين
عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . ومن ناحية ثانية ، تذبذبت هذه
النسبة ، الأمر الذى انعكس فى ميوطلها إلى ٧٧٪ فى عام
١٩٨٤ ، بعد ارتفاعها المشار اليه . ومن ناحية ثالثة ،
الضالة النسبية لمساهمة التجارة الخارجية العربية فى
التجارة العالمية ، إذ لم تتعد صادراته ١٠٪ ووارداته
٦٪ من اجمالى الصادرات والواردات العالمية فى متوسط
السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤ .

ويرجع هذا كله ، إلى ترابط قطاعات الاقتصاد
العربى مع قطاعات الاقتصاد فى البلدان الصناعية
المتقدمة - الرأسمالية بالاساس - بدرجة اشد من
تكامليها مع بعضها البعض . الأمر الذى يجعل تأمين
تصريف المنتجات (النفط اسلما) واشباع حاجات

للاحتياجات ، وعدم قدرتها على استمرار الاستيراد بالمعدلات المتنامية السابقة . وفي كل الاحوال ، فان هذا الاتجاه العام لتذبذب الصادرات والواردات يجد تفسيره في التبعية التجارية ، ذات الاسباب البنوية ، أى التى ترتبط بالبنية المتخلقة المشوهة للاقتصاد والصناعة في العالم العربى .

إن التركيب السلمي للتجارة الخارجية العربية ، قد عكس هذا التخلل الاقتصادي والصناعي ، الذى مثل بدوره الأساس الموضوعي للتبعية الاقتصادية - التجارية العربية . وهكذا ، على سبيل المثال ، في عام ١٩٨٢ ، مثلت المواد الخام (النفط) أساسا ٩٧٪ من إجمالي الصادرات ، ولم يتجاوز نصيب الصادرات من السلع المصنعة (منتجات كيميائية وآلات ومعدات وغيرها) حوالى ٢٪ من نفس الاجمالي . وفي العام المشار اليه ، بلغ نصيب الواردات من السلع المصنعة المشار اليها ٧٢,٦٪ من إجمالي الواردات العربية ، كما ظهر ضعف تطور صناعة استخراج الخامات المعدنية ، وضعف الانتاج الزراعي ، في أن نصيب الخامات الزراعية والمعدنية لم يتجاوز ١٤,٤ و ١٢,٦٪ على الترتيب من إجمالي الواردات في نفس العام .

واما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية ، فقد عكس منطقيا الترابط التاريخي للاقتصاديات العربية المتخلقة مع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، في اطار الاقتصاد الرأسمالي . وهكذا في عام ١٩٨٣ ، بلغت الواردات من البلدان الرأسمالية المتقدمة ٦٤,٤٪ من إجمالي الواردات العربية . وفي المقابل لم تتجاوز الواردات من البلدان الاشتراكية ١,٨٪ والواردات العربية البنوية ٨,٢٪ من نفس الاجمالي . واما الصادرات العربية فقد اتجه ٥٣,٩٪ منها الى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وربما يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى سياسات التمييز والحماية التى تتخذها هذه البلدان ضد صادرات البلدان النامية عربية وغير عربية . ولم تقل الدول الاشتراكية ٠,٩٪ من الصادرات العربية . واما النصيب المرتفع نسبيا للتبادل التجاري العربى مع الدول النامية غير العربية ، فانه يعزى إلى تصدير النفط ، وإلى الاستيراد من المراكز الصناعية الجديدة فضلا عن البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية .

ولقد زادت قيمة الصادرات العربية بمعدل نمو سنوى مركب قدره ٦٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين في هذه الفترة : الأولى ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنحو ٢٦٪ سنويا ، وهو ما يرجع الى نمو حصيلة صادرات البلدان العربية النفطية بنحو ٢٧٪ سنويا (مع ارتفاع اسعار النفط) ، مقابل ١٥٪ للبلدان العربية غير النفطية . والثانية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، حيث اتجهت قيمة الصادرات للانخفاض بمعدل سنوى ١٤٪ وهو ما يفسره أيضا هبوط حصيلة صادرات البلدان العربية النفطية بنحو ١٦٪ سنويا (مع تراجع اسعار النفط) حيث انتمت هذه الحصيلة بالثبات للبلدان العربية غير النفطية . واما قيمة الواردات العربية ، فقد نمت بمعدل سنوى مركب بلغ ١٣٪ . وهنا أيضا ، أخذت الواردات اتجاها صاعدا ثم هابطا في مرحلتين متميزتين للفترة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . وهكذا ، في المرحلة الاولى ، وصل معدل النمو إلى ٢٢٪ بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، نتيجة ارتفاع واردات الدول العربية النفطية بنحو ٢٥٪ (مع ارتفاع عائدات النفط) مقابل ١٦٪ للدول العربية غير النفطية ، واما بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، فان معدل نمو الواردات العربية الاجمالية لم يتعد ٣٪ سنويا ، الامر الذى يعزى هنا الى تراجع قيمة واردات المجموعة الاولى من البلدان بنحو ١٪ سنويا (مع تراجع عائدات النفط) وان هبطت هذه القيمة للمجموعة الثانية بنحو ٥٪ .

ويبدو هاما أن نلاحظ ، أن تذبذب المتحصلات من التصدير والمدفوعات عن الاستيراد ، ارتبط بالاساس بتذبذب اسعار النفط في السوق العالمية . بيد أن ما يبدو ملفتا للانتباه ، أن معدل نمو الواردات العربية بلغ نحو ضعف معدل نمو الصادرات العربية طوال الفترة ، وأن الواردات العربية الضرورية لضمان الانتاج الجارى والموسع فضلا عن الاستهلاك بما في ذلك الضرورى كان رهنا بالاسعار الحقيقية ، والمعلنه للخامات العربية المصدرة (للنفط اساسا) . وتلاحظ أيضا ، أن هبوط معدل نمو الواردات في النصف الاول من الثمانينات (١٪) بقى أقل بكثير من معدل هبوط الصادرات (١٦٪) ، الامر الذى قد يفسره بدرجة هامة استنزاف الاحتياطات أو الاتجاه للاقتراض . اما في البلدان غير النفطية ، فقد تراجعت الواردات بمعدل اشد ، رغم النمو للموسم في قيمتها المطلقة ، وهو ما قد يفسره ضيق منافذ الاقتراض امامها فضلا عن افتقارها

نحو ٣٨٪ من اجمالي الصادرات العربية الى السوق خلال الفترة المذكورة .

وعلى الرغم من كبر النصيب النسبي للسوق الأوروبية المشتركة من اجمالي الصادرات العربية والذي بلغ نحو ٢٣٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، فإن الصادرات العربية الى السوق (واردات السوق من الدول العربية) لاتتجاوز نحو ٨,٦٪ من اجمالي واردات السوق الأوروبية في المتوسط خلال نفس الفترة .

وعلى الرغم من اتجاه النصيب النسبي للسوق الأوروبية المشتركة في اجمالي الواردات العربية للانخفاض من نحو ٤٣٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٨٪ عام ١٩٨٤ فإن قيمة هذه الواردات قد تضاعف بنحو ٣ اضعاف فيما بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ليرتفع الى نحو ٤٦,١ مليار دولار مقابل نحو ١٧,١ مليار ولبيلغ نحو ٤٥,١ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية اهم المستوردين من السوق الأوروبية أيضا خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ حيث بلغ نصيبها من اجمالي واردات الوطن العربي من السوق اكثر من ضعف نصيب الدول غير البترولية في المتوسط خلال الفترة المذكورة (٦٨٪ مقابل ٣٢٪) .

وقد استوعبت السعودية نحو ٢١٪ من اجمالي الواردات من السوق في المتوسط خلال السنوات محل الدراسة تليها الجزائر بنصيب ١٥٪ ثم العراق بنصيب نحو ١١٪ تقريبا .

وعلى الرغم من الاعتماد الكبير للوطن العربي على الواردات من دول السوق الأوروبية المشتركة والتي بلغت نحو ٤١٪ من اجمالي الواردات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ فإن هذه الواردات تشكل نسبة محدودة من اجمالي صادرات السوق الى العالم الخارجي فهي لاتتعدى نحو ٧,٣٪ في المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد حقق الميزان التجاري العربي مع السوق الأوروبية فائضا لصالح الوطن العربي انقلب الى عجز . ومن حيث الاساس يرجع ذلك الى أن الميزان التجاري للدول البترولية بعد أن كان يحقق فائضا كبيرا مع السوق خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ، انقلب الى حالة عجز في العامين التاليين . وقد كان هذا الفائض يتجاوز قيمة عجز الميزان التجاري للدول غير البترولية مع السوق ، الا أن استمرار عجز الميزان التجاري للدول

إن تحليل تطور التجارة الخارجية العربية مع البلدان الصناعية المتقدمة يكتسب أهمية من الوزن الكبير لهذه التجارة في مجمل التبادل التجاري الخارجي العربي . ويتركز هذا التبادل بالاساس مع البلدان الرأسمالية المتقدمة كما اشرنا . وبينها يبدو هاما أن نتتبع تطور هذا التبادل مع المراكز الرأسمالية الرئيسية الثلاث ، أي الولايات المتحدة الأمريكية ، والسوق الأوروبية المشتركة ، واليابان . كما يبدو هاما للمقارنة مع البلدان الاشتراكية المتقدمة ، أن نتتبع - على سبيل المثال - تطور التبادل التجاري العربي مع الاتحاد السوفيتي .

١ - العلاقات التجارية بين العالم العربي والسوق الأوروبية المشتركة :

تستوعب السوق الأوروبية المشتركة نحو ٢٣٪ من اجمالي الصادرات العربية في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ الى ١٩٨٤ ويأتي منها نحو ٤١٪ من اجمالي الواردات العربية في المتوسط خلال نفس السنوات .

وعلى الرغم من اتجاه النصيب النسبي للسوق الأوروبية المشتركة من اجمالي الصادرات العربية للانخفاض خلال السنوات محل الدراسة ، من نحو ٣٩٪ عام ١٩٧٥ ، الى نحو ٢٩٪ عام ١٩٨٤ ، فإن هذه الصادرات قد تمت بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ نحو ٢٣٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، لتبلغ عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة اضعاف ، ماكانت عليه عام ١٩٧٥ (٨٠,٣ مليار دولار مقابل ٢٩,١ مليار) ، الا أنه مع اتجاه اسعار البترول العالمية للانخفاض واتجاه الطلب العالي على البترول للانخفاض فقد انخفضت قيمة هذه الصادرات بشدة لتصل الى نحو ٣٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٨٪ سنويا في المتوسط خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية اهم الدول العربية المصدرة للسوق الأوروبية حيث بلغ نصيبها من اجمالي الصادرات العربية الى السوق نحو ٨٨٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، على حين اقتصر نصيب الدول غير البترولية على حوالي ١٢٪ فقط في المتوسط خلال نفس الفترة . وتعد السعودية من أهم المصدرين العرب للسوق الأوروبية حيث بلغت صادراتها

من اجمالي الواردات العربية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ كما بلغت قيمتها نحو ٢,٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ ارتفعت أكثر من ٦ أضعاف لتصل الى نحو ١٣,٨ بليون عام ١٩٨٠ . ثم تزايد الى نحو ١٨,٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ ثم لتخفّض في العامين التاليين بنسبة ١٢٪ سنوياً لتتصّر على ١٤,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وبالإضافة الى احتلال الدول البترولية المركز الرئيسي في مجال التصدير لليابان فإنها أيضاً المستوعب الرئيسي للسلع اليابانية حيث امتصت نحو ٨٣٪ في المتوسط من اجمالي واردات الوطن العربي من اليابان مقابل نحو ١٧٪ فقط للدول البترولية وذلك في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٨٤ . وبالإضافة الى كون السعودية المصدر العربي الرئيسي لليابان فإنها أيضاً المستورد العربي الرئيسي منها حيث استوعبت وحدها نحو ٢٤٪ في المتوسط من اجمالي الواردات اليابانية للوطن العربي خلال السنوات المذكورة ، مع تزايد هذه النسبة من نحو ٤٪ من اجمالي الواردات العربية عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٣٪ عام ١٩٨٤ .

ومع تزايد الأهمية النسبية لعلاقات الوطن العربي التجارية مع اليابان فقد أصبح الوطن العربي مستوعباً هاماً للصادرات اليابانية فقد بلغت نسبة صادرات اليابان الى الوطن العربي (و واردات الوطن العربي من اليابان) ، الى اجمالي الصادرات اليابانية للعام الخارجي نحو ٩,٢٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٨٤ .

ولقد حقق الميزان التجاري العربي مع اليابان فائضاً لصالح الوطن العربي خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٨٤ ، ويعود ذلك بصفة أساسية للفائض المحقق في الميزان التجاري للدولة العربية البترولية ، والذي عوض العجز الدائم في الميزان التجاري للدول غير البترولية مع اليابان خلال الفترة المذكورة .

٣ - العلاقات التجارية بين العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية :

وتستوعب الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١١٪ من اجمالي التجارة الخارجية للوطن العربي في المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ .

غير البترولية وتلاشى الفائض في الميزان التجاري للدول البترولية مع السوق ، ترتب عليه انقلاب حالة الميزان التجاري العربي مع السوق الأوروبية الى حالة العجز بعد أن كان يحقق فائضاً .

٢ - العلاقات بين العالم العربي واليابان :

ولقد شهدت السنوات محل الدراسة تصاعد دور اليابان في التجارة الخارجية للوطن العربي ، من نحو ١٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٧٪ عام ١٩٨٤ نتيجة لاتجاه تخصيصها النسبي من اجمالي الصادرات العربية للتزايد من نحو ١٢٪ إلى ١٥٪ ، ومن اجمالي الواردات العربية من نحو ٦٪ الى نحو ١٢٪ خلال العامين المذكورين على التوالي .

وتتمثل الصادرات العربية الى اليابان نحو ١٧٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية . وقد ارتفع حجم هذه الصادرات من ١١,١ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٨,١ بليون عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو ٢٨٪ تقريباً . الا أن قيمة هذه الصادرات قد انخفضت بنحو ٨٪ سنوياً في الأعوام التالية لتتصّر على نحو ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية المصدر الرئيسي لليابان حيث ساهمت بنحو ٩١٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية لليابان خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٨٤ وتشكل المملكة العربية السعودية أهم دولة عربية مصدرة لليابان حيث ساهمت وحدها بنحو ٥٣٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية الى اليابان خلال نفس الفترة .

وبالإضافة الى أن صادرات الدول العربية لليابان تشكل نحو ١٧٪ من اجمالي الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ ، فإنها تشكل نسبة مرتفعة من اجمالي الواردات اليابانية من العالم الخارجي حيث بلغت نسبة واردات اليابان من الوطن العربي (صادرات الوطن العربي الى اليابان) . الى اجمالي واردات اليابان نحو ٢٢٪ في المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد بلغت الواردات العربية من اليابان نحو ١١٪

أنها اتجهت للانخفاض من نحو ٥,١٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٢,٧٪ فقط عام ١٩٨٤ .

وبلغ حجم واردات الوطن العربي من الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٧ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اتجهت للزيادة حتى بلغت نحو ١٧,٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٠٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ، إلا أنها اتجهت للانخفاض حتى بلغت نحو ١٤,٤ بليون دولار عام ١٩٨٤ . وقد بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الى اجمالي الواردات العربية نحو ١٢٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وتستوعب الدول البترولية نحو ٧٢٪ من الواردات الأمريكية . وتعد السعودية أهم المستوردين العرب من الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ نصيبها نحو ٤١٪ من اجمالي الواردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية ، يليها مصر التي تستوعب نحو ١٣٪ في المتوسط من اجمالي واردات الوطن العربي من الولايات المتحدة الأمريكية .

وتجدر الإشارة الى أن نسبة صادرات الولايات المتحدة الى الوطن العربي (واردات الوطن العربي من الولايات المتحدة) الى اجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٦,٢٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وأما عن وضع الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان يحقق فائضا لصالح الوطن العربي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ باستثناء عام ١٩٧٦ ، ثم انقلب الميزان الى حالة العجز في الأعوام الثلاثة التالية . ويرجع ذلك الى تحول الميزان التجاري للدول البترولية الى حالة العجز اعتبارا من عام ١٩٨٢ بعد أن كان يحقق فائضا يكفي لتعويض العجز الدائم في الميزان التجاري للدول غير البترولية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

ولقد استوعب الاتحاد السوفيتي نحو ٠,٧٪ في المتوسط ، من اجمالي التجارة الخارجية للوطن العربي خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . وقد اتجهت هذه النسبة للانخفاض من نحو ١,٤٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٥٪ عام ١٩٨٤ .

وبلغ حجم الصادرات العربية الى الاتحاد السوفيتي نحو ٨٨٤,٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم انخفضت حتى

وبلغ حجم الصادرات العربية الى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٥,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، ارتفعت الى نحو ٢٤,٠ بليون عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ حوالي ٤٤٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، إلا أن قيمة هذه الصادرات قد اتجهت للانخفاض في الأعوام الأربعة التالية حتى وصلت الى حوالي ٩,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ بنسبة انخفاض بلغت نحو ٧٠٪ سنويا في المتوسط خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . وقد انعكس هذا التطور على نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من اجمالي الصادرات العربية ، حيث اتجه للتزايد من نحو ٧٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٥٪ عام ١٩٨٠ ، ثم انخفض الى نحو ٧٪ عام ١٩٨٤ . ولتقتصر في المتوسط على نحو ١٢٪ منها خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية المصدر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت صادراتها الى الولايات المتحدة نحو ٩٢٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية إليها خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث التصدير للولايات المتحدة فقد بلغت صادراتها نحو ٤٠٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة وقد اتجهت هذه النسبة للتزايد من ٢٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٩٪ عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى نحو ٣٨٪ عام ١٩٨٤ . وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد السعودية ، حيث بلغت نسبة صادراتها نحو ٢٤٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية الى الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة مع اتجاه نصيبها للتزايد المستمر من نحو ٢٣٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٤ . أما في المرتبة الثالثة فتأتي الجماهيرية الليبية حيث مثلت صادراتها للولايات المتحدة نحو ١٧٪ من اجمالي الصادرات إليها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ إلا أن هذه الصادرات قد اتجهت للانخفاض الشديد من نحو ٢٥٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,١٪ عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستوعب نحو ١٢٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات العربية خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ فإن نسبة وارداتها من الوطن العربي (صادرات الوطن الى الولايات المتحدة) الى اجمالي واردات الولايات المتحدة من العالم الخارجي قد بلغت نحو ٧,٣٪ في المتوسط خلال الفترة المذكورة كما

بلغت نحو ٤٣١,٨ مليوناً عام ١٩٨٤ واتجهت نصيبها النسبي في اجمالي الصادرات العربية الى الانخفاض من نحو ١,٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٣٪ عام ١٩٨٤ بمتوسط قدره ٠,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وتعتبر مصر وسوريا من اكبر المصدرين الى الاتحاد السوفيتي ..وعلى حين اتجهت قيمة الصادرات المصرية الى الاتحاد السوفيتي للانخفاض من نحو ٦٠٦,٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى حوالي ١٣٥,٥ مليوناً عام ١٩٨٤ ، اتجهت قيمة الصادرات السورية الى الاتحاد السوفيتي للارتفاع من نحو ٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٠٣,٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، كما ان الجزائر تعد الدولة البترولية الوحيدة التي تصدر الى الاتحاد السوفيتي وان كانت قيمة صادراتها قد اتجهت للانخفاض من ٩٦,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، الى نحو ١٥ مليوناً عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من ضآلة نصيب الاتحاد السوفيتي في اجمالي الصادرات العربية فان نسبة واردات الاتحاد السوفيتي من العالم العربي (صادرات الوطن العربي الى الاتحاد السوفيتي) تبلغ نحو ٤,٧٪ من اجمالي واردات الاتحاد السوفيتي من العالم الخارجي وان كانت هذه النسبة رغم ضآلتها ايضا تتجه للانخفاض من نحو ٣,٥٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١,٩٪ عام ١٩٨٤ .

بلغ النصيب النسبي للواردات من الاتحاد السوفيتي الى اجمالي الواردات العربية نحو ١٪ في المتوسط ، خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . وان كان قد اتجهت للانخفاض من نحو ٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٦٪ عام ١٩٨٤ .

وعلى العكس من الصادرات فقد اتجهت قيمة الواردات من الاتحاد السوفيتي للزيادة من نحو ٧٠١,٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٧٢٦,٠٣ مليون عام ١٩٨٤ .

وبالاضافة الى كون مصر وسوريا من اهم المصدرين العرب الى الاتحاد السوفيتي فانهما ايضا اهم المستوردين العرب منه وعلى حين اتجهت قيمة الواردات المصرية منه للانخفاض من نحو ٢٣٢,٩ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، الى نحو ١٧٥,٧ مليوناً عام ١٩٨٤ فقد اتجهت قيمة الواردات السورية منه للزيادة من نحو ٥٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ١٣٩,٧ مليون عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من ان قيمة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي الواردات العربية (نحو ١٪ في المتوسط) ، فان قيمة الصادرات السوفيتية الى الوطن العربي (واردات الوطن العربي من الاتحاد السوفيتي) الى اجمالي الصادرات السوفيتية بلغت نحو ٥,٣٪ في المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٤ .

ولقد حقق الميزان التجاري العربي مع الاتحاد السوفيتي فائضا لصالح الوطن العربي خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . ويرجع ذلك الفائض الى الفائض الذي يحققه الميزان التجاري للدول البترولية مع الاتحاد السوفيتي والذي يعوض العجز الدائم في الميزان التجاري للدول غير البترولية مع الاتحاد السوفيتي .

ولقد اتسم الميزان التجاري العربي خلال الفترة محل الدراسة بتحقيق فائض كما تشير بذلك نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية حيث لم تقل هذه النسبة عن ١٠٠٪ باى حال من الاحوال خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . الا ان هذه النسبة قد اتجهت للانخفاض على المستوى الاجمالي للوطن العربي من نحو ١٨٩٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٠٧٪ عام ١٩٨٤ .

وبتحليل هذا الميزان بالنسبة للدول البترولية من ناحية والدول غير البترولية من ناحية اخرى ، يتضح مايلي :-

١ - ان الميزان التجاري للدول البترولية قد حقق فائضا ضخما على العوام خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ وان كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات قد اتجهت للانخفاض من نحو ٢٧٤٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٤١٪ عام ١٩٨٤ .

ب - حقق الميزان التجاري للدول غير البترولية عجزا دائما خلال السنوات المذكورة حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات / الواردات من نحو ٦٠٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٧٪ فقط عام ١٩٨٤ .



(القيمة بـمليارات دولار أمريكي والنسبة %)

جدول (٥) قيمة الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لتجارة الوطن العربي مع العالم الشرقي

المتوسط	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
إجمالي الصادرات منها	١٣٧,٢٤٠,٠	١٣٤,٠٠٠,٣٥	١٣٣,٤٧٠,٨٢	٢١٨,٦٤١,٤١	٢٢٥,٠٢٢,٦٥	١٥٤,٩٥٧,١٥	٩٨,٤٤٨,٢٥	١٠٢,٢٠٦,٧٧	٩١,٢٨٢,٦٥	٧٤,٢٨٢,٥٦
دولة بترولية	١٠٧,٤٨٩,٥	١٢,٦٥٧,١	١٤٢,٢٧٠,٠	١٦٦,٥٥٦,٢	٢١٥,٢٤٢,٩	١٤٠,٥٧٦,٠	٨٧,٨٩٢,٠	٩١,٧٩٤,٤	٨٦,٧٠٦,١	٦٤,٤٩٧,٢
دول غير بترولية	١٩,٨٠٧,٥٥	٢,٢٥٨,٢٥	٢٠,٢٠٠,٨٢	٢٢,٠٨٤,٨٤	١٩,٧٢٠,٠	١٤,٢٨١,١٥	١٠,٥٥٦,٢٥	١٠,٤٢٧,٢٧	٩,٥٧٦,٥٥	٩,٧٨٦,٦٦
التوزيع القسيمي للصادرات										
السوق الأوروبية المشتركة	٢٢	٢٩	٢٠	٢٧	٢٢	٢٤	٢٦	٢٠	٢٥	٢٩
الولايات المتحدة	١٢	٧	٩	٦	١٢	١٥	١٦	١٤	١٠	٧
اليابان	١٧	٢٢	٢٠	١٩	١٧	١٦	١٥	١٥	١٦	١٥
الاتحاد السوفيتي	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٢
إجمالي الواردات منها	١١٨,٤٨٠,٨٢	١٣٨,٢٥٤,٥٩	١٤٠,١٠٧,٩	١٢٤,١٢٧,٠٢	١٠٦,٦٩٠,٤٥	٨٧,٥٠٥,٤٧	٧٢,٦٥٤,٤	٦٢,٦٦١,٢٢	٤٢,٢٧٢,٠٢	٢٦,٨٨٤,٨٩
دولة بترولية	٧٦,١٦٢,٨	٨٥,٤٤٦,٧	١١٦,٤٦٦,٦	٩٢,٥٩٢,٨	٧٢,٨٠٨,٨	٦١,٤٢٢,٢	٤١٠٠,٨٩	٤١,٢٩٢,٤	٢٥,٧٦١,٠	٢٢,٥٢٤,٢
دول غير بترولية	٤٢,٣١٧,٠٢	٥٢,٨٠٧,٩	٢٣,٦٤١,٨	٤١,٥٣٤,٢٢	٣٤,٨٨١,٦٥	٢٦,٢٦٧,٢٧	٣١,٣٥٤,٥	٢١,٣٦٩,٨٢	١٦,٥١٠,٠٢	٤,٣٥٩,٦٦
التوزيع القسيمي للواردات										
السوق الأوروبية المشتركة	٤٦	٣٨	٢٩	٤٠	٢٩	٤٢	٤٢	٤٠	٤٤	٤٢
الولايات المتحدة	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٦	١٢	١١	١٢	١٢
اليابان	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١١	١٠	٦
الاتحاد السوفيتي	١	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٠,٦	٠,٨	١	١,٤	١,٦	٢
التوزيع القسيمي للإجمالي										
التجارة الخارجية	٢٦	٢٢	٢٤	٢٥	٢٧	٢٨	٢٦	٢٤	٢٨	٤٦
السوق الأوروبية	١١	١٠	٩	٩	١٢	١٤	١٤	١٢	٩	٩
الولايات المتحدة	١٦	١٧	١٧	١٦	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤	١٢
اليابان	١٧	١٧	١٧	١٦	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤	١٢
الاتحاد السوفيتي	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٩	١	١,٤

المصدر : تم صياغته وترتيب الجدول من بيانات المجلات احصاءات التجارة - الكتاب السنوي - ١٩٧٥ - ١٩٨٥

جدول (٦) التجارة الخارجية للوطن العربي مقسمة بين دول بترولية ودول غير بترولية

(%)

المتوسط	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
الصادرات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٩٠	٨٤	٨٥	٨٨	٩٠	٩٢	٩١	٩٠	٨٩	٨٩
دول غير بترولية	١٠	١٦	١٥	١٢	١٠	٨	٩	١٠	١١	١١
الواردات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٦٤	٦٧	٧٢	٦٩	٦٨	٧٠	٦٦	٦٥	٦١	٥٩
دول غير بترولية	٣٦	٣٢	٢٨	٣١	٣٢	٣٠	٣٤	٣٥	٣٩	٤١
إجمالي الصادرات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
للسوق الأوروبية	٨٨	٨٢	٨٤	٨٨	٩٠	٩١	٩٠	٩٠	٩٠	٨٩
من الدول البترولية	١٢	١٨	١٦	١٢	١٠	٩	١٠	١٠	١٠	١١
من الدول غير البترولية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الواردات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
من السوق الأوروبية	٦٨	٦٧	٦٩	٧٤	٧٢	٧٦	٦٨	٦٠	٦٦	٦٢
دول بترولية	٣٢	٣٢	٣١	٢٦	٢٨	٢٩	٣٢	٤٠	٣٤	٣٨
دول غير بترولية										

اليابان / السنول	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل
إجمالي الصادرات العربية لليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بتروية	٩٣	٩٣	٩٣	٩١	٩٢	٩٤	٨٣	٩٣	٩٠	٨٩	٩١
دول غير بتروية	٧	٨	٧	٩	٨	٦	١٧	٧	١٠	١١	٩
إجمالي الواردات العربية لليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بتروية	٦٩	٧٩	٨٠	٨٥	٨٨	٨٦	٨٧	٨٧	٨٠	٨٧	٨٣
دول غير بتروية	٣١	٢١	٢٠	١٥	١٤	١٤	١٣	١٣	٢٠	١٣	١٧
إجمالي الصادرات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
لولايات المتحدة	٩١	٩٣	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧	٩٤	٨٩	٨٦	٩٢	٩٣
دول بتروية	٩	٧	٤	٤	٣	٣	٦	١١	١٤	٨	٧
دول غير بتروية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الواردات العربية	٦٤	٧٣	٧٤	٧٦	٧٩	٧٩	٧٥	٧٧	٦٧	٦٤	٧٣
من الولايات المتحدة	٣٦	٢٧	٢٦	٢٤	٢١	٢١	٢٥	٢٣	٢٣	٢٧	٢٧
دول بتروية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول غير بتروية	١١	١٣	٨	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٣	٤	٣	١١
إجمالي الصادرات العربية	٨٩	٨٧	٩٣	٨٥	٨٥	٨٥	٨٠	٧٧	٨٧	٩٧	٩٧
للأحد السوفيتي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بتروية	١١	١٣	٨	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٣	٤	٣	١١
دول غير بتروية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الواردات العربية	٣٠	١٦	٣٣	٤٣	٤٣	٤٣	٥٠	٣٦	٢٩	٢١	٣١
من الاتحاد السوفيتي	٧٠	٦٤	٦٧	٥٨	٤٥	٥٠	٦٤	٦١	٦٩	٦٩	٦٩
دول غير بتروية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من نفس مصدر الجدول (١)

اليابان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل
نسبة صادرات الرخيص العربي / الصادرات العالمية /	٩,٣	١٠	١٠	٨,٣	١٠,٣	١٢,٥	١١,٩	٩,٦	٨	٧,٢	٩,٧
نسبة واردات الرخيص العربي / الواردات العالمية /	٤,٨	٤,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,١	٧,٨	٧,٤	٦,٤	٦,١
نسبة صادرات السوق الأوروبية المشتركة للرخص العربي / إجمالي صادرات السوق	٥,٦	٥,٦	٦,٦	٦,٨	٦,٥	٦,٩	٨,٧	٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٣
نسبة واردات السوق من الرخص العربي / إجمالي واردات السوق	٩,٤	٩,٣	٧,٧	٦,٦	٩,١	١١,٠	١١,٢	٨,٤	٦,٧	٦,١	٨,٦
نسبة صادرات اليابان للرخص العربي / إجمالي الصادرات اليابانية	٧,٩	٥,٩	٨,٤	٨,٩	٩,٩	١٠,٦	١١,١	١٣,٢	١١,٢	٨,٣	٩,٢
نسبة واردات اليابان من الرخص العربي / إجمالي الواردات اليابانية	١٥,٣	٢٦,٩	٢١,٧	١٩,٠	٢٠,٦	٢٧,٠	٢٦,١	٢٢,٠	٢١,٦	٢٠,١	٢٢,٠
نسبة صادرات الولايات المتحدة للرخص العربي / إجمالي الصادرات الأمريكية	٧,٤	٨,٤	٥,٥	٦,٣	٥,٥	٥,٩	٤,١	٨,٠	٨,٣	٦,٦	٦,٣
نسبة واردات الولايات المتحدة للرخص العربي / إجمالي الواردات الأمريكية	٥,٦	٦,٦	٨,٩	٨,٣	١٠,٩	١٢,٥	٩,٩	٧,٩	٧,٩	٦,٧	٧,٣
نسبة صادرات الاتحاد السوفيتي للرخص العربي / إجمالي الصادرات السوفيتية	٥,٣	٤,٨	٥,١	٧,٥	٧,٧	٦,٢	٦,٧	٦,٧	٦,٤	٧,٩	٦,٤
نسبة واردات الاتحاد السوفيتي من الرخص العربي / إجمالي الواردات السوفيتية	٤,٧	٧,٥	٦,٤	٧,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٠	١٠

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من نفس مصدر الجدول (١)

ثانيا - التبعية الغذائية للعالم العربي

العالمية للارز في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ نتيجة لندرة المعروض في الاسواق ادى الى زيادة الطلب على محاصيل الحبوب الأخرى ، كما أن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في سنة الانتخاب ١٩٧٢ بعدم زرع مساحة كبيرة من الارض الزراعية اضافة الى سوء المحصول اديا الى نقص المعروض في الاسواق العالمية فانتاج الولايات المتحدة انخفض في عام ١٩٧٢ الى ١٤٣ مليون طن من الحبوب بعد أن كان ١٨٣ مليون طن في العام الاسبق ، كما قدر أن المحصول الذي يعادل الارض المتعطلة قد ارتفع الى ٧٨ مليون طن بعد أن كان ٤٦ مليون طن فقط .

ونتيجة للعوامل السابقة انخفض مخزون القمح في الدول المصدرة له الى ادى مستوى منذ عشرين عاما ، وارتفعت اسعار الحبوب الرئيسية ارتفاعا مذهلا في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ ، فاسعار القمح ارتفعت بمقدار ضعفين ونصف بين ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٤ ، وارتفعت اسعار الارز بحوالى اربعة اضعاف ، اما اسعار الذرة فقد ارتفعت بحوالى مرة ونصف . ونتيجة لهذا الارتفاع في الاسعار زادت قيمة الواردات الغذائية للبلدان المتخلفة في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٠ مليارات دولار بينما كانت في ١٩٧١/١٩٧٢ حوالى ثلاثة مليارات فقط ، وازضافة لذلك فإن اسعار المخصبات الكيماوية ارتفعت باكثر من تسعة اضعاف حيث زاد سعر الطن من ٤٠ دولارا في عام ١٩٧١ الى ٣٦٠ دولارا عام ١٩٧٤ وكان لهذا التصاعد في قيمة الواردات الغذائية ومستلزمات الانتاج الزراعية لبلدان العالم المتخلف ، اثارا وخيمة حيث أصبحت هذه الدول مهددة في أمنها

وقع العالم فجأة في اسر ازمة علمية للغذاء في اواسط السبعينات ، وتقريبا في نفس فترة ارتفاع اسعار النفط ، وقد تمثلت هذه الازمة بصورة اساسية في عدم كفاية الحبوب الغذائية ، ولذا فإن الوصف الأدق لها كان ، ازمة الحبوب ، ، ولم تكن تلك الازمة وليدة لعامل وحيد ، بل نتيجة لتضافر عدد من العوامل المختلفة الطبيعية والمناخية والاقتصادية والسياسية . وكان العامل المناخي هو السبب الأكثر اتصالا بتلك الازمة ، فقد كان الانخفاض الحاد في المنتجات الزراعية في العديد من دول العالم الثالث نتيجة للأحوال الجوية السيئة على امتداد الأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ . ولم يكن العالم العربى استثناء من هذا الاتجاه فنتيجة لتدرى الأحوال الجوية في شتاء ١٩٧٢ ، انخفض الانتاج في أهم البلدان العربية انتاجا للحبوب - ١٢ بلدا - هي التي تتوافر عنها الاحصاءات - من ٢٦,٨ مليون طن عام ١٩٧١ الى ١٨,٦ مليون طن عام ١٩٧٢ بنسبة انخفاض قدرها ٣٠,٦ ٪ . والنتيجة النهائية هي أن انتاج المواد الغذائية على اسس الفرد من السكان في العالم الثالث في عام ١٩٧٤ قد انخفضت بمقدار ٤ ٪ مقارنة باواسط الستينات ولذا فقد حلت بالبلدان النامية ازمة غذائية لا سابق لقوتها وانتشارها .

وفي نعت الوقت فإن المحصول السيء الذى شهده الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢ عمل على تقاوم هذه الازمة بتحويله الى دولة مستوردة عيب دخوله الاسواق كمشتر لعشرين مليون طن من القمح وعشرة ملايين طن من الحبوب الأخرى . وتعرض جانب العرض في التجارة الدولية للانخفاض ، فالاختناق الذى حدث في التجارة

الغذائي لاعتمادها على صادرات الدول القليلة المنتجة للحبوب وعلى كميات المخزون التي تمتلكها كما أن العبء الثقيل الذي تمثله قيمة الواردات شكل استنزافاً لموارد النقد الأجنبي لهذه الدول وهي قليلة أصلاً ، مما شكل عائقاً لعملية التنمية لانخفاض حجم الاستثمار المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، بل وبدأت مديونية هذه البلدان في التصاعد تحت وقع هذه الأزمة الغذائية .

١ - تقسيم العمل الدولي الجديد في مجال انتاج السلع الغذائية :

٣ - الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية

يقدم الجدول (٨) صورة للاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية في الفترة ١٩٧٥ و ١٩٨٤ ويتضح من هذا الجدول مايل :

أولاً : إن نسبة الاكتفاء الذاتي قد انخفضت في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ مقارنة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ في جميع المنتجات الغذائية بدون استثناء .

ثانياً : إن أقل درجات الاكتفاء الذاتي هي في مجموعة البن والشاي والتبغ (١٤ ٪) وهو أمر طبيعي ، إذ أن هذه المنتجات لاتعد منتجات تقليدية للمنطقة ، ويقتصر انتاجها على بعض المناطق والمساحات الزراعية الصغيرة في الوطن العربي ، فالبن يقتصر انتاجه على اليمن والسعودية والسودان ، والشاي يزرع في مساحات ضئيلة بالسودان ، أما انتاج العالم العربي من التبغ فيتركز في لبنان وسوريا والعراق والمغرب ، وعلى أي الأحوال فهذه المنتجات جميعها ليست منتجات غذائية أساسية وهي أقل المنتجات من حيث متوسط النمو السنوي لصافي الواردات منها .

ثالثاً : إن أقل درجات الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية الأساسية هو في درجة الاكتفاء الذاتي من السكر (٣٠ ٪) ثم في مجموعة الحبوب التي انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها الى ٤٩ ٪ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بعد أن كانت ٦٠ ٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، وتعد نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح هي أقل النسب المحققة بمجموعة الحبوب ، حيث هبطت هذه النسبة الى ٣٤ ٪ فقط بعد أن كانت ٤٣ ٪ .

٢ - تبعية العالم العربي الغذائية :

لم تكن الأزمة العالمية للغذاء حدثاً عارضاً ، وإنما فقط يمكن اعتبارها نقطة ذروة ضمن اتجاه عام في تقسيم العمل الدولي الجديد في مجال انتاج الغذاء في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وهو الاتجاه الذي تأكد في السبعينات ويتميز هذا النمط من تقسيم العمل الدولي في مجال الغذاء بسيطرة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، على إنتاج وتصدير السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والألبان ومنتجاتهما واللحوم إضافة الى عدد آخر من السلع ، هذا بينما يتخصص العالم الثالث في تصدير بعض السلع الغذائية التي تجد سوقها الأساسي في البلدان الرأسمالية المتقدمة وأهمها الفواكه والخضروات الطازجة والمحفوظة هذا الى جانب استثماره في تصدير المنتجات الغذائية الاستوائية كالبن والشاي والكاكاو - وبذلك فإن النمط الحالي لتقسيم العمل في مجال الغذاء يعد حصيلة للتضارفا بين التخصص في الفترة الاستعمارية ومن الملامح الهامة التي تشكلت في السبعينات .

٢ - تبعية العالم العربي الغذائية :

شهدت الحقبة النفطية زيادة في الانكشاف الغذائي للعالم العربي ، وإعتماده المتزايد على العالم الخارجي في الحصول على حاجاته من المواد الغذائية المختلفة ، إذ تدهور الانتاج الغذائي أو لم يتطور بنسبة تماثل أو تقترب من معدل نمو الطلب . ويمكن إستخلاص عدد من النتائج التي شهدها إنتاج الغذاء خلال الفترة

ونلاحظ أن البلدان العربية عامة ترتفع فيها نسب استهلاك الحبوب عن تلك المسجلة في الولايات المتحدة ، بينما نجد أن العكس صحيح في حالة اللحوم والفواكه ، ويمكن أن تكون الكميات المستهلكة متقاربة في كل من الولايات المتحدة ومجموعة البلدان النفطية الغنية (الكويت - الامارات - قطر) في كل من الدواجن والبيض والسكر . . بما يعنى أن استهلاك الوطن العربي الغذائى في اجماله هو ادى بكثير من ذلك المسجل في الولايات المتحدة في مجموعة المنتجات الغذائية الفاخرة . .

وعند التعرض لنمط الاستهلاك في البلدان العربية ذاتها . . يتضح ان نسب الاستهلاك من المواد المختلفة عموما هي أكثر ارتفاعا في البلدان النفطية الغنية التي تتميز بخفة السكان (الكويت - الامارات - قطر) خاصة في المواد البروتينية أى الدواجن والبيض واللحوم الحمراء وكذلك الأمر في حالة السكر والجبن واللزبد .

اما البلدان العربية غير النفطية فان نمط الاستهلاك فيها لايتفوق أو يقارن بالبلدان النفطية ضئيلة السكان سوى في مواد منفردة والتي تتمتع فيها كل دولة بانتاج مرتفع ويتضح هذا في حالة القمح في كل ن سوريا وتونس ولبنان والمغرب والاردن والازر في مصر ، والسودان في اللحوم ، والخضر والفواكه في مصر وتونس والمغرب وسوريا ولبنان والاردن .

٤ - التجارة العربية الخارجية في السلع الغذائية :

ينعكس واقع تدهور الانتاج العربى ، ونسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية بشكل واضح في التجارة الخارجية في هذه المنتجات فاستمرار انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية يعد نتيجة بارزة لقصور الانتاج العربى عن النمو بمعدل يوازى معدل نمو الطلب وهو ما دفع الى الاعتماد العربى المتزايد على العالم الخارجى في تغطية حاجاته من هذه السلع .

والتعرض لتطوير كل من الصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ يمكن من الخروج بالملاحظات الآتية :

اولا : أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية عامة للواردات منها قد انخفض طوال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

رابعا : إن أعلى درجات الاكتفاء الذاتى هي تلك المحققة في مجال الخضر والفواكه (٩٥ ٪) في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ثم اللين ٩٢ ٪ ثم البطاطس ٩٠ ٪ ، على الرغم من أن هذه النسب هي اقل من تلك المحققة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ويرجع ارتفاع نسبة الاكتفاء من هذه المواد الى أن بلدان الخليج العربى عامة وهي بلاد فقيرة زراعيا ، توجه معظم اراضيها لزراعة الخضر والفاكهة بحيث انها لم تحقق اكتفاء ذاتيا بدرجة ملموسة في أى من المواد الغذائية طوال النصف الثانى من السبعينات سوى في هذه المنتجات .

كما ان ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتى في هذه المواد يعود الى زيادة المساحة المزروعة بالخضروات والفواكه في بعض البلدان الزراعية الهامة ك مصر مثلا التي زادت المساحة المحصولية من الخضر والفواكه فيها من ١,٠٨٤ مليون فدان عام ١٩٧٧ الى ١,٢٧٤ مليون فدان عام ١٩٨٢ أى أن المساحة المحصولية قد زادت بنسبة تقدر بحوالى ١٧ ٪ .

خامسا : إن نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم ٧٦ ٪ والدواجن والبيض ٦٦ ٪ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ هي اقل بصورة واضحة عن النسب المحققة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ حيث كانت ٨١ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالي .

ويعود هذا الهبوط في نسب الاكتفاء الذاتى من هذه المواد الى ارتفاع متوسط نمو الطلب على هذه المنتجات اساسا ، فعلى الرغم من أن معدلات النمو السنوى في الانتاج كانت مرتفعة الا أن متوسط نمو الطلب كان أكثر ارتفاعا مما عمل بالتالى على ارتفاع متوسط نمو صافى الواردات وتطبيق تلك الملاحظة تقريبا أيضا على مجموعة المنتجات الخضر والفواكه واللين ، ويفسر نمو الطلب بزيادة المستهلك في البلدان النفطية الغنية لهذه المنتجات خاصة اللحوم والدواجن والبيض واللين والسكر ، كما أن نسب الاكتفاء الذاتى في هذه المواد يعكس واقع انخفاض المستهلك في العديد من أرجاء الوطن العربى لاسيما ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثال مصر والمغرب والسودان ، فنسب الاكتفاء الذاتى مقاسة الى قدرة الطلب الفعال المدعوم بقوة شرائية لا الى الحاجات الغذائية المعيارية للفرد ، مما يجعل نسب الاكتفاء الذاتى وفي هذه المواد شكلية أكثر منها حقيقية .

والصادرات من هذه المنتجات هي الأكثر ارتفاعا وهو الأمر الذي يدمج العالم العربي في نمط تقسيم العمل الدولي الراهن في مجال الزراعة كما سبق الإشارة إليه ، إذ أن العالم العربي مازال يدور في إطار التخصص الناتج عن الاندماج ما بين مراحل التخصّص في الفترة الاستعمارية (صادرات الإلياف الطبيعية وخاصة القطن) إضافة إلى الملامح الخاصة بزيادة صادراته من الخضّر والفاكهة والتي تشكل أطارا للتخصّص الراهن على الصعيد الدولي .

مال العالم العربي إذن في مجال الغذاء إلى التخصّص في إنتاج (وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي) وتصدير المنتجات التي تتوزع على العالم الثالث كله . بينما زاد اعتماده على العالم الخارجي في الحصول على الحبوب وخاصة القمح واللحوم والدواجن والبيض وهي سلع كما سبق الإشارة كان المصدر الأساسي لها هو البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٥ - المعونة الغذائية والتبعية للخارج :

تبقى الازمة الحقيقية والمباشرة مركزة في مجموعة البلدان ذات العجز في موازين مدفوعاتها ، وكثيفة السكان مصر - الأردن - سوريا - تونس والمغرب وعلى الرغم من انها اهم البلدان الزراعية العربية الا أن نسبة الاكتفاء الذاتي في هذه البلدان قد انخفضت بشدة ، وكذا مجموعة البلدان العربية الاقل نموا : السودان ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي ، اليمنين وإن كانت هذه البلدان يتسم هيكلها الاقتصادي بسيادة قطاع الزراعة حيث يشكل الوزن الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن مصاعب الإنتاج الزراعي وعدم توافر الامكانيات المالية للنهوض به قد انعكس في صورة التزايد في الفجوة الغذائية إلى حد مرور سكان هذه البلدان بمجاعة غذائية - الصومال ، السودان - في أوائل الثمانينات في أعقاب الجفاف الذي ألم بقارة افريقيا . يمكن إذن توضيح أن مجموعة البلدان العربية على المدى القصير والمباشر ليست في نفس السلة وربما كانت أخطار التبعية الغذائية للخارج بشكل مباشر حاليا تتركز في مجموعة البلدان العربية كثيفة السكان وخاصة تلك المتلقية للمعونة الغذائية .

فبعد أن كانت النسبة ٢٠,٢٪ عام ١٩٧٥ بل و ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٦ انخفضت باستمرار طوال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ حتى وصلت إلى ١٤,٩٪ فقط عام ١٩٨٢ وذلك لنمو الواردات العربية نموا كبيرا بينما كان نمو الصادرات محدودا وإذا ما علمنا أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها كانت تبلغ ٨٨٪ عام ١٩٧٠ أدركنا حجم القصور الذي انتاب القطاع الزراعي العربي خلال الحقبة النفطية .

ثانيا : أن نسبة الصادرات من السلع الغذائية إلى إجمالي الصادرات الزراعية العربية لا يَكاد يتجاوز ١٢٪ في المتوسط في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ، بينما نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي الواردات يبلغ متوسطا مرتقعا يقدر بحوالى ٥٨,٥٪ خلال نفس الفترة .

ثالثا : أن قيمة الواردات من الحبوب إلى إجمالي الواردات من السلع الغذائية قد بلغت في المتوسط ٤٥,٧٪ خلال الفترة نفسها - وإن كانت قد اتجهت إلى التقلب - فهذا يفسر أساسا بتقلب الإنتاج ثم إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من السلع الأخرى كالسكر واللحوم الحمراء والدواجن والحليب والبيض والزبد والجبن .

وتعد أهم الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ هي الإلياف الطبيعية والخضّر والفاكهة وتكاد تشكلان المجموعتين الوحيدتين التي يصدر العالم العربي منهما أكثر مما يستورد فكانت قيمة الواردات من الخضّر والفاكهة في عام ١٩٧٦ حوالى ٤٪ من إجمالي قيمة الواردات الزراعية الكلية العربية ، بينما مثلت الصادرات منها ٣٦٪ من مجموع قيمة الصادرات الزراعية الكلية . وتعد الصادرات من الخضّر والفاكهة أهم الصادرات الغذائية العربية على الإطلاق فقد بلغت قيمة الصادرات منها إلى إجمالي الصادرات الغذائية العربية حوالى ٤٢,٧٪ عام ١٩٨١ وحوالى ٤٩,٣٪ عام ١٩٨٢ .

ونخلص من الاستعراض السابق لكل من الإنتاج والاكتفاء الذاتي العربي وحركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية ، إلى أن العالم العربي يعتقد على العالم الخارجي اعتمادا كبيرا في الحصول على حاجته من السلع الغذائية خاصة من الحبوب والقمح كما أنه أكثر استقلالا في مجال الخضّر والفاكهة حيث تعد نسب الاكتفاء الذاتي

٦ - برامج المعونة الغذائية :

في اعقاب تسلم كميات هامة من القمح والدقيق الامريكى .

كما ان المعونة الغذائية تخلق نمطا استهلاكيا يصعب التراجع عنه فاستهلاك القمح على سبيل المثال يصعب العودة لتعويضه بالمحاصيل التقليدية التي تزرع محليا خاصة مع تزايد النمو والتوسع في المناطق الحضرية . وهو ما لوحظ في حضر اليمن والسودان الذى تحول من السرجوم والذرة الى دقيق القمح ولا يخفى ما نحو المعونة الاغراض السياسية لها فالتقرير الذى اعدته لجنة مجلس الشيوخ الامريكى والذى نوقش في اعقاب حرب اكتوبر بعدة اسابيع اعلن بصراحة (نحن نوزع فائض الغذاء لا على اساس الحاجات الاكثر إلحاحا وانما على اساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية) . وتزيد أهمية هذا الاعتبار في المنطقة العربية فطوال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات كانت أهم الدول العربية المتلقية للمعونة الأمريكية هي أربع دول فقط مصر والمغرب وتونس والسودان وقد ارتبطت المساعدات التي تم تقديمها إلى هذه الدول بالعديد من الشروط ففي المجال الاقتصادي ارتبطت تلك المساعدات بالعديد من البرامج والاصلاحات التي طلبها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكانت تقوم على أساس تشجيع سياسات الانفتاح الاقتصادي . وتشجيع القطاع الخاص وكذلك ارتبطت المعونة بعدد من الاهداف السياسية .

ويشير هذا الاعتماد - من جانب البلدان العربية وخاصة مصر - على المعونة الغذائية الأمريكية الكثير من المخاطر ، وخاصة لتأثيره على الاستقلال الاقتصادي والسياسي بالضغط بوقف هذه المساعدات .

ونتيجة للانكشاف الغذائى العربى ، والاعتماد المتزايد على العالم الخارجى وخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ومع ادراك المخاطر التي يمكن ان تنتج عن هذا الاعتماد والتي تتمثل في امكانية تعرض العالم العربى لاستخدام سلاح الغذاء ضده ، وهو ما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية فعلا في اعقاب حظر النفط العربى عنها في عام ١٩٧٣ ، لذا فقد راج في ظل الحقبة النفطية الحديثة عن ضرورة تحقيق الأمن الغذائى العربى بالاعتماد على الذات وخصوصا مع توافر الامكانيات . . . والحق ان الأفكار التي عبرت عن ضرورة تحقيق هذا الأمن

نشأ اول برنامج للمعونة الغذائية في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ بعد ان واجهت الولايات المتحدة فائضا زراعيا كبيرا بلغ ما قيمته ٦ بليون دولار يفيض عن الاحتياجات المحلية واحتياجات العالم بالاسعار الجارية ولذلك فقد صدر قانون تنمية التجارة في السلع الزراعية سنة ١٩٥٢ والمعروف بالقانون العام ٤٨٠ - 480 PL لغرض مزدوج هو تصريف الفائض وفى نفس الوقت التوسع في السياسة الخارجية الامريكى ، وفى تنفيذ القانون تراعى بصفة خاصة اقامة وتنمية الطلب المستمر على السلع الزراعية الامريكى من الخارج وبخاصة البلدان المتخلفة . ومع تحقيق بلدان اخرى لفائض زراعى فقد اتجهت ايضا الى منح معونات غذائية للمساعدة على تصريف هذا الفائض كبلدان السوق الاوربية المشتركة وكندا ويوضح الجدول رقم (١٠) اهم البلدان المانحة للمعونة والنصيب النسبى لها في اجمالى المعونات الغذائية الدولية .

إن أغلب المعونات الغذائية تقدمها البلدان الغربية المتقدمة وهو امر طبيعى لاعتبار ان هذه البلدان صاحبة اكبر الفوائض الغذائية وليس بامر خاف ان هذا التركيز يزيد من اعباء التبعية الغذائية على البلدان التي تعتمد على هذه المعونة لما يكتنفها من شروط وللتعقيد المفاجيء الذى يمكن ان يصيب حجمها خاصة في وقت الازمات الغذائية العالمية فخلال الازمة الغذائية العالمية في اعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ جرى تقليص المساعدة الغذائية الامريكى تقليصا حادا وفقا للقانون ٤٨٠ ففى حين كانت الولايات المتحدة الامريكى في النصف الاول من الستينات تقدم سنويا الى البلدان النامية في المتوسط نحو ١٥,٦ مليون طن من المواد الغذائية فقد انخفض مقدار هذه المساعدة عند اواسط السبعينات حتى ٣,٥ مليون طن واصبح قسم كبير منها يقدم على اساس قروض .

وتتركز اخطار الاعتماد على المعونة الغذائية في البلدان المتلقية في تنامي التبعية الاقتصادية والسياسية تجاه البلدان المانحة للمعونة فكلما تدفقت الحبوب الرخيصة عبر المعونة يجعل ذلك توسع الانتاج المحلى من مزروعات الحبوب امرا غير ذى فائدة وهو الامر المشاهد في البلدان العربية المتلقية للمعونة وخاصة مصر .

بدلاً من استيراده . ورغم ان الامكانات العربية بالفعل كبيرة إلا انه لم يتم أى عمل عربى مشترك ينتج أى قدر ولو ضئيل من تقليل الفجوة الغذائية بل بالعكس فانها قد اتسعت خلال الحقبة النفطية على نحو ما رأينا .

اغرقت في التفاؤل واعتمدت منهجاً تبسيطياً يركز على أن مجرد توافر الامكانات العربية الزراعية من اراضى صالحة للزراعة ومياه وقوى عاملة وخبرات فنية واموال هو كاف بعد ذاته لتحقيق الامن الغذائى بل وان تتحول المنطقة الى تصدير الغذاء

(الف طن)

جدول (أ) الاستهلاك الذاتى العربى من السلع الغذائية الرئيسية

	متوسط صافي الواردات**		الإنتاج		إجمالي الطلب**		نسبة الاعتماد الذاتى /		متوسط النمو السنوى %	
	١٩٧٩/٨٠	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	صافي الواردات للإنتاج للطلب
الحبوب	١٥٥٨٨	٢٥٠٧١	٢٢٥٧٢	٢٤٦٣٠	٣٩١٦٠	٤٩٧٠١	٦٠	٤٩	٩,٩	٤,٩
(القمح)	١١٨٠٧	١٧٤٤٨	٨٧٢٢	٩٢٣٦	٢٠٥٢٩	٢٦٦٨٤	٤٢	٢٤	٨,١	١,١
(الأرز)	٨٢٢	١٤٥٦	٢٥٧١	٢٥٢٩	٣٣٩٢	٣٩٨٥	٧٦	٦٣	١٢,١	٧,٠
(الشعير)	٧١٤	٣٠٢٩	٤٤٢٤	٤٦١١	٤٩٣٨	٦٦٥٠	٨٦	٦٠	٢٢,٦	١,٨
البطاطس	١٤٨	٣٧٧	٢٢٣٢	٢٣٥٨	٢٥١١	٣٧٢٥	٩٤	٩٠	٢٠,٦	٧,٢
السكر	٢٤٤٩	٣٦٣٢	١١٩٧	١٥٦٩	٣٤٤٦	٥٢٠١	٢٢	٣٠	٨,٢	٤,٦
الخضر والفاكهة	٩٥٠	١٥٤٠	٣٦٥٨٨	٣٦٤٧٢	٢٥٦٢٨	٣٢٠١٢	١٠٤	٩٥	-	٢,٤
اللحم	٣٥٢	١٠٢٥	١٤٧٧	١٨٠٠	١٨٢٩	٢٨٢٥	٨١	٦٤	٢٢,٨	٤
التوابل والتبغ	٣٦٤	٦٩٣	٧٩١	١٣٠٠	١٠٥٥	٢٠٥٢	٧٥	٦٦	٢٦,٢	١١,٥
البن والقهى والتبغ	٢٢١	٤٠٥	٥٢	٦٥	٣٧٤	٤٧٠	١٤	١٤	٤,٨	٤,٢
البن	٤٢٥	٧٢٨	٨٠٢٥	٩٢٩٥	٨٤٥٠	١٠٠٢٣	٩٥	٩٣	١١,٤	٢,٩

● الواردات مطروحة منها الصادرات

● صافي الواردات مشملاً إليها الإنتاج

ملاحظة : حسب الإنتاج للمحاصيل على أساس متوسط الفترتين ١٩٧٥ - ١٩٧٩ و ١٩٨٠ - ١٩٨٤

● حسب صافي الواردات على أساس متوسط نفس الفترتين

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥

ثالثا - الاستثمار المباشر ونشاط الشركات عابرة القومية في الوطن العربي

الفترة السابقة التي وضعت فيها أساس تبعية هذه الاقتصاديات . فالاشكال السائدة لعمل الشركات عابرة القومية في العالم العربي تستجيب للتحولات في موازين القوى بين الدول العربية وهذه الشركات حيث تميزت هذه الاشكال بان موقع السيطرة المباشرة على المشروعات الناتجة عن عمل الشركات كانت في ايد عربية . على ان هذه السيطرة العربية القانونية لم تنف ان علاقة العرب بالنظام الاقتصادي الدولي ظلت علاقة خضوع . فرغم الاشكال الجديدة للعلاقات والروابط مع السوق الرأسمالية العالمية ، فإن القومية الاقتصادية الجزئية التي شهدتها بعض الدول العربية في اوائل السبعينات لم تقدم على تحدي هيكل النظام الدولي ، وبصفة خاصة احتكار المراكز الرأسمالية المتقدمة للمقدرة على توزيع الأدوار في تقسيم العمل الدولي وتحديد فرص النمو والتنمية للامم المنخرطة في هذا التقسيم .

١ - الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي .

اختلفت خصائص عمل الشركات عابرة القومية بين حقبتين تاريخيتين ، الحقبة الاولى هي التي شملت فترة الاستعمار ، واستمرت بعد الاستقلال السياسي وحتى

تعددت اشكال ظهور الشركات عابرة القومية في الوطن العربي ، فالى جانب الشكل التقليدي الذي يتفق مع المعنى الضيق للشركات عابرة القومية وهو الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر وما ينشأ عنه من ملكية لاصول ثابتة ، او ينشأ حوله من أنشطة أخرى كعقود المقاولات من الباطن وتجارة التكنولوجيا . ظهر شكل مستحدث كان هو الطاغى في اثناء الحقبة النفطية وهو اشكال عمل تلك الشركات التي لارتبطت بملكية مباشرة لاصول ثابتة . وقد شمل الشكل الأخير عددا كبيرا من الأنشطة كعقود الادارة والترخيصات والاستشارات الهندسية والدراسات وكان اهم هذه الاشكال عقود تسليم المفتاح . الى جانب ذلك فإن هناك اشكالا أخرى لاتعتبر استثمارا من النوع التقليدي ، وانما تستمد اهميتها من ادائها لوظائف حيوية في مجال الانتاج الدولي واهم هذه الاشكال هو التدويل المصري ، حيث توسع في انشاء المصارف التابعة والمنتمية (المشتركة) لبنوك عملاقة . او الاشكال الأخرى كفتح المخازن التجارية . وتكوين شبكات من الوكلاء التجاريين المحليين للشركات متعددة القوميات .

وقد اكتسبت عملية تدويل الاقتصاديات العربية بعد عام ١٩٧٤ سمات مميزة ، ومن اهم السمات ان طبيعة العلاقات التي نشأت في سياقها اختلفت عن

على ٤٤,٢٪ من رصيد الاستثمار الأجنبي عام ١٩٧١ ، زادت إلى ٥٦,٣٪ عام ١٩٧٨ .

أما السمة الثالثة للاستثمار الأجنبي في الوطن العربي فهي تذبذبه عبر الزمن فقد شهدت فترة السبعينات انسحاباً للاستثمارات خاصة في السنوات (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، على أن المدهش هي السرعة التي عادت بها إلى مستواها السابق ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب فالشركات تعيد تقويم الأصول المملوكة لها عاماً بعد عام مما يرفع من قيمتها النقدية دون زيادة حقيقية . والسبب الثاني هو تعذر تأميم كافة أصول الشركات البترولية وما يتم عادة في هذه الحال هو إعادة تسجيل هذه الأصول كاستثمار أجنبي في العام التالي مباشرة . ولكن في قطاع أودرغ صناعي أو خدمي دون أن يتدفق فعلاً رأس مال جديد . أما السبب الأكثر أهمية فهو أن الحكومات العربية المصدرة للبترول قد دخلت في مرحلة حاولت فيها توطيئ الحلقات الامامية من الصناعة البترولية عن طريق استثمارات في صناعة التكرير والبتروكيماويات . وقد تم ذلك في أحيان كثيرة عن طريق مشروعات مشتركة مع الشركات عابرة القومية ، مما يؤدي إلى طفرة في حجم الاستثمار المباشر بعد موجة معينة من هذه المشروعات . والسبب الأخير يرجع إلى طوفان الأشكال غير التقليدية لعمل الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥ وخاصة مقاولات تسليم المفتاح .

والسمة الهامة الأخرى التي تظهر هي عدم التوازن بين حجم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، والعائد المحول مقابل هذا الاستثمار فحجم هذه المدفوعات مقوماً بالدولار لا يحدى عشرة دولة عربية فقط . يتضح منه التذبذب الشديد لمدفوعات عوائد الاستثمار ، ويرجع ذلك إلى عدم تسجيل هذه المدفوعات في عدد من البلاد العربية ، وكذلك موجة التأميمات البترولية التي دعت الشركات إلى تسجيل تحويلاتها في باب مقابل استثمار مباشر في بعض السنوات ، وفي أبواب أخرى في سنوات أخرى ، خاصة أن بعض التحويلات قد أصبح يرتبط باتفاقات مشاركة في المنتج من البترول ، وعلى الرغم من التذبذب فالحقيقة الواضحة هي أن مدفوعات عائد الاستثمار الأجنبي قد حافظت على مستوى شديد الارتفاع بالمقارنة بالأصول ، بل وتكاد لا تحمل أي علاقة مع حجم الأصول المملوكة للشركات الأجنبية ، وربما يفسر ذلك بضخامة حجم تحويلات هذه الشركات من السعودية وبصفة خاصة نتيجة اتفاقيتها

أوائل السبعينات ، وقد ساد في هذه الحقبة الاستثمار المباشر المتمركز في قطاعات الخدمات والمرافق والمال والتجارة والاستخراج وخاصة البترول وذلك من خلال عقود الامتياز التي منحت للشركات الاحتكارية ، وما شكله ذلك من نفوذ هائل على اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة والمصدرة للنفط .

أما الحقبة الثانية فقد بدأت مع الثورة في أسعار وعوائد صادرات النفط في عام ١٩٧٣ . والسمة الأساسية التي يبينها هيكل نشاط الشركات عابرة القومية في الوطن العربي هو عزوفها المستمر عن الاهتمام بالوطن العربي كموطن للاستثمار المباشر مقابل الحرص الشديد على الدخول في السوق العربية من خلال الأبواب الجديدة والأشكال المستحدثة ، وذلك على الرغم من تحول سياسات البلدان العربية تجاه الاستثمارات الأجنبية من سياسات راديكالية متشددة في الستينات إلى سياسات الانفتاح وتقديم قوانين جديدة تشجع على هذا الاستثمار .

يكشف التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في ١٦ بلداً عربياً خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٨ أن السمة الأساسية للاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي هو الانخفاض الشديد لحجمها المطلق سواء قبل أو بعد موجة تأميمات النفط . وبشكل عام فقد اتجه نصيب الوطن العربي من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم الثالث إلى التدهور ، فقد ظفرت أمريكا اللاتينية بنحو نصف هذا الإجمالي وحافظت على هذه النسبة مع زيادة طفيفة طوال عقد السبعينات ، على حين زاد نصيب دول شرق وجنوب آسيا من الخمس عام ١٩٧١ إلى الربع في نهاية العقد ، وتدهور نصيب أفريقيا ودول غرب آسيا (ومن بينها البلاد العربية) من ٢٠٪ إلى ٦٪ إلى ١٢,٥٪ و ٣٪ على التوالي .

والسمة الثانية هي تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدود من البلاد العربية . فالشركات عابرة القومية لا تكاد توجه أي اهتمام للدول العربية غير المصدرة للبترول . فعلى حين حازت الدول السبع المصدرة الكبرى للبترول (الدول العربية النفطية أعضاء الأوبك) على نسبة ٨٣,٩٪ من هذه الاستثمارات في عام ١٩٧١ زاد نصيبها عام ١٩٧٨ إلى نحو ٨٧,٩٪ ، وحصلت أربع دول فقط هي ليبيا والكويت والسعودية والجزائر على ٨٢,٣٪ من الإجمالي عام ١٩٧٨ ، بل هناك دولة واحدة هي الجزائر حصلت

النظام ، خاصة في الدول ذات الوضع البترولي الضعيف مثل مصر . ومن هذه الثغرات نظام الحصص ، أو المشاركة في المنتج الذي يبالغ في مكافأة الشركة ، وعدم وجود نظام فعال للعلوات المدفوعة للحكومات على الأرباح غير العادية التي تحققها هذه الشركات وميوعة الشروط الموضوعية لضمان جدية الاستكشاف وسهولة التهرب معها ، وضعف تمثيل العناصر الموضوعية ، وضعف النظام الحاسبي المحلى الضروري لضبط التلاعبات المحاسبية للشركات ويتسم كذلك هذا النظام بالمبالغة الشديدة في تقدير النفقات بعد التوصل إلى مرحلة الانتاج ومن هنا فإنه يميل إلى الإهدار الشديد لموارد المجتمع ، ولا تقتصر عقود الخدمات على مجال البترول بل تمتد كذلك إلى مجال استخراج المعادن عموما .

يمكن القول إجمالاً بأن عقود الخدمة قد أتت بشروط أفضل كثيراً للمصالح المحلية العربية في مجال الملكية والسيطرة العليا على المشروع في المجال البترولي ، وإمكانات التطور نحو الحلقات التصنيعية القائمة على الاستخراج والتعدين . ولذلك فإن الشركة الضخمة ذات المركز الاحتكاري لا تتف من هذا النظام موقفاً واضحاً . فالعديد منها يرغب في المشاركة في هذا النظام . كما تطلب الأمر مفاوضات صعبة وقفت الحكومات العربية فيها موقفاً متفاوتاً من حيث التشدد والتساهل في تحديد شروط العمل . ولذلك فقد حدث نوع من إعادة توزيع نشاطات الشركات البترولية والحلقات الامامية في الصناعة البترولية على البلاد العربية تبعاً لدرجة جذرية التجديد الذي أتت به عقود الخدمات التي تربط الدول العربية مع الشركات البترولية عابرة القومية .

ب - عقود الإدارة :

وتتم هذه العقود بين مالك محلي لمشروع وشركة أجنبية لتوفير الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع في مجال الإدارة . وعادة ما تشمل هذه العقود في العالم العربي توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية في حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التنظيم ، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الانتاج بما فيها الصيانة والرقابة على النوعية والمشتريات والتسويق . ونتيجة لهذه التفويضات الواسعة في اتخاذ القرارات فإن النتائج الفعلية تكشف عن سيطرة الشركات الأجنبية على عدد

الفريدة مع شركة أرامكو . وقد تحملت الدول البترولية عبء معظم التحويلات العكسية إلى خارج الدول النامية عموماً وليس العالم العربي فقط ، ففي الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) تدفق إلى الدول النامية نحو ربع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، ولكن الشركات عابرة القومية حققت نحو نصف إجمالي عائداتها المحولة إلى بلادها الأم من هذه البلدان النامية . وتحقق نحو ثلثي هذه العائدات في الدول المصدرة للبترول ، وتحملت الدول العربية المصدرة للبترول الجزء الأساسي من عبء هذه المدفوعات . ورغم أنه ليس هناك بيانات تسمح بمقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن ما يبدو هو أن هذه الاستثمارات قد تغيرت جذرياً ، وتحولت من التركيز على قطاع الاستخراج إلى التركيز على الصناعة التحويلية المرتبطة بالبترول والخدمات .

٢ - الأنشطة غير التقليدية لرأس المال الأجنبي في العالم العربي :

توزعت الأشكال الرئيسية للأنشطة غير التقليدية للشركات عابرة القومية في العالم العربي على النحو التالي :

١ - عقود الخدمات في مجال البترول والتعدين :

شهد العالم العربي في أوائل السبعينات تجديداً في تنظيم علاقته مع الاحتكارات البترولية تمثلت في إنهاء عقود الامتيازات التقليدية وبيع شكل عقود الخدمة والإدارة بدلاً منها . فبعد تآكل تدريجي في هذه العقود انهارت دفعة واحدة في النصف الأول من السبعينات ، وقد تبلورت أشكال جديدة طبقت من خلال مؤسسات البترول التابعة للدولة وخاصة عقود الخدمات . ووفقاً لهذه العقود تقوم الشركة الأجنبية بدور المنفذ والمقابل لمهام الاستكشاف والتنفيذ الفني للانتاج وإدارة كل أو بعض العمليات المتصلة به ، وذلك لصالح وباسم هذه المؤسسات الوطنية التي تستمر في التمتع بمزايا الملكية والإدارة العليا . وبالرغم من أن عقود الخدمات تمثل تقدماً هاملاً بالنسبة لعقود الامتياز التقليدية في المجالين البترولي والتعديني إلا أن هناك ثغرات عديدة في هذا

التكنولوجى . إضافة إلى أن الترخيصات تصطبغ عادة بأحد أوجه النشاطات الأخرى مثل عقود الإدارة والرقابة على النوعية ، واتفاقات المساعدة الفنية .

واستطاعت الشركات عابرة القومية مد نطاق عملياتها إلى العالم العربى من خلال استخدام شكل خاص من نقل التكنولوجيا ، وهو الاستشارات الهندسية ودراسات الجدوى . وقد يكون اللجوء إلى الاستشارات الهندسية جزء لا يتجزأ من عقود تسليم المفتاح ، إلا أن الشركات والهيئات المحلية التى تقوم بمشروعات محلية فى البلاد العربية تفرط بدورها فى الاستعانة بالشركات عابرة القومية والمكاتب الاستشارية ذات النشاط الدولى ، ويترتب على ذلك زيادة أعباء وموازن المدفوعات العربية والمبالغة فى تكاليف المشروعات القائمة فى المنطقة وعلى سبيل المثال يقدر أن الانفاق المحل على مجال التصميم الهندسى بلغ فى المغرب نسبة ١٠٪ من مجموع الاستثمارات التى تمت فى الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٦) وذلك باستثناء مدفوعات الاستشارات والدراسات والتصميمات المضمّنة فى عقود تسليم المفتاح . وبلغت حصة الشركات الدولية من هذا الانفاق نحو ٧٠٪ . ويقدر أن تكاليف استيراد التكنولوجيا إجمالاً فى الجزائر - خالصة من أثمان المعدات والألات - قد مثلت أكثر قليلاً من ١٠٪ من إيرادات صادرات السلع والخدمات فى الجزائر عام ١٩٧٢ . وتتوقع الخطة الرباعية الثانية زيادة هذه المدفوعات بنسبة ١٤٪ تقريباً ويتجه جزء كبير من مدفوعات استيراد التكنولوجيا إلى بلد الدراسات والاستشارات الهندسية .

د- عقود تسليم المفتاح :

مثلت عقود تسليم المفتاح الأسلوب الأساسى الذى عمدت من خلاله الدول العربية البترولية إلى تحديث هيكلها التحتية والإنتاجية وأدى إفراط الدول العربية فى اللجوء لهذه الصيغة للعلاقات مع الشركات الأجنبية إلى نمو نوع خاص من الشركات يتخصص فى إنشاء المشروعات لصالح حكومات وهيئات وشركات العالم الثالث بصفة خاصة .

وتفضل الشركات عابرة القومية صيغة تسليم المفتاح لمزاياها المتعددة ومنها عدم المخاطرة برأس مال كبير ، كما أن عقود تسليم المفتاح وسيلة أساسية للتخلص من الطاقة الفائضة خاصة فى وقت الأزمات الانكماشية ، أوحينما يواجه فرع معين للصناعة قيوداً كبيرة على

كبير من المشروعات فى العالم العربى ويشجع استخدام هذا الشكل للأعمال الدولية فى بلاد عربية كثيرة وخاصة فى بلاد الخليج العربى ، كما أن هناك فروعا معينة تكثر من استخدامها ، فبالجانب البترول والتعدين فإن هذا الشكل يتركز أيضاً فى مجال السياحة والفندقة ، كما أن هناك بلاداً عربية أخذت فى السنوات الأخيرة فى استخدام عقود الإدارة مع الشركات الأجنبية حتى فى مجال المرافق العامة والخدمات المتخصصة مثل الصحة وتحقق الشركات مزايا غير مباشرة أهم كثيراً من العائد المالى المباشر ، وذلك مثل دعم صادراتها إلى الدول المتعاقدة معها وتعظيم منافع احتكارها التكنولوجى ولذلك يتم الترحيب بعقود الإدارة بحماس من قبل الشركات عابرة القومية .

ج- الترخيصات والاستشارات الهندسية :

يعنى الترخيص منح حق استخدام ابتكار تكنولوجى مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجى من قبل المالك الأصلى لهذا الحق إلى مشتر معين مقابل ريع نقدى محدد . وينتشر اللجوء للتخصيصات فى الوطن العربى فى كافة المجالات ، ولكنها تميل للتركيز على الصناعة التحويلية وخاصة صناعة الدواء ، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعة الهندسية والكهربية وهى جميعها صناعات تجميعية . هذا إلى جانب قطاع الخدمات الحديثة وخاصة معالجة البيانات ، ولذلك فإن اللجوء لهذا الأسلوب كإجراء منفصل عن بقية أنشطة الشركات عابرة القومية يكاد يقتصر على البلاد التى تطورت فيها هذه الصناعات على أساس الجهود والملكية المحلية الكاملة للمشروعات مثل مصر . أما دول الخليج العربى فإنها لا تلجأ لاستخدام الترخيصات كأسلوب مستقل ، وإنما كجزء من الخدمة التكنولوجية المرتبطة إما بالمشروعات المشتركة أو مشروعات تسليم المفتاح ويحقق نظام الترخيص مزايا هائلة للشركات عابرة القومية . ومن هذه المزايا حماية النظام الاحتكارى فى مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشبوع والتفادم والتقليد وحماية أسواق الصادرات ، خاصة إذا كان الترخيص مرتبطاً بجميع المنتج محلياً كما هى العادة فى الصناعات الهندسية ، كما تحقق تجارة التكنولوجيا عائداً مالياً كبيراً يساعد الشركة على نشر تقنيات التجديد

هذا الترتيب نتيجة لعوامل متعددة منها الميل للانخراط في السوق الرأسمالي العالمي والقوة المالية ، إضافة الى النقص الواضح في تغطية العقود الأجنبية في أقطار عربية معينة .

٢ - تتوزع العقود بصورة غير متساوية على القطاعات المختلفة ، إذ يمكن ترتيب القطاعات حسب تصنيفها من العقود كالتالي : المرافق العامة الصحة والتعليم والخدمات (غير المسجلة في بنود مستقلة) ، الصناعة التحويلية ، الزراعة والرى ، البترول والتعدين ، والإسكان ، النقل والتخزين ، ثم السياحة والفنادق . ويعكس هذا الترتيب درجة الاهتمام النسبي بالقطاعات في السياسات الاقتصادية العربية خلال الفترة موضع الدراسة ، كما يعكس طبيعة متطلبات القطاع ذاته . وتظهر فروق ثانوية بين البلاد العربية من حيث ترتيب الأنشطة والقطاعات ومن حيث التعامل مع الشركات الأجنبية . فالصناعة في مصر تحظى باكثر نسبة من العقود مع الشركات الأجنبية بالمقارنة بغيرها من البلاد العربية .

ولا يعد عدد العقود مؤشرا دقيقا لدرجة انغماس الدول العربية في الارتباط بعالم الشركات الأجنبية وعابرة القومية ولابد أن يقرن ذلك بوطن الدولة وقوتها الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن قيمة العقود أكثر أهمية بكثير من عددها في الدلالة على درجة الانغماس ، ومن ناحية ثالثة فإن الجدول السابق لا يوضح طبيعة الخدمة المطلوبة من الشركة الأجنبية . ولذلك تم تصنيف طبيعة الخدمة التي تزيدها الشركات الأجنبية وفقا للعقود مع الدول العربية الى الآتي :

(أ) موردون :
ويقصد بذلك قيام الشركة الأجنبية بمجرد استيراد وجلب السلع والخدمات للطرف المتعاقد معها .

(ب) مقاولون :
وتتضمن تلك الخدمة قيام الطرف الأجنبي بتنفيذ أعمال على طريقة تسليم المفتاح بأنواعها المختلفة أى تقديم الخدمة الكاملة اللازمة لتأسيس وبدء تشغيل مشروع لصالح المالك العربى بما في ذلك من توريدات وتصميمات وتركيب وتشغيل حتى مرحلة الانتاج أو الاستخدام النهائى ، بغض النظر عن القطاع الذى تصنف اليه المشروعات المنشأة .

التوسع في البلاد الأم ، كما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة والخطرة على الحياة والصحة العامة (كمشروعات البتروكيماويات) كما أن عقود تسليم المفتاح تعتبر مدخلا جيدا للاستثمار المباشر بدون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار .

ومن هنا فالأساس الموضوعى للنمو الكبير لهذا الشكل من أشكال النشاط الدولى للشركات الكبرى عامة وعابرة القومية خاصة قد تمثل في تراكم الثروة البترولية وكذلك التوسع الرهيب في الاقتراض من المصارف العملاقة عابرة القومية أيضا من قبل بلدان العالم الثالث ومن بينها بعض الدول العربية . ومن هنا فإن أسلوب عقود تسليم المفتاح يعد أسلوبا مريحا للغاية للشركات الكبرى ، ويؤدى في الوقت ذاته الوظيفة الهامة الخاصة بتدويل الاقتصاديات العربية وادماجها في السوق الرأسمالية العالمية على المدى البعيد .

ومن أجل التعرف على خريطة الأنشطة غير التقليدية عامة ، وأنشطة تسليم المفتاح بصفة خاصة للشركات الأجنبية في الوطن العربى . فقد تم الاعتماد على المادة المنشورة بمجلة MEED طوال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) بالنسبة لـ ١٨ قطرا عربيا . وينبغى قبل التعرض لهذه البيانات ذكر تحفظ أساسى وهوان هذا البيانات تقتصر للحصر والشمول ، كما يعيبها قدر من عدم التجانس وعدم كفاية المعلومات المسجلة عن العقود ، وكثرة العقود مجهولة القيمة ، ومع ذلك فإن هذه البيانات تمثل المصدر الوحيد المتاح لأكبر عدد من العقود العربية الموقعة مع الشركات الأجنبية . وبذلك يمكن اعتبار هذه البيانات كمؤشرات تعبر عن الاتجاه العام أكثر مما هى أساس للتقدير الدقيق الحصرى لعدد وقيمة العقود .

ومن مراجعة العدد الكلى للعقود موزعة حسب الدول العربية وفرع النشاط للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) يتضح عدد من النتائج الهامة :

١ - أن عدد العقود التى أبرمتها ١٦ دولة عربية مع شركات أجنبية خلال الفترة محل الدراسة بلغت ١٠٢٤٨ منها ٢٠٨٣ عقدا مجهول القيمة أى بنسبة ٢٠,٣٪. وتعد أكثر الدول العربية انخراطا في التعامل مع الشركات الأجنبية هى السعودية ، قطر ، الامارات ، العراق ، ليبيا ، مصر ، الكويت ، وعمان . ويصل نصيب الدول العربية الخليجية الستة أعضاء مجلس التعاون الخليجي نحو ٤٦,٩٪ من اجمالي هذه العقود . ويأتى

(ج) استشاريون :

ايضا في مجال التوريد والخدمات التكنولوجية المحددة بمشروعات . ولكن قطاع المقاولات من نوع تسليم المفتاح يستحوذ بالفعل على معظم قيمة العقود الموقعة بين الشركات عابرة القومية والدول العربية ان يبلغ نصيبه نحو ٦٥,٥٪ من اجمالي قيمة العقود مع الاطراف العربية . ويتوزع الباقي على التوريد والخدمات التكنولوجية .

(٣) تمثل جنسية الشركات المنفذة مؤشرا بالغ الدلالة على طبيعة تدويل الاقتصاديات العربية من خلال الانماط غير التقليدية لنشاط هذه الشركات فتوزيع العقود معروفة الهوية بين الدول العربية والشركات الاجنبية تبعا لجنسية الشركة في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢) يظهر ان اكثر الشركات نشاطا في الوطن العربي هي الشركات البريطانية تتلوها الشركات الامريكية . والسمة الجديدة التي يبينها الجدول هو ان الشركات الآتية من العالم الثالث والدول الاشتراكية قد أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من العقود في العالم العربي . وتعلينا قائمة مجلة MEED للشركات المائة المضمّنة من حيث نصيبها في القيمة الاجمالية لعقود المقاولات مع اطراف في الشرق الاوسط لعام ١٩٨٢ مؤشرا تقريبا لنفس الظاهرة . فاذا رزعا هذه الشركات حسب الجنسية برزت حقيقة ان شركات بلدان العالم الثالث قد حصلت على ٦٦,٧٪ من اجمالي قيمة العقود في هذا العام مع الدول العربية ، منها ١٩٪ للشركات الكورية وحدها ، فاذا أضفنا شركات الدول الاشتراكية وصلت النسبة الى ٤٠,٢٪ من الاجمالي . وتؤكد هذه الظاهرة على ان غالبية عقود الانشاءات ومقاولات تسليم المفتاح في الوطن العربي هي من النوع النمطي تكنولوجيا . وفي هذا النوع يكون العنصر الحاسم هو تكلفة العمل وانتظام الاداء : أخيرا فان رصد الاتجاه العام لتوسع الأنشطة غير التقليدية للشركات عابرة القومية في الوطن العربي لا يخلو أيضا من دلالات هامة . إذ تتوقف هذه الأنشطة على قدرة الدول المضيفة على التمويل . وبالتالي فان من السهل أن نتوقع أن تنمو هذه الأنشطة بالقدر الذي تتعاظم فيه احتمالات فوائض مالية (بترولية) كبيرة ، وأن تنحصر بانحصارها فقد أخذت هذه الأنشطة في التوسع التدريجي حتى بلغت قمعتها عام ١٩٨٠ بعد التعديل الثاني الكبير لأسعار صادرات البترول ثم أخذت في الانحسار بعد ذلك . ويؤكدنا ذلك إلى نتيجة أن هذه الأشكال من نشاط

يستخدم هذا المصطلح هنا للدلالة على كافة أشكال الخدمات التكنولوجية غير المرخصة وغير المسجلة التي يشتريها طرف وطني من شركة اجنبية بصدد مشروع معين انتاجي أو خدمي . وتشمل تلك الفئة أيضا الخدمات التكنولوجية وعمليات المسح والاستكشاف في قطاع البترول والتعدين وذلك اذا تمت لصالح مؤسسة عربية محلية ويدورة منفصلة عن الانتاج الفعلي . بحيث لا يترتب عليها التزام ثابت في صورة عقد امتياز من جانب الدولة .

ويصور الجدول (٩) نتائج هذا التصنيف بالنسبة لاجمالي قيمة العقود المبرمة بين دول عربية وشركات اجنبية ويظهر النتائج الآتية :

(١) إن القيمة الاجمالية للعقود معروفة القيمة بلغت نحو ٣٠٠ بليون دولار . وهذه القيمة رغم ضخامتها ليست إلا جزءا من القيمة الكلية للعقود فعلا مع شركات اجنبية . ويمكن تقدير القيمة الحقيقية لكل العقود المبرمة وليس المعروفة القيمة فقط ، اما بحساب متوسطات قيمة العقد بالنسبة للدولة وتكون بالتالي تقديرات مدفوعات الدول العربية للشركات الاجنبية مقابل اعمال في كافة القطاعات حوالي ٣٧١٠٢٤ ، مليون دولار ، أما اذا حسبت المتوسطات على أساس قيمة العقد الواحد في القطاع فان الدول العربية تكون قد دفعت ما يقدر بنحو ٤٠٣٤٠٩ مليون دولار . أي أن ، المدفوعات الاجمالية المقدرة لاجمالي العقود تتراوح بين ٣٧١ بليون دولار و ٤٠٣ بليون تقريبا . وأكثر الدول العربية انغماسا في الاعمال الدولية للشركات عابرة القومية هي على الترتيب : السعودية ، العراق ، الجزائر ، الكويت ، مصر ، وتكون اكثر القطاعات انخراطا في هذه الاعمال بالنسبة لجمال الدول العربية هي على الترتيب المرافق العامة ، الصناعة التحويلية ، الصحة والتعليم ، والخدمات الأخرى ، والاسكان ، الزراعة والرعى ، البترول والتعدين ، والنقل والتخزين . وما يظهر بوضوح هو ان قطاع الخدمات العامة (المرافق) وخدمات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى قد أصبحت تابعة الى حد بعيد للتكنولوجيا الاجنبية ومنغمسة بقوة في عملية تدويل الاقتصاديات العربية .

(٢) بالطبع فان كل العقود ليست من نوع تسليم المفتاح ، فالى جانب هذه العقود تنشط الشركات الدولية

الأكثر ثقلاً من النواحي السكانية والسياسية والعسكرية والصناعية أي مصر وسوريا والجزائر والعراق. ففي سياق هذه التحولات صدرت قوانين سخية للاستثمار الأجنبي في مصر عام ١٩٧٤ وسوريا عام ١٩٧٤، والعراق من خلال قانون الاستثمارات الصناعية، والجزائر حيث قننت التعديلات التي حدثت في الميثاق الوطني عام ١٩٨٥ هذا التوجه الليبرالي الجديد. إن رصد هذا التوجه نحو الاندماج القطري في السوق الرأسمالية العالمية يمثل خصماً من مضمون التوجه الاقتصادي الودودي. وقد واجهت مجموعة البلدان الأخيرة، فشلاً واضحاً في سياساتها الاقتصادية وربما تعود الأسباب الأكثر عمومية للفشل في استقطاب استثمارات الشركات عابرة القومية، ودفعها نحو المساهمة بجدية في تصنيع هذه البلاد. فالإتجاه نحو الليبرالية في التعامل مع الشركات عابرة القومية ترافق مع سياسات أشد ليبرالية في مجال التجارة الخارجية وواردات التكنولوجيا. وقد أزالته هذه السياسة أحد الأسباب الجوهرية لحرص الشركات على الاستثمار المباشر في البلاد النامية (أي حرصها على المحافظة على أسواق التصدير)، وذلك بتخطي الحواجز الجمركية وغير الجمركية بإنشاء مشروعات إنتاجية في السوق المحلية ونتيجة لهذه العوامل لم تنعز توجهات الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية كثيراً في تغيير موقع هذه الفئة من الأقطار العربية من تقسيم العمل الدولي. على أن هذه التوجهات الليبرالية الاقتصادية في الداخل والخارج قد أسفرت عن نتائج سلبية خطيرة. فالتوسع الرهيب في الواردات قد أثار سلباً على موازين المدفوعات، ولم يكن بالإمكان تمويل فجوة الواردات إلا عبر الاقتراض الخارجي مما أدى إلى الإغراق في المديونية كما أن الانغماس في عمليات تسليم المفتاح قد حرم هذه الأقطار من مجال رئيسي لتوسيع رأس المال المحلي في الصناعة، وعمل على نزع الطابع القومي لقطاع رأسمالية الدولة.

أما في مجموعة البلاد العربية الفنية في الخليج العربي، فإن مجمل السياسات الاقتصادية في هذه الدول خلال فترة الازدهار البترولي يمثل نموذجاً فريداً من التمييز بين الضسارة الفادحة «لنطين»، وتوظيف الفوائض المالية في البلاد الرأسمالية المتقدمة والإسراف في مشروعات استثمار داخلية لاتقوم على تقديرين اقتصادي واجتماعي سليمين. فالتوسع في البنية الأساسية قد تم تمويله عن طريق الثروة النفطية، وتم تأسيسه عن طريق أعمال مقاولات قامت بها شركات

الشركات عابرة القومية في الوطن العربي هي بالأساس أشكال انتقالية إلى حد بعيد، وإن هدفها الأساسي كان هو الامتصاص السريع للفوائض البترولية العربية، وهي من ثم في طريقها إلى الاضمحلال مع تلاشي هذه الفوائض.

٣- نشاط الشركات عابرة القومية وتحولات السياسات الاقتصادية العربية :

مع منتصف السبعينات اجتمعت الظروف والسياسات الرسمية على الانتقال بالنظام العربي ككل إلى توجهات استراتجية تمثل جوهرها في هدف تحقيق اندماج اقوى مع السوق الرأسمالية العالمي. وتظهر سمات عديدة مشتركة في السياسات الاقتصادية التي ترجمت هذا التوجه في مختلف الأقطار العربية. ومن هذه السمات الحرص على اجتذاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. ونقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عابرة القومية إلى الوطن العربي.

وإذا كانت هذه السمات جزءاً من الموقف التقليدي لأكثر دول الخليج العربي التي اعتمدت على سياسات ليبرالية في مجال التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. فقد كان لتراكم الفوائض البترولية وما أدت إليه من توسع مذهب في الواردات السلعية والتكنولوجيا هي التي اكتسبت سياسات الانفتاح التقليدية على السوق العالمية أبعاداً كفية جديدة. وكان التوجه العام لعدد من الأقطار العربية قليلة السكان وفقيرة الموارد مثل لبنان والأردن واليمن يتسم كذلك بدرجة كبيرة من الانفتاح. إلا أن الافتقار إلى التمويل اللازم لتغطية متطلبات هذا الانفتاح مع عدم حماس الشركات عابرة القومية للاستثمار الموسع في هذه البلاد، عمل على حصر مظاهر الانفتاح في الحدود التي تعينها مستويات المساعدة المالية العربية والاقتراض الخارجي. وهناك فئة ثالثة من الأقطار العربية اتبعت تقليدياً سياسات الانفتاح على الخارج مع وجود قاعدة اقتصادية داخلية أكثر تنوعاً أو أوفر في عرض العمل مثل تونس والمغرب والسودان، ولم تغير هذه الأقطار من واقع توجهاتها الخارجية العامة. على أن الفقر النسبي لهذه البلاد قد ساهم في ربط هذا التوجه بسياسات تصنيع محل تقوم على السوق الداخلية من خلال إحلال الواردات. ويبدو أن الانتقال إلى الاندماج الأقوى مع السوق العالمي كان مرهوناً بالتحولات التي حدثت في مجموعة البلاد العربية

إِنْ سِيَّاسَاتِ الْإِسْتِمَارِ قَدْ صَعِمَتْ إِذْنِ خِلَالِ الْحَقَبَةِ النَّظْمِيَّةِ عَلَى أَسَاسِ ادِمَاجِ فِعَالٍ وَانْفِرَادِيٍّ وَغَيْرِ مُتَنَاسِقٍ لِلْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ فِي السُّوقِ الرَّاسِمَالِيِّ الْعَالَمِيِّ ، وَتَمَّ تَفْذِيحُهَا بِمُشَارَكَةِ أُسَاسِيَّةٍ مِنْ قَبْلِ الشَّرِكَةِ عِبْرَةِ الْقَوْمِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْإِنشِطَةِ غَيْرِ التَّقْلِيدِيَّةِ ، وَخَاصَّةً أَعْمَالِ الْمُقَاوَلَاتِ الْمُتَكَامِلَةِ أَوْ تَسْلِيمِ الْمِفْتَاحِ ، وَقَدْ نَشَأَ عَنْ هَذَا النَّمْطِ هَيْكَلُ أُسَاسِيٍّ وَقَاعِدَةٌ اِنْتِاجِيَّةٌ فِي مَجَالِ الْإِسْتِخْرَاجِ وَالصَّنَاعَةِ التَّحْوِيلِيَّةِ لِإِسْهَالِ فَكِ ارْتِبَاطِهَا بِالسُّوقِ الرَّاسِمَالِيِّ فَالِي جَانِبِ التَّبَعِيَّةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِصَنَاعَاتِ التَّصْدِيرِ (مَعَ صَادِرَاتِ النِّظْمِ الْخَامِ كَذَلِكَ) عَلَى هَذِهِ السُّوقِ ، فَالْمُتَسَلِّمَاتُ الصَّنِيفَةُ وَالتَّجْدِيدُ وَالتَّوَسُّعُ فِي بَقِيَّةِ الْفُرُوعِ الْإِنْتِاجِيَّةِ وَفِي الْهَيْكَلِ الْأُسَاسِيِّ تَقْرُضُ رَوَابِطَ طَوِيلَةٍ الْمُدَى مَعَ هَذِهِ الشَّرِكَةِ وَدَوْلِهَا الْأَمِّ ، سِوَاءٍ فِي مَجَالِ اسْتِمْرَارِ نَقْلِ التَّكْنُولُوجِيَا أَوْ الْوَارِدَاتِ السَّلَازِمَةِ مِنَ السِّلْعِ الْوَسِيطَةِ وَالرَّاسِمَالِيَّةِ وَقَطْعِ الْغِيَارِ وَمَحَطَّاتِ الصَّنِيفَةِ وَمَجَرَّدِ الْمَحَافِظَةِ عَلَى الْمُنْشِآتِ الْخِدْمِيَّةِ وَالْإِنْتِاجِيَّةِ الَّتِي نَتَجَتْ عَنْ هَذَا النَّمْطِ وَتَحْسِينِ عِلَاقَتِهَا بِفَرَضِ بَحْدِ ذَاتِهِ اسْتِمْرَارِ ضَمَانٍ مُتَسَلِّمَةٍ مِنْ مَوَارِدٍ مَالِيَّةٍ ضَخْمَةٍ سَوْفَ يَصْبِيحُ تَوْفِيرُهَا أَكْثَرَ صَعُوبَةً مَعَ أَطْرَافِ اِضْمِحْلَالِ الْفَوَاضِلِ الْمَالِيَّةِ الْمُنَاحَةِ مِنْ صَادِرَاتِ الْبِتْرُولِ . فَعِنْدَمَا كَانَتْ الْفَوَاضِلُ الْمَالِيَّةُ تَتَرَاكُمُ لَمْ تَكُنِ التَّكَالِيفُ الْمُرْتَفِعَةُ لِنَمْطِ الْإِسْتِمَارِ الْمُتَحَقِّقِ - أَوْ لِنَزِيفِ الثَّرْوَةِ وَالتَّحْوِيلَاتِ الْعَكْسِيَّةِ الضَّخْمَةِ لِلْقِيمِ خَارِجِ الْوِطَنِ الْعَرَبِيِّ عِبْرَ قُنُوتِ أَعْمَالِ الْمُقَاوَلَاتِ وَالتَّوْرِيدِ وَنَقْلِ التَّكْنُولُوجِيَا مُحْصُوسَةً بِشِدَّةٍ - أَمَا مَعَ اِضْمِحْلَالِ الْفَوَاضِلِ الْمَالِيَّةِ الْمُنَاحَةِ مِنْ صَادِرَاتِ الْبِتْرُولِ . فَعِنْدَمَا كَانَتْ الْفَوَاضِلُ الْمَالِيَّةُ تَتَرَاكُمُ لَمْ تَكُنِ التَّكَالِيفُ الْمُرْتَفِعَةُ لِنَمْطِ الْإِسْتِمَارِ الْمُتَحَقِّقِ - أَوْ لِنَزِيفِ الثَّرْوَةِ وَالتَّحْوِيلَاتِ الْعَكْسِيَّةِ الضَّخْمَةِ لِلْقِيمِ خَارِجِ الْوِطَنِ الْعَرَبِيِّ عِبْرَ قُنُوتِ أَعْمَالِ الْمُقَاوَلَاتِ وَالتَّوْرِيدِ وَنَقْلِ التَّكْنُولُوجِيَا مُحْصُوسَةً بِشِدَّةٍ - أَمَا اِضْمِحْلَالُ الْفَوَاضِلِ وَاسْتِمْرَارُ تَاكْلِهَا فَالْإِعْيَاءُ الْمَالِيَّةُ لِنَمْطِ الْإِسْتِمَارِ الرَّاهِنِ سَوْفَ تَصْبِيحُ بَاهِظَةً إِلَى دَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ عَلَى مَوَازِينِ الْمُدَفُوعَاتِ وَالْمَوَازِنَاتِ الْعَامَةِ فِي الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَبِالتَّالِيِ قَدْ يَصْبِيحُ النَّمُو الْاِقْتِصَادِي فِي الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ تَحْتَ رِجْمَةِ الدُّوَلِ الرَّاسِمَالِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَشَرِكَتِهَا الْعَمَلَاءَ .

أَجْنَبِيَّةٍ ، وَاسْتَأْجَرَتْ مِنْ أَجْلِهَا قُوَّةَ عَمَلٍ مُهَاجِرَةٍ . أَيْ أَنَّ الْهَيْكَلَ الْإِسْأَسِيَّ قَدْ تَمَّ تَشْيِيدُهُ بِأَمْوَالٍ تَدْفَقَتْ مِنْ خَارِجِ دَوْلَابِ الْإِنْتِاجِ الْمُسْتَقْدَمِ عَلَى قُوَّةِ عَمَلٍ مُحَلِيَّةٍ ، وَوُظِّفَتْ مِنْ أَجْلِ تَدْعِيمِ الْإِنْتِاجِ الْبِتْرُولِيِّ لِلتَّصْدِيرِ وَالْخِدْمَاتِ الْخَاصَّةِ الْعَامَةِ . وَكَانَتْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ تَحْتَمِلُ تَضْمِينَهَا بِإِمْكَانَاتِ التَّكَامُلِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْوُجُودِيِّ . وَلَكِنْ فَاتَتْ هَذِهِ الْفُرْصَةُ نَتِيجَةً لِلْإِغْرَاقِ فِي الْإِسْتِمَانَةِ بِالشَّرِكَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ ، حَتَّى تَكَالَى الَّتِي لَا تَتَطَلَّبُ مَعَارِفَ تَكْنُولُوجِيَّةٍ مُعَقَّدَةٍ فَفِي عَامِ ١٩٨٢ تَبَيَّنَ أَنَّ أَعْمَالَ التَّشْيِيدِ الْبَسِيطَةِ وَالتَّنْمِيطِ الَّتِي يَتَوَافَرُ لَهَا بِدَائِلُ مُحَلِيَّةٍ أَوْ عَرَبِيَّةٍ تُمَثِّلُ ٧٩٪ مِنْ أَجْمَالِ مُنَاقَصَاتِ الْمُقَاوَلَاتِ الْمُتَكَامِلَةِ .

يَتِمَثَّلُ الْإِتْجَاهُ الثَّانِي فِي دَوْلِ الْخَلِيجِ فِي نَمُو الصَّنَاعَةِ التَّحْوِيلِيَّةِ بِدَعْمِ مِنَ الشَّرِكَةِ عَابِرَةِ الْقَوْمِيَّةِ . وَقَدْ تَرَكَّزَتْ عَمَلِيَّاتُ الصَّنَاعَةِ التَّحْوِيلِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأَقْطَارِ فِي كُونِهَا صَنَاعَاتٍ مُوجَّهَةٍ لِلتَّصْدِيرِ قَائِمَةً عَلَى مَوَادِّ خَامٍ رَخِيصَةٍ مُتَوَافِرَةٍ مُحَلِيًّا مِثْلَ صَنَاعَاتِ الْبِتْرُولِيكِيَاوِيَّاتِ ، أَوْ مَقْطُوعَةِ الصِّلَةِ بِعَرَضِ الْخَامَاتِ الْمُحَلِيَّةِ (مِثْلَ مَجْمَعَاتِ الْحَدِيدِ وَالصَّلْبِ فِي السُّعُودِيَّةِ) وَتَشْتَرِكُ جَمِيعُ هَذِهِ الصَّنَاعَاتِ فِي سِمَاتٍ هَامَةٍ :

- (أ) هِيَ أَنَّهَا تَجْعَلُ هَذِهِ الْبِلَادَ فِي حَاجَةٍ مُسَاسَةٍ لَأَسْوَاقِ التَّصْدِيرِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي الْبِلَادِ الرَّاسِمَالِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ .
- (ب) صَعِمَتْ هَذِهِ الْمَشْرُوعَاتُ عَلَى أُسَاسِ خَلْقِ فَائِزٍ فِي الْمُنْتَجَاتِ الْمُصَنَّعَةِ .
- (ج) أَنَّ الْمُسْتَوَى التَّكْنُولُوجِيَّ لِهَذِهِ الْمَشْرُوعَاتِ فَائِظَةٌ الْحَدَاثَةِ ، وَمِنْ الْمَحْتَمَلِ ذَلِكَ أَنَّ تَظَلُّ عَلَى عِلَاقَةٍ وَثِيقَةٍ بِالشَّرِكَةِ عَابِرَةِ الْقَوْمِيَّةِ فِي مَجَالِ الْإِدَارَةِ وَالْعَمَلِيَّاتِ الْفَنِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةِ .
- (د) أَنَّهَا تَمْتَصُّ جِزَاءً ضَخْمًا مِنَ الْمَوَارِدِ وَالْفَوَاضِلِ الْمَالِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ لِصَالِحِ هَذِهِ الشَّرِكَةِ .
- (هـ) وَلَأنَّ مُعْظَمَ هَذِهِ الْمَشْرُوعَاتِ مَمْلُوكَةٌ لِلدَّوْلَةِ ، لِذَلِكَ فَهِنَّ تَقْلَبُ أَسْوَاقَ التَّصْدِيرِ وَالْإِرْتِفَاعِ النَّسْبِيِّ لِلتَّكَالِيفِ يَجْعَلُ تَبَعِيَّةَ الْخَسَائِرِ الَّتِي قَدْ تَنْجُمُ عَنْهَا تَقَعُ عَلَى عُنَاقِ الدَّوْلَةِ الَّتِي تَوَاجِهُ بِالتَّالِيِ بِصَعُوبَةٍ أَكْبَرَ فِي تَرْشِيدِ الْإِنْتِاجِ الْبِتْرُولِيِّ لِصَالِحِ الْأَجْيَالِ الْمُقْبِلَةِ .

[illegible]

رابعاً - التبعية المالية للعالم العربي

كانت تقوم باقراض اموالها الى البلدان التي تعتقد انها تمتلك قدرة على السداد أو ما يسمى بالهدارة الائتمانية ، ولذا فإن معظم القروض قد ذهبت الى مجموعة البلاد متوسطة الدخل في العالم الثالث وخاصة البلدان حديثة التصنيع كالبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك والهند . وكذلك إلى بلدان أخرى كالبلدان النفطية مثل اندونيسيا وفنزويلا وعدد من البلدان المتوسطة الدخل الأخرى ، ومع تضخم حجم القروض التي منحتها البنوك فانهما سعت لتأمين نفسها ضد مخاطر التقلب في أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم فبدأت بأسعار فائدة معومة ترتبط على نحو تلقائي بأسعار الفائدة السائدة في الاسواق الدولية . ولأن السياسات المتبعة في البلدان المتقدمة - السياسات النقدية والمالية والتجارية - تعدد البيئة الاقتصادية للنظام الرأسمالي الدولي وخاصة لأجرائه المختلفة ، ولذا فإن التحول في هذه السياسات في خضم أزمة مراكز النظام الرأسمالي ، خاصة في أعقاب صعود اليمين المحافظ الى الحكم في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، كان له أثر كبير على تفجر مشكلة الديون . فقد تأثرت حصة صادرات البلدان المتخلفة بكل من انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وبتصاعد سياسات الحماية التجارية التي أتبعها هذه الدول وبانخفاض أسعار الصادرات الأساسية . كما اتجهت أسعار الفائدة وسعر صرف الدولار الأمريكي إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٠ ، وهو ما كان له

شهد النصف الثاني من السبعينات واولائل الثمانينات نموا انفجاريا في ديون العالم الثالث ، إذ قفزت هذه المديونية من ١٣٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ حتى وصلت ٩٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٤ ، أي انها زادت بمقدار ست مرات وبمتوسط معدل نمو مستوى مركب بلغ ٢٠,٩٪ . وقد تميزت هذه الديون بارتفاع النصيب النسبي للديون من المصادر الخاصة ، وانخفاض الديون من المصادر الرسمية ، وكان لهذا التغير في هيكل الديون اثر كبير على تفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، حيث تعد القروض من المصادر الرسمية بصفة عامة ، قروضا اسهل من حيث الشروط والتكلفة اذا ما قورنت بالقروض من المصادر الخاصة ، وكان التطور الاسرع في قروض المصادر الخاصة هو ازدياد قروض البنوك التجارية وذلك إثر الافراط الشديد في السيولة الدولية الذي حدث مع تراكم الفوائض البترولية منذ عام ١٩٧٤ في هذه البنوك حيث يقدر ان احتياطي البنوك الدولية قد تضاعف بمقدار احدى عشرة مرة خلال عقد السبعينات وحده . وقد نجحت البنوك في تدوير هذه الفوائض تجاه اقراض العالم الثالث ، وذلك لأن الطلب على الاقتراض في البلدان الغربية ذاتها كان ضعيفا لانخفاض معدل الاستثمار متأثرا في ذلك بلزمة الركود التضخمي التي سيطرت على هذه البلدان منذ منتصف السبعينات تقريبا . وقد تميزت ديون العالم الثالث كذلك بتوزيعها توزيعا غير متوازن بين بلدان العالم الثالث لأن أغلب البنوك

التقرير لا يتعرض لمديونية العراق ، اذا انها نشأت في ظروف خاصة - الحرب مع ايران - ولم تبدأ سوى منذ عام ١٩٨١ فقط ، ان كان العراق قبل ذلك من البلدان ذات الفائض في موازين مدفوعاتها . ولذا فانه بغرض الحفاظ على وحدة التحليل من حيث الفترة الزمنية . او اسباب نمو المديونية أعملت مديونية العراق (بلغت مديونية العراق ١٠,٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٨١ ثم وصلت الى ٣٥ بليون دولار عام ١٩٨٥ بما يجعلها على الاغلب اكبر مدين عربي في العام الأخير) . ويقدم الجدول (١٠) عرضا لتطور حجم الديون القائمة العامة والمضمونة من قبل السلطات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ . وقد تم تقسيم البلدان العربية إلى مجموعتين رئيسيتين هما البلدان العربية المدينة متوسطة النمو والدخل والبلدان العربية المدينة الأقل نموا او دخلا . ويمكن استخلاص النقاط الهامة الاتية حول حجم الديون العربية .

(١) ارتفعت المديونية العربية من ١٠,٨٤٦ بليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٧٩,٦٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، أي انها قد زادت بأكثر من سبعة أضعاف خلال هذه الفترة وبمتوسط معدل نمو سنوي مركب بلغ حوالي ١٨٪ . ويلاحظ أن معدل نمو المديونية العربية قد بدأ في التراخي بشكل ملحوظ مع بداية عقد الثمانينات بعد النمو الانفجاري الذي تحقق في النصف الثاني من عقد السبعينات ، فبينما كان متوسط معدل النمو السنوي المركب لهذه الديون ٢٤,٥٪ في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ فإنه انخفض إلى ٨٪ فقط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ وهو وضع يناظر تقريبا ما حدث في مديونية العالم الثالث كله ، حيث أن تجر مشكلة الديون ودخول العديد من البلدان في أزمات سيولة وعدم القدرة على السداد عمل على الحد من تدفقات القروض إليها وخاصة من البنوك دولية النشاط التي أدركت أنها قد عرضت نفسها للخطر مع نمو دائيتها لهذه البلدان .

(ب) تتركز المديونية العربية في البلدان متوسطة الدخل إذ أن نصيب هذه البلدان في إجمالي المديونية العربية كان حوالي ٨٥٪ و ٧٨٪ في عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ على الترتيب ، بينما كانت مديونية البلدان الأقل نموا ١٥٪ و ٢٢٪ في نفس العامين وبالإضافة إلى ذلك فإن المديونية العربية تتركز في عدد محدود من البلدان ، إذ أن مديونية البلدان العربية الأكثر مديونية وهي مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان كانت حوالي ٨٤٪ ،

أثرة الملموس على أعباء خدمة ديون العالم الثالث ومع كل هذه التطورات والارتفاع الضخم لحجم المديونية بدأت مشكلة الديون في التفتير في بلدان العالم الثالث بلدا تلو الآخر ، وخاصة في عام ١٩٨٢ حينما أعلنت المكسيك في صيف هذا العام عن عدم قدرتها على الوفاء بديونها وهو ما كان جرس الانذار للبنوك الكبرى فخضعت من القروض الجديدة التي تمنحها لبلدان العالم الثالث مما ضاعف من أزمة المديونية لتصبح المشكلة ذات الاولوية في بلدان العالم الثالث وليصبح استخدام هذه الأزمة مدخلا هاما في يد البلدان الغربية لاعادة تكييف الهياكل الاقتصادية في العالم المختلف .

ولم يكن وضع العالم العربي بعيدا عن كل هذه التطورات السلبية ، إذ بمقدورنا القول أن العالم العربي يحتوى على عبء مماثلة الى حد كبير لكل ما حدث في المديونية العلمية والاستثناء هو احتواء العالم العربي على عدد قليل من البلدان النفطية التي تراكمت فوائضها المالية في السوق العالمية . وكفحت مصدرا لتزايد مديونية بلدان العالم الثالث الأخرى . وتضم بلدان الفوائض الامارات والكويت والسعودية وقطر وليبيا والعراق - مع التحفظ حول موقف العراق حيث تحولت من بلد فائض مالي إلى بلد مدين منذ نشوب الحرب مع ايران في اواخر عام ١٩٨٠ - بينما بقية العالم العربي وقع في اسر مديونية خارجية قاسية من حيث الاعباء والاثار .

١ - حجم وهيكل الديون العربية :

قبل التعرض لحجم الديون العربية وهيكلها خلال فترة الدراسة ، فإنه لا بد من ادراج تحفظ أساسي حول حجم هذه الديون وبالتالي هيكلها إذ أنه لاعتبار اتساق التحليل ويفرض الدقة العلمية فقد تم الاستعانة ببيانات البنك الدولي التي تصدر تحت عنوان « جداول المديونية العالمية » وهي تقدم بيانات عن مديونية البلدان العربية العامة والمضمونات من السلطات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ، وتم استكمال هذه الجداول بتقديرات من مصادر أخرى لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . ولتشتمل أرقام المديونية تلك على الديون القصيرة الأجل . كما تشتمل على أرقام الديون العسكرية أو الديون الخاصة غير المضمونة ، أو الديون الواجبة السداد بالعملة المحلية . أو الديون لصندوق النقد الدولي وبذلك فإن أرقام المديونية التي سنتعرض لها تحدد مجرد تصور عام لهذه الديون وتطورها عبر الزمن ، كما أن

و- كان اليمن الجنوبي من بين البلدان الأقل نمواً هو الذي سجل أعلى متوسط معدل سنوي للديون يليه في ذلك الصومال فاليمن الشمالي فالسودان فموريتانيا .

ز- إن أقل البلدان العربية مديونية هي لبنان من بين البلدان المتوسطة الدخل ، وجيبوتي في البلدان الأقل نمواً ورغم أن تقديرات مديونية البلدين لانتوافران عن عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، فانه من المعتقد أنهما قد ظلا أقل البلدان العربية مديونية .

وإذا انتقلنا من هذا الاستعراض لحجم الديون العربية وتطورها خلال الحقبة النفطية الى استعراض هيكل هذا الدين فسنلاحظ الآتي :

١ - ارتفعت الديون من المصادر الخاصة عن الديون من المصادر الرسمية في إجمالي مديونية البلدان متوسطة الدخل فيما عدا مصر وسوريا ويقلب الدين الخاص على مديونية كل من الجزائر وعمان وحيث تبلغ نسبته ٧٨,٥٪ في الجزائر و ٧٥,٩٪ في عمان من إجمالي مديونيتهما عام ١٩٨٢ . كما تشكل الديون من المصادر الخاصة نسبة مرتفعة في مديونية كل من المغرب ولبنان وتونس .

ب - فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً يتميز السودان بارتفاع النصيب النسبي لديونه من المصادر الخاصة وإن كانت قد انخفضت في عام ١٩٨٢ عنها في عام ١٩٧٤ . وبشكل عام فإن بقية دول المجموعة تنخفض فيها نسبة الدين من المصادر الخاصة لإجمالي ديونها وخاصة اليمنين ، وهو أمر طبيعي في ضوء التطور الذي حدث في مديونية العالم الثالث كله ، فنمو هذه المديونية كان أساساً عبر المصادر الخاصة وبوجه خاص من البنوك العملاقة الدولية النشاط . وقد وجهت هذه البنوك قروضها للبلدان التي تمتلك القدرة على السداد . وهو ما جعل من توجه القروض بعيداً عن البلدان الأقل نمواً ولصالح البلدان المتوسطة الدخل أمراً ليس بالغريب . وتطور هيكل مديونية البلدان العربية بنفس الطريقة تقريباً ، فالبلدان العربية متوسطة الدخل زادت فيها جميعاً وماعداً مصر وسوريا - وعلى نحو كبير المديونية من الأسواق المالية الدولية في عام ١٩٨٢ بالمقارنة بعام ١٩٧٤ ، وكان أكبر نصيب نسبي للديون من هذا المصدر هو الذي تحقق في عمان إذ ارتفعت ديونه من الأسواق المالية من ٢٤,١٪ من إجمالي ديونه عام ١٩٧٤ الى ٧٢,٢٪ في عام ١٩٨٢ أي أن هذه النسبة زادت بأكثر من الضعف . وكذلك الجزائر التي ارتفع النصيب

٨٠,٥٪ من إجمالي الديون العربية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ . وجميع البلدان الأكثر مديونية فيما عدا السودان ، هي بلدان عربية متوسطة الدخل . ومن جديد فإن العالم العربي هنا يناظر ما حدث في مديونية العالم الثالث حيث تركزت هذه المديونية في عدد محدود من البلدان متوسطة الدخل .

ج - محدودية مديونية البلدان العربية الأقل نمواً من الحجم الإجمالي لديون الدول العربية ، برغم ارتفاع نصيبها من المديونية في عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٤ وذلك لأن معدل النمو السنوي لديون هذه البلدان كان أعلى من ذلك المحقق في البلدان متوسطة الدخل ، وتتركز مديونية هذه البلدان المحدودة النمو بشكل كبير في السودان ، وحيث كان نصيبه أكثر قليلاً من نصف إجمالي ديون بلاد هذه المجموعة في بداية الفترة ونهايتها على السواء . وجدير بالذكر أن جميع بلدان هذه المجموعة تصنف في عداد افقر ٣٦ بلداً في العالم .

د - إن الجزائر تكاد تكون هي البلد العربي الوحيد الذي استطاع تخفيض حجم مديونته الخارجية . فمن نمو سريع جداً لهذه المديونية طوال النصف الثاني من السبعينات حتى وصلت المديونية الى ١٦,٣٣٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، انخفضت هذه المديونية الى ١٣,٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، ويلاحظ أن الانخفاض كان أكبر في عام ١٩٨٢ حيث كان حجم المديونية ١٢,٩ بليون دولار ولكن مديونية الجزائر عادت للارتفاع مرة أخرى في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (تقديرات) وإن كان بشكل محدود .

هـ - تتربع مصر على قمة أكبر البلدان العربية المديونية في عام ١٩٨٥ . وفي داخل مجموعة البلدان المتوسطة الدخل فإن أعلى معدل نمو سنوي للديون كان الذي تحقق في المغرب تليها الأردن فعمان فمصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي للديون الجزائرية هو أقلها من بين تلك البلدان ، وذلك لنجاح الجزائر في تخفيض حجم الديون في الثمانينات كما سبق الإشارة . فبينما كان متوسط معدل النمو السنوي المركب للدين الجزائري حوالي ٢٥,٦٪ في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ وهو أعلى بشكل واضح من ذلك المتوسط الإجمالي للمجموعة خلال نفس الفترة ، فإن هذا المتوسط كان بالسالب ٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

خاصة) من الأسواق المالية بما يعادل ٦٣ بليون دولار، ومن هذا المبلغ قام المقرضون العرب بتدبير مامقدارة ٢٤ بليون دولار، أى حوالى ٥٤٪ من حجم الاقتراض العربى فى تلك الفترة . وهكذا فإن درجة التكامل والترابط بين الأسواق المالية والعربية والأسواق المالية الدولية هى أكبر بكثير من درجة التكامل والترابط بين الأسواق المالية العربية وبعضها البعض . وهو ما اتضح مع تزايد حركة الاقتراض العربى - العربى عبر الأسواق الدولية .

٢ - اعباء الديون فى البلدان العربية :

مع النمو الانفجارى فى حجم ديون البلدان العربية خلال الحقبة النفطية واتجاه شروط الاقتراض الى الأسوأ ، تزايدت اعباء هذه الديون ، ويقدم الجدول (١١) عرضاً لتطور اجمالى مدفوعات خدمة الديون فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ .

ونلاحظ أن مدفوعات خدمة الدين فى البلدان العربية قد ارتفعت من حوالى ١,٧ مليار دولار فقط عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٠,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٣ ، أى قد زادت بحوالى ستة أضعاف وبمعدل نمو سنوى مركب بلغ ١٩,٧٪ ، ومن الطبيعى أن مدفوعات خدمة الدين تعد أكثر ارتفاعاً فى البلاد متوسطة الدخل عنها فى البلاد الأقل نمواً ، وذلك لارتفاع حجم المديونية وتعدد شروط الاقتراض فى بلدان المجموعة الأولى عنها فى بلدان المجموعة الثانية فقد زادت مدفوعات خدمة الدين فى البلاد متوسطة الدخل بحوالى ستة أضعاف خلال الفترة محل الدراسة وبمتوسط معدل نمو سنوى قدرة ٢٠٪ بينما لم تزد هذه المدفوعات سوى أقل من ثلاثة أضعاف فى البلدان الأقل نمواً وبمعدل نمو سنوى بلغ ١٢,٩٪ خلال نفس الفترة ، وكانت مدفوعات خدمة الدين مرتفعة على نحو ملحوظ فى البلدان العربية الأكثر مديونية وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوى لمدفوعات خدمة الدين أكثر ارتفاعاً فى الأردن وعمان ، تليهما الجزائر وتونس والمغرب ثم مصر فلبان وفلسطين ، ويعود ذلك الى متوسط معدل نمو المديونية والى طبيعة شروط الاقتراض .

أما البلدان الأقل نمواً ، فإن مدفوعات خدمة الدين كانت أكثر ارتفاعاً فى السودان لضخامة حجم ديونها تليها اليمن الجنوبي ، فاليمن الشمالى ، وموريتانيا

النسبى للديون من هذا المصدر من ٢٩٪ الى ٥٦,٤٪ بين نفس العاملين . ثم المغرب الذى ارتفع فيها من ١٨,٤٪ الى ٢٥,٦٪ أى زاد فيها التصيب النسبى لهذا المصدر بحوالى الضعف بين العاملين المذكورين ، وكانت الزيادة ملحوظة أيضاً فى مديونية لبنان حيث ارتفعت من ٢,٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٩,٥٪ فى عام ١٩٨٣ . إضافة إلى تونس والأردن . وكما سبق الذكر فإن النسبى النسبى للديون من هذا المصدر لم تتخف من بلدان هذه المجموعة سوى فى مصر وسوريا ، ويعد التصيب النسبى للديون من الأسواق المالية الدولية منخفضاً جداً فى مديونية سوريا .

أما البلدان العربية الأقل نمواً ، فإنه فيما عدا السودان فإن بقية بلدان المجموعة تعد نسبة الديون من الأسواق المالية لاجمالى ديونها محدودة جداً ، حيث لاتشكل مصدر جذب للبنوك الدولية ، ويلاحظ أنه فى عام ١٩٨٣ انخفضت نسبة الديون من هذا المصدر فى بلدان هذه المجموعة فيما عدا الصومال وذلك مقارنة بعام ١٩٧٤ .

والأمر الجدير بالتأكيد عليه ، هو أن نسبة كبيرة من حجم الديون العربية التى تم الحصول عليها من الأسواق المالية الدولية كان يعود الى مقرضين عرب ، وفى الوقت الذى تراكمت فيه فوائد مالية كبيرة بالعملة الأجنبية لبعض البلدان العربية النفطية وتم استثمارها مالياً فى الأسواق الدولية ، فقد اضطرت البلاد العربية ذات العجز فى موازين مدفوعاتها الى اللجوء لهذه الأسواق للاقتراض منها ، وخاصة من سوق العملات الأوروبية التى كانت قد نجحت فى اجتذاب نسبة كبيرة من الفوائض العربية اليها ، الأمر الذى يعنى أن جانباً كبيراً من القروض العربية من هذه الأسواق كان مصدره أموالاً عربية . وتشير الاحصائيات الى أن البنوك العربية التى تعمل فى الأسواق المالية والدولية قامت خلال الفترة مابين ١٩٧٦ والرابع الأول من عام ١٩٨١ بقيادة عدد من القروض يصل مجموعها الى ٤٨٥ قرضاً مصرفياً . بقيمة اجمالية بلغت ١٢,١ بليون دولار للمقرضين ينتمون الى مختلف بلاد العالم . وكان نصيب المقرضين العرب من هذه القيمة حوالى ٥,٦ بليون دولار أى ما نسبته ٤٦٪ من اجمالى عمليات البنوك العربية . كما أنه خلال الفترة ما بين ١٩٨١ والرابع الأول من عام ١٩٨٢ استطاع المقرضون العرب أن يحصلوا على موارد أجنبية (قروض مصرفية ، اصدارات سندات عامة ، قروض

المديونية ، حيث تقاس مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيللة الصادرات ، وهي المصدر الاساسى للوفاء بالدين ، الا ان هذا المعدل لايقدم دلالة حول العوامل المحددة لتغيير مدفوعات خدمة الدين وحصيللة النقد الاجنبى من الصادرات . ولذلك فان العبء الحقيقي لديون البلاد العربية يتضح من دراسة التطور الاقتصادى لهذه البلدان اثناء الحقبة النفطية .

وأولى الحقائق التى يعكسها الهيكل الاقتصادى العربى ، هى الخلل الواضح فى تركيب هذا الهيكل والذى يهم فى تركيب هذا الهيكل فيما يختص بوضع المديونية هو آثار هذا الهيكل وتأثره بأوضاع التجارة الخارجية العربية فالتجارة الخارجية تتميز عامة بغلبة الصادرات من المواد الأولية وبصفة خاصة النفط وقد ترتب على ذلك حساسية البلاد العربية للتقلبات التى تحدث فى الأسواق العالمية ، ليس على الميزان التجارى فحسب ، وإنما على الاقتصاد القومى كله ، حيث أن قطاع الصادرات يمثل وزنا هاما فى توليد الدخل القومى ، ولذا فمعرض حصيللة الصادرات للهزات يؤدى الى لعبت بالاستقرار الاقتصادى فى هذه الدول ، والى أحداث اضطرابات فى علاقاتها الاقتصادية الدولية حيث تصبح قدرتها على سداد ديونها وتمويل صادراتها معرضة للتقلب طبقا للارتفاع أو الهبوط فى حصيللة الصادرات . وقد كان للأوضاع الدولية مع تفجر أزمة الركود التضخمى فى البلدان المتخلفة ومن بينها البلاد العربية . حيث تعرض أسعار صادرات المواد الأولية لانخفاض شديد ولأسعيا النفط الذى بدأ مسيرة منتظمة من تدهور الأسعار منذ عام ١٩٨٢ ليصل الى الانهيار الكبير فى أسعاره فى عام ١٩٨٦ حيث انخفضت تلك الاسعار لاقل من نصف ماكانت عليه فى عام ١٩٨٥ .

وفى جانب الواردات فان فجوة الموارد المحلية التى اتسعت فى البلاد العربية المدينة وقابلها اتساع فى الواردات من الخارج لم تحدث بسبب تزايد استيراد مستلزمات التنمية فقط ، ولكنها تزايدت كذلك بسبب ازدياد سلع الاستهلاك المختلفة ومن بينها سلع الاستهلاك الترفى ، فقد تطورت معدلات الاستهلاك الكلى فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، فبلغت فى الجزائر ٢١,٥٪ وتراوح معدل النمو فى الاستهلاك بين ١,٧٪ فى مصر و ٢,٩٪ فى الاردن وذلك فى مجموعة الدول المدينة المتوسطة الدخل والتى تشمل الاردن وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب ، وفى مجموعة البلدان المدينة

الصومال فيجيبوتى ، أما متوسط معدل النمو السنوى لمدفوعات خدمة الدين فقد كانت مرتفعة على نحو بالغ فى اليمن الجنوبى بلغ ٤٦,٣٪ وسجلت فى ذلك أعلى متوسط معدل نمو فى ديونه الخارجية فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ، وقد تلا اليمن الجنوبى فى متوسط معدل النمو السنوى الصومال ، فيموريتانيا ، فالسودان .

كما يتبين ارتفاع معدل خدمة الدين (مدفوعات خدمة الدين قياسا الى حصيللة صادرات السلع والخدمات) فى البلدان متوسطة الدخل عنه فى البلدان الأقل نموا ، وفى البلدان متوسطة الدخل شهدت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا فى عام ١٩٨٢ عنها فى عام ١٩٧٤ ، ويلاحظ أن معدل خدمة الدين أكثر ارتفاعا فى كل من المغرب والجزائر ومصر حيث تزيد عن ثلث اجمالى حصيللة صادرات السلع والخدمات فى البلاد الثلاثة تليهما تونس التى تشكل مدفوعات خدمة الدين فيها مايقرب من ربع حصيللة صادراتها وهى البلدان الأكثر مديونية . ثم تلى هذه البلدان كل من سوريا والاردن بمعدل خدمة للدين معتدل ، ويبقى هذا المعدل منخفضا جدا فى عمان . أما البلدان الأقل نموا فيأتى اليمن الجنوبى على رأس القائمة فيه بمعدل خدمة دين بلغ حوالى ٢٥٪ فى عام ١٩٨٢ يليه السودان ومع استخدام مؤشر آخر لقياس عبء الدين وهو نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الاجمالى ، فيلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت بصورة هائلة بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٢ فقد زادت بحوالى خمسة أضعاف فى كل من تونس والاردن وعمان وبحوالى الضعف فى الجزائر ، وبحوالى ٣٠٪ فى مصر و ١٨٪ فى سوريا . وتعد نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الاجمالى مرتفعة فى الجزائر والمغرب وتونس ومصر ، وهى أكثر البلدان مديونية تليها الأردن وتأتى فى المؤخرة عمان وسوريا حيث نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الاجمالى تبلغ حوالى ٢٪ فقط .

وفى البلدان الأقل نموا كان المعدل أكثر ارتفاعا فى موريتانيا واليمن الجنوبى ، وكان الارتفاع فى عام ١٩٨٢ بالمقارنة بعان ١٩٧٤ ملحوظا فى اليمن الجنوبى والصومال ، بينما تعد اليمن الشمالى هى البلد العربى الوحيد الذى انخفض فيه كل من معدل خدمة ديونه ونسبة خدمة ديونه الى الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع عام ١٩٧٤ .

ورغم أن معدل خدمة الدين يعد مؤشرا هاما لعبء

السودان والمغرب الى حالة عدم القدرة على الوفاء بالديون .

ومع تزايد مدفوعات خدمة الدين اشتد العجز في موازين مدفوعات البلدان العربية المدينة ، حيث يصبح نمو مدفوعات خدمة الدين ذاتها احد اهم اسباب هذا العجز ، مما يؤدي الى زيادة الاقتراض وتدخل البلد المدين في حلقة مفرغة للديون . وتسقط في شبكة التبعية المالية للبلدان والمؤسسات المقرضة .

ومن المؤكد ان ظروف خدمة الدين العربية في السنوات القادمة ستكون اصعب كثيرا من السابق ، حيث ان انهيار اسعار النفط وانخفاض حجم صادراته سيؤثر ليس فقط على البلدان التي تشكل صادرات النفط النسبة الاكبر من اجمالي صادراتها كالجزائر وعمان ومصر وتونس وسوريا ، واليمن الجنوبي (المنتجات المكررة) ، بل على جميع البلدان العربية وذلك لتوقع اتجاه المعونة المقدمة من البلدان النفطية للانخفاض ، وكذا لانخفاض تحويلات العاملين في البلدان النفطية الفنية وهو ماسيؤثر على عديد من البلدان كمصر والسودان والاردن وسوريا واليمنين .

وتشتد مصاعب خدمة الدين بالطبع في البلدان العربية الاكثر مديونية كمصر والمغرب وتونس والجزائر والسودان ، ويبتظر ان التطورات التي حملها عام ١٩٨٦ ستمارس تأثيرات أكثر قسوة على اقتصاديات هذه البلدان .

فالمغرب تأثرت بضغط الحماية في السوق الأوروبية المشتركة وخاصة بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال اليها فتقلصت صادرات المغرب من الموالع ، كما ان اتجاه اسعار الفوسفات للانخفاض في السوق العالمية ، عكس اثره على عائدات الصادرات المغربية ، اضافة لذلك فان تحويلات العاملين في بلدان المغرب العربي - تونس والجزائر والمغرب - قد تأثرت بالركود الاقتصادي في أوروبا اضافة الى توقع انخفاضها اكثر بزيادة النزعة العنصرية ضد العمال العرب وعلى الأخص في فرنسا . وقد دخلت المغرب في عملية اعادة جدولة لديونها في سبتمبر ١٩٨٣ ، مما نقل الموقف المتفجر لخدمة الديون من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ ، ورغم ان عام ١٩٨٦ حصل بعض النتائج الطيبة عن الاقتصاد المغربي وذلك نتيجة لانتفاء موجة الجفاف التي استمرت لمدة أربع سنوات واثرت بشدة على الانتاج الزراعي المغربي

المتوسطة الدخل والتي تشمل الاردن وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب ، وفي مجموعة البلدان المدينة الأقل نموا فقد تراوح معدل النمو الاستهلاكي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بين ١٠٪ في موريتانيا و ٢٨,١٪ في اليمن الشمالي وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، نما الاستهلاك للفألية الدول المدينة ، وكان معدل النمو سلبيا فقط في تونس والمغرب والسودان . وكان للخلل في الاداء الاقتصادي اثره الواضح على الميزان التجاري ، حيث ان ضعف القطاع الزراعي وانتاج الغذاء ترتب عليه زيادة الواردات الغذائية مما جعل العالم العربي أكثر مناطق العالم اعتمادا على مصادر الغذاء الأجنبية (راجع تقرير التبعية الغذائية للعالم العربي) ، ولذا فقد اقترن تضخم المديونية بمظاهر عدة لتبديد الفائض الاقتصادي وشيوع الاستهلاك الكمال وتراجع الادخار المحلي ، كما اقترنت المديونية بارتفاع تكاليف التنمية باقامة العديد من المشروعات بأحجام وكثافات رأسمالية لم تتأكد ملامتها لظروف الاقتصاد العربي وامكانات التشغيل ، وشاعت لذلك ظاهرة القطاعات الانتاجية العاطلة .

وكان لهذا الهيكل الاقتصادي العربي المختل وانعكاساته في هيكل الواردات ، وتركيبها السلمي قد ساهم مع زيادة مدفوعات الفائدة على الديون في ارتفاع عجز الحساب التجاري وقد أدت الزيادة في عجز الميزان التجاري وتزايد نسبة مدفوعات الفائدة لخدمة الديون الى زيادة نسبة التحويلات الى الخارج قياسا الى التدفقات الى الداخل ، وساهمت على نحو اخص في انخفاض الاحتياطيات الدولية للبلدان المدينة ، وتقليص قدرتها الذاتية على الاستيراد ، الامر الذي يتسبب في الحد من الاستثمار ويؤثر على التنمية العربية بشكل خطير فبنسبة تغطي الاحتياطيات للواردات قد اتجهت الى الانخفاض طوال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ في جميع البلدان العربية ماعدا عمان التي ارتفعت فيها النسبة في عام ١٩٨٤ عن عام ١٩٨٠ ، ونلاحظ ان هذه النسبة منخفضة جدا في جميع البلدان المدينة ، اذ ان اقصاها في عمان بمستوى احتياطي يغطي أربعة أشهر استيراد ، ووصلت هذه النسبة الى حدود بالغة الانخفاض في جميع البلدان المدينة خاصة في بلدان المغرب والسودان ، ويعتبران من اكبر البلدان العربية المدينة عالية الخطورة ، ويوضح هذا الانخفاض في القدرة الذاتية على الاستيراد من أزمة السيولة التي باتت تعاني منها البلدان العربية المدينة والتي وصلت في

السودانية بحوالى نصف هذا الثمن تقريبا .

وعانت مصر أيضا في عام ١٩٨٦ من زيادة عبء الدين الخارجية في نفس الوقت الذى تقلصت فيه بشدة حصيلة النقد الأجنبي فقد قدر أن عائدات صادرات النفط انخفضت في التسعة أشهر الأولى من العام بحوالى ١,٢ مليار دولار ، كما انخفضت تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة وقدر أن اجمالي النقص في الحصيلة من المصادر الثلاث السابقة بلغت في التسعة الأولى من العام بحوالى ٣,٧ مليار دولار ، وفي تقرير صدر عن صندوق النقد الدولى ، أعلن أن خدمة دين مصر بلغت في منتصف عام ١٩٨٦ ٤,٣ مليار دولار بعد أن كانت حوالى ٨٠٠ مليون دولار فقط في منتصف عام ١٩٨٢ ، وذلك بعد أن حل أجل سداد عدد من القروض ويقدر أن مدفوعات الفوائد تبلغ ٦٠٪ من اجمالي خدمة الدين . وقد أعلن محافظ البنك المركزى المصرى أن مصاعب خدمة الدين ستستمر لثلاث سنوات هى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨ . ونتيجة لتازم اوضاع الاقتصاد المصرى في عام ١٩٨٦ ، وبخاصة مع تصاعد اعباء الدين ، فإن مصر قد دخلت في مفاوضات مع صندوق النقد الدولى للاتفاق على قرض قيمته مليار دولار ، مع محاولات دؤوبة من القيادة المصرية لإعادة جدولة الدين مع كبار الدول الدائنة وهى بالاساس الولايات المتحدة وخاصة بخفض اسعار الفائدة على الدين العسكرية المصرية من ١٦٪ الى مستوى سعر الفائدة السائد حاليا والمقدربـ ٧٪ ، كما أن مصر تحاول الحصول على ٥٠٠ مليون دولار من أموال المعونة الأمريكية في صورة نقدية .

إن السياسات الاقتصادية المحلية إذن هى التى اسهمت في خلق دواعى الاعتماد الكبير على الاستدانة الخارجية ، وذلك من خلال ما اشاعته من أسباب تزايد الاستهلاك وتبديد الثروة وتقلص الادخار المحلى وزيادة الاعتماد على الاستيراد ، وعدم العناية الكافية بقوى الإنتاج المحلية وقصور التطور العلمى والتكنولوجى . وقد انعكست هذه السياسات في صورة التراخى عن حشد الموارد المحلية وتوجيهها لعملية التنمية التى تهدف لمعالجة الخلل الهيكلى الذى يبدو في نقص الإنتاج السلعي وبخاصة الصناعى منه ، وفي تراجع انتاج الغذاء والحاجات الاساسية الأخرى ، وبالاعتماد على تصدير عدد محدود من المواد الأولية الخام أو نصف المصنعة في توفير النقد الأجنبي ، والاعتماد على القدرات الفنية والتكنولوجية الأجنبية في تنفيذ

المعتمد على مياه الأمطار . وكذا لانخفاض قيمة الواردات بسبب انخفاض اسعار النفط أهم الواردات المغربية ، الا أنه يعتقد أن هذا الانخفاض لن يوازن الأثر الحاد في تقلص حصيلة النقد الأجنبي في المغرب بسبب انخفاض عائدات الصادرات وتحويلات العاملين . وينتظر أن يشهد الجزائر وضعاً أسوأ بكثير من الأزمات الماضية ، إذ أن انخفاض اسعار النفط في عام ١٩٨٦ الى نحو نصف ما كانت عليه عام ١٩٨٥ سيجد بشكل مؤثر من عائدات الصادرات الجزائرية التى يقدم النفط والغاز النسبة الأكبر منها .

وفي السودان فإن عام ١٩٨٦ حمل له العديد من المصاعب ، فمع بداية العام أعلن صندوق النقد الدولى في فبراير عدم أهلية السودان لتلقى المزيد من القروض ، وذلك في أعقاب فشل السودان في تسديد ٣٠٠ مليون دولار مستحقة للصندوق وطبيعى أن لهذا الاعلان أثره على جميع المقرضين عن الامتناع عن إقراض السودان ، وتحاول الحكومة السودانية الجديدة جاهدة اقناع بعض دائئها بتخفيف عبء الدين السودانية وكذلك تحاول الحصول على معونات خارجية تمكنها من مواجهة الأزمة الاقتصادية الخائفة ، وقد نجحت الحكومة في الحصول على مساعدات من كل من ليبيا والسعودية والسوق الأوروبية المشتركة ، كما استؤنفت المعونة الأمريكية لها بعد أن كانت قد توقفت في أعقاب الغارة الأمريكية على ليبيا في ابريل ، كما حصلت الحكومة على وعد من الاتحاد السوفيتى بزيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين ، وعلى قروض ميسرة من كل من المملكة المتحدة وإيطاليا ورغم كل ذلك فإنه من المنتظر أن يعاني السودان بشدة ما لم يتم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى يتيح للسودان إعادة جدولة ديونه الخارجية ، حيث أن الاستمرار في خدمة هذه الدين أصبح مستحيلًا إذ وصل معدل خدمة الدين في عام ١٩٨٦ الى ٩٣٠ مليون دولار وهو ما يفوق بكثير اجمالي عائدات الصادرات السودانية من السلع والخدمات ، خاصة في أعقاب الانخفاض المتوالى في أسعار الصادرات ، فالإيرادات الاجمالية من الصادرات الزراعية انخفضت بحوالى ٣٣٪ ما بين عامى ١٩٨٢/١٩٨٤ و ١٩٨٤/١٩٨٥ ، نتيجة لانخفاض عائدات القطن بحوالى ٢٥٪ ، والصمغ ٣٦٪ والمشمس بحوالى ٣٩٪ وهى من أهم الصادرات السلعية السودانية حينما باعته السودان بأسعار تقل كثيرا عما كان مقدرا ، فبينما كان البنك الدولى يقدر أن المحصول يمكن أن يباع بحوالى ٩٠ دولار للرطل ، بيعت الاقطان

من السودان والمغرب ومصر - ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الى آخر هذه السياسات المعهودة بل هناك ايضا شرط يقضى بضرورة تشجيع القطاع الخاص وتهيئة المناخ الاقتصادي امامه للعمل وهجر الملكية العامة وتفكك وبيع القطاع العام لصالح القطاع الخاص في البلدان المدينة ، لأنه في عرف هذه الدول والهيئات ان هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق معدلات أداء اقتصادي مرتفعة ، والارتفاع بحجم الصادرات مما يؤدي لحل مشكلة الديون ، وهكذا فقد تحولت سياسات البلدان الدائنة ومؤسساتها المالية من مجرد ادعاء ضرورة اتباع سياسات اقتصادية معينة خضوعا للاعتبارات التي تحكم الاقتصاد المدين الى الدعوة الصريحة لبنى نمط اقتصادي / اجتماعي محدد باعتباره النموذج المنشود والوحيد القادر على تقديم مخرج من الأزمات . وتحول البلدان المدينة من مجرد بلدان تابعة يفرض عليها سياسات اقتصادية محددة الى بلدان يمثل عليها خيارا وحيدا للنمو . اى انها تتحول الى بلدان تعد تبعيتها المالية بمثابة الوسيلة الأساسية لاحكام بقائها ضمن اطار التبعية الاقتصادية والسياسات الشاملة للبلدان الرأسمالية المتقدمة .

ونظرا لهذا الخلل الهيكلي والاعتماد الكبير على الخارج تجاريا وماليا ، فإن السياسات التجارية اضافية لطبيعة ومعدلات الأداء الاقتصادي في البلاد المتقدمة هي التي تحدد الى حد كبير مقدار حصيلة النقد الاجنبي الآتي من الصادرات العربية وهي التي اتجهت بوضوح نحو الانخفاض خاصة منذ اوائل الثمانينات ، كما ان اعباء خدمة الدين هي الى حد كبير رهن السياسات والتطورات النقدية والائتمانية في البلدان المتقدمة ، اضافة لذلك وفي التحليل النهائي فإن الديونية تصبح هي المصيدة التي يمكن بواسطتها توجيه وتكييف اقتصاديات البلدان العربية المدينة ، تبعاً لمتطلبات المراكز الرأسمالية الكبرى ، وهو ما اتضح مع الحل المطروح دوليا والمعروف بخطة بيكر لازمة الديونية العالية ، اذ أصبحت السياسات التي يطلب بها كل من البلدان الدائنة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقتصر على العوامل التي تحدد صلاحية بلد ما للحصول على مزيد من القروض او لجدولة ديونه على تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية المعروفة كتخفيض قيمة العملة المحلية - وهو ما حدث في كل

جدول (١٠) الدين العام الخارجى للبلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥

مقروص معدل الفئو النسوى المركب	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	مليون دولار ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	١٩٧٤
مصر	٢٢,٨٠٠	٢١,٠٠٠	١٨,٥٧٦	١٥,٤٦٨	١٤,٧٧٦	١٢,٧٨٦	١١,٤١٢	٩,٩٤٢	٩,٧٧٦	٨,٥٨٦
البحرين	١٧,٤٠٠	١٧,٢٠٠	١٧,٤١٦	١٦,٨٨٨	١٥,٢٨٨	١٦,٢٢٤	١٦,١٢٨	١٧,٤٢٧	٩,٩٢٤	٢,٢٠٠
القطر	١٨,٤٠٠	١٧,٥٠٠	٩,٤٤٨	٩,٠٠٤	٩,٥٨٢	٩,١٠٨	٩,٢٠٤	٩,١٤٤	٩,٢٧٦	٩,٢٢٠
نحاس	٤,٠٠٠	٣,٥٠٠	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٢٢٨	٣,٠٢٤	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧
سوريا	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٣,٦٦٦	٣,٦٦٦	٣,٥١٢	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨
الاردن	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٣,٦٦٦	٣,٦٦٦	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨
عمان	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٣,٦٦٦	٣,٦٦٦	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨
لبنان	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٣,٦٦٦	٣,٦٦٦	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨
إجمالي	١٧,٤٠٠	١٧,٢٠٠	١٨,٥٧٦	١٥,٤٦٨	١٤,٧٧٦	١٢,٧٨٦	١١,٤١٢	٩,٩٤٢	٩,٧٧٦	٨,٥٨٦
السعودية	٢٢,٨٠٠	٢١,٠٠٠	١٨,٥٧٦	١٥,٤٦٨	١٤,٧٧٦	١٢,٧٨٦	١١,٤١٢	٩,٩٤٢	٩,٧٧٦	٨,٥٨٦
الكويت	١٧,٤٠٠	١٧,٢٠٠	١٧,٤١٦	١٦,٨٨٨	١٥,٢٨٨	١٦,٢٢٤	١٦,١٢٨	١٧,٤٢٧	٩,٩٢٤	٢,٢٠٠
موريتانيا	١٨,٤٠٠	١٧,٥٠٠	٩,٤٤٨	٩,٠٠٤	٩,٥٨٢	٩,١٠٨	٩,٢٠٤	٩,١٤٤	٩,٢٧٦	٩,٢٢٠
جزيرة	٤,٠٠٠	٣,٥٠٠	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٢٢٨	٣,٠٢٤	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧
البحرين	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٣,٦٦٦	٣,٦٦٦	٣,٥١٢	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨
الاردن	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٣,٦٦٦	٣,٦٦٦	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨	٣,٤٦٨
إجمالي	١٧,٤٠٠	١٧,٢٠٠	١٨,٥٧٦	١٥,٤٦٨	١٤,٧٧٦	١٢,٧٨٦	١١,٤١٢	٩,٩٤٢	٩,٧٧٦	٨,٥٨٦
الإجمالي العام للبلدان العربية	١٧,٤٠٠	١٧,٢٠٠	١٨,٥٧٦	١٥,٤٦٨	١٤,٧٧٦	١٢,٧٨٦	١١,٤١٢	٩,٩٤٢	٩,٧٧٦	٨,٥٨٦

جدول (١١) إجمالي مدفوعات خدمة الدين (السائط + فوائد) من الدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٣ (بليون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٧٣ - ١٩٨٣
مصر	٠,٥١٧	٠,٦٧٨	٠,٦٦٥	٠,٠٥٤	٠,٤١٦	٠,٩٠٤	١,٨٧٨	٢,٤٦٦	١٦,٩
الجزائر	٠,٧١٠	٠,٧٧٤	١,٤٨٩	٢,٧٩٢	٢,٨٤٩	٢,٨١٨	٤,٢٦٦	٤,٩٤٥	٢٦,٤
الغرب	٠,١٧٤	٠,١٦٢	٠,٥٤٩	٠,٨٠١	١,١٦٢	١,٢٦٦	١,٢٧٤	١,١٢٠	٢٢,٥
تونس	٠,٠٩١	٠,٠٩١	٠,٢٦٥	٠,٢٦٦	٠,٤٢١	٠,٥١٨	٠,٤٨٦	٠,٥٩٨	٢٢,٠
سوريا	٠,٠٧٣	٠,١٠٨	٠,٢٥٨	٠,٢٥٠	٠,٢٧٤	٠,٢٦٢	٠,٢٧٢	٠,٢٦٩	١٧,٦
الأردن	٠,٠٦٤	٠,٠٢٨	٠,٠٥٨	٠,٠٩٦	٠,١٢٤	٠,٢٠١	٠,١٩٢	٠,٢١٢	٢٣,٢
عراق	٠,٠١٠	٠,٠٤٠	٠,١٤٦	٠,٢٠٩	٠,١٩٧	٠,١٢٠	٠,١١٨	٠,١٤٢	٢٣,٤
لبنان	٠,٠٦٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠١٢	٠,٠٤٩	٠,٠٥٩	٠,٠٥٠	٢١٥,٢
إجمالي المجموعة ١	١,٠٦٠١	١,٨٩٠	٣,٩٣٣	٥,٠٦٧	٧,٠٠١	٨,٢٣٨	٨,٧٠٢	٩,٨٩٥	٢٠
السودان	٠,٠٥٨	٠,١٠٢	٠,١٠١	٠,٠٧٢	٠,٠٩٦	٠,١٤٢	٠,١١٩	٠,١٤٤	٩,٥
الصومال	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٩	٠,٠٤٧	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	١٨,٦
موريتانيا	٠,٠١٤	٠,٠٧٧	٠,٠٢٦	٠,٠٦٦	٠,٠٢٠	٠,٠٥٤	٠,٠٤٠	٠,٠٣٧	١٠,٢
جيبوتي	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٧,٢
البحرين الشمالية	٠,٠١٠	٠,٠٠٧	٠,٠١٠	٠,٠١٢	٠,٠٢١	٠,٠٢٢	٠,٠٥٥	٠,٠٤٢	٩,١
البحرين الجنوبية	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠,٠١٤	٠,٠٢٧	٠,٠٢٥	٠,٠٤٥	١٦,٢
إجمالي المجموعة الإجمالي العام	٠,٠٨٧	٠,١٩١	٠,١٤٦	٠,١٩٩	٠,١٧٣	٠,٢٤٧	٠,٢٧٢	٠,٢٩٤	٢١٢,٩
الدول العربية	١,٠٦٨٨	٢,٠٨١	٤,٠٧٩	٥,٠٧٦	٧,١٧٤	٨,٥٨٥	٨,٩٧٤	١٠,١٨٩	٢١٩,٧

القسم الثالث
الصراعات الاقليمية

أولا - الصراع العربي الاسرائيلي

١ - جهود التسوية

وفي هذا الإطار كان طبيعيا أن تختلف الرؤى حول قضايا عديدة أولها ، الموقف من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي اعتبره الأردن من صميم العلاقات الثنائية بين الطرفين ، والذي يأتي النقاش حوله بعد الاسترداد الفعلي للأرض ، ولذا لم يكن غريبا وفق هذا المنطق أن يطالب الأردن المنظمة بإبداء قدر من المرونة اللازمة للعمل السياسي بما فيها إعلان الموافقة على قرار ٢٤٢ الذي وضعته الولايات المتحدة ومعهما اسرائيل شرطا أساسيا لبداية مفاوضات سلام . أما القيادة الفلسطينية فقد ربطت بين استعادة الأرض والأقرار بحق تقرير المصير ، ولذا رفضت التضيعة بأهم أرسدها السياسية - وهي الاعتراف بقرار ٢٤٢ ، وبالتالي الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود قبل الحصول على ضمانات واضحة للالتزام بحق الفلسطينيين في تقرير المصير . وهذا يعني أنها أرادت أن تحتفظ بقدرتها على المساومة في حالة الدخول في أية تسوية مقترحة ولم يثنه الخلاف عند هذا الحد وإنما امتد ليشمل مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك المقترح تشكيله عند عقد مباحثات سلام . والمعروف أن الجانب الأردني يقترح اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني من خارج منظمة التحرير مع إعطائها الحق في الاشتراك في تسمية الأعضاء . وأصررت القيادة الفلسطينية على ألا تتجاوزها عملية التمثيل الفلسطيني في أية مباحثات رسمية .

ب - البحث عن قيادة بديلة :

لم يخف الملك حسين رغبته في إيجاد نوع من التمثيل الفلسطيني يتجاوز ومتطلبات العمل السياسي كما يراها . وعزز هذه الرغبة الانتقاد الواضح الذي وجهه

لم يكن توقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١١ فبراير ١٩٨٥ هو نهاية المطاف في رحلة التسوية . إذ لم يمض عام على هذا التوقيع حتى بدأت عوامل الخلاف الظاهرة والكامنة في العلاقات الأردنية الفلسطينية تطفو على السطح ، لتعمدها الأحداث سريعة متلاحقة فيعلن ، الملك حسين - من جانب واحد - عن وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير . وينتهي الأمر بإغلاق مكاتب فتح في عمان . هكذا بدا كل طرف يلتمس أوراقه ويعيد رسم خريطة محالفاته . وظهرت ملامح رحلة جديدة اختللت فيها مبررات وأهداف الأطراف المعنية بالتسوية ، ولكنها اجتمعت تقريبا حول صيغة واحدة هي مؤتمر دولي للسلام .

١ - قصة الخلاف

لاشك أن الخطى السريعة التي مضى بها ملك الأردن في طريق التسوية ، لم تكن لتتفق مع سياسة كسب الوقت التي اتبعتها قيادة منظمة التحرير ، واعتبرتها الضمان اللازم للحفاظ على توازنات عديدة تؤمن دخولها عملية التسوية دون أي تنازل عن ثوابتها المعروفة ، وأهمها الأقرار بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وليس جديدا الحديث عن الأسباب التي دعت الأردن للدخول في سباق مع الزمن للوصول الى مائدة المفاوضات قبل أن يأتي الليكود الاسرائيلي الى الحكم ، وتضيق معه كل فرص التفاوض حول الأرض المحتلة ، وهي الفرص التي يراها ممكنة مع التجمع العمالي .

أجرته صحيفة الفجر بالاشتراك مع شبكة التلفزيون الاسترالية في الأرض المحتلة في أغسطس الماضي ، أظهرت النتائج ، النقل الضخم الذي مازالت تتمتع به منظمة التحرير في الضفة الغربية حيث حصلت على ٩٢,٥٪ من الأصوات . وفي المقابل أظهر الاستطلاع انه من اصل ٥,١٪ لا يبدون في المنظمة ممثلهم الشرعي والوحيد يجب ١٤,٥٪ ، أن الأردن يمثل الشعب الفلسطيني ، و ٢,١٪ يرى أن سوريا هي المعنية ، ويعني هذان الرقمان أن ٠,٧٪ و ٠,١٪ من مجموع الأصوات المستفتين تجد في عمان أو دمشق على التوالي الجهة الصالحة لتمثيلهم . وفيما يختص بمسألة القيادة تشير النتائج الى حصول ياسر عرفات على نسبة ٧١,١٪ من الأصوات مقابل ٢,٤٪ للملك حسين في حين يتمتع ١٧,٥٪ عن ابداء رأيهم .

وهذا يعكس ولاشك حجم نفوذ المنظمة وقيادتها داخل الضفة الغربية وغزة المحتلتين . وتفسر الى حد كبير احجام الأردن الى الآن عن اتخاذ أية خطوة للحرك المنفرد ، كي يفسر سياسته في التصعيد مع منظمة التحرير حيناً ومهادنتها حيناً آخر ، كما حدث في خطاب الملك حسين أمام مجلس الأمة الأردني ، الذي القاه في أول نوفمبر ١٩٨٦ ، وأعلن فيه صراحة أن الأردن ليس بديلاً عن المنظمة ولن يكون . وأن كانت هذه السياسة لا تتفق العمل الأردني المستمر على تعميق الروابط بين الأردن وفلسطين الضفة خاصة فيما يتعلق بنسبة المصالح الاقتصادية المشتركة التي تؤدي على المدى الطويل الى خلق روابط قوية بينهما تدعم نفوذ الأردن هناك .

وفي هذا الإطار جاء اعلان الملك حسين في وقت سابق ، وبالتحديد في أغسطس ١٩٨٦ عن خطته الخمسية الأولى (١٩٨٦ - ١٩٩٠) لتطوير وتعزيز المناطق المحتلة ، ورسد لها مايقرب من ١,٢٧ مليار دولار تقدم على صورة مساعدات خارجية . وكانت الولايات المتحدة واليابان على رأس الدول التي دعاها الملك لتمويل الخطة . وإذا نجحت الخطة وتم تنفيذها فالمرجح أن تكون من أهم الخطوات التي اتخذها الأردن لتدعيم نفوذه في الضفة المحتلة . والتي ستكون في النهاية على حساب منظمة التحرير . خاصة اذا أخذ في الاعتبار ماستؤدى اليه من رفع المعاناة الشديدة التي يعيشها السكان هناك بسبب سياسة التهجير التي تتبناها اسرائيل معهم لتفريغ المنطقة من سكانها .

الملك لقيادة المنظمة في خطابه الذي أعلن فيه عن وقف تنسيقه السياسي معها في فبراير ١٩٨٦ . الى جانب الترتيبات الأخرى التي اتخذها على مدار هذا العام لزيادة نسبة التمثيل الفلسطيني في مجلس النواب الأردني ، وهي ترتيبات أظهرت بشكل أو بآخر أن القيادة الأردنية تمهد لإعلان النواب الفلسطينيين ممثلين شرعيين للشعب الفلسطيني بدلاً من منظمة التحرير . وزاد من هذا الاحتمال ماسبق من احتضان الأردن للحركة المنشقة التي قام بها أحد المسؤولين الفلسطينيين السابقين في حركة فتح وهو (ابو الزعيم) . وكان قد أعلن عن نفسه قيادة بديلة عن المنظمة في ١١ ابريل ١٩٨٦ . وقد لا يصبح هذا الرأي على إطلاقه . ولكن دلالاته السياسية تبقى في تأكيدها على حقيقتين أساسيتين :

الأولى : تتمثل في الضغط الأردني المستمر على القيادة الفلسطينية لدفعها لحسم قراراتها والقبول ببعض الشروط الأردنية التي يراها الملك حسين لازمة لدفع عجلة التسوية .

الثانية : تؤكد وجود رغبة أردنية ملحة لضمان الحصول على شرعية فلسطينية تعطى للأردن مصداقية في التحرك .

فلا يخفى أن ماجرى بين الملك حسين وياسر عرفات هو نوع من الصراع السياسي يملك فيه الأول بعض الأبراق الهامة التي تخولها له علاقات الأردن الجغرافية والتاريخية والمصلحية مع الأرض المحتلة ، الى جانب دعم أمريكي وأوروبي واضح للدور الأردني الأساسي في التسوية وبعض القبول العربي لهذا الدور . ولكنه رغم ذلك يفتقد الى ورقة هامة ضرورية تملكها منظمة التحرير الى الآن وهي ورقة الشرعية العربية (بموجب قرار مؤتمر الرباط في ١٩٧٤) ، والفلسطينية التي يعكسها ولاء شعب الضفة الغربية لها . وحول هذه الورقة يدور الصراع .

إن رد الفعل السلبي غير المتوقع الذي تلقاه الملك حسين عشية اعلانه عن وقف التنسيق مع المنظمة . من أهالي وقيادات الضفة الغربية ، وما أعقبه من حادث اغتيال ظافر المصري عمدة بلدية نابلس في ٢ مارس ١٩٨٦ (وهو المعروف بصلاته القوية مع الأردن) وتحولت جنازته الى مظاهرة تأييد للمنظمة ، قد ساهم الى حد كبير في احتواء الخلاف مع منظمة التحرير بعد ذلك ولو الى حين . ففي أول استطلاع للرأي من نوعه

جـ - الأردن يبدل تحالفاته :

الى عقد مؤتمر دولي للسلام ، والتي تضمنت بالضرورة اعترافا صريحا بالدور السوري في التسوية .

الثاني : ان تحركة الثنائي مع الجانب الفلسطيني بموجب اتفاق عمان قد وصل الى طريق شبه مسدود . فالمنظمة مرفوضة تماما امريكا واسرائيل الا اذا اعترفت بقرار ٢٤٢ ، وبحق اسرائيل في الوجود وهو ماترفضه قيادتها حتى الآن . كما ان الاتفاق الاردني الفلسطيني نفسه لم يحظ على الجانب الآخر باي قبول سوفيتي وهو ما دعى الأردن في النهاية الى مراجعة تحالفاته ، والحث على صيغة جديدة للتسوية تتحدث عن حل دولي وليس ثنائيا وتقربه من سوريا .

اما القيادة السورية التي رفضت اتفاق عمان ، فلم تجد حرجا في التصالح مع النظام الاردني . اذ تدخل هذه الخطوة ضمن حسابات أخرى تتعلق بعلاقاتها بقيادة منظمة التحرير من ناحية وبأسلوب تعاملها مع القضية الفلسطينية من ناحية أخرى . ويضاف الى ذلك مساعيها المعروفة في لبنان - مركز نفوذها الاقليمي - وسعيها الدائم للحصول على أكثر من دعم وتأييد عربي لدورها هناك . الى جانب خشيتها من العزلة التي قد يفرضها عليها موقفها حيال حرب الخليج وانحيازها للطرف غير العربي منه . فكان طرح صيغة مشتركة للتسوية عبر اطار دولي هو ملئقي الطرفين .

د - اسرائيل والموقف من المؤتمر الدولي :

لم يعن الاتفاق على فكرة المؤتمر الدولي تطابق وجهتي النظر السورية والاردنية حول تفاصيله ومضمونه . فأغلب الظن أن سوريا تفهم المؤتمر الدولي على أنه مشاركة متوازنة للقوتين العظميين أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى جانب الأطراف المعنية على غرار مؤتمر جنيف للسلام الذي بدأت أعماله في ديسمبر ١٩٧٣ ، في حين يطرح الأردن تمثيل الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن في المؤتمر وهو الأمر الذي يبدي كل من الجانبين السوري والسوفيتي تحفظهما عليه . ولعل ذلك يرجع الى أن مشاركة الدول الكبرى سيحدث اختلالا في مواقفها تجاه كل من العرب واسرائيل . لأن الموقف الأوروبي اقرب لمثله الأمريكي أن لم يكن متماثلا معه في النهاية ، كما أن النزاع بين الصين والسوفيت كقيل بأن يجعل الموقف السوفيتي شبه معزول . بالإضافة الى ذلك فإن المسألة الخاصة بالتمثيل الفلسطيني ولوضع منظمة التحرير في إطار مثل هذا المؤتمر على افتراض عقده ، ستظل نقطة خلاف بين كل

لم يكن البحث عن الشرعية الفلسطينية ، وتعميق الروابط بين الأردن والضفة الغربية هو محط الاهتمام الوحيد للسياسة الأردنية طوال هذا العام . ققى اطار اعادة ترتيب أوراقه قام الأردن بعدة تحركات هامة على الصعيد العربي أهمها عودته الى سوريا أشد الأطراف العربية عداء لمنظمة التحرير والتي سبق أن رفضت اتفاق عمان جملة وتفصيلا ، وطالبت بأسقاطه باعتباره مشروعا امريكا خالصا . وهذا العامل نفسه هو المدخل الذي راهن عليه الملك حسين لتحسين علاقاته المجعدة مع دمشق ، الطرف العربي الذي يملك حق (الفيتو) على الأحداث . فالفتور الذي أصاب العلاقات الأردنية الفلسطينية قابله من الناحية الأخرى عودة محسوبة للعلاقات الأردنية السورية بعد انقطاع دام حوالي ثماني سنوات . وهي عودة ليست بعيدة عن الجهود المكثفة التي بذلها الأردن للحفاظ على ادارته لعملية التسوية .

فالواضح أن القيادة الأردنية لم ترد في الظروف الراهنة أن تخسر هذا الجار القوي سواء بسبب حساباته مع الجانب الفلسطيني ، أو لظروف المواجهة التي قد تفرضها عليه اسرائيل يوما . ومن هذا المنطلق اقترب الأردن من سوريا على اختلاف توجهاتهما وتحالفاتهما الدولية والاقليمية ، واقترب ذلك بتحويلات أخرى حول شكل التسوية المقترحة ، فلم يعد الحديث قاصرا على الأردن وإنما أصبح مركزا حول ايجاد صيغة اشمل تضم سوريا بقضيتها المزمنة في الجولان . وتبنت القيادة الأردنية ومعها قيادات عربية أخرى أولهم سوريا فكرة عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، وأن اختلفت الرؤى والمبررات وبدوافع الدعوة الى مثل هذا المؤتمر عند الأطراف المختلفة ، ولم يكن غريبا أن يوقع كل من الجانبين السوري والاردني على بيان عمل مشترك يدور حول صيغة للمؤتمر الدولي .

وقد كان لكل من الجانبين اسبابه في هذا التقارب . اذ على الرغم من أن الأردن هو النجم المرشح لايه تسوية قادمة ، الا أن دخوله الفعلي الى دائرة المفاوضات كانت تحيط به كثير من المحاذير يأتي في مقدمتها عاملان اساسيان :

الأول : هو خشيتها من تكرار تجارب الاتفاقيات المنفردة مع اسرائيل خاصة وأن مسالة الضغط الأمريكي عليها ليست مضمونة . وفي هذا الاطارجات محاولته لاعادة التوازن في علاقته مع السوفييت ودعوته

من سوريا والأردن . فالأخير يطرح مسألة التمثيل الفلسطيني في إطار وفد مشترك معه . والخلاف مع المنظمة هو فقط حول أسماء الممثلين الفلسطينيين فيه التي يرغب الأردن أن يتم اختيارها من خارج منظمة التحرير حتى تحظى بالقبول لدى الأطراف الأخرى وعلى رأسها واشنطن . وليس من المؤكد أن هذا ماستوافق عليه سوريا التي تعلن عن رغبتها في اشتراك الفلسطينيين بصورة مستقلة ولكن بعيدة تماما عن قيادة المنظمة والأردن معا حتى تضمن عدم الهيمنة الأردنية على الورقة الفلسطينية .

وإذا كان هذا هو الحال بين الجارين المتناقضين ، فإن الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - وهما الطرفان الدوليان الفاعلان - حول صيغة المؤتمر الدولي ليست أقل تعقيدا . فواشنطن لاتبحث من خلاله الا عن اطار لاجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب دون أن يعنى ذلك تحولا جذريا في سياستها تجاه أى من عناصر التسوية ، بمعنى اشتراك محدود أو شكلي للسوفيت مقابل تحييد سوريا واستبعاد منظمة التحرير واجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف وأن أخذت في البداية اطارا دوليا . والواضح أن ما ارادته الدولتان العظميان لم يكن أكثر من انعكاس لرغبتهما في ضبط النزاع في المنطقة للالتفات الى قضايا أكبر تدخل ضمن حساباتهما العالمية . فحتى موسكو لاترى أن الوضع العربي معد للدخول في تسوية شاملة من هذا النوع . وقد بذلت عدة محاولات سوفيتية خلال هذا العام لتحقيق نوع من الوفاق السوري العراقي ، والسوري الفلسطيني ، والفلسطيني الفلسطيني .

اما اذا انتقلنا الى الموقف الاسرائيلي من المؤتمر الدولي فسنجد أن الامر لم يتعد حدود المزايدة السياسية والأكثر من سبب أولها انها لن تقبل اشتراك سوريا في أى مفاوضات للتسوية ليس فقط لأن التفاوض حول الجولان مازال من القضايا المؤجلة ولكن لانها لاترضى عما تعلنه القيادة السورية من أن التسوية يجب أن تبني على وجود توازن استراتيجي للقوة بينهما . ولأنك أن تنامي القدرة العسكرية لسوريا كان أحد مصادر القلق الاسرائيلي المستمر . فسوريا وفقا لمعظم التقديرات تملك كما من السلاح والمعدات الحربية السوفيتية لاتملك أية دولة عربية أخرى وهذا يعنى ، من وجهة نظر اسرائيل ، انها الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على شن الحرب . وبالتالي يصبح الهدف الاساسي والمصوب نحو سوريا هو اجهاض قوتها

وضربها ، ومن ثم اضعاف القدرة العربية على المواجهة لعدة سنوات في الوقت الذي تجمّع فيه سوريا سياسيا . ومن هنا كان افتعالها في مايو ١٩٨٦ لأزمة الصواريخ السورية . بعد ما تردد عن حصول سوريا على صواريخ سوفيتية حديثة من طراز اس اس ٢٢ ، وقبلها حصولها على ٢٨ صاروخا من طراز اس اس ٢١ ، في محاولة لردع دمشق . ويضاف الى ذلك ان اسرائيل لن تسمح بالحوار السوري الاردني الذي تم تحت مظلة دعوة المؤتمر الدولي للتسوية أن يصل الى مرحلة التحالف بما يعنيه ذلك من وجهة نظرها ، من امكانية احياء الجبهة الشرقية (الأردن - سوريا - لبنان) فضلا عن تكريسه للنفوذ السوري في لبنان وفي جميع الاحداث الجارية في المنطقة . ولذا حين طرح رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز اسماء الدول المعنية بحضور مثل هذا المؤتمر لم يذكر سوى مصر والأردن واستبعد أى تمثيل لمنظمة التحرير كما تجاهل سوريا تماما . ومن ناحية أخرى فقد وضعت اسرائيل قيودا على اشتراك السوفيت من بينها اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، والسماح بتدفق الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي ، أى أن المؤتمر الدولي كان أحد أوراقها للمساومة على هذين المطالبين . ولأنك ان استمرها في الاصرار عليهما بعد فشل مباحثات هلسنكي التي جرت بين اسرائيل والسوفيت في ١٨ أغسطس ، والتي لم تستمر أكثر من يوم ، له مغزى خاص لاستبعاد هذا الطرف .

والواضح أن الرغبة الاسرائيلية في الغاء التمثيل السوري والسوفيتي من المؤتمر الدولي ، لم تكن الا انعكاسا لاهدافها في افراغ هذا المؤتمر من أى محتوى حقيقي ليظل شكلا بلا مضمون . ولم تتردد أى من القيادات الاسرائيلية العالمية في التأكيد على أن الحديث عن عقد مؤتمر دولي للسلام ، لن يكون بديلا عن المفاوضات المباشرة التي تطالب بها اسرائيل وأن مهد لها . وإن تكون له بطبيعة الحال سلطة فرض الحلول أو إلغاء الاتفاقات التي يتم التوصل اليها بشكل ثنائي بمعنى واضح لن تكون له أى صفة الزامية . لذا لم يكن جديدا أن يعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز ، أثناء أول لقاء يجمعه بالقيادة المصرية والذي تم في الاسكندرية عن موافقته على فكرة المؤتمر الدولي شفاهة ، بعد أن وضع لها جميع الشروط الاسرائيلية . فقد أراد الجانب المصري أن يتضمن البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء بنديين أساسيين هما :

١ - اضافة عبارة (حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في اطار اتحاد فيدرالى اردنى - فلسطينى) .
٢ - النص على ضرورة اجراء مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وكذلك الاطراف المعنية بالنزاع .

ولكن بيريز رفض ذلك وتجنب الالتزام بأى شروط يطرحها الجانب العربى خلال هذه المحادثات . وبالتالي فقد صدر البيان المصرى الاسرائيلى المشترك خاليا من أية اشارة الى المؤتمر الدولى ، ولم يخض فى أية تفاصيل خاصة بحل القضية الفلسطينية اذ اكتفى البيان بالقول (ان الطرفين يعلنان عام ١٩٨٧ عام مفاوضات من أجل السلام ، ويدعوان كل الاطراف المعنية لتكريس هذا العام لبذل جهود مكثفة لتحقيق الهدف المشترك نحو سلام دائم وشامل وعادل) .

وما أسفر عنه هذا اللقاء لم يتعد حدود الاتفاق غير المكتوب على تأليف (لجنة تحضيرية) لعقد مؤتمر سلام دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى دون الاعلان عن سيشارك في هذه اللجنة التحضيرية ، أو تحديد مهامها الأساسية أو موعد انعقادها . وفى المقابل كان رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق واضحا في عروض الشروط الاسرائيلية التى يتم في اطارها القبول بالمؤتمر الدولى وهى :

- ان يكون المؤتمر مجرد اطار أو مظلة لمفاوضات مباشرة عربية - اسرائيلية ثنائية .
- الا يتدخل المؤتمر في مجرى هذه المفاوضات ولا يحق له فرض شروط على المتفاوضين أو الغاء أى اتفاق يتم توقيعه بين الاطراف المعنية .
- الحصول على موافقة الاطراف بشأن هوية المشاركين في المؤتمر الدولى .
- الاتحاد السوفيتى لن يشارك في هذا المؤتمر قبل ان يبعد علاقاته الدبلوماسية باسرائيل .

هـ - التسوية بين العمل والليكود :

هذه هى ملامح المؤتمر الدولى كما عرضها شيمون بيريز زعيم التجمع العمالى ، والتى يراهن عليها أكثر من طرف عربى . ولا شك ان تغيير قيادة رئاسة الوزراء في أكتوبر ١٩٨٦ ، طبقا لاتفاق الحكومة الائتلافية في اسرائيل التى تشكلت في اواخر سبتمبر ١٩٨٤ ، قد اثار مخاوف عديدة حول احتمالات تراجع زعيم التكتل الليكودى الذى تسلم رئاسة الوزراء خلفا للزعيم العمالى ، عما وافق عليه سلفه فيما يتعلق بقضية

التسوية . وسر هذه المخاوف يرجع الى ما حاول أن يظهره بيريز من مرونة سياسية خلال فترة حكمه الصقت به صفة الاعتدال ، في مقابل المواقف المتشددة التى عرفت عن حكام الليكود . وإذا كان الأول استطاع بمهارته السياسية المعروفة أن يوحى باختلافه التام عن زعماء الليكود ، الا أن التحليل الدقيق لما عرضه بيريز في مجال التسوية السياسية يؤكد أن الخلاف لا يتعدى التفاصيل . فإذا كان اسحق شامير قد أعلن صراحة رفضه لفكرة المؤتمر الدولى وطالب بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل الاطراف العربية المعنية على حدة ، فان بيريز لا يرى في هذا المؤتمر سوى غطاء لنفس الهدف لا يخرجه عن الاطار الشكلى . اما جوهر التسوية ومضمونها فغالب الظن انها لن تختلف كثيرا بينهما فهناك قواسم ثابتة لموقعيهما منها وهى : لا انسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، لا عودة للاجئين الفلسطينيين ، ولا اعتراف بمنظمة التحرير ، ولا بالدولة الفلسطينية المستقلة ، واخيرا لا للنزاع عن القدس عاصمة موحدة أبدية لاسرائيل . أما الهامش الذى يادر به التجمع العمالى فيدور حول الانسحاب من بعض المناطق الكثيفة السكان مثل نابلس والخليل والبيرة ومنح سكانها نوعا من الحكم الذاتى ، وفى أفضل الاحوال يكون الحل باضافة الأرض التى ستتنازل عنها اسرائيل الى الاردن ضمن اتحاد كونفدرالى .

ويبدو أن الاقتراح الذى عرضه شيمون بيريز في منتصف مارس ١٩٨٦ ، والقاضى بالبداة في تطبيق الحكم الذاتى في قطاع غزة في ظل اشراف مصرى اسرائيلى مشترك كان أحد بالونات الاختبار التى اطلقها لقياس امكانية تعميم فكرته على بعض مناطق الضفة الغربية . فالمعروف أن غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية ويعانى أهلها من ظروف اجتماعية شديدة القسوة . كما أنها تشكل مصدرا دائما للقلق الاسرائيلى لاحتمالات التمرد الكامنة فيها . ولذا فان فصل القطاع وعزله عن بقية الأرض المحتلة سيضعف من حركة المقاومة الوطنية ، كما سيعبد سابقة نحو تجزئته الحل الخاصة بأرض الضفة وغزة يمكن لاسرائيل أن تعمل على تعميمها بعد ذلك . وعلى هذا الضوء لم يكن غريبا أن يقابل هذا العرض برفض مصرى .

وإذا انتقلنا الى حيز السياسات الفعلية ، فهناك العديد من الوقائع التى حدثت هذه العام تقرب بيريز من منافسه شامير ، اذ تم اقامة اربع مستوطنات يهودية في الأرض المحتلة خلال فترة تولي شيمون بيريز لمنصبه ،

الميليشيات الوطنية اللبنانية وجيش انطوان لحد التابع لاسرائيل في الجنوب . وقرآن اسرائيل على اضطراب الأمم المتحدة في النهاية الى سحب هذه القوات نتيجة للوضع الصعب الذي تعيش فيه وللإعدادات المستمرة التي تتعرض لها

هكذا انقضت فترة بيريز دون أن يلتزم بوعده الذي قطعه عند بداية توليه الحكم والقاضي بانسحاب اسرائيل من لبنان بل ولم تختلف ممارساته هناك عن ممارسات حكام الليكود . وأغلب الظن أنه كان يعد لإخراج قوات الأمم المتحدة أو لشل عملها فعليا لاستبعاد أى طرف خارجي وتسهيل المساومة على حل مشكلة الجنوب على أساس التفاوض المباشر مع الأطراف اللبنانية لإيجاد ترتيبات أمنية هناك شبيهة بتلك التي وردت في اتفاق ١٧ مايو القديم والذي الفته القوى الوطنية . والشروط الاسرائيلية ليست خافية . فالصيغة الأمنية التي تسعى للتوصل اليها مع الحكومة اللبنانية تعنى تثبيت الوجود الاسرائيلي في لبنان بما يضمن لها السيطرة الفعلية على الجنوب ، وخاصة بعد عودة الفدائيين الفلسطينيين اليه . وباعداد غير قليلة . وقد يتم ذلك من خلال بقاء بعض قواتها مباشرة ، أو من خلال قوات جيش جنوب لبنان عميلا الأول في المنطقة . ولحد الشروط الاسرائيلية الحاسمة التي طرحت أكثر من مرة تنص على ضرورة انتشار جيش لحد على طول المنطقة الحدودية المحاذية للحدود الاسرائيلية ولاشك أن اسرائيل تعد بهذه الترتيبات الأمنية لأن تكون مدخلا الى اتفاق سياسي لاحق مع لبنان مع ما يستتبعه ذلك من عمليات تطبيع وفتح حدود وغيرها .

هذه السياسات وأن دلت على شيء فانما تدل على أن هناك ثوابت وأهدافا استراتيجية لا يحيد عنها حكام اسرائيل حتى وأن اختلف أسلوب تنفيذها من اتجاه حزبي لآخر .

ورغم ذلك فقد استطاع بيريز أن يسجل نجاحا دبلوماسيا في الدائرة العربية بعد نجاحه في عقد لقاء قمة عربيين هامين خلال فترة حكمه .

و - لقاء إقران والاسكندرية :

في ٢٢ يوليو من عام ١٩٨٦ . التقى شمعون بيريز في المدينة المغربية إقران بالملك الحسن الثاني ملك المغرب في أول لقاء قمة عربي رسمي له . ولم يأت ترتيب هذا اللقاء بمحض الصدفة بالطبع وانما كانت له دلالات

بل وتم توزيع ما لا يقل عن ١٧ ألف يهودي على حوالى ١٥٠ مستوطنة . وهذا ليس مستغربا . فحزب العمل هو الذي بدأ ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة على امتداد نهر الأردن لفصل الضفة الغربية عن الدولة الأردنية وتهويدها . ولم يكن بيريز أقل لجوءا الى سياسة القبضة الحديدية في التعامل مع الشعب الفلسطيني . إذ قمع الوطنيين واعتقالهم والتضييق على السكان لتجهيزهم ، وإغلاق المؤسسات الصحفية والتعليلية كانت كلها من السياسات المعتادة في عهده .

والمتمتع لسياسة العمل الاسرائيلي في لبنان ، لن يجدها أحسن حالا من سياسته في الضفة ، إذ لم تتوقف الغارات الاسرائيلية خلال توليه الوزارة ، ولم تتوان اسرائيل بين الصين والأخر في الاعداء على المدنيين ، كما عملت على تضيق الخناق على عمل قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة . والمعروف أن هذه القوة انشئت بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٢٥ و ٤٢٦ على أثر الغزو الاسرائيلي الأول لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ . وتجددت مهمتها في متابعة انسحاب القوات الاسرائيلية ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها على المنطقة . واستمر مجلس الأمن في تجديد تفويضها بعد غزو اسرائيل الموسع للبنان في ١٩٨٢ دون أى تعديل في المهام الموكلة اليها . ولذا لم يكن غريبا على القيادات الاسرائيلية التي ماطلت في الانسحاب ورفضت أن تقف في وجه القوات الدولية وتطالب بخروجها من لبنان ، خاصة وأن لهذه القوات دور في منع أعمال العنف التي تستخدمها اسرائيل ضد السكان والممتلكات . وقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية في أواخر عهد بيريز من السياسات الفعلية مايلص من اختصاصات قوات الطوارئ حيث منعتها من الانتشار على طول الحدود الجنوبية وهى الأماكن التي حددها لها مجلس الأمن . بل وقامت القوات الاسرائيلية باقتحام مناطق عملها والقيام بأعمال تفتيش وتطويق لهذه المناطق حتى وصلت الى عمق لا يتجاوز ١٥ كيلو مترا مما عرض افراد القوات الدولية للقتل والاصابة وحتى الخطف على ايدى قوات جيش جنوب لبنان العميل لاسرائيل . ولم تنج أيضا من الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها المقاومة الوطنية اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية هناك . والتي تسببت في أزمة نشبت بين قوات الأمم المتحدة والمقاومة اللبنانية على أثر اصابة بعض جنود من الكتيبة الفرنسية وهى أكبر الكتائب عددا في هذه القوة ، أثناء اشتباك وقع بين

العلاقات المصرية الاسرائيلية الى التحكيم الدولى كما تمت أيضا مقابلة الرئيس المصرى حسنى مبارك لأول مرة منذ توليه السلطة فى ١٩٨١ وهو مايضيف الى الرصيد الدبلوماسى لشيمنون بيريز . والواضح أنه كان لمصر اسبابها الخاصة - الى جانب الرغبة فى ايجاد حل لمشكلة طابا - فى اتمام هذا اللقاء ايضا . فليس سرا أن إعادة العلاقات مع اسرائيل ومسألة استقبال رئيس وزرائها فى مصر كانت من الموضوعات التى طرحت بشدة اثناء زيارة جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى للقاهرة فى الشهر السابق لحجى شيمنون بيريز اليها . حيث أبدى بوش تفهما للطلبات التى عرضتها مصر . ووعد بنقلها الى الادارة الامريكية مع تقديم نصيحته الخاصة بضرورة اتمام اللقاء المصرى الاسرائيلى الذى اعتبره من الخطوات الاساسية لدفع عملية السلام ولضمان تفهم بلاده للمطالب المصرية ، وهى بالتحديد ، تنلخص فى :

تدعيم ادارة ريجان لموقف مصر فى مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى ، وأن توافق على خفض قيمة الفوائد التى تدفعها مصر عن ديونها العسكرية للولايات المتحدة وأخيرا زيادة حجم السيولة النقدية فى المساعدات الاقتصادية السنوية التى تقدمها لمصر . ولذا لم يكن غريبا أن يشارك الأمريكيون فى مباحثات الاسكندرية وأن يوقع الوفدان المصرى والاسرائيلى - بحضور ومشاركة الوفد الأمريكى فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ على اتفاق مشاركة التحكيم حول طابا .

والواضح ان هناك عقبة ستظل تحتل مكانا واسعا من المفاوضات المقبلة وهى الخاصة بتحديد علامات الحدود وخاصة العلامة ٩١ المتعلقة بطابا فبالخلاف بين الطرفين مازال كبيرا ، حيث ترغب مصر فى الاعتماد على الخرائط التاريخية أكثر من الاعتماد على المسح الجغرافى الراهن الذى تصر عليه اسرائيل ، وتقترح بأن يحدد كل من الطرفين مكانين يحتمل أن تكون العلامة فى أى منهما بينما ترغب مصر ان يتم تحديد مكان واحد فقط .

والمعروف أن طابا المتنازع عليها تقع على بعد عشرة كيلو مترات من ميناء ايلات الاسرائيلى بالقرب من نهاية خليج العقبة ويبدأ منها خط الحدود الممتد حتى مدينة رفح على ساحل البحر المتوسط . وقد نصت المادة الاولى من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى وقعت فى مارس ١٩٧٩ . على أن « تسحب اسرائيل كافة قواتها

عديدة ترتبط بمجمل الاسرائيلية على صعيد التسوية السياسية فى المنطقة . لعل أولها أن المغرب الذى شهد مولد أهم القرارات العربية على صعيد القضية الفلسطينية فى عام ١٩٧٤ ، باعتبار منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين كان هو نفسه البلد الذى التقى فيه العامل المغربى برئيس الوزراء الاسرائيلى . وبفض النظر عن الجوانب الأخرى التى يثيرها اللقاء فإن المقارنة السابقة تضعف ولاشك من (الفيتو) الذى وضعته منظمة التحرير على فكرة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل . فرغم ادراك بيريز لمحدودية الدور المغربى فى عملية التسوية - إذ تظل الأولوية للدول الأخرى المجاورة لاسرائيل - إلا أنه رأى فى هذا اللقاء خطوة هامة تفتح الطريق امام تعميم اسلوب الحوار العربى الاسرائيلى المباشر ، خاصة وأن المغرب معروف بسياسته طويلة النفس التى يمكن أن خلالها اقتناع بعض الأطراف العربية الأخرى للقبول بالتفاوض . وليس خافيا الدور الذى لعبه المغرب فى الاتصالات الدولية التى تمت بين مصر واسرائيل وفى الاتصالات السرية الفلسطينية الامريكية سواء فى مراحلها الأولى فى مطلع السبعينات أو فى فترات لاحقه . وكلها مؤشرات تعطى أبعادا خاصة لهذا اللقاء . ولذا لم يكن غريبا أن رفض شيمنون بيريز الاستجابة لآى من المقترحات التى عرضها عليه الملك الحسن ومنها الاعتراف بمنظمة التحرير ، والانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، وقيام دولة فلسطينية وفق مشروع فاس العربى الذى قدم فى ١٩٨١ ، وكلها أمور تضعها اسرائيل فى خاتمة التنازلات السياسية التى ترفض الانزلاق اليها - فلم يكن ذلك هو هدف اللقاء - فمن وجهة النظر الاسرائيلية ، والتى لم يقدم بيريز خلالها ما يخرج عن متطلبات الدعاية السياسية إذ أعلن عن مشروع اسرائيل للسلام من عشر نقاط لا تتعدى كلها شروط اسرائيل المعروفة للتسوية . ويبدو أن لقاء الزعيم العمالى بعامل المغرب كان مقصودا فى حد ذاته لخدمة أغراض سياسة خاصة بحسابات بيريز وحده سواء داخليا أو اقليميا .

ثم يأتى اللقاء الأهم بعد ذلك بأقل من شهرين فى التاسع من سبتمبر حيث تم عقد القمة المصرية الاسرائيلية بالاسكندرية ، والتى تعد من أهم المكاسب السياسية التى حققها بيريز فى نهاية مدة حكمه . فبعد أربع سنوات من المفاوضات ومن الشد والجذب تم التوصل الى اتفاق حول احالة مشكلة طابا - وهى عقدة

المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . ثم أكدت تلك المادة الثانية من نفس المعاهدة بقولها « أن الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة .

ولكن عقب ابرام معاهدة السلام ، قامت اسرائيل بتوسيع الاقليم الذي يحيط بميناء ايلات وقررت بناء فندق سياحي في وادي طابا دون ابلغ الحكومة المصرية .

وخلال ترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء وفي اكتوبر ١٩٨١ ، تم الاتفاق على وضع كل العلامات على الحدود ماعدا عدد من العلامات منها العلامة رقم ٩١ الخاصة بطابا فوقع الخلاف بين الجانبين المصري والاسرائيلي . وتستند مصر الى ما توضحه اتفاقية ١٩٠٦ بخصوص مسألة طابا حيث تؤكد على انها مصرية . وقد اوضحت مصر موقفها منذ ذلك التاريخ من اسلوب حل هذا الخلاف التي رأت انه يجب ان يتم وفقا لما جاء في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في مادتها السابعة - التي تنص على :

١ - تحمل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة تحمل بالتوفيق او تحال الى التحكيم .

وايدت مصر رغبتها في ان تتم تسوية الخلاف من خلال التحكيم وأن تكون قراراته ملزمة بينما طالبت اسرائيل باتباع اسلوب المفاوضة حتى تستنفذ اغراضه فتحال القضية الى التوفيق على ان يكون غير ملزم . وفي حالة رفض أحد الطرفين أو كليهما لقرار لجنة التوفيق . يأتي دور التحكيم بموافقة طرفي النزاع . وقبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء وهمل وقدان أمريكي واسرائيلي الى القاهرة ليوقع كل من الجانبين المصري والاسرائيلي على اتفاق حول اسلوب وأسس تسوية الخلاف . حول نهاية خط الحدود في منطقة رأس طابا على خليج العقبة وفقا للأسس التالية :

١ - ان تنسحب اسرائيل الى ما وراء الخط الدولي الذي تراه مصر .

٢ - ان تتواجد قوات متعددة الجنسيات ومراقبون في المنطقة المختلف عليها حتى يتم الاتفاق بشكل نهائي على الحدود .

٣ - عدم قيام اسرائيل بأية منشآت جديدة في المنطقة حتى يتم التوصل الى حل نهائي للخلاف بالتوفيق أو التحكيم .

٤ - تبدأ الاجتماعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

٥ - تشارك الولايات المتحدة في هذه الاجتماعات بناء على رغبة الطرفين .

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٦ ابريل ١٩٨٢ وانتقلت وحدة للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر في مساحة تقدر بحوالي كيلو مترين تحيط بمنطقة الفندق كما اقيم مركزان مؤقتان للحدود . المصري يعرف باسم شجرة الدوم . والاسرائيلي باسم راني نيلسون . وتفصل بينهما مساحة ٩٠٠ متر تم اعتبارها منطقة مشتركة الى ان يتم حل المشكلة . كما تم الأخذ من الاعتبار أن المركز الاسرائيلي قد اقيم خارج حدود مصر الدولية عند النقطة ٩١ محل الخلاف .

وبالتالي فان الاتفاق على احوالة المشكلة الى التحكيم كما تقدر في لقاء الاسكندرية بين مصر واسرائيل لم يكن اكثر من اتفاق حول اسلوب الحل وليس مضمونه ولذا لم يتعرض البيان الذي صدر عن اللقاء لأي من تفاصيل الخلاف وفي كل الاحوال فقد جاء هذا الاتفاق وفق التسلسل الزمني الطبيعي الذي حدثته اسرائيل منذ أربع سنوات بأن لا لجوء الى التحكيم الا بعد استنفاد اسلوبى المفاوضة والتوفيق وهذا ما يفسر انقضاء السنوات الأربع الماضية دون أن تلجأ اسرائيل الى التحكيم . وبالتالي فلن يستطيع أحد ان يزعم بأن بيريز قد قدم أية تنازلات وأن كان على العكس قد حقق مكسبا سياسيا هاما .

وانطلاقا من ذلك ، واعتمادا على الأوراق التي جمعها بيريز في يده ، فقد يقدم في فترة لاحقة على الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة لن يقدم فيها الوسيلة بفض الحكومة الائتلافية ويعزز من هذا الاحتمال ماتشير اليه استطلاعات الرأي العام التي جرت في اسرائيل والتي اظهرت ارتفاع شعبية بيريز بين الاسرائيليين الذين يقدرون له ولاشك جهودا في مجال تحسين الاقتصاد الاسرائيلي .

ويبدو ان هذا العامل بالذات هو ماراهن عليه أكثر من طرف عربي أولهم الأردن الذي لا يرى أية امكانية للتسوية الا في ظل الحكم العمالي . ولذا فان جميع المؤشرات الخاصة بالتحرك الاردني تجاه الأرض

المحتلة ، وموقفه من تعيين رؤساء بلدياتها بل وسياسته المتقلبة تجاه منظمة التحرير ، واقتراجه من سوريا تؤكد أن الملك حسين مازال في مرحلة اعادة ترتيب اوراقه ترقبا لتسوية قد تتم في وجود العمل الاسرائيلي في السلطة او على اقل تقدير وجوده في الحكم ضمن حكومة ائتلافية .

ولهذه السياسة منطقها الاردنى . ان لا يخفى الملك حسين خشية من التوجه الليكودى المتطرف من عملية التسوية فقيادات الليكود تعتبر الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين ومن ثم فلا تنازل عن أى جزء من الضفة الغربية المحتلة بل تصبح الضفة الشرقية هى المستهدفة وفقا لهذا التوجه .

ان التصور الليكودى عن التسوية يستبعد تماما أى أرجاع للأراضي المحتلة حتى تلك ذات الكثافة الفلسطينية العالية . وفي هذا الإطار جاءت فكرته عن الحكم الذاتى كمنهج لاستيعاب فلسطينى الضفة الغربية . ومعروف أن فكرة الحكم الذاتى قد طرحت عقب ١٩٦٧ وإن اتخذت مسميات مختلفة مثل « الادارة الذاتية » والحكم الممل و الادارة المدنية . ولكن منذ مجيء الليكود الى الحكم في ١٩٧٧ . أصبح مشروع الحكم الذاتى سياسة رسمية له طرحت كأساس لأى مفاوضات حول مستقبل الأرض المحتلة وتبطل هذا المشروع حول عدد من النقاط الأساسية هى :
- تحويل هيئة الحكم الذاتى صلاحيات ادارية وليست سياسية

- يتولى ادارة الحكم الذاتى ممثلون فلسطينيون عن السكان في الأرض المحتلة دون ممثل أو مؤيدى منظمة التحرير .

- أن يكون الحكم الذاتى وضعاً نهائياً وليس انتقالياً . والفقرة الأخيرة تفسر الخلاف الذى ثار بين كل من الجانبين المصرى والاسرائيلي عند تفسير اتفاقية كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى إذ اعتبرت مصر أن الحكم الذاتى مرحلة انتقالية (لمدة خمس سنوات) يتقرر بعدها المصير النهائى للأراضي المحتلة .

وهذا يختلف بعض الشيء عما يطرحه تجمع المراعخ وحزب العمل الذى يتبنى مفهوما آخر للحكم الذاتى يقوم على التنازل النسبى عن بعض الاراضى في الضفة المحتلة للأردن وليس لنظمة التحرير مقابل السلام الكامل مع العرب .

وبالتالى لم يكن غريباً أن يبدا اسحق شامير الزعيم

الليكودى دورة ولايته لرئاسة الوزراء بالاعلان عن رغبته في تنشيط حملة الاستيطان اليهودى في الضفة الغربية وأن يرفض طلب اسحق رابين (الصالح) بالاحتفاظ بمنصب وزير الدفاع الى جانب اشرافه على برامج الاستيطان وأن يضع بدلا منه « شغيلر » رئيس مجلس الاستيطان الحالى مستشارا خاصا لشئون الضفة وغزة . وهناك توجه آخر لهذه السياسة الاستيطانية كما أعلن عنها شامير وتتعلق بإمكان توزيع المستوطنات حيث يتجه الى المدن ذات الكثافة الفلسطينية العالية مثل نابلس والخليل . ولاشك أنه بهذا الاتجاه يعمل على خلق عوائق مادية حقيقية وصعوبات سياسية لاتمنى سوى عدم الانسحاب الاسرائيلى من الضفة .

وفي ظل هذه السياسة ، فقد تزداد احتمالات التوجه العسكرى لاسرائيل تجاه الدول العربية اما لخلق واقع جديد او لمحاولة التحديد فى الحالة الأولى يكون الأردن مستهدفا وفي الأخرى يتركز الحديث حول سوريا التى أعلن شامير أكثر من مرة بانها تشكل خطرا على (أمن اسرائيل) لتعاظم امكانياتها العسكرية . ويعزز من الاحتمال الاخير ما قامت به اسرائيل بالفعل في الفترة الأخيرة من حكم شيمون بيريز من تحركات سياسية وحشد لقواتها العسكرية على طول الحدود مع كل من لبنان وسوريا . واستتبع ذلك نوع من الحرب الكلامية حاولت اسرائيل من خلالها ردع النظام السورى بتخويله من امكانية ضرب مواقع وجوده العسكرى في منطقة البقاع اللبناني . وأغلب الظن أن السياسة الاسرائيلية ترمى من وراء ذلك الى تحقيق هدفين :

الأول : هو انتهاء الوجود العسكرى لسوريا في لبنان أو على اقل تقدير تقليص حكم نفوذها فيه والحصول منها على اعتراف صريح بالمصالح الاسرائيلية (الاستراتيجية) في لبنان . ولاشك أن مدخل اسرائيل لفرض نوع الحل السياسى الذى تريده على الاراضى اللبنانية سيكون بالتفاهم مع سوريا من وجهة النظر الاسرائيلية .

الثاني : ان توجيه ضربة عسكرية لسوريا سيكون من شأنها التقليل من أهمية الدور السورى على مستوى المنطقة ككل ومنها مايتعلق بعمليات التسوية السياسية التى ستتم بها .

٢ - الصراع المسلح العربي الاسرائيلي عام ١٩٨٦

استمر دور الصراع المسلح دورا ثانويا في الصراع العربي الاسرائيلي خلال عام ١٩٨٦ وكان دوره هامشيا بحيث انه حتى لم يستطع ان يساند الصراع السياسي والدبلوماسي بشكل مناسب ، كما ان طبيعته اقتصرت على الدرجات الدنيا منه ، وكانت اساليبه قريبة جدا من اساليبه في السنين السابقة وخاصة بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

١ - العوامل الرئيسية التي حكمت الصراع

■ استمرار رجحان التوازن العسكري بين اسرائيل ودول المواجهة لصالح اسرائيل كل على حدة وبفارق واضح .

■ تفكك الروابط بين الدول العربية وخاصة قوى المواجهة بحيث يصعب تجميعها .

■ تعرض دول الدعم العربية لتهديدات داخلية وخارجية تؤثر مباشرة على امنها وتطحيها اسبقية اعلى من مساهمتها في الصراع العربي الاسرائيلي .

ودون الدخول في تفاصيل التوازنات العسكرية العربي الاسرائيلي الذي يظهر في قسم منفصل ، فان دراسة هذا التوازن توضح ان القوة العسكرية الاسرائيلية ما زالت تتفوق عدديا على كل دولة عربية على حدة في مجال القوات الجوية من حيث عدد الطائرات المقاتلة وبفارق كبير ، كما انها تتفوق عدديا في اعداد دبابات القتال الرئيسية على كل دولة عربية على حده باستثناء القوات السورية من دول المواجهة ، والقوات العراقية من دول الدعم ، اما النوعية فمعن الواضح ان القوات الاسرائيلية ما زالت تتمتع بتفوق في المعدات المتقدمة ، وفي مجال تكامل القوات ومجال الاستطلاع والقيادة والسيطرة والمواصلات . ولم يحدث خلال عام ١٩٨٦ ما يمكن ان يعتبر محكا لتدريب القوات او روحها المعنوية لكلا الطرفين ، كما ان اسرائيل تحافظ بتفوقها في مجال الاسلحة الحديثة ، والتي اكدها التحقيق الذي نشرته « صحيفة صنداي تايمز » البريطانية ، والذي وان كان قد اثار ضجة لم تنته مع اقتراب عام ١٩٨٦ من نهايته - لم يأت بجديد بالنسبة لمعلومات الدول العربية سواء من حيث وجودها ، أو اعدادها ، ونوعيتها .

استمر تفكك الروابط بين الدول العربية في عام ١٩٨٦ ، بحيث يكاد يقتصر التعاون العسكري العربي خلال هذا العام على التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي ورغم ان هذا التعاون لم يختبر عمليا - وما اشيع عن تعاون محتمل بين العراق والكويت . الا ان مجالات التعاون السابقة تخرج عن نطاق الصراع العربي الاسرائيلي كما شابت هذا التعاون شائبته الصراع المحدود بين قطر والبحرين حول « فشت الدبل » اما بين دول المواجهة فمازال التعاون مفقودا بشكل عام بين مصر وسوريا ، والتعاون العسكري بينهما بشكل خاص ، ورغم تحسن العلاقات الاردنية السورية فانه من الواضح ان هذا التحسن لم يصل الى حد التعاون العسكري . كما ان العلاقات العسكرية المصرية الاردنية لا يبدو انها تصل الى درجة التعاون الدفاعي ، وخاصة في مجال الصراع العربي الاسرائيلي ، ويصعب القول بان هناك تعاونا عسكريا بين سوريا ولبنان لصعوبة تحديد القوة العسكرية اللبنانية التي يمكن التعاون معها . وقد زاد تفكك الروابط بين الدول العربية نتيجة لتفكك الوحدة بين ليبيا والمغرب ، وفشل الدول العربية في اتخاذ موقف موحد في مواجهة العدوان الامريكي على ليبيا ، وفي حصر الخلاف بين العراق من جهة وكل من سوريا وليبيا من جهة أخرى . وفي وادي النيل زاد تفكك الروابط العسكرية بين مصر والسودان نتيجة لظروف السودان ، وأخيرا فقد استمر الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ذات القدرات المحدودة . وقد انعكس هذا الوضع على النظام الدفاعي العربي المرتبط بالنظام العربي العام المتمثل في جامعة الدول العربية . وهكذا لم يحدث خلال العام أي نشاط مؤثر للتنظيمات الفرعية المتعلقة بالدفاع في النظام العربي .

استمر تعرض دول الدعم العربية للتهديدات الخارجية والداخلية منذ عام ١٩٨٥ ، وزادت حدة هذه التهديدات منذ نهاية عام ١٩٨٥ بحيث أصبحت هذه الدول مشغولة بأمنها المباشر عن مشاركتها في الصراع العربي الاسرائيلي ويمكن تلخيص هذه التهديدات في الآتي :

التهديدات الخارجية

١ - الحرب العراقية الايرانية وقد زادت حدة التهديد بالهجوم الايراني في منطقة الفاو بحيث أصبحت تهدد دول الخليج بدرجة أكبر .

- ٢ - الاعتداء الاسرائيلي على تونس في اكتوبر عام ١٩٨٥ ، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .
- ٣ - الهجمات الامريكية على ليبيا في مارس وابريل ١٩٨٦ ، والتهديد الامريكي لليبيا في اغسطس من نفس السنة تحت ستار مكافحة الارهاب .
- ٤ - التهديدات الامريكية ضد سوريا في مايو وفي اكتوبر ١٩٨٦ تحت ستار مكافحة الارهاب .

التهديدات الداخلية

- ١ - امتداد الحرب الاهلية اللبنانية للسنة الحادية عشرة ، واستمرار حدة الانقسامات الطائفية في لبنان ، رغم مابدا في نهاية عام ١٩٨٥ من امكان الوصول الى اتفاق .
 - ٢ - الصراع الداخلي في اليمن الديمقراطي بين اجنحه الحزب الحاكم .
 - ٣ - الحرب في جنوب السودان بين قوات الحكومة وقوات جيش تحرير شعب السودان (الذي يحصل على دعم من اثيوبيا) .
 - ٤ - استمرار الصراع حول الصحراء المغربية بما يشغل قوات المغرب ، وقوات الجزائر جزئيا وقوات شعب الصحراء .
 - ٥ - انشغال القوات المصرية جزئيا ولفترة محدودة - في مواجهة تمرد بعض قوات الامن .
- انعكست هذه الازمات على طبيعة الصراع المسلح العربي الاسرائيلي في عام ١٩٨٦ ، بحيث انحصر دوره في المحافظة على مؤشرات استمرار الصراع ، وبحيث يمكن تصور أن أهداف الاطراف العربية من الصراع هي « ارباك الحياة المدنية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، وارهاق النظام الدفاعي الاسرائيلي لحين توفر ظروف مناسبة لتحقيق أهداف هامة » وانحصرت طبيعة الصراع المسلح من جهة الاطراف العربية في الدفاع النشط عن الخطوط الدفاعية الحالية مع القيام بأعمال قتال محدودة داخل فلسطين وجنوب لبنان . وهكذا اتخذت الاطراف العربية استراتيجية دفاعية ، اشتملت على أعمال تعرضية محدودة بمجموعات صغيرة .

توضيح دراسة الأعمال العسكرية الاسرائيلية في الصراع خلال الفترة من اكتوبر ١٩٨٥ ، وحتى نهاية عام ١٩٨٦ ، أن هدفها السياسي العسكري هو « اقناع القوى العربية عمليا وبالقوة المسلحة بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع اسرائيل حاليا وفي المستقبل » وأن هدفها الاستراتيجي يشتمل على « تأمين الأوضاع

القائمة ، وتدمير مراكز وقيادات المقاومة الفلسطينية واللبنانية أينما كانت ، وردع دول المواجهة العربية عن مهاجمة اسرائيل ، وعزل القوات السورية عن أي احتمالات للتعاون مع قوات عربية أخرى ، وهكذا اتخذت طبيعة الصراع المسلح صورة العمليات العسكرية المحدودة ضد مراكز وقيادات المقاومة ، واشتملت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية على مزيج من الردع الاستراتيجي ، والقهر والاجبار واكتساب المكانة الدولية .

انحصرت الاستراتيجيات الدفاعية العربية في تعزيز وتحسين النطاقات والخطوط الدفاعية لكل دولة دون التنسيق العرضي بينها ، وفي الأعمال الفدائية للمقاومة الفلسطينية في فلسطين المحتلة ، وفي جنوب لبنان ، وبتركز تحسين النطاقات الدفاعية في سوريا بينما استمرت كل من سوريا والأردن ومصر في مراجعة خططها الدفاعية وتحسينها والمحافظة على الاستعداد القتالي للقوات لتنفيذها . كما اشتملت على دعم دول المواجهة لقدراتها العسكرية وخاصة في مجال الردع الاستراتيجي .

من جهة أخرى اشتملت الاستراتيجية الاسرائيلية على القيام بعملية جوية محدودة وخاصة لتدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وتهدف الى تحقيق مكانة دولية بأثبات القدرة على مد مجال عملها العسكري الى مدى كبير ، وعلى القيام بعمليات عسكرية وأعمال قتال برية وجوية ضد قوات المقاومة اللبنانية والفلسطينية في لبنان تهدف الى اجهاض المقاومة العربية وردع القوات السورية ، كما اشتملت على تهديدات موجهة الى سوريا بالقيام بمشروعات عسكرية في المنطقة الشمالية قرب الحدود ، وأخيرا فإن تسرب الانباء عن القدرات النووية الاسرائيلية يمثل محاولة لتحقيق الردع الاستراتيجي لكل القوى العربية .

ب - أعمال المقاومة الفلسطينية في فلسطين المحتلة :

قامت المقاومة الفلسطينية بأعمال فدائية في فلسطين المحتلة اختلفت سواء في مدياتها أو مكانها أو أهدافها ، أو نوعيتها ، أو أسلحتها ، أو نتائجها من يوم إلى يوم ، ومن شهر إلى شهر . ولأنه أن أكثر أعمالها نجاحا هو الهجوم الفدائي على عسكريين اسرائيليين كانوا يقسمون اليمين عند حائط المبكى بالقدس العربية بعد

الرئيسية للأعمال الفدائية ، تساويها العبوات الناسفة
ثم القنابل والحجارة ثم الخناجر والأسلحة الخفيفة
وتأتى الألغام في ذيل القائمة .

لم تحقق الأعمال الفدائية خسائر كثيرة في الأرواح
وخاصة في مجال القتلى اذ يصل معدلها الى حوالى أربعة
عشر قتيل كل مائة عملية بينما يقترب عدد الجرحى من
عدد الأعمال الفدائية بما يعنى جريحا اسرائيليا لكل
عمل فدائى ، ووقعت بعض الاضرار المادية المحدودة
التي يصعب تقديرها . من جهة أخرى يلاحظ اكتشاف
نسبة من العبوات الناسفة التى زرعتها المقاومة قبل
انفجارها ، وكذا عدم انفجار نسبة من القنابل اليدوية
التي ألقيت .

ويوضح الحصر السابق أنه رغم الزيادة العامة في
الأعمال الفدائية إلا أن فعاليتها مازالت محدودة سواء
لأخطاء في التحضير أو التدريب أو لأعمال العدو
المضادة ، أو لضعف في التخطيط ، وأنها تنفق الى
الحشد بشكل عام سواء من حيث الهدف أو المكان ،
وأن إمكانياتها محدودة للغاية حيث تعتمد على وسائل
بدائية مصنوعة محليا ، أو أسلحة قديمة من مخلفات
الحروب السابقة ، أو أسلحة مسروقة من الجيش
الاسرائيلى ، وأخيرا فإن جميع هذه الأعمال لم تصحبها
أى أعمال للفداح . ويدل ذلك أيضا على أن أغلب
الأعمال الفدائية تتم بمبادرة فردية وخارج تخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية . وبالرغم من ذلك فقد
واجهت السلطات الاسرائيلية هذه الأعمال بأسلوب
« القبض الحديدي » لما لها من تأثيرات مادية ومعنوية
في الحاضر والمستقبل ، وقد بدأت السلطات الاسرائيلية
تطبيق تدابير أمنية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة
كانت أقرب ما تكون إلى احتلال ثان لها . وقد اشتملت
هذه التدابير على نقل قوات إسرائيلية إلى الضفة
والقطاع وتكثيف الداوييات فيهما ، والقيام بعمليات
مكثفة من الاعتقالات الادارية ، وأوامر طرد المواطنين
الفلسطينيين ، وفرض الإقامة الجبرية على آخرين ،
وهدم المنازل ، ومصادرة الأراضى .

جـ - المقاومة في لبنان

اثر الصراع الداخلى في لبنان وموقف جيش جنوب
لبنان العميل على فعالية المقاومة الوطنية والعربية في
جنوب لبنان ، كما تأثر بأعمال ميليشيات « حزب الله »
الموالى لإيران . وقد استمرت اسرائيل في الاعتماد على
قوات جيش جنوب لبنان واتباع سياسة « القبض

انتهاء دورة تدريبية في شهر أكتوبر ١٩٨٦ ، حيث بلغت
خسائر القوات الاسرائيلية قتليا واحدا وما لا يقل عن
خمسين جريحا . ويتميز هذا العمل بالاختيار الجيد
للهدف لتوجيهه ضد القوى العسكرية الاسرائيلية
وللمكان لأهميته الدينية لدى اسرائيل ولقربه من القيادة
السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، كما يتميز بالتخطيط
الجيد الذى تدل عليه خسائر العدو ، وإفلات القائمين
بالهجوم .

يبين الجدول المرفق أهم الأعمال الفدائية المحققة
داخل فلسطين المحتلة خلال عام ١٩٨٦ ، والتي أمكن
تحقيقها بالعودة الى مراجع منشورة داخل فلسطين
المحتلة . ويمكن بمراجعتها أن تخرج بعده نتائج
تخطيطية .

فمن حيث العدد يمكن الخروج بأن متوسط معدل
الأعمال الفدائية هو عمل فدائى واحد كل يومين
تقريبا . وأن هذه الأعمال قد فاقت في شهر يناير باقى
الشهور من حيث عددها ، وأن أكثر كثافة للأعمال
الفدائية وصلت يوم ٤ مايو حيث وصل عددها الى أربعة
في يوم واحد قبل ذكرى انشاء اسرائيل ، أما بالنسبة
للمكان فقد اشتملت الأعمال الفدائية على حوالى ٤٠
مكانا تركز أكثر من نصفها في خمسة أماكن . وأن أكثر
الأماكن تعرضا للأعمال الفدائية كان في القدس ، ثم
غزة ، ثم نابلس ، ثم تل أبيب ، ثم جباليا (قرب غزة) ،
والغفولة وحيفا .

بدراسة أهداف الأعمال الفدائية في فلسطين المحتلة
نجد أن سيارات نقل الركاب (الباصات) تمثل أعلى
نسبة منها ، ثم الأماكن العامة ، وتليها السيارات
العسكرية ولكن بمعدل يقل عن نصفها ثم المستوطنات
ثم الداوييات والضاحات العسكرية ثم القيادات
العسكرية وأن الأهداف العسكرية البحتة تمثل حوالى
ثلث أهداف هذه الأعمال ، ولا تمثل المستوطنات
والمستودعات نسبة ذات قيمة في هذه الأهداف .

انقسمت انواع الأعمال الفدائية من حيث نوعيتها
وحسب الترتيب الى هجمات ، وأعمال تفجير ، ورشق
بالحجارة وأشغال حرائق ، وبت الغام بالإضافة الى
الطعن ، والتسلل والاشتباك ، وتمثل الهجمات حوالى
نصف الأعمال الفدائية وأعمال التفجير أكثر قليلا من
ثلثها .

استخدمت الزجاجات الحارقة على أوسع نطاق في
الأعمال الفدائية بحيث شكلت حوالى ثلث الأسلحة

الاسرائيلية سواء اثناء اقترابها أو في منطقة أهداف عملها أو انسحابها ، وإذا كان ذلك يرجع الى تنظيم أعمال الحراسة والوقاية للتحركات الاسرائيلية ، فهو دليل على عدم قدرة قيادات المقاومة - في حالة وجودها - على اكتشاف نقاط الضعف فيها واستغلالها .

د - سياسة « التوازن الاستراتيجي » السورية

تبنّت سوريا سياسة « التوازن الاستراتيجي » بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بأن تكون سوريا مستعدة للصراع المسلح بمفردها مع اسرائيل . وتشير المعلومات الى أن الحرب في لبنان قد بلورت هذا المفهوم السوري وأعطت حافزا على تحقيقه ، وقد تركزت في التغلب على نقاط الضعف في الجيش السوري ، وخلق وضع يمكن سوريا من تحقيق انجازات عسكرية ، وتحقيق موقف تفاوضي قوى ، وتعبئة المساعدة العربية السياسية والاقتصادية . وقد استكملت سوريا خلال عام ١٩٨٦ انشاء ثلاث فرق جديدة بدأت في تشكيلها منذ عام ١٩٨٢ بمعدل فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكية وفرقة قوات خاصة ، وتخطط لاضافة فرقتين أخريين يمكن القول بأن أغلب معداتها قد وصلت فعلا . وقد انشأت نظاما دفاعيا قويا من النقاط القوية المتعاونة فيما بينهما والتي تشمل على مواقع للدبابات والعربات المدرعة وتتتالي هذه الشبكة من هذه النقاط من هضبة الجولان الى دمشق في ثلاثة خطوط رئيسية ويمكن استغلالها أيضا كقاعدة انطلاق للهجوم عند الضرورة . كما أقامت سوريا قرى محصنة على طول حدود المنطقة العازلة ليست في قوة النقاط القوية السابقة ، وغير محتمة حاليا ، ولكن يمكن أن تحتل بالقوات . ويبدو أن القيادة السورية ترى أنه يجب استغلال التفوق العددي لا أحداث خسائر بالقوات الاسرائيلية حتى وان تكبدت خسائر اكبر نظرا لحساسية اسرائيل بالنسبة للخسائر البشرية .

استمرت سوريا في تطوير قواتها المسلحة أيضا سواء من حيث التسليح أو التنظيم وأولت تنظيم القيادة والسيطرة عناية خاصة ، إذ انشأت مركزين للقيادة أحدهما لهضبة الجولان والآخر للبنان .

اشتمل تسليح القوات السورية في الفترة الأخيرة على زيادة في اعداد الدبابات الحديثة من طراز ت - ٧٢ (هناك رواية عن ٢٠٠ دبابة ت - ٨٠ لا نميل الى ترجيحها) وزيادة كبيرة في عدد مركبات قتال المشاة « ب م ب » ، وصواريخ حديثة مضادة للدبابات ،

الحديدية ، في اسكات المقاومة في جنوب لبنان ، ومن الواضح انها تمكنت من تجنيد عناصر موالية لها داخل منطقة أعمال المقاومة ، وقد برز ذلك بشكل واضح سواء في تعرفها بدقة على مراكز المقاومة وقيادتها ، كما أن هناك شكوكا كثيرة حول تنسيق بينها وبين عناصر من ميليشيات « حزب الله » في افتعال أحداث تبرز تدخلها العسكري ، وقد برز ذلك في بعض الأحداث وخاصة في شهر فبراير اذ تدخلت القوات الاسرائيلية بقوات كبيرة (لواءين تقريبا) بعد حوالى نصف ساعة من اصابة جنديين اسرائيليين في جنوب لبنان .

تابعت اسرائيل قصف مراكز المقاومة في لبنان شمالا وجنوبا وفي منطقة البقاع بالطائرات ، وان تركّز القصف في منطقة الجنوب بحيث قاربت عدد مرات القصف ١٥ مرة بمعدل أكثر من غارة في الشهر ، كما قامت بالتخليق على ارتفاعات منخفضة وبسرعة اكبر من سرعة الصوت عدة مرات فوق بيروت ، ومن جهة أخرى قامت بأعمال مهاجمة القرى وتفتيشها والقبض على الشبان واقتيادهم وهدم المنازل خارج المنطقة التي يسيطر عليها جيش جنوب لبنان والمسماة بالحزام الامنى . وفي أغلب الأحوال عادت الطائرات والقوات القائمة بتنفيذ هذه المهام دون خسائر باستثناء اسقاط طائرة فانتوم « ف - ٤ » في منتصف اكتوبر .

اشتملت أعمال المقاومة على اطلاق الصواريخ على مستعمرات اسرائيل في الشمال ، وعلى الأعمال القتالية مما يسمى « بالعربات المفخخة » مهاجمة نقاط التفتيش ، بالإضافة الى أعمال الدفاع الجوى ضد الطائرات . ويلاحظ أن الخسائر الناتجة عن هذه الأعمال كانت محدودة من حيث تأثيرها المادى ، وان حافظت على حالة التوتر الاسرائيل في منطقة الجليل وجنوب لبنان . كما لوحظ نجاح القوات الجوية الاسرائيلية في التغلب على وسائل الدفاع الجوى وخاصة الصواريخ المحمولة ، وأن الطائرة التى أسقطت قد سقطت - على عكس مانشر - بنيران الرشاشات المضادة للطائرات . ويرجع افلات الطائرات الاسرائيلية اساسا الى القيام بالهجوم على ارتفاعات اكبر من مدى أسلحة المقاومة واستخدامها لشعاع حرارية لتضليل الصواريخ الموجهة نحو عادم الطائرة .

يبرز من أعمال المقاومة في لبنان قصورها عن استغلال التحركات الاسرائيلية لتنفيذ أعمال « القبضة الحديدية » بنصب الكائنات ومهاجمة الارتال

السوفيتية من طراز سيبال - وهي صواريخ متطورة نوعا وتتميز بالمدى الطويل الذي يمكن أن يحقق دفاعا مناسباً عن السواحل السورية .

اشتمل تطوير التنظيم في القوات السورية على زيادة الاعتماد على المشاة الميكانيكية بعد النجاح الذي حققته في لبنان عام ١٩٨٢ ، وعلى القوات الخاصة التي ينتظر أن تعتمد عليها في ارباك القوات الاسرائيلية ، كما لجأت الى تنظيم بعض التشكيلات في منظومة رباعية بحيث لا يختل توازن التشكيل أو الوحدة نتيجة لنحالة لخسائر كبيرة أثناء القتال . وقد اشتمل التنظيم - بالإضافة الى زيادة عدد التشكيلات - الى استكمال الوحدات العاملة من التخصصات المختلفة ولو باستدعاء افراد من الاحتياطي ، وإلى تدريب القوات الاحتياطية كما بذلت جهداً كبيراً في تحسين مستوى وقدرات الضباط وتأهيلهم والتركيز على أهداف الضبط .

سعت سوريا الى رفع كفاءة القوات وقدراتها على القيام بأعمال القتال المشتركة والمتعاونة ، واحتازت القوات السورية خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ نظاماً تدريبياً ومشروعات تدريبية وصفت بأنها قاسية وأساسية ولا يمكن الحكم على نتائج التدريب ولكنها ولاشك تؤدي الى تحسين كفاءة القوات المنفذة .

ورغم كل ما سبق فمن الواضح أن القوات السورية لم تصل حتى نهاية عام ١٩٨٦ الى الدرجة المطلوبة في تكامل امكانياتها وخاصة في مجال الانذار ، والقيادة والسيطرة ، والتدريب مما يجعلها تتفادى الاشتباك في قتال مع القوات الاسرائيلية في المناطق التي تتواجد بها سواء في لبنان ، أو في مناطق الحدود السورية خوفاً من أن تستدرج الى معركة لم تستعد لها بدرجة كافية .

هـ - تلخيص الصراع العربي الاسرائيلي في نهاية عام ١٩٨٦

استمر الصراع المسلح الايجابي خلال عام ١٩٨٦ في فلسطين المحتلة ولبنان فقط بينما سادت السلبية باقى الجبهات . ورغم تأثر اسرائيل بنتائج هذا الصراع الا انه لم يكن فعالاً لدرجة تأثير المخاوف الاسرائيلية ، في حين أن الاستعداد السوري الصامت يثيرها أكثر من غيره وقد تصاعدت التهديدات الاسرائيلية سواء من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين أو الأمريكيين خلال عام ١٩٨٦ وخاصة في شهرى مايو ونوفمبر مما يوحى باحتمال تحول الصراع الى اشتباك مسلح خلال عام

وحوالى مائة طائرة هليكوبتر مسلحة من طراز « جازل » الفرنسية ، و « مى - ٢٤ » السوفيتية ، وطائرات ميغ - ٢٥ . كما دعمت قوات الدفاع الجوى بصواريخ « سام - ٥ » وصواريخ محمولة على الكتف من طرازات جوية سام « ٩ ، ١٢ ، ١٤ » . كما ينتظر أن تحصل على صواريخ من طراز « سام - ١١ » لتحل محل الصواريخ من طراز « سام ١ ، ٢ ، ٣ » وقد قامت القوات السورية بتنظيم الدفاع الجوى عن الأهداف الاستراتيجية بما يزيد عن ١٥٠ كتيبة صواريخ . كما طورت من أجهزة الانذار والقيادة والسيطرة ، ووسائل الصرب الالكترونية . وفي مجال القوات الجوية سعت سوريا خلال هذا العام الى الحصول على طائرات ميغ - ٢٩ لتواجه الطائرات الاسرائيلية من طراز ف - ١٦ ، وأن تحصل على صواريخ جو - جو من أحدث ما بالترسانة السوفيتية ويبدو أن سوريا قد اقتنعت بأنه مازال لديها زمن طويل نسبياً لسد الفجوة بينها وبين اسرائيل في مجال القوات الجوية فسعت الى تعويضها عن طريق تقوية وسائل الدفاع الجوى من جهة ، والاستعاضة عن المقاتلات القاذفة بالصواريخ أرض / أرض من جهة أخرى . فبالإضافة الى ماحصلت عليه من صواريخ من الطراز المعروف باسم « فرج - ٧ » ، و « سكود - ب » ، و « س س - ٢١ » تشير التقارير الى اتفاقها على الحصول على صواريخ جديدة من طراز « س س - ٢٣ » بأعداد كبيرة ، وتتميز هذه الصواريخ بطول مداها (حوالى ٥٠٠ كم) ، وزيادة دقتها . ويمكن القول أنه اذا حصلت سوريا على الأعداد الواردة بالتقارير (٥٠٠) فإنها تكون قد حصلت على وسيلة لتحقيق الردع الاستراتيجى التقليدى ، أو فوق التقليدى (في حالة تزويدها برؤوس اشعاعية أو كيميائية أو بيولوجية) حيث يصعب على اسرائيل ضمان اعتراض أو تدمير كل هذا العدد كرد على تهديد اسرائيل . إلا أن الحصول على الوسيلة في حد ذاته لا يحقق الردع ، وإنما القدرة السياسية والعسكرية على استخدامه ومصادقتها هي التي يمكن أن تحققه .

سعت سوريا الى تقوية قواتها البحرية ودفاعاتها الساحلية مؤخراً ، بإضافة غواصات أو سفن سطح ، وزوارق صواريخ متطورة نسبياً إلا أن بعض هذه المعدات مازال من طراز قديم نسبياً ، كما أن الفجوة العددية بين القوة البحرية الاسرائيلية والسورية مازالت كبيرة . وتعتمد سوريا حالياً على تدعيم دفاعاتها الساحلية خلال عام ١٩٨٦ - على الصواريخ الساحلية

أن تستمر في تجنب الاشتباك بالقوات الاسرائيلية خلال العام قدر الامكان ، وأن تسعى الى زيادة رفع الكفاءة القتالية لقواتها والتغلب على نقاط الضعف الموجودة بها .

رغم ضعف احتمال اشتراك قوات مسلحة عربية اخرى لمعاونة القوات السورية في حالة نشوب الصراع المسلح بين سوريا واسرائيل نتيجة للموقف السياسى العربى ، ولانعدام التنسيق العسكرى ، وظروف الحرب العراقية الايرانية وتأثيرها على منطقة الخليج والأردن ، فإن اشتراك أى قوات عربية أخرى - وخاصة من اتجاه مصر - يمكن أن يقلق اسرائيل ويمنعها من الاشتباك مع سوريا ، كما أن تنظيم المقاومة داخل فلسطين المحتلة ، وفي لبنان يمكن أن يشل القوات الاسرائيلية بدرجة كبيرة .



١٩٨٧ ، وكذا بإجراء تدريبات قرب الحدود السورية ويعتبر تزود سوريا بالصواريخ أرض / أرض س س - ٢٣ المنتظر خلال عام ١٩٨٧ نقطة تحول هامة في الصراع ، اذ يمكن أن تصبح المدن والمستوطنات الاسرائيلية مهددة بالصواريخ أرض / أرض ، ولذا فقد تلجأ اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ للقيام بتوجيه ضربة اجهاضية ضد القوات السورية قبل أن تستوعب هذه الصواريخ وتنشرها خاصة وأنها تتميز بخفة حركة عالية نسبيا تصعب من فرص تدميرها في مواقعها وتتوقف النتيجة في هذه الحالة على درجة كفاءة القوات السورية ، ودرجة استعدادها القتالى لمواجهتها وقدرتها على تحقيق التكامل والتنسيق بين عناصر القوات المختلفة .

أما القوات السورية فاحتمال مبادرتها بهجوم على اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ محدود وضعيف ، بل يتوقع

جدول (١٢) تحليل الأعمال العدائية في فلسطين المحتلة من أول يناير الى أول أكتوبر عام ١٩٨٦ وفقا للمكان والهدف والسلاح

م	المكان	العدد	م	المكان	العدد
١	القدس	٢٤	٢٣	أشدود	٧
٢	غزة	١٨	٢٤	عكا	٧
٣	نابلس	١٠	٢٥	مشارف كفار	٧
٤	تل أبيب	٦	٢٦	بيت لحم	١
٥	الغولقة	٥	٢٧	مطار روما	١
٦	حيفا	٥	٢٨	مطار فيينا	١
٧	جباليا	٥	٢٩	بيت لحم	١
٨	رامان جان	٤	٣٠	قرية الطيبة	١
٩	الديرية	٤	٣١	رامان أبيب	١
١٠	الإمعى	٤	٣٢	كلار ساهيا	١
١١	عناث	٣	٣٣	زراعت وشتولا	١
١٢	مدينة أريحا	٣	٣٤	الخليل	١
١٣	بيت شيمش	٣	٣٥	غور الأردن	١
١٤	حلمول	٣	٣٦	خان يونس	١
١٥	صفلاق	٣	٣٧	مخيم الشجعانية	١
١٦	مخيم لندوبيا	٢	٣٨	أسطنبول	١
١٧	بيت شاحور	٢	٣٩	ناتانيا	١
١٨	شواحي الدد	٢	٤٠	ناتانيا	١
١٩	حطين	٢	٤١	بيت الما	١
٢٠	مخيم بلاطة	٢	٤٢	جنوب لبتان	١
٢١	الضفة الغربية	٢	٤٣	بيسان	١
٢٢	رام الله	٢	٤٤	غوش قطيف	١
			٤٥	مخيم الشريطية	١
			١٤١	الإجمالي	

م	نوع العمليات	العدد
١	مجموع	٦١
٢	تفجير	٥٠
٣	رشق	١٧
٤	طعن	٥
٥	حريق	٣
٦	الإستخدام بلسم	٣
٧	تسلل	٣
٨	استيلاك	١

١٤١

الإجمالي

م	الأهداف	العدد
١	باصات	٥١
٢	أماكن عامة	٣٣
٣	سجارة عسكرية	١٧
٤	مستوطنات	٩
٥	دورية عسكرية	٧
٦	شاحنة عسكرية	٧
٧	مقر قيادة	٥
٨	جنود	٥
٩	أشخاص	٤
١٠	مطارات	٣
١١	مواقع للجيش	١
	الإجمالي	١٤١

م	السلاح المستعمل	العدد	عمليات مكثفة حجم الخسائر
١	عيرة ناسفة	٤٨	مقتل عشرين
٢	زحاجة حارقة	٤٧	١٠ شخصاً
٣	قنابل يدوية	٣٠	وأصابة
٤	حجارة	١٨	مائلتين
٥	مدية	٥	
٦	أسلحة خفيفة	٤	
٧	لغم	٣	
٨	اصطدام	٣	

الإجمالي ١٤١ المتوسط ١٤,١ اليومي ٨, الشهرى

ثانيا - الصراع العراقي - الايراني

اعتمدت ايران في تحسين ميزانها العسكري على كسر نطاق الحظر الدولي المفروض على تصدير الاسلحة ، عن طريق تهريب قطع غيار لمعداته الامريكية الصنع من الولايات المتحدة ، وخاصة للطائرات ف - ١٤ تومكات حيث أصبح لديها حوالي ٢٤ منها صالحة للعمل ، كما حصلت على مدفعية عيار ١٥٥ مم متساوية الصنع ذات مدى يصل إلى ٤٤ كم ، وعلى قطع غيار للدبابات تشفتين البريطانية الصنع ، وتشير بعض التقارير إلى حصولها على صواريخ دفاع جوى من طراز صيني HQ-2 ، وستة أنظمة دفاع جوى متحركة من طراز صيني وإذا كانت الصين قد نفت أنها قدمت أسلحة لايران فمن المحتمل أن تكون ايران قد حصلت عليها من كوريا الشمالية ، خاصة وأن هناك انباء عن اشتراك فريق من كوريا الشمالية مع ايران في هجومها الأخير ، كما شاركت بعض التقارير إلى تهريب أسلحة من فرنسا إلى ايران ، وعن تقديم أسلحة من اسرائيل إليها . كما تعتقد ايران على ما يصل إليها من امداد من ليبيا ، حيث تأكدت مساعدتها العسكرية لها ، وربما من سوريا وقد أبرزت العمليات العسكرية التي دارت خلال عام ١٩٨٦ ، أن هناك تحسنا في موقف القوات الجوية الايرانية ، كما ظهر الاستخدام الايرانى لطائرات عمودية مسلحة . وقد سبق أن اشار أحد المصادر إلى أن ايران قد طلبت من السويد عشرة مواقع صواريخ دفاع جوى « راي رايدر » في ابريل ١٩٨٥ ، وانها تسلمت في يونيو ١٩٨٥ ، سفينة ازال بريطانية سبق التعاقد عليها أيام الشاه .

من جهة أخرى سعى العراق إلى المحافظة على تفوقه وخاصة في مجال القوات الجوية ، بأن سعى في سبتمبر ١٩٨٥ ، إلى الحصول على ٢٤ طائرة ميراج ف - ١ مسلحة

دخل الصراع المسلح في منطقة الخليج مرحلة جديدة خلال عام ١٩٨٦ ، بعد ان اتم عامه الخامس في سبتمبر من العام السابق ، اذ تميز خلال هذا العام بعدة خصائص جديدة تشتمل على نجاح القوات الايرانية في الاستيلاء على قطاع هام من الارض العراقية والتشبث به لفترة طويلة نسبيا حتى الآن ، وبقيام العراق لأول مرة منذ يونيو ١٩٨٢ بهجوم داخل الاراضي الايرانية ، وبالتركيز على قصف المنشآت النفطية لدى الجانبين وخاصة قصف ميناء تصدير النفط الرئيسى في ايران في جزيرة « خرج » ، ثم قصف ارسفلة التصدير في جزيرة « سيرى » ومجمع الضخ في « كنوه » لأول مرة منذ بداية الحرب ، وفي الوقت نفسه استمر قصف الناقلات البترولية بما عرف بحرب الناقلات ، وضرب الاهداف الصناعية والاقتصادية واحيانا المراكز السكانية بما سمي « حرب المدن » . كما تكرر استخدام الاسلحة الكيميائية في الصراع .

١ - الميزان العسكري

سعى الجانبان إلى تحسين الميزان العسكري لكل منهما ، وخلال عام ١٩٨٦ لم يحدث تغيير جوهري في التوازن بين العراق وايران ، اذ ما زال العراق يتفوق بنسبة كبيرة على ايران في مجال الاسلحة والمعدات . بينما تتفوق ايران على العراق في القوة البشرية ، وإذا كللت التغييرات التي حدثت في الميزان العسكري للجانبين طفيفة ، فإن تأثير هذا يبدو أكثر وضوحا لصالح ايران نظرا للفارق الكبير في المعدات الذي كان يفصل بينها وبين العراق .

- ١ - استغلال التفوق البشري الإيراني وحرمان العراق من استغلال تفوقه في المعدات .
- ٢ - إضعاف طاقة المنشآت البترولية العراقية لإضعاف قدرة العراق على استمرار القتال .
- ٣ - اعتراض خطوط المواصلات البحرية للعراق ، وناقلات النفط القائمة بالتصدير من دول الخليج العربية لمنعها من مساعدة العراق ، والضغط على العراق حتى لا يهاجم منشآت تصدير النفط الإيراني .
- ٤ - التأثير على الروح المعنوية للشعب العراقي .

يبدو أن الهدف السياسي العسكري العراقي هو « الدفاع عن أراضي الدولة ، وهزيمة القوات المهاجمة ، وحرمان إيران من مصادر الثروة النفطية لإجبارها على القبول بتسوية سلمية » في حين يمكن تصور الهدف الاستراتيجي للقوات المسلحة على أنه ، « تدمير القدرات الاقتصادية الإيرانية وخاصة النفطية ، وهزيمة القوات المهاجمة بأقل خسائر ممكنة » . وقد اعتمدت الاستراتيجية العراقية المبادئ التالية :

- ١ - استغلال التفوق العراقي في المعدات في حرمان إيران من القدرة على تصدير النفط ، وإضعاف قدرتها الاقتصادية على مواصلة الصراع المسلح .
 - ٢ - الاعتماد على مواقع دفاعية محصنة لتقليل الخسائر بدرجة كبيرة .
 - ٣ - استغلال القوة النيرانية في أحداث أكبر خسائر ممكنة في القوات المهاجمة وعزلها بالنيران .
 - ٤ - القيام بهجمات مضادة محدودة ومضمونة .
- انعكست الاستراتيجية الإيرانية أساسا في العملية الهجومية الاستراتيجية « الفجر - ٨ » ، وكذا في معركة محدودة لاسترداد مدينة مهران ، أو القيام بقتل سفن بعض السفن في الخليج ، وتوجيه ضربات جوية إلى منشآت نفطية في العراق ، وإلى ناقلات بترول قريبة من السواحل العربية في الخليج .

٣ - العملية « الفجر - ٨ »

خطت هذه العملية على أساس القيام بضربتين منفصلتين متتاليتين . الضربة الرئيسية والأولى في اتجاه الفاو ، « أم قصر » بهدف : عزل العراق عن الخليج ، وتدمير القوات العراقية في المنطقة جنوب

بصواريخ اكسوسيت من فرنسا ، وكان قد سبق طلب الحصول على طائرات ميج ٢٩ من الاتحاد السوفيتي في شهر أغسطس ١٩٨٤ ، وقد نشر في يناير ١٩٨٦ عن صفقة متنوعة تشمل طائرات قتال ، ودبابات ، ومدفعية ، ووسائل دفاع جوي ، ومركبات مدرعة من الاتحاد السوفيتي لصالح العراق . وبالإضافة إلى ذلك تأكد في نوفمبر ١٩٨٥ حصول العراق على ٢٠ طائرة هجوم خفيفة أرجنتينية من طراز بوكارا ، كما بدا أن العراق تفاوض مع فرنسا في يونيو ١٩٨٦ للحصول على ذخيرة مدفعية وهاونات وربما طائرات صومدية ، كما حصل في مايو ١٩٨٦ على كمية من الأسلحة الصغيرة والذخيرة والهاونات وقطع غيار دبابات من مصر ، كما جاءت تقارير عن شراء العراق لمدفعية من عيار ١٥٥ مم (هاوتزرات) من النمسا ، كما اشترى العراق ٢٥٠ عربة برازيلية من طراز كاسكافيل من البرازيل .

وهكذا ظل الميزان العسكري العراقي متوقفا في المعدات رغم المحاولات الإيرانية لتصحيح الخلل بينما استمرت القوة البشرية الإيرانية متفوقة عن مثيلتها في العراق ، مما يحرم الجانبين القدرة على احراز نصر حاسم نتيجة للتفوق العددي ، ويبقى المجال الرئيسي للتفوق هو أسلوب إدارة الصراع المسلح .

٢ - إدارة الصراع المسلح

عملت إيران دائما على انقزاع المباداة الاستراتيجية بالأعداد لعمليات هجومية استراتيجية ، في حين يعتمد العراق أسلوبا دفاعيا نشيطا لإدارة الصراع ، بحيث كان العمل الهجومي الرئيسي له خلال عام ١٩٨٦ هو مجرد تعديل في الأوضاع الدفاعية ، وليس عملا هجوميا بمعنى الكلمة .

ما زال الهدف السياسي العسكري الإيراني هو « هزيمة النظام الحاكم في العراق عسكريا تمهيدا لقيام نظام موال لإيران » ، في حين كان الهدف الاستراتيجي للعمليات العسكرية للقوات المسلحة الإيرانية هو « هزيمة القوات العراقية في منطقة شبه جزيرة الفاو وجنوب الأمواز ، وعزل العراق عن المنفذ البحري على الخليج ، والاستيلاء على منطقة منابع البترول قرب السليمانية » . واعتمدت الاستراتيجية الإيرانية على عدة مبادئ رئيسية :

الجوية في هذا الفصل من السنة له تأثير على الاستعداد القتالي ، واختيار توقيت الهجوم لئلا يزيد من احتمالات المفاجأة ، كما أن يده الهجوم كان قبيل الاحتفال بعيد الثورة الإيرانية وهو ما قد يدعو إلى التفكير في استبعاد قيام القوات الإيرانية بالهجوم في ذلك الوقت بالذات .

اعتمدت الخطة الدفاعية العراقية على الجانب المقابل على احباط التحضيرات الإيرانية للهجوم ، بتوجيه ضربات جوية استراتيجية إلى المراكز الاقتصادية ، ومناطق تجمع القوات الإيرانية ، وقد برز في ذلك قصف مصب تصدير النفط الرئيسى في جزيرة « خرج » ، وعلى مجمع ضخ النفط في « كونة » ، وإلى الأرضية العائمة على سواحل « جزيرة خرج » ، وإلى المصبات العائمة الكبيرة التي تقترب من منشآت إيران البترولية ، وإلى الناقلات الموكية الصغيرة التي كانت تعمل بين جزيرتي « خرج » و « سيري » ، وإلى ناقلات النفط الكبيرة عند جزيرة خرج ، مع تصعيد الهجمات الجوية بعيدة المدى فقامت بغارات جوية على مجمع للصلب قرب الأهواز في غرب إيران . وعلى مناطق تجمع القوات الإيرانية في معسكرات « خانة » ، و « موسك » ، و « بسوة » ، « حلييان » ، و « سقز » ، و « بانه » ، و « زعيف » ، و « حميد » ، و « رباط » ، و « زرادشت » ، و « مريوان » ، وقصف القوات الإيرانية المواجهة في قطاع شرق « البصرة » ، والقيام بهجمات محدودة في قطاع شرق البصرة وفي حقل « مجنون » الجنوبي .

كما اعتمدت الخطة العراقية على تحصين المواقع الدفاعية وخاصة المنعزلة في منطقة الفاو والأهوار ، وعلى تمهيد ميدان المراقبة والنيران بما سمي « ملحمة القصب البردي » . واعتمدت الخطة على توفير احتياطات منقولة جوا إلى المنطقة المنعزلة .

٤ - سير العمليات

نجحت القوات الإيرانية في تحقيق المفاجأة في هجومها الليلي يوم ٩ فبراير ١٩٨٦ ، واستطاعت أن تستولى على الجزء الأكبر من شبه جزيرة الفاو ، لكنها فشلت في الاستيلاء على ميناء « أم قصر » حيث القاعدة البحرية العراقية ، كما فشلت في تطوير هجومها شمالا للاستيلاء على البصرة نتيجة للمقاومة العراقية

الأهواز بما فيها مدينة البصرة ، والضربة الأخرى والتالية في اتجاه : بنجوين - جوارته - السليمانية ، بهدف تهديد منشآت البترول في المنطقة والاستيلاء على منطقة « مابوت - السليمانية - سيد صادق » . وقد تصورت القيادة الإيرانية أن الضربة الأولى ستستهلك الاحتياطيات العراقية بحيث يسهل تحقيق الضربة الثانية ، أو أن تحريك الاحتياطيات في اتجاه الضربة الثانية سيسهل تحقيق مهام الضربة الرئيسية .

كان اختيار اتجاه الضربات جيدا حيث يحقق - في حالة تحقيقه - الهدف الاستراتيجي الإيراني ، ويحقق المبادئ المحددة لها حيث أن منطقة الفاو لا تمكن العراق من استغلال تفوقه في القوات الجوية والمدركات ، كما أن اتجاه الضربة الثانية يؤثر على طاقة المنشآت البترولية العراقية بالإضافة إلى ما يحققه ذلك من تأثير معنوي على الشعب .

حشدت إيران قوات كافية لتحقيق الهجوم ، وقد قدرت بعض المصادر أن إيران قد حشدت ٣٠ فرقة بينما قدرتها مصادر أخرى بأكثر من ١٠ فرق (للضربة الرئيسية) كما أشارت بعض المصادر إلى أن إيران قامت بتعبئة تلاميذ المدارس وموظفي الحكومة .

خطت القيادة الإيرانية لتحقيق المفاجأة رغم توقع العراق للهجوم ، وقد اعتمدت في ذلك أساسا على إخفاء اتجاه الهجوم ، واستندت في ذلك على توقع العراق للهجوم في اتجاه أهوار الحوزية كالمرات السابقة ، وقد سعت إلى تأكيد هذا المعنى بأن حشدت الجزء الأكبر من القوات بين الأهواز ، وديزفول شرق الأهواز ، كما قامت المدفعية الإيرانية خلال شهر يناير ١٩٨٦ بقصف مدن الفاو في الجنوب ، ومندى ، وقصبة وبيارة في الشمال وكان أكثر معدلات القصف على مندى ، كما قامت القوات الإيرانية بقصف قلعة دزه في الشمال وخارج اتجاه الضربة المتوقعة ، كما قامت بهجمتين بريتين محدودتين خلال شهر يناير في القطاع الأوسط بعيدا عن اتجاه الضربة الرئيسية ، وبذلك أبعدت القيادة الإيرانية انظار القيادة العراقية عن اتجاه الهجوم .

سعت القيادة الإيرانية أيضا إلى إخفاء وقت الهجوم ، فرغم توقع القيادة العراقية له إلا أن تحديد وقت الهجوم له أثر على استعداد القوات ، فالقوات العراقية تتوقع الهجوم الإيراني منذ نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٥ ، ولا يمكن المحافظة على درجة عالية من الاستعداد القتالي لفترة طويلة ، كما أن سوء الأحوال

الشديدة ، وللمناورة ببعض القوات العراقية بما فيها فرقة الحرس الجمهوري العراقية ، حيث عمدت القوات الإيرانية إلى تعزيز مواقعها المكتسبة ، وصدد الهجمات المضادة العراقية ، مع القيام بهجمات مضادة لاستعادة المواقع المفقودة .

أدارت القيادة العراقية العملية الدفاعية بالمناورة بالقوات حول منطقة الهجوم لياقاف تقدم القوات ، وخاصة في اتجاه « الفلّو » أم قصر . واتجاه الفلّو البصرة ، قامت بهجوم مضاد ناجح لاستعادة جزيرة « أم الرصاص » في شط العرب بقوات محمولة جوا ، كما وجهت ثلاث مجموعات قتال قوية للقيام بالضربة المضادة بهدف استعادة شبه جزيرة الفلّو وقد اعتمدت القوات العراقية بدرجة كبيرة على قوة النيران مستخدمة في ذلك نيران المدفعية ، والصواريخ أرض / أرض ، والطائرات العمودية المسلحة ، والقوات الجوية بدرجة أقل نتيجة لانتشار غابات النخيل ، وقد نجحت القوات العراقية في استعادة بعض المواقع . إلا أن الهجوم توقف تقريبا في منطقة الملاحات حيث تضطر القوات للحركة عبر طرق محددة . وقد بدأ أن القيادة العراقية لا تميل إلى المخاطرة خوفا من تزايد الخسائر البشرية ، مما أفقدها القدرة على الاستفادة من قوة النيران الكبيرة المستخدمة . كما قامت بتوجيه ضربات جوية وبحرية إلى خطوط الامداد الإيرانية وتدمير بعض الجسور القائمة على شط العرب .

العملية « الفجر - ٩ »

أطلق على الضربة الأخرى في اتجاه « بنجوين السليمانية » اسم العملية « الفجر - ٩ » . وقد بدأت يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٦ ، حيث قامت القوات الإيرانية بهجوم أعلنت على أثره أنها استولت على ٣٧ قرية عراقية في المنطقة الجبلية في منطقة الأكراد ، كما أعلنت أنها تهدف إلى تهديد حقول النفط . ويبدو أن القوات الإيرانية نجحت في الاستيلاء على مناطق من قطاع السليمانية . واعتمد العراق على قوات الفيلق الأول في القطاع الشمالي لاسترداد المناطق التي فقدتها ، ومن الواضح أنه استطاع استعادة الجزء الأكبر من المواقع التي فقدتها في هذا القطاع ، علما بأن المنطقة الجبلية في القطاع الشمالي من المناطق التي يصعب على أي من الطرفين الادعاء بالسيطرة عليها لوعورتها ، ولكن من الواضح أن القوات العراقية قد استطاعت استعادة جزء

كبير منها ، بل واستعادت بعض المواقع التي كانت القوات الإيرانية قد احتلتها في فترة سابقة . ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الضربة الأخرى والمسماه « بالفجر - ٩ » لم تؤد إلى سحب قوات عراقية من اتجاه « الفلّو » ، كما أنها لم تسهل الموقف بالنسبة للقوات التي تقاتل هناك ، ويمكن القول أن أعمال القتال قد اتخذت طابع الثبات منذ منتصف مارس ١٩٨٦ ، رغم بعض الهجمات المحدودة لكلا الجانبين .

القتال بعد ثبات الأوضاع في شهر مارس

عادت أعمال القتال إلى التراشق بالنيران وضربات القوات الجوية والطائرات العمودية ، حيث استأنفت العراق قصف منشآت جزيرة « خرج » ، ومجمع التحويل في « كنة » ، وناقلات البترول ، كما استأنفت القوات الجوية ضرب الأهداف الصناعية وخاصة مدينة « خورمشهر » ، ومحطة لتوليد الكهرباء « نارمين » شمال شرق « الأهواز » ، وجسر قطار شمال شرق « ديزفول » يصلها بمدينة قم وطهران ، بالإضافة إلى قصف مناطق تجمعات القوات الإيرانية في معسكرات « الحسينية » و « حرس » و « حميد » (قرب الأهواز) ، كما قصفت إحدى القواعد الجوية الإيرانية (قاعدة وزارية الجوية) ، وبعض الوحدات الإدارية (٧ وحدات بحرية و ٩ سفن انزال) ، كما وجهت ضربات إلى خطوط امداد القوات الإيرانية وخاصة الجسور القائمة على « شط العرب » شمال شرق « المحمرة » . كما قامت القوات البحرية بتوجيه ضربات إلى جسر إيران « في عبدان » . أما إيران فقد استأنفت قصف مدن « أم القصر » (القاعدة البحرية) ، و « البصرة » ، و « ماكنارو » و « مندى » و « خورمال » ، و « خانقين » ، و « دربندخان » ، ووجهت ضربة جوية إلى « قلعة صالح » شمال أهوار الحويزة في حين قامت القوات البحرية بمهاجمة زوارق مرور في منطقة خور عبد الله . هذا بالإضافة إلى مساندة أعمال قتال القوات البرية .

استعادة العراق للمبادرة النسيبية

اعتبارا من شهر ابريل استعاد العراق المبادرة نسبيا بأن كثف من هجماته المحدودة في قطاعات الفلّو للفيلق السابع ، وشرق ميسان الفيلق الرابع في منطقة هور الحويزة ، وقطاع شرق دجلة للفيلق السادس ، والقطاع

العراقية بتعزيز دفاعاتها بعد الاستيلاء على المدينة وبدء العراق يحاول أن يجعل نجاحه في مهراة مقابل للنجاح الايرانى فى الفاء ، أو يحاول أن يستدرج القوات الايرانية إلى معركة غير مستعدة لها ، ولم ينجح العراق فى تحقيق أى من الهدفين سواء كان لصغر المساحة التى احتلها أو لقلّة قيمتها الاستراتيجية خاصة عند مقارنتها بمنطقة الفاء ، كما أن القوات الايرانية لم تستدرج إلى المعركة على عجل ، وفضلت القيادة الايرانية أن تنتظر إلى بداية شهر يوليو لتقوم بهجوم تسترد به منطقة « مهراة » وتنهى كل ما تعلق بها . ويعيب العملية العراقية أنها رغم أنها كانت لديها المبادأة الا أنها لم تستغلها استغلالا كافيا لوضع القوات الايرانية تحت ضغط مستمر ، وأن تحقق بها هزيمة لجزء ملموس من القوات الايرانية ، كما أنها تخلت عن المبادأة بمجرد الاستيلاء على المنطقة المحددة ، ثم أنها فى النهاية اضطرت إلى التخل عنها ، وربما كان الأفضل أن تحتفظ لنفسها بالمبادأة بالقيام بعملية كبيرة ، أو أن تتبع أسلوبا شديدا المرونة بتوجيه ضربات متتالية فى أماكن مختلفة تحقق بها أهدافا ملموسة ضد القوات الايرانية .

استعادة مدينة مهراة واستعادة ايران للمبادأة

قامت القوات الايرانية فى الثانى من يوليو بهجوم مضاد استعادت به مدينة مهراة ، واستعاد الصراع صورة حرب الاستنزاف التى يركّز فيها العراق على قصف المنشآت البترولية وخاصة محطة الضخ الرئيسية فى جزيرة « خرج » والنقلات البترولية ، بينما تقوم ايران بقصف مدن العراق الحدودية . وقد تميز شهر سبتمبر بقيام العراق بغارة جوية على جزيرة « سبىرى » على مدخل مضيق هرمز حيث كانت ايران تحول البترول اليه فى رحلات مكوكية من المصب الرئيسى فى جزيرة « خرج » ، وكانت تتصور أنه خارج مدى عمل القوات الجوية العراقية ، وقد اتبعت القوات الجوية العراقية بقصف باقى المنشآت وأرصعة الشحن البترولية وخاصة فى جزر « لارك » ، و « لاقان » ، و « فارس » مما أثر بدرجة ملموسة على قدرة ايران على تصدير النفط .

وابتداء من أول سبتمبر برز استعادة ايران للمبادأة بالهجوم البرى ، إذ قامت فى أول سبتمبر بعملية هجومية بحوالى ثلاث فرق فى القطاع الشمالى من الجبهة

الأوسط الفيلق الثانى ، والقطاع الشمالى الفيلق الأول ، وهاجم حقل مجنون الجنوبى ، كما تمكن من سحب بعض الجسور العائمة الايرانية فى قطاع شرق دجلة ، بينما استأنفت القوات الجوية قصف منشآت النفط فى جزيرة « خرج » ، ونقلات البترول القريبة منها بما يعادل حوالى خمس ناقلات ، ومحطتين لضخ البترول فى « أمام حسن » ، و « بوناز » وقصفت جسرين هاميين للسكة الحديدية : أحدهما شمال شرق « دزفول » ويصلها بمدن ايران ، والآخر غرب بھر قزوین ، وتعرّبه السكة الحديدية التى تصل إيران بكل من تركيا والاتحاد السوفيتى ، هذا بالإضافة إلى قصف الجسور الايرانية فى شط العرب إذ قصفت أربعة منها وقامت المدفعية بقصف المنطقة شرق البصرة .

انكشفت اعمال القتال الايرانية لتعتمد على هجمات برية محدودة فى قطاع الفيلق السابع العراقى فى منطقة الفاء ، مع هجمات أقل فى قطاعات شرق ميسان ، وشرق دجلة ، والقطاع الشمالى ، كما نشطت المدفعية الايرانية فى قصف المدن العراقية القريبة من الحدود فى « خانقين » ، و « بياره » ، و « خرومال » ، و « مندلى » ، و « العزيز » ، و « أبو الخصيب » ، و « طويلة » والمجمع السكنى « كفار » وكانت « خانقين » أكثر المدن العراقية تعرضا للقصف .

الهجوم العراقى على مدينة مهراة واعمال القتال شهرى مايو ويونيو

بدا واضحا من خلال عمليات شهر ابريل أن العراق يسعى إلى استرداد المبادأة ، وقد استمر خلال شهرى مايو ويونيو فى قصف المنشآت البترولية الايرانية فى حقول المنطقة فى الأهواز ، ومصفاة تكرير البترول فى طهران ، بالإضافة إلى باقى الاهداف البترولية الأخرى ، وقام بهجمات مضادة فى المنطقة الجبلية الشمالية كانت قد استولت عليها قوات ايرانية . كما استمرت ايران فى قصف مدينة « خانقين » بالمدفعية ، مع القيام بعمليات تعرضية محدودة فى قطاع عمليات شرق ميسان ، والقطاع الجنوبى ، وفى ١٧ ابريل هاجمت القوات العراقية لأول مرة منذ يونيو ١٩٨٢ الاراضى الايرانية فى المنطقة حول مدينة « مهراة » القريبة من الحدود العراقية الايرانية ، وقد استولت القوات العراقية على المدينة وضواحيها ولم يكن بها كثير من السكان كما كانت دفاعاتها ضعيفة وقد قامت القوات

وخاصة في جزيرة أم الرصاص في مجرى شط العرب . ولكن القوات العراقية صدت الهجوم بكفاءة ثم قامت بضربة مضادة قوية ناجحة تمكنت بها من تدمير الجزء الأكبر من القوات المهاجمة ، واستعادت المناطق التي تمكنت القوات الإيرانية من احتلالها وتشير المعلومات المتسيرة عن الهجوم الإيراني بأنه متوسط في حجم قوته بحيث يقل عن الهجوم الكبير الذي تحدثت عنه القيادة الإيرانية . وأنه كان يفكر إلى الحشد كما فشل في تحقيق أي مفاجأة للجانب العراقي . أما الجانب العراقي فقد أظهر درجة عالية من الاستعداد القتالي ، والتخطيط الجيد للضربة المضادة ، والسرعة والحسم في تنفيذ الضربة .

٥ - التعاون التسليحي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية

اثير في شهر نوفمبر وجود اتصالات بين الولايات المتحدة وإيران حول تزويد الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بقطع الغيار وبعض الأسلحة مما أكد المعلومات التي سبق أن ذكرت في تقرير عام ١٩٨٥ عما قيل عن تهريب بعض الأسلحة وقطع الغيار من الولايات المتحدة . إلا أن ما كشف عنه يوحى باحتمالات تعاون عسكري أمريكي - إيراني في المستقبل القريب رغم الضجة التي اثيرت حول هذه القضية سواء في الكونجرس الأمريكي أو في الإدارة الأمريكية نفسها . وقد اشتملت المعلومات عن الصفقة على صواريخ مضادة للدبابات وللدفاع الجوي وقطع غيار للطائرات « ف - ١٤ » . ورغم خطورة دلالات الصفقة إلا أنها لا تغير كثيرا في الميزان العسكري للدولتين ، خاصة وأن الأسلحة وصلت وتصل في ظروف التفوق العراقي الذي يمكنه إحباط مفعولها . والاثر الرئيسى الحال للصفقة هو زيادة قدرة إيران على الاستمرار في الحرب ، وهو ما يخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ، أكثر من أهداف إيران .

٦ - الخلاصة

تعزيز الصراع المسلح في الخليج هذا العام عن الأعوام السابقة بأن إيران حققت اول نجاح محدود

استهدفت به الاستيلاء على مرتفعات منطقة حاج عمران ، و « ممر (جلي) على بك » الذي يؤدي إلى مدن « أربيل » ، و « صلاح الدين » ، و « حوض » ، و « راوندوز » ، وتقدمت نحو قمة « كرمند » الاستراتيجية ، وفي الثاني من سبتمبر قامت إيران بإبرار بحرى جوى للاستيلاء على محطة « العميق » لضخ البترول الواقعة في عرض البحر وعلى بعد ٢٠ كم جنوب الساحل العراقي في أقصى شمال الخليج أمام ميناء « رأس البليشه » العراقي ، وقد شمل الهجوم ميناء « البكر » المجاور ، وقيل أن المنطقة - رغم توقف ضخ البترول منها - إلا أنه كان بها منشآت عسكرية لتيسير العمليات الجوية والبحرية العراقية إلى ميناء « أم قصر » جنوب الفلج الذي يمثل المنفذ الوحيد الذي لا يزال تحت السيطرة العراقية . وتدل الشواهد على أن العراق قد قام بهجمات مضادة استعاد محطة ضخ العميق . وجدير بالذكر أن الهجوم الذي شنته إيران وقع في فترة عقد مؤتمر قمة « هراي » لدول عدم الانحياز وكان الهدف قطع الطريق على أي محاولات لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية .

استمرت التهديدات الإيرانية بهجوم كبير على العراق مع القيام بهجمات محدودة في اتجاه المنشآت البترولية في كركوك على هيئة غارات ، بينما استؤنف قصف المدن بين الدولتين خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ، وتبادل الجانبان اتهام الطرف الآخر بقصف أهداف مدنية . إلا أنه من الملاحظ أن العراق ركز قصفه على الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية مثل المنشآت البترولية ، والمراكز الصناعية ووسائل المواصلات ، بينما كانت الأعمال الإيرانية تعتمد أساسا على القصف المدفعي والصاروخي لمدن الحدود ومدينة بغداد العاصمة وقد اشتمل شهرا أكتوبر ونوفمبر على قصف مدينة بغداد الصاروخية أرض أرض ثلاث مرات مما يوحى بندرة ما تملكه إيران من هذه الصواريخ بعكس ما اشارت اليه مراجع دولية من حصولها على حوالى ثمانين صاروخ سكود - ب من سوريا .

العملية « كريلاء »

بدأت إيران عملية هجومية جديدة في نهاية شهر ديسمبر من السنة بتوجيه ضربة ذات ثلاث شعب في القطاع الجنوبي من الجبهة في الاتجاهات البصرة ، وجزيرة أم الرصاص ، والبصرة استخدمت فيها نفس الأسلوب السابق بالاعتماد على موجات بشرية كبيرة من الشباب صغار السن حققت فيها نجاحا محدودا مؤقتا ،

في اغلب فترات الصراع ، الا انها تسيء استخدام قواتها بشكل عام وتبديد جهودها العسكرية وعلى الجانب الآخر فقد اتصفت اعمال القتل والعمليات العراقية بالحذر الشديد والالتزام بالدفاع في اغلب الاوقات حتى في الفترة التي استعادت فيها المباداة ، وقد اكد قيامها بالتركيز على تدريب الشعب خلال النصف الثاني من السنة التزامها بالدفاع في الفترة المقبلة . ورغم نجاح العراق - في اغلب الاوقات - في ادارة - عملياته الدفاعية ، الا ان هذا يجعل انتصاره عسكريا امرا غير وارد طالما تمسك بالدفاع ، ويزيد من احتمال نجاح ايران في احدى هجماته الكبيرة ، ومن الطبيعي ان العراق يامل بسياسته العسكرية الحالية ان يزيد من فرص تحقيق السلام والوصول إلى تسوية سلمية للصراع .

لها منذ معركة المحمرة ، خورمشهر ، عام ١٩٨٢ في هجومها في شبه جزيرة ، الفاو ، . وبانتقال المباداة جزئيا إلى العراق في شهرى مايو ويونيو ، ثم استعادة ايران لها بعد ذلك ، كما تميزت بنجاح عراقى تاكد في شل القدرات التصديرية لبتترول ايران ومرافقها الاقتصادية ، الا ان التعاون التسليحي بين ايران وكل من الولايات المتحدة واسرائيل يوحى باحتمال تحسن موقف ايران من حيث القوات الجوية في مواجهة التفوق الجوى العراقى في العام القادم والأعمال التالية .

وإذا كانت العملية الايرانية في الهجوم على « الفاو » قد نجحت من وجهة النظر التعبوية وادارة العملية ، فانها هي واعمال القتل التالية كشفت عن مناطق ضعف واضحة في القيادة الاستراتيجية الايرانية ، فرغم انها تحتفظ بالمباداة

ثالثا - الصراع الليبي - التشادى

(مصر والسودان وتونس ومالطة) ، ثم محاولة الضغط العسكرى وهو ما يتضح من التدخل الليبي عسكريا في تشاد ، والتردد في الانسحاب منها مع استمرار التمسك بأحقية ليبيا في شمال تشاد .

ومثلما اشارت اتجاهات العام ١٩٨٥ إلى استعمار هذا التوجه الليبي مع استمرار مقاومته من جانب القوى المحلية التشادية وقوى إقليمية دولية ، فإن اتجاهات العام ١٩٨٦ تشير إلى استمرار ليبيا في هذه الاستراتيجية وإن تقلصت تعبيراتها السلوكية نتيجة تراجع علاقتها البترولية بشكل حاد ، فضلا عن ازدياد سخونة الصراع الأمريكى - الليبي في

يمثل الصراع الليبي التشادى نموذجا لسعي ليبيا إلى تصحيح التفاوت الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بإمكاناتها البشرية من جهة وبين ثرائها البترولى من جهة أخرى . وتتمثل المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت في السعى إلى توسيع دائرة التأثير السياسى المبثرى على محيط الحوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات أوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية (مصر والسودان وتونس ومالطة والمغرب) ، ثم محاولة الضغط السياسى والاقتصادى في حالة فشل المحاولات الودودية

وتعلق طرابلس على تشاد أهمية قصوى لتدعيم نفوذها وهيمنتها أن لم يكن يضم تشاد فعلً الاقل ايجاد نظام حكم موال لها في نجامينا . . كما تهتم طرابلس بضمان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطية التي يقدر لها أن تنضب خلال فترة خمسين عاما أو أقل من ذلك ، ومن ثم يمثل اليورانيوم الموجود في أراضي تشاد والنيجر جاذبية قوية لامكانية الاستفادة منه في مفاعلات نووية . وهذا يفسر اعلان ليبيا ضمها لقطاع أوزو المستقطع من شمال تشاد في عام ١٩٧٣ .

كذلك يطرح النقص في القوة البشرية في ليبيا (٣ مليون نسمة) وما يفرزه من انعكاس سلبي على امكانية زيادة حجم القوة العسكرية الليبية (حوالى ٥٥ ألف جندي) يطرح ضرورة جلب قوة بشرية من الدول المجاورة لتجنيدها ، الأمر الذي سيصبح أكثر سهولة إذا فرضت ليبيا هيمنتها على دولة مثل تشاد .

٢ - الميزان العسكري للاطراف التشادية قبل تحول جوكوني عويضى إلى المصالحة :

يمكن تصور ذلك الوضع العسكرى بأنه يتسم بالقطبية الثنائية فهناك محوران رئيسيان يتركز الصدام العسكرى فيما بينهما وهما : تحالف قوات حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتضم بالاساس القوات المسلحة الشعبية ، والاتحاد الديمقراطي الوطنى بقيادة ناشو بالعالم ، واللجنة الدائمة بقيادة كاموجى ، والجيش الاول بقيادة محمد ابا سيد ، والاتحاد الديمقراطي الثورى بقيادة راخيص ماناتى ، والقوات المسلحة الغربية بقيادة موسى ميدىلا ، وتحالف القوات الحكومية بقيادة حسين حبرى التى تعد بمثابة الجيش النظامى لدولة تشاد في الوقت الراهن ويعرف باسم الجيش الوطنى التشادى . الذى حل محل القوات المسلحة الشمالية ، وهذا التصور لطبيعة الموقف الصراعى وعلى الرغم من بساطته يعبر إلى حد كبير عن الواقع التشادى الذى تموج فيه تشكيلات عسكرية وأخرى محدودة الأهمية ، فالعملية السياسية تتمركز في الاساس بين أيدي جوكوني عويضى و« حسين حبرى » اللذان يميزان على قمة المسرح السياسى التشادى .

البحر المتوسط ، الأمر الذى وضع قيودا قوية على الامكانيات الليبية واعطى القوى المحلية والاقليمية والدولية قدرة اكبر على مناوراة التواجد الليبى في تشاد سعيا إلى إجباره على التراجع .

ومن جهة أخرى فقد جاءت الاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٦ بتغير فاصل في توجهات اطراف الصراع وذلك بتحول عبد القادر كاموجى - أحد اقطاب المعارضة - ثم « جوكوني عويضى » - القطب الرئيسى للمعارضة - إلى المصالحة مع حكومة الرئيس حبرى ومناهضة الوجود الليبى ، مما عزز من تآكل العناصر المؤيدة لليبيا في شمال تشاد ، وتعزز مركز حكومة الرئيس حبرى ، ونقل الصراع تقريبا من حرب اهلية في تشاد مستقطبة استقطابا إقليميا ودوليا إلى حرب محدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، وذلك على ضوء عودة قوة ردع فرنسية إلى تشاد منذ فبراير ١٩٨٦ تحت اسم عملية « صقر » والمساعدات العسكرية الامريكية لتشاد .

١ - ثوابت التوجه الليبى نحو تشاد :

تتعامل ليبيا مع الدائرة الافريقية على مستويين :

١ - كمجال حيوى للحركة ، وبمنطقة جذب للنفوذ الليبى بسبب فراغ القوة الناشء فيها عن ضعف دولها وقابليتها للاختراق .

٢ - التعويض عن الاحباط الذى اصاب ليبيا في مجال حركتها العربية بأبداء الاهتمام بهذه المنطقة .

ومن ثم تتبع ليبيا في الدائرة الافريقية سياسة القوة ، وتوسيع مجالات النفوذ في المجالات التى ترى فيها نوعا من فراغ القوة يتيح لها فرصة زيادة نفوذها أو تحقيق مكاسب اقليمية معينة ، وهو ما تبين من السياسة الليبية تجاه تشاد على نحو خاص .

فقد ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ في ليبيا ، فالقسم الاوسط من تشاد والذى يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، يضم على الاقل نصف مليون من السكان ذوى الاصل العربى أو الهوية العربية ، وهو ما يشكل حوالى ١٢٪ من اجمالى سكان تشاد .

الثورى وهو اهم المجموعات المكونة لتحالف القوات المعارضة بقيادة «جوكوى عوىى» . وبذلك انقسم المجلس الثورى الديمقراطى وهو أحد الفرقى المكونة لتحالف «الجانت» إلى تيارين : أحدهما موالى لحكومة «الجانت» ، والآخر معارض بقيادة الشيخ ابن عمر . وهذا يدفعنا إلى القول أن القوات المعارضة بقيادة جوكوى عوىى تشهد عملية تمكك وانقسام لم يسبق لها مثيل من قبل التيارين المتحالفين مع القوات المسلحة الشعبية التى يرأسها «جوكوى» ، وهما : اللجنة الدائمة برئاسة (كاموجى) ويواجهان حركات تمرد وانشقاقات وهما يضعف قدرتهما العسكرية . ونخلص من التعرض لدرجة التماسك والتمكك للقوات العسكرية التابعة لقطبى الصراع فى نجامينا . بأن القوات الحكومية تحرز تفوقا فى درجة تماسكها ، وتوسيع نطاق قاعدتها ، على حين بدأت قوات «جوكوى عوىى» فى التمرد والانشقاق .

المؤشر الثانى لتنظيم القوات :

بدأت قوات حسين حبرى تأخذ شكل الجيش الوطنى النظامى الموحد ، حيث يضم ٦ كُتائب مشاة ، وكتيبة مدرعات ، وسريتين للمظلات ، وبطارتين للمدفعية ووحدته نقل . على الوجه المقابل نجد أن قوات حكومة الوحدة الوطنية تقتدر إلى التنظيم الدقيق . حيث يعمل كل فريق داخل التحالف بصورة منفردة . فقيادة الوحدات الموالية لحكومة «الجانت» يرفضون ادماج قواتهم فى جيش واحد خشية فقدانهم القاعدة التى يستمدون منها ثقلهم وتأثيرهم .

المؤشر الثالث التسليح :

نظرا لعدم توافر المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة تسليح القوات المعارضة بقيادة جوكوى عوىى ، والمعلومات المتاحة فى هذا الصدد تلك التى يوفرها لنا كتاب الميزان العسكرى لعام ١٩٨٦ الذى يصدره المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، عن تسليح جيش «حسين حبرى» . وهو مزود بـ ٣٠ عربة استطلاع ، و ١٢ مدفع منها ٦ مدافع عيار ٧٦ مم ، و ٦ مدافع عيار ١٠٥ مم ، وهاونات ، علاوة على امتلاك قوات حسين حبرى سلاحا جويًا محدودا يضم ١٤ طائرة هليكوبتر غير مسلحة ، وطائرتى نقل س ٧ . الا أنه من ملاحظة سير المعارك الأخيرة يتبين لنا تشابه طبيعة التسليح بين المحورين المتصارعين . قوات

وسنركز على مؤشرات درجة التماسك والتمكك ، وتنظيم القوات ، والتسليح ، وتعداد القوات ، وذلك فى المقارنة بين قوة الاطراف المتشادية . بالنسبة للمؤشر الاول : درجة التملك والتماسك .

يلاحظ فى هذا الصدد اتجاه «حسين حبرى» لتوسيع قاعدته العسكرية بضم اطراف تشادية معارضة له ، وأضافاته الطابع القومى على تنظيمه العسكرى . وفى نفس الاتجاه عمل «حسين حبرى» على المصالحة مع المعارضة الجنوبية بتوجيه نداء فى مارس ١٩٨٥ من مدينة (صرح) يدعو فيه المعارضة التشادية إلى الانضمام إلى صفوفه . وأحدث ذلك أثرا ايجابيا فى الجنوبيين خاصة بعد اعدام «حبرى» عددا كبيرا من الأشخاص لتجاوزاتهم فى معاملة الجنوبيين . مما برهن على جدية الرئيس حبرى .

فيعد ذلك بثلاثة أشهر بدأ توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار بين «الكودوس» و«نجامينا» . ووافق الكولونيل «الفونس كوتيجا» فى ليبرفيل فى فبراير ١٩٨٦ على وقف حركة تمرد «الكودوس» ، أعقب ذلك تدفق الالاف من الجنود والطلاب والموظفين السابقين على مدينة «صرح» فى منطقة «شارى الأوسط» من أجل استيعابهم وقد انضموا جميعا إلى واحدة من مجموعات الكودوس المتعددة أو ساندوها ، وجاب الكولونيل «كوتيجا» منطقة «موندولاي» والحدود بين - تشاد ودولة افريقية الوسطى فى محاولة لاقتناع «الكودوس» التابعين لمجموعة «الامل» التى يرأسها لاوبى بالموافقة على الولاء «لنجامينا» .

وتثير مسألة استيعاب الكودوس فى المجتمع المتشادى مشكلة امام السلطات - المتشادية ، لأن ذلك يتطلب نفقات كبيرة . ويبدو أن الامور تسير سيرا حسنا ، فقد أعلن بالفعل رسميا فى ابريل ١٩٨٦ استيعاب جميع (الكودوس) وصار جنود الجنوب يتواجدون مع جنود الشمال فى نفس المعسكرات . على الوجه المقابل نجد أن التحالف المكون لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية يواجه عملية تحلل وانشقاق بين فصائله . فالصدامات المسلحة بدت أمرا اعتياديا بين فرق «الجونت» ووصلت فى اغسطس ١٩٨٥ إلى مستوى لا مثيل له . وترجع تلك الانقسامات والخلافات إلى عدم الاتفاق فى وجهات النظر حول فائدة الارتباط بليبيا . وأتضح ذلك فى انشقاق الشيخ «ابن عمر» قائد المجلس الديمقراطى

الحصول على بعض المزايا لتدعيم موقفها العسكري ، وهو ما يطرح نفسه بالضرورة على مائدة المفاوضات .

اما بالنسبة لليبيا فيبدو أن سيناريو المواجهة لم يكن بمخيلة القيادة - الليبية ، فالقيادة الليبية ربما كان هدفها الاساسي هو انتهاز مناخ الانتخابات الفرنسية التشريعية للحصول على مزيد من المزايا في تشاد ، ايماننا منها أن عملية صنع القرار السياسي الفرنسي تكون إلى حد كبير مشلولة . حيث يكون الرئيس حساسا لاتجاهات الرأي العام الفرنسي ، الذى قد يرفض عملية تدخل عسكري فرنسي مكثف . وهو ما يتيح للقيادة الليبية احراز بعض المزايا . غير أن رد الفعل الفرنسي لم يسر على هذا المنحنى .

ففرنسا قد تدخلت بأن زودت القوات الحكومية بعربات ايه . أم ال ٩٠ بانهاذر ، وعربات أخرى « لاندروفر » ، وصواريخ ، وذخائر ، ووسائل اتصال . وأرسلت ايضا إلى نجامينا صواريخ هوك التى يبلغ مداها ٤٠ كم وأقصى ارتفاع لها ١٦ ألف متر بواسطة الطائرات العملاقة « جالاكسى سي ٨ » ، التى استأجرتها فرنسا من سلاح الجو الامريكى لعدم امكانية نقله بوسائل فرنسية ، مثل طائرات « دى سي - ١٦ ترانسال » أو طائرات « دى سي ٨ » التابعة للسلاح الجوى الفرنسي . كما ان طائرات البوينج ٧٤٧ لم تكن كافية لاداء هذه المهمة .

واتخذ النزاع التشادى بعدا جديدا بالهجوم الذى شنته الطائرات الفرنسية على مدرج « وادى الدوم » مركز تعزيز الهجوم الاخير للقوات المناوئة . وقد اضطرت الطائرات « الجاجوار » التى قامت بعملية الهجوم والقادمة من بانجى من جمهورية افريقيا الوسطى ، إلى التزود بالوقود على الأقل مرة خلال طيرانها . فممنطقة « ام الدوم » تقع على بعد ١٦٠٠ كم تقريبا من بانجى . ويصل مدى « الجاجوار » إلى ١٤٠٠ كم ، وقامت طائرتنا استطلاع من طراز « بريجيت اتلانتيك » تابعتين لطيران البحرية الفرنسية ومتمركزتين في « ليبرفيل » بطلعات استطلاعية مستمرة فوق المناطق التى تدور فيها المعارك .

ومن ثم يبدو ان فرنسا حينما اتخذت قرارا بالقيام بهذا الهجوم ، تبنت فكرة نجامينا بأن الهجوم الذى تعرضت له المراكز الحكومية في « اولانجو » ، و « ام شالوبه » ، وه زيجى » الواقعة على التوالى بعد ٥٥٠

جوكوى عويضى تمتلك عربات « لاندروفر » . ونقل وعربات مزودة بأسلحة ثقيلة ، صواريخ أرض / أرض ، ومصفحات من طراز « كسكافيل » ، بالإضافة إلى حصولها على أول سرب من طائرات مساندة الأرضية من طراز « مارشيني » بفضل مساعدة ليبيا التى منحتها هذه الطائرات التى يقودها طيارون تشاديون . وعلى الرغم من طبيعة تسليح قوات جوكوى عويضى إلا أن المصادر الغربية في نجامينا تجمع على أن الجنود التابعين لحكومة « الجانت » ليس لديهم أى خبرة عسكرية ولا يعرفون شيئا من فنون الحرب . ومن ثم فإن كفاءتهم العسكرية ضعيفة أمام القوات الحكومية .

ونستطيع أن نخلص إلى القول بأن الميزان العسكرى في تشاد يميل إلى صالح القوات الحكومية .

٣ - تطور الصراع العسكرى حتى تحول جوكوى عويضى إلى المصالحة :

في فبراير ١٩٨٦ تجددت الحرب الاهلية ، حيث بدأت المعارك باعلان نجامينا هجوم القوات المتمردة على مواقع الجيش التشادى في كولا اولانجو على بعد ٥٠٠ كم شمال نجامينا . واعلنت في الوقت ذاته حكومة الوحدة - الوطنية الانتقالية برئاسة جوكوى عويضى استيلائها على بلدى زيجى في غرب البلاد على بعد ٢٠٠ كم شمال نجامينا ، وبلدتين جنوب ام شالوبا شرقى تشاد . وفي بيان اخر ذكرت نجامينا أن ليبيا قد فتحت جبهة ثانية في القتال ، وذلك بمهاجمة ام شالوبا . وتعد معارك ام شالوبا من اكبر المعارك التى دارت في المنطقة الواقعة على خط عرض ١٦ منذ استئناف القتال بين - القوات الحكومية والمعارضة .

يمكن أن نعزى السبب الحقيقى الذى من اجله شنت المعارضة هجومها على المواقع الحكومية وهو التخلص من حالة الجمود ، وتحريك الموقف ، فاستمرار وضع الاسترخاء العسكرى ليس في صالح القوات المعارضة ، حيث تتوالى حركة الانشقاقات لاحساس المقاتلين بخيبة الامل . في نفس الوقت ليست حركة المعارضة بالقوة الكافية التى تمكثها من الجلوس على طاولة المفاوضات ، حيث أن نتائج المفاوضات لها بدا يعكس ضعف موقفها العسكرى . ولذلك كان هدف المعارضة من هجومها هو ليس الوصول إلى نجامينا للاطاحة بحبرى بقدر ما هو

و ٧٥٠ و ٣٠٠ كم شمال شرقي وشمال العاصمة « نجامينا » عززته - أن لم تكن اشتركت فيه - القوات الليبية المتمركزة في شمال تشاد .

وكان للتدخل الفرنسى المكثف إلى جانب القوات الحكومية اثره في إعادة الاوضاع إلى ما كانت عليه ، باجبار قوات المعارضة وعناصر المساندة الليبية على التقهقر شمال خط عرض ١٦° . وأكدت مصادر مطلعة في باريس ان المعارك الدامية التي اسفرت عن أكثر من ستمائة قتيل انتصرت فيها القوات الحكومية في النهاية بفضل الهجوم المضاد الذى شنته ، وأشارت تقارير رسمية اذيت في نجامينا ان القوات المسلحة الوطنية التشادية استولت على أكثر من ٢٠٠ قرية « لاندروفر » ونقل ، وعربات مزودة بأسلحة ثقيلة ، و ٨٠٠ قرية مزودة برشاشات ثقيلة ، وصواريخ ، و ٦ مصفحات من طراز « كاسكافيل » .

وتشير المحصلة الرئيسية لنتائج هذه المعارك إلى الآتى :

(١) تمتع جيش حسين حبرى بطاقة عسكرية كبيرة بفضل المساعدة الفرنسية والأمريكية (التى وصلت قيمتها ١٠ ملايين دولار) .
(٢) عودة حالة الاسترخاء العسكرى والجمود بتقهقر القوات المعارضة إلى ما وراء خط عرض ١٦° شمالا .

(٣) عودة الوجود العسكرى الفرنسى المكثف إلى الاراضى التشادية وذلك بعد خمسة عشر شهرا من تنفيذ اتفاق الانسحاب المتزامن للقوات الليبية والفرنسية في ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ .

(٤) تأكيد فرنسا لليبيا والقوات المتمردة انه غير مسموح لهم باجتياز الخط الاحمر الذى يفصل بين القوات المتمردة والحكومية .

عودة قوة الردع الفرنسية إلى تشاد (العملية « صقر »)

بعد ساعات من قصف ليبيا لطراز نجامينا بواسطة طائرة قاذفة من طراز « توبوليف - ٢٢ » انتقاما منها لقصف مطار « وادى الدوم » . أعلن وزير الدفاع الفرنسى ان باريس قررت ارسال قوة ردع فرنسية إلى تشاد ، لمساعدة حكومة حسين حبرى .

وتعتمد عملية الردع هذه المعروفة باسم « صقر »

بصفة خاصة على تشكيل جوى يضم : ١٢ طائرة مقاتلة من طراز « جاجوار » وميراج ف - ١ ، وطائرة امداد بالوقود في الجو من طراز كى سي - ١٣٥ ، كما تعتمد القوة الفرنسية على بطاريات الصواريخ الفرنسية ارض - جو من طراز « كروتال » ، والأمريكية من طراز « هوك » التى يتقود بها الجيش الفرنسى ، وخلال الايام الأولى من شهر مارس انتشرت القوة الفرنسية التى تمركزت في بادئ الامر حول مطار « نجامينا » بعد اقامة رادار في « موسورو » الواقعة على مسافة ٢٥٠ كم شمال شرق العاصمة نجامينا ، وقد زاد هذا الرادار الذى تقوم على حمايته سرية تضم ١٥٠ رجلا تقريبا من فرقة المظليين التابعة لمشاة الاسطول من قدرة الرصد لدى القوة الفرنسية لتصل إلى مسافة ٧٠٠ كم شمال « نجامينا » . وفى ٢٢ فبراير ١٩٨٦ اكد مصدر عسكرى فرنسى في « نجامينا » ان نشر القوة العسكرية الفرنسية في تشاد في اطار عملية « صقر » انتهت من الناحية الفعلية ، وانه تم نشر طائرات هيلوكوبتر طراز « بوما » وتم تقوية شبكة رادار « نجامينا » بالحضار ثلاث رادارات جديدة .

ويمكن ان نعزى قيام فرنسا بالعملية « صقر » إلى الاعتبار الآتية :-

أولا : يبدو ان القيادة الفرنسية ارادت استثمار المناخ المعادى للجمهورية الليبية ، واتهامها بالارهاب الدولى ، للتأثير على مجريات العملية الانتخابية الفرنسية لظاهر الحزب الاشتراكى الحاكم وقيادته بمظهر القادر على كبح جماح القيادة الليبية والرادع لتصرفاتها . ومن ثم كانت عملية « صقر » فرصة للرئيس ميتران لتدعيم رصيده لدى الرأى العام الفرنسى .

ثانيا : ارضاء القيادة الأمريكية التى طالما انتقدت فرنسا متهمة اياها بتهاونها مع ليبيا . وتدهورت العلاقات بينهما لرفض فرنسا عبور القاذفات الأمريكية المجال الجوى الفرنسى للهجوم على ليبيا ، وارتأت فرنسا في عملية صقر فرصة لاقحام القيادة الأمريكية ان فرنسا ضالعة بمسؤولياتها في الحفاظ على المصالح الغربية في القارة الأفريقية .

ثالثا : تعزيز مصداقية فرنسا بين دول الفرنكفون التى طالما اتهمت فرنسا باتباعها سياسة متساهلة مع ليبيا وانها تعمل على تقسيم تشاد : جزء شمالي يتبع ليبيا وجزء جنوبى يخضع لنفوذها .

النقل والهليكوبتر في السنغال . وفي التقييم الاخير لقوة ردع « صقر » ان هذه القوة تمثل تعزيزا للوجود العسكري الفرنسي في افريقيا .

٤ - تاثير الغارة الامريكية على ليبيا على مسار الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

ومن الممكن ان نستنتج بمصادقية معقولة ان انشغال ليبيا بتهديد الولايات المتحدة لها ، حد بدرجة كبيرة من تركيزها على دعم قوات جيكوي عويضي خلال الفترة من عام ١٩٨٦ السابقة على تحول « عويضي » إلى المصالحة مع الرئيس حبري .

يؤيد ذلك ان الغارة الامريكية على ليبيا ، اقترنت بتكامل امريكي - فرنسي في التدابير المتخذة ضد ليبيا وقت وقوع الغارة الامريكية عليها .

ففي ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ، اشارت بعض الصحف الامريكية إلى ان الرئيس الفرنسي ميتران سيساند اي هجوم امريكي يكرن الهدف منه الاطاحة بالعقيد القذافي ، وانه اعترض على الغارة الامريكية على ليبيا لقصورها عن تحقيق ذلك الهدف .

في ٥ اغسطس ١٩٨٦ ، ذكرت مصادر تجارية في باريس ان شركات البترول الفرنسية وشركات البترول الاجنبية التي تتخذ من فرنسا مقرا لها ، اوقفت شراء البترول الخام من ليبيا بناء على تعليمات من الحكومة الفرنسية . وذكرت ان حكومة فرنسا طلبت ذلك من هذه الشركات عقب الغارة الامريكية على ليبيا في ابريل الماضي ، لدعم الحظر الامريكي على ليبيا .

ومن جهة اخرى تتمثل مصلحة واشنطن في تشاد في مجالين :

- المجال السياسي . وينطلق من نظرة ادارة الرئيس ريجان إلى طبيعة الازمة في تشاد في اطار التنافس بين الشرق والغرب ، حيث ترى ان النظام في ليبيا عميل للاتحاد السوفييتي ، ومن ثم فان انتصاره يعني نجاحا للنفوذ السوفييتي ، ومن ثم فلا بد من تدعيم جناح حسين حبري المعارض لنظام القذافي والاتحاد السوفييتي .

- المجال الاقتصادي : ويتمثل في قيام شركة النفط الامريكية « كوتكو » بالتلقيب عن البترول في الاراضي التشادية .

رابعا : افهام ليبيا ان الخط الاحمر الفاصل بين القوات المتعددة والحكومية يحظر اجتيازه .

يلاحظ ان تشكيل قوة الردع « صقر » تختلف عن سابقتها « قوة مانتا » من حيث تركيزها على السلاح الجوي من خلال الاعتماد بصفة رئيسية على الطائرات المقاتلة والعمودية والاستطلاع ، والاجهزة الرادارية وانظمة الدفاع الجوي المتطورة ، وبذلك تتيح هذه القوة لفرنسا قدرة عسكرية كبيرة على الحركة السريعة سواء في تشاد ، او خارجها وهو ما يمكنها من دعم القوات الحكومية في « نجامينا » ، وفي الوقت نفسه دعم الانظمة الموالية لها في غرب افريقيا ويسجل ذلك تطورا كبيرا في طبيعة الصراع العسكري في تشاد باستقدام انواع من الاسلحة الأكثر تطورا وهو الوضع الذي يمكن ان يدفع ليبيا - في حالة شعورها بأن وجودها في شمال تشاد مهدد من جراء تواجد القوة العسكرية الفرنسية - إلى الزج بأنظمتها المتطورة من الطائرات ، وانظمة الدفاع الجوي . الامر الذي يمكن ان يؤدي إلى اندلاع مواجهة عسكرية طاحنة بين البلدين على الاراضي التشادية ، وربما كان هذا السبب في اسراع ميتران إلى الاعلان بأن الجنود الفرنسيين لن يتجاوزوا خط عرض ١٦° ولن يعملوا على استعادة الاقليم الشمالي .

كذلك اوضحت عملية « صقر » ان فرنسا كانت على استعداد مسبق لمواجهة مثل هذه المستجدات ، وان توقيعها لاتفاق الانسحاب المتزامن مع ليبيا في ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ لم يكن يعني تخلي فرنسا المطلق عن تشاد عن كئيب ، وعندما تسوء الامور ، تجد فرنسا من ذرائع القوة ما يؤهلها إلى تحويل الوضع مرة اخرى لصالحها ، ولذلك احتفظت فرنسا حتى بعد انسحابها من تشاد بحوالي ١٠٠ خبير عسكري ، فضلا عن ٣٠٠٠ عسكري فرنسي في جمهورية افريقيا الوسطى ، وكان عدد القوات البرية الفرنسية المتمركزة في القارة في جمهورية افريقيا الوسطى يتراوح ما بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل ، زيد عددهم بنحو ١٥٠٠ رجل ، على اثر انسحاب قوة « مانتا » من تشاد . علاوة على تواجد عناصر دعم هندسية ودعم لوجستي ووحدات مضادة للطائرات ، واخرى مزودة بالصواريخ مضادة للدبابات ، وقد تم تركيز هذه القوة في قاعدة « بوار » بالقرب من الحدود مع تشاد . في حين ركزت مقاتلات « الجاجوار » في مطار العاصمة « بانجي » إلى جانب الاحتفاظ بتشكيل من مقاتلات « الجاجوار » وعدد من طائرات

وذلك باستخدام قوة الردع الفرنسية « صقر » الموجودة في تشاد ، تدل على استمرار اهمية الرباط الفرنسي لدى حبري ، والذي يمكن تصنيفه بأنه تحالف مباشر ، يستخدم في الضغط على ليبيا للانسحاب من شمال تشاد . ومن جهة أخرى تدل هذه النداءات على أن الرئيس حبري عدل عن لهجة السلام التي اتسمت بها تصريحاته في اوائل العام ، والتي كانت تنحصر في ان الصراع الليبي التشادي لا يمكن حله الا بالوسائل السلمية ، وعن طريق التفاوض .

ولكن رغم هذه التصريحات فان فرنسا التزمت بعد تدخلها المباشر في فبراير إلى جانب قوات الرئيس حبري بالأناقة وجودها الرادع في تشاد ، والمتمثل في تركيز قوة الردع الفرنسية « صقر » في تشاد ، ربما لاقناع ليبيا بأن تحجم عن الخط الأحمر وهو خط عرض ١٦° . يعز ذلك انه رغم الهجوم الليبي في ١٢ ديسمبر ، على قوات جوكوني عويضي في شمال شرقي تشاد - والذي تردد استخدام النابالم والغازات السامة فيه - فقد استمرت فرنسا متمسكة بأنها لن تتدخل في شمال تشاد .

٦ - تحول جوكوني عويضي إلى المصالحة وآثاره على مسار الصراع ومستقبله :

شهد الصراع تحولا خطيرا في اواخر اكتوبر ١٩٨٦ حيث توصلت حركة جوكوني عويضي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع حكومة الرئيس حبري ، وذلك بعد قيام القوات الليبية بغارات على شمال تشاد اسفرت عن خسائر كبيرة في ارواح التشاديين ، ثم قيام ليبيا باعتقال عدد كبير من قادة « عويضي » ففي ١٧ أكتوبر ، أعلن جوكوني عويضي من مقر اقامته في طرابلس ان السلطات الليبية حددت اقامته في منزلة بطرابلس ، كما منع جميع المؤيدين له من مغادرة الاراضي الليبية . وأكد انه ليس لديه شروط لعقد مباحثات سلام مع الرئيس التشادي حسين حبري ، وأنه حتى إذا لم يتمكن من مغادرة ليبيا فان معاونيه في تشاد يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة نيابة عنه .

وقد جاء تحديد اقامة « عويضي » في ليبيا بعد يوم واحد من اعلان حكومته الانتقالية استعادهما للتفاوض مع حكومة نجامينا فوراً . وقد سبق هذا ببضعة اشهر

هذا الاهتمام يفسر مبادرة الولايات المتحدة برصد معونات عسكرية لتشاد خلال عام ١٩٨٦ قيمتها ٦ ملايين دولار ، بهدف التكامل مع المساعدات العسكرية الفرنسية لتشاد .

٥ - تحليل السلوك الفرنسي تجاه الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

تحكم السياسة الفرنسية تجاه تشاد مصالح بعيدة المدى ، فمعظم صادرات تشاد وبصفة خاصة القطن - المحصول الرئيسي - يورد إلى فرنسا ، كذلك احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية في يوركي وايندي بعد الاستقلال . كما تعمل فرنسا على توفير الحماية للنظم المالية لها بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وعندما وصل جاك شيراك إلى رئاسة الحكومة في فرنسا ، أعلنت حكومته انها ستنتهج سياسة ديبلوماسية في تعاملها مع دول افريقيا ، وستعطي اولوية لمستعمرات فرنسا في القارة الافريقية .

واعمالا لهذه السياسة :

قام وزير الدفاع الفرنسي اندريه جيبو « بزيارة لتشاد في ٧ ابريل ١٩٨٦ ، لتفقد مواقع القوات الفرنسية في تشاد . . وقد أكد اثناء تلك الزيارة استمرار الدعم العسكري الفرنسي لتشاد في مواجهة القوات المتمردة ، وأعلن ان القوات الفرنسية ستبقى في تشاد طالما كانت هناك حاجة لبقائها ، وطالما ان سيادة الدولة التشادية تتعرض لتهديدات خارجية .

في ٥ نوفمبر ، عقد ميشيل اوريل وزير التعاون الفرنسي اجتماعا في العاصمة التشادية نجامينا مع الرئيس حسين حبري ، صرح بعده بأن فرنسا ستحتفظ بقواتها العسكرية في تشاد ، بل وستعززها بحيث تستطيع اداء المهمة الموكلة اليها ، وذلك تلبية لرغبة الرئيس التشادي حسين حبري ، كما ان فرنسا ليست محايدة في هذه القضية التي تشكل مجابهة عسكرية بين تشاد وليبيا .

استمرار اهمية الرباط الفرنسي لدى حبري :

تدل النداءات المتكررة التي اعلنها حبري خلال عام ١٩٨٦ لفرنسا - دون غيرها - بالتدخل عسكريا لتحرير الاراضي التي تحتلها القوات الليبية في شمال تشاد ،

لجوه الكولونيل عبد القادر كاموجي إلى صفوف جبرى في يونيو ١٩٨٦ ، فتحولت بذلك قاعدة تأييده للمموسة في جنوب تشاد لصالح الرئيس جبرى .

وتتمثل أهمية هذا التحول في انه يدخل تغييرا على طابع الصراع حيث يوشك ان يحوله من صراع داخلي مستقطب خارجيا ، الى صراع تشادى خارجي ، وهو ما سيؤدى إلى زيادة عبء الاستمرار في هذا الصراع على ليبيا ، إذا كانت تعزم مواصلة احتلالها لشمال تشاد اعتمادا على الخيار العسكرى . كذلك تتمثل أهمية هذا التحول في انه حسم قضية شرعية النظام في تشاد لصالح حكومة الرئيس جبرى . ولا يبقى من عناصر مؤثرة مناوئة تعتمد عليها ليبيا في مواجهتها لجبرى سوى الشيخ ابن عمر رئيس منظمة المجلس الديمقراطى الثورى .

ومن جهة أخرى فان بمقدور الرئيس جبرى الآن ان يقترح اقرار السلام في تشاد ، في اطار مصالحة وطنية ، ويدعم ذلك ان موقفه الآن من قوات « عويضى » أصبح يتمثل في انها قوات وطنية تشادية تحارب الوجود العسكرى الليبى ، ومن ثم فهو يدعم هذه القوات .

وقد تكررت خلال الفترة اللاحقة على تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة مع الرئيس جبرى ، وبدء القوات الليبية سلسلة عمليات عسكرية ضد انصاره في شمال وشمال شرق تشاد ، وحتى آخر العام ، تكررت اتهامات نجامينا للقوات الليبية بارتكاب مجازر ضد سكان شمال تشاد دون تمييز بين من يحملون السلاح وبين السكان العزل .

كما شهد نوفمبر قتالا بين انصار جوكونى عويضى وبين القوات الليبية ، اسقط خلاله انصار جوكونى عويضى مقاتلة ليبية خلال هجوم شنه الليبيون على قوات عويضى قرب منطقة النخيل شمال تشاد .

تجدد الصراع المسلح في تشاد في نهاية عام ١٩٨٦ ، على إثر امداد كل من الولايات المتحدة وفرنسا للقوات الحكومية بامدادات عسكرية جديدة ، وقد سبق التهديد للصراع بانفصال جوكونى عويضى رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والقوات الموالية له عن القوات المعارضة لحكومة نجامينا ، وقد ادى هذا إلى ضعف قوات المعارضة في شمال تشاد والتي تدعمها الحكومة الليبية . وقد قامت الحكومة الليبية بالتعاون مع باقى قوات المعارضة بعزل جوكونى عويضى وتعيين الشيخ

ابن عمر محله رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية .

استغلت الحكومة التشادية برئاسة حسين جبرى الأوضاع الجديدة وسمحت لبعض قواتها بعبور خط عرض ١٦ الفاصل بين الجانبين ، كما حاولت ضم العناصر الموالية لجوكونى عويضى إليها ، في حين تقاتل قوات الحكومة الانتقالية بدعم من ليبيا وبقيادة الشيخ ابن عمر في محاولة للاحتفاظ بما سبق ان حققته من مكاسب .

اشتد الصراع المسلح بين القوتين حول مدينتي « أور » و « براداي » « وواحه » « زوار » ومنطقة مرتفعات تبستى وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يكن الصراع قد حسم ، الا ان كلا القوتين تلاقيان مقاومة عنيفة ، وصعوبة شديدة في تحقيق اهدافها .

تمثل الحلقة الأخيرة من الصراع حلقة جديدة منه حيث تتدخل الولايات المتحدة لأول مرة فيه ، ويبدو انها قد اقتنعت بخطأ تدخلها العسكرى المباشر ضد ليبيا ، ولجأت إلى « فتنة الحرب » باستغلال العناصر المحلية منتهكة في حكومة تشاد لاضعاف الحكم في ليبيا ، كما تتدخل فرنسا شمال خط عرض ١٦ لأول مرة منذ توقيع الاتفاق مع ليبيا مما يؤكد تقارب اهدافها في إعادة السيطرة على مستعمراتها السابقة بأسلوب جديد ، مع أهداف الولايات المتحدة السابق ذكرها ، أما الحكومة التشادية فترى فيها مرحلة تنقل فيها الصراع إلى المنطقة الشمالية ، وتعتبر هذه المرحلة أول اختبار على لقيادة الشيخ ابن عمر لقوات المعارضة التشادية ، ولفاعلية الدعم الليبى له ، واخيرا فان هذه المرحلة من الصراع تنقسم بأنها جزء من الصراع بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين أكثر منها صراعا محليا بين اطراف متنازعة .

ومن القرائن القوية على ان ليبيا ستتجه إلى اعتماد الخيار العسكرى بصورة متزايدة في تعاملها مع تشاد ، قيامها في ١٢ ديسمبر ، بشن هجمات برية وجوية مكثفة ضد مواقع انصار جوكونى عويضى حليفها السابق ، وقد اتهمت نجامينا ليبيا باستخدام القنابل والغازات السامة في تلك الهجمات ، وتوقعت ان تكون تلك العمليات مقدمة لهجوم شامل تعزم ليبيا شنه على شمال تشاد بأكمله . وقد صدت القوات التشادية الهجوم الليبى ووقفه عند مدينة بارادى شرقى تشاد .

٧ - الوضع السياسى لقوى المعارضة بعد تحول « عوىضى » إلى المصالحة :

فى ١٨ نوفمبر، اختار ائتلاف احزاب المعارضة السبعة المكونة لحكومة الوحدة الانتقالية المعارضة للحكومة الشرعية التشادية فى نجامينا ، الشيخ ابن عمر زعيم المجلس الديمقراطى الثورى ، ليكون رئيسا لهذه الحكومة خلفا لجوكونى عوىضى وذلك فى ختام اجتماع عقدهه هذه الاحزاب التى تساندها ليبيا فى كوتونو عاصمة بنين .

كما ان هناك تنظيما جديدا شكلته ليبيا فى اغسطس ١٩٨٦ ، تحت اسم « المجلس الاسلامى الثورى » ، يقاتل فى شمال تشاد لصالح القوات الليبية ضد فصائل المعارضة التى تخرج على الولاء لليبيا .

٨ - تطور جهود الحل فى المحافل الدولية .

أ - القضية امام مؤتمر القمة الافريقى الثانى والعشرين :

اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقى الثانى والعشرين فى اديس ابابا (يوليو ١٩٨٦) ، اتهم « جوارا لاسو » وزير الخارجية التشادى ليبيا بمواصلة احتلالها لاجزاء كبيرة من بلادها ، وطالب مؤتمر القمة باصدار قرار يطالب الليبيين بالانسحاب من بلادها .

وقد رد وزير الخارجية الليبى ، باتهام حكومة تشاد بمحاولة الزج بليبيا فى قضايا لم تحدث ، ونفى ان هناك اية قوات لليبيا فى تشاد ، وقال ان الفرنسيين هم فقط الذين يحتفظون بقوات لهم هناك .

كما قدم ساسو نجيجسو رئيس الكونغو والرئيس الجديد للمنظمة ، تقريرا عن جهوده لاقرار المصالحة الوطنية فى تشاد ، استعرض فيه العقبات التى واجهته نتيجة لتخلف جوكونى عوىضى - زعيم المتمردين على حكومة جبرى - عن حضور الاجتماع الذى دعىته اليه الفصائل التشادية وحكومة حسين جبرى الشرعية ، و اشار إلى أن الازمة لاتزال معقدة ، وطالب بحشد كل

جهود المنظمة للتوصل إلى تسوية وبعد تدخل عدد من الوفود الافريقية فى المناقشة ، حسم رئيس زيمبابوى الموقف بالمطالبة بتكليف الرئيس الجديد للمنظمة بمواصلة جهوده لاقرار المصالحة الوطنية ، بمعونة الرئيس عبده ضيوف ، والرئيس عمر بونجو رئيس الجابون .

وقد تضمنت قرارات المؤتمر قرارا بشأن قضية تشاد . نص على مد اجل ولاية لجنة التوفيق الخاصة بتشاد ، التى يرأسها الرئيس ساسونجيسو .

وقد تمثل رد فعل الرئيس التشادى حسين جبرى ، الذى لم يحضر المؤتمر ، فى الشكوى من ذلك القرار والتصريح بأن تشاد لن تسمح لمنظمة الوحدة الافريقية ولا لاي رئيس دولة ، ايا كان بالتدخل فى شئونها الداخلية . فقد طلبت تشاد مساعدة المنظمة حينما رأت لذلك ضرورة ، ولكنها وعت ذلك الدرس ، وهى ترى الآن ان حل مشكلتها امر يخصها وحدها ، دون ان تستبعد فى ذلك امكانية طلب المساعدة من اى رئيس دولة افريقية .

وقد دعت نيجيريا امام مؤتمر القمة الثانى والعشرين إلى انسحاب جميع العناصر العسكرية « غير التشادية » التى لم تستطع القيام بدورها فى عملية التوفيق السلمى لمشكلات تشاد ، وانها ترحب باستضافة مؤتمر للتوفيق بين التشاديين .

ب - القضية امام مؤتمر قمة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية :

شهد مؤتمر القمة الافريقية الفرنسية فى لومى فى نوفمبر ١٩٨٦ ، ضغطا متزايدة من جانب الدول الافريقية على الرئيس الفرنسى ميتران لحثه على تقديم المساعدة لحكومة حسين جبرى لانتهاء الاحتلال الليبى لشمال تشاد .

حيث طلبت زائير دفع القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد (١٢٠٠ جندي) إلى الشمال ، لمساعدة القوات الحكومية فى صد القوات الليبية . ولكن فرنسا تمسكت بسياسية عدم التدخل المباشر فى تشاد .

٩ - موقف مصر من الصراع خلال عام

: ١٩٨٦

مصر :

يرتبط الاهتمام المصرى بتشاد بعاملين :
الاهتمام بالدائرة الافريقية عموما ، واهمية تشاد
للامن القومى السودانى الوثيق الصلة بالامن
القومى المصرى .

ويمكن بلورة الموقف المصرى من الوضع فى
تشاد - والذى سبق ان اعلنته مصر امام اجتماعات
القمة الافريقية التاسعة عشرة فى اديس ابابا
(يونيو ١٩٨٣) - فى النقاط التالية :

- * انسحاب كافة القوات الاجنبية من اراضى تشاد .
- * تاييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الاطراف
التشادية المتصارعة دون اى وصاية خارجية .
- * دعم وتأييد الحكومة الشرعية فى تشاد برعاية
حسين حبرى ، وهى الحكومة التى حظيت
بتأييد منظمة الوحدة الافريقية .

وفى اطار هذا الموقف ، يأتى تبادل الزيارات بين
مستولين مصريين وتشاديين (زيارة احمد كروم وزير
الدولة التشادى للشئون الخارجية لمصر فى مايو ١٩٨٦ ،
ثم زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون
الخارجية لتشاد فى اغسطس ١٩٨٦) كما تأتى مساندة
مصر لحكومة حسين حبرى باعتبارها الحكومة الشرعية
وذلك فى المحافل الدولية والاقليمية التى ناقشت قضية
تشاد ، وبصفة خاصة جهود مصر لانجاح مؤتمر الامم
المتحدة لمساعدة تشاد الذى عقد فى جنيف هذا العام .

وعندما وقع الهجوم الليبى فى ١٢ ديسمبر على قوات
جوكوى عويضى فى شمال شرقى تشاد - والذى تردد
استخدام النابالم والغازات السامة فيه ، اعلن الرئيس
مبارك اثناء زيارته لفرنسا رفضه لهذا العمل من جانب
دولة ضد دولة اخرى تنتميان معا إلى منظمة واحدة
(هى منظمة الوحدة الافريقية) .



القسم الرابع :

العرب ودول الجوار الجغرافي :

السياسات العسكرية لايران وتركيا وأثيوبيا

أولا - السياسة العسكرية الإيرانية

الإيرانية إذ أصبح الدين الإسلامي وسيلة رئيسية لتحقيق الوحدة الوطنية في إيران ، وتحديد الأهداف السياسية والعسكرية لها .

٢ - المشاكل الاستراتيجية

١ - صراعات الحدود

(١) الحدود مع الاتحاد السوفيتي :

ظل الصراع على الحدود بين روسيا ثم الاتحاد السوفيتي مع إيران لعدة قرون متقطعا بشكل أدى إلى دفع الحدود بينهما جنوبا على كلا جانبي بحر قزوين على حساب إيران . وقد أدى هذا إلى تحديد الأوضاع الحالية للحدود بين الدولتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل كل من الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية . وتمتد الحدود بين الدولتين لمسافة ١١٠٠ ميل (حوالى ١٧٦٠ كم) .

(٢) الحدود مع العراق :

يرجع صراع الحدود بين إيران والعراق إلى أزمان بعيدة حتى من قبل الفتح الإسلامي لبلاد فارس ، وقد أدى ذلك إلى حروب بين البلدين مرة بين الإمبراطورية الفارسية والدولة العثمانية في القرن السادس عشر أدت إلى احتلال فارس للعراق مرتين خلال هذا القرن ، ومرة خلال القرن السابع عشر رغم توقيع معاهدة بينهما وقد

١ - تأثير البيئة الداخلية والإقليمية والدولية .

تتأثر السياسة العسكرية الإيرانية بموقعها الجغرافي الذي يمتد على طول الخليج ، وتقاطع الطرق البرية والبحرية التي تصل آسيا وأوروبا وأفريقيا . ويعتبر معبرا يربا بين شرق آسيا والعالم العربي ، وبين الاتحاد السوفيتي والمياه الدافئة في المحيط الهندي . إلا أنها تتميز بأن حدودها يسهل الدفاع عنها بإستنادها إلى موانع طبيعية إذ يحدها من الشمال سلسلة جبال البروس وبحر قزوين والسفوح الجنوبية لجبال القوقاز ، ومجموعة من الجبال الصغيرة شرقا ، وسلسلة جبال زاجروس والخليج غربا ، وخليج عمان جنوبا .

تؤثر البيئة الإقليمية والدولية على السياسة العسكرية الإيرانية نتيجة لأشراف إيران على منطقة الخليج الغنية بالبتروöl ، والصلات التاريخية مع رئاسات دول الخليج وشعوبها واختلاف القوميات وتداخلها مع القوميات المجاورة وخاصة مع العالم العربي ، والاتحاد السوفيتي مع كونها جزءا من العالم الإسلامي الذي يحيط بها .

تشتمل إيران على عدة قوميات أكبرها العنصر الفارسي الشيعي (٦٠٪) ويليهم البلوش (١٠٪) والأكرد (١٠٪) والتركمان (١٠٪) والعرب (٥٪) وتتميز القوميات الثلاث الأخيرة بانتمائهم للمذهب السني وقد أثر هذا التركيب السكاني على السياسة العسكرية

الصراع حول جزر الخليج ، كما ان صراع القوميات له طابع سياسى ، وتأخذ المشاكل الاقتصادية طابعا عسكريا واقتصاديا .

هـ - ادراك التهديدات :

يختلف ادراك القيادة الايرانية الحالية للتهديدات عنه ايام الشاه اذ تضع التهديد العراقي للحدود وصراع الوحدة الاسلامية مقابل القومية العربية في الاسبقية الاولى وتذكر التهديد السوفيتى لحدودها ، والمشاكل الاقتصادية ومشاكل القوميات الداخلية بدرجة اقل .

و - الانكشاف والحصانة :

بقدرما تتمتع ايران بحصانة طبيعية ضد التهديدات العسكرية الخارجية الا انها معرضة للاختراق نتيجة اعتمادها بدرجة كبيرة على مصادر خارجية للحصول على الاسلحة وكذا اعتمادها بدرجة كبيرة على عائدات البترول ، كما ان مقارنة قوتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتى الملاصق لها والوجود السوفيتى في افغانستان تجعلها مكشوفة تماما للتهديد السوفيتى .

٣ - دور الدولة وفرصها داخل النظام العالمى :

احتلت ايران مركزا متميزا ولعبت دورا رئيسيا في النظام العالمى في التاريخ القديم . وقد تضاعف هذا الدور بعد الفتح الاسلامى ، ولكنها عادت لتلعب دورا هاما بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثمانى . وقد لعبت ايران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٩ دور « الدولة الحارس » للمصالح الغربية في منطقة الشرق الاوسط . وعمدت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة اقليمية عظمى من ايران في تناسب مع كل من تركيا واسرائيل واثيوبيا .

منذ عام ١٩٧٩ تحاول ايران ان تلعب دورا مختلفا يضعها على رأس نظام اسلامى يقود ثورة اسلامية وتكوين امبراطورية اسلامية . ويبدو ذلك في اتجاهها المناهض لاتجاه القومية العربية وإذا

تفجر الصراع مرة اخرى خلال القرن ١٩ مما ادى إلى تدخل الدول العظمى لحل الصراع ، ثم تجدد الصراع بعد انهيار الدولة العثمانية ، وبعد الانسحاب البريطانى من العراق ثم الخليج . وقد اتحصرت الصراعات بين ايران والعراق على الحدود حول النقاط التالية :

- (١) الحدود عند شط العرب باعتباره مجرى ملاحيا يوصل إلى موانئ ايرانية وعراقية .
- (ب) الصراع حول عربستان
- (جـ) صراعات الحدود الناجمة عن المسألة الكردية وتشجيع ايران للتمرد الكردى في العراق .
- (د) الصراع الناتج عن احتلال ايران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموس في مدخل مضيق هرمز بالخليج وتأثير ذلك على المنفذ البحرى الوحيد للعراق .

ب - صراع القوميات :

(١) ترى ايران في الفكر القومى العربى تهديدا لها ، وقد ظهر ذلك سواء اثناء حكم الشاه أو بعد الثورة الايرانية ، ويرجع ذلك إلى ان وجود وحدة عربية على الحدود الغربية لايران يحقق قوة سياسية وعسكرية يصعب على ايران مجابهتها ، ويقلل من مكانتها الدولية ، ويمكن ان يشجع القوميات غير الفارسية في ايران على الانفصال ويضعف الوحدة الوطنية داخل ايران .

(٢) ادى انتشار توطن ايرانيين في دول الخليج العربى إلى احساس ايران بأحقيتها في تبعية بعض هذه الدول وخاصة البحرين التى تتواجد بها نسبة كبيرة من السكان الذين ينتمون إلى اصول ايرانية .

(٣) ادى وجود عدة قوميات داخل ايران إلى سعى بعض هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتى والثورة على الحكم الايرانى . وقد ظهر ذلك بعد الثورة الايرانية حيث ثار كل من الاكراد ، والتركمان .

جـ - المشاكل الاقتصادية :

يؤدى اعتماد الاقتصاد الايرانى على عائدات البترول بدرجة كبيرة إلى تأثر الناتج القومى العالم سواء بانخفاض عائدات البترول او بتعطيل منشآت التصدير .

د - طبيعة التهديدات :

يغلب على التهديدات الطابع العسكرى عدا أن صراع الحدود حول شط العرب له طابع اقتصادى وكذا

قدر لايران ان تنجح في ذلك فانها قد تسعى خلال الفترة الباقية من الثمانينات لتحقيق اهدافها في منطقة الجزيرة العربية ولبنان .

١ - الروابط العسكرية :

كانت ايران ترتبط بحلف بغداد إلى ان تم حله ، ولا ترتبط ايران حاليا بروابط عسكرية رسمية سوى معاهدة وقعت مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٦ يحتفظ بموجبها الاتحاد السوفيتي بحق التدخل في شؤون ايران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم عليه من الاراضي الايرانية وقد ألقت ايران الفقرات التي تنص على ذلك في نوفمبر ١٩٧٩ بشكل منفرد ورفض الاتحاد السوفيتي هذا الالغاء . الا انه أعلن في يونيو ١٩٨٥ ان ليبيا وايران قد وقعتا اتفاقا استراتيجيا لم يعرف شيء عن تفاصيله ولا يمكن اعتبار هذا الاتفاق نوعا من الاعتماد أو الاعتماد المتبادل لكلا الجانبين . وتؤيد سوريا ايران في الصراع مع العراق ولم يقف هذا التأييد في معاهدات أو اتفاقات موثقة الا انه يلاحظ نوع من التعاون الامني بين سوريا والمليشيا البعثية المؤيدة لايران في لبنان .

عدت اسرائيل إلى التعاون مع ايران لمساعدة الحركات الانفصالية الكردية في العراق واستنزافه وتشكلت علاقة رسمية ثلاثية من الموساد الاسرائيلي وجهات الامن القومي بتركيا والمنظمة القومية والمخابرات في ايران (السافاك) في اواخر ١٩٥٨ . انقطعت روابط التعاون بين ايران واسرائيل - الا ان اسرائيل في سعيها إلى عدم انتصار العراق على ايران لم تتورع من استغلال حاجة ايران إلى السلاح نتيجة للحظر المفروض عليها بتقديم السلاح اليها باعتبار انه سداد لقرض سبق منحه الشاه لها كما أن القيادة الايرانية لم تمتنع عن تلقي هذه الأسلحة ، وبذا أصبحت هناك روابط عسكرية ايرانية اسرائيلية تربطها موازين قوى الصراع بحيث لا تسمح لايران بهزيمة العراق أو العكس وفقا للحسابات الاسرائيلية .

ب - أزمة الامن الايراني وعلاقتها بالاهداف القومية :

تتلخص أزمة الامن (الدفاع) الايراني والتي يمكن استنتاجها نظرا لندرة المراجع عن الامن الايراني أو المصادر الايرانية الرسمية التي تتالج ذلك في ان ايران رغم ما تتمتع به من حصانة طبيعية نسبية ورغم وفرة عدد سكانها نسبيا ومواردها الطبيعية وخاصة البترولوية

الا ان قوتها بالنسبة للكتل الديموجرافية والسياسية والعسكرية المحيطة بها تجعلها في موقف ضعيف نسبيا إذ يصل تعداد باكستان في الشرق إلى أكثر من ضعف عدد سكانها وتصبغ المقارنة إذا أضيفت اليها الكتلة الهندية (٧٥٩ مليون) ، وإلى الشمال الاتحاد السوفيتي سواء ككتلة ديموجرافية (٢٧٦ مليون) ، أو كقوة عسكرية عظمى ، أو الأمة العربية في الغرب (١٨٢ مليون تقريبا) . فإذا أضيف إلى ذلك ان ايران ظلت وستظل دائما مطمعا لروسيا ثم الاتحاد السوفيتي للوصول عن طريقها إلى البحر وخاصة المياه الدافئة (الخليج والمحيط الهندي) ، وكذا ضعف القومية الفارسية بالنسبة لتعداد السكان حيث لا تزيد عن ٦٠٪ تقريبا فإن ايران سواء في الماضي أو في الحاضر أو المستقبل تستطيع ان تستنجح الآتي :

١ - انها لا تستطيع ان تدافع منفردة عن نفسها في مواجهة الكتل الديموجرافية والعسكرية المحيطة بها .

٢ - ان الفكرة القومية الفارسية أو حتى الوحدة الوطنية ليست كافية لتحقيق الامن سواء ضد الاخطار الخارجية أو ضد اخطار الانشطار الداخلي ، وان الدعوة القومية بالذات تزيد من احتمالات التفتت الداخلي .

٣ - ان المواقع الجغرافي ووفرة الموارد يصحان دوافع للتهديد في حالة العجز عن توفير موارد القوة اللازمة لها .

ونتيجة لتلك الحقائق فإن القيادة السياسية الايرانية (الفارسية) على مدى العصور قد وجدت ان حل أزمة الامن الايراني يمكن تحقيقه عبر عدة اتجاهات متوازية هي :

- (١) اعتماد سياسة مناهضة للقوميات بشكل عام واستبدالها بسياسة عابرة للقومية تستند في اغلب فترات التاريخ إلى الدين (المجوسية قبل الاسلام ، ثم الاسلام) ، أو الانتماء لنظام غير قومي (الاحلاف العسكرية) .
- (٢) تنمية وإملاك القوة عن طريق :

- (١) امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الامكان
- (ب) الانخراط في نظام دفاعي يحقق الاعتماد المتبادل
- (جـ) ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على

حساب الكتل الديموغرافية المجاورة وضماها اليها .

(٣) زيادة العمق الدفاعي بضم مساحات جديدة إلى الأراضي الإيرانية .

(٤) عقد شبكة من التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية والمحتملة ضدها .

وهكذا فلنأينا إذا تصورنا أن أهداف الأمن القومي الإيراني هي : « الحفاظ على الأراضي والنفوذات الإيرانية ، وتحقيق التكامل داخل الدولة » . فإن الاستراتيجية القومية هي اعتماد الدين (الإسلامي) كوسيلة لامتلاك القوة ، وإنشاء نظام دفاعي يرتبط بالشعوب الإسلامية ويتوسع على حسابها ، والتحالف مع القوى المضادة لمصادر التهديد الرئيسية .

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في فترة الشاه السابق على هيئة تنمية القوة العسكرية الإيرانية بحيث تصبح قوة إقليمية عظمى في النظام الإقليمي الغربي والانخراط في حلف عسكري يستند إلى الإسلام بشكل أو بآخر (حلف بغداد : تركيا وباكستان) أو إقامة حلف إسلامي حاولت الولايات المتحدة انشأه في منتصف الستينيات وكانت إيران محور ، والتوسع على حساب الأراضي العربية (شط العرب - المنطقة الكردية في العراق - احتلال الجزر العربية في الخليج - تشجيع الهجرة الإيرانية إلى بلدان الخليج) ، ثم التحالف أو إيجاد روابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية (ضد التهديد السوفيتي) ، وباكستان (في مواجهة القوة الهندية) ، وبريطانيا وإسرائيل وإثيوبيا وتركيا في مواجهة الشعب العربي . ويلاحظ أن التوسع في اتجاه العالم العربي وليس في باقي الاتجاهات ناتج عن الضعف النسبي للكتلة الديموغرافية العربية بالمقارنة بالقوة السوفيتية أو الهندية كما أن افتقار الإقليم العربي إلى خطوط دفاعية استراتيجية طبيعية من اتجاه إيران ، وكذا ضعف الكثافة السكانية العربية في الجزيرة العربية وفي العراق بدرجة أقل جعل احتمالات نجاح التوسع في هذا الاتجاه أكبر من غيرها وقد برز ذلك تاريخياً منذ عصر الفتح الفارسي وفي التوسعات الإيرانية على حساب الدولة العثمانية ، ثم أخيراً أثناء الاستعمار البريطاني وبعد انحساره .

إلا أن طموحات الثورة الإيرانية أكبر من طموحات الشاه إذ أنها لا تكفي بأن تكون إيران قوة

الإقليمية عظمى تابعة لنظام كوني أجنبي بل تسعى إلى أن تكون دولة عظمى داخل النظام العالمي بأن تكون مركزاً لامبراطورية تضم جميع البلاد الإسلامية ، وبدلاً من الاعتماد على هذه البلاد داخل حلف ، فإنها تضعها إليها لتصبح جزءاً من نظامها ولأحد مصادر قوتها ، واستمرار التوسع على حساب العالم العربي تحت دعوى الإسلام . وإيجاد روابط قوية مع الصين بدلاً من الولايات المتحدة لمواجهة القوة السوفيتية . وتدل المؤشرات عن الاستجابة الشعبية داخل إيران بأنها كبيرة وأن هذا الهدف يلقي قبولا شعبياً إيرانياً كبيراً نسبياً . وأنه رغم وجود اتجاهات شعبية رافضة للسياسة الإيرانية الحالية فإن هذه المعارضة تتركز عادة على التكتيك أو الاستراتيجية ولا تنصب على الأهداف حيث أنها لا تقدم أهدافاً إلا ما يتعلق بالحزب الشيوعي . ويتضح مما سبق ومن مجرى الأحداث سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعدها أن الهدف القومي الإيراني ذو طبيعة خارجية يهتم بوضع الدولة في النظام العالمي على حساب الشؤون المحلية الوطنية وأن هذه الأهداف تعتمد بالدرجة الأولى على الایدئولوجية والدين أكثر منها على القدرات ، وأنها متعشبة مع الخبرة القومية ودروس التاريخ المستوعبة .

إذا تطرقت الدراسة إلى قدرة إيران على تحقيق أهداف الأمن القومي السابقة بأنه يمكن الخروج باستنتاج بأن القدرات الإيرانية في الوقت الحالي تمكنها من تحقيق مرحلة محدودة من هذه الأهداف . ويتلخص في بسط نفوذها أو التوسع في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، وخاصة مع استمرار مسار الحرب في الاتجاه الحالي بالقرام العراق باستراتيجية دفاعية ، والنمو التدريجي في القوة العسكرية الإيرانية الموضحة بجدول (١٧) بالقدرات العسكرية لدول الخليج والعراق أن تلاحظ أن إيران تتفوق على كل من العراق ودول الخليج مجتمعين في بعض العناصر وإنها تتفوق على دول الخليج مجتمعة في أغلب العناصر ، وأن التفوق العراقي على إيران حالياً يرجع بالدرجة الأولى إلى نجاح العراق في كسر الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إليه ، بينما يستمر الحظر على إيران وخاصة من الدول العظمى . وأن نظرة إلى الامكانيات العسكرية التي كانت لدى إيران عام ١٩٨٠ وإلى ما كانت قد طلبته من الأسلحة توضح القدرات العسكرية المحتملة حقيقة لإيران .

عسكرية من الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية وإن تحصل على أسلحة من إسرائيل . إلا أن هذه القدرة السياسية ما زالت عاجزة عن فك الحظر المفروض على تصدير السلاح اليها من مصادر السلاح الرئيسية في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، وبكذا الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا . إلا أن المرونة التي أبدتها القدرات السياسية الإيرانية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تشير إلى احتمالات اكبر في المستقبل رغم أنه من المشكوك فيه أن تزيد كثيرا في ظل الجمهورية الإسلامية الحالية نظرا لرفض كل من الكتلتين الشرقية والغربية لفكرة الثورة الإسلامية والاتجاه الإسلامي الاصولي (السلفي) بشكل عام . ويمكن أن تزداد هذه القدرات بدرجة كبيرة في حالة تراجع الحكم الإيراني عن هذا الاتجاه .

تحقق العوامل النفسية النابعة من كل مبادئ المذهب الشيعي ، وتاريخ إيران (فارس) قدرات عالية نسبيا على تحقيق أهداف تصدير الثورة الإسلامية بما يحقق التوسع على حساب الاقليم والشعب العربي إلا أنها لا تستطيع أن تحقق الهدف بشكل مطلق في مواجهة الاحساس القومي العربي ، وخاصة في المناطق التي ينتشر فيها المذهب السني في العراق وشمال الجزيرة وفي اليمن ومصر والمغرب العربي .

٤ - الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق الهدف القومي :

اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية - وقبلها الفارسية - بدرجة كبيرة على استخدام القوة العسكرية بالدرجة الأولى لتحقيق أهدافها . وقد برز ذلك في زمن الشاه في تدعيم وحماية التمرد الكردي في شمال العراق والمعاونة العسكرية بالقوات لسلطنة عمان ضد المتمردين في ظفار ، والاستيلاء على الجزر العربية في الخليج ، واستمرار الاحتلال الإيراني لأرض عراقية في منطقة شط العرب . وتدعم القوة العسكرية الأيديولوجية الدينية ، وكلاهما يدعم الدبلوماسية الإيرانية . وتستخدم الاستراتيجية الإيرانية قوتها الاقتصادية بشكل محدود في تحقيق أهدافها . وفي ظل الجمهورية الإسلامية ظلت القوة العسكرية - مرتدية لبسها اسلاميا متطرفا - هي

(جدول ١٨) ، مما يمكن أن يوضح أن القدرات العسكرية الممكنة لإيران تمكنها من التفوق على كل دول الخليج والعراق مالم يكن هناك نظام دفاعي عربي قادر على تحويل التوازن الاستراتيجي ضدها . إلا أن هذا يعني في نفس الوقت أن هذه القدرات العسكرية لا تستطيع أن تتوسع على حساب الاقليم العربي كاملة وأنها تحتاج إلى فترة زمنية لا يستعاب ما تحققه قبل أن تتحول للتوسع مرة أخرى .

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن القدرات الاقتصادية الإيرانية كبيرة ، وأن تقديرات الناتج القومي العام لها أكبر من تقديراتها لأي دولة عربية أخرى حتى عام ١٩٨٣ (لاتوافر بيانات بعد ذلك) ، وأن أي انخفاض تالي غالبا يرجع إلى اوضاع الحرب الحالية وتأثيرها على مصادر الثروة الإيرانية ، ورغم غياب كثير من المؤشرات الاقتصادية عن إيران في السنين الأخيرة إلا أن المؤشرات السابقة تشير إلى أن ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي بالنسبة للناتج المحلي بالنسبة للزراعة والصناعة والتحويلية والخدمات ، وانخفاض نسبة صادرات السلع والخدمات غير الانتاجية ، وارتفاع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية . وهكذا فإن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى قدرات إيرانية مرتفعة توفر لها توفقا محدودا على الدول العربية المجاورة لكنها لا تسمح لها بتحقيق هدفها دفعة واحدة .

حققت القدرات السياسية الإيرانية نجاحا ملموسا أثناء حكم الشاه تناسبت مع الهدف القومي المحدد إلا أن القدرات السياسية الإيرانية في بداية عهد الجمهورية الإسلامية قد تضاعفت بدرجة كبيرة وأن كانت استطاعت أن تحقق نجاحا ملموسا داخل العالم العربي إلا أنها فقدت جزءا من هذا النجاح وحسنت من قدراتها الخارجية بدرجة كبيرة فقد استطاعت حتى الآن أن تبقى دول الخليج خارج الصراع مع العراق (يساعدها في ذلك وجود نسبة ملموسة من السكان من أصل إيراني أو إيراني الجنسية) . وإن تحصل على تأييد كل من سوريا وليبيا ، وأن يكون لها نفوذ سياسي في لبنان ، وأن تتعاطف معها عناصر من التيار الإسلامي في باقي الدول العربية ، كما أنها تحصل على تأييد محدود من الشيعة في البلاد العربية وفي المقابل فقد استطاعت أن تحسن من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وفرنسا وأن تبقى على روابطها مع باكستان وأن تحصل على معونة

في بوشهر واستمرت الجمهورية الاسلامية في العمل فيها ولكن يبدو ان القصف الجوي العراقي قد اوقف العمل في انشاء هذه المفاعلات .

اعتمدت حكومة الشاه في استخدامها للقوة على تحقيق رادع جوي لحين توفر الرادع النووي ، وعلى استخدام التفوق البحري والجوي في الاستيلاء على الجزر العربية ، وعلى سير اعمال القوات النظامية بميليشيات القبائل المتمردة في المنطقة الكردية . اما حكومة الجمهورية الاسلامية فنظرا لانها فقدت الرادع الجوي فقد اعتمدت بالدرجة الاولى على التفوق البشري بالقيام بهجمات كاسمة بالقوات شبه النظامية للتمهيد لاعمال القوات العاملة ، وعلى القوات البحرية وخاصة في المناطق البعيدة عن مدى عمل القوات الجوية العراقية ، كما تستعاض عن القصف الجوي احيانا بضربات الصواريخ ونيران المدفعية بعيدة المدى وعلى المدن القريبة من الحدود ، مع محاولة الاستفادة من تعاطف السكان من الشيعة ، وتشجيع التمرد في مناطق الاكراد .

وتختار القيادة الايرانية الهجوم البري كوسيلة رئيسية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية مع اختيار اتجاهات وتوقيتات الهجوم لتحقيق اكبر استفادة من التفوق البشري والحد من الآثار الناتجة عن قلة المعدات فنجد ان اتجاهات الهجوم توجه اساسا إلى المناطق الوعرة أو المستنقعات (الملاحات) وغابات النخيل كما ان توقيتات الهجوم الرئيسية تكون عادة في اوائل أو اواخر الشتاء والاستفادة من الليل وحالات الرؤية الرديئة وتسعى ايران لتحقيق المفاجأة عن طريق اخفاء اتجاهات وتوقيتات الهجوم ، والقيام بالهجوم من الحركة بتحريك القوات من العمق ، وعادة مالا تخفى ايران نية الهجوم أو حتى تحاول ذلك لتحقيق اكبر تأثير معنوي ممكن ، كما ان اتجاهات الهجوم توجه لتحقيق تأثير قوي يغير من التوازن الاستراتيجي في الحرب إما بالتأثير على الوضع الجيوبوليتكي للخصم ، أو بالاستيلاء على أو تهديد هدف له قيمة معنوية هامة ، أو قيمة اقتصادية كبيرة .

وتسعى إيران إلى تحييد القوى الأخرى المحيطة بها في غير الاتجاه الاستراتيجي المنتخب الذي هو عادة ما يكون الاتجاه الاستراتيجي الغربي ، كما تسعى لمواجهة القوة العربية في هذا الاتجاه كل على حده بحيث لا تتكفل في مواجهتها ، وهي تستخدم في ذلك القوة

الوسيلة الرئيسية لتحقيق الاهداف القومية ولم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي الايراني الا انه امتد إلى التدخل في الصراع في لبنان والاستفادة به في تحقيق اهداف سياسة لدى دول أخرى في أوروبا وخاصة فرنسا .

ولا شك ان القوة العسكرية الايرانية كانت سندا للدبلوماسية الايرانية في المفاوضات مع دول الخليج لابقائها خارج الصراع العراقي الايراني ، والحد من دعمها المادي للعراق .

وتلقى الاستراتيجية الايرانية قبولا من الاغلبية الايرانية ، ويبرز ذلك في اقبال الشعب على الانتخابات التي اجريت في ايران في اغسطس عام ١٩٨٥ ، وهذا لا يمنع من وجود فئات وتنظيمات معارضة قوية خارج السلطة غالبا وداخلها بدرجة اقل . الا ان السلطة الدينية للقيادة السياسية وخاصة في الجمهورية الاسلامية لها تأثير جارف على الرأي العام .

١- العقيدة القتالية :

لا تتوفر مراجع كافية عن العقيدة القتالية الايرانية الا انه يمكن استنتاجها من بناء القوة العسكرية الايرانية ، واسلوب استخدامها ، سواء قبل الثورة الاسلامية او بعدها . وتدل هذه المؤشرات على ان ايران تسعى إلى الاعتماد على وجود قوة عسكرية تقليدية ضخمة ، مع محاولة امتلاك رادع نووي . وقد سعت إلى امتلاك قوة جوية ضخمة كان من المتوقع ان تصل إلى حوالي الف طائرة قتال ، وبحيث تستطيع ان تعمل على مسافات بعيدة بتزويدها بالوقود في الجو وقدرة عالية على النقل الجوي والابرار الجوي . اما القوات البرية فتستند - بالإضافة إلى الجيش العامل - على تنظيمات شبه عسكرية من المتطوعين كثيرا ما تستخدم كراس حربة للقوات النظامية كما تشتمل القوات البحرية على قدرات على العمل في المياه الزرقاء وقدرات محدودة على الابرار البحري تتناسب مع العمل عبر الخليج . وقد اعتمدت ايران منذ زمن طويل من قبل الجمهورية الاسلامية على القوات شبه النظامية « قوات المقاومة » والجندرية ، ايام الشاه وقوات « حرس الثورة » و « جيش التعبئة الشعبية » و « المستضعفين » والحرس الوطني « حزب الله » بالإضافة إلى ميليشيا قبائل الحدود . وقد سعت حكومة الشاه إلى الحصول على اسلحة نووية بانشاء مفاعل ٢ نووي قوة ٦٠٠ ميجاوات

المسلحة عن طريق الاجبار أو الردع ، كما تستخدمها بالوجود العسكري الفعلي داخل هذه الدول ، أو قريبا منها ، وكذا بالمعونة العسكرية .

جـ - اهم الموضوعات المؤثرة على القرار العسكري

(١) الحصول على الاسلحة

تلاقي ايران بعض الصعوبة في الحصول على احتياجاتها من الاسلحة نتيجة للاتفاق على عدم تصدير الاسلحة إلى مناطق الصراع ، وإن كان هذا الاتفاق يسرى على ايران أكثر مما يسرى على غيرها . وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة والغرب عموما هم المصدر الرئيسى للأسلحة لايران قبل الثورة الاسلامية ، كما كانت هناك بعض الاسلحة التي حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي إلا أن كلتا الدولتين العظميين قد توقفتا عن تصدير الاسلحة إلى ايران ، مما دعاها إلى البحث عن مصادر اخرى ، وقد أمكن الحصول على اسلحة من أكثر ١٥ دولة هي كوريا الشمالية والجنوبية واسرائيل وبريطانيا وفرنسا واسبانيا والنمسا وسويسرا وإيطاليا والصين الشعبية وتايوان وباكستان وشيلي والارجنتين والبرازيل وبولندا والسويد وتركيا والمانيا الديمقراطية ، بالإضافة إلى الحصول على بعض قطع غيار امريكية كما اتجهت كل من سوريا وليبيا إلى مساعدتها عسكريا . إلا أن بعض هذه الامدادات كان استكمالا لصفقة سابقة أيام الشاه وقد توقف بعد ذلك وقد افادت بريطانيا بإنها لم تسمح بتصدير قطع الغيار الخاصة بأسلحة التدمير ، كما ان اوقفت سويسرا نقل طائرات التدريب اليها ، كما ان كثيرا من الصادرات تتم عن طريق التهريب أو بطريقة خفية كما حدث بالنسبة لقطع الغيار الأمريكية وبالنسبة للأسلحة الاسرائيلية ، كما ان الاتحاد السوفيتي يعارض انتقال الاسلحة السوفيتية الصنع من كل من سوريا وليبيا إلى ايران ، وتحاول ايران ان تغطي بعض النقص من احتياجاتها من الاسلحة وقطع الغيار بانتاجها محليا .

يشتمل الانتاج العسكري الايراني على بنادق ورشاشات مشتقة من اخرى المانية واسرائيلية وهاونات عيار ٦٠ مم ، ١٢٠ مم ، ومدافع عيار ١٠٦ مم ، وتطوير طائرة مروحية خفيفة ذات مقعدين ، كما تحاول انتاج قطع غيار للمقاتلات الامريكية الصنع ، وتصنيع طائرة بدون طيار ، وتطوير اجهزة حاسبة الكترونية لإدارة

ب - اتخاذ القرار العسكري

تتخذ عملية اتخاذ القرار العسكري في ايران صورة شديدة الخصوصية بما نص عليه الدستور الذي بدأ العمل به منذ ديسمبر ١٩٧٩ والذي ينص على ولاية « الفقيه » (نائب الامام) ويحمله عبء القيادة . وتنص المادة ٥٧ من الدستور على أن الفقيه هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وأنه يعين رؤساء الازكان المشتركة ، ورئيس الحرس الثوري ، كما انه يعين اربعة من عدد اعضاء « مجلس الدفاع الوطنى » ويعين القادة على المستويات الاقل بناء على توصياتهم . ويمنح الدستور الفقيه سلطة اعلان الحرب وعقد الصلح بناء على توصيات مجلس الدفاع الوطنى . وهكذا فإن سلطة الفقيه التي يتولاها الآن الامام الخميني تعتبر مطلقة في قرار الدفاع واستخدام القوة العسكرية ، بما يندر وجوده في مكان اخر .

وهكذا فإن درجة تركيز القوة في اتخاذ القرار تصل إلى اعلى درجة لها بتركيز أكثر من ٥٧٪ من سلطة القرار في يد شخص واحد هو نائب الامام وتتوزع باقى السلطة في ايدي اعضاء مجلس الدفاع الوطنى ورئيس الجمهورية (القائد العام للقوات المسلحة) ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، ورؤساء الازكان المشتركة ، ومن السلطة التنفيذية مجلس الوزراء ، ومن السلطة التشريعية « المجلس » (الجمعية الاستشارية الاسلامية) . ومجلس حماية الدستور ، ويتبرج ذلك عمليا إلى تركيز السلطة بدرجة اكبر في يده نائب الامام مع عدم اغفال رأى رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورؤساء الازكان المشتركة فيما يتعلق بالامكانيات على الاقل . ويؤثر ذلك على القرار العسكري بقلية الطابع السياسى عليه بحيث انه كثيرا ما يصير تجاهل قواعد فن الحرب واساليب استخدام القوات لتحقيق اهداف سياسية هامشية ، كما انه يؤثر بدرجة اشد على فاعلية الانتاج في المجال الاقتصادى ، ويؤدى إلى اثار اجتماعية خطيرة تزداد اهميتها في المستقبل .

كما أن القرار العسكري يضع في اعتباره ضرورة الدفاع عن الاهداف الاقتصادية الهامة حسب اولوية اهميتها ، والتي تتربع المنشآت البترولية على قمتها .

(٣) تاثير القرار العسكري على مواقف الدول خارج الصراع :

رغم التهديدات الايرانية الكثيرة باغلاق مضيق هرمز في حالة عدم قدرتها على تصدير بترولها ، الا انه من الواضح انها لاتتوى ذلك . إذ أن متخذ القرار يضع في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تنتج عن ذلك القرار سواء من دول الخليج التي يمكن أن تنضم سافرة إلى العراق ، أو من الدول الغربية التي قد تتدخل إذا تعرضت حرية الملاحة في الخليج للخطر ، ولذا فإن التدخل العسكري الايراني ضد الملاحة في الخليج عادة ما يكون رمزياً ولا يسمى إلى إيقاف الملاحة بالخليج بشكل حاسم .

نيران المدفعية ، كما تطور وحدات ومنشآت الإصلاح . ويوضح الجدول رقم (١٩) اهم اتفاقات الاسلحة التي امكن الكشف عنها مع ايران في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ ، ويوضح الجدول (٢٠) مراحل انتاج الاسلحة في ايران عام ١٩٨٤ وسعة ، واحتمال انتاج الاسلحة في ايران ، وترتيبها بين اول ٢٧ دولة في العالم الثالث في نفس العام .

(٢) تاثير القرار العسكري على الاقتصاد القومي :

إن اعتماد العقيدة العسكرية الايرانية على التفوق البشري يدفعها إلى تبعية نسبية عالية من الطاقة البشرية لعمال القتال مما يحرم الاقتصاد القومي سواء فيما يتعلق بالانتاج أو الخدمات من هذه الطاقات ، ولذا فإن القرار العسكري لا بد وأن يضع في الاعتبار الاعداد والخبرات الضرورية لاستمرار الانتاج والخدمات الضرورية بتحقيق الحد الأدنى على الأقل ،

جدول رقم (١٧)
مقارنة اهم عناصر القوة الايرانية بدول الخليج العربي*

الدولة	الامارات	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	مجموع دول الخليج العربي	البحرين
الاسلحة بالليون نسمة	١,٦	٠,٢٦	٤	١٢	١,٨	١٧,٤٩	٤٢
الاسلحة كم ٢٢	٣٠٠٠٠٠	١١١٢٧	٦٨	٢٢٠٠٠٠	١٧٨١٨	٢٦٩٠٠٠	١١٤٨٠٠٠
القوات المسلحة (ألف جندي) ٢٢	٤٢	٦	٢,٨	٦٢,٥	٥٢	١١٧,٨	١٢٥
التابع المملع عام ١٩٨٢ (بالليون دولار)	٢٧,٥٩٥	٦,٤٢٦	٥,٠٩٠	١١٩,٥٩٧	٢٦,٦٦٥	١٨٧,٥٩٧	١٢٢,٨٨٧
انفاق دفاعي عام ١٩٨٢ (بالليون دولار) ٢٢	١٨٦٧	١٦٦	٢٢٢	٢٢٨٧	١٤٢٠	٢٨٤٢٢	١٧٩٦٦
مدفعات قتال رئيسية	٢٢	٢٤	—	٤٠٠	٢٤٠	٨٨٢	١٨٥٠
مدفعية جوية (قطعة)	١٠٤	٧٠	٢٠	٤٢٢	٢٨	٧١٠	٤٢٠٠
فنادق سواروخ ايرس ايرس	—	—	—	—	٤	٤	٢
مخازن قتال	٥٢	٤٢	—	٢٠٥	٩٦	٣٩٢	٨٠
مخبرين مسلح	—	٧	—	٢٤	٢٢	٤٩	٥
سفن سطح رئيسية	—	—	—	٨	—	٨	٨
دواب سواروخ	٧	٦	٤	٩	٦	٢٥	٧

* المرجع الاساسي

* ISS, The Military Balance, 1985 - 1986, London, 1985 pp 72 - 73, 74 - 75 , 78 - 79 , 82 - 84 , 86 - 87

(١) المرجع في تحديد المساحة

"The Europa Year Book 1984, A World Survey", Volume I, II Europa Publications Limited, London, England, 1984, pp 1136, 1733, 1895, 2185, 2292, 2325, 2538.

(٢) القوات النظامية فقط . تشمل قوات عمان والسعودية والامارات اجانب .

(٣) المساعدات من والى مجلس التعاون الخليجي مستبعدة .

الوحدات الرئيسية :

- ٧ خواصة (اس اس طراز تانج)
 ٣ مدعرة (كلها لها صواريخ دفاع جوى نظمية والصواريخ دفاع جوى قصيرة المدى سيكات ، طراز باتل و ٢ طراز سمتر .
 ٤ فرقاطة وطراز سام مسلحة الصواريخ سطح سطح سي كيلر ، وسيكات للدفاع الجوى وكلهما قصير المدى)
 ٤ زورق حراسة (بي جي ، وبى اف - ١٠٣ مسلحة بمدافع ٢ بوصة)
 ٦ زورق هجوم بالصواريخ (بي تي جي ، طراز كامان ، وصواريخ هاربون سطح سطح)
 ٧ زورق داويرة
 ٢ كلسمكة الغام شاطئية
 ٢ كلسمكة الغام عميلة
 ٢ سفينة انزال دبابات
 ١ زورق انزال عام
 ١٤ هليكوبتر
 ٧ سفينة مساعدة (وادع جرار امداد الخ)
 ١٠ زورق خدمة
 ١٥ هليكوبتر (٧ ايه - بي - ٢١٢ و ٨ اس اتش - ٣)
 ٢ طائرة داويرة بحرية (بي - ٢)
 ٤ طائرة نقل (اف - ٢٧)
 ٤ طائرة قيادة عسكرية
 الصواريخ : دفاع جوى ستاندر سيكات سطح / سطح ، سي كيلر ، هاربون
 القواعد البحرية : خرمنشور (القاعدة الرئيسية) بندر بيلوى ، بوشهر ، جزيرة خرج ، بندر عباس وشاه بحر (خدمة ثلاثية)
 القوات الجوية :
 الأفراد : ١٠٠ ألف

القطاعات :

- ٢ سرب مقاتلات اعتراضية (اف - ١٤)
 ١٠ سرب قاذفة مقاتلة (اف - ٥)
 ١٠ سرب قاذفة مقاتلة (اعتراضية) (اف - ٤)
 ٢ سرب مقاتلة / استطلاع (آر / اف - ٤ وأر اف - ٥)
 ٨ سرب نقل (سي - ١٣٠ ، بوينج ٧٠٧ ، اف - ٢٧ اير كوماندوز)
 لهم طرازات الطائرات .

٤٤٩ طائرة قتال

- ٧٧ مقاتلة اعتراضية (اف - ١٤)
 ١٩٠ مقاتلة قاذفة / اعتراضية (اف - ١٤ ، الاعتراضية تحمل صواريخ جو - جو سيدونثير ، وسبارو ، القاذفة المقاتلة هافريك جو ايرس)
 ١٦٦ قاذفة مقاتلة (اف - ٥)
 ١٦ مقاتلة / استطلاع (آر - اف - ٥)
 ١٨٦ طائرة اخرى

- ٦ طائرة تموين (بوينج ٧٠٧)
 ١٠٠ نقل (٥٧ سي - ١٣٠ ، ٦ بوينج ٧٤٧ ، ١٤ اف - ٢٧ و ١٠ سي - ٤٧ ، اير كامانز و ٤ فالكين)
 ١٤٢ تدريب (ت - ٦ ، ت - ٤١ و ت - ٢٣ و اف - ٢٣)
 ٩٥ خدمة عامة (لو - ١٠ و يو - ١٧ و اف - ١٨)

عدد السكان ٢٥٨٠٠٠٠

اجمالي القوات المسلحة العاملة ٣٢٢٠٠٠ (٩٪ من مجموع السكان)

الناتج القومي الاجمالي ٧٥.٩ بليون دولار (٢١٧٠ دولارا للفرد)
 الانفاق العسكرية السنوي ٧.٨٢ بليون دولار (١٠.٢٢٪ من الناتج القومي الاجمالي)

انتاج الطاقة

الفحم : ١.١٥ مليون طن متري
 زيت خام ٢٩٥.٥ مليون طن متري
 منتجات بترولية مكررة - ٢٤.٦٥ مليون طن متري
 غاز طبيعي - ٢١.٨ بليون متر مكعب
 قوة كهربائية : ٧ بليون كيلو وات ساعة
 الاسطول التجاري (سفن ألف طن فاكثر) ٥٩ سفينة ١.١ مليون طن

الاسطول الجوي المدني : ٢٥ طائرة نقل كبيرة

الجيش :

الأفراد ٢٠٠ ألف

القطاعات

٣ فيلق (قياداتها في كرمنشاه شمال غرب طهران وشمال شرق شيراز في الجنوب)
 ٢ فرقة مشاة

٤ لواء مستقل (٢ مشاة ، ١ قوات خاصة ، ١ محمول جوا)
 ٥ مجموعة مدفعية فرقة

٨ كتيبة طيران

١ كتيبة صواريخ دفاع جوى

المدادات الرئيسية

٨٠٠ مائة ثقيلة (تشيفيتز)

٩٢٠ مائة متوسطة (م - ٤٧ ، م - ١٦٠ ، م - ٤٨ ، م - ٤٠)

٢٥٠ مائة خفيفة (م - ٢٤ ، م - ٤١ ، سكويربيون)

٢٠٠ حربة مدرعة (م - ٨٠ ، م - ٢٠)

٢٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة (م - ١١٢ ، ب ت ر - ٥٠ ، ب ت ر - ٦٠)

مدفعية مضادة للطائرات (ز ١ و ٥٧.٢٢ م و ٨٥ م سوفيتية وبوغور ٤٠ م)

٧٠٠ مدافع وهاوتزرات (١٢٠ م و ١٥٥ م و ١٧٥ م مدفع و ١٠٥ م و ٢٠٣ م ذاتي الحركة ومجهز)

أسلحة عديدة الارتداد مضادة للدبابات (٥٧ م ، و ٧٥ م و ١٠٦ م)

مدفوعات موجهة مضادة للدبابات (دراجون - تو)

صواريخ دفاع جوى (هوك ورايبير سام - ٧ ، سام - ٩)

صواريخ ارض ارض (سي - ١١ ، سي - ١٢ ، تو)

طائرات خفيفة (اف - ١٨ ، يو - ١٧ و ٢ وبيجل ب)

٢٩٥ هليكوبتر (٥ اتش ٤٢٠ ، ١٤ سي اتش ٤٧ ، ٥٢ ايه بي ٢٠٥ ، ٢٤ ايه بي ٢٠٦ ، ١٠٠ ايه اتش ١ ، ١٠٠ بل ٢١٤)

الاحتياطى :

الأفراد ٢٢٠ ألف

القطاعات ٢٠ اسطول المحيط الهندي ، وبحر قزوين ، والخليج ليس هناك طيران اسطول ولا فيالق بحرية . هناك كتيبة مشاة بحرية تستخدم اساسا لحراسة المنشآت الساحلية .

١٠ أى - ٢ ايه أو اكس
٢٨٧ ط ٢١٤ هليكوبتر خدمة عامة (تخصيص الخدمة غير معروف)
١١ طائرة تموين بوينج ٧٠٧
٦ طائرة نقل بوينج ٧٤٧

٢٨ هليكوبتر (١٠ ايه بى - ٢٠٦ ، و ٦ ايه بى - ٢١٢ ، و ٢ سى
انتش - ٤٧ ، و ٤ انتش - ٤٧ ، و ٤ انتش - ٤٧ ، و ١٦ سوبر
فريلون)
هواريج ٢٥٠٠ مافريك جو-جو ، و ١٩٠٠ سيدواندرايه اى
ام - ٩

معدات متعاقد عليها

٢٥٠ ف - ١٨

٤٠ ألف - ١٤ بصواريخ جو-جو فونيكس

١١٠ ألف - ٥ تايجر مقاتلات

١٤٠ ألف - ١٦ مقاتلات

القواعد الجوية

ظهران - همدان ، دزفول ، دوشن تايه ، مهاباد ، جاله مرغى ،
زاheidان ، مشهد ، شيراز ، الاهواز ، اصفهان ، تبريز ، فخر آباد ، شاه
بحر

جدول (١٩)

اهم انكشافات الاسلحة مع ايران الى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦

المصدر	الكمية	السلح	نوع السلاح	صفة		ملاحظات
				الطلب	التسليم	
الصين الشعبية	١٠٠	ف - ٦	مقاتلة	(٨١)	(٨٢)	جزء من صفقة تشمل دبابات ت - ٥٩ ، ومدفعية . تقدر القيمة ١,٢ بليون دولار .
				(٨٢)	(٨٤)	
				(٨٤)	(٨٥)	
				(٨٥)	(٨٦)	
				(٨٦)	(٨٧)	
	١٢	ف - ٦	مقاتلة	٨٥	٨٦	جزء من صفقة اكبر - تقارير بأن ايران سمحت للصين بفحص الاسلحة السوفيتية المستولى - عليها من العراق
	١٠٠	ت - ٥٩	دبابية قتال رئيسية	٨١	٨٢	
	٢٠٠	ت - ٥٩	دبابية قتال رئيسية	٨٥	٨٣	جزء من صفقة اشتملت على مقاتلات ف - ٦ وعربات مدرعة وعربات صواريخ وصواريخ ومدفعية وصواريخ دفاع جوى ونشيرة تقدر قيمتها ١,٦ بليون دولار .
	٣٠٠	١٣٠٠/٥٩م	مدفع مجرى	٨١	٨٢	
					٨٣	
					٨٤	
سويسرا	٨٠	بى سى - ٧	طائرة تدريب	٨٣	٨٢	اولف التسليم بعد ٤١ طائرة - شكلت لجنة تحقيق
المملكة المتحدة	٢	هضام	سفينة انزال	٧٧	٨٤	سفينة دعم غير مسلحة الاذاعة ٢٥٠٠ طن الطلب الاصلى ٤
	١	طراز خرج	سفينة دعم	٧٤	٨٤	
	٢	لافان وطوب	سفينة انزال	٧٧	٨٥	
السويد	١٠	هواريج دعو		٨٥	٨٥	مبايضة
الارمنتنين	١٠٠	دبابية قتال		٨٥	٨٥	⊗

المرجع SIPRI YEAR Book 1985

* The Military Balance 1985-1986, IISS.

= Defence and Foreign Affairs Weekly, August 12-18, 1985

جدول (٢٠)

مراحل انتاج الأسلحة في إيران واحتمال توسعه انتاجيتها وترقيتها من الدول

نوع السلاح	مرحلة انتاجه	سمة الانتاج
المقاتلات والمقاتلات الخفيفة والطائرات الشرايب النفاثة	لا يوجد	
الطائرات الخفيفة والطائرات النفاثة	غير معروف	
الهليكوبترات	لا يوجد	
الصواريخ الموجهة	غير معروف	
سفن القتال الرئيسية وبنّارات الهجوم السريعة	لا يوجد	
سفن القتال الصغيرة	لا يوجد	
القواصص	لا يوجد	
مبيلات القتال الرئيسية	لا يوجد	
المدفعية	لا يوجد	
المدفعات الخفيفة ونافلات الجنود المدرعة	غير معروف	
الأسلحة الصغيرة	انتاج بترخيص مع استيراد الاجزاء المتقدمة	انتاج محدود

ترتيب إيران بين اول ٢٧ بلدا من بلاد العالم الثالث في انتاج الاسلحة الحال والمحتمل هو رقم ٢٠
 المرجع : SIPRI Year Book 1985, pp. 332, 340

ثانيا - السياسة العسكرية التركية

١ - البيئة الدولية

سوفيتية في تركيا . ويواجه الاتحاد السوفيتي تركيا على حدود مشتركة يصل طولها إلى ٦٦٠ كم ، كما يواجهها عبر البحر الأسود . وقد ظلت المضائق لفترة طويلة قلب العلاقة السوفيتية التركية . إذ ترجع أهمية المضائق إلى علاقة الأمن السوفيتي بقوة التهديد الخارجية وغير التركية . وقد طلب الاتحاد السوفيتي في خلال الأربعينات إغلاق المضائق في وجه السفن الحربية للدول التي لا تطل على البحر المتوسط ، كما أنه بعد دعمه لأسطول البحر الأسود اعتبر نفسه دولة بحر متوسطية نتيجة لوجوده على البحر الأسود ، وكلف الأسطول بتوفير أقصى خط دفاعي متقدم ضد التهديدات من الجنوب الغربي مما يثير سؤالا عن كيفية أن يحقق أسطول البحر الأسود هذه المهمة في حالة رغبة تركيا في إغلاق المضائق خوفا من التهديد وفقا لمعاهدة مونترو .

لا تقتصر العلاقة مع الاتحاد السوفيتي على المضائق ، وإنما تعترض تركيا طرق الملاحة الجوية التي تربط الاتحاد السوفيتي بالمناطق التي يهتم بها في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والبحر المتوسط ، مما يحد من قدرة الاتحاد السوفيتي على نشر قواته أو تقديم المساعدة العسكرية إلى دول في هذه المنطقة .

ومن الطبيعي أن التهديد السوفيتي لتركيا - رغم أنه يسعى إلى وجود جيران محايدين أو أصدقاء يرتبط بالتفاوت الكبير في القدرات بين الدولتين سواء في تعداد السكان ، أو القوة الاقتصادية أو العسكرية .

ب - اختلال التوازن في تركيا

لتركيا (الجزء الأوروبي من تركيا) أهمية خاصة إذ أنها أكثر المناطق كثافة وتطورا ، إلا أنها من

يؤثر هيكل النظام العالمي ثنائي القطبية وأولوياته الاستراتيجية في المجالين السياسى والعسكرى ، والدور المركزى لأوروبا ، والوضع الحساس للشرق الأوسط وأهميته في إفراز أنماط للسلوك السياسى والعسكرى والأيدىولوجى لدى الدول المحيطة بتركيا ولدى الدول العظمى ، مما يؤدى إلى تقاطع هذه الأنماط حول تركيا .

وداخل النظام العالمى نجد أن تركيا تقع ضمن الدول ذات الدخول المتوسط المنخفض منفصلة في ذلك عن الدول الصناعية المتقدمة أو الدول الاشتراكية ، كما أنها ليست من دول العالم الثالث وليست من الدول البترولية ، وبالتالي فإن قدرتها على احتلال موقع متقدم في النظام العالمى محدودة للغاية . وقد أدى كل من الموقع الجغرافى والخبرة التاريخية إلى احاطة تركيا بالعديد من التهديدات التي تؤثر على أمنها .

٢ - التهديدات

١ - العلاقة مع الاتحاد السوفيتي

تؤدى سيطرة تركيا على آسيا الصغرى والمضائق اللذين يمثلان حلقة اتصال الاتحاد السوفيتي (وروسيا سابقا) بالبحر المتوسط والعالم إلى وجود مصلحة

أعقب التدخل العسكرى التركى في قبرص عام ١٩٧٤ ، أن أعلنت تركيا « منطقة أمن » غرب خط منطقة مراقبة الطيران المتفق عليه في مايو ١٩٥٢ ، وقد أدى ذلك إلى تنصيب الفضاء الجوى لبحر ايجيه تقريبا . وكان رد فعل اليونان أن أعلن البحر « منطقة خطرة » أدت إلى إغلاق الفضاء الجوى لبحر ايجيه أمام جميع التحركات العسكرية والمدنية لغير اليونان . وقد سمحت تركيا اعلانها السابق في فبراير عام ١٩٨٠ ، ومطالبها للسيطرة على كل الحركة الجوية فوق شرق ايجيه ، كما استجابت اليونان بسحب ملحوظة الطيران المدني في عام ١٩٧٤ التى أعلنت بحر ايجيه « منطقة خطرة » لكل الحركة الجوية الغير يونانية . الا ان انتهاء النزاع يحتمل تجده .

(٢) الجرف القارى

يتعلق هذا النزاع أساسا بارتفاع اسعار البترول ، وقد برز ذلك حينما قدم اليونان مذكرة احتجاج في عام ١٩٧٤ في ضمان تركيا لحق التنقيب عن البترول في مناطق في بحر ايجيه لشركة بترول تركيا . وأشار اليونان إلى أن مشروعات البحث عن البترول المشابهة في بحر ايجيه تنتهك الجرف القارى للجزر اليونانية . ويستند الموقف اليونانى على الاسس القانونية والمواد من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ التى تمنح الجزر جرفا قاريا ، إلا أن تطبيق هذه المواد على بحر ايجيه يؤدي إلى حرمان تركيا تقريبا من أى حقوق للجرف القارى ، ويحول بحر ايجيه واقعا إلى بحيرة يونانية على اساس وجود حوالى ٣٠٥٠ جزيرة يونانية مبعثرة خلاله ، وقرب بعضهم من الاراضى التركية الرئيسية . وتدعى تركيا من جانبها بأن بحر ايجيه له خصائص خاصة تتطلب حلا خاصا ، وتركيا ليست طرفا في اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ ، ولا توافق على مرادها على ضوء التطورات الحديثة التى تجرى في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحر ، وتقترح البحث عن حل سياسى لموضوع تحديد الجرف القارى على اساس من العدل والمساواة . وقد قدمت اليونان الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في أغسطس عام ١٩٧٦ التى حكمت بعدم اختصاصها ، وقد اجريت مفاوضات بين البلدين بدون نتيجة ملموسة وقد اقترحت تركيا البحث والاستغلال المشترك لموارد قاع بحر ايجيه التى يمكن أن تؤدي إلى تأسيس كونسورتيوم بترولى دولي ، الا أن اليونان لم يقبل الاقتراح . ويبقى الصراع منعا كامنا للصراع بين البلدين .

أكثر المناطق تعرضا وذلك نتيجة لطول حدودها مع كل من بلغاريا (٢٦٩ كم) ، واليونان (٢١٢ كم) في حين أنها تقتفر إلى العمق والموانع الطبيعية بوجود المضائق خلفها . ويزيد من خطورة المنطقة ما ساد العلاقات التركية البلغارية من توتر نتيجة للضغط البلغارى على مواطنيها من أصل تركى لتغيير أسمائهم التركية ، كما أن بلغاريا ينظر إليها أساسا باعتبارها عضوا في حلف وارسو . وفى حين أن اليونان زعمت لتركيا في حلف شمال الاطلنطى الا أن توتر العلاقات بينهما حول عديد من القضايا يعكس بالضرورة على الوضع في تراكيا .

جـ - العلاقات التركية اليونانية :

اتصفت العلاقات التركية اليونانية بالتوتر لفترة تاريخية طويلة بحيث أصبحت تمثل صراعا بين حضارتين مختلفتين . وقد اشتمل التاريخ على صراعات مريرة ، وعداوات وحروب بينهما ، وقد اتخذت هذه الصراعات حتى عام ١٩١٩ - ١٩٢٢ صورة سلسلة من التفهقر والهزيمة التركية . وقد أثار الصراع حول قبرص عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ شكوك العدواة التركية لليونان وذكرى مساعدات الدول الكبرى لليونان في المواجهات السابقة بينهما . وكانت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان والقوى الغربية قد أقامت توازنا بينهما بتحديد الحدود للسيادة الإقليمية بحيث لا يحصل أى منهما على التفوق في بحر ايجيه وأعطيت جزر الدوديكانيز في جنوب شرق ايجيه إلى إيطاليا ، التى فقدتها بدورها وتركتها لليونان بعد الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة لمعاهدة باريس عام ١٩٤٧ . وقد نظمت كلتا المعاهدتين نزاع سلاح ومنع تحصين الجزر على طول الساحل التركى . وهناك حاليا أربعة صراعات بين تركيا واليونان هي السيطرة على الفضاء الجوى في بحر ايجيه ، وتحديد حدود الجرف القارى ، وحدود المياه الإقليمية ، والصراع في قبرص ، بالإضافة إلى مشكلة عسكرة الجزر .

(١) السيطرة على الفضاء الجوى

في أعقاب قبول كل من تركيا واليونان في حلف شمال الاطلنطى عام ١٩٥٢ ، كان قد ترك أمر السيطرة على الفضاء الجوى لبحر ايجيه للمسئولية الفنية لليونان وفقا لاتفاق ثنائى بينهما . وادعت تركيا بأن هذه المسئولية الفنية قد استخدمت كما لو كانت قد قررت سيادة اليونان على الفضاء الجوى في بحر ايجيه . وقد

(٣) المياه الإقليمية

وقد سادت هذه الحدود توترات خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينات ، حيث سادتها درجة من الثقة المتبادلة بين كل من سوريا والعراق من جهة ، وتركيا من جهة أخرى . إلا أن هناك عدة مصادر كافية للتهديد .

(١) مع سوريا (١) الاسكندرونه

يعتبر المصدر الأول للتوتر في الحدود الجنوبية نتيجة لعدم رضا سوريا عن ضم تركيا للواء الاسكندرونه ، وقد سبق أن شنت سوريا حملة في الخمسينات للمطالبة بالواء السليب ، وإذا كانت هذه الحملة قد هدأت بعد ذلك فليس هناك ما يؤكد أن سوريا قد تنازلت عن مطالبتها ، وقد يكون هو السبب في بعض المشاكل الامنية الأخرى مع سوريا ، أو بعضها .

(ب) الوجود العسكري السوفيتي في سوريا

أدى الصراع العربي الاسرائيلي وتداعياته ، والانحياز الأمريكي الكامل إلى اسرائيل إلى اضطراب سوريا إلى الاستعانة بقوات ومعدات عسكرية سوفيتية . ويرى بعض الباحثين أن هذا يمكن الاتحاد السوفيتي في حالات التوتر - من نقل افراده إلى سوريا وتشكيل وحدات سوفيتية في سوريا تهاجم تركيا من الجنوب ، ورغم أن هذا الاحتمال بالغ الضعف إلا أن نشاط تركيا كعضو في حلف شمال الاطلسي يزيد منه .

(جـ) تسلل العناصر المعارضة والمتطرفة

تشير بعض المصادر التركية والغربية إلى أن سوريا تدعم الارهابيين الاثراك والارمن والاكراد وتسمح لهم بالتهريب عبر الحدود ، وقد حذر رئيس وزراء تركيا سوريا لكن سوريا قد نفت ذلك ، وتصلت من المسؤولية .

(٢) مع العراق

تتجلى التوتر مع العراق في قمع العراق للمتكلمين بالتركية ، والسلوك المضاد لتركيا في حالة نشاطها كعضو في حلف شمال الاطلسي ، واحتمال بناء تركيا منشآت مائية على انهار دجلة والفرات ، وأخيرا تسلل المتمردين الاكراد عبر الحدود العراقية للقيام بأعمال عسكرية داخل الأراضي التركية . وقد سمحت العراق خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ لقوات تركية

حددت معاهدة لوزان المياه الإقليمية بأنها ٢ أميال بحرية ، وقد مدت مياهها الإقليمية في عام ١٩٣٦ إلى ٦ أميال وتبعتها تركيا في عام ١٩٦٤ إلا أن اتجاه مؤتمر الأمم المتحدة للسماح بعد ١٢ ميلا الذي يؤدي - في حالة تطبيقه على بحر ايجه - إلى حل مشكلة الجرف القاري يقلص المياه الدولية القابلة للملاحة إلى أقل من النصف . وقد اعتبرت تركيا أن تطبيق اليونان لحد الأثنى عشر ميلا في بحر ايجه سيكون بمثابة اعلان حرب ، إذ أن مثل هذا الاعلان - مهما كان قدر تمشيه مع مشروع الاتفاقية الدولية التي يعدها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحر - سيؤدي إلى تقييد اتصالات تركيا من وإلى البحر المتوسط بدرجة غير محتملة بما في ذلك من نتائج خطيرة على كفاءة دفاعها واقتصادها وتجارتها . ومن جهة أخرى فإن اليونان تقرر أنها ليست لديها نوايا لتبني حد ١٢ ميلا حالياً . ولكن هذا يوحي بأنها قد تتجه إلى ذلك .

(٤) قبرص

يعتبر الاهتمام التركي بالأوضاع في قبرص في جوهره انعكاساً للوضع في بحر ايجه إذ أن امتداد السيادة اليونانية إلى قبرص يضمن بدرجة ملحوسة المنطقة البحرية التي تحت السيطرة اليونانية كما أن حجم قبرص وقربها من الأراضي التركية يجعلها هامة للأمن التركي . كما أن الجزيرة تقع في مدخل خليج الاسكندرونه - الركن الشمالي الشرقي للبحر المتوسط - كما أنها كافية - بالنسبة لأي قوة معادية - لنشر قوات عسكرية كافية للقيام بعمليات جوية أو بحرية أو برمائية ضد تركيا ، كما أن قربها من تركيا يمكن أي عدو فيها من القيام بهجوم مفاجئ بخلاف أي هجوم بحري من أي منطقة أخرى قريبة في البحر المتوسط .

(٥) احتلال جزر بحر ايجه

احتلت اليونان في نوفمبر ١٩٨٤ جزيرة ليمنوس بلواء جيش وسرربي مقاتلات ، وترى تركيا ذلك مخالفا لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ ، بينما ترى اليونان أن اتفاقية مونترو ١٩٣٦ رفعت هذه القيود .

د - التهديد من الحدود الجنوبية

تشتمل الحدود الجنوبية لتركيا على حدود مشتركة مع كل من سوريا (٨٧٧ كم) والعراق (٣٢١ كم) .

بمطاردة هذه العناصر داخل الاراضى العراقية الا ان هذا يمكن أن يتغير مع تغير الظروف الدولية .

(٣) احتمال اتحاد سوريا والعراق

يرى بعض الباحثين الأتراك والغربيين أن مثل هذا الاتحاد رغم استبعاد حدوثه في المستقبل القريب يدخل عاملا آمنا جديدا رغم أنه لن يوجه غالبا ضد تركيا ، ويزيد من أهمية احتمال ارتباطه بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي . ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة بتطورات الصراع العربي الاسرائيل ، وتطور العلاقات الأمريكية التركية .

(٤) أثر الثورة الإيرانية

كانت الحدود التركية الإيرانية عادة خالية من التوترات ، الا ان الثورة الإيرانية لها آثار سياسية واجتماعية على الأمن الداخلي في تركيا للأسباب الآتية :

(١) احتمالات الثورة الكردية

يرى البعض أن قيام الثورة في ايران قد أرسى نموذجا ديناميكيا لجميع الراغبين في التحرر من السلطة المركزية ، وأن محاولات الاكراد في ايران لتحقيق الحكم الذاتي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق مشابه في تركيا . وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة ، وفي خلال عام ١٩٨٦ - أعمال المتمردين الاكراد في تركيا عبر الحدود الإيرانية ، وقد رفضت الحكومة الإيرانية السماح للقوات التركية بمطاردة المتمردين أثناء وبعد انسحابهم إلى قواعدهم داخل الاراضى الإيرانية .

(ب) انعزال تركيا في المنطقة

أدت الثورة الإيرانية إلى أن تركيا أصبحت الدولة الوحيدة في شمال الشرق الأوسط التي ارتبطت بنظم دفاعية مع الغرب مما يزيد من انكشافها وتعرضها أمام أي تهديد سوفيتي .

(جـ) تشجيع العناصر الإسلامية السياسية

أدى نشوء الدولة الإسلامية في ايران إلى تشجيع حزب الانتقاذ الوطني الذي يشير إلى الاتجاه الاسلامي من قبل قيام الثورة ، ويشجعه - مرحليا - اليسار الشيوعي والمائى ، مما لا بد أن يؤثر على السياسة الأمنية لتركيا ويعقد جذريا من المعادلة الأمنية الداخلية .

هـ - الاستقطاب السياسى والايدولوجى

رغم حدوث تقدم كبير في التحول الداخلي ، فقد أدى ذلك إلى ظهور مطالب جديدة ، وجماعات ضغط جديدة ، ومجالات جديدة للخلاف ، وأسباب جديدة للتوتر ، وقد صاحب ذلك تكثيف للاستقطاب السياسى والايدولوجى مما أدى إلى تصاعد استخدام الارهاب لأغراض سياسية إلى مستويات خطيرة .

و - الاعتماد على الواردات البترولية

أدت الرغبة في تنمية الصناعة إلى الحاجة إلى التصدير لتمويلها ، الأمر الذى أدى إلى نمو الحاجة إلى البترول ، مما جعل الاقتصاد التركى شديد الاعتماد على البترول ، ومعرضا للخطر في حالة انقطاعه . وهذا يستلزم تأمين موارد نفطية وقد أدت الحرب العراقية الإيرانية ، وانخفاض أسعار البترول إلى أن أصبحت موارد الطاقة مؤمنة في الفترة الحالية ، الا أنها لا تغير من احتمالات المستقبل ، خاصة مع توقعات نزوب احتياطات النفط لدى بعض الدول التى تعتمد عليها تركيا حاليا .

٣ - الروابط والاعتماد المتبادل

١ - حلف شمال الاطلسي

- (١) انضمت تركيا إلى حلف شمال الاطلسي في فبراير ١٩٥٢ ، وقد سمحت في ديسمبر ١٩٥٧ بأقامة صواريخ جويتر الباليستكية المتوسطة المدى على أرضها ، ولكنها سحبت في عام ١٩٦٣ في مقابل سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا .
- (٢) تدخل الاراضى والأجواء والمياه التركية تحت قيادة قائد عام قوات الحلفاء جنوب أوروبا الذى تتمركز قيادته في نابولي . وهناك قيادتان فرعيتان للحلف تعمل في « أزمير » في تركيا هي القيادة البرية الجنوبية الشرقية ، وقيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة . ويتبع القائد البرى مباشرة قائد هام الجنوب ، والقائد الجوى لقائد جو الجنوب التابع لقائد عام الجنوب .
- (٣) قام الحلف بتطوير البنية الأساسية العسكرية التركية .

- (٤) هناك ١٤ موقع اذارا ميكرو تابع لنظام « نادج NADGE » (للدفاع الجوى عن البيئة الأرضية . لشمال الاطلنطى) منتشرة عبر تركيا وهناك احتمال لتطوير نظام اذارا المبكر .
- (٥) تعمل القواعد الأمريكية في تركيا في تنسيق مع حلف الاطلنطى الا انها لا تدخل مباشرة ضمن قواعد الحلف عدا قاعدة انسيرليك Incirlik الجوية .
- (٦) تعرضت علاقة تركيا بالحلف للاختبار بأزمة قبرص مرتين الأولى في عام ١٩٦٤ والثانية في عام ١٩٧٤ ، أثر « خطاب جونسون » في يونيو ١٩٦٤ ، وقرار الكونجرس الأمريكى بحظر تصدير الأسلحة إلى تركيا في عام ١٩٧٤ . إذ أظهرت الحالتان الاثر التراكمى لانكشاف القدرة الدفاعية التركية أمام الخطر الخارجى مما جعل تركيا لاتتق في الاعتماد على الحلفاء في تأمين نفسها .
- (٧) ادى النزاع بين تركيا واليونان حول وجود لواء يونانى في جزيرة ليمونس إلى الغاء كثير من المشروعات القديبية للحلف خلال عام ١٩٨٦ وقد أبدى مسئولو حلف شمال الاطلنطى مخاوفهم من أن الفشل في حل الخلاف سيكون له نتائج مؤثرة على جهود الحلف من أجل تأمين الجناح الجنوبى له . وعموما فإن النزاع يلقى بظلال كثيفة من الشك حول امكانية التعاون العسكري بينهما .

ب - اتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى التركى

- (١) غلب طابع العلاقة الثنائية بين أمريكا وتركيا على روابط حلف شمال الاطلنطى ، مما عنى السماح للولايات المتحدة الأمريكية بوجود قواعد وتسهيلات عسكرية على الاراضى التركية ، وتحسين القدرات الدفاعية للقوات المسلحة التركية بمساعدة أمريكية . وتقدر المعونة الأمريكية لتركيا في عام ١٩٨٣ بحوالى ٣٢٠ مليون دولار ، وفي عام ١٩٨٤ بحوالى ٦٣٥ مليون دولار ، واشتمل مشروء المعونة الامنية الأجنبية لعام ١٩٨٦ على ١٢٩ مليون دولار ، وعام ١٩٨٧ على ٥١٩ مليون دولار بالإضافة إلى مبيعات

- أسلحة كقروض ميسرة بحوالى ٤٥٥ مليون دولار .
- (٢) اعتمد الوجود والنشاط الأمريكى في مراحله الأولى على اتفاقات ثنائية تستند إلى المادة ٣ من معاهدة حلف شمال الاطلنطى ، واتفاق الحلف على تمرکز القوات في عام ١٩٥١ . الا أن عدم وجود تنظيم محدد للبناء العسكرى الأمريكى في تركيا جعل من الصعب على تركيا أن يكون لديها المام شامل وقدرة على السيطرة على النشاط الأمريكى .
- (٣) نظم الوجود الأمريكى في تركيا وفقا لاتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى التركى المشترك في ٣ يوليى ١٩٦٩ الذى ظل سارى المفعول حتى ٢٥ يوليى ١٩٧٥ حينما أعلنت الحكومة التركية أن الاتفاق قد فقد صلاحيته القانونية نتيجة للحظر الأمريكى على الأسلحة ، وطلبت من الولايات المتحدة أن تعلق أعمالها في كل المنشآت الأمريكية (عدا قاعدة انسيرليك لحلف شمال الاطلنطى) . وقد وقع اتفاق جديد في ١٦ مارس ١٩٧٦ لتنظيم وضع التسهيلات ، وتأكيد تدفق المساعدة العسكرية لأربع سنوات تالية ، الا أن الحظر الناتج عن الفشل في تسوية الأزمة القبرصية سيطر على العلاقات حتى أكتوبر ١٩٧٨ بعد رفع الحظر على نقل الأسلحة إلى تركيا ، حيث أعيد العمل في كثير من التسهيلات الأمريكية على أساس مؤقت لمدة عام .
- (٤) عقد اتفاق دفاعى جديد في ٣ مارس ١٩٨٠ ظلت بموجبه ١٢ منشأة تحت السيطرة الأمريكية تشتمل على القاعدة الجوية الرئيسية في انسيرليك ، وموقعى رادار لجمع المعلومات على البحر الأسود ، ومحطة سيزميه بالقرب من انقره بالإضافة إلى تسهيلات ادارية وملاحية .
- (٥) ترتبط المنشآت في سينوب على البحر الأسود وكاراموسيل على الشاطئ الجنوبى الشرقى لبحر مرمرة مع نشاطات الاستطلاع الالكترونى :
- (١) سينوب . موقع مراقبة رادارية واتصالات لجمع المعلومات عن النشاط البحرى والجوى السوفيتى في البحر الأسود ، وعن تجارب الصواريخ في البحر الأسود ، وداخل الاتحاد السوفيتى . ويرصد اطلاق الصواريخ السوفيتية

للتدخل الأمريكي خارج نطاق حلف شمال
الاطلنطي .

ج- منظمة الحلف المركزي

- (١) ادى انضمام تركيا إلى حلف شمال الاطلنطي إلى تحول تركيا إلى مروج لفكرة أمن الشرق الاوسط .
(٢) روجت لحلف بغداد الذي وقع في عام ١٩٥٥ بين تركيا وباكستان وايران والعراق وبريطانيا ، بينما ظلت الولايات المتحدة كمراقب حتى انضمت كعضو منتسب في الحلف الذي خلفه الذي سمي بمنظمة الحلف المركزي ، بعد انسحاب العراق من حلف بغداد .

- (٣) تفككت المنظمة عام ١٩٧٩ بعد الانسحاب الرسمي لباكستان ثم ايران ثم تركيا .
(٤) كانت فاعلية الحلف ضعيفة منذ بداية تكوينه .
(٥) احتفظت تركيا بعلاقاتها بباكستان في حين تأثرت العلاقات العسكرية بايران مما يضعف أهمية الاعتماد المتبادل مع باكستان .

٤ - الاستراتيجية القومية

١- نظرا لظروف الأمن القومي التركي ، والتحديات الداخلية والخارجية ، والمصاعب التي واجهتها مع شركائها الدفاعيين فقد اتخذت الأهداف التركية طلبا يرتبط بالشؤون المحلية الوطنية أكثر من البحث لها عن مكان أو دور داخل النظام العالمي . كما عمدت إلى التقليل من الاعتماد على القوة العسكرية في تحقيق أهدافها ، والاعتماد بشكل أكبر على باقي القدرات ، وهكذا فإنها تعتمد على القدرة السياسية والدبلوماسية على تخفيض حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتي ، وعلى العلاقات الثقافية مع العالم الاسلامي ، وعلى قدراتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث مع الاحتفاظ بروابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الاطلنطي ، ويكاد يتوقف استخدام القدرات العسكرية على أزمة العلاقات التركية اليونانية حول جزيرة قبرص ، وبشكل محدود ، وعلى مكافحة أعمال العنف السياسي والعصابات .

ب- يوضح الجدول رقم (٢١) أهم القدرات العسكرية والاقتصادية لتركيا .

من ميادين تجارب مختلفة ، ويرصد النشاطات العسكرية السوفيتية المختلفة الأخرى .
(ب) بلباس : قاعدة الكشف السيزمي قرب انقرة لرصد التجارب السوفيتية النووية .
(ج-) أنسيرليك : قاعدة جوية لتمرکز طائرات الولايات المتحدة قرب أضنة . تنتشر فيها الطائرات دوريا من قاعدة توريجون في اسبانيا (زاراجوزا) ، وأفياثو في ايطاليا ، حيث تمثل أكثر انتشار للطائرات الأمريكية التي تعمل من قواعد برية تقدما حتى شرق البحر المتوسط ، وتوفر قدرة على شن ضربه نووية تكتيكية ضد الاتحاد السوفياتي .

- (د) الاسكندرونه ويوموتليك : أهم مراكز الاعداد والوقود والمستودعات للقوات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط .
(هـ) كاراموسيل : محطة جوية على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحر مرمرية لمتابعة نشاط البحرية السوفيتية غرب البحر الأسود ، والمناطق المتاخمة لمضيق البوسفور والدردنيل .
(و) دياربكر : محطة جوية شرق تركيا الوسطى تشمل رادارا بعيد المدى لجمع المعلومات .
(ز) أنقرة : محطة جوية . مقر القيادة الادارية الأمريكية في تركيا .
(ح) أزمير : قاعدة مساندة للقوات الجوية الأمريكية ، مقر القيادة الجنوبية الشرقية للقوات البرية لحلف شمال الاطلنطي . مقر قيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء .
(ط) بيرينكليك : موقع رادار كشف FPS-17 ، و رادار متابعة FPS-79 تابع لنظام القوة الجوية الأمريكية 496L لمتابعة الفضاء داخل نظام أقمار الانذار بالصواريخ الباليستية عابرة القارات والمطلقة من الغواصات ، ضمن قوات قيادة الفضاء (القوات النووية الاستراتيجية الدفاعية)
(ي) سمسون : موقع وادارات قرب البحر الاسود لمتابعة التجارب الصاروخية

(٦) أعلنت تركيا في أكتوبر ١٩٨٥ انها لن تسمح باستخدام القواعد الأمريكية على أراضيها

٥ - العقيدة العسكرية

١ - تعتمد العقيدة العسكرية التركية على الاعتماد في الظروف الحالية على استخدام أغلب قواتها من المشاة في صد هجوم حلف وارسو من اتجاه بلغاريا في اتجاه مضيق البوسفور وبحر مرمرة وذلك بقوة الجيش الأول التركي الذي يشتمل على حوالي ١٢ فرقة مشاة وفرقة مدرعة ، بينما تستفيد من صعوبة الأرض عند الحدود السوفيتية التركية وظروفها المناخية في صد الهجوم المحتمل من هذا الاتجاه على أنسب خط (٢٠٠ كم داخل الحدود) بقوات الجيش الثالث التركي بسبع فرق من المشاة ، مع ستر الحدود الجنوبية بقوات الجيش الثاني التركي بما يعادل فرقتين (تشتمل على الجندرية) في قتال جبلي ، مع الاحتفاظ بقوات محدودة من مجموعات التدريب التي لها مهام عمليات للعمل في بحر ايجه وجزره بما فيها قبرص . وتسعى تركيا لتحديث أسلحتها وخاصة قواتها الجوية لتدعيم أعمال قتال قواتها .

ب - يتضح مما سبق أن العقيدة العسكرية التركية وإن كانت تسعى إلى الاعتماد على نفسها إلا أنها تظل في النهاية معتمدة - بل ومحتاجة - إلى معونة من حلفائها في حلف شمال الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة في حالة هجوم دول حلف وارسو عليها .

ج - كما تحتاج مهام القوات المسلحة التركية في بحر ايجه إلى أسطول قوى نسبياً مما يبرر اعتماد تركيا في هذا المجال ، على قوة بحرية كبيرة نسبياً .

د - لا تحظى هذه العقيدة العسكرية برضى عام نظراً للاعتماد على الولايات المتحدة وما يعقبها من علاقات غير متكافئة ، ويميل جزء من الرأي العام التركي إلى اتباع سياسة عدم الانحياز وتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات .

٦ - اتخاذ القرار العسكري الدفاعي

١ - تتحكم العوامل الخارجية بدرجة أكبر في عملية اتخاذ القرار العسكري نظراً لشدة تعرض الدولة للأخطار الخارجية ، بينما تؤثر العوامل الداخلية الخاصة بالأمن الداخلي فيما يختص بالعنف

السياسي ، والرأي العام فيما يختص بدرجة الاعتماد على الخارج ، والقوى السياسية الداخلية والقوة الاقتصادية فيما يتعلق بالأعمال العسكرية على نطاق محدود .

٢ - تلعب المؤسسة العسكرية التركية دوراً مؤثراً في عملية اتخاذ القرار نظراً لتدخل القوات المسلحة في الإدارة السياسية إلا أنها تشكل أحد الفواعل الرئيسية في اتخاذ القرار دون الانفراد به ، ويشترك البرلمان والأحزاب السياسية والأجهزة البيروقراطية والحكومة في عملية صنع القرار بينما تقوم مؤسسة الرئاسة بحل الصراعات بين كافة القوى المؤثرة على اتخاذ القرار ، ويلعب رئيس الجمهورية دوراً رئيسياً في العملية دون حجب أدوار باقي الأجهزة .

٣ - هناك قيود شديدة على صانع القرار الدفاعي تحدد من مساحة الحركة والبدائل التي يمكن الاختيار بينهما ، وأهم هذه القيود هي :

١ - تعدد التهديدات بحيث يمكن لأحدها استغلال القرار لصالحه .

ب - معارضة الدول الأخرى - وخاصة دول حلف شمال الأطلسي وعلى رأسها الولايات المتحدة - علاقة تركيا بالدول المجاورة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومدى انعكاس القرار عليها .
ج - الحدود الاقتصادية للميزانية نظراً لانخفاض مستوى الدخل والاعتماد على واردات البترول .

د - النقص الشديد في التكنولوجيا والمعدات العسكرية عموماً وخاصة في العناصر التالية :

(١) الافتقار الكامل إلى مهام الوقاية من أسلحة التدمير الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) .

(٢) نقص شديد في الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات .

(٣) تقادم المدفعية وافتقارها إلى كل من المدى وخفة الحركة .

(٤) الافتقار الشديد إلى خفة الحركة .

(٥) النقص الشديد في أجهزة الرؤية الليلية والتدريب الليلي .

(٦) ضعف نظام السيطرة والقيادة والاتصالات والخابرات وبصفة خاصة المستشعرات الميدانية .

الوطني الديمقراطي الذي يرأسه الجنرال « تورجوت سئلاب » .

ب - الحصول على الأسلحة

تحاول تركيا تحديث قواتها المسلحة . وقد قررت في فبراير ١٩٨٦ اعتماد مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة تركية (حوالي ٥١٣ مليون دولار) لتطوير نظم دفاعاتها خارج ميزانية وزارة الدفاع ، وما زالت تركيا تعتمد بدرجة كبيرة على مشترواتها من الأسلحة بالإضافة إلى جهودها لتطوير صناعة عسكرية متقدمة .

(١) مشتريات الأسلحة (جدول (٢٢))

يتضح من دراسة الجدول أن تركيا شديدة الاهتمام بتحديث قواتها الجوية بحيث اشتملت محاولات مشترياتها على حوالي ٣٥٤ طائرة قتال ، وأن جزءا من هذه المشتريات لم يتأكد ، وأن بعض هذه المشتريات مستعمل ، وحوالي ٥٢ طائرة نقل ، وحوالي مائة طائرة هليكوبتر منها ٦ مسلحين ، وعلى حوالي ٢٠ طائرة مكافحة غواصات ، بالإضافة إلى قطع غيار لطائرات القتال والنقل ، كما تشتمل على تحديث المدرعات التركية بإدخال مجموعات على الدبابات القديمة بدلا من شراء جديدة ، أو شراء دبابات مستعملة . وتحديث نظم الدفاع الجوي بإدخال نظم حديثة . وتقوية السلاح البحري بإضافة خمس فرقاطات إلى فرقاطتين كانتا في الخدمة ويتبين من دراسة المشتريات اهتمام تركيا بالحصول على ترخيص إنتاج لجزء من الصفقة قدر الامكان .

(٢) إنتاج الأسلحة (جدول (٢٣))

تحاول تركيا أن تؤسس قدرات وطنية لإنتاج الأسلحة . وفي يناير ١٩٨٥ كانت تركيا تفاوض كلا من إيطاليا وإسبانيا لشراء ٥٠ طائرة نقل لتبنيها بموجب ترخيص في تركيا ، كما طلبت تراخيص لإنتاج الهليكوبتر من إيطاليا ، والفرقاطات من ألمانيا الاتحادية . وصواريخ الدفاع الجوي رابيير من المملكة المتحدة ، وكذا صواريخ جو/سفينة « سي سكوا » .

والإنتاج العسكري في تركيا حاليا معطوك في غالبية للدوله والعناصر الحديثة منه تعتبر منافسة

(٧) ضعف أسلحة الدفاع الجوي رغم تحسينها .

(٨) الانقمار إلى تطوير عقيدة قتالية وتختلف الهيكل التنظيمي والقيادي عن متطلبات الحرب الحديثة .

هـ - الاعتماد الشديد على الخارج رغم تقدم نسبي في الصناعة العسكرية .

٧ - موضوعات متداولة

١ - العلاقات العسكرية المدنية

لعبت العسكرية دورا هاما ومؤثرا في السياسة التركية منذ حكم أتاتورك الذي أصبحت صلاحياته جزءا عضويا في الحياة الاجتماعية في تركيا . لكن أتاتورك نفسه تحول من الجندي إلى الحياة المدنية وعمل على فصل الجيش عن السياسة . مما أدى إلى إبعاد النخبة العسكرية عن القيام بدور متحكم في الحياة السياسية .

بالرغم من ذلك فقد تدخلت المؤسسة العسكرية في الحكم في أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وفي عام ١٩٧١ ثم في عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لولاء القوات المسلحة لذكرى أتاتورك وأصلاحياته مما يجعلهم يتصورون أحقيتهم بالتدخل في السياسة عندما تتعرض مبادئ « الكمالية » للخطر .

أكد التدخل العسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ اللواء التركي لحلف شمال الأطلسي . وأيد الإصلاحات الاقتصادية ووعده بإصلاح دستوري ، وتعهد بالعودة السريعة إلى الحكم المدني وقد اشتمل الدستور الذي أجرى عليه استفتاء في نوفمبر ١٩٨٢ على تقييد النشاط السياسي وأمتداد الحكم العسكري لمدة سبع سنوات . ويجري رفع الأحكام العرفية تدريجيا عن المقاطعات التركية بحيث اقتصرت في مارس ١٩٨٦ على خمس مقاطعات فقط ، ويتضائل الدور العسكري في الحياة السياسية تدريجيا وبخاصة بعد فوز حزب « تورجوت أوزال » في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٣ على الرغم من تأييد العسكريين للحزب

- ٣ - نظم القيادة والسيطرة والاتصالات .
 - ٤ - نظم الترددات العالية ذات الحيز الجانبى المفرد .
 - ٥ - المركبات التكتيكية ذات العجل .
 - ٦ - تحديث المدفعية .
 - ٧ - نظم الدفاع الجوى على الارتفاعات المنخفضة والمتوسطة .
 - ٨ - نظم ادارة النيران للمدفعية المضادة للطائرات .
 - ٩ - السفن البحرية .
 - ١٠ - صواريخ الدفاع الجوى .
 - ١١ - وسائل النقل العسكرى للحمولات المتوسطة .
- وينتظر البدء بالمشروعات التسعة الاولى حيث يقدر اجمالى تكاليفها بحوالى ١١ بليون دولار خلال العشر سنوات القادمة .

(٣) استخدام القوة العسكرية

تستخدم تركيا القوة العسكرية للقيام بدور ايجابى محدود ، اذ ان قوتها العسكرية الحالية اقل من القدرة على تحقيق الردع بالنسبة للأخطار التى تحيط بها ، كما انها لا تكفى لادارة قتال ايجابى مع عناصر التهديد الرئيسية . ولذلك فان القوات التركية تستخدم قوتها العسكرية فى مجالين أساسيين :

١ - دعم الطائفة التركية فى قبرص (الجمهورية التركية فى شمال قبرص) فى مواجهة الحرس الوطنى القبرصى .

٢ - مطاردة حركات التمرد الكردية فى منطقة الحدود الشرقية والجنوبية . وتبقى القوة العسكرية التركية ملتزمة باستراتيجية الدفاع فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وحلف وارسو ، وكذا اليونان نظرا للتوازنات السياسية والعسكرية القائمة .

على المستوى الدولى فى حقل الاتصالات عن بعد . وتنتج مصانع تركية مختلفة فى أنحاء تركيا كل انواع أسلحة المشاة الخفيفة من رشاشات وماونات ، وقنابل يدوية ، والألغام ، وأنواع مختلفة من الذخيرة . وتدير مؤسسة القوات البرية عدة مصانع للإلكترونيات لانتاج جميع أنماط معدات الاتصالات للمشاة والمدفعية ، وأجهزة وبرامج هياكل الأمن المسيطر عليها بالعقول الالكترونية ، وأجهزة التليفون واللاسلكى من الطراز الخاوى وللاتصالات الرقمية المخفية والصوتية الأمنة . كما تبني وزارة الدفاع فى أحواض بناء السفن التى تملكها غواصات وفرقاطات وزوارق مرور حديثة للقوات البحرية التركية .

وخلال عام ١٩٨٦ عملت أكثر من ١٢ مؤسسة تركية كبيرة ، ومؤسسات أمريكية وغربية فى ميدان الدفاع بنشاط لتأسيس مشروعات مشتركة لانتاج اسلحة حديثة فى تركيا . وقد عقدت ندوة الانتاج الصناعى المشترك فى تركيا فى الفترة من ١٩ - ٢٢ مايو ١٩٨٦ حيث اشترك فيها ممثلون لخمس وخمسين شركة أمريكية . ووفقا للنظرية الأمريكية فان تقدم الصناعات الدفاعية الحديثة والمنافسة يحتاج إلى ثلاث دعائم حيوية هى :

١ - قدرة وأصول القطاع الخاص الصناعى التركى .

٢ - مساهمة التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية .

٣ - الدور الحكومى النشط فى وضع أولويات مكملة وخطط وضمانات شراء وظروف مناسبة لنمو هذه الصناعة .

ووفقا لذلك فقد صدق البرلمان التركى فى نوفمبر عام ١٩٨٥ على قانون تأسيس « ادارة تطوير وتدعيم الصناعة الدفاعية » التى ستدير « صندوق دعم الصناعات الدفاعية » الذى يهدف إلى تحقيق عائد يساوى حوالى ٥٠٠ مليون دولار من الضرائب على الخمر والدخان واليانصيب ، والعباب الصدفية الأخرى . تصل بالإضافة إلى مشتريات السلاح إلى ١,٥ بليون دولار سنويا . وينتظر أن تكون أولويات مشروعات الادارة كالاتى :

- ١ - الرادارات من جميع الأنواع أرضية وبحرية ومحمولة جوا .
- ٢ - نظم الاجراءات الالكترونية المضادة .

جدول (٢١)
مؤشرات القوة العسكرية
على ١٩٨٥ ، ١٩٨٦

غواصات - ١٦ (منها ٢ في الاحتياط) زوارق هجوم سريعة - ٩
صاروخية ، و ٤ طوربيد .
مدمرات - ١٢ زوارق مدمر ٢٩ (٢٥ كبير ، و ٤ ساحلي) .
فرقاطات - ٦ (منها ٢ لكل هليكوبتر) .
سفن مكافحة الغلغم - ٢٣ منها ٧ سفن بث الغمام منها ست ساحلية ، و ١٦ كاسحة .
سفن برمغلية - ٦ سفن ابرار دبابات (تعمل ثلاث منها ثنائية الاغراض في بث الانغام) .
٢٩ زندق انزال دبابات ، ١٣ زندق انزال عام ، ٢٠ زندق انزال متوسط .
سفن مساعدة - ٥٦ منها مستودع مدمرات امريكي ، ٢ سفينة مستودع المانية غربية ، ٩ مستودع وقود .
طيران اسطول - ٢٠ طائرة قتال ، ٧ هليكوبتر .
مكافحة غواصات - السرب به - ٢٠ طائرة اس-٢ - ٢ ، ٧ هليكوبتر مكافحة غواصات ايه بي - ٢٠ - ٢ ، بي ، وايه بي - ٢١٢ .
مشاة الاسطول ١٠ لواء (٤٠٠ فرد) قيادة ، ٣ كتائب مشاة بحرية وكتيبة مدفعية (١٨ مدفع ، وحدات معاونة) .
القوات الجوية - ٥٥ ألف (منهم ٣٥ ألف مجند) .
٢ قيادة تكتيكية ، ١ قيادة نقل ، ١ قيادة تدريب جوية .
مقاتلة هجوم ارضي - ١٧٠ ف-٢ ، ف-١٥ / ب ، ف-٢٠ ، ف-١٠٠ ، د ، هـ ، ف-٤ اي ، ف-٧ ، ف-١٠٤ ص / ت / ف - ١٤٠ .
مقاتلات - ٢ سرب ف-١٠٤ اس / ف - ١٠٤ ج .
استطلاع - ٢ سرب ١ ف-١٥ ، ١ ف-١٠٤ ، ٥ اي .
نقل - ٥ سرب ١ سي - ١٠١٢٠ ، سي - ١٦٠ ، سي - ٤٧ ، وبينشي ١٨ ، وفيغسكونت ٧٩٤ (شخصيات هامة) ، و يو اتش - ١ - انتش هليكوبتر .
اتصال - ٢ اسطول سي - ٤٧ ، ات ١١ ، ٣٢ ، يو اتش - ١ - انتش هليكوبتر .
١٠ اسطول قاعدة سي - ٤٧ ، ت ٢٢ ، ات ١١ ، يو اتش - ١ - انتش ، و يو اتش - ١١ - ب هليكوبتر .
وحدات تحويل - ٥ سرب ٣ - ٥ ، وف - ١٠٤ ، ت ٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ات ٢٧ سي .
تدريب - ٣ سرب - ت ٢٢ ، ت ٢٤ ، ت ٤١ - مدارس تدريب سي ٤٧ ، يو اتش - ١ - انتش هليكوبتر .
هواويغ دفاع جوي - ٨ سرب نيك ميركوبليز ، ٢ سرب راببير تحت التشكيل .
المعدات ف - ٥ ٩١ منها ٢١ استطلاع ، ٢٤ تدريب ت ٢٣ ، ٨٢ ف - ٥٦٠٠ ، ٨٢ .
ف - ٤ اي ٦٧ منها ٧ استطلاع ت ٢٧ - ٢٥ ، ٢٤ - ١٥ ، ف - ١٠٤ : ١٢٨ : ت ٤١ - ٣٠ .
سي - ١٢٠ (نقل) هليكوبتر يو اتش - ١ - انتش ١٥٠ (٢) ، سي - ١٠١٢٠ (نقل) ٢٠ ، يو اتش ١٩٠ ب ، ٥ فيسكونت ٣ (شخصيات هامة) هواويغ دفاع جوي ٢٢ نيك مير كوبليز .
سي - ٤٧ ٤٤ (٢) قوات بالخارج ، فيلق من ٢٧ فرقة ، ١٥٠ دبابة ، ١٨ : ٢ : قوات شبه عسكرية .
جندرية ١٢٥ ألف (منها ٣ لواء حمل على ناقلات) حدود ١١٠٠ .

الصحة الكلية ١٧٩٤٥٢ كم^٢
السكان ٤٩٥٠٠٠٠٠
الذكور من ١٨ - ٢٠ ٥,٩٥٧ ألف . من ٢١ - ٤٥ : ٤,٠١٠ ألف .
الاناث من ١٨ - ٢٠ ٥,٦٥٦ ألف . من ٢١ - ٤٥ : ٣,٨٠٢ ألف
مجموع تعداد القوات المسلحة
قوات عسلة ٦٢٠٠٠٠ (منهم ٥٥٢٠٠٠ مجند) .
مدة التجنيد - ١٨ شهرا .
القوات الاحتياطية ٩٦٠٠٠ حتى سنة ٤٦ سنة - منهم ٨٠٠٠٠ جيش ٧٠٠٠٠ اسطول ٦٦٠٠٠ قوات جوية
الجيش ٥٢٠ ألف (منهم ٤٧٥٠٠٠ مجند)

٤ قيادة جيش
[١٠ قيادة فيلق]
١ فرقة مدرعة
٢ فرقة ميكانيكية
١٤ فرقة مشاة
٦ لواء مدرع
٤ لواء ميكانيكي
١١ لواء مشاة
١ لواء نقل
١ لواء كوماندر
٤ كتيبة صواريخ ارض / ارض
١ بطارية صواريخ دفاع جوي (تحت التشكيل)
الدبابات ٢٢٢٢ منها ٧٠٠ - ٤٧ ، ٢٥٥٠ م
١٨ - ١
٢٠٠ م ٤٨ - ١ ، ٧٧ ليوبارد ١ - ٣ .

عربات مدرعة - ٣٠٠٠ م - ١١٣
مدفعية ٢٢٢٥
صواريخ ارض / ارض ١٨ ارنست جون
أسلحة مضادة للدبابات حوالي ٣٦٠٠ مدفع
قديم الارتداد ٨٥٥ سلاح
سلاح موجه مضاد للدبابات كوبرا ، سي سي TOW ميلان
دفاع جوي حوالي ١٢٠٠ مدفع
حوالي ٤ قواعد راببير - رداي -
طيران جيش حوالي ١٧٥ طائرة ١٦٠ هليكوبتر
احتياطي مخزن ٢٠٠ دبابة م - ٤٧ ، ١٠٠ دبابة حليفة ، ١١٥٠ نالقة جنود مدرعة ٢٢٤ هاونترز ١٠٥ م .
١١٤ هاونترز ، ١١٥ سم مجرود .
وحدات الفيلق ١٠ كتيبة دبابات ، ٣٠ كتيبة مدفعية ثقيلة /متوسطة ، ٢٠ كتيبة مدفعية دفاع جوي ، افواج دفاع غابات مستقلة .

الاسطول ٥٥ ألف بما في ذلك مشاة البحرية .

**المؤشرات الرئيسية
للمقدرة الاقتصادية القومية**

المؤشرات الرئيسية		نسبة الضغوط من الناتج المحلي الإجمالي عام ٨٢	
للقدررة الاقتصادية التركيبية		٨٢	
تصحيح الفرد من الناتج القومي عام ١٩٨٢	١٤٤٠ دولار	٧٢ - ٨٢	معدل النمو السنوي للاستهلاك العام
معدل النمو السنوي ٦٥ - ٨٢	٢٣	٧٢ - ٨٢	التطبيق الإجمالي في المجموعة العربية
المعدل السنوي للتخصيم ٦٥ - ٧٢	١١٠,٥	٢٣	التطبيق الثانوي في مجموعة عربية
٨٢ - ٧٢	٤٤٢	٦	التطبيق المالي في مجموعة عربية
العمر المتوقع عند الميلاد عام ٨٢	٦٢ سنة	٧٢ - ٨٢	معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٧٢ - ٦٥	٧٢ - ٨٢	معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي
٨٢ - ٧٢	٤٤,٦	٧٢ - ٨٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
معدل نمو الزراعة ٧٢ - ٨٢	٢٣,٤	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
معدل نمو الصناعة ٧٢ - ٨٢	٤٤,٦	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
معدل نمو الصناعة التحويلية ٧٢ - ٨٢	٢٣,٧	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢	٤٧٨٤٠ مليون دولار	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٨٢	١٩	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٨٢	٢٣	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢
نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي عام ٨٢	٢٤	٨٢ - ٧٢	معدل النمو السنوي للسكان عام ٨٢

جدول (٢٢)
اهم مستلزمات نوكما من الأسلحة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨١

م	جهة التصدير	البلد المطلوب	الاسم	النوع	سنة		العدد تسليم تسليم	ملاحظات
					التوريد	التعاقد		
١	كندا	(٥٠)	CF-104	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)	(١٩٨٦)	٥٠	المفاوضات حتى فبراير ١٩٨٦ - النتائج غير واضحة .
٢	البنمارك	١٢	F-104G	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)	(١٩٨٦)	٠٠	
٣	مصر	٣٥	F-4E	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)	(١٩٨٦)	٤٨٠	
٤	ألمانيا الغربية	٢٥٠٠	ميلان	مقاتلة مضاد للدبابات	١٩٨٦	(١٩٨٦)	٤٨٠	
		١٥٠ - ٢٠٠	ليوبارد	دبابات قتال رئيسية	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	٠٠	مستملة ^(١)
		٢	فراز كوان	فراطة	(١٩٨٢)	١٩٨٢	٢	مساعدة من حلف شمال الأطلسي
		١			١٩٨٤	١٩٨٤	١	يشمل على حق تصنيع التسليح
		٢	فراز ميكو	فراطة	١٩٨٢	(١٩٨٥)	١	طائرة عينة تمهيدا لانتاج ٥٠ مفاوضات لتسليح الفراطة ميكو ٢٠٠
	إيطاليا	٤٠	AB.205-A-1	هليكوبتر	١٩٨٢	(١٩٨٥)	(٢٠)	
		٢	G-222	طائرة نقل	١٩٨٤	(١٩٨٥)	(٢٠)	بالإضافة إلى ٢٥ سبيل استلامهم
		٠٠	Aspide	صواريخ جوي	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	(١٠)	
		٢٠	F-104G	مقاتلة	١٩٨٢	(١٩٨٢)	(١٠)	مفاوضات لشراء ٣ وافتاح ٤٩ - النتائج غير واضحة
		١٦	F-5A	مقاتلة	(١٩٨٤)	(١٩٨٥)	(١٢)	
					(١٩٨٤)	(١٩٨٥)	(٤)	
		٥٢	CN-235	طائرة نقل	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	(٥٢)	

تابع جدول (٢٢)
أهم مشتريات تركيا من الأسلحة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦

العدد جهة التصدير المطلوب	الاسم	النوع	معدة		لعدد تسليم	ملاحظات
			التوريد	التسليم		
المملكة المتحدة ٤٢٢	وليد محمد حسن	صاروخ دفاع جوي مسهل	١٩٨٢	١٩٨٢	(١٧)	القيمة الاجمالية ٢٢٥ مليون دولار ، تشمل
٠٠	سي سكا	صاروخ جو بحر	(١٩٨٤)	١٩٨٤	(١٨٠)	٣٦ قذائف و ١٨ رادار بلاند فاير
٤٦	تويانلو	مظلة قتال متعددة	(١٩٨٦)	١٩٨٥	(٢٤٠)	التسليم ١٧ مليون دولار AB-212 المكلفة للفراسات
الولايات المتحدة ٧	Citation-2	مظلة نقل	١٩٨٢	(١٩٨٤)	٣٦	عن طريق بان الفيا (انتاج الماني -
الامريكية	F-16C	مقاتلة لاذعة	١٩٨٢	٠٠	٠٠	ايطاليا - المملكة المتحدة) قيمة العقد ١,٦ بلين دولار ^(١)
١٩٠	F-16C	مقاتلة لاذعة	١٩٨٢	١٩٨٤	٨	٨ بمقدد ميزوج للدرع سمعت فيروا - ٢٧ - جصوا
	F-4E	مقاتلة	١٩٨٤	(١٩٨٥)	(١٦)	في تركيا ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - انتاج بترخيص ٢٤ درعوب
(١٥)	20SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	(١٩٨٦)	(١٦)	و ٩٦ مقاتلة ابتداء من عام ١٩٨٨
٢٥	٢٥SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٤	(١٦)	قيمة اجماليه ٧٠ مليون دولار - من فائض
١٥	١٥SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	(١٩٨٥)	(١٧)	الولايات المتحدة ، تسجد قبل التسليم
١٥	١٥SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٤	(١٦)	للتجمع في تركيا - اجمالي القيمة ١٧ مليون دولار
٦	٦SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٥	(١٧)	خطاب عرض يونيو ١٩٨٥ ^(٢)
٠٠	٠٠SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٥	٠٠	القيمة الاجمالية ٥٠ مليون دولار
٢٠ - ١٨	٢٠ - ١٨SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٥	٠٠	للطائرات F-100-RF-5A, RF-4E, C-130 F-104
٥٠٠	٥٠٠SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٥	٠٠	T-33 , T-37B , T-38 TF / F. 104
٧٦٠	٧٦٠SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٥	٠٠	ملاحظات في مايو ١٩٨٥ ^(٣)
٧٥٠	٧٥٠SUH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٥	٠٠	لتحويل دبابات م - ٤٨ - ١ - ١ إلى م - ٤٨ - ٥ - ١
٤٨	BGM-71ATOW	صاروخ مضاد للدبابات	(١٩٨٢)	١٩٨٢	(٢٥٠)	القيمة الاجمالية ٧١ مليون دولار
٠٠	ستنجر	صاروخ دفاع جوي مسهل	(١٩٨٢)	١٩٨٤	(٢٥٠)	لتحويل الدبابات إلى م - ٤٨ - ٥ - ١ - القيمة
٤٨	هاربون	صاروخ سفينة	١٩٨٢	١٩٨٥	(٢٥٠)	٢٠٦ مليون دولار ^(١)
٥٩٥	ريالاند - ٢	صاروخ دفاع جوي مشترك	١٩٨٥	١٩٨٥	(٢٥٠)	ثلاث طرازات
						التسليم ٦ مليون دولار
						يستكمل بستاندر حلف الانكسفي - لم يؤك
						التسليم ٤ قرطاطة ميكر
						الدفاع عن القواعد الامريكية والتركيا لم يؤك

جدول (٢٣)
انتاج تركيا من الأسلحة
١ - أهم تراخيص الإنتاج التي حصلت عليها حتى عام ١٩٨٤

م	جهة التصدير المطلوب	الاسم	النوع	سنة		ملاحظات
				التعاقد	التوريد	
١	المانيا الاتحادية	كويرا - ٢٠٠٠	صواريخ مضاد للدبابات	١٩٨٠	١٩٨١	لديها ٨٥ نظام لى الاستخدام - الحالة الحالية
					١٩٨٢	لبرنامج الانتاج غير واضحة
					١٩٨٢	
		ميكو - ٢٠٠	فرقطة	١٩٨٣	١٩٨٤	مسلح غالبا بصواريخ هاريزن ٢ x ٤ - سفينة - سفينة ، وأسبيد دفاع جوى سلف باستخدام قاذف ٨ x ١ صبار - معمول جزئيا ببرنامج المعونة العسكرية بالإضافة الى الانتاج سلعت المانيا
					١	١ - خطة الانتاج سفينة / عام
					١٩٨١	
					١٩٨٤	
					١٩٨٥	(١)
٢	ايطاليا	(٥٠٪)	طلقة نقل	١٩٨٤		تبدأ بالتجميع من المجموعات ثم تتقدم إلى الانتاج المحل الكامل ، معمول جزئيا ببرنامج المعونة العسكرية الأمريكي - قد يلجأ لصالح انتاج طلقة اسبانية .

ثالثا - السياسة العسكرية لاثيوبيا

والتي يمكن القول ان لديها قدرة عسكرية شبه اقليمية ، فان قدرات اثيوبيا على تحسين وضعها داخل النظام العالمى محدودة .

٢ - التهديدات :

كانت اهم التهديدات كما سبق هو التهديد الداخلى الناتج عن الثورة الارتيرية والوضع الاقتصادى والسياسى داخل البلاد ، فى حين يظل التهديد الخارجى محدودا او محتملا سواء من اتجاه الصومال او السودان .

١ - الثورة الارتيرية .

حاول ثوار ارتيريا توحيد صفوفهم - تحت رعاية الصومال - فى منظمة موحدة سميت « جبهة تحرير ارتيريا / المنظمة الموحدة » فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٨٥ إلا ان المحاولة فشلت فى ضم « الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا » (الماركسية) . ويبدو ان أهم أعمال القتال التى قام بها الثوار خلال عام ١٩٨٦ قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا . فى حين لم تتأكد بيانات جبهة تحرير ارتيريا عن اعمالها ، وبدا التفكك داخليا بحيث اعفى ستة من كبار مسؤوليها واغلقت مكاتب الحركات السياسية الارتيرية فى السودان .

كان اهم اعمال الثوار خلال هذا العام هجوم قامت به الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا فى ١٦ يناير ١٩٨٦ على مطار اسمرة العسكرى بعمليّة فدائية استهدفت الطائرات المقاتلة القاذفة ومستودعات الذخيرة والوقود

ظلت السياسة العسكرية لاثيوبيا عام ١٩٨٦ امتدادا لسياستها خلال الثمانينات نابعة عن مشاكلها الداخلية وأغلبها متصل بالشرعية السياسية وحق تقرير المصير ، وبذا وجهت جهودها العسكرية الرئيسية للاحتفاظ بقومياتها المختلفة تحت سيطرة الحكومة المركزية بحيث ظلت قواتها الرئيسية تواجه حركات الثورة الارتيرية . مع تخفيف التوتر على حدود الصومال ، مع استمرار توتر مع السودان نتيجة مساعداتها غير المباشرة لجيش تحرير شعب السودان . ولم تحدث تفاعلات عسكرية رئيسية بينها وبين باقى الدول سواء ايجابية او سلبية .

١ - البيئة الدولية :

رغم التحسن النسبى فى ظروف الجفاف خلال عام ١٩٨٦ فان هذا لم يغير كثيرا من وضع اثيوبيا النسبى داخل النظام العالمى ، فهى مازالت احدى الدول المنخفضة الدخل ورغم انها احدى خمس دول الاولى فى افريقيا من حيث قدرتها العسكرية والتي يمكن القول ان لديها قدرة عسكرية تقليدية شاملة عند مقارنتها بالدول غير الافريقية ، ومن الدول الافريقية التى تتواجد بها التشكيلات المدرعة الرئيسية الوحيدة بالقارة ، والقوات الجوية الوحيدة التى لديها طائرات قتال يمكن مقارنتها بتلك التى فى الخدمة مع القوات الجوية للدول الصناعية ، والقوات البحرية الوحيدة للمياه الزرقاء .

ب - صراع الحدود مع الصومال :

خفت حدة صراع الحدود بين اثيوبيا والصومال خلال عام ١٩٨٦ . وكان قادة الصومال يرون ان اثيوبيا حصلت على منطقة « اوجادين » خلال القرن التاسع عشر من اتفاق مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وكانت الصومال تطالب بأن يمارس الصوماليون في « اوجادين » حقهم في تقرير المصير . وقد ادى ذلك إلى توقيع كل من اثيوبيا وكينيا معاهدة دفاع مشترك في عام ١٩٦٢ ، ثم معاهدة صداقة وتعاون في يناير ١٩٧٩ حصلت اثيوبيا بعدها على مساعدة مادية كينية وطلبت الدولتان الصومال بالتخلي رسميا وبدون شروط عن كل مطالبتها في اراضي اثيوبيا وكينيا وجيبوتي .

كان الصراع قد تصاعد نسبيا في اكتوبر ١٩٨٥ حينما أعلن الصومال أن قواته صدت هجمات اثيوبية على قريتين صومالييتين وانها شنت سلسلة من الغارات الجوية على المنطقة المركزية « لجلجود » شمال « مقديشيو » العاصمة وثلاثة مواقع شمال غرب الصومال ، كما طالب الصومال اثيوبيا بسحب قواتها من قريتي « بالامبال » ، و « جالادجو » على الحدود وسط الصومال ثم اعلان الصومال ان القوات الاثيوبية هاجمت قريتي « بالي خدار » ، و « بالي الشمالية » في شمال غرب الصومال . تزيد حدة الصراع نتيجة لنزوح كثير من اللاجئين من اثيوبيا إلى الصومال نتيجة للظروف الاقتصادية ، وخطة اعادة التوطين التي تنفذها الحكومة الاثيوبية ، والحرب التي تشنها القوات الاثيوبية ضد السكان الذين هم من اصل صومالي في اقليم « اوجادين » ، مما يجعل الصراع يتخذ بعدا قوميا واجتماعيا واقتصاديا .

جـ - صراع القوميات الداخلية :

ادى التكوين الديموغرافي لاثيوبيا ، وقيام الثورة ، وسعى السلطة الجديدة إلى تكوين دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينية ينص مشروع الدستور على أنها « تواجه صراعات مع كنيسة مسيحية والاسلام الرجعي » في شعب لا يتقبل الايديولوجية ، ويتمسك بعقيدته وزراعي بطبيعته ، كل هذا ادى إلى تصاعد النزعات الطائفية والقومية وقد ظهر ذلك في كثرة الجبهات المعارضة والتي وصلت خلال عام ١٩٨٥ إلى سبع جبهات هي :

حيث اشتعلت النيران في قاعدة أسمرة الجوية (مطار يوهانس الرابع) ودارت معارك داخلها ، وقد ادعت الجبهة انها دمرت ٤٠ طائرة ، و ٢٠٪ من مستودعات الوقود والذخيرة كما ادعت أن مقاتليها اوقفوا ربع طائرات قتال القوات الجوية الاثيوبية (١٥٠) وثلاثي قدرات عمليات قوات اثيوبيا في اريتريا (١٤ فرقة) ، الا انه لم يتأكد سوى تدمير سبع طائرات ميغ وبعض طائرات هليكوبتر وفي شهر مارس لم يبد أى اثر للهجوم .

وفي شهر مارس واثناء الهجوم الرئيسى للجيش الاثيوبى (ثامن هجوم مشابه خلال ٧ أعوام) اعلنت جبهة تحرير اريتريا انها تشن هجماتها على القوات الاثيوبية في منطقة القاش غرب اريتريا أو انها نصبت كمان لها في مدينة « كلسكس » على الطريق إلى مدينة قولش .

تقلصت المناطق التي تسيطر عليها قوات الثوار بعد الهجوم الرئيسى واضطر رجال « الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا » إلى الانسحاب في اوائل ابريل ولم يعودوا يسيطرون سوى على شريط طوله ١٢٠ كم وعرضه أقل من ٧٠ كم من عند مدينة « نكفا » أقصى شمال اثيوبيا عند حدودها مع السودان ، وقد دمرت المدينة تقريبا واصبحت المحاور الرئيسية تحت سيطرة الحكومة المركزية ، وتخلت الجبهة عن « تسيني » جنوب غرب اريتريا قرب الحدود مع السودان والتي احتلتها وادارتها لمدة عامين « ويازنتو » التي احتلتها لمدة ثمانية اسابيع . ورغم توقع استئناف نشاط الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا في موسم الامطار - نظرا لشل نشاط القوات الجوية الا ان النشاط ظل محدودا ، اذ قامت في ١٢ مايو بهجوم خزانين كبيرين للكيروسين في ميناء مصوع ، وهاجمت شاحنات صهاريج على الطريق بين « مصوع » و « أسمرة » وقد تأكد تدمير مستودع واحد وشاحنتين نتيجة لهجوم بالهاونات . وادعت « جبهة تحرير اريتريا/منظمة موحدة » في ٩/٥ أنها حررت أكثر من ٨٠٪ من اراضي اريتريا ، الا انه لم يتأكد شيء من ذلك . وارتبط تهديد الثورة اريتيرية باستخدام الاراضي السودانية في منطقة « شالوب » على الحدود السودانية .

وتتشكل القوات الكوبية من وحدات من المشاة الميكانيكية والمدفعية الا ان مستوى استكمالها من بعض الاحتياجات غير مناسب ، ويتمركز القوات الكوبية في المنطقة الشرقية ، ولا تشترك القوات الكوبية في القتال . ورغم ما قيل عن مغادرة القوة الكوبية لاثيوبيا قرب نهاية عام ١٩٨٤ ، الا ان القوة المذكورة سابقا قد استمرت وجودها في اثيوبيا ، ولم يظهر خلال عام ١٩٨٦ ما يدل على قرب مغادرتها .

ج - كينيا :

وقعت كل من اثيوبيا وكينيا اتفاقا دفاعيا مع اثيوبيا في نوفمبر عام ١٩٦٣ ، ورغم قيام الثورة الاثيوبية واختلاف النظم السياسية في البلدين الا ان كينيا وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع اثيوبيا في يناير ١٩٧٩ ، وترى كينيا ان التهديد الصومالي أكثر خطورة من الاشتراكية الاثيوبية ، والنفوذ السوفيتي ، وقد قدمت إلى اثيوبيا مساعدات مادية ووعدت بزيادتها . وتستفيد كينيا من المعاهدة في اماكن مساعدة اثيوبيا لها امام أي تهديد صومالي ، وبفلس القدر بالنسبة لاثيوبيا رغم اختلاف قوتها العسكرية ، وهي تعنى في نفس الوقت الاتحالف الصومال مهاجمة اثيوبيا بمساعدة من الولايات المتحدة الامريكية حليفة كينيا .

د - ليبيا واليمن الجنوبية :

ما زالت معاهدة الصداقة التي وقعت مع كل من الجماهيرية العربية الليبية واليمن الديمقراطية عام ١٩٨١ سارية المفعول . وتستفيد اثيوبيا من المعاهدة ايجابيا عن طريق المساعدات الليبية في شراء الاسلحة ونقلها ، وكذا بايقاف المساعدات الليبية لحركات التمرد الداخلية (الاريتيرية) في اثيوبيا . كما تستفيد بعلاقتها مع اليمن الديمقراطية ببقاء مصالحها في البحر الأحمر ، واكتساب مكانة دولية في القرن الأفريقي . ومن جهة أخرى فان ارتباط كل من ليبيا واليمن الديمقراطية باثيوبيا يمكنهما من التأثير في الأحداث في السودان والبحر الأحمر ، وایجاد نوع من التعاون بين الدول ذات الاتجاهات الاشتراكية في مواجهة الدول ذات الاتجاهات المحافظة والمعتدلة . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال عام ١٩٨٦ إلى ظروف دولية جديدة نتيجة لرغبة ليبيا في معاونة حكومة السودان الجديدة في مواجهة حركة تحرير شعب السودان في الجنوب بما يتعارض مع معاونة اثيوبيا

- ١ - جبهة تحرير اريتريا
- ٢ - جبهة تحرير اريتريا - قوات التحرير الشعبية
- ٣ - حرس الثورة لجبهة التحرير الشعبية
- ٤ - جبهة تحرير شعب اريتريا
- ٥ - جبهة تحرير اوروو
- ٦ - جبهة تحرير شعب تيجري
- ٧ - جبهة تحرير غرب الصومال

وإذا كانت الجبهات الاريتيرية حاولت الاندماج في جبهة واحدة فان باقى الجبهات تعمل كل في اتجاهها وقد ظهر ذلك خلال عام ١٩٨٦ في هرب بعض السكان والعسكريين إلى الدول المجاورة وكان منهم طيار اثيوبي لجأ إلى السودان ، والاقب من الصوماليين إلى الصومال ، نتيجة للحرب التي شنتها القوات الاثيوبية ضدهم ، وقيام حركة مضادة لجبهة تحرير غرب الصومال اتهمت الصومال بتجنيد اللاجئين بالقوة .

٣ - الروابط والاعتماد المتبادل :

١ - الاتحاد السوفيتي :

نتيجة للوضع الحرج لاثيوبيا في الداخل وارتباط أغلب التهديدات الداخلية بعناصر من الخارج فما زالت اثيوبيا تعتمد بدرجة كبيرة على الاتحاد السوفيتي الذي وقع معاهدة صداقة وتعاون لمدة ٢٠ عاما في نوفمبر ١٩٧٨ ، ويستمر في استخدام التسهيلات العسكرية الاثيوبية في جزر « دهلك » وبعض التسهيلات الجوية وتمكنه من تتبع حركة القوات الامريكية ودفع قوته بتأثير اكبر في منطقة المحيط الهندي ، ويقدم الاتحاد السوفيتي مساعدات عسكرية على هيئة مستشارين عسكريين ، واشترك في التخطيط ، واسلحة وقد برز في نهاية عام ١٩٨٥ تدعيم الاتحاد السوفيتي للبحرية الاثيوبية بغرقاطين ، والمدرعات الاثيوبية بعدد من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة ، والقوات الجوية الاثيوبية بطائرات مقاتلة قاذفة حديثة وتقدر الولايات المتحدة الامريكية قيمة الاسلحة السوفيتية التي قدمت إلى اثيوبيا بحوالى ٤ بليون دولار امريكي .

ب - كوبا :

تعتبر كوبا هي الدولة الثانية التي لها علاقات عسكرية مع اثيوبيا ويتمثل هذا في وجود حوالى خمسة الاف جندي كوبي في اثيوبيا ومستشارون كوبيون .

تحقيقه . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ استطاعت القدرات الاثيوبية مجتمعة على تحقيق الوحدة الوطنية ، لكن من الصعب توقع استمرار هذه القدرات ، مالم تطور الحكومة الاثيوبية من قدراتها على تحقيق الوحدة الوطنية .

٥ - الاستراتيجية القومية :

يحدد نمط النظام السياسي الماركسي والنظام الاقتصادي الاشتراكي في تعارضه مع القيم الموروثة في اثيوبيا ، وطبيعة جغرافية اثيوبيا التي تتميز بالمنفذ المحدود على البحر ، والذي تقع فيه اهم القوميات المتمردة الاستراتيجية القومية لاثيوبيا . اذ تسعى اثيوبيا لتحقيق الهدف القومي داخليا باستخدام القوة العسكرية في حين تسعى إلى تجميد الصراعات مع الدول الاخرى وحلها بالوسائل الدبلوماسية وعقد التحالفات مع الدول المجاورة والكتلة الاشتراكية ، وقد تقدمت الاستراتيجية القومية الاثيوبية خلال عام ١٩٨٦ بعقد عدة لقاءات مع الصومال باعتبارها اقوى الدول المجاورة عسكريا ، مع جهود لتحسين العلاقات مع السودان يصاحبها استخدام قوات جيش تحرير شعب السودان كوسيلة للضغط على الحكومة السودانية لقطع أى مساعدات تصل للثوار في اثيوبيا عن طريق السودان .

٦ - العقيدة القتالية :

استمرت العقيدة القتالية الاثيوبية منذ نجاحها في السيطرة على منطقة « أوجادين » وحتى عام ١٩٨٦ توجه جهودها الرئيسية ضد قوات الثوار في الشمال في « ارتيريا وتيجري » وتوجه مجهودها الثانوى في اتجاه الصومال ، مع الاكتفاء بتقديم المعونة لقوات جيش تحرير شعب السودان ، وتعتمد العقيدة القتالية الاثيوبية على الاستخدام المكثف للقوات الجوية من مقاتلات قاذفة وطائرات هليكوبتر مسلحة ضد الثوار مع القيام بعملية هجومية رئيسية للسيطرة على مناطق الثوار تسبق موسم الأمطار كل عام ، مع ضرب مراكز الثوار وتجمعاتهم خارج الحدود الاثيوبية ومطاردة مجموعاتهم عبر الحدود .

لها ، وكذا نتيجة للتغيرات داخل السلطة الحاكمة في اليمن الديمقراطية والتي ادت إلى لجوء الرئيس السابق على ناصر محمد وبعض القطع البحرية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى اثيوبيا . ورغم أن هذه الاحداث تلقى ظلالتها على التعاون بين اطراف المعاهدة ، الا انها وفرت لاثيوبيا مكانة أكبر من خلال قدرتها على التأثير على جيرانها واطراف المعاهدة . وقد عملت ليبيا على الوساطة لدى اثيوبيا لايكاف مساعدتها إلى قوات جيش تحرير شعب السودان ولم تبد لهذه الوساطة نتيجة ، كما عادت القطع البحرية اليمنية في ١٣/٦ بعد حوالى خمسة اشهر قضتها في اثيوبيا .

هـ - المجر :

وقعت اثيوبيا معاهدة صداقة وتعاون مع المجر في سبتمبر ١٩٨٠ ورغم ذلك فانه لاتبدو مؤشرات عن مدى استفادة كلتا الدولتين من المعاهدة ، ولا يمكن النظر اليها منفصلة الا في اطار علاقات اثيوبيا بالكتلة الاشتراكية عموما والاتحاد السوفيتى بصفة خاصة . ولم يظهر خلال عام ١٩٨٦ أى دليل على نشاط في التعاون العسكرى بين الدولتين .

٤ - اهداف الامن القومى :

نص مشروع الدستور الاثيوبى على تكوين « دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينية تواجه صراعات مع الكنيسة المسيحية والاسلام الرجمى » بما يوضح أن هدف الامن القومى الاثيوبى ذو طبيعة داخلية تتلخص في « تحقيق الوحدة الوطنية تحت قيادة مركزية ، وبناء المجتمع الاشتراكي ، مع الحفاظ على وحدة الاراضى الاثيوبية » . ومن الواضح أن هذا الهدف لا يلقى قبولا مناسباً داخل المجتمع الاثيوبى خلال هذه المرحلة ، ويؤكد ذلك هروب اعداد كبيرة إلى مناطق مجاورة في الصومال والسودان ولجوء طيار اثيوبى إلى السودان ولجوء لاعبين اثيوبيين إلى القاهرة واخيرا لجوء وزير خارجية اثيوبيا . ويعتبر البعد الخارجى لهدف الامن القومى انعكاسا للبعد الداخلى .

من الواضح ان قدرات اثيوبيا على تحقيق اهداف الامن القومى محدودة ومقصورة على القدرة العسكرية والقدرات السياسية في حين لا تساعد القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والنفسية الاجتماعية على

للصراع نتيجة لحركات التمرد ، وهرب اللاجئين إلى الدول الأخرى ، وبالتالي صعوبة تمويل الصراع نتيجة للضعف الاقتصادي ، وهكذا يؤثر تأييد الدول الحليفة والكبرى وهو العامل الإيجابي الوحيد في صنع القرار العسكري .

تلقى حركات التمرد والثورة الارتيرية بالذات دعما من دول كثيرة اسلامية بصفة خاصة منها سوريا وكثير من دول الخليج ، بينما تتوقف القدرة العسكرية الاثيوبية بقدر كبير على الامداد السوفيتي والكوبي والليبي .

لا تدخل مدفوعات وارادات المعدات العسكرية والاسلحة ، ولا تجنب القروض العسكرية في حسابات الاتفاق الدفاعي ، وقد زادت قيمة الواردات في بعض السنين عن قيمة الموازنة العسكرية الرسمية نفسها . وقد تحولت قيمة الاسلحة في اثيوبيا إلى قروض طويلة الاجل من الاتحاد السوفيتي قد لا تدفع ابدا الا انه يلاحظ ان واردات السلاح الرئيسية إلى اثيوبيا قد انخفضت منذ عام ٧٩ تقريبا إلى حوالي ٧٠ مليون دولار سنويا وتقدر دين اثيوبيا عام ١٩٨٤ بحوالي ١,٩ بليون دولار امريكي مع استبعاد المنح والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا بما يقدر قيمته بحوالي ٢,٥ بليون دولار .

٩ - القدرات العسكرية الاثيوبية عام ١٩٨٥/١٩٨٦ (جدول ٢٤)

يلاحظ من الجدول ان القوات المسلحة الاثيوبية صغيرة الحجم نسبيا عند المقارنة بتعداد السكان ، ونقص التكنولوجيا المتقدمة باستثناء بعض طائرات القتال . ويرجع صغر الحجم إلى صعوبة تنفيذ نظام التجنيد مما أدى إلى ربط نظام التجنيد ببطانات الغداء ، وان نقص التكنولوجيا يرجع إلى انخفاض مستوى التعليم ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا لدى مصادر التهديد الداخلية والخارجية .

١٠ - الحصول على الاسلحة :

تعتمد اثيوبيا كليا على الامداد الخارجى تقريبا وتحصل عليها من الاتحاد السوفيتي أساسا ودول حلف وارسو (تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وبعض دول عدم الانحياز مثل ليبيا والهند ، ومن ايطاليا) . الجدول (٢٥) يوضح اهم امدادات الاسلحة التي حصلت عليها اثيوبيا في الثمانينات وعام ١٩٨٦ بشكل خاص .

انعكست العقيدة القتالية على توزيع وتمركز القوات الاثيوبية حيث يعمل الجيش الثانى الثورى ، والذي يتكون من ١٤ فرقة مشاة في الشمال ، بينما يعمل الجيش الاول المكون من ثمانى فرق في المنطقة العسكرية الشرقية في مواجهة الصومال ، بينما تحتفظ القيادة العامة بحوالى فرقتى مشاة وفرقة مظلات كاحتياطي قرب « اديس ابابا » ولا تحتفظ اثيوبيا بقوات على الحدود مع السودان . كما تركزت أعمال القوات الجوية الاثيوبية في مساعدة أعمال قتال الجيش الثانى وخاصة اثناء هجومه في نهاية شهر مارس ١٩٨٦ .

وقد قام الجيش الاول الثورى بعمليات منفصلة ضد جبهة تحرير الصومال الغربى وقد اشتملت أعمال القتال على هجمات على قريتين صوماليين وغارات جوية على اربع مواقع صومالية وغارات جوية على حوالى اربعة مواقع في نهاية عام ١٩٨٥ ، كما طاردت مقاتلين ارتيريين إلى داخل الحدود السودانية في منطقة شالوب .

توجد في اثيوبيا قوات جيش تحرير شعب السودان حيث يوجد المعسكر الرئيسى له في « ايتانج » في اثيوبيا وقيادته في ميدان « بالسكانو » وتدريبه في « جامبلا » وتمده بالاسلحة والذخيرة التي يحصل عليها على طريق عصب « اديس ابابا - جامبلا » ، اما باقى احتياجاته فيحصل عليها من اثيوبيا . ويرجع ذلك أساسا إلى تداخل القبائل في مناطق الحدود .

٧ - عملية اتخاذ القرار العسكرى :

ما زالت عملية اتخاذ القرار العسكرى تتصف بالتركيز الشديد ، إذ تتركز السلطة السياسية في المجلس الادارى العسكرى المؤقت (الدرجو) ولجنته الدائمة ، والسلطة التنفيذية في مجلس الوزراء . ويرأس رئيس «الدرجو» مجلس الوزراء وهو القائد العام للقوات المسلحة . وهكذا تتركز القوة داخليا ، إذ يشترك كثير من اعضاء اللجنة الدائمة في مجلس الوزراء بالاضافة إلى رئاسة رئيس المجلس لجميع الاجهزة ، الامر الذى يشل الفواعل الداخلية في اتخاذ القرار .

٨ - القيود الرئيسية على صانع القرار :

تعتبر العوامل الداخلية هي القيود الرئيسية حيث يصعب توفير القوة البشرية والاحتياجات اللازمة

جدول (٢٤)
القدرات العسكرية اللبنانية عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦

البيان	عام ١٩٨٥ ١٩٨٦	عام ١٩٨٦ ١٩٨٧	البيان	عام ١٩٨٥ ١٩٨٦	عام ١٩٨٦ ١٩٨٧
الناتج المحل الاجمالي / عام	٤٨٥٧	٤٧٨٣	١٥٥ م - م - ١٠٩ ذاتي الحركة	٤٨٥٧	٤٧٨٣
معدل نمو الناتج المحل الاجمالي / عام	٨٤	٨٥	هاونات ٨٢٠، ٨١٠، ٨٢٠ م	٨٤	٨٥
ميزانية الدفاع / عام	٥٠٤	٤٤٧	هاونات ١٢٠ م	٥٠٤	٤٤٧
تعداد السكان	٤٧	٣٧	هاونات ٤,٢ بوصة	٤٧	٣٧
الشباب ذكر ١٨ - ٢٠	٤	٤	عربة صواريخ متعددة	٤	٤
٢١ - ٤٥	٢,٨	٢,٨	القنابل ب م - ٢١	٢,٨	٢,٨
اناث ١٨ - ٢٠	٤	٣,٨	مدفع ١٠٠ مم مضاد للدبابات	٤	٣,٨
٢١ - ٤٥	٢,٨	٢,٧	سلاح موجه مضاد للدبابات	٢,٨	٢,٧
اجمالي القوات المسلحة العاملة	٢١٧	٢٢٧	سلاح موجه مضاد للدبابات	٢١٧	٢٢٧
الجيش (بما فيه ميليشيا الشعب) / الف	٢١٧	٢٢٧	مدافع مضادة للطائرات	٢١٧	٢٢٧
فرق مشاة	٢٢	٢٢	٢٢ م و ٢٧ م معجود	٢٢	٢٢
منها ميكانيكية	٣	٣	مدافع ٢٢ مم رياضي و ٢٣ مم	٣	٣
جبلية	٤	٤	٥٧ مم ثنائي ذاتي الحركة	٤	٤
خفيفة	٣	٣	مضاد للطائرات	٣	٣
لواء مظلي / كرهاندو	٤	٤	صواريخ دفاع جوي سام - ٢	٤	٤
كتائب دبابات حرائق	٢٠	٢٠	صواريخ دفاع جوي سام ٢٠٠	٢٠	٢٠
كتائب مدفعية	٥٠	٤٥	هليكوبتر تشينك (الويز ٢)	٥٠	٤٥
كتائب دفاع جوي (منها ٣ كتائب صواريخ)	٢٥	٢٨	قوات شبه عسكرية	٢٥	٢٨
دبابات قتال رئيسية	٩٣٥	١٠٠٠	حرس حدود	٩٣٥	١٠٠٠
منها م ٤٧	٦٥	٦٥	قوة بربايس طوارئ خفيفة	٦٥	٦٥
ت ٢٤	٤٥	٤٠	الاستطلاع	٤٥	٤٠
ت ٥٥/٥٤	٨٠٠	٨٥٠	فرقائلات بتيما	٨٠٠	٨٥٠
دمابة قتال رئيسية ت - ٦٢	٣٠	٥٠	تدفق موزد كبير	٣٠	٥٠
دبابة خفيفة م - ٤٦	٢٠	١٥	تدفق موزد سلاح	٢٠	١٥
عربة استطلاع مدرعة ب و د م ٧/١	١٥٠	١٦٥	تدفق صواريخ ايسا - ٢	١٥٠	١٦٥
مركبة قتال مشاة ب م ب - ١	٤٠	٤٠	تدفق طوبيد مول	٤٠	٤٠
ناقلات جنود مدرعة	١٢٠	٦٠٠	سفينة ابرار متوسلة	١٢٠	٦٠٠
مدافع وباتزرات	٧٠٠	٧٠٠	تدفق ابرار افراد و عربات ت - ٤	٧٠٠	٧٠٠
منها ١٠٥ مم - ١ - ١	٣٥٠	٣٧٠	سفينة تدريب (امريكية الصنع)	٣٥٠	٣٧٠
١٢٢ مم - ١٢٠ مم - ١٥٢ مم	٣٥٠	٣٧٠	القوات الجوية	٣٥٠	٣٧٠
١٠٩ مم معجود	١٢	٥	اجمالي طائرات قتال	١٢	٥
			اجمالي هليكوبتر مسلح		
			مقاتلة هجوم ارضي معج - ١٧		
			مقاتلة هجوم ارضي معج - ٢١		
			مقاتلة هجوم ارضي معج - ٢٢		
			مقاتلة هجوم ارضي ف - ١٥ / اى / ب		
			طائرة نقل انطونوف - ١٢		
			طائرة تدريب معج - ٢١ يو		
			طائرة تدريب ل - ٢٩ الباتروس		
			طائرة تدريب س ف - ٢٦ ت ب		
			هليكوبتر مي - ٨ (بعضها مسلح)		
			هليكوبتر مي - ٢٤		

عام	عام	البيان	عام	عام	البيان
١٩٨٦	١٩٨٥		١٩٨٦	١٩٨٥	
١٩٨٧	١٩٨٦		١٩٨٧	١٩٨٦	
١٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا	٦٥٠٠	٦٥٠٠	قوات المعارضة
٦٠٠	٦٠٠	جبهة تحرير أرومو (١٢ مجموعة)	٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة تحرير ارتيريا (١٤ لواء)
٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة تحرير شعب تيجرى			جبهة تحرير ارتيريا قوات التحرير
؟	؟	جبهة تحرير الصومال الغربى	٥٠٠٠	٥٠٠٠	الشعبية
					جبهة التحرير الشعبية الحرس
					الثورى

جدول (٢٥)
اهم امدادات الاسلحة إلى اثيوبيا في الثمانينات (١)

جهة الإمداد	العدد	الاسم	النوع	سنة	العدد
				التعاقد	ملاحظات
				التسليم	المسلم
تشيكوسلوفاكيا	١٠	ل - ٢٩ الباتروس	طائرة تدريب	١٩٨٢ (١٩٨٤)	١٠
الهند	(١٠)	س ١ - ٢١٦ تشيتاك	هليكوبتر	١٩٨٤ (١٩٨٥)	١٠
	١٠	س ١ - ٢١٦ تشيتاك	هليكوبتر	١٩٨٤ (١٩٨٥)	١٠
ليبيا	٩٠	ت - ٥٥	دبابه قتال رئيسية	١٩٨٢ (١٩٨٤)	(٩٠)
رومانيا	١٠	س ١ - ٢١٦ ب	هليكوبتر	(١٩٨٤) (١٩٨٤)	١٠
الاتحاد السوفيتى	٢	مى - ١٤ هيز	هليكوبتر	١٩٨٢ (١٩٨٤)	٢
	(٦)	ميج - ٢٥	مقاتلة اعتراضية	١٩٨٢ (١٩٨٤)	(٦)
	٠٠	ياك - ٤	طائرة نقل	١٩٨٢ (١٩٨٤)	١

اهم امدادات الاسلحة إلى اثيوبيا منذ منتصف ١٩٨٥ حتى نهاية ١٩٨٦ (٢)

الاتحاد السوفيتى	٢	بيتا ٢	فرقاطه	١٩٨٥	١٩٨٥	٢	تسليم يونيو ١٩٨٥
	٠٠	ناقلات مدرعه	٠٠٠	١٩٨٥ (١٩٨٥)	١٩٨٦	٠٠	تسليم مارس ١٩٨٦
		دبابات ت - ٥٥	دبابات قتال	١٩٨٥ (١٩٨٥)	١٩٨٦	٠٠	تسليم مارس ١٩٨٦
		ميج - ٢٢	مقاتلة قاذفة	١٩٨٥ (١٩٨٥)	١٩٨٦		تسليم مارس ١٩٨٦

النظام الاقليمي العربي

القسم الأول
الهيكل السياسي للنظام العربي

أوضحنا في التقرير الاستراتيجي العربي الأول أننا نستخدم مصطلح النظام العربي بمعنى مجموعة العلاقات المترابطة بين الوحدات المكونة لهذا النظام والتي تجعله عملاً موحدًا من حيث قوانين واتجاهات الحركة . والوحدات المكونة لهذا النظام هي أساسا الدول ، ولكن هناك أيضا حركات تمثل وتعبّر عن شعب ليس له بعد دولة مستقلة وبإذات منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن هنا فإن النظام العربي يمكن دراسته وتحليله ومراقبة حركته واتجاهاته من خلال فحص نمط العلاقات السائدة بين الدول العربية . على أن النظام العربي يشتمل أيضا على علاقات شعبية من أنماط مختلفة . وذلك أن هذا النظام يقوم في منطقة تتسم بروابط عميقة حضارية وسياسية واقتصادية ذات أرضية شعبية ومجتمعية أيضا . وبالتالي فإن دراسة وتحليل النظام العربي التي تقتصر على وصف العلاقات بين السلطات الحاكمة هي ناقصة ، وغالبا ما تؤدي إلى نتائج خاطئة . إذ لا بد أن يشتمل التحليل أيضا على الروابط والتفاعلات الشعبية أو غير الرسمية .

وإذ ذلك فقد انقسم هذا القسم إلى جزئين : الأول يعالج القنوات الرسمية للتفاعلات العربية ، والثاني يعالج القنوات غير الرسمية لهذه التفاعلات .

وبطبيعة الحال فإن التحليل يركز على تلك التفاعلات التي لها مغزى سياسي مباشر . على حين أن هناك وقائع وروابط تاريخية لا تترجم نفسها في أحداث لها أهمية سياسية مباشرة في الأمد المنظور . ولذلك فهما كانت استنتاجاتنا الخاصة باتجاهات التفاعل العربي الرسمي ، وغير الرسمي ، والمتعلقة بالجانب السياسي دقيقة ، فإنه لا ينبغي أن تغفل الخصوصية الفريدة لواقع الترابط التاريخي في المصير وفي الرؤية والثقافة العربية التي تشكل الوجدان العربي ، والتي مهما كانت مفتقدة للمغزى السياسي في الأمد القصير فهي « واقع وضمانة » وجود حقيقة العروبة .

أولا - القنوات الرسمية للتفاعلات العربية - العربية

١ - مقدمة :

على عدد كبير من الدول العربية التي تتبع موقف السعودية إلى حد بعيد .

إن اختلاف بل واحتمالات تناقض المواقف لا يشكل بحد ذاته سببا كافيا لتدهور وانحيار النظام الاقليمي ، لولا أنه ترافق مع سبب آخر يتمثل في الهيكل المحدد لعلاقات القوة بين الدول العربية . فقد أصبح النظام العربي بصورة متزايدة من أوائل السبعينات ، بعيد الشبه عن هيكل القوة الذي ساد في الخمسينات والستينات . فقد كان هيكل القوة مركزا إلى حد بعيد بدرجة جعلت مصر مركزا لا يضارع لهذا النظام ، من حيث قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ومن حيث وظائف القيادة الإقليمية التي قامت بها بنشاط . أما منذ أوائل السبعينات فقد اتسم هيكل القوة في النظام العربي بالانتشار وتعدد مصادر القوة وعدم توافرها معا . فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة المعنوية - الايديولوجية لم تعد متلازمة في قطر واحد ، فاصبح لكل قطر ميزة نسبية في أحد مصادر هذه القوة دون أن تكون له القدرة على جمعها معا .

والمغزى الاساسي لهذا التحول هو أن النظام العربي لم يعد نظام قيادة Command System ، وأن افكار ونظريات الدولة القائدة لم تعد تصلح كمنطلق لبناء نظام إقليمي عربي جديد يقوم على درجة كبيرة من الوحدة . ويتعبير آخر فإن العلاقات بين طائفة الدول العربية الأقوى تتميز بأمرين :

الأمر الأول ، هو أنه لا توجد دولة تستطيع أن تفرض مواقفها على الآخرين

في التقرير الاستراتيجي العربي الأول (لعام ١٩٨٥) أكدنا أن النظام الاقليمي العربي يمتاز عن غيره من النظم الإقليمية بكونه يستند على خلفية من الروابط القومية بين الشعوب العربية ، وهي روابط لم يكن يوسع الدول القطرية القائمة أن تتجاهاها ، ومع ذلك فإن هذا النظام قد تدهور منذ ١٩٧٩ إلى حالة من الشلل والعجز الشامل عن مواجهة التحديات والضغط الخارجية والداخلية التي مزقت الباقي من ضمانات أمنه الجماعي ، وأجهضت حركته نحو المشاركة في تحمل مسئوليات تعزيز حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي .

وقد عزونا هذا الفشل إلى سببين مباشرين ، الأول يتمثل في انهيار الإجماع حول القضايا الأساسية للنظام العربي ، وعلى رأسها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي . وقد ميزنا بين ثلاثة مستويات للإجماع وهي : الإجماع الاستراتيجي ، والإجماع الإجرائي والإجماع الدعائي . ففي الستينات ساد نوع من الإجماع الدعائي أعقبه منذ مؤتمر الخرطوم في ١٩٦٨ إجماعا موضوعيا إجرائيا . ثم انهار الإجماع كلية وبدأ النظام العربي منذ ١٩٧٩ يشهد انشقاقا استراتيجيا بين ثلاثة مجموعات من الدول العربية ، تتميز كل منها بموقف محدد من الصراع العربي الإسرائيلي . وقلب المجموعة الأولى يتمثل في مصر ، وقد احاط بها كل من عمان والسودان في أوقات مختلفة . أما المجموعة الثانية فتشمل جبهة الصمود والتصدي وخاصة سوريا وليبيا . أما المجموعة الثالثة فهي تشمل

إمكانات الوحدة بينهما عام ١٩٨٠ . وفي الوقت نفسه اتخذت السعودية ودول الخليج موقفا محايدا من الناحية الرسمية إلا أنه كان من الواضح أنها تتعاطف مع العراق .

وأخذت السعودية ودول الخليج العربي الأخرى في الاستجابة بقلق أكبر إزاء تحالف سوريا وليبيا مع إيران نتيجة شعورها بالتهديد الخطير الذي تشكله إيران لها . وهكذا أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى قصم عرى التحالف بين جبهة الصمود والتصدي من ناحية ، والعراق والسعودية ودول الخليج العربية من ناحية أخرى . وفي نفس الوقت شكلت هذه الحرب وخاصة مع انقلاب موازينها العسكرية وأزاها لهذه المجموعة الأخيرة من الدول للتقارب مع مصر .

وأدى تقعر الصراعات الأخرى إلى نتائج مشابهة ، ولكن على نطاق أضيق . فالصراع في تشاد الذي ظل لفترة طويلة حربا أهلية محلية صرفة ، قد تحول في الفترة التي تلت التدخل العسكري الليبي في ١٩٨٠ إلى موضوع للصراعات العربية . إذ مثلت تشاد بالنسبة لليبيا قاعدة لاختراق السودان وإسقاط نظام الحكم فيها قبل أبريل ١٩٨٥ .

وأدت الصراعات المتوالية بين السودان وإثيوبيا منذ ١٩٧٦ إلى نفس النتيجة . إذ تحالفت ليبيا مع إثيوبيا وعملت كلتاهما على تشجيع التمرد والحرب الأهلية في جنوب السودان ، والتي انفجرت فعلا في ١٩٨٢ . وأضافت هذه العوامل إلى شدة النزاع والتناقض بين مصر والسودان من ناحية ، وليبيا من ناحية أخرى . ومثلما أدى الصراع العراقي - الإيراني إلى دفع السعودية ودول الخليج للتقارب مع مصر ، وأدى الصراع بين ليبيا والسودان (تحت حكم نمرى) إلى تقريب السودان بصورة أوثق من مصر ، فإن الحرب الأهلية في لبنان وسلوك سوريا إزاء منظمة التحرير الفلسطينية قد دفع هذه الأخيرة إلى مد جسورها مع مصر ، منذ الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ .

وهكذا أتت مواقف جبهة الصمود والتصدي إلى تصدع التحالف العربي الذي حقق عزل مصر رسميا منذ ١٩٧٩ .

٢ - ويتمثل المتغير الثاني في تصدع جبهة الصمود والتصدي ذاتها . ولقد كان من الواضح منذ البداية أن مصادر التصدع في هذه الجبهة عديدة . على أن أهم

والأمر الثاني ، أنه لا توجد دولة تستطيع إجهاض أو منع جوهر السياسة الخارجية للدول الأخرى ، ومعنى ذلك هو أن التوصل إلى أى مستوى من الإجماع العربي يتوقف حقا على المسلومة والتنازلات المتبادلة بين هذه الطائفة من الدول العربية .

ومع ذلك فإنه نتيجة لتعدد مراكز القوة وعدم تلازم المصادر المختلفة للقوة في النظام العربي ، فإنه يمكن نظريا أن تؤدي تحالفات معينة إلى تطويق ومحاصرة دولة معينة وإظهارها بمظهر الخارج عن الإجماع العربي . كما يمكن أن تؤدي مثل هذه التحالفات إلى فرض تكلفة عالية على الدول الخارجية عن الإجماع أو المنشقة على النظام . وفي نفس الوقت فإن مثل هذا التحالف عليه أن يتحمل تكلفة هو ذاته ، نتيجة لفسادة الامكانيات والقدرات المميزة لهذه الدولة .

وقد كان هذا هو ما حدث بالذات في مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب في بغداد عام ١٩٧٩ . إذ حرمت السعودية أمرا في النهاية وقررت التحالف مع العراق ومع جبهة الصمود والتصدي ضد مصر بتماسع عقدها لاتفاقية كامب ديفيد . ونجح هذا التحالف في عزل مصر وتطويقها وتصويرها باعتبارها الدولة المنشقة على الإجماع العربي . ولا شك أن هذا العزل كانت له تكلفة عالية بالنسبة لمصر سياسيا واقتصاديا على الأقل . على أنه مما لا شك فيه أيضا أن التحالف الذي فرض عزل مصر قد شارك أيضا في تحمل التكلفة - وذلك بتأكيد خسارة قدرات مصر العسكرية والسياسية من مجموع الرصيد العربي من القوة . على أن هذا التحالف سريعا ما تعرض لتصدعات كبيرة نتيجة لدخول عدد من العوامل والمتغيرات الجديدة . وفيما يلي نستعرض بإيجاز أهم هذه المتغيرات .

١ - وربما يكون أكثر هذه المتغيرات أهمية هو انفجار الحرب العراقية الإيرانية ، وعدد من الصراعات العربية الأخرى مع أطراف على حدود النظام العربي . فقد أدت هذه الصراعات إلى بروز محور أو محاور جديدة للاستقطاب بين الدول العربية . إذ تباينت مواقف الدول العربية تباينا كبيرا من هذه الصراعات ، بل ووقفت بعض الدول على طرق نقيض منها . فسوريا وليبيا عارضتا بشدة استجابة العراق للاستفزازات الإيرانية بغزو إيران في ١٩٨١ ، وسريعا ما انهارت كل الصلات بين سوريا والعراق التي كادت تقترب من استكشاف

الفلسطيني والعربي ، وأخرها حروب الخيما التي امتدت طوال النصف الثاني من ١٩٨٥ وطوال عام ١٩٨٦ . ومن ناحية ثانية فإن التناقض في الرأي حول الموقف من التوازنات اللبنانية كان أيضا حائلا دون تمتين العلاقات اللبنانية - السورية ، وشكل دافعا لكثير من الاحتكاكات بين الدولتين . ومن ناحية ثالثة فإن مفاهيم الوحدة القومية للقيادة اللبنانية والتي قادتها إلى ممارسة ضغوط قوية على ساحة المغرب العربي كانت كافية تماما لقيام الجفوة بين ليبيا والجزائر ، خاصة مع التقبل المستمر للقيادة اللبنانية بين المنافسين التقليديين للجزائر ، ممثلين في تونس والمغرب .

٣ - وهناك متغير ثالث يدفع نحو تغيير صورة العلاقات . ويتمثل في ظهور جيل جديد من القضايا والمشكلات التي أخذت في صرف نظر الدول العربية بعيدا عن الصراع المركزي والمهمة المركزية للنظام العربي ، أي إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي . ويمكن تلخيص هذه المشكلات في واقع إن الدولة العربية المعاصرة في مختلف الاقطار ، قد أخذت في فقدان هيمنتها الشاملة على المجتمع ، نتيجة لتفجر تناقضات داخلية تجعلها أكثر انكشافا أمام الضغوط والتهديدات الخارجية والداخلية .

والواقع أن ما حدث هو أن تفكك النظام العربي قد تصاحب مع - وشجع - انصراف كل دولة إلى الاهتمام بالتحديات والتهديدات المباشرة لها . فانفجار الصراعات العراقية والطائفية والدينية ، وتحدي الحركات الدينية الأصولية الجذرية وتصاعد حدة أزمة الدولة المالية والأزمات الاقتصادية بصورة عامة ، قد أصبحت تستغرق الجزء الأكبر من اهتمام الدولة العربية . وهذا يفرض بعد ذاته صياغة التوجهات الخارجية عامة ، والتوجه نحو العلاقات العربية خاصة بالصورة التي تواكب وتعزز هذا الاهتمام . وإذا صح هذا الرأي ، فإن العديد من الافتراضات التي استند إليها التحليل التقليدي لأوضاع السياسة العربية يثبت خطأها الآن . ومن هذه الافتراضات القول بأن تعقيد هياكل الدولة القطرية على حساب الدعوة لتعميق الوحدة العربية ، أملت ضرورات بناء الأمة والاندماج والصهر الاجتماعي للأقليات . إذ يثبت الآن أن تفجر مشكلات الأقليات والصراعات الطائفية والدينية ، يقلل مع اتجاه النظام العربي نحو التماسك ، ويزيد مع تدهور هذا

هذه المصادر قد تمثل في التناقض بين أرضية الممارسة التكتيكية التي وقفت عليها الأطراف المشتبكة مباشرة مع إسرائيل : أي سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ، وأرضية الدعوة التحررية التي وقفت عليها الدول البعيدة نسبيا عن ساحة الصراع مع إسرائيل ، أي بالتحديد ليبيا والجزائر . فالقيادة اللبنانية طرحت منذ البداية تصورا عن انفصال من أجل تحرير كل فلسطين ، يقوم على مفاهيم مقاربة لنظرية الثورة الدائمة التي تشن الهجوم في كل وقت ، ومن كل مكان ، وفي كل ساحة على العدو . وفي سياق ذلك بل وتمهيدا لذلك ، لابد من إعلان الوحدة فوراً بين كل القوى والأقطار العربية . أما سوريا فلم يكن لديها مثل هذه الدوافع ، وتمسكت بصيغة حرب التحرير التي تقودها دولة مسئولة - لا شعب مسلح - وحيث أن مثل هذه الصيغة مرهونة بتوازنات القوى التي تحكم الانتصار والهزيمة ، فإن سوريا لم يكن لديها مانع من الانتظار جيلين أو ثلاثة ، حتى تتمكن الدولة العربية من التجهيز لمعركة فاصلة . وحتى ذلك الوقت فإن الضرورات اليومية تفرض عليها اتباع تكتيكات شتى قد يكون بعضها مخالفا في الاتجاه لأمال حرب التحرير . ولقد كانت هذه التكتيكات على وجه التحديد هي مصدر التناقض الهام بين منظمة التحرير من ناحية وسوريا من ناحية أخرى . فالقيادة الفلسطينية كانت أكثر وعياً بالمخاطر الدائمة المتمثلة في إمكانية جعل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة واقعا قائما من خلال سياسات الاستيطان والافتقار . وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن يكون مرمها المباشرة هو قطع الطريق على عملية الاستيعاب الاحتلالي - الاستيطاني للأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ . وفرض هذا بالتالي ضرورة عدم انقطاع المعارك والنضالات اليومية ضد العدو الإسرائيلي . وحيث أن القاعدة الأرضية لانطلاق الهجمات الفلسطينية هي لبنان ، فإن ترتيب التوازنات اللبنانية بصورة تضمن تأمين واستمرار هذه القاعدة الأرضية الشنية مثلث أولوية مباشرة للقيادة الفلسطينية - وعلى العكس رأت سوريا إعادة الاستقرار إلى لبنان ومنع تحويله إلى قاعدة للثورة القومية العربية ضد إسرائيل والاستعمار بالصورة التي تفجر حربا نظامية مع إسرائيل قد تخسرهما سوريا . ومثل هذا التناقض كان سببا كافيا للقطيعة بين سوريا والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير . كما شكل منطلقا لكثير من الصراعات المسلحة التي سال فيها الكثير من الدم

النظام . إن بعض الحركات الطائفية والعرقية يضغط في اتجاه إبعاد أقطار عربية عن النظام العربي ، ولكن بعض الحركات الدينية قد بدأ يكتسب لون قصد ، هيكلا فوق قطري ، بالرغم من تعمق القطرية كأيديولوجية للسياسة الرسمية (مثل حركات الأخوان المسلمين ، وتنظيم الجهاد ، والحركات الشيعية) .

ولكن ماذا حمل إلينا عام ١٩٨٦ من تطورات بالنسبة للهيكل السياسي للنظام العربي ؟ الواقع أن فهم تطورات عام ١٩٨٦ يقتضى وضعها في سياق الاحتمالات طويلة المدى نسبيا لتحول النظام الاقليمي العربي . فبدون هذا السياق تصبح متابعة التطورات سردا بسيطا للأحداث لا يسعنا في إدراك مغزاها ولا انعكاساتها ولا ما تحملها من تنبؤات بالنسبة للتطور المقبل .

ولا شك أن تحولات النظام العربي تنشأ من منابع شتى . فما نراه مباشرة في الواقع العياني الملموس ، هو تلك المتغيرات المرتبطة بإدراك الدولة العربية في مختلف الأقطار لأنماط التهديد الداخلية والخارجية وصياغتها لسياساتها في مجال أمن الدولة ولسياساتها في المجال الخارجي المختلفة من اعتبارات هذا الأمن ، ومن اعتبارات التكوين الاجتماعي - الاقتصادي لهذه الدولة وولاءاتها الأيديولوجية . . الخ . على أننا نرى أن المحتوى الأساسي لهذه التحولات يمكن إدراكه فقط من منظور الخصائص النظامية العامة للأقليم العربي .

وإذا عمدنا إلى تشخيص العلاقات العربية من زاوية التحولات النظامية ، لأدركنا أن الوطن العربي قد أصبح في مفترق الطرق بين احتمالات متعددة لتطور النظام الاقليمي . ول مثل هذه الأحوال تصبح أنماط الممارسة السياسية وتلاقى أو تنافر الاختيارات التي تطرحها طائفة الدول الأكثر قوة في النظام هي العامل الحاسم في تحديد اتجاه التطور .

٢ - التغيرات في تكوين النظام العربي :

قدما أنه يمكن تعريف وتشخيص أى نظام إقليمي من خلال تعيين طبيعة القضايا والموضوعات المطروحة في هذا النظام من ناحية ، وتكيف طبيعة علاقات القوة بين الدول الأساسية المشاركة فيه من ناحية أخرى .

ففى كل نظام إقليمي (أو دولي) هناك قائمة معينة من الموضوعات Agenda والقضايا التي تستقطب اهتمام الدول المشاركة في هذا النظام في حقبة معينة من تطوره . وتكشف هذه الموضوعات والقضايا عن المهام التي يجب على النظام إنجازها ، من خلال تضامر جهود الدول والقوى السياسية الفاعلة . على أن النظم الإقليمية تتميز وتختلف تبعا لدرجة التوافق في تشخيص هذه المهام والقضايا التي تنطوي عليها ودرجة التضامن في تحمل مسؤوليات هذه المهام . ولا نعني بالتضامن هنا مجرد الموافقة على مشروعية أهداف عامة معينة ، مثل التكامل الاقتصادي أو التحرر السياسي أو النضال في ساحة ما للصراع دفاعا عن أمن دولة ما ، أو الأمن الجماعي لمجموعة من الدول . بل نعني به أيضا حجم الاستثمار السياسي الذي تقوم به دول النظام الاقليمي في موضوع أو مهمة ما . وهذا الاستثمار يقتضى بدوره تعبئة للموارد والقدرات وتضحيات وتكاليف كبيرة بهذه الدرجة أو تلك ، وتكيفا للهيكل الاجتماعي والاقتصادي الداخل للدول من أجل أداء المهمة أو المشاركة في تحمل تبعات هذه المهمة . ومن هذا المنظور يمكن تصنيف النظم الإقليمية وفقا لما تكشفه من مشاركة وتضامن في تحمل مسؤوليات المهمات المطروحة عليها في حقبة معينة إلى نظم تضامنية ، ونظم غير تضامنية .

وتتمثل علاقات أو هياكل القوة داخل النظام الاقليمي بعدا آخر لاي تصنيف . وكما لاحظنا من قبل ، فقد يتسم هيكل القوة بدرجة عالية من التركيز ، بمعنى أن موارد القوة تنوطن في دولة واحدة ، أو دولتين على الأكثر .

على أن النظام الاقليمي قد يتسم بدرجة عالية من انتشار القوة . بمعنى أن موارد القوة تنوطن في عدد كبير نسبيا من الدول . وسواء كان النظام الاقليمي يقوم على هيكل قوة مركز (حالة عدم التوازن في علاقات القوة) ، أو انتشاري (حالة التوازن النسبي عادة - في علاقات القوة) ، فإن النظام قد يكون تضامنيا أو غير تضامني . ذلك أنه حتى في حالة احتكار موارد القوة بواسطة دولة واحدة ، قد يكون لدى الدول الأخرى اهتمامات ومصالح مغايرة أو مناقضة . وهكذا يمكننا ملاحظة أن النظم الإقليمية تنقسم إلى أربعة أنماط أو أشكال ، وهي نمط القيادة ، نمط المشاركة ، نمط المساومة ، ونمط التهديد .

الحرب ، وما أعقبها من توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي ، ومذكرة التفاهم الخاصة بانضمام إسرائيل لبرنامج حرب النجوم ، قد حفز إسرائيل على إعلان شمول نواياها العدوانية من خلال نظرية الأمن غير المحدودة جغرافيا . وقد ترجمت إسرائيل هذه النوايا بالفعل بقيامها بشن هجمات عسكرية على أقطار عربية لم تمتد إليها عسكريا من قبل مثل العراق (عندما قصفت المفاعل النووي العراقي في ١٩٨١) ،

وتونس (عندما قصفت مقر منظمة التحرير في أكتوبر ١٩٨٥) . كما أن نطاق تهدياتها بشن عمليات عسكرية قد امتد ليشمل اليمن الشمالي والسودان . كما أن المعازير السياسية المصومة التي خاضتها إسرائيل واتصاها ضد مبيعات السلاح الأمريكي للسعودية والأردن في الكونغرس الأمريكي منذ عام ١٩٨٢ ، والتي وصلت في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ إلى مستوى الفيتو الدائم ، يوضح إصرار إسرائيل على تعميق الانكشاف العسكري للسعودية والأردن ودول الخليج لأعمالها وحملاتها الإجهاضية والتأديبية المحتملة ضد هذه الأقطار العربية . ويأتي اهتمام إسرائيل بإطالة أمد الحرب العراقية - الإيرانية وقيامها بتزويد إيران بالأسلحة والذخيرة من ترسانتها مباشرة ومن الترسانة الأمريكية عندما لعبت دور الوسيط - كما ظهر من فضيحة صفقات الأسلحة الأمريكية لإيران التي تفجرت في أكتوبر ١٩٨٦ - كشاهد إضافي على أهداف إسرائيل في فرض تفوقها وهيمنتها العسكرية على الشرق العربي كله .

إن هذا الشمول الجغرافي للتهديد الإسرائيلي يتوافق مع شمول موضوع هذا التهديد . فالقدرة على التهديد العسكري الناجب للأقطار العربية لا يقصد بها فقط تحقيق التوسع الاحتلالي الاستيطاني على النحو الذي تحقق في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل يقصد به فوق ذلك استخدامه كأداة إجهاض وهزيمة للمشاعر القومية العربية ، وتفريقها من محتواها التنموي والتحريري المستقل ، حيثما تترجم هذه المشاعر إلى مشروع سياسي في أي قطر عربي ، أوفيا بين أية مجموعة من الأقطار العربية ، وفي أي مجال نوعي ، سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا .

وبطبيعة الحال ، فإن هناك إدراك واضح من قبل الدول العربية للطبيعة الشاملة لهذا التهديد . غير

والفقولة الأساسية هنا هي أن النظام العربي هو في اللحظة الراهنة عند مفترق الطرق بين أنماط المشاركة والمساومة والتهديد . وفي نفس الوقت فإن هذا النظام قد مال إلى التضعف الذي يظهر من تدهور أهمية التفاعلات الإقليمية العامة لصالح تعاضد أهمية التفاعلات تحت الإقليمية أو المناطقية ، مما أبرز عددا من دوائر العلاقات التي ينتمي كل منها إلى أحد هذه الأنماط .

ويمكن الحديث عن هذه الأنماط من العلاقات الإقليمية وتحت الإقليمية كما يلي :

١ - علاقات المشاركة والقيادة :

يمكن وصف النظام الإقليمي العربي إجمالا بأنه نظام مشاركة من حيث الإمكانية والضرورة أكثر منه من حيث الواقع . وتعني بالضرورة هنا الوجود المعنوي غير الظاهر لقوانين سياسية تدفع للتضامن أي أن الطابع غير الظاهر لهذه القوانين ليس دليلا على عدم وجودها أو عدم فعاليتها .

وتستمد هذه القوانين الحاكمة للنظام العربي من روابط معنوية أصيلة بين الموضوعات المطروحة على جدول أعمال النظام العربي بأقطاره ودوله المختلفة ، كما تستمد من الروابط المعنوية الأصيلة بين هذه الأقطار .

وتنشأ الروابط الأصيلة بين الموضوعات والقضايا المطروحة على النظام العربي من صفات جوهرية في هذه الموضوعات . وأهم هذه الصفات هو طبيعتها الكلية غير القابلة للتجزئة بين الأقطار أو التخصيص لحالة قطر أو أقطار معينة دون أخرى .

فالتهديد المركزي والتهديدات الفرعية للنظام العربي ليست قاصرة على قطريين آخر أو موضوع دون آخر . ونعني بالتهديد المركزي ذلك المتمثل في التوسعية العسكرية الإسرائيلية وميلها الموضوعي لفرض الهيمنة الإسرائيلية - الأمريكية على الوطن العربي . وهذا الطابع الشامل لجغرافية التهديد للوطن العربي كان كامنا منذ اللحظة الأولى لتنجس الصراع العربي - الإسرائيلي ، ولكنه أخذ يسفر عن ذاته بوضوح تدريجيا خاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ ، فالثقة العسكرية التي اكتسبتها هذه الحرب لإسرائيل والمستوى الأعلى من التحالف العسكري مع الولايات المتحدة الذي أنطوت عليه هذه

العربي ، ولأن أقطار عربية بعينها - إلى التضامن الاستراتيجي العربي . إذ أن مهمات الدفاع في نطاق جغرافيا عربي واسع يحقق عددا من المزايا . وأهم هذه المزايا هي العمق الاستراتيجي ، وتضافر موارد القوة المختلفة في حزمة واحدة ، مما يتيح تعويض أحادية موارد القوة في كل قطر عربي على حدة ، وإمكانية زيادة ثقل الردع التكتيكي والاستراتيجي . وأهم من ذلك أن وجود مثل ذلك التضامن العربي في المجال الدفاعي ، كان من شأنه الحيلولة دون بروز تهديدات معينة .

وعلى النقيض ، فإن غياب التضامن العربي يجعل مجرد تزامن التهديدات للأمن العربي نوعا من الحصار المقصود . فإذا أخذنا المصدرين الرئيسيين للتهديد ، وهما إسرائيل وإيران . فإن الشرق العربي كله يبدو وكأنه واقع بين المطرقة الإيرانية والسندان الإسرائيلي . كما أن هذا التزامن قد حفز لا على التضامن ، بل على مزيد من التفتت العربي . ذلك أن صياغات ومدرجات الأمن الاقليمي لكل منطقة أو قطر عربي قد أقيمت على الانشغال بمصدر واحد للتهديد على حساب الاهتمام بالمصادر الأخرى .

ومع هذا كله ، فلا يمكننا أن نستنتج أن علاقات المشاركة غائبة غلبا تاما في النظام العربي . فنتيجة لعدم وجود ضمانات خارجية للأمن القطري ، فإن توقعات المساعدة المتبادلة بين أقطار عربية مختلفة في أوقات الخطر ، تشكل أحد مكونات السياسات الدفاعية في العديد من الأقطار . ويشكل الوطن العربي حتى في حالته الراهنة نوعا من الرصيد الاحتياطي للدعم العسكري وقت الخطر بالنسبة للأقطار العربية الصغيرة أو الضعيفة نسبيا . كما أن علاقات التضامن تظهر في النظام العربي أحيانا بصورة سلبية ، بمعنى وضع حدود على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المناقشات والتناقضات والصراعات بين الدول العربية ، وخاصة في أوقات الخطر الداهم .

ومن الأمثلة الواضحة لذلك رفض الدولة في مصر المشاركة في الأعمال العسكرية العدوانية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا في أبريل من هذا العام . ويمكن تقدير هذا الموقف السلبي إذا وضعناه في سياق الضغوط الشديدة التي تعرضت لها مصر لتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية أو المساهمة في الجهد العسكري الأمريكي ضد ليبيا ، أو التنسيق مع القيادة

أن هناك فارقا بين الشعور المباشر للدولة بالتهديد الإسرائيلي ، والتهديدات الأخرى المرتبطة به من ناحية ، وبين ممارسة التضامن مع أقطار عربية أخرى لدوره وردع هذا التهديد من ناحية أخرى . والواقع أن ما يحول دون ممارسة هذا التضامن ، وبالتالي تخليق نظام مشاركة وتضامن اقليمي على الأقل في المجال الدفاعي ، هو اعتقاد بعض الدول العربية إما أنها لا تزال بعيدة عن متناول العسكرية الإسرائيلية ، أو أنها تملك على نحو أو آخر ضمانات للأمن من قبل الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوروبا . فالدول العربية في شمال أفريقيا تتمتع بذهنية للأمن القومي تستبعد إلى حد بعيد التهديد العسكري الإسرائيلي الجاد لتكاملها أو لأمن النظم بها . لقد اهتزت هذه الذهنية بعد الغارة الإسرائيلية على تونس في العام الماضي ، وبعد الغارات الأمريكية على ليبيا هذا العام ، ومع ذلك فهي لم تتوار بعد . أما دول مجلس التعاون حيث لا تشكل الجغرافيا عاملا حاجزا ضد فعالية التهديد الإسرائيلي ، فإنها تشعر أن لديها ضمانات للأمن القومي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ضد مثل هذا التهديد . ومع ذلك فإن التقدير الموضوعي يمكنه بسهولة أن يكشف عن أنه في حالة تواجد التزامات معينة ، فإن جديتها ليست فوق المساطة والشك بأي حال من الأحوال .

ومن هنا فإن ذهنية الأمن القومي في منطقة الخليج العربي لا تستبعد هذا التهديد ، ولكنها لا تعطيه أولوية أو إلحاحا . ويتأكد ذلك منذ انفجار الحرب العراقية - الإيرانية التي تعطيها دول مجلس التعاون الخليجي أولوية قاطعة على ما عداها من صور التهديد الخارجي .

وهكذا يظل التضامن في تحمل مسؤوليات ردع التهديد المركزي (الإسرائيلي) للأمن القومي العربي والأمن القطري للبلدان العربية ، في نطاق الضرورية لا في نطاق الممارسة .

أما التهديدات الفرعية الأخرى فيمكن تصنيفها بين نمط تهديد للأمن العربي وللنظام الاقليمي العربي بمجمله ، ونمط آخر تختص به أقطار معينة من الوطن العربي . على أن هناك سمة جوهرية ميزت مشكلة التهديدات الأمنية للوطن العربي ، وتتمثل في تزامن هذه التهديدات .

ومن الناحية النظرية ، كان من المتوقع أن تدفع هذه السمة - أي تزامن عدد من التهديدات للأمن القومي

1- وإلى جانب هذه التعبيرات العامة والسلبية غالباً للتضامن في النظام العربي ، فإن هناك قطاعات من علاقات التضامن بين مجموعات من الأقطار العربية . وربما كان أهم تعبير عن علامات التضامن هذه المساندة التي تلقاها العراق في حربه ضد إيران من دول مجلس التعاون الخليجي ومن الأردن ومصر ، هذا إلى جانب العلاقات الثنائية التي تكشف عن وفاق أو تعاون أو تحالف بين عدد كبير من الأقطار العربية ، وخاصة بين السودان ومصر ، وبين الجزائر وتونس ، وبين سوريا وليبيا .

وعلى الرغم من أن المساندة التي تلقاها العراق من العالم العربي ليست إجماعية ، وعلى الرغم من المرارة التي تتقشع من تصريحات كبار المسؤولين العراقيين نتيجة لإنخفاض مستوى هذه المساندة عن توقعاتهم ، فإنها لا تبدو هيئة إطلاقاً ، كما أنها كانت ضرورية لدعم صمود العراق .

ويتلقى العراق أشكالاً مختلفة من الدعم العربي ، وربما كانت أهم أشكال الدعم على الإطلاق هو الدعم المالي والاقتصادي الذي تقدمه أساساً المملكة السعودية والكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي . وربما يكون التقدير الذي وصل بحجم المساعدة المالية من دول مجلس التعاون إلى العراق إلى نحو خمسين بليوناً من الدولارات منذ انفجار الحرب قريباً من الدقة . وتخصص السعودية حصة من مبيعاتها النفطية لحساب العراق . كما تقدم الأردن والسعودية والكويت مساندة لوجستية ، إذ يتم نقل الاحتياجات المدنية من الواردات العراقية عبر الموانئ السعودية على البحر الأحمر . على حين أن الواردات العسكرية يتم نقلها عبر ميناء العقبة الأردني . كما ينقل جزء من صادرات النفط العراقية عبر الأراضي السعودية . كما تقدم مصر والأردن مساندة عسكرية غير مباشرة بتزويد العراق بالأسلحة والذخائر من المصانع العسكرية المصرية ، ومن وارداتها من الأسلحة منذ بداية الحرب تقريباً . وتقدم دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر وبلدان عربية أخرى مساندة سياسية للعراق ، وذلك منذ انتقال إيران من الدفاع إلى الهجوم ، بتأييد الموقف العراقي الأساسي من التسوية السلمية للصراع مع إيران . وقد عبرت هذه المساندة السياسية عن ذاتها بصورة مباشرة وغير مباشرة . ومن بين الصور المباشرة قرارات مجلس الجامعة العربية ، ومجلس الأمن الدولي

العسكرية الأمريكية في تخطيط وتنفيذ عدوانها القاشم على ليبيا . وقد كان يمكن لهذه الضغوط أن تأتي بنتائج أخرى في حالات أو مواقف مشابهة ، خاصة وأن مصر مكتشوفة إلى حد بعيد للضغوط الاقتصادية للولايات المتحدة .

إن مجمل الموقف العربي من الغارات الأمريكية - الليبية لم يعكس بأي حال تضامناً إيجابياً مع ليبيا ، إلا على صعيد القرارات الشفهية التي أصدرها مجلس الجامعة العربية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية اثر الاعتداء الأمريكي . بل أن هذه القرارات لم تصدر عن مؤتمر قمة . وفشلت الدعوة لعقد مؤتمر للقمة يدين العدوان الأمريكي أو يتخذ حياله إجراءات رادعة . ومع ذلك كله ، فإن الموقف العربي لم يكن متضامناً مع الولايات المتحدة في هذا العدوان . وهو الأمر الذي أغضب المسؤولين الأمريكيين .

وقد لا يكون لهذا الموقف أية قيمة من وجهة نظر غالبية المؤمنين بوحدة المصير العربي . غير أنه ليس خالياً من القيمة لدى الدارسين العارفين بأحوال النظم الإقليمية الأخرى أو الخاضعة للضغوط الأمريكية ، مثل النظام الإقليمي لأمريكا الوسطى ، ولجنوب شرق آسيا .

كما أن علاقات المشاركة تظهر أيضاً على نحو سلبي إلى حد ما في الموقف العربي من التهديد الإسرائيلي ومن القضية الفلسطينية . فلا تزال خطة فاس التي اقترها مؤتمر القمة العربي في ١٩٨٢ هي محل إجماع الأقطار العربية حول مضمون الحل الذي يراه العرب للصراع العربي - الإسرائيلي .

وتظهر علاقات المشاركة أخيراً في نمط العلاقات الاقتصادية الذي تطور في السنوات العشر الأخيرة بين الأقطار والمجتمعات العربية . والمشاركة في هذا المجال أيضاً ليست قريبة من المستوى الذي كان يمكنها أن تصله ، إذا أخذنا في الاعتبار عدم قابلية قضية الإنماء العربي للتجزؤ . ذلك أن كل قطر عربي لا يستطيع أن ينمو على حدة . وهناك رأى قوى يؤكد أن العمل الاقتصادي العربي المشترك قد أنتكس مع الانتكاسة العامة للنظام العربي في السنوات العشر الأخيرة . غير أن ما أنتكس في واقع الأمر هو الوعي والعقلانية التي مثلت شرطاً لا غنى عنه لنموذج إنماء عربي شامل . أما الروابط والتفاعلات الاقتصادية العربية العضوية فلا شك أنها قد قطعت أشواطاً بعيدة إلى الأمام .

كبير في استصدار قرارات وازراء الخارجية العرب في اجتماعهم في نهاية ابريل ، واثر الغارات الامريكية على ليبيا برغم فشلها في تحقيق الاجماع حول عقد مؤتمر قمة عربي يخصص لاتخاذ اجراءات عقابية محددة ضد المعتدى الامريكى . وشهدت العلاقات بين الدولتين دفعة جديدة مع زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد لليبيا في نهاية اغسطس من هذا العام . وقد ناقش الطرفان امكانية زيادة الدعم المالى للبيى لسوريا هذا العام والعام المقبل . كما تناولت محادثتهما بعض جوانب المشكلة اللبنانية . وقد تميزت تطورات العلاقة بين سوريا وليبيا هذا العام بمحاولة احياء الصلات مع الجزائر بعد نحو اربعة اعوام من التوتر والانقطاع في علاقات هذه الاخيرة مع ليبيا بصفة خاصة .

ومع ان احياء العلاقات الليبية الجزائرية يعتبر علامة لاستمرار الاطار العريض لجبهة الصمود والتصدى على نحو ما ، فانها تعتبر ايضا علامة على المروحة الدائمة في علاقات مجموعة دول المغرب العربى الكبير بين التنافس والتضامن . فقد بحث المكتب السياسى لجبهة التحرير الجزائرية نتائج لقاء القذافى وبن جديد ، واكد ان جميع المشكلات يمكن ان تجد حولا عبر الحوار ، وركز على وجهة النظر الجزائرية التى تقوم على الحاجة إلى منهج تجريبى وتدرجى للوصول إلى سياق مناسب للوحدة في المغرب العربى على المدى الطويل ، وذلك في بيان له في اوائل فبراير من هذا العام . وفي زيارة رئيس الوزراء الجزائرى لليبيا في نهاية شهر مارس ، تم بالفعل بحث عدد من البرامج والمشروعات المشتركة مما يعنى ان وجهة النظر الجزائرية قد تغلبت في النهاية ، ثم جاءت زيارة الرئيس بن جديد لليبيا في اوائل ديسمبر هذا العام ، لتأكيد الطابع السياسى للصلات المجددة بين البلدين ، إذ تم فيها بحث تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ، وجهود وقف حرب المخيمات بين امل الشيعية والفلسطينيين ، وامكانية احياء التحالف بين حركة المقاومة الفلسطينية وليبيا ، وذلك من اجل تعظيم الضغوط على سوريا لتعديل موقفها من المنظمة ، ومن الوجود العسكرى الفلسطينى في لبنان . كما تناولت البحوثات الليبية الجزائرية طوال هذا العام تصحيح العلاقات بين ليبيا وتونس ، وقيام الجزائر بالوساطة بينهما ، وذلك بعد ان وصلت الخلافات إلى حد تقديم تونس لشكرى امام مجلس الامن في ابريل ، تطالب فيها ببحث التهديدات والاعتداءات الليبية ضدها . وفي نفس

التي عكست ثقل السعودية على وجه خاص . أما من ناحية المساندة السياسية غير المباشرة ، فلا شك ان الاهمية الدولية للسعودية ومصرفية البلدان العربية ، كانت وراء تسهيل حصول العراق على الأسلحة من مصادر غربية مختلفة . كما كان الثقل العربى وراء المساعى الحميدة التى قامت بها حركة عدم الإنحياز والمؤتمر الإسلامى لمحاولة تحريك تسوية سلمية للصراع بين الدولتين .

ب - وهناك مثال آخر لعلاقات التضامن والمشاركة هو ذلك الممثل فيمابقى من جبهة الصمود والتصدى ، وبالتحديد علاقة التحالف بين سوريا وليبيا . ولقد تخلقت هذه الجبهة حول مشروع سياسى قوامه مقاومة الحل الامريكى للصراع العربى الإسرائيلى على حساب المصالح العربية (انظر تقرير العام الماضى) . غير أن هذه الجبهة سريريا ما تصدعت نتيجة الخلافات الثنائية بين أطرافها حول الموقف من الازوضاع العربية .

ونتيجة لرغبة ليبيا في اتباع سياسة ثورية نحو الازوضاع العربية تشتمل على جهود للإطاحة بعدد من النظم العربية ، في الوقت الذى رأت فيه بقية اطراف الجبهة ضرورة لثمتين الوفاق مع دول عربية معينة وخاصة السعودية . وعبر هذا التصدد عن نفسه في خلافات علنية ومحلات اعلامية متبادلة بين ليبيا والجزائر ، وبين ليبيا ومنظمة التحرير . وبقي من هذه الجبهة فقط العلاقة المتميزة بين سوريا وليبيا . وعلى الرغم من محاولات احياء هذه الجبهة مع تحسين العلاقات بين ليبيا والجزائر ، خاصة اثر العدوان الامريكى على ليبيا هذا العام . وتبادل الزيارات بين الرئيسين الليبى والجزائرى ، ومع محاولات قليلة للمصالحة بين منظمة التحرير وليبيا ، إلا ان العلاقات السورية - الليبية فقط هى التى صمدت أمام عواصف التغيرات السياسية العربية . وقد شهدت هذه العلاقة نوعا من الاحياء عام ١٩٨٦ وقد كان المحرك الأساسى وراء هذا الاحياء هو العدوان الامريكى على ليبيا اقتصاديا وعسكريا ، وتعاطف حجة سوريا للدعم المالى الليبى نتيجة تقليص هذا الدعم من جانب دول مجلس التعاون الخليجى ، خاصة الكويت ، وتقاعص الصعوبات الاقتصادية لسوريا . فقامت سوريا بدور نشط في حث البلدان العربية على مقاومة الاجراءات الامريكية الاقتصادية ضد سوريا ، في الاجتماع الطارىء الذى عقده وزراء خارجية الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية في شهر فبراير من هذا العام . كما قامت بدور

الوقت ظهر احياء العلاقات اللببية - الجزائرية وكأنه موجه إلى المغرب التي زادت عزلتها في المغرب العربي الكبير ، بعد قيام الملك الحسن بإلغاء معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي في شهر أغسطس إثر الحملات الاعلامية المتبادلة بين الدولتين نتيجة استقبال الملك لرئيس الوزراء الاسرائيلي .

ملتزمة بقرارات قمة الرباط الخاصة بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، إلا أنها كانت تدفع في اتجاه افراز بدائل للمنظمة من الناحية الفعلية . وصرح الملك حسين بأن على الفلسطينيين أن يقرروا من يجب عليه قيادتهم سواء في اطار المنظمة « أو أية هيئة أخرى » . وفي نفس الوقت ، فعلى الرغم من الحرص الظاهر لقيادة المنظمة على رأب الصدع مع الأردن ، إلا أنها قد قاومت بعناد الموقف الأردني الهادف لافراز قيادة بديلة . وتطورت الأحداث بسرعة ، فأعلن في شهر ابريل عن انشقاق عن المنظمة في الأردن ، وأغلقت مقار المنظمة في عمان ، وجمد نشاطها ، وأعلن شيمون بيريز عن تجدد الاتصالات بين اسرائيل والأردن من خلال قنوات امريكية في شهر مايو . وفي نفس الوقت فصلت العناصر المنشقة في الأردن ، وسريعا ما ظهر فشلها في تشكيل بديل للقيادة الرسمية ونشطت محاولات المصالحة بين القيادة الرسمية للمنظمة والجبهات المنشقة عليها .

وقد مثل هذا الانهيار السريع للمبادرة الأردنية - الفلسطينية نكسة خطيرة لاستراتيجية الحل السلمي للصراع العربي - الاسرائيلي والدبلوماسية المصرية التي استهدفت جعل هذه المبادرة نقطة انطلاقا لافط لتحرير هذا الحل ، وانما ايضا لاعادة الاندماج في المؤسسات الرسمية للنظام العربي ومحاصرة دول الصمود والتصدى في الساحة العربية ، وبالتالي بذلت الدبلوماسية المصرية محاولات مضنية لاعادة الوفاق والاتفاق الأردني الفلسطيني طوال العام ، وعلى أعلى مستوى من خلال اللقاءات المتكررة بين الرئيس مبارك والملك حسين ، أو الرئيس مبارك وياسر عرفات وعدد من القادة الفلسطينيين . على أن هذه المحاولات لم تسفر عن أكثر من تخفيف الحملات الدعائية وروح الخصومة الظاهرة بين الطرفين الأردني والفلسطيني .

أما التطور الثاني فيتمثل في زيارة شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق للمملكة المغربية ، قرب نهاية شهر يوليو من العام الحالي . وكان الملك الحسن الثاني قد مهد لهذه الزيارة بعقد العديد من الاجتماعات غير العلنية مع مسئولين اسرائيليين ، وبإعلان المفاجيء الذي طالب فيه بعقد لقاء قمة بين زعيم عربي ورئيس وزراء اسرائيل في شهر مارس . وبرر هذه الدعوى بالحاجة لشرح مقررات قمة مؤتمر فاس ، الخاصة باقتراحات تسوية الصراع العربي -

ج - وهناك مثل ثالث لرابطة التضامن العربي تعكس نمط القيادة في العلاقات العربية ، وهي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي . وتتسم هذه المجموعة بتجانسها الشديد ، ويتشابه هيكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالنقل المادى الكبير للسعودية بينها . ويعود إلى الدور القيادي للسعودية داخل هذه المجموعة اتسام هيكل المجلس بالتركيز على قضايا الأمن الداخلى والخارجى بالمعنى الرقابى والعسكرى ، وبالتالي تركيز وسائله وقضاياه على الايديولوجية المحافظة التي تسعى لمنع التعبير الظاهر عن التغيير ، أكثر منها التأقلم الايجابى والخلق مع هذا التغيير في البناء المجتمعي الداخلى . وفي العلاقات الدولية لهذا التكتل الاقليمي الفرعى . واخيرا فإن السياسات الاقليمية والدولية لهذا التكتل تعكس ايضا الوسط السعودى الذهبى بين التوزيعات في المواقف من القضايا المثارة عربيا ودوليا بين الدول الاعضاء .

ب - علاقات التنافس والتهديد :

تمثل علاقات التنافس والتهديد الجزء الظاهر من التفاعلات الرسمية في النظام العربي . وهي لذلك تحتل المقام الأول في الاهتمام العام - حتى لدى المتخصصين والمتقنين .

(١) وتنبع المنافسات في النظام العربي من مصادر مختلفة . فهناك أولا التنافس بين الاستراتيجيات المختلفة أو المتناقضة لمواجهة التهديد المركزى للنظام العربي أى التوسعية العسكرية الاسرائيلية . وقد شرحنا في تقرير العام الماضى هذا الجانب بالتفصيل . ويكفى الآن أن نتابع تطورات ، وكيف انعكست هذه التطورات على العلاقات العربية . وقد شهد هذا العام ثلاثة تطورات بارزة في ساحة الصراع مع اسرائيل . يتمثل التطور الأول في انهيار الاتفاق الأردني - الفلسطيني . فأعلن الملك حسين في شهر فبراير - هذا العام وقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ورغم أن الأردن قد ظلت تصرح بأنها لن تعمل كبديل لمنظمة التحرير وانما ما زالت

الدول كاستلوب لتحريك التسوية السلمية . ولم يواجه هذا اللقاء اداة عربية بنفس الدرجة من الحدة والاتساع التي لاقاها لقاء ايفران بين الملك الحسن وشيمين بيريز ، ولكن عدم الراحة نحوه كانت اعرق . ذلك ان الراى العام العربى والعديد من الحكومات العربية كانت تأمل أن تتعمق القطيعة بين مصر واسرائيل إلى الدرجة التي تسهل مهمة اعادة ادماج مصر بسرعة في المؤسسات الرسمية للنظام العربى . وجاء لقاء القمة المصرى - الاسرائيلى لكى يزيده من صعوبة هذه المهمة .

وعلى الجانب الآخر من الصورة أى من زاوية استراتيجية الصمود والتصدى ، فلم تكن هناك تطورات كبيرة على الجانب العربى في صلب هذه الاستراتيجية فقد كانت سوريا قد طورت مبداءها الخاص بالتوازن الاستراتيجى المباشر مع اسرائيل . وعلى الرغم من أن سوريا قد قامت بجهد كبير هذا العام للاضافة إلى قدراتها العسكرية ، إلا أن ذلك قد استمر في دائرة تكوين قدرتها على الردع والدفاع الاستراتيجى ، دون أن يتطور إلى تملك القدرة على الهجوم الفعال والردع المرن (والذى يرتهن اساسا بتطوير أنظمة الرقابة والتوجيه والتحكم الاليكترونى وترقية تكنولوجيا ومهارات القتال للسلاح الجوى) . ولا يبدو ان سوريا ترى الوقت مناسباً للتمهيد السياسى المناسب لعمليات هجومية ضد اسرائيل .

وبالتالى فإن التطورات الخاصة باستراتيجية الصمود والتصدى تنحصر في تلك التي تمس الدول والحركات المدافعة عن هذه الاستراتيجية وبالتحديد سوريا وليبيا والمنظمات الفلسطينية المرتبطة بهما . ويمكن تلخيص هذه التطورات اجمالاً في تحول هذه الدول والمنظمات الفلسطينية من موقع الهجوم السياسى إلى موقع الدفاع السياسى في كل من الدائرتين العربية والدولية . ويتضح ذلك من خلال ثلاثة تطورات كبرى .

الاول يتمثل في التهديدات الاسرائيلية والتي بدت جادة إلى حد بعيد في الربيع الأول من العام بتوجيه ضربة اجهاضية لسوريا . ومن زاوية الحسابات الاسرائيلية ، فإن مهمة هذه الضربة العسكرية هي تصفية الترسانة السورية من صواريخ (اس - ٢٠ و ٢١) بعيدة المدى والتي يمكنها تدمير المطارات ومراكز القيادة و اجزاء كبيرة من المدن

الاسرائيلى . ثم أقدم الملك على دعوة شيمين بيريز لزيارة المغرب ، واضطر اعلانها بعد قيام الاسرائيليين بالدعاية على نطاق واسع لهذه الزيارة . وقد أعلن الملك بعد ذلك فشل هذه الزيارة ، حيث انها لم تؤد إلى اقناع رئيس الوزراء الاسرائيلى بالقيام بأى تنازل فيما يتصل بالأراضي العربية المحتلة وخاصة القدس أو الاعتراف والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن الاسرائيليين راوا أن الزيارة قد نجحت لأن هدفها لم يكن التفاوض حول أى شىء محدد وانما الحوار المباشر نفسه . وفي الواقع فإن وجهة النظر الاسرائيلية تعتبر اقرب إلى الصواب . إذ لم يكن أحد ليتصور ان عقد مثل هذا اللقاء كان كافياً لدفع الاسرائيليين للقيام بأية تنازلات . ومن المؤكد أن أحداً لم يقبل التبرير المغربى لهذه الزيارة التي استندت على الزعم بأن الاسرائيليين لم يدركوا كفاية كنه مقررات قمة فاس وأن مجرد شرحها مباشرة لرئيس الوزراء الاسرائيلى سوف يعزز فرض التسوية السلمية . وانما كان الدافع الرئيسى وراء هذه الزيارة هو زيادة أسهم المغرب لدى الغرب بصدد مطالبها بزيادة المعونة الاقتصادية والتخفيف من اعباء ديونتها التي فشلت المغرب في تدبير دفع قسطين منها ، حتى وقت الاعلان عن هذه الزيارة . وبالتالي لم تقض هذه الزيارة إلى دفع مساعى التسوية السلمية ، ولكنها بالتأكيد قد ساهمت في التخفيف من الحصار السياسى العربى لاسرائيل . وعلى الرغم من أن لقاء ايفران بين الملك الحسن ورئيس الوزراء الاسرائيلى قد اضاف بلدا عربيا جديدا إلى قائمة المتعاملين مع اسرائيل والمنادين بتسوية سلمية معها ، فلا ينبغي المبالغة في أهمية ذلك . فتأثير المغرب على مجرى الصراع العربى - الاسرائيلى محدود إلى حد كبير . كما أن اقدام الملك على هذه الخطوة لم يخط إلى النتيجة المنطقية ، وهى اعلان تحالف بين المغرب ومصر . بل أن المغرب للغرابه لم ترحب بلقاء مبارك - بيريز في الاسكندرية .

أما التطور الثالث البارز في مجال الصراع العربى - الاسرائيلى فيتمثل في لقاء مبارك - بيريز في قرب نهاية أغسطس هذا العام . لقد سبق هذا اللقاء محادثات مصرية - اسرائيلية مكثفة طوال العام حول مشكلة طابا ، ولكن اللقاء تناول قضايا أوسع وخاصة قضية التطبيع وتحريك التسوية السلمية . وقد نتج عن اللقاء اتفاق حول مشاركة التحكيم حول مشكلة طابا مرض لمصر . كما أسفر أيضا عن وعود غامضة وغير كافية من الطرفين بصدد التطبيع وقبول اسرائيل لفكرة المؤتمر

العقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية - الأمريكية ضد ليبيا . على أن القيادة الليبية سريعا ما عادت إلى حملات الهجوم على عدد من الدول الكبرى ، فوجه الرئيس القذافي تهديدات مباشرة لمصر وحملها نتائج المواجهة الليبية - الأمريكية في خليج سرت في نهاية مارس . وانتهت تونس رسميا بالسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها ومجالها الجوي في العدوان على الأراضي الليبية (وهو اتهام غير صحيح) في منتصف شهر ابريل . وفي بداية شهر مايو انتهت ليبيا المملكة السعودية بصورة غير مباشرة بمساندة العدوان الأمريكي ضد ليبيا . وعادت ليبيا تهديد مصر في شهر مايو بالهجوم العسكري عليها على الطريقة الأمريكية « إذا شعرت بعمل مضاد من جانبها » . وسريعا ما وسعت ليبيا من دائرة هجومها على الدول العربية الأخرى وتعميق الخصومة معها على النحو الذي تكرر في مؤتمر عدم الانحياز في هراري واجتماع مجلس وزراء خارجية المؤتمر الاسلامي في نيويورك وفي اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية . وهكذا أخذت ليبيا في تعميق أسباب عزلتها وزيادة انكشافها أمام الاعتداء الأمريكي السياسي والاقتصادي والعسكري ضدها .

ولا تختلف ادارة سوريا لعلاقتها العربية عن الادارة الليبية إلا في التقنيات والأساليب .

(٢) أما المصدر الثاني للعلاقات الخنافس والتهديد بين الاقطار العربية فيتمثل في ظهور قوائم اهتمام اقليمية جديدة إلى جانب قضية الصراع العربي - الإسرائيلي . وأبرز هذه القوائم هو ما يتصل بمواجهة الحرب العراقية - الإيرانية واحتمالات توسعها لتشمل الدول العربية الصغيرة في الخليج .

والواقع أن مجمل الاهتمام العربي بالتهديد الاسرائيلي ، وبمشكلات الصراع العربي - الاسرائيلي قد تقلص كثيرا تحت تأثير تقدم التهديد الإيراني . والاعتقاد الشائع لدى صانعي السياسة والخبراء في الشرق العربي أن انتصار ايران ، لو حدث ، سوف يؤدي إلى تفكك العراق وتحويله إلى عدد من الدويلات الطائفية والعرقية ، وإلى أحداث انقلاب جذري في الهياكل السياسية لدول الخليج في ظل هيمنة إيرانية كاملة .

ومن ناحية أخرى ، فإن تجميد الاستراتيجيات

الاسرائيلية وبالتالي تصفية قدرات الردع السورية تجاه اسرائيل . ومن المؤكد أن التخطيط العسكري لمثل هذه الضربة كان جاهزا منذ أكثر من عام ونصف ، ولكن الظروف لم تكن مناسبة للخارج السياسي لهذه الضربة . ولهذا فإن اسرائيل قد لا توجه هذه الضربة العسكرية لسوريا قبل استكمال الحصار السياسي لها في العالم العربي وفي العالم ككل . أما التطور الثاني فيتمثل في الغارات الأمريكية على ليبيا في شهرى مارس وابريل من هذا العام ، واستمرار التهديد بتوالي هذه الغارات . وهناك تفسيرات ، كثيرة لهذا العدوان العسكري . غير أن من المؤكد تقريبا أن الهدف الرئيسي منه لم يكن عسكريا ، وإنما كان الحث على ، وتسهيل الانقلاب السياسي او العسكري على القيادة الليبية الراهنة . ويتوافق مع هذين التطورين ، تطور ثالث يتمثل في احكام الحصار السياسي الغربي على كل من سوريا وليبيا ، وتصعيد احتمالات عدوان عسكري على سوريا ، وربما يكون جوهر هذا التطور هو مشاركة اوروبا الغربية في الجهد السياسي الأمريكي الذي يقود الحملة لاحكام هذا الحصار . وفي هذا الاطار تأتي قرارات الجماعة الاقتصادية الأوروبية في نوفمبر بفرض عدد من الاجراءات العقابية التي امتدت إلى تقليص المعونة الاقتصادية ومنع صادرات السلاح لسوريا وتخفيض مستوى التفاعل السياسي والدبلوماسي معها .

وما يهمنا من أمر هذه التطورات هو انعكاساتها العربية . فقد ضاعفت هذه التطورات من ضعف النداء للصمود والمقاومة السياسية والعسكرية لاسرائيل وللغرب وخاصة الولايات المتحدة داخل الوطن العربي . على أن هذه لم تكن بالضرورة نتيجة حتمية . ذلك أن السبب الرئيسي وراء هذا الضعف ولما أدت إليه هذه التطورات من تعاطف عذله سوريا وليبيا هو فشل الدولتين في استثمار هذه التطورات باعادة صياغة علاقاتهما العربية من جديد . وقد بدأ هذا الأمر واضحا بالتحديد في حالة ليبيا . فقبل الغارات الأمريكية ضد ليبيا في مارس ظهر أن وزارة الخارجية الليبية تقود اتجاهًا لتحسين موقف ليبيا عربيا . وصرح وزير الخارجية السابق ، أن تهديدات أمريكا للليبيا حثت اقطارا عربية على نسيان خلافاتها وتحسين العلاقات الليبية - العربية ، ووعد باعادة العلاقات مع تونس والبدء في حملة لتسوية المشكلات مع بقية البلدان العربية . وكان ذلك الاتجاه وراء دعوة ليبيا في يناير لعقد قمة عربية طارئة للخروج بموقف عربي موحد من

العربية في مواجهة اسرائيل قد دفع في نفس الاتجاه :
أى التركيز على التهديد الإيراني على حساب مقتضيات
المواجهة مع التهديد الاسرائيلي .

إن هذا التجميد نفسه يفسر تطورات المسألة
اللبنانية . فقد لعبت سوريا في لبنان - منذ البداية -
تكتيكاً دفاعياً . وقصد بهذا التكتيك منع استخدام
اسرائيل لأراضي لبنان كمحطة انطلاق إلى العاصمة
السورية وتهديد الأمن السوري . وقد اقتضى ذلك
التكتيك اسقاط اتفاق ١٧ مايو بين الحكومة اللبنانية
واسرائيل ، والذي قنن الوجود الاسرائيلي في لبنان ،
وأمل هذا الهدف بدوره اطلاق المقاومة اللبنانية
للالحتلال الاسرائيلي ودعمها مما مثل شرطاً مواتياً
للتحالف الوطني اللبناني لفترة امتدت نحو عامين . على
أنه ما أن نجحت سوريا في اسقاط هذا الاتفاق وفي
اجبار اسرائيل بالتالي على الانسحاب إلى الشريط
الحدودي بجنوب لبنان ، وإخلاء البقاع الغربي حتى
انتقلت سوريا إلى محاولة تأمين هذا المكسب دون
تطويره . وقد أمل هذا الهدف الأخير محاولة عقد
المصالحة الوطنية في لبنان وإنهاء الحرب الأهلية وإعادة
أحياء هياكل ومؤسسات الدول اللبنانية الموحدة . وقد
كان من الواضح أنه طوال الفترة من مايو ١٩٨٢ حتى
مايو ١٩٨٥ ، لم يكن للقوة الفلسطينية أثر ملموس على
معادلات القوة في لبنان ، وأن الفلسطينيين لم يكن لديهم
النية أو القدرة على التأثير الفعال على مجرى المصالحة
اللبنانية .

على أنه ما أن عادت المسألة اللبنانية إلى نطاقها
الضيق ووضعت في سياق جهود إنهاء الحرب الأهلية
 وإعادة الحياة إلى هياكل ومؤسسات الدولة المركزية ،
حتى أثار الموقف اللبناني برمته إلى علاقات وموازنات
طائفية صرفة . وبالتحديد فقد أثار التحالف الوطني في
لبنان لحساب النضال الطائفي المعمم حول أنصبة
الطوائف المختلفة في هياكل ومؤسسات دولة ما بعد
الحرب الأهلية .

فقد كان من الطبيعي أن تعكس عملية المصالحة
الوطنية موازين القوى الجديدة في الساحة اللبنانية .
ولهذا فقد سعى كل طرف لتعزيز قوته وسيطرته قبيل
الدخول في مفاوضات الصلح في نهاية عام ١٩٨٥ وطوال
النصف الأخير من عام ١٩٨٥ ، كانت موازين القوى
تميل بسرعة لصالح حركة أمل الشيعية التي سعت بكل
قوتها لفرض هيمنتها على المنطقة الممتدة من بيروت إلى

الهامش الحدودي مع اسرائيل ، وذلك بدفع الدور إلى
منطقة الجبل وتصفية القوة العسكرية لطائفة السنة ،
واستئصال الوجود العسكري الفلسطيني في الجنوب
وحول بيروت الغربية ، كتمهيد لتصفية معسكرات
اللاجئين الفلسطينيين والتجمعات السكانية الفلسطينية
خاصة في الجنوب .

ويرجع قرار سوريا بمساندة مساعي أمل - وهو
القرار الذي يمثل جزءاً من عملية تبديل التحالفات
السورية في لبنان تبعاً للمتغيرات الواقعية - إلى العديد
من العوامل والأسباب وأهم هذه الأسباب على الإطلاق
هو حرص سوريا على انتاج سيناريو إنهاء الحرب
الأهلية بين الطوائف الاسلامية والطوائف المسيحية
وهو ما يجبرها على التوافق مع كبرى المنظمات
الاسلامية ممثلة في حركة أمل . ويضاف من أهمية
هذا العامل أن سوريا لا يمكنها التصادم العلني مع أمل
دون أحداث شرخ كبير في تحالفها مع إيران . أما
العامل الثاني فيتمثل في فشل المشروع السوري في جعل
جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني بديلة وعملية لسوريا
وفي الحيلولة دون تحريك عملية المصالحة الوطنية
الفلسطينية . بل إن الممارسة العملية قد اوضحت
للقادة السورية أنه لا يمكن تصفية الوجود المادي
لمنظمة التحرير دون تهديم الوجود العسكري للجبهات
الفلسطينية المعارضة للقيادة الرسمية للمنظمة . ذلك أن
الوجود الفلسطيني هو ما يفرض موضوعياً التضامن
المباشر بين الفصائل الفلسطينية . أما اصرار سوريا
على استبعاد منظمة التحرير فيعود بصورة أساسية إلى
العامل الشخصي الذي ينطوي على خطأ جوهري في
الحسابات . أما العامل الثالث فيتمثل في حرص سوريا
على تفادي ضربات الانتقام الاسرائيلية في الجنوب وفي
بيروت والتي لا يمكن أن يحكم مداها وثقلها ، وبالتالي
ما قد تجره من آثار على المعادلات السياسية اللبنانية
وعلى احتمالات المجابهة بين اسرائيل وسوريا .

على أن سوريا لم تواجه في لبنان مشكلة استراتيجية
أمل الطائفية ، بل وايضاً رفض القيادات المارونية لخطة
المصالحة الوطنية التي تمس بعض أساسيات
الامتيازات المارونية في الهيكل السياسي الموحد لدولة
لبنان . وقد نص الاتفاق الذي وقعه قادة الميليشيات
الثلاثة الشيعية والدروزية والمارونية في دمشق يوم ٢٨ /
١٢ / ١٩٨٥ على تقليص سلطات رئيس الجمهورية
(الماروني) وأحالتة إلى رمز للدولة وجردته من معظم

(٣) ويضاف إلى ما سبق ، عامل ثالث للتنافس بين الأنظمة السياسية الحاكمة في عدد من الاقطار العربية . وتشقت هذه المنافسات من مصادر متعددة بعضها عقائدي والآخر يعود إلى نمط التحالفات الدولية المتغير لهذه الأنظمة ، والباقي يعود إلى المطالب المتبادلة حول مناطق حدود متنازع عليها وإلى مطامع السيطرة الاقليمية أو التنافس على الادوار القيادية الفرعية للوطن العربي ، أو في الاقليم العربي ككل .

ويعتبر هذا العامل هو المصدر التقليدي للمنافسات بين الدول العربية منذ نشأة النظام الاقليمي العربي أثر نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومنذ حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي ، فهناك منافسة تقليدية بين الدول في العراق وسوريا حول الادوار الاقليمية والاستراتيجيات السياسية . ومنافسة تقليدية بين مصر والسعودية حول الزعامة الاقليمية والايديولوجيات السياسية والتحالفات الدولية ، وبين الجزائر والمغرب حول الادوار الاقليمية الفرعية والمطالب الحدودية . وقد اضيف إلى هذه القائمة في سياق تطور النظام العربي - التنافس بين مصر وليبيا والتنافس بين الجزائر وليبيا . وتتطوى هذه المنافسات الأخيرة على كل أسباب المنافسات العربية من تناقضات عقائدية وتحالفات دولية متعارضة ونزاعات حول مناطق حدودية وتباين المواقف من استراتيجيات حل الصراع العربي الاسرائيلي وتصادم سياسات الأمن في عدد من المناطق العربية والافريقية .

على أن الجديد في امر هذه المنافسات هو انزلاقها إلى التبلور في صورة علاقات تهديد . وقم تم هذا الانزلاق تحت تأثير التحولات في موازين القوة وأنماط التحالفات الاقليمية وتحت تأثير انفجار المناطق الساخنة للصراعات الدائرة على هامش الوطن العربي أو في بعض اقطاره ، وتعاظم الميل لقيام الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بشن هجمات عسكرية على عدد من الدول العربية .

وفي هذا السياق يمكن القول بأن التطور الاساسي في علاقات التنافس العربية هو تكون أو تعمق ذهنية أمن متميزة تتفق مع بعض علامات سلوك المحاصر لدى قيادات عدد من الاقطار العربية .

وتحكم هذه الذهنية نظرة هذه القيادات إلى علاقاتها العربية . ويمكن الحديث حصرا على تولد هذه الذهنية لدى القيادات السياسية للعراق وسوريا وليبيا ومنظمة

الوظائف . كما انطوى هذا الاتفاق على مساواة عدد وزراء الدولة المنتخبين لكل من الطوائف الست ، ولكن نصوصا كثيرة نقلت مركز التأثير الحقيقي في النظام السياسي الانتقالي والدائم إلى يد الشيعة من الناحية الفعلية . وكان ذلك كافيا لرفض رئيس الجمهورية (الماروني) القائم هذا الاتفاق ، ونجاحه في استقطاب ولاء الميليشيات الكتائبية ضد رئيسها الذي اطيح به .

وهنا واجهت سوريا مأزقا خطيرا . فهي لا تستطيع تمرير الاتفاق الا برضى القادة السياسيين للطائفة المارونية وميليشيا الكتائب . فلكى تفرض سوريا اتفاقا من هذا النوع على القادة الموارنة لا بد وأن تتسحق قوتهم العسكرية . ولكي تفعل سوريا ذلك فإن عليها أن تخوض نصالا عسكريا متوصلا ليس فقط ضد الميليشيات الكتائبية ، وانما ضد التدخلات المحتملة من الغرب ومن اسرائيل ، اللذين أعلنوا عن اقدامهما على منع الزعماء الموارنة ضمانات بالتدخل لوقف أى محاولة للقوات السورية للتقدم داخل مناطق الموارنة في لبنان لفرض اتفاق المصالحة ، (كما كشف رئيس اللجنة التنفيذية للقوات اللبنانية في نهاية شهر يناير من هذا العام) . وقد حاولت سوريا التغلب على هذه المشكلة باحداث انقلاب ماروني على القيادات السياسية والعسكرية المارونية في نهاية شهر سبتمبر من هذا العام . على أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل بعد هزيمة المتحمرين عسكريا .

وفي سياق الفترة من توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق حتى فشل محاولة التمرد العسكري في بيروت الشرقية بدا واضحا أن هناك توافقا في المصلحة بين الطوائف اللبنانية الرئيسية على وضع حد للهجمة العسكرية لمنظمة أمل الشيعية . ومن جديد بدأت المراهنة على القوة العسكرية الفلسطينية التي سهلت لها القيادات الطائفية المارونية والدرزية والسنية التسلسل من جديد إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت وفي الجنوب . وبدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تنفيذ مشروع كبير لتحدى الإرادة السورية وبالتالي بات من المحتم أن ينفجر صراع الإرادات والمصالح في حرب المخيمات التي انفجرت من جديد في شهر مايو . وما لبثت أن انحسرت قرب نهاية يونيو حتى عادت للتفجر بشكل أعنف في شهر أكتوبر . وأسدل الستار على العام ١٩٨٦ دون أن تبدو من نهاية واضحة لهذه الحرب نتيجة التوازن النسبي للقوى العسكرية بين الطرفين الفلسطيني والشيعي .

التحرير الفلسطينية ، وإلى حد ما الكويت .

ويعنى بذهنية المحاصر جعل الأمن المباشر البعد الحاكم للسلوك السياسى والمقرارات الاساسية للدولة فى سلوكها الداخلى والخارجى نتيجة شعور مرتفع للغاية بالتهديد الذى يبرره تواتر وتصاحب أحداث أو توقعات لأعمال عنف موجهة ضد الدولة من خارجها ومن داخلها مع تعامل سريع لندرة الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأعمال . وتصبح ذهنية الأمن هذه عاملا مستقلا فى دفع الدولة والقادة الاساسيين إلى اتخاذ قرارات تحصل درجة من العنف الموجه ضد الآخرين اعلى مما يمكن تبريره بهذه الأحداث ذاتها . ويمكن فهمه فقط بالاحالة إلى انعدام أو تصدع الثقة بالآخرين عامة .

وبالنسبة للعراق ، فإن الشعور المرتفع بالتهديد له ما يبرره منذ نهاية ١٩٨٢ فى المحاولات المتكررة لايران لغزو العراق . كما يتفاقم هذا الشعور بالتهديد نتيجة لتمرد الاكراد بقيادة حزب اتحاد كردستان وعدم الثقة الكاملة بالأغلبية الشيعية فى الجنوب ، إلى جانب التمرد المسلح للحزب الشيوعى العراقى وعدد آخر من الأحزاب الصغيرة ، التى عانت من بطش نظام الرئيس صدام حسين فى نهاية السبعينات . ويتحول هذا الشعور المرتفع بالتهديد إلى حالة الحصار مع الموقف السورى واللبنى المؤيد والمتحالف مع ايران . إذ تبدو العراق وكأنها واقعة فى كماشة بين الهجوم العسكرى الايرانى المتواصل والخصومة التى لا تلتين لسوريا .

وقد تضاعفت حالة الحصار بالنسبة للعراق هذا العام نتيجة عدد من التطورات فى الساحة العربية . التطور الأول يتمثل فى تعاضم خطر التمرد الكردى المسلح . إذ نجح تحالف العصابات الكردية العراقية وقوات الحرس الثورى الايرانى فى شهر اكتوبر من هذا العام فى الهجوم على كركوك ، أغنى حقول البترول العراقية وأحداث تفجيرات فيه . كما أن هذا التحالف نفسه كان قد سهل للقوات الايرانية السيطرة لبعض الوقت على مرتفعات السليمانية وحوض نهر درويج فى شهر ابريل من العام الحالى . أما التطور الثانى فيتمثل فى انهيار جهود الوساطة والمصالحة بين العراق وسوريا . وكانت هذه الجهود قد بدأت بوساطة سوفيتية فى مارس من العام الماضى ، ثم قامت اللجنة الثانية لتنقية الأجواء العربية باستئنافها فى بداية هذا العام عندما أعرب الرئيس صدام حسين عن استعداده لفتح صفحة جديدة فى العلاقات مع سوريا فى شهر فبراير ،

وساهمت الأردن والملك حسين شخصيا فى جهود المصالحة هذه مما أسهم فى تبلور خطة اللقاء بين وزيرى خارجية البلدين فى شهر يونيو . على أن المقاومة الايرانية الضارية لهذه الجهود اسفرت فى النهاية عن انهيارها . فاعلن عن تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى . وعلى النقيض من هذه المساعي فمن الثابت أن ليبيا قد نقلت إلى ايران عن طريق سوريا عددا كبيرا من الصواريخ التقليدية بعيدة المدى من طراز سكود التى استخدمها الايرانيون فى ضرب بغداد والبصرة هذا العام . ودفع ذلك كله الرئيس صدام فى خطابه فى شهر يوليو إلى تكثيف الهجوم على سوريا وليبيا ، معربا عن اعتقاده وجود مؤامرة دولية واقليمية بقيادة سوريا تستهدف هزيمة العراق وتفتته . ودعا وزير الخارجية العراقى فى نهاية شهر مايو إلى عقد مؤتمر قمة عربية غير اجماعية للنظر فى دور سوريا فى محاولات الغزو العسكرى للعراق وفى تفتيت العالم العربى . أما التطور الثالث فهو ما كشفت عنه تحقيقات الكونجرس الأمريكى ولجنة التحقيق المستقلة التى شكلها للتحقيق فى فضيحة تزويد الولايات المتحدة لايران بالأسلحة عن طريق اسرائيل . وقد انطوت بعض تفاصيل هذه التحقيقات على ما يؤدى إلى تصدع ثقة العراق فى صلابة موقف السعودية من الحرب العراقية - الايرانية . إذ ثارت التساؤلات ليس فقط حول دور تاجر السلاح السعودى عدنان خاشنقى فى صفقات السلاح الأمريكية لايران ، وإنما أيضا حول احتمال قيام السعودية بتمويل جزء من هذه الصفقات من خلال ما تتيحه لتصرف المخابرات المركزية الأمريكية من أموال مودعة لحسابها فى بنك سويسرى لتغطية نفقات العمليات السرية الموجهة ضد النظم الشيوعية فى أفغانستان وانجولا ونيكاراجوا . ومهما كان من صدق مثل هذه الاحتمالات ، فلا شك أن القادة العراقيين سوف يساورهم القلق بشأنها ، وبشأن ما تنطوى عليه من أسباب عدم الثقة فى قوة الموقف السعودى ، وخاصة أن هذا الموقف يأتى فى اعقابها ما أعلنه تجار وخبراء البترول من قيام السعودية فى شهر نوفمبر من العام ١٩٨٦ بشحن كميات كبيرة من البترول المكرر فى السعودية إلى ايران . وتقوم حكومات خليجية أخرى بتقديم أنواع مختلفة من المعونات والتسهيلات لايران . أن ما تثيره هذه الدبلوماسية السرية العربية مع ايران ، قد يدفع العراقيين لاستنتاج أن فكرة انهيار الدفاعات العراقية أمام الغزو الايرانى ربما قد أصبحت

غير مستبعدة ليس فقط من وجهة نظر الغرب وإنما أيضا من وجهة نظر بعض العرب الذين يعدون أنفسهم عمليا لهذا الاحتمال .

أما بالنسبة لسوريا . فإن ذهنية الأمن المحاصر كانت كامنة في صميم صياغات الأمن السورية منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية . إذ توقع السوريون أن الخطوة التالية في الهجوم « الامبريالي - الصهيوني » سوف تكون هي الهجوم على دمشق أو الضغط عليها وإبزازها لانتهاء مقاومتها للحل الأمريكي - الصهيوني . وقد عمق الغزو الإسرائيلي للبنان من عقدة الحصار السورية ، إذ أنه كشف مدى عدم مناعة الدفاعات السورية أمام هجوم إسرائيلي مباشر ، وقبيل هذا الغزو كانت الدولة في سوريا تعاني من مشكلات سياسية كبيرة تمثلت في التصاعد الحاد للمد الديني الذي انتهى بالصدام المروع بين الاخوان المسلمين وقوات الأمن في حماة ، وهو الأمر الذي صور للقيادة السورية على أنه حلقة من سلسلة عمليات الحصار والهجوم الامبريالي على سوريا . ومثلت لبنان في السياق نفسه مصدرا هائلا للتهديد بالنسبة لسوريا . وهكذا انطعت ذهنية الأمن السورية باستنتاج أن المؤامرة الامبريالية الصهيونية لها مخالب عربية يشارك كل منها بدور مرسوم في استكمال حصار سوريا . وفي هذا العام جرت تطورات عديدة أدت إلى تعميق عقدة الحصار ، وربما كان أهم هذه التطورات هو التهديد المتواصل من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وغرب أوروبا بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا . وقد بدأت هذه التهديدات بتصعيد مقصود من جانب إسرائيل لحملة الأخبار والمضاربات المدسوسة في الصحافة ووسائل الاعلام الغربية وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين باحتمال انفجار الحرب بين إسرائيل وسوريا . وخلال الشهور الأربعة الأولى من العام ، زادت توقعات الهجوم الاسرائيلي المنتظر باطراد . وفسر هذا الهجوم المحتمل على أنه ضربة إجهاضية يقصد بها تصفية ترسانة الصواريخ بعيدة المدى التي تسلمتها سوريا في العامين قبل الماضي والماضى (حوالى ٢٠ منصة صواريخ إس - إس) . أما في الشهور الثلاثة الأخيرة من العام فقد تصاعدت الحملة الأوربية الغربية ضد سوريا ، والتي اشتملت على تهديدات أمريكية مباشرة بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا ، على حين لم يستبعد الأوربيون تماما مثل هذا الاحتمال . ففي أعقاب قرار الحكومة

البريطانية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا ، قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية بفرض عقوبات اقتصادية تشمل منع القروض والتسهيلات الائتمانية والمعونات الغذائية وحظر بيع الأسلحة لسوريا . وصرح القائد الأمريكي لقوات حلف الأطلسي بأنه لا يستبعد توجيه ضربات عسكرية لسوريا . « إذا وجدت الأصابع السورية في هجوم إرهابي كثيف على الأمريكيين » . أما التطور الثاني فيتمثل في التفاقم السريع للآزمة الاقتصادية الداخلية في سوريا ، وتنامى مزاج المعارضة الداخلية الذي يعبر عن نفسه أحيانا في شكل أعمال إرهابية . وقد تفاقمَت المشكلات الاقتصادية لسوريا هذا العام نتيجة تقلص معونات الدعم العربية من ١,٦ بليون دولار عام ١٩٨١ إلى ما لا يزيد كثيرا عن ٥٠٠ مليونا هذا العام تدفعا للسعودية أساسا ، بعد إعلان الكويت عن إنهاء التزامها بهذا الدعم المقرر وفقا لمؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ . ونتيجة لما سببه ذلك من أزمة مالية فإن القيود الشديدة على الواردات ، قد أدت إلى ارتفاع الأسعار واختفاء السلع وبطالة جزء هام من الصناعة .

وقد حفل هذا العام بأعمال الارهاب في سوريا . فشهدت دمشق تفجيرات في شهر مارس ومايو وأكتوبر وديسمبر ، سقط فيها ضحايا عديدون . وتنسب دمشق أعمال التخريب هذه إلى أجهزة الأمن العراقية . إلا أنها تبدو قد نفذت في الحقيقة بواسطة جماعات معارضة داخلية . وتعتبر هذه المعارضة عن نفسها بأشكال شتى شاملة محاولات انقلابية داخل الجيش أعلن عنها في شهرى سبتمبر وأكتوبر .

أما التطور الثالث بالنسبة لسوريا فهو يتمثل في التحدى الكبير الذى قامت به القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح للارادة الرسمية لسوريا ، وذلك بإعادة عدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين إلى المخيمات في الجنوب اللبناني وبيروت ، منذ شهر مايو على الأقل . وكانت القيادة السورية قد أعلنت مرارا عن عزمها على تصفية الوجود العسكرى الموالي للقيادة الشرعية للمنظمة في جميع أنحاء لبنان مستخدمة قوات منظمة أمل في الجنوب وبيروت ، وقواتها الخاصة في طرابلس وقد بدأ للقيادة السورية بأن هذا التحدى قد أصبح ممكنا ، نتيجة ما تتوقع القيادة الفلسطينية أن تلقاه من تأييد عربى ضد أعمال العدوان التي قد تقوم بها سوريا ومنظمة أمل ضد المخيمات ، ونتيجة لفشل سوريا في فرض اتفاق المصالحة في لبنان . ونتيجة لهذه

شهر أغسطس عندما كان النظام الليبي يعانى من مشكلات متزامنة ومتعددة ، بدأت المناورات العسكرية المصرية الأمريكية في الجو والبحر ، وهي الأولى بعد انقطاع دام خمسة عشر شهرا . وقد فسرت ليبيا هذه المناورات على أنها إعداد لغزو ليبيا أو على الأقل إرهابها . كما أن الاعلان في القاهرة عن استئناف مناورات النجم الساطع في شهر فبراير من عام ١٩٨٧ قد يفسر في ليبيا بنفس الطريقة - بالرغم من إعلان القاهرة المتكرر عن رفضها المساهمة في أى مشروع أمريكى للعدوان على ليبيا .

أما منظمة التحرير الفلسطينية فهي في واقع الأمر تكافح ظروف حصار مادي وموضوعي فرض عليها منذ الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ إثر الغزو الاسرائيلي للبنان . فبالإضافة إلى ضراوة العداء الذي أظهرته سوريا للقيادة الشرعية للمنظمة ، فإن تونس قد عبرت عن رغبتها - إثر الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير فيها في العام الماضي - في نقل القوات الفلسطينية من أراضيها تقاديا لاحتمال تكرار الغارات الاسرائيلية وأعلنت المنظمة عن خططها في هذا الصدد في شهر مايو . كما أعلنت عن إغلاق معسكراتها في عدن والخرطوم تمهيدا لنقل المقاتلين إلى الأراضي المحتلة وجنوب لبنان . وشهد هذا العام أيضا تأزم الموقف المالى للمنظمة (الصندوق الوطنى الفلسطينى) نتيجة توقف الكويت عن دفع حصة الدعم المالى للمنظمة والمقررة وفقا لمؤتمر بغداد ١٩٧٨ . وأعلنت مصادر المنظمة في نهاية شهر مايو أن السعودية هي الدولة الوحيدة التى تمد المنظمة بالمساعدات بصورة منتظمة وأن دولة الامارات قد دفعت جزءا من الحصة المقررة . وشهد هذا العام أيضا نكسة سياسية للقيادة الشرعية للمنظمة عندما أعلنت الأردن وقف العمل بالمبادرة الأردنية - الفلسطينية بعد ضغوط هائلة لاجبار المنظمة على الاعتراف بالقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن . كما أن الموقف العسكرى للمنظمة قد تعرض لضغوط رهيبية نتيجة حرب المخيمات التى تقوم بها منظمة أمل الشيعية بدعم سورى والتي دارت رحاها طوال العام تقريبا بشكل متقطع وتكثفت بحدّة ، منقطعة النظير في الربع الأخير من العام . واستغلت إسرائيل هذا كله لدفع الشعب الفلسطينى إلى اليأس التام برفع منسوب العنف في الأراضي المحتلة باستخدام المستوطنين والمنظمات الصهيونية شديدة التطرف وباستخدام الوسائل الادارية والعسكرية الحكومية .

الانطباعات السورية فإن سوريا لم تتورع عن تحمل مسئولية إشعال حرب المخيمات من جديد في الربع الأخير من هذا العام . وعن تحدى الاجماع العربى في الاجتماعين الطارئین لمجلس وزراء الخارجية للجامعة العربية .

أما بالنسبة لليبيا فإن عقدة الحصار لم تنشأ سوى في العامين الأخيرين ، ويمكن القول بأن القيادة الليبية قد أصبحت تشعر بضرورة الانتقال من الهجوم واسع المدى على الأوضاع السياسية العربية الراهنة إلى الدفاع عن ذاتها . وقد أدت تطورات عديدة هذا العام إلى خلق هذا الانطباع ، وبدون شك فإن أهم هذه التطورات هي العدوان العسكرى الأمريكى على ليبيا في شهرى مارس وأبريل والذي يأتى في أعقاب العقوبات الاقتصادية التى أعلنتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية ضد ليبيا في يناير . وتلت هذه الغارات حملة مدبرة لنخوف ليبيا عبر تسريب أنباء عن غارات أخرى مقبلة عليها ، إما انتقاما من أعمال إرهاب أو « إجهاضا » لها كما عقيت دول أوروبا الغربية على هذه الإجراءات بإعلان إجراءات مختلفة تتراوح بين تخفيض التمثيل الدبلوماسى وفرض عقوبات اقتصادية لا تشمل الامتناع عن شراء البترول الليبي كما رغبت الولايات المتحدة . وأعلنت بعض المصادر الصحفية الأمريكية عن خطط ومهام المخابرات المركزية للإطاحة بالقذافي ونظام حكمه من خلال دعم المعارضة للنظام وخلق هوة بين القادة السياسيين والعسكريين . وفيما يبدو أن هوة قد أخذت في الاتساع بالفعل وأن عددا من أحداث التمرد العسكرى قد وقعت في ليبيا إبان الغارات الأمريكية في أبريل ، وفي شهر يونيو . على أن هذه الهوة لم تكن نتيجة لأعمال المخابرات المركزية الأمريكية بالضرورة بقدر ما هي تعبير طبيعي عن الظروف الاقتصادية التى أخذت في التدهور مع انخفاض أسعار البترول ونتيجة لأخطاء القيادة السياسية في مجال إدارة العلاقات الخارجية عامة والعربية خاصة ، ونتيجة للمغامرات العسكرية المتقلبة في تشاد وللعزلة العربية التى تعاني منها ليبيا في السنوات الأخيرة .

إن تصميم الولايات المتحدة على الإطاحة بالنظام السياسى القائم في ليبيا بشتى وسائل العدوان الخارجى قد أدى أيضا إلى إثارة شكوك القيادة الليبية حول وجود مساهمات وأدوار عربية في المخطط الأمريكى . ففى

والحق أن قطاعات كبيرة من الرأي العام الفلسطيني تشعر بصورة متزايدة بواقع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني في وطنه العربي وتحمل النظم العربية الحاكمة مسؤولية الجرائم المتوالية والخسائر الراهبة التي تقع على كامل الشعب الفلسطيني .

٣ - خلاصة :

اتجاهات تطور النظم العربي :

ونخلص من العرض السابق بثلاثة نتائج أساسية :

١ - إن الهيكل العام للنظام الإقليمي العربي يقرب بسرعة من نعط علاقات التهديد المتبادل . (يعزز هذا الاتجاه ذهنية حصار لدى عدد من الدول العربية الأساسية نتيجة لتفاقم التهديدات الخارجية والداخلية للنظم الحاكمة) .

٢ - إن انكشاف الوطن العربي للاختراقات الخارجية واستعداده للانقسام إلى تحالفات داخلية - خارجية متصادمة يتعاظم نتيجة ميل عام لدى كثرة من الأقطار العربية لانتهاج سلوك سياسي انسحابي من الساحة العربية إجمالاً ومن ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه خاص . وفي ضوء غياب وظيفة وسياسات التكتيل تصبح الغلبة في هذه الساحة لسياسات التصادم .

٣ - ومع ذلك فإن رصد خريطة التفاعلات العربية التي نجمت عن تداعيات الأحداث حتى نهاية هذا العام تكشف عن اتجاه مكثف لتعاظم عزلة سوريا وليبيا مع تعاظم مشكلاتهما الداخلية والخارجية : الأينية والسياسية والاقتصادية في الأطار الأوسع لتدهور القدرات العربية .

ولكن ماذا يعني ذلك بالنسبة لاتجاهات تطور النظم العربي خلال السنوات القليلة المقبلة ؟

لقد سبق أن أكدنا في « التقرير الاستراتيجي العربي العام ١٩٨٥ » أن النظام الإقليمي العربي قد أصبح محكوماً بمسار تطور العلاقات بين ثلاث دول أساسية فيه في اللحظة الراهنة وهي سوريا ومصر والسعودية .

وقد استنتجنا في التقرير المشار إليه إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات لمسار العلاقة بين هذه الدول الثلاث .

فهناك أولاً سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه : أي استمرار « الوفاق » السعودي - السوري الذي مثل أساساً للاحتفاظ بدرجة من النظامية في الساحة العربية ، وثانياً هناك سيناريو انقلاب العلاقات بحيث يعود الوفاق بين مصر والسعودية وينفك الوفاق السعودي - السوري . أما السيناريو الثالث فيتمثل في تكتيل الدول الثلاث مما كفاية جماعية للنظام العربي . وهذا السيناريو الأخير مرهون بالتوصل إلى برنامج حل وسط لمواجهة مقتضيات الصراع العربي الإسرائيلي يكون جوهره هو سياسة دفاعية فعالة .

وفي واقع الأمر لا تكشف أحداث هذا العام عن تحولات جهرية في العلاقات بين الدول الثلاث . فهناك شواهد كثيرة على حرص السعودية على استمرار وفاقها مع سوريا ربما يكون أهمها استمرارها في دفع جزء كبير من مخصصات دعمها لسوريا وفقاً لقرارات قمة بغداد . ومع ذلك فهناك متغيرات تستحق الانتباه .

المتغير الأول هو حرص السعودية على تدفئة علاقاتها مع مصر تدريجياً . ومن العلامات العامة في هذا المجال قرار الملك فهد بتقديم « هدية » لمصر في حدود ٢٠٠ ألف طن من القمح وإرساله برقية بذلك للرئيس حسنى مبارك في شهر يوليو . كما أن هناك عدداً من الزيارات العلنية التي قام بها أمراء من الأسرة السعودية الحاكمة لمصر . وعدد من أحداث المشاورات بين الدولتين التي لم يعلن عنها . أما المتغير الثاني فيتمثل في ظهور إمكانية كبيرة للضغوط السعودية على سوريا أو عزلها مع ليبيا ذلك أن سوريا لا تستطيع أن تتحمل أعباء برنامج الدفاع والأمن الكبير الذي تطيقه مع إشباع الحاجات الأساسية للجماهير السورية وتحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي بدون الحصول على دعم عربي . ولا شك أن احتمال وقف الدعم السعودي سوف تكون له نتائج سلبية على احتدام الأزمة الاقتصادية القائمة بالفعل . كما أن فشل سوريا في لبنان ومصادماتها المتكررة مع منظمة التحرير والشعب الفلسطيني في المخيمات في لبنان ، قد أكسبها سمعة سيئة حتى لدى اليسار العربي - وهو القوة السياسية الوحيدة التي تناصر سوريا خارج حدودها في الوطن العربي ، وخاصة أن حثها على تقجير حرب المخيمات ، أو عجزها عن وقفها ، لم يجد أية تغطية فلسطينية من أي نوع هذا العام نتيجة لوقوف كل الفصائل الفلسطينية معادافاً عن المخيمات . وفوق ذلك فإن تعدد خصوم سوريا بين

قامت به سوريا هو إعلانها عن الامتناع عن التعاون مع اللجنة التي شكلها المؤتمر الطارئ الثالث للمجلس الوزاري للجامعة العربية لبحث وقف إطلاق النار بين منظمة أمل والفصائل الفلسطينية ، واعتبارها عمل هذه اللجنة نوعا من التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والسورية . وبالتأكيد فإن مثل هذا الاجراء هو طعن مباشر في السعودية ، واصطدام ليس بالهين مع توجهاتها .

ومع ذلك فإنه لم تصدر أية علامات من السعودية هذا العام تنبئ عن استعدادها للقطعية مع سوريا . وعلى النقيض فإنه يمكن القول بأن السعودية لم تبذل ضغوطا جدية لدفع سوريا لتغيير بعض توجهاتها التي تصادف استنكارا عربيا عاما مثل توجيهها نحو الحرب العراقية - الايرانية ونحو منظمة التحرير الفلسطينية . على أنه يمكن القول أن الظروف الموضوعية والنفسية في العالم العربي ناضجة لخصومة سعودية - سورية حتى إذا أخذنا في الاعتبار الجذر التقليدي للسعودية .

إن مثل هذا الاحتمال لا يعد بحال امرا في صالح تطور إيجابى للنظام العربى ، إلا إذا كان يحمل مضمونا يجعله جزءا من برنامج جديد للعلاقات العربية . فعزل سوريا وليبيا في الساحة العربية يمكن أن يكون إما عاملا إضافيا للمزيد من التفتت العربى ، وإما أن يكون تكتيكا للضغط عليهما من أجل التسليم بحل وسط يحافظ على الحد الأدنى من المصالح العربية ويرأب الصدع في النظام العربى في نفس الوقت . والواقع أنه لا يبدو أن الأطراف الأساسية في الساحة العربية على استعداد الآن للالتقاء حول برنامج حد أدنى جاد للدفاع العربى المشترك ضد التهديدات الكبرى للأمن العربى .

الدول العربية يجعلها في موقف عزلة تامة إذا سادت علاقاتها مع السعودية . ذلك أن السعودية تمسك أيضا بمفتاح السياسة الخارجية لعدد أكبر من الاقطار العربية . وإضافة لذلك كله ، فإن عزل سوريا في الساحة العربية - في حالة قطعية أو خصومة مع السعودية - يمثل الفرصة التي تنتظرها إسرائيل والولايات المتحدة للانقضاض على سوريا عسكريا . وهو امر غير مستبعد على الاطلاق خلال العام المقبل .

إن فشل السياسة السورية الذى انضح في سلوكها السياسى في الساحة العربية هذا العام يستدعى دعوات معينة لعزلها . ويحث البعض على ذلك من خلال الدعوة لعقد مؤتمر قمة غير جماعى (أى لا يشمل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية) لبحث التهديدات الخارجية للأمن العربى (اقتراح العراق) ، أو من خلال تغيير قاعدة الاجماع في نظام التصويت في جامعة الدول العربية (اقتراح الأردن) . ومع ذلك فإنه لا يبدو أن ذلك قد أثر على السياسة السورية التي لم تصدر عنها أى علامات تعبر عن جهود حقيقية لتفادى هذا الاحتمال . وقد يكون ذلك تعبيرا عن درجة من عدم كفاءة آليات صنع القرارات في مجال السياسة الخارجية والعربية لسوريا . كما قد يكون نتيجة لأن سوريا تتبع عن وعى ما يمكن تسميته سياسة حافة الهاوية ، بمعنى أنها راغبة في دفع سياساتها العربية حتى قبيل اللحظة التي قد تنفجر فيها هذه السياسة في شكل نزاعات كبيرة ، وليست راغبة في تبني إجراءات أو سياسات بديلة قبل أن تتلقى ضمانات تحقق لها أقصى مكافأة ممكنة لتبني هذه البدائل ، ومهما كان من أمر ، فإن عام ١٩٨٦ أسدل ستاره دون أن تبدو من سوريا علامات لتغيير هام في مواقفها بحيث تتفادى احتمالات قطعية مع السعودية وعزلة أكبر في العالم العربى . فأنخر إجراء

ثانيا : القنوات غير الرسمية للتفاعلات العربية :

عبر الاقطار من خلال هجرة العمالة . وهناك ثانيا عدد كبير من المنظمات النقابية والمهنية التي تكونت على الصعيد العربي في أوقات متفاوتة . وهناك ثالثا عوامل الالتقاء الفكري بين المثقفين العرب ومنابر ووسائل للاتصال والإعلام الجماهيرى التي تشكلت من خلال الصحافة العربية المهاجرة ووسائل الإعلام الأخرى ذات التوجه العربى . وهناك رابعا حوارات متواصلة بين المثقفين العرب بفرض التوصل إلى رؤية وتحليل مشترك للواقع العربى وكيفية تجاوز أزمته الراهنة . وفى حالات معينة تطورت تلك الحوارات إلى روابط تنظيمية وسياسية على النحو الذى تشهده فى قطاع الحركات السياسية الدينية مثل حركة الأخوان المسلمين وتنظيم الجهاد وبعض المنظمات الشيعية ، التى اكتسبت ميلا فوق أو عبر قطرى .

أن تشكل عناصر لروابط غير رسمية فوق قطرية فى العالم العربى يكشف عن أثر التجانس القومى العربى النسبى الذى لم يكن مع ذلك بعيدا عن الرقابة الرسمية للحكومات . ولكن عدم تضافر هذه العناصر معا يؤدى إلى الفشل فى إنضاج عملية تحول الروابط التى تتشكل بها إلى روابط ذات مغزى سياسى حقيقى . فهجرة العمالة الجماهيرية واسعة النطاق منذ منتصف السبعينات قد اقضى إلى تقاعل سكانى ، وإلى تأثير متبادل للمزاجات والثقافات الفرعية للجماهير فى الاقطار العربية ، ولكنه لم يؤد إلى انصهار اجتماعى ، كما حرصت حكومات الدول المستقبلية على الحيولة دون اكتساب هذه الظاهرة أى مغزى سياسى . وبالتالي لم تنضج ظاهرة هجرة العمالة أى ميل حقيقى لإنتاج تيار سياسى عربى .

على حين تدهورت العلاقات الرسمية بين الدول العربية ، أخذت التفاعلات بين الشعوب العربية فى الاقطار فى النمو ، كما أخذت تفتح لذاتها قنوات جديدة خلال عقد الثمانينات .

ولا شك أن هذه التفاعلات الشعبية ، وتلك التى تتم بين فئات مختلفة عبر قنوات غير رسمية هى تجسيد حقيقى لمحتوى القارة القومية العربية . ذلك أن ما تبرزه هذه الفكرة هو وجود عوامل للتضامن والتجانس بين الشعوب العربية بغض النظر عن تذبذب العلاقات الرسمية بين الحكومات . غير أن الأمر الذى يستحق البحث والدراسة هو تأكيد بعض المفكرين العرب أن التفاعلات بين الشعوب العربية تشكل مفرجا من أزمة النظام السياسى العربى سواء فى اتجاه تثوير الأوضاع العربية أو فى اتجاه تمكين الشعوب من الضغط على حكوماتها لصالح حل الأزمة العربية .

وتفترض وجهة النظر هذه أن الحركات الشعبية فى الاقطار قد وصلت ، أو أنها يمكنها أن تصل فى الأمد المنظور إلى مستوى مرتفع من النمو ، وأن تلاقى هذه الحركات معا عبر الاقطار العربية يمكنه أن يصل إلى صياغة رؤية وبرامج مشتركة مستقلة عن الحكومات العربية ، وأن هذه الرؤى والبرامج يمكنها بالفعل أن تضغط على الحكومات أو تجد منافذ للتعبير عن قوتها السياسية غير خاضعة لسلطة هذه الحكومات .

والواقع أن التفاعلات الشعبية العربية قد انضجت عناصر عديدة لتكون إرادة شعبية عبر قطرية فى المستقبل . غير أن هذه العناصر مفككة وغير متضافرة معا . فهناك أولا ظاهرة انتقال جماهيرى واسع النطاق

وربما يكون أهم هذه العوامل هي درجة الاستقلال الفعلي للمنظمات النقابية والمهنية داخل أقطارها ذاتها ، وهو ما ينعكس على معنوية حركتها المستقلة على المستوى فوق القطري وهذا الاستقلال القطري هو بدوره نتيجة لمستوى التطور الذي حققه الكفاح الديمقراطي داخل الأقطار العربية المختلفة وطبيعة النظام السياسي الحاكم في هذه الأقطار ومدى تسامحه مع الاستقلال النسبي للتنظيمات النقابية والسياسية .

أما العامل الثاني فيتصل بدرجة النمو في الوعي الثقافي والسياسي لفئات اجتماعية متباينة . فهناك طبيعة الحال تباينات هامة بين القطاعات الاجتماعية المختلفة من حيث مستوى حركتها التنظيمية ووعيتها السياسي وطموحاتها في مجال الدور الذي تلعبه في السياسة العربية . وبصورة عامة يمكن القول أن المثقفين أكثر استقلالية عن غيرهم وأنه كلما تزايدت درجة ثقافة القطاع الاجتماعي الذي تشته المنظمة النقابية والمهنية ودرجة احتكاك هذا القطاع بالأوضاع والترتيبات السياسية والاقتصادية كلما اكتسبت هذه التنظيمات درجة أعلى من الاستقلالية والذعة للعمل على الصعيد العربي . أن مصلحة هذا القطاع الجماهيري في العمل على الصعيد العربي يحكم أيضا إلى حد ما طبيعة هذه الحركية ومستوى الاستقلالية ومضمون التوجهات السياسية للمنظمات المبررة عنه .

وهناك عامل ثالث يتمثل في وزن وطبيعة القيادة المتاحة في مجال العمل النقابي والمهني على الصعيد العربي . وتتفاوت العناصر القيادية لا فقط من حيث وزنها السياسي والنقابي داخل القطاعات الاجتماعية وفي السياسة القطرية والعربية وإنما أيضا من حيث ملكاتها الإدارية وبراعتها الدبلوماسية وقدرتها على بناء مؤسسات حقيقية .

ويمكن المقارنة هنا بين تطور منظمين نقابيتين على الصعيد فوق القطري هما اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للعمل العرب .

١ - اتحاد المحامين العرب :

لا شك أن اتحاد المحامين العرب هو أهم الروابط المهنية العربية إذ أنه أقدمها وأوفرها نشاطا وأقواها ارتباطا بقضايا التحرر العربي . كما أن هذا الاتحاد كان أقل تأثرا بالعاصفة السياسية التي هبت على العالم العربي إثر زيارة السادات للقدس . إذ توقف نشاط بعض الاتحادات أودب الانقسام فيها نتيجة خروج

أما المنظمات النقابية والمهنية فوق القطرية فقد كانت إلى حد بعيد روابط قوية ليس لها أهلية تكوين إرادة فوق قطرية مستقلة عن المنظمات النقابية والمهنية القطرية ومستقلة حقا عن النظم السياسية والحكومات . وبالتالي فقد ظلت هذه المنظمات خاضعة لتقلبات العلاقات الرسمية بين الحكومات العربية أكثر منها فعلا مستقلا يؤثر على تكييف هذه العلاقات . أما التفاعل والحوار الفكري ومناير الإعلام الجماهيري التي هربت بنفسها بعيدا عن الرقابة الحكومية المباشرة في الأقطار العربية فقد اتسمت عامة بضعف تأثيرها السياسي بالمقارنة بوسائل الإعلام الجماهيري الخاضعة للسيطرة الحكومية . ولم تقدم مخرجا لازمة المثقف العربي المعزول نسبيا عن التأثير في المزاج والرأي العام الجماهيري .

ومع ذلك فإنه لا يمكن القول أن التفاعلات غير الرسمية في العالم العربي هي ظاهرة خالية تماما من الجدوى والفاعلية السياسية . فالاتساع الجماهيري والتتويع والغنى ، اللذين اتسمت بهما هذه التفاعلات ، قد أديا إلى ترسيب عوامل هامة في المجرى المستقبلي للحركة القومية العربية . وهي ليست عوامل كافية ولكنها ضرورية لتشكيل إرادة قومية ذات استقلال نسبي عن نظم الحكم والحكومات القطرية .

ومن ناحية أخرى ، فقد تكيف سياق التفاعلات غير الرسمية على الصعيد العربي تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التي تغيرت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات . ويمكننا هنا أن نرصد بإيجاز حركة هذا التكيف فيما يتصل ببعض الهياكل التنظيمية النقابية والمهنية فوق القطرية ، وفيما يتصل ببعض المظاهر البارزة للحوار الفكري والمناير الثقافية والإعلامية فوق القطرية .

١ - التفاعل من خلال المنظمات النقابية :

ربما يكون المحور الأساسي لدراسة التفاعل من خلال المنظمات النقابية العربية هو درجة الاستقلال النسبي الذي تتمتع به هذه المنظمات عن الحكومات القطرية في الوطن العربي . وبطبيعة الحال فهناك عوامل عديدة : قطرية وقومية تحكم هذا الاستقلال النسبي بعضها يدفع لتعظيمه والآخر يقلص منه .

أو تجميد عضوية النقابات المصرية . ففي حالة اتحاد المحامين العرب كان موقف نقابة المحامين المصريين الرافض لسياسات السادات نحو الصراع العربي الإسرائيلي ولعاهدة كامب دافيد أساسا للمحافظة على الوحدة .

وقد نشأ اتحاد المحامين العرب في المؤتمر الثاني لنقابات المحامين العربية في القاهرة عام ١٩٥٦ . وهو يضم في الوقت الحاضر نقابات من أربعة عشر بلدا عربيا فقط حيث لا توجد نقابات للمحامين في السعودية وعمان وقطر والإمارات المتحدة واليمن . كما ألفى التنظيم النقابي المستقل للمحامين في ليبيا واندمجت شعبة المحاماة في المؤتمر الشعبي ، ويتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد من مؤتمره العام وهو مفتوح العضوية لكل المحامين العرب المسجلين ، ومكتب دائم تشترك فيه كل النقابات الأعضاء ، وأمانة عامة تعمل في مقر الاتحاد بالقاهرة . وقد التقى مؤتمر اتحاد المحامين العرب خمس عشرة مرة منذ إنشائه : ثلاث مرات في القاهرة ، ومثلها في دمشق وبغداد ، ومرتان في تونس ، ومرة في كل من القدس وبيروت والجزائر والمغرب . وتتعدد دورة المؤتمر السادس عشر في الكويت في أبريل ١٩٨٧ ، كذلك عقد المكتب الدائم للاتحاد خمسا وثلاثين دورة في الفترة ٦٠ - ١٩٨٠ . عقد منها ثمانى في القاهرة وسبعاً في دمشق وأربعاً في بغداد . وهو ما يوضح ثقل نقابات المحامين في مصر وسوريا والعراق في هذا الاتحاد منذ نشأته . وقد تناوب منصب الأمين العام سوريان ، هما شكرى القوتلى (٥٨ - ١٩٦٦) وهزير الميدانى (١٩٧٩ - ١٩٨٣) وأردنى هو السيد شفيق رشيدات (٦٤ - ١٩٨٣) وسودانى هو فاروق أبو عيسى (١٩٨٣ -) . وقد انعقد المؤتمر الخامس عشر في تونس في نوفمبر ١٩٨٤ تحت شعار « الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمانات أساسية لتحقيق التحرر والتقدم والوحدة » ، وغطت القرارات التى أصدرها المؤتمر ستة مجالات ، هى قضايا الوطن العربى مثل الوحدة ، وإحداث لبنان ، والحرب العراقية - الإيرانية ، والقضية الفلسطينية ، والاقتصاد العربى ، ومكافحة الاستعمار والإمبرالية والصهيونية ، والتمييز العنصرى ، وأوضاع المرأة العربية ، وقضية تنظيم مهنة المحاماة ، واستقلال القضاء . وسوف ينقسم المؤتمر السادس عشر الذى تقرر عقده بالكويت إلى ثمانى لجان تعالج الموضوعات السابقة على نحو مستفيض . ويقوم المكتب الدائم

للإتحاد بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر في الفترات ما بين انعقاده . وفى عام ١٩٨٦ عقد هذا المكتب دورتين الأولى في الفترة ٥ - ٨ مايو بدمشق وكانت أهم القرارات على الإطلاق هى دعوة الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب إلى المبادرة باتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق قيام الجبهة الشعبية العربية الواحدة في إطار الالتزام بنقاط هذا البرنامج التركيز على مواجهة أخطار التحالف الأمريكى الصهيونى والدفاع عن الديمقراطية والحريات الأساسية والنقابية وحقوق الإنسان العربى . وأن تركز الأمانة العامة إطار حركتها في البداية على المنظمات والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية وذلك لإعادة الحيوية للحركة الشعبية العربية . أما في الدورة الثانية في ديسمبر بالخرطوم فقد ركزت على العمل من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان العربى وتكثيف النقابات القطرية بتقديم تقارير دورية عن مدى تطبيق حقوق الإنسان في أقطارها .

لقد تميز تاريخ اتحاد المحامين العرب بفترات من النشاط الوافر في العمل السياسى العربى ، ومن التماسك النسبى لتنظيم فوق قطرى . كما أنه قد قطع شوطا في اتجاه تكوين إرادة فوق قطرية ، في السنوات الأخيرة . ويتضح ذلك من الدور الكبير الذى لعبه هذا الاتحاد في الدفاع عن الحريات العامة وسيادة القانون في الوطن العربى من خلال المعونة القضائية للمواطنين الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب كفاحهم ضد الاستعمار والصهيونية والدكتاتورية السياسية ، ومن خلال مداخلاته مع الحكومات العربية بقصد تخفيف إجراءاتها ضد معارضيه ، وتنظيم صور مختلفة من الاحتجاج الذى تمارسه النقابات القطرية ، واستخدام صلاته على الصعيد العربى والدولى ومساهمته في تكوين منظمات لحقوق الإنسان ، والخطاب المباشر للرأى العام العربى . وقد مكّنه من ذلك تحقيق درجة معقولة من الاستقلال لدى نقابات المحامين في أقطار معينة وخاصة مصر وسوريا والسودان والمغرب . وفي سياق دفاعها عن هذا الاستقلال تعرضت نقابات المحامين في مصر وسوريا وليبيا لإجراءات قمعية شديدة .

وفي مقابل هذا النجاح النسبى هناك عوامل سلبية تؤثر على قدرة الاتحاد على التحول إلى تنظيم نقابى فوق قطرى حقا . ومن أهم هذه العوامل صعوبة تحقيق استقلال ذاتى للنقابات في أقطار معينة وخاصة العراق وسوريا ، وعدم السماح بها أصلا في أكثرية أقطار الخليج العربى والسعودية . وقد ترتب على ذلك أن مالت

الدولى للعمال العرب . فعلى حين كان موقف نقابة المحامين المصرية قد صان الوحدة في اتحاد المحامين العرب ، فإن موقف أغلب النقابات المصرية التي أبدت اتفاقية كاسب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية قد أدى إلى تمزق الاتحاد الدولى للعمال العرب . ففي سلسلة المؤتمرات الاستثنائية أعوام ٧٧ و ١٩٧٨ واجتماعات المجلس المركزى للاتحاد ، أسقطت العضوية عن القيادات النقابية المصرية التي أبدت زيارة القدس وتجميد عضوية النقابات التي تواجدت على رأسها هذه القيادات . ونقلت مقار هذه الاتحادات من القاهرة إلى دمشق وبغداد وطرابلس . ولم تشكل هذه القرارات خسارة مادية وبشرية للاتحادات العمالية فحسب ، بعد أن خسرت مقارها ووثائقها وأغلب كوادرها المدربة والتي بقيت في القاهرة ، ولكنها كانت أيضا مقدمة لمزيد من الخلافات والانقسامات داخل الحركة العمالية العربية . وفي ضوء هذه الظروف كان من الطبيعي أن يغيب الاتحاد العام والاتحادات القطاعية عن مسرح الأحداث العربية منذ أواخر السبعينات بالرغم من خطورة هذه الأحداث ومن توطد وشائج القربى بين العمال العرب من خلال ظاهرة هجرة العمالة .

على أن عام ١٩٨٦ قد شهد بداية المساعي من أجل توطيد الحركة العمالية العربية من جديد . إذ اتضح أن النقابات المصرية تقوم بجهد دؤوب في مقاومة التطبيع وفى مناصرة نضال الشعب الفلسطينى . كما اتضح للقيادات النقابية العربية مدى خطورة الانقسام ، وعادت الصلات بين كثير من النقابات القطرية العربية من ناحية والنقابات المصرية المماثلة . على أن الضعف السياسى والتنظيمى للنقابات القطرية في معظم الاقطار العربية يجعل هذه النقابات عرضة لضغوط حكوماتها ، وبالتالي فإن مصير مشاورات التي تمت هذا العام لاستئناف نشاط الاتحاد العام والاتحادات القطاعية سوف تتوقف على السياسة الحكومية لكثير من الاقطار . وحتى إذا عاد الاتحاد العام للنشاط من خلال عودة النقابة المصرية مع النقابات الأخرى المنسجمة فإن ذلك قد لا يعنى تحقيق استقلال حقيقى عن الحكومات العربية . ولكنه وبالتأكيد أمر ينطوى على الاعتراف بضرورة المحافظة على الحد الأدنى من الوشائج والصلات بين المنظمات الشعبية العربية .

نقابات قطرية معينة للتعبير عن وجهة نظر حكوماتها أكثر من التعبير عن وجهة نظر أعضائها . وبالتالي كثيرا ما تفجرت خلافات موازية للمنازعات بين الحكومات داخل الاتحاد . ويصل الأمر في المؤتمر الخامس عشر إلى صراع مدو ، وإلى التشابك باليدى . كما أن تقارير بعض النقابات القطرية حول أمور معينة مثل حقوق الإنسان في الاقطار العربية لا تبصر عن واقع الحال فيها ، وإلى جانب ذلك تشير مصادر الاتحاد إلى وجود مشكلات في تكوين الاتحاد ذاته مثل ضعف ارتباطه بقاعدة المحامين الجماهيرية في الاقطار العربية المختلفة ومحدودية الإعلام عن نشاط الاتحاد ، وضمور نشاطه في المجالات المهنية والاقتصادية التي تخاطب المصلحة المباشرة للمحامين ، وأخيرا ضعف الهيكل الإدارى للأمانة العامة بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتصحيح هذا الوضع في السنوات الأخيرة .

ب - الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب :

تأسس هذا الاتحاد في مؤتمره الأول بدمشق في مارس ١٩٥٦ . ومنذ ذلك الوقت ساعد على تكوين عشر اتحادات عمالية قطاعية هي : الاتحاد العربى لعمال البنترول (١٩٦١) ، الاتحاد العربى لعمال النقل (١٩٦٦) ، الاتحاد العربى لعمال البريد والبرق والهاتف ، والاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية ، والاتحاد العربى لعمال الزراعة ، والاتحاد العربى لعمال الغزل والنسيج (وتأسست جميعها في ١٩٦٩) والاتحاد العربى لعمال البناء والخشب ، والاتحاد العربى لعمال التجارة ، والاتحاد العربى لعمال البنوك والتأمينات (١٩٧٢) ، وأخيرا الاتحاد العربى لعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (١٩٧٠) .

وينقسم الهيكل التنظيمى للاتحاد الدولى إلى ثلاثة مستويات . فهناك المؤتمر العام الذى يفترض أن ينعقد مرة كل ثلاث سنوات . ثم هناك المجلس المركزى الذى ينعقد مرتين في العام ثم الأمانة العامة . وقد كانت مقاومة الوجود الاستعمارى والصهيونى في الوطن العربى هي المحور الأساسى الذى دار حوله نشاط هذا الاتحاد منذ نشأته . وهو يشترك في ذلك مع اتحاد المحامين العرب . على أن الاختلاف الحاسم بينها هو مسألة الاستقلال النسبى للنقابات العمالية عن الحكومات في أكثرية الاقطار العربية . ومالت معظم هذه النقابات إلى التعبير عن سياسات هذه الحكومات . ويفسر ذلك إلى حد كبير الأزمة التي تعرض لها الاتحاد

والهياكل أهمية الصحافة القومية . ولذلك فسوف نتحدث بإيجاز عن تطور الصحافة القومية . كما نتناول في عجلة ما أدى إليه الحوار الفكري من نتائج ومركزات إجماع جوهريه .

١ - الصحافة القومية :

عرفت السنوات العشر الماضية إزدهارا غير عادي لنوع خاص من الصحافة العربية . وهو ذلك الذي يوجه إلى القراء العرب باختلاف أقطارهم ، ويزرع داخل الوطن العربي وخارجه . كما يمتد الطابع القومي لهذه الصحافة إلى نوع الاهتمامات وتكوين هياكل التحرير . ومن العوامل التي دعمت هذا الطابع صدور هذه الصحف في مختلف بلدان أوروبا الغربية . وقد أصبحت هذه الصحافة القومية تمثل نافذة هامة للمعرفة والتعبير داخل الوطن العربي وخارجه . إذ يجد فيها القارئ العربي داخل وخارج الوطن تغذية افضل وتنوعا أكبر في الآراء . أن نجاح بعض الصحف عربية التوجه في البقاء لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ، يشير إلى أن هذه الظاهرة قد أصبحت سمة دائمة في الحياة النقابية والسياسية العربية . وتشير دراسة أجراها د . فاروق أبو زيد عن الصحافة العربية خارج الوطن العربي إلى أن عدد هذه الصحف والمجلات بلغ حتى عام ١٩٨٥ ستة وعشرين ، تضم صحيفتين يوميتين هما الشرق الأوسط والعرب (إلى جانب الطباعات الدولية للصحف الصادرة في أقطار عربية وخاصة مصر ولبنان والكويت) والباقي هو في أغلبه مجلات أسبوعية أو نصف شهرية وشهرية . ومعظم هذه الصحف تملك وتدار بواسطة لبنانيين وفلسطينيين وسعوديين . ويتلوه في ذلك المصريين والعراقيون والليبيين والكويتيين .

وتكشف دراسة د . أبو زيد أيضا عن ثلاثة دوافع متميزة وراء إزدهار الصحافة القومية وخاصة المهاجرة ، وهي القيود على حرية الصحافة في البلاد العربية . وهذا الدافع يؤثر خاصة على الصحافة اللبنانية نتيجة للدور السوري في لبنان ، والدعوة لوجهة نظر أحد الأنظمة العربية بصورة صريحة أو ضمنية ورغبة هذه الأنظمة في الإنفاق على الإعلام والدعاية لها في الساحة العربية ، وأخيرا الاعتبارات والدوافع التجارية البحتة التي تمثلت في وجود تجمعات عربية كبيرة في أوروبا الغربية وارتفاع تكاليف النشر والطباعة في الأقطار العربية . وقد فرض صدور هذه الصحف

٢ - المنابر الإعلامية والحوار الفكري :

ربما كان الازدهار غير العادي للتفاعل بين المثقفين العرب هو أهم سمة على الإطلاق في مجال العلاقات العربية ، وخاصة مجال التفاعلات غير الرسمية خلال السنوات العشر الأخيرة . فلم يحدث من قبل أن اكتسبت التفاعلات بين المثقفين العرب بعدا جماهيرا مباشرا مثلما حدث في هذه الفترة . وعادة ما يتجاهل المراقبون أهمية هذه الظاهرة نتيجة لأن هذه التفاعلات الفكرية لم تتبلور في شكل منظم وسياسي الطابع ، وعن ناحية أخرى ، فإن هذا التفاعل المكثف ، والذي اتسع نطاقه ليشمل كافة أقطار الوطن العربي تقريبا ، لم يسفر عن إجماع إجرائي حول سبل تجاوز المأزق العربي ومناهج دفع التجارب الوطنية والقومية العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

ويمثل هذا التجاهل خطأ جوهريا في التحليل السياسي للأوضاع العربية . ذلك أن هذا التفاعل الثقافي قد أفرز مركزات للإجماع بين المثقفين العرب حول قضايا أساسية مثل ضرورة إنجاز قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والحفاظ على حقوق الإنسان العربي ومقاومة الصهيونية والهيمنة الغربية . ومن ناحية ثانية فإن هذا التفاعل قد أنتج مزاجا مشتركا ومناظرات حية حول كثير من القضايا العربية لأبد أن ينعكس آجلا على الاختبارات القطرية والقومية . ومن ناحية ثالثة فإن الإنجاز الثقافي الكبير الذي تحقق من خلال هذا التفاعل يعتبر جوهريا بحد ذاته باعتبار أنه تأسس على بنية أساسية للثقافة العربية المعاصرة أكثر اتساعا وعمقا بكثير من ذي قبل ، وباعتبار أنه وصل بالإنتاج الثقافي إلى مرحلة الانطلاق التي تعد بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي في مجال الإنتاج الثقافي والعلمي .

وعندما نتحدث عن البنية الأساسية للإنتاج الثقافي والعلمي ، فإن من الضروري أن ننظر إلى هياكل ومؤسسات عديدة مثل مؤسسات التعليم والبحث العلمي ، والمؤسسات المتخصصة في تمويل هذا البحث ، ومنابر النشر سواء الأكاديمية أو الصحفية ، إلى جانب المنذيات واللغافات والمؤتمرات وحلقات الدراسة .. الخ . ومن بين أكثر هذه المؤسسات

ب - الحوار القومي (على صفحات الأهرام)

واستجابة لحاجة المثقفين للحوار ، بل ولعمق شعور النخبة الحاكمة أيضا بالأزمة ، فإن الصحافة القطرية ، قد أخذت تعكس أيضا الرغبة في صور الالتقاء بين العقول العربية لبحث هوم مشترك . ويعتبر الحوار الذي جرى على صفحات الأهرام هو أكثر هذه الالتقاءات عقلانية ، لأنه تم التخطيط له واتاحة أكبر قدر من الحرية للتعبير فيه .

وقد بدأ هذا الحوار بطرح ورقة عمل له في صفحة جريدة الأهرام الذي ظهرت منذ ٢٠ فبراير ١٩٨٥ . وقد شارك في الكتابة لهذه الصفحة ٦٥ شخصية من المفكرين وقادة الأحزاب والمستقلين من أربعة عشر بلدا عربية ، بالإضافة إلى ٢٢ مقالا من بين القراء ١٤ مقالا من محرر الصفحة . وقد كتب إلى المحرر ٤٥ قارئاً مصرياً وعربياً بالإضافة إلى ندوتين استهدفت الأولى بلورة رؤية مصرية « للمناقز العربي » واستهدفت الثانية بلورة « رؤية عربية » لهذا المناقز .

وقد جاء معظم من شاركوا في الحوار من مصر (٥٥,٤ ٪) والباقى من أقطار عربية مختلفة . واشتمل هؤلاء الأخيرون على عدد من كبار المسؤولين العرب السابقين والحاليين . ومعظم من شاركوا ممن لا يتمتعون إلى تيار ايديولوجى محدد (٣٣,٩ ٪) يليهم عناصر من اليسار عامة (٢٤,٦ ٪) ثم من التيار القومى (١٨,٥ ٪) ثم المستقلون (١٢,٣ ٪) . بينما لم تشكل الاتجاهات المعروفة باليمينية سوى (١٠,٨ ٪) من المشاركين .

وفىما يتعلق بالموضوعين الأساسيين في الحوار وهما أسباب المناقز العربى الراهن ، وكيفية الخروج منه ، يلاحظ أن كثيرا من المشاركين لم يقتنلوا بالتحليل تشخيص الأزمة وانتقلوا للحلل مباشرة . وقد مال هؤلاء الذين تناولوا أسباب الأزمة إلى ترجيح العوامل الخارجية تحت مسميات مختلفة . فحوالى ثلث التحليلات ترجع الأزمة إلى الاستعمار والصهيونية ، وإلى غياب الدور العربى التى جاءت في ريع الاجابات تقريبا . أما الذين أرجعوا الأزمة إلى أسباب داخلية ، فقد اختلفوا في تحديد ماهيتها . فجاء ذكر الاسباب الداخلية في ٤٠,٣ ٪ من الاجابات فنسبت ١٤ ٪ من الاجابات هذه الأزمة إلى قوى اجتماعية داخلية مرتبطة بالامبريالية ، على حين أن ٧ ٪ من الاجابات أرجعت الأزمة إلى سيادة المصالح الشخصية ، ولم يأت ذكر الديمقراطية أو غيابها كمصدر للأزمة الا في ٧ ٪

خارج الوطن العربى وسعيها إلى التوزيع داخل البلاد العربية توجهها قوميا واسعا .

ومع أن الاهتمام بالشئون العربية العامة كان طابعا مميزا لكل هذه الصحف الا أنه تفاوت ضيقا واتساعا . ففي بعض الصحف اللبنانية والفلسطينية نلاحظ تركيزا على الأوضاع اللبنانية والفلسطينية . على حين امتد الاهتمام في بعضها إلى شئون المسلمين جميعا كما هو الحال مع الصحف السعودية ومجلة الدعوة المصرية التى يصدرها في النمسا التنظيم الدولى للاخوان المسلمين .

وقد حفز منظور الصحافة القومية على تطور مجال أوسع من صور النشر القومية وخاصة المجالات الشهرية مثل العربى ، والمستقبل العربى ، والمنار ، وفكر ، وشئون عربية ، والتي يتوجه أغلبها إلى النخبة المثقفة في الوطن العربى ، وكذلك الصحف التى تصدر في بلدان المهجر البعيد ، مثل الولايات المتحدة واستراليا والتي تتوجه للجاليات العربية .

وبالرغم من الانجاز الكبير المتمثل في ظاهرة الصحافة القومية الا أنها تعاني من مشاكل جمة . فالهجرة إلى أوروبا الغربية لم تكن دوما تأمينا كافيا لهذه الصحف من الاضطهاد والمطاردة الحكومية التى تأخذ أحيانا أشكال ارهاب عنيف (مثل اغتيال صلاح البيطار أو سليم اللوزى) أو حظر التوزيع في عدد من الاقطار العربية وتقييد حرية الصحف في تناول شئون بلدان معينة . ومن هذه المشكلات أيضا الأزمة المالية التى تعانيها الدول المصدرة للنقط ، والتي أدت إلى وقف الاعانات الحكومية لصحف ومجلات عديدة . كما أن أطراف الهجرة المعاكسة للعرب من أوروبا إلى اوطانهم نتيجة التضيق الاقتصادى والسياسى قد أثر أيضا على حجم توزيع العديد من هذه الصحف والمجلات .

ومع ذلك كله فليس من المتوقع أن تؤدي هذه القيود المالية والسياسية إلى اختفاء هذا النوع من الصحف العربية . فكثير من الصحف قد أصبح يمتلك مقومات النجاح الصحفى الدائم من احترام القراء والتكوين الاقتصادى المستقل . وأهم من ذلك أن حاجة المثقفين العرب لخلق منابر مستقلة نسبيا لحوارهم مع الراى العام ومع بعضهم البعض سوف يستمر باعتباره أحد أهم العوامل التى أدت إلى هذه الظاهرة .

أخرى ، وذكرت نسبة مساوية من الاجابات أن الازمة تعود إلى الاخفاق في مواجهة القضايا الأساسية أو إلى عجز النظم العربية دون أن تحدد أسباب ذلك .

ويوضح ذلك أنه على الرغم من وجود مزاج وطنى وقومى قوى إلا أن العقل العربى لازال يعانى من اختلاط وغموض عميقين عندما يتقدم لشرح اسباب النكبة العربية الراهنة ، وذلك بالمقارنة بالوضوح والقطع اللذين اتسم بهما الفكر العربى في مراحل سابقة

وخلصه الثلاثينات والخمسينات .

أما بالنسبة لسبل الخروج من الازمة فقد كان ثمة درجة عالية من الاتفاق حول ست قضايا ومطالب رئيسية تمثل مجالات للخلاص القومى وهى بحسب أهميتها : عودة مصر للصف العربى ، اقامة اوضاع سياسية أكثر ديمقراطية ، حل القضية الفلسطينية ، مواجهة العدوان الأمريكى الاسرائيلى ، وقف الحرب العراقية - الإيرانية وتسوية الخلافات العربية .



القسم الثانى
مؤسسات النظام العربى

تبدل الأولويات الأقطار العربية ، وهو الذى فرض نفسه على أداء مؤسسات النظام العربى السياسية . فقد صعدت الحرب العراقية الايرانية لتحتل مكانة متقدمة على جدول الأولويات العربى ، ناهيك عن الأهمية المتزايدة التى يعطيها كل قطر عربى لشؤونه الداخلية على حساب اهتماماته العربية . ويمثل ذلك بالتالى تراجعاً لأولوية القضية الفلسطينية ، برغم دورها المركزى فى تطور النظام العربى ، غير أن التحول فى الأولويات الأقطار منفردة لا يتعكس مباشرة ، وينفس القدر على أداء مؤسسات النظام العربى فالموقع الذى تحتله القضية الفلسطينية فى قلب منطلقات المؤسسات العربية وفى قلب الأيديولوجية العربية يتيح لها أن تحتل مكانة أفضل على جدول أعمال مؤسسات النظام منها على جدول أولويات كل قطر على حده .

وفى المقابل يلاحظ هذا القسم من خلال متابعته لنشاط المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى أن أداء المؤسسات غير السياسية فى النظام العربى أفضل حالا من مثيلاتها السياسية ، وأنها لا تزال أكثر أصراراً على التمسك بالأهداف الأصلية للنظام بحكم عدم وقوع نشاطها فى تعارض واضح مع اختيارات الأقطار المختلفة ، وربما أيضاً بحكم السلطات المحدودة المخولة لها .

يضم هذا القسم ثلاثة تقارير تناقش أداء مؤسسات النظام العربى فى العام ١٩٨٦ . وبينما لم تقدم هذه التقارير مراجعة شاملة لنشاط المؤسسات العربية ، فإنها قدمت ما يمكن اعتباره جوهرها فيها خلال هذا العام . وفى الواقع فإنه يمكن اعتبار أداء مؤسسات النظام العربى خلال الفترة التى يغطيها هذا التقرير محصلة واستمراراً لواقع الأزمة المستمرة فى النظام العربى على الأقل منذ الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، ولا يقدم عام ١٩٨٦ جديداً جوهرياً فى هذا المجال سوى بعض التبدلات المحدودة والمؤقتة فى مواقف بعض الأطراف .

ويرصد هذا القسم بناء على ذلك أن المؤسسات السياسية للنظام العربى هى أكثر مؤسساته تعرضاً للشلل الناتج عن الأزمة والمعبر عنها وهو الذى انعكس فى أداء مجلس الجامعة العربية خلال العام ، وفى استمرار تعطل مؤسسة القمة عن الأداء ، فى نفس الوقت الذى تمثل فيه مؤسسات النظام السياسية ، خاصة مجلس الجامعة ساحة مهمة للتفاعلات العربية ، ومجالاً لعقد الصفقات والمبادلات السياسية المحدودة التى لم تنجح فى تجاوز حدود الأزمة الحالية للنظام العربى .

وترصد التقارير الواردة فى هذا القسم بعض الظواهر الجديدة على النظام العربى ، وخاصة ظاهرة

أولا : الأداء السياسي لجامعة الدول العربية

لقد أنتجت ظاهرة تغير الأولويات هذه ظاهرة أخرى شديدة الأهمية وهي تلك المتعلقة بتغير نمط التحالفات العربية ، فقد أصبحت التحالفات العربية أكثر سيولة ، كما كفت المحاور العربية وسياساتها عن أن تكون متوازية ، بل تقاطعت عند نقاط كثيرة . وبالتالي ، فإن شقفة الخلاف بينها قد اتسعت تجاه قضايا أخرى ، ويختلف هذا النمط من التحالفات عن ذلك الذي عرفه النظام العربي على الأقل حتى منتصف الستينات فقد أصبحت التحالفات في الثمانينات أقل تمسكا بالمقولات الايديولوجية ، وبالتالي فإن تباينات واضحة تسود بين أطراف الحلف الواحد . كما أصبحت قضية الطبيعة الداخلية الاجتماعية السياسية للنظم العربية لا تسبب الا قدرا محدودا من الخلاف بين النظم العربية . ولم يصبح استمرار النظم الاجتماعية مهددا من بعضها البعض ، ويقدر ما يعكس هذا اتجاها لاحترام الاختيارات الخاصة بكل قطر عربي فيما يتعلق بنظامه الاجتماعي والسياسي ، واستعدادا اكبر للتعايش بين نظم متباينة ، فانه يعكس أيضا اتجاه النظم العربية نحو مزيد من الانسحابية والحد من الاهتمام بقضايا النظام العربي ومستقبله ، وتوقع كل نظام داخل حدوده الا بالقدر الذي يراه ملائما لمصلحته دون كبير اعتبار للاعتبارات الايديولوجية والاستراتيجية .

وقد انعكس هذا الوضع على الجامعة العربية باعتبارها أهم مؤسسات النظام العربي ، والتي يتحدد أداؤها النهائي بمحصلة أداء النظام العربي بمجمله ، وإن ظلت الجامعة كمؤسسة ذات قدر مهم من الاستقلال الذاتي عن أي قطر عربي على حده ، كما ظلت حاملة لعدد من المنطلقات والأفكار الأساسية التي

ربما كان التغير الاساسي في النظام العربي في الثمانينات لا يتعلق بنمط التحالفات ، وإنما بتحديد قائمة الأولويات . فبالنسبة للغالبية العظمى من النظم السياسية العربية تكاد قضية الصراع العربي الاسرائيلي تكون قد خسرت أولويتها القاطعة . ورغم استمرار مركزيتها في تطور النظام العربي ككل . وفي المقابل تعاضل الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة على حساب السياسة العربية . كما تضاخت أهمية المشكلات المباشرة والتي ترتبط عادة بعلاقات الجوار الجغرافي لمختلف الدول العربية . ومع ذلك ، فإن حدة التغيرات تختلف من دولة لأخرى ، فإذا اقتصرنا على كوكبة الدول العربية الأقوى في النظام العربي يمكن ملاحظة المتغيرات التالية :

١ - تقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربي الاسرائيلي بالنسبة للعراق التي تراجعت عن كثير من مواقفها الدولية والعربية التي لا تخدم مجهودها العربي ضد ايران .

٢ - تحولت كل من مصر والجزائر منذ أوائل الثمانينات بصورة شبه حاسمة عن الاهتمام بالقضايا العربية والسياسة الخارجية بصورة عامة بالمقارنة بالسياسة والمشكلات الداخلية .

٣ - أنتج الاحباط العربي العام نتيجة للفشل في مواجهة اسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢ وسلسلة الانتكاسات العربية التي أعقبت هذا الغزو مناخا عاما من العزوف عن المشاركة الجادة في شؤون النظام العربي وتحمل تبعات ومسئوليات انقشاله من أزمته لدى العديد من الدول العربية الأقل قوة وخاصة تلك التي تعاني من مشكلات داخلية متفجرة .

مدير لابلإغ المسئولين الأسبان بالموقف العربي من اتجاه إسبانيا لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل . غير أن هذا لم يؤثر في السلوك الأسباني ، إذ أعلنت الدولتان - إسرائيل وإسبانيا - إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٧ يناير . ولعل أهم ما شهدته هذه الدورة هو ما جرى على هامشها من محاولة لإنهاء النزاع التونسي الليبي ، إذ بذلت سوريا جهدا في هذا المجال مستغلة ، فرصة وجود وزير الخارجية الليبي في تونس ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها مسئول ليبي تونس منذ الأزمة التي وقعت بين البلدين في أغسطس الماضي . غير أن هذه المحاولة للوساطة لم يحالفها النجاح .

أما الدورة الطارئة الثانية فقد عقدت يومي ٢٠ ، ٢١ يناير ، أي بعد انعقاد الدورة السابقة بأقل من ثلاثة أسابيع ، وقد انعقدت هذه الدورة بناء على طلب ليبيا ، لبحث العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد ليبيا . وقد تأجل عقد هذا الاجتماع ثلاث مرات ، ولم يتعقد سوى في المرة الرابعة ، فقد كان من المقرر أن يتعقد في أحد المواعيد الثلاثة ١٢ ، ٢٢ ، ٢٧ يناير وكان لهذا التأجيل المتتالي أسبابه . فقد كانت بعض الاقطار العربية تفضل انتظار انتهاء اجتماعات المجلس الوزاري للمجموعة الأوربية والذي كان عليه أن يتخذ قرارا أوروبيا بشأن الطلب الذي توجهت به الولايات المتحدة لحلفائها الأوربيين لاتخاذ العقوبات الأمريكية ضد ليبيا . فقد فضلت بعض الاقطار العربية ألا تجيء قراراتها متعارضة تماما مع القرارات الأوربية مما قد يعطى انطباعا بالتعارض التام والتصادم بين الاقطار العربية والحلفاء الغربيين . أي أن الدول العربية فضلت أن تضبط إيقاعها على الإيقاع الأوربي ، ولم تجرب أن تمارس الضغط على الأوربيين عبر استباق الأحداث واتخاذ مواقف متشددة تجبر الأوربيين على أخذ الموقف العربي في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم .

أيضا فقد كان تأجيل الاجتماع ضروريا لحل بعض الخلافات التي كان يجب الاتفاق على حل وسط بشأنها قبل الدخول إلى الاجتماع . فقد تقدمت ليبيا بمذكرة حملها مندوبون ليبيون إلى الاقطار العربية المختلفة قبل الاجتماع ، وطلبت باتخاذ ثلاثة أنواع من العقوبات المضادة ضد الولايات المتحدة ، وهي سحب الارسدة العربية من البنوك الأمريكية ، ومقاطعة الولايات المتحدة في مجال الصادرات البترولية ، ومقاطعة البنوك

أبرزتها حركة النظام في فترة صعوده وحيويته . ويحتم ذلك الاصطدام بين قيم المؤسسة التي هي نفسها - تقريبا - المثلقات الأساسية للنظام ، مع القيم الجديدة للنظم العربية ، ويجبر الاقطار العربية على التخفيف من حدة تطرفها في تجاهل المصلحة العربية العامة ولواجبها على استخدام نظام مختلف للمفردات والمصطلحات ، وأساليب صياغة خطاباتها السياسية .

وإذا كان الجانب الأهم من الأداء والدور الإيجابي للجامعة العربية يجرى في منظماتها المتخصصة بحكم بعدها النسبي عن الاصطدام باختيارات الأعضاء ، وبالموضع الراهن للنظام العربي ، فإن الأجهزة السياسية للمنظمة تعكس بدرجة أكبر من الدقة الأزمة الحالية للنظام العربي وقد عقد مجلس الجامعة - الجهاز السياسي للجامعة دورتي اجتماع عاديتين ، وثلاث دورات طارئة لبحث بعض القضايا الملحة .

فقد انعقدت دورة الانعقاد الطارئة الأولى يومي الرابع والخامس من يناير ١٩٨٦ بطلب من كل من سوريا وليبيا . وكانت الدورة مخصصة أصلا لمناقشة قضية العلاقات العربية الأفريقية بعد نجاح إسرائيل في استعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية ، وكانت استعادة العلاقات بين إسرائيل وساحل العاج هي مناسبة الدعوة لعقد هذا الاجتماع ، كما أوردت سوريا أن يكون هذا الاجتماع بمثابة اجتماع تحضيرى من الجانب العربى للدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى التي عقدت في دمشق في منتصف يناير . أما ليبيا فقد طلبت إدراج قضية التهرشات والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية لليبيا بدعوى مسئولية الأخيرة عن الاعتداءات التي حدثت على مطاري روما وفينيتا في ديسمبر السابق ، ولا يبدو أن هذه القضايا كانت تمثل أولوية مهمة لدى أغلب الاقطار العربية ، إذ لم يحضر الاجتماع سوى ثلاثة من وزراء الخارجية العرب هم وزراء خارجية كل من الدولتين الداعيتين للاجتماع سوريا وليبيا ، والدولة المضيفة تونس . أما بقية الدول فقد تم تمثيلها على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة . وانعكس هذا على أعمال البويرة وقراراتها ، إذ مرت الدورة بفتور وسلام ، ولم تخرج سوى بتوصيات عامة تؤكد على المثلقات والمواقف العامة للاقطار العربية ، والتي لا تلزم أى منها بتكلفة معينة . كذلك كلف المجلس وفدا عربيا برئاسة الشاذلى القليبي أمين عام الجامعة العربية بزيارة

بإدانة الانحياز الأمريكي لاسرائيل والمتمثل في استخدام الولايات المتحدة لحق القيتو في مجلس الامن لوقف قرار بإدانة إسرائيل بسبب انتهاك أعضاء من الكنيست الاسرائيل للمسجد الأقصى ، وربما كان هذا النوع من القرارات هو الوحيد الذي تستطيع الدول العربية المجتمعة في مجلس الجامعة إصداره بدون خلافات تذكر . كذلك بحث المجتمعون مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين أسبانيا وإسرائيل ولكنه رفض المطلب السوري بتوقيع عقوبات ضد أسبانيا تتمثل في الحد من التبادل التجاري بين أسبانيا والعالم العربي . وأعطى قرار المجلس الحق لكل دولة عربية في أن تتخذ ما تراه مناسباً لصياغة مصالحها . وهي صيغة تحصيل الحاصل لأن المجلس لم يكن يستطيع أصلاً حرمان أي دولة من اتخاذ ما تراه مناسباً ، وهي صيغة مخفية لإعلان فشل المجلس في وضع تصور واضح ومحدد عن الرد اللازم على الخطوة الأسبانية .

أما في دورته العادية رقم ٨٥ والتي عقدت في الفترة ٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٦ ، فقد شارك في أعمال الدورة ١٨ وزيراً عربياً ممثلين لبلادهم ، من بينهم ١٦ وزيراً للخارجية وهو ما يعكس حرص الاقطار العربية على المشاركة في أعمال دورات الانعقاد العادية لمجلس الجامعة ، ويعكس أيضاً وجود درجة من الحرص على استمرار الجامعة برغم الانجاز المحدود الذي تحققه كدالة لتحقيق الأهداف العربية ، لأن هذه الأهداف ذاتها أصبحت موضوعاً للخلاف . وقد ناقشت هذه الدورة جدول أعمال طويل ضم ١٢ موضوعاً إلا أن أهم الموضوعات التي تناولتها هذه الدورة كانت هي الموقف من الحرب العراقية الإيرانية ، ومن التحرش الأمريكي بليبيا . ويذكر أن الاجتماع التحضيري لهذه الدورة والذي كان مكلفاً بوضع جدول الأعمال رفض إدراج العدوان الأمريكي على ليبيا على جدول الأعمال ، وهو المطلب الذي تقدمت به ليبيا . غير أن المجلس عند انعقاده عاد وعدل هذا القرار ووافق على إدراج المطلب الليبي ضمن جدول الأعمال ، كما اختار المجلس لجنة سباعية من ممثلي كل من السعودية والكويت والأردن والعراق وتونس وسوريا والجزائر لاعداد جدول الأعمال بصورته النهائية . ولا يعكس هذا الموقف تراجع الأطراف عن مواقفها ولا سوء التنسيق والتحضير للاجتماع ، بقدر ما يعكس طبيعة العلاقات داخل المؤسسات السياسية للجامعة حيث تدخل الأطراف في مسؤوليات قاسية تتناول موضوعات تبدأ بإدراج القضايا

والمؤسسات الصناعية وشركات الخطوط الجوية والبحرية وشركات البترول الأمريكية التي تشارك في تنفيذ العقوبات ضد ليبيا ومطالبت المذكرة الليبية ، بتقديم تعويضات وقروض مالية عربية لليبيا لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عن تجميد الأموال الليبية الموجودة في البنوك الأمريكية . غير أن بعض الاقطار العربية وفي مقدمتها ، المملكة العربية السعودية قرنت حضورها الاجتماع بسحب الطلب الليبي بتوقيع عقوبات عربية ضد الولايات المتحدة كما طلبت ليبيا دعوة وزراء المالية والاقتصاد العرب لحضور الدورة لبحث الامكانيات العملية لتنفيذ المطلب الليبي ، وهو ما رفضته أغلب الاقطار العربية كذلك .

ويبدو أن التسوية النهائية لهذا الخلاف أخذت شكل عدم إصرار ليبيا على مطالبتها في محاضرات الاجتماعات ، مقابل أن يتم حشد عدد كبير من وزراء الخارجية العرب لحضور الاجتماع ليبدو كما لو كان مظاهرة تأييد عربية على مستوى عال لليبيا . وبالفعل حضر الاجتماع ثمانية من وزراء الخارجية العرب في مقدمتهم وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ، بالإضافة إلى وزراء خارجية الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وليبيا ، وجيبوتي - أي أن خمسة من الوزراء الثمانية جاؤا من دول المغرب العربي الذي تنتمي إليه ليبيا ، والذي تربط بين أطرافه علاقات خاصة متنوعة تتميز عن العلاقات بين أطراف النظام العربي بصورة عامة ، وفي نهاية اجتماعاته أصدر المجلس قراراً يعطن تضامن الحاضرين مع ليبيا وإدانته للإجراءات الأمريكية ضدها . في الوقت الذي رفضت فيه الدول الأعضاء فرض عقوبات ضد الولايات المتحدة ، باستثناء سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . أما تونس فرفضت ووجدت المطلب الليبي بالرد على قرار الولايات المتحدة بتجميد الارصدة الليبية في البنوك الأمريكية مناسبة للثأر من ليبيا ، فرفضت التعاطف مع مطلبها ، لأن ليبيا قامت بإجراء مماثل ضد تونس عندما قامت بتجميد حوالي ١٠ ملايين دولار كانت مستحقة لتونس لدى ليبيا . كذلك رفض القرار تقديم المساعدات التي طلبتها ليبيا - واكتفى بدلا من ذلك بالتعهد بتقديم المعونات الفنية اللازمة لعدم تعطيل إنتاج النفط الليبي كنتيجة للقرارات الأمريكية بمنع شركات النفط الأمريكية من العمل في ليبيا ، ويذكر أن المجلس رفض أيضاً اقتراحها ليبيا بدعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث القرارات الأمريكية ضد ليبيا . كما أصدر المجلس في هذه الدورة قراراً

لقضية حرب الخليج وقضية الاعتداء الأمريكي على ليبيا باعتبارهما معا قضية عدوان على أرض عربية واحتلال أجزاء منها . وكان من الواضح أن الدورة تتجه نحو الفضل في اتخاذ قرارات عملية مهمة تتجاوز التضامن اللفظي والشجب والادانة ، لذلك طلب مندوب الكويت بعقد قمة عربية وهو الاقتراح الذي تحفظت عليه كل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والعربية السعودية ، بحجة أن اجتماع القمة ، في هذه الظروف لن يسفر إلا عن مزيد من المشاكل ، فلا بد أن يسبق القمة تحضير جريد يضمن نجاحها بنسبة مائة بالمائة على حد قول وزير الخارجية السعودي .

وقد أصدر المجلس بيانه النهائي متضمنا صياغته التقليدية تجاه الحرب العراقية الايرانية ، والاعتداء الأمريكي على ليبيا . كما طلب المجلس من الأمين العام للجامعة العربية الاتصال بالدول الأعضاء لبحث إمكانية عقد قمة طارئة . وقد بذل الشاذلي القليبي جهودا في هذا الشأن وتحدد شهر مايو موعدا لعقد مؤتمر للوزراء الخارجية العرب في المغرب لوضع جدول أعمال القمة . ولكن تأجل بسبب إصرار ليبيا على أن يكون الاعتداء الأمريكي على ليبيا - الذي وقع في أبريل هو النقطة الوحيدة على جدول الأعمال وألقى الاجتماع الوزاري الذي كان مقررا أن ينعقد يوم ٢٢ يونيو لنفس الغرض بدعوى إتاحة الفرص لمزيد من المشاورات بين الأعضاء .

كذلك كلف المجلس الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية بالبدء فورا في إجراء مشاورات لعقد مؤتمر قمة أفريقي عربي على أن ينعقد في عام ١٩٨٧ في الذكرى السنوية العاشرة لاعتقاد القمة العربية الأفريقية الأولى ، على أن يسبقه اجتماع تحضيرى على المستوى الوزاري يعقد قبل نهاية عام ٨٦ ، وهو الاجتماع الذي لم يتم ، مما قد يشير إلى مصير القمة الأفريقية العربية المقترحة .

أما الدورة ٨٦ العادية لمجلس الجامعة ، والذي كان مقررا لها أن تعقد يوم ١٧ سبتمبر ولدة ثلاثة أيام ، فقد تم افتتاحها واستمرت منعقدة لمدة يومين جرى بعدها تعليق أعمالها حتى ١٨ أكتوبر بسبب تقييد جميع وزراء الخارجية العرب تقريبا عن الاجتماع لمشاركتهم في حضور اجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويعد هذا سلوكا غريبا لأن هذه لم تكن المرة الأولى التي يترأس فيها اجتماع مجلس الجامعة

على جدول الأعمال وينتهى بالصياغة النهائية لقرارات الاجتماع ، ناهيك عن أن الموافقة على عقد اجتماعات المجلس ذاتها في حالة الدورات الطارئة ، الاجتماعات غير الدورية تكون موضوعا للمساومة بين الأطراف المختلفة .

وفيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية ، كانت الكويت التزاما بخطها السياسي الثابت أكثر الأطراف العربية تحمسا لتأييد العراق ، وطلب وزير الخارجية الكويتي باتخاذ إجراءات محددة لدعم العراق ، كما طلب بتحويل جلسات المجلس إلى جلسات مغلقة بغرض إتاحة الفرصة للأطراف للتحدث بصراحة ودون الحساسيات التي يسببها وجود وسائل الاعلام بغرض تسهيل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المختلفة وقد وافق الحاضرون على هذا الاقتراح . إلا أن جدواه في تحقيق الغرض منه كانت محدودة . ومن الواضح أن محاولة الكويت دفع الاقطار العربية لمساندة العراق يمثل من ناحية عاملا مساعدا على الحد من أخطار انتشار حرب الخليج التي ستكون الكويت أول ضحاياه ، كما يتيح للكويت من ناحية أخرى الفرصة ، للتخفف من أعباء تمويل الدفاعات العراقية ، وهي العملية التي أصبحت تثقل كاهلها بأعباء كبيرة في ظل تراجع عائدات النفط . أما المندوب العراقي فقد ركز على واقعة احتلال إيران لجزء من الأراضي العراقية وذكر الأعضاء بميثاق الجامعة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك ، كما ذكر بموقف العراق من العدوان الاسرائيلي على لبنان ، والعدوان الأمريكي على ليبيا محاولا مقابضته بمواقف مؤيدة له من المعسكر الآخر . غير أن هذا لم يؤثر النتائج التي أمل فيها الجانب العراقي ، فقد ميز المندوب السوري بين حرب الخليج من ناحية ، وكل من العدوان الاسرائيلي على لبنان ، والعدوان الأمريكي على ليبيا من ناحية أخرى - وطلب بالعمل على التوصل لحل سلمي لهذه الحرب ، محذرا من مخاطر تحول الحرب إلى صراع فارسي - عربي - وقد أبدى في هذا الاتجاه مندوبا لليبيا واليمن الديمقراطي .

وعند مناقشة قضية التحرش الأمريكي بليبيا ، كانت عمان هي الطرف الوحيد الذي وضع عدة تحفظات على الصياغة الليبية للمشكلة وللمطالب الليبية تجاهها . وقد حاول مندوب العراق أن يستفيد مجددا من هذا المناخ مطالبا بتوحيد المقاييس واللفظ السياسية عند النظر

تزايدت في ذلك الوقت عن احتمالات انتشارها إلى أقطار خليجية أخرى في علاقة ذلك بالتهديدات الإيرانية المتزايدة لدول الخليج خاصة الكويت .

ولعل من أهم إنجازات تلك الدورة القرار الذي اتخذته قطع العلاقات مع ساحل العاج بسبب نقلها سفارتها إلى القدس ، مما دفع ساحل العاج إلى الاستجابة السريعة فأعلنت يوم ٢١ أكتوبر إعادة سفارتها في إسرائيل إلى تل أبيب .

وقبل نهاية عام ١٩٨٦ بقليل عقد مجلس الجامعة العربية دورته الطارئة الثالثة بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية لبحث القضية المعروفة بحرب المخيمات . وقد بدأت أعمال هذه الدورة في ١٨ ديسمبر ، وتمثل فيها عدد محدود من الأقطار العربية على المستوى الوزاري ، بينما رفضت كل من لبنان وسوريا من حيث المبدأ هذا الاجتماع لأنه يناقش شأننا اللبناني في غياب لبنان . وقد تقدمت منظمة التحرير بمشروع إلى المجلس طالبت فيه بعدد من المطالب أهمها وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المخيمات ، وإمدادها بالتموين والسماح بإخلاء الجرحى ، وتشكيل قوة عربية ولجنة عربية دائمة لضمان أمن وحماية المخيمات ، ومناشدة لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية العمل على تنظيم العلاقات بينها ، وتنظيم الشؤون المتعلقة بالوجود الفلسطيني في لبنان وسلامته وطالب المشروع الفلسطيني بتحريك وزراء الخارجية العرب جميعهم كهدف يمثل الأمة العربية إلى بيروت ودمشق لبحث الإجراءات الفورية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ، كما طالب بتعيين مراقبين من الدول العربية لمراقبة وقف إطلاق النار ، وتشكيل قوة عربية دائمة لمراقبة التطورات ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس . وقد تجاهل المجلس المشروع الفلسطيني وأبدى ميله إلى قرار يعلن عميق أسفه لما يجري حول المخيمات ويدعو لكف الحصار عنها ، ويشكل لجنة من الوزراء مهمتها الاتصال بكافة الجهات المعنية بهدف إعادة جسور التفاهم والثقة بين الأخوة ، اللبنانيين والفلسطينيين ، وإيجاد حلول دائمة لوضع المخيمات في نطاق احترام سيادة لبنان إلا أن هذا القرار قد تحطم فور صدوره بسبب رفض المنظمة له لعدم كفايته ، وساندتها العراق في ذلك ورفضت السعودية الاشتراك في اللجنة المقترحة بسبب عدم ثقتها في إمكانية تحقيق شيء إيجابي من ورائها ، لذلك اكتفى المجلس بإصدار قرار فضفاض يطالب بوقف النار ورفع

العربية مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يكن من المعتاد تأجيل اجتماع مجلس الجامعة لهذا السبب . غير أنه عند استكمال الدورة في ١٨ و ١٩ أكتوبر كان لهذه الدورة ملامح متميزة عن الدورات السابقة ، بل وعن عدة دورات سابقة ، فقد مرت الاجتماعات في جو من الهدوء وتجنب المشاحنات غير معهود . وكان جدول أعمال هذه الدورة مدرجا باثنى عشر موضوعا أهمها حرب الخليج وقمة إفران بين الملك المغربي الحسن الثاني ، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي ، والأزمة المالية للجامعة العربية . وعند مناقشة حرب الخليج بدا العراق وأنصاره أقل تحمسا من الدورة السابقة للوقوف بموقف صلب وعمل من المجتمعين ، وفي نفس الوقت فإن خصوم العراق خاصة سوريا وليبيا لم يعودوا لتكرار مواقفهم التقليدية عن مسئولية العراق عن بدء الحرب ، وعن الفارق بين هذه الحرب والاضطرابات الأخرى التي تهدد الجامعة العربية . وتجنبنا للخلاف بين المحافظين والراديكاليين العرب اتفق المجتمعون على إحالة هذه القضية إلى القمة العربية المقبلة . وكان هذا القرار هو الشرط الذي قبلت بمقتضاه الدول المعتدلة إدراج الموضوع على جدول أعمال المجلس . إذ كانت كل من سوريا وليبيا تطالب بفصل المغرب من الجامعة العربية . أيضا ناقش المجلس قضية الأزمة المالية للجامعة التي تعاني من عجز يبلغ ٧٠٪ من ميزانيتها الإجمالية ومجموعها ٢٠ مليون دولار ، ويرجع هذا إلى عدم أداء أغلب الدول الأعضاء للالتزامات ، إلا أن السعودية والكويت وسوريا واليمن الشمالي وجيبوتي فقط قد دفعت التزاماتها كاملة . بينما لم يسد كل من لبنان والأردن واليمن الديمقراطي والصومال أي جزء من التزاماته . وبعد تبادل الاتهامات بين الدول الأعضاء عن درجة مسئولية كل منهم عن هذا الوضع ، أعلن الجميع استعدادهم للسداد ، ووافقوا على توصية للقمة بتقليص نفقات الجامعة وإلغاء بعض الأجهزة غير الأساسية فيها . ومن اللافت للنظر أن المجتمعين طالبوا بالاجتماع وبلا تحفظات بعقد القمة العربية ، وكلفوا الأمين العام بالتعاون مع وزير خارجية الجزائر بصفته رئيس الدورة الحالية ، بإجراء المشاورات الضرورية لهذا الغرض . ويبدو أن الأداء في هذه الدورة ، خاصة مطالبتها بعقد القمة العربية كان محصلة لمشاورات ومساورات غير معلنة وواسعة النطاق بين الأطراف ، خاصة في علاقتها بحرب الخليج ، والتحديات التي

كما قرر المجلس تأليف لجنة سبائية تضم العراق والمغرب والجزائر والسعودية والسودان والامارات العربية وتونس لاعداد دراسة تقييمية لعمل المنظمات العربية واتخاذ عدد من الاجراءات التنفيذية للتوصيات المتعلقة بالاوضاع العربية كما اتخذ المجلس جملة قرارات بشأن التطور الاستراتيجي الشمولي وكيفية توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع دول العالم .

وحدد المجلس دوراته المقبلة لمناقشة الامن الغذائى العربى بحضور وزراء المالية والاقتصاد والزراعة العرب .. وقرر فى هذا السياق عقد الدورة الحادية والاربعين فى السادس من سبتمبر فى العاصمة التونسية .

وفى الفترة من ٨ - ١٠ سبتمبر ٨٦ عقد المجلس دورته الحادية والاربعين فى عمان عاصمة الاردن بحضور وزراء المالية والاقتصاد والزراعة للدول الاعضاء . وقد خصصت الدورة لدراسة الامن الغذائى العربى . وفى ختامها قرر الحاضرون فتح الاسواق العربية امام منتجات الاراضى المحتلة الزراعية وفق قوانين وأنظمة المقاطعة العربية مع السعى لاجاد الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك .. وانشاء مركز لتسويق منتجات الاراضى المحتلة يكون مقره عمان تحت اشراف اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة .

وقرر المجلس اعطاء الاولوية للمشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الامن الغذائى العربى ، وتكثيف الجهود القطرية والقومية لتشجيع البحث العلمى الزراعى المتطور . والعمل على اتاحة مناخ استثمارى أكثر ملاءمة لتشجيع الاستثمار الزراعى من خلال الاستقرار التشريعى والضمانات والحوافز والتسهيلات وضبط اجراءات الاستثمار .

ودعا المجلس إلى التعاون مع الحكومة السودانية لتقويم التجارب الغربية الاستثمارية وتعزيز دور الشركات الاستثمارية القائمة وانشاء المزيد من الشركات العربية المشتركة .

وطالب المجلس بتنشيط التجارة بين الاقطار العربية وأكد على اهمية الامن الغذائى العربى .. كما طالب الاقطار التى ترغب فى استضافة مشروعات الامن الغذائى العربى ابداء رغبتهما لصناديق ومؤسسات التمويل العربى لاقراضها والمساهمة فى تشييد هذه المشاريع .

الحصار عن المخيمات . وبعد ثلاثة ايام من الاجتماع ، تأجل الاجتماع ليوم ١٥/١٢/١٩٨٦ ، إلا أنه عاد وتأجل مرة أخرى بسبب تعذر التوصل لشيء هام ، ثم تابع المجلس دورته الطارئة ، وتوصل لاصدار قرار بالمعنى السابق بعد أن اُضيف إليه فقرة تتضمن تشكيل قوة مراقبة عربية لمراقبة التزام الأطراف بوقف النار . ومن الناحية العملية فإن هذا القرار محدود القيمة بسبب تعقيدات الوضع اللبناني ، ولأن الطرف الذى يهارب الفلسطينيون ضده فى لبنان هو منظمة سياسية محلية لا علاقة لها بالجامعة العربية على الاطلاق . ولكن من وجهة النظر الفلسطينية يعد هذا القرار إنجازاً ملائماً يمثل نجاحاً - ولو جزئياً - لمحاولات المنظمة تفهيف القبضة السورية على لبنان ببتاحة الفرصة لاقطار عربية أخرى لممارسة دور هناك وهى الفكرة الاساسية التى تم عليها بناء المشروع الفلسطينى بأكمله .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى

بدأت فى تونس فى ٢٦ فبراير ٨٦ اجتماعات المجلس الاقتصادى - الاجتماعى العربى على مستوى معاونى الوزراء والمندوبين الدائمين والخبراء تمهيدا لعقد الدورة الاربعين للمجلس بحضور عبد الحسنى زلزلة الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية .

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة بحث عدة قضايا تتعلق بشكل خاص بوقف العمل التى أعدتها الامانة العامة للجامعة العربية حول التصور الشمولي لتوظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى لخدمة القضايا القومية ويبحث أنشطة المنظمات العربية المتخصصة ومشروع النظام المالى الموحد لهذه المنظمات .

وبدأت الدورة أعمالها فى ٢٧ فبراير حيثلقى الشاذلى القليبي الأمين العام للجامعة كلمة افتتاحية أشاد فيها بقرارات قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠ وطالب فيها بوقف الحرب العراقية - الإيرانية مؤكداً على أن الامن العربى لا يتجزأ .

وقد استمرت أعمال الدورة يومين ، قرر المجلس بعدها تشكيل لجنة ثلاثية من بين أعضائه تضم المغرب والجزائر والسعودية لاجراء اتصالات مع السلطات السورية لاعادة فتح الحدود بين العراق وسوريا تنفيذاً لقرارات المجلس بدورته السابعة وترسيخاً للعمل العربى المشترك .

ثانيا : تجربة لجان تنقية الأجواء العربية

- لم تلعب الجامعة أى دور فى تسوية أهم نزاعين تطجرا خلال الخمسينيات ، وهما النزاع المصرى - السودانى ، والنزاع المصرى - اللبناى . فقد سعت الحكومتان السودانية واللبنانية إلى نقل النزاعين إلى المستوى الدولى ، فى إطار مجلس الأمن ، بشكل مباشر ويبدو أن وجود مصر كطرف فى النزاعين لم يشجع الطرف الآخر فى الحالتين على اللجوء للجامعة العربية ربما خشية من نفوذ مصر فيها . كما لم تقم الجامعة بمبادرة منها ، بدور ملموس فى النزاعين .

- وفى الستينيات كان دور الجامعة العربية محدودا فى تسوية نزاعات العالم العربى . فبعد دورها فى تسوية النزاع العراقى - الكويتى ، الذى تفجر فى سبتمبر ١٩٦١ متأخرا بعد أن طلبت الكويت حماية القوات البريطانية لأراضيها وعقد مجلس الأمن الدولى . والطريف أن بريطانيا كانت هى التى طلبت تدخل الجامعة العربية لتسوية هذا النزاع . وقامت الجامعة بإيفاد قوة عسكرية عربية مشتركة لأول مرة فى تاريخها إلى منطقة النزاع ، ولكن بعد أن كان النزاع قد هدأ إلى حد كبير مع قبول العراق للأمر الواقع .

- وعجزت الجامعة العربية عن القيام بأى دور فى تسوية النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا عام ١٩٦٢ عندما شنت حكومة الانفصال السورية حملة عدائية ضد القاهرة وقدمت شكوى لمجلس الجامعة العربية تتهم المصريين بالتدخل فى الشؤون الداخلية لسوريا . وهددت القاهرة بالانسحاب من الجامعة ما لم يقيم مجلسها بالنظر صراحة فى الاكاذيب السورية . ولم تنجح الجامعة إلا فى اقناع القاهرة بعدم الانسحاب بينما ظل النزاع قائما حتى حسمه الانقلاب

ظل مجال الوساطة بين الاقطار العربية المتنازعة أحد المجالات التى سجلت جامعة الدول العربية اتفاقا ملحوظا فيها ، رغم الاهتمام الذى منحه ميثاقها لفكرة الوساطة حيث نصت مادته الخامسة على أنه : « لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة . فإذا نشب خلاف بينهما لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، ولجأ المتنازعين إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفى هذه الحالة يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداوات المجلس وقراراته ، ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى من وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء » .

وتطبيقا لهذا التصور حاول مجلس الجامعة انشاء جهاز قضائى لتسوية المنازعات العربية وذلك بإقامة لجنة فى ابريل ١٩٥٠ لوضع مشروع لاقامة محكمة عدل فعلية عربية . وقد تم تعديل تكوين هذه اللجنة مرارا دون جدوى . ولم يصدر أى مشروع يهدف إلى تعديل ميثاق الجامعة إلا ويتضمن فى الغالب الإشارة إلى ضرورة اقامة محكمة عدل دولية عربية . ومع ذلك لم تنتشأ هذه المحكمة إلى اليوم . فظلت القنوات الدبلوماسية والمفاوضات السياسية هى الأسلوب المتبع فى تسوية النزاعات العربية .

وإذا تتبعنا أهم هذه النزاعات التى تفجرت خلال العقود الثلاثة الماضية ، يمكن أن نخلص إلى الملاحظات التالية :

الذى اطلق بالحكومة الانفصالية في دمشق في ٨ مارس ١٩٦٢ وادان موقفها تجاه القاهرة .

- كما سجلت الجامعة العربية فشلا آخر في تسوية أزمة اليمن التي بدأت عام ١٩٦٢ وظلت مستمرة رغم أنها أصبحت بندا ثابتا على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية التي بدأت في يناير ١٩٦٤ . ولم تجد أزمة اليمن حلا إلا بعد حدوث تغير جوهري في الموقف السعودي من الحرب الأهلية اليمنية ، وأقدام الرياض على إنهاء مساعداتها بالكامل للملكية في اليمن عقب حرب ١٩٦٧ .

وظهر اخفاق الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات بين الاقطار العربية عندما تصدت منظمة الوحدة الافريقية ، وهي من مهدها ، لتسوية النزاع الجزائري - المغربي الذي تفجر بشكل مسلح في سبتمبر ١٩٨٤ .

- الملاحظ أيضا أن أهم التسويات ، التي نجحت بشكل مؤقت ، تمت خارج اطار الجامعة العربية ، وأمامها :

● تسوية النزاع الاردني - الفلسطيني في سبتمبر ١٩٧٠ بجهد مصري في الأساس مع غطاء عربي ، وتوقيع اتفاقيتي القاهرة وعمان اللتين وضعتا أساسا لتسوية النزاع قبل أن يتفجر بسرعة مرة أخرى عقب رحيل الزعيم جمال عبد الناصر .

● اتفاق القاهرة في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم الوجود الفدائي في لبنان ، والذي صعد في وجه العديد من الاعاصير حتى تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في ابريل ١٩٧٥ لتدفع في اتجاه تغيير كل موازين القوى على الخريطة اللبنانية .

● الوساطة السعودية - الكويتية المشتركة بين مصر وسوريا ، وبين منظمة التحرير وسوريا في مؤتمر الرياض السداسي في أكتوبر ١٩٧٦ ، والذي مهد لعقد القمة العربية الموسعة بالقاهرة من نفس الشهر .

والملاحظ أن هذه الوساطات المنفردة كانت أنجح من الوساطات التي قامت بها جامعة الدول العربية . لكن هذا لا يعني أن الوساطات المنفردة أفضل على اطلاقها حيث فشلت العديد من هذه الوساطات أيضا ، ومنها على سبيل المثال الوساطة المصرية بين المغرب والجزائر في مارس ١٩٧٦ ، والوساطة السعودية بين نفس

القطرين في نوفمبر ١٩٧٦ . لكن الوساطات المنفردة التي حققت نجاحا مؤقتا تميزت بشمولها لأهم مقومات الوساطة ، وهي :

١ - أنها تحرك ذووظيفة ايجابية يتجاوز حدود المساعي الحميدة التوفيقية وتطبيب الخواطر والدعوة إلى التسامح واعتماد الاساليب البلاغية لغة للوساطة ، كما هو شائع في معظم الوساطات العربية .

ب - أنها تنطوي على موقف محدد ، لأنه لا يوجد وسيط فعال يمكن أن يكون محايدا أو فوق الخلافات والصراعات القائمة في نظام اقليمي هو جزء لا يتجزأ منه .

والواضح أن الوساطات العربية الأخيرة التي شهدتها عام ١٩٨٦ ، كانت مفتقدة إلى هذين العنصرين ، اللذين تزداد أهميتهما في ظل التعقيد الشديد للخريطة العربية الآن ، وبالذات بعد تفجر الحرب العراقية الايرانية والتحالفات الجديدة التي اقتصرت بها ، ومع مضاعفات كامب ديفيد ، ثم تزايد التعقيد في الوضع اللبناني بعد الغزو الاسرائيلي صيف ١٩٨٢ . وفصلا عن ذلك فقد تكرست نزاعات عربية وتراكمت فيها العداءات حتى صارت مزمنة ، إلى حد تحولها إلى تناقضات رئيسية لا ثانوية من حيث تعرضها إلى قائمة أولويات النظم العربية المتضمنة فيها ، كما هو الحال الآن بالنسبة للنزاع السوري العراقي الممتد منذ ١٩٦٩ والنزاع بين سوريا وقبادة منظمة التحرير والممتد منذ ١٩٧٦ ، وهو ما يقتضى وساطة ايجابية مشاركة تعمل على تحييد جوانب النزاع ما أمكن ، والبحث عن حل وحتى مهما كان ضئيلا لكن يمكن البناء عليه . ويبدو أن هذا هو ما افتقدته لجان تنقية الأجواء العربية هذا العام ، والتي لم تتجح سوى في أسهل حلقات النزاع التي تعاملت معها : النزاع السوري - الاردني الذي ساهمت ظروف موضوعية نضجت في تحقيق المصالحة ، وهي ظروف لم يكن للجنة دخل في نضوجها .

والملاحظ من تركيب اللجنتين ، اللتين قررت القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء تشكيلهما في ١٩ أكتوبر ١٩٨٥ ، أنهما لا تضمّنان اقطارا فاعلة حقا على الخريطة العربية وباستثناء تونس التي أصبحت مقر جامعة الدول العربية منذ نقلها من مصر عام ١٩٩٦ ، فليس للغرب أو موريثانيا دور عربي بارز . أما السعودية والامارات فهي من الاقطار التي ارتبط

الرفاعي رئيس وزراء الأردن شارك فيه الأمير عبد الله بن عبد العزيز والشاذلي القليبي . الحبيب السحاي ممثلاً لقونس .. وبعد الاجتماع صرح الأمير عبد الله الفيصل وزير الخارجية السعودي بأن الاجتماع اتسم بالصرامة والأخوية والوضوح وأعرب عن تفاؤله والاستيثار بحسن النوايا وصدقها .. كذلك أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز بأن سوريا والأردن اتفقتا خلال مباحثات المصالحة على خطوات لتحسين علاقاتهما بعد توتر دام ٧ سنوات ، وأن الجانبين سيستأنفان الحوار بينهما في المملكة العربية السعودية خلال الشهر المقبل .

وأعلن بعد ذلك في الرياض في ٢٣ أكتوبر ٨٥ أن سوريا والأردن اتفقتا على تأكيد الالتزام بقرارات مؤتمرات القمة العربية والمتسك بمشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس عام ١٩٨٢ لتحقيق السلام العادل والشامل في إطار مؤتمر دولي ، وأن الطرفين أكدا على رفض التسويات الجزئية المنفردة وقررا استئناف المفاوضات في كل من دمشق وعمان لأصاح المجال أمام المزيد من التعاون بينهما .

وقام زيد الرفاعي رئيس الوزراء الأردني بزيارة إلى دمشق صدر بعدها بيان رسمي في كل من دمشق وعمان في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ أكد فيه الجانبان على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك من أجل تحقيق السلام العادل والشامل لمواجهة العدوان الإسرائيلي ، وأن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى .

وكان التقارب الأردني - السوري قد تعزز قبل ذلك عندما اعترف الملك حسين في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء الرفاعي ، بأن جماعة الإخوان المسلمين كانت تقوم بعملياتها العسكرية ضد سوريا انطلاقاً من الأراضي الأردنية ، وتعد بوقف هذه العمليات .

وقد تقاطعت عدة عوامل لتسهيل إمكانية المصالحة الأردنية السورية أهمها :

١ - اتفاق الطرفين على ضرورة استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي . وكان القرار الأردني بتجميد التنسيق السياسي مع منظمة التحرير في ١٩ فبراير ١٩٨٦ عاملاً مساعداً في اتجاه الأردن وسوريا على موقف محدد ، استبعاد منظمة التحرير بغض النظر عن أهداف كل من الطرفين . وأصبح بإمكان سوريا ، على ضوء هذا التطور أن تتعامل مع طرف اتفاق

صعود دورها العربي بثروتها النفطية ، وبالذات السعودية التي نجحت في استثمار قدراتها المالية في دعم دورها الإقليمي إلى حد أن أسماء بعض المراقبين « دبلوماسية البترول والار » . ولذلك كان من السهل توقع اخفاق محاولة تنقية الأجواء بين سوريا والعراق وبين العراق وليبيا ، وكذلك بين منظمة التحرير وليبيا ، رغم التحسن الذي طرأ على علاقات ليبيا بالمنظمة خلال هذا العام والذي لم تستطع لجنة تنقية الأجواء استتماره .

والملاحظ أيضاً أن قرار تكوين لجنتي تنقية الأجواء استبعد بعض النزاعات الهامة على الخريطة العربية دون مبرر ، وبالذات النزاع بين سوريا ومنظمة التحرير والذي يمكن اعتباره أكثر أهمية وخطورة من نزاع ليبيا ومنظمة التحرير ، وكذلك استبعاد النزاع الجزائري - المغربي ، والنزاع التونسي الليبي .

ولنتابع بعد ذلك نشاط لجنتي تنقية الأجواء : اللجنة الأولى (السعودية - وتونس) التي اقتصت بالوساطة بين سوريا والأردن ، وبين سوريا والعراق ، واللجنة الثانية (المغرب والإمارات وموريتانيا) التي اقتصت بالوساطة بين ليبيا والعراق ، وبين ليبيا ومنظمة التحرير .

١ - نشاط اللجنة الأولى :

١- في مجال المصالحة السورية - الأردنية :

بدأت اللجنة أعمالها في ١٠ سبتمبر ١٩٨٥ بوصول الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ونائب رئيس الوزراء إلى دمشق في زيارة رسمية لأجراء مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد وكبار المسؤولين . وكان قد سبقه إلى دمشق محمد مزالي رئيس الوزراء التونسي والشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية . وواصلت لجنة الوساطة الثلاثية اتصالاتها مع الدول العربية المكلفة بالاتصال بها من أجل تنقية الأجواء

بينها ، وأعلن في ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ موافقة كل من سوريا والأردن والعراق على عقد اجتماع في مدينة جدة ، برعاية الملكة العربية السعودية ، لتجاوباً مع دعوة لجنة الوساطة ، بهدف بحث الخلافات التي تسود العلاقات بينهما وتحول دون تطبيعها .

ثم عقد في جدة في ١٨ سبتمبر ١٩٨٥ اجتماعاً بين عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السوري وزيد

عمان كل على حدة .

ب - الدور الذي قام به ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز وصلاته القوية بالمستولين السوريين فضلا عن وفد دول الخليج باعطاء مساعدات مالية لسوريا قبل اجتماع الكسم والرفاعي .

ج - الدور الخاص والتميز لزيد الرفاعي وصلاته مع القيادات السورية في المصالحة . وكان الرفاعي هو الذي أجرى قبل ذلك المصالحة الأردنية - السورية عام ١٩٧٣ والواضح أن المصالحة السورية الأردنية تحققت على مستوى التكتيك وليس على مستوى الاستراتيجية حيث ظلت العديد من القضايا التي تسبب في تدهور العلاقات بين الطرفين دون تسوية على النحو التالي :

● تمسك الأردن - من الناحية الرسمية - باتفاق عمان كأساس للحركة السياسي المشترك مع المنظمة كخطوة على طريقة الحل الشامل في حين أن سوريا كانت تؤكد على موت هذا الاتفاق .

● مطالبة الملك حسين للمنظمة بمواقف تتناقض بشكل صريح مع السياسة الرسمية السورية ، حيث دعا المنظمة إلى اعلان قبولها لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ٢٣٨ وتخليها عن العمل العسكري . كما اختلف موقف الطرفان من اعلان القاهرة . فقد رحب به الملك حسين وطالب باتخاذ خطوات أخرى ، اما سوريا فقد اعتبرت اعلان القاهرة خطوة للوراء .

● أعادت الأردن العلاقات الدبلوماسية مع مصر وواصلت تنسيق سياستها ومواقفها مع السياسة المصرية في الوقت الذي وقفت فيه سوريا أمام إعادة مصر إلى الصف العربي ، دون تخليها عن اتفاقيات كامب ديفيد .

● ما زال الأردن عند موقفه المؤيد للعراق في حربه ضد إيران ، في حين أن سوريا ما زالت تقف إلى جانب إيران في حربه ضد العراق .

ب - نشاط اللجنة في مجال المصالحة العراقية السورية :

في إطار جهودها الأولى للمصالحة العربية ، وصلت لجنة تنقية الأجواء العربية إلى بغداد في ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ وأصرت مباحثات مع الرئيس صدام حسين

الذي أكد دعم بلاده للجنة ، واستعداده للتعاون معها لتحقيق الوفاق العربي ... إلا أن اللجنة سارت في طريق المصالحة الأردنية - السورية وتوقفت عن المصالحة العراقية - السورية ، مما يؤكد فشل مباحثات اللجنة لحل الخلافات المعلقة بين البلدين .

وعقب المصالحة الأردنية - السورية قامت الأردن بمحاولات للمصالحة بين سوريا والعراق . وأمكن عن قرب عقد اجتماع بين مسئولين على مستوى عال في البلدين في منطقة أبو الضمام على الحدود بين البلدين ، لكن الموقف من الحرب العراقية الإيرانية نسف جهود العامل الأردني ، فقد أصرت العراق على بحث موضوع النزاع مع إيران وموقف سوريا من هذا النزاع كنقطة أولى ومركزية على جدول أعمال اللقاء ، فرفضت سوريا الطلب العراقي وأصرت على البحث بشكل شامل وموسع في العلاقات القائمة بين البلدين حيث أنها ترى أنه لا علاقة بين مواقفها المساندة لإيران والنزاع العراقي - الإيراني القائم حالياً .

ثم تجددت المساعي بشكل مكثف عقب الهجوم الإيراني الكبير في شهر يناير ١٩٨٦ وما رافقه من تطورات خطيرة في الحرب العراقية الإيرانية حيث احتلت إيران أراض عراقية في منطقة الفاو . فقام الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة بغداد بعد أن قام بزيارة لدمشق ، والتقى خلال الزيارتين بكل من الرئيسين السوري والعراقي ، إلا أن هذه المساعي قد باءت بالفشل هي الأخرى .

وتجددت المساعي السعودية - في إطار لجنة تنقية الأجواء - مرة أخرى في أكتوبر الماضي حيث قام الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بزيارة كل من العراق وسوريا في ١٦ أكتوبر ٨٦ . وأجرى خلالها محادثات مع الرئيسين السوري والعراقي تركزت حول مشروع مصالحة يبدأ باجتماعات عمل تعقد بين مسئولين من البلدين لمناقشة أسباب الخلاف ، ومحاولة التمهيد للقاء قمة بين زعميي البلدين تتحقق فيه المصالحة ويكون مدخلا إلى عقد قمة عربية ، رغم استمرار تأييد الملك حسين والامير عبد الله بن عبد العزيز لجهود الوساطة بين سوريا والعراق ، إلا أن هذه الوساطة لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن .

والواضح أن الصراع العراقي - السوري أكثر تعقيدا من الصراع الأردني - السوري - قبل اجراء

المصالحة ، الامر الذي يصعب عملية اجراء المصالحة ،
بين البلدين خاصة وأنه صراع ذو ملامح استراتيجية .
فالصراع الحاد بين جناحي حرب البعث الحاكمين في
سوريا والعراق من ناحية ، والمنافسة الحادة بين
الدولتين على تولى مهام القيادة الاقليمية من ناحية
أخرى قد إديا إلى تاجيع حدة الخلاف بين الدولتين .
وبالرغم من المصالحة السورية - العراقية القصيرة
التي جرت في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والتي
جاءت كرد فعل لها ولحاصرة الآثار الناجمة عنها ، فإن
الانهيار السريع لهذه المصالحة أثبت أن عمق الخلاف
بين النظامين السوري والعراقي أكبر من أن يتم تجاوزه
تحت ضغط الخطر الصهيوني .. بل ويبدو أن الظروف
الذي جرت فيه المصالحة بالذات كان أقل الظروف
مناسبة لاتمامها حيث أدى انسحاب مصر من محيطها
العربي إلى تشجيع الطموحات العراقية والسورية
للحلول محلها ، كل منهما على حساب الآخر ، فكانت
المهمة المطروحة على كل منها في هذا السياق هي اضعاف
فرصة الطرف الآخر في تحقيق طموحه وليس التعاون
معه . وفي هذا الاطار يمكن النظر إلى الموقف السوري
من الحرب العراقية الايرانية ضمن السياق القائم
لسميها لاضعاف العراق وشغله عن الاهتمام بالعالم
العربي .

ومما يزيد من صعوبة المصالحة السورية - العراقية
صعوبة أن سوريا مدينة لإيران بأكثر من ثلاثة آلاف
مليون دولار ثمن النفط الإيراني ، وهو من الأمور التي
تؤثر بشكل أو بآخر على الموقف السوري من الحرب
العراقية - الايرانية .

٢ - نشاط اللجنة الثانية :

١ - في مجال المصالحة العراقية - الليبية :

بدأت اللجنة الثانية لتنقية الأجواء العربية جهودها
لتحقيق المصالحة بين العراق وليبيا من جانب ومنظمة
التحرير الفلسطينية من جانب آخر باجتماعاتها التي
جرت في الرباط في الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٥
والتي ترأسها الملك الحسن الثاني عاهل المغرب ،
وشارك فيها زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة
الإمارات العربية المتحدة ، والرئيس الموريتاني معاوية
سيد أحمد ولد طابع والشاذلي القليبي أمين عام جامعة
الدول العربية .

وقد عقدت اللجنة خلال تلك الفترة أربعة لقاءات
شارك فيها طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس
الوزراء العراقي وطايع عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير
الخارجية العراقي والرائد الخويلدي الحميدي عضو
مجلس قيادة الثورة الليبي والدكتور عبد السلام
التريكي وزير الخارجية الليبي ومحمود عباس
(أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وبشكل
مفاجيء افاروق قدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة
السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد ركز الوفد العراقي خلال اجتماعات اللجنة على
مسألة تزويد ليبيا لإيران بالصواريخ التي استخدمتها
بعد ذلك في ضرب المدن العراقية ، بينما ركز الوفد
الليبي على احتضان العراق للجماعات المعارضة لنظام
الحكم الليبي .

وكانت النتيجة الإيجابية الوحيدة التي توصل إليها
الطرفان خلال الاجتماعات هي استعدادهما لإيقاف
الحملات الإعلامية وعدم إثارة أي مشكلات جديدة
تعرق عمل اللجنة .

وفي نهاية الاجتماعات أصدرت اللجنة بيانا أكدت فيه
على أنه ، وبعد الاستماع لكلا الوفدين ، لمست حسن
النية وصدق الاستعداد لدى الوفدين لبناء علاقات نابعة
من المبادئ التي تحكم علاقات الدول الأعضاء في
جامعة الدول العربية .

ولاستكمال المباحثات قررت مواصلة بذل مساعيها
وإرسال وفد عنها إلى كل من العقيد معمر القذافي ،
والرئيس صدام حسين على أن تستأنف اللجنة أعمالها
بعد بضعة أسابيع .

وقد قام بالفعل وفد مكون من عبد اللطيف الفيلالي
وزير خارجية المغرب وأحمد رضا أغديرية مستشار الملك
الحسن والشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول
العربية بزيارة طرابلس وبغداد في ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ في
إطار المهمة المذكورة إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن
نتائج إيجابية .

ويمكن إرجاع الفشل الذي أصاب أعمال اللجنة إلى
التحركات الإيرانية المضادة الهادفة إلى تطويق أية نتائج
إيجابية قد تتوصل إليها هذه اللجنة .. فقد تزامنت
نهاية أعمال اللجنة مع قيام على أكبر ولاياتي وزير
خارجية إيران بزيارة إلى طرابلس حاملا رسالة من
الرئيس الإيراني على خامنئي إلى العقيد معمر القذافي ..

أى مسئول فلسطيني بما في ذلك ياسر عرفات لوضع خطة تحرير كامل التراب الفلسطيني .

ولقد تآكدت المصالحة الليبية - الفلسطينية باجتماع العقيد القذافي بياسر عرفات ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على هامش أعمال المؤتمر الثامن لدول عدم الانحياز الذي عقد في هراري في شهر سبتمبر الماضي . وإن كانت هذه المصالحة لم تأخذ شكلا رسميا حتى الآن .

ما هو الموقف الآن إذن ؟

تشير التوقعات التي جرت فيها جهود إجراء المصالحة العربية إلى أن الساعين إلى تحقيق هذا التضامن العربى ينتهجون تكتيكا جديدا لتحقيق هذا التضامن بمعزل عن تحقيق تسوية نهائية للخلافات العربية الرئيسية .. وهذا يعنى أن التطورات الاقليمية والدولية المتسارعة باتت تحتم في الوقت الراهن الوصول إلى حد معين من التضامن العربى عبر القفز على الخلافات العربية الرئيسية حيث أصبح هذا التضامن هدفا في حد ذاته ويعنى أن المصالحات الناتجة عن انتهاج هذا الأسلوب هي مصالحات مؤقتة قد تعود بعد فترة وجيزة . لتفخر مرة أخرى في الجسد العربى لأن اسبابها الأصلية لم يتم تجاوزها بعد .. ولأنه لم يتم التوصل إلى برنامج حد أدنى للعمل العربى المشترك تتفق عليه سائر الدول العربية يمكن من خلاله تحديد تصور مشترك لحل كافة القضايا الدولية والاقليمية وبالتالي التعامل مع المشكلات الاقليمية تعاملًا مشتركًا .

وذلك بعد أن أجرى ولاياتي مباحثات في دمشق مع الرئيس حافظ الأسد . وكان الرائد عبد السلام الجلود الرجل الثانى في القيادة الليبية متواجداً في دمشق في هذه الفترة .

ب - نشاط اللجنة في المصالحة الليبية الفلسطينية :

لم تبحث اللجنة خلال اجتماعاتها بالرباط مسألة تطبيع العلاقات بين الجماهيرية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعدة اعتبارات أهمها ما أبداه الوفد الليبى من تحفظات بسبب عدم إخطاره مسبقا ببحث الخلاف الفلسطيني الليبى ، ضمن أعمال لجنة تنقية الأجواء العربية في اجتماعاتها بالرباط .. وأن جوهر الاعتراض الليبى على التفاوض مع الوفد الفلسطينى يكمن في ضرورة إجراء مصالحة بين الفصائل الفلسطينية قبل البحث في صيغة أخرى .

وخلال فترة الاجتماعات أعلن الرائد الخويلدى الحميدى أن « ترطيب » العلاقات الليبية مع منظمة التحرير قد وقع بالفعل بعد قرار ليبيا بأن المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن الاتجاه نحو هذا « الترطيب » قد أكدته المحادثات التي جرت في طرابلس بين العقيد القذافي وفاروق قديمى رئيس اللجنة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

كما أعلن على التريكى أنه ليست هناك مشكلات مع المنظمة وأن بلاده لا تزال تعترف بمنظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطينى وأن ليبيا مستعدة لاستقبال



القسم الثالث
التجمعات الاقليمية الفرعية

ننظر باهتمام على للأقاليم الفرعية على أنها محور للتجمع العربى مثلما أن التوافق السياسى والأيدىولوجى هو محور آخر ومثلما أن الترابط فى المصلحة هو محور ثالث . وثانيا : أن التفاعلات الإقليمية الفرعية لا تعنى بالضرورة التحالف ، ذلك أن الصراع هو قطب آخر للتفاعل . وحتى فى حالة الأقاليم الفرعية التى تنطوى تحت مؤسسة معينة مثل مجلس التعاون الخليجى ، فإن الصراع لا يختلف ، ولكن يتم تكييفه بما يخدم المصالح الأساسية فى التجمع العربى الفرعى . فمثلا فى نطاق مجلس التعاون الخليجى انفجرت الحرب بين قطر والبحرين ، كما أن صراعا هاما حول مفهوم الأمن كان دائما له اثر هام على تحديد سياق التفاعلات . وثالثا أن هذا القسم لا يتناول الخلاف النظرى حول تقييم أثر التجمعات الإقليمية الفرعية على مستقبل النظام العربى . فبعض المراقبين يرون أن هذه التجمعات تضر بوحدة النظام العربى ، على حين أن بعضهم الآخر يرى أنها أمر مفيد لهذا النظام . فالدراسة هنا تنظر للموضوع من حيث مضمونه وتتساءل عن نوع المصالح والارتباطات التى يتم خدمتها فى هذه التجمعات : أهى حقا مصالح عربية كلية أو مصالح فرعية يجرى خدمتها فى توافق حقيقى مع المصالح العربية الكلية أم لا ؟

المحنا فى تقرير العام الماضى وفى القسم الأول من تقرير هذا العام إلى أن تدهور قوة وفعالية النظام العربى ككل قد أخذ أشكالا عديدة من بينها زيادة كثافة التفاعلات على مستوى أقاليم فرعية من الوطن العربى على حساب التفاعلات الكلية فى الوطن العربى ككل . ويتناول هذا القسم تحليلا لمجرى وسياق التفاعلات فى إقليمين فرعيين وهما إقليم الخليج العربى وإقليم وادى النيل . وسندرس مجلس التعاون الخليجى ، ثم أزمة التكامل المصرى السودانى والتطورات التى اعترت مشروعات وافكار التكامل بعد الثورة السودانية .

ولدى دراستنا للتفاعلات العربية على مستوى الأقاليم ينبغى أن نأخذ فى الحسبان عددا من الأمور . أولا أن دراسة التجمعات الإقليمية الفرعية لا تقتصر على حالات الأقاليم الفرعية التى نجحت فى بناء مؤسسات جامعة مناظرة مثلا لمجلس التعاون الخليجى . فشبكة العلاقات المميزة فى المغرب العربى الكبير ليس لها مثل هذه المؤسسة ومع ذلك فإن هذه العلاقات تستحق الدراسة على أنها تؤلف تجمعا إقليميا بالنظر إلى كثافة التفاعلات بين الأقطار فيه بالمقارنة بتفاعلاتهم مع بقية أطراف النظام العربى . ولذلك فنحن

أولا : مجلس التعاون الخليجي

وقد تركّز اهتمام مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٦ على القضايا التالية :

- ١ - الحرب العراقية الإيرانية .
- ٢ - قضايا الدفاع المشترك على المستويين الخارجي والداخلي .
- ٣ - القضايا الاقتصادية .
- ٤ - القضايا المشتركة في مجال الإعلام / الثقافة .
- ٥ - النزاع بين قطر والبحرين .

١ - الحرب العراقية الإيرانية :

مما لا شك فيه أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية منذ سبتمبر ١٩٨٠ كان عاملا حاسما في أن أصبح مجلس التعاون الخليجي كتنظيم اقليمي في المنطقة العربية حقيقة واقعة ، فإندلاع الحرب العراقية الإيرانية واستمرارها حتى الآن تهدد أول ما تهدد منطقة الخليج منذ نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه عام ١٩٧٩ . لذلك فإن قضية الحرب العراقية الإيرانية وإفرازاتها وتطوراتها هي أهم القضايا التي تطرح دائما على اجتماعات المجلس المختلفة كما أن القضايا الأخرى التي تطرح عليها أيضا نجد أنها مرتبطة ومتعلقة بتلك الإفرازات والتطورات هذا وإن كانت تضع أسسا للتعاون المشترك يمكن أن تستمر في فترة ما بعد الحرب .

ومنذ إندلاع الحرب العراقية الإيرانية وبعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي دعا المجلس مرارا إلى ضرورة وضع نهاية لتلك الحرب وكانت لها مبررات سياسية في

بمرور عام ١٩٨٦ يكون قد طال عمر مجلس التعاون الخليجي كتجمع اقليمي في المنطقة العربية إلى نحو ست سنوات . وبناعتقاد القمة الأخيرة في أبوظبي يكون قد عقد سبع قمم على مستوى قادة دول المجلس . فقد انعقدت القمة الأولى في أبوظبي - الإمارات في ٢٥ و٢٦ مايو ١٩٨١ ثم أعقبتها الدورة الثانية في ١٠ و١١ نوفمبر ١٩٨١ وانعقدت الدورة الثالثة في النخامة - البحرين من ٩ حتى ١١ نوفمبر ١٩٨٢ ثم انعقدت الدورة الرابعة في الدوحة - قطر في الفترة من ٧ حتى ٩ نوفمبر ١٩٨٣ كما انعقدت الدورة الخامسة في الكويت في الفترة من ٢٧ حتى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤ وانعقدت الدورة السادسة وقبل الأخيرة في مسقط عمان في الفترة من ٢ حتى ٦ نوفمبر . هذا إلى جانب الاجتماعات الوزارية المختلفة سواء العادي منها أو الطارئ .

وفي الواقع أن هناك حرصا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست هي السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات وعمان على معالجة كافة القضايا الخليجية ذات الطابع المشترك والتي تساهم في تدعيم مسيرة المجلس ويضع ذلك من خلال الاجتماعات الوزارية المختلفة وأهمها الاجتماعات على مستوى وزراء خارجية دول المجلس ووزراء الدفاع .

هناك تطورات هامة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦ إلا وهي اجتماع وزراء إعلام دول المجلس لأول مرة وكذلك وزراء الثقافة ويحيى ذلك دليلا على حرص تلك الدول على توثيق الروابط والعلاقات فيما بينها بما يؤدي إلى زيادة فاعليتها من أجل مواجهة التحديات الخارجية والداخلية .

هذا الصدد مع تسوية النزاع بالطرق السلمية . ولكن موقف دول المجلس لم يكن حاسما بالقدر الكافي نحو وقف تلك الحرب ، وهذا يرجع إما إلى عدم الرغبة الصادقة في وقف الحرب قبل فترة تكون قد استنزفت فيها موارد الدولتين لأنهما كلا على حدة تعثلان تهديدا لدول الخليج ، أو إلى إدراكها إلى أن عملية وقف الحرب أو وضع نهاية لها تتحكم فيها مجموعة من التوازنات على المستويين الاقليمي والدول اكبر من قدرة دول المجلس على التحكم فيها والسيطرة عليها . وأخيرا قد تخشى دول الخليج من الدخول طرعا في الحرب الآن الذي يجعلها عرضة لعمليات عسكرية مباشرة من قبل إيران قد تهدد تلك الدول خاصة في ظل ضعف القوى العسكرية والدفاعية لتلك الدول . وحقيقة أن موقف دول المجلس يعبر عن توازن دقيق ، وهذا يشكل جوهر موقفها من الحرب .

هذا وتركزت جهود دول المجلس على دعوة إيران لوقف إطلاق النار والتوصل مع العراق إلى تسوية سلمية ولكن إيران كانت دائما تهاجم دول مجلس التعاون وتتهمها بمساعدة العراق ، بل وكانت تهدد وتتوعد تلك الدول حالة اشتراكها فعليا مع العراق في الحرب .

ولكن الحرب العراقية الإيرانية أخذت اشكالا على درجة عالية من الخطورة خلال هذا العام تمثلت في احتلال شبه جزيرة الفاو العراقية ، وكذلك استمرار ضرب الناقلات البترولية في مياه الخليج ، ولم يعد الطيران الإيراني يتزدد في مهاجمة السفن في المياه الإقليمية العربية .

وتزداد خطورة تلك التطورات في حالة اختلال التوازن العسكري لصالح إيران ويجعل دول الخليج ذاتها مهددة في سيادتها الإقليمية ووحدة أراضيها بل واستقلالها ، كما أن الاستمرار في ضرب الناقلات البترولية يمثل خطرا بالغ الحدة لأنه سيؤدى إلى عرقلة الملاحة أو توقفها في الخليج وبالتالي سيؤثر على تصدير تلك الدول للبترول والذي يمثل عنصر الثروة الوطنية الرئيسى ، خاصة مع تدهور أسعار البترول وعدم استقرار سوق النفط .

لذلك نجد أن دول المجلس قد زادت قلقا من تطورات الحرب هذه - ولذلك أعلن المجلس الوزارى في دورته الثانية عشرة في بيانه الختامى ١٩٨٦/٣/٣ الذى ضم وزراء خارجية دول المجلس شجبه احتلال إيران جزءا من الاراضى العراقية ووصف المجلس هذا

الاحتلال بأنه يمثل خرقا للمواثيق الدولية وأصول حسن الجوار وتعد على سيادة العراق ووحدة أراضيه ، كما دعا المجلس إيران إلى سحب قواتها قورا إلى الحدود الدولية ، والكف عن تهديدها التى تسهم في زعزعة أمن واستقرار المنطقة . وقد تم عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية في المنامة بالبحرين مع استمرار ضرب الناقلات البترولية وقد دعا المجلس في ذلك الاجتماع الدولتين المتحاربتين العراق وإيران إلى وقف القتال استجابة لذوات السلام . هذا وقد نأكد ذلك الموقف أيضا في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوزارى لوزراء خارجية دول المجلس الذى عقد في الطائف في الفترة من ٢٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦ حيث أكد المجلس تصميمه لدعم الجهود للجانبين وتكون قائمة على أسس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة وأمن كل طرف في المنطقة كما تم التأكيد على قراراتى مجلس الأمن رقم ٥٩٠ لعام ١٩٧٢ و ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ اللذين عبيرا عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ومن حرية مرور السفن التجارية من وإلى دول مجلس التعاون .

هذا وقد جاء تطور هام ، وإن كان شكليا في اجتماع الدورة العشرين لمجلس وزراء خارجية دول المجلس في « أبها » بالسعودية الذى اختتم أعماله مساء يوم ٢٧/٨/١٩٨٦ . فقد أكد المجلس الوزارى تصميمه على دعم كافة الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمى سريع للحرب يحافظ على الحقوق المشروعة للمتحاربين المسلمين ، وقائم على أسس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة وأمن جميع دول المنطقة ، كما رحب المجلس بالموقف الإيجابى للعراق بطرحه مقترحات سلمية لتسوية النزاع ، كما أعرب المجلس عن أسفه لتصاعد التهديدات الإيرانية الموجهة ضد أمن وسيادة بعض الدول الأعضاء كما أكد على دعمه الجماعى لاية دولة من الدول الأعضاء قد تتعرض للتهديدات لأن ذلك يمثل تهديدا لكافة دول المجلس باعتبار أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ . كما أكد المجلس إدراكه لمسئوليته في دفاعه عن حقوق الدول الأعضاء في تأمين حرية الملاحة مركزا على قرارات مجلس الأمن .

وقد وضع من ذلك أن هناك موقفا علنيا أعلن لأول مرة وهو الإشادة بموقف العراق من الاستجابة للتسوية السلمية للحرب والاستعداد للدفاع عن أمن وسيادة أية

دولة من دول المجلس في حالة تهديدها ، وكذلك مسؤوليتها في الدفاع عن حرية الملاحة في الخليج . ويعتبر ذلك موقفا أكثر وضوحا عن المواقف السابقة ، وإن كان يظل موقفا لفظيا فقط دون أن يرتبط ذلك بموقف حازم من إيران على الرغم من أنها هي المسئولة أولا عن استمرار الحرب .

هذا وجاءت قمة أبوظبي الأخيرة لتؤكد ذلك الموقف ، فالحرب العراقية الإيرانية جاءت على أساس جدول الأعمال للقمة ، ولذلك فإنه قد تم بحث الموضوعات التي تتعلق بالحرب ، فقد جرى استعراض شامل للاتصالات التي أجرتها دول المجلس إقليميا وعربيا ودوليا والاتفاق خلال قمة مسقط في العام الماضي على تكثيف التحرك السياسي بشكل أكبر دوليا وعربيا وعالميا . فقد جرى استعراض نتائج التحرك الخليجي خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة والنجاح الذي تحقّق في إطار دفع المنظمة الدولية إلى عقد جلسة خاصة عن الحرب وإمكانية دفع المجتمع الدولي للقيام بدور أكبر ، كما تم بحث نتائج الاتصالات التي جرت في إطار التحرك العربي وعلى الأخص الاتصالات التي جرت مع سوريا لكي تعمل على الانضمام إلى الجهود المبذولة لإنهاء الحرب . كما تم بحث نتائج الاتصالات التي أجرتها خلال الشهرين الماضيين اللجنة السبائية التي انبثقت عن الاجتماع الوزاري الطارئ للجامعة العربية ، والذي عقد في مايو (أيار) عام ١٩٨٤ . وكان آخر هذه الاتصالات قد تم في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر بين السفراء العرب الممثلين للدول الأعضاء في اللجنة وبين رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك . هذا كما تم استعراض الاتصالات التي تمت على الصعيد الثنائي بين دول المجلس والدول الأخرى بالإضافة إلى وضع لجنة المساعي الحميدة التي يرأسها جوارا ومساعي حركة عدم الانحياز .

ومع ذلك فلم تعد دول مجلس التعاون الخليجي فيما بعد تعلق الآمال على قرب إنهاء الحرب بسبب موقف إيران التي أعلنت عن الإعداد لهجوم نهائي على العراق . لذلك اختلفت مهمة قادة دول الخليج الست في أبوظبي عن مهمتهم خلال قمة مسقط في العام الماضي . وكان الأمر يتعلق في القمة السابقة بمد جسور الحوار مع طهران . وحيثما امتنعت الدول الست عن الإشادة بموقف العراق مراعاة لجانب السلطات الإيرانية .. وفشل مشروع الحوار مع إيران بعد أن رفضت الموافقة

على قيام مجلس التعاون بإيفاد ممثل عنه إلى طهران . وأخذ الموقف يتدهور منذ هذه القمة مع احتلال إيران للمنفذ البحري الوحيد للعراق ومضاعفة التهديدات الإيرانية ضد دول الخليج . وقد طالب دول الخليج علانية بسحب القوات الإيرانية من شبه جزيرة الفاو - العراقية / الواقعة على بعد أقل من ٣٠ كم من الأراضي الكويتية ، ووقف التهديدات الإيرانية . ولكن طهران صمت الأذان مما حمل دول المجلس أثناء الإعداد لمؤتمر قمة أبوظبي على النظر بعدم وجود بارقة أمل تبشر بانتهاء الحرب .

ولا يعني ذلك أن دول الخليج ستجرى تعديلا جذريا على سياستها تجاه الحرب ومعالجة إفرازاتها . فهي حريصة على البقاء بعيدا عن الدخول طرفا فيها ، والعمل في نفس الوقت على دعم محاولات وقفها . ولذلك فإنها لم تطرح مبادرة دولية جديدة . وقد يفسر ذلك على أن المبادرة قد تستدعي الإسهام الإيجابي في عمليات الإنشاء والتعمير ، وقد تتطرق إلى التعويضات الأمر الذي ترغب الدول في تجنبه ، خاصة في ظل الظروف المالية الحرجة بسبب سوء أحوال سوق النفط المضطربة .

ولكن الشيء الذي سيسطر على التوجه الخليجي في المستقبل هو التعامل بشكل جدي وحاسم مع إفرازات الحرب التي غدت تمس مصالح دول المنطقة ومنها تعرض السفن المارة في الخليج لاعتداءات تتناهى وقواعد القانون الدولي ، وذلك عن طريق احتجازها ، بالإضافة إلى الاستمرار في مهاجمة الناقلات البترولية الوطنية لبعض دول المجلس .

هذا وجاء البيان الختامي للقمة يحدد الموقف من الحرب وتطوراتها كالاتي . . (وقد تدارس المجلس الحرب العراقية الايرانية ، وما أتت به من دمار على الشعبين المسلمين ، ومخاطرها على أمن المنطقة واستقرارها . . ويعرب عن أسفه لاستمرار هذه الحرب وعن قلقه الشديد للتصعيد الخطير والمستمر والتطورات التي تضر بمصالح الشعبين المسلمين . وأكد تمسكه بقراري مجلس الأمن رقم ٥٨٢ ورقم ٥٨٨ لعام ١٩٨٦ م اللذين يدعوان إلى وقف فوري لإطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية والسعي للتوصل إلى حل للنزاع بين البلدين بالوسائل السلمية .

وأعرب المجلس عن أمله بأن تستجيب إيران لهذه الإرادة الدولية وأعرب المجلس عن تقديره لتجاوب

الحرب هو في مصلحة معظم الدول ومنها دول المجلس (في حالة عدم قدرتها على وضع نهاية سلمية لتلك الحرب) ، والذي هو في صالح معظم الدول الكبرى وكذلك القوى الاقليمية وقد برز ذلك في ظل العلاقات والاتصالات العلنية وغير العلنية بأطراف الحرب ، والمثل الصارخ الدال على ذلك هو صفقات السلاح الامريكية الاخيرة لايران والتي فضحت بشدة الموقف الامريكي الانتهازي من الحرب .

٢ - قضايا الدفاع المشترك :

تعد قضايا الدفاع المشترك من أهم القضايا الناتجة عن المرتبطة بتطورات الحرب العراقية الايرانية . ويقتصد بها مجموعة التحديات الناتجة عن الحرب وتطوراتها ، الامر الذي يستتبع ضرورة اتخاذ دول المجلس مجموعة التدابير التي تجعلها قادرة على الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها وضمان مصالحها في الخليج خاصة ما يتعلق بحرية الملاحة عامة من آثار كبيرة على امكانية تصدير برولها وبالتالي تأثيرها على اقتصاديات تلك الدول .

هذا كما أن قضايا الدفاع المشترك لها بعد داخل وهو البعد الامنى الخاص بحماية الجبهة الداخلية والحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية بما لايسمح باضطرابات أو قلقا داخلية في كل أو احدى هذه الدول مما يكون له اثر سلبي على استقرارها .

فبالنسبة لقضية الدفاع المشترك على المستوى الخارجى نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي قد توصلت على المستوى الشكلي أساسا إلى تنظيمات محددة بهدف دعم عملية الدفاع هذه . ففي قمة الدوحة ، نوفمبر ١٩٨٣ تم الاتفاق على انشاء صناعة سلاح خليجية ، وفي قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على انشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع ، هذا وتوالت الاجتماعات الوزارية لوزراء دفاع دول المجلس وقد اجتمع وزراء الدفاع خمس مرات كان الاجتماع الاول قد عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ يناير ١٩٨٢ بالرياض واتفق الاجتماع الثاني في الرياض في الفترة من ١٠ إلى ١١ أكتوبر ١٩٨٢ واتفق الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع في الدوحة يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤ كما اتفقت اجتماعا مشتركا بين وزراء الدفاع ووزراء الخارجية في

العراق الشقيق مع الجهود التي تبذل من أجل وضع حد لهذه الحرب الدمرة بالوسائل السلمية .

وجدد المجلس عزمه على الاستمرار في بذل كافة الجهود والسماح وتأييده للمبادرات والجهود الدولية الهادفة لايقاف هذه الحرب والوصول إلى حل سلمى لها ، وأكد المجلس تمسكه بقرارى مجلس الامن رقم ٥٤٠ لعام ١٩٨٢ ميلادية ورقم ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ الذين عبرا عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول مجلس التعاون ، وأعرب عن امله في أن تستجيب ايران لهذه الازادة الدولية التي عبر عنها هذان القراران ، وأكد المجلس تصميمه على الحفاظ على حرية الملاحة من وإلى موانئ دول الخليج .

وفي الواقع أن موقف دول المجلس لم يحدث فيها تغيير جوهري تجاه الحرب ، فالجديد في الموقف هو الاشادة بموقف العراق / الشقيق من استعداد للتسوية السلمية للحرب . فدول المجلس حريصة كل الحرص على عدم التورط كطرف في الحرب والابتعاد عن ذلك بكل السبل وسهولة ايقاف الحرب ، ولكن التحدى الكبير هو ماذا سيكون موقفها في حالة عدم تحقيق نصر حاسم على ايران ، أو استمرار التوازن العسكري بين العراق وايران أى في حالة احراز تفوق عسكري حاسم ايراني على العراق ؟ . . أن ذلك سوف يكون التحدى الرئيسى لتلك الدول ويعتمد إلى مدى فاعليتها في درء التهديدات الموجهة اليها ، بل وفي حالة أخرى وهي حالة غلق مضيق هرمز وتوقف حركة الملاحة في الخليج ، هذا وان كانت دول الخليج أقل قلقا بالنسبة للحالة الاخيرة حيث أنها ستعتمد في حالة الخطر على الدول الكبرى التي ستحاول دون توقف الملاحة في الخليج وأن موقفها سوف يكون هو التنبيه إلى ذلك وقد تردد ذلك في قمة أبو ظبي الاخيرة .

ولكن الخطر الحقيقي هو في الحالة الاولى أى احراز ايران نصرا عسكريا حاسما على العراق ، فهل تكون تلك الدول قادرة على درء الخطر الايراني أم أنها ستستعاض ببقوى خارجية الامر الذى يشكل خطرا حقيقيا على استقلالها إذ يتيح للقوى الأجنبية التدخل العسكري في تلك المنطقة ، مما يزيد من خطورة الصراع الدولي بها ، وهو أمر بالغ الخطورة ويهدد أيضا استقلال وسيادة تلك الدول .

لذلك يبدو أن هالة التوازن الدقيق بين الدولتين في

سلاح خاصة بدول الخليج وتهدف دول الخليج من ذلك إلى :

١ - تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوشها .

٢ - خلق سلاح خليجي موحد لجيوش تلك الدول يساعد على التعاون والتنسيق فيما بينها .

هذا ولكن هناك عقبات تحول دون ذلك وهي :

١ - أن دول المجلس ليس لديها القاعدة الصناعية المطلوبة .

٢ - عدم توافر مصادر المياه اللازمة .

٣ - نقص الكوادر الوطنية القادرة على إيجاد صناعة سلاح ذات فاعلية .

وفي الواقع أن تلك كانت دائما هي الاهداف التي سعت اجتماعات المجلس المختلفة على المستوى الدفاعي إلى تحقيقها ، ولكن دول المجلس لم تستطع حتى الآن أن تتوصل إلى تحقيق تقدم ذي شأن في هذا المجال ، وكل ما تم تحقيقه هو تدريبات ومناورات مشتركة لقوة درع الجزيرة . وقد تكون دول المجلس حريصة على علاج الخلافات وأوجه النقص الناتجة عن تلك المناورات والتدريبات ، ولكنه يبدو أن تلك القوة تظل قوة شكلية أكثر منها قوة قادرة على الردع ضد المخاطر الخارجية .

ولذلك فإن دول المجلس اهتمت بعنصر آخر أكثر فاعلية في هذا السدد وهو امكانية الاعتماد بصفة رئيسية على عنصر الدفاع الجوي والطيران والبحرية . فدولة مثل السعودية تملك طائرات الانذار المبكر وطائرات استطلاعية . وهناك شبكات رادارية لدى الكويت تستطيع من خلالها أن تمارس دورها بدرجة عالية من الفعالية ، كما أن هناك دوريات بحرية تجوب الخليج لمتابعة حركة الملاحة خاصة في مضيق هرمز . هذا وقد برز التركيز على هذا العنصر الجوي ، البحري في اجتماع وزراء الدفاع الخامس الأخير الذي عقد في مسقط في اكتوبر من هذا العام . وقد كان الشكل الاول في هذا الاجتماع هو مسألة الملاحة في الخليج بسبب استمرار ضرب الناقلات البترولية واحتمالات غلق مضيق هرمز .

ومع أن دول المجلس مع تركيزها اصلا على العنصرين الجوي والبحري في استراتيجيتها الدفاعية ، فانها تعمل على دعم التعاون والتنسيق في عناصر الاستراتيجية الدفاعية ولكن تبقى العقبات والموضوعات التي سبق الحديث عنها . وحقيقة أن كل ذلك يضع

الفترة من ١١ إلى ١٩ سبتمبر ١٩٨٤ في ابها بالملكة العربية السعودية . وقد انعقد الاجتماع الرابع لوزراء الدفاع في الكويت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨٥ وقد انعقد الاجتماع الخامس لوزراء الدفاع في مسقط في الاسبوع الاول من اكتوبر خلال هذا العام . هذا وقد حاولت الاجتماعات المتتالية لوزراء الدفاع وكذلك الاجتماعات المشتركة مع وزراء الخارجية وأيضا مؤتمرات القمة وضع استراتيجية دفاعية لدول المجلس . وفي الواقع أن تلك الاستراتيجية تتكون من عنصرين أساسيين تحاول دول المجلس تحقيق تقدم فيهما وهما :

(أ) تشكيل قوة خليجية موحدة .

(ب) صناعة سلاح خاصة بدول الخليج .

١ - تشكيل قوة خليجية موحدة :

لقد استبعد المجلس فكرة تكوين جيش خليجي موحد ، الا انه وافق على تشكيل قوة التدخل السريع وتحمل اسم « درع الجزيرة » وهي قوات من كل جيوش دول المجلس تقوم بإجراء مناورات وتدريبات مشتركة في أماكن مختلفة من أراضي تلك الدول . ولكن هناك عقبات تحول دون وجود درجة عالية من الفعالية لتلك القوة أهمها :

١ - نقص القوة العسكرية قياسا بإجمالي عدد سكان دول الخليج الست ١٦ مليون نسمة (تعداد ١٩٨٤) يبلغ عدد السعودية ١٠,٨٢٤,٠٠٠ هذا في حين وصل عدد القوات المسلحة مجتمعة نحو ١٩٠,٠٠٠ جندي وهذا يعتبر عددا قليلا قياسا على دول المجلس التي تبلغ نحو ٢,٦٤,٦١٧ كم^٢ .

٢ - أن هناك عناصر قيادية في تلك الجيوش من خارج دول المجلس والأمن الذي يمثل مشكلة لقادة تلك الدول ومحاولة خلق قيادات وطنية محلية تقود تلك الجيوش .

٣ - بالنسبة للعائد العسكري ، فهناك خليط من الأسلحة التي تتسلح بها تلك الجيوش من الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، وألمانيا الغربية . وأن كان ذلك قد يكون مفيدا حيث أن التنوع يزيد من درجة الاستقلالية ولكنه يخلق مشاكل التبعية للدول بصدد التسليح ، وكذلك مشكلة مدى التنسيق بين الجيوش المختلفة حيث المصطلحات العسكرية مختلفة .

ب - اقامة صناعة سلاح خليجية :

لقد تم تخصيص ١٤٠ مليون دولار لاقامة صناعة

وعلى الرغم من انعقاد اجتماع وزراء داخلية دول المجلس في الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر خلال هذا العام وذلك من أجل وضع المبادئ الرئيسية لتلك الاتفاقية الأمنية ، فانها لم تكن معروضة على جدول أعمال قمة أبوظبي . وقد جاء في البيان الختامي عن تلك القضية ما يأتي . « وأعرب المجلس عن ارتياحه لما وصل اليه التعاون والتنسيق في مجال الأمن ومبادئ الاتصالات المكثفة بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء ومن أجل تعزيز وضمان الأمن والاستقرار في دول المجلس » .

وجدير بالذكر أن دول المجلس أعلنت من خلال مؤتمرها لوزراء خارجية دول المجلس في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في مدينة الطائف في الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦ أدانتها لعمليات الانفجار التي تعرضت لها دولة الكويت . هذا وأعلن المجلس تضامناً دول المجلس مع دول الخليج ومؤازرتها لها وتصميمها على مواجهة مثل تلك العمليات بشكل جماعي .

٣ - القضايا الاقتصادية :

يبدو أن هناك رغبة صادقة من دول مجلس التعاون على بلوغ درجات متفوقة من التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي . فقد توصل المجلس إلى اتفاقية اقتصادية موحدة في قمة الرياض من نوفمبر ١٩٨١ . وقد دخلت مرحلة التنفيذ ابتداء من أول مارس ١٩٨٣ .

هذه وقد حاولت الدول الخليجية في الفترة الأخيرة ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية في البلدان الخليجية والذي نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، فقد بدأت دول المجلس تتجه إلى تنويع اقتصاداتها لزيادة حصص القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي .

لذلك بدأت دول المجلس تتجه نحو اعطاء دور وثقل أكبر للقطاع الخاص في دفع عملية التنمية . ولذا ركزت الدراسات التي أجرتها غرف التجارة والصناعة والزراعة الخليجية على أهمية أن يكون للقطاع الخاص ممثلون ينقلون لأجهزة مجلس التعاون آراءه ومقترحاته حتى يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور كبير في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، هذا وأعربت الوفود الخليجية عن استعدها للتعاون مع القطاع الحكومي في إتاحة الأجهزة الفنية وتأسيس الشركات المساهمة

حدوداً على حرية حركة تلك الدول في هذا الاتجاه ، لأنه حتى في حالة وجود دفاع جوي على درجة عالية من الاستطلاع والفعالية في مجال الاستطلاع . ووجود قوة بحرية تتابع حركة الملاحة في الخليج ، فما هو الموقف في حالة وقوع خطر حقيقي فعل ، هنا تبقى الكلمة لقوة الردع العسكرية وهي في الواقع غير متوافرة لدى دول المجلس .

ولذلك أكد مسئولون خليجيون خلال قمة أبوظبي الأخيرة أن ضمان حرية الملاحة في الخليج هي مسئولية المجتمع الدولي ككل ويأتي دور تلك الدول في التنبيه إلى ذلك ، هذا مع احتفاظ تلك الدول بحقها في الدفاع الشرعي عن سلامة استقلالها ومصالحها في الخليج .

ويبدو أن الاحتمال الأخير في حالة وقوع تحد خطير يهدد سيادة استقلال تلك الدول هو الاستعانة بقوات أجنبية وهذا يمثل خطراً أشد أن ذلك يعتبر بمثابة نقص وقيد على سيادة واستقلال تلك الدول ، لذلك نجد أن طابع المرحس والحذر هو السمة المميزة لتحرك دول المجلس تجاه تطورات الحرب العراقية الإيرانية وكذلك في معاولتها لبقاء قوة دفاع عسكرية خليجية .

أما عن قضايا الدفاع المشترك على المستوى الداخلي أي قضية الأمن الداخلي . فنجد أن درجة الاتفاق أقل من وجه الاتفاق على قضية الدفاع المشترك على المستوى الخارجي ، وذلك يرجع إلى :

- عدم تعرض دول المجلس ككل أو احتمال تعرضها بدرجة واحدة للقلل والاضطرابات والعمليات التخريبية في الداخل .

- وجود درجة عالية من الاختلاف بين دول المجلس بالنسبة لوجود قوات أجنبية على أراضيها .

- وجود اختلاف في وجهات النظر بين تلك الدول حول مسألة الصحافة والديمقراطية وكذلك حول العلاقات بين الشرق والغرب .

• لذلك لم يتم التوصل إلى اتفاقية أمنية خليجية حتى الآن .

ومع ذلك فهناك جهود مستمرة بين دول المجلس من أجل التنسيق والتعاون فيما بينها فيما يتعلق بالنواحي الأمنية وفيما يتعلق بالمخدرات والمهربات والضبط الجنائي والدفاع والجوازات والجمارك . هذا وقد عقد المسئولون عن تلك المجالات اجتماعات خلال عام ١٩٨٦ استهدفت تحقيق التعاون والتنسيق بين دول المجلس .

المشاركة في عمليات الاستيراد والتصدير . كما أن اتحاد الغرف هذا قد ذكر في تقريره أن هناك ١٧٩ شركة مساهمة في دول المجلس ما بين وطنية وعربية وأجنبية . ودعا إلى تمويل المشاريع الصناعية الحكومية إلى شركات وهمية وطرح أسهمها للمواطنين كما دعا إلى انشاء أسواق مالية حديثة .

ولذلك نجد أن القضايا الاقتصادية التي تناولتها اجتماعات مجلس التعاون المختلفة قد تركزت على الأوضاع المتدهورة لأسواق النفط وتأثيرها على اقتصاديات تلك الدول وغالبا ما كان وزراء بترول تلك الدول يجتمعون على هامش تلك الاجتماعات كما كان في قمة أبوظبي الأخيرة . وكانت مسألة برمجة التعاون الاقتصادي في إطار الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس من الموضوعات التي تم بحثها خلال الاجتماعات الوزارية المختلفة للمجلس خلال العام لوضعها على قمة أبوظبي . هذا بالإضافة إلى عملية الاتصالات وتكثيف التعاون مع المجموعات الاقتصادية الخارجية خاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وجاءت قمة أبوظبي الأخيرة لتبين حصاد العام في المجال الاقتصادي . لقد جاء التركيز في القمة الأخيرة على تحقيق المواطن في الأنشطة التجارية والاقتصادية مما يهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي وتسهيل مركز رأس المال بين دول المجلس ولذلك فقد قررت القمة ما يلي :

١ - السماح للمستثمرين من مواطني المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساوئتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية وفقا لضوابط محددة اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧ .

٢ - السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساوئتهم بمواطني الدولة وفقا لضوابط محددة اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧ بالنسبة لتجارة التجزئة وأول مارس ١٩٩٠ بالنسبة لتجارة الجملة .

هذا كما وافق المجلس الأعلى على القواعد الموجودة بإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني .

هذا بالنسبة للتعاون الاقتصادي ، أما عن أوضاع النقد وعن ضرورة وجود مؤسسات نقدية حديثة فكان ذلك موضع بحث ، ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد . فقد تم التوصل في النهاية إلى ضرورة التنسيق بين ما هو موجود بين المؤسسات النقدية واليوروصلات الموجودة بدول الخليج ، كما تردد أنه لا يوجد تفكير الآن في انشاء بورصة خليجية مشتركة .

هذا وكان التعاون الاقتصادي الخارجي موضع بحث على كافة الاجتماعات الوزارية وتمت مناقشة نتائج الاتصالات والتعاون مع المجموعات الاقتصادية الخارجية في كل اجتماع ولازلت تلك الاتصالات مستمرة . وجاءت قمة أبوظبي لتعلق موقفها مع تلك الاتصالات حيث أعلنت موافقتها على استمرار تلك الاتصالات مع المجموعات الاقتصادية الدولية وفوضت القمة المجلس الوزاري باقرار أهداف وسياسات التعاون الذي تهدف اليه هذه الاتصالات وكلته بمتابعة تنفيذها .

ويبدو من ذلك أن طابع الحذر والبطء والحرص هو السمة الأساسية لتحرك دول مجلس التعاون حتى في المجال الاقتصادي وهذا يرجع إلى عدة عوامل موضوعية أهمها :

- أن اقتصاديات دول الخليج متناقضة وليست متكاملة في قطاعاتها المختلفة .

- هناك مشاكل خاصة بالعمالة الأجنبية ونقص الكوادر الوطنية .

- هناك مشاكل خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالمشاكل الاجتماعية .

- كذلك هناك اختلافات على مستوى التعامل النقدي .

هذا بالإضافة إلى قدرات وإمكانات النمو الاقتصادي لاقتصاديات تلك الدول وهي محدودة لأن تلك الدول اتبعت نمط التنمية قصير الأجل ذا الطابع الاستهلاكي .

كل ذلك يضع قيودا موضوعية على حدود التكامل الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى اليه دول الخليج .

٤ - القضايا المشتركة في مجال الاعلام والثقافة :

لقد حدث تطور هام في مسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦ وهو انعقاد وزراء اعلام دول المجلس لأول مرة في جدة في اول يونيو بجدة بالسعودية من هذا العام . وقد توصل وزراء الاعلام إلى خطة اعلامية وتمت الموافقة عليها وعلى الخطوات التنفيذية لاجهزة الاعلام المختلفة .

وجاء الاهتمام بالاعلام في مسيرة الخليج متأخرا لأن الاعلام يلعب دورا في اختصار المسافات وتهيئة الرأي العام وتبليغه نحو الاهداف الموجودة . ولكن هناك مجموعة من التطورات أدت إلى الاهتمام أكثر بدور الاعلام إلى درجة انعقاد الاجتماع الاول لوزراء اعلام دول المجلس خلال يونيو من هذا العام وتلك التطورات تمثلت في :

- التطورات المتمثلة في التصعيد المستمر للحرب العراقية الايرانية .

- الحملة الأوروبية الأمريكية ضد الدول العربية ومحاولاتها تشويه الصورة العربية والصاق تهمة الارهاب بالعرب إضافة ما طرأ على أسعار البترول من تدهور حاد في أسواق النفط العالمية وابتداء رسائل اعلام تلك الدول بتوجيه الاتهامات لدول مجلس التعاون وأنها المسئولة عن التدهور المستمر في أسعار النفط .

هذا وقد توصل الوزراء إلى خطة اعلامية وخطوات تنفيذية لاجهزة الاعلام المختلفة وهي كالتالي :

١ - في المجال الإذاعي :

يتم تحقيق التعاون الإذاعي من خلال الربط الإذاعي المشترك بهدف خلق صوت خليجي موحد ، اتضحت معاملة مع صوت مجلس التعاون وإنتاج وتبادل برامج متنوعة تركز على الجوانب الاخبارية والتقارير التطلعية لمسيرة المجلس وذلك من أجل تشجيع التداخل والتلاحم بين الأسرة الإذاعية بجوانبها المتعددة . لذا فانه يعين مخرجين ، ومعدنين فنيين من خلال التعامل المستمر لهذه المجالات وأعداد الدورات المشتركة التي تجمع بين العناصر المتعائلة لخلق التواصل بين كافة العاملين في الاجهزة الإذاعية والارتقاء بمستوى الانتاجية .

ب - وفي المجال التلفزيوني :

تحت الخطة الدول الاعضاء على ربط أو تقوية البث التلفزيوني المشترك وإمكانية وصول البث إلى معظم قرى ومعدن الدول الاعضاء من خلال الأقمار الصناعية وخاصة مع وجود القمر العربي (عربسات) وشبكات الميكرويف والكابلات الحورية .

وتؤكد الخطة على دعم المسيرة التلفزيونية القائمة بين دول المجلس من خلال تأثير مسيرة التبادل الاخباري التلفزيوني ودعم مركز التجمع الاخباري وحث المسئولين بأجهزة التلفزة بأهمية بث اخبار الدول الاعضاء والتركيز على الاخبار ذات الصلة بالتعاون المشتركة بين الدول الاعضاء .

وتدعو الخطة إلى تشجيع وتبادل الانتاج التلفزيوني المحلي والمشارك لتبنيقل من خلاله واقع مجتمعات دول المجلس إلى الجهد التلفزيوني عامة والخليجي خاصة وتكثيف الاهتمام ، بالبرامج الموجهة للمقيمين من غير العرب تشرح واقع التعاون بين دول المجلس وأهداف هذا الواقع وسبل تحقيقه والاهتمام بالتدريب وتنمية العناصر الوطنية الفنية في مجال التلفاز وتشجيع حركة التمثيل والتأليف والاعداد والاخراج .

ج - وفي مجال الصحافة والمطبوعات :

فقد دعت الخطة إلى وضع ضوابط الالتزام بالخط الوطني المتشعب مع كفاءة حرية الرأي للجميع وعقد الندوات والاجتماعات المستمرة لمناقشة هموم ورسالة المؤسسات الصحفية في مجال مراكز المعلومات وضرورة التخطيط لايجاد مركز معلومات يوجه يخدم صحافة دول المجلس وتفهم وتذليل صعوبة التوزيع الصحفي والكتاب الخليجي بصفة عامة . كما تدعو الخطة إلى العمل على تخفيض اجراءات النقل الجوي للصحف والمطبوعات ومعاملتها معاملة خاصة تساعد على سرعة وصولها وانتشارها بأقل تكلفة ومحاوله تسهيل اجراءات الرقابة الاعلامية وتطوير وتشجيع القلم الوطني من خلال ايجاد فرص الدورات التدريبية المتخصصة بالتعاون مع بيوت الخبرة في هذا المجال وداخل المؤسسات الصحفية في الدول الاعضاء .

وتحت الخطة على وضع برامج للتواصل الصحفي بين الصحفيين الخليجيين من خلال الزيارات المتبادلة لاكتساب المعارف والتواد والحصول على مزيد من المعرفة في مجال العمل . والاستفادة ما أمكن من بعض

الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحفية لمنتسبيها في هذا الشأن .

وفيما يتعلق بالصحافة الرياضية أكدت الخطة على ضرورة توعية القارئ على الملاحق الصحفية الرياضية الثابتة بأهمية إبراز الرياضة بأهدافها السامية كقنوات إعلامية يجب أن تستغل لتعكس روح التلاحم والانسجام بين شباب الخليج ، والتأكيد على تواجد العنصر الوطني الخليجي في هذا المجال ، وابعاد بعض العناصر غير الخليجية التي قد تساهم في غرس روح التباعد والتباغض والتشتت بين شباب الخليج .

هذا وقد جاءت قمة أبو ظبي لتقر فقط وثيقتي ميثاق الشرف الاعلامي الخارجي وضوابط العمل الاعلامي الخارجي . والوثيقتان تستهدفان تحقيق التنسيق والتعاون الكامل بين دول المجلس في السياسة الاعلامية الخارجية .

فالوثيقة الاولى تدور حول وضع سياسة رقابية موحدة تشمل الاشخاص الذين يلجأون إلى تلقي المعلومات والتشهير . كما تطالب الوثيقة بالاهتمام بالإعلام المحلي ومصداقيته في الوصول إلى العالم بمعلومات دقيقة وتقنية حديثة والتدفق الإعلامي للمعلومات والبيانات الواردة فيه .

أما الوثيقة الثانية فتدور حول المبادئ التي تركز عليها التعاون الخليجي في مجال الإعلام وهي إعطاء الحرية في إطار الموضوعية والطرح بأسلوب علمي صريح والتزام الصدق والدقة في أنواع النشر والرفض المطلق لكل ما يحضر على إثارة الفتنة بين أبناء المجتمع الواحد وتجنب كل ما من شأنه النيل من الهوية العربية الخليجية .

يتضح لنا أن ما أقرته قمة الخليج في مجال الإعلام هو مجرد ميثاق شرف للتعاون الإعلامي ، ولكنه يعتبر خطوة هامة في مجال تدعيم مسيرة المجلس وإن جاءت متأخرة كثيرا .

أما عن مجال الثقافة فقد حدث تطور هام أيضا ، وهو اجتماع وزراء ثقافة دول المجلس لأول مرة بمسقط/ عمان في سبتمبر ١٩٨١ . وقد وافق الوزراء المسؤولين عن الثقافة في دول المجلس على خطة للتنمية الثقافية لدول مجلس التعاون .

وتهدف تلك الخطة إلى :

— إغناء شخصية المواطن في دول الخليج وبناء تكاملها عن طريق الوعي المتزايد لعقيدته وراثته وانتمائه وقدرته على مواكبة التطور الإنساني .

— تطور البنى الثقافية باعتبارها من أركان البناء الحضاري وأساسا من أسس تماسك الأمة .

— التشجيع بالهوية الحضارية العربية الإسلامية بوصف الثقافة مستودع الأصالة والكنز الواسع من الخبرات اللازمة .

— تحويل واقع التجزئة الثقافية الراهن لدول مجلس التعاون إلى وحدة ثقافية متكاملة ترسي أسسها التوجيهات التي تتفق عليها دول المجلس .

— تنمية المعطاء الحضاري قويا وإنسانيا بوصف الثقافة عنصر التآخي ضمن الاقليم الواحد ، وعنصر التقارب والتعاون والتصدى لمحاولات الاستلاب الثقافي .

— توطين المضمون القومي والإسلامي توطينا ثقافيا وتنميا شاملا للأطفال والناشئة والشباب من خلال قطاعات التربية والتعليم والإعداد والإنتاج الثقافي بمختلف أشكاله .

هذا وقد وضعت الخطة مبادئ عمل لتحقيق هذه الأهداف وهي :

١ - الإلتزام باللغة العربية الفصحى بوصفها وعاء الثقافة وأداة التواصل والعمل على الحد من ظاهرة انتشار اللهجات العامية في وسائل الثقافة والإعلام والمؤسسات التعليمية .

٢ - ضرورة استيعاب العصر أي التحديث في الاتجاهين : الأول اتجاه التراث ... والثاني اتجاه العصر العلمي والتقني كشرطين لازمين لتكوين الثقافة الأصلية المبدعة .

٣ - الحوار مع الثقافات الأخرى والسعى معها لإقرار القيم الإنسانية .

هذا وتعد تلك خطوة هامة في مجال التعاون والتنسيق بين دول المجلس وإن جاء البيان الختامي لقمة أبو ظبي دون الإشارة إلى ذلك التطور المهم .

٥ - النزاع بين قطر والبحرين :

لقد مثل النزاع الحدودي الذي نشب بين قطر والبحرين في أبريل من هذا العام تحدياً جديداً يضمن إلى التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي . فقد نشب في وقت تزايدت فيه مخاوف الدول أعضاء المجلس من احتمالات تصعيد الحرب العراقية الإيرانية لتمتد إلى دول خليجية أخرى . وفي وقت تصاعد فيه قلقها بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط . هذا بالإضافة إلى أن ذلك النزاع يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول المجلس .

لذلك كان الاهتمام الخليجي بهذا النزاع قد عكس الإحساس بخطورة الموقف ، فكان التحرك السعودي

العاجل وإيقاد الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء إلى كل من قطر والبحرين . كما أوفد السلطان قابوس بن سعيد موفداً آخر للدولتين . ولم تهدف هذه الجهود إلى تبيان المخطيء أو المصيب من جراء الحادث بل هدفت في المقام الأول إلى إظهار خطورة الحادث على الوضع في المنطقة .

وهنا لعبت السعودية الدور الكبير في احتواء النزاع وكان موقف مجلس التعاون كتنظيم إقليمي خليجي ، كما جاء في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس التاسع عشر ليشكر جهود الملك فهد ملك السعودية وكذلك جهود المملكة العربية السعودية على مواصلة الجهود لحل الموضوع نهائياً بما يتفق والمبادئ التي يقوم عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون .

والنظام الأساسي للمجلس ينص على ضرورة قيام

جدول رقم (١) اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦

اسم المؤتمر	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	أهم القضايا التي توطئت
- مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي دورته حتى ٢ مارس ١٩٨٦ الثامنة عشرة	الفترة من ١ مارس إلى ٢ مارس ١٩٨٦	الرياض السعودية	تطورات الحرب العراقية الإيرانية مع احتلال إيران لشبه جزيرة الغار العراقية قضايا الدفاع المشترك خاصة ما يتعلق بغوات درع الجزيرة . - إمكانية انعقاد قمة عربية
- مؤتمر وزراء الإعلام الأول	في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ /٢٢/ ١٩٨٦	جدة السعودية	كاثت قضايا التعاون والتنسيق في المجال الإعلامي والتوصل إلى خطة إعلامية خليجية في المجال الإذاعي ، التلفازي ، ولي مجال الصحافة والطبوعات هي محور تلك المناقشات . وتم التوصل بالفعل إلى خطة إعلامية على أن تعرض على قمة أبو ظبي
- مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس في دورته الثامنة عشرة	الفترة ٢٨ - ١٩٨٦/٦/٣٠	الطائف السعودية	الحرب العراقية الإيرانية - أعمال التخريب في الكويت وقضايا الأمن الداخلي ، النزاع بين قطر والبحرين ، إمكانية عقد قمة عربية ، قضايا التعاون العسكري ، القضايا الاقتصادية الخارجية خاصة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية
- مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون في دورته العشرين	الفترة ٢٦ - ١٩٨٦/٨/٢٧	أبوسا السعودية	- الحرب العراقية الإيرانية ، قضايا الدفاع والتعاون العسكري ، القضايا الاقتصادية خاصة على المستوى الخارجي وبالأذات العلاقات الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية - شارك في بعض هذه الاجتماعات وزراء النفط لدول مجلس التعاون .
- مؤتمر وزراء الثقافة الأول لدول مجلس التعاون الخليجي حتى ٩ سبتمبر ١٩٨٦	الفترة من ٨ سبتمبر ١٩٨٦	مسقط عمان	كانت قضية التوصل إلى خطة للتنمية الثقافية للمواطنين الخليجي هي محور المناقشات في ذلك المؤتمر ، وبالفعل قد تم التوصل إلى خطة تنمية ثقافية تقوم على أسس خلق ثقافة مشتركة ومتجانسة بعيداً عن التجزئة الثقافية لدول المجلس . وذلك على أن تعرض على قمة أبو ظبي
- مؤتمر وزراء دفاع مجلس	الفترة من ٤	مسقط	كانت قضية الاستراتيجية العسكرية والعمل على تعزيز وتوسيع

لجنة بجل الخلافات الإقليمية من حدود برية ومياه إقليمية قبل رفعها إلى القمة . هذا وطالب المجلس الطرفين بالالتزام بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلافات وتكليف السعودية باستئناف المساعي الحميدة من أجل حل النزاع .

هذا وقد حدث تطور هام في الوساطة السعودية لحل ذلك النزاع حيث قد تم لقاء بين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع القطري والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد ووزير دفاع البحرين في مقر إقامة الأخير في مسقط على هامش الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول المجلس الذي عقد في مسقط في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضي حيث تم بحث كيفية حل النزاع بين البلدين . وأعقب هذا اللقاء لقاء آخر تم بحضور الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران

والمفتش العام السعودي وكل من معالي محمد بن راشد وزير الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة والشيخ سالم الصباح ووزير الدفاع الكويتي .

ويعد انتهاء اجتماع وزراء الدفاع استقبل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وقائد قوة الدفاع من دولة البحرين وكان يرافق الأخير في زيارته لقطر الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام من المملكة السعودية .

ويتضح لنا أن السعودية تلعب الدور الرئيسي في تلك الوساطة ، وأن المجلس كتنظيم إقليمي اكتفى بذلك ومباركة مساعي السعودية في هذا الصدد . وكذلك نجد أن البيان الختامي لقمة أبوظبي الأخيرة لم يشر إلى النزاع بين قطر والبحرين ، هذا في الوقت الذي لم يتم

تابع جدول رقم (١) اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦

اسم المؤتمر	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	أهم القضايا التي تناولت
التعاون الخليجي « الخامس » حتى « أكتوبر ١٩٨٦ »	١٩٨٦	« عُمان »	مجال التعاون العسكري في مهمة أولويات ذلك المؤتمر . كما كانت قضية الملاحة وبحريتها في الخليج تمثل أهمية خاصة في الاجتماع خاصة مع استمرار شطب المقاتلات ولذلك فإنه قد تم التركيز على الضمير البحري والدفاعي الجوي والطيران في المناقشات التي دارت فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية حيث أنها لها الأولوية في تلك الاستراتيجية .
« مؤتمر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي حتى ١٩٨٦/١٠/٢٢ »	الفترة من ٢١	الرياض « السعودية »	كانت الاستراتيجية الأمنية الموحدة ومكافحة أعمال التخريب والعنف ، هذا بالإضافة إلى مكافحة المخدرات والجواز الخليجي لل سفر والإجراءات الجائنية والعربية كانت هي القضايا التي تمت مناقشتها خلال هذا الاجتماع ، وذلك على أن تعرض على قمة أبوظبي .
« مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨٦/١٠/٢٨ »	الفترة من ٢٦	أبوظبي « دولة الإمارات العربية المتحدة »	كان ذلك المؤتمر بهدف الإعداد لجدول أعمال قمة أبوظبي الخليجية .
« قمة أبوظبي الخليجية حتى ١٩٨٦/١١/٥ »	الفترة من ٢	أبوظبي « الإمارات العربية المتحدة »	« قضايا الحرب العراقية الإيرانية . « إمكانية عقد القمة العربية . « القضية الفلسطينية - لبنان - قطع العلاقات السورية البريطانية . « قضايا التعاون العسكري وخاصة « قوات دفاع درع الجزيرة » . « إستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقضايا التعاون الاقتصادي الدولي . « إفراح وتبشيت ميقات الشرف الإعلامي لدول مجلس التعاون . « تجديد والذكر أن الاستراتيجية الأمنية الموحدة لم تطرح على قمة أبوظبي . وكذلك موضوع النزاع بين قطر والبحرين وتطوراتها .

(*) هذا بالإضافة إلى اجتماعات ثنائية لوزراء الصناعة والمالية والتربية لم تسفر عنها نتائج ذات شأن .

التقدم الذى حدث على مستوى التعاون الإعلامى والثقافى .

ولكن فى الواقع أن معالجة مجلس التعاون الخليجى لمختلف القضايا المشتركة ينتج أساسا من تطورات وإفرازات الحرب العراقية الإيرانية ، وهى كافية لإيجاد تكامل اقتصادى ، واجتماعى - سياسى خليجى يمكن أن يستمر فى فترة ما بعد الحرب لذلك سوف يكون المحك العمل لفاعلية مجلس التعاون كتنظيم إقليمى بعد انتهاء الحرب وزوال أضعف أو انتهاء المخاطر الخارجية الناتجة عنها .

ويمكن القول أنه إذا لم تدعم دول المجلس مسيرة المجلس بشكل أكبر يدعم موقفه كتنظيم إقليمى متميز حتى فى فترة ما بعد الحرب ، فإن الخلافات المختلفة بين دول المجلس سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضع نهاية لذلك المجلس .

فيه التوصل إلى تسوية نهائية لذلك النزاع . ويبدو أن هناك حدودا موضوعية لقدرة المجلس على حل مثل تلك النزاعات ، لأن ما أكثرها بين دول المجلس الأمر الذى قد يؤثر على وجوده ككيان إقليمى فى حالة تقاعسها ، لذلك فهو حريص على الجهود السلمية لإحتواء النزاع وعدم تصعيده . ولكن على المجلس أن يتوصل إلى قواعد محددة وسياسات واضحة لعلاج مثل تلك الحالات ، وبقدرة المجلس على ذلك يكون نجاحه كتنظيم إقليمى . يتضح لنا من خلال استعراض إنجازات مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٦ أنه قد حدث تطور وتقدم ولكنه حذر ويتسم بالبطء والحرص ، ولم يصل إلى درجة عالية من الفعالية فى معالجة القضايا المشتركة وإفرازاتها . ويتضح ذلك من خلال مواقفه من تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، والنزاع بين قطر والبحرين . هذا وإن كان قد حدثت تطورات مهمة فى مسيرة المجلس على مستوى دعم التعاون الاقتصادى وكذلك

ثانيا : معضلة التكامل المصرى السودانى

كثافة العلاقات بين البلدين بحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية ، وهى العوامل التى تجعل من الصعب على أى من الطرفين تجاهل الطرف الآخر بغض النظر عن الموقف الذى تتبناه النخبة الحاكمة تجاه بعضها وتجاه البلد الآخر .

لقد بادرت مصر بتجميد مؤسسات التكامل فى يوليو ١٩٨٥ بعد إسقاط حكم الرئيس نميرى بحوالى ثلاثة شهور . وحتى الآن فإن دوافع القرار المصرى ليست واضحة . فهى قد تكون تعبيراً عن استياء القيادة المصرية من الانتقادات العنيفة التى راحت القوى السياسية السودانية بعد الانتفاضة توجهها لتجربة

بعد أن تم وقف العمل باتفاقيات التكامل المصرى السودانى من جانب طرفيه وأن يصيغ مختلفة ، فإنه يبدو من غير المناسب الاستمرار فى تناول العلاقات المصرية السودانية تحت عنوان التكامل . فالعلاقات بين البلدين أصبحت تجرى خارج إطار المؤسسات التى تم بناؤها وفقا للاتفاقيات المعطلة . أيضا فإن أجندة العلاقات أصبحت تضم موضوعات متنوعة جدا ، كثير منها أولى إلى درجة كان من المفترض لدى القائمين على تجربة التكامل أنه قد تم تجاوزها . غير أنه من المهم أن نلاحظ أن اتساع قائمة الموضوعات والقضايا المدرجة على جدول أعمال العلاقات المصرية السودانية يرجع إلى

التكامل ، ولسياسة مصر تجاه السودان في الحقبة السابقة ، كما أنها قد تكون محاولة مصرية لاداء حسن النوايا تجاه السودان بعد الانتفاضة ، وتعبيرا منها عن استعدادها للتعامل مع السودان وفقا لما تراه النخبة السودانية مناسبة لها ، دون التمسك بالاتفاقات التي تم عقدها مع النظام السابق .

وبرغم أن مراجعة اتفاقيات التكامل كان مطلباً أساسياً للقوى السياسية السودانية منذ ما قبل اسقاط نميري ، إلا أن قرارا سودانيا بتعطيل الاتفاقيات لم يصدر الا متأخرا ، فقد أصدرت الحكومة الانتقالية عشية انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في ابريل ١٩٨٦ قرارا بإلغاء اتفاقيات التكامل والمؤسسات المترتبة عليها . ويحس هذا التأخير وعيا سودانيا عميقا ، بأنه برغم الشواذب التي قد تكون عقلت بالعلاقات بين البلدين في حقبة معينة ، فإنه لا يجب الاندفاع لاتخاذ قرارات قد تفوت فرصة استعادة العلاقات المصرية السودانية إلى الطريق القويم .

وفي الواقع ، فإن الظروف التي تعطلت فيها مؤسسات التكامل عن العمل قد حددت إلى حد كبير المناخ الحالي السائد في العلاقات المصرية السودانية . فقد تعطل التكامل نتيجة للتغيرات العميقة في النظام السياسي السوداني بعد الإطاحة بنميري واستعادة الحياة الديمقراطية ، وكان التخلص من اتفاقيات التكامل هو جزء من عملية كنس بقايا النظام السابق . ساعد على هذا الظروف السياسية التي أحاطت بتوقيع اتفاقات التكامل ، وكذلك عدم التوازن الشديد الذي شاب مسيرته حيث وقع تحيز ضد الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتكامل لصالح الأهداف السياسية التي استثمرها نميري لتأمين استمرار حكمه ، بينما استثمرتها القاهرة للتخفيف من أثر العزلة العربية التي فرضت عليها بعد توقيعها لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية . وكلا الأمرين مرفوض من القوى السياسية السودانية .

ويعكس هذا حقيقة القصور الجوهري الذي شاب عملية التكامل المصري السوداني ، حيث استثمر الطرفان الميراث التاريخي الايجابي في العلاقات المصرية السودانية ، ووظفا عددا من الشعارات المهمة التي قد لا يقع بشأنها خلاف كبير بين الأطراف أوداخلها ، والتي تمثل بصورة عامة استراتيجية مقبولة لمستقبل العلاقات المصرية السودانية ، جرى

توظيف كل هذه العناصر لصالح تحقيق بعض الأهداف المحدودة والموقوتة باستمرار النخبة الحاكمة في هذا البلد أوذلك مع تجاهل تام للمصالح الوطنية العليا والمستمرة للطرفين . وهو الذي أساء للتجربة ، وربما أدى إلى فقدان شعارتها الأساسية للمصدقية بما قد يضع العراقيين أمام محاولة تكرار التجربة في الحقبة الحالية ، أو في حقبة لاحقة . وبالرغم من هذا ، فإنه لا يمكن القول أن الأطر التنظيمية التي أسفرت عنها تجربة التكامل المصري السوداني قد جرى التخلص منها نهائيا . فاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين في ١٥ يوليو ١٩٧٦ ما زالت قائمة وذلك بالرغم من أن هذه الاتفاقية بالذات كانت أكثر النقاط التي اهتمت القوى السياسية السودانية المعارضة لنميري ، والتي يتولى بعضها حكم السودان الآن - بتوجيه النقد الحاد إليها ، فبينما انتهت اتفاقيات التكامل الموقعة في أكتوبر ١٩٨٢ بالشككية وعدم الفعالية وتبديد موارد البلدين ، فقد جرى النظر لاتفاقية الدفاع المشترك باعتبارها الجانب الوحيد الفعال في العلاقات بين السودان نميري ومصر ، حيث جرى توظيف الاتفاق لصالح الدفاع عن نظام نميري ضد خصومه من السودانيين ، وبالرغم من أن اتفاقية الدفاع المشترك ليست جزءا من اتفاقيات التكامل ، إلا أنه قد جرى التعامل معها عادة من جانب كل الأطراف باعتبارها ركنا أساسيا من التجربة ، ومع هذا ، فإنه لا الحكومة الانتقالية ولا الحكومة الحالية في السودان قد أقدمت على إلغاء هذه الاتفاقية . ويحس ذلك في المقام الأول الحقائق الاستراتيجية الأساسية القائمة في المنطقة ، والتي تفرض ضرورة وجود علاقات قوية للتعاون الأمني - بالمعنى القومي ، وليس بمعنى أمن النظم الحاكمة - بين مصر والسودان . ويبدو أن هذه النقطة بالتحديد هي التي سيتم على أساسها إعادة بناء العلاقات المصرية السودانية على أسس جديدة .

جدول أعمال العلاقات المصرية السودانية الراهن :

أدى تراكم السلبيات في العلاقات المصرية السودانية في الحقبة الماضية . بالإضافة إلى عمق التغيير الذي شهده النظام السياسي السوداني منذ الانتفاضة ، أدى إلى إعادة فتح ملف العلاقات المصرية السودانية بكامله ، وعدم الاقتصاد على نقد تجربة التكامل بين البلدين ، ومن الطبيعي أن تتم عملية فتح الملف من

انتاجية الأراضي المزروعة حالياً ، والتي يراها كافية لتحقيق أهداف السودان في سد احتياجاتها الغذائية ، وفي التنمية الاقتصادية في المرحلة الراهنة . بما يعنى أن مشكلة مياه النيل هي في الواقع مشكلة مؤجلة مما يجعل التنازع حولها الآن أمراً غير مبرر . أما الحكومة السودانية فانها من جانبها تتجنب إثارة القضية على هذا النحو ، ربما لادراكها بالابعاد الواقعية لها ، وأوعيتها بمدى حساسيتها بالنسبة لمصر ، وفي المقابل فانها تطلب بعادة تنظيم الأوضاع الحالية في مجال مياه النيل عن طريق التوصل لاتفاق شامل بين كل الدول الواقعة في حوض النيل ، وتتلاقى معها مصر في هذه الرغبة ، كما تتلاقى الحكومتان المصرية والسودانية أيضاً في نظر كل منهما إلى نفسها باعتبارها دولة مصب وهو ما يجعل للدولتين مصالح مشتركة تجاه دول المنبع . وعلى أى الأحوال ، فإنه يظل الحل الأمثل لهذه المشكلة هو في التعامل معها في إطار استراتيجية للتنمية المشتركة . وهي الاستراتيجية التي كان من المفترض أن يجرى الالتزام بها في سياق عملية التكامل . وأن كانت الفرصة لم تضع بعد .

٢ - وتثير نفس الفئات الاعتراض على الواقع الحالي للحدود المصرية السودانية عند منطقة حلايب التي يرى بعض السودانيون أن مصر تسيطر عليها بغير وجه حق ، وهي مشكلة مثارة منذ عام ١٩٥٨ ، بالرغم من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية المحدودة لهذه المنطقة ، وبإرغام امتلاك البلدين لمصادر مهمة للثروات لم ينجح أى منهما في استثمارها ، ومن الغريب أنه حتى طوال فترة حكم نمرى التي يرى السودانيون أن العلاقات المصرية السودانية خلالها تميزت بعدم التكافؤ على حساب السودان ، حتى طوال هذه الفترة لم تتم أى تسوية نهائية لمشكلة الحدود بين البلدين .

ومرة أخرى ، فإن الحكومة السودانية الحالية لم تتعمد إثارة هذه القضية رسمياً بأي شكل ، على العكس من ذلك فإنه عندما نشرت بعض الصحف السودانية في أكتوبر ١٩٨٦ خبراً عن توغل قوات مصرية داخل الأراضي السودانية وحاولت أن تثير قضية الحدود القديمة بهذه المناسبة ، قام الدكتور عمر نور الدائم وزير الزراعة ، وزعيم الأغلبية في الجمعية التأسيسية ، قام بنفى علمه بأي شيء من هذا القبيل ، ويعكس هذا من جانب الحكومة السودانية رغبته في عدم إثارة هذه القضية . وأيضاً فإنه بغض النظر عن التسوية النهائية لهذه القضية ، فإن إخضاع المناطق الحدودية لتنظيمات

الجانب السوداني باعتباره الطرف الذى وقع عليه أغلب الضرر من النمط السابق للعلاقة . ويشارك في هذه العملية بعض فئات المعارضة المصرية التي وجهت النقد للتحجيرة منذ بدايتها غير أن حتى هذه الفئات تحاول أن تعاصر الآثار السلبية للتجربة ومنعها من أن تؤدي إلى انهيار العلاقات بين البلدين ، وذلك انطلاقاً من الوعي بالأهمية الحيوية لاستمرار العلاقات المصرية السودانية على الأقل من وجهة نظر المصالح المصرية ، وحتى بالنسبة لهؤلاء ، فإنهم يشاركون الأطراف السودانية المختلفة في انتهاء الأداء المصرى تجاه السودان ، باعتبار مصر هي الشريك الأقوى في هذه العلاقة .

ويتضمن ملف العلاقات المصرية السودانية المفتوح حالياً عدداً من الموضوعات أهمها :

١ - قضية مياه النيل : وتثير هذه القضية فئات من النخبة السودانية ، بما فيها أشخاص بارزين في التحالف الحاكم خاصة من حزب الأمة . وإن كانت أى من الجهات الرسمية السودانية لم تشر إلى هذه المسألة بشكل مهم . ويرى المنتقدون أن التوزيع الحالي لمياه النيل ، كما تنظمه الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٩ يتضمن ظلماً للجانب السودانى ، إذ تتبّع الاتفاقية للسودان الحصول على ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه ، بينما تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب . ويعنى هذا أن نصيب البلدين قد ازداد بعد الاتفاق ، وبإثر إقامة السد العالى الذى أتاح فرصة إضافية ١٤ مليار متر مكعب لنصيب السودان كما جددته اتفاقية عام ١٩٢٩ ، بينما زاد نصيب مصر بمقدار ٧,٥ مليار متر مكعب . ويرى المعارضون على هذا التوزيع من الجانب السودانى أن اتفاق عام ١٩٥٩ ، يكاد يكون معدوم الشرعية لأنها عقدت مع نظام عسكري غير ممثل للشعب السودانى .

وفي الحقيقة فإن هذه الاعتراضات هي انعكاس للترامكات النفسية السلبية تجاه مصر لدى قطاع مهم من النخبة السودانية ، بينما لا يساوى مرورها الواقعى إلا قليلاً ، فكمية المياه التي يحصل عليها السودان في الوقت الحالي تكفى بحاجته ، وذلك برغم الجفاف الذى يضر بمناطق شاسعة من السودان . فالنطاق المتضررة من الجفاف هي تلك المعتمدة على مياه المطر ، وغير المرتبطة بشبكة الرى في السودان . يضاف إلى هذا أن برنامج حكومة الصادق المهدي يقوم على الحد من التوسع في استزراع أراض جديدة ، والتركيز على رفع

التنمية المشتركة يمثل الحل الأمثل لهذه المشكلة في سياق ترتيب نهائى ايجابى للعلاقات المصرية السودانية .

٣ - وتوجد بعض المشكلات الاقتصادية والتجارية المهمة بين البلدين ، وهى مشكلات تعكس الخلل في مؤسسات التكامل ، والاساس الذى قامت عليه عملية التكامل كلها من الاساس . ففي الوقت الذى كان من المفترض أن تؤدي هذه العملية فيه إلى تنمية التبادل التجارى بين البلدين ، وتنمية الاعتماد المتبادل بينهما ، فإن تطبيقها على العكس ارتبط بتراجع التبادل التجارى بين البلدين . ويرجع ذلك إلى أنواع متعددة من أوجه القصور ، غير أن أهمها القصور في الفلسفة التى قامت عليها عملية التكامل ذاتها ، والتي لم تكتشف التناقض بين دخول البلدين في مشروع تكاملي ، في الوقت الذى تنخرط فيه كل منهما بشكل متزايد في السوق الرأسمالي العالمى ، وضمن نظام تقسيم العمل الدولى الذى يضعف من امكانية تطوير العلاقات بين دول الجنوب . فبرغم وجود اتفاقات التبادل التجارى المتكاثرة بين البلدين ، إلا أن نصيب كل منهما في التجارة مع الآخر قد تراجع بالنسبة لمجموع قيمة التجارة الخارجية لكل منهما ، وبسبب عدم الاتفاق على حل مشكلة سعر صرف العملتين المصرية والسودانية ، اختل الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المعقودة ، فبينما نفذ السودان حوالى ٨٥ بالمائة من حجم صادراته المقررة إلى مصر ، لم تنفذ مصر سوى ٥ بالمائة من حجم التزاماتها التصديرية تجاه السودان ، مما جعل الميزان التجارى بين البلدين يميل لصالح السودان أكثر من ١٢٠ مليون دولار حسابى ، مما دفع الحكومة السودانية إلى وقف صادراتها إلى مصر منذ شهر أغسطس ١٩٨٦ ، ويعد هذا عمليا تجسيد للبروتوكول التجارى المصرى السودانى . وتمثل قضية العلاقات الثقافية والعلمية بين مصر والسودان موضوعا آخر للخلافات بينهما . وتتمثل هذه العلاقة في المؤسسات التعليمية المصرية في السودان والتي تأخذ شكل مدارس البعثة التعليمية المصرية ، وفرع الخرطوم لجامعة القاهرة ، بالإضافة إلى آلاف الطلاب السودانيين الذين يدرسون في الجامعات المصرية ، والذين يقدر عددهم بحوالى ٢٤ ألف طالب . وتوجه فئات واسعة من النخبة السودانية انتقادات عنيفة إلى الدور التعليمى المصرى في السودان من زاويتين ، الأولى ، هى انخفاض مستوى التعليم الذى تقدمه مؤسسات التعليم المصرية . خاصة جامعة القاهرة - فرع

الخرطوم . وعدم ملامتها لاحتياجات التنمية في السودان ، بسبب تركيز الجامعة المصرية على الدراسات الانسانية كاللغة والتجارة والاداب والحقوق . أما الزاوية الثانية فتتعلق بأثر الدور المصرى الكبير في توفير التعليم للطلاب السودانيين بأعداد كبيرة ، والتي يرى بعض المثقفين السودانيين أنها تؤدي إلى هيمنة مصرية على العقل والثقافة السودانيين وحسب تقديرات بعض النقاد فإن الطلاب الجامعيين السودانيين الذين يدرسون وفقا للمناهج المصرية هم ضعف هؤلاء الذين يدرسون وفقا للمناهج السودانية . وأيضا فإن الحكومة السودانية لا تبدو ميالة إلى إثارة هذه القضية ، حتى وإن شارك بعض أعضائها في التقييم السلبى للدور الثقافى المصرى في السودان . ومن المحتمل أن يكون هذا الموقف من جانب الحكومة السودانية راجعا إلى عوامل براجماتية تتعلق بأن أيا كان التقدير للدور المصرى في هذا المجال ، فإنه يوفر للسلطات السودانية النفقات الضرورية للحلول محل المصريين . أيضا فإن الأعداد الكبيرة من المتعلمين في مؤسسات التعليم المصرية التى تحمل الثقافة العربية الاسلامية ، يمثلون إضافة مهمة للثقافة العربية الاسلامية في السودان التى يرى قطاع مهم من النخبة السودانية ، بما فيها أفراد التحالف الحاكم أنها داخلية في مواجهة عنيفة مع الثقافات الافريقية غير العربية الاسلامية المتمركزة في جنوب السودان . ولم يحدث حتى الآن أن وجهت الحكومة السودانية أى انتقادات علنية أو رسمية للدور التعليمى المصرى في السودان . على العكس فهناك بعض المبادرات الايجابية في هذا المجال .

٤ - وتعد مسألة تسليم الرئيس السابق جعفر نميرى الموجود في مصر منذ الاطاحة به ، إلى السلطات السودانية ، تعد أكثر قضايا العلاقات المصرية السودانية إثارة للجدل بسبب الموقف الموحد الذى تتخذه الأغلبية الساحقة من السودانيين - سواء داخل النخبة أو خارجها - من هذه القضية ، حيث يطلب أغلب السودانيين باستعادة نميرى ومحاكمته كجزء من عملية محاكمة العهد السابق وإزالة أثره . غير أن لهذه القضية بعض الملابسات التى تجعلها معقدة بعض الشيء . فقد وقع الانقلاب ضد نميرى أثناء وجوده في القاهرة . وقامت السلطات المصرية بمنعه من السفر إلى الخرطوم ، واستبقت في القاهرة بناء على طلب من الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالي الحاكم الذى اتصل بالرئيس مبارك ، وطلب منه

العلاقة الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ في شكل جديد يخدم مصلحة الشعبين . « وهي صياغة برغم ما فيها من عدم تجاهل لخصوصية العلاقات المصرية السودانية ، فإن فيها أيضا قدر من عدم الحصل . وبالرغم من قيام رئيس الوزراء السودانى بجولات واسعة عربية ودولية ، فإنه لم يقم بزيارة مصر حتى قبل نهاية عام ١٩٨٦ بقليل ، وإن كان الصادق المهدي قد التقى بالرئيس مبارك في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في شهر أغسطس ١٩٨٦ . وهو اللقاء الذى لم يسفر عن شيء ايجابي هام بسبب سوء الاعداد له - حسب بعض المصادر الدبلوماسية - بالرغم من هذا فإن الاتصالات بين البلدين لم تنقطع أبدا ، إلا أنه لفترة ليست قصيرة بعد اختيار الصادق المهدي رئيسا للوزراء انحصرت الاتصالات من الجانب السودانى على تلك الاتصالات التى قام بها مسئولون رسميون ينتمون إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وربما كان ذلك استمرارا للعلاقات التاريخية بين مصر والاتحاديين ، وربما كان نوعا من تقسيم العمل داخل الائتلاف الحاكم في السودان ، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن الحزب الاتحادي قد نجح في تقريب الثقة بين مصر وحزب الأمة ، ساعد على ذلك التطورات التى لحقت بالوضع في الجنوب بعد حادث اسقاط الطائرة المدنية من جانب المتمردين الجنوبيين في أغسطس الماضى ، وهي الحادثة التى أدت إلى زيادة نصيب الخيار العسكرى في حل مشكلة الجنوب . ويبدو أن السودان بعد البحث في قائمة حلفائه المحتملين في مواجهة عسكرية محتملة في الجنوب ، فإن أسهم مصر قد زادت لما يمكن أن تقدمه من مساهمة في هذا المجال ، خاصة وأن مصر من دون كل حلفاء السودان المحتملين في هذا المجال ، لم تتورط إطلاقا في تقديم أى مساعدة للثوار الجنوبيين ، حتى أنها قد ترفض أحيانا استقبال ممثلي المتمردين الجنوبيين مراعاة لجانب الحكومة السودانية ، كما حدث في أغسطس الماضى عندما رفضت الحكومة المصرية استقبال وفد جنوبى وصل بدون موعد مسبق إلى مطار القاهرة حتى تم ترحيله إلى خارج البلاد بعد أن ترك رسالة مكتوبة إلى السلطات المصرية لدى السلطات في المطار ويرغم ما قد يكون في هذا السلوك من خطأ في إدارة العلاقات المصرية مع السودان حيث يجب على مصر الانفتاح على القوى السودانية دون أن يعنى ذلك بالضرورة تورطها في مساندة هذا الطرف أو ذاك ، إلا ولها ما تقتضيه المصلحة المشتركة المصرية

عدم السماح للتميرى بالعودة للسودان تجنباً لمصادمات عنيفة قد تفرق السودان في بحار من الدماء . إلا أن بقاء تميرى في القاهرة لم يلق قبولا من القطاعات الأوسع في النخبة والجماهير السودانية ، فخرجت مظاهرات عديدة مطالبة بتسليم تميرى ، وجمتعة أمام السفارة المصرية بالخرطوم . وقد رفضت مصر من ناحيتها الاستجابة لهذا الطلب استنادا إلى أن حق اللجوء السياسى في مصر مكفول ، وأن هذا تقليد ثابت يصعب الاخلال به . وقد تهجنبت الحكومة السودانية سواء الانتقالية أو الحالية تقديم طلب رسمى بتسليم تميرى ، ولجأت بدلا من ذلك إلى القضاء المصرى . ويبدو هذا سبيلا مأمونا لحسم القضية ، فقد أعلن الطرفان المصرى والسودانى قبلهما المسبق لحكم القضاء أيا كان . ويعبر هذا عليهما تحويل القضية إلى موضوع للنزاع السياسى ، ويحولها إلى نزاع قانونى ، وإن ظلت أبعاده السياسية واضحة وأساسية . وبالرغم من هذا ، فإن الطرف المصرى لا يبدى ارتياحا كاملا لهذا المخرج . وقد ظهر ذلك في احتجاج مصر على حضور سفير السودان في القاهرة لجلسات المحكمة ، أيضا فقد رفضت السلطات المصرية اتباع قواعد البروتوكول المهودة لاستقبال وزير العدل والنائب العام السودانى عند وصوله إلى القاهرة لحضور المحاكمة .

لقد مرت العلاقات المصرية السودانية منذ سقوط تميرى بمسار شديد التعرج . فبينما كانت العلاقات قد بدأت في التحسن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التى وقعت ضد الحكومة الانتقالية في سبتمبر ١٩٨٥ ، واستمرت كذلك حتى قرب نهاية الفترة الانتقالية عندما قامت الحكومة الانتقالية عضبة انتخابات الجمعية التأسيسية بإلغاء اتفاقات التكامل . وكان فوز حزب الأمة الاغلبية البرلمانية ، وتولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة مبررا لاثارة الحذر التقليدى المتبادل بين مصر وحزب الأمة . ساعد على ذلك أن حكومة الصادق المهدي لم تبد الاهتمام الكالى بتطوير العلاقات مع مصر سواء عبر صيغة التكامل أو غيرها من الصيغ ، ففى برنامج الحكومة الذى قدمه رئيس وزراء السودان للجمعية التأسيسية ، وضعت العلاقات السودانية المصرية تحت عنوان « للسودان علاقات متميزة مع بعض جاراته » . وقد شمل هذا القسم إلى جانب مصر كلا من المملكة السعودية وليبيا ودول حوض النيل وتشاد ونيجيريا ، وبهذه العلاقات مع مصر لم يقل البرنامج أكثر من « أن

السودانية والتي تتجاوز المصالح الأمنية ، ومصالح هذه الفئة أو تلك .

وقد اعترضت مسيرة التحسن التدريجي للعلاقات المصرية السودانية منذ حادث اسقاط الطائرة المدنية السودانية فترة قصيرة من التوتر في شهر أكتوبر عندما رفضت السلطات المصرية اعطاء تصريح بالعمل للدكتور محمد بشير حامد ، الذي كان قد تعاقد مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة للعمل كاستاذ بها ، وذلك بسبب ما اعتبرته مصر مواقف عدائية تجاهها اتخذها الدكتور بشير حامد عندما كان يشغل منصب وزير الاعلام في الحكومة الانتقالية ، وبسبب ذلك التوتر تعثرت مسيرة الاتصالات المصرية السودانية قليلا ، إذ تم تأجيل زيارة كان من المقرر أن يقوم بها وزير الداخلية السوداني للقاهرة ، وزيارة أخرى كان من المقرر أن يقوم بها وزير الاقتصاد المصري للسودان . غير أن هذا لم يستمر طويلا واستعادت مسيرة تحسين العلاقات بين البلدين حيييتها مرة أخرى .

وفي هذه الفترة صدرت عن المسؤولين السوڊانيين خاصة من أعضاء حزب الأمة تصريحات عديدة تؤكد على الجوانب الإيجابية في العلاقات المصرية السودانية ، وعلى طموح السودان وسعيه لاستعادة العلاقات الطيبة مع مصر ، ففي ٢٦ سبتمبر صرح السيد حسن تاج الدين عضو مجلس السيادة السوڊانى ، والعضو القيادى في حزب الأمة أنه « يجب تنشيط العلاقات المصرية السودانية مع هذه السياسة السوڊانية الجديدة ، وعن ضرورة التكامل السياسى والاقتصادى من خلال المؤسسات الدستورية ، وأضاف أن السودان يتخذ موقفا مرنا تجاه التكامل ، وفي ١٨ أكتوبر صرح الصادق المهدى بأن حكومة حريصة على العلاقة مع مصر ، وعلى عدم السماح لمشكلة نيمرى بالتأثير على العلاقات بين البلدين . كما صرح الدكتور عمر نور الدائم وزير الزراعة السوڊانى ، والأمين العام لحزب الأمة ، أن التوجه الموجود الآن لدى حزب الأمة والحكومة السوڊانية هو تقوية العلاقات مع مصر على المستويين الرسمى والشعبى ، وأنه رغم الخلاف في وجهات النظر حول قضية نيمرى ، فإن هذا لن يؤثر على العلاقات بين مصر والسودان خاصة وأن السودان أعطى لمصر في سياسته الخارجية البعد الحقيقى للعلاقات معها ، مع التأكيد على خصوصيتها وضرورة تنميتها وتطويرها ... وأكد « أن الحساسية التى يتصورها البعض بين الجانبين قد انتهت منذ الاستقلال

حين أعلنت مصر حق تقرير المصير للسودان عام ١٩٥٢ ، وأنه منذ استقلال السودان والعلاقات ممتازة للغاية مع مصر » وتختلف الفقرة الأخيرة من تصريح المسئول السوڊانى بشكل واضح عن الموقف التقليدى المؤرخى وكتاب حزب الأمة ، والذين لم يلاحظ في كتاباتهم قبل ذلك تقييم إيجابى هام لدور مصر في استقلال السودان . غير أن أحدث وأهم المؤشرات على اتجاه الحكومة السوڊانية بقيادة حزب الأمة لتطوير العلاقات مع مصر ، قد وردت على لسان الصادق المهدى في الكلمة التى القاها في حفل تخريج دفعة من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم في ١٩ نوفمبر ، قال الصادق : « إن مشاركة مصر في العروبة والاسلام وأفريقيا ، والمصاهرة وصلة الرحم هى معان تجسد خصوصية العلاقات المصرية السوڊانية التى نامل أن تزداد رسوخا في المستقبل ، وأن تلقى من الشواذب التى علقت بها في الماضى ... أن جامعة القاهرة فرع الخرطوم تقوم بدور هام في التعليم بالسودان ، وهو دور نقدره لمصر كدولة شقيقة ، وأن هذه الجامعة ليست مؤسسة ضيقة ، ولكنها مؤسسة صاحبة حق كسائر المؤسسات التعليمية الأخرى في السودان » . ويقدر ما في هذا التصريح من نوايا طيبة تجاه مصر ، فإنه يمثل حسما للجدل الدائر حول دور المؤسسات التعليمية المصرية في السودان . وقد توافق ذلك مع تواصل السيد محمد عبد الله ياسين عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادى الديمقراطى أثناء لقائه في القاهرة بالرئيس حسنى مبارك يوم ٢٠ نوفمبر ، إلى اتفاق يقضى بأعفاء الطلاب السوڊانيين في مصر من بعض الرسوم الدراسية المفروضة على الطلاب الأجانب . وكانت الزيارة الناجمة التى قام بها الدكتور حلى الحديدى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الحاكم في مصر للسودان في الامميوغ الأخير من نوفمبر ، هى أهم المؤشرات على تقدم العلاقات المصرية السوڊانية . ففي هذه الزيارة التقى الدكتور الحديدى باعتباره ممثلا شخصيا للرئيس مبارك بكافة الأحزاب والقوى السياسية في السودان ، وهو تحول مهم في السلوك المصرى تجاه السودان ، إذ يشير إلى اتجاه مصر نحو كسر الحلقة الضيقة التى تقصر علاقاتها بالسودان عليها ، والتقى المبعوث المصرى بالصادق المهدى ، كما اتيح له التحدث في اجتماع جماهيرى كبير نظمه أنصار حزب الأمة . وهى المرة الأولى التى تتاح فيها لمسئول مصرى هذه الفرصة . وكانت أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه

ب تكرار أخطاء التجربة السابقة بما يكسب مصر عدا
بعض القوى السياسية في السودان ، في نفس الوقت
فإن مصر لا يمكنها أن تتجاهل مشكلة جنوب السودان
باعتبارها أهم مشكلة تهدد التكامل الوطني للسودان
ووحدة أراضيه ، وخاصة أن الحكومة السودانية قد
تعلق آمالا كبيرة على الدور المصري في هذا المجال ،
ويفرض هذا على مصر أن تسعى بكل طاقتها للمساعدة
على إنهاء مشكلة الجنوب بطريقة سلمية ، حتى لا تكون
مضطرة للتورط في صراعات السودان الداخلية ،
أو إصابة أصدقائها في السودان بخيبة الأمل الناتجة
عن أحجامها عن مساعدتها . أي أنه على مصر أن تختار
الطريقة التي يمكنها بها مساعدة السودان ، وهو
الدرس الأساسي الذي يمكن الخروج به من التجربة
السابقة . بشرط أن يكون مبدأ مساعدة السودان بحد
ذاته ليس مضمعا للشك .

من ناحية أخرى فإنه توجد بعض القيود على تجربة
جديدة للتكامل المصري السوداني ، خاصة إذا أخذت
شكل التجربة السابقة ، أو شكلا آخر شبيها بها ،
فهناك بناء مهم من عدم الثقة قد تكون بين مصر والقوى
المحاربة في جنوب السودان التي تشترط إنهاء معاهدة
الدفاع المشترك كأحد شروط المصالحة الوطنية في
السودان ، وهذه القوى لها مخاوف قديمة تجاه تحسين
العلاقات مع مصر . أيضا فإن هناك بعض القوى
الإقليمية المهمة التي يسعى السودان لتطبيع العلاقات
معها ، والتي لا تنتظر بارتياح إلى تجاوز العلاقات
المصرية السودانية لمستوى معين ، وفي ظل أولويات
الحكومة السودانية الحالية ، وكذلك في ظل المصالح
الوطنية للسودان ، فإن الأهداف الخاصة بتطبيع
علاقات السودان مع جيرانه وحل مشكلة الجنوب ،
وأعادة بناء العلاقات المصرية السودانية ، كلها أهداف
لها درجات متقاربة من الأهمية بل ومرتبطة ، بحيث
يصعب التحيز لأحدهما على حساب الأخرى دون انقلاب
في معادلة التوازنات الحالية في السودان ، ويفرض هذا
ضرورة أن يكون التقدم باتجاه إعادة بناء العلاقات
المصرية السودانية على طريق التكامل ، تقديما بطيئا
وحذرا بحيث يكون التقدم في العلاقات مرتبطا ببناء الثقة
لدى الأطراف المهمة جميعها ، ومرتبطة أيضا بتعزيز
العائد الملموس المتحقق من علاقات متطورة بين
البلدين ، وتوزيع هذا العائد بقدر مناسب من الانتشار
بما يكسب أنصارا جددا لقضية التكامل المصري
السوداني .

الزيارة هي اتفاق حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي على
تكوين لجنة مشتركة تتولى دراسة العلاقات المصرية
السودانية وتقييم التجربة السابقة فيها ، بهدف
التوصل إلى رؤية موحدة بين الحزبين من ناحية ، وبين
السودان ومصر من ناحية أخرى . وقد أعلن عن تشكيل
هذه اللجنة أثناء وجود البعث المصري في السودان ،
مما يشير إلى أن مصر أصبحت حريصة على بلورة حالة
من الإجماع الوطني بين القوى السياسية السودانية
المهمة بشأن العلاقات المصرية السودانية ، كما
أصبحت الأحزاب السودانية نفسها حريصة على ذلك ،
بما ينهي حالة احتكار قوة سياسية سودانية واحدة
لقناة الاتصال الإيجابية المفتوحة مع مصر ، ويصفي
تدريجيا الشك المتبادل بين مصر وقوى سودانية
أخرى ، ويحيث يمكن في النهاية التوصل لصياغة
جديدة للعلاقات المصرية السودانية لا تكون عرضة
للتقلبات بتغير موازين القوى السياسية في السودان .

وحتى الآن فإنه من غير الواضح ، ما إذا كانت
العملية التي بدأت لإعادة بناء العلاقات المصرية
السودانية سوف تسفر عن إعادة بناء مؤسسات
التكامل وصياغته مواتية من جديد ولو تحت مسميات
أخرى . وفي الواقع فإن الجانب الإيجابي الوحيد في
تجربة التكامل السابقة يتعلق بالطموحات الكبيرة التي
ثبتتها اتفاقية التكامل ، وكذلك في القنوات المتنوعة التي
أتاحتها للاتصال بين النظامين الحاكمين في مصر
والسودان ، أما على صعيد الانتاج الفعلي فقد كان
مردود هذه الاتفاقيات محدودا للغاية . وعلى هذا فإن
عددا من الاتفاقات الجزئية التي تنظم العلاقات بين
البلدين في مجالات محددة ، وكذلك بناء هياكل وآليات
واضحة لتسيير العلاقات بين البلدين ، يمكن أن تدفع
العلاقات المصرية السودانية إلى الأمام بدرجة مناسبة .

وتعد اتفاقية الدفاع المشترك من أهم ما تبقى من
تجربة التكامل المصري السوداني ، وتبدي الحكومة
السودانية رغبة واضحة في الحفاظ على هذه الاتفاقية ،
وذلك لعلاقتها بالأزمة في الجنوب ، ولتوتر علاقاتها مع
بعض جيرانها الجنوبيين خاصة إثيوبيا ، وبدرجة أقل
أوغندا ، وعلى هذا فإن مدخل التعاون الأمني يمكن أن
يكون المبرر لتنمية العلاقات المصرية السودانية في
مجالات أخرى ، غير أن التركيز على هذا الجانب له
خطورته ، ذلك أن جانبها مهما من اتفاقية الدفاع
المشترك قد يكون موجها ضد التمرد في جنوب السودان
أي ضد قوة سياسية سودانية لها وزنها ، وهو ما يهدد

القسم الرابع

اتجاهات التطور الداخلي للأقطار العربية
التغير في الدولة العربية الراهنة

عوضاً عن تناول اتجاهات التطور الداخلي في كل قطر عربي على حدة يقدم هذا القسم صورة اجمالية للدولة العربية الراهنة ، باعتبارها أهم المؤسسات في المجتمع العربي الراهن . ومنظورها اليها باعتبارها « مجال مؤسسات السلطة في المجتمع » التي تشمل إلى جانب مؤسسات التشريع والتنفيذ والرقابة مؤسسات وسيطة أخرى مساندة اجتماعياً وسياسياً لجماعة الحكم وللنظام الاجتماعي القائم بصورة عامة .

ويقترح هذا القسم تصنيفاً للدولة العربية الراهنة بين فئتين أساسيتين : الدولة المفتوحة على التعددية والدولة الواحدة التي يقسمها بدورها إلى عدد آخر من الفئات الفرعية بالنظر إلى أنها تشمل العدد الأكبر من الحالات ، وإلى التنوع الكبير بين أفرادها . وقد حاول هذا القسم أن يتجنب الطبيعة الشكلية - أي التي تنصرف إلى شكل الحكم - في محاولات علم السياسة الغربي لتصنيف الدول ، وذلك بأخذ ظروف حصول الاقطار العربية المختلفة على استقلالها ، وبالتالي الظروف التي تشكلت فيها الدول في كل حالة ، وأيضاً بالأخذ في الاعتبار طبيعة الخيارات الاجتماعية التي ميزت الحالات المختلفة .

ويحاول هذا التقرير أن يتجاوز الطابع الاستاتيكي الذي يميز أغلب محاولات تصنيف الدول والنظم

السياسية . فهو يهتم بشكل خاص ببيان ورصد أنواع الضغوط المختلفة التي تتعرض لها الدولة في العالم العربي ، والتي تدفعها نحو التغير الذي يختلف مداه في كل حالة على حدة . ويميز في هذا السياق بين الضغوط الخارجية التي تعد المواجهة العسكرية مع اقطار أخرى - غالباً من خارج النظام العربي - أهم أشكالها ، وذلك بغض النظر عما إذا كان القطر العربي المعين يتورط في هذه المواجهة بشكل مباشر أو غير مباشر . وفي هذا السياق يعطى التقرير للصراع العربي الاسرائيلي وللصراع العراقي الايراني أهمية متميزة كحوامل للضغط على الدولة العربية . أما في مجال الضغوط الداخلية ، فيعطى هذا التقرير أهمية واضحة للضغوط الناتجة عن عوامل اقتصادية ، والتي يتفرع عنها بدورها عدد اضافي من الضغوط أهمها الاشكال المختلفة لحركات الاعتراض الاجتماعي والسياسي .

ويتضمن هذا القسم دراسة حالة للدولة في السودان تحت عنوان « بناء الديمقراطية في السودان » ، منظورها اليها من زاوية عملية الانتقال من دولة واحدة إلى دولة تعددية ، ومن زاوية الضغوط التي تتعرض لها محاولة بناء الديمقراطية ، والاستراتيجيات الممكنة للتغلب على هذه الضغوط .

اولا - اتجاهات التطور الداخلي للأقطار العربية التغير في الدولة العربية الراهنة

القصر المحسوبة أحيانا بحرب أهلية ، مثلما حدث في اليمن الجنوبي في يناير ١٩٨٦ ، أو طريق التعديل المحكم بطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع مثلما حدث في مصر منذ بداية تجربة التعددية السياسية المقيدة في ١٩٧٦ أو أى طريق آخر .

لقد تكشف عوامل التغير هذه عن قوتها وفعاليتها من خلال مؤسسات الدولة القائمة أكثر مما تكشف عنه عبر تحويل أو تغيير هذه المؤسسات . وقد تواجه مؤسسات الدولة القائمة عوامل التغير العميقة الحادثة في تركيب المجتمعات العربية ، إما بالتناقص التدريجي ومحاولة استيعاب العناصر الجديدة أو بإبداء مقاومة ضارية وعنيفة مما يعظم من حدة التوتر السياسى والاجتماعى . وعلى كل الأحوال فإن استمرار الدولة العربية بانماطها وهيكلها القائمة على ما هي عليه منذ مدة طويلة لا يقلل إطلاقا من شأن الضغوط التي تجتاحها من كل اتجاه . ولكن حقيقة الاستمرار هذه تعنى أن هناك نوعا من التوازن غير المستقر بين عوامل التغير وعوامل الاستمرارية وفي حالات قليلة تغلبت عوامل التغير إلى حد معين مما أسفر عن تحويل شكل الحكم بدرجة أو أخرى من الجذرية والشمول . أما في غالبية الحالات فإن استمرار النمط الجوهري القائم قد تم إما عن طريق التكيف والتحويل التدريجي للسياسات أو لجماعة السلطة للحالف الاجتماعى الأوسع الذى تستند عليه . وفي حالات معينة كان هذا الاستمرار على حساب الانزلاق إلى مستوى من العنف السياسى والاجتماعى غير مسبوق .

الدولة العربية الراهنة قد أصبحت بؤرة لتغيرات هامة في الشكل والمضمون على أن هذه التغيرات ليست ظاهرة للعيان في كل الأحوال . وبالتالي فإن مظاهر التغير كما تسفر عن نفسها في تعديل اشكال الحكم أقل أهمية من التغيرات التي تنقلب دوريا مراكز الحكم والسلطة والتي تكشف بصورة أفضل عن العمليات غير المرئية للتغير في مضمون السياسة العامة للدول العربية ، وأحيانا في مراكز السلطة .

وهذا الحكم لا يعنى أن مظاهر التغير في شكل الحكم غير هامة . ذلك أن التغير في شكل الحكم ينطوى على حسم للتناقضات التي تعمل في قلب تكوينات ومؤسسات الدولة والمجتمع . وعندما يتغير شكل الحكم أو على الأقل عندما تحدث تحويلات هامة في تكوين الجماعات القائمة على الحكم (جماعة السلطة) ، يستدعى ذلك إعادة صياغة كبرى ليس فقط لمجموعة السياسات الهامة للدولة ، وإنما أيضا لطبيعة علاقة الدولة العربية بالمجتمع الذى تحكمه ، كما حدث بالفعل في السودان مؤخرا .

وإنما يعنى الاستنتاج السابق أنه لا يكفي لإدراك قوة عوامل التغير أن نتوقف عند المظاهر الشائعة والمألوفة للتغير . فإذا حكمنا على الأمر بدرجة جذرية التحولات الظاهرة في شكل الحكم ، لكان هذا الحكم على قوة عوامل التغير في الدولة العربية الراهنة أقل كثيرا من حقيقته ، سواء اتخذت التحولات طريق الثورة مثلما حدث في السودان في أبريل ١٩٨٥ أو طريق انقلابات

للدولة وسياستها العامة تبعا لموازين القوى داخل هيكل الدولة ومؤسساتها .

أن رصدنا لعوامل الضغط والتغير لابد وأن ينسب إلى أنماط محددة للدولة العربية القائمة ، ومن هنا فسوف يعالج القسم الأول من هذا التقرير طبيعة الظروف التي ولدت الأنماط الراهنة للدولة العربية . ويتلوه ذلك في قسم ثان تحديد وتشخيص عوامل الضغط الداخلية والخارجية على هذه الأنماط ، وأخيرا فإن التقرير سوف يقدم في قسم ثالث رسدا لبعض المظاهر السافرة للتغير في الآونة الأخيرة لعدد من الأنماط العربية .

١ - الأنماط الأساسية للدولة في الوطن العربي ظروف النشأة وعوامل التمايز القطري :

هناك تعريفات كثيرة جدا للدولة . على أننا سوف نعتمد هنا على تعريف بسيط للدولة باعتبارها مجال مؤسسات السلطة في المجتمع . وبهذا المعنى فهي أوسع قليلا من مفهوم نظام الحكم . فيمكن النظر إليها على أنها مركب من مؤسسات الحكم بالمعنى الضيق للكلمة : أما تلك التي تقوم على التشريع والتنفيذ والرقابة ، ومؤسسات وسيطة أخرى مساندة اجتماعيا وسياسيا لجماعة الحكم وللنظام الاجتماعي القائم بصورة عامة .

ومن هذا المنطلق هناك تصنيفات متعددة جدا لأنماط الدولة . ومن أكثر هذه التصنيفات شيوعا ، تلك التي تقسم الدول إلى نمط ديمقراطي ، ونمط شمولي ونمط سلطوي . وأساس هذا التصنيف هو طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع من حيث المشروعية السياسية وأنماط التجنيد لجماعة الحكم وأساليب صنع القرارات والرقابة على ممارسة السلطة . على أن هذا التصنيف ينطوي على تحيز غربي . كما أنه لم يعد ينطوي على دلالة كبيرة في عصرنا ، وبصورة خاصة في العالم الثالث . فالدولة في العالم الثالث هي اجمالا قوية بالمقارنة بما يسمى بالمجتمع المدني . ومن ثم فنحن بحاجة إلى تصنيف لأنماط الدول يمكننا من الكشف عن الكيانات ذات المغزى الهام فيما بين الأعلىية الساقطة من دول العالم الكائنة في العالم الثالث ، وبدون الحاجة إلى أن ننسب هذه الأنماط إلى نموذج مثالي غربي .

أن أهمية هذا الاستنتاج تنطلق من افتراض أساسي وهو أن غالبية الاقطار العربية قد تمتعت بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار السياسي النسبي لنظم الحكم التي انتهت إليها الصراع الداخلي بعد الاستقلال . وفي جوهر ظاهرة الاستقرار هذه يمكننا ملاحظة تكوين نمط أو أنماط جوهرية للدول العربية .

كان تشكل هذا النمط أو هذه الأنماط قد تبلور بعد فترة من النضال والتغير العاصف الذي شغل عقد الخمسينات والنصف الأول من عقد الستينات (بل وامتد في حالات أقل إلى آخر الستينات أو أوائل السبعينات) وما أن استتب الأمر لهذه الأنماط الأساسية حتى فرضت نفسها بقوة لفترة طويلة من الزمن على واقع الحياة السياسية والاجتماعية في الاقطار العربية . وما يمكننا أن نؤكد مبدئيا هو أن الوطن العربي بغالبية أقطاره قد أخذ يشق طريقه إلى مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي . أي أن مرحلة الاستقرار النسبي قد أزيلت على النهاية .

ومهمة هذا التقرير في نظرنا هي رصد ومراقبة عوامل التغير السياسي وكيفية تأثيرها على طبيعة وتوجهات الدولة ، أو على تكوينها ونمطها أصلا ، في السياق الأوسع للتكوين السياسي للمجتمعات العربية . ومن المهم أن نخلص من هذا الرصد بتشخيص سليم لخصائص التغير وبالتالي إلى تقدير احتمالات التحول في هيكل ومؤسسات الدولة العربية .

أن مجمل هذه العوامل يمكن رصدها في الوقت الحالي عبر محور أساسي وهو عملية الشد والجذب الدائمين بين الواحدية والتعددية السياسية . فالاتجاه الأساسي لعوامل التغير الجديدة يبدو أنه في اتجاه التعددية السياسية التي قد تسمح بها الدولة القائمة وتقننها على نحو أو آخر ، أو قد لا تسمح بها فينتهي الأمر إلى ظهور ثلاثة اتجاهات بديلة للتحول السياسي ، وهي :

- التغير العسكري لشكل الدولة وجماعة السلطة .
- سعى الدولة لمقاومة الضغوط نحو التعددية السياسية بوسائل العنف والاجبار فيرتفع بصورة بارزة منسوب التوتر والقهر في المجتمع ، أو عن طريق تنوير الدولة من داخلها بتخليق صيغة اجتماعية - سياسية جديدة للاجتماع الوطني .

- نفاذ عوامل التعددية إلى قلب التشكيلات الواحدية للدولة مما يفقدها تجانسها النسبي القديم ويفتح الباب أمام تحولات تدريجية وأن هامة في التوجهات الأساسية

رأينا أن المصدر الأساسي للوحدانية يعتبر معياراً منسباً للتصنيف. فقد يكون هذا المصدر إما الفكر ذاته، أو الأيديولوجية أو الصياغة الإدارية. وبطبيعة الحال فإن الوحدانية تشق من جميع هذه المصادر وإن بنسب مختلفة ولكن ما يدعم بروز مصدر أو آخر هو الأولوية في ممارسة مهام السلطة لأحدى مجموعات المؤسسات أو الأجهزة الثلاثة في نظام الدولة. أي مؤسسات الفكر، والمؤسسات الأيديولوجية للدولة، والمؤسسات الوظيفية للدولة. فعندما تتعقد السيادة لمؤسسات الفكر ويصبح الفكر هو الناظم الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع، فنحن أمام دولة سلطوية. وعندما تتعقد السيادة للمؤسسات الأيديولوجية (مثل الأحزاب والمؤسسات الدينية أو ذات الوظيفة الدينية ووسائل الاتصال والأعلام وغيرها) فنحن أمام ما يمكن تسميته دولة رسالية أي لها رسالة تعتبر المحدد الأساسي للتوجيه داخل تشكلات الدولة وفي مجال علاقة الدولة بالمجتمع. وقد تأخذ هذه الدول الرسالية إحدى صورتين. فتكون الدولة رسالية أصولية عندما تسمى للمحافظة على استعادة نموذج من المؤسسات والممارسة السياسية والقيمة تتفق مع أصول وثوابت موروثة (غالباً ذات محتوى ديني). وتكون الدولة رسالية تشييرية، عندما يتعلق المثل الأعلى الأيديولوجي بصياغة جديدة للمجتمع والدولة القوميين في المستقبل وفقاً لقيم سامية جديدة وتلتزم تحويلاً هيكلياً لإنجاز أهداف محددة (مثل التحديث أو المجد القومي)

فمن حيث شكل علاقة الدولة بالمجتمع يمكن التمييز بين نمط الدولة المفتوحة على التعددية (دون أن تقدم هي ذاتها على التعددية بالضرورة) والدولة الوحدانية.

والدولة المفتوحة على التعددية هي التي يسمح تشكيلها أو النظام الأساسي الذي يحكمها بدرجة ما من تعدد مراكز التأثير على صنع القرار وعلى تشكيل الساحة السياسية في مجتمع ما. والمقصود بالساحة السياسية هنا هو توزيع قوى سياسية متميزة أو في طريقها إلى التمايز على مجموعة معينة من المواقف إزاء القضايا الجوهرية في المجتمع وذات الدلالة السياسية. ويحتم ذلك أيضاً درجة ما من التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية مثل حق التعبير والتجمع والتنظيم. أما الدولة الوحدانية فهو نمط يسعى لتوحيد المجتمع والدولة في كيان واحد، ولغرض التجانس على هياكل الدولة ذاتها تبعاً لرؤية وتوجه - لا يقبل التحدي و تعدد المشاركة - لطبيعة المجتمع والدولة ووظائفهما ومسارهما المستقبلي. ويرتبط على ذلك عدم التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية التي قد تلحق إلى التعدد المنظم لمراكز التأثير والتوجيه العام.

وحيث أن الغالبية الكبرى من دول العالم الثالث هي بصورة أو بأخرى دول وحدانية، فإن هناك حاجة لتمييز أنماط فرعية من هذه الدول، بحيث يكون التصنيف ملائماً لحالة الوطن العربي. وفي

جدول رقم (٢) الفروق بين أنماط الدول الوحدانية

معايير التمييز	الدولة الإدارية	الدولة الرسالية	الدولة السلطوية
١ النظرة إلى وظيفة الدولة	التسيير الوظيفي لصالح الكفاءة	التحوير والرقابة لصالح مهمة	السيطرة والتحويل لصالح الاستقرار
٢ مبررة التسامح مع التعددية	مراقبة التوازن الاجتماعي	العمل لاستئصال التعدد الداخلي	العمل للاستئصال والتبعية والتصفية
٣ معيار التجنيد لجماعة السلطة	الرقابي الوظيفي من كل مؤسسات الدولة	الانحلال الأيديولوجي والرسيد السياسي	الانحلال الشفهي والكفاءة الأمنية
٤ ميكانزمات صنع القرار	توازن القوى بين المؤسسات	مستويات التخصصات المتعددة	مستويات قادة أجهزة
٥ أنماط القرارات	القرارات تدريجية متشعبة	القرارات مفاجئة وديكتاتورية	القرارات مفاجئة متشعبة وغير قابلة للمراجعة والنسب
٦ العلاقات الداخلية بين مؤسسات الدولة	الفضل والتوازن بين النخبين والزعم	الدمج وتثقيف الأجهزة	الانحلال لصالح مؤسسات الفكر
٧ الرقابة والمشاركة	قابل الأهمية	الأيديولوجية وفهمية الزعيم	الزعيم عام كرقابة
	تبادلية الرقابية - تسامح مع المشاركة	تلقين وظيفة الرقابية وإشراك شكل غالباً بالمشاركة	ضغط شديد للرقابة وهداء للجمهور للمشاركة
٨ درجة تركيز جماعة الحكم	تركز منطقي	تركز متوسط	تركز مرتفع

الخليج ولبنان وتونس والسودان فتنتهي إلى النمط الثاني (ويمكن أن نضع في هذه الدائرة أيضا السعودية التي لم تستعمر من الغرب رسميا) . وفي داخل كل من هذين النمطين نجد تباينات كبيرة إلى الحد الذي يجعل من التصنيف نفسه ممارسة تصفية إلى حد ما .

١ - النمط الأول :

إن معيار التفرقة الأساسي الذي ننبهنا هنا مع ذلك هو مضمون السياسات والتوجهات الاستراتيجية للدولة . ففي النمط الأول ناضلت الدولة للخروج من دائرة النفوذ الغربي ، وأخذت تسعى لإنجاز عملية التوحيد القومي العربي ، وإنجاز تحديث الاقتصاد والثقافة والمجتمع . كما حرصت الدولة على تطبيق عدد من التحولات الاقتصادية - الاجتماعية التي استهدفت تقريب الفوارق بين الطبقات وضمان حد أدنى مناسب من مستويات المعيشة والحاجات الأساسية للطبقات الدنيا وتكوين طبقة جديدة صناعية ترتبط بمشروع كامل لبناء رأسمالية دولة حديثة . أما في النمط الثاني فقد حرصت الدولة على استمرار الاندماج في دائرة النفوذ الغربي والحفاظ على هياكل المجتمع القديم والاعتماد على العلاقات الاجتماعية والسياسية التقليدية ومناهضة المشروع القومي العربي . إن آليات التطور الكامنة في النمط الأول قد قادت الدولة إلى التدخل المتزايد في الحياة الاقتصادية وإلى تعاظم دورها في صياغة مشروع اقتصادي - اجتماعي متكامل نسبيا ، حتى أصبح لقطاع الدولة دوره الأهم والمسيطر أيضا ضمن عملية تحديث أكثر شمولا استوعبت قطاع التعليم والثقافة والخدمات إجمالا . وقد أفضى ذلك إلى تبلور تدريجي لقوى اجتماعية جديدة شكلت الأساس الاجتماعي للدولة وتم اشتقاقها من الفئات العليا من بيروقراطية الدولة والتكنوقراطيين والعسكريين .

ويمثل هذا الدور معيارا آخر للتمييز بين أنماط الدول العربية في مرحلة ماضية . فقد تميزت مصر والجزائر وسوريا بدور بارز لقطاع الدولة في الستينات وتعاظم هذا الدور بالنسبة لكل من العراق وليبيا في السبعينات بعد قرارات تأميم الثروة البترولية . على حين شهد النصف الثاني من عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات ترجعا ملموسا لدور قطاع الدولة وتخليه عن الهمهمة لاستجابة جزئية من نوع خاص للضغط نحو التغيير .

وأخيرا هناك نمط ثالث للدولة يمكن تسميته الدولة الإدارية وفيها تنعقد السيادة داخل تشكيلات الدولة وفي مجال تكييف علاقتها بالمجتمع لأجهزة الدولة الوظيفية .

ويسجل الجدول رقم (٢) بعض الفروقات بين هذه الأنماط .

هذه الفروقات تنصرف إلى شكل الدولة أكثر مما تصف مضمونها ، أي طبيعة السياسات العامة التي اتبعتها الدولة من حيث ما وصفناه بالتوزيع الملزم للأدوار الاجتماعية وهيكل توزيع القيم المعنوية والمادية بين الطبقات والفئات والأفراد وطبيعة العلاقة بين الدولة والعالم الخارجى وخاصة الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي . على أن تصنيف الدول وفقا لمضمونها يقتضي تحليلا نوعيا لحالات محددة .

وفي حالة الوطن العربي ، فإن تشخيص طبيعة الدولة العربية الحديثة يثير إشكالات عديدة ، فرغم وجود سمات مشتركة بين فئات من هذه الأقطار ، فإن الدولة العربية تنفرد في كل قطر بخصوصيات لا تتبع فقط من التراث الثقافي والحضاري ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، بل وأيضا من تفاوت كثافة الضغوط الخارجية وطبيعة التوازن الاجتماعي الداخلية ، بل والعوامل المؤثرة والطبيعية التي حكمت تشكيل المجتمع نفسه . ومن الصعوبة بمكان أخذ هذه السمة أو تلك لتعميمها على الجميع وتصنيف الدول العربية على أساسها .

على أن ظروف الحصول على الاستقلال قد تفاوتت بين مجموعات من الأقطار العربية . فالدول العربية التي نشأت بعد الموجة الاستقلالية التي غمرت المنطقة في الأربعينات والخمسينات قد عاشت مستويات مختلفة من نضج الحركة الوطنية وقدرتها على بلورة أنماط جديدة للقيم السياسية . فبعض الأقطار حصلت على استقلالها بعملية ولادة قيصرية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبعضها الآخر شهدت عملية تحول بطيء ، وكان الاستقلال يتجه لنوع من المساومة مع السلطة الاستعمارية في محاولة من هذه الأخيرة للإبقاء على بقايا النفوذ الاستعماري من جهة ، وقطع الطريق على عملية أطول وأعمق من تطور الحركة الوطنية من جهة أخرى . وتنتمي مصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب واليمن الجنوبي إلى النمط الأول ، أما دول

من الضروري لتحقيق طموحات هذه الدولة استيعاب الفئات الوسطى والمالكين الصغار ، وإلى حد أقل الطبقة العاملة وفقراء المدن والريف في التحالف الاجتماعي الأوسع المساند للدولة عن طريق الخدمات شبه المجانية والصناعات الاجتماعية . وهكذا تجمع على كاهل الدولة تكاليف نظام الضمان الاجتماعي ، وتكاليف مشروع التحديث والتنمية ، وأضيف لذلك التكاليف الهائلة للنضال العسكري ضد إسرائيل والنقوذ الاستعماري الغربي . وقد مثلت هذه التكاليف الضخمة عبئا يكاد لا يطاق على اقتصاد متخلف وضعيف البنين ، وبالتالي كانت اقتصاديات مجمل مشروع الدولة الوطنية ذات الطبيعة التبشيرية هي مركز التناقضات في هذا النمط من الدولة وخاصة في حالة أقطار المواجهة مع العدو الإسرائيلي . كان من الممكن أن يدار هذا التناقض وأن يتم حله على المدى الطويل نسبيا لو كانت هذه الدولة تتمتع بهيكل مؤسسي فعال وقادر على إدارة الاقتصاد والنضال العسكري في ظروف تكشف ، غير أن ذلك لم يكن حاصلا .

والمهم أن امتداد الدولة التبشيرية لكي تشمل بتحالفاتها الاجتماعية قطاعات شعبية واسعة من الفئات الوسيطة وفقراء المدن والطبقة العاملة قد ترحم إلى السعي لاستيعاب التيارات السياسية التي تزدهر في أوساط هذه الفئات . وتبيننا فشيئا تبلورت أركان الدولة الواحدة التبشيرية ذات القدرة على استيعاب المجتمع في إطار التوجه الرسمي للأنظمة . وبشكل عام فإن الميول الأعرق التي شكلت النمط الأساسي لهذه الدولة تتمثل في محاولة تحقيق سلطة شاملة لحزب واحد من المؤيدين لبرنامج الدولة الوطني ومن أهل الثقة الذين التفوا حول هذا البرنامج . ومع ذلك فقد تفاوت وزن التنظيم أو الحزب السياسي الواحد من بلد لآخر ، وكذلك دور المؤسسة العسكرية . ففي مصر لم تؤد النهاية الحاسمة للتعددية السياسية في ١٩٥٤ إلى نفوذ مستقل للتنظيمات السياسية لدولة الثورة ، أي جبهة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي . على حين تمتع حزب البعث في سوريا والعراق بنفوذ نسبي . ولكن استعمرت هوامش التعددية السياسية بسبب الرصيد السياسي القديم لحركات القوميين العرب والناصريين الذين لم ينجح النظام في تصفيتهم ، ووجد أن من المحتم أن يستوعبهم في جبهات « وطنية » أو « ديموقراطية » . وفي الجزائر سعت « جبهة التحرير » إلى استيعاب جميع الفرقاء مما أعطى أساسا

وما يعنينا هنا هو أن مشروع بناء الدولة الحديثة في أقطار النمط الأول قد اصطدم بالتكوين السياسي والنفسى والطابع المحافظ للقوى الاجتماعية التقليدية . كما أن آليات هذه الدولة ، قد قادت في مرحلة كاملة بعد الاستقلال إلى سلسلة من الصدامات مع المصالح الغربية والقوى الاستعمارية ، الأمر الذي تكثف في حالة مصر وسوريا نتيجة الاشتباك العسكري وشبه العسكري المباشر مع شرطي المصالح الغربية في المنطقة أي إسرائيل . وقد أدى هذا الصدام إلى توسع الجيش الوطني وتطويره وإزدياد معدلات تسليحه . وقد أتاح ذلك مع تصاعد حدة المسألة الوطنية إلى تعاطف غير عادي لدور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة القومية الجديدة . كل هذه العوامل أبرزت شكلا جديدا للدولة هذا النمط وهو ما يمكن أن نطلق عليه الدولة التبشيرية . فقد تمتعت هذه الدولة باستقلال نسبي عن القوى الاجتماعية القائمة وكان شعورها بضرورة التحديث والاستقلال أقرب إلى الدعوة إلى رسالة تاريخية . وباتت هذه الطبيعة أساسا لبناء دولة واحدة من حيث علاقتها بالتيارات السياسية الأخرى في المجتمع . وقد عزز من هذه الطبيعة فشل التيارات السياسية التقليدية في الاستجابة للضرورات القومية الملحة ، بل وفشلها في إعطاء سمة المجتمع القوميين في ظروف كان الإلحاح القومي على هذه الضرورات مرتفعا . كما أن قوى اليسار الأكثر راديكالية كانت مشتتة ومنعزلة إلى حد كبير .

ومع ذلك فإن الوضع الكلي المترابط والشامل الذي صاحب صعود الدولة العربية ذات الخاصية التبشيرية في أقطار هذا النمط لم يجعل من الدولة متحدا كليا مثاليا أو حالة سكنوية ، بل ظلت كيانا ماديا راح يبلور الطموح نحو مشروع تحديث يقوم على رأسمالية دولة في ظل علاقات اجتماعية لا تتسم فقط بتفاوت ملموس في الفرص الاجتماعية لترقى الطبقات والفئات المختلفة ، بل وفي ظل ظروف تخلف اقتصادي وثقافي ومؤسسي بالغ . وقد حرمت ظروف المعارك الداخلية والخارجية المتواترة دول هذا النمط من فرصة تطوير هيكلها المؤسسية ، وبالتالي فإن نظام الدولة نفسه كان يكشف بوضوح عن تشوهات وعوامل اهتراء بالغة الخطورة . ومن ناحية ثانية ، فإن تكاليف المعارك الداخلية والخارجية كانت باهظة وقد تاصلت هذه التكلفة المرتفعة نسبيا في البناء الاقتصادي لنظام هذه الدولة . فقد كان

عملية صناعة القرار في الدولة . فالقمة المسيطرة على جهاز الدولة لم تكن كتلا صماء موحدة خلف زعيم مطلق الصلاحيات . إذ انتشرت صلاحيات صناعة القرار في دائرة القضايا والموضوعات غير الاستراتيجية بين مساعدين للرئيس شكلوا نوعا من جماعة حكم أو سلطة ، وكان تكوينهم ذاته يعكس نفوذا متضاربا لعدد من المؤسسات إلى الحد الذي تبلور معه ميل دائم لتكوين وتحطم مراكز للقوى ، كما أصبحت تسمى تلك الظاهرة في الآداب الصحفية لهذه المجموعة من الاقطار العربية .

وفوق ذلك فإن هناك تابانيا بين هذه الاقطار من حيث أولوية مجموعات مؤسسات الدولة الثلاث في سلم السلطة والنفوذ . بل وتراوحت هذه الأولوية بين وقت وآخر في نفس هيكل الدولة في كل قطر على حدة بحيث يمكن أن نتحدث عن حالات لنظام الدولة أكثر منها أنماط متبلورة على نحو ثابت . ونحن نشير هنا بطبيعة الحال إلى التقسيم الذي اقترحه بين الدولة الإدارية والدولة السلطوية والدولة الأيديولوجية فإن فورات التغيير الاجتماعي والوطني تبرز « حالة الدولة الواحدة كحالة تبشيرية » على حين يفسح المجال لحالة الدولة الواحدة السلطوية ، مع تصاعد موجات معارضة منظمة أو شبه منظمة لسلطة الدولة القائمة . وفي حالات كثيرة يبدو أن الاهتمام الذي انصرف إلى التحديث والتنمية قد أبرز الصفة أو الحالة الإدارية للدولة الواحدة وهكذا . إلا أن الصفة التبشيرية قد طغت طالما استمر الزعيم الذي تمتع برصيد سياسي هائل على مسرح الأحداث .

ب - النمط الثاني :

في هذا النمط استمرت الدولة بعد الاستقلال في قيادة حركة إندماج أقوى في دوائر النفوذ الاقتصادي والسياسي للغرب . كما سعت لتوسيع قاعدة النظام الاجتماعي - الاقتصادي القديم وفي إغداق الامتيازات على الطبقات والفئات العليا في المجتمع دون اهتمام كاف بضمان حدود دنيا لمستويات المعيشة وفرص الارتقاء الثقافي والاقتصادي للفئات والطبقات الدنيا . ولم تعدم الدول في هذا النمط نوعا من مشروعات التحديث في مجالات التعليم والخدمات العامة . على أن هذه المشروعات افترقت إلى الانتظام في رؤية منسجمة وشاملة ، وظلت بالتالي مجموعا حسابيا لمشروعات مجزأة في قطاعات غير مربوطة معا . كما استمر الهيكل

لنوع غير متبلور من التعددية داخل الحزب الواحد نفسه . وانغردت اليمن الجنوبي منذ الاستقلال بمحاولة بناء مجتمع اشتراكي على قاعدة اجتماعية - اقتصادية قبلية شديدة التخلف والفقر . وقد قام النظام السياسي على الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي اليمني) إلا أن هذا الحزب قد نشأ عن عملية توحيد وصهر لعدد من الأحزاب الصغيرة ذات الأيديولوجيات الراديكالية والقومية بقيادة الجبهة القومية (التي كانت هي ذاتها بوقنة لعدد من التيارات الفرعية) . واتاحت الجبهة بذلك للأحزاب الصغيرة الأخرى فرصة المشاركة في الحكم . على أن هذه التجربة المتميزة قد عانت بشدة من قاعدة مادية غير مواتية مما أسفر عن كثرة من الصراعات الانقلابية والمشوشة ، والحروب الأهلية ، أما في ليبيا فقد ظهر بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٩ نمط دولة تبشيرية ذات توجه شعبي اعتمد على كثير من سمات النمط الأساسي للدولة الواحدة العربية . على أن التعبير الجماهيري الشعبي ظل مقصورا على إظهار الولاء والتأييد للدولة . وتجاهلت الزعامة التي خرجت من صفوف الجيش عملية بناء مؤسسات قومية رسمية ، بل أنها قد نبذت هذه العملية وأخذت في تحطيم مؤسسات المجتمع الموروثة دون أن تحل محلها مؤسسات حقيقية جديدة حتى باسم الدولة .

إن الواحدة هي العلامة المميزة لهذه التجارب كلها . فلم يسمح لأي تيار سياسي بالتعبير المستقل عن ذاته في الساحة السياسية . ولم يكن البرلمان الذي سمحت بعض هذه التجارب بوجوده تعبيرا عن تعددية حقيقية سياسية أو حزبية بقدر ما كان أقرب إلى ناد سياسي لأهل الثقة . ولم يملك هذا البرلمان سلطات حقيقية ، وعادة ما أجاز الدستور حل هذا البرلمان من قبل رئيس الجمهورية ، وهو ما تواتر حدوثه على حين منح الدستور لرئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة ووضعه فعليا فوق المسألة الدستورية والقانونية وأصبح تجسيدا لفلسفة « الكل في واحد » وتجسيدا لروح الأمة ورمزا لكل قواها مهما كانت متعارضة .

لقد اعتمد هذا النمط أيضا على الصياغة الأيديولوجية الرسالية التبشيرية . ولذلك فقد كان من المحتم أن تحتكر الدولة السيطرة على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية . ولعب الخطاب السياسي للزعيم ورئيس الدولة الدور الأساسي في صياغة توجهات الدولة واستيعاب الرأي العام .

على أن ذلك لم ينطو على احتكار الرئيس والزعيم لكل

العائلي الخاص على الثروة التي من المفترض أن تنتمي للمجتمع كله . فإذا كانت الثروة قومية وعامة كان من الضروري أن تدار بواسطة دولة لها مؤسساتها المستقلة عن الأشخاص ولصالح المجتمع بهذه الدرجة أو تلك تبعا لقواعد مميزة ومستقرة مؤسسيا ومعروفة سلفا . إن التناقض بين العائلية والدولة قد تجاوز بكثير مشكلة الاستيلاء الخاص على الثروة القومية وعلى الحق الكامل في التصرف فيها حيث ليس ثمة من فرق جوهري بين الميزانية العائلية وميزانية الدولة . وقد سعت الدولة - العائلة إلى حل هذا التناقض من خلال عدد من الأساليب أهمها على الإطلاق ما يعرف في الأدبيات الغربية باسم علاقات السيد - العميل ، ولكن في الثقافة العربية هناك صفة أفضل لتخصيص هذه العلاقة وهي صفة المولى - المولى . فممارسة سلطة الحكم واشتقاق التأييد والمناصرة السياسية يتمان من خلال نمط للتجنيد يقوم على الولاء الشخصي المباشر بين المولى والإتباع وهؤلاء الآخرون يتم ربطهم عن طريق الإغداق من المناصب السياسية والإدارية والمزايا المادية . وبهذه الطريقة نجحت العائلة - الدولة في تشكيل حالة من التأييد السياسي والاجتماعي أوسع من القاعدة البشرية للعائلة المالكة - الحاكمة .

لقد أفضت سيادة هذا النمط الجوهري للدولة إلى تأخير التطور المؤسسي لهيكل الدولة والمجتمع لمدة طويلة وفي نفس الوقت أدى الاعتماد على الخارج في توفير ضرورات الأمن القومي إلى تأخير نمو جيش حديث من حيث هيكله الوظيفية والمهنية . وقد انتهجت الدولة - العائلة طوال الخمسينات والستينات وبصفة خاصة في السعودية سياسات مناهضة للمشروع القومي العربي الذي قادته مصر والأقطار الأساسية من النمط الأول من الدولة ، وذلك في ارتباط وثيق مع المصالح الغربية . وبذلك ارتبط التطور السياسي الداخلي لأقطار الخليج عموما والسعودية بوجه خاص بمسار الصراع بين المصالح الغربية والرؤية الأصولية العائلية من ناحية والمشروع القومي العربي من ناحية أخرى . فالمعارك القومية التحريرية الكبرى التي خاضتها الدول العربية من النمط الأول كان لها صدئ داخل التكوين الاجتماعي في الأقطار الخليجية . ومن ثم فقد نمت في نهاية الخمسينات حركة معارضة في ظروف بالغة الصعوبة . وقد تطورت هذه المعارضة في سياق الصدام بين المشروع الأصولي المربوط عنوة بالغرب عن طريق الدول العائلية الأصولية من ناحية والمشروع المباشر

المؤسسي للدولة والمجتمع في حالة تخلف مزدية . وقد انطوت آليات الحكم في هذا النمط من الدول على توسع هائل في قطاع الدولة الاقتصادي غير أن هذا التوسع لم يكن اختيارا إراديا ، بل جاء استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أملت وقوع الجانب الأساسي من الثروة المتولدة في الداخل والخارج (مثل المعونة والقرض) في يد الدولة . وفي نفس الوقت لم يتمتع قطاع الدولة الاقتصادي بآلية درجة من الاستقلال عن مؤسسة الحكم أو بالتحديد جماعة السلطة التي استخدمته لا لغرض عام ووفقا لمبادئ وقواعد عقلانية للإدارة الذاتية وإنما كإحدى وسائل دعم سلطتها المباشرة على المجتمع وذلك بتسليمه للعناصر والأقسام الهامة من جماعة السلطة ، والتي هي غالبا أسرة مالكة واسعة القاعدة نسبيا .

هذا المضمون الجوهري للسياسات العامة المميزة لهذا النمط من الدولة قد تراكب مع فروق هامة في شكل الدولة . فقد اتبعت هذه السياسات (على الأقل لفترات طويلة من الزمن) بواسطة دول من أقطار عربية ذات تكوين اجتماعي وثقافي واقتصادي متباعد جذريا . ويمكن هنا التمييز بعدة واضحة بين أقطار منطقة الخليج العربي التي برزت باعتبارها منتجا ومصدرا أساسيا للبترول من ناحية ، ومجموعة أخرى من الأقطار العربية المتفرقة جغرافيا وذات التكوين الاقتصادي - الاجتماعي الأبعد ، وخاصة المغرب والسودان وتونس ولبنان واليمن الشمالي (والأردن إلى حد ما) .

فقد تأسست في أقطار الخليج العربي : السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان دولا واحدة من نمط فريد ، حيث الدولة والعائلة المالكة هما كيان واحد لا ينفصل ولو نسبيا . وقد شيدت هذه العائلات مشروعية دولها على قاعدة أول ديني وقبلي وعلى أيديولوجية رسالية ذات طابع أصولي شديد المحافظة . ولم تقيم الدولة بصياغة شكل واحد للسلك الاجتماعي المدني والسياسي فقط ، بل اعتبرت أن الرقابة على السلوك والحياة الشخصية للأفراد والجماعات وظيفية سياسية سامية مشتقة من التعاليم والمشروعية الدينية . ولم يكن ثمة من تناقض مبدئي ظاهر في هذا التكوين للدولة - العائلة عندما فرضت ظروف المجتمع والاقتصاد حالة تكشف نسبية معمة . على أن الثروة البترولية الهائلة التي أخذت في التراكم بيد الدولة العائلة قد فجرت التناقض بين الأيديولوجية الأصولية القهرية التي هي قاعدة مشروعية هذه الدولة وبين الاستيلاء

العامه ، وخاصة خدمات الاتصال مما أدى إلى دفع عملية تخلق مجتمع قومي دفعة هامة إلى الامام بين الغالبية السكانية من العرب .

ونتيجة لذلك بدأ التناقض بين عائلية الدولة وضرورات تسيير الهياكل المادية الحديثة ومجتمع قومي أخذ في الخروج من إسار الاقليمية والروح القبلية الضيقة والعزلة الاتصالية عن المحيط الخارجى . لم يكن لهذا التناقض ترجمة سياسية في ساحة قوى اجتماعية وأيديولوجية وسياسية متعارضة ، ولكنه مع ذلك قد كشف عن نفسه في تكوين العائلات المالكة ذاتها . ففى بعض الحالات سمح رصيد أكبر من الرقى الثقافي والمواهب الادارية للعائلة المالكة بالتأقلم مبكرا مع ضرورات بناء دولة حديثة إلى حد معين ، مثلما حدث في الكويت والبحرين . وفى حالات أخرى انعكست التناقضات النامية تدريجيا في خلق ظلال من التعددية داخل العائلة المالكة ذاتها . وفى هذه الحالات الأخيرة كان الموقف من القضايا الصراعية العربية ، وخاصة الصراع العربى - الاسرائيلى (وبعد ذلك العرب العراقية - الإيرانية) حافزا على تشكيل توجهات سياسية نحو النظام الاقليمي تختلف على نحو هام مع التوجهات التقليدية . غير أنه في معظم الحالات دارت الصراعات داخل العائلة المالكة حول قضايا مثل أنماط احتكار الثروة القومية وإنفاقها ، والممارسات الاخلاقية لرجالات الأسرة الحاكمة التى لوئت الصورة المعبرة عن الاصولية الاسلامية والتى استمرت ذات أهمية بالغة في اشتقاق شرعية النظام وتجديد هذه الشرعية . وعبرت هذه الصراعات عن نفسها في عدد من الاشكال أهمها انقلابات القصور التى استخدم فيها العزل مثلما حدث مع الملك سعود في ٩ سبتمبر ١٩٦٢ بالسعودية ، ومع السلطان سعيد في عمان في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، ومع الشيخ شخبوط في ابوظبى في عام ١٩٦٨ ، كما استخدم أسلوب الاغتيال السياسى الذى تعرض له الملك فيصل في ٢٥ مارس ١٩٧٥ .

ومن الظواهر الأخرى الهامة لظلال التعددية السياسية داخل العائلة الدولة في الخليج تكوين تحالفات قرعية داخل أروقة الأسرة المالكة وتيلور أجنحة على درجات مختلفة من التبولوجيا لا تقوم فقط حول تجهيزات الخلافة السياسية وإنما أيضا على الموقف من القضايا العربية والتحالفات الدولية واتجاهات التطور الداخلى . وبطبيعة الحال فإن هذه الظلال من التعددية لا ترقى إلى

بالتححر العربى والوحدة والتنمية الشاملة التى قادتها الدول الراديكالية وخاصة مصر من ناحية أخرى حتى ١٩٦٧ ، بل وتجرات في مناسبات قليلة على السفور والدخول في معارك مكشوفة نسبيا . على أن حركة المعارضة هذه سرعان ما أصابها التصدع بعد المصالحة بين الاقطار الخليجية والاقطار الراديكالية في الشمال وشمال الغرب من منطقة الخليج في مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ .

ثم جاء التراكم السريع للثروة البترولية لكى يبعثر احتمالات نمو المعارضة عن طريق سياسات ضم الفئات الوسيطة البازغة في الاقطار الخليجية إلى الهالة الاجتماعية المحيطة بالتحالفات العائلية - القبلية التى شكلت القلب الاجتماعى لهذا النمط من الدولة - وبذلك لم توفر الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والخصائص المميزة للتاريخ السياسى لهذه المجتمعات أرضا مناسبة للتعددية السياسية إلا على سبيل الاستثناء ونجحت الدولة العائلية في الخليج في المحافظة على طبيعتها الواحدة دون مساس من خارجها .

على أنه بالرغم من انكسار حركة المعارضة الجينية في اقطار الخليج في أعقاب المصالحة العربية العامة منذ هزيمة المشروع التحريى العربى في ١٩٦٧ ، فإن الدولة العائلية كانت قد بدأت في التأقلم التدريجى مع ضرورات معينة للتغيير . لقد اعتمدت هذه الدولة على الغرب في مبادلاتها الاقتصادية وفى ضمانات أمنها الخارجى وإلى حد ما في أمنها الداخلى أيضا . على أنه في سياق إندماجها هذا مع الغرب جاهدت الدولة العائلية - الاصولية في الخليج لتحقيق قسم الجانب المادى من هذه العلاقات عن الجانب الثقافى منه . وبتعبير آخر فقد سعت هذه الدول إلى عزل المجتمع المحلى عن المؤثرات الثقافية التى تتضمن حتما المبادلات الاقتصادية على وجه الخصوص . ولم يكن من الممكن لها أن تنجح تماما في نزع هذا التأثير . ومن ناحية أخرى فإنه لم يعد من الممكن منذ هزيمة العرب لاجمعين في ١٩٦٧ أن يتم تصريف أمور الدولة والمجتمع وفقا لآلية هذا النمط من الدولة منفردا . ذلك أن قائمة الاعتمادات والموضوعات السياسية التى فرضت عليها من البيئة الخارجية وخاصة بيئة الصراعات الاقليمية كان من المحتم أن تنفذ إلى الداخل وأن تهز المجتمع الخليجى هزات معنوية عميقة إلى هذا الحد أوذاك . وأهم من ذلك كله أن تراكم الثروة البترولية قبل ١٩٧٤ وبعده قد سمح بتوسيع جهاز التعليم والخدمات

خدش التركيب الواحدى للدولة العائلية أوسماته الأساسية وخاصة أولوية الاهتمامات الأمنية على ما عداها من الاهتمامات النظامية ، ولكن هذه التعددية مكنت الدولة العائلة من التكيف الأفضل مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة بسرعة في عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كما انها دعت إلى إحداث إضافات هامة إلى شكل الدولة العائلة في الخليج .

وأول هذه التجديدات يتمثل في تحقيق انتشار أكبر لأهلية صنع القرار داخل العائلة (التى هى في هذه الحالة جماعة سلطة متماسكة إزاء الخارج) . فلم يعد الملك أو السلطان يحتكر كل السلطة إلا باعتباره صاحب الحق النهائي الذى قد يجسم النزاع بين أطراف ومواقف سياسية متباينة .

ويرتبط بذلك تجديد هام تم أيضا كاستجابة لبرنامج التحديث المادى الذى سمحت به الثروة البترولية الكبيرة بعد ١٩٧٣ ، ويتمثل في دفع التطور المؤسسى على الأقل في مجال هيكل الدولة الحكومية . وقد كان ذلك التطور يبدو مجرد انصياح لضرورة التقسيم الفنى والوظيفى للعمل مع اتساع وظائف الدولة ولكنه لم يظل خاليا من المضمون الاجتماعى والسياسى .

فمن الناحية السياسية أدى التطور المؤسسى إلى ظهور دائرة كبيرة من عمليات صنع القرار التى أصبحت أكثر تخصصا ، وفي نطاق أهلية ، موظفين عموميين أقل شأنا من كبار رجالات العائلة المالكة أو من فروعها البعيدة عن قلب السلطة المباشر . ومن الناحية الاجتماعية كان التوسع الهائل في التوظيف العام إحدى وسائل ضم الفئات الوسطى التى أخذت في التضخم بسرعة شديدة مع تزايد أعداد خريجي المدارس العليا والجامعات المحلية والأجنبية . ولا يعنى ذلك أن بيروقراطية ذات استقلال ذاتى نسبي عن السلطة العائلية قد تبلورت بالفعل لكن تماثل بلدان النمط الأول من الدولة . ولكنه يعنى بالتأكيد أن جميع الظروف المادية قد نصحت لتبلور هذه البيروقراطية ونتيجة لهذه العوامل ، وللهبوط المتواصل في الهيبة الدينية وفي الحماسة الأصولية للعائلات المالكة فقد أصبحت الدولة العائلة في الخليج العربى في نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات أقرب إلى حالة الواحدية الادارية منها إلى حالة الدولة الرسالية الأصولية . وهناك طائفة ثالثة من الاقطار العربية المتفرقة جغرافيا تشمل لبنان والأردن والسودان وتونس والمغرب . وتشارك هذه

الاقطار مع الدول العربية من النمط الثانى بأن الدولة قد اتبعت تقليديا لغالبية السنوات التى تلت الاستقلال توجهها استراتيجيا يقوم على الارتباط مع الغرب والاندماج الاقتصادى في سوقه الرأسمالية العالمية والتحالف معه وفي ظل دائرة نفوذه السياسى والعسكرى على روابط سياسية متينة . كما أن هذه الدول لم تشهد إلا على نحو استثنائى تطورات راديكالية في توجهاتها الاجتماعية الداخلية ، وظلت بذلك تحمى مستوى مرتفعا من الفوارق بين الطبقات والفئات والأقاليم في مستويات التطور والرقى الثقافى والسياسى والاقتصادى . وباستثناء لبنان فقد اتسمت هذه الدول في تكوينها الرسمى بطابع واحدى قوى مع اختلاف في طبيعة المصدر الأساسى للواحدية فيها .

ومع ذلك فقد أقيم الطابع الواحدى لتكوين الدولة على قاعدة اجتماعية وثقافية وسياسية تتسم بالتعددية وبالفعالية البالغة لمصادر التعددية . ويمكن التمييز في هذه المصادر بين المصادر المرتبطة بالهوية وتلك النابعة عن الرصيد التاريخى للثقافة السياسية والممارسة الوطنية والظروف المميزة للصراع الاجتماعى الداخلى . ونتيجة لهذه المصادر الفعالة للتعددية فقد ظلت تشكيلات الدولة الواحدة ضعيفة إلى حد كبير وكانت في أوقات كثيرة معرضة للتهافت تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية .

وينفرد نموذج لبنان حتى عشية الحرب الأهلية بكونه نموذجا للدولة التعددية من النمط الغربى التقليدى ذى التقاليد البرلمانية القوية ، على الرغم من كونه دستوريا يتبع مفاهيم الدولة الرئاسية . ويقوم النموذج اللبناني على دور الوسيط بين الاقتصاد الرأسمالى العالمى والمؤسسات المالية الغربية من ناحية والعالم العربى من ناحية أخرى ، فضلا عن أهمية النشاط السياسى والخدمى . فهذا النموذج لم يتح الفرصة لنمو قاعدة صناعية تؤدى إلى الدمج الاقتصادى وإلى تطوير الحراك الاجتماعى الأفقى الذى يقضى على التجزؤ الطائفى . وبذلك صادفت التوازنات الطائفية الدقيقة والثنائية التى يخطو عليها كل الوضع اللبنانى في تاريخه الحديث بين التعريب والتغريب قاعدة اقتصادية مؤانسة . ولقد عزز من هذه الثنائية ، ومن الميل الطائفى التى تعمل على الساحة اللبنانية وضع الجغرافيا السياسية للبنان في بؤرة الصراع بين المشروع القومى التحررى العربى ، والمشروع

على أن سياسات التوسع الاقتصادي التي طبقتها الدولة في كل من المغرب والأردن ، والبراعة الادارية والاقتصادية الفائقة التي تحققت في الأردن على وجه التحديد ، قد نجحت في فرض السلبية على الشرائح الأعلى من الفئات الوسيطة . واتبعت الدولة عامة سياسة مقصودة لضم هذه الفئات إلى القاعدة الاجتماعية للسلطة مما أعطاهم رسوخا لم تكن تتمتع به . وفي نفس الوقت فقد عاش القطران فترات طواريء طويلة نتيجة للصراع بين البيت الحاكم ومنظمة التحرير الفلسطينية في حالة الأردن ، وبينه وبين جبهة البوليساريو في حالة المغرب . وقد أدت ظروف الطواريء المطولة هذه إلى تدعيم سلطة الملك في الحالتين مما زاد من العمق السياسي والاجتماعي لسلطته .

إن إضافة الشرائح العليا من الطبقة الوسطى قد أدت إلى نفس التطور في هياكل الدولة الذي رأيناه في أقطار الخليج . فقد اتسعت وتعمقت القاعدة المؤسسية للدولة ، وتحولت الدولة بحسب في الحالتين من واحدة رسالية أصولية إلى واحدة إدارية جعلت الدولة لا تتضرر أحيانا من إتاحة الفرصة لظلال من التعددية لتجد تعبيراً لها في هياكل الحكم بصورة أو أخرى .

وتشارك تونس مع عديد من السمات سالفة الذكر . فقد أقيم بناؤها الاقتصادي على شبكة واسعة من العلاقات مع الغرب . كما أن إنجاز الاستقلال السياسي وضمانات الأمن الخارجى قد اعتمدا على صيغة الرئيس بورقيبة : أى الاستقلال في نطاق العلاقات الخاصة مع الغرب إجمالاً وفرنسا والولايات المتحدة على نحو خاص . على أن الدولة في حالة تونس لم تزعم لنفسها مطلقاً أى رسالة أصولية أو تبشيرية وإنما روجت لنموذج غربي يقوم على العثمانية والكفاءة الادارية وغرس وإشاعة نمط واسلوب حياة غربي . ولقد تمتعت الدولة بقدرة كبيرة على الهيمنة دفعت إلى الهامش لفترة طويلة منابع التعددية الكثيرة في المجتمع نتيجة لخاصية فريدة بين الدول العربية وهي أن حزب الاستقلال كان يملك منظمة نقابية قوية . وقد فتحت هذه الخاصية ليس فقط عمقا مؤسسيا للدولة الواحدة ، وإنما أيضاً تحالفا اجتماعيا مقننا ومن نوع فريد بين قمم الادارة والمال من ناحية والطبقة العاملة المنظمة من ناحية أخرى . وقد غطت المنظمة النقابية « اتحاد الشغل » مهن الفئات الوسيطة الدنيا التي كانت القوة النقابية المحركة والتي لم تكن على رضا دائم بسياسات جماعة السلطة المكونة

الاستعماري القائم على فرض دور إسرائيلي مهيم على الخريطة العربية . وبذلك اتفقت الانقسامات الطائفية حتى عشية الغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ مع الحدود الفاصلة في الصراع العربي - الاستعماري الاسرائيلي . أما الشكل السياسي التعددي الليبرالي في الصيغة اللبنانية فقد كان محتما بضرورات التعايش والتوازن بين الطوائف في دولة واحدة . وفي لحظات الانفجار كانت هذه الصيغة أولى ضحايا الصراع ، وفي نفس الوقت اتاحت الصيغة الطائفية للدولة في لبنان للقيادات الطائفية والبيوتات البرجوازية الكبيرة الفرصة للهيمنة على الدولة والبناء السياسي الأعم فيما عرف بظاهرة « الاقطاع السياسي » حيث تتوارث البيوتات زعامة الاحزاب ، وهو ما يدعم الطبيعة شبه الاقطاعية لهذه البيوتات وللتركيب الاجتماعي كله برغم التحلل التام للاقطاع التقليدي في الاقتصاد اللبناني ما قبل الحرب الاهلية .

وتشارك الأردن مع المغرب في أن الدولة قد قامت على أساس عائلة مالكة تنتسب إلى رصيد ديني مقدس . على أن هذه القدسية الدينية لم تكن كافية تماما لاضفاء سمة الدولة الاصولية وبالتالي ظلت السلطة الحقيقية كامنة في حقيقة سيطرة الملك على جيش يحتفظ له بولاء شخصي نتيجة الاستخدام المكثف لعلاقة المولى . وإلى جانب ذلك اعتمد نظام الدولة على اشتقاق التأييد والمساندة عن طريق التلاعب بثنائية الحضر والبادية (وفي حالة المغرب الحضر والجبل) . فقد كانت المدن الكبرى مركزا لنشاط سياسي مكثف ضم فئات معارضة راديكالية وقومية عديدة .

ولم تكن الطبقات العليا من ملاك الأرض في المغرب ومن بيروقراطية الدولة والجيش في حالة الأردن بكافية لتحقيق هيمنة حقيقية للدولة وفرض نمط واحد مستقر . ولذلك تهتم بالاعتماد على تأييد وولاء البدو في حالة الأردن والبربر في حالة المغرب في مواجهة التيارات السياسية المتعددة ذات الصيغة المعارضة . وقد قامت المعارضة المدتية في حالة الأردن على قاعدة من الفلسطينيين من صفوف الطبقة الوسطى التي كانت قد انصهرت في بوتقة الكفاح الوطني الفلسطيني بكافة تياراته وخاصة الراديكالية منها . أما في المغرب قامت المعارضة على قاعدة سياسية بين الفئات الوسطى والطبقة العاملة في المدن .

العراقية الإيرانية . أما الضغوط الداخلية فاهم مصادرها هي التطورات البارزة في الأوضاع والسياسات الاقتصادية ، ونمو حركات المعارضة السياسية وخاصة ذات النخبة الدينية . وسوف نتناول بيجاز اتجاهات تأثير هذه الضغوط .

١ - الضغوط الخارجية :

لايكاد يوجد قطر عربي لا يتعرض لضغوط خارجية مكثفة . وأكثر هذه الضغوط تأثيرا على المجتمع ونظام الدولة في هذه الاقطار هي الضغوط الأمنية الناشئة عن الصراعات الإقليمية ، على أن هناك مصادر أخرى للضغوط الخارجية مثل التغيرات الهائلة في الاقتصاد العالمي ، وتغير الموازين السياسية والعسكرية الدولية . على أنما سوف تقتصر هنا على الضغوط الناجمة من الصراعات الإقليمية ، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي والحرب العراقية - الإيرانية .

(١) الصراع العربي - الإسرائيلي :

كان الصراع العربي - الإسرائيلي هو القضية المركزية في النظام العربي منذ نشأة إسرائيل حتى عهد قريب من حيث أثره على ترتيب شبكة العلاقات الإقليمية والدولية للأقطار العربية المختلفة . ويستمر هذا الصراع باعتبارها المصدر الرئيسي للضغوط الخارجية على طائفة من الدول العربية تشمل سوريا ومصر ولبنان والأردن (وليبيا إلى حد ما) .

ويمكن القول بأن تطور الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي من جانب الاقطار العربية المختلفة قد حكم عملية الفرز والاستقطاب داخل النظام العربي . فعندما تحققت المصالحة العربية في مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ تمتع النظام بدرجة كبيرة من التماسك والاجماع . وعندما تبلورت خطط التسوية السلمية لهذا الصراع لدى الرئيس السادات أنشقت الاجماع العربي ، وأخذت عمليات التفتت في الأطراف مما أدى بالنظام العربي اجمالا إلى حالة لا مثيل لها من التضعضع منذ فجر الاستقلال .

أما من ناحية التأثير المحلي للصراع العربي - الإسرائيلي على بنية وتوجهات الدول العربية ، فإنه أيضا قد تبع تطور الموقف من هذا الصراع ، والموقف من مجمل التحالفات الدولية لكل قطر أو دولة عربية ، فرفض سلطة يوليو في مصر للتصالح مع إسرائيل قبيل

من برجوازية الإدارة والمال . ولذلك فقد تسترت التعددية التي كان من المفترض أن تعبر عن ذاتها في مجال السياسة والمجتمع في السلطة المزدوجة للنقابة والإدارة وظلت التعددية داخل هياكل الدولة الواحدة مصدرا دائما لعدم الاستقرار الذي اجتاح حكومة بعد أخرى بالرغم من استمرار الرئيس لا باعتباره رمزا للدولة فقط وإنما أيضا المرجع النهائي الحقيقي في عملية صنع القرار .

أما السودان فإنه يقدم نموذجا خاصا داخل الاقطار العام لهذا النمط من الدولة . فباستثناء السنوات الأولى لدولة انقلاب ماير ١٩٦٩ فقد انتهجت الدولة استراتيجية الاندماج الاقتصادي والولاء السياسي للغرب . على أن السودان هي الدولة العربية الوحيدة التي راوحت باستمرار بين نموذج الدولة الواحدة ونموذج الدولة التعددية . وكانت في غالبية الأوقات مفتوحة بصورة جزئية على تعددية مقننة أو شبه مقننة . فتعرضت السودان لعدة انقلابات عسكرية في الفترة ٥٨ - ١٩٦٤ و ٦٩ - ١٩٨٤ أي نحو ٢١ عاما منذ الاستقلال ، وحصلت على نظم ليبرالية في الفترات ٥٤ - ١٩٥٨ و ٦٤ - ١٩٦٩ و ٨٤ حتى وقت كتابة هذا التقرير ، وسوف يجد القارئ وصفا مفصلا لتجربة نظم الدولة في السودان في نهاية هذا القسم من التقرير الاستراتيجي العربي .

٢ - الضغوط نحو التغيير في نظام الدولة العربية الراهنة :

ما سبق عرضه يمثل تصورا للنظام الأساسي للأنماط السائدة من الدولة في الوطن العربي . على أن هذا النظام قد تعرض لضغوط من داخل التكوين الاجتماعي السياسي للأقطار العربية المختلفة ومن خارج هذه الاقطار . وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن أن نحصر هنا جميع الضغوط التي تتعرض لها الدولة العربية الراهنة . كما أن هذه الضغوط تتوزع توزيعا غير متكافئ على الدول والأقطار العربية . كما أن اتجاه تأثير هذه الضغوط على التغيير السياسي يختلف من حالة لأخرى ومن أهم مصادر الضغوط الخارجية على الدول العربية الراهنة الصراع العربي الإسرائيلي ، والحرب

ولاشك أن هذا التحول في الموقف المصري من الصراع العربي الاسرائيلي قد أفضى إلى انخفاض نفوذ وهيبة الدولة في مصر وإلى تبلور الانشقاقات في الاجماع الوطنى وانتكاسة نموذج الدولة الواحدة التبشيرية وضعف قدرتها على الهيمنة . وادى ذلك بدوره إلى بروز التعددية السياسية في الواقع الفعل ومحاولات تقنينها مقيدا بالسماح بوجود منابر في الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٦ ثم إلى عدد محدد من الأحزاب في إطار إعادة صياغة شاملة لتوجهات الدولة الاجتماعية والاقتصادية في الداخل . ومثلما أدى التغير في طبيعة الدولة إلى تحالفات دولية مغايرة فقد تم أيضا احياء القوى التقليدية ممثلة في الوفد والاخوان المسلمين والجماعات الدينية الأخرى .

إن استمرار مصر في شبكة التأثير والتأثر بالوضع العربي والدولية الناشئة عن استمرار السياسة العدوانية والتوسعية الاسرائيلية لم ينطو فقط على الشعور العميق داخل مصر بفشل استراتيجية الحل السلمى في ضوء ظروف التوازنات الراهنة - بل أنه يمثل أيضا أحد الدوافع وراء الضغوط المضادة للعودة إلى صياغة واحدة للدولة في مصر . فمثلما أن هناك ضغوطا متعددة للدفع نحو التعددية ، فإن ضغوطا مماثلة في القوة تدفع في الاتجاه المعاكس . ويمكن القول بأن عوامل الوحدة ما زالت كامنة بقوة في تركيب المجتمع والدولة . أما في سوريا فقد أفوز مسار الصراع مع اسرائيل مؤثرات من نوع مختلف الاتجاه . فالدولة الواحدة التى بشرت بالوحدة العربية والتحرير الشامل لم تقو على التسليم للشروط الاسرائيلية - الامريكية لحل الصراع العربي الاسرائيلي . ومن ثم فقد أخذت في تطوير صمودها بتعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي . على أنها لم تكن أيضا قادرة على شن الحرب ضد اسرائيل ، وخاصة بعد خروج مصر من مجال التوازنات العسكرية المحيطة بالصراع . فقد رفعت سوريا شعار التوازن الاستراتيجي المباشر بينها وبين اسرائيل منذ ١٩٧٧ ولكنها أخذت تدرك أن تحقيق مثل هذا التوازن قد يستغرق حقبا طويلة نسبيا من الزمن . وبالتالي فقد تعرضت الدولة وتعرض المجتمع للمؤثرات المتناقضة الكامنة في وضع اللا سلم واللا حرب . وقد قدرت سوريا أن المرحلة التى أعقبت توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سوف تاتى بمحاولات ضارية لتصفية الصمود السوري والدولة السورية ذاتها ليس فقط بالوسائل العسكرية وإنما

حرب السويس كان نقطة الافتراق الأهم بين الدولة في مصر والولايات المتحدة الامريكية . كما أن العدوان الاسرائيلي على مصر قد حتم على هذه الدولة صياغة معادلات الأمن القومى بصورة ابتعدت بها تدريجيا عن الغرب اجمالا . وفى واقع الأمر فإن مسار المواجهة المصرية - الاسرائيلية هو الذى مكن من حسم توجهات الدولة في مصر وتركيبها العضوى والاتجاهات السائدة داخل السلطة وطبيعة علاقاتها بالقوى السياسية التقليدية . فقد أضفت هذه المواجهة نوعا من التجانس والانسجام على التكوين السياسى لأجهزة ومؤسسات الحكم حتى عام ١٩٦٧ . ومع أن هزيمة ١٩٦٧ قد وجهت ضربة قاسية للمشروع القومى التحررى إلا أن نتائج الهزيمة لم تكن واحدة في كل الحالات . ففى البداية أبدت الدولة في مصر صلابة ، ورفضت عروض المصالحة التى تضمنت شروط التسليم من الناحية الفعلية لدور اسرائيل القيايدى في المنطقة العربية . وقد كانت هذه الصلابه شرطا ضروريا لحماية شرعية الدولة التى نشأت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ من السقوط . وكان هذا العامل أيضا وراء الانخراط في حرب أكتوبر (رمضان) ١٩٨٢ . إلا أن ذلك لم يمنع بروز انشقاق هام في الاجماع الوطنى منذ ١٩٦٧ . لقد كانت المستويات الوسيطة من بيروقراطية الدولة ومؤسساتها مركزا لعملية مراجعة واسعة النطاق لمجمل الموقف المصرى من الصراع العربى - الاسرائيلي ومن التحالفات الدولية التى انتهت اليها الموقف المصرى قبيل وبعد الهزيمة . وجاءت نتيجة هذه المراجعة باستنتاج أن أصل المشكلة يعود إلى راديكالية المشروع القومى التحررى ولا واقعته . وقد أخذ هذا الانشقاق في الاجماع الوطنى في التوسع حتى قامت الحركة الانتقالية في مايو ١٩٧١ عندما أصبحت القراءة المراجعة لمسار الصراع هى الموقف الرسمى . وقد انطلقت أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ مجموعة من السياسات الجديدة التى نشأت من هذه القراءة المراجعة ، وادت هذه السياسات في النهاية إلى أحداث انقلاب جذرى في الموقف المصرى من الصراع الاسرائيلي ودور مصر فيه كما تجسد في اتفاقيات كامب دافيد ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ١٩٧٩ - فقد أعلنت هذه الاتفاقيات انسحاب مصر التام من المواجهة العسكرية لاسرائيل وتبنيها لخط التسوية السلمية التى لم يكن يتوقع لها منذ البداية أن تسفر عن حل عادل لهذا الصراع .

أعباء تمويل الجهود الدفاعية والأمنية للدولة .

كل هذه العوامل إذ بددت من الطبيعة التبشيرية للدولة ومن قدرتها على الاقتناع والاستيعاب الايديولوجي للمجتمع عادت بالقطر السوري إلى وضع مشابه لفترة ما قبل ١٩٦٧ إلى حد كبير حيث مصادر التعددية السياسية والاجتماعية عديدة وقوية . فالمواقف التي يمكن تفسيرها على أسس طائفية للدولة السورية المناصرة لايران والمنظمة أمل الشيعية في جنوب لبنان قد أحييت الحساسات التقليدية للغالبية السنية تجاه الطابع العلوي للجيش والدولة . وقد شكل التجمع التجاري بين السنة في سوريا قاعدة قوية لجماعات الاخوان المسلمين التي مثلت أقوى حركات المعارضة السياسية . كما أن اليسار السوري قد انشق أيضا على أساس الموقف من تأييد ومعارضة الدولة القائمة على شرعية بعثية . فالحزب الشيوعي السوري الذي التحق بجبهة وطنية مع حزب البعث قد شهد انشقاقا كبيرا عرف باسم « المكتب السياسي » . وفي نفس الوقت تعاطف وزن منظمة العمل الشيوعي السوري ، التي رفضت الانضمام للجبهة وميزت بين دعم السياسة الوطنية ومعارضة نهج الدولة نحو قضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعي . وقد تواترت الأنباء في نهاية أكتوبر عن عدد من المحاولات الانقلابية العسكرية من داخل الجيش وسلاح الطيران لها ميل يساري . ونتيجة لهذا كله ازدهرت قاعدة التعددية داخل السياسة السورية اجمالا ووجدت لها تعبيراً معيّنًا ميزًا حتى داخل قمم تشكيلات الدولة نتيجة تازم مشكلة الخلافة السياسية والخلافات حول القضايا الساخنة في السياسة الداخلية والخارجية .

وهكذا نجد أن سوريا تمثل حالة للدولة مناقضة لحالة الدولة في مصر . ففي مصر تمكنت الدولة من التأقلم السريع مع ضغوط التعددية دون أن تغير من طبيعة تشكيلاتها الواحدة دون عنف جماهيري كبير . وقد أمكنها ذلك نتيجة انسحاب الدولة من ساحة الصراع العسكري مع اسرائيل . أما في سوريا فقد تطلبت المحافظة على التشكيل الواحد للدولة قدرا كبيرا من العنف ، وفي الحالتين فقدت الدولة بريقها الايديولوجي الخافض ولكنها في مصر تحولت إلى دولة ذات طبيعة ادارية ، على حين تحولت الدولة في سوريا لكي تكتسب ملامح أقوى للسلطوية . وبطبيعة الحال فإن الانعطاف إلى درجة كبيرة من عنف الدولة في الداخل ليس ترجمة مباشرة ولا نتيجة لعامل وحيد

بالوسائل السياسية والدعائية أيضا . ولذلك فإن الدولة الواحدة التي وجدت دعما اجتماعيا كبيرا حتى ١٩٧٧ قد وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن بقائها عن طريق تكثيف استخدام وسائل العنف والقمع ضد المعارضة الداخلية . وفي نفس الوقت فإن عدم قدرة الدولة في سوريا على المبادرة بالحرب من أجل تحرير الاراضي المحتلة وفرض حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي ، قد بدد لدى قطاع كبير من الرأي العام مبررات التأييد والاجماع حول رموز هذه الدولة . ولم يستغرق الأمر وقتا طويلا حتى تورطت السياسة السورية في أنماط من السلوك السياسي الداخلي والخارجي الذي كان مصدرا هائلا لتوسيع الشقاق والانشقاق في الاجماع الوطني . فالسياسة السورية في لبنان كانت مازوية نتيجة ذات وضع اللا سلم واللا حرب . فشعار سوريا في لبنان وهو صلح وطني على أساس قاعدة لا غالب ولا مغلوب برهن على استحالة عمليا . وقد أمل هذا الشعار منع التحالف الوطني من الانتصار في الحرب الأهلية في لبنان قبل الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ . كما أمل التحالف مع منظمة أمل الشيعية في تصفية الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان . وقد اقتضى ذلك بدوره الصدام العسكري مع أطراف التحالف الوطني الواحد تلو الآخر وجميعهم مجتمعين في ١٩٧٦ وبعد ذلك تركّز الصدام السوري في لبنان في واقع الأمر مع الطرف الفلسطيني الذي نالته المطرقة السورية في لبنان بأكثر مما نال أي طرف آخر . ولم يكن من شأن هذا الواقع ومن واقع الفشل العام في وضع أسس لحل وإنهاء الحرب الأهلية وما قاد اليه هذا الفشل من تورط أعمق وأقل جاذبية دوما لسوريا الا أن يخضم من شرعية الدولة داخل وخارج سوريا . وقد أدى الموقف الذي اتخذته الدولة بمناصرة ايران ضد العراق إلى نفس النتيجة ، وقد تركّز السخط داخل جماعات السنة التي وجدت نفسها في وضع اقلية سياسية بالرغم من كونها الأغلبية العددية . لقد أدى التهميش المتزايد لدور حزب البعث في بناء الدولة إلى هبوط الطبيعة الرسالية التبشيرية للدولة في مقابل تصاعد الطابع البوليسي السلطوي لها . ومع تعاطف دور مؤسسات العنف (الجيش والأمن الداخلي) في تشكيلات الدولة وصناعة القرار تفاقم التناقضات السياسية والاجتماعية لوضع اللا سلم واللا حرب . كما أن الازمة الاقتصادية التي لم تكن المساعدات العربية كافية لتبديدها من الأساس قد أفضت إلى نفس النتيجة وخاصة مع هبوط حجم هذه المساعدات وتزايد

والتقسيم الفعلي لعدد كبير من الوحدات الجغرافية والعسكرية ويعود ذلك إلى حقيقة أن جذور هذا الصراع وأرضية استمراره الموضوعية تتمثل في التغيرات الاجتماعية والسياسية الداخلية . إذ لم تؤد هذه التغيرات فقط إلى إيقاظ الشعور الطائفي المتبادل بالظلم والتهديد وإنما مكنت أيضا من الوصول بالساحة اللبنانية إلى حالة من التوازن العسكى المضمون جزئيا بآطراف خارجية وقوى دولية . وهكذا أصبح لبنان عمليا ساحة صراع لكل الأطراف المحلية والإقليمية حيث تتوزع بين الميليشيات متعددة الولاءات دون أن يظهر في الأفق حل قريب ودون أن تنهار الدولة الطائفية تماما ودون أن تتمكن القوى المحلية من بناء دولة على طراز جديد . وعلى هذه الصخرة الطائفية القائمة على التوازن العسكى تحطم اتفاق المصالحة الأخير الذى عرف باسم الاتفاق الثلاثى . أى أن الدرس الأساسى هو أن إحدى الطوائف الكبرى في لبنان لا تستطيع أن تفرض برنامجها بالكامل على الأطراف الأخرى ولكن صيغة المساومة المقبولة من الجميع لم تظهر ، بل وقد لا تتوقع لها الظهور إلا إذا مال التوازن لصالح أحد الأطراف الخارجية الضامنة للتوازن الداخلى : أى سوريا من جهة وإسرائيل والغرب إجمالا من جهة أخرى .

أما أهم التطورات في الأردن فهي تتعلق بعمليات توسيع وتضييق التمثيل الفلسطيني في المناصب الوزارية وفي مجلس النواب تبعاً للأهداف المباشرة للدولة في مجال تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وبشكل عام كلما بدا احتمال أقوى للتسوية السلمية مع اسرائيل لجأت الدول إلى توسيع التمثيل الفلسطيني في مؤسسات الدولة وتنشيط روابطها مع القيادات الموالية للعائلة المالكة الأردنية في الضفة الغربية المحتلة . وكما ووجهت العائلة المالكة بطرق مسدودة للتسوية أو بإضافة جديدة لقوة ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية تراجعت إلى الصيغة الأردنية . وبعد أن تمكنت الدولة العائلة في الأردن من تصفية الوجود العسكى الفلسطينى في جغرافية القطر أثر مذابح ٧٠ - ١٩٧١ أصبحت في وضع يمكنها من فك ارتباط الساحة السياسية الداخلية مع التطورات الجارية على ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى إلى حد بعيد . وقد أدى ذلك إلى تقوية الدولة داخل الساحة الاجتماعية والسياسية الداخلية إلى حد لم تشهد من قبل في أى وقت من الأوقات . وقد أضافت إلى هذه القوة سياسات التوسع الاقتصادى والمؤسسى التى أدت إلى ولاء

يتمثل في ظروف الصراع العربى - الاسرائيلى . ولكن تلك الظروف لا شك قد لعبت دورا هاما في توليد الضغوط التى تعاني منها الدولة في الحالتين .

أما في لبنان ، فقد التقى الاستقطاب على أساس الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى مع الاستقطاب الطائفى نتيجة تحول لبنان تدريجيا إلى قلعة للصمود الفلسطينى ، حتى ١٩٨٢ . ولم يؤد الاستقطاب القومى بين العربيين والمتحالفين مع الغرب واسرائيل إلى تنويع الهياكل والهويات الطائفية ، بل على النقيض فانه قد يكون قد انعشها . ولم يكن الوجود الفلسطينى باعثا لاحياء الطائفية أطلاقا . ولكن الطوائف الاسلامية وخاصة القيادات الدرزية قبل ١٩٨٢ ، نجحوا في التلاعب ببراعة بالوجود الفلسطينى من أجل دعم حساباتهم الطائفية بصورة أساسية . وقارومت منظمة التحرير الفلسطينية باستماتة مخططات توريثها في الحرب الأهلية اللبنانية ولكن الموقف المارونى لم يساعدها مطلقا بل دفع بقوة في نفس الاتجاه . ومن هنا فان النظرية التى تقول أن الحرب الأهلية في لبنان تعود إلى مشكلة ازدواج السلطة نتيجة اتفاقية القاهرة والوجود الفلسطينى المسلح في لبنان هي في الجوهر خاطئة . فعلى النقيض أعطى الوجود الفلسطينى في لبنان قبل ١٩٨٢ مساحة من النظام والانتظام لخريطة طائفية وصراعية ما لبثت أن انفجرت تماما وتحولت إلى حرب الكل ضد الكل بعد مغادرة القوات الفلسطينية للبنان في ١٩٨٢ . ومن ناحية أخرى فلم يكن الصراع العربى - الاسرائيلى بعد ذاته هو الباعث وراء انفجار واستمرار الحرب الأهلية في لبنان وإنما على النقيض ، فان جمود هذا الصراع واستطالة حالة اللاسلم واللاحرب كانت هي بالتحديد الوسط المثالى لانفجار واستمرار هذه الحرب . فإذا راقبنا الصراع بين الدولة اللبنانية ، والطائفة المارونية من ناحية والطوائف الاسلامية والقوى الفلسطينية من ناحية أخرى لوجدنا أن لحظات تفجره وقمع العنف فيه تتفق تماما مع الأوقات التى بدا فيها أحداث تطوّر ايجابى في الصراع العربى - الاسرائيلى لصالح العرب أمرا مؤجلا ومشكوكا فيه .

والأمر الهام هو أن استمرار الحرب الأهلية في لبنان وارتباطها مع الاستقطابات الدولية والإقليمية كان يتخذ قبل ١٩٨٢ صورة ازدواج السلطة مع تدهور وتحلل مؤسسات الدولة اللبنانية . أما بعد ١٩٨٢ فقد اتخذت هذه الحرب صورة تعدد السلطات (الطائفية) والفوضى

ومع أن أحداث الثورة الإيرانية في حد ذاتها ، أحييت لدى شيعة بلدان الخليج الأمل في القيام بثورة إسلامية على الطراز الخميني تنقل إليهم السلطة السياسية ، وتجعلهم في موقع الصدارة منها ، إلا أن اندلاع حرب الخليج ، وسياسة النظام الإيراني المعلقة لتصدير الثورة زكت هذه الآمال ، فبدأ الشيعة ينتظمون في جماعات دينية ذات طابع سياسي ، وهي جماعات محظورة قانونا في معظم هذه البلدان ، كما بدأت أنظمة الحكم في التخلي إلى حد ما ، عن درجة التسامح الديني الذي كانت تتبناه فيما سبق كما سوف نرى فيما بعد عند مناقشة ضغوط الداخل ، وجماعات الاعتراض الديني والإيديولوجي في النظام السياسي العربي . . غير أنه من الضروري هنا الإشارة إلى ثلاثة أمور :

أولا : إن نجاح القوات الإيرانية في احتلال مثلث الفلوة في العام الماضي جعل قواتها في مواقع قريبة من جزيرة بوبيان الكويتية ، الأمر الذي يمثل ضغطا خاصا على الكويت بالذات .

ثانيا : إن عمليات التفجيرات الأخيرة التي شهدتها الكويت في العامين الماضيين ، فضلا عن محاولات اغتيال أميرها ورئيس تحرير السياسة الكويتية - بعد ذلك لا تفصل عن أحداث حرب الخليج ، ومحاولات إيران وقف المساعدات العسكرية التي تصل إلى العراق من أطراف دولية عن طريق الكويت .

ويأتى في هذا السياق نفسه تركيز العسكرية الإيرانية على محاولة احتلال مدينة البصرة العراقية لقطع طريق الامدادات بين الكويت والعراق ، فالكويت تتميز بوضع خاص بين دول الخليج الأخرى ، وهي أنها الدولة التي تربطها حدود مشتركة مع العراق ، وهو وضع يمكنها من تقديم مساعدات فعالة للنظام العراقي .

ثالثا : إن أحد أسباب تراجع الكويت عن صيغة التعددية السياسية ، وحل البرلمان ، وفرض شكل من أشكال الرقابة على الصحف وتقييد حرية العمل النقابي يعود إلى تأثيرات حرب الخليج ، وزيادة نفوذ جماعات الاعتراض ، وبعض أشكال النشاط الإرهابي ، ومحاولات ضبط احتمالات تطور الصدام بين النظام السياسي للدولة والطموح الديني والسياسي للشيعة تدعمهم إيران .

وهكذا يمكن القول بأن النتيجة الأولى لضغوط الحرب

أو سلبية الجزء الأكبر من الفئات الوسيطة ذات الأصل الفلسطيني وأدت إلى نفس النتيجة أيضا ظروف الاضطهاد الذي يعانيه الفلسطينيون في لبنان وداخل الأرض المحتلة . كما أن السياسة الأردنية التي حرصت على إقامة علاقات متوازنة مع كل الأطراف العربية عبر الجسور مع كل من بغداد والرياض ودمشق والقاهرة ودعوتها المستمرة لمصالحة عربية شاملة قد أضافت هبة جديدة للدولة في الأردن . وساعد على هذه النتيجة أيضا أن الأردن قد برزت باعتبارها واحة الاستقرار الأساسية في المشرق العربي بعد انخراط العراق في الحرب مع إيران وبزوغ التناقضات السياسية في سوريا واشتباك الدولة في سوريا في مناورات ممتدة مع الفلسطينيين اجمالا ومنظمة التحرير الفلسطينية والقوات الموالية لها على وجه الخصوص . ومع ذلك كله فإن السياسات الاجتماعية للدولة لم تقض إلا إلى استرضاء قمم الطبقة الوسطى وتركت هامشا كبيرا للضغط الاجتماعي يمكنه أن يتفجر على نحو أكبر مما شهدته الأردن في أحداث جامعة اليرموك في أغسطس الماضي .

(٢) حرب الخليج :

وتمثل حرب الخليج أهم الضغوط الخارجية الأخرى على النظام السياسي للدول العربية وعلى الأخضر لدول الخليج .

ولا مجال هنا لمناقشة آثار هذه الحرب على فتح صراع فرعى في العالم العربي يفتح لإسرائيل مركزا ممتازا بتفجير العالم العربي من الداخل واستنزاف قواه في صراعات فرعية ، وإنما يعنينا بالأساس ما تؤدي إليه هذه الحرب من ضغوط على البناء السياسي للدولة العربية ، فقد كانت هذه الحرب فرصة لانعاش التمايزات الطائفية في دول الخليج وعرقلة عملية تشكل الأمة من عناصرها المختلفة في بلدان عرفت من قبل أشكالا من التوزع الطائفي الحاد ارتبط بالتأثير التاريخي لإيران في منطقة الخليج ، وموجات الهجرة الإيرانية إلى بلدان الخليج وعلى الأخضر بعد اكتشاف النفط ، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد السكان من الشيعة . ولقد برزت بالفعل إمكانية لتدوير هذه التمايزات الطائفية في إطار الإزدهار النسبي الذي شهدت بلدان المنطقة بعد ظهور الثورة النفطية ، فضلا عن درجة معقولة من التسامح الديني ، مع أن السلطة السياسية استمرت في أيدي السنة في كل هذه البلدان .

إن الاهتمام بالجانب الأمني ، سواء تعلق الأمر بتبادل المعلومات ، أو تطوير كفاءة أجهزة الأمن الداخلي قد تزايد أثره أيضا في اجتماعات مجلس التعاون بسبب الظروف الناشئة عن الحرب ، وعلى الأخص بعد عمليات التفجير في الكويت .

وإذا ما انتقلنا إلى العراق نفسها ساحة الحرب وميدانها فإن حرب الخليج تمثل بالنسبة لها ضاغطة يتزايد أثره على كل بلدان الخليج الأخرى .

ولا شك أن القاعدة الاقتصادية والتكوين السياسي والاجتماعي ، الأكثر تطوراً في العراق ، منه في بلدان الخليج الأخرى قد عطل احتمالات تفجير طائفي بسبب ظروف الحرب ، خصوصا وأن شريحة العراق خلفا لشعبة البلدان الخليجية الأخرى يجدون أنفسهم في وضع أكثر حساسية كونهم مواطني دولة تخوض الحرب ، بصورة لا تسمح ببعث النزاعات الطائفية .

غير أنه ليس بوسع أي مراقب أن يقدم صورة متكاملة لما يمكن أن يحدث في العراق في حالة هزيمته في الحرب ، وفي حالة تحقيق انتصار يقف بالقوات الإيرانية على أبواب البصرة ، أو أبواب بغداد .

وبعبارة أخرى فإن احتمالات الانسهار أو التفكك التاريخي بين الكتل السكانية المتمايزة دينيا في العراق ، يتعلق بنتائج الحرب .

إن البناء السياسي في العراق لا يتعرض فقط لاحتمالات أخطار مستقبلية نتيجة ضغوط حرب الخليج ، بل أنه قد تعرض بالفعل لنوع من الهزة بعد استقلال الأقلية الكردية (وهي أقلية قومية) بمنطقة كردستان ، لطوفان انشغال الجيش العراقي في الحرب ضد إيران لكي يحاولوا تحقيق طموحهم القديم في بناء دولة مستقلة تجسد عناصر تجانسهم القومي ، بعد أن فشلت صيغ الحكم الذاتي .

ومع أن الظروف قد لا تسمح في المستقبل بثبات مشروع الاستقلال الكردي بسبب المصلحة المشتركة للدولة في كل من إيران والعراق وتركيا في قمع مثل هذه المحاولات للأخطار التي ينطوي عليها النجاح في أي بلد ، على وضع الأقلية الكردية في باقي البلدان ، إلا أنه يمكن ، على الأقل ، رصد التفكك الذي أصاب الصيغة السياسية في العراق ، وهو تفكك يحتمل استمراره ، كلما استمرت الحرب ، خصوصا وأن الحزب الشيوعي العراقي أيضا قد دعم محاولة الأكراد بعد انقراض

هي أن أنظمة الخليج التي لم تنجح في تحقيق صيغة ديمقراطية تقطع الطريق على أي محاولة من الخارج لتنشيط التمايز الطائفي ، بل لجأت بشكل عام إلى إجراءات استثنائية حيث تسجل تقارير منظمة حقوق الإنسان العربية ولجنة العفو الدولية ارتفاعا ملحوظا في نسبة المعتقلين السياسيين ، ويرتبط بهذا ، الوجه الآخر للظاهرة ، أي تنشيط حركات الاعتراض في مجتمعات الخليج .

كما حملت حرب الخليج تأثيرات أخرى على طبيعة بناء الدولة حيث عمدت كل دول الخليج إلى تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لامتداد القتال إلى أراضيها ، فزاد عدد الجيوش ، وتنوعت السلاح وكميته ، ووزن المؤسسة العسكرية ، كما زاد بالطبع اعتمادها على دول الغرب المورد الرئيسي للسلاح ، وقطع الغيار ، والذي يتولى تدريب هذه الجيوش على استخدامه .

وقد أحسن الغرب استثمار هذه الفرصة في محاولة خلق أليات للتبعية ، ونجح في ذلك إلى حد كبير ، إذا استثنينا محاولة حكومة الكويت لتنويع مصادر السلاح وتطبيعها العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لموازنة النفوذ الغربي المتزايد في المنطقة . لقد استنزفت هذه الحرب أيضا موارد دول الخليج ، التي كان عليها أن تقدم دعما كبيرا لحكومة العراق التي تعتبر الآن بمثابة خط الدفاع الأول عن هذه العواصم فراحات تمول صفقات سلاحها حيث ينطوي احتمال خسارة العراق للحرب على أخطار تهدد النظام السياسي في كل دول المنطقة .

وينطوي هذا التمويل المتعاظم للجهود الدفاعية ، سواء للعراق ، أو لكل دولة على حدة ، على إمكانيات انكماش دور الدولة في بعض مجالات التنمية ، وعلى الأخص صيانة تحالف الفئات الحاكمة مع القوى الوسطى ، وهو اتجاه يتزايد أثره مع التدهور المتزايد لأسعار النفط الذي يشكل المصدر الرئيسي ، وربما الوحيد ، للدخل القومي في هذه البلدان .

● ومن بين آثار حرب الخليج يمكن أن نلاحظ أيضا تغيير طبيعة نشاط دول مجلس التعاون الخليجي ، فبعد أن كانت مواجهة احتمالات النفوذ العراقي في الخليج ، إحدى خلفيات سعى هذه الدول للتنسيق بينها ، أصبحت مواجهة الخطر الإيراني هي شغلها الشاغل . يتصل بذلك أيضا تركيز دول المجلس على التعاون في المجال العسكري ومحاولة تنسيق نوع من الجهد المشترك إذا ما تعرضت أحد بلدانه لحالة غزو .

المسلح ، ولا يعلم غير الله ما يختلج في نفوس الشيعة .
وتتأكد فرصة كل هذه التقديرات المحتملة مع هبوط
عائدات العراق من النفط ، وهبوط مساعدة الدول
الخليجية وعملية الدمار التي لحقت بالعديد من مشاريع
الدولة ومؤسساتها ، فضلا عن ابتلاع المجهود
الحربي ، ثم الدينون وأقساط الدين جزء كبير من
موارد الدولة .

إن هذه الدعايات كلها تقود أيضا إلى احتمال أن
يتراجع الوزن الكبير لدور رئيس الدولة ، مطلق
الصلاحيات ، في صناعة القرار السياسي سواء في دوائر
البعث ، أو في أجهزة الدولة .

ومع أن الأثر المباشر للحرب مكن حزب البعث من
محاصرة نشاط المعارضة في الداخل على أساس وقوف
الامة صفا واحدا في المعركة ، إلا أن نشاط قوى
المعارضة في الخارج قد تزايد بصورة كبيرة .

وعلى كل فإن الاحتمالات المختلفة لانتهاء الحرب
سوف تحدد جملة من التطورات المحتملة على طبيعة
النظام السياسي في العراق ، وهي احتمالات لا يمكن
استبعاد تحقيق تسوية بين طرفي النزاع على أساس
صفة « لا غالب ولا مغلوب » كنتيجة ممكنة لتزايد نفوذ
معارضة الخويعين في إيران نفسها ، وإن كان مثل هذا
الوضع لن يلقى كل احتمالات التصدع الداخلي في
العراق .

ولقد أسفرت حرب الخليج عن تداعيات أخرى
خاصة بالنظام السياسي العربي العام ونمط التحالفات
بين البلدان العربية ، فبالنسبة لمصر مدت هذه الحرب
جسرا أمام الحكومة المصرية لمحاولات العودة إلى
الصف العربي ، عبر دعمها السياسي والأدبي والمعنوي
والعسكري للجانب العراقي ، الأمر الذي أتاح لها بعض
الفرص لكسر عزلة مع الكتلة الأعظم من الدول
العربية ، وعلى الأخص الخليجية التي انحازت إلى صف
العراق ، كما منحت هذه الحرب فرصة للنظام المصري
لمحاولات فرض العزلة ، وشن الحملات الاعلامية ضد
سوريا وليبيا اللتين انحازتا إلى جانب إيران .

كما تفكك الإجماع العربي السابق على اشتغال هذه
الحرب ، بعد أن شهد أول تصدع له في أعقاب اتفاقية
السلام المصرية - الاسرائيلية ، ثم تواصلت عملية
التصدع بعد انحياز الأطراف العربية سائلة الذكر إلى
جانب الطرف الايراني ، انطلاقا من تقديرات لديها حول

حزب البعث على الشيوعيين في العراق . ويصرف النظر
عن احتمالات المستقبل بالنسبة للمشروع الكردي ، بعد
انتهاء الحرب إلا أن الأمر المؤكد أن العلاقات بين
الأكرد والحكومة العراقية سوف تشهد توترا حادا . قد
يستمر لفترة طويلة ، ما لم يستجيب النظام السياسي في
العراق بصيغة ديمقراطية ، لعناصر التجانس في وضع
الأكرد كاتلقة قومية ، لا يمكن معالجة أي ميول
انفصالية بين بعض تياراتها ، ببعض الحملات
العسكرية .

وإذا ما انتقلنا من طبيعة تأثير الحرب على التوزع
الطائفي والقومي وقضية التجانس السياسي بين فئات
السكان إلى مجال تأثير الحرب على العلاقة بين أجهزة
الدولة فقد يكون من السابق لأوانه الآن التأكيد على
احتمال أن تؤدي الحرب إلى زيادة جديدة في نفوذ
المؤسسة العسكرية ، إذ يتعلق هذا الاحتمال بقدرة
العراق على كسب الحرب .

وبالقياس إلى اعتبارات كثيرة منها الوزن
الاستراتيجي لإيران في الاستراتيجية الغربية ، ومنها
الحق الديموقراطي والتفوق السكاني وبقياء شعارات
والحلام الثورة على الجانب الايراني ، فإن التنبؤ
باحتمال كسب العراق لهذه الحرب عسكريا يبدو أمرا
مستبعدا .

وقد لا تنتهي الحرب بالضرورة بالنتيجة العكسية ،
أي هزيمة العراق ، ولكن يبقى مع ذلك أن غياب
احتمالات انتصار عراقي يضعف من احتمالات زيادة
نفوذ المؤسسة العسكرية ، التي لن يتحول قاداتها إلى
أبطال فاتحين في نظر الشعب ، وينسحب هذا الأمر
أيضا على نفوذ حزب البعث العراقي الذي يشهد
انكماشاً بسبب أوضاع الاستنزاف الطويل لطاقت
وقوى العراق في حرب لا يمكنها كسبها ، ولا تمثل في
أعين الشعب نفس البريق الذي كان لقرارات تامين
النفط .

ويتصل بذلك ضعف قدرة البعث على إحياء جبهة
وطنية تدعمه سياسيا ، بعد أن وصلت علاقاته بالحزب
الشيوعي العراقي إلى نقطة اللارجعة ، فحتى بالنسبة
لأكثر عناصر هذا الحزب اعتدالا يبدو احتمال تغيير
بعض من الداخل هو الشرط الوحيد لمعاودة علاقة
التعاون . أما دور أجهزة الأمن فقد يتجه إلى المزيد من
تأكيد سطوتها في ظرف سياسي يحاول فيه الأكرد الظفر
بدولة ، ويشن فيه الحزب الشيوعي تحريك الكفاح

دورا جوهريا في تأسيس والمحافظة على نمط الدولة الواحدة في العالم العربي قد تمثل في التجانس النسبي للفئات الاجتماعية الوسيطة من حيث مستويات المعيشة وفرص الترقى الاقتصادي ، والمنزلة الاجتماعية ودرجة المشاركة والتأثير على المؤسسات السياسية والاجتماعية شاملة مؤسسات الدولة .

وعلى النقيض فإن ثمة أقطارا عربية يتسم تكوينها الاجتماعي بدرجة كبيرة من عدم المساواة نتيجة استمرار امتيازات الطبقات المالكة القديمة (المغرب) أو احتكار فئات جديدة لكل من السلطة والثروة في المجتمع وخاصة في نموذج الدولة - العائلة في الخليج العربي . على أن التكوين الاجتماعي لم يكن قد شهد تبلور فئات وسيطة كبيرة الحجم . وبالتالي فقد كان يبدو يسيرا في البداية استيعاب النويات الأولى لهذه الفئات اجتماعيا في هيكل الدولة ونظام الانتاج ، طوال الستينات . ومع ذلك فلم يكن النظام الاجتماعي مستقرا تماما وشكلت الفئات الوسيطة البازغة أساس المعارضة في هذه الاقطار ونجحت أحيانا في التحالف مع قطاع نشيط من الطبقة العاملة (مثل حالي المغرب وتونس) على أن الفترة التي أعقبت التراكم السريع للثروة البترولية ، أي بالتقريب السنوات من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ قد شهدت تضافر ثلاثة عوامل أساسية للتغير في التكوين الاجتماعي وهي : التحديث ، وسياسات التوسع الاقتصادي والانعطاف نحو الليبرالية الاقتصادية في سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

(١) التحديث : فجميع الاقطار العربية تقريبا شهدت توسعا هائلا في قطاع الخدمات الحديث ، وبصورة خاصة في التعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى والهيكل الاساسى وخاصة النقل والمواصلات والاتصالات ، وبالتالي فقد تضخمت مؤسسات الدولة التي تقوم على أداء هذه الخدمات . وأضاف توسع قطاع الدفاع في العديد من الاقطار العربية بعدا جديدا إلى عمليات التحديث في قطاع الخدمات . فقد عرف قطاع التعليم طفرة حاسمة في العقدين الماضيين في جميع الاقطار العربية . « وقد بلغ عدد التلاميذ في السنة الدراسية ١٩٨٢/٨١ قرابة ٣٠ مليون تلميذ في مختلف مراحل التعليم الحكومي في الوطن العربي ، أي ما يناهز ٧٠٪ من مجموع السكان » (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥) . ومع ذلك فيبدو أن الاتفاق على التعليم قد تراجع كنسبة من الاتفاق

اتجاه العراق للخروج من المعركة الأصلية (الصراع العربي / الاسرائيلي) ببدء أعمال القتال في مواجهة دولة كانت تتأهب لأن تصبح أحد أطراف هذه المواجهة حيث شهدت العلاقات الاسرائيلية الإيرانية تصدعا كبيرا بعد الثورة الإيرانية وتم تصفية كل مظاهر الوجود الاسرائيلي في العاصمة طهران ، كما توثقت في بداية الثورة علاقات التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم السياق العاكس الذي حملته التطورات اللاحقة .

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تفشل جامعة الدول العربية في عقد دورات مؤتمرات القمة ، فضلا عما كان يحدث في المؤتمرات التي انعقدت بالفعل من زاوية احتمالات تفجيرها من الداخل نتيجة النزاع حول قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وحرب الخليج .

ونتيجة كل ذلك أن الحرب قد غدت النزعات الاقليمية في توجهات النظام السياسي للدول العربية ، ولم تعد الاهداف القومية العامة تضغط على توجهات الدول العربية ، على نحو ما عرفت المنطقة في حقبتى الستينات والسبعينات .

ب - الضغوط الداخلية على الدولة العربية : لم تتعرض الدولة العربية في الثمانينات للضغوط الخارجية وحدها ، بل تعرضت ايضا لضغوط داخلية كثيفة . وقد تولد بعض هذه الضغوط عن التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية التي كانت الدولة ذاتها محركا أساسيا لها من خلال سياساتها الاقتصادية . والبعض الآخر من هذه الضغوط تولد عن بزوغ حركات الاعتراض الفكرى والسياسى والدينى والطائفى التي اختتمت وقويت شوكتها نتيجة تراخي هيمنة الدولة على المجتمع وتصدع التوازنات السياسية والاجتماعية التي شكلت قاعدة الدولة الواحدة بأشكالها المختلفة في الوطن العربى .

وفيما يلي شرح موجز لهذين النوعين من الضغوط :

(١) الاقتصاد وتسريع التمايز الاجتماعى :

في غالبية الاقطار العربية تمثل الأساس الاجتماعى للدولة الواحدة في نمط من التكوين الاجتماعى لم تكن التمايزات بين الفئات والطبقات قد ذهبت فيه شوطا بعيدا نتيجة لسياسة نظام الانتاج أو قامت الدولة ذاتها فيه بدور أساسى في إعادة التوازن بتقليص درجة عدم المساواة . ويمكن القول بأن المتغير الأساسى الذى لعب

وانفصال المجتمعات والتجمعات شبه المستقلة والمكتفية ذاتيا على الصعيد الثقافي مثلما على الصعيد الاقتصادي ويأتي بها إلى بوتقة الانصهار القومي . على أنه من ناحية أخرى فإن التفاعل في مراحله الأولى بين تجمعات منفصلة نسبيا وخاصة لو كانت متميزة ثقافيا أو دينيا أو لسانيا قد يقضي أيضا إلى اشعال التنافس ويزيد من درجة سوء التفاهم وقد يقوى من التطورات النمطية السلبية لدى كل تجمع أو قسم عن التجمعات أو الأقسام الأخرى . إن حركة الشد والجذب بين الانصهار والتنافس الصراعى تؤدى حتما إلى توترات كبيرة في المراحل الأولى لعمليات بناء الأمة - وتتأكد عملية بناء الأمة وتتسبب رسوخا عندما تتغير جوهريا طبيعة الصراع الاجتماعى . ففى حالة ما قبل الاندماج قد تثار الصراعات بين أقسام اجتماعية كل منها مندمج داخليا ومنفصل نسبيا عن غيره . أما ما بعد الاندماج ورسوخ عملية بناء الأمة فإن الصراع يتم بين تحالفات اجتماعية ينتمى كل منها إلى عدد من الأقسام الثقافية أو العرقية أو الطائفية .. الخ . وعندما تصل عملية بناء الأمة إلى أعلى مراحلها تتبلور هذه التحالفات إلى تكوينات طبقية نتيجة وجود لحة قومية بين الجماعات الطبقية من مختلف الأقسام الاجتماعية المنعزلة سابقا . وتعطى هذه التكوينات الطبقية أساسا متينا لتعددية حقيقية في الهيكل الاجتماعى وبالتالي في الساحة السياسية .

أما التعليم فيجلب متغيرات متميزة نوعيا عن العملية العامة للتحديث . فالتعليم هو المنبع الأساسى لتكون الفئات الوسطى الحديثة . وفى البداية ، عندما كان خريج النظام التعليمى محدودى العدد ومرتفعى النوعية والتكوين المهارى كان من السهل نسبيا للدول الحديثة في الاقطار العربية استيعابهم في مؤسساتها وضمان مستوى مرتفع من الدخول والميزة الاجتماعية لهم . على أنه سريعا ما تصل الدولة بعد مرحلة معينة من التوسع في نظام التعليم إلى حالة من التشبع في تشغيل الفئات المهنية والعلمية والفنية . وتتوقف درجة التشبع هذه والسرعة التى تصل بها الدولة إلى هذه الحالة على الموقف التحويلي للدولة . فعندما يستديم ويتراكم عجز الميزانية يصبح استمرار التشغيل لهذه الفئات عبئا اما غير مرغوب أو غير ممكن تحمل . وحتى عندما يكون من قبيل المخاطرة السياسية الواضحة قيام الدولة بالتدخل من التزامها بتشغيل هذه الفئات فإن النتيجة الحتمية هي أن استمرار هذا الالتزام ينطوى

الحكوى في اكثرية الدول العربية بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ (تراجع في ١٢ قطرا عربيا بالمقارنة بتقدمه في ٤ اقطار عربية فقط) ، على حين تحسن هذا الاتفاق كنسبة من الناتج القومى الإجمالى (تحسنت النسبة في ٩ اقطار عربية مقابل تراجع في ٥ اقطار فقط) . ويعود ذلك جزئيا إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص في حقل التعليم .

وربما كانت مستويات التطور في البنية الأساسية هي أكثر التطورات ثورية في تكوين المجتمعات العربية فقد وصلت شبكات الطرق في البلاد العربية إلى ما يقدر بنحو ١٨,٥ ألف كيلو متر منها ٤٠٪ طرق مسفلتة . ووصلت كثافة الطرق المسفلتة إلى المساحة الكلية لمجموع الاقطار العربية نحو ١٢,٥٪ ، وتحقق أبرز هذا التطور في دول المغرب العربى خلال العقد الأخير مما جعلها تالية من حيث كثافة الطرق الكلية إلى المساحة الاجمالية لاقطار المشرق العربى (نسبة ٢٣,٧٪ مقابل ٦٢,٧٪) كما تزايدت أعداد المركبات الخاصة والعامة بصورة مذهلة مما جعل الاقطار العربية من أعلى المعدلات العالمية في نسبة المركبات إلى عدد السكان . وتطورت كذلك الاذاعة الصوتية والمرئية في جميع الدول العربية خلال العقد الأخير لتتقرب بها كثيرا من المستويات العالمية من حيث عدد أجهزة الاستقبال لكل ١٠٠٠ من السكان ومن حيث معدلات النمو السنوى لأجهزة الاستقبال والارسال . وربما كان التطور في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية هو أبرز الانجازات في مضممار التطور الهام للهيكل الأساسية (انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد : القسم الخامس) . اما التطور الانفجارى في الاعلام المطبوع فيندر أن نجد له مثيلا في العالم خلال العقد المنصرم .

ولكن لماذا نهتم بهذه الجوانب لدى الحديث عن التغير الاجتماعى ؟ الواقع أن مفاد جوهر هذا التطور يتمثل في أن الاقطار العربية قد شهدت مع ثورة الهياكل الأساسية وخاصة في قطاع المواصلات والاتصالات والاعلام الجماهيرى تحولا كفيلا في المستويات المحققة للاندماج الاجتماعى للسكان ، أو بتعبير آخر تحقق للاقطار العربية انجاز في العجلة التى تم بها وضع أسس بناء الأمة والمجتمع ما لم يتحقق لها خلال قرون مضت .

على أن عملية بناء الأمة أو الاندماج الاجتماعى للسكان في حدود قطر معين تنطوى على نوع خاص من التناقض فتطور هذه العملية يتضمن انتهاء لعزلة

في الاستثمار المحلي . فجزء كبير من الاستثمارات قد أهدر في الاستيراد الذي لم ينطو بالطبع على فرص توظيف كبيرة . ومن ناحية ثانية لا بد أن نميز بين مجموعات الاقطار العربية تبعاً للطرق التي تم بها تمويل القفزة الهائلة في الاستثمار وفقاً لذلك لحجم السكان وقوة العمل المتاحة لها . ففي مجموعة الاقطار العربية الأعضاء في الأوبك كانت سياسات التوسع الاقتصادي استجابة طبيعية لتراكم الفوائض المالية طوال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ . أما في بقية الاقطار العربية فقد تم تمويل هذه السياسات عن طريق تحويلات العاملين في الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية بصورة أساسية . ونتيجة لهذا الفارق فقد كانت فرص توظيف الفئات الوسيطة في هياكل ومؤسسات الدولة أعلى في المجموعة الأولى من الاقطار عنها في المجموعة الثانية التي نمت فيها هذه الفرص في القطاع الخاص بمعدل أعلى من القطاع العام ومؤسسات الدولة . كما أن هذا الفارق يظهر حقيقة أن مجموع الاقطار الثانية لم تنجح في حل الأزمة المالية للدولة وظلت أكثريتها تعاني من تراكم عجز الموازنة العامة التي انعكست بصورة أساسية على معدلات نمو دخول العاملين في مؤسسات الدولة بالمقارنة بمعدلات التضخم . إذ قفزت هذه الأخيرة بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاستثمار والتوظيف والدخول أما من ناحية طبيعة سوق العمل ، فلا شك أن اقطار المجموعة الأولى تعاني من نقص شديد في العمالة المحلية مما أدى بها إلى استيراد العمالة من مجموعة الاقطار الثانية . وقد انضوت ظاهرة هجرة العمالة على ظاهرة خطيرة ، إذ تم شق نفس الفئات المهنية والطبقية إلى قطاعين وفقاً للفرص المتاحة للعمل في الاقطار العربية الأعضاء في الأوبك وبهذا أضافت ظاهرة الهجرة بعداً كفيها جديداً لازدياد الفوارق في الثروة والدخل بين الفئات الوسطى ، خاصة في الاقطار العربية غير الأعضاء في الأوبك والتي هي المصدر الأساسي للهجرة . وهكذا أفضت سياسات التوسع الاقتصادي في الاقطار العربية أجمالاً في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ إلى النتائج التالية :

١ - توسع هائل في فرص توظيف الفئات الوسيطة بين الفئات الاجتماعية الأخرى على أن هذا التوسع كان أقل من معدل نمو نسبة هذه الفئات إلى إجمالي قوة العمل والتي قفزت من ٧.٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٠.٢٪ عام ١٩٨٠ (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٥ . ص ١٢٩) .

على ميل طويل المدى للهبوط في مستويات الأجور والمرتبات والانخفاض المستمر في المنزلة الاجتماعية لهذه الفئات . ومع وصول الدولة إلى حالة التشبع هذه تصبح احتمالات التوظيف رهناً بديناميكية واتساع قاعدة نمو القطاع الخاص ، وخاصة القطاع الخاص الصناعي . ولكن في هذه الحالة يكون من المتوقع أن يتسم توظيف الفئات الوسيطة من مهنيين وعلميين وفنيين وإداريين بدرجة عالية من عدم المساواة حيث تتفاوت بشدة مستويات الدخل والمنزلة الاجتماعية في نفس مستويات المهارة .

وينتهي هذا الموقف بإطراد اتجاه مزبوج نحو تدهور دخول ومنزلة الفئات الوسيطة مع اتساع فجوة عدم المساواة فيما بينها . ويؤدي ذلك بدوره إلى نمو المزاج المعارض بين هذه الفئات وتضارب اتجاهاتها وميولها السياسية .

(ب) التوسع الاقتصادي : وقد ارتبط نمو قطاع الخدمات والهياكل الأساسية بسياسة اقتصادية توسعية بارزة طوال فترة السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ في غالبية الاقطار العربية . وقد ارتكزت هذه السياسات على تعزيز الجهود الاستثمارية فحققت نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي قفزات ضخمة . ففيما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٨٤ قفزت هذه النسبة من ٧٪ إلى ٢١٪ في اليمن ومن ١٠٪ إلى ٢٣٪ في المغرب ومن ١٨٪ إلى ٢٥٪ في مصر ومن ١٠٪ إلى ٢٤٪ في سوريا ومن ٢٢٪ إلى ٣٨٪ في الجزائر ومن ١٤٪ إلى ٢٥٪ في السعودية ومن ١٦٪ إلى ٢١٪ في الكويت ووصلت هذه النسبة عام ١٩٨٤ إلى ٢١٪ في اليمن الجنوبي إلى ٢١٪ وفي الامارات إلى ٢٧٪ (انظر البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ جدول رقم ٥ ص ٢٢٢ - ٢٢٣) . وقد نتجت هذه الزيادة عن تعاطف معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ . في غالبية الاقطار العربية . ففي مصر مثلاً قفز هذا المعدل من ١٠.٥٪ في الفترة ٦٥ - ١٩٧٣ إلى ١٠.٣٪ في الفترة ٧٣ - ١٩٨٤ وفي سوريا قفز نفس المعدل من ٧.٢٪ إلى ١٠٪ بين الفترتين (انظر المرجع السابق رقم ٤ ص ٢٢٠ - ٢٢١) .

وقد نجم عن سياسات التوسع الاقتصادي الهائلة هذه نمو كبير في فرص التوظيف في جميع الاقطار العربية . وتحقق جل هذا النمو في قطاع الخدمات حيث تتركز الفئات الوسيطة الحديثة أيضاً . ومع ذلك فإن نمو فرص التوظيف كانت عموماً أقل كثيراً من معدلات النمو

المصدرة للعمال مع يكود سوق الهجرة العربية وانحسار فرص التشغيل في اقطار الاوبك بالنسبة لأبناء الاقطار العربية الأخرى .

ب - ومع تعاظم عجز الميزانيات العامة في أكثرية الاقطار العربية وتزايد صعوبة الاقتراض الخارجي تزداد الفجوة بين معدلات نمو المرتبات والأجور للعمالين عموما والفئات الوسيطة خاصة في القطاع الحكومي والعالم من ناحية ومعدلات التضخم من ناحية أخرى . ومن المؤكد أن الأعوام الأربعة السابقة قد شهدت تدهورا في مستويات معيشة الجزء الأكبر من هذه الفئات . ويؤدي ذلك إلى إنتاج ما يسمى بأثر الحرمان النسبي أي الاحباط الناشئ عن هبوط مفاجئ في مستويات المعيشة بعد فترة طويلة نسبيا من التحسن المنتظم .

ج - بروز عدم المساواة والفوارق والانشقاقات بين قطاعات وفروع الفئات الوسيطة خلال السنوات الأربع الماضية عن ذي قبل . ويعود ذلك إلى التحيز ضد القادمين الجدد لسوق العمل من أبناء هذه الفئات ، والتحيز لصالح العاملين منهم في القطاع الخاص ضد العاملين في مؤسسات الدولة والتحيز الثالث لصالح المهاجرين للعمل ضد المقيمين طول المدة (أي الذين لم يحصلوا على فرصة للعمل في الاقطار العربية الغنية) . ومن المتوقع أن تزيد هذه الآثار كلها من منسوب السخط لدى الفئات الوسيطة مع تعاظم التباين في مضمون توجهاتهم وأمزجتهن السياسية والايديولوجية مما يتيح المزيد من موارد التعددية الاجتماعية والسياسية .

(جـ) الانعطاف إلى الليبرالية الاقتصادية :

في جميع الاقطار العربية لعبت الدولة دورا بارزا في المجال الاقتصادي منذ الاستقلال . فهي المصدر الرئيسي للاستثمار والتمويل ، والقطاع المملوك لها عادة ما يتمتع بدور مسيطر في القطاعات الاقتصادية الحديثة وخاصة استخراج والصناعة التحويلية كما انها تستطيع التدخل في تحديد مجرى السلوك الاقتصادي الخاص والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ وتتطور حول الروابط الاقتصادية . على أن هذا الدور الاقتصادي البارز للدولة قد تراقف منذ مقبلة الستينات مع سياسات اقتصادية راديكالية قومية في عدد من الاقطار العربية وخاصة مصر وسوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبي وليبيا . على حين أن هذا الدور قد تراقف منذ البداية مع سياسات اقتصادية ليبرالية في بقية الدول العربية

ب - تعاظم الفوارق وعدم المساواة في الثروة والدخل بين قطاعات هذه الفئات الوسيطة ، وخاصة في الدول العربية غير الأعضاء في الأوبك والمصدرة للعمال .

ج - تعاظم تركيز الثروة . فنشأت أو توسعت طبقات أوفئات اجتماعية عليا . وشملت هذه الفئات أحيانا قطاعا من المسؤولين الحكوميين ومديرى القطاع العام والمرافق العامة نتيجة فتح القنوات بين القطاعين .

ونتيجة لذلك كله شكلت سياسات التوسع الاقتصادي في الوطن العربي في السبعينات مصدرا هاما للتعددية الاجتماعية وبالتالي للتعددية السياسية في المجتمعات العربية .

على أن انقلاب سياسات التوسع إلى سياسات انكماشية قد جلب متغيرات أخرى إلى الوضع الاجتماعي عامة ووضع الفئات الوسيطة بصورة خاصة - وقد بدأ التحول إلى سياسات انكماشية في عام ١٩٨٢ على حين بدأ الانكماش فعليا منذ ١٩٨٠ في غالبية الاقطار العربية . فتدهور اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقطار العربية بنسبة ٢,٢٪ في المتوسط بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ وذلك بالمقارنة بمعدل نمو سنوى حقيقى بلغ ٥,٥٪ خلال النصف الثانى من السبعينات (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥) مما اضطر غالبية الدول العربية إلى اتباع سياسات تقشفية وانكماشية . وحيث أن السبب الرئيسى وراء هذا الهبوط هو انحسار العائدات من صادرات البترول ، فقد كانت الاقطار العربية الأعضاء في الأوبك هي أكثر الدول تأثرا نتيجة ضمان مسئولية قطاع الاستخراج عن الناتج المحلي . على أنه متلما انتقل الرواج من هذه الاقطار إلى بقية الاقطار العربية خلال النصف الثانى من السبعينات ، فإن التيار الانكماشى قد انتقل في هذا الاتجاه نفسه في النصف الأول من الثمانينات . ويمكننا أن نلاحظ بسهولة اطوار انخفاض معدل تكوين رأس المال المحلي الاجامى ، ومعدلات التوسع في السيولة النقدية المحلية خلال النصف الأول من الثمانينات في جميع الاقطار العربية تقريبا .

وما يهمنا في هذا الاتجاه الانكماشى هو طبيعة تأثيره على الميل والتوجهات السياسية السائدة وخاصة بين أبناء الفئات الوسيطة . ويمكن ايجاز هذا التأثير في :

١ - هبوط معدلات خلق فرص التوظيف أمام خريجي المدارس والجامعات وبالتحديد في البلدان العربية

وخاصة الأقطار الأعضاء في الأوبك .

الداخلية، وبعضها الآخر من القمع العليا للفئات الوسيطة، وبعضها الثالث من داخل بيروقراطية الدولة ورجال السياسة الكبار .

ب - توسيع قاعدة اللامساواة في المجتمع . واحد مظاهر ذلك هو انقسام جزء من الفئات الوسيطة وضمها للطبقات العليا الجديدة . كما أن من مظاهر عدم المساواة المتزايدة تعاطف الضغوط التضخمية التي تعاني منها الجماهير الشعبية والشرائح الدنيا من الفئات الوسيطة . فقد شهدت مستويات التضخم قفزة هائلة من ٦٥ - ١٩٧٣ و ١٩٧٣ - ١٩٨٤ في السودان من ٧,٢٪ إلى ١٩,٣٪ وفي المغرب من ٢٪ إلى ٨,٣٪ وفي مصر من ٢,٦٪ إلى ٢٢,١٪ وفي سوريا من ٣,١٪ إلى ١١,٩٪ وفي الجزائر من ٢,٨٪ إلى ١٢,١٪ وفي السعودية من ٥,١٪ إلى ١٤,١٪ ومع تعاطف الضغوط التضخمية أخذت ظاهرة الفساد الإداري في الانتشار بصورة مذهلة مما فاقم من مشكلة عدم المساواة اجمالا، ودخل الفئات الوسيطة بصورة متميزة .

ج - تآكل المعادلات الاجتماعية - القومية للدولة الراديكالية في أكثرية الأقطار التي وضعت هذه المعادلات في الستينات . وقد تبلورت هذه المعادلات حول الأمن القومي في الاستقلال والدفاع الوطني، وفي التحديث والتصنيع والنمو وفي ضمان حد أدنى من الرفاهة الاجتماعية . لقد انقسم العقد الماضي باحباط وخيبة أمل قومية شديدة الوطأة في الأمن الوطني . ومع ذلك فقد تعاطف العبء الدفاعي على الموازنات العامة العربية اجمالا باطراد ، في الوقت الذي انتهجت فيه الدول سياسات توسعية في الاستثمار ، وتعاطف أيضا عبء مدفوعات وتحويلات الرخاء من الموازنات العامة نتيجة التوسع في استيراد الغذاء والارتفاع الباهظ في أسعار الواردات عموما ونتيجة للتضخم المحلي وهبوط مستويات الانتاجية الأمر الذي أسفر عن تحقيق معدلات لنمو الناتج أقل كثيرا من معدلات نمو التكوين المحلي لرأس المال ، وفي ظروف تراخي قبضة الدولة على الاقتصاد المحلي اجمالا نتيجة الانعطاف نحو سياسات الليبرالية الاقتصادية وعدم نمو إيرادات الدولة بمعدلات مواكبة لمعدلات النمو في الناتج القومي أصبح من الصعب بصورة متزايدة المحافظة على المعادلات السابقة . للدولة الراديكالية القومية ويات من المحتم أمامها تخفيف أعباء مدفوعات الرفاه على موازاناتها العامة . وقد تمكنت الدولة في الدول العربية غير الأعضاء في الأوبك من تحقيق ذلك إلى حد ما بوسائل

وقد اشتملت السياسات الراديكالية القومية للدولة في الأقطار الأولى على مجموعة من الإجراءات التي نقلت إلى الدولة ملكية المشروعات الاقتصادية الكبيرة ، والسيطرة على التجارة الخارجية مع ميل قوى نحو تقييدها وقيام الدولة بالتحكم في التغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الادخار والاستثمار والأسعار والأجور والسيولة النقدية ، مع بناء قاعدة واسعة نسبيا لمؤسسات رفاهة تضمن حدا أدنى لمستويات المعيشة والخدمات والحاجات الأساسية والتي امتدت في حالات معينة إلى ضمان حق التوظيف .

وتغلقت مجمل هذه السياسات بفلسفة تعمل على التحديث السريع للاقتصاد بالتركيز على الصناعة التحويلية الثقيلة والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على الذات دون فك الروابط الاقتصادية مع الخارج وخاصة المراكز الأساسية للنظام الرأسمالي العالمي . على أن هذه الفلسفة قد همشت إلى حد بعيد من نطاق وفعالية السوق بمعناها وضمومتها التقليدي الشائع في النظم الرأسمالية الليبرالية .

وقد كانت هذه الفلسفة بالتحديد هي موضع التغير الحاسم في توجهات السياسة الاقتصادية في مجموعة الأقطار التي انتهجتها في الستينات . فمع سياسات التوسع الاقتصادي التي تم تمويلها بعبائدات النفط الكبيرة في حالة الدول الأعضاء في الأوبك ومن تحويلات العاملين في الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية بدأ تغير هام في السبعينات نحو تخفيف أروك سيطرة الدولة على الاقتصاد وتقليص دورها ومحاولة تعزيز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص والأجنبي والدفع نحو توسع مذهب في الروابط الاقتصادية الخارجية مع المراكز الرأسمالية العالمية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار المباشر وأعمال مقاولات تسليم المفتاح ونقل التكنولوجيا والارتباط مع المصارف العملاقة عابرة القومية . وما يهمني في هذا الانعطاف نحو الليبرالية الاقتصادية هو انعكاساته على التكوين الاجتماعي . ويمكن حصر هذه الانعكاسات في ثلاثة عناصر أساسية وهي :

١ - التبلور السريع لطبقات عليا جديدة في الأقطار العربية ، وخاصة في حالة الأقطار التي اتبعت في فترة سياسات راديكالية قومية . وتتكون هذه الطبقات من مركب معقد من الفئات الرأسمالية الجديدة التي أتى بعضها من كبار رجال المال وتجارة الاستيراد والتجارة

معه من أجل تغييره من الداخل على نحو آخر . وتمثل حركات الاعتراض الجذرية أو الثورية مقياسا مناسباً لشدة المعارضة وكثافة التحدى الذى تواجهه الدولة العربية المعاصرة .

وبالتالى فسوف نعرض بإيجاز لحركات الاعتراض المقتنة ، وحركات الاعتراض التلقائية . وبعد ذلك نعرض لأهم تيارات المعارضة الثورية وهى الحركات الإسلامية واليسار الماركسى .

(١) حركات الاعتراض المقتنة :

ارتبطت شرعية وجود هذه الحركات بدرجة من التسامح السياسى لعدد من الدول العربية . وهذا التسامح يكشف من ناحية استئثار هذه الدول لواقع هيوط قدرتها على الهيمنة ونمو مزاج التوتر والسطخ . ومن ناحية أخرى فهو يكشف عن مرونة اختيار البدائل المناسبة لمواجهة هذا الواقع . فقد اعتبرت الدولة أن السماح بهامش من الحريات فى حدود بعض الضوابط الحاسمة يمكن أن يساعد فى امتصاص السخط الكامن داخل قنوات شرعية ، وبذلك يؤدى تعدد التيارات المقتنة إلى نوع من التناقص والتوازن الذى يدعم الاستقرار السياسى للدولة . على أن هذه المرونة لها حدود فعالة . فالدولة لا تسمح بشرعية التعبير المنظم لكل التيارات السياسية والإيديولوجية وهى لا تستبعد فقط ما قد تعتبره معارضة ثورية أو منافسة لشرعية الدولة ، ولكنها تخضع التيارات المشروعة أيضاً لعدد من الاعتبارات التى تمس صميم برامجها وأفكارها والتى تعتبر الدولة أنها جوهرية لضمان الاجماع القومى والاستقرار السياسى . وفوق ذلك فإنه من الملاحظ أيضاً أنه كلما تصاعد مناخ السخط والتوتر ، وكلما حاولت الأحزاب أو التكتلات الشرعية استثمار هذا المناخ لتحقيق مكاسب سياسية قامت الدولة ببعض الاجراءات التى تقيد أكثر من حرية نشاط المعارضة الشرعية أو تلغىها جزئياً أو كلياً .

ومع هذا فإنه لا يجوز القول بأن الأحزاب التى يجيزها القانون فى عدد من الاقطار العربية تلعب دور الديكور فى نظام سياسى استبدادى . وقادة أعضاء تلك الأحزاب كثيراً ما لا يقبلون المساومة والدخول إلى الحكومات الائتلافية التى يعرضها قادة الدولة بين الحين والآخر . فهذه الأحزاب تسعى لممارسة درجة أكبر من التأثير الجماهيرى والضغط السياسى .

إن القيود التى تحيط بحرية تكوين الأحزاب فى مصر

غير مباشرة وخاصة الوسائل التضخمية . إذ انخفضت الأعباء الحقيقية لدعم الدولة للسلع الأساسية ولفرص التوظيف والضمان الاجتماعى . على أن المخاطر السياسية المترتبة على التحلل القانونى من هذه الأعباء كانت كبيرة إلى الحد الذى ألزم الدول والقادة العرب بمحاولة الالتفاف بوسائل غير مباشرة حول هذه الضمانات . ومع ذلك فإن العاملين المنصرمين والأعوام المقبلة سوف تشهد مزيجاً من الوسائل الانكماشية : تخفيض مستويات الاستثمار الحقيقى ومعدلات تكوين رأس المال المحل ، والوسائل التقشفية التى تستند على تقليل المدفوعات والتحويلات الحقيقية الخاصة ببرامج الرفاه .

ونتيجة لجميع هذه العوامل أصبحت مصادر التعددية السياسية كثيرة داخل التكوين الاجتماعى للأقطار العربية ، وهو أمر لا مناص من تحوله تدريجياً إلى مصادر للضغط السياسى على الدولة من خلال عدد من تيارات الاعتراض السياسى والإيديولوجى والطائفى والدينى .

٢ - حركات الاعتراض الجماهيرى والسياسى :

قادت العوامل السابق شرحها إلى افراز حركات اعتراض ظاهرة أو كامنة ولكنها فى كل الأحوال غير خفية لسبب حجمها وتأثيرها السياسى . ومن الملاحظ أن حركات الرفض والاعتراض فى الوطن العربى قد توزعت بين قوى أمكنها العمل فى حدود الشرعية ضمن ضوابط وقيود معينة تحكم التعبير الحر كما فى مصر وتونس والمغرب ، ومثل الأحزاب التى قبلت الانضمام فى جبهة جنباً إلى جنب مع حزب البعث الحاكم فى كل من سوريا والعراق ، ومثل التجمعات التى ظهرت فى الكويت والبحرين والتى تمارس الكثير من وظائف الحزب السياسى بالرغم من عدم سماح قانون هذه البلاد بالأحزاب . وإلى جانب هذا التمييز بين المعارضة المقتنة وغير المقتنة فهناك تمييز آخر بين حركات الرفض والاعتراض المنظمة وتلك غير المنظمة أو التلقائية . وإلى جانب ذلك يجب أيضاً التمييز بين حركات الاعتراض والرفض الجذرية والتى تنحو منحى ثورياً ، وتلك الأقل جذرية والتى يمكنها التناقل مع الوضع القائم والتعامل

في مصر عام ١٩٧٧ وفي تونس عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٤ وفي المغرب عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ طبق أسلوب الرفع الفجائي لأسعار السلع والصدام الموسع بين الشعب والبوليس الذي تلاه سحب قرارات رفع الأسعار . وفي حالات أخرى نجد انفجارات مباغتة من قبل فئة من الفئات نتيجة ظروف أو قرارات تمسها بصورة مباشرة دون أن تجد تعاطفا جماهيريا مثلما حدث في أحداث تمرد قوات الأمن المركزي في مصر في ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ . وتتميز حركات الاعتراض التلقائية بكونها لا تعبر عن مزاج وذهنية النخب السياسية بل عن مزاج وذهنية الجماهير الفقيرة أو قسم منها ، وبكونها أوسع تأثيرا وأكثر مباغتة وأقل تقيدا بكل قيود وأطر الشريعة . وإذا ما ربطنا هذه الظاهرة بحقيقة العزف والانسحاب الجماهيري عن المشاركة في النشاط السياسي اليومي المقتن (والمنظم عامة) لممكننا أن نستنتج أن هذا الطابع الانفجاري هو الشكل النوعي الذي تسمح به الظروف الانتقالية الحالية في الاقطار العربية لمشاركة الجماهير في العمل السياسي . وهو امر لا شك في خطورته ليس فقط على استقرار الدولة بل أيضا على عملية بناء المجتمع والأمة ذاتها فيما لو استمر وتواتر على النحو الذي شهدناه في السنوات الثلاث الماضية .

وبصورة عامة فإن الملاحظ أن الدولة تستجيب لهذه الأحداث الانفجارية الشعبية ولزيادة حدة المعارضة المنظمة بتضييق هامش الحريات الديمقراطية . ويمكن القول بأن الساحة السياسية في أكثرية الاقطار العربية سواء تلك التي تسمح بمعارضة منظمة أو تلك التي لا تسمح بها قد شهدت درجة أقل من تسامح الدولة السياسي ودرجة أكبر من تركيز السلطة وعنف الدولة بالمقارنة بالأعوام القليلة الماضية باستثناء الحالة الفريدة للسودان . فبعد تصفية تجربة الحياة النيابية في البحرين عام ١٩٧٥ تم حل برلمان الكويت وتعطيل الدستور هذا العام . وفي تونس حوصر الاتحاد التونسي للشغل واعتقل رئيسه وأوقفت بعض الصحف لمدة تصل إلى العام . وشهدت اليمن الديمقراطية صراعا داميا على السلطة في يناير راح ضحيته آلاف المواطنين وقدم الرئيس السابق للمحاكمة غيابيا في ديسمبر مع أكثر من ستين من رفاقه ، ولم يترد أي من طرفي الحرب الأهلية في التكتيل خصمه وتبدير الاغتيالات لرفاق الأمس . واستمرت حملات الاعتقال في الجزائر والمغرب وسوريا وغيرها . ويستمر حالة الطوارئ المعلقة في سوريا منذ

وتونس والمغرب تجعل أحزاب المعارضة أقرب إلى الجبهات منها إلى الأحزاب السياسية بالمعنى الضيق للكلمة . فالضغط نحو ضم التيارات المتقاربة في تشكيل سياسي واحد لتعليه القيود على عدد الأحزاب وضرورة الانصياع والموافقة على سياسات معينة للدولة تعتبر موضوعات للاحتكار السياسي . كما يمل هذا الوضع نفسه وجود أجنحة حكومية أو تضغط داخل هذه الأحزاب للتنسيق مع الدولة ، خاصة في وقت الأزمات . وبشكل عام يمكن القول بأن حركات الاعتراض المقتنفة ما زالت ضعيفة وهشة في الاقطار العربية التي تسمح بها وهو الأمر الذي يسمح بنجاح اتجاهات بعض قوى الضغط في الدولة لمحاربة وتقيد نشاطها بدون معارضة جماهيرية كما حدث في تونس والكويت في العام الحالي ، ومع ذلك فإنه من الملاحظ أيضا أن أحزاب أو تكتلات المعارضة المقتنفة قد اكتسبت خلال العامين الماضى والحالي درجة أكبر من الراديكالية والحرية واتسمت بمعارضتها بالحدة .

(ب) حركات الاعتراض التلقائية :

تواترت أحداث العنف الجماهيري التلقائية وغير الموجهة بسياسات أو برامج أو أحزاب محددة خلال الأعوام القليلة الماضية في عدد من الاقطار العربية . وترتبط هذه الانفجارات الجماهيرية بالاحتجاج على حاد مباشر يتعلق على الأغلب بإجراءات اقتصادية تمس القوت اليومي للجماهير ، وسريعا ما تنكسر أو تنحصر هذه الانفجارات بعد سحب هذه الإجراءات بواسطة الزعيم الذي يظهر في نهاية المطاف كحكم بين الحكومة القائمة والشعب . ومن الأمور اللافتة للنظر أن هذه الأحداث تنفجر في الحالات التي لا تسمح فيها الدولة بهامش من التعبير الحزبي المقتن مثلما تنفجر في الحالات التي تسمح فيها الدولة بهذا التعبير . ومن الأمثلة الهامة على الحالة الأولى انفجار ثورة أبريل ١٩٨٥ في السودان أثر تصعيد إرهاب الدولة ضد كل تيارات المعارضة غير المقتنفة وإجراءات رفع أسعار السلع الأساسية . ونجد نفس سيناريو الانفجار الشعبي في الأحداث الطلابية في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٦ . وعلى النقيض نجد أن الدولة قد واجهت أحداث الانفجارات الطلابية في كل من السودان في أكتوبر ١٩٨٦ وفي الأردن في مايو ١٩٨٦ بأسلوب القمع مع تفاوت شدته . وفي أحداث انتفاضات الخبز الشعبية

عام ١٩٦٢ وفى الأردن منذ عام ١٩٦٧ وفى مصر منذ عام ١٩٨١ . كما استمرت حالات التعذيب البدنى والنفسى للمعتقلين السياسيين فى جميع هذه الاقطار وإن كانت مصر قد سجلت تقدما كبيرا بالقرار الذى اعلنه النائب العام فى ١١ سبتمبر الماضى بإحالة ٤٥ ضابطا وصف ضابط اتهموا بالتعذيب إلى المحاكمة . وبشكل عام فقد عالجت الحكومات العربية حالات التوتر الاجتماعى مهما كانت محدودة كنوع من الشغب وبأسلوب أمنى .

(جـ) حركات الاعتراض المنظمة والجزرية :

الإسلام السياسى :

لا شك أن حركات الإسلام السياسى تمثل المعارضة الأكثر قوة وفعالية فى كثير من الاقطار العربية ، وهى أيضا ذلك الجناح من المعارضة الذى يطرح تحديا جديا فى الامد المباشر للدولة العربية القائمة خلال عقد الثمانينات . لقد انحسر هذا الاتجاه فى الخمسينات والستينات تحت ضغط نهوض المشروع القومى التحررى الذى اجتاحت المجتمعات العربية فى هذين العقدين . إذ استطاعت الحركة القومية أن تعبئ القوى الحية للامة خلف أهداف إيجابية ارتبط بها نظام قيم سياسية كانت الانتماءات الوطنية والقومية موقعا أساسيا فيه . كما كانت الثقافة القومية إحدى علاماته البارزة . ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتقدم لحركات الإسلام السياسى فرصة نادرة لمعاودة النهوض من جديد .

لقد أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى إضعاف نفوذ وهيبة الدولة القومية فى أقطار المواجهة فى الصراع العربى الصهيونى بالرغم من استمرار القيادات التاريخية فى الدفاع عن مواقعها السابقة لفترة ثلت . إلا أن هذا الضعف قد أدى إلى تمرير تحولات عميقة وشاملة فى البناء الاجتماعى - السياسى تكونت فى أعقابها ذهنية إقليمية وإنعزالية ومحافظة سريعا ما أحالت موقف الهزيمة - الذى كان من الممكن تاريخيا تجاوزه جذريا - إلى يأس وإحباط شامل . وكان هذا المناخ مواتيا تماما لازدهار التفسيرات الدينية للهزيمة باعتبارها نتيجة للانحراف عن مبادئ الشريعة ، ونمرة مريرة للانحراف الأخلاقى فى المجتمع العربى ككل . وما أن دلف الوطن العربى إلى عصر البترول ، وما تصاحب معه من تحولات هامة فى السياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية للدولة حتى بات من الممكن أن يتخلق جيش حقيقى يقبل أفكار الحركات الدينية الأكثر جذرية . وقد

تمثل هذا الجيش فى الفئات الوسيطة الدنيا التى أفقرت نسبيا وجرفت منزلتها الاجتماعية والثقافية فى سياق التحولات التى أفرزها عصر البترول .

وبالطبع فإن المسار الخاص والسياق المحدد لصعود الحركات الدينية الجزرية يختلفان من قطر عربى لآخر . إلا أن هزيمة المشروع القومى مثلت إطارا عاما لهذا الصعود . ويجب التنبيه إلى الدور الخطير الذى لعبته الحركات الدينية فى مصر من حيث آثارها على صعود هذه الحركات فى بقية الاقطار العربية . ويمكن القول بأن انبعاث حركة الإخوان المسلمين فى مصر من جديد منذ مقتل السبعينيات قد أبرز الإمكانات الكامنة لصعود تيارات دينية مماثلة فى العديد من الاقطار العربية وكيفت إلى حد ما خصائص ذهنية وممارسات هذه الأخيرة .

وفى مصر لعبت الدولة ذاتها دورا هاما فى تمهيد المسرح لصعود حركات الإسلام السياسى الأكثر جذرية بانتقالها من ايديولوجية قومية مستقيمة إلى إحياء عناصر من التراث السلفى فى محاولة لتقديم عزاء دينى عن الهزيمة من جهة ، ولكيح التوترات الاجتماعية التى طفت على السطح مبكرا من جهة أخرى ، ولوقف التقدم الذى أحرزته قوى اليسار فى السنوات الأولى من السبعينات من جهة ثالثة . ومن المؤكد تقريبا أن كثيرا من أجهزة الدولة والشخصيات المسئولة والغربية ، الرئيس السادات قد تحالفت مع الجماعات الدينية ، وخاصة الجديدة منها بصفة خاصة منذ عام ١٩٧٥ وربما قبل ذلك بكثير ، أى منذ تولى الرئيس السادات لحكم البلاد . ومع ذلك فلم تكن هذه التحالفات تعبيراً عن نزعات شخصية بل أنها مثلت تكتيكا يقوم على الاستغلال السياسى الواعى للمشاعر الدينية العميقة لدى الامة . وهذا التكتيك فرضه ظرف الضعف النسبى وتآكل قدرة الدولة على الهيمنة على الساحة السياسية . على أن منطق وآلية هذا التحالف والاستغلال السياسى للمشاعر الدينية الذى انطوى عليه كان ولا بد أن ينال الدولة ذاتها بآثاره الوخيمة كما كشف حادث المنصة فى مصر فى أكتوبر ١٩٨١ ، وكما أظهرت المواجهة الساخنة بين الرئيس السابق نعيمى وحركة الإخوان المسلمين قبل شهور قليلة من الثورة الشعبية التى أودت بعهده . إذ كلما استشعرت الحركات الدينية قوة جديدة كلما سعت لانتزاع سلطة الدولة لصالحها الخاص .

ويختلف الحال فى سوريا عنه فى مصر والسودان من

الكبرى الوحيدة وهى حادث التمرد في الحرم الشريف عام ١٩٧٩ فقد صدر عن جماعات سنية أصولها متطرفة . ولم يجر هذا الحادث أعمال عنف أخرى ربما نتيجة لإحكام الوضع الأمنى بصورة أكبر من ذى قبل . على أن من المؤكد أيضا أن ثمة نشاطات لجمعيات دينية سرية على نطاق ضيق نسبيا . ولا شك أن تراجع حقبة النفط والسياسة الاقتصادية التقشفية في السعودية وإقطار الخليج الأخرى قد تخلق جمهورا متعاطفا مع الدعاية السياسية الدينية الجذرية خاصة مع تعاطف عدم المساواة التوزيعية واستمرار مظاهر الفساد .

وقد سجلت حركة الإخوان المسلمين في الجزائر نموا متزايدا في السنوات الأولى من الثمانينات . فلم تعد جبهة التحرير الجزائرية تتمتع بنفس القدرة على الاستيعاب الاجتماعى والهيمنة السياسية السابقة . وقد اتسم تقدم الحركة السياسية الدينية في الجزائر باللجوء المباشر للعنف وتكتيكات حروب العصابات ، وإن ترجمت في عمليات مبعثرة ومتفرقة . وفى تونس أصبح للحركة السياسية الدينية الجذرية مرتكزات قوية في الجامعات والأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة . فكان قادة هذه الحركة على رأس المظاهرات الشعبية الصاخبة والواسعة النطاق التي انفجرت عدة مرات احتجاجا على رفع أسعار السلع الغذائية . ومن هنا فإن التكتيك المعتمد لدى هذه الحركة في تونس هو الانتفاضات الجماهيرية أكثر منه العمل المسلح .

وعلى العموم فقد اتسمت الحركات الإسلامية الأصولية سواء السنية أو الشيعية في الوطن العربى بالنزعة نحو الصدام وتكفير الدولة والمجتمعات العربية .

لقد اتسم التيار الايديولوجى الإسلامى بالتوزع بين رافدى الدعوة والجهاد أو الموعظة والإكراه . إلا أن الجديد الآن في الوطن العربى أن نفوذ أكثر تيارات الجهاد جذرية ومفكرهم من أمثال أبى الأعلى المودودى وسيد قطب قد بدأ يكسب مواقع جديدة وبصفة خاصة بين الجيل الشاب . ولم يقف استخدام الدولة في الاقطار العربية لتيار الدعوة إلى وقف تقدم تيار الجهاد بل اتضح في الممارسة العملية أن التكامل بين التيارين أقوى وأكثر بروزا من التنافس والتناقض بينهما . ومن الملامح الجديدة أيضا أن تيار الدعوة قد أخذ ينشئ لذاته قاعدة اقتصادية قوية تتمثل في شبكة من المؤسسات المالية وشركات توظيف الاموال ومشروعات

هذه الناحية . إذ لم يصدر عن الدولة في سوريا اتجاه رسمى لدفع وتشجيع الحركات الدينية . على أن هذه الأخيرة قد أفادت من ضعف هيبة الدولة في سوريا ومن الإحباطات الناشئة عن فشل الدولة المتتالي وسوء توجيه سياساتها في لبنان منذ عام ١٩٧٦ . إذ يتميز صعود الإسلام السياسى في سوريا بتصافر الحركات الدينية مع التركيب الطائفى للمجتمع ، فالإسلام السياسى ، وخاصة حركة الإخوان المسلمين في سوريا - هو إسلام سنى ويوجد دعمه من الفئة التجارية السنية النشطة تقليديا في هذا القطر .

ولا شك أيضا أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران ، ثم اندلاع حرب الخليج كانا من العناصر التي مهدت المسرح لتطوير نشاط تيارات الإسلام السياسى الطائفى ، وبالأذات في بلدان الخليج . فقد انعشت الثورة الإيرانية أمام الشيعية في الهيمنة وأطلقت طاقة العنف الكامنة لدى تيارات الإسلام الشيعى السياسية والتي تتطلع موضوعيا من الذاكرة السياسية الجماعية ووضع الاضطهاد الاقتصادي والسياسى النسبى الذى لاقاه الشيعية في عدد من الاقطار العربية .

ويدعم من هذا الواقع نجاح النظام الإسلامى في إيران في إنشاء صلات تنظيمية مع الحركات السياسية والتنظيمات العسكرية الملحقة بها والتي تعمل أساسا بين الشيعية في العراق والخليج ولبنان . وقد مكنت هذه الصلات منظمات الشيعية العسكرية والسياسية من إدارة عمليات العنف المنظم ضد عدد من الدول العربية على نحو ما ظهر في مسلسل التفجيرات في الكويت هذا العام والعامين السابقين . غير أنه من الضروري ملاحظة أن اندلاع أعمال العنف في الكويت بالأذات لا يعنى أن تأثير الإسلام السياسى في باقى بلدان الخليج أقل قوة . فالكويت بالأذات كانت مستهدفة بالعنف والإرهاب المنظم بسبب حدودها المشتركة مع العراق والتي اتاحت لها تقديم الدعم المباشر والتسهيلات البرية والبحرية في دفاعاتها ضد الهجوم الإيراني المتواتر الأمر الذى يجعل حصار وإرهاب الدولة في الكويت بالنسبة لحكام إيران حلقة هامة من حلقات الحرب العراقية - الإيرانية .

ومع أن السعودية لم تشهد أعمال عنف شيعية ، إلا أن المؤكد تقريبا أن هناك تيارا ومزاجا قويا للإحياء الشيعى بين الأقلية الشيعية هناك . أما عملية العنف

خدمية وصناعية في مختلف الفروع إلى جانب شبكة أوسع من المؤسسات الخيرية العاملة في قطاعات التعليم والخدمات الصحية .

وقد مالت الدولة في مختلف الأقطار العربية إلى تبني منهج آمن إلى حد كبير في مواجهة تحدى المنظمات والحركات السياسية الدينية الجذرية . إذ عمدت الحكومات إلى محاولة حصار تقدم هذه الحركات بالإجراءات البوليسية وحملات الاعتقال والتعذيب وتشكيل المحاكم الأمنية لقيادات هذه الحركات . كما عمدت أحيانا إلى تسديد ضربات إجهاض واسعة لمنع تشكل منظمات دينية جديدة أو تقادى قيام المنظمات القائمة بنشاط سياسي أو عسكري . ومثل هذا المنهج قد عجز عن حصار الظاهرة لسبب رئيسي وهو أنها في الجوهر ليست ظاهرة أمنية وإنما ظاهرة اجتماعية وسياسية لها جذورها الموضوعية في أزمات الهوية والانتماء وأزمات الحريات والمشاركة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية في اللحظة الراهنة . أما الطابع للعنف وشبه العسكري الذي يسم هذه الحركات فلم يكن فقط نتيجة لصعود تفسير محدد للإسلام وإنما بصورة أساسية نتيجة لعدم وجود منافذ مشروعة وفعالة للتعبير الإيجابي عن مناخ السخط وعن القيم الثقافية والأيدولوجية الاجتماعية التي تنطوى عليها تلك الحركات ، وهو ما يدفعها إلى البديل الصدامي . فلا يخلو من دلالة أن تحمل التنظيمات الدينية السياسية الكبرى الجديدة أسماء عسكرية مثل الجهاد في مصر والطليعة الإسلامية المقاتلة في سوريا وحزب التحرير في تونس . وهذه المنظمات تفتقر إلى الدرجة السياسية والخبرة في العمل الدعائي بين الجماهير التي كونتها المنظمات السياسية الدينية الأقدم والأكثر اعتدالا وبصفة خاصة تنظيمات الإخوان المسلمين في مصر وسوريا والسودان . ومن هنا فإن حرمان الحركات الدينية بكل تياراتها من حريات التعبير والتنظيم لا يفضي إلا إلى التعظيم المصطنع لقوة المنظمات ذات المنهج الصدامي العسكري والتي تنال عملياتها درجة أكبر من الدعاية ، وهو الأمر الذي يدفع دفعا قطاعات من التيارات الدينية المعتدلة إلى الانعطاف إلى المنهج الصدامي العسكري .

اليسار الماركسي .

والاتجاه الآخر الذي ازدادت راديكاليته خلال حقبة

الثمانينات ، من بين أكثر حركات الاعتراض جذرية هو اليسار الماركسي .

ولم يكن التطور النسبي لراديكالية هذا الاتجاه شاملا لكل الأقطار العربية ، بل كان هذا التطور مقصورا على البلدان ذات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تطورا .

فما يميز الوضع الجديد لهذا التيار هو ظهور قوى جديدة في حركة اليسار تعبر عن مواقف أكثر جذرية في رفض الدولة العربية الراهنة ، وكذلك أيضا في انتقال بعض قوى اليسار التقليدي إلى مواقع أكثر انفصالا عن هذه الدولة .

وفي واقع الأمر فإن هذه الظاهرة الجديدة تخص بالذات الدول التي تبنت مشروعا أكثر جرأة لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي في الستينات وهو المشروع الذي قادها إلى صدام واسع مع المصالح الاستعمارية الإقديمة والجديدة ومع الطبقات التقليدية في مجتمعاتها ، كما قادها إلى توسيع علاقات الصداقة والتعاون والتحالف مع دول المنظمة الاشتراكية . فقد كان لهذا التوجه أثره على حركة اليسار الماركسي حيث لم يكن أكثر حركات الاعتراض جذرية بل على العكس فإن قوى اليسار التقليدية في تلك البلدان ارتبطت بعلاقات التحالف مع الأنظمة الحاكمة ، ولم يكن من الممكن اعتبارها قوى رافضة فقد اعتبرت أن التناقض الرئيسي هو التناقض مع المصالح الاستعمارية والقوى الطبقية التقليدية . وقدمت هذه الفصائل تحليلا لطبيعة السلطة كانت المنطلق السياسي والفكري لمواقفها الجبهوية من الأنظمة الحاكمة التي تراوحت لدى فصائل اليسار الماركسي بين أنظمة اشتراكية ، أو تنتهج طريق التطور اللارسمالي ، أو تحتل فيها مجموعة اشتراكية مواقع مؤثرة داخل أجهزة الحكم .

وتبعاً لذلك ركز التيار اليساري الماركسي على أهمية علاقات التحالف مع هذه الأنظمة التي يمكن أن تنتقل تدريجيا إلى مواقع الاشتراكية عبر توسيع نطاق صدامها مع الاستعمار ، والقوى الاجتماعية التقليدية ، وتوسيع قاعدة قطاعات الدولة في الصناعة والزراعة ، وتطوير علاقات التحالف مع دول المنظمة الاشتراكية ، الأمر الذي بدا لها منسجما مع حقائق تتصل بطبيعة العصر والمتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أسفرت هذه الرؤية بالفعل عن علاقات تحالف واسعة النطاق بين تنظيمات اليسار الماركسي في كل من

مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وبين الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان ، في فترات مختلفة .

وكان هذا السياق الذي طبع حركة اليسار الماركسي في فترات مختلفة في الاقطار العربية تمتد من منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات هو سياق علاقات تعاون وتحالف وليس علاقات رفض واعتراض وانفصال عن الدولة العربية الحديثة المستقلة .

ومع أن حركة اليسار قد شهدت بعض التصدعات الثنائية التي اعترضت على نمط توجه اليسار من أنظمة الحكم في هذه البلدان ، إلا أنها لم تنجح في تشكيل ظاهرة معاكسة للتوجه الرسمي العام لفصائل التيار الماركسي .

ولكن جملة المتغيرات التي شملت الوطن العربي ، وهذه الاقطار على وجه الخصوص خلال عقد السبعينات أسفرت عن ظهور قوى جديدة من اليسار راجعت توجهات القوى التقليدية للحركة الشيوعية في العالم العربي ، وكونت توجهات اعتراض ورفض لنمط الدولة العربية ، على الأخص فيما يتعلق بطبيعتها الاجتماعية ، وموقفها من قضية الحريات ، وإزمة هياكلها الاقتصادية التي فتحت الباب فيما بعد للاحتمالات الردة فيما ترى هذه القوى .

وقد رفضت قوى اليسار الجديدة التحليلات التي قدمت عن اشتراكية الدولة العربية الحديثة أو انتهاجها لطريق التطور اللارسمالي في النمو ووجود وزن مؤثر لمجموعة اشتراكية في السلطة واعتبرت قطاع الدولة نواة لتشكيل فئات رأسمالية جديدة ، كما رفضت التنظيم السياسي للمجتمع الجديد الذي فرض قيودا شديدة على الحريات السياسية والنقابية للجماهير واعتبرت أن الاستبداد السياسي لهذه الأنظمة يؤدي إلى ثغرات خطيرة في قدرتها على مواصلة المعركة الوطنية ، خصوصا وأن الجسور لم تكن قد انقطعت تماما مع السوق الرأسمالية العالمية رغم توجيه ضربات قوية للمراكز الاحتكارية الاستعمارية في الاقتصاد القومي .

واعتبرت هذه القوى أن مهمتها هي التحضير لمجتمع اشتراكي جديد ، لأن الديمقراطية ليست قدرا معلقا في عنق البرجوازية ، وأن مهمة هذا التحضير تتعلق بالتحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين .

وكما هو واضح فإن نشأة هذه القوى ارتبطت بخلافات عميقة حول المنطلقات السياسية والفكرية لليسار التقليدي فشملت الخلافات طبيعة الأنظمة وقضايا الجبهة والشعارات التكتيكية المباشرة والأبعد مدى .

وفي واقع الأمر فإن انتقال اليسار الماركسي إلى مواقع المعارضة الجذرية لم يقتصر على نشأة قوى جديدة لليسار في العالم العربي بل تمتد ضغوط أزمة المشروع القومي وعلى الأخص بعد هزيمة يونيو ٦٧ ، وتحت ضغوط الأزمات التي تعرضت لها خطط التنمية في هذه البلدان ، وانتصار اتجاهات داخل السلطة تدعو إلى سياسات مختلفة ، فتحت ضغط هذه الوقائع نفسها انتقلت قوى عديدة من فصائل اليسار التقليدي إلى مواقع أكثر انفصالا عن الدولة العربية .

وكما هو واضح فإن حركة اليسار شهدت انقسامًا لم يعد يتسم بما كان يميز المنازعات الحلقية السابقة ، بل أصبح يدور أساسًا حول التوجه السياسي والفكري في عدد من البلدان .

لقد انعكس هذا الخلاف في النشأة المستقلة لمنظمة العمل الشيوعي في سوريا من كواد لم يكن لمعظمهم روابط سابقة مع الحزب الشيوعي السوري ، الذي تعرض للانشقاق الذي عرف بانشقاق المكتب السياسي فيما يواصل الحزب انضمامه إلى حزب البعث في الجبهة التقدمية .

كما تعرض الحزب الشيوعي العراقي للانشقاق الذي عرف بانشقاق اللجنة المركزية ثم عرف بعض الانشقاقات الفرعية الأخرى بينما كان الحزب عضواً في الجبهة الوطنية مع حزب البعث الحاكم .

كما تشير تقارير أجهزة الأمن إلى وجود أكثر من تنظيم يساري في مصر مثل الحزب الشيوعي وحزب العمال ومنظمة ٨ يناير والمؤتمر .

وعلى ما يبدو فإن الظاهرة قد شملت السودان أيضا حيث تشير التقارير عن المعركة الانتخابية البرلمانية التي جرت في العام الماضي إلى تمايز مواقف من فصائل اليسار الماركسي عن مواقف الحزب الشيوعي السوداني .

وعرفت الجزائر عملية تمايز داخل جبهة التحرير عمل فيها الشيوعيون على اتخاذ مواقف أكثر

غير أنه من الضروري الإشارة هنا إلى نقطة تمايز خطيرة بين قطبي حركة الاعتراض فتنظيمات اليسار الماركسي لا تتبنى العنف ولا تدعو إلى الإرهاب لتحقيق التغيير الاجتماعي المنشود . بل تعتبر مثل هذه الممارسة نوعاً من نفاق الصبر تفتح الأبواب أمام توسيع نطاق العنف الرسمي للدولة وتضييق فرص النشاط السياسي ، وإذا ما استثنينا الحزب الشيوعي العراقي الذي انتقل تحت ضغوط حملات التصفية العنيفة التي شملت أعضائه وكوادره إلى طرْح أسلوب الكفاح المسلح مستفيداً من ظروف وجود منطقة غير خاضعة لسلطة الدولة في كردستان ، وإنشغال الجيش العراقي في حرب الخليج ، فلم يطرح أي حزب شيوعي آخر احتمال العمل المسلح ضد السلطة القائمة .

فإذا ما انتقلنا إلى الوزن النسبي لحركة اليسار الماركسي فقد تجدر الملاحظة أن الحركة الشيوعية العربية قد مرت بنوع من الأزمة تحت ضغط التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تمت بوتائر متسارعة ، وهي تحولات اعتبرتها الحركة الشيوعية رجعية على طول الخط ، ولكن هذه التحولات لم تسهم في بلورة « حالة ثورية » فلم تكن لهذه الحالة أن تتكون تلقائياً نتيجة لهذه التحولات .

كما أن نشاط اليسار الماركسي بكل تياراته لم يؤد إلى التحاقه مع الطبقات التي اعتبرها قاعدته الاجتماعية فكان أكثر فعالية في صفوف المثقفين والمتعلمين بشكل عام فقد ساعدت المتغيرات المرتبطة بالثروة النفطية في تشكيل متنفس واسع لقوى عريضة مما يعتبرها قاعدته الاجتماعية ، أما بصورة مباشرة ، أو بسبب انتظارها لدورها في الطابور .

ومع هذا فليس من المستبعد أن نشهد في السنوات الباقية من حقبة الثمانينات درجات من تصاعد نفوذ اليسار وهو أمر وثيق الارتباط بمستوى التوتر الجديد للحركات الاحتجاجية التلقائية من جهة ، ولتراجع حقبة النفط وانكماش سوق العمل العربية بكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار اجتماعية . أما الموقف الرسمي للدولة العربية من اليسار الماركسي فقد استمر على نفسه ما كان عليه من تأتيم نشاطه وحرمانه من امكانيات الوجود المستقل وأن تنهت بعض الدول إلى أهمية استغلال نفوذه في موازنة نفوذ التيار الديني ، مع تركيز الضربات على التيار الأشد خطراً ، وفقاً لعلاقات القوى المتغيرة ،

استقلالية ، كما تشير تقارير لأجهزة الأمن الجزائرية عن نشاط لحقات ماركسية تتخذ مواقف أكثر جذرية من النظام الحاكم . أي أن الاتجاه العام لحركة اليسار كان اتجاه الانفصال عن أنظمة الحكم وهو اتجاه لم يشمل قوى اليسار الجديد فحسب ، بل شمل فئات عديدة من قوى اليسار التقليدي فقد خرج الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة مع حزب البعث بعد سلسلة من الضربات الموجعة ، وبدأت مجموعات متزايدة من الشيوعيين الجزائريين تقض ارتباطها مع النظام تحت وطأة ما تعتبره تحولات في اتجاه اليمين ، ولم تعد فكرة الجبهة تحظى بنفس القبول الذي كان لها في مصر في الخمسينات والستينات كما طرأت تغيرات كبيرة على الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي من السلطة في السودان فيما بعد ثورة مايو ٦٩ وانقلاب هاشم العطا في عام ٧١ ، وأصبح الخلاف بين تيارات اليسار الماركسي يدور في الأساس حول بعض قضايا التكتيك رغم ما لها من صلة بقضايا الاستراتيجية .

وفي باقي أنحاء العالم العربي فإن حركة اليسار لم تشهد مثل هذا الانقسام فطبيعة النظام السياسي في هذه البلدان ، لم يثر نفس الاشكالات التي أثارها في البلدان الأخرى .

وفي بلدان الخليج فإن هزيمة ثورة ظفار حالت دون وجود قاعدة أخرى تصاف إلى اليمين الديمقراطي ، توفر فرصة تطور محتمل لنفوذ اليسار في الخليج الذي يفتقر على أية حال إلى قاعدة اجتماعية يمكن أن تمثل رافعة لزيادة نفوذه . كما أن الوضع في ليبيا التي تحاول أن تكرر طبعة أخرى من التجربة الناصرية في مصر ، ولكن في شروط مختلفة ، لم يوفر فرصة كافية لظهور حركة اعتراض يسارية ، بينما حافظت قوى اليسار في تونس والمغرب على مواقعها التقليدية . غير أن الظاهرة الجديدة بالانتباه هي أن نمو الاتجاهات الجديدة ، الأكثر جذرية في حركة اليسار ، تتم في صفوف الشباب ، على نحو ما لاحظنا بالنسبة لنمو تيارات التفكير في الحركة الإسلامية ، فقد كانت الجامعات هي المراكز الأكثر تأثراً لنفوذ هذا التيار ، كما كانت ساحة صراع يتسابق على النفوذ فيها قطبا حركة الرقش في المجتمع العربي ، فقد شهدت الجامعة في تونس أحداثاً دامية طوال العامين الماضيين وكذلك أيضاً جامعة اليرموك في الأردن هذا العام .

ويتصل بذلك أيضا توجه يرى أن السماح بهامش من الحريات لقوى الاعتراض التي تنكر أساليب العنف يمكن أن يساعد في امتصاص مظاهر السخط الجاهز والكامن وقطع الطريق على احتمالات تبلورها في اتجاهات للعنف ، قد تشكل حركة اعتراض أقوى أثرا من كل حركات الاعتراض القائمة .

فالوزن المعاكس لكل تيار يسهم في الواقع في خلق حالة من التوازن ، ذلك أن الاستقرار النسبي للدولة العربية الراهنة لم يعد يتعلق بقدرة الدولة العربية على تحقيق الإجماع القومي ، بقدر ما يتعلق بتحقيق نوع من توازن القوى ، أو توازن الضعف بين مختلف قوى الاعتراض المتناحرة .

ثانيا - دراسة حالة بناء الديمقراطية

في السودان

الوقت الذي لم يصل النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية إلى المستوى الذي بلغه في كثير من النظم السياسية التي تعرف ظاهرة التدخل المكثف للعسكريين في العملية السياسية ، والمقارنة بين دور المؤسسة العسكرية السودانية ، ودور المؤسسة العسكرية في أغلب أقطار أمريكا اللاتينية يوضح الفرق الذي نقصده .

وإجمالاً ، فإنه يمكن الحديث عن نموذجين لتدخل العسكريين في السياسة . النموذج الأول ، وأشهر الحالات التي تمثلها هي حالة المؤسسة العسكرية في أغلب أقطار أمريكا اللاتينية ، حيث يشارك العسكريون في السياسة من منطلق وصفهم كمؤسسة لها مصالحها وارتباطاتها وتصوراتها الخاصة بمستقبل الأمة ودورها فيه ، وإن كان هذا لا ينفى أن مصالح وتصورات المؤسسة العسكرية تتلاقى مع مصالح وتصورات فئات اجتماعية مدنية . أما في النموذج الآخر وهو الأكثر شيوعاً في مجتمعات الشرق الأوسط فإن تدخل العسكريين في السياسة يأتي ليس من منطلق وجودهم كمؤسسة مستقلة ، وإنما كضباط لهم علاقاتهم وارتباطاتهم بالكويتات الاجتماعية والمؤسسات السياسية المدنية . ويتفرع هذا النموذج إلى نموذجين

دخل السودان منذ اسقاط حكم الرئيس السابق جعفر نميري في تجربة جديدة لبناء الديمقراطية تضاف إلى تجربتيه السابقتين في الفترتين يناير ١٩٥٦ - نوفمبر ١٩٥٨ ، أكتوبر ١٩٦٤ - مايو ١٩٦٩ . فقد انهارت التجربتان الديمقراطيةتان الأولى والثانية على يد العسكريين ، كما تم استعادة الديمقراطية في كل مرة عبر انتفاضة ديمقراطية أسقطت الحكم العسكري ، وربما يشير هذا المشهد مزدوج المراحل : الانقلاب العسكري على الديمقراطية ، ثم الانتفاضة ضد العسكريين ، ربما يشير إلى وجود بعض العوامل التي تكاد تكون ثابتة في الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني . هذه العوامل التي أعاققت حتى الآن نجاح السودان في بناء ديمقراطية مستقرة ، كما ساعدت القوى المدنية على النجاح في التخلص من الحكم العسكري . وتثير هذه الظواهر التساؤل حول امكانية نجاح السودان في بناء نظام ديمقراطي ، بل وربما حول امكانية بناء نظام سياسي مستقر ظل قيود وخصائص اجتماعية وسياسية لا تمثل البيئة الأكثر ملاءمة لتحقيق هذه الامكانية .

فمن اللافت للنظر أن تتعرض الديمقراطية التعددية في السودان للتصفية مرتين على يد العسكريين ، في

السوداني نما في الأعوام الثلاثة الماضية نموا سالباً بمقدار ٢,٥٪ سنوياً ، كما أنه في السنوات العشر ١٩٧٥ - ١٩٨٥ كان نمو إيرادات الدولة بمعدل ١٤,٨٪ سنوياً بينما نمت مصروفاتها بمعدل ٣٥٪ في السنة ، مما خلق حالة من العجز المستمر للميزانية تمت مواجهته بزيادة الاقتراض من النظام المصرفي المحلي ، ومن الجهات الدولية . وقد بلغت ديون الحكومة السودانية المستحقة لصالح الجهاز المصرفي ٨,٩ مليار جنيه سوداني ، كما بلغ دينها تجاه العالم الخارجي ١٢,٣ مليار دولار .

وتمثل الأزمة الاقتصادية عاملاً سلبياً في التأثير على الديمقراطية السودانية من زاوية أثرها المتمثل في الحد من الطاقة الاستيعابية للنظامين الاجتماعي والسياسي وما يترتب عليها من مستوى عال من التوتر الاجتماعي والسياسي الذي يفوت على النظام فرصة الاستقرار شديد الأهمية لنظام ديمقراطي ناشئ . يحتاج إلى بعض الوقت لتثبيت مؤسساته والياته . في هذا السياق فإنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأحداث التي أدت إلى إسقاط النظام السابق قد اندلعت في أعقاب إصدار عدد من القرارات المتعلقة برفع أسعار بعض المواد الأساسية . ويشير هذا ضمناً إلى أن جانباً من شرعية النظام السياسي الذي أسفرت عنه الانتفاضة الديمقراطية في مارس - أبريل ١٩٨٥ ، هي شرعية مشروطة بنجاحه في الحد من وطأة الأزمة الاقتصادية خاصة في مجال ارتفاع الأسعار والبطالة .

وقد شهدت الفترة التالية لسقوط نظام الرئيس نيميري عشرات من الصراعات التي خاضتها فئات اجتماعية أو تنظيمات نقابية من أجل تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية التي تمكنها من مواجهة الوطأة المتزايدة للأزمة . فقد اضرب أو هدد بالأضراب العديد من قطاعات الموظفين في جهاز الخدمة المدنية مثل موظفي الإدارات الصحية ، وعمال وفتى المراقبة الجوية ، والمدرسين ، وطياري الخطوط الجوية السودانية ، كما اضربت فئات أخرى مثل الجزائريين ، كما شارك الصحفيون العاملون في جهات حكومية في أنشطة احتجاجية متنوعة معترضين على بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاههم . ومع الاعتراف بعدالة مطالب أغلب هذه الفئات بالنظر إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها : إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه المطالب المتزايدة قد تؤدي إلى إضعاف قدرة الحكومة على معالجة الأزمة

فرعيين ، فنجاح الجيش - من خلال معارسة السلطة - في بلورة مصالح وتصورات مستقلة تميزه كمؤسسة كما هو الحال في مصر وسوريا ، وإلى حد ما في الجزائر . يختلف عن نموذج آخر يفضّل فيه العسكريون في تحقيق ذلك ، مثلاً هو الحال في السودان . وفي هذه الحالة فإن نجاح القوى السياسية المدنية في إزاحة العسكريين عن الحكم ، وفي فرض السيطرة المدنية على الجيش بمساعدة قطاع من داخل القوات المسلحة نفسها وهو أمر وارد ، وهو الذي يفسر تكرار مشهد تبادل الحكم بين المدنيين والعسكريين مرتين في التاريخ القصير للسودان المستقل .

ولتأمين بناء واستقرار النظام الديمقراطي في السودان ، فإن الحكومة المدنية القائمة عليها إن تحرز تقدماً مناسباً في حل بعض المشكلات المتفجرة التي يشكل استمرارها تهديداً للسودان الديمقراطي ، والمشكلة هي أن السودان يواجه أزمات متزامنة ومتشابكة إلى حد يمنع وضعها على سلم الأولويات . يسمح بتناول بعضها قبل الآخر . وتمثل كل من الأزمة الاقتصادية ، والحرب الأهلية في الجنوب كأحد وجوه مشكلة التكامل القومي الناتجة عن التنوع الثقافي والاجتماعي الشديد في السودان ، تمثل هاتان المشكلتان معا أخطر ما يواجه السودان ونظامه الديمقراطي .

١ - الأزمة الاقتصادية وبناء الديمقراطية :

تتشابه ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان معها في غيرها من الأقطار الأفريقية : ضعف الهياكل الانتاجية ، انخفاض الانتاجية ، عدم كفاية البنية الأساسية ، نقص رأس المال ، اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة تتسم بعدم الرشادة عادة ، ويترتب على هذه السمات عدد من الأزمات التي تعد مظهراً للأزمة الاقتصادية في السودان مثل المجاعة ، والديون الخارجية الهائلة التي وصلت بالسودان إلى مستوى العجز عن سداد النقص من مواد أساسية لازمة للاستهلاك والانتاج ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة . وطبقاً لبعض البيانات التي وردت في برنامج الحكومة السودانية الذي قدمه رئيس الوزراء /الصادق المهدي في شهر يوليو من هذا العام ، فإن الناتج القومي

من ناحية أخرى ، فإن الأزمة الاقتصادية بما تسببه من زيادة درجة تبعية السودان للعالم الخارجي الذي تحصل منه على جانب مهم من احتياجاتها المالية والسلعية ، يترتب عليها اتاحة الفرصة للقوى الأجنبية لممارسة نفوذ متزايد على السودان . وبمعد الاطاحة بنميري يعتمد السودان على ثلاثة مصادر خارجية اساسية هي الولايات المتحدة والعربية السعودية وليبيا في توفير جانب مهم من احتياجاته . ولا تغلو مصالح ورغبات هذه الأطراف ذات النفوذ المهم في السودان من التعارض الذي قد يكون له بعض التأثير على استقرار التجربة الديمقراطية ، كما أنه قد يكون لبعض هذه الأطراف تقضيات بشأن النظام السياسي السوداني تختلف عن الخيار الديمقراطي وذلك بحكم مصالحها وانتمائها الايديولوجية ، وبقدر ما يتزايد اعتماد السودان على هذه الأطراف تتزايد قدرتها على التأثير على تقرير مستقبل نظامه السياسي .

غير أن أخطر ما تمثله الأزمة الاقتصادية بالنسبة للقضية بناء الديمقراطية في السودان يرتبط بآثارها على التكامل القومي للسودان ووحدة أراضيه . ذلك أن جلفنا هاما من قضية توزيع الثروة في السودان يتعلق بالتمييز ضد الجماعات الاثنية غير العربية المسلمة ، وضد الاقاليم البعيدة عن وسط وشمال السودان ، ويظهر ذلك على توزيع ميزانيات التنمية والخدمات على الاقاليم ، والذي يؤدي بدوره إلى انتقال النشاط الاقتصادي الخاص للمركز في الاقاليم المميزة خاصة في العاصمة . وحتى إذا جاز استبعاد اثر العوامل الايديولوجية في التأثير على سياسة التمييز هذه ، فإن الأزمة الاقتصادية وضيق نطاق الثروة الوطنية يقلل من فرص العمل لتمكين الاقاليم المحرومة من تجاوز وضعها الحالي . وقد ابدت الجماعات الاثنية المحرومة استياءها من هذا الحال ، وكانت الجماعة الاثنية في جنوب السودان اسبقها في هذا المجال حيث استمرت الحرب الاهلية في الجنوب لمدة تسعة عشر عاما من اصل ثلاثين عاما هي عمر السودان المستقل .

الاقتصادية ، حيث أنها تتعارض مع قدرة الحكومة على الالتزام بسياسات التقشف اللازمة لمواجهة الأزمة . وفي حديث للسيد محمد الحسن عيد الله عضو مجلس رأس الدولة السوداني اعترف بأن « الغلاء وصعوبة المعيشة تآخذا بتلابيب الناس » بما لا يكاد يختلف عما كان سائدا في العهد السابق . ولكنه يطالب الشعب بربط الاحزمة كطريق وحيد للخروج من الأزمة . فالصراعات النقابية تستهدف اعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل أكثر عدلا ، لكن المشكلة الكبرى التي تواجه السودان هي ضيق نطاق الثروة الوطنية ذاتها ، بحيث أن محاولات اعادة توزيعها لن تؤدي إلى تحسين وضع الفئات المختلفة بدرجة ملموسة . في نفس الوقت فإن التفتت الشديد اجتماعيا وسياسيا الذي يشهده السودان يجعل من الصعوبة بمكان تعبئة الجماهير السودانية لدفعها للمشاركة النشيطة في عملية التنمية . يضاف إلى هذا أن الطبيعة الايديولوجية للحكومة السودانية سواء في المرحلة الانتقالية أو في المرحلة الحالية ، حيث لا تتبنى الحكومة ايديولوجية تعبوية ، لا تساعد على تحقيق الهدف المقصود .

ويلاحظ أن اغلب الأعمال الاحتجاجية التي شهدتها السودان منذ الاطاحة بنميري قامت بها فئات من المدنيين العاملين في جهاز الدولة ، بينما لم تشارك فيها فئات غير مدنية . أيضا فإن مشاركة العاملين في المؤسسات الاقتصادية الخاصة كانت محدودة للغاية ، كما كانت مشاركة العمال في القطاعات الاستراتيجية مثل السكك الحديدية ، التي لها تراث نقابي كبير ، كانت تتسم بنفس الدرجة من المحدودية . وتنعكس هذه الظاهرة صعود الدور السياسي للطبقة الوسطى التي تناحت منذ الاستقلال بمعدلات سريعة بسبب التوسع في التعليم . فقد ارتفعت نسب الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في السودان بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ من ٢٥٪ ، ٣٠٪ ، وحوالي صفر على الترتيب إلى ٥١٪ ، ١٦٪ ، ٢٪ وذلك كنسبة من النخبة العربية في سن الالتحاق ، وتنعكس هذه الظاهرة أيضا ضعف جهاز الدولة السودانية بسبب امتداد الاضطرابات إلى داخله بإعقابه أهم معال تجمع الطبقة الوسطى الصاعدة ، ويؤثر هذا بالتأكيد على قدرة الحكومة على بسط سلطتها في انحاء البلاد ، وقدرتها على الالتزام بتنفيذ برامجها المختلفة .

٢ - أزمة التكامل القومي وبناء الديمقراطية :

استند انقلابا عيود ١٩٥٨ ، ونميرى ١٩٦٩ إلى الحرب الأهلية في الجنوب كأحد مبررات قيامها بالانقلاب ، بدعوى فشل النظم التعددية في حلها . ويعد هذا أحد الأمثلة الواضحة التي يمكن التذليل بها على الخطر الذي يمكن أن تمثله هذه المشكلة على مستقبل الديمقراطية في السودان ، فتوريط الجيش في حرب أهلية طاحنة عجز النظام السياسي عن حلها ، يضع الجيش في قلب الأزمة ويطلق لدى بعض عناصره وهما بأنهم ربما يكونون أقدر من غيرهم على التعامل مع الأزمة ، على الأقل لأنهم أكثر فئات المجتمع تحملا لتكلفتها . ومن ناحية أخرى ، فإن الحرب الأهلية في الجنوب ، وما أدت اليه من تعطيل إجراء انتخابات اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية في ٢٧ دائرة من أصل دوائر الجنوب الثمانية والستين ، وهو الذي يشك في شرعية الجمعية باعتبارها ليست ممثلة لكل فئات الشعب السوداني . من ناحية ثالثة فإن وجود أزمة للتكامل القومي يعنى أن اتفاقا بين القوى الأساسية في المجتمع على هوية الشعب لم يتم بعد ، فالخلاف بين القوى السياسية السودانية حول ما إذا كان السودان ذا هوية عربية ، أو أفريقية ، أو إسلامية ، أو سودانية ، أو خليطا من هذه الهويات المحتملة ، كلها أو بعضها ، ما زال قائما . ويمكن القول أن الاتفاق حول هذه القضية هو أمر ضرورى وسابق على النجاح في بناء نظام ديمقراطى ، ذلك أن الديمقراطية لا تتمثل فقط في بعض المؤسسات وقواعد العمل ، ولكنها أيضا تتضمن جانبا قيميا يوفر الأساس المعنوى الذى يدفع القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة للقبول بالتعايش معا في نظام ديمقراطى يعتمد في المقام الأول على قبول اطرافه بتبادل تقديم التنازلات حرصا على صيغة التعايش . ولا تعنى ضرورة حسم الخلاف حول مسألة هوية المجتمع ضرورة انتصار أنصار أحد الاتجاهات على خصومهم ، وإنما يكفى - وهذا الأكثر احتمالا أن تعترف الأطراف بحقيقة التعددية في المجتمع على أساس قاعدة المساواة بين القوميات والجماعات الاثنية المختلفة ، وتطوير النظام السياسى الذى يسمح بالتعايش وتحقيق المساواة الفعلية بين الجماعات المختلفة .

ويؤدى استمرار عدم الاتفاق على تصورها مقبول لهذه القضية ، واستمرار سيادة السياسات والايديولوجيات التي تنكر المساواة بين الجماعات المختلفة ، يؤدى هذا إلى رفع درجة التفكك في المجتمع السياسى عبر ظهور الاحزاب والقوى السياسية المعبرة عن الجماعات المختلفة ، وقد ظهر هذا واضحا في الانتخابات السودانية الأخيرة حيث وصل إلى مقاعد الجمعية التشريعية أحد عشر حزبا ، سبعة منهم يمثلون بعض الجماعات والاقاليم التي تعاني من التمييز ضدها ، وهى أحزاب القومى السودانى ، ومؤتمر البجا ، وحزب الشعب التقدمى ، والتجمع السياسى لجنوب السودان ، ومنظمة مؤتمر الشعب السودانى الأفريقى ، ومؤتمر السودان الأفريقى ، والحزب الفيدرالى الشعبى السودانى . ناهيك عن أن الاحزاب الأربعة الباقية تتصارع على نفس القضية ، وأن انتمت في المقام الأول لشمال السودان العربى المسلم وهى أحزاب الأمة والاتحادى الديمقراطية والجبهة الإسلامية القومية والحزب الشيوعى ، والحزبان الأولان منهما تلقى عليهما الطائفية بظلال كثيفة ، بينما تتشدد الجبهة الإسلامية في التأكيد على الهوية الإسلامية للسودان ، ويظل الحزب الشيوعى متفردا في أنه الحزب الشمالى الوحيد الذى يتبنى بصدق موقف الدفاع عن المساواة بين الجماعات السكانية المختلفة في السودان .

٣ - مشكلة بناء تكتل سلطة في السودان :

عقدة بناء الديمقراطية في السودان هى قضية بناء تكتل سلطة يفوز بتأييد القطاع الغالب من الأمة ، وقادر على ممارسة السلطة بصورة مشروعة وفقا للقواعد المستقرة في النظم الديمقراطية ، وقادر في نفس الوقت على فرض هيمنته على أغلب قطاعات الأمة والهيمنة المقصودة هنا هى الهيمنة الايديولوجية التي تدفع أغلب الفئات الاجتماعية للقبول بالسلطة الحاكمة طواعية ، ودون حاجة ملحة لاستخدام وسائل عنيفة لفرض الاستقرار .

وقد تحطمت تجربتا الحكم الديمقراطى السابقتان في السودان عند اصطدامها بهذه الصخرة - صخرة غياب تكتل السلطة - والتي قادت البلاد إلى الدخول في حالة

صفة « القومية » على الجبهة لأول مرة هو محاولة منها لنفى ما عرف عنها من انحياز لسلوى السودان ضد أبناء الديانات الأخرى ، ويعكس هذا - على الأقل - أن الجبهة قد بدأت في الاعتراف بواقع التعددية الدينية والعرقية المعروف في المجتمع السوداني ، وأن كان لايعنى بالضرورة أنها قد بدأت في انتهاج سياسة ملائمة تجاهه ، ومن اللافت للنظر أن اللائحة الداخلية للجبهة في المادة رقم ٥٣ تعطي الحق في عضوية الجبهة لغير المسلمين . ويركز برنامج الجبهة الإسلامية على صبح المجتمع السوداني ، وكافة مجالات الحياة والنشاط فيه بالصيغة الإسلامية كما تفهمها الجبهة والمستمدة من المصادر الأصلية للإسلام بعد إسقاط كافة المتغيرات والمعتقدات المسجدة التي طرأت عليه خلال القرون الأربعة عشر الماضية .

ومن الناحية الدستورية فإن الجبهة لم تنص في برنامجها على التزامها الدقيق بالنظام السياسي الديمقراطي بصيغته الليبرالية المطبقة في السودان . واكتفت بالإشارة إلى ثلاثة مبادئ :

١ - ألا تتركز السلطة السياسية وذلك منعاً للاستبداد ونشداناً للاستقامة والاستقرار ، وأن تتوخى أهلية أصحاب السلطة أمانة وكفاية ، وتتأكد مسؤوليتهم عن كسبهم الشخصي والرسمى مسئولية دينية وسياسية وقضائية .

٢ - تسعى الجبهة لإشاعة العدل في علاقات الناس ، وتوفير المساواة أمام القانون ، وضمان استقلال القضاء ونزاهتهم .

٣ - ترسيخ النظام اللامركزي في حكم البلاد حتى تدار أطرافها المترامية بفعلية وحرية وشورى مبسطة . أى أن الجبهة الإسلامية لم تلزم نفسها في برنامجها بالحرريات المدنية بمعناها الشامل من حقوق التنظيم النقابي والحزبي ، وحقوق التعبير ، وتحديد السلطات بدقة ، والفصل فيما بينها . وينسجم هذا مع غياب التأكيد على هذه الجوانب المهمة لنظام سياسي ديمقراطي في الفكر السياسي الإسلامي الحديث بشكل عام ، كما ينسجم مع ما عرف عن الجماعة وقادتها من قدرة عالية على المناورة السياسية في المسائل المتعلقة بالتحالقات السياسية طالما رأت أن ذلك يفيد قضيتها المركزية ، أى قضية بناء نظام إسلامي في السودان . وتتميز الجبهة الإسلامية القومية في السودان عن بعض المنظمات المشابهة في أقطار عربية وإسلامية أخرى ،

من عدم الاستقرار السياسي وفرت مناخاً ملائماً لاستيلاء العسكريين على السلطة ، وقد أخذت ظاهرة غياب تكتل سلطة في المرحلتين السابقتين شكل ظاهرة عدم استقرار الحياة الحزبية التي سخلت في عملية متسارعة من انقسام الأحزاب وإعادة توحيدها ، مما أدى إلى تغيير موقع الأغلبية البرلمانية بشكل متسارع قاد إلى تتابع عدة حكومات على السودان خلال فترة قصيرة ، وتعطل تنفيذ برامج وخطط التنمية . وتنقسم النخبة السودانية على عدة أسس تعكس خطوط التقسيم المختلفة في الواقع الاجتماعي السوداني . وأهم الأحزاب السياسية السودانية تبعاً لهذه الانقسامات هي :

١ - الجبهة الإسلامية القومية :

وهي التيار الأساسي في حركة الإسلام السياسي في السودان ، تأسست بشكلها الحالي في المؤتمر التأسيسي الذي عقدته بالخرطوم بعد انتفاضة مارس - إبريل بشهر واحد . وتعد الجبهة امتداداً لحركة الإخوان المسلمين التي ظهرت في السودان منذ عام ١٩٥٤ ، والتي اتخذت بعد ذلك مسميات مختلفة أشهرها اسم جبهة الميثاق الإسلامي ، وهو الاسم الذي عرفت به زمن الديمقراطية الثانية ١٩٦٤ - ١٩٦٩ . وتهدف الجبهة من عدم استخدام لفظ الحزب في تسمية نفسها إلى تمييز نفسها عن الأحزاب السياسية الأخرى ، وإتاحة الفرصة أمامها لاستخدام التراث والمصطلحات الإسلامية المعادية للحزبية والتحزب . يقول البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي للجبهة : « اعتباراً بمصائر تجربتي الديمقراطية منذ الاستقلال ، وحتى لا تتبدد طاقات الشعب الواحد في شعاب الحزبية الضيقة ، أو تزيج به الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية ، أو تؤذى به مكائد الشر ، وتتكالب عليه المطامع الدولية فيرتد إلى حكم استبدادي جديد ، فإن مجموعة من العاملين في حقل الدعوة الإسلامية قد تبادلت ورفعت الصوت عالياً بضرورة توحيد الصف الإسلامي ، وجمع كلمته في جبهة إسلامية قومية تتسع لكل أبناء السودان شمالاً وجنوباً ، رجالاً ونساء ، وشيوخاً وشباباً مهما كانت ولادتهم التاريخية أو أوضاعهم الفئوية اعلاء لقيم الفضيلة والاستقامة والطهر والعدل والشورى » . وواضح ما في المناداة بنخب الحزبية واستئجائها من تعارض مع قواعد النظام التعددي الذي تشارك فيه الجبهة ، وتطالب باحترام قواعده . أيضاً فإن إطلاق

المواقف التي أثارت وتثير حساسية الجنوبيين وغيرهم من أبناء الأقليات غير العربية الإسلامية ، وهو ما يشير إلى أن الجبهة ما زالت تقف بعيدا عن تمثل مواقف ومصالح الجنوبيين . وفي ورقة منفصلة قدمتها الجبهة حددت فيها رؤيتها لمشكلة الجنوب ، أبدت الجبهة استعدادها للقبول بنوع من الحكم اللامركزي قد يصل إلى حد الأخذ بالانفصال الفيدرالي « بعد التمهيد اللازم » . ولكنها في نفس الوقت أكدت على ضرورة أن يجرى ذلك في إطار « نظام قانوني عام مؤسس على الشريعة الإسلامية » وذلك بغض النظر عن الاختلافات الدينية بين أبناء السودان .

وفي الانتخابات التي جرت في أبريل ١٩٨٦ لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية استطاعت الجبهة الإسلامية الفوز بواحد وخمسين مقعدا لتصبح القوة الثالثة في الجمعية التأسيسية ، ويمثل هذا الفوز تقدما كبيرا بالنسبة لما حصلت عليه الجبهة في آخر انتخابات خاضتها عام ١٩٦٨ ، إذ فازت فيها بثلاثة مقاعد فقط . ومن بين ما فازت به الجبهة ، فقد حصلت على ٢٤ مقعدا من مجموع ٢٨ مقعدا للقوى الحديثة جرى الاقتراع عليها ، وبهذا تكون الجبهة قد كرست نفسها باعتبارها التيار المعبر عن الطبقة الوسطى الحديثة السودانية ، والتي فاز الحزب الشيوعي بتمثيلها في الانتخابات التي جرت في الستينات ، ويعكس هذا التحول الذي طرأ على مزاج الطبقة الوسطى السودانية . ويذكر أن الجبهة قد فازت ببعض مقاعد القوى الحديثة المخصصة لدوائر الأقاليم الجنوبية . ويرجع ذلك إلى أن الجبهة قد دفعت أنصارها لتسجيل أنفسهم كناخبين في هذه الدوائر حيث لا يشترط قانون الانتخابات ربط ناخبى القوى الحديثة بعمل إقامتهم ، واستهدفت الجبهة من ذلك إلى جانب إعطاء الانطباع عن نفسها كقوة سياسية قومية تستمد تأييدها من كل أقاليم البلاد ، فإنها استهدفت أيضا اختراق الجنوب في محاولة لبناء قاعدة تأييد لها هناك . وتظل إلى جانب ذلك حقيقة أن الجبهة قد تمكنت من الفوز بالمقاعد المخصصة لثمانية وعشرين دائرة جغرافية كان أغلبها مؤيدا تقليديا للاتحاديين ، فقد تمكنت الجبهة من الفوز بتأييد بعض القوى التقليدية المهمة التي كانت مؤيدة في السابق للاتحاديين عبر تحالفها مع الختمية مثل الطريقة التيجانية ، والسمانية والقادرية والسادة الإدارية العركيين وسلاطين الفونج وبحر الغزال ، وبعض أنصار الطريقة البرهانية . ويعد نجاح الجبهة

خاصة عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر ، وقروها المنتشرة في بلدان أخرى ، تختلف عنهم في أنها تطرح قضية السلطة السياسية بشكل مباشر ، وتعلن عن سعيها لتولى الحكم كأداة لتمكينها من تطبيق برنامجها ، فتص المادة ٢٢ من دستور الجبهة على « تتوكل الجبهة بولاية السلطة السياسية والاشتراك في مؤسسات الحكم التشريعية والتنفيذية ترشيحا وانتخابا » وقد اعتبر برنامج الجبهة هذه الوسيلة أهم أدواتها لتحقيق برنامجها .

وفي المجال الاقتصادي فإن دستور الجبهة لا يقدم إلا عددا محدودا من الأفكار المحددة أهمها اثنان هما إعادة صياغة النظام المالي بما يكفل القضاء على الريا . وولاية الدولة على الثروات العامة والمشروعات الاستراتيجية والمرافق الحيوية . وبخلاف ذلك فإن دستور الجبهة لا يتحدث سوى عن تشجيع النشاط الانتاجي بشكل عام ، وتأكيد بعض القيم الأخلاقية العامة . فالجبهة في الأجمال لا تقدم تصورا واضحا لنظام اقتصادي بديل للنظام الاقتصادي السوداني الحالي . فالجبهة إذن لا تبدو فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي في السودان نفس القدر من الراديكالية الذي تبديه بالنسبة للنظام الحضارى والثقافي . وينسجم هذا مع كون الجبهة ترتبط بشكل وثيق بعدد من مراكز القوة في النظام الاقتصادي السوداني الراهن خاصة المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التي تكاد تكون أهم المؤسسات الاقتصادية الخاصة في السودان .

أما بشأن قضية الجنوب فقد نص دستور الجبهة على عدد من المبادئ العامة . لا إكراه في الدين ، صيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلمة والمساواة في الحقوق السياسية والدينية ، وحرية الاعتقاد والعبادة واستقلال نظم الأحوال الشخصية والتعليم الديني . وذلك في المادتين الرابعة والعاشرة من دستور الجبهة ، كما تنص المادة ١٧ على العمل على تحقيق التنمية العادلة بين الأقاليم المختلفة في السودان غير أن الجبهة تعود في المادة ٢٩ من دستورها إلى بيان حدود استعدادها للتسامح مع الجماعات غير الإسلامية فتقول أنها تهدف إلى جعل اللغة العربية لغة التعليم في كل مراحلها ، ولغة الخطاب في كل البلاد ، كما تنص المادة ٣٦ على أن الجبهة تبشر الدعوة إلى ملة المسلمين وتحت المسلمين على تبليغها والتبشير بها إخراجا للناس من الظلمات إلى النور . وهذان الموقفان هما من أكثر

السياسي الحديث في الغرب خاصة رافده الليبرالي . فقد أثرت الثقافة الغربية التي تعرض لها الصادق المهدي أثناء دراسته للقانون في جامعة أكسفورد ، إذ ساعدته على التخلص من كثير من الجمود الذي يميز الأصوليين المتشددين . وقد انعكس هذا على البرنامج الذي خاض به حزب الأمة انتخابات الجمعية التأسيسية ، فعلى عكس برنامج الجبهة الإسلامية القومية الذي لم يرد فيه ذكر مصطلح الديمقراطية ولا مرة واحدة . فقد حاول برنامج حزب الأمة أن يؤسس تصورا نظريا وعمليا واضحا لها انطلاقا من أحكام الشريعة وإعمال العقل . فتمتعا لبرنامج حزب الأمة « أساس الشريعة الأفضل والذي التقى عليه نص الوحي وتطور العقل هو شرعية التراخي الاختياري ، شرعية الشورى ، شرعية الديمقراطية » . ووضح البرنامج الحدود الديمقراطية السودانية « لا يجوز أن تتعدى الأغلبية الديمقراطية على الشرعية الإلهية التي نزل بها الوحي ، ولا أن تتعدى على الشرعية الانسانية ، ولا على الشرعية الطبيعية . هذه الأصول تضع مبادئ يجب أن تراعاها الأغليات الديمقراطية » . وعلى العكس من موقف الجبهة الإسلامية من الأحزاب والحزبية يقول برنامج حزب الأمة « إننا نرى بالحزبية أن تكون أداة للعصبية والمحسوبية ونحرص أن تقوم الحزبية بوظائفها المشروعة الصحية : أنها وسيلة لتنظيم المشاركة والتنافس وتحديد الخيارات ، ووسيلة للتعاون على تحديد النهج القومي الذي يضع بعض المبادئ الهامة فوق ساحة الصراع الحزبي » . وقد حدد البرنامج أسس فهمه للطريقة التي يمكن أن يشارك بها الفكر الإسلامي في صياغة نظام السودان السياسي على النحو التالي :

أولا : الاسلام لم يضع نظاما معيناً للحكم والاقتصاد بل وضع مبادئ عامة وأحكاما ، وكل نظام سياسي أو اقتصادي يلزم بتلك المبادئ ويطبق تلك الأحكام هو نظام إسلامي .

ثانيا : تطبيق الأحكام الإسلامية لا يعنى بالضرورة تطبيق الأحكام المذهبية الحالية . فاحكام المذاهب هي استنباطات وافية بأغراض زمانها البعيد ، ولكنها بعيدة عن ظروفنا المعاصرة ، لذلك فإن التشريع الإسلامي في زماننا يقوم على النصوص الثابتة في الكتاب والسنة ، وعلى اجتهاد جديد مؤهل مستنير باجتهادات السلف ومتجاوز لها .

في الجمع بين القوى الحديثة والقوى التقليدية في موقف تأييد لها ، علامة بارزة على مسرح السياسة السودانية . ويرجع نجاح الجبهة في ذلك في جانب منه إلى التسامح الشديد الذي أصبحت تبديه تجاه الأشكال المختلفة من الاسلام الشعبي - الصوفي غالبا - ففي مقابل التشدد السياسي للجبهة فيما يتعلق بقضية بناء نظام إسلامي ، فإنها تبدو تسامحا كبيرا تجاه المعتقدات التقليدية في السودان . إذ تنص المادة ٥٣ من دستور الجبهة على أنه « لا يشترط للحصول على عضوية الجبهة أن يخلى الفرد أو الجماعة طالبة العضوية عن أى مناهج تربوية أو أداب في السلوك أو الذكر أو الولاء الخاص ما دام ذلك يوافق الكتاب والسنة ويتدرج في الولاء العام لحركة الاسلام في الجبهة » .

ب - حزب الأمة :

وهو واحد من أعرق الأحزاب السودانية ، وقد الت زعامته بعد صراع طويل داخل بيت المهدي إلى الصادق أحد أحفاد المهدي الكبير . وبعد عودته للظهور العلني في أعقاب الاطاحة بحكم الرئيس نميري ، وبسبب النزاع الذي قام بين الصادق واثنين من أبناء عمه الهادي الذي اغتيل عام ١٩٧٠ ، عقد حزب الأمة مؤتمره العام في فبراير ١٩٨٦ تحت اسم حزب الأمة القومي ، وهي تسمية حاول بها الصادق أن يؤكد على الطابع القومي للحزب في محاولة منه لتكثيف الحزب ليصبح قادرا على القيام بدور حزب كل السودانيين .

وتاريخيا ، فقد تبني حزب الأمة ايدولوجية ذات طابع إسلامي ، وذلك بسبب العلاقة التي تربط الحزب بطائفة الأنصار ، وريته التراث الإسلامي للامام المهدي . إلا أن الفكر السياسي الإسلامي لدى الحزب لم يبدأ في التبلور بشكل واضح إلا في الستينات عندما أصبحت قضية طبيعة الدستور السوداني مطروحة على جداول أعمال الأحزاب السودانية في فترة الليبرالية الثانية . ويرجع اهتمام الحزب ببلمرة تصور إسلامي للدولة السودانية في تلك الفترة إلى الضغوط التي مارسها حركو الإخوان المسلمين على القيادة السياسية السودانية في ذلك الوقت . ولقد استطاع الصادق المهدي في فترة الغياب الطويل عن العمل السياسي الرسمي ، الذي فرضه عليه نظام نميري ، استطاع أن يبلور تصورا متميزا للدولة الإسلامية كما يتصورها ، ويتميز هذا التصور بدرجة عالية من الانفتاح على الفكر

جدول رقم (٣) نتائج انتخابات أبريل ١٩٨٦

الإمة	الاتحادى	الجبهة الإسلامية	القوى السودانية	الشورى	مؤثرات	حزب الشعب التقدمى	التجمع السياسى لجنوب	سكوك السودان	الميراثى	مستقلون
الخارجى	٩	١٣	١	١	-	-	-	-	-	-
الطريق	٧	١٧	-	-	١	-	-	-	-	١
الضمان	٢	١١	-	-	-	-	-	-	-	١
الأوسط	٢٩	١٥	٤	-	-	-	-	-	-	٢
كورنيل	٢٠	٩	٣	٧	-	-	-	-	-	-
دافور	٢٤	٢	٢	-	-	-	-	-	-	١
أقال النيل	١	-	-	-	-	-	٢	١	١	-
بحر الغزال	١	-	-	-	-	-	٢	-	-	-
الاستوائية	-	-	-	-	-	٨	٢	٧	-	-
قادرين	-	-	-	١	-	٢	١	١	-	-
	١٠٠	٦٢	٥٩	٨	٢	١٠	٧	٧	١	٥

جدول رقم (٤) نتائج دوائر القوى الحديثة

الشمالي	الجبهة الإسلامية	الشورى	الشعب التقدمى	التجمع السياسى لجنوب السودان	السودانى
أقال النيل	٢	-	-	-	١
بحر الغزال	١	١	-	١	-
الاستوائية	-	-	٢	-	-
	٢٤	١	٢	١	١

المختلفة بدرجة تشير إلى تمتع قيادة الحزب بمعرفة علمية مناسبة بالقضايا الاقتصادية كما يشير ذلك أيضا إلى طبيعة الفئات الاجتماعية التى يحاول البرنامج أن يكسب ثقتها . ورغم أن التصور الاقتصادى لحزب الإمة كما ورد فى برنامجه يظل يدور فى إطار البناء العام لاقتصاد رأسمالى ، إلا أنه قد تميز بسعيه لترشيد النظام الاقتصادى ، وإرفاقه على اتباع قواعد العقلانية التى تليق ببلد فقير من العالم الثالث . فهو يدعو للأخذ بالتخطيط الشامل فى ظل نظام اقتصادى مختلط يتكون قوامه - حسب نص البرنامج من : قطاع عام يقود الخطة الاقتصادية ويبرر وجوده أن الملكية أصلا جماعية ، وأن تأمين معيشة الناس مسئولية اجتماعية وقطاع خاص يبرر وجوده أن الملكية الخاصة يمكن أن تكتسب عن طريق العمل العقلى والفنى والعضل ، وأن

ثالثا : الاستنباط الاجتهادى للأحكام لا يصبح قانونا ملزما إلا عن طريق أداة تشريع صحيحة النيابية عن الشعب .

وفى تصوره لنظام الحكم السودانى يطالب البرنامج باتباع نظام التمثيل النسبى عن طريق القوائم فى تكوين المؤسسة التشريعية كما يطالب بتخصيص نسبة من المقاعد للقوى الحديثة التى يعترف بدورها المهم فى الحياة السياسية السودانية والذى يتجاوز وزنها العدى . كما يطالب البرنامج بالأخذ بالنظام الرئاسى بدلا من النظام البرلمانى ، وذلك تمكينا للبلاد من امتلاك سلطة تنفيذية قوية .

أما فى مجال النظام الاقتصادى والتنمية ، فإن برنامج حزب الإمة لجأ إلى تفصيل تصوره للقضايا

من قبل إذ فاز بمائة من مقاعد الجمعية التأسيسية بعد نجاحه في اختراق اقاليم كانت تصوت تقليدياً للاتحاديين خاصة في الأقاليم الشمالي والأوسط والخرطوم، كما تمكن من تثبيت مواقفه في كردفان ودارفور وتقليص نفوذ الاتحاديين فيهما. وإن كان يلاحظ أن الحزب قد فشل في الفوز بمقعد واحد من مقاعد القوى الحديثة، وهو ما يشير إلى أنه برغم نجاح حزب الأمة في الفوز بتأييد عناصر مهمة من الطبقة الوسطى الحديثة إلا أن القطاع الأكبر من هذه الطبقة ما يزال غير واثق في الحزب. كما يرجع ذلك أيضاً إلى التكتيك الانتخابي الذي اتبعه حزب الأمة حيث فضل التركيز على الدوائر الجغرافية.

جـ- الحزب الاتحادي الديمقراطي :

مثله مثل حزب الأمة، يعتبر الحزب الاتحادي الديمقراطي واحداً من أكثر الأحزاب السودانية عراقية. فهو امتداد للحزب الوطني الاتحادي الذي تأسس عام ١٩٥٣، والذي كان بدوره امتداداً لحزب الأشقاء الذي أسسه السيد إسماعيل الأزهرى في الأربعينات. وتاريخ الحزب الاتحادي هو تاريخ للانشقاقات والانقسامات وإعادة التوحد من جديد. وقد استقر الحزب على اسمه الحالي منذ عام ١٩٦٨ عندما توحد جناحاه الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي. وترجع التوترات الداخلية التي يعاني منها الحزب إلى وجود جناحين قويين بداخله هما الجناح التقليدي الذي تمثله الطائفة الختمية بزعامتها الروحية المتوارثة، والجناح الحديث المتمثل لفئات من الطبقة الوسطى، وتاريخياً وخاصة تحت قيادة السيد إسماعيل الأزهرى كان الحزب هو الممثل السياسي لتيار الوسط بين القوى الحديثة في السودان، إلا أن هذا الوضع قد تغير الآن كما بينت الأحداث التي تعرض لها الحزب في أعقاب الإطاحة بقميى والتي ربما بدأت قبل ذلك، إلا أن عودة الحزب للعمل العلني قد أتاح للمراقبين التعرف عليها بصورة جيدة. فقد انفرج الجناح التقليدي بقيادة الحزب بشكل ملحوظ حيث راح الزعيم الروحي للطائفة الختمية السيد محمد عثمان الميرغنى يلعب دوراً أكبر في توجيه شؤون الحزب من موقعه كراعٍ له، كما تولى الشريف زين العابدين الهندي منصب الأمين العام للحزب، والذي كان تاريخياً يتولاه زعيم الجناح الحديث في الحزب، كما رشح الحزب السيد أحمد

تتوارث وراثه شرعية، ويتولى هذا القطاع أنشطة اقتصادية يحددها القانون ميراً من الاستغلال والأنشطة الطفيلية. قطاع تعاوني. قطاع استثمار أجنبي، قطاع مختلط بين القطاعات المذكورة. وفي تصوره لتنظيم القطاع المصرفي الذي لعب دوراً مهماً في تخريب الاقتصاد السوداني في الحقبة الماضية دعا البرنامج إلى اقتصاد تمويل التجارة والتأمين على البنوك القطاع العام، كما وجه نقداً لاذعاً لتجربة البنوك الإسلامية التي ساهمت بنصيب كبير في الفوضى التي ميزت السنوات الأخيرة من عمر الاقتصاد السوداني، ويعكس هذا النقد في الوقت نفسه الصراع السياسي الدائر بين حزب الأمة من جانب والجهة الإسلامية من جانب آخر حيث اعتمدت الأخيرة على البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة كأحد أدوات بناء النفوذ والقوة.

وفيما يتعلق بقضية الجنوب تبنى الحزب الدعوة لتطبيق نظام لامركزي، على أن يتولى الجنوبيون بأنفسهم تحديد ما إذا كان الجنوب سيأخذ شكل الأقاليم الواحد أم الأقاليم الثلاثة، والاتفاق بين ممثلي الأقاليم والجماعات المختلفة على استراتيجية للتنمية يكون جزءاً منها مبدأ التوازن الجوهري الذي يراعى ظروف المناطق المختلفة، وإتاحة الفرصة للجنوبيين للمشاركة في مجالات الحياة العامة. ورفع الظلم الواقع على الجنوبيين في هذا المجال. والتوفيق بين تطلمات المسلمين وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين. ومراعاة حقوق الأقاليم في الثروة الطبيعية الموجودة في مناطقها، والحفاظ على الطابع القومي للقوات المسلحة بتمثيل أبناء الشعب السوداني فيها تمثيلاً صحيحاً. ويذكر أن برنامج حزب الأمة لم يأت على ذكر حق الجماعات الثقافية غير العربية الإسلامية في تنمية ثقافتها الخاصة بشكل صريح لا يقبل اللبس. وإن كان الصديق المهدي قد صرح في حديث له أنه يقبل بأن يكون لكل إقليم في البلاد حق في تبني تشريعاته المستقلة التي تتناسب التكوين الثقافي لأغلب سكانه. وبهذا البرنامج، فإن حزب الأمة كما عبر عن ذلك الصديق في إحدى المقابلات يحاول أن يحتل موقع الوسط المعتدل في الساحة السياسية، وأن يصبح كالمظلة التي تجتذب الطغاة من القوى الاتحادية، ومن القوى الإقليمية مثل الجبال والنوبا والجنوب، وحتى من خصوم الجهة الإسلامية في اليمين الديني. وقد تمكن حزب الأمة في انتخابات أبريل ١٩٨٦ من تحقيق نصر كبير لم يحققه

المسلمين بالإضافة لبعض المبادئ العامة الداعية إلى المساواة وإلى التنمية العادلة بين الأقاليم .

وفي انتخابات الجمعية التأسيسية كان الحزب الاتحادي هو أهم الخاسرين برغم احتلاله للموقع الثاني بين الفائزين بعد حزب الأمة إذ حصل على ٦٣ مقعداً ، ذلك أن الحزب الاتحادي فاز بأغلب المقاعد في الانتخابات التي خاضها موحداً قبل انقلاب ١٩٦٩ فقد استطاعت الجبهة الإسلامية أن تسحب من الحزب تأييد بعض القطاعات التقليدية المؤيدة له في الأقاليم الشمالية والأوسط وكردفان ودارفور . كما أن الخلل التنظيمي في الحزب كان عاملاً آخر في نفس الاتجاه ، إذ خاض الحزب الانتخابات في أكثر من دائرة بأكثر من مرشح مما أعطى فرصة الفوز لخلفائه .

د - الحزب الشيوعي :

من أهم الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية ، ومن الأحزاب العربية في السودان إذ تأسس منذ الأربعينات تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني ، ويقوده أحد أقران الرعيل الأول وهو محمد إبراهيم تكد . ويتبنى الحزب برغم كونه شيعياً برنامجاً إصلاحياً معتدلاً ضمن ما يسميه بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ويظهر ذلك من التقدير الذي يبديه الحزب تجاه حزب الأمة وزعيمه الصادق المهدي . وفي عدم مطلبية باتخاذ إجراءات راديكالية لإصلاح الوضع الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية . فقد أيد الحزب البرنامج الإصلاحى الذى تقدمت به حكومة الصادق المهدي في يوليو الماضى ، باستثناء تمسكه بقضية العلمانية والتأكيد على حق التعدد الثقافى والمساواة الكاملة بين الجماعات الاثنية والأقاليم المختلفة في السودان .

وقد كان الحزب من الخاسرين المهمين في الانتخابات الأخيرة ، إذ لم يفز سوى بثلاثة مقاعد بينما تنبأ له المراقبون بالفوز بأكثر من ذلك قياساً على أدائه في الانتخابات السابقة على انقلاب نميرى ، كما أن الحزب لم يفز سوى بمقعد واحد من مقاعد الخريجين في إحدى دوائر الجنوب . ويعكس هذا ضعف نفوذ الحزب في أوساط الطبقة الوسطى السودانية التي كانت مؤيدة له قبل ذلك ، كما يرجع في جانب آخر منه إلى بعض الأخطاء ، التكتيكية عندما رشح بعض أعضائه ذوى النفوذ الكبير في دوائرهم في دوائر أخرى متصوراً أن ذلك يتيح له فرصة الفوز بعدد أكبر من المقاعد . ومن

الميرغنى شقيق الزعيم الروحي للختمية لتولى منصب رئيس مجلس رأس الدولة . وقد انعكس ذلك على العلاقات التنظيمية داخل الحزب ، إذ أنشئ عنه فريق من القادة السياسيين غير التقليديين بزعامة السيد محمود حسنين مكوناً ما سعى بالقيادة السياسية تمييزاً لها عن القيادة الطائفية للحزب . غير أن هذا الجناح لم يستطع أن يحقق أى نفوذ جماهيرى ، ويعبر ذلك عن انحصار قوة الجناح الحديث في الحزب بما يعنى أن الحزب الاتحادي لم يعد المفضل لدى اتجاه الوسط في القوى الحديثة السودانية ، وهو الذى أدى إلى اختلال علاقات القوى بين الفريقين داخل الحزب . وانعكس ذلك في اتجاه الحزب بقوة في الفترة الأخيرة لتبنى أيديولوجية دينية أكثر تشدداً مما كان عنده قبل اخفائه قسراً في عهد نميرى . ويتضح هذا من وقوف الحزب في موقع متوسط بين حزبي الأمة والجبهة الإسلامية بشأن الموقف من قوانين الشريعة التي طبعها نميرى في سبتمبر ١٩٨٢ ، إذ أنه يعارض بشدة إلغاء هذه القوانين ، وإن قبل بإدخال بعض التعديلات عليها ، ويعبر عن ذلك بصياغات تبدو أكثر تمسكاً بالقولب الدينية . ويبدو أن ضعف أثر الثقافة الحديثة على الزعامة الحالية للحزب يجعلها أكثر قابلية للتأثر بالضغط التي تمارسها الجبهة الإسلامية على الراى العام السودانى ، كما أن خصومتهم القديمة مع حزب الأمة تجعلهم ميالين للتقارب مع خصومهم الذين تمثل الجبهة الإسلامية أهمهم في الوقت الراهن ، ولم يقدم الحزب الاتحادي الديمقراطي برنامجاً انتخابياً مفصلاً ، ذلك أنه يكاد يكن الحزب السودانى الوحيد الذى لم يعقد مؤتمره العام بعد الانتفاضة ، ويعكس ذلك الأزمة التنظيمية التي يعانيها الحزب والتي تعود إلى الصراعات داخله ، وكذلك إلى غياب الكوادر السياسية المهمة والمدربة التي قادت الحزب في الفترة السابقة على انقلاب مايو ١٩٦٩ .

ولا يطرح الحزب الاتحادي في مواقفه التي أمكن التعرف عليها أى تصور مغاير للأوضاع الاقتصادية السائدة في الحقبة السابقة ، اللهم إلا مطالبته بإدخال قدر من الترشيح عليها . وربما يرجع ذلك إلى أن جانباً مهماً من أنصار الحزب قد شاركوا في التجربة الاقتصادية لنميرى ، كما شارك بعضهم في المؤسسات السياسية في العهد السابق . كما أن الحزب بشأن قضية الجنوب يتبنى الدعوة إلى اللامركزية ، وإلى ضمان حرية العبادة والقوانين الشخصية لغير

مؤتمر البجا : وهو حزب اقليمي يمثل الجماعة الاثنية لقبائل البجا في شرق السودان ، وهى قبائل من المسلمين الذين يتحدثون لغة خاصة بهم غير العربية ، لذلك يركز الحزب على حق الاقليات المحرومة من نصيب عادل من الثروة الوطنية ، وعلى حقها في تنمية ثقافتها المحلية ، ولكنه لا يبدى موقفا واضحا من تطبيق الشريعة الإسلامية ، مما قد يشير إلى أنه لا يعارض الاستمرار في الأخذ بالشريعة ، حتى وإن طالب بإدخال بعض التعديلات على قوانين سبتمبر ١٩٨٢ . وقد فاز الحزب بمقعد واحد في الانتخابات الأخيرة ، وهو ما يمثل تراجعا عما حققه في آخر انتخابات قبل انقلاب ١٩٦٩ ، إذ فاز الحزب بثمانية مقاعد في انتخابات ١٩٦٨ ، ويرجع ذلك إلى نجاح الحزب الاتحادى في الفوز بتأييد القيادات التقليدية للبجا .

أما في الجنوب فإنه يمكن تقسيم مجموعة الأحزاب الجنوبية إلى فئتين رئيسيتين : الأولى منهما هى فئة أحزاب المديرية الاستوائية وتتكون من حزب الشعب التقدمى ، ومنظمة مؤتمر شعب السودان الأفريقى . ويجرى التمييز بين الحزبين على أساس الانتماءات القبلية التى يتوزعان بينها . وكذلك على أساس الخبرة السياسية لكل منهما . فقد شاركت منظمة شعب السودان الأفريقى في الحكومة الإقليمية التى حكمت الإقليم في الفترة ٨٣ - أبريل ١٩٨٥ . بينما كان حزب الشعب التقدمى وثيق الصلة بالحكومة الانتقالية ، ويطالب الحزبان بالإبقاء على الاستوائية خارج إطار أى وحدة إدارية للجنوب ، كما يطالبان بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية ، وينصيب عادل للإقليم في الثروة الوطنية ، ويعقد مؤتمر دستوري يضع دستور البلاد سواء بمشاركة حركة تحرير الشعب السودانى أو بدونها . ويوجهان نقدا للحركة باعتبارها حركة ماركسية طامعة في السلطة ، وخاضعة للسيطرة الاثيوبية .

أما الفئة الثانية من الأحزاب فهى تلك التى تنشط في إقليمى بحر الغزال وأعالى النيل ، وتضم أحزاب التجمع السياسى لجنوب السودان ، ومؤتمر السودان الأفريقى ، والحزب الفيدرالى الشعبى السودانى . وقد تأسس التجمع السياسى لجنوب السودان في أبريل ١٩٨٥ مطالبا بإعادة توحيد الجنوب على أساس اتفاقية أديس أبابا وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢ ، وإعلان دستور علمانى . أما مؤتمر السودان الأفريقى

ذلك أن الحزب قد رشع التيجانى الطيب رئيس تحرير جريدة الحزب « الميدان » في أم درمان وهى الدائرة التى تتمتع فيها فاطمة إبراهيم عضو المكتب السياسى للحزب بشعبية كبيرة والتى سبق لها أن فازت بها قبل انقلاب نميرى ، بينما ترشعت فاطمة إبراهيم في دائرة « بورى » التى لم يسبق لها العمل فيها فكانت النتيجة هزيمة المرشحين معا .

هـ - مجموعة أحزاب الاقليات الإثنية :

وتضم هذه المجموعة سبعة أحزاب نجحت في الوصول بمرشحيها إلى مقاعد الجمعية التأسيسية ، بخلاف عدد آخر منها لم يتمكن من تحقيق أى فوز انتخابى مثل حزب « سانو » الذى يمكن أن يظهر مرة أخرى في الهيئة التشريعية السودانية عند إجراء الانتخابات في باقى الدوائر .

والأحزاب السبعة هى : الحزب القومى السودانى ، وهو حزب قديم يتزعمه الأب فيليب عباس غبوش ، وهو سياسى مقاتل وعنيد شارك في الحرب الأهلية إلى جانب المتمردىين الجنوبيين في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ ، ولكنه رفض القبول باتفاقية أديس أبابا لأنه انتقد اقتصرها على الاستجابة لمطالب الاقاليم الجنوبية دون غيرها من الاقاليم والفئات المضطهدة الأخرى ، وظل في المنفى حتى عاد إلى البلاد بعد المصالحة التى توصل إليها مع قوى المعارضة عام ١٩٧٨ ، وقد عارض الأب غبوش فرض قوانين سبتمبر ١٩٨٢ على البلاد ، ونظم محاولة انقلاب فاشلة في أكتوبر ١٩٨٤ معتمدا على الوجود الكثيف لإبناء النوبا - التى ينتمى إليها - بين جنود الجيش . ويطالب برنامج الحزب القومى السودانى بوحدة السودان في ظل نظام ديمقراطى علمانى فيدرالى ومراعاة العدالة في توزيع موارد البلاد على الاقاليم المختلفة ، وضمان تمثيل الاقاليم المحرومة في الفروع المختلفة للحكومة المركزية . ويطلب البرنامج بالعودة إلى دستور ١٩٥٦ وليس إلى مشروع دستور ١٩٦٨ ذى الطابع الإسلامى .

ويعتبر الحزب القومى السودانى المعبر عن الجماعة الاثنية في جبال النوبا بغرب السودان . وقد فاز الحزب في الانتخابات الماضية بثمانية مقاعد ، سبعة منها في منطقة جبال النوبا ، والثامن فاز به الأب غبوش في الخرطوم اعتمادا على المهاجرين النوبيين في بعض الأحياء الفقيرة المحيطة بالعاصمة .

تأييد أغلبية شمالية واضحة ، وإلا عجزت عن إحكام قبضتها على مركز الحياة السياسية في السودان ، وعلى هذا فإن حزب الأمة لا يمكنه بأى حال تجاهل وجود الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية ، وعليه أن يضمن على الأقل تأييد أحدهما له في الحكم غير أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحقيق الاستقرار الكال للحكم . بسبب الثقل المهم للقوى الموجودة في المعارضة كما تبين التجربة الحالية ، إذ تمكنت الجبهة الإسلامية عدة مرات من إثارة المتاعب أمام الحكومة ، ويرجع ذلك في جانب منه إلى الطابع الايديولوجي الصارم للجبهة ، وإلى تنظيمها الحكم ، وهي ظاهرة لا تقتصر على الجبهة وإنما تعرفها بهذه الدرجة أوتلك أغلب الأحزاب السودانية المهمة مما يعطيها وزنا سياسيا يفوق حجم التأييد الذي تلقاه بين الشعب السوداني . فعلاقات الولاء بين أنصار الحزب وقيادته في بعض الأحزاب السودانية تتميز بدرجة عالية من الاستمرارية دون أن تكون رهنا ببرنامج سياسى معين إلا في حدود ضيقة . ويرجع ذلك إما إلى اعتماد الأحزاب السودانية على أيديولوجيات محددة بدلة كالأيديولوجيات الإسلامية أو الشيوعية ، أو اعتمادها على علاقات الولاء التقليدية في بناء علاقات الولاء السياسى .

وإلى أفضل الأحوال فإن وجود بعض القوى السياسية التي لها قدر مناسب من التأييد الجماهيرى في مواقع المعارضة هو أمر طبيعى ، بل وربما كان ضروريا للحفاظ على حيوية النظام الديمقراطى . غير أن الإجابة على التساؤل حول ما إذا كان ذلك الوضع مفيدا للديمقراطية أم ضارا بها ، يعتمد على حجم الفريق المعارض من ناحية ، وعلى مساهمة الائتقاء بينه وبين النظام الاجتماعى والسياسى من ناحية ثانية . ولى كل الأحوال فإنه يمكن القول أنه توجد ثلاثة استراتيجيات محتملة لبناء تكتل سلطة في السودان على النحو التالى :

(١) تحول أحد الأحزاب إلى حزب قومى يمكنه اجتذاب التأييد من عدد متنوع من الفئات والقوى الاجتماعية العابرة للأقاليم والجماعات التقليدية بأشكالها المختلفة . ولى هذا الوضع فإن حزب الأمة القومى هو أكثر الأحزاب السودانية تمعنا بتأييد منتشر فى أقاليم البلاد إذ تمكن الحزب فى الانتخابات الماضية من الفوز بدوائر جغرافية موزعة على ثمانية من أقاليم السودان التسعة . صحيح أن اختراق الحزب لالتليمى أعالى النيل وبحر الغزال كان هامشيا ، إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الانتخابات فى هذين

فهر أيضا حديث التكوين وتقوده جماعة من المثقفين السودانيين المقيمين بالخروطوم ويطلب بإعادة بناء هيكل السلطة فى العاصمة ، وبالتأكيد على الهوية الأفريقية للسودان ، وهو وثيق الصلة بحركة تحرير الشعب السودانى . أما الحزب الفيدرالى فهو وثيق الصلة بحركة أنيانيا ٢ المعارضة لحركة جون قرنق . ويطلب بإلغاء قوانين الشريعة ، وبناء نظام فيدرالى . وهو يبدى قدرا أكبر من التعاون مع الحكومة بسبب اشتراكها فى خصومة حركة تحرير الشعب السودانى .

انتخابات إبريل ١٩٨٦ :

جسدت انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت فى إبريل الماضى ، والنتائج التي أسفرت عنها ، مشكلة بناء تكتل سلطة فى السودان فكما قلنا فإن الساحة السودانية تشهد تنوعا حزبيا هائلا ، بالإضافة إلى التنافر الحاد بين أطروحات بعض الأحزاب . وقد أضافت نتائج الانتخابات إلى هذا الواقع مشكلة جديدة عندما حالت دون ظهور حزب برلمانى كبير قادر على حكم البلاد بمفرده مكونا نواة لتكتل سلطة . وبين الجدل رقم ٢ أن أكثر من ١٢ طرفا سياسيا قد اقتسمت بينها ٢٢٨ مقعدا من مقاعد الجمعية التأسيسية . وما زال هناك ٢٧ مقعدا من مقاعد الجنوب الثمانية وستين لم يجر الاقتراع عليها بسبب ظروف الحرب الأهلية فى الجنوب ، وهى الانتخابات التي إذا كانت قد جرت فإنها كانت ستدفع بعدد إضافى من الأحزاب السياسية إلى الجمعية التأسيسية .

وتبين النتائج أن الأحزاب الشمالية الثلاثة الكبيرة تسيطر على أكثر من ٨٢٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية ، فى نفس الوقت الذى لا تستطيع أى منها منفردة أن تشكل حكومة . ومن الناحية النظرية فإن حزب الأمة يمكنه بالتحالف مع الأحزاب الصغيرة أن يضمن أغلبية ضعيفة فى الجمعية التأسيسية ، ولكن من الناحية العملية ، فإن هذا لا يعد بديلا مقبولا بسبب التفاوت المهم بين وجهات نظر وبرامج الأحزاب الصغيرة ، مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها فى تشكيل حكومة . أيضا فإن القدرة العالية على الابتزاز التى ستجتمع للأحزاب الصغيرة فى هذه الحالة قد تؤدى عمليا إلى شلل الاداة الحكومية غير أن الأهم من ذلك أن الجانب الأهم من العملية السياسية فى السودان يجرى بين القوى السياسية والأحزاب الشمالية ، لذلك فإن أى حكومة مستقرة فى السودان يلزمها أن تضمن

السودانية الحالية أن الائتلاف الحاكم يقوم بين الحزبين بكامل هيتيئتهما . إلا أنه يبدو أيضا أن أكثر اللحظات ملاحة لبناء الائتلاف المطلوب بينهما قد تم تجاوزه ببعض الوقت فبينما كان الحزب الاتحادي أكثر انفتاحا على القوى والتيارات الفكرية الحديثة حتى ما قبل انقلاب نميري ، كان حزب الأمة أكثر تمسكا بالاصولية الإسلامية التقليدية . أما اليوم فقد تبادل الحزبان موقعيهما . وهو ما قد يشير إلى أنه ربما كانت هناك لحظة ما قبل اليوم أكثر ملاحة لبناء هذا الائتلاف . ولكن على أي الأحوال فإن فرصة بناء تحالف بين هذين الحزبين لا تزال قائمة ، إذ ما زالوا معا يحتلان موقع الوسط بين القوى السياسية السودانية . وإن كان كل منهما ينافس الآخر على جدارته بهذا الموقع . وينطبق على هذه الاستراتيجية ما ينطبق على الاستراتيجية السابقة بشأن الجنوب ، ذلك أن على برنامج الائتلاف أن يتمثل مطامح الجنوب والمناطق المحرومة الأخرى مما يتيح فرصة توسيع التكتل الحاكم بضم بعض أحزاب الأقليات إليه . وتضم الحكومة الحالية وزراء من عدد من الأحزاب الجنوبية هي الحزب الفيدرالي ، وحزب الشعب التقدمي ، ومؤتمر السودان الأفريقي . والتجمع السياسي لجنوب السودان .

(٣) توسيع نطاق التعددية . والمهم في هذه الاستراتيجية أن تحقيقها لا يرتكز بتعديل موقف حزب أو قوى سياسية معينة . وإنما تحقق عبر إدخال التعديل على النظام السياسي نفسه . وبالقطع فإن تعديل بعض اختيارات الأحزاب - خاصة الأحزاب الرئيسية - تجاه النظام السياسي هو شرط للنجاح في إدخال تعديل على قواعد النظام باتجاه توسيع نطاق التعددية . ولكنه يتيح في نفس الوقت الفرصة للحزب للتمسك بجانب مهم من اختياراته الحالية . والمطلوب في الحالة السودانية هو توسيع نطاق التعددية على محاور ثلاثة دستورية واجتماعية وثقافية ، بحيث يتاح للقوى السياسية والاجتماعية المتعارضة التعبير عن ذاتها والعمل على تحقيق مصالحها في إطار من القواعد التي تضمن استمرار تمتع الآخرين بنفس الحق . وبالنظر إلى حقيقة تركيز القوى المتعارضة المهمة في أقاليم جغرافية مختلفة ، وإلى أن الخلاف الجوهرى بينها يدور

الأقليمين لم تجر إلا في عدد محدود من الدوائر ، فقد تاجلت الانتخابات في ٢٤ دائرة في بحر الغزال ، ١٢ دائرة في أعالي النيل . أيضا فإنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا أنه لفترة طويلة قادمة سيظل اختراق الأحزاب الشمالية لدوائر الأقاليم الجنوبية على نطاق واسع أمرا شديدا الصعوبة بسبب التراث الطويل من عدم الثقة في العلاقات بين الشمال والجنوب . لهذا فإن قدرة حزب الأمة على التحول إلى حزب قومي بحق تعنى فيما يتعلق بالجنوب أن يصبح الحزب قادرا على تبنى الآمال المشروعة للجنوبيين برغم أن قوى سياسية أخرى ستظل - على الأرجح - تمثل الجنوب في مؤسسات الحكم . وفي الوقت الحاضر فإنه برغم الانتقادات التي يوجهها الساسة الجنوبيون للحكومة التي يقودها حزب الأمة ، إلا أن الثقة لا تبدو مفقودة بين الجانبين ، على العكس فإن حزب الأمة ربما يكون موضع ثقة الجنوبيين بدرجة أكبر من الحزب الاتحادي أو الجبهة الإسلامية على الأقل بسبب موقفه المتميز من قوانين سبتمبر ١٩٨٢ ، وفهمه المستنير لدور الإسلام السياسي . وأيضا بسبب عدم تورطه في التعاون مع حكم الرئيس السابق .

(٢) التحالف على أساس برنامجي ، ويبدو هذا البديل الأكثر احتمالا من الناحية النظرية - في مجتمع منقسم سياسيا واجتماعيا كالسودان . والتاريخ السوداني حافل بالحكومات الائتلافية بين قوى سياسية عادة ما كانت تبدو متعارضة . إلا أن هذا النوع من الائتلافات لا يصلح أن يكون أساسا لبناء تكتل سلطة لأنه عادة ما يكون قصير العمر ، ومحكوما بالمناورات محدودة الأفاق التي تخوضها الأحزاب في نظام سياسي تعددي غير واضح . فبناء تكتل سلطة عبر الائتلاف الحزبي يتطلب بناء تحالف برنامجي مبني على أسس غير مؤقتة ، ويمكنه الاستمرار لفترة طويلة يمكن خلالها إرساء قواعد نظام سياسي ديمقراطي . وحل المشكلات الملحة التي تواجه المجتمع وتمثل خطرا على استمرار الديمقراطية فيه . وتاريخيا في السودان كان الائتلاف بين حزبي الأمة والاتحادي ، أو بين أجنحة منهما ، هو أهم الائتلافات السياسية والقواها . ومن العناصر الإيجابية في التجربة

وبالقطع فإن التاليف بين عناصر أساسية جوهرية في هذه الإستراتيجيات الثلاث لبناء استراتيجية عملية هو أمر إيجابى . غير أنه في النهاية يجب الإشارة إلى أن اخذ المتغيرات الواقعية بعين الاعتبار هو شرط النجاح لاي استراتيجية يقع عليها الاختيار . وقد بينت الانتخابات الأخيرة في السودان أن الأحزاب التقليدية والمحافظات تكتسب نفوذا متزايدا في المجتمع السوداني . بينما يتراجع نفوذ الأحزاب الراديكالية . . ويعكس هذا المزاج المحافظ للنائب السوداني الذى هو جزء من ظاهرة سيادة المزاج المحافظ في المجتمعات العربية بشكل عام ، ولا يبدو أن هذا المزاج سيتعدل في المستقبل القريب ، مما يحتم على القوى التي تأمل بصدق في تجاوز النظام السياسى السودانى لازمته الحالية أن تكيف أهدافها وأساليبها مع هذا المزاج ، ومع حقيقة أن القوى السياسية المحافظة مقدر لها أن تلعب الدور الأهم في هذه المرحلة من تاريخ السودان .

حول قضية الهوية والهيمنة الثقافية ، بحيث يصبح موضوع النزاع الأهم هو ما إذا كان سيتاح لثقافات جماعات الأقلية أن تنمو دون ضغوط من الجماعات الثقافية القوية ؟ أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الثقافة العربية الإسلامية ستستمر في محاولة فرض هيمنتها على الثقافات الأخرى ؟ وعلى هذا فإن الحل الفيدرالى يمكن أن يكون مخرجاً مناسباً ويشترط أن يتيح للأقاليم فرصة تطبيق النظام القانونى الذى ترضيه . وقد أصبح هذا الحل مقبولاً لدى حزب الأمة وبدرجة أقل لدى الحزب الاتحادى ، وهو ما تطالب به أغلب القوى الجنوبية . ويمكن أن يجرى إلى جانب ذلك إنشاء مجلس تمثيلى آخر تتمثل فيه الأقاليم على قدم المساواة بحيث يقتصم هذا المجلس السلطة مع المجلس النيابى ، على أن تجرى عملية إقرار القوانين في المجلس المقترح طبقاً لأغلبية عددية أكبر من تلك اللازمة لإقرارها في المجلس النيابى ، وذلك ضماناً لتحقيق مصلحة أكبر عدد ممكن من الأقاليم وجماعات الأقليات في السودان .



القسم الخامس :

الفلسطينيون

التطورات السلبية فيما يتعلق بقواعد المقاومة في بلاد الطوق العربية ، ويعرض لوجهات النظر المختلفة التي طرحها الفلسطينيون كتطورات لمخرج من هذه الأزمة . وتلخص الأزمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية المازق الحالي للكفاح الوطني الفلسطيني ، فقد ظلت قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية بلا تقدم مهم باستثناء المناخ المتفائل الذي تبده بعد فترة قصيرة من بداية العام ، وحالة التعاون الفعلي بين المقاتلين الفلسطينيين من الفصائل المختلفة للدفاع عن المخيمات ضد عدوان ميليشيات حركة أمل عليها .

ويعد البعد العربي لازمة منظمة التحرير الفلسطينية أحد أهم جوانب هذه الأزمة سواء كأحد أسباب الكفاح الوطني الفلسطيني إجمالاً ، أو بسبب الدور الذي تلعبه كثير من الأنظمة العربية في تغذية الصراعات الفلسطينية في محاولة منها لدفع المنظمة لأخذ جانبها في مجال قضية التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي ، وتعد حرب المخيمات أهم معالم التطور في هذا المجال في عام ١٩٨٦ .

يضم هذا القسم استعراضاً وتحليلاً لأوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في الضفة والقطاع ، ولجانب من أوضاع الفلسطينيين في الشتات العربي ، وكذلك للتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقات بين منظمات المقاومة الفلسطينية .

ويعرض هذا القسم للمناهج المختلفة التي تطرحها الأحزاب السياسية الإسرائيلية للتعامل مع سكان الضفة والقطاع ، والجدل الدائر بينها حول هذه السياسات ، كما يعرض للسياسة التي تلتزم حكومة الاتحاد الوطني الإسرائيلية بتنفيذها تجاه سكان الأرض المحتلة ، والتمييزات المختلفة بين حكومتى بيريز وشامير في هذا المجال .

وفي مقابل ذلك يستعرض هذا القسم تطور الكفاح الوطني في الأرض المحتلة ، فيرصد عودة نشاط المقاومة المسلحة للتصاعد ، كما يقدم رسداً لمظاهر الكفاح السياسي المختلفة مستعرضاً الأزمة الحالية للكفاح الوطني الفلسطيني سواء بسبب الإخفاق القديم في بناء قواعد للمقاومة المسلحة في الأرض المحتلة ، أو بسبب

أولا : العرب داخل الأرض المحتلة

١ - السياسات الإسرائيلية تجاه العرب في الأرض المحتلة

انتهت الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ بسقوط بقية الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وبتصاعد أهمية المنطقتين بشكل غير مسبوق في كل تاريخهما ، حيث أصبحت الضفة والقطاع محور الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولات تسويته طوال الفترة الماضية . وغدت هناك علاقة طردية بين تزايد الاتجاه نحو التسوية السلمية للصراع وبين تصاعد أهمية المنطقتين .. والضفة الغربية بصفة خاصة . وفي هذا الإطار بلغ الاهتمام الإسرائيلي بأوضاع الضفة والقطاع - أرضا وشعبا - ذروة جديدة عام ١٩٨٦ ، الذي شهد الشهور التسعة والنصف الأخيرة ، من ولاية بيريز زعيم حزب العمل ، قبل انتقال رئاسة الحكومة الإسرائيلية إلى اسحق شامير زعيم كتل ليكود وفقا لاتفاق التناوب الموقع بينهما عند تشكيل «الاتحاد الوطني» في سبتمبر ١٩٨٤ . فقد تصاعد الجدل الإسرائيلي حول أساليب ومناهج التعامل مع الضفة والقطاع بشكل واضح ، بعد القرار الأردني في ١٩ فبراير ١٩٨٦ بتجميع التنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير وفقا لاتفاق عمان الموقع في ١١ فبراير ١٩٨٥ ، ليكشف عن وجود ستة مناهج إسرائيلية تجاه التعامل مع الضفة والقطاع على النحو التالي :

أ - منهج الضغط الاقتصادي ، الذي تتبناه قيادة حزب العمل وقطاع كبير من ليكود ومعظم الأحزاب والقوى الدينية . وقوامه أن تدهور المستوى المعيشي

لسكان الضفة والقطاع هو السبيل الأفضل لإخضاعهم سياسيا . لكن تقتزن تصورات انصار هذا المنهج حول دلالة الإخضاع السياسي . فالتيار المعالي يترجمه إلى قبول سكان الضفة والقطاع « بالحل الوسط الاقليمي » الذي يتبناه في إطار حكم ذاتي يشمل الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والتجارة الداخلية والسياحة ، مع سحب القوات الإسرائيلية خارج مناطق الكثافات السكانية غير ذات الأهمية الاستراتيجية .. وهي أربع على وجه الحصر : نابلس والخليل والبيرة ورام الله . بينما يرى ليكود أن إخضاع أهل الضفة والقطاع يعنى قبولهم بالحكم الذاتي الإداري دون سحب القوات الإسرائيلية من أية منطقة . لكن لأن هذا الخلاف مؤجل حتى الآن ، كانت هناك مساحة واسعة من الاتفاق على مضاعفة الضغوط الاقتصادية المفروضة على الضفة والقطاع في عهد حكومة الراسين (بيريز شامير) لتحقيق المزيد من تدهور المستوى المعيشي . ويشهد على ذلك الوضع الراهن للأرض المحتلة التي تواجه أخطر أزمة اقتصادية منذ ١٩٦٧ .

ب - منهج تحسين الأوضاع في الضفة والقطاع أو تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين ، أي إتخاذ سياسة مرنة تجاه ١,٣ مليون فلسطيني تقريبا عن طريق توفير فرص النمو الاقتصادي ، وإشراكهم في الشؤون الإدارية بشكل متزايد ، وإعطاء قدر واسع نسبيا من الصلاحيات إلى هيئات محلية فلسطينية في الضفة والقطاع بشرط أن تكون خارجة عن تأثير منظمة التحرير ، مع

الكاملة « بعد ضم الضفة والقطاع » سيفضلون الحياة في ظل الحكم الإسرائيلي على الصراعات الدموية العربية » .

هـ - منهج ضم الضفة والقطاع مع العمل على اقتلاع السكان العرب ، أى طردهم ليس فقط من الضفة والقطاع ، ولكن أيضا من إسرائيل باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي . ويتبنى هذا المنهج حركة « كاخ » وقطاع من جويش أيمنيم ، وبعض الحركات الدينية الصغيرة المشابهة التى يقوم منطلقا على الأسس التالية :

- إن إسرائيل لا تستطيع الحفاظ على سيادة دائمة في الضفة والقطاع بعدد سكانها العرب البالغ ١,٣ مليون ، وتظل في نفس الوقت دولة يهودية وديمقراطية على النمط الغربى .

- إن إعادة مناطق الضفة للاردن لن تؤدى إلى تقليل الخطر الذى يهدد « أمن إسرائيل » بل زيادته .

- إن حل مشكلة الضفة والقطاع فقط لا يساعد على الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية نقية ، طالما أن العرب الذين يعيشون في إسرائيل يمثلون ١٧٪ من سكانها .. وهى نسبة تنمو بشكل متسارع .

و - منهج الكيان الفلسطينى سواء المستقل أو المرتبط بالاردن أو بإسرائيل - باتحاد فيدرالى أو كونفدرالى - وهو منهج تتبناه جبهة حداد (تحالف ركاح ، والفهود السود) والقائمة التقدمية للسلام وحركة « هناك حدود »^(١) وبعض المثقفين الإسرائيليين . لكن الفكر الغالب لدى أنصار هذا المنهج ، وخاصة من المثقفين ، ينتهى بهم إلى نتيجة لا تختلف جوهريا في محصلتها النهائية عن إطار تيار الحكم الذاتى الواسع النطاق . ففى كتابات رجعتان فانيس ومائير بعيل وزاى رونين وجوزيف بن داك ومبارك ميلر ، يوجد اتفاق على مبادئ أساسية رغم تنوع السيناريوهات التى يقدمونها . وأهم هذه المبادئ أن يكون الكيان الفلسطينى بلا جيش ، أى منزوع السلاح ، ولا تمتد سيطرته على كل

إبقاء المهمات العسكرية والأمنية والاستراتيجية في يد الجيش الإسرائيلي ، والمنطق الذى يستند إليه هذا المنهج أنه قد يتيح إمكانية لإرتباط قطاعات من أهل الضفة والقطاع بالإدارة الإسرائيلية والثقة فيها تدريجيا . وهو جزء من موقف لا يتعجل إنجاز التسوية ، ويفضل الانتظار أصلا في انضمام منظمة التحرير إلى (العملية) إذا أمكن حصارها عربيا وفك ارتباط شعب الداخل معها ، مع استمرار التلويح الأمريكى بالاعتراف بها مقابل تغيير منهجها الثورى والاعتراف بإسرائيل ونهذ الكفاح المسلح ، وصولا إلى القبول بالحكم الذاتى في الضفة والقطاع . فإذا لم يتحقق ذلك ، فقد يؤدى تحسين المعيشة إلى تغيير الوضع السياسى في الضفة والقطاع بحيث يصبح مهيا لتجاوز منظمة التحرير . ويتبنى هذا المنهج أحزاب ماهام وشينيرى ورائس فضلا عن مجموعة « الحمام » داخل حزب العمل بزعامة حاييم رامون .

ج - منهج اقتلاع العرب من الضفة والقطاع على قدر الإمكان ، وتشديد دور الجيش الإسرائيلي ، والاعتماد المتزايد على شخصيات أو هيئات تابعة مباشرة للسلطات الإسرائيلية وتحارب منظمة التحرير علنا . وينطلق هذا المنهج من فكرة مؤداها أنه كلما ازداد اختلاط الإسرائيليين - جيشا وكدارات وإدارات - بالعرب في الضفة والقطاع ، كلما ازداد الخطر على إسرائيل وثقائها اليهودى . ويتبنى هذا المنهج جناح مهم من ليكود يدعو إلى تهويد بعض المناطق في الضفة والتفاوض مع الأردن بشأن المناطق الأخرى ، دون أن يصل ذلك إلى تبني فكرة « الحل الوسط الإقليمي » الذى يتبناه حزب العمل . كما يتبنى الحزب الدينى الوطنى (ممدال) هذا المنهج بنظرة أكثر إجازة للتوسع ، حيث يدافع عن ضرورة الاحتفاظ بكامل الأرض المحتلة انطلاقا من « الحق التاريخى لشعب إسرائيل في أرض أجداده » ، لكن دون ضمها رسميا .

د - منهج ضم الضفة وغزة الذى تتبناه قوى اليمين الإسرائيلى المتطرف ، وأهمها هاتيهام وجويش أيمنيم . ويرفض هذا المنهج فكرة التخوف من آثار هذا الضم على نقاء « الدولة » اليهودية . ويرى أن المليونى فلسطينى الذين يعيشون في « إسرائيل

(١) تشكلت هذه الحركة عقب الغزو الاسرائيلى للبنان ١٩٨٢ وتدعوا إلى الانسحاب من الضفة والقطاع وعدم تادية الجنينين الاسرائيليين فترة احتياط في المنطقتين .

الضفة الغربية بسبب متطلبات « الأمن الإسرائيلي » التي تقتضي إعادة تعيين الحدود ، وأن يرتبط باتفاقات مسبقة مع إسرائيل أو الأردن أو كليهما .

٢ - سياسات حكومة « الاتحاد الوطني »

وفي هذا الإطار كان المنهج الأول هو الموجه لسياسات ومواقف حكومة الائتلاف عبر أربعة محاور على النحو التالي :

١ - السياسات الاقتصادية :

فقد مثلت هذه السياسات خلال العام ١٩٨٦ استمراراً للسعى إلى تكريس الضفة والقطاع كاسواق للمنتجات الإسرائيلية على حساب البنية الاقتصادية المحلية ، الأمر الذي انعكس في تزايد العجز التجاري بين إسرائيل والمناطق المحتلة من عام إلى آخر ليصل إلى حوالي ٤٢٥ مليون دولاراً في بداية عام ١٩٨٦ .

وقد شهد هذا العام المزيد من القيود على تصدير منتجات الضفة والقطاع إلى إسرائيل ، فضلاً عن حظر التصدير إلى الأردن أحياناً كنوع من العقوبة على عمليات المقاومة ضد الاحتلال . واقتزن ذلك بفرض المزيد من ضرائب الدخل والأملاك والمعاملات الحكومية والرسوم والقيمة المضافة وغيرها ، مع إجراء تخفيضات في رواتب العاملين العرب . وواكب ذلك استمرار تحديد مساحة الأرض المزروعة ، ومنع زراعة أية شجرة بدون إذن سلطات الاحتلال وحرمان الأرض من المياه ، ورفع معدلات الضرائب على النشاط التجاري والصناعي ... الأمر الذي انعكس في حالة كساد حادة وازمة اقتصادية خانقة ، وارتفاع نسبة البطالة بين سكان الضفة والقطاع ، وتدهور الزراعة وانخفاض الناتج الزراعي ، وضعف الصناعة المتخلفة بطبيعتها لعدم وجود أية صناعة رئيسية أو متقدمة تكنولوجياً .

وكان نصيب قطاع غزة من هذا التدهور أكبر بسبب فقر قاعدة موارده الطبيعية في مساحة ضيقة (٣٥٠ ألف دونم أي ٦٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية) رغم كثافة سكانه (٥٥٠ ألف نسمة أي حوالي ١٥٪ من سكانها) . وهذا الوضع الديمجرافي جعل مشكلات اقتصاد القطاع أكثر حدة من مشكلات الضفة . فالكثافة السكانية في القطاع تقرب من عشرة

أمثال الكثافة في الضفة ويسبب ضالة مساحة القطاع ، فقد تأثر من الضفة باستقطاع مساحة واسعة من أراضي لبناء المستوطنات ومراكز الشرطة والجيش وبقيّة أجهزة الاحتلال . كما يعاني القطاع من ازدياد درجة انعزاله عن العالم العربي وعن الضفة أيضاً . فالعلاقات الاقتصادية بين القطاع والضفة ضعيفة للغاية . قصائدات القطاع للضفة لا تتعدى ١٠٪ من مجموع صادراته ، ووارداته منها لا تتجاوز ٣ - ٥٪ من إجمالي واردته . كما لا يرتبط بالأردن عبر الجسور المفتوحة . ولذلك ازداد ارتباط القطاع بالاقتصاد الإسرائيلي . ومن أبرز ملامح هذا الارتباط أن ٣٥ ألف مواطن من غزة يعملون في إسرائيل بنسبة ٤٠٪ من جملة طاقة العمل في القطاع ، في حين تنخفض نسبة أبناء الضفة العاملين في إسرائيل إلى ٢٢٪ من جملة طاقة العمل هناك . ورغم ذلك كانت ردود الفعل الشعبية العربية للإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة أوضح منها في القطاع ، مع بقاء ردود الفعل في المنطقتين دون المستوى المطلوب . فقد ندرت خلال العام ١٩٨٦ التحركات الشعبية المنظمة ضد الإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية لغلبة منهج الحلول الفردية التي تعتمد على البحث عن عمل داخل إسرائيل أو الهجرة إلى أقطار النفط العربية . وحتى الاحتجاجات الشعبية الجماعية في الضفة افتقدت عنصر التنظيم وروح النضال الاقتصادي . وكان أبرزها احتجاج سائقي الشاحنات في رام الله والبيرة على الضرائب الإسرائيلية العشوائية التي لا تعتمد على معيار ثابت ، وتصل إلى مبالغ خيالية رغم حالة الكساد الشديد في سوق الضفة .

وقد حظيت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الأرض المحتلة بنوع من الاهتمام الدولي هذا العام ، حيث ناقش مجلس التجارة والتنمية الذي انعقد بجنيف هذه الأوضاع ضمن تقرير أكد أن الضفة والقطاع (تعاني من أزمة اقتصادية خطيرة أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧) . ووصف الوضع التجاري في المنطقتين بأنه (مشوه وغير متكافئ) وفي هذا الإطار أصبح شعار « تحسين مستوى المعيشة » في الضفة والقطاع ، الذي أعلنه بيريز غداة توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٤ ، يعني تحسين معيشة ورفاهية بعض الأشخاص أو الجماعات التي تقبل التعامل مع سلطات الاحتلال مع التقييد القسري للتنمية المجتمعية . وهنا ترتبط السياسات الاقتصادية بسياسات الاحتواء الإسرائيلية .

ب - سياسات الاحتواء :

أصبحت هذه السياسات تركز على محاولة توسيع نطاق التعاون العربي مع سلطات الاحتلال ، وإيجاد المناخ الملائم لخلق بديل محل لمنظمة التحرير ، أى قيادة بديلة تقبل الاعتراف بالكيان الإسرائيلي ، وبالمفاوضات المباشرة على قاعدة الحكم الذاتى وليس حق تقرير المصير . وفى هذا الإطار شهد العام ١٩٨٦ تطور مشروع حزب العمل للحكم الذاتى ، الذى وضع أسسه جاد يعقوبى وزير الاقتصاد والتخطيط فى حكومة بيريز ، وأبا إيبان رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست الحالى ، وتبناه شيمون بيريز وفقا لصيغة مؤداها تمكين العرب من الحصول على السلطة الكاملة فى مختلف المؤسسات الإدارية وسحب القوات الإسرائيلية من مناطق الكثافات السكانية الأربع إلى خارجها ، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على شؤون الدفاع والأمن والقانون والاقتصاد والسياسة الخارجية . ويتضمن هذا المشروع أيضا إلغاء القوانين العسكرية الإسرائيلية ، وتخفيض الرقابة على الصحافة الفلسطينية ، ووضع خطط لتنشيط الاقتصاد فى الضفة والقطاع وخلق فرص عمل جديدة ، وإنشاء بنك عربى فى الضفة الغربية .

وكان واضحا أن هذا المشروع ، الذى أطلق عليه اسم « خطة نقل السلطة » يهدف إلى جذب بعض العناصر العربية فى الضفة والقطاع للتعاون ومنحها هذه المسؤولية الإدارية فضلا عن السعى إلى تقليص التأييد الذى تتمتع به منظمة التحرير بين سكان الضفة والقطاع عبر إبعاد رموز الاحتلال الذين يديرون البلديات ويثيرون استغزاز السكان العرب يوميا .

ورغم ذلك فقد قوبل هذا المشروع فى البداية برفض من أحزاب وحركات اليمين المتطرف الدينية والعلمانية ، وبحفظ من ليكود وبعض قيادات حزب العمل نفسه مثل اسحق رابين . وفسر رابين موقفه المتحفظ بأنه (لا يوجد حكم ذاتى من جانب واحد . يوجد فقط انسحاب من جانب واحد . ولنا أراضينا) .

لكن تحفظ ليكود وصقور حزب العمل تقلص بوضوح عندما أكد بيريز أن خطته لا تنطوى على سحب جندى إسرائيلى واحد خارج الضفة والقطاع . ولنا فقط إعادة صياغة مناطق تتركز هذه القوات . لكن مشروع الحكم الذاتى تعثر بعد حادث اغتيال ظافر المصرى رئيس بلدية نابلس المعين فى ٢ مارس ١٩٨٦ ، بعد

حوالى ٢ شهر من تعيينه فى هذا المنصب ، والتهديد باغتيال من يقبل التعاون مع سلطات الاحتلال ، مما أدى إلى تخلى جميع المرشحين لمناصب رؤساء البلديات عن طلباتهم مؤقتا فى ذلك الوقت .

وإزاء ذلك برز اتجاه داخل حزب العمل مؤداه البدء فى تطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزة أولا ، تحت إشراف مصرى إسرائيلى مشترك ، وبالتنسيق مع بعض القيادات التقليدية فى غزة وعلى رأسها رشاد الشوا . وأسرعت السلطات الإسرائيلية إلى تنظيم دورة خاصة لموظفين عرب من القطاع فى الدوائر الرسمية الإسرائيلية فى تل أبيب ، للتدريب على شؤون الإدارة الداخلية والتعليم والصحة والضرائب وغيرها فى أبريل ١٩٨٦ . وكانت هذه أول مرة توجد فيها إسرائيل موظفين عربا من الأرض المحتلة إلى دوائرها الرسمية ، الأمر الذى رجح ارتباط هذا الإجراء بمحاولة التمهيد للحكم الذاتى فى القطاع أولا . لكن الرفض المصرى للمشاركة فى هذا المشروع ، دون موافقة منظمة التحرير والأردن ، أدى إلى إحباطه .

ولذلك عادت السلطات الإسرائيلية للتركيز على الضفة من جديد ، واحتواء تأثيرات حادث اغتيال ظافر المصرى على استعداد بعض القيادات المحلية للتعاون وتجاوز منظمة التحرير . وقد أسفر هذا التحرك عن تعيين حافظ طوقان رئيسا لبلدية نابلس خلفا للمصرى . ثم تعيين ثلاثة رؤساء لبلديات الخليل (د . عبد المجيد الزير) ورام الله (خليل موسى خليل) والبيرة (حسن الطويل) . وقد أثارت هذه الخطوة ردود فعل احتجاجية عديدة فى الضفة ، وكان أهمها الاجتماع الطلابى الكبير فى جامعة بيت لحم فى ٥ أكتوبر واعتصام الطلاب فى فناء الجامعة . كما أصدرت معظم النقابات والاتحادات بالضفة بيانات أدانت فيها قرار التعيين باعتباره يهدف إلى تطبيق فكرة التقاسم الوظيفى بين الاحتلال الإسرائيلى والأردن والاتفاف على منظمة التحرير . وانسجمت ردود الفعل هذه مع موقف منظمة التحرير الذى أدان قرار التعيين ، فى الوقت الذى رحبت به الحكومة الأردنية . وأعلن مروان دودين وزير شؤون الأرض المحتلة : (إننا ننظر إلى هذا التعيين بوصفه خطوة إلى الأمام فى اتجاه استئناف علاقتنا مع قيادات هذه المدن) . لكن من المثير للانتباه أن يؤكد رئيس الوزراء الأردنى زيد الرفاعى أن منظمة التحرير سبق أن وافقت خلال اجتماعات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة على مبدأ تعيين رؤساء بلديات فلسطينية فى

استمراره مع مختلف مشروعات حزب العمل بشأن الضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ على النحو التالي :

- إن نهر الأردن يشكل الحد الأمني لإسرائيل دون أن يكون بالضرورة حداً سياسياً . ويتطلب ذلك تجريد الضفة من السلاح وإجراء تعديلات ذات طابع أمني على الحدود مع الأردن .

- هناك ضرورة لحل المشحة الفلسطينية ، لكنها ليست لب الصراع والحل الملانم لها يكون من خلال ربطها بالأردن حيث يقيم الحشد الأكبر من الفلسطينيين ، وحيث لا مجال لدولة ثالثة بين النهر والبحر .

- التمييز بين ضرورة حل المشكلة الفلسطينية وبين التفاوض مع منظمة التحرير . فالحل يكون من خلال الأردن فقط مع إشراك ممثلين لفلسطيني الضفة والقطاع في المفاوضات على أن يكونوا ضمن الوفد الأردني أو ملحقين به .

- ضرورة وجود شريط حدودي عازل على نهر الأردن تشكله مستوطنات الغور ، وحيوية السيطرة على المرتفعات المحيطة به لتوفير حدود آمنة قابلة للدفاع عنها .

- يوفر هذا الحل الوسط الاقليمي حاجزاً أمام الخطر السكاني ، حيث يلغى أية إمكانية لتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية .

جـ - سياسات القمع :

وبهذا المعنى تعتبر سياسات الاحتواء السياسي هي الوجه الآخر لسياسات القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد أي نوع من التحركات الفلسطينية ، التي تشكل عقبة أمام انجاز هذه السياسات الاستيعابية لأهدافها . ويتميز أساليب القمع الاسرائيلية بثباتها النسبي منذ عام ١٩٦٧ ، بعد أن أثبتت فعاليتها في مواجهة المقاومة الداخلية في الضفة والقطاع .

وهي تنقسم بشكل عام إلى أساليب قمع فردية وأخرى جماعية . ويتم اللجوء إلى أحدهما أو كليهما حسب مقتضيات الموقف وتقدير سلطات الاحتلال . وقد شهد العام ١٩٨٦ غلبة نسبية لأساليب القمع الفردية وأهمها :

الضفة ، وإن رد فعلها المعارض لقرار التعيين يعتبر تراجعاً عن هذا الموقف . وإن كان وضع ذلك القرار في سياقه العام يفسر رفض المنظمة له حيث جاء في إطار سياسة إسرائيلية تسعى إلى دعم العناصر المعتدلة المالية للأردن والعمل على إضعاف نفوذ منظمة التحرير . لكن الواضح أن ردود الفعل المعارضة لهذا القرار كانت أقل مما هو متوقع ، مما دفع سلطات الاحتلال إلى تعيين رئيس بلدية عتبات (طاهر حجازي) . وبذلك لم تبق سوى مدينة بيرزيت بدون رئيس فلسطيني لبلديتها .

وقرب نهاية العام ١٩٨٦ ، وفي إطار حوار داخل حزب العمل ، برز اتجاه لتطوير مشروع الحكم الذاتي في إطار تعاون إسرائيلي - أردني بحيث يمكن تقسيم الوظائف على النحو التالي :

- تكون إسرائيل مسئولة عن المسائل الأمنية العسكرية ، بينما يختص الأردن ، بالمسائل التي تدخل في نطاق المهمات البوليسية .

- ترابط وحدات من البوليس الإسرائيلي في المستوطنات ، وأحزاب أردنية في المدن العربية .

- تدار الموارد المالية بالاشتراك بين الطرفين . ويكون لكل طرف حق استخدام « الفيتو » في حالة نشوء نزاع .

- حق المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة في الاشتراك في انتخابات البرلمان الأردني ، وحق المستوطنين الإسرائيليين في الاشتراك في انتخابات الكنيست .

- وقف بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة حالياً .

- تظل مسألة القدس ووضعها المستقبل مفتوحة . وتقبل إسرائيل مبدأ وجود رسمي أردني في المسجد الأقصى ورفع العلم الأردني عليه .

- تستمر الإدارة المشتركة لمدة خمس سنوات يقرر بعدها الفلسطينيون ما إذا كانوا يريدون الاتحاد الفيدرالي مع إسرائيل أم مع الأردن . وربما يكون هذا المشروع ، الذي لم يقرر رسمياً في نهاية ١٩٨٦ ، هو محور التحرك الإسرائيلي على صعيد سياسات الاستيعاب ، إذا نجح حزب العمل في الفوز بأغلبية مناسبة في انتخابات الكنيست القادمة وتشكيل حكومة عمالية قوية لأول مرة منذ ١٩٧٧ . ويتأمل جوهر هذا المشروع يمكن ملاحظة ما ينطوي عليه من خطر

وقد واكبت أساليب القمع الفردية هذه استخدامات
اضيق نطاقا لأساليب القمع الجماعية ، وأهمها :
- هدم الأحياء ، وهو أسلوب يستخدم في العادة
لأرهاب السكان العرب ويدفعهم إلى رفض أيواء
الفدائيين أو إلى الإرشاد عنهم . لكن جرى استخدامه
في العام ١٩٨٦ في الغالب لمنع تكثيف الوجود العربي في
منطقة المثلث بصفة خاصة . فقامت سلطات الاحتلال
بهدم عدة أحياء سكنية في قرى السكة وبيما وأبتان
والمرجة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو . بحجة أن
المباني السكنية أقيمت فيها دون ترخيص مسبق .

- محاصرة المخيمات التي تنتشر فيها روح المقاومة
لسلطات الاحتلال . وقد حظى مخيم الطرونزون القريب
من مدينة رام الله ومخيم بلاطة بضواحي نابلس
بالنصيب الأكبر من عمليات المحاصرة وحظر التجول
هذا العام .

- اقتحام مقر المنظمات والاتحادات الشعبية
الفلسطينية ، كما حدث عندما اقتحمت القوات
الإسرائيلية في أكتوبر مقر نقابة عمال وموظفي الخدمات
العامة في مدينة الخليل وحطمت محتوياتها وأثاثها .

- قمع الجامعات العربية من خلال استمرار القيود
المفروضة على جامعات بيرزيت والنجاح وبيت لحم
والخليل الإسلامية بصفة خاصة . وأهمها رفض
الترخيص بإدخال أي تطويرات على مرافقها ، وعدم
السماح بإقامة أية منشآت جديدة منذ سبتمبر ١٩٨١ في
جامعة بيرزيت ومنذ مارس ١٩٨٢ في جامعة النجاح .
كما شهد العام ١٩٨٦ تطورا آخر في سياسة قمع
الجامعات العربية مؤداء تدخل القوات الإسرائيلية
وإطلاق النار على مظاهرتين : الأولى لطلاب جامعة بيت
لحم في ١٦ مارس بمناسبة الذكرى السابعة لتوقيع
معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . والثانية لطلاب
جامعة النجاح الذين تظاهروا في منتصف مايو ١٩٨٦
احتجاجا على مسيرة نظمها حركة « جوش ايمونيم »
في شوارع مدينة نابلس احتفالا بعيد « الاستقلال
الإسرائيلي » . وكانت جامعة بيرزيت مصدر الشرارة
التي فجرت أكبر انتفاضة في الأرض المحتلة هذا العام
ابتداء من ٩ ديسمبر ، عندما فتحت قوات الاحتلال
النار على طلابها الذين احتجوا على فرض الحصار على
الجامعة مما أدى إلى استشهاد طالبين وإصابة ٢٤
آخرين .

وإلى جانب أسلوب القمع الجماعي ضد الجامعات

- حملات الاعتقالات التي لم تتوقف طوال العام .
والنهم التقليدية التي توجه للمعتقلين هي الاشتباه في
مساعدة الأعمال الفدائية ، أو الانتفاء لفصائل فدائية ،
أو حيازة أسلحة بطريقة غير قانونية . وكان الهدف من
توسيع نطاق الاعتقالات هذا العام هو الحد من فعالية
العناصر المنسقة المؤيدة لمنظمة التحرير بما يتيح قدرا
أكبر من حرية الحركة للعناصر الموالية للأردن والمعاونة
مع سلطات الاحتلال . ويتم الاعتقالات في العادة بموجب
قوانين الطوارئ الموروثة عن فترة الانتداب
البريطاني ، والتي تسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أي
شخص دون محاكمة لمدة ستة شهور .

وعندما يتم تقديم المعتقلين للمحاكمة ، يندر أن
يحصل المعتقل على حق الخروج بكفالة أو توكيل محام
للدفاع عنه . وحتى عندما يتولى محامون أمناء الدفاع
ويمكنون من دحض الاتهامات الموجهة للمعتقلين ،
يمكن للمحاكمة أن تستند إلى « اثباتات أمنية »
ولا تسمح لهم بالإطلاع على هذه « الإثباتات » التي
غالبا ما تكون المخابرات الداخلية « شين بيت »
مصدرها ، مما يجعل مهمة الدفاع شبه مستحيلة .

- الإبعاد أو الطرد ، حيث عادت سلطات الاحتلال
منذ منتصف ١٩٨٥ إلى سياسة إبعاد وطرد
الفلسطينيين من الضفة والقطاع بعد أن كانت قد تخلت
عن هذه السياسة منذ عام ١٩٨٢ .

- تقييد الحركة من وإلى الضفة والقطاع . فقد
فرضت سلطات الاحتلال إجراءات صارمة على الحجاج
الفلسطينيين الذين خرجوا لأداء فريضة الحج هذا
العام وعددهم ٢٤٠٠ شخص ، حيث ألزمهم بالتوقيع
على تعهد خاص يقر فيه كل منهم بالتبليغ عن أي اتصال
له مع رجال المقاومة الفلسطينية خارج الضفة
أو القطاع . ويعترف فيه بأن أي اتصال له مع رجال
المقاومة يعتبر خرقا للقانون الإسرائيلي ، ويلتزم بالعودة
في موعد اقضاه ٢٦ أغسطس (أي خلال عشرة أيام
فقط بعد يوم الحج) . كما اتخذت سلطات الاحتلال هذا
العام إجراءات جديدة بالنسبة لزوار الضفة والقطاع في
٢٦ مارس أي عشية يوم الأرض (٣٠ مارس) . وأهم
هذه الإجراءات عدم السماح للزوار بدخول الضفة
والقطاع إلا بعد مضي ٢ شهور على آخر زيارة لكل
شخص يريد زيارة المنطقتين . وأعدت السلطات
الإسرائيلية على الجسور عددا كبيرا ممن لم تمض على
زيارتهم هذه المدة .

داخل اسرائيل نفسها هذا العام . فتم تشكيل لجنة تخطيط لاقامة ١٦ مستوطنة جديدة في منطقة الجليل برئاسة رئيس المجلس الاقليمي للمستوطنات الاسرائيلية (مسجان) بهدف تكثيف الوجود السكاني اليهودي في هذه المنطقة . كما قرر بيريز في ٢ يونيو ١٩٨٦ انشاء صندوق خاص لتطوير مشاريع الاستيطان في منطقة النقب وجمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض من يهود الولايات المتحدة .

اما في الضفة فقد ركز بيريز على مشاريع اقامة طرق عريضة لربط المستوطنات اليهودية . وتم بالفعل افتتاح محورين بريين جديدين في منطقة القدس : الاول يربط الضواحي الاسرائيلية في مستوطنتي النبي يعقوب وجعفات زئيف مما يتيح الالتفاف حول بلدة شغافا الفلسطينية . والثاني يربط حي راموت الاستيطاني جنوب القدس والطريق البري السريع الذي يربط القدس بتل أبيب . وترتبط هذ السياسة بأفكار حرب العمل التي تتضمن دعم قوة المستوطنات القائمة في الضفة إلى أقصى مدى ممكن بما يتيح امكانية للمناورة بسحب القوات الاسرائيلية من مناطق الكثافات السكانية ضمن مشروع « الحل الوسط الاقليمي » الذي يتبناه . وفي نفس الوقت شهد العام ١٩٨٦ تقلصا ملموسا في مجال « الاستيطان الخاص » ، الذي تعود بدايته إلى اواخر السبعينات عندما قررت حكومة بيغن السماح للأشخاص والشركات الخاصة بشراء اراض في الضفة ، بغرض بناء مستوطنات جديدة خارج اطار الخطة الاستيطانية الحكومية ، وذلك في اطار محاولات الحد من تأثير أزمة الاقتصاد الاسرائيلي على حركة الاستيطان .

وكانت السنوات الماضية قد شهدت بالفعل جذب جانب كبير من الانصار الاسرائيلي الخاص نحو الضفة والقطاع لتزويجه في انشاء مشاريع اسكان خاصة كبيرة . لكن منذ بداية ١٩٨٥ ، بدأت تتكشف عمليات تزوير وتلاعب ضد العرب وضد راغبي شراء الاراضي من اليهود على حد سواء من خلال تزييف مستندات وبيع اراض وهمية . وبلغ عدد الصفقات المزورة ما يقرب من ألف صفقة تناهز قيمتها ١,٥ مليون دولار ، مما أدى إلى تراجع واضح في حركة الاستيطان الخاص خلال عام ١٩٨٦ .

وشهد العام ١٩٨٦ خلافات محدودة بين حزب العمل وليكود حول بعض القضايا الاستيطانية ، وبالأدات

العربية في الضفة ، أصدرت سلطات الاحتلال قرارا في ٢٠ سبتمبر بعدم تجديد اقامة د . منذر صلاح رئيس جامعة النجاح بتهمة القيام بنشاطات تتناقض مع طبيعة منصبه ، بما يعنى عودته إلى المنفى مرة أخرى بعد أقل من عامين من عودته إلى نابلس ، منذ ابعاده مع ٢٠ أسنذا آخرين في اكتوبر ١٩٨٢ لرفضهم للتوقيع على قسم الولاء للادارة الاسرائيلية . وترتبط اجراءات القمع الموجهة للجامعات العربية باستراتيجية اسرائيلية تهدف إلى اغلاقها أطول فترات ممكنة وتعطيل الدراسة فيها والهبوط بمستويات هذه الدراسة . والهدف هو دفع أعداد متزايدة من طلاب الأرض المحتلة القادرين ماليا للدراسة في الخارج ، الأمر الذي تزداد معه احتمالات عدم عودتهم . وبالتالي حرمان الحركة الوطنية الفلسطينية من العناصر المثقفة الأكثر وعيا في صفوفها . فتمتة تصور اسرائيلي لدور هذه الجامعات يتلخص في أنها ليست سوى غطاء لمؤسسات تعمل لاعداد كوادر سياسية في اطار منظمة التحرير . ورغم أن هذا التصور ينطوى على قدر من المبالغة في تصوير وجود علاقة مباشرة بين الجامعات ومنظمة التحرير وفي تفرغ وظيفة الجامعات العربية من الجانب التعليمي لقصرها على الجانب السياسي ، فالثابت أن هذه الجامعات لم تزل أهم المراكز المتقدمة للكفاح الوطني السلمي في الأرض المحتلة . وهذا ما يفسر تصاعد القمع الاسرائيلي الموجه لها ، حتى أن احداها وهي جامعة بيرزيت لم تنتظم الدراسة بها في الشهرين الاولين من العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ (اكتوبر ونوفمبر) أكثر من ٢٠ يوما متفرقة .

د - سياسات الاستيطان :

شهد العام ١٩٨٦ التزام حكومة « الاتحاد الوطني » بالاتفاقية الموقعة بين حزب العمل وليكود عند تشكيلها . والتي تنص على اقامة ١٢ مستوطنة في أماكن محددة خلال فترة عمل هذه الحكومة . وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة حل وسط للخلاف بين حزب العمل وليكود حول اتجاهات الاستيطان الاسرائيلي ، حيث يرى حزب العمل أن يبتعد الاستيطان الجديد عن مناطق الكثافات السكانية في الضفة والقطاع ، فيما يصير ليكود على نشر الاستيطان في كل مكان .

ولذلك ركز بيريز وانصاره على دعم الاستيطان في

بالخليل أيضا رغم معارضة مجموعة « الحامان » داخل حزب العمل .

اما الجماعات اليمينية المتطرفة فقد كثفت نشاطها خلال العام من أجل المطالبة بدعم الاستيطان في الضفة . قاصرت حركة « هاتصيا » على عقد مؤتمرها في مستوطنة « كريات أربع » ليعين قادتها أنهم اختاروا هذا المكان « لتثبيت موقفهم القائل بأن الخليل كالجليل جزء من أرض اسرائيل غير القابلة للتجزئة » . وقدمت جيتولا كوهين عضو الكنيست واحدى قادة الحركة مشروعا بضم الضفة والقطاع في ٧ مارس رفضه الكنيست ، بعد أن حذر بيريز من أن الموافقة على هذا المشروع ستؤدي إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط وإلى تحويل اسرائيل لدولة ثنائية القومية . فردت كوهين قائلة : (هذه أرضنا . وعلينا أن نرد على من يطلب منا الجلاء عنها باجابه واحدة : المزيد من الاستيطان بما ييسر لنا ضمها) . كما كثفت « أمنا » الجناح الشبابي لحركة « جويش ايمونيم » نشاطها الهادف إلى تجميع المستوطنين أنفسهم في إطار موقف ضاغط على الحكومة الاسرائيلية لتكثيف وتوسيع الاستيطان في الضفة والقطاع . وعقدت مؤتمرا لهذا الغرض في مستوطنة كفار دروم في القطاع في أبريل حضره ممثلون عن ٤٥ مستوطنة أخرى . وادى النشاط الذي يقوم به المستوطنون إلى توتر الموقف بينهم وبين العرب في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع .

جدول رقم (٥) تطور المستوطنات اليهودية في الضفة ٧٩ - ١٩٨٥

المنطقة	العدد في مايو ٧٩	الغسطس ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٥
حلل القدس	١٨	٢٤	٣١	٣٥
رام الله والبلية	١٤	١٧	١٩	٢٢
الخليل وبيت لحم	١٣	٢٣	٤١	٢٨
نابلس وجنين وطولكرم	١٨	٢٣	٦٠	٧٩
وادي الارزن	٢٠	٢٢	٢٢	٢٨
المجموع	٨٣	١١٩	١٧٤	٢٢٢

• المصدر : Towards a Data Base Study of Palestinian Needs, West Bank Studies, Amman, April 1986, P. 53.

فيما يتلحق يسعى ليكود إلى توسيع بعض المستوطنات القائمة في الخليل ، وهو مالم تتعرض له اتفاقية الائتلاف بشكل واضح . وكان موقف بيريز أنه يجب بحث أية مشاريع تطوير استيطانية جديدة في السى اليهودي بالخليل بشكل منفصل . كما عارض جاد يعقوبى وزير الاقتصاد في حكومة بيريز هذا الاتجاه ، ووصف تطوير الاستيطان اليهودي في الخليل بأنه سيؤدي لوضع العرائل امام التوصل إلى حلول سلمية في المستقبل ، وأبدى تخوفه مجددا من أن يؤدي استمرار الادارة الاسرائيلية في الضفة إلى تحويل اسرائيل مستقبلا لدولة ثنائية القومية ، وإلى تبديد المزيد من الموارد الاسرائيلية موضحا أن توظيف ١٥٠ مليون دولارا هذا العام (١٩٨٦) من أجل تطوير البنية الاستيطانية وإقامة الطرق يأتي على حساب أهداف أخرى .

لكن ليكود اتخذ موقفا أكثر تشددا بعد تولى اسحق شامير رئاسة الحكومة في ١٩ أكتوبر ، حيث أكد في بيان حكومته أنه سيعمل على « توطئ اليهود في أرض اسرائيل الكاملة دون التركيز على جزء على حساب آخر » . وأن كان قد أكد في نفس الوقت التزامه بأن تعمل حكومته وفقا للخطوط الأساسية التي نص عليها الاتفاق الائتلاى ، وذلك خشية أن يؤدي تصاعد الخلاف مع حزب العمل إلى انهيار الحكومة قبل أن يحقق مأربه منها . وللمتوقع أن يركز شامير على توسيع مستوطنات الضفة خلال فترة رئاسة الحكومة أكثر من السعى لبناء مستوطنات جديد . ولدى شامير خطة جاهزة بالفعل في هذا المجال ، وهي جزء من مشروع « دروبس » لتحويل ١٩ مستوطنة إلى مدن كبرى بحيث تستوعب الواحدة ١٠ آلاف مستوطن ليصل عدد المستوطنين في أبريل ١٩٨٨ إلى ٢٠٠ ألف .

والملاحظ أن هناك قيودا على قدرة حزب العمل على التصدى لاتجاهات ليكود الاستيطانية مبعثها التخوف من تأثير هذا الموقف على شعبية الحزب بين الأوساط المؤيدة للاستيطان ناهيك عن المستوطنين أنفسهم . ففي الوقت الذي كان حزب العمل يسعى لمحاصرة نزعات ليكود الاستيطانية التي تتجاوز أفكاره ، كان يعمل للتقرب من المستوطنين في الضفة لأغراض انتخابية . كما سمح رابين بعقد المؤتمر العام لحركة « هاتصيا » اليمينية المتطرفة في مستوطنة « كريات أربع » بالخليل . وسمح لحركة « جويش ايمونيم » الاستيطانية بعقد اجتماع ديني في قلب الحرم الابراهيمي الشريف

جدول رقم (٦) تطور مساحات الأراضي المصادرة في الضفة لأغراض الاستيطان وأغراض أمنية أخرى ، بالهكتارات .

المنطقة	المساحة في مايو ٧٩	أغسطس ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٥
حول القدس	٩٧,٣٦٤	٣٧٥,٩٤٩	٤٦٤,٢٨٠	٤٨٢,٧٧٩
رام الله والبرية	٣٦,٠٠٠	٧٩,٢٣٠	١٠١,٨٤٨	١١٤,٠٢٦
الخليل وبيت لحم	١٢٣,٥٠٠	١٧١,٥٧٨	٥١٣,٦٣٢	٥٩٣,١٦١
نابلس وجنين وطولكرم	٢٦,٨٥٠	١٧٧,٢٣٠	٣٠٢,٢٠٤	٣١٥,٣٥٤
وادي الأردن	٧٣,٧٠٠	١١٨,٦٠٠	٣٦٢,٣٠٠	٣٦٤,٢٠٠
	٣٦٧,٩١٤	٨١٧,٥٦٧	١,٦٤٤,٢٣٠	١,٧٦٩,٦٢٠

• المصدر السابق : ص ٥٣

جدول رقم (٧) تطور أعداد المستوطنين في الضفة الغربية بدون مستوطني القدس

العالم	عدد المستوطنين
١٩٨٢	٢٠,٦٠٠
١٩٨٣	٢٧,٥٠٠
١٩٨٤	٤٧,٦٠٠
١٩٨٥	٥٢,٠٠٠

• المصدر السابق : ص ٥٥

٣ - تطور الكفاح الوطني في الأرض المحتلة

منذ أن خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ ، لم يتوقف الكفاح الوطني في المنطقتين .. وإن تباين الخط البياني لهذا الكفاح صعودا وهبوطا من فترة لأخرى . وكان هذا الخط البياني قد هبط بشكل ملحوظ ، وخاصة فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة ، في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ وما أدى إليه من ارتباك عام في صفوف المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان .

١ - تطور المقاومة المسلحة :

(انظر الجزء الخاص بالصراع العربي الاسرائيلي في القسم الخاص بالصراعات الاقليمية) .

ب - الكفاح السياسي :

شهد هذا العام تنوعا في أساليب الكفاح السياسي بدءا من المظاهرات الصاخبة وصولا إلى تقديم الشكاوى لهيئات دولية ، ووصل هذا الكفاح إلى ذروته مع نهاية العام عبر الانتفاضة الشعبية الواسعة طوال النصف الأول من ديسمبر ١٩٨٦ .

وتخرج المظاهرات والمسيرات الشعبية للاحتجاج على موقف أو إجراء اسرائيلي أحيانا ، ولأحياء ذكرى مناسبات وطنية أحيانا أخرى . وكانت أهم مظاهرات ومسيرات الاحتجاج هي :

- مظاهرة أول مارس ضد مشروع حزب العمل الخاص بالحكم الذاتي . وكان طلاب الجامعات « بيرزيت » والنجاح وبيت لحم في الأساس ، وقودها الرئيسي .
- مظاهرة منتصف يونيو احتجاجا على المسيرات التي نظمها المستوطنون في مدينة الخليل .

٢ يونيو احتجاجا على سياسة الابعاد والاعتقالات الادارية . ومن أهم ظواهر الكفاح السياسي في العام ١٩٨٦ اضرابات المعتقلين عن الطعام في سجونهم ، وبالأذات سجون رام الله ونابلس وبئر سبع والخليل وعسقلان . وقد اتخذت شكلا منظما في كثير من الأحيان . فما أن يبدأ اضراب في أحد السجون حتى تشارك فيه معظم السجون الأخرى تضامنا مع رفاقهم . وواكب ذلك حملة تضامن شعبية مع المعتقلين وخاصة في شهرى سبتمبر وأكتوبر . وكانت أهم مظاهر هذه الحركة :

- تنظيم مسيرات احتجاجية في اتجاه مقر الصليب الأحمر في مختلف مدن الضفة والقطاع .

- قيام العديد من الهيئات والمؤسسات والاتحادات الشعبية الفلسطينية بإصدار بيانات تضامنية مع المعتقلين تتضمن مطالبة سلطات الاحتلال بوقف اربابها ضد المعتقلين .

- اعتصام عشرات السيدات الفلسطينيات من أمهات السجناء يوم ١٩ أكتوبر في مقر الصليب الأحمر بالقدس بدعم من منظمات المرأة .

- قيام لجنة مواجهة القبضة الحديدية ، التي تضم في عضويتها أعضاء من القانونيين اليهود ، بإصدار عدة بيانات للمطالبة بوقف الاعتقال الإداري والضغط على الحكومة الإسرائيلية لمعاملة المعتقلين كإسرى حرب .

كما لعبت المنظمات النقابية المختلفة ، التي تسيطر فصائل فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بالإضافة إلى التيار الإسلامي على معظمها ، دورا هاما في الكفاح السياسي على مختلف المستويات ، وإن كان ذلك قد جاء كما يبدو على حساب دورها في حماية المصالح الاقتصادية لأعضائها في مواجهة تدهور شروط العمل في الضفة . ومن أبرز التطورات التي شهدتها العمل النقابي هذا العام الاتفاق الذي تم بين فصائل فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني خلال اجتماع ممثلها في براج في سبتمبر ، والذي تضمن تنسيق نشاط العناصر النقابية المرتبطة بهذه الفصائل بغرض السعي لانهاء مرحلة انعكاس الخلافات الفلسطينية في الخارج على العمل النقابي في الداخل .

وكان توجيه مذكرات للهيئات الدولية هو أدنى أشكال الكفاح السياسي . وقد حظيت وكالة غوث اللاجئين بالجزء الأكبر من هذه المذكرات ، التي توضح ممارسات

أما أهم مظاهرات ومسيرات إحياء المناسبات فكانت في الذكرى العاشرة ليوم الأرض في ٣٠ مارس . فقد خرجت العديد من المظاهرات في الضفة في الوقت الذي خرجت ٣ مسيرات شعبية في الجليل والمثلث والنقب . وكانت هذه المسيرات الثلاث هي الحد المتفق عليه بين معظم المنظمات العربية داخل إسرائيل والتي تعمل في إطار « لجنة الدفاع عن الأراضي » وذلك بعد أن رفضت معظمها اقتراحا من القائمة التقدمية للسلام بإعلان اضراب عام في جميع المدن والقرى العربية ، في ذلك اليوم ، مما أدى إلى قرار القائمة التقدمية بالانسحاب من اللجنة وعدم التعاون معها واتهامها بأنها « لم تقم خلال السنوات العشر الماضية بعمل جاد للدفاع عن الأراضي العربية » .

كما خرجت المظاهرات الشعبية إحياء لمناسبات أخرى أهمها .

- ذكرى مذبحه صابر(وشاتيلا في ١٨ سبتمبر . وكانت مظاهرات صاخبة حيث قام المتظاهرون برشق السيارات العسكرية بالحجارة وإلقاء زجاجات حارقة على أتوبيس إسرائيلي كان يسير قرب مخيم الدهيشة عند بيت لحم .

- ذكرى مذبحه كفر قاسم في ٢٠ أكتوبر ، والتي راح ضحيتها عام ١٩٥٦ نحو ٤٧ شخصا منهم شيوخ وأطفال ونساء على أيدي حرس الحدود الإسرائيلي . وكانت مظاهرات سلمية .

- ذكرى وعد بلفور في ٢ نوفمبر . وكانت مظاهرات صاخبة حيث قام المتظاهرون بإشعال النار في إطارات السيارات وإلقاء الحجارة على السيارات الإسرائيلية .

كما شهدت مدينة القدس اضرابا عاما في ٢٨ يوليو احتجاجا على زيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش للمدينة وتجوالة في شوارعها .

وحدث اضراب واسع في غزة يوم ١٦ أكتوبر احتجاجا على أعمال القمع والتككيل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الأهالي بعد مقتل اثنين من المستوطنين بغزة مؤخرا ، حيث أغلقت المحلات التجارية وامتنع الطلاب عن الذهاب إلى المدارس .

وحدثت أيضا مجموعة اعتصامات جزئية في بعض مناطق الضفة وفي جامعة النجاح وبيريزيت . وكان أكبرها ذلك الذي قام به أهالي الخليل بمشاركة المؤسسات واللجان الوطنية في مقر الصليب الأحمر يوم

سلطات الاحتلال التي تقود إلى تدهور أوضاع المعيشة وبالذات لساكن المخيمات .

والملاحظ أن الكفاح السياسي لم يقتصر هذا العام على مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال ، وإنما امتد أيضا لمواجهة أنشطة الحركات اليمينية المتطرفة والمستوطنين سواء على الصعيد الاستيطاني أو على صعيد الانتهاكات المتصاعدة للمقدسات الإسلامية هذا العام . فقد أدت الممارسات الاستفزازية للمستوطنين والحركات المتطرفة مثل هاتحيا وجويش ايمونيم ، بمباركة من قيادة جيروت ، إلى ردود فعل شعبية وخاصة في منطقة الخليل التي شهدت معظم هذه الممارسات ، مما أدى إلى تفاقم التوتر بين العرب وبين المستوطنين الاسرائيليين الذين بلغ عددهم في الضفة الغربية هذا العام نحو ١٢٠ ألفا منهم حوالي ٨٠ ألفا في القدس الشرقية وحدها .

ولذلك شهد هذا العام تصاعدا ملموسا في عمليات مهاجمة المستوطنين ، والتي أخذت في الغالب شكل رشق سياراتهم بالحجارة أو طعنهم بالمدى ، مما أدى إلى اتجاه المستوطنين للبدء في تشكيل « حرس مدنى » ، لحماية سياراتهم المسافرين بين المدن والقرى العربية ، في أول أكتوبر ١٩٨٦ ، وتهديد بعضهم بمهاجمة مدينة الخليل وطرده السكان العرب منها أو القيام بأعمال انتقامية ضدهم .

كما يتميز هذا العام بتصاعد ردود الفعل العربية لانتهاكات المقدسات الإسلامية إزاء كثافة التصعيد الاستفزازي الذي تمارسه الحركات الاسرائيلية المتطرفة . فمنذ بداية يناير ١٩٨٦ وهناك حملة اعتداءات على المسجد الأقصى والحرم الابراهيمي بالخليل وصلت إلى حد قيام نواب حركة « هاتحيا » ومعهم أعضاء لجنة الشؤون الداخلية بالكينست وعدد من الحاخامات المتطرفين بمحاولة اقتحام الأقصى والصلاة فيه . كما حاولت مجموعات من حركة « كاخ » اقتحام الحرم المقدس أكثر من مرة مع ترديد هتافات معادية للحرب ، فضلا عن محاولات مستمرة من أعضاء حركة « أماء جبل الهيكل » بزعامة الحاخام جوشون شلمون دخول الحرم المقدس ورفع علم مستوطنة « يعيت » التي أزيلت من سيناء في ساحة الأقصى . وأدت هذه الانتهاكات إلى ردود فعل عربية غاضبة أخذت شكل مظاهرات كبيرة تهتف « بالدم والنار تعود يا أقصى » ، واستبسال في منع الاسرائيليين من اقتحام المسجد ، واضراب عام في أنحاء المدينة يومي ١٤ و ١٥

يناير . والملاحظ أن بعض هذه التحركات الشعبية تمت بمعزل عن الهيئات الإسلامية شبه الرسمية في القدس مثل المجلس الاسلامي الأعلى الذي يرأسه الشيخ سعد الدين العلمي ، واللجنة الوطنية العربية التي يرأسها ابراهيم نور ، واللجنة الوطنية للبلديات العربية . فقد اقتصر دور هذه الهيئات في الغالب على إصدار البيانات التي تحت السلطات الاسرائيلية على احترام المقدسات الإسلامية ، والمطالبة بانسحاب حرس الحدود الاسرائيلي من الحرم القدسي ، والتحذير من أن الاستفزازات الاسرائيلية من شأنها أن تؤدي إلى نشوب حرب دينية .

وكانت الروح التي خيمت على ردود الفعل العربية لانتهاكات المقدسات الإسلامية في بداية العام هي التي حركت الانتفاضة الشعبية الواسعة في نهاية العام ، في مواجهة القمع الاسرائيلي المتصاعد الذي بلغ ذروة جديدة بقتل الطالبين جواد جمعة (٢٥ سنة) وصائب سليمان (٢٢ سنة) بكلية العلوم في جامعة بيرزيت يوم ٤ ديسمبر ، وأصابة نحو ٢٤ آخرين من الطلاب . وتعتبر هذه أول انتفاضة شعبية واسعة في الأرض المحتلة منذ الانتفاضة ضد « روابط القرى » العميلة للاحتلال عام ١٩٨٢ . وتعكس أحداث الانتفاضة الأخيرة الأهمية الخاصة للجامعات العربية في مسلسل القمع الاسرائيلي ، والدور المتميز لهذه الجامعات في الكفاح الوطني . فعشية الصدام بين طلبة بيرزيت وقوات الاحتلال ، كانت السلطات الاسرائيلية قد علقت الدراسة في جامعة بيت لحم لثامن مرة في العام الجامعي الذي بدأ في أكتوبر ، وأغلقت معهدى المعلمين في رام الله وقلندية ، ووجهت انذارا أخيرا بإغلاق جامعة النجاح بحجة العنصر على منشورات تحريضية ضد الاحتلال . وصدام بيرزيت نفسه جاء بعد خمسة أيام من فرض الحصار على الجامعة بسبب سلسلة تجمعات نظمها الطلاب احتجاجا على العنف الارهابي الذي مارسته جماعات المستوطنين والجماعات اليهودية المتطرفة ضد عرب القدس طوال النصف الثاني من شهر نوفمبر ، والتي شملت احراق وتدمير العديد من المنازل والسيارات والمحلات التجارية العربية والاعتداء بالضرب على المئات من العرب .

وتفيد معظم ردود الفعل الاسرائيلية للانتفاضة ، التي استمرت نحو أسبوعين ، أنها جاءت مفاجأة لسلطات الاحتلال التي لم تتوقع هذا الحجم والانتشار في كل مدن الضفة الغربية تقريبا ، فضلا عن امتدادها

إلى قطاع غزة وبالدات منطقة خان يونس ، وإلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، وبالدات مدينة الناصرة كبرى المدن العربية في هذه المنطقة . وأيدت بعض المصادر الاسرائيلية دهشتها من الانضباط العالي الذي تميزت به الاضرابات التجارية والدراسية ، ومن حجم المظاهرات التي لم تشهدا الضفة الغربية منذ انتفاضة يوم الأرض عام ١٩٧١ ، ومن الحماسة التي حركت بعض المتظاهرين للدخول في مصادمات دموية مع قوات الاحتلال ، وكلها ظواهر غير متكررة كثيرا في السلوك النضالي الجماهيري في الأرض المحتلة . والواضح أن هذه الانتفاضة تعكس تفاعل عدة مسببات أهمها :

- تساعد الاجراءات القمعية لسلطات الاحتلال متواكبة مع اعمال العنف الاستفزازية للمستوطنين ، التي وصلت إلى مستوى غير مسبق في القدس خلال النصف الثاني من نوفمبر ١٩٨٦ ، مما أدى إلى تعميق مشاعر الغضب العربي في أنحاء الأرض المحتلة .

- الروح المعنوية المرتفعة من جراء صعود المقاتلين الفلسطينيين ونجاحهم في صد الهجمات المتتالية على المخيمات خلال الأسبوعين السابقين على الانتفاضة .

- شيوع مشاعر القلق من التحركات الأردنية في إطار التنسيق مع الحكومة الاسرائيلية في الأرض المحتلة .

جـ - مسار الكفاح الوطني الفلسطيني :

والملاحظ أن الحديث عن صعود وهبوط الكفاح المسلح الفلسطيني في الأرض المحتلة يتعلق بالكم لا الكيف في أغلب الأحوال . فبعد أن اخفقت حركة المقاومة في بناء مناطقها القاعدية داخل الأرض المحتلة ، ثم فقدت القواعد التي أقامتها خارجها في الأردن ولبنان ، أصبح من الصعب تحول الكفاح المسلح إلى الاداة الرئيسية في الصراع ضد اسرائيل . وتضاعفت هذه المشكلة بسبب طبيعة تركيب منظمة التحرير والاتجاه إلى النشاط العلني والاهتمام بالعمل الدبلوماسي .

ويبدو أن ثمة ادراكا متزايدا لهذا التصور في اوساط بعض القيادات الفلسطينية في الفترة الماضية ، وبالدات بعد الظروف الصعبة التي وصلت إليها المقاومة منذ خروجها من لبنان وتناقم أزمتها الذاتية وتزايد تدهور علاقاتها مع معظم القوى العربية . وترتب على ذلك بدء ظهور موجة من النقد الذاتي ركزت على الآثار الناجمة عن حالات الاستعراضية والعلنية التي أوقعت المقاومة نفسها فيها . وتبنت بعض قيادات فتح هذا النقد ،

ودعت للعودة إلى العمل السري مسترجعة في ذاكرتها مخزن ذكريات ولادة الثورة ، أيام كان العمل السري عمادها وأساس نضالها بما هيأ لها من جدية وفعالية وحماية الذات ، وعندما كانت الكفاءة لا الولاء هي معيار التقدم للقيادة . وكان صلاح خلف (أبو اياد) أبرز المعبرين عن هذا الخط حيث طرحه أكثر من مرة خلال هذا العام ، وخاصة عقب حركة « أبو الزعيم »^(١) ، حيث أعلن صراحة أنه (أحيانا تقوم حول بعض الأشخاص خلاقات مرجعها قضايا كثيرة ابتليت بها كل الثورات ، وهي الولاء والثقة الشخصية أو الكفاءة ؟ وحين كان يتم تغليب الولاء والثقة على الكفاءة كان يقع الخطأ . وقضية أبو الزعيم يجب أن تحسم قضية الولاء والكفاءة وتقود الحركة إلى أصولها للبحث عن الكفاءة والتحرر من مظهرات العمل العلني) .

كما اثبتت ، بمناسبة قضية « أبو الزعيم » ، مسألة تجيش منظمة التحرير من زاوية أن العسكريين الذين دخلوا المنظمة أدوا إلى تجيشها ، بينما الكفاح في حاجة إلى فدائيين لا يعرفون المظاهر . وطرح في هذا الإطار مسألة العودة إلى الفدائية الحقيقية الذي يموت ولا يعرف الناس اسمه ولا يعرف هو الرتب والنياشين والامتيازات . لكن الواضح أن طرح فكرة العودة للعمل السري يضع منظمة التحرير أزاء اختيار حاسم بين هذا الطريق وبين الانجازات الدولية التي حصلت عليها خلال سنوات العمل الدبلوماسي . ورغم أن فكرة العمل السري لا تعطي اهتماما كبيرا للعمل الدبلوماسي ، ولا يعتمد بنائها المنطقي على الاعتراف الدولي الواسع بمنظمة سياسية ، فهي لا تتجاهل أهمية الرأي العام العالمي والتوجه له لكن بالانجازات العملية على الأرض المحتلة . فالاعتراف الدولي بلا عمل عسكري لا يفيد النضال الفلسطيني الذي يتحمل بمقتضاه كل مثالب العلنية من شعارات اعلامية وبيانات مطنطنة تحسب الاسماع ادعاء وتفاخرا بينما طريق السرية المطروح هو البديل لكل ذلك حيث هناك عمل صامت دعوى لا يعلن عنه إلا الاعمال العسكرية والتفجيرات والانجازات على الأرض دون انتظار شكر أو حفلات تكريم . ووراء ذلك تكمن فكرة أن الفخ الذي وقعت فيه الثورة الفلسطينية حينما تحولت فصائل المقاومة من مقاتلة العدو إلى

(١) انظر القسم الخاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية .

احتراف السياسة والمناورة الدبلوماسية أفقدها ميزتها وأدخلها في دوامة الصراعات التي تدور فيها الأنظمة العربية .

لكن فكرة العودة للسرية تقتضى عملية تطوير وإعادة بناء هائلة في كيان منظمة التحرير وجميع الفصائل بحيث تعود بها إلى الجذور ، أى إلى استراتيجية التحرير . كما أنها تقتضى بدء محاولة جديدة تتركز فيها كل الجهود وتبذل في سبيلها التضحيات من أجل إقامة مناطق قاعدية للمقاومة داخل الأرض المحتلة لأن هذا هو الضمان الوحيد لتصعيد الكفاح العسكى دون اعتماد على عوامل خارجية . ولأن هذا الهدف يقتضى بناء علاقة حية وطيدة مع جماهير الأرض المحتلة التي تعتبر بالنسبة للعدائين بمثابة البحر بالنسبة للسماك كما تقول عبارة ماوتسى تونغ الشهيرة ، فمن شأن تصعيد الكفاح العسكى الدفع في اتجاه بناء هذه العلاقة تدريجيا بما يعنيه ذلك من تطوير النضال السياسى في نفس الوقت .

فرغم أن الأرض المحتلة شهدت دائما اشكالا متنوعة للنضال السياسى ضد الاحتلال ، إلا أن معظمها يأتى من موقع رد الفعل لاجراءات اسرائيلية وليس من موقع المبادرة الخلاقة . ولذلك ظلت امكانات ومستويات النضال السياسى في الأرض المحتلة دون الحد الذى يسمح بتوقع امكانية قيام عصيان مدنى على نطاق واسع في لحظة محددة تواكب ضربات مسلحة مركزة على نحو

يضع أجهزة الاحتلال في مأزق . ففكرة العصيان المدنى لم ترد في أفق النضال السياسى الفلسطينى منذ أن فشلت المحاولة الوحيدة التي جرت في الشهور التالية للاحتلال مباشرة . وقد شملت تلك المحاولة اضطرابات واسعة وامتناعا عن دفع الضرائب واغلاقا للمدارس ومقاطعة للبضائع الاسرائيلية وتوقيما لعرائض الاستنكار والاحتجاج . لكن هذه المحاولة لم تكتمل بسبب عجز القيادات السياسية التقليدية وانفصالها عن الجماهير ، وتواطؤ بعض القيادات شبه الاقطاعية وعلى رأسها الشيخ على الجعبرى ، والاجراءات السريعة التي اتخذتها سلطات الاحتلال وبالأذات ابعاد العناصر الفاعلة بأوامر ادارية إلى الضفة الشرقية .

وهكذا يبدو أن هناك ثلاثة شروط على الأقل لنجاح فكرة العودة للسرية كحل لازمة النضال الفلسطينى :

- أن يكون هدفها الرئيسى العمل على اقامة القواعد الارتكازية الامنة للمقاومة داخل الأرض المحتلة .

- أن تقتصر بتحريك مكثف لدعم وتوطيد ارتباط المقاومة بجماهير الأرض المحتلة .

- أن ترتبط باعادة بناء جميع الفصائل على أسس جدية في داخلها وعلى قاعدة الوحدة الوطنية فيما بينها .

ثانيا : منظمة التحرير الفلسطينية

١ - مشكلة المصالحة الوطنية

ظلت مسألة الوحدة الوطنية إحدى المسائل المطروحة على المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها باعتبارها ضرورة حيوية للنضال المسلح والسياسي معا . لكنها تطرح في هذه المرحلة في إطار آخر هو إنقاذ هذا النضال ، بعد التدهور الذي طرأ على العلاقات الفلسطينية بشكل متسارع في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ . فرغم أن ذلك الغزو لم ينجح في تحقيق نصر حاسم ، إلا أنه قاد إلى سلسلة من التداعيات انتهت بتبلور جناح داخل حركة « فتح » يطالب بإصلاحات جذرية في الحركة وفي منظمة التحرير . ولم تغلح محاولات صيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر المجلس الوطني السادس عشر بالجزائر في فبراير ١٩٨٢ إلا لشهور . وبعدها تصاعد الخلاف داخل « فتح » إلى حد الانشقاق . وتدخلت قوى عربية لتعميم الانشقاق على مستوى منظمة التحرير . فانضمت ثلاث فصائل للمنشقين على « فتح » ، وهي : الجبهة الشعبية - القيادة العامة ، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني . وكونت هذه الفصائل « التحالف الوطني في مواجهة قيادة « فتح » ، ومعها جبهة التحرير العربية فحسب قبل أن ينضم إليها الجناح الأكبر في « جبهة التحرير الفلسطينية » . بينما اتخذت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية في البداية موقفا معيضا عن الفريق فيما أطلق عليه « التحالف الديمقراطي » .

وإزاء هذا الانقسام اضطلعت الجزائر واليمن

الديمقراطية بدور الوساطة في اتجاه حوار بين قادة فتح - وهي قيادة منظمة التحرير في نفس الوقت - وبين التحالف الديمقراطي ، بعد رفض التحالف الوطني المشاركة في الحوار الذي استمر حتى منتصف ١٩٨٤ ، وتم التوصل إلى اتفاق عدن - الجزائر ، وإلى تقاهم بشأن عقد المجلس الوطني في الجزائر . لكن التحالف الوطني رفض عقد اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة للتحضير لهذا المجلس ، وأصر على تنحية ياسر عرفات من قيادة المنظمة أو اعترافه علنا بأخطائه وتعهد بتغيير منهج منظمة التحرير كلية . وإزاء ذلك اعتذرت الجزائر عن عقد دورة المجلس الوطني في غياب فصائل « التحالف الوطني » انطلاقا من أنها « لا تستطيع أن ترى الساحة الفلسطينية تتمرقق على أرض المليين شهيد » . وإزاء ذلك عمدت قيادة « فتح » إلى عقد المجلس الوطني السابع عشر بعمان في نوفمبر ١٩٨٤ ، بمشاركة جبهة التحرير العربية وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية وجميع الاتحادات الشعبية ، مع حضور أعضاء الجبهة الديمقراطية كمراقبين . وأدى عقد هذا المجلس ثم توقيع اتفاق عمان في فبراير ١٩٨٥ مع الأردن إلى تكريس الانقسام الفلسطيني . وحدث تغير جديد على الخريطة الفلسطينية بإنضمام الجبهة الشعبية إلى فصائل « التحالف الوطني » لتكوين « جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني » في دمشق . وسيطر مناخ الانقسام على العمل الفلسطيني طوال عام ١٩٨٥ .

١ - مناخ إيجابي :

لكن مع نهاية ١٩٨٥ والأيام الأولى لعام ١٩٨٦ ،

تحقيق المصالحة الوطنية . وشهدت العاصمة التشيكية براغ لقاء سوريا ، عرف بعد ذلك ، في آخر فبراير ١٩٨٦ بين محمود عباس (أبو مازن) ممثلاً لقيادة المنظمة وبين ممثلين للجبهة الديمقراطية قدموا مشروعا مبدئيا لتحقيق المصالحة وافقت عليه قيادة المنظمة مبدئيا مع بعض التحفظات على ما تضمنه من جوانب تنظيمية . وقد نص ذلك المشروع على :

- إلغاء اتفاق عمان بشكل رسمي من قبل منظمة التحرير ، على أساس أن خطاب الملك حسين نص على تجريد التنسيق مع المنظمة وليس على إلغاء الاتفاق .
- تشكيل قيادة جماعية لمنظمة التحرير تجنباً للانفراد بصناعة القرار الفلسطيني .
- عقد دورة جديدة للمجلس الوطني ، والإعداد للانتخاب مجلس وطني جديد على أساس المشروع المرحلي لمنظمة التحرير .

وقام الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت بدور هام في تشجيع اتجاه المصالحة الوطنية . وكان أبرز مؤشرات دعوة منظمة التحرير إلى حضور المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في فبراير ١٩٨٦ ، والاهتمام بأن يرأس الوفد فاروق القدومي رئيس اللجنة السياسية للمنظمة وأن تمثل فيه الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني .

ب - التفاوض يتجدد :

لكن مناخ التفاوض يقرب المصالحة الفلسطينية بدأ يتراجع بعد الرد الهادئ لمنظمة التحرير على خطاب الملك حسين^(١) يوم ٨ مارس . فقد جاء ذلك الرد مخيباً لآمال الذين تقاتلوا بأن موقف الأردن سيدفع قيادة المنظمة إلى تغيير سياستها القائمة على التحرك من أجل حل سلمي عن طريق عمان وواشنطن ، وإلى إعادة الجسور مع الفصائل الفلسطينية المعارضة لها . وحصد بيان عن الجبهة الشعبية في ٩ مارس يعلن أن (خيبة أمل الشعب الفلسطيني نجمت من أن الرد الذي قدمته قيادة فتح لم يلغ اتفاق عمان ، وهو أقل ما يتوجب الرد على الملك حسين وإخراج منظمة التحرير من مأزقها الخطر) . كما انتقدت الجبهة الديمقراطية بيان الرد

شهدت الساحة الفلسطينية تكون ملامح مناخ إيجابي في اتجاه المصالحة الوطنية . فقد تصاعدت دعوات وجهود التصالح على أثر اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير ببغداد في منتصف ديسمبر ١٩٨٥ ، وقيامه بتشكيل لجنة من أماكن التجمع الفلسطيني للاتصال بكافة الأطراف ، لتحديد مواقفها من مسألة الوحدة الوطنية أو المصالحة أو إعادة اللحمة لمنظمة التحرير ، بالتعبير السياسي الفلسطيني .

وجاء تجريد الأردن لاتفاق عمان في ١٩ فبراير ليدفع هذا المناخ الإيجابي للأمام . فقد أدى هذا الإجراء الأردني إلى انتشار روح التفاؤل بين الكثيرين على الساحة الفلسطينية ، بما فيها بعض القطاعات المعارضة لقيادة منظمة التحرير . وقام هذا التفاؤل على أساس الاعتقاد بأن تجريد اتفاق عمان سيؤكد لقيادة المنظمة أنها لا تستطيع أن تتجاوز الرؤية الأردنية للتسوية ، وأنه لا يمكنها أن تضيّع بعيداً في المراهنة على الموازين الدولية والعربية لتعطيلها شيئاً ، وأن عرفات لم يعد قادراً على الإفادة من التناقضات الرسمية العربية التي أصبح حلها يأتي في الغالب على حساب منظمة التحرير . ومن هذا الإطار برزت فكرة أن تجريد عملية التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير سيخدم مسألة عودة العلاقات الفلسطينية إلى طبيعتها ، أو على الأقل سيضعها على طريق التحسن ويوقف التدهور . فوفقاً لهذه الرؤية كان التنسيق الأردني الفلسطيني ، الذي استند إلى اتفاق عمان ، محورياً رئيسياً مباشراً في انقسام الساحة الفلسطينية ، حيث اعتبرت كافة القوى المعارضة لقيادة المنظمة أن التنسيق مع الأردن بمثابة « انحراف » من القابلين به والموقعين عليه عن الخط السياسي لمنظمة التحرير ، واقترباً خطراً من التسوية الأمريكية ، وتقريباً في وحدانية التمثيل الفلسطيني بقبول فكرة التمثيل المشترك مع الأردن ، وفي هدف الدولة الفلسطينية المستقلة بقبول الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن . كما استند ذلك المنطق التفاؤلي ، من وجهة نظر بعض الفصائل الفلسطينية ، إلى أن رفض قيادة المنظمة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ يسجل لصالحها بعد أن أكدت عملياً حفاظها على الخط الأحمر الفلسطيني وعدم تجاوزه ، مع الأمل في أن يمتد هذا الموقف على استقامته نحو الخط المعاكس .. أي الاتجاه إلى قوى المعارضة الفلسطينية والقوى العربية والدولية الأخرى . وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني أكثر الفصائل التي أبدت تفاؤلاً بإمكانية

(١) انظر القسم الخاص بالعلاقات الفلسطينية - العربية .

المعركة . ومع ذلك فمن المستبعد حدوث نزاع مسلح بين الفلسطينيين . فهدفنا هو محاربة العدو وليس شعبنا) .

ورغم ذلك كان من أهم نتائج معركة المخيمات استعادة قدر من المناخ المتفائل الذي شهدت الساحة الفلسطينية في بداية العام ، واستمرار الأمل في عقد اجتماع للمصالحة بين الفصائل في الجزائر في الصيف لاستئناف الحوار المقطوع بينها .

جـ - فتح . . والانشقاق الجديد :

وفي الوقت الذي كانت محاولات تحقيق المصالحة الفلسطينية مستمرة ، واجهت حركة « فتح » ، انشقاها جديدا - يمينيا هذه المرة - تزعمه أحد ضباطها ورئيس استخباراتها سابقا : العميد عطا الله (أبو الزعيم) ، ومعه مجموعة من ضباط جيش التحرير الفلسطيني المقيمين بالأردن وعلى رأسهم العميد نعيم الخطيب قائد « قوات بدر » . وكانت مقدمات الانشقاق قد بدأت عقب تجميد الأردن لاتفاق عمان ، حيث بدأ أبو الزعيم في انتقاد موقف قيادة المنظمة بشكل غير مباشر . كما استقبل الملك حسين العميد نعيم الخطيب في ٢١ فبراير ليعلم بعدها عن تأييد « قوات بدر » لضباط الملك .

وفي أول أبريل ١٩٨٦ اتخذ التمرد شكل الانشقاق بقيادة أبو الزعيم ، الذي كان من المقربين لعرفات وشغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية قبل تعيينه نائبا لرئيس هيئة أركان القوات الفلسطينية (أي نائبا لعرفات) فضلا عن رئاسته للمجلس العسكري « لفتح » وعضويته لمجلسها الثوري والمجلس الوطني الفلسطيني . وكان إبعاد أبو الزعيم عن مواقفه هذه مطلباً أساسياً لحركة الإصلاح داخل « فتح » في مايو ١٩٨٢ قبل انشقاقها . فقد تضمنت لائحة المطالب الإصلاحية التي طرحتها هذه الحركة بندا يطالب بتنحية عدد من الضباط منهم أبو الزعيم بتهمة الفساد والإساءة إلى الثورة . والجدير بالذكر أن جميع القوى التي انتقدت عرفات كانت تأخذ عليه حمايته لهذا الرجل . وكان رد عرفات هو المزيد من تعزيز مواقع أبو الزعيم ومكانته ، حتى أنه اختاره بالذات لمرافقته عند خروجه من بيروت عبر البحر من بين جميع الضباط الفلسطينيين الذين كانوا معه . كما عينه عرفات مستولاً للساحة الأردنية بعد توقيع اتفاق عمان . وقد ساعده هذا الموقع على القيام بحركة

على خطاب حسين ، وأعلنت أنه (يخل بتعهد قيادة المنظمة في براج بأن تقوم في نهاية اجتماعات تونس بالإعلان عن إلغاء اتفاق عمان) .

لكن كان واضحا أن الجبهة الديمقراطية تراهن على أن ذلك البيان ليس الكلمة الأخيرة داخل « فتح » ، انطلاقا من الخلافات التي حدثت بين كبار قادتها في تونس قبل صدور البيان والرد .

ورغم ذلك ظلت القيادة الجزائرية تواصل محاولاتها الهادئة إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بدعم سوفيتي واضح تأكد بعد لقاء الزعيم السوفيتي جورباتشوف مع عرفات في أول أبريل ببرلين الشرقية ، وهو أول لقاء بين عرفات والقيادة السوفيتية منذ حوالى عامين .

وجاء التحرك العسكري لقوات « أمل » ، الشيعية اللبنانية ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت في أبريل ١٩٨٦ ليدفع في اتجاه أول تنسيق واقعي على الأرض بين مختلف الفصائل الفلسطينية منذ الخروج من لبنان . فقد تكاثفت جمع الفصائل الفلسطينية التي لها وجود في المخيمات في مواجهة هجمات « أمل » . واتخذت الجبهة الشعبية بالذات موقفا حاسما ضد حركة « أمل » وحملتها مسؤولية تجدد القتال وخرق الاتفاقات المعقودة بينها وبين جبهة الانقاذ لوقف معارك المخيمات في يونيو ١٩٨٥ . وأعلنت الشعبية أن « الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني في المخيمات مرفوض ويمثل خطا أحمر لن تشارك فيه إذا نشب وسندنيه إعلاميا وسياسيا » . كما رفض زعيمها جورج حبش الاتهام الموجه لجماعات موالية لعرفات بتفجير القتال في منطقة المخيمات ، وقال : « لقد واجهنا هذه النغمة في حرب المخيمات العام الماضي ، والاتفاق الذي أبرم بين جبهة الانقاذ وبين « أمل » في يونيو ١٩٨٥ أوقف تلك الجولة من الحرب . ولو كانت جماعة عرفات تريد الاستمرار فلماذا توقف القتال بعد إبرام الاتفاق الذي لم تكن طرفا فيه » . لكن معظم فصائل جبهة الانقاذ ظلت حريصة على عدم ترجمة التنسيق العسكري بين مختلف الفصائل الفلسطينية في حرب المخيمات إلى تحالف سياسي ، وبالذات « حركة فتح - المجلس الثوري » . فقد أعلن زعيمها أبو موسى أنه : (لم يكن هناك تحالف في هذه المعركة . لكن الهجوم العنيف الذي شنته « أمل » خلق حالة من الدقاع الذاتي في مواجهة تهديد بالموث دفع الجميع إلى القتال جنبا إلى جنب . لكن الخلافات الأساسية كانت موجودة قبل وأثناء وبعد

جنوده وضباطه العودة لمنازلهم في انتظار أوامر جديدة مع الإبقاء على رتبهم ورواتبهم . كما قررت أن يقوم عرفات بصفته القائد العام للقوات الفلسطينية بفصل أبو الزعيم و ٨ من العناصر العسكرية التي تعمل معه ، وعلى رأسهم نعيم الخطيب ، وأن يكون هذا القرار ساري المفعول إذا لم يمثل أبو الزعيم لقرار يقضى بمغادرته الأردن خلال ٤٨ ساعة .

لكن في نفس الوقت سعت قيادة المنظمة إلى الإقلال من أهمية هذه الحركة الانتشاقية . وانعكس ذلك في تصريحات قياداتها التي دارت حول الأفكار التالية :

- أن ما صدر عن أبو الزعيم لا يستحق الحديث . وحتى لو وقعت دول بأكملها وراء جماعة أبو الزعيم فإنها تراهن على خييل خاسرة .

- أن أبو الزعيم استغل الخلافات بين منظمة التحرير والأردن لتحقيق ملامح شخصية .

- هناك شجرة أسماها الثورة الفلسطينية . وإذا سقط منها ورقة أولم تسقط فهذا أمر طبعى .

- أن الانشقاق بمثابة انقلاب تليفزيونى لا قيمة له .

كما حرصت قيادة المنظمة على إظهار عدم اعتقادها في أن أبو الزعيم قام بحركته بتنسيق مع الأردن .

ورغم القرارات الصادرة من قيادة منظمة التحرير ضد مجموعة أبو الزعيم ، فقد عقد اجتماعا لمجموعة من الضباط الفلسطينيين المناصرين له (٤٠٩ ضابطا) في أول يونيو ، وأعلن أنهم يمثلون المجلس العسكري « لفتح » ، وأنهم قروا عزل عرفات ونائبه خليل الوزير من مناصبهما العسكرية وسلطاتهما في الحركة وانتخابه قائدا عاما لقوات الماصفة - الجناح العسكري لفتح . كما أكد أبو الزعيم عزمه على الإسراع في عقد المؤتمر العام للحركة « فتح » بعمان وانتخاب لجنة مركزية جديدة للحركة . لكن الواضح أن تحرك أبو الزعيم مات بسرعة لإفئدة التأييد الحقيقي داخل « فتح » ، ولإدراك الحكمة الأردنية محدودة وزنه على الساحة الفلسطينية وعدم مراعتها عليه .

د - تعثر المصالحة الوطنية :

وعلى عكس ما توقعته بعض الأطراف الفلسطينية عندما تفجرت هذه الحركة الانتشاقية داخل « فتح » ، فإنها لم تؤد إلى دفع قيادة منظمة التحرير خطوة جديدة ، في اتجاه التصالح مع الفصائل الراديكالية . ورغم أن الظروف التي خلقتها حرب الخيامات في شهر

الانشقاق ، التي بدأت تتبلور عندما قام أبو الزعيم بزيارات إلى التجمعات والمسكرات الفلسطينية في الأردن لالقاء كلمات تحمل منظمة التحرير مسئولية انهيار اتفاق عمان ، حتى وصلت إلى مستوى الانشقاق الرسمي بعد أن اتخذت القيادة الفلسطينية قرارا سريا في منتصف مارس (عرف فيما بعد) . بإحالة عدد من كبار ضباط جيش التحرير إلى التقاعد وعلى رأسهم « أبو الزعيم » . وعندئذ سعى أنصاره للسيطرة على معسكر الكرامة ، الذى يضم قوات فتح التي خرجت من بيروت للأردن عام ١٩٨٢ ، قرب الزرقاء ، وعلى مكاتب منظمة التحرير بالأردن . وقد أوضح أبو الزعيم مبررات انشقاقه خلال مجموعة التصريحات التي أصدرها خلال تلك الفترة . ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

- أن الخلاف مع القيادة تقادم منذ الخروج من لبنان . فقد كان هناك تيار من العسكريين داخل « فتح » يعترض على التخطيط للقرارات وعدم وضوح الرؤية وأبرز مثال على ذلك هو الموافقة على عقد اتفاق مع الأردن والتحرك سلميا على أساسه ، ثم التراجع عن الاتفاق بصورة ظهرت معها المنظمة كما لو أنها عاجزة عن اتخاذ أية خطوة إلى الامام .

- أن العمل الفلسطيني أصبح على مفترق طرق . ولابد من موقف فلسطينى صريح وواضح يقوم على استكمال المسيرة التي بدأت بتوقيع اتفاق عمان .

- أن عرفات هو الذى جاء إلى عمان ووقع الاتفاق مع الأردن : « فلماذا يصبح عرفات وطنيا عندما يوقعه وأصبح عميلا عندما اطلب باستنائه ؟ » .

- « لا أطلب بتفويض أحد نيابة عن الشعب الفلسطينى . كل ما أقوله أن الذين ضيعوا الأرض عام ١٩٦٧ يمكن أن يتفاوضوا لاسترجاعها . وعلى المنظمة إذا كانت لا تريد التفاوض أن تظل بعيدة » .

- لابد من التصحيح داخل الأطر الديمقراطية لحركة « فتح » . ومنذ خمس سنوات لم تعقد الحركة مؤتمرها . حدث انشقاق ، وتم الخروج من بيروت ، وفصل عشرات الكوادر ، وعقدت اتفاقية مع الأردن وانهارت دون أن يعقد مؤتمر الحركة .

وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعا ببغداد في ٨ أبريل لمواجهة حركة الانشقاق هذه . وأكدت على القرار السابق الخاص بإحالة عدد من مجموعة « أبو الزعيم » للتقاعد ، وتجريد معظمهم من رتبهم العسكرية ، وإغلاق معسكر قوات الكرامة والطلب إلى

وبدا أحيانا أن هذه الفصائل تفضل وحدة وطنية فلسطينية بدون اللجنة المركزية «فتح» ، ولا تعتبر قيادات «فتح» ضمن القوى الوطنية الفلسطينية ، وتريد إخراجها من منظمة التحرير حتى لو تطلب الأمر إعادة بناء المنظمة من جديد . والمنطق الذي يستند إليه موقف هذه الفصائل أن المنهج التجريبي لقيادة المنظمة ، الذي ساد العمل الفلسطيني طوال عشرين عاما ، يفقد هذه القيادة أهليتها في الاستمرار في تصدير العمل الفلسطيني .

وعلى هذا النحو يتضح أنه كانت هناك أربعة مناهج فلسطينية تجاه المصالحة الوطنية هذا العام :

أولها :

الاتجاه الذي مثلته الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني ويتلخص في طرح شروط محدودة يمكن لقيادة «فتح» الاستجابة لها .

وثانيها :

الاتجاه الذي مثلته الجبهة الشعبية . ويتلخص في طرح شروط مبدئية أكثر مما طرحته الديمقراطية ، لكن على قاعدة إمكانية اللقاء مع قيادة «فتح» في التحليل النهائي .

وثالثها :

الاتجاه الذي مثلته بقية فصائل جبهة الانتفاضة . ويتلخص في طرح شروط تمسقية بعضها يستبعد قيادة فتح أصلا من عملية التوحيد .

ورابعها :

الاتجاه الذي مثلته قيادة فتح . ويتلخص في رفض الشروط المسبقة والإصرار على الحوار غير المشروط ، مع إبداء الاستعداد أحيانا لقبول شروط الجبهة الديمقراطية وخاصة إلغاء اتفاق عمان . ويمكن تفسير التباين في موقف فتح بين رفض الشروط المسبقة نهائيا وبين الاستعداد لقبول بعضها أحيانا بوجود خلافات تحت السطح داخل اللجنة المركزية لفتح رغم التفي المتكرر لها من قبل بعض قياداتها . لكنها خلافاً في إطار وحدة الحركة ، وقد أكد صلاح خلف (أبو إياد) وجود هذه الخلافات في ندوة عقدها مع جريدة « القيس » في ١٨ أبريل ، وقال : (إذا لم تكن نختلف مع بعضنا البعض لكانت هذه الحركة قد دمرت وحدثت فيها انشقاقات كثيرة . نحن نختلف ضمن الوحدة . فما دمت لا أشك في وطنية أبو عمار فلماذا لا أخالفه في

يؤنوس ساعدت على استعادة جانب من المناخ التفاوضي بالمصالحة الفلسطينية ، إلا أن هذا المناخ أخذ في الانحسار بسرعة بعدها . وبدأ يتضح أن هذا التفاوض لم يقيم على قاعدة حقيقية . فعندما رحبت معظم الفصائل بالدعوة الجزائرية للمصالحة من حيث المبدأ ، لم يكن هناك جديد حقا في هذا الترحيب المبدئي لأنه لا يعنى الموافقة على الولوج في طريق الحوار مباشرة . فقد وضعت معظم الفصائل شروطها لتحقيق مبدأ اللقاء ، بينما أصرت قيادة «فتح» على ألا تكون هناك شروط مسبقة . وكان ذلك الإصرار على اللامشروط ، في تلك الظروف ، بمثابة شرط في حد ذاته . وبذلك يمكن القول بأن دعوة المصالحة الوطنية تحطمت على صخرة الشروط والشروط المضادة .

وكانت الجبهة الديمقراطية أكثر الفصائل مرونة في عرض شروطها ، التي اقتصر على إلغاء اتفاق عمان والحوار على أساس اتفاق عدن وقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني . بينما أضافت الجبهة الشعبية شروطا أخرى ، بالإضافة إلى إلغاء اتفاق عمان ، وهي إلغاء مجلس عمان (الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بعمان) وكل ما ترتب عليه ، وإلغاء منظمة التحرير ، وتبني خط سياسي واضح على أساس ميثاق المنظمة وبرنامجهما الوطني ، وتشكيل قيادة جماعية موثوقة للمنظمة . وأكدت الجبهة الشعبية أن هذه شروط مسبقة لا بد من الاستجابة لها قبل الموافقة على بدء الحوار الفلسطيني الشامل .

أما بقية فصائل جبهة الانتفاضة الوطني (فتح - المجلس الثوري ، والجبهة الشعبية - القيادة العامة ، وجبهة الصاعقة ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني) فقد اتخذت موقفا متشددا أبرز ملامحه :

- الإصرار على إسقاط عرفات وليس فقط تغيير نهجه السياسي .

- رفض أن يكون اتفاق عدن - الجزائر أو قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني أساسا للوحدة الوطنية .

- الدعوة لأن يكون الميثاق الوطني للمنظمة هو الأساس الذي تبني عليه استراتيجية جديدة للمنظمة .

- العودة إلى روح اتفاق عدن باعتباره إطاراً مقبولاً للوحدة التنظيمية لمنظمة التحرير .
- العمل على تطبيع العلاقات مع سوريا .

ورغم أن الجبهة الشعبية رحبت بهذا البيان ، إلا أنها أكدت ضرورة التزام قيادة فتح بما جاء به قبل تحقيق المصالحة لا بعدها . ووصف جورج حبش ببيان براج بأنه « خطوة تسعى للوحدة الوطنية ، لكنها خطوة ناقصة ولا توفر الأسس السياسية اللازمة لاتامة الوحدة الوطنية على أسس صلبة وراسخة ، خاصة وأن نصوص هذا البيان تتضمن عودة لسياسية « نعم » بسبب عدم الإلغاء العلني والغوري لاتفاق عمان » .

ولذلك ظلت الاتصالات تدور ، بعد بيان براج ، بين الفصائل الخمسة المشار إليها ، حيث عقد ممثلوها اجتماعاً في تونس في ٢٢ أكتوبر . وكان هذا أوسع اجتماع فلسطيني منذ انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني بعمان .

لكن تصاعد حرب المخيمات واشتداد أوارها منذ أواخر أكتوبر أوجد أوسع وحدة فلسطينية على الأرض ، حيث تلاحم أنصار مختلف الفصائل دون تمييز في مواجهة هجمات « أمل » على المخيمات وحصارها لمخيمي الرشيدية بصور وشاتيلا ببيروت . لكن هذه الوحدة على الأرض لم تترجم إلى تطوير الحركة السياسية في اتجاه المصالحة الوطنية إلا على نطاق محدود يتمثل في تجدد الحوار بين فتح والجبهة الشعبية من خلال لقاء خليل الوزير (أبو جهاد) وجورج حبش ببراج ، ثم بموسكو في الفترة ١٧ - ٢١ نوفمبر . لكن هذا اللقاء ، الذي بدأ في براج ، انتهى بتأكيد حبش على ضرورة إلغاء اتفاق عمان فوراً وقطع العلاقات السياسية مع مصر والأردن قبل أن تعلن الجبهة الشعبية استعدادها للمشاركة في دورة جديدة للمجلس الوطني . والمرجح أن انتقال المتحاورين بعد ذلك إلى موسكو كان بهدف إشهاد القيادة السوفيتية على موقفى الطرفين . وانتهى ذلك الحوار بأن أعلن أبو جهاد أنه سينقل وجهة نظر الجبهة الشعبية إلى قيادة فتح . ويستفاد من موقفى الطرفين (فتح والشعبية) في الأيام التالية أنه لم يحدث تقدم بخصوص المسائل الخلافية التي طرحها حبش ، رغم تصاعد التنسيق العسكري بينهما ومع بقية الفصائل على أرض معركة المخيمات . وقد استمر هذا التنسيق ولم يتأثر بالتباعد السياسى الذى أثارته اتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة التي تم التوصل إليها

بعض التكتيكات التي قد أراها أحياناً من وجهة نظري غير صحيحة ، وقد يراها هو من وجهة نظره منتهى العقل . لكن هذه الخلافات تظل على أرضية الثقة لأننى عندما أفقد تقبلى في أبوعمار ، سأعلن ذلك دون تردد) . كما أوضح صراحة أنه كانت هناك ثلاثة تيارات داخل قيادة فتح تجاه اتفاق عمان من البداية . التيار الأول يتلخص في العمل على كسب المكان في الأردن والمناورة على أساس إمكانية عدم الوصول للطريق المسدود مع الأردن ، بسرعة بسبب حاجة كل من الطرفين للآخر . والتيار الثانى كان مؤمناً حقاً باتفاق عمان وإمكانية العمل من خلاله . والتيار الثالث عارض الاتفاق على المستوى الاستراتيجى والتكتيكى .

هـ - المصالحة الجزئية :

وبالنظر إلى خريطة الشروط والشروط المضادة تجاه قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية نجد أن إمكانات هذه المصالحة تكاد تنحصر في المدى القريب بين قيادة فتح ومعها جبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية من ناحية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى من ناحية أخرى . وكانت الجبهة الديمقراطية قد انتقدت شروط فصائل جبهة الانقاذ صراحة حيث أعلن زعيمها نايف حواتمة : (إن أى فصليل يعلن أنه يرحب بالوحدة الوطنية ، ثم يعلن أنه لا حوار إلا بإزالة أسباب أو مسبب الأزمة التي عانت منها منظمة التحرير في السنوات الأخيرة فكلأنه يضع العربية أمام الحصان ويعطل إمكانية الحوار الوطنى) .

ولذلك كان من الطبيعى أن تظل هذه الأطراف الخمسة هي المعنية أساساً بالاتصالات المتقطعة بالمصالحة الوطنية رغم تعثر خطواتها . فقد تصاعدت الاتصالات بين الفصائل الخمسة ، وبالأذات فتح ، والديمقراطية ، والشيوعى الفلسطينى ، وبالأذات منذ صدور بيان براج في ٥ سبتمبر الذى وقعته الأطراف الثلاثة بدعم مباشر من الاتحاد السوفيتى . وهو يتضمن ٤ نقاط رئيسية :

- إلغاء اتفاق عمان في اجتماع استثنائى للمجلس الوطنى الفلسطينى .
- إلغاء قرارات وتوصيات الدورة السابعة عشرة للمجلس ، والعودة إلى قرارات الدورة السادسة عشرة في الجزائر .

الخمس ، على نحو يحول دون خطر الاستقطاب ويساعد على أن تحسم قيادة «فتح» موقفها في اتجاه الغاء اتفاق عمان . الأمر الذي يبعد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني خلال ١٩٨٧ .

٢ - العلاقات بين منظمة التحرير والعالم العربي

ظلت العلاقات الفلسطينية مع الاقطار العربية ، وبالأذات اقطار الطوق أو المواجهة مع إسرائيل ، إحدى أهم المشكلات التي تواجه حركة المقاومة . وقد تأثرت استراتيجيتها وتكتيكات المقاومة بهذه العلاقات خلال الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ . فبعد أن عجزت عن إيجاد قاعدة ارتكاز للكفاح المسلح داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في تلك الحرب (الضفة والقطاع) ، لجأت إلى إقامة هذه القاعدة في الاقطار المجاورة وبالأذات الأردن ولبنان . وأدى ذلك إلى خلافات بين المقاومة والنظم الحاكمة في هذه الاقطار . وتطورت هذه الخلافات في إتجاه الصدام الذي بدأ في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠ ، وانتهى بخرج المقاومة في يوليو ١٩٧١ . وبعدما استقر العمل الفدائي في لبنان باعتباره الحلقة الأضعف والدائرة الأكثر استيعاباً للعمل العربي بمختلف أشكاله ، حتى كان الغزو الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢ الذي استهدف القضاء على الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان .

وشهدت الفترة التالية للخروج الفلسطيني من لبنان الانشقاق الكبير في حركة «فتح» في يوليو ١٩٨٢ ، وحصول المنشقين على دعم عدد من الفصائل الفلسطينية فيما عرف باسم « التحالف الوطني » الذي اتخذ جانب سوريا عندما تأزمت علاقاتها بقيادة منظمة التحرير إلى حد القطعية الكاملة . وبينما اتخذ « التحالف الديمقراطي » موقفا متميزا عن « التحالف الوطني » ، إلا أن مواقفه ظلت أقرب إلى الموقف السوري ، وخاصة مع التطور الإيجابي الذي طرا على علاقة منظمة التحرير بالأردن ومصر منذ أوائل ١٩٨٤ ، لتبلغ ذروتها بعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في نوفمبر ١٩٨٤ في غياب معظم الفصائل ، ثم توقيع اتفاق عمان في ١١ فبراير ١٩٨٥ والذي لعبت مصر دوراً رئيسياً في التوصل إليه .

خلال شهر ديسمبر ولم يقدر لها أن ترى النور . فقد قبلت جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء قيادة فتح ، عقد هذه الاتفاقات مع حركة « أمل » عبر الوساطة الإيرانية . ووقعت ثمانية فصائل على هذه الاتفاقات ، الأمر الذي دفع قيادة فتح إلى رفض الالتزام بها . لكن ظروف الحصار الذي تعرض له مخيمان فلسطينيان ظلت عامل ضغط في اتجاه توحيد بنادق مقاتلي كافة الفصائل بحكم وحدة الحال ، وفي اتجاه استمرار الأمل في ترجمة هذا التوحيد القتالي إلى توحيد سياسي ، وخاصة عندما أعلن أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية - القيادة العامة أن اجتماع خيم الرشيدية من شأنه إذا حدث أن يشير خريطة التحالفات الفلسطينية - الفلسطينية ، والفلسطينية - العربية . ومع ذلك ظل الوضع مجمداً على صعيد الوحدة السياسية للفصائل بالمعنى الشامل . ولم يحدث أي تقدم بين فتح وفصائل جبهة الانتفاذ باستثناء ما تم مع الجبهة الشعبية وقد وقف تردد قيادة فتح في إلغاء اتفاق عمان عقبة أمام دفع التقدم المحدود مع الجبهة الشعبية إلى خطوة أبعد حتى عام ١٩٨٦ .

ويبدو أن قيادة فتح لم تزل مترددة في الاقدام على الإلغاء الرسمي لاتفاق عمان ، ولا تشعر بحاجة لهذا الإلغاء مقابل مصالحه جزئية لا شاملة ، خاصة وأن المصالحة الجزئية قائمة في الواقع إلى الحد الذي يحول دون تهديدها بالعزلة . ومن ناحية أخرى فثمة اعتقاد لدى بعض قادة فتح بأن مصالحه جزئية تتخذ شكلا رسمياً بين الفصائل الخمس ستكون ضارة على صعيد المصالحة الشاملة مستقبلاً ، لأنها ستؤدى في الغالب إلى افتقار الجبهة الديمقراطية بالأذات للميزة التي تتمتع بها الآن وهي علاقتها الحسنة مع جميع الأطراف وقدرتها على إبقاء الجسور مفتوحة إلى حد ما بين معظم الفصائل . فإذا دخلت في مصالحة رسمية مع قيادة فتح ، فمن المرجح أن تفقد رصيدها لدى فصائل جبهة الانتفاذ . وسيؤدى ذلك في الغالب إلى مزيد من الاستقطاب في الصفوف الفلسطينية ، التي ستتنقسم في هذه الحالة إلى معسكرين متنافرين تكاد تستحيل المصالحة بينهما مع ثبات الظروف الحالية ، بعكس حالة السهولة النسبية الراهنة التي يرجع الفضل فيها إلى صلات الجبهة الديمقراطية بمختلف الأطراف ، والتي تتبع الفرصة لانجاز خطوة هامة على صعيد الوحدة الوطنية بانضمام الجبهة الشعبية إلى الفصائل

للفوفد القادمة من الضفة وإعلان تأييدها لخطاب ١٩ فبراير .

وفي الوقت الذي تباطأت فيه قيادة المنظمة في إعلان الرد الرسمي على هذا الخطاب ، قامت مصر بالدور الرئيسي في محاولة الوساطة بين الأردن والمنظمة ، وهي الوساطة التي شاركت فيها أيضا العراق والسعودية . وكانت الوساطة المصرية المكثفة تتبع من حرصها على إيجاد أساس لعدم الاعتراف بوصول عملية التسوية القائمة على اتفاق عمان إلى طريق مسدود بعد ستة كاملة من الدوران في نفس المكان . واعتمدت الوساطة التي قامت بها مصر على علاقاتها التي توصلت مع الطرفين في نفس الوقت . وكانت هناك خلافات داخل قيادة فتح حول الرد على خطاب الملك حسين . وبعد جدل طويل نسبيا تغلب الخط الداعي إلى عدم إغلاق باب المراجعة مع الأردن . ولذلك جاء رد المنظمة في صورة مرافعة قانونية دفاعية لينفي مسئوليتها عن الفشل الذي منيت به عملية التسوية ، وتحمل واشنطن هذه المسئولية لأنها رفضت الاعتراف بالمنظمة وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وأصررت على اعتراف المنظمة المسبق بالقرارين ٢٤٢ و ٢٤٨ دون القرارات الأخرى للأمم المتحدة . لكن البيان لم يوجه إدانة لأمريكا ولم يستخدم لهجة حادة ، وكأنه يريد ترك الباب مفتوحا لاحتتمالات المستقبل . وهذا ما يقصر أيضا امتناعه عن إلغاء اتفاق عمان وتأكيد حرص المنظمة على مسار إيجابي للعلاقات الأردنية الفلسطينية . ورغم أن البيان - الرد شدد في مطلعه على حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه وعلى أن نضال الشعب الفلسطيني لا يقبل الإحالة إلى الغير ، وأن أية محاولة للفصل بين المنظمة والشعب غير مجدية . إلا أن البيان في مصلته النهائية اكتفى بصيغة العتاب المذهب ، ونفى وجود خلاف حقيقي مع الأردن حيث أوضح أن القراءة المتأنية لخطاب الملك حسين تقول أن الخلاف هو بين المنظمة والولايات المتحدة في الأساس . فأمريكا وإسرائيل هما اللتان تمنعان الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير وليس الأردن .

ب - وساطة مستمرة :

وهكذا ففي خلفية هذا البيان كان هناك اعتقاد لدى التيار الغالب في اللجنة المركزية لفتح بأن التنسيق مع الأردن لم يصل إلى نهاية الطريق ، وأن قنوات الاتصال ستبقى مفتوحة من خلال مكاتب منظمة التحرير وفتح

وأصبحت هذه العلاقة المتجددة لقيادة منظمة التحرير مع الأردن ومصر ، بالإضافة إلى علاقاتها الوثيقة بالعراق ، هي محور تحركها العربي في نهاية العام الماضي في مواجهة ارتباط بقية الفصائل بسوريا ولبنان .

١ - انهيار اتفاق عمان :

وقد بدأت قيادة منظمة التحرير عام ١٩٨٦ برهان على العلاقة الفلسطينية الأردنية كمدخل لمشاركة المنظمة في عملية التسوية من خلال تمثيل مشترك مع الأردن . وانعكس ذلك على موقفها من سوريا الذي ازداد تشددا في نفس الوقت الذي كان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يستعد لجولة مفاوضات حاسمة مع الملك حسين حول الشروط الأمريكية للاعتراف بمنظمة التحرير والدخول في حوار معها . ورغم المرونة العالية التي أبدتها قيادة المنظمة في هذه المفاوضات ، إلا أنها تحطمت على صخرة الإصرار الأمريكي - الأردني على الاعتراف الصريح بالقرار ٢٤٢ . الأمر الذي لم يكن بمقدور قيادة المنظمة أن تستجيب له . ورغم الضغوط التي تعرضت لها ، فقد أصرت في النهاية على أن القرار ٢٤٢ يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، كما أن الاعتراف به يفقد المنظمة آخر ورقة بين يديها ، لأنه يعنى اعترافا مجانيا بإسرائيل . وأدى ذلك إلى رد فعل أردني اتخذ شكل تجسيد اتفاق عمان والتنسيق السياسي مع منظمة التحرير ، وذلك في خطاب مطول للملك حسين في ١٩ فبراير ١٩٨٦ . وركز ذلك الخطاب على التمييز بين منظمة التحرير وبين قياداتها . وأبقى الباب مفتوحا للتعاون مع هذه القيادة إذا استجابت للنصائح الأردنية ، حيث أكد أنه غير وارد بالنسبة للأردن أن يبدأ مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، لكن مع عدم استبعاد التعامل مع قيادة فلسطينية بديلة . وكان هذا هو جوهر الخطاب الأردني ، الذي ألقاه على الفور تصعيدا للتحرك على الصعيد الفلسطيني داخل الأردن وفي الضفة الغربية . وكان الهدف الرئيسي لهذا التحرك هو ممارسة ضغط على قيادة منظمة التحرير . ولم يكن السعي إلى خلق قيادة بديلة مطروحا ضمن أولويات التحرك بسبب إدراك طبيعة التوازنات داخل الأرض المحتلة والشعبية الكبيرة التي تتمتع بها منظمة التحرير مما يجعل من الصعب إيجاد بديل فعال حقا للمنظمة . ولذلك فالملحوظ أن الملك حسين كان يكرر إصرار الأردن على كون المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني خلال استقباله

تأكد بعد ذلك أن المسؤولين الأردنيين كانوا يدركون حجم حركة «أبو الزعيم» وحقيقة سمعته بين الفلسطينيين، وإذ ذلك لم يتورطوا في دعم حركته بل ولم يكن لديهم وقت كثير له كما أكدت مصادر فلسطينية. ولم تهتم الصحف الأردنية بإبراز أخبار تحركه، لكن السلطات الأردنية تركته في نفس الوقت يقوم بتحركاته بحرية كاملة. وكان تعليق مسئولو الأردن، عندما يسألون عن موقفهم من هذا التحرك، أنه من الشؤون الفلسطينية الداخلية.

ورغم تشدد الموقف الأردني تجاه منظمة التحرير، ظلت الوساطة بينهما من أبرز القضايا المطروحة في اللقاءات الأردنية - المصرية. ورغم أن هذه الوساطة لم تحقق تقدماً ملموساً في اتجاه عودة التنسيق بين الطرفين، فقد بدت قرب نهاية العام بعض مؤشرات على بدء حدوث تغيير في الموقف الأردني. وكان أهمها إعادة افتتاح خمسة من مكاتب فتح التي كانت قد أغلقت في شهر يونيو، واستقبال الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي لمسؤولين فلسطينيين أمهم عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطني، وعبد الرزاق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهاني الحسن المستشار السياسي لعرفات خلال شهر أكتوبر. ثم كان خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني في أول نوفمبر، والذي أكد فيه على عدد من النقاط الإيجابية تجاه منظمة التحرير، وأهمها:

- أن الأردن ليس بديلاً عن منظمة التحرير، وليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني، ولا يقبل أن يكون كذلك.

- أن وقف التنسيق مع قيادة المنظمة لا يؤثر على موقف الأردن الذي يعتبر أن المنظمة هي المؤسسة التي تمثل الشعب الفلسطيني.

- أن الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية السابقة، وخاصة قرارات قمة الرباط ١٩٧٤ وفاس ١٩٨٢.

ومع ذلك فقد أعاد الخطاب التأكيد على أهمية القرارين ٢٤٢ و ٣٢٨، وهما محور خلاف الأردن مع منظمة التحرير. وقد أورد هذا الخطاب كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام، بما يوحي بأن اعتراف المنظمة بها شرطاً لمشاركتها في هذا المؤتمر. كما أن التمسك الذي

الباقية في عمان، ومن خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة المعنية بشؤون الأرض المحتلة، إلى حين إيجاد صيغة سياسية تعيد الأمور بين الطرفين إلى سابق عهدها. وكان الموقف مناسباً لكي تنطلق منه محاولات الوساطة بين الطرفين. لكن هذه المحاولات اصطدمت بالموقف الأردني الذي ظل متشدداً ومفضلاً ممارسة الضغوط على قيادة المنظمة. وشملت هذه الضغوط إجراءات للتضييق على أنشطة حركة فتح في الأردن مثل إبعاد بعض عناصرها التي لا تحمل جوازات سفر أردنية واعتقال بعض الضباط ورفض دخول بعض العناصر التي سبق أن غادرت الأردن بطريقة مشروعة. وانتهزت السلطات الأردنية فرصة صدور بيان عن المجلس الثوري لحركة فتح بتونس في أول يونيو ينتقد الموقف الأردني من منظمة التحرير، وقررت إغلاق ٢٥ مكتباً لفتح في الأردن وطرد خليل الوزير (أبو جهاد). والملاحظ أن قيادة فتح حرصت على تسليم المكاتب بهدوء للسلطات الأردنية التي امتنعت بالكامل عن أي تدخل عند نقل الأوراق الفلسطينية من هذه المكاتب. ومرة أخرى سعى الرد الفلسطيني على هذا القرار إلى الحفاظ على جسر مفتوح مع الأردن. فرغم نفي أن يكون بيان المجلس الثوري لفتح هو سبب القرار الأردني وتأكيد أنه كان معداً وجاهزاً للتنفيذ، كانت هناك إشارة واضحة إلى ضرورة المحافظة على علاقات أوثق مع الأردن وعدم تصعيد الموقف. لكن في نفس الوقت سعت قيادة منظمة التحرير، مع إدراكها لعدم جدوى الوساطة، إلى إعادة تقييم سياساتها في الأرض المحتلة بهدف الحيلولة دون نجاح التحرك الأردني في إضعاف صفتها التمثيلية هناك. وبلغت حرب الكلمات ضد الأردن في الصفوف الموالية للمنظمة في الضفة مستوى قريباً مما كانت عليه خلال وبعد أزمة ٧٠ - ١٩٧١. وبدأ الموقف بين حسين وعرفات أشبه بالحرب الخفية التي يتصارع فيها كلاهما على كسب الجماهير الفلسطينية والتأييد العربي والدولي لموقفه عبر سياق محصور. لكن الملاحظ أنه عندما تقجرت قضية أبو الزعيم، حرصت قيادة المنظمة على إعلان عدم اعتقادها في وجود صلة مباشرة للحكومة الأردنية بتحريك «أبو الزعيم». كما أكدت قيادة المنظمة، في تلك المناسبة، أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تمر بفترة انتظار هادئة بعد خطاب الملك حسين ورد المنظمة عليه، وأن الأبواب لم تغلق حيث توجد وساطات مستمرة. وعلى عكس توقعات بعض المراقبين وقتها،

تضمنه الخطاب بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني قد ورد عليه استثناء هو عدم تعارض هذا الدعم مع أمن الوطن (أي الامن الاردني) باعتباره جزءا من الامن القومي العربي .

بسحب السلاح من مخيمات الجنوب وبالأذات في مدينة صور ، وثقت وجود خطة شيعية لتهجير الفلسطينيين من مخيمات الجنوب .

وقد اندلعت معارك المخيمات هذا العام في ظروف مختلفة عن معارك يونيو العام الماضي ، لأنها جاءت مواكبة للحديث الذي شاركت فيه مختلف الأطراف عن دعم الوجود العسكري الفلسطيني ليس فقط في الجنوب ولكن أيضا في بيروت . فتلتقي البيانات الصادرة من معظم الأطراف على أن عددا كبيرا من المقاتلين الفلسطينيين عادوا إلى لبنان عن طريق المطار أو موانئ صور وصيدا ، أو عن طريق البر عبر منطقة الشوف الخاضعة لسيطرة الحزب الاشتراكي التقدمي . لكنها حذرت من التضخيم فيها ، قالت : (كل ما نعتصده حين نتحدث عن العودة إلى بيروت وجنوب لبنان هو أن المقاتلين الفلسطينيين الذين أرغموا على السفر بعد الحصار الإسرائيلي واحتلال جزء كبير من لبنان - وكان بينهم الكثير من أبناء المخيمات - بدأوا في العودة إلى أهلهم وإلى مخيماتهم ليواصلوا حياتهم بصورة طبيعية ، مع العلم أن جميع هؤلاء يحملون وثائق شرعية صادرة عن جهات رسمية لبنانية . وبالطبع فإن وجود هؤلاء المقاتلين في المخيمات يترتب عليه انخراطهم في حياتها بما في ذلك الدفاع عنها في وجه المؤامرات التي تستهدفها) .

وقد تردد في بداية العام ١٩٨٦ في العديد من الصحف العربية أن هناك تقاعسا بين قيادة المنظمة والرئيس الجميل على عودة المقاتلين إلى لبنان ، وأن الجميل يريد استخدام العودة الفلسطينية للبنان لإضعاف الدور السوري ودور حركة أمل . وتزد أيضا أن اتصالات سرية جرت بين الجميل وبين عدد من قادة فتح ، وبالأذات « أبوأياد » المعروف بأنه أجرى اتصالات قديمة معه في بيروت .

لكن الطرفين لم يلبثا أن تبادلنا هذه الاتصالات . فأعلن أبوأياد أن (الاتصالات المباشرة مع أمين الجميل مقطوعة منذ فترة طويلة . لكن هذا لا يعني أننا بين فترة وأخرى لا نتبادل الآراء وجهات النظر من خلال بعض الأصدقاء المشتركين . وإذا كان تبادل الآراء بهذه الطريقة يعني اتصالا مباشرا ، فإن الاتصالات بيني وبين أمين الجميل لم تنقطع أبدا رغم الاختلاف في وجهات النظر . أما أن يرتبط ذلك بالحديث عن عودة فدائيين للبنان عن طريق ميناء جونيه ، فهذا كذب واقتراء) .

ومن جانب منظمة التحرير أكدت تصريحات قيادتها الصادرة في نفس الفترة أن العلاقة الأردنية الفلسطينية لا يمكن أن تنقطع ، رغم أن بعض التصريحات التي استنكرت تعيين إسرائيل ثلاثة رؤساء بلديات في الضفة في أول أكتوبر انطوت على انتقادات مباشرة للدور الأردني في هذا التعيين . لكن بشكل عام كان هناك تأكيد من الأردن وقيادة المنظمة على أن اتفاق عمان قائم رغم تجميده . ومع نهاية العام أصبحت الوساطة بين الطرفين تركز على إمكانية الاتفاق على أن يكون اعتراف منظمة التحرير بصيغة معدلة للقرار ٢٤٢ يتم الاتفاق عليها ثم تطرح دوليا .

جـ - الوجود الفلسطيني في لبنان :

تميز عام ١٩٨٦ بعودة وتصاعد معارك المخيمات العنيفة بين العناصر الفلسطينية المسلحة في هذه المخيمات وبين حركة « أمل » الشيعية . فبعد أن تم احتواء هذه المعارك التي انفجرت في يونيو ١٩٨٥ عبر اتفاق بين « أمل » وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني ، عادت لتتجدد في أبريل ومايو ١٩٨٦ . ولم يفلح اتفاق آخر بين الطرفين في منع تجدها في أكتوبر . ومن متابعة البيانات الصادرة من قيادة منظمة التحرير وحركة أمل ، يتضح مدى ما وصل إليه العداء بين الطرفين . فالمنظمة اعتبرت ما يجري في المخيمات محاولة لتصفيتها والقضاء على المخيمات نفسها ليس فقط سياسيا وعسكريا ولكن أيضا بشريا . والمقصود بذلك أن حركة « أمل » تهدف من وراء حرب المخيمات إلى تهجير أعداد متزايدة من الفلسطينيين من لبنان أو إلى الأقل من الجنوب وبيروت إلى الشمال ، وذلك ضمن خطة تستهدف فرض سيطرة أمل الكاملة على الجنوب وبيروت الغربية بلا منازع . بينما اعتبرت حركة أمل أن هذه المعارك لا تخدم سوى قيادة عرقا والمتعاطلين معه على الساحة اللبنانية . وطلابت « العقلاء » من الشعب الفلسطيني بعدم الانجرار وراء مثل هذه المعارك التي يفجرها انصار عرفات . وكان تقييم جبهة الانقاذ لهذه المعارك أن حركة أمل استغلت حادثا عابرا للمطالبة

تنظيمه على نحو يكفل توحيد العمل الفلسطيني واللبناني .

وتعتبر قوى السنة اللبنانية وحدها تقريبا المدافعة عن الوجود الفلسطيني في لبنان ، ومعها التنظيم الناصري في صيدا . وقد لعبت حركة التوحيد الإسلامي السنة في طرابلس بقيادة سعيد شعبان دورا هاما في دعم الوجود الفلسطيني قبل هزيمتها على أيدي بعض الميليشيات المرتبطة بسوريا ثم تصفيتيها على أيدي القوات السورية نفسها مباشرة في ديسمبر . كما تدافع القيادة الدينية السنة التقليدية عن الوجود الفلسطيني . ويرفض المفتي حسن خالدة أن تقتصر دعوة جمع السلاح على الفلسطينيين ويدعو إلى تطبيق ذلك على الجميع . ويبدو أن هذا الموقف يرتبط بخشية القيادات السنة من أن يؤدي عزل سلاح الفلسطينيين وتقليص وجودهم العسكري إلى أحكام سيطرة أمل والشيعا على بيروت الغربية .

د - الترحال بين العواصم العربية :

شهدت الشهور الأولى من العام عدة اتصالات سرية بين ممثليين سوريين ومندوبين عن قيادة منظمة التحرير ، وخاصة بعد انهيار اتفاق عمان وإلى إطار المناخ الإيجابي النسبي لاتصالات المصالحة الوطنية^(١) في تلك الفترة . فقد طرأت وقتها متغيرات جديدة بالنسبة لسوريا أهمها عودة الأوضاع إلى التآزم في لبنان ، وفشل الاتفاق الثلاثي الذي رعته سوريا بين أمل والكتائب والاشتراكي التقدمي ، وبروز العامل الفلسطيني من خلال العودة الفدائية كعامل خلط للورق السياسي في الساحة اللبنانية ذات الأولوية المتميزة في السياسة السورية . وأدت تلك التطورات إلى ظهور توقعات بأن تنضج موقفا سوريا أكثر استعدادا للتكامل مع قيادة منظمة التحرير ، وخاصة بعد فك التنسيق الأردني الفلسطيني الذي أعطى لسوريا فرصة التعامل مع طرفين كل على حدة ، وبعد لقاء عرفات مع الزعيم السوفيتي جورباتشوف في برلين أول أبريل ١٩٨٦ ، حيث حصل عرفات على وعد سوفيتي ببذل الجهد من أجل تحقيق مصالحة سورية فلسطينية .

لكن الاتصالات السورية مع منظمة التحرير لم تسفر عن أي تقدم رغم التقارب الذي حدث بين مناصري

كما نفت المصادر الرسمية للرئيس الجميل أن يكون قد أجرى أي اتصال مع أي مسئول فلسطيني منذ خروج المقاومة من بيروت باستثناء الاتصالات المعلنة التي جرت في مؤتمرات ألقاء عامة . وأكدت هذه المصادر أن الموقف الرسمي اللبناني من اتفاق القاهرة ١٩٦٩ ومن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ما يزال هو الموقف الذي عبر عنه الجميل في رسالته إلى عرفات في نوفمبر ١٩٨٢ ، التي طلب فيها سحب القوات الفلسطينية من لبنان وإعادة تنظيم الوجود الفلسطيني المدني على أساس احترام حق الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان عام ١٩٤٨ بالبقاء على أرضه إلى أن يتم حل قضيتهم أسوة بما يجري في الدول العربية الأخرى . كما تضمنت تلك الرسالة أن السلطات اللبنانية تتوى تنظيم وضع الجنوب على أساس اتفاقية الهدنة بصرف النظر عن أية اتفاقات أخرى لاحقة ، وأن هذا هو الأساس الذي اعتمدته لبنان في مجلس الأمن عند الاتفاق على القرار ٤٢٥ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان واحترام الدولتين لاتفاقية الهدنة بينهما . ويجدير بالذكر أن عرفات كان قد رد على رسالة الجميل في حينها مشيرا إلى أن اتفاق القاهرة ١٩٦٩ تم التوصل إليه بناء على وساطة عربية وبرعاية الجامعة العربية ، ولا يمكن إلغاؤه من طرف واحد . والملاحظ أنه رغم الخلاف الكبير بين الجميل والكتائب وبين أمل ، فهناك حد أدنى من الاتفاق بينهما على تفسير أسباب معارك المخيمات . فالجميل يعتبر أن ما يجري في المخيمات وحولها هو نتيجة غياب القوى الأمنية الشرعية المسئولة عن ضبط الأمن في بيروت الغربية والجنوب . أما حركة أمل فتتحدث بلغة لا تختلف كثيرا رغم أنها هي التي تسيطر على أجزاء واسعة من أحياء بيروت الغربية . فترى أمل أن مسئولية أمن المخيمات يجب أن تتحملها السلطات الأمنية الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن داخلي كما هو حال المخيمات في البلاد العربية التي بها وجود فلسطيني . ومن وجهة نظر أمل ، فإن محاربة إسرائيل لا تتم من مخيمات بيروت والجنوب ، وأن الدور الحقيقي في مواجهة إسرائيل تقوم به المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب .

ويسعى الحزب الاشتراكي التقدمي بزعامة وليد جنبلاط إلى الموازنة بين علاقاته مع أمل وبين موقفه من الوجود الفلسطيني في لبنان ، حيث امتنع عن المشاركة في أي هجوم على هذا الوجود رغم دعوته إلى إعادة

(١) انظر القسم الخاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية .

المنظمة وأنصار جبهة الانقاذ الموالية لسوريا خلال معارك مخيمات بيروت في أبريل ومايو ١٩٨٦ والذي تحول الى وحدة قتال شاملة في معارك مخيمات نهاية العام . وكانت العلاقة المتنامية لقيادة المنظمة مع مصر من اسباب تعثر تحقيق تقدم في الاتصالات مع سوريا . فقد تضمنت الشروط السورية لبدء حوار رسمي مع قيادة المنظمة قطع علاقاتها بمصر وإدانة سياستها التي لا تزال ملتزمة بكلمة ديفيد . لكن الواضح أنه كان من غير المنصور أن تضحى قيادة المنظمة بعلاقاتها الايجابية مع مصر ، رغم ما يكتنفها من بعض جوانب الخلاف السياسي ، مقابل علاقة غير مضمونة مع سوريا ، خاصة وأن مصر هي التي تقوم بالدور الرئيسي في الوساطة بين الأردن وبين قيادة المنظمة التي ما تزال تنظر الى العلاقة الاردنية الفلسطينية كأهم مدخل لها الى عملية التسوية .

وكانت زيارة عرفات للقاهرة في أول مايو ١٩٨٦ مؤشرا على حرص قيادة المنظمة على علاقاتها مع مصر . فبعد انهيار اتفاق عمان والمشكلات التي يواجهها الوجود الفلسطيني في تونس ، أصبحت القاهرة وبغداد أهم عاصمتين عربيتين بالنسبة لقيادة منظمة التحرير : القاهرة لمكانتها ودورها في الوساطة مع الأردن وموقفها الايجابي المدافع عن كون منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وبغداد لكونها المقر البديل المحتمل في حالة اضطراب قيادة المنظمة للخروج من تونس . وقد تم نقل العديد من كوادر الثورة الفلسطينية وعسكريها إلى بغداد خلال هذا العام والعام الماضي ، حتى أصبحت بغداد مع الجزائر وصنعاء والخرطوم أهم مراكز للوجود العسكري الفلسطيني في العالم العربي ، بالإضافة إلى بيروت وعمان حيث يواجه هذا الوجود مشكلات عديدة . بينما تظل دمشق هي أهم مركز للوجود العسكري للفصائل المعارضة لقيادة المنظمة .

وكان الموقف السوري تجاه قيادة منظمة التحرير أيضا من عوامل عرقلة المبادرة الجزائرية الخاصة بالمصالحة الفلسطينية . فقد أصرت سوريا على عقد اجتماع المصالحة في دمشق وكذلك المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعقب هذا الاجتماع . مع اشتراط أن يسفر هذا المجلس عن تعديلات جذرية في صلاحيات رئيس منظمة التحرير تشمل توزيع هذه الصلاحيات على ثلاثة نواب له بهدف الحد من هيمنته على القرار

الفلسطيني . لكن هذا الموقف مجرد عامل مساعد على عرقلة المبادرة الجزائرية ، حيث يظل تباعد الرؤى بين الفصائل الفلسطينية نفسها ، والشروط المضادة التي طرحتها العامل الرئيسي في عرقلتها .

لكن الاتصالات السورية مع قيادة منظمة التحرير استؤنفت قرب نهاية ١٩٨٦ . وتم أكثر من لقاء على مستوى مسئولى الأمن والمخابرات .

كما حدث لقاء بين عبد الحليم خدام وفاروق القدومي . لكن لم تؤد هذه الاتصالات أيضا إلى تقدم ملموس رغم مناخ التفاوض الذي أحاط بلقاء عرفات مع القذافي على هامش قمة عدم الانحياز الأخيرة بهراري في سبتمبر ، وما أثاره من توقعات بشأن المساهمة في أحداث قدر من التقارب بين قيادة منظمة التحرير وبين سوريا . لكن يبدو أن التشدد السوري من جانب والمبالغة في شعار « استقلالية القرار الفلسطيني » . من جانب آخر يحولان دون حدوث تقدم في العلاقات بين سوريا وقيادة المنظمة . ويبدو أيضا أن شعار « استقلالية القرار الفلسطيني » يتم استخدامه أحيانا على نحو يتجاهل أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية قومية لا قضية قطرية ، وأن النضال الفلسطيني لا يستطيع وحده حسم المعركة في غياب الدور العربي . لكن ظروف التضييق والحصار التي يواجهها النضال الفلسطيني ، بغض النظر عن اتجاهاته ، في الاقطار العربية يغذي الفكر القطري في صفوف المقاومة وبالأذات لدى كوادرها الجديدة . ومن أهم مظاهر التضييق الجديدة هذا العام المشكلات التي أثارها السلطات التونسية حول الوجود الفلسطيني خلال شهر أكتوبر ، مما دفع قيادة المنظمة إلى إلغاء الوجود العسكري في تونس كلية . ورغم أنه قد أمكن احتواء المشكلة عند هذا الحد ، إلا أنها أثار جدلا في صفوف منظمة التحرير حول احتمالات تجدد المضايقات التونسية لكن بصدد المقر الرسمي لمنظمة التحرير الكائن الآن في تونس .

وبرز في هذا الجدل اتجاه يدعو إلى التخلي عن تحديد مقر ثابت لقيادة المنظمة في عاصمة عربية معينة . ولم يسفر هذا الجدل عن نتائج محددة . لكن مع نهاية العام كانت قيادة منظمة التحرير قد نقلت من تونس كل ما له علاقة بالأمور العسكرية أو الأمنية ، بحيث لم يبق هناك سوى المقر الرسمي لقيادة المنظمة ومقر الدائرة السياسية والدائرة الاعلامية للمنظمة . ويوجد حاليا حوالي ٤٠٠ عنصر وكادر فلسطيني مع عائلاتهم ، بحيث يبلغ مجموع الفلسطينيين المقيمين بتونس هذا العام

نحو ألف شخص ، بعد أن وصل عددهم من ٧ - ٨ آلاف شخص عقب الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ .

هـ - الوجود البشري الفلسطيني في العالم العربي :

ويظل الوجود الفلسطيني في الأردن هو الأكثر كثافة خارج الأرض المحتلة حيث يعيش هناك نحو ربع الشعب الفلسطيني الذي تشير الإحصاءات التقديرية الفلسطينية إلى أنه يقدر بنحو ٤,٤ - ٤,٦ مليون عام ١٩٨١ ، بمعدل زيادة سنوى يتراوح بين ٢,٥ و ٢٪ . ويوضح الجدول رقم (٨) التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٨١ وفقا لمصدرين : إحصاءات المجموعة الإحصائية الفلسطينية بدمشق ، وتقديرات الباحثة الديمغرافية الفلسطينية جانيث أبو الد .

جدول رقم (٨)
التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٨١

مكان الإقامة	تقدير المجموعة الإحصائية	تقدير جانيث أبو الد
الضفة الغربية	٨٣٢,٠٠٠	٨١٨,٣٠٠
قطاع غزة	٤٥١,٦٠٠	٤٧٦,٧٠٠
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٥٥٠,٨٠٠	٥٣٠,٦٠٠
الأردن	١,١٤٨,١٨٠	١,١٦٠,٨٠٠
سوريا	٢٢٢,٥٢٥	٢١٥,٥٠٠
لبنان	٤٩٢,٢٤٠	٢٤٧,١٠٠
الكويت	٢٩٤,٩٠٨	٢٧٨,٨٠٠
العراق	٢٠,٦٠٤	٢٠,٠٠٠
ليبيا	٢٣,٧٥٩	٢٢,٠٠٠
مصر	٢٤,٢٠٤	٤٨,٥٠٠
السعودية	١٣٧,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠
الإمارات	٣٧,٠٠٠	٣٤,٧٠٠
قطر	٢٤,٢٣٢	٢٢,٥٠٠
البحرين	—	—
عمان	—	—
بأقي الدول العربية	٥١,٠٠٠	٤٨,٢٠٠
الولايات المتحدة	١٠٥,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
بقية العالم	١٤٠,٠٠٠	١٣٦,٣٠٠
	٤,٥٦٦,١٦٢	٤,٣٩٠,٠٠٠

واللاحظ أن التباين بين التقديرين طفيف لا يتجاوز ٤٠ ألفا في المتوسط ، فيما عدا التقدير الخاص بلبنان ،

حيث انخفض تقدير جانيث أبو لد عن تقدير المجموعة الإحصائية بنحو ١٤٥ ألفا . . وهو فارق ضخم ربما يرجع إلى أن تقديرات الفلسطينيين في لبنان تعاني من الارتباك الناجم عن الحرب الأهلية الطويلة والغزو الاسرائيلي ومعارك المخيمات والاثار المترتبة على كل ذلك ، فضلا عن أنها تقديرات تخمينية من الأساس حيث لا يوجد إحصاء سكاني في لبنان منذ ١٩٧٢ . ورغم أنه لم يحدث خلاف ملموس بين التقديرين بخصوص أعداد الفلسطينيين في المناطق الأخرى ، إلا أن هذا لا يؤكد بالضرورة دقتها . فمعظم هذه الأرقام تقديرية وتنطوي على جانب تخميني ، وبعضها يعانى من آثار عدم تفرقة بعض الاقطار بين الفلسطينيين الحاملين لجنسية أردنية وبين الأردنيين . ويكاد يكون البلدان الوحيدان اللذان يتميزان بدقة أرقام الفلسطينيين فهما سوريا والعراق ، بسبب وجود تعداد شبه منتظم للفلسطينيين . وكذلك تتميز أرقام الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بدقة تعود إلى وجود إحصاءات إسرائيلية منتظمة ، لكن دون حساب احتمالات وجود اتجاه إسرائيلي للتلاعب بهذه الإحصاءات . فالمعروف في علم السكان أنه قليلا ما تكون الإحصاءات خالية من التحيز سواء بطريق العمد أو نتيجة الأخطاء الواردة باستمرار . وعندما يكون الأمر متعلقا ببلد ظل منذ بدء جمع المعلومات بالمعنى الحديث ، موضعاً للخلاف والصراع بين أطراف متنازعة ، تزداد احتمالات التحيز .

وبالنسبة للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الشعب الفلسطيني ، فقد حدث تغير كبير فيه على مدى السنوات الممتدة منذ ١٩٤٨ . فقبل الاحتلال الاسرائيلي في ذلك العام ، كانت غالبية الفلسطينيين (الثلثان تقريبا) من الفلاحين مع وجود أقلية شبه إقطاعية بالغة الثراء . بينما كان الثلث الآخر حضرانيا يشمل العمال والبرجوازية الصناعية المحدودة والتجار والمقاولين والموظفين . لكن بعد ١٩٤٨ أخذ الشعب الفلسطيني يبتعد عن الزراعة . وتكرس ذلك بعد ١٩٦٧ . فباستثناء فلسطيني الأردن الذين يعمل نحو ٨٠٪ من المشتغلين منهم بالزراعة والغابات والصيد ، تضاعفت أعداد الفلسطينيين العاملين في هذا المجال ، كما يوضح الجدول رقم (٩) (بالنسبة المئوية) . كذلك يوضح الجدول رقم (١٠) النسب المئوية للعاملين الفلسطينيين في بعض الاقطار العربية حسب المهنة .

جدول رقم (٩)
النشاط الاقتصادي للفلسطينيين تبعاً للقطاع والتوزيع الجغرافي

النشاط الاقتصادي	الضفة	القطاع	الأردن	سوريا	لبنان	الكويت	السعودية
زراعة وغابات وصيد	٢٤,٢	١٧,٣	٧٩,١	٨,٠	٢١,٢	٢,٢	٣,٤
صناعة	١٦,٤	١٧,٣	٣,٨	٢٢,٢	١١,٨	٢٩,٥	١١,٥
تشديد وإشغال عامة	٢٣,٤	٣٦,٤	١,٤	١٧,٨	١٣,٨	١١,٢	١١,٢
تجارة ومطاعم وفنادق	١٢,٤	١٢,٤	٤,١	١١,٢	١٤,٤	١٥,٢	٧,٣
نقل وتخزين ومواصلات	٤,٩	٦,٧	٢,٣	٥,٦	٦,٦	٦,٦	٣,٦
خدمات عامة	١٤,٣	١٢,٨	٩,٣	٢٨,٤	٢٠,٩	٦,٦	١١,٦
مجالات أخرى	٤,٠	٥,٣	—	٦,٧	١٥,٧	—	٥,٠

المصدر: د. محمد النخال، الشعب الفلسطيني، مجلة شئون عربية، العدد ٤٤، ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٤٤.

جدول رقم (١٠)
النسب المئوية للمعاملين الفلسطينيين في بعض الاقطار العربية حسب المهنة

المهنة	سوريا ١٩٨٠	لبنان ١٩٨٠	الكويت ١٩٧٠	العراق ١٩٧٨	السعودية ١٩٧٤	مصر ١٩٧٦	الإمارات ١٩٧٥
مهندسين وفنيين	١٣,٧	٨,٧	٢٠,٠	١٧,٥	٥٦,٠	١٦,٨	٣٢,٥
مديرين وفنود أعمال إدارية	٠,٦	٠,٢	—	٢,١	٢,٥	٤,٤	٥,٠
أعمال كتابية	٨,٨	٣,٤	١٨,١	١٣,٥	٥,٤	١٤,٦	٢١,٥
بيع وشراء	٨,٢	١,١	٨,٢	٧,٢	٢,٨	١٧,٧	٥,٦
خدمات	٧,١	١٢,٧	١٠,٢	٨,١	٣,١	٧,١	٢,٨
زراعة وصيد	٨,٦	١١,١	٢,٣	—	٢,٩	٣,٧	—
مجالات إنتاج	٥٤,٥	٢٣,٧	٤,٢	٤٢,٩	٢٦,٣	٢٣,٢	٣١,٩
مقاولين	—	—	—	—	—	—	—
	٠,٤	—	٠,٢	٧,٣	—	١٢,٥	—

المصدر السابق، ص ١٤٥

الذي قد يكون له تأثير على انخفاض حجم المجتمع الفلسطيني هناك وانخفاض مستواه.

كما يلاحظ الاتجاه العام إلى انخفاض الأهمية الزراعية وتعزيز الأهمية الوظيفية المهنية والفنية، والإدارية بالنسبة للفلسطينيين في الاقطار العربية باستثناء الأردن. ويمكن تفسير حالة الأردن جزئياً بضرورات حياة المقيمين الأكثر بؤساً وعدم إمكانية الحصول على أعمال خارج نطاق الزراعة. كما يلاحظ الاتجاه العام لتعزيز الأهمية البروليتارية للفلسطينيين في إسرائيل والأرض المحتلة.

وتكشف هذه الجداول عن التمزق الذي أصاب التركيب الطبقي الفلسطيني، وعن النمط المتفكك للأعمال المتخصصة التي يشغلها الفلسطينيون في البلاد المختلفة، رغم أن الشعب ككل يحتوى على تكوين متوازن نسبياً من المهارات والكوادر الوظيفية التي غدت ممنوعة من العمل معاً لخلق اقتصاد وطني. ويلاحظ أن العديد من الفلسطينيين الذين يعملون في أقطار الخليج، وبالأخص السعودية والكويت والإمارات، يشغلون أعمالاً مهنية وفنية هامة. لكن احتمالات انخفاض أعدادهم مستقبلاً وحلول عاملين محليين محلهم وأردت مع انتشار التعليم في هذه البلاد، الأمر

القسم السادس
أثر انخفاض أسعار النفط
على الاقتصاديات العربية

وعائدات النفط العربي على قاعدة ودولاب الانتاج السلعي وخاصة في مجال الزراعة والصناعة التحويلية . ويعيد هذا القسم تنبيه الامه إلى النتائج المبررة لتعدد مشكلة الزراعة العربية التي استغفلت اقتصاديا واصبحت مصدرا كبيرا لازمة سياسية واجتماعية هيكلية . وينتهي هذا الجزء من القسم الاقتصادي باثارة بعض التساؤلات حول واقع ومستقبل السياسات الاقتصادية في البلدان المصدرة للبترول بصورة خاصة . ويتلو ذلك التقييم العام جزء خصص لتناول تأثيرات انخفاض عائدات النفط على الاقطار العربية الفقيرة . ويشتمل هذا الجزء على دراسة لثلاثة جوانب أساسية لهذه التأثيرات وهي تحويلات العاملين المهاجرين في البلاد المصدرة للنفط إلى اقطارهم العربية الأم ، والمساعدات المالية الثنائية إلى الدول العربية الفقيرة ، وأخيرا التجارة البينية العربية . وهي ثلاثة محاور رئيسية للعلاقات بين مجموعة الاقطار العربية الغنية ومجموعة الاقطار العربية الفقيرة .

يدرس هذا القسم بإيجاز شديد تطورات الاقتصاديات العربية ، ويمكن للقارئ أن ينظر إليه على اعتبار أنه تأمل مستقل لبعض أهم خصائص وتطورات الاقتصاديات العربية سواء كانت مأخوذة ككل أو مأخوذة في تنويعاتها القطرية . على أنه يمكن النظر أيضا إلى هذا الجزء من التقرير على أنه تلخيص أدق لبعض الجوانب الاقتصادية التي تؤثر على العلاقات السياسية العربية والتي تناولناها في عجلة في الأقسام الأولى من التقرير .

ويركز القسم الاقتصادي من هذا الجزء من التقرير العربي على نتائج وانعكاسات انخفاض عائدات النفط على الاقتصاديات والعلاقات العربية من زوايا متعددة . ففي البداية تقدم الدراسة تشخيصا لما هو جوهري في تطور الاقتصاديات العربية تحت تأثير العامل النفطي سواء في مرحلة صعوده أو مرحلة هبوطه . ويرتكز هذا التشخيص على معيار أساسي لتقدير وتقويم هذا التطور وهو الدرجة والكيفية التي أثر بها صعود وهبوط أسعار

أولا : الاتجاهات العامة

١ - غياب ارادة ودوافع التنمية العربية المستقلة :

لقد اتاح ارتفاع أسعار وعائدات النفط العربي ، فرصة استثنائية تاريخيا من منظور توافر التمويل الضروري لتحويل الاقتصاد العربي المتخلف التابع إلى اقتصاد صناعي حديث مستقل . وكان هذا ممكنا في حال توجيه الموارد النفطية وتعبئة الموارد غير النفطية في اتجاه غايته انجاز التنمية العربية المستقلة في اطار التكامل الاقتصادي العربي . ونشدد بداية على أن صياغة سياسة (استراتيجية وتكتيك ، وخطط وبرامج الخ .) تستهدف انجاز هذه التنمية ، كان من شأنه أن يحرر الاقتصاد العربي من قيود وأعباء التبعية الاقتصادية الشاملة . (انظر : الاقتصاد العربي بين التبعية والاستقلال في حقبة النفط) .

أن تصفية التخلف الاقتصادي العربي تعنى تغيير بنية الاقتصاد ، وتمثل عملية التصنيع المستقل جوهر هذا التغيير الهيكلي ، كما يعتبر التكامل العربي شرطا مواتيا للاسراع بالتنمية والتصنيع . ونلاحظ منذ البداية حقيقتين أساسيتين ، الأولى ، أن الاقتصاديات العربية لم تشهد تطورا غايته انجاز التنمية والتصنيع في اطار الاستقلال ، والثانية ، أن العالم العربي لم يعرف تقدما في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

والواقع أن تحديد ما يعنيه تحول البلدان العربية إلى بلدان متقدمة ، يفترض ادراك أن ظهور ما نسميه بالبلدان الصناعية المتقدمة . الرأسمالية والاشتراكية ، كان بالأساس نتيجة استكمال مهام الثورة الصناعية . ولقد تحققت هذه الثورة عبر العديد من الحلقات

لقد طبعت حقبة النفط بطابعها تطور بنية الاقتصاد في العالم العربي . وبداية فنانا نعرض لإبعاد غياب التوجه العربي للتنمية المستقلة وأسسها الضرورية . ثم نقوم من ناحية بتحليل تطور هيكل الناتج المحلي العربي الإجمالي ، ومن ناحية أخرى بدراسة تطور قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة . ويتركز التحليل على الاتجاهات الرئيسية لهذا التطور من منظور الأثر الناجم عن تطور أسعار وعائدات النفط العربي . وهنا يتم التحليل على مستويين للاقتصاد العربي ، الأول : المستوى القومي ، والثاني : على المستوى القطري ، مع التركيز على عدد من البلدان النفطية وغير النفطية . ويشمل التحليل ثلاث فترات من حقبة النفط . الأولى : حتى منتصف السبعينات (١٩٧٠ - ١٩٧٥) ، وذلك لتحديد الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية ، وللتعرف على نقاط انطلاق تطور هذا الاقتصاد في حقبة النفط . والثانية ، حتى بداية الثمانينات (١٩٧٥ - ١٩٨٠) بهدف تعيين الأثر متوسط المدى لارتفاع أسعار النفط ، وانماط التصنيع والتنمية في سنوات الازدهار النفطى . والثالثة ، حتى منتصف الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٤) يفرض استشراف الأثر الناجم عن اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض ، والتعرف على محصلة أثر حقبة النفط (في صعودها وهبوطها) على الاقتصاد العربي . ويبقى أن هذا التحليل مقيد بالمادة المتاحة ، والاختيار التحكيمي لفترات الدراسة .

متسارعة لبنية اقتصادية وصناعية متناسبه ومتوازنة ، ومتربطة على أساس التصنيع ، ويحد من تبديد الموارد والطاقات والسنوات ، لكن هذا كله لم يعرفه العالم العربي في ظل التحولات الليبرالية في حقبة النفط بأمدار الشروط الضرورية لتحقيق الدور القيادي للقطاع العام وبإلزامه على القطاع الخاص .

جـ - أن انجاز التنمية والتصنيع في العالم العربي قد يربتهن - في البداية - بتشديد الاعتماد على الخارج ، سواء لاستيراد المواد أو المعارف التكنولوجية ، أو لتصريف جانب من المنتجات ، أو لتلقي جانب من التمويل الخ . بيد أن تجنب الوقوع في براثن التبعية . يتوقف على ضرورة المساومة الجماعية للبلدان العربية - مع غيرها من البلدان النامية - من أجل تحسين شروط نقل التكنولوجيا والتبادل السلعى والتمويل الدولى الخ . بشرط الاستناد أساسا إلى تبعية الموارد القومية المادية والتكنولوجية الخ . . والاعتماد على النفس قطريا وقوميا . بيد أن الأمور سارت في عكس هذا الاتجاه في ظروف سياسات الباب المفتوح في حقبة النفط ، وزادت التبعية الاقتصادية العربية خطورة وحدة .

أن الابتعاد عن الاتجاه نحو التنمية والتصنيع ، على أساس الاستقلال ، في العالم العربي في حقبة النفط ، على الرغم من العديد من المؤشرات الجزئية غير المترابطة للنمو الاقتصادى والصناعى كما سدرى ، يمكن تحديده وفقا للعديد من الحقائق والمؤشرات تقتصر هنا على إبراز ثلاث منها :

الحقبة الأولى : أن نقاط انطلاق ومراحل انجاز التنمية المستقلة والتصنيع المستقل متنوعة فقد يتم الانطلاق في ظروف البلدان المختلفة - عربية وغير عربية - من تطوير الزراعة أو تحديث البنية الأساسية ، أو تطوير صناعات احلال الواردات ، أو انشاء صناعات التصدير أو تنمية الصناعات الخفيفة ، أو اقامة الصناعة الثقيلة أو بناء صناعة الآلات الخ . . ويتوقف الأمر على العديد من المعطيات الداخلية والخارجية ، الموضوعية والذاتية ، والأهم أنه يرجع إلى المرحلة التى بلغها تطور الاقتصاد والصناعة في هذا البلد أو ذاك ، وعلى الموارد المحلية المتاحة . لكن هذه البدائل والمراحل لا تستغرق مجمل عملية التنمية والتصنيع وإنما لابد وأن تعود جميعا إلى اقامة اقتصاد حديث مترابط . ورغم أن العالم العربى بتنوع موارده وتفاوت قطاره ، كان بمقدوره أن يحقق خطوات حاسمة على طريق التنمية

والأشكال والمراحل ، وأثمرت بنية اقتصادية وصناعية حديثة متكاملة . وفي ظروف البلدان المختلفة - وبينها البلدان العربية - فإن عملية التنمية والتصنيع ، وإن كانت تتجه إلى نفس الهدف ، فإنها تنطوى على حلقات وأشكال ومراحل متميزة . وينجم هذا التمايز ، موضوعيا ، عن نقاط الانطلاق المختلفة ، التى تحدتت بخصائص هيكل الاقتصاد واختلالات التخصص اللامتكاف . وتعين هذه الخصائص والاختلالات مضمون ظاهرة « التخلف الاقتصادى » لاقتصاديات العالم الثالث المعاصرة - عربية وغير عربية - التى الحققت على أساس القهر الاستعماري بالاقتصاد الراسمالي العالمى .

أن عدم تصفية التخلف والتبعية في العالم العربى في حقبة النفط ، يوجع بدرجة كبيرة ، إلى مفاهيم التنمية التى تم تبنيها ، وغيباب أو اضعاف الدور القيادى لقطاع الدولة في التصنيع ، وتكريس أو معاودة الانخراط في السوق الراسمالية العالمية الخ . . وتكثفى هنا بتوضيح هذه الجوانب الثلاثة :

أ - أن التنمية الاقتصادية لا تساوى تصفية الفقر الجماهيرى ، وأن كانت تثر هذه التصفية ، إذ تؤمن النمو المتواصل لمستويات معيشة السكان على أساس تطور الانتاج القومى من السلع والخدمات وهو الأمر الذى جرى تجاهله في حقبة النفط . وانجاز هذه التنمية لا يمكن أن يتم ضمن الحدود الخائفة سواء للقبول بالتخصص وفقا لنظريات النفقات والقدرات « النسبية » باعتبارها معطيات أبدية ، أو بالتسليم بحتمية « الدفعة القوية » للتنمية من قبل رأس المال الأجنبى أو بتبنى « تنمية بديله » تستند إلى التراجع عن أولوية تطوير الصناعة الحديثة المستقلة لصالح الانتاج الصغير والقطاع الأول وصناعات التصدير . الخ ، كما هو الحال وفق نماذج التنمية التى عرفتها الحقبة النفطية .

ب - في ظروف الضعف التاريخى للقطاع الخاص في العالم العربى ، وتفضيله لأوجه النشاط غير الانتاجى الأعلى ربحية والأسرع عائدا والأكثر أمنا ، فإنه لا يمكن أن يترك له قيادة التنمية ، وهنا يتوقف انجاز التصنيع المستقل على الدور القيادى لقطاع الدولة ، انطلاقا من مقدمة موضوعية تتمثل في ملكية « الدولة » فعليا لأهم موارد الثروة المادية ، النفطية وغير النفطية . والأهم أن هذا الدور بمقدوره وحده أن يؤمن تنمية

المستقلة والتصنيع المستقل بالمزج بين جميع هذه البدائل والمراحل ، فإن تطور الاقتصاد والصناعة في حقبة النفط لم يجر على هذا الأساس وتجاه هذه الغاية .

الحقيقة الثانية : أن التنمية المستقلة في البلدان العربية ، وغيرها من البلدان المتخلفة ، تعنى الاتجاه نحو إقامة اقتصاد قومي « ذاتي المركز » . أي اقتصاد مترابط وتكامل فيه عضويًا مجمل القطاعات والفروع ، وتتراجع فيه أوزان القطاعات منخفضة الانتاجية ، ويتمسك بالقدرة على النمو الذاتي المتواصل ، ويتم فيه عمليات إعادة الانتاج على أسس قومية من حيث الأساس ، ويمكنه اشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية . ومثل هذه التنمية الموجهة إلى السوق الداخلية - في إطار أوسع يكفله اندماج الأسواق القطرية العربية في سوق قومية واحدة - تؤمن تصفية الأساس الموضوعي للتجزئة الاقتصادية العربية ، أي التوجه التصديري والاستيرادي العربي تجاه السوق العالمية ، وتكفل تكاملا عربيا متكافئا وشرطا مواتيا للتعامل مع العالم الخارجي بشروط أفضل . لكن التوجه الخارجي طبع بطابعه جهود الانماء الاقتصادي العربي في حقبة النفط ، وتعمقت مظاهر التجزئة بدلا من التكامل ، وتعاطف نمو القطاعات غير الانتاجية ومنخفضة الانتاجية واشتد ترابط قطاعات وفروع الاقتصاد والصناعة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، واستمرت السوق العالمية أساس استمرار الانتاج الجاري ، والموسع ، فضلا عن تأمين اشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية .

الحقيقة الثالثة : أن التصنيع يمثل الرافعة المركزية لأي محاولة للتنمية المستقلة ، سواء قصدنا ، معناه الضيق ، أي أولوية تطوير الصناعة التحويلية ، وخاصة صناعة السلع الوسيطة والآلات والمعدات الخ . . أو معناه الواسع ، أي رفع انتاجية مجمل فروع الاقتصاد ، وخاصة الزراعة ، باستخدام التكتيك الحديث والأساليب التكنولوجية والتنظيمية الصناعية . ويقضي انجاز التصنيع المستقل ، من ناحية ، إقامة مؤسسات الانتاج الصناعي الكبير المستندة إلى التكنولوجيا الأحدث ، مع تطوير تلك المستوردة ، وبناء التكنولوجيا الوطنية ، ومن ناحية أخرى ، أولوية إقامة صناعات الصلب والكيماويات الأساسية والآلات الخ . . أي تلك الفروع الصناعية التي تؤمن التشابك القطاعي والتكامل القومي والنمو

الذاتي المتواصل في إطار السوق الداخلية . وأخيرا ، فإن هذا التصنيع ، لا يستبعد ، بل يستوجب تطوير الزراعة والانتاج الصغير على أساس الترابط الوثيق مع الصناعة الحديثة ، وإقامة البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية للنقل والمواصلات ، والتعليم والصحة الخ . . كما يتطلب تطوير انتاج وتوزيع الكهرباء من المصادر الرخيصة باعتبارها القاعدة الضرورية من الطاقة الحديثة اللازمة للصناعة . وباعتبار هذا كله حلقات ضرورية من حلقات إعادة الانتاج الموسع على أسس قومية ، بيد أنه رغم قيام هذه أولئك من الصناعات الحديثة مثل الصلب والبتروكيماويات الأساسية الخ . . وحتى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة ، في العالم العربي في حقبة النفط ، ورغم إعلان التنمية على أساس تطوير الزراعة والانتاج الصغير ، فضلا عن الانفاق الواسع غير المسبوق على تطوير البنية الأساسية والكهرباء الخ . . فإن التوجه الخارجي للصناعات الجديدة كان أساس قيامها ، في البلدان النفطية ، أو غاب هدف بنائها كحلقة للترابط الصناعي المحلي في بلدان أخرى ، وفي كل الحالات لم تؤمن هذه التطورات تكاملا عربيا قطريا أو قوميا ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من أهم المنتجات أو بقيت منخفضة .

٢ - تنامي العلاقات وتدهور التكامل في العالم العربي :

أن تجاهل هدف التكامل الاقتصادي العربي وإضعاف اسمه وقنواته في حقبة النفط يمثل الوجه الآخر للاحجام عن التوجه نحو انجاز التنمية العربية المستقلة وإضعاف دوافعها ومقوماتها . ونشير بداية إلى أن هذا التكامل كان من شأنه التسهيل بهذه التنمية ، والإفادة من مزايا تقسيم عمل دولي متكافئ بين البلدان العربية ، في عدد محدود من البلدان العربية ذات السوق الداخلية الكبيرة نسبيا ولو من حيث الامكانية . لكن هذا التكامل المتكافئ يمثل الأساس الضروري الذي بغيابه يعجز عن انجاز التصنيع في الكثير من البلدان العربية ، وبينها غالبية البلدان النفطية العربية ، ويصيح لا بديل أمامها في ظل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة سوى التكامل غير المتكافئ مع البلدان الرأسمالية المتقدمة .

السلعي وغيرها فيما بينها .

وأي ظل أوضاع تخلف الاقتصاد والصناعة الذي يسم الاقتصاديات التابعة العربية وغير العربية ، والاندماج على أسس غير متكافئة مع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة في إطار السوق الرأسمالية العالية ، فإن التكامل الاقتصادي من شأنه أيضا أن يمثل رافعة لتطوير الإنتاج والصناعة ، لكن الأمر هنا يتضمن بدوره مهام وأدوات وخطوات تتميز سواء بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية التي حققت تقدمها على طريق التكامل الاقتصادي استنادا إلى روافع وتحقيق مصالح مختلفة .

والواقع أن حقبة النفط قد شهدت تطورا هاما في العلاقات العربية البينية . وقد ارتبط هذا ، من ناحية ، باتجاه العديد من البلدان العربية نحو الأخذ بأشكال متباينة من « الانفتاح الاقتصادي » الذي استهدف جذب جانب من أموال النفط العربي . ومن ناحية أخرى ، بتعاظم قدرة « دول النفط » مع ارتفاع أسعاره وعائداته ، على توسيع وخلق قنوات متنوعة سمحت بتنامي التدفقات المالية إلى غيرها من البلدان العربية « خاصة دول الانفتاح » وهكذا ، على سبيل المثال ، بلغت قروض مؤسسات التنمية العربية (الوطنية والإقليمية) المقدمة من بلدان الفائض المالي إلى بلدان العجز المالي حوالي ١٠,٤ مليار دولار في آخر عام ١٩٨٤ مقابل ٢٤٣ مليون دولار خلال السنوات من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٢ . وزادت تحويلات العاملين المهاجرين من البلدان ذات الفائض النسبي للسكان إلى البلدان ذات العجز النسبي للسكان بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٨٠ من حوالي ٢,٥ إلى ٧,٢ مليار دولار ، وفي منتصف عام ١٩٨٢ ، بلغت رؤوس أموال المشروعات العربية الصناعية المشتركة التي قامت في حقبة النفط التي تم حصرها وباستبعاد تلك التي شارك فيها رأسمال أجنبي نحو ٤,٨ مليار دولار . لكن هذا وغيره لم يكن يعنى التقدم على طريق التكامل الاقتصادي العربي ، الأمر الذي ظهر بشكل واضح في تطور التجارة العربية البينية ، سواء من حيث ضالة نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية . أو في هزال وتراجع أهمية السلع المصنعة والغذائية المتبادلة .

أن هذا كله ، يطرح ضرورة التعرف على تطور الاقتصاد العربي في حقبة النفط . وهنا نلاحظ بداية أن هذه الحقبة شهدت تطورا هائلا لمستويات الدخل

أن التكامل الاقتصادي العربي ، من شأنه أن يوفر السوق الواسعة التي تمثل شرط قيام الحجم الأمثل للفروع الصناعية الحديثة وتصريف منتجاتها ، واشباع المتطلبات الضرورية للأمن الغذائي العربي وعلى أساس رشيد لتكلفة الفرصة البديلة ، وتغطية حاجات دول العجز من قبل دول الفائض فيما يتعلق بالتمويل أو العمالة باعتبارهما شرطين ضروريين للتنمية . كما يؤمن التعاون العربي في اتجاه التكامل القدرة على الاعتماد الجماعي على الذات بصدد بناء قاعدة تكنولوجية عربية ، من ناحية ، وأمكانية تحسين شروط العلاقات الاقتصادية العربية - الخارجية على أساس المساومة الجماعية ، من ناحية أخرى . وكان غياب الاتجاه نحو تحقيق هذا التكامل والتعاون ، من شأنه حرمان الاقتصاديات العربية من كل هذا المزايا التي توافرت مقوماتها مجتمعة في حقبة النفط .

ونلاحظ هنا ، أن الاتجاه إلى الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي في إطار التكامل ، قد عرفته البلدان الصناعية المتقدمة ، من خلال العديد من الحلقات والأشكال والمراحل . ولكن في كل الأحوال ، كان الاتجاه نحو التكامل يوفر دائما استفادة أعلى من تدويل الاقتصاد ، ومثل شرطا مواتيا للانتقال إلى مراحل أعلى للتصنيع ، واستهدف إنجاز مهام أرقى للثورة العلمية التكنولوجية . وفي المقابل ، فإن ما يميز التكامل بين الاقتصاديات المتخلفة هو الاستفادة من مزايا تدويل الاقتصاد ، ولكن نقطة انطلاقه هي ولوج المراحل الأولى للتصنيع والامساك بالحلقات الابتدائية للثورة العلمية التكنولوجية . وتظهر خطورة المهام الملقة هنا على عاتق التكامل الاقتصادي العربي ، من أن غايته النهائية لا بد وأن تتجاوز بالضرورة إلى بلوغ أعلى مستويات التقدم الصناعي التكنولوجي العالمية .

إن تحقيق التكامل الاقتصادي تم بواسطة إزالة الحواجز التي تعوق تطور الإنتاج الصناعي الحديث في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وذلك بإزالة العقبات أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل وغير ذلك فيما بينها . أو من خلال العمل الاقتصادي المشترك المخطط لإنجاز مهام التنمية والتصنيع ومواجهة المشكلات الاقتصادية وتصفية تفاوت التطور في البلدان الاشتراكية ، وذلك بتطوير التعاون والتخصص في مجال الإنتاج خاصة الصناعة إلى جانب تنمية العلاقات في مجالات البحث العلمي التكنولوجي وتوسيع التبادل

والاستثمار والإنفاق والناتج في البلدان العربية النفطية مقارنة بالبلدان غير النفطية . وقاد هذا التطور إلى تقلوت حاد بين هاتين المجموعتين من البلدان العربية طبقا لهذه المؤشرات . وهكذا على سبيل المثال ، فإن متوسط نصيب الفرد الناتج من الناتج المحلي القطري في دولة الإمارات بلغ حوالي ١١٩ مثل نظيره في الصومال في عام ١٩٨١ . ووصل نصيب السعودية من إجمالي الاستثمارات العربية إلى حوالي ١٤١ مرة نظيره في اليمن الديمقراطي في نفس الفترة ، كما بلغ الإنفاق السعودي على الخدمات الاجتماعية حوالي ٢,٢ مرة مثيله في إحدى عشرة دولة عربية غير بترولية في عام ١٩٨٠ . لكن هذه النسب لا تعنى تقاوتا في مستوى النمو الاقتصادي أو تباينا في جهود التنمية بنفس القدر في العالم العربي ، تماما كما أن تحقيق أعلى مستويات الاستهلاك والإنفاق في البلدان العربية النفطية استنادا إلى تعاضد « الفائض الريعي » لم يكن من شأنه أن يخرجه من محيط البلدان المختلفة إلى مركز البلدان المتقدمة . بيد أن هذا كله ، لا ينفي واقع الأثر الكبير لحقبة النفط على ما يشهده العالم العربي من تغيرات هامة في بنية الاقتصاد العربي من حيث أوزان القطاعات وفي خريطة هذا الاقتصاد من حيث مواقع الدول .

٣ - تطور هيكل الاقتصاد العربي في حقبة النفط :

١ - خلال الفترة الأولى ، هبط نصيب الصناعة التحويلية من ٩,٩ في ٦٪ من الناتج المحلي العربي الإجمالي . ورغم ضعف تطور هذا الفرع الصناعي عشية الانقلاب النفطي ، وتكريس هذا الضعف في حقبة النفط ، فإن هذا الهبوط الحاد نسبيا في نصيبه من الناتج يرجع أساسا إلى الطفرة في أسعار النفط وإلى عدم ظهور أثر التطور النسبي اللاحق للصناعة التحويلية العربية ونلاحظ أن نصيب صناعة الاستخراج (النفطية كلية على وجه التقريب) ، قد زاد من ٢٣,١ إلى ٥٠,٢٪ في نفس الفترة . وهو الأمر الذي أعطى حقبة النفط اسمها ذاته وطبعها بطابعها .

وخلال الفترة الثانية ، ارتفع نصيب الصناعة التحويلية بدرجة طيفية إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلي

العربي الإجمالي . وتراجع نصيب صناعة الاستخراج أيضا بدرجة ضئيلة إلى ٤٩,٨٪ من نفس الإجمالي . وقد عكس هذا نفس الاتجاهات السابقة . وإن برز هنا بشكل خاص وصول أسعار النفط في هذا العام إلى أعلى مستوياتها في حقبة النفط ، الأمر الذي حجب جزئيا التطور الذي شهده الاقتصاد العربي في هذه الفترة .

وأما خلال الفترة الثالثة ، فإن الوزن النسبي للصناعة التحويلية يرتفع إلى ٩,١٪ من الناتج المحلي العربي الإجمالي ، وإن بقي أقل من مستواه قبل الانقلاب النفطي . ويمكن تفسير هذا الارتفاع جزئيا بتطور هذا الفرع الصناعي في حقبة النفط ، وخاصة في سنوات الازدهار النفطي . لكنه يرجع بالأساس إلى هبوط عائذات النفط (مع انخفاض الأسعار والإنتاج) ، الأمر الذي ظهر في التراجع الحاد لنصيب الصناعة الاستخراجية إلى ٢٨,٤٪ من الناتج ، بيد أن الانخفاض الأخير لم يغير واقع استمرار الطابع الغالب لتخصص الاقتصاد العربي ، باعتباره اقتصاد تصدير للخام النفطي من حيث الأساس أضف إلى هذا ، أن التطور الذي شهدته الصناعة التحويلية العربية كان يرجع بالأساس - كما سنرى - إلى تطور صناعات تصدير المنتجات البتروكيمياوية نصف المصنعة ، إلى جانب تلك التي قامت للاستفادة من الوفورات الناجمة عن استخراج النفط والغاز الطبيعي العربي .

ب - وخلال الفترة الأولى ، تدنى إسهام الزراعة في الناتج المحلي العربي الإجمالي من ١٥٪ إلى ٩,٤٪ ، وعكس هذا ، من ناحية ، الارتفاع الحاد لنصيب صناعة الاستخراج ، ومن ناحية أخرى ، ضعف تطور الزراعة العربية في اقتصاديات غلب على تخصصها في إطار السوق العالمية تصدير خام النفط أو أهملت متطلبات تطوير وتحديث الزراعة . وعكس هذا بروز الانكشاف الغذائي العربي الذي احتدمت مظاهره في الفترات اللاحقة لحقبة النفط .

ونلاحظ هنا ، أن نصيب الزراعة من الناتج قد واصل الانخفاض في الفترة الثانية . وتدنى إلى ٦٪ ، ثم ارتفع بدرجة محدودة إلى ٧,٦٪ في الفترة الثالثة ، الأمر الذي فاقم التبعية الغذائية ومثل قيدا على التنمية المستقلة .

الذي غلب فيه نشاط الاستيراد الاستهلاكي . لكنه عكس تطورا إيجابيا في قطاع النقل والمواصلات العربي ، وإن جرى هذا التطور بالأساس وفق الحاجات القطرية ، وغاب معه هدف الترابط الضروري على النطاق القومي ، باعتباره مقدمة لازمة لقيام السوق العربية الموحدة .

هـ - وفي الفترة ، الأولى تقلص بدرجة حادة نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية من ٢٥ إلى ١١,٤٪ في هذه الفترة . وفي الحالين بلغ هذا النصيب نحو ضعف الوزن النسبي للصناعة التحويلية . الأمر الذي نجم عن ضعف قدرة الأخيرة على استيعاب الفائض النسبي لقوة العمل العربية . وأما تقلص نصيب هذه القطاعات من الناتج في الفترة المشار إليها ، فإنه يمكن تفسيره بأن مستويات الإنفاق الحكومي ، لأغراض الدفاع وغيره من أوجه الاستهلاك العام لم يكن قد وصل بعد إلى تلك المستويات المرتفعة الملحقة في حقبة النفط . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن نصيب هذه الخدمات غير الإنتاجية من الناتج زادت قيمته بنحو ١٢,٥٪ سنويا في الفترة الأولى ، مقابل ٤,٤ و ١١,٤٪ في الفترتين الثانية والثالثة . وإن كان من حيث القيمة المطلقة بلغ في نهاية الفترة الثالثة نحو ٧,٨ مرة مقارنة بالفترة الأولى .

وأخيرا فإنه من الهام أن نلاحظ أن نصيب أهم القطاعات السلعية في الاقتصاد العربي ، أي الصناعة التحويلية والزراعة ، قد هبط بحدّة مع الارتفاع الكبير لنصيب صناعة الاستخراج في الفترة الأولى ، حيث هبط من ٢٤,٩٪ إلى ١٥,٤٪ . وأما في الفترة الثانية فقد استمر هبوط هذا النصيب ، من ناحية ، مع استمرار دور العامل السابق ، ولكن بالأساس نتيجة ضعف تطور هذه القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، أساس التنمية المستقلة . ويتأكد هذا ، من استمرار نصيبها في نهاية الفترة الثالثة (١٦,٧٪ من الناتج) . أقل بكثير من مستواه في بداية الفترة الأولى ، رغم التراجع الكبير في وزن صناعة الاستخراج مع انخفاض الأسعار والعائدات وقد مثل هذا الأساس الموضوعي لاحتدام التبعية الاقتصادية (التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية) العربية في حقبة النفط .

جـ - في الفترة الأولى ، تراجع الوزن النسبي لقطاع الكهرباء (والغاز والمياه) من ١,٦ إلى ٠,٨٪ وزاد نصيب قطاع التشييد ، وإن بدرجة طفيفة ، من ٥,٦٪ في الفترتين الثانية والثالثة ، استقر نصيب الكهرباء تقريبا بينما تواصل نمو قطاع التشييد وبلغ ١٢,٤٪ في منتصف الثمانينات ، ويدل هذا ، من ناحية ، على ضعف تطور القاعدة الحديثة للطاقة في المنطقة العربية كما يشير ، من ناحية أخرى ، إلى الاتجاه نحو زيادة الإنفاق الواسع - الحكومي أساسا - على تطوير البنية الأساسية ، الإنتاجية والاجتماعية . ونلاحظ هنا ، أن ضعف تطور هذين القطاعين في بداية حقبة النفط ، جسد محدودية تطور الأسس الضرورية للتعبيل بالتنمية والتصنيع . وعكس النمو اللاحق ، في حالة التشييد ، تزايد أرباح شركات المقاولات الأجنبية التي تعاضد الاعتماد عليها ، ومن ثم خلق قناة إضافية لنهب الثروة العربية ، المتاحة من حيث الإمكانية للتصنيع والتنمية . كما عكس استمرار الضعف ، في حالة الكهرباء القيد الواردة على تطور هذا القطاع استنادا إلى استخدام المصادر المائية أو الفحم أو الطاقة النووية في الاقتصاد العربي ، أي المصادر التي من شأنها توفير الطاقة الرخيصة للتنمية والتصنيع .

د - وفي الفترة الأولى ، رغم تراجع وزنها النسبي زاد نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية أو التوزيع (التجارة والمال والنقل وغيرها) إلى نحو ٢,٧ مرة نصيب الصناعة التحويلية في نهاية الفترة مقارنة بنحو ٢,١ مرة في بدايتها واستمرت نفس الاتجاهات في الفترتين الثانية والثالثة . مع تضخم في الفترة الأخيرة لقطاعات التوزيع لتبلغ ٢١,٦٪ من النتائج . ويشير هذا ، من ناحية ، إلى تضخم هذه القطاعات ذات التوجه الخارجي ، والمتوائمة مع احتياجات تصدير الخامات وتصريف الواردات ، وإن بدرجات متفاوتة في العالم العربي . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا يوضح تقادم الاتجاه نحو تعاضد قطاعات التداول في حقبة النفط بدون تناسب الضروري مع نمو قطاعات الإنتاج . وارتبط هذا من ناحية ، بتضخم النشاط المصري الذي وسع قنوات تحويل الموارد المالية العربية إلى الخارج ومن ناحية ثانية ، بتورم قطاع التجارة

٤ - تطور الصناعة التحويلية العربية في حقبة النفط :

لقد ارتفع الاستثمار العربي الإجمالي بحوالى ٥٨ مليار دولار في النصف الأول من السبعينات ، إلى نحو ٢٨١ مليار دولار في النصف الثانى من السبعينات . وارتبط هذا بزيادة نصيب الصناعة التحويلية من ١٨ إلى ٢١,٣٪ من إجمالى الاستثمار . وأما في النصف الأول من الثمانينات ، فقد هبط النصيب المخطط إلى ١٦,٢٪ ، والأرجح أن يكون المنفذ فعليا أقل من هذه النسبة مع التراجع الحاد للتقديرات الأولية نتيجة انخفاض أسعار وعائدات النفط .

ولقد قدمت البلدان العربية النفطية النصيب الأعظم من إجمالى الاستثمار العربى . وما يهمنى هنا ، هو أن هذه البلدان جاءت في المرتبة الثانية طوال السبعينات ، من حيث نصيب الصناعات التحويلية في إجمالى استثماراتها مقارنة بالقطاعات الأخرى . وسبقها في الترتيب في نفس الفترة البلدان العربية غير النفطية متوسطة الدخل . لكن البلدان العربية النفطية شغلت المركز الأول في النصف الثانى من السبعينات بدلا من المركز الثانى في نصفها الأول ، وذلك من حيث حجم الاستثمار الذى خصص للصناعة التحويلية مقارنة بغيرها من البلدان العربية . واستمرت نفس الاتجاهات في خطط النصف الأول من الثمانينات .

ولقد انعكس هذا الهيكل لتوزيع الاستثمار الإجمالى والصناعى على بنية الناتج المحلى العربى . وتوزيعه النسبى ، سواء على المستوى القطرى أو القومى بين بداية السبعينات ومنتصف الثمانينات كما رأينا من قبل . وبشكل خاص ، فإن النصيب المنخفض نسبيا للاستثمار في الصناعة التحويلية (رغم اتجاهه للارتفاع قبل معاودة الانخفاض) في جميع البلدان العربية لم يكن له أن يترك أثرا كبيرا على تغيير بنية الاقتصاد العربى لصالح هذا الفرع الصناعى . وأما النصيب المرتفع نسبيا للاستثمار في الصناعة التحويلية لصالح البلدان العربية البترولية فقد ترتب عليه تقدمها - على حساب البلدان العربية غير البترولية - من حيث الانصبب في الناتج العربى للصناعة التحويلية . وهكذا ، تقدمت السعودية إلى المركز الأول بين البلدان العربية من حيث نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى في منتصف

الثمانينات (٢٢,٨٪) بدلا من المركز الثانى (١٠,٥٪) في مطلع السبعينات ، مع تراجع ترتيب مصر من المركز الأول (٣١,٨٪) إلى المركز الثالث (١٢,٦٪) ، وارتبط هذا بهبوط الوزن النسبى للصناعة التحويلية في مصر من ١٧ إلى ١٤٪ من ناتجها المحلى في نفس الفترة . وبينما خرجت كل من المغرب وسوريا من بين البلدان العربية النفس الأولى في مجموعة الدول العربية في أول الفترة من حيث نصيبها في الناتج المحلى العربى المتولد في هذا الفرع الصناعى ، فقد تقدمت كل من العراق والإمارات لتشغلا مواقعهما .

ونلاحظ هنا ، أن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلى السعودى لم يتعد ٧,٥٪ ، الأمر الذى دفع بها إلى المرتبة الثانية عشرة بين الدول العربية وفق هذا المؤشر وأما في باقى البلدان العربية الخمس الأولى ، فإن نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج القطرى لم يتجاوز ١٤,١٪ في مصر و ١٢,٨٪ في الجزائر و ٨,٧٪ في الإمارات و ٦,٢٪ في العراق وذلك في عام ١٩٨٤ . ويبدو مغزى هذا واضحا على المستوى القومى إذا أدركنا أن هذه البلدان الخمسة قدمت حوالى ٦٨٪ من الناتج العربى للصناعة التحويلية .

وأما عن البنية الفرعية للصناعة التحويلية ، فتشير بشكل غير مباشر إلى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة إن نصيب الصناعات التحويلية عدا الغذائية والغزل والنسيج مثل ٩٠٪ في عام ١٩٨٤ وبشكل غير مباشر أيضا يشير تراجع هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٧٠ إلى التنوع النسبى لقيمة الصناعة ، وزاد هذا النصيب في الجزائر من ٣٨ إلى ٦٦٪ وفي مصر من ٤٣ إلى ٥٤٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ ولكن لا ينبغي المبالغة في مغزى هذا التطور . لقد رأينا استمرار الضعف النسبى للصناعة التحويلية ، وحتى تزايد هذا الضعف بالنسبة لأكثر البلدان العربية تقدما صناعيا من الناحية النسبية أى مصر في مطلع حقبة النفط .

واتسعت البنية الصناعية بدرجة أكبر من التنوع ، مع وزن نسبى مرتفع ، مقارنة بغيرها من الدول العربية . وهى تلك البلدان التى تطورت فيها الصناعة قبل عهد النفط (مثل مصر) على حين كانت قليلة التنوع رغم وزنها النسبى المرتفع في إجمالى الصناعة التحويلية العربية وهى تلك التى شهدت تطورا بعمدلات أسرع في هذا العهد (مثل السعودية) أن العالم العربى لم يعرف صناعة إنتاج الآلات سوى في شكل إنتاج بعض آلات الورش أو التجميع والتصنيع الجزئى

لوسائل النقل والجرارات الخ . ويظهر الضعف الشديد لصناعة الآلات العربية ، بشكل غير مباشر ، من أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتعد ١٠٪ من السلع الرأسمالية في عام ١٩٨٢/٨١ . وبافتراض نسب تشغيل عالية تصل إلى ٨٠٪ فإن فجوة الطلب في العالم العربي بلغت نحو ٥٠٪ من الصلب في بداية الثمانينات ، وأما أكثر البلدان العربية المنتجة والمصدرة للحديد ، وهى موريتانيا ، فقد صدرته جميعه خاما ولم تعرف تصنيعه . ولم تتجاوز طاقة إنتاج البتروكيماويات العربية (نصف المصنع أساسا) ٣,٧٪ من الإنتاج العربى عام ١٩٨٢ ، واستمرت فجوة الطلب العربى مرتفعة في العديد من منتجاتها . ولم يتم تصنيع سوى ٣٢,٨٪ من خام الفوسفات العربى ، ورغم توافر الخامات المحلية فإن النصيب العربى لم يتعد ٤٪ من الإنتاج العالمى للأمونيا في بداية الثمانينات . وكان تراجع الوزن النسبى للصناعة للفدائية والغزل والنسيج سببا في الانخفاض الكبير للاكتفاء الذاتى العربى منها .

إن ضعف التقدم على طريق التصنيع ، من زاوية توفير أحد مقوماته الأساسية ، يظهر في ضعف تطوير الإنتاج الزراعى وصناعة استخراج الخامات المعدنية . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن منتجات الأخيرة تتجه بالأساس للتصدير خاما وتكاد هذه الصناعة تعتمد كلية على التكنولوجيا والخبرة الأجنبية ، وتفتقر إلى التمويل الكافى للكشف والاستخراج . والواقع أنه باستثناء استخراج الفوسفات في المغرب والحديد في موريتانيا ، فإن هذه الصناعة تلعب دورا ثانويا . ويظهر ضعف هذه الصناعة على المستوى العربى من أن نصيب موريتانيا والمغرب معا في هذا الفرع الصناعى كان أقل من ٠,٦٪ من الناتج المحلى العربى المتولد في هذا الفرع الصناعى وذلك في عام ١٩٨٤ وهكذا خلال حقبة النفط بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ بقى نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلى العربى ثابتا تقريبا . وقدمت صناعة استخراج النفط التصديرية (خاما بالأساس ونصف مصنعة جزئيا) نصيبا أكبر ، وزاد نصيب القطاعات غير الإنتاجية وشبه الإنتاجية ، وتراجع نصيب القطاعات السلعية إذا استثنينا قطاع التشييد وتجيز مخاطر هذا التطور من التراجع الأشد للزراعة .

لقد أصبح العرب رهائن للنفط حين بدا لهم أنهم قد ملكو زمام أمره . ذلك أن « العامل النفطى » كان أكثر العوامل حسما سواء في سنوات إزدهاره حين رهن

العرب عليه تطورهم ، أو في سنوات كسادهم بعد أن ارتبطت به مصائرهم ، وكان أبعد العوامل أثرا على مجرى تطور الصناعة والتصنيع سواء في لحظة ارتفاع أسعاره وإنتاجه وعائداته وفوائده ، أو في زمن تراجع هذا كله وفي الحالين وفق ما عرضنا لمفهوم التصنيع المستقل ، فقد دفع بعيدا عن مجراه رغم ما ظهر من منشآت صناعية عملاقة ، حديثة تكنولوجيا هنا وهناك بفضل مال النفط .

وجعل النفط إلى بلدان النفط من النمو بعض مظاهره السطحية ، وبقي التخلف الاقتصادى والصناعى سائدا رغم بعض التطورات المتفرقة هنا وهناك . وبغضلا عن أن الكثير من « الثروة » جرى تبديده في أوجه الإنفاق العام والخاص غير الضرورى ، وأن الكثير من « المال » تم للغرب استرداده بأشكال مباشرة وغير مباشرة ، فإن صناعات التصدير التى أقيمت للتصدير في السوق الرأسمالية العالمية لم يكن لها أن تخدم تصنيعا مستقلا وقد نشأت مثقلة بكل ألوان التبعية ، منعزلة عن بقية فروع الاقتصاد الوطنى ، وجاءت تنويعا ظاهريا لبنية الاقتصاد النفطى .

وأتى النفط إلى « بلدان الانفتاح » من العون - الإنمائى وغير الإنمائى - ما ساعد في جزء من الزمان والمكان العربيين على تخفيف جزئى لبعض أعباء الأزمات التى فاقمها الانخراط في الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وكان هذا العون ذاته سببا في التراجع عن محاولة التصنيع المستقل ، طالما أنه دفع إلى - أو كان ذريعة ل- تبنى سياسات « الانفتاح » ، التى أثمرت تعميق أسباب تبديد ونهب القليل المتاح لتمويل التصنيع . ولم يكن من شأن صناعات إحلال الواردات . وصناعات التصدير - التى تطورت ، بما فيها بعض الصناعات الثقيلة ، أن تدفع نحو التصنيع المستقل ، طالما أن تكامل حلقات البنية الصناعية والاقتصادية لم يكن غاية إنشائها .

وفي زمن الصعود النفطى ، فإن قطاع الدولة نهض بالعبء الرئيسى في تطوير أهم الصناعات الجديدة العربية ، سواء في بلدان النفط أو الانفتاح . وكان هذا ضرورة موضوعية لإعادة توزيع « الفائض القومى » لصالح من استحوذ فعليا على ما تمتلكه « الدولة » وقرارا سياسيا لضمان الحد الأدنى من فرص العمل والدخل والمعيشة لغالبية المنتجين ، والأهم أنه مثل ضمانا لاستمرار الإنتاج الجارى والموسع شرط عدم تقويض هيكل المجتمع ذاته ، الذى أخذ سوس المضاربة

الصناعي والاقتصادي القائم - بما في ذلك البناء الجديد في حقبة النفط وخاصة في الصناعات الثقيلة والبنية الأساسية - نحو التكامل القطري والقومي ... الخ . أى باختصار ما جرى التراجع عن بغضه في حالات ولم يكن موضع بحث في حالات أخرى في عالمنا العربي . وهي جميعا أمور ممكنة في حال توافر الإرادة السياسية ، والاستعداد لتحمل أعباء مثل هذا الاتجاه ، لكنها أيضا أمور تتوقف على الفعل السياسي للشعوب العربية نفسها صاحبة المصلحة في تحقيق الهدف الاستراتيجي : التصنيع المستقل .

٥ - أزمة الزراعة العربية : معوقات التطور :

تتمثل معوقات الانتاج الزراعي في الوطن العربي في مجموعة متشابكة من العوامل الطبيعية والاجتماعية ، أدت إلى قصور الانتاج عن تغطية حاجاته الغذائية خاصة في مرحلة الحقبة النفطية ، وتعد أهم هذه المعوقات هي :

١ - ضيق الرقعة الزراعية العربية حيث تقدر بحوالى ٥٠ مليون هكتار ، وبالرغم من هذا الضيق فإن ما يزرع منها لا يزيد سنويا عن ٣٢,٥ مليون هكتار أى بنسبة ٦٦٪ ، إضافة لذلك فإن الزراعة العربية تقوم في أغلبها على مياه الأمطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية إلى حوالى ٨٠٪ من الرقعة الاجمالية وتزيد نسبة الاعتماد على مياه الأمطار في البلدان التي تزرع الحبوب لا سيما القمح وهي سوريا والمغرب وتونس والأردن مما يؤدي إلى تعرض الانتاج لتقلبات كبيرة تبعاً لمدى وفرة ومدى انتظام سقوط الأمطار ، ومدى مناسبتها للانتاج ، هذا إضافة إلى أن مستوى الغلة المطرية يعد عامة أكثر انخفاضاً بالمقارنة مع الغلة الاوروبية . وتنخفض الانتاجية الزراعية العربية إلى ما دون المستوى العالمى وحتى دون المستوى السائد في أهم الثالث ، فمحاصيل الحبوب وهي التي تعد أهم المحاصيل العربية من حيث المساحة المزروعة منها ، يبلغ متوسط الانتاج العالمى للهكتار ١,٩ طن بينما متوسط الانتاج العربى لا يبلغ سوى ١,١ طن بانخفاض قدره ٤٢٪ عن المتوسط العالمى . وبالنسبة للقمح يصل متوسط الانتاج العالمى للهكتار إلى ١,٦٥ طن بينما المتوسط العربى ١,١ طن ، وتبلغ انتاجية الشعير في الاقطار العربية نحو ٥٠٪ فقط من المتوسط العالمى .

والتهريب والفساد ينخر في عظامه ، من أجل تعظيم ثروات فردية وجدت سبيلها « الأمن » خارج البلاد . ومع سنوات الهبوط النفطي . زاد العجز في موزانات الحكومات العربية غير البترولية بنحو ٧١٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، وتحول فائض موازنات الحكومات العربية إلى عجز وزادت القروض العربية من ٤٧ إلى ٥٨ مليار دولار بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ووصلت المديونية للبلدان العربية إلى أكثر من ١٣٦ مليار دولار في آخر ١٩٨٤ ، وهبط فائض الميزان التجارى للبلدان العربية البترولية بنحو ثلاث مرات بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ . وأثر هذا كله إلى تراجع - من الناحيتين المطلقة والنسبية - لمخصصات الاستثمار الحكومى في البلدان العربية بترولية وغير بترولية بما في ذلك الصناعة التحويلية .

ولقد أعلن أن القطاع الخاص منوط به تنفيذ ما صار صعبا على الحكومات تنفيذه ، ومن أجل المزيد من تشجيع « القطاع الخاص » يبدو منطقيا أن تتمتع التحويلات الليبرالية ، ولكن مع الاتجاه الخطر - الذى من شأنه تعميق الاعتماد على الخارج وإضعاف القدرة على مواجهة الضغوط الخارجية - نحو نزع صمام « أمان » لعب دورا في السنوات الماضية في الحيلولة دون المزيد من التردى نقصد الاتجاه نحو خفض وزن قطاع الدولة الذى شهد من قبل تغييرا في دوره بالتحويل عن قنائه لحاولة التصنيع المستقل . في انتظار رأس المال حين ينفض عن نفسه صفة « الجبان » ويتحلى بنخوة « الوطنية » .

إن معاودة الاتجاه - أو اختيار الاتجاه - نحو التصنيع العربى المستقل بدءا من لحظة ما قبل حلول حقبة ما بعد النفط ، طالما أن عملية أقوله ستمتد لسنوات من منظور « الثروة » والأهم من زاوية « الأثر » ، يشترط أمورا لا تبدو مطروحة في اختيار أصحاب القرار السياسى والاقتصادى العربى . ونقصد هنا الاتجاه نحو استعادة السيطرة الوطنية على المراكز الرئيسية للاقتصاد والصناعة ، وإقامة علاقات اقتصادية خارجية متوازنة ومواتية لدفع التصنيع المستقل ، وتوفير الشروط المواتية للدور القيادى للقطاع العام في التصنيع ، وإعادة هياكله مجمل السياسة الاقتصادية والارتقاء بأشكال التخطيط الاقتصادى بما يستجيب لمطالبات التصنيع ، تطوير العلاقات الاقتصادية العربية القائمة في اتجاه التكامل الاقتصادى والصناعى العربى ، وتحويل توجه البناء

د - عمل ازدياد الهجرة من الريف إلى حضر البلدان العربية ، أو من ريف بلدان العصر العربية إلى بلدان النفط على ارتفاع تكلفة الزراعة مما أدى إلى عزوف المنتجين عن تطوير الإنتاج والأتملة على ذلك كثيرة أهمها اليمن الشمالي ومصر .

هـ - أنه مع زيادة الهجرة (الداخلية أو الخارجية) ومصاحبة ذلك لغورة البناء والتشديد التي بدأت في كل من البلدان النفطية وغير النفطية ، زادت المضاربة على الأراضي كنشأته رئيسي وهو ما دفع إلى ازدياد الزحف العمراني على الأراضي الزراعية على الرغم من ضيقها ، وقد شهدت الكثير من البلدان العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة أو الضئيلة هذه الظاهرة ، فيقدر أن المساحة الزراعية في مصر قد تقلصت بنحو نصف مليون فدان ، كما أن البحرين وهي بلد محدود الامكانيات الزراعية تقلصت فيها المساحة الزراعية لنفس السبب بحوالى ٥٪ ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

و - إن الانتاج الحيواني في العالم يتصف بتخلفه الشديد ، ذلك أن أغلب المواد الروحية تقع في السودان والصومال وموريتانيا والجزائر ، والانتاج الحيواني الضعيف يرتبط بنمط الرعي السائد في المنطقة ، فالحيوانات تعيش أساسا على المواد الروحية في المناطق الجافة وشبه الجافة وإلى حد أقل على محاصيل العلف المتاحة . ويعد نظام الرعي البدوي هو النظام السائد في تلك الاقاليم ولا يعرف الانتاج الحيواني الخاضع لنظام المؤسسات باستثناء انتاج الدواجن - وفي أغلب الحالات فإن ملاك القطعان لا يمتلكون مساحات الرعوى مما يؤدي بهم إلى الرعي الجائر وتدمير التربة .

ز - ربما كان من أهم أسباب اتساع الفجوة الغذائية هو ضعف الاهتمام الموجه لقطاع الزراعة اباين الحقبة النفطية ويبدو ذلك من الاستثمارات التي وجهت لهذا القطاع في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بلغت الاستثمارات الزراعية ٢٥,٥ بليون دولار من أصل استثمارات كلية ٢٨٣,٦ بليون دولار أي ما نسبته ٩٪ من الاجمالي وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بلغت الاستثمارات حوالى ٦٢,٨ بليون دولار من أصل استثمارات كلية بلغت ٦٨٤,٧ بليون دولار أو ما نسبته ٩,٢٪ من الاجمالي اضافة لذلك فإن أهم الاستثمارات في تلك التي حدثت في البلدان التي لا تتمتع بإمكانات زراعية كبيرة ، بينما عجزت أهم البلدان العربية من حيث الامكانيات الزراعية عن القيام بحجم استثمارات مناسب .

وتقدر الموارد المائية المتاحة للدول العربية من المصادر المختلفة بنحو ٢٣٨ مليار متر مكعب والمستغل منها لا يتجاوز ١٦٥ مليار متر مكعب والمتاح من المياه يمكن من التوسع في الرقعة الزراعية وذلك بما لا يقل عن عشرة ملايين هكتار وبذلك تتبج هذه الموارد المائية مضاعفة الرقعة المروية ، بل أن العديد من الخبراء قد اكتشفوا أن الطبيعة الراضنة للزراعة العربية مهددة للمياه ، حيث أن متوسط مياه الرى للهكتار حاليا تتجاوز ١٢ ألف متر مكعب ويمكن بترشيد الاستخدام تخفيض هذا المعدل إلى ٧٥٠٠ متر مكعب فقط وهو ما يسمح أن تبلغ الزيادة في المساحة المحصولية المروية ٦٦٠ ٪ أى من ١٠,٥ مليون هكتار إلى ٢٦,٧ مليون هكتار ، ومن اجمالى المساحة غير المستغلة فإن ٩٤٪ منها تتوزع على خمس دول عربية هي السودان ٢٠,٤٪ ، والصومال ٢٧٪ والجزائر ١٣,٢٪ وموريتانيا ١٢,٢٪ والمغرب ١٠,٨٪ ويلاحظ أن معظم الأراضي القابلة للزراعة تتركز في بلدان العصر العربى ، بل وفي بلدان تعاني من المجاعة وهي بلدان تشكو من عدم توفر الاستثمارات اللازمة لتنعيم الموارد الزراعية غير المستغلة .

ب - نقص استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى حيث تنخفض الكميات السعادية المستهلكة عن المتوسط السائد في البلدان المتقدمة بكثير ، كما أن استخدام الآلات الزراعية في العالم العربى محدود ويعمل على الحد من انتشاره ، نقص القدرة التمويلية لغالبية الدول العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، كما أن الهيكل الحيازى العربى يتميز بسيادة المساحات القزمية وتشتت الحيازات بما يجعله غير قادر على استيعاب الآلات ، هذا اضافة إلى نقص الأجهزة الفنية المرتبطة بالتشغيل والصيانة والتدريب اللازمة لهذه الآلات .

ج - أن السياسات التسعيرية والتسويقية المتبعة في العالم العربى لا تشجع على انتاج السلع الاساسية ، ذلك أن اتباع سياسات تسعير تعمل على نقل جزء كبير من القيمة المضافة بواسطة القطاع الزراعى لدعم سكان المدن وخاصة في السلع الاساسية ، او نقل هذه القيمة المضافة إلى يد الدولة عبر تحديد أسعار تصدير سلع التصدير الزراعية ، دفعت المزارعين إلى الاتجاه لزراعة المحاصيل ذات الدخل النقدى الأكبر بدلا من زراعة المحاصيل الغذائية الاساسية ، وهو ما زاد من تبعية الدول العربية في مجال هذه السلع .

وهم الإنماء القومي وفشل المواجهة القطرية :

بعض المشروعات المحدودة مثل إعادة تعمير مشاريع السكر في السودان ، وبعض مشروعات المخزون الغذائي في الدول العربية ، والموافقة على تمويل بعض دراسات الجدوى ، وتظل هذه الجهود محدودة للغاية بالمقارنة بعدد المشاريع المتضمنة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

إضافة لذلك أهملت صناديق التنمية العربية التي نشأت أغلبها خلال الحقبة النفطية القطاع الزراعي أهمالاً واضحاً ، فمن ناحية التوزيع القطاعي للقروض التي منحتها هذه الصناديق ، مثلت القروض الزراعية أقل نسبة يحصل عليها أي قطاع ، كما أن متوسط حجم القرض كان أقل في حالة القروض الموجهة للقطاع الزراعي ، ويهيئ صفر حجم القرض الزراعي بالمقارنة مع قروض القطاعات الأخرى بأن الصناديق مالت إلى الحد من مساهمتها في المشاريع الزراعية الكبيرة .

الأساليب القطرية :

اعتمدت جهود تنمية الزراعة في الوطن العربي إذا على التوجه القطري على حساب التوجه القومي ، وأيا كان أسلوب المواجهة فإن القطاع الزراعي لا شك أنه قد لاقى أهمالاً بالغاً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ مع تصاعد دور ووزن النفط ، فانخفض وزن القطاع الزراعي النسبي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال هذه الفترة ، كما يتضح عدم الاهتمام بالزراعة في الوطن العربي في ضالة النصيب النسبي من الاستثمارات التي وجهت للقطاع الزراعي كما سبق الإشارة لذلك ، بل أن الوضع يزداد سوءاً إذا ما القينا نظرة على نصيب كل دولة عربية من الاستثمار العربية المنفذة لادراك وزن كل دولة في الاستثمار الزراعي خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ .

في الفترة الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ يتضح أنه من بين ثلاثة عشر بلداً عربياً تتوافر عنها البيانات ، كانت ليبيا هي أهم البلدان العربية من حيث حجم الاستثمارات المنفذة إذ استأثرت وحدها بحوالي ثلث إجمالي الاستثمارات ، وجاءت مصر بعد ليبيا بحجم استثمارات بلغ ما يزيد قليلاً عن خمس إجمالي الاستثمارات المنفذة ، ثم جاء بعد البلدين بنسبة كبيرة كل من تونس والسعودية والمغرب ، ويلاحظ كذلك الضالة البالغة للنصيب النسبي من الاستثمارات الزراعية في البلدان العربية الأقل نمواً في السودان وموريتانيا والصومال - اليمنيين بالإضافة إلى الأردن .

في الفترة الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ يبدو فيها واضحاً

برغم كل المبررات التي تحض على تنمية العمل الزراعي العربي المشترك ، وبرغم تبني هذا العمل نظرياً من قبل أعلى المؤسسات السياسية العربية فإنه لم يبذل جهد عربي حقيقي نحو تحقيق الأمن الغذائي العربي . فبعد تبني مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ لميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك فإن قراراته لم توضع موضع التنفيذ ، إذ لم تحترم العديد من الدول ميثاق العمل الاقتصادي كما أن الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية تقدمت بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي قدر لها نحو ٢١,٥ بليون دولار يتم استثمارها في مشروعات عربية خلال السنوات الخمس ١٩٨١ - ١٩٨٥ قد أهمل ولم يتخذ واستبدل بمشروعات للأمن الغذائي يقوم بتنفيذها بعض الماليين العرب ، ولم تقم أي دولة عربية بدفع ما تعهدت به لتمويل عقد التنمية وانقضت السنوات الخمس دون المباشرة في تنفيذ الخطة ، بل أثيرت الشكوك حول جدوى مثل هذه الخطة . وضعت منظمة التنمية الزراعية العربية خطة لشاريع الأمن الغذائي العربي المشتركة ، وقدرت التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات وعددها ١٥٤ مشروعاً حتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٢,٢٥ بليون دولار ، وقد تم توزيع الاستثمارات على أربع فترات زمنية تمثلت فيها الفترة الأولى من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الأهمية الأكبر إذا كان نصيبها نحو ١١,٨ بليون دولار (٣٥,٥٪ من الاستثمارات الكلية) بينما بلغ نصيب المرحلة الثانية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ نحو ٧,٧ بليون دولار (٢٣,٢٪ من الإجمالي) والثالثة ١٩٩١ - ١٩٩٥ نحو ٧,٨ بليون دولار (٢٣,٤٪) وأخيراً المرحلة الرابعة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ نحو ٦,١ بليون (١٨,٣٪ من الإجمالي) ، وقد قدر أن هذه المشروعات ستكون كافية برفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى درجة تحقيق فائض في بعضها وعلى الرغم من هذه الآثار الإيجابية المقدرة لبرامج الأمن الغذائي وزيادة الانكشاف الغذائي إذا لم يتم القيام بتنفيذها ، إلا أن المتابعة الأولية لمستوى تنفيذها كانت مخيبة للأمل إذ يشير أحد تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام ١٩٨٤ بأنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تبني هذه المشروعات من قبل وزراء الزراعة العرب على الرغم من ذلك فإن الخطوات التنفيذية كانت محدودة لا تعدى انشاء

الثقل النسبي للسعودية إذ أنها قامت وحدها باستثمار ما يقرب من نصف اجمالي الاستثمارات ثم ليبيا التي حازت الخمس ، أما قائمة البلدان غير البترولية فقد انخفض نصيبها النسبي بشكل واضح فمصر انخفض نصيبها إلى ١٤,٥٪ ثم نجد أن قائمة البلدان الأخرى وهي عشرة بلدان تراوحت فيها النسبة بين ٤,٤٪ و ٥,٥٪. وفي تضم بلدان غير هامة زراعية كالكويت ، كما تضم أهم البلدان ذات الامكانيات الزراعية كالسودان والمغرب وتونس والصومال وموريتانيا .

التجربة السعودية :

كان الارتفاع الكبير في نسبة الاستثمارات الزراعية السعودية ، ١,٦٦ بليون دولار في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ إلى ١٤,٤٤ بليون دولار (لاحظ أن اجمالي ما كان يرمع تقديمه لبرامج الأمن الغذائي العربية التي اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تلك الفترة ١١,٨ بليون دولار وهو ما لم ينفذ) في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، إثر اتجاه السعودية لتنفيذ برنامج لتحقيق الاكتفاء الذاتي السعودي من القمح ، وقد ارتفع الانتاج السعودي من القمح من حوالي ١٥٠ ألف طن عام ١٩٧٩ مقدما نسبة تزيد قليلا عن ١٠٪ من الاستهلاك السعودي الاجمالي حتى وصل هذا الانتاج إلى حوالي ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم ٣٥٠ ألف طن عام ١٩٨٢ وتضاعف هذا الرقم ليصل إلى ٧٠٠ ألف طن عام ١٩٨٣ ثم ما قدر بحوالي ١,٣ مليون طن عام ١٩٨٤ . وقد تقلصت الواردات بالطبع في الاتجاه العكسي فمن حجم واردات بلغ ١,٤ مليون طن عام ١٩٧٩ انخفض إلى ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم إلى حوالي ١٥٠ ألف طن عام ١٩٨٤ مقدما في هذا العام نسبة ١٠٪ فقط من اجمالي الاستهلاك أي أن السعودية قد وصلت إلى نسبة تبلغ ٩٠٪ في الاكتفاء الذاتي من القمح في هذا العام .

واتبع البرنامج السعودي أسلوب دعم القطاع الزراعي وحفز المزارعين على زراعة القمح فتقوم الحكومة بشراء طن القمح من المزارعين بحوالي ١٠٠٠ دولار للطن بما يقدر على الأقل بحوالي ستة أمثال السعر العالمي للقمح ويكلف هذا البرنامج حوالي ١٠٠٠ مليون دولار في العام ، بل ومن المقدّر أنه وصل إلى ١,٣ - بليون دولار في العام المالي ٨٣/ ١٩٨٤ وبعد الشروع في تنفيذ هذا البرنامج قدر أن حوالي ٢٧٥ ألف هكتار تمثل ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة بالسعودية خصصت لانتاج القمح في عام ١٩٨٢ بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز

١٢٪ في عام ١٩٨٠ . وتثار عدة انتقادات للتجربة السعودية :

أولا : من حيث نظام الري المستخدم وأعداده للمياه ومدى قابلية المياه المتوافرة لاستمرار زراعة القمح مستقبلا ، وثانيا : أنه بالرغم من هذا الدعم المكثف فإن بعض المنتجين لا يحقق أرباحا جيدة نظرا لانخفاض انتاجية الهكتار كما أنه يثار الشك في قابلية استمرار هذا الحجم من الانتاج في حالة تخفيض الدعم المقدم للمزارعين وهو ما تخطط له الحكومة السعودية خاصة في أعقاب انهيار أسعار النفط ، ثالثا : قبل كل هذه الانتقادات وبعدها فiol من المنظور القومي يعد أمرا مرغوبا فيه تحقيق اكتفاء ذاتي يمثل هذه التكلفة بينما كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل باستثمار هذه الأموال في بلدان ذات امكانيات زراعية أفضل وفي مشروعات عربية مشتركة حيث كان من الممكن تحقيق عائد اكبر بتكلفة أقل .

لكن التجربة السعودية تلخص كل ما حدث في فترة الحقبة النفطية من ضعف الإرادة السياسية والرغبة في الانماء القومي فبدلا من توزيع الاستثمار بشكل ينسجم مع توزيع الموارد القومية الزراعية في المنطقة والتي هي موزعة بطريقة عادلة حيث نصيب البلدان الأقل نموا في نسبة الأراضي الصالحة للزراعة هو الأكبر ، فانه في إطار التوجه القطري عززت البلدان الأكثر قدرة على تحقيق نتائج جيدة في مجال الزراعة عن استثمار ما هو كليل باستغلال امكانياتها ، وفي الوقت ذاته كانت البلدان العربية قليلة الامكانيات الزراعية هي أكثرها استثمارا في مجال الزراعة لأنها بلدان فوائض مالية ، كما أن الاستثمارات التي خصصت لقطاع الزراعة كانت هي الأكثر انخفاضا من بين اجمالي الاستثمارات في جميع القطاعات الانتاجية حيث أهمل القطاع الزراعي أهمالا واضحا وليس غريبا إذا أن أصبح العالم العربي في نهاية الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ أكثر اعتمادا على الخارج في الحصول على غذائه خاصة من المواد الأساسية ، وأكثر انكشافا وتعرضا في أمنه الغذائي .

٦ - السياسات الاقتصادية والمالية :

من المفترض أن تدهور أسعار وعائدات النفط كان لابد وأن يحتم التحول عن سياسات التوسع الاقتصادي الهائل في النصف الثاني من السبعينات ونحو سياسات انكماشية وسياسات تقشفية في الثمانينات وخاصة النصف الثاني من الثمانينات . وبالفعل فإن معظم الدول العربية قد أعلنت عن إجراءات تقشفية . فالسعودية قررت تأجيل الميزانية لعدة أشهر بسبب تراجع الإيرادات البترولية من جانب والتأثيرات السلبية لحرب الخليج من جانب آخر . وفي تونس والجزائر ولبنان والسودان تقرر خفض الدعم الحكومي للسلع الغذائية الرئيسية . كما قررت السعودية اتخاذ عدد من الإجراءات لتحصيل القطاع الخاص جزءاً من التمويلية للنمو الاقتصادي بما يتطلبه ذلك من تقديم إعانات إنتاجية ومعاملة تفضيلية للمنتجات الوطنية ورفع الحماية الجمركية تجاه السلع المنافسة وتقديم القروض والإعفاء من الضرائب ... الخ . وبصفة عامة تركز الدول العربية في خطط النصف الثاني من الثمانينات على ضغط الانفاق العام وخاصة أن التحسن الطفيف في أسعار النفط (حيث ارتفع سعر البرميل في نهاية عام ١٩٨٦ إلى نحو ١٦ دولاراً للبرميل) لا يبشر بتحسين الإيرادات نتيجة لتخفيض الكميات المصدرة ، ولذلك فإن الاتجاه الحالي هو الاستمرار في اتخاذ المزيد من الإجراءات التقشفية والتصحيحية التي تم اتخاذها في الأعوام الثلاثة الماضية وجوهرها هو تخفيف الأعباء على الموازنات العامة وتقليص الانفاق العام .

وقد لعبت تلك السياسات التقيدية دوراً محدوداً في تخفيض حدة الارتفاع في النفقات العامة وبالتالي في تخفيض حدة العجز المالي الذي بدأ في الظهور في ميزانيات بعض الدول المصدرة للنفط منذ ١٩٧٨ ، وبخاصة في السنوات ٨٢ - ١٩٨٦ . وقد وصلت نسبة العجز في الميزانيات العامة للدول العربية في عام ١٩٨٢ إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، أو تراوحت هذه النسبة بين ٣٪ في حالة الإمارات إلى ٢٠٪ في قطر (عام ١٩٨٤) ، وظلت الكويت وليبيا تحقق فائضاً في الموازنة العامة طوال النصف الأول من الثمانينات نتيجة فعالية الإجراءات والسياسات الانكماشية (انظر الجدول المرفق) .

وحاولت الدول المصدرة للنفط تقطيع العجز في الموازنات العامة عن طريق السحب من الاحتياطيات المالية وغطى هذا المصدر نحو ٥٠٪ من هذا العجز المالي عام ١٩٨٤ ، بينما وفر الاقتراض من الجهاز المصرفي نحو ٤٢٪ من العجز . ويلاحظ بالتالي أن الدول العربية الغنية لم تحاول أن تجعل توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وسيلة أساسية لاستعادة التوازن في الموازنات العامة . وبصورة أشمل فإن الأدوات الضريبية لم تشكل وسيلة مفضلة لدى الحكومات العربية إجمالاً . ففي حالة الدول الفقيرة كان تمويل العجز يتم أساساً من خلال الاقتراض الخارجي والمنح التي لا ترد وبقي ذلك عاملاً للاقتراض من الجهاز المصرفي . ويوضح ذلك الاختلال المالي الهيكلي من خلال اتباع وسائل وسياسات مالية ناجمة وداخلية وعلى المدى الطويل .

على أنه بالرغم من اتباع هذه السياسات التقيدية في معظم الدول العربية فإن فعاليتها كانت عامة محدودة . فيلاحظ أنه في مجموعة الدول النفطية الغنية ظل الانفاق العام على حالة من الثبات النسبي للأرقام المطلقة خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ . وبذلك اقتصر نجاح السياسات التقيدية على وقف التصاعد المستمر للنفقات العامة ، والتي تصل إلى مستوى شديد الارتفاع بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول .

أما في الدول العربية الفقيرة . فقد واصلت النفقات العامة ارتفاعها المستمر منذ ١٩٧٥ خلال النصف الأول من الثمانينات مع درجة من التفاوت في نصيب هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي بين دول هذه المجموعة .

والواقع أن جزءاً من هذه النتيجة يعود إلى مواصلة الارتفاع في نفقات الدفاع ، خاصة في الدول العربية الغنية . وتتراوح نسبة هذه النفقات ما بين ٢٣٪ و ٢٦٪ من إجمالي الانفاق الجاري للدول العربية ككل طوال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ ، وذلك بالمقارنة بنسبة ١١ - ١٣٪ من إجمالي الانفاق الجاري للشؤون الاقتصادية و ٤٩ - ٥٦٪ منه للانفاق على الشؤون الاجتماعية والخدمات ، خلال نفس الفترة . ولم يؤثر انخفاض عائدات البترول على هذا التوزيع الوظيفي للنفقات العامة في الدول الغنية إلا بارتفاع طفيف في نصيب الانفاق على الشؤون الاقتصادية بهدف تدعيم القطاعات السليعية ، وذلك على حساب النفقات الاجتماعية .

والأنشطة التقليدية التي يبرز فيها وخاصة التجارة والنقل والمواصلات والمال .

على أن أهمية إبراز هدف تعظيم دور القطاع الخاص يمكن في تعبيرة الرمزي عن جملة من التحولات الليبرالية في الإدارة الاقتصادية لمختلف الدول العربية الغنية منها والفقيرة . وفي واقع الأمر فإن سياق هذه التحولات يعكس درجة تجاهل الضرورات الاقتصادية والاجتماعية التي كان من شأنها أن يحتم الانعطاف نحو مزيد من الرقابة والسيطرة العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في وقت يتدهور ويتذبذب فيه بشدة المصدر الأساسي للثروة والصراف الأجنبي : أي قطاع النفط ، ويمكن تفسير ذلك بأسباب سياسية وغير اقتصادية وهي بصورة جوهرية المحافظة على جوهر الروابط السياسية المتينة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة من ناحية وعلى الاستقرار السياسي من ناحية أخرى . وتتضح هذه الأهداف من حقائق أساسية وأهمها أن تحقيق التوازن العام يجري في جانب السيطرة على الانفاق العام ولا تبذل جهود حقيقية لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة القاعدة الضريبية . وأن جهود تخفيض الانفاق العام لا تتفق في مداها وعجلتها مع مدى الانخفاض الهائل في عائدات البترول ، وأن الواردات من السوق الرأسمالية العالمية تطرد في الزيادة ولا تتجه إلى الانخفاض إلا على نحو هامشي واستثنائي وتتركز أساسا في الواردات من السلع الاستثمارية وأنه لا يبدو أن السياسات العامة في الدول النفطية بصورة خاصة تتجه إلى استخدام الوسائل الكمية والجرمكية للسيطرة على الواردات .

وهناك أقطار عربية معينة اتجهت إلى زيادة الانفاق على شئون الدفاع بالرغم من انخفاض العائدات البترولية ، وربما كان أكثر هذه الأقطار اعتمادا بالانفاق الدفاعي هي السعودية التي ارتفع فيها هذا الانفاق إلى نسبة ٣٢٪ في ميزانية عام ٨٤ - ١٩٨٥ بالمقارنة بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٨١ وهي نفس نسبة هذا الانفاق في مصر والاردن وسوريا ولبنان والصومال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي في نفس العام .

والواقع أن العبء الأساسي لجهود تخفيض الانفاق الحكومي أو باقائه على ما هو عليه من حيث الأرقام المطلقة قد وقع على مجال الاستثمار أكثر مما وقع على مجال الانفاق الجاري . لقد كانت الدول العربية النفطية الغنية قد تمكنت من تخصيص استثمارات في النصف الثاني من السبعينات تقارب سبعة أمثال ما خصصت خلال النصف الأول من نفس العقد . وفي النصف الأول من عقد الثمانينات قفزت الاستثمارات المخططة إلى أكثر من ضعف مثيلتها في النصف الثاني من السبعينات (وتركزت ٨٠٪ من هذه الاستثمارات في الدول العربية النفطية الغنية) . ومع ذلك فإن السياسات العامة قد اتجهت إلى إيقاف العمل في العديد من مشروعات النمو الاقتصادي وإلغاء العديد من بنود الاستثمار بحيث أن المنفذ فعلا من خطط الاستثمار لم يتعد نحو ٦٠٪ من المقرر في هذه الخطط في نفس الفترة .

وقد استمرت أولويات الخطط في الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ على ما كانت عليه في الفترة السابقة . حيث جاء قطاع الصناعة والتعدين في المقدمة يليه قطاع النقل والمواصلات ثم البناء والتشييد والصحة والتعليم وأخيرا الزراعة والري . وقد انعكس ذلك كما قدمنا على استمرار ركود الزراعة العربية . على أن قطاع الصناعة والتعدين قد شهد خلال هذه الفترة عددا كبيرا من المشروعات المفلأة نتيجة انخفاض عائدات النفط . أما أهداف الخطط الاستثمارية فقد استمرت أيضا على ما هي عليه نظريا أي توسيع وتنويع الهيكل الاقتصادي وتقليل الاعتماد على البترول وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنمية الموارد البشرية وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور رئيسي في النمو والاستقرار الاقتصادي . ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن هذه الأهداف لم يتم تحقيقها إلا عبر تراكبات كمية طفيفة ولم تصل في حالة أي قطر إلى مستوى التحولات الهيكلية ، حتى بالنسبة لهدف تعظيم دور القطاع الخاص في غير القطاعات

جدول رقم (١١)
العجز أو الفائض في الموازنات الحكومية ١٩٧٥ - ١٩٨٤
نسبة العجز أو الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	- ١٠,٤٥	٦,٢٢	- ١٢,٢٠	- ١٥,٣١	- ١١,٦٢	- ٤,٣١	- ٣,٥٥	- ٤,٧٦	- ٥,٩١	- ٠,٠٠
العراق	- ٣,٣٩	١,٨١	٧,٠٠	- ٠,٠٠	٢٦,٩٢	-	-	-	-	-
الإمارات	١٨,٨٤	٢٠,٨١	٦,٧٩	- ٢,٠٢	٧,١٩	٨,٦٩	- ٤,٠٨	- ٢,٩٢	- ٥,٠٢	٣,١٨
السعودية	١٤,٤٦	٥,٤٠	١,٤٦	٦,٥٢	٨,٠٥	٢١,٤٢	١٥,٨٨	- ٠,٢٩	٨,٠٥	١١,٩٦
قطر	٣٠,٠٢	٢٩,١٠	٨,٧٠	١٥,٦٥	٢٢,٧٦	- ١٦,٠٩	- ١,٩٤	- ٢,٢٦	- ٢,٤٢	- ٢٠,٢٩
الكويت	٥٢,٧٢	٥٥,٧٢	٤٢,٥٤	٣٤,٢٢	٢٩,٢٢	- ٤٠,٦٢	٨,٤٠	١٢,٤٨	٧,٨٩	٣,٩٨
لبنان	٣,٢٢	٤,٦٢	٢,٦٦	- ١١,٠٩	- ٠,٦٤	١٥,١٩	٣٦,٦١	٨,٦١	١٦,٢٥	٢٤,٩٨
البحرين	٩,٩٩	- ٠,٨٧	- ٥,٤١	٣,٤٧	٢,٨٠	٩,٦٦	١٢,١٦	- ٥,٠٨	- ٥,٦٤	- ٠,٠٠
عمان	- ٥,٥٢	٩,٠٩	٨,٠٥	٢,٧١	٩,٣٨	٢,٥٦	٧,٤٧	- ٤,٨٥	٨,٨٢	١١,٩٨
الأردن	- ٦,٦١	- ٢٠,٥٦	- ١٢,٨٤	- ١٤,٩٦	- ١٦,٦٢	- ١١,٢٨	- ٨,٥٢	- ٦,٩٢	- ١٢,٨٦	- ١٠,٠٢
تونس	- ٢,٩٢	- ٤,٧٠	- ٦,٩٤	- ٨,٠٧	- ٦,٥١	- ٢,٨١	- ٢,٥٨	- ٥,٢١	- ٥,٤٩	- ٧,٧٦
سوريا	- ٧,٤٥	- ١٥,٥٦	- ٨,٩٠	- ٩,٠٦	- ٢١,٥١	- ٩,٩٠	- ٦,٢٠	- ٩,٢٨	- ٨,٥٠	- ٨,٩٨
لبنان	- ٢,٩٦	- ٨,٢٤	- ٧,٠٤	- ٧,١٠	- ٨,٩١	- ٤,٧٠	- ٧,٤٨	- ١٤,٥٢	- ٢٦,٦٢	- ٢٥,٨٤
مصر	- ٢٨,٤٠	- ٢٠,١٥	- ١٧,٢٩	- ٢٤,١٠	- ١٦,٢٧	- ١٧,٦٤	- ١٥,٦٣	- ١٩,٢٠	- ١٩,٤١	- ٢٢,٥٤
المغرب	- ٨,٢٢	- ١٢,٥١	- ١٢,٦٧	- ٩,٦١	- ٥,٢٢	- ١٠,١٦	- ١٢,٢٤	- ١٢,٠١	- ٧,٤٤	- ٥,١٤
السودان	- ٦,٢٨	- ٩,٤٠	- ٨,٢,٢	- ٩,٠٩	- ١٢,١٥	- ١٥,١٢	- ٧,٦٢	- ٨,٦٥	- ٩,٨٠	- ٩,٨٢
الصومال	- ١٠,٦٦	- ٢,١٢	- ٢,٠٧	- ٦,٣٠	- ٩,٦٩	- ١٢,٨٥	- ٦,٢٦	- ٧,٥٠	- ٤,٤١	- ٠,٠٠
موريتانيا	- ١٠,٢٩	- ١١,٩٢	- ١٨,٢٢	- ٨,١٧	- ٢,١٢	- ٨,٧٤	- ٦,٥٢	- ٩,٩١	- ٥,٦٢	- ٥,٤٥
اليمن الشمالي	١,٦٣	٣,٥٢	٦,٢١	- ٩,٧٨	- ٩,٥١	- ٢٦,٠٨	- ٢١,٧٥	- ٢٢,٥٨	- ٢٨,٢١	- ٢١,٤١
اليمن الجنوبي	- ١٦,٩٢	- ١٤,٤٢	- ٢١,٥٨	- ٢٠,٤١	- ٢١,٩٤	- ١٩,٢٩	- ٢٧,٦٩	- ٢٧,٨٥	- ٢٤,٧٢	- ٢٩,٢٧
المجموع الكلي	٥,١٠	٢,٨٠	- ٠,٢٢	٥,٥٦	٤,٩٤	١٢,٠٢	٨,٢٠	٢,٨٦	٥,١٧	٦,٢٩

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨١ من ٢٢٩ للسنوات ٧٥ - ١٩٧٩ ، والسنوات ٨٠ - ١٩٨٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٥ من ٣٢٩ .

ثانيا : الآثار على الدول العربية الفقيرة وعلى العلاقات العربية

١ - آثار تدهور العائدات على تحويلات العمالة العربية :

تعانى جميع الدول العربية المصدرة للعمالة من عجز دائم في موازين عملياتها الجارية كما اتضح مما سبق ، وهو عجز نتج في معظم الحالات عن النمو الكبير في وارداتها السلعية في الوقت الذي عجزت فيه صادراتها عن تحقيق زيادات ملموسة . وبذلك تمثلت النتيجة في عجز موازين التجارة للدول العربية غير البترولية وهو عجز اقترن في معظم الحالات بعجز مماثل في ميزان الخدمات (باستثناء حالات قليلة منها مصر بسبب إيرادات قناة السويس والسياحة ، وفي ظل هذا الوضع أصبح تصدير العمالة مصدرا متزايدا الأهمية للمحصل على النقد الأجنبي اللازم لسد جزء من العجز في المدفوعات الخارجية عن طريق ما يبيع به العاملون المغتربون من تحويلات إلى دولهم الأم .

ومن وجهة نظر الدول المصدرة للعمالة أصبحت السياسات الاقتصادية تتجه بشكل متزايد منذ ١٩٨٢ لتعظيم هذه التحويلات وتشجيع العاملين بالخارج على تحويل أكبر قدر من مدخراتهم . وفي حالات كثيرة اتضح لمتخذي القرارات الاقتصادية أن هذا العامل يكاد يكون الوحيد من بين بنود مصادر النقد الأجنبي الذي يمكن التأثير عليه وزيادته . ومن ثم أصبحت تحويلات العاملين بالخارج محورا لعدد من السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تستهدف جذبها وزيادتها عن طريق تقديم الحوافز والتيسيرات بأنواع شتى .

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الإحصاءات العربية ، فإنه يصعب التوصل إلى أرقام معقولة في دقتها عن التحويلات ، وهو أمر عيى ليس فقط لاختلاط تحويلات العاملين بغيرها من التحويلات الخاصة إلى خارج أوداخل الدولة المعنية ، ولكن لأن الإحصاءات إن توافرت - لا تغطي سوى جانب محدود من هذه التحويلات هو الذى يتم عن طريق البنوك فهناك مبالغ كبيرة تأخذ طرقا أخرى غير رسمية ولا يتم حصرها بحيث أن التحويلات التي ترد للدول المصدرة للعمالة عن طريق القنوات الرسمية لا تزيد طبقا لكثير من التقديرات عن ٥٠٪ فقط عن جملة التحويلات . وتشير الدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى أن التحويلات الرسمية لا تشكل سوى ٤٠ - ٥٠٪ من التحويلات الفعلية في حالة الأردن ، وإنما تبلغ نحو ٥٠٪ في حالة مصر والسودان مقابل ١٠٪ فقط في حالة الجمهورية العربية اليمنية . وإزاء ذلك تنقسم التقديرات الخاصة بتحويلات العاملين في الخارج بكثير من التناقض يعكس درجات شمولها والافتراضات التي بنيت عليها وأسعار الصرف التي احتسبت على أساسها .

وفي ١٩٧٣ قدرت جملة التحويلات التي يبعث بها العمال المغتربون إلى دولهم العربية الأم (مصر - السودان - الأردن - شطرى اليمن) بنحو ٣٥٢ مليون دولار أمريكي سرعان ما ارتفعت بنحو النصف في العام التالى مباشرة لتصل إلى ٥٢٥ مليون دولار ، ثم تضاعفت في عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لتتجاوز في الأول ١,١ مليار دولار وفي الثانى ٢,٢ مليارا . وفي حين أنها

استمرت في الزيادة بعد ذلك فإن معدلات الزيادة كفت عن اتخاذ شكل الطفرات السابقة بحيث قدرت في ١٩٧٧ بنحو ٢,٩ مليار دولار وفي ١٩٧٨ ، بحوالي ٤,٥ مليار ارتفعت إلى ٥,٣ مليار في ١٩٧٩ ثم إلى ٦,١ مليار دولار في ١٩٨٠ وهو أعلى رقم لها على الإطلاق . وبذلك تكون تحويلات العاملين من الدول المذكورة قد ارتفعت بكثير من ١,٦ مرة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ وهو ارتفاع يعكس العوامل التي سبق تفصيلها وعلى الأخص ما تعلق منها بارتفاع حجم العمالة ومستوى الدخل .

وتتلق هذه الفترة تاريخيا مع الحقبة التي شهدت ارتفاعا مستمرا في أسعار البترول وفي عائداته وفي فوائض موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة وهي الفترة التي أصبحت معها هجرة العمالة إلى الدول العربية النفطية إحدى الظواهر الأساسية في العلاقات العربية/العربية ، وقد ترتب على ذلك أن تخلت دول المغرب العربي بصورة تدريجية عن موقعها النسبي كأكبر منطقة يساهم عمالها المغتربون في التحويلات القادمة إلى الدول العربية . ففي ١٩٧٣ كانت تحويلات المغتربين من دول المغرب العربي (ومعظمهم في أوروبا الغربية وإن وجدت أقلية تونسية في ليبيا) تساهم بنحو ٦٧٪ من إجمالي تحويلات العمالة العربية التي تعمل في غير دولها مقابل ٣٤٪ ، للعمالة من الدول سابقة الإشارة إليها أي دول المشرق العربي . ومع ازدياد الطلب على العمالة في الدول الخليجية وليبيا تكلفت عمالة دول المشرق العربي (وتونس جزئيا) بالاستجابة في حين لم تعد هناك موجات جديدة من هجرة عمالة دول المغرب العربي في ظل ظروف الدول الأوروبية آنذاك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وبذلك فسرعان ما أخذ الموقف في التبدل بحيث تعادل نصيب عمال دول المشرق ودول المغرب العربي من التحويلات في ١٩٧٥ ليشهد عام ١٩٧٧ ارتفاع نصيب دول المشرق إلى الثلثين وهو نصيب استمر في الزيادة باطراد خلال السنوات التالية .

وعم ناحية أخرى ، فإن محاولة النظر إلى تحويلات العمالة العربية المهاجرة كدفعات خارجة من الدول المستوردة للعمالة تظهر بعض النتائج الهامة . فبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ قدرت إجمالي تحويلات العاملين المغتربين في الدول المستوردة للعمالة وبما فيها الجزائر والمغرب والأردن واليمن الشمالي باستثناء الإمارات والعراق (بنحو ٢,٥ مليار دولار سنويا في المتوسط . وقد ارتفع هذا الإجمالي إلى ٥,٢ مليار دولار في ١٩٧٨ خص الدول العربية المصدرة الرئيسية للعمالة (مصر - السودان - سوريا - الأردن - شطرى اليمن) نحو ٨٧٪ منه ويبدو أن التغير الذي طرأ على هيكل العمالة المغتربة في دول الخليج العربي انعكس بشدة على تحويلات العمالة العربية الوافدة من الدول المشار إليها (دول المشرق العربي) . فمن ناحية أولى استمرت تحويلات العمالة الوافدة إلى الدول العربية البترولية في الزيادة المستمرة حتى ١٩٨٢ بحيث بلغت في ذلك العام نحو ١٠ مليارات دولار وهو ما يمثل تقريبا ضعف ما كان عليه في ١٩٧٨ : إلا أن ، الزيادة في تحويلات العمالة العربية اتجهت للانخفاض بعد ١٩٨٠ كما سلفت الإشارة ومن ثم اتجه نصيبها من إجمالي التحويلات إلى التراجع بحيث اقتصر على ٧٣٪ في ١٩٨١ و ٥٨٪ فقط في ١٩٨٢ وبافتراض استمرار انخفاض نصيب تلك الدول في ١٩٨٣ فإن تحويلات العمالة العربية كان يتوقع ألا تتجاوز ٥ مليارات دولار ، إلا أن الأرقام تشير إلى ارتفاعها إلى نحو ٦,٧ مليار دولار بنسبة ٦٨٪ من إجمالي تحويلات العمالة المغتربة

استمرت في الزيادة بعد ذلك فإن معدلات الزيادة كفت عن اتخاذ شكل الطفرات السابقة بحيث قدرت في ١٩٧٧ بنحو ٢,٩ مليار دولار وفي ١٩٧٨ ، بحوالي ٤,٥ مليار ارتفعت إلى ٥,٣ مليار في ١٩٧٩ ثم إلى ٦,١ مليار دولار في ١٩٨٠ وهو أعلى رقم لها على الإطلاق . وبذلك تكون تحويلات العاملين من الدول المذكورة قد ارتفعت بكثير من ١,٦ مرة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ وهو ارتفاع يعكس العوامل التي سبق تفصيلها وعلى الأخص ما تعلق منها بارتفاع حجم العمالة ومستوى الدخل .

وتتلق هذه الفترة تاريخيا مع الحقبة التي شهدت ارتفاعا مستمرا في أسعار البترول وفي عائداته وفي فوائض موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة وهي الفترة التي أصبحت معها هجرة العمالة إلى الدول العربية النفطية إحدى الظواهر الأساسية في العلاقات العربية/العربية ، وقد ترتب على ذلك أن تخلت دول المغرب العربي بصورة تدريجية عن موقعها النسبي كأكبر منطقة يساهم عمالها المغتربون في التحويلات القادمة إلى الدول العربية . ففي ١٩٧٣ كانت تحويلات المغتربين من دول المغرب العربي (ومعظمهم في أوروبا الغربية وإن وجدت أقلية تونسية في ليبيا) تساهم بنحو ٦٧٪ من إجمالي تحويلات العمالة العربية التي تعمل في غير دولها مقابل ٣٤٪ ، للعمالة من الدول سابقة الإشارة إليها أي دول المشرق العربي . ومع ازدياد الطلب على العمالة في الدول الخليجية وليبيا تكلفت عمالة دول المشرق العربي (وتونس جزئيا) بالاستجابة في حين لم تعد هناك موجات جديدة من هجرة عمالة دول المغرب العربي في ظل ظروف الدول الأوروبية آنذاك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وبذلك فسرعان ما أخذ الموقف في التبدل بحيث تعادل نصيب عمال دول المشرق ودول المغرب العربي من التحويلات في ١٩٧٥ ليشهد عام ١٩٧٧ ارتفاع نصيب دول المشرق إلى الثلثين وهو نصيب استمر في الزيادة باطراد خلال السنوات التالية .

وخلال نفس الفترة طرأت تحولات أخرى كان قطباها مصر واليمن العربية . ففي ١٩٧٣ كانت العمالة اليمنية المهاجرة تبعث بتحويلات تقدر بنحو ١٣٥ مليون دولار وهو رقم يمثل ٣٨٪ من إجمالي تحويلات العمال العرب في دول الخليج العربي وليبيا . ويعكس الوجود التقليدي للعمالة اليمنية في السعودية بصفة خاصة . على حين كان نصيب مصر ٨٥ مليون دولار فقط بنسبة ٢٤٪ من

في الدول العربية (باستثناء العراق والامارات) .
ولا شك أن غياب الأرقام الخاصة بالعراق عن قائمة التحويلات من الدول المستوردة للعمالة ساهم في أحداث هذه النتيجة غير المنطقية ، خاصة وأن تحويلات العاملين المصريين في جميع الدول (بما فيها العراق) قد ارتفعت في ١٩٨٢ بأكثر من ٦٨٪ عن العام السابق لنقل إلى ٢,٣ مليار دولار طبقا لبيانات البنك الدولي بنسبة تقترب من ٤٩٪ من إجمال تحويلات العمالة العربية في دول المشرق . وفي حين تفسر هجرة المصريين إلى العراق بمعدلات كبيرة جزءا من هذا الارتفاع فإن العودة النهائية لكثير من المصريين العاملين في الخارج (وعلى الأخص في ليبيا) تفسر الجزء الآخر ومن ثم يكون رقم التحويلات المذكور متضمنا ليس فقط جزءا من تيار الدخول السنوية لهؤلاء العاملين وإنما أيضا مدخراتهم النقدية التي قاموا بتركيبها أثناء عملهم في الدول العربية ، وهو استنتاج يؤكد أيضا ارتفاع تحويلات العاملين في ليبيا (مفتربين وغيرهم) بنحو ٣٧٪ في ١٩٨٢ لتقترب من بليون دولار .

وإذا كان الاتجاه العام لتحويلات العمالة العربية المهاجرة إلى دول النفط العربية يتجه إلى الانخفاض سواء كرقم مطلق أو كنسبة من تحويلات جملة العاملين المغتربين في هذا الدول ، فإن الأمر يختلف من دولة لأخرى فيما بين الدول المستوردة للعمالة والدول المصدرة لها .

فالسعودية قد احتفظت دائما بموقعها على رأس قائمة الدول العربية النفطية التي تستعين بالعمالة الوافدة وبالتالي التي تخرج منها تحويلات هؤلاء العاملين حيث قدرت هذه التحويلات في ١٩٧٨ بنحو ٢,٩ مليار دولار زادت تدريجيا إلى ٤ مليارات في ١٩٨١ ثم قفزت بنسبة ٣٧٪ لتتجاوز ٤,٩ مليار دولار في ١٩٨٢ ويبدو أن اتجاهها الصعودي قد توقف في ١٩٨٢ حيث بلغت ٥,٢ مليار دولار بنسبة ٥٣٪ من إجمال التحويلات من الدول المستوردة للعمالة (بما فيها الجزائر والمغرب والأردن واليمن الشمالية وباستثناء العراق التي لا تتوافر أرقام عنها) .

وقد جاءت ليبيا في المرتبة الثانية حيث قام العاملون المغتربون فيها بتحويل ٥٤٦ مليون دولار في ١٩٧٨ وهو رقم ارتفع في ١٩٨٢ إلى ثلاثة أمثاله وجاوز ٢,١ مليار دولار في ١٩٨٢ وهو ما يعزى للعودة النهائية لكثير من المصريين والتونسيين العاملين فيها في ذلك العام .

وفي حين أن عام ١٩٨٢ كان في الغالب العام الأخير الذي تحقق فيه تحويلات العمال المغتربين قفزات كبيرة في معظم الدول العربية المستوردة للعمالة (السعودية - الكويت - الأردن) - فإن عمان تكاد تنفرد باستمرار زيادة التحويلات المتدفقة منها خلال عام ١٩٨٢ (بنحو ١٩٪) بحيث شكلت نحو ١٨,٤٪ من مدفوعاتها التجارية في ذلك العام وهي أعلى نسبة بين الدول العربية البترولية الأخرى حيث تبلغ النسب المقابلة ١٢,٧٪ في ليبيا و ٧,٧٪ في البحرين و ٧٪ في الكويت و ٦,٢٪ في السعودية وذلك في عام ١٩٨٢ .

أما الدول العربية المصدرة للعمالة فإن الوضع فيها أكثر تماثلا (باستثناء سوريا) فتحويلات العاملين أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلاد ومن حصيلتها من العملات الأجنبية ، وأصبح عدد متزايد من الأسر يعتمد على ما يحصل عليه من تحويلات من الخارج . وفي حالات كثيرة أصبحت قدرة هذه الدول على الاستيراد متوقفة على التحويلات الواردة إليها (وليس على حصيلة صادراتها السلعية) وأصبحت السياسات النقدية وسياسات الصرف تستهدف أساسا اجتذاب هذه التحويلات وليس زيادة الصادرات السلعية . وبذلك فإن انخفاض التحويلات يعني بالنسبة لهذه الدول بأنها دول ريعية ، استفادت من النفط الذي لا يوجد على أرضها (أو بالإضافة إلى ما يوجد منه على أرضها وهو يؤكد صفتها الريعية في هذه الحالة) عن طريق تصدير العمالة بدلا من تصدير السلع .

وتشير الأرقام إلى أنه في عام ١٩٨٢ كانت تحويلات العاملين بالخارج من الدول العربية المصدرة للعمالة (باستثناء سوريا) تساهم بنسب تتراوح بين ٢٥,٢٪ (السودان) و ٦٨,٨٪ (اليمن العربية) من متحصلات هذه الدول من العملات الأجنبية .

ففي مصر قدرت تحويلات المصريين العاملين في الخارج (نقدية وعينية) على النحو التالي مقارنة بحصيلة الصادرات والواردات السلعية (بالمليين دولار امريكي) .

الخاصة بين السعودية واليمن (لأسباب سياسية وقبيلية) فإن التغير في هيكل العمالة في السعودية خلال السنوات المقبلة لصالح العمالة عالية المهارة والتخصص قد يؤدي إلى انخفاض كبير في عدد وتحويلات العمالة اليمنية الوافدة إليها وعلى الأخص أن الجزء الأكبر منها يمارس أعمالاً ومنها تأتي في مقدمة المهن التي يتم حالياً الاستغناء عنها .

وتقدم الأردن نموذجا مريكا . . فالعمالة الأردنية في الدول الخليجية ساهمت في تقديم نحو ٢٩٪ من مصادر النقد الأجنبي في ١٩٨٢ حيث بلغت تحويلاتها نحو ١,١ مليار دولار أمريكي وهو رقم تدور حوله تحويلاتها في السنوات الأربع ١٩٨٢/٨٠ إلا أن العمالة الوافدة إلى الأردن قامت بتحويل مبالغ متزايدة خلال نفس السنوات بلغت ٤٠٢ ملايين دولار في ١٩٨٢ بزيادة نسبتها ٢٠٪ عنها في ١٩٨٠ . وفي ١٩٨٤ ارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج بنحو ١١,٥٪ لتتجاوز ١,٢ مليار دولار ، كما ارتفعت أيضا تحويلات العمال المهاجرين إلى الأردن بنحو ١٨٪ لتصل إلى ٤٧٥ مليوناً . وبكس كلا الرقمتين ظاهرة مؤقتة سادت ذلك العام قد يفسرها عودة كثير من الأردنيين العاملين في الدول النفطية من ناحية واستغناء الأردن عن جزء من العمالة الوافدة إليها كرد فعل لهذه العودة من ناحية ثانية ، وهو الأمر الذي انته بانخفاض رقمي التحويلات إلى البلاد وخارجها في ١٩٨٥ إلى مليار دولار و ٤.٢ ملايين دولار على التوالي .

ويشير ذلك كله التساؤل حول مستقبل تحويلات العاملين من أبناء أقطار دول العجز العربية الأساسية . والواقع أن هذه التحويلات تتوقف ليس فقط على الطلب على العمالة في الدول العربية المصدرة للنفط وإنما أيضا على مستوى دخولهم القابلة للتحويل وعلى السياسات المالية وسياسات الصرف الأجنبي في الأقطار المصدرة والمستوردة للعمالة على السواء .

١ - فمن حيث الطلب على العمالة يمكن رصد مجموعة من العوامل التي تعود إلى هبوط حاد في الطلب على العمالة العربية ونحو إحلالها بصورة متزايدة بالعمالة الآسيوية . ومن هذه العوامل ما يلي :

(١) يبرز في البداية اتجاه عام لتخفيض الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري للحد من عجز الموازنات العامة في محاولة لوضع النفقات العامة في مستوى لا يزيد كثيرا عن الإيرادات العامة في معظم

التحويلات	الصادرات السلعية	إجمالي السلعية
٨٢ / ٨١	٤٤٠٠	١٠٢٠٠
٨٢ / ٨٢	٣٧٥٠	١٠٢٥٠
٨٤ / ٨٣	٣٨٠٠	١١٨٠٠
٨٥ / ٨٤	٣٥٠٠	١١٨٥٠
٨٦ / ٨٥	٣٥٠٠	١١١٥٠

وبذلك أصبحت تحويلات المصريين العاملين في الخارج تفوق قيمة الصادرات السلعية منذ ١٩٨٦/٨٥ وتساهم في تمويل نحو ٢١٪ من الواردات ، ومع توقع استمرار انخفاض هذه التحويلات خلال السنوات القادمة (واستمرار أسعار البترول عند مستويات أقل مما كانت عليه قبل مطلع ١٩٨٦) ، فإن حصيلة مصر من النقد الأجنبي ستكون أكثر انخفاضا ومن ثم تكون قدرتها على الاستيراد أكثر ضعفا .

وإذا كانت مصر قد اهتمت منذ بداية السبعينات باجتذاب تحويلات عمالتها في الخارج عن طريق تقديم المزايا والتيسيرات النقدية التي تدور في النهاية حول السماح بتحويل هذه المدخرات بأسعار صرف أكثر انخفاضا للجنه المصري وعلى الأخص من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، فإن الدلائل تشير إلى توقع انتاج نفس السياسة في الوقت الذي تنجه فيه هذه التحويلات للانخفاض .

أما بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية فإن تحويلات عمالها المغتربين ما زالت تحقق زيادة من عام لآخر وإن اتجه معدل الزيادة للانخفاض في السنوات الأخيرة بحيث اقتصر على ١٠٪ في مقابل زيادة بنحو ١٤٪ في ١٩٨٢ . إلا أن أرقام تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج قد بلغت نحو ١,٢ مليار دولار في ١٩٨٢ وهو رقم يمثل نحو ٦٩٪ من إجمالي متحصلاتها من العملات الأجنبية في ذلك العام وحوالي ٣٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي . ويبدو أن الأرقام الخاصة باليمن - على ارتفاعها - أقل من التحويلات الفعلية وعلى الأخص في ضوء إجراء معظم التحويلات عن طريق الوكلاء غير الرسميين الذين يقومون بالوساطة بين العاملين اليمنيين في الخارج (السعودية) وبين أسرهم داخل البلاد في ظل قصور النظام المصري عن تقديم خدماته خارج المدن الكبيرة . ورغم أنه يمكن اعتبار العمالة اليمنية في السعودية (وتحويلات) أحد مظاهر العلاقة

(١) فمعظم المشاريع التي اقيمت في الدول العربية البترولية وبدأت العمل ستظل في حاجة ماسة إلى من يديرها من غير الوطنيين في الأجل القصير على الأقل . مثال ذلك تشغيل وإدارة شبكات الاتصالات والموانئ والطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشروعات الكيماويات والمستشفيات فضلا عن أن صياغة المعدات والآلات في مثل هذه المشروعات لن يمكن للمحليين القيام بها الا بعد فترة ليست بالقصيرة .

وتشير هذه النقطة مسألة هيكل العمالة الوافدة المطلوب للدول العربية البترولية خلال السنوات القادمة ومدى اختلافه عن الهيكل الحالي أو ذلك الذي كان سائدا في النصف الأول من السبعينات . ومن ثم فإن التغيير الأساسي الذي سيطرأ خلال السنوات القادمة سيكون محله التركيب النوعي للعمالة الوافدة وليس فقط عددها . وإذا كان سيتم الاستغناء تدريجيا عن العمالة الماهرة ونصف الماهرة أو غير المتخصصة أوحى في بعض التخصصات (المعلمين إلى مستوى معين على سبيل المثال) فإن هناك تخصصات ستستمر الحاجة إليها لبعض الوقت وقد يكون لاستمرار الطلب على هذه التخصصات (أو زيادته في بعض الحالات) آثار بالنسبة لتحويلات العاملين إلى دولهم الأم تغطي جزءا ملموسا من الآثار الناجمة عن انخفاض العدد الكلي للعمالة الوافدة كظاهرة عامة .

(٢) ومن ناحية أخرى يبدو أن جانباً هاماً من العمالة العربية الوافدة إلى الدول البترولية يعمل في المجالات العسكرية وبعض الأنشطة المرتبطة بها مثل بعض التخصصات الهندسية والفنية الدقيقة . ويمكن افتراض أن الطلب على خدمات هذه الفئات لا تسري عليه أساسا الإجراءات التي اتخذت لتخفيض العمالة الوافدة ، وعلى العكس يتوقع أن ترتفع أعداد العمالة العربية الوافدة إلى الدول البترولية للعمل في هذه الأنشطة .

(٣) ومن ناحية ثالثة فإن ظروف الحرب العراقية الإيرانية تجعل من العمالة المهاجرة إلى العراق عنصرا أساسيا لاستمرار الانتاج ، نتيجة استيعاب نسبة هائلة ممن هم في سن العمل في الأعمال العسكرية المباشرة أو غير المباشرة . ومن ثم فإن استمرار الحرب يعني عدم انخفاض الطلب على العمالة الوافدة إلى العراق (معظمها عمالة مصرية تشير أكثر التقديرات تحفظا أنها لا تقل حاليا عن مليون) . كما أن انتهاء الحرب

الدول العربية البترولية . وقد أدى ذلك إلى إعادة نظر واسعة في برامج ومشروعات التنمية بحيث تم إرجاء تنفيذ الكثير منها أو تقليص الاتفاق عليها .

(٢) اقتصرت بذلك اتجاه عام واسع أيضا للحد من التوسع الائتماني في الدول العربية البترولية وسواء تعلق الائتمان بما يتم الحصول عليه من الجهاز المصرفي أو المؤسسات التي درجت على تقديم القروض بشروط ميسرة لأغراض بناء المساكن وإنشاء الشركات والصناعات المختلفة . وقد أدى ذلك إلى موجة من الركود الاقتصادي النسبي تفاوتت حدتها من دولة لأخرى مؤدية في كل الحالات إلى تقليص الطلب المحلي بما في ذلك الطلب على العمالة الجديدة .

(٣) وتوافقت التغيرات الأخيرة في أسواق النفط مع قرب احتمال ما بدأت الدول العربية في إقامته خلال السنوات السابقة من هياكل أساسية ضخمة شملت شبكات الطرق والمواصلات والموانئ والطارات والمياه والكهرباء فضلا عن الأبنية الإدارية ومباني المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها . وإلى ظل ضخامة ما تمت إقامته أصبح مبررا أن يتم التوقف عن إقامة المزيد من هذه المشروعات ، وهو ما يعني تقليصا للطلب على بعض أنواع العمالة كما سيرد فيما بعد . إلا أن أهمية هذه النقطة تبرز من كون ٢٥٪ على الأقل من العمالة الوافدة في الدول الخليجية تعمل في قطاع التشييد والبناء ، وأن هذه النسبة تصل إلى نحو ٤٠٪ في حالة السعودية .

(٤) وإلى جانب الاتجاه العام لتقليص الطلب على العمالة الأجنبية يبرز اتجاه آخر لمزيد من إحلال العمالة الأجنبية (حالة العمالة الآسيوية) محل العمالة العربية فقد ارتفع رقم العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي وليبيا بمعدلات كبيرة بحيث أصبحت تمثل نحو ربع إجمالي قوة العمل فيها ونحو ٣٥,٤٪ من إجمالي قوة العمل الوافدة في ١٩٨٠ ، وهي ظاهرة لها خطورتها على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في هذه الدول وعلى الأخص الامارات والكويت وقطر والبحرين .

إلا أن العوامل التي تدفع في اتجاه انخفاض الطلب على العمالة الوافدة بصفة عامة والعمالة العربية بصفة خاصة تقابلها من ناحية أخرى عوامل تحدث تأثيرا مضادا من شأنه بقاء الطلب الكلي على العمالة عند مستويات لا تقل كثيرا عنها في أوائل الثمانينات :

لها يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ دولارا شهريا في ١٩٨٢
اصبح أجر القيام بها حاليا يتراوح بين ٨٠ - ١٠٠
دولارا فقط ، مع تخفيض مرات الاجازة (مدفوعة
الاجر) إلى الدولة الام من مرة إلى السنة إلى مرة واحدة
كل عامين أو ثلاثة أعوام .

ومع ذلك فيبدو أن الانخفاض في اجور العمالة
العربية المهاجرة كانت أقل في معدلاتها من اجمالي
العمالة في دول الخليج والسعودية . وتشير التقارير إلى
أن نسبة الانخفاض لن تتجاوز ٢٥٪ مما كانت عليه عام
١٩٨٢ . ويتخذ هذا الانخفاض صورا متعددة منها
المباشر أي تخفيض الاجور الاساسية النقدية ، ومنها
غير المباشر أي اخضاع الدخول للضرائب والحد من
المزايا غير النقدية مثل خدمات السكن وتذاكر السفر ،
بالاضافة لزيادة الرسوم الادارية التي يخضع لها
العاملون .

ج - ويلاحظ أن هذه الآثار المباشرة لانخفاض
عائدات التحويل يمكن أن تخلق منافسة شديدة بين
الدول المستوردة والمصدرة للعمالة في مجال التحويلات .
فمن مصلحة الدول المستوردة للعمالة أن تخلق أو تزيد
القيود التي تحد من حجم تحويلات العاملين فيها
خارجها . على حين أن الدول المصدرة قد دأبت على
اتباع الوسائل الكفيلة باغراء واجتذاب اكبر حجم ممكن
من هذه التحويلات من أبنائها العاملين في الدول العربية
الأخرى . فقررت ليبيا تخفيض ما يسمح للعمالة الوافدة
بتحويله إلى الخارج إلى ٥٠٪ بعد أن كان ٩٠٪ قبل
١٩٨٤ . كما أن النسبة المسموح بتحويلها في الجزائر
هي بين ٥٠٪ و ٦٥٪ وقررت العراق في مطلع عام ١٩٨٦
وضع مزيد من القيود بحيث يتم تخفيض المبالغ التي
يمكن تحويلها في المتوسط من ١٨٠ دولارا إلى ٧٥ دولارا
شهريا . وقد أدى هذا الاجراء الأخير إلى عودة كثير من
المصريين العاملين في العراق ودعا ذلك الحكومة
المصرية إلى التدخل لدى الحكومة العراقية خشية
اتساع نطاق العودة . ولا يستبعد أن تلجأ مزيد من
الدول العربية إلى فرض مزيد من القيود خلال السنوات
القليلة المقبلة . وهذا من شأنه أن يزيد الصعوبات
المالية لدى الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة
والتي تعتمد على هذه التحويلات .

بدوره يعني بدء حركة تعمير يتوقع أن تستوعب المزيد
من الأيدي العاملة التي ستند. أنذاك إلى العراق من
الدول العربية المصدرة للعمالة .

(٤) هناك عامل رابع يتمثل في الاحلال القطاعي
لقوة العمل المستوردة . فقد انخفض مستوى العمالة في
قطاع التشييد ولكن تعاطف هذا المستوى في فروع
الخدمات الشخصية . ويتوقع أن يستمر هذا التعاطف في
الأمم المنظور .

أن التوازن بين العوامل التي تعزز الطلب على الأيدي
العاملة المستوردة من بلاد فائض العمل وتلك التي
تخفض منه يختلف من قطر لآخر . ومع ذلك فإن
الدراسات الجادة التي قام بها بعض الخبراء العرب
وبخاصة دراسات د . نادر فرجاني تؤكد أن التصورات
التي تقوم على افتراض انهيار الطلب على العمالة العربية
المهاجرة في الاقطار العربية الاساسية المستوردة لهذه
العمالة ليس له ما يبرره في الاحصاءات المتاحة . ويمكن
القول بأن الطلب الاجمالي سوف يتراخي تدريجيا حتى
يصل إلى مستوى توازنه لن يقل كثيرا عن المستويات
الحالية .

ب - أما من حيث الدخّل فلا شك أنه سوف يتعرض
لهبوط ملحوظ في اجماليه . ولا شك أن قدرة دول الخليج
على اجتذاب العمالة الوافدة كانت تستند أساسا إلى
المستويات المرتفعة للأجور (بالمقارنة بالدول الام
للمهاجرين) والمزايا العينية (السكن المجاني
أو المدعم ، السفر للدولة الام مرة سنويا ،
الانتقال . الخ) فضلا عن الاعفاء الضريبي للأجور
والمرتبات ، وسواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص
فقد شكلت هذه المزايا عوامل جذب للعمالة بصفة عامة
وللعمالة المدربة مرتفعة المهارة بصفة خاصة حتى أوائل
الثمانينات .

الا أنه مع موجة التراخي في النشاط الاقتصادي في
الدول العربية البترولية بدأ التنافس بين المؤسسات
والشركات في القطاع الخاص في الزيادة بحيث يقدر أن
العطاءات التي قدمت في قطاع التشييد والانشاء خلال
١٩٨٦ قومت في المتوسط بنحو نصف قيمة العطاءات
المماثلة قبل ٣ سنوات فقط . وبذلك كان من الضروري
أن تلجأ المنشآت إلى تخفيض عناصر التكلفة بحيث
يقتصر الانخفاض في الأرباح على أقل ما يمكن ، وكانت
الأجور وما يرتبط بها هي المجال الطبيعي للتخفيض . .
ومن ثم فانه يقدر أن الوظيفة التي كان الاجر الاساسي

٢ - المساعدات المالية الثنائية (العربية - العربية) :

يقدر اجمالي ما قدمته الدول البترولية العربية إلى الدول النامية في شكل مساعدات تنمية ميسرة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ بنحو ٧٥ مليار دولار أمريكي شاركت في تقديمها ٧ دول عربية هي الكويت وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وليبيا وطوال هذه الفترة تكفلت ٣ دول عربية بتقديم الغالبية العظمى من هذه المعونات وهي السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة .

الا ان عام ١٩٧٤ يمثل البداية الفعلية لظهور المساعدات الرسمية العربية ، حيث بلغت جملة المساعدات التي قدمت في ذلك العام نحو ٤,١ مليار دولار وهو رقم يمثل ضعف قرينه في العام السابق مباشرة . ورغم التقلبات الطفيفة في ارقام المساعدات العربية في بعض السنوات فانها اتجهت للزيادة طوال السنوات التالية من السبعينات إلى أن اقصى رقم لها في ١٩٨٠ هو ٩,٦ مليار دولار أمريكي . ويلاحظ أن ذلك تحقق في نفس العام الذي بلغت فيه الفوائض الاجمالية لموازين العمليات الجارية لدول الأوبك اقصى رقم لها (١١١ مليار دولار) . ألا أن ذلك لا يدفع للفؤل بوجود علاقة مباشرة وخطية بين رقم الفائض وجمالي المعونات حيث اسفر عام ١٩٨١ عن هبوط الفائض إلى النصف تقريباً في حين لم تتجاوز نسبة المعونات ١٢٪ لتصل إلى ٨,٤ مليار دولار . كما اسفرت موازين العمليات الجارية عن عجز بنحو ٦,٧ مليار دولار في ١٩٨٢ وانخفض اجمالي المعونات العربية بنحو ٢٠٪ لتقتصر على ٦,٧ مليار دولار (وهو رقم يماثل رقم العجز في ذات العام) . واستمر هذا الاتجاه في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حيث بلغت جملة المعونات العربية الميسرة ما يقدر بنحو ٥,٢ مليار و ٤,٥ مليار دولار على الترتيب . وبذلك تكون المعونات العربية قد انخفضت إلى أقل من نصف ما كانت عليه في ١٩٨٠ .

وفي حين يعكس هذا التطور ما شهدته السوق الدولية للبترول من انخفاض في اسعاره منذ ١٩٨٣ بصفة خاصة ، وهو انخفاض أدى كما سلفت الإشارة إلى هبوط فوائض دول الأوبك (ومعظمها هو في الواقع فوائض دول البترول العربية) ، فإن التطور المشار اليه في حجم المعونات العربية لا يعبر عن واقعها ، حيث

لا تعلن بعض الدول عادة (السعودية) عن كل المعونات التي تقدمتها ، فضلاً عن أن دول البترول الخليجية تقدم منذ ١٩٨١ معونات إلى العراق لتعويضه عن انخفاض صادراته البترولية والمساهمة في تمويل حربه مع ايران .

وقد بلغ متوسط نسبة المعونات الميسرة إلى الناتج القومي الاجمالي للدول العربية المانحة نحو ٢,٤٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، إذ يتم تقديم الجزء الأكبر من المساعدات المالية العربية . نحو ٨٥٪ - في صورة ميسرة وتبلغ نسبة المنح التي لا ترد نحو ٥٠٪ من اجمالي المساعدات . وتأخذ هذه المساعدات شكلين رئيسيين : الشكل الأول هو المساعدات الثنائية وهي ترتيبات بين الجهة المانحة للمعونة والدول المتلقية لها وقد تكون هذه المساعدات الثنائية إما من خلال علاقة بين الحكومات مباشرة ، وإما أن تتدفق من خلال صناديق تنمية أهمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي والصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية . وقد بلغت رؤوس أموال هذه الصناديق نحو ١٢ بليون دولار أما الشكل الثاني فهو المساعدات المقدمة من خلال مؤسسات متعددة الاطراف مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

وما يهتما هنا هو التركيز على المساعدات العربية العربية وهي كذلك تتم إما على نحو ثنائي أو من خلال مؤسسات متعددة الاطراف .

١ - المساعدات الثنائية العربية / العربية :

تحصل الدول العربية ذات العجز على الجزء الأكبر (نحو ٧٠٪) من المساعدات الرسمية الثنائية التي تقدمها الدول العربية البترولية . بل أن تقديم هذه المساعدات كان يقتصر في البداية على الدول العربية ثم امتد بعد ذلك ليشمل الدول الاسلامية والدول النامية الأخرى . وقد اتجهت المساعدات الثنائية العربية - العربية إلى التزايد بصفة عامة منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ حين بلغت اقصى رقم لها وهو ٤,٦ مليار دولار بزيادة ١١٨٪ عنها في ١٩٧٤ إلا أن هذه المساعدات بدأت في التراجع خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ لتقتصر في العام الأخير على ٣,١٥ مليون دولار ، وتشير بعض المصادر

(٥) عكست أرقام المساعدات الثنائية الاتجاه العام لهبوط مساعدات التنمية العربية ككل بصورة واضحة . ففى حين هبط اجمالي المساعدات الميسرة المقدمة من الدول العربية إلى جميع دول العالم في ١٩٧٣ بنحو ٣٩٪ عما كان عليه في ١٩٨١ فإن نسبة الانخفاض في المساعدات الثنائية بلغت أكثر من ٤٦٪ . ويعكس ذلك التأثير الشديد للمساعدات الثنائية بالأوضاع السائدة في الدول المانحة والموارد التي تخصصها لتقديم المعونات سواء عن طريق الحكومات مباشرة أو عن طريق الصناديق القطرية .

(٦) تتسم المساعدات الثنائية العربية بالتركيز الشديد في توجيهها نحو عدد قليل من الدول العربية مع اختلاف في هذه الدول من عام لآخر . ففي ١٩٧٤ حصلت مصر وسوريا والأردن على ١٦١٥ مليون دولار من جملة المساعدات الثنائية العربية أي بنسبة ٧٦٪ على حين تقاسمت ١١ دولة عربية باقي هذه المعونات . وفي ١٩٨٠ حين بلغت هذه المساعدات أقصى رقم لها لوحظت نفس الظاهرة حين حصل الأردن وسوريا على ٦٠٪ من اجمالي المساعدات وأن كانت النسبة قد انخفضت قليلا (٥٩٪) في ١٩٨٢ . وتعكس هذه الظاهرة المبالغ التي تتزعمها الدول العربية البترولية بتقديمها لدول المواجهة مع اسرائيل طبقا لمقررات القمة العربية .

ب - المساعدات متعددة الأطراف :

مع انشاء صناديق التنمية الاقليمية والسابق الاشارة إلى أهمها بدأت الدول العربية البترولية توجه إلى هذه الصناديق والمؤسسات جزءا متزايدا من مواردها كي تقوم بإعادة تقديمه إلى الدول المتلقية للمعونة . إلا أن الدول العربية مازالت تفضل الاعتماد على المساعدات الثنائية كأسلوب أساسى لتقديم المعونة ، بحيث أن النسبة التي توجه للأجهزة متعددة الأطراف لا تتجاوز ٢٥٪ من اجمالي المساعدات التي يقدمها الكويت وتدور حول ١٠٪ بالنسبة لكل من السعودية والإمارات العربية المتحدة . إلا أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاه ما تخصصه الدول العربية للمنظمات متعددة الأطراف للتزايد كنسبة من اجمالي المساعدات . فقد كانت هذه المنظمات تحصل على ٧,٧٪ فقط من جملة المساعدات في ١٩٨١ ارتفعت إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٨٢ ثم إلى ١٧,٨٪ في ١٩٨٣ . ومن ناحية أخرى فإن الأرقام المطلقة لهذا النوع من المساعدات تبدو أكثر

في هذا الصدد إلى أن العراق يحصل على قدر كبير من المساعدات الثنائية من الدول الخليجية وعلى الأخص السعودية .

ويرغم أن البيانات والاحصاءات الخاصة بالمساعدات العربية (وعلى الأخص المساعدات الثنائية) يصعب التوصل إلى أرقام دقيقة لها سواء لاختلاطها بمساعدات دول الأوبك ككل أو لعدم اعلان بيانات كافية عنها من حيث التوزيع الجغرافي والأغراض التي استخدمت فيها هذه المعونات - على الرغم من ذلك فإن تتبع تطور هذه المساعدات يوضح ما يلي :

(١) كان حظ الدول العربية الأكثر فقرا ضئيلا من اجمالي المساعدات العربية الثنائية طوال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ ، وقد كان أكبر رقم تحصل عليه واحدة من هذه الدول في عام واحد هو ٢٩٤ مليون دولار حصلت عليها اليمن العربية في عام ١٩٨٠ الذي كان بدوره عام الذروة بالنسبة للمعونات العربية .

(٢) تضمنت الأرقام ما خصص لدعم دول المواجهة مع اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في حجم المعونات الثنائية التي حصلت عليها بعض الدول العربية مثل مصر (في عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦) وسوريا والأردن (في عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠) .

(٣) هبطت جملة المساعدات الثنائية في عام ١٩٧٦ - الأمر الذى يعزى أساسا إلى قيام الدول المانحة بتوجيه جزء من مواردها إلى صندوق الأوبك الذى انشئ في ذلك العام . وقد استمر رقم المعونات في الهبوط إلى أن عاود الزيادة في عام ١٩٧٩ بتأثير ما حصلت عليه سوريا والأردن بالدرجة الأولى في ضوء مقررات مؤتمر القمة العربية في بغداد .

(٤) من بين ٧ دول عربية مانحة للمعونة يتركز الجزء الأكبر في المعونات التي تقدمها دول الخليج العربى . ورغم عدم توافر بيانات عن التوزيع الجغرافي للمساعدات الثنائية المقدمة من كل دولة عربية إلى الدول الأخرى ، فإن دول الخليج العربى قدمت في ١٩٧٥ نحو ٩٢٪ من اجمالي المساعدات العربية الثنائية إلى كل دول العالم وارتفع نصيبها في ١٩٨١ إلى نحو ٩٥٪ وتشير بيانات عام ١٩٨٢ إلى أنها قدمت أكثر من ٩٩٪ من هذه المعونات . ويشار في هذا الصدد إلى أن السعودية بمفردها قدمت نحو ٧٣٪ من المساعدات الثنائية في ١٩٨١ ونحو ٧٠٪ في ١٩٨٢ .

المساعدات ليست سوى إحدى صور هذا التدفق وأن الصور الأخرى قد تكون أولى بالاهتمام من قبل الدول البترولية التي يشير بعضها إلى أن عصر المعونات الميسرة قد انقضى وأنه يتعين تطوير العمل العربي على أكثر من محور أهمها الاستثمار المباشر والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات القطرية والتوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة التي تعمل على نطاق اقليمي .

ويبدو من تتبع نشاط الصناديق العربية (القطرية والجماعية) خلال السنوات الأخيرة اتجاها واضحا على طريق تحقيق المتغيرات السابق ذكرها . فالنشاط التمويلي لهذه الصناديق يتراجع من عام لآخر بدأ من عام ١٩٨٢ إلا أن درجة التراجع تبدو كبيرة في الصناديق القطرية (الكويت - أبوظبي) عنها في الصناديق الجماعية (البنك الاسلامي - الصندوق العربي) الأمر الذي يعكس استقرارا نسبيا تتمتع به الصناديق الجماعية وأن كان استنفادها لمواردها الحالية سيحد من قدرتها على تقديم التمويل خلال السنوات القادمة ما لم تتم زيادة رؤوس أموالها المدفوعة أو تقديم موارد جديدة إليها .

أما بالنسبة للمساعدات الثنائية الحكومية العربية - العربية فهي بطبيعة الحال خاضعة لتطور العلاقات العربية . فاستبعدت مصر من قائمة الدول العربية المتلقية لهذا النوع من المساعدات بعد مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب في ١٩٧٩ على حين زاد نصيب سوريا ومنظمة التحرير ثم العراق . على أن عام ١٩٨٦ قد شهد تحولا جذريا بامتناع الكويت عن دفع هذه المساعدات لسوريا ومنظمة التحرير وتخفيض الدول العربية الأخرى لهذه المساعدات على أن التحول الأكبر سوف يتمثل في إعادة مصر إلى قائمة الدول المتلقية للمساعدات الحكومية وخاصة من جانب الكويت ودول خليجية أخرى في مقابل استبعاد سوريا .

٣ - التجارة البينية العربية :

تتسم التجارة العربية البينية بالمحدودية الشديدة ، حيث لم تتجاوز نسبتها إلى جملة التجارة العربية نحو ٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٣ ، في الوقت الذي بلغت فيه معدلات التجارة البينية للمجموعات

استقرارا عن مثيلاتها بالنسبة للمساعدات الثنائية وتجه إلى الارتفاع كقاعدة عامة . فقد خصصت الدول العربية لهذا الغرض نحو ٥١٩ مليون دولار في ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٦٥٠ مليوناً في ١٩٦١ ثم إلى ١١٢٢ مليوناً في ١٩٨٢ . ويعكس ذلك ازدياد الدور الذي تقوم به الصناديق والأجهزة متعددة الأطراف في تقديم المعونة ، وذلك على الرغم من انخفاض ما خصص لهذه الأجهزة في ١٩٨٣ إلى نحو ٩٦٦ مليون دولار .

يتحدد مستقبل المساعدات المالية العربية خلال السنوات القادمة إلى حد كبير بقدرة الصناديق والمؤسسات متعددة الأطراف على زيادة حجم ما تقدمه من مساعدات في الوقت الذي لا يتوقع فيه للمساعدات الثنائية أن تحقق مثل هذه الزيادة في ظل استمرار الظروف الحالية في السوق الدولية للبتروöl .

ويكاد يكون هناك اتفاق على أن السنوات القادمة ستشهد استمرار انخفاض مساعدات التنمية العربية بنوعها الثنائية ومتعددة الأطراف . وتلقى أطراف كثيرة (مثل السعودية والكويت) على المؤسسات متعددة الأطراف مسئولية الاستمرار في توفير التمويل اللازم للدول غير البترولية من مواردها الذاتية خاصة بالنسبة للمؤسسات التي دفعت رؤوس أموالها بالكامل أو بنسبة كبيرة منها . ويشار في هذا الصدد إلى أن الظروف التي انشئت فيها هذه المؤسسات قد لا تتكرر ، ومن ثم يكون مطلوبا اخضاع عملياتها لإعادة تقييم شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة ككل بما فيها انخفاض المعونات الثنائية . ويبدو أن الفترة القادمة ستشهد تغيرات كبيرة في دور هذه المؤسسات الجماعية والطريقة التي تدار بها والمعايير التي يتم على أساسها تقديم المساعدات فضلا عن الأشكال التي ستتخذها هذه المساعدات .

كما يتوقع من ناحية أخرى أن تشهد الفترة القادمة تطورا آخر يتمثل في زيادة دور المؤسسات المشتركة التابعة لجامعة الدول العربية والتنسيق بينها وبين المؤسسات والصناديق متعددة الأطراف ، وهو تطور آخر ذو مغزى حيث أنه باستثناء صندوق النقد الدولي ، فإن المؤسسات الأخرى التابعة للجامعة العربية لا تقدم مساعدات للتنمية وإنما تتعلق أنشطتها بتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات والاستثمار المباشر بين الدول الأعضاء . هذا الاتجاه قد يشكل محورا للعلاقات العربية - العربية في مجال تدفق الأموال باعتبار

الاقتصادية الدولية الأخرى مستويات مرتفعة وصلت إلى ٦٠٪ لدول السوق الأوروبية المشتركة و ٦٥٪ لمجموعة دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) على سبيل المثال .

وبالإضافة إلى محدوديتها تتسم التجارة العربية البينية بتركزها من حيث عدد الدول المشاركة فيها ، حيث تسيطر ٤ دول عربية هي السعودية والكويت والعراق والامارات العربية على نحو ٧٥٪ من حجم الصادرات العربية البينية ، كما يتركز نحو ثلثي نشاط الاستيراد البيني في ٦ دول عربية هي السعودية

والعراق وسوريا والأردن والمغرب والبحرين . وهذا التركيز الجغرافي لتجارة الصادرات والواردات بين الاقطار العربية يقابله تركيز سلمي شديد إذ تكاد التجارة العربية - العربية تقتصر على عدد من المواد الأولية وهي البترول والمواد الغذائية والحيوانات الحية . ويشكل البترول وحده ٧٠٪ من حجم الواردات العربية البينية . ومع ذلك فإن ارتفاع وانخفاض أسعار صادرات البترول كلن محدود الأثر على حجم التجارة وأهميتها النسبية ضمن إجمالي التجارة العربية .

ويوضح الجدولان رقمي (١٢ ، ١٣) تطور حجم التجارة العربية وهيكلها السلمي

جدول رقم (١٢)
تطور حجم التجارة البينية العربية (بالمليون دولار)

صادرات واردات

عام	إلى الدول العربية	الصادرات نسبة مئوية	إلى الدول العربية	الواردات	نسبة مئوية
١٩٧٥	٤,٥	٧٢,٢	٤,٥	٣٦,٩	١١,٣
١٩٧٦	٥,٧	٨٩,٥	٥,٧	٤٥,٤	١٣,٦
١٩٧٧	٦,٧	٩٩,٧	٦,٧	٦٣,٢	١٠,٦
١٩٧٨	٦,٤	٩٨,٥	٦,٤	٧٥,٢	٨,٥
١٩٧٩	٨,٤	١٤٧,٦	٨,٤	٩٨,٩	٨,٦
١٩٨٠	١١,٩	٢٣٢,٨	١١,٢	١٠١,٥	١١,٠
١٩٨١	١٠,٨	٢١٥,٩	١١,٠	١٤٢,٥	٧,٧
١٩٨٢	١٢,١	١١٦,٣	١٣,١	١٤٧,٨	٩,١
١٩٨٣	١٠,١	١٣٧,٩	١٠,٦	١٢٩,٦	٨,٢
إجمالي	٧٦,٦	١٣٦٠,٤	٧٧,٦	٨٣٩,٦	٩,٢

المصدر . مصبوب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد . اعداد مختلفة .

جدول رقم (١٣)
تطور التركيب السعوى للتجارة البينية العربية (نسبة مئوية)

١٩٨٢		١٩٨٠		١٩٧٥	
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٤,٤	١,٠	١٦,٤	١,٤	٢٠,٠	٢,٢
١٢,٦	٩٧,٠	١٠,٧	٩٥,٥	٩,٠	٩٢,٠
٤,٧	٠,٦	٥,٧	١,٠	٦,٧	١,١
٢٧,٢	٠,٩	٣٢,٢	١,٤	٢٨,٩	٢,٦
٤٠,٦	٠,٥	٣٤,٦	٠,٧	٣٥,٠	٠,٩
٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٠,١

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥

الحساب على الدول المؤسسة وهى مصر وسوريا والعراق والأردن) .

جـ - مجموعة دول المغرب العربى : وهى تسهم بنسبة ضئيلة فى التجارة العربية البينية لا تتجاوز ٢٪ للصادرات و ١٤٪ للواردات ، وذلك نتيجة ارتباطها بعلاقات تجارية خاصة مع دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فيما يتعلق بحاصلاتها الزراعية كالحمضيات والزيتون فضلا عن منتجات الصناعات التصديرية التى أقيمت فى تونس والمغرب بصفة خاصة بهدف التصدير للسوق المذكورة .

أما الاتجاه الهبوطى للأسعار العالمية للبترول فقد سبقه وحاصبه تحول الدول الرأسمالية المتقدمة عن السوق العربية وتخفيض حجم وارداتها البترولية منه فى إطار محاولاتها المستمرة لتقليل اعتمادها على بترول الأوبك فضلا عن ترشيد استهلاكها من الطاقة . وقد ترتب على ذلك انخفاض حجم الصادرات العربية الكلية بنحو ٥٩,٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . أما صادرات البترول العربى إلى السوق العربية خلال تلك الفترة فقد ظلت تتمتع باستقرار كبير من حيث الكمية ، بحيث اقتصر الفراجع فى قيمتها على نحو ١٦٪ نتجت

هذا ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث نصيبها الحال فى التجارة العربية البينية إلى المجموعات التالية :

١ - مجموعة دول مجلس التعاون الخليجى : وتحل مركز الصدارة ، إذ تسهم بنحو ٧٦٪ من الصادرات العربية البينية وتحصل على نحو ٥٠٪ من الواردات العربية البينية ويرجع ارتفاع نصيبها النسبى من الصادرات إلى اعتمادها على تصدير البترول ، أما فيما يتعلق بارتفاع نصيبها من الواردات البينية فيرجع إلى وجود البحرين ضمن دول المجلس حيث تقوم وهما باستيراد نحو نصف البترول المتداول فى السوق العربية - وتحصل عليه أساسا من السعودية - لتقوم بتكريره وإعادة تصدير كميات كبيرة منه لدول المجلس الأخرى . بل انمكست هذه العلاقة بين هاتين الدولتين بالارتفاع على حجم التعامل الداخلى بين دول المجلس بحيث أصبحت المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء تمثل نحو ثلثى تجارتها الكلية .

ب - دول السوق العربية المشتركة : وتحل المكانة الثانية من حيث نصيبها فى أجمالى التجارة العربية البينية حيث تسنأثر بنحو ١٥٪ من الصادرات العربية البينية و ٢١٪ من الواردات العربية البينية (يقتصر

اساسا عن انخفاض الاسعار وكانت المحصلة ارتفاع الالهمية النسبية للصادرات البينية ضمن جملة الصادرات العربية من ٥,١٪ عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٧,٣٪ في عام ١٩٨٣ وهو أعلى معدل لها خلال السنوات العشر الماضية .

ومن ناحية أخرى لم يترقب على تراجع الاسعار العالمية للبترول انخفاض ملموس في حجم الواردات العربية الاجمالية ، بل على العكس ارتفعت قيمتها من ١٠١,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٢٩,٦ بليوناً في عام ١٩٨٣ ، الأمر الذي يعكس اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى للحصول على احتياجاتها السلعية المختلفة وعلى رأسها المواد الغذائية من ناحية ، واتجاه الاسعار العالمية للسلع الصناعية (التى تشكل أكثر من ثلثى الواردات العربية) إلى الارتفاع من ناحية أخرى . الا انه كان من الطبيعى أن ينعكس انخفاض اسعار البترول في انخفاض قيمة الواردات العربية

البينية لتقتصر على ١٠,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٣ ، مقابل نحو ١١,٢ بليوناً في عام ١٩٨٠ ، وترتب على ذلك تراجع الالهمية النسبية للواردات البينية ضمن جملة الواردات العربية من ١١٪ إلى ٨,٢٪ خلال نفس الفترة .

وبذلك يتضح أنه سواء تعرضت الاسعار العالمية للبترول للارتفاع او الانخفاض فإن الظاهرة السائدة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية العربية هى الاعتماد المتزايد على السوق الدولية خارج نطاق السوق العربية وأن ارتفاع الالهمية النسبية للتجارة العربية البينية في حالة حدوثه يأتى كتعبير عن انكماش فرص التصدير إلى اسواق الدول الرأسمالية المتقدمة . ويعنى ذلك أن الاقتصاديات العربية تتكامل أساسا مع السوق الرأسمالية وأن صادرات البترول قامت بدور في تعميق هذا التكامل والاندماج .



جمهورية مصر العربية

القسم الأول

ملاح عامّة

كان عام ١٩٨٦ بالنسبة لمصر - عاما مثقلا بالمشكلات والتحديات ، سواء فيما يتعلق بالوضع الداخلي او العلاقات الخارجية . وإذا كانت الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعى والسياسى السائد الآن فى المجتمع المصرى وتوجهاته الخارجية ، قد تمت صياغتها فى السبعينات ، خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، أى حوالى منتصف السبعينات ، وانطوت على تغيرات جذرية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عن المرحلة التى سبقتها ، فيمكن القول أن منتصف الثمانينات يمثل النقطة الزمنية التى استكملت عندها تلك الملامح الكبرى للنظام قسماتها ، وبدأت تنتج آثارها الفعلية . وبعبارة أخرى ، فنحن منذ منتصف الثمانينات نستطيع - بقدر غير قليل من الموضوعية - تقييم سياسات مثل الانفتاح الاقتصادى او التعدد الحزبى ، وتقييم التوجهات والعلاقات الخارجية التى صاحبت تلك السياسات . ومن هذا المنظور يمكن فهم وتفسير تطورات عام ١٩٨٦ مثلما حاولنا فى العدد الاول من التقرير

الاستراتيجى فهم وتفسير الكثير من تطورات ١٩٨٥ .

والنقطة الهامة الأخرى هنا ، لدى النظر إلى الفترة المشار إليها من التاريخ المصرى المعاصر ، هى انقسامها بين نمطين للحكم فى إطار نفس النظام السياسى ، أى حكم الرئيس السادات حتى سبتمبر ١٩٨١ وحكم الرئيس حسنى مبارك منذ اكتوبر ١٩٨١ . وكما ذكر فى التقرير الاستراتيجى الاول فإن « استمرارية الطابع العام لخريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية ومواقفها السياسية ، كما كانت عليه فى ظل الرئيس السادات ، لا تنفى أن مجيء الرئيس حسنى مبارك إلى السلطة حمل تغييرا فى طبيعة القيادة السياسية ، وأن هذا التغيير أوجد مجموعة من الضوابط لترشيد النظام فى إطار الحفاظ على مساره العام » .

فى هذا السياق ، يمكن - فيما يتعلق بعام ١٩٨٦ - رصد مجموعة من الاتجاهات العامة ، المؤثرة على التوجهات الاستراتيجية العامة لمصر ، وذلك فى مجالات الاقتصاد ، والسياسة الداخلية ، والسياسة الخارجية :

أولا : في المجال الاقتصادي

عام ١٩٨٦ رؤوس الأموال الخليجية .

على أن هذه الجهود الأخيرة لم تصل في عام ١٩٨٦ إلى الحد الذي يمكن معه القول بحدوث تغيير إيجابي حاسم نحو حل أى من المشكلات الأساسية للاقتصاد المصرى . وفى واقع الأمر ، فإن حدة هذه المشكلات وحيويتها يجعل منها مشكلات أوسع بكثير من المجال الاقتصادى المحض . ومن المنظور الاستراتيجى العام للدولة المصرية يمكن القول أن المشكلات الاقتصادية الراهنة ، والتي زاد الإحساس بها عام ١٩٨٦ ، تعكس مخاطر مباشرة على المصالح القومية المصرية ، وعلى الأمن القومى المصرى ، وعلى وجه التحديد ، فإن الاعتماد الغذائى الشديد على الخارج خاصة بالنسبة للقمح ، والديون المتفاقمة وفوائدها الباهظة ، فضلا عن الارتباط المتزايد غير المخطط بالتكنولوجيا الأجنبية المتقدمة خاصة فى المجالات غير التقليدية (مثل الطاقة النووية) .. تقدم أمثلة واضحة لما يمكن أن تحمله المشكلات الاقتصادية من قيود على الإرادة المصرية ، خاصة فى تعاملها مع البلاد المانحة للغذاء والمعونات ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

خيم الإحساس بوطأة الديون الخارجية ، وعبء تسديدها لسنوات عديدة قادمة ، على الحياة العامة فى مصر عام ١٩٨٦ . وبالرغم من اشتراك مصر فى هذه المشكلة - أى مشكلة الديون الخارجية - مع الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث ، فضلا عن تعديها الميدان « الاقتصادى » إلى كافة الميدان السياسية والاجتماعية ، إلا أنه كان من الطبيعى أن تثار التساؤلات حول مسئولية سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تفاقم هذه المشكلة ، وحول إمكانيات ترشيد هذه السياسة ودعمها ، بما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى بحيث يتم تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى ، فضلا عن تسديد الديون وفوائدها المرتفعة . وهكذا ، وفى الوقت الذى استمرت فيه الجهود الحكومية الرسمية لمواجهة المعدلات المتزايدة للتضخم ، وتخفيف أعباء المعيشة عن كاهل الطبقات المتوسطة والدنيا ، ومحاربة الأنشطة الطفيلية ، والمظاهر المختلفة للفساد سواء فى القطاع العام أو الخاص ، شهد العام نفسه جهودا لتشجيع النشاط الإنتاجى الزراعى والصناعى ، وتوجيه مزيد من الأموال للاستثمار ، والحد من الاستهلاك ، فضلا عن جهود منظمة لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية ، خاصة رؤوس الأموال العربية ، والتي برز منها

ثانيا : في مجال السياسة الداخلية

الامن المركزى ، فإن الامر لم يكن كذلك دائما بالنسبة لاحداث الاحتجاج الاخرى .

إن هذا ينقلنا إلى الخطر الثاني الذى يهدد التوجه الديمقراطي في مصر وهو ضعف قنوات التعبير النظامية أمام بعض الفئات والقوى السياسية . مرة ثانية ، فإن الكثير من وقائع عام ١٩٨٦ يمكن أن تعزى إلى تلك المشكلة ، فلا يمكن القول ان توفير تلك القنوات خاصة من خلال التنظيمات النقابية والحزبية - سوف يعنى تزايداً ليا في قوة وفاعلية تلك القوى ، بل - على العكس - فإنه قد يساعد على إظهار فاعليتها وحجمها الحقيقي ، الذى قد لا يكون بالضرورة بالفاعلية او الحجم الذى تتصور به في ظل الحرمان من الشرعية .

إن هذه « المخاطر » التى تكتنف تطور الاتجاه الملن نحو الديمقراطية ، هى التى تفسر ايضا أكثر من سلوك اوسمة للنظام السياسى عام ١٩٨٦ ، وعلى سبيل المثال ، فإن مد العمل بقانون الطوارئ لا يعكس فقط الشعور بعدم كفاية القوانين العادية لمواجهة بعض الاعمال الضارة بأمن الدولة ، وإنما يعكس أولا الشعور بوجود احتمالات حقيقية لنشوب مثل تلك الاعمال . ويرتبط بذلك ايضا تردد الدولة في حسم كثير من المشاكل السياسية وتركها - بدلا من ذلك - للحسم من جانب السلطة القضائية ، بما في ذلك الفصل في شرعية الوجود العلنى لقوة سياسية معينة .

على أن القضاء على التحديات السالفة لا يعنى بالضرورة حماية وازدهار الديمقراطية . إن تقليل حدة

من الناحية السياسية ، وإذا سلمنا بأن التوجه الاستراتيجى للنظام ظل مرتبطا بشعار « الديمقراطية » قبل أى شعار آخر ، يمكن القول ان عام ١٩٨٦ شهد تحديات خطيرة لذلك التوجه . وكان تمرد جنود قوات الامن المركزى في ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ اول واهم تلك التحديات ، ولكن سلسلة غير قصيرة من اعمال الاحتجاج والعنف شهدتها ايضا عام ١٩٨٦ ، مثلت اختبارا صعبا للتوجه الديمقراطى ، وهددت الاستقرار السياسى .

ولقد اتسم رد الفعل الشعبى لاحداث الامن المركزى بقدر كبير من النضج والوعى مما دلل على ان « التربية » الديمقراطية - ايا كانت نواحي القصور او التجاوز فيها - لم تكن ابدا ذات عائد سلبي بل - على العكس - كانت الديمقراطية هى التى حمت مصر في تلك الايام العصيبة . ولكن احداث الامن المركزى ألقت ايضا الضوء الكاشف على حقيقة اساسية وهى ان الخطر الاول الذى يهدد التوجه الديمقراطى في مصر إنما يتمثل في المظاهر الفجة للثقافات الطبقي والظلم الاجتماعى والتى تنعكس في الظروف المعيشية الصعبة لقطاعات واسعة من المواطنين ، في اسفل السلم الاجتماعى . إن هذه المظاهر هى التى تفسر ايضا حركات الإضراب والاعتصام التى قامت بها جماعات من العمال والمهنيين (وربما كان امها إضراب عمال السكك الحديدية) في عام ١٩٨٦ . ولما حين كان رد الفعل الحكومى متسما بكثير من الموضوعية وضبط النفس في مواجهة أحداث

السياسية المختلفة ، وهو ما يفترض أن يكون تطوراً إيجابياً نحو تبلور هذه القوى ، ووضوح أهدافها ومبادئها ، الأمر الذي يمكن أن ينعكس على دورها في النظام السياسي مستقبلاً . وفي مواجهة ما يمكن أن نسميه « إجتاه ثورة يوليو بدون ناصرية » الذي بلوره الحزب الوطني الحاكم ، تميزت أكثر وأكثر فئات الناصريين ، فضلاً عن تمييزها عن قوى اليسار الأخرى ، وهو ما يعمل أيضاً تأثيرات بعيدة المدى على حزب التجمع . وأخذ الاقتراب أو الابتعاد عن القوى « الإسلامية » خاصة الإخوان المسلمين ، يلعب دوره في فرز وغلبة التيارات المختلفة داخل أحزاب العمل والأحرار ، بعد أن أنهار التحالف المؤقت مع حزب الوفد . وفي حين استمر هذا الأخير في لعب دوره كأكبر أحزاب المعارضة بلا منازع ، فإن عجزه عن تجاوز عقدة الصراع التاريخي مع ثورة يوليو وممارستها ، يضع قيوداً حقيقية على تطوره ، ولكنه يسهم في مزيد من تحديد هويته الاجتماعية والفكرية .

وأخيراً ، فإن قدرة أطراف العملية السياسية في مصر على الخضوع لمقتضيات النظام التعددي بدت ضئيلة في أكثر من مناسبة في خلال عام ١٩٨٦ . وفي حين أصرت الحكومة على موقفها المتمسك بالقائمة المطلقة كنظام تجري على أسسه انتخابات مجلس الشورى ، وأجريت بالفعل الانتخابات وسط مناخ شعبي يتسم باللامبالاة ، ويضع شكوكاً قوية على حجم المشاركة فيها ، فإن أحزاب المعارضة لم تجد في جعلتها سوى « المقاطعة » . وأيضاً ، وبمناسبة تقييم قانون الانتخابات ، لم تتحرك الحكومة لتغييره إلا عقب صدور رأي هيئة مفوضي مجلس الدولة بعدم دستوريته .. وفي المقابل ، فإن قوى المعارضة التي طالبت بحل مجلس الشعب ، لم تبد من النشاط والفاعلية ما يدل على قدرتها على مواجهة نتائج هذا الحل وخوض انتخابات جديدة قبل الأوان .

التفاوتات الاجتماعية وتخفيف الظروف الاقتصادية الصعبة ، وإتاحة المزيد من وسائل التعبير المنظم للقوى السياسية ، يضع أسساً أكثر رسوخاً للممارسة الديمقراطية ، ولكن بقاء تلك الديمقراطية واستمراريتها ، إنما يرتبط بمدى « فاعلية » النظام الديمقراطي التعددي في إنجاز الأهداف الكبرى على كافة الأصعدة أمام الدولة المصرية . وبعبارة أخرى ، فإن الديمقراطية التعددية ، ليست هدفاً في ذاتها ، وإنما هي وسيلة لتحقيق ازدهار الوطن والمواطن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، من خلال ترشيد النظام السياسي ، والارتقاء بمستوى أدائه . هنا ، نواجه - فيما يتعلق بهام ١٩٨٦ - ببعض الملاحظات سواء بالنسبة للسلطة الحكومية أو للقوى السياسية خارج الحكم ، أو هما معاً :

من الناحية الأولى يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد أكثر من مظهر لضعف أداء الجهاز الحكومي ، أو قلة كفاءته .

وعلى سبيل المثال ، فقد انشغل الرأي العام في مصر عام ١٩٨٦ بقضايا تسرب الإشعاع النووي من أحد الأجزاء العلمية بجامعة القاهرة ، وحدث عدة انفجارات أو حرائق في أكثر من مدينة بسبب حالات من الإهمال أو عدم الانضباط ، والأخطاء التي شابت مشروعات الصرف الصحي بمدينة الاسكندرية وأدت إلى تلوث مياه الشاطئ ، وظهور شكوك خطيرة حول ممارسات بعض شركات توظيف الأموال ، التي اجتذبت - تحت شعار المعاملات الإسلامية - ملايين الجنيهات من مدخرات المواطنين بحيث لم تنتبه الدولة لمخاطرها إلا في وقت متأخر للغاية .. الخ . لقد لعبت أحزاب وصحف المعارضة دوراً هاماً في الكشف عن جوانب القصور الحكومي في تلك القضايا وغيرها - بصرف النظر عن بعض التجاوزات أو المبالغات - ولكن فاعلية هذا الدور الرقابي لأحزاب المعارضة إنما يرتبط باستعداد الجهاز الحكومي - وقدرته - على تلاقي تلك الأوجه للقصور ، بما في ذلك إدخال تعديلات أساسية على أدائه .

- من الناحية الثانية ، وفيما يتعلق بالقوى السياسية خارج الحكم - سواء في إطار أحزاب المعارضة أو خارجها ، وكجزء من النظام السياسي ككل - يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تطورات بطيئة على طريق « فرز » و « تمييز » القوى

ثالثا : في مجال السياسة الخارجية

من القوة العراقية كعنصر في المواجهة ضد إسرائيل ، وإنما أيضا عن انشغال باقي القوى الاقليمية في المنطقة (خاصة السعودية وسوريا) بمواجهة الخطر الإيراني المتصاعد ، فضلا عن ذلك ، فإن حسم الصراع في الخليج لمصلحة إيران يعني تجريد الصراع العربي - الإسرائيلي لمصدر أساسي من مصادر أهميته الدولية - المقترنة بقرية من الخليج - وتجمد احتمالات النسوية لصالح الوضع الراهن ، الموالي لإسرائيل أساسا . إن ذلك التزايد في عناصر قوة إسرائيل - حتى في ظل علاقات السلام معها - ينطوي على تهديد كامل للأمن القومي المصري ، لا يمكن إغفاله .

- إن حدوث انتصار إيراني يعني - ثانيا - أن تدعم - من بين التيارات « الإسلامية » الناشطة في المنطقة ، أكثر تلك التيارات تعصبا وتشددا ، بما يحمله ذلك من احتمالات للانشقاق الديني والطنفي في المنطقة كلها ، ولا يتصور أن تكون مصر بمعنى عن ذلك كله ، خاصة مع السعي الإيراني المخطط لخلق مواطىء نفوذ لها في البلدان العربية والإسلامية .

- والانتصار الإيراني سوف يفتح الباب للطموحات الاقتصادية الإيرانية في منطقة الخليج الفنية ، بما يعنيه ذلك مباشرة من حرمان مصر من مصادر هامة للتمويل وللتعامل الاقتصادي ، يمكن أن تسهم في حل المشكلات الاقتصادية في مصر . وفي الواقع ، فإن هذا الأثر السلبي الاقتصادي يقترن أيضا

حدد التقرير الاستراتيجي العربي الأول خمسة مجالات للاستراتيجية القومية المصرية ، يمكن تتبع التوجه الاستراتيجي العام للدولة بشأنها . وهي : مواجهة الخطر الإسرائيلي - وتأمين العمق الأفريقي لمصر - والالتزام القومي العربي - ودعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث والعالم الإسلامي على وجه الخصوص - ثم الحياد بين الشرق والغرب .

وإذا كان المفترض هو أن هذه التوجهات الاستراتيجية العامة للدولة المصرية تتعلق بالحفاظ على الأمن القومي المصري والمصالح القومية المصرية ، بأوسع معانيها ، فيمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد بعض التطورات التي تنبئ عن تهديدات محتملة - ولو في المدى البعيد - للأمن المصري ، ولمصالح قومية مصرية .

● أن أبرز هذه التطورات تتعلق باستمرار الحرب العراقية الإيرانية ، والآثار التي يمكن أن تنجم عنها . وعلى وجه التحديد ، فإن ما شاهده عام ١٩٨٦ من توقعات متزايدة بإمكانية حدوث تغير ملحوظ في تلك الحرب لصالح الطرف الإيراني ، يمكن أن يصل إلى تحقيق انتصار إيراني ما ، كان لابد وأن تثير القلق من زاوية الأمن المصري والمصالح المصرية :

- فحدث انتصار إيراني أولا - من وجهة النظر المصرية - إضافة - ولو بطريق غير مباشر - لرصيد القوة الإسرائيلية الواقعة على الحدود الشرقية لمصر . أن هذه الإضافة سوف تتجم ليس فقط عن الحد

بمجرد استمرار الحرب واستنزافها لموارد البلدان الخليجية .

- ويرتبط بهذا كله التأثير على هيبة مصر ومكانتها العربية والإسلامية والدولية ، وهي هيبة ومكانة تمثل في ذاتها رصيذا قويا للدولة المصرية يسهم في تقوية موقفها في كافة علاقاتها الدولية .

إن هذه الرؤية للمخاطر المحتملة المترتبة على حرب الخليج لابد وأن تدخل في الاعتبار لدى صانع القرار المصرى فيما يتعلق بتحديد السياسة المصرية إزاء الحرب العراقية الإيرانية ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة المبادرة بأى موقف عدائى تجاه إيران ، أو التدخل فى شئونها الداخلية .

فإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أسهمت - بشكل غير مباشر - فى تكثيف الخطر الإسرائيلى ، فإنها تكون أيضا قد أسهمت بشكل مباشر فى إبراز أهمية الإلتزام القومى العربى لمصر ، أو على وجه التحديد : إبراز أهمية العلاقة المصرية - العربية ، بالنسبة لطرفيها . وبدا الرباط قويا بين الأمن القومى المصرى ، والأمن القومى العربى ككل ، كما بدا أن المصالح الحيوية المصرية إنما تتلقى مع مصالح أطراف عربية ، فى مواجهة المخاطر المشتركة .

على أنه يمكن القول إن المجالات الأخرى للاستراتيجية القومية المصرية ، أى : تأمين العمق

الأفريقى لمصر ، ودعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث - والعالم الإسلامى على وجه الخصوص ، ثم العلاقات بين الشرق والغرب ، شهدت كلها تطورات إيجابية هامة من وجهة النظر المصرية :

- فالتوجه المصرى تجاه أفريقيا ، اكتسب زخما قويا فى السنوات القليلة الماضية ، وتوج عام ١٩٨٦ بحضور مصرى نشط فى كافة المؤتمرات واللقاءات الأفريقية ، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى مع بلدان القارة ، بما يتيح ذلك من دعم الوجود المصرى فيها .

- والأمور نفسه ينطبق على التوجه المصرى إزاء بلاد العالم الثالث ككل ، خاصة من خلال المشاركة الدبلوماسية فى ميادين التعاون الاقتصادى (مجموعة ال-٧٧) وحركة عدم الإنحياز ، والمؤتمر الإسلامى . وفى هذا الإطار ، يبدو صدور إعلان القاهرة للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية فى أغسطس ١٩٨٦ تطوراً ذا دلالة على عودة التوجه المصرى النشط على صعيد العالم الثالث .

- أيضا يمكن القول ، أن « الحياض بين الشرق والغرب » كأحد توجهات الإستراتيجية القومية المصرية ، اكتسب دفعة إيجابية مع التطور الملحوظ الذى شهته العلاقات المصرية - السوفيتية عام ١٩٨٦ - والذي لم تحل دون حدوثه العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

القسم الثانى

السياسة الداخلية

أولا : سلطات الدولة

١ - السلطة التنفيذية :

١ - رئيس الجمهورية :

الاحيان يكون مدير المكتب من أحد كبار ضباط القوات المسلحة . ويجانب ذلك يوجد منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، الذى يتركز أغلب نشاطه فى مجال السياسة الخارجية ، سواء عن طريق حمل رسائل من الرئيس إلى رؤساء دول أجنبية أو المشاركة فى مباحثات مع وفود أجنبية أو عربية . وبعد ذلك نجد سكرتارية الرئيس التى تنقسم بدورها إلى سكرتارية خاصة ويتولاها أيضا ضباط من القوات المسلحة ومنصب سكرتير الرئيس لشئون المعلومات والمقابلة . وقد شهد عهد الرئيس حسنى مبارك نمو مشاركة وزارة الخارجية فى مؤسسة الرئاسة .

وإذا نظرنا إلى الأجهزة الأخرى التى تتبع رئيس الجمهورية مباشرة كما هو مبين فى الرسم رقم (٢) أى مستشارو ومساعدو رئيس الجمهورية والمجالس القومية المتخصصة والمخابرات العامة ، فإن المخابرات العامة التى يتم تجنيد معظم أفرادها من بين صفوف القوات المسلحة يكون لها الصدارة فى عملية تقديم المعلومات إلى رئيس الجمهورية . ولا يتسم أسلوب الرئيس حسنى مبارك بالتوسع فى مناصب المستشارين والمساعدين ، كما أن دور المجالس القومية المتخصصة فى التأثير على عملية صنع القرار ينحصر فى الدراسات التى تقدمها .

فإذا انتقلنا إلى مناصب رئيس الجمهورية فلا شك أن أهم منصب هو منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى يضع القوات المسلحة تحت الإشراف المباشر له ، ومعنى ذلك أن القيادة العامة للقوات المسلحة تتبع

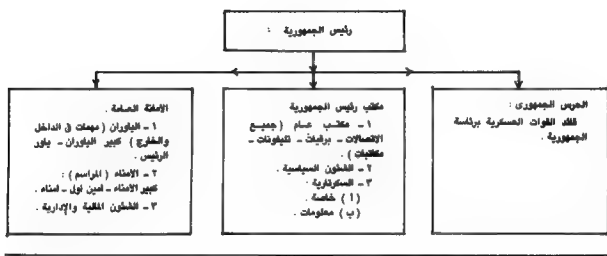
طبقا للدستور المصرى ، يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويضع - بالاشتراك مع مجلس الوزراء - السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها . ويمارس رئيس الجمهورية مهامه من خلال « رئاسة الجمهورية » كمؤسسة مستقلة بذاتها ، تنقسم إلى ثلاثة قطاعات : الحرس الجمهورى ، والأمانة العامة ، ومكتب رئيس الجمهورية (انظر الشكل رقم ١) .

الحرس الجمهورى هو قطاع عسكري محض ، ويتألف من وحدات عسكرية تتبع قائد القوات العسكرية برئاسة الجمهورية الذى يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، وتقوم هذه القوات بمهمة حماية رئيس الجمهورية . أما القطاع الثانى فهو قطاع إدارى ويسمى بالأمانة العامة ويندرج تحته الياوران ويقوم بمهام يكلف بها فى داخل الجمهورية أو خارجها ، وجهاز الأمانة الذى يختص بالمراسم ، وأخيرا الشئون المالية والإدارية . ورغم أن هذين القطاعين يدخلان ضمن تشكيل « مؤسسة الرئاسة » إلا أن دورهما لا يتعدى الوظائف الإدارية أو العسكرية . ولكن « مكتب الرئيس » يمكن اعتباره « مؤسسة الرئاسة » بالمعنى السياسى ، حيث ينقسم إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية وهو حلقة الاتصال بين رئيس الجمهورية شخصيا وجميع الأجهزة الأخرى فى الدولة ، وفى أغلب

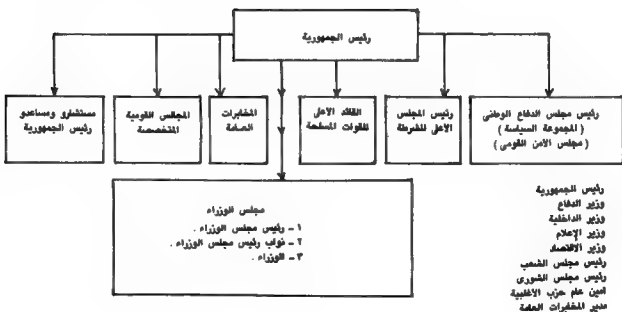
الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها . وقد حل مجلس الدفاع الوطني محل مجلس الأمن القومي سابقا الذى كان يتكون من رئيس الجمهورية ، ووزراء الدفاع ، الداخلية ، الإعلام ، الاقتصاد ورئيسى مجلسى الشعب والشورى وأمين عام حزب الأغلبية ومدير المخابرات العامة الذى يتولى سكرتارية المجلس ويدعو لانتعاده ولم يجتمع هذا المجلس منذ فترة .

رئيس الجمهورية مباشرة كما أن جميع ترقيات ضباط الجيش إلى رتبة لواء فأعلى يجب أن تصدر بقرار جمهورى بناء على ترشيح القائد العام أى وزير الدفاع . كما يرأس رئيس الجمهورية جهاز الشرطة من خلال رئاسته للمجلس الأعلى للشرطة ، وبذلك يكون رئيس الجمهورية المسيطر على جميع أدوات حفظ الأمن والنظام فى البلاد داخليا وخارجيا . وأخيرا يوجد مجلس الدفاع الوطنى الذى خصه الدستور بالنظر فى الشئون

شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)



(١) الرئيس مبارك والأوضاع الداخلية :

حرص الرئيس حسنى مبارك منذ اليوم الأول لتوليته رئاسة الجمهورية ، على تكريس ثلاثة ملامح للنظام السياسى فى مصر فى عهده ، وهى : احترام سيادة القانون ، وتأكيد الديمقراطية السياسية - خاصة حرية التعبير ، ثم الحرص على الاستقرار السياسى .

وقد ارتبط مبدأ سيادة القانون بتأكيد هبة القضاء المصرى باعتباره السلطة الوحيدة القادرة على اتهام المواطن وإدانته أو تنقيده حريته بل كان القضاء هو الجهة المحايدة التى أمكن من خلالها حل الخلاف أو النزاع بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسى . كذلك تبدى التأكيد على سيادة القانون من الدعوة المبكرة للرئيس مبارك لمحاربة الفساد ، وإلى الطهارة والنقاء الثورى . وشهدت سنوات حكم مبارك محاكمة الكثير من المسئولين عن الفساد . وتوازى مع ذلك تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وهو الأمر الذى ارتبط بعودة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كمجلس ذى طابع قضائى صرف ، وكذلك بإسباغ الحصانة على النيابة العامة .

من ناحية ثانية ، تكاد تجمع كافة القوى والتيارات السياسية فى مصر ، على أن مصر أخذت تتمتع - فى ظل حكم الرئيس مبارك - بدرجة من حرية التعبير ، ربما لم تشهدها إلا قليلا فى تاريخها المعاصر . ويتم ممارسة حرية التعبير من خلال الصحافة بالدرجة الأولى ثم من خلال الممارسات العلنية المشروعة للأحزاب القائمة .

وبحثا عن الاستقرار اللازم لنمو وتقدم المجتمع المصرى أصر النظام السياسى فى ظل الرئيس مبارك على عدم إجراء التغيير فى المناصب التنفيذية إلا فى أضيق الحدود .

أما عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، فقد بدأ بأزمة سياسية أمكن احتواؤها بسرعة إلا أن آثارها ظلت باقية لفترة طويلة وهى تمرد وحدات من قوات الأمن المركزى فى بعض محافظات الجمهورية ، كان أهمها محافظتنا القاهرة والجيزة . وقد تدعمت صورة الرئيس شخصيا بعد أحداث الأمن المركزى بسبب سرعة قراره بإزالة وحدات من الجيش إلى شوارع القاهرة وإعلان حظر

التجول ، ثم اجتماعه برؤساء الأحزاب جميعا بعد الأحداث مباشرة ، مما أكد حرص الرئيس مبارك على تأكيد مظهره كرئيس لكل المصريين ، فضلا عن لفت نظر أحزاب المعارضة إلى أن هذه الأحداث تهدد الجميع وليس الحزب الحاكم فقط . ولا شك أن هيئة قوات الشرطة اهتزت بشدة ، وإذا حرص الرئيس مبارك على أن يستعيد تلك الهيبة المفقودة بالأشادة بالروح الوطنية للشرطة وبحض أى تشكيك فى إخلاص وولاء ضباط الشرطة .

وإذا كان الرئيس مبارك قد حرص مع أحداث الأمن المركزى على إحاطة أحزاب المعارضة بالصورة العامة لتطور الأحداث والاستئناس بأرائها ، إلا أن موقف الرئيس مما أسماه بتجاوزات المعارضة وحده انتقاده لها ، إنما سار فى اتجاه متصاعد . وكان من أهم نقاط الخلاف الجديدة الدعوة التى أطلقت فى بعض صحف المعارضة بتخفيض حجم الميزانية العسكرية .

وقد ارتبط بقضية الديمقراطية وحرص الرئيس مبارك عليها حرصه أيضا على الاستمرار فى تدعيم سلطة القضاء فكاد الرئيس على استقلالية القضاء فى أكثر من مناسبة ، وحضر مؤتمر العدالة الأولى الذى نظمه نادى القضاء .

وقد استحوذت القضية الاقتصادية على اهتمام الرئيس مبارك وخاصة قضية الدعم ، وحرص الرئيس طوال العام على دحض أى مزاعم حول إلغاء الدعم وتبديد أى مخاوف لدى الجماهير حول اتجاه الحكومة فى هذه المسألة ، وأكد الرئيس أن الدعم باق وإن كل ما جرى كان مجرد مناقشات فقط لاستطلاع رأى ومشاركة الجماهير فى الوصول إلى قرار سليم يرضى عنه الشعب . وفى إطار المشكلة الاقتصادية أيضا حرص الرئيس على إبراز اهتمامه الشخصى ببناء البنية الأساسية (المرافق العامة مثلا) التى أهملت طوال الفترة السابقة على أساس أنها حجر الزاوية فى أى تنمية اقتصادية قائمة .

وقد شهد عام ١٩٨٦ نهاية خمس سنوات من حكم الرئيس مبارك وبداية العام السادس له وهو العام الأخير بحكم الدستور . إلا أن أسلوب الاحتفال بهذه المناسبة ربما كان مؤشرا على نية الرئيس إعادة ترشيح نفسه العام التالى والإعلان عن بدء الحملة الانتخابية بصورة غير رسمية .

(٢) على الصعيد الخارجى :

أما تصور الرئيس مبارك لدور مصر فى مساندة الدول العربية فى مواجهة المخاطر الخارجية فقد صاادف ثلاثة تطبيقات أساسية ، أولها ، دعم مساندة العراق فى مواجهة التهديد بالغزو الإيرانى لأراضيه - بصرف النظر عن العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، وثانيها : مساعدة السودان فى مواجهة مازق الحرب الأهلية ، عسكريا وسياسيا ، وثالثها هو ابداء استعداد مصر للاسهام فى توفير وسائل ضمان أمن دول الخليج العربى الصغيرة فى مواجهة التهديدات الخارجية وحملات الإرهاب والتخريب الداخلى .

أما بالنسبة للنشاط الخارجى للرئيس مبارك فى عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، فيمكن القول أن الوضع الاقتصادى الصعب فى مصر ، نتيجة انخفاض دخل البترول وتحويلات المصريين بالخارج ، والسباحة ، قد طبع ذلك النشاط أكثر من أى شئ آخر ، وقام الرئيس بجولة فى أربعة بلاد (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا) فى شهر يوليو بهدف اقناع تلك الدول باستخدام نفوذها لدى البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تخفيض عبء الدين على مصر هذا العام وإعادة جدولة ديون مصر لتلك الدول . وقد استجاب وزراء خارجية وتجارة دول مجموعة السوق الأوربية المشتركة جزئيا لمطلب الرئيس مبارك وتقرر إعادة جدولة ١٥٠٠ مليون دولار من أصل خمسة آلاف مليون دولار طلب الرئيس مبارك إعادة جدولتها . كما قام الرئيس بجولة مماثلة فى شهر ديسمبر زار خلالها خمس دول أوربية (فرنسا ، ألمانيا ، رومانيا ، اليونان ، وإيطاليا) . واستحوذت قضية الديون المصرية على جانب أساسى من مباحثات الرئيس مع نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارته لمصر فى شهر أغسطس حيث تركزت مطالب مصر فى ضرورة خفض سعر الفائدة على القروض العسكرية والحصول على دعم واشنطن لموقف مصر أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وأخيرا طلب زيادة قيمة المساعدات النقدية المحولة إلى مصر وكان من المفترض أيضا أن يذهب الرئيس مبارك إلى واشنطن فى شهر سبتمبر ١٩٨٦ إلا أنه أعلن عن تأجيل الزيارة ، وكانت مشكلة فوائد الديون أحد أسباب ذلك التأجيل ، وذلك لاتاحة فرصة أكبر لدراستها .

● وقد ارتبط نشاط الرئيس مبارك مع الولايات المتحدة - إلى جانب الناحية الاقتصادية - بمشكلة

ورث الرئيس حسنى مبارك الكثير من المشكلات فى علاقات مصر الخارجية ، سواء مع البلاد العربية أو مع بلاد العالم الأخرى . وفى حين كان تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المصرية ، ثم من بقية الأراضى العربية ، هو الشاغل الأول للجهود الخارجية للرئيس مبارك خلال السنوات الخمس السابقة ، فإن هذا لم يكن على حساب السعى لترتيب علاقات مصر الدولية كى تكون فى خدمة المصالح المصرية ومتطلبات التنمية فى مصر . وفى هذا الاتجاه ، أعيد تكييف علاقات مصر بالقوتين العظميين فى العالم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وتم عبور الفجوة فى العلاقات المصرية السوفيتية بالرغم من استمرار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة . كما عمد الرئيس مبارك ، من خلال نشاط سياسى ودبلوماسى مكثف ، إلى استعادة مكانة مصر فى الساحة الدولية ، وقد تحقق ذلك بوجه خاص فى استرداد مصر لعضويتها الكاملة فى منظمة الدول الإسلامية ، وإيقاف كافة الأصوات التى تطالب بتجميد عضوية مصر فى مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وانتقلت الدبلوماسية المصرية من موقع الدفاع إلى موقع المشاركة الكاملة فى تحقيق أهداف هاتين المجموعتين الدوليتين .

أما على الصعيد العربى ، فقد اتجهت سياسات وتحركات الرئيس مبارك إلى إعادة التأكيد على الانتماء العربى لمصر ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية فى العلاقة مع البلدان العربية ، ثم دفع التضامن المصرى العربى بقوة إلى الامام . فقد رفض مبارك سلخ مصر عن هويتها وانتمائها القومى العربى ، ورفض الانسحاق وراء حملات الكراهية المتبادلة . ووجد مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية أهم تطبيقاته فى ظل رئاسة مبارك فى الموقف من ثورة أبريل ١٩٨٥ بالسودان ضد نظام حكم الرئيس السابق جعفر نميرى ، وفى رفض تورط مصر فى أى أعمال عدائية ضد ليبيا ، ثم فى رفض المشاركة فى فرض أى حل للمشكلة الفلسطينية على الشعب الفلسطينى من خلال مباحثات الحكم الذاتى التى توقفت نهائيا منذ عام ١٩٨٢ .

الداخلية عقب أحداث تمرد جنود الأمن المركزي .
ويبدو من استعراض نشاط مجلس الوزراء عام ١٩٨٦ أن نشاطه أنصب على المجال الداخل بصفة عامة ، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية ، أما السياسة الخارجية فظلت بالأساس من نصيب رئاسة الجمهورية مع وزارة الخارجية .

وإذا كانت مشكلة « الدعم » قد أخذت تمثل بإطراد إحدى المشاكل الأساسية التي تواجهها أى وزارة في مصر ، فإن وزارة الدكتور على لطفى لم تشذ عن ذلك . وفي هذا الصدد أعلن رئيس الوزراء أن حل مشكلة الدعم لن يكون إلا بتحويله إلى دعم نقدي يتمثل في زيادة المرتبات أو تطبيق نظام الكوبونات لصرف السلع المدعومة وأن ذلك سينفذ خلال السنوات الأربع القادمة تدريجياً ، وهو ما يتفق مع تخفيض اعتمادات الدعم في الموازنة الجديدة ، كما أعلن أيضاً أن الحكومة قد أجرت مجموعة من الدراسات تهدف إلى تحديد مستحقي الدعم حتى تضمن وصوله إليهم وأن هذه الدراسات قد خلصت إلى وجود ٦ مؤشرات تحدد مستحقي الدعم وهي : دخل الأسرة من واقع البيانات الموجودة لدى مصلحة الضرائب إذا كان المواطن خاضعاً لضريبة الإيراد العام ٢ - عدد أفراد الأسرة . ٣ - المهنة التي يشغلها رب الأسرة ٤ - الملكية العقارية ٥ - ما تملكه الأسرة من الأجهزة المعمرة ووسائل المواصلات كالسيارات وأخيراً قيمة استهلاك الكهرباء خلال العام .

وبجانب قضية الدعم شملت أهم القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الوزارة إلغاء القرار ١١٩ الذى كان يحدد أسعار السلع المستوردة ، وقرار توحيد سعر الصرف للعملة الأجنبية في سعرين فقط والموافقة على قوائم الأنشطة ذات الأولوية المطلوب الاستثمار فيها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى والعربى وإزالة معوقات التصدير أمام القطاع الخاص وتسهيل إجراءات عمل الرقابة على كافة الصادرات .

هذا وقد نالت وزارة الداخلية هذا العام اهتماماً خاصاً بسبب أحداث الأمن المركزي على أثر تمرد وحدات من قوات الأمن المركزي بمعسكراتها في محافظات وخروجهم وتعرضهم للمواطنين وممتلكاتهم خاصة في محافظة الجيزة وشارع الهرم على أثر إطلاق إشاعة بعد فترة التجنيد لهم لسنة أخرى رابعة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن حوادث أخرى متفرقة عديدة في المنصورة وبكوم حمادة وقسم الخليفة نالت من

طلباً بين مصر وإسرائيل وإحلال السلام في المنطقة فقد كان الجانب الأمريكى حريصاً على إتمام اتفاقية مشاركة التحكيم بين مصر وإسرائيل وسرعة إنجاز لقاء بين الرئيس حسنى مبارك وشيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى قبل أن يسلم الأخير مهام منصبه إلى إسحاق شامير . وقد ربط الرئيس بين عقد لقاء قمة بينه وبين بيريز وبين إتمام اتفاقية مشاركة التحكيم ، وكان له ما أراد ، وحصل الرئيس على موافقة بيريز على عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الأوسط وهو ما عد مكسباً سياسياً لمصر وتنازلاً من الجانب الإسرائيلى . إلا أن جهود الرئيس مبارك في حمل كل من الملك حسين عاهل الأردن وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على نبذ الخلافات بينهما وإعادة الحياة إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى لم تات بالنتائج المرجوة بسبب تخلى الطرفين عن الاتفاق . وعلى صعيد آخر استمر الرئيس مبارك في مطالبة ياسر عرفات بالبحث عن صيغة للاعتراف بالقرار ٢٤٢ مقابل حصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير في نفس الوقت الذى استمر فيه بجهوده مع الولايات المتحدة الأمريكية لحثها على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير مع دعوة دول السوق الأوروبية المشتركة لأن تلعب دوراً أكبر في دفع عملية السلام بالشرق الأوسط قناعاً للراى العام الغربى أن حل مشكلة الإرهاب لن يكون إلا عن طريق إحلال السلام الشامل . وقد رحب الرئيس مبارك بزيارة شيمون بيريز للمغرب ، إلا أنه يبدو أن القيادة المصرية أصبحت لديها قناعة متزايدة بضرورة مشاركة الاتحاد السوفييتى أيضاً في جهود السلام بالمنطقة ولو من خلال مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا كان الرئيس مبارك قد حصل على موافقة بيريز على مبدأ المؤتمر الدولى إلا أن شقة الخلاف ما تزال واسعة بين مصر وإسرائيل حول صيغة ذلك المؤتمر والأطراف المشاركة فيه ، خاصة مع تولي رئيس وزراء إسرائيل جديد معروف عنه التشدد والتصلب .

ب - مجلس الوزراء :

كان عام ١٩٨٦ هو بالأساس عام وزارة الدكتور على لطفى ، التى تشكلت في سبتمبر من العام السابق له (أى عام ١٩٨٥) واستمرت حتى أوائل شهر نوفمبر ١٩٨٦ . وطوال شهورها الأربعة عشر ، فإن التعديل الوحيد الذى طرأ عليها كان هو الخاص بمنصب وزير

٢ - السلطة التشريعية :

نشاط المجلس :

خلال دور الانعقاد العاشر الثاني للفصل التشريعي الرابع الذي امتد من ١٢ نوفمبر ١٩٨٥ حتى ١٧ يونيو ١٩٨٦ عقد مجلس الشعب ٦٧ جلسة عادية بالإضافة إلى ٣ جلسات مشتركة مع مجلس الشورى تم خلالها اقرار ١٨٤ مشروع قانون و ١٥ اقتراحا بقوانين و ٧٦ اتفاقية و ٤ قرارات جمهورية . وتمت الاجابة عن ٣٢٤ سؤالاً و ٩١ طلب احاطة و ١٧ استجواباً واستمع المجلس إلى ١٠ بيانات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء . وتحدث خلال الدورة ٢٦٤ عضواً وتم اقرار ٣٠٧ تقريراً منها ٢١٠ للجان النوعية و ٩٥ تقريراً للجان المشتركة وتقريرين للجان المركزي للمحاسبات .

وبالنسبة للقوانين التي تم اقرارها بلغ عددها ١٨٩ قانوناً شملت القوانين الخاصة باعداد الموازنات والمحاسبات الختامية والخطة . ومن أهم القوانين التي أقرها المجلس في المجال الاقتصادي قانون اعفاء النقد الاجنبي المودع في بنوك القطاع العام من الضريبة على التركات ورسم الايولة ، وقانون بشأن اصدار سندات تنمية وطنية بالدولار الأمريكي وتعديل قانون بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وتعديل قانون الضريبة على الاستهلاك ، وقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ، وقانون تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب العام . وفي مجال الهيئات القضائية أقر المجلس قانوناً بشأن تعديل قانون ادارة قضايا الحكومة . أما بالنسبة للقوات المسلحة والشرطة فقد أقر المجلس قانوناً بشأن انشاء الكلية العسكرية للعلوم الادارية بالقوات المسلحة ، وتعديلاً لبعض احكام قانون الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف ، وفي مجال الانتاج الزراعي والثروة المائية أقر المجلس قانوناً بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعي وتعديل بعض احكام قانون نقابة المهن الزراعية .

أما في مجال الطاقة فقد أقر المجلس قانون انشاء هيئة استخدام وتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة . وفي مجال النقل والمواصلات أقر قانوناً بشأن تنظيم الارشاد

هيئة رجال الأمن لدى رجل الشارع . مما دفع الرئيس مبارك إلى الاشارة بدور ضباط الشرطة قائلاً ان محاولات فئة محدودة يجب ألا تشوه دور رجل الشرطة الوطني . ودفع الحكومة أيضاً إلى العمل على الاستجابة بشكل اكبر لمطالب ضباط الشرطة فضلاً عن تخفيض قوات الأمن المركزي بنسبة ١٥٪ . ولا شك ان إعادة الثقة في قوات الشرطة أضحت المسؤولية الأولى أمام وزير الداخلية الجديد . من ناحية أخرى ، فإن أحداث الأمن المركزي أسهمت أيضاً في بروز دور القوات المسلحة في حفظ الأمن والنظام وقت الأزمات ، إلى جانب دورها الأصلي في الدفاع عن أمن البلاد .

هذا وقد قدمت وزارة على لطفى استقالتها يوم ١٠ نوفمبر قبل بدء الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى ، وتم تكليف الدكتور عاطف صدقي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بتشكيل الوزارة الجديدة . وقد دخل الوزارة عشرة وزراء جدد وخرج منها أحد عشر وزيراً بينما احتفظ واحد وعشرون وزيراً بمناصبهم .

ورغم توقعات سابقة عن الغاء بعض الوزارات إلا أن التشكيل الوزاري الجديد لم يخفص سوى وزارة واحدة ، ويرجع ذلك إلى دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة هي وزارة التعليم . واستمرت الوزارة في الاحتفاظ بتقليد ضم أساتذة الجامعات حيث بلغ عددهم في الوزارة الجديدة ١٧ وزيراً (١٦ وزيراً في الوزارة السابقة) ، إلا أن الوزارة الجديدة أيضاً قد ضمت أكبر نسبة من الحقوقيين بداخلها منذ قيام الثورة في يوليو ١٩٥٢ حيث بلغوا ١٢ حقوقياً . كما أن معظمهم جاء من جامعة القاهرة ، مما يعكس الدائرة المحيطة بشخص رئيس الوزراء .

وجاء اختيار شخص رئيس الوزراء ليؤكد على استمرار أهمية المشكلة الاقتصادية بالنسبة للقيادة السياسية ، فهو كسلفه من رجال الاقتصاد ، كما أن له أفكاراً متعددة سبق أن طرحت في تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ، التي سبقت له رئاستها .

وقد حدد رئيس الجمهورية الأسباب التي دعت إلى تغيير الوزارة حين عبر في خطاب التكليف للوزارة الجديدة عن الحاجة إلى « تحقيق معدلات أكبر للانجاز وقدر أكبر من التجانس والتنسيق داخل المؤسسات » .

اهم سمات هذه الدورة :

رغم تصريحات المسئولين في بداية الدورة عن « ثورة تشريعية » يقوم بها المجلس لتجميع القوانين القديمة وإقرار قوانين تحل كل التناقضات في المجتمع المصري إلا أن ذلك لم يتم ولم تصدر بعض القوانين التي سبق للمجلس أن أعلن عن قرب إقرارها مثل قانون العلاقة بين المالك والمستاجر في الأراضي الزراعية أو تعديل قانون الجمعيات التعاونية للإسكان أو قوانين الضرائب . كما انتهت الدورة دون مناقشة العديد من القضايا التي تم إدراجها في جدول الأعمال بالمجلس مثل السياسة التموينية والتعليمية وسياسة الحكم المحلي والإسكان والثروة الحيوانية والتصنيع ومشكلة رغيف الخبز والثروة السمكية وحجم الدين ومقدارها وسياسة تصنيع الغزل والنسيج . كما اتسمت هذه الدورة أيضا باختفاء تقارير الجهاز المركزي للحسابات من المناقشات حيث تمت مناقشة تقريرين فقط من أكثر من مائتي تقرير .

كما كان من سمات هذه الدورة أيضا كثرة الصدامات بين أعضاء المجلس من النواب من مختلف الأحزاب بما فيها حزب الأغلبية وبين رئيس المجلس وكانت أبرز تلك المصادمات ما وقعت بين نواب المعارضة من حزب الوفد الجديد وبين المنصة ، والتي أخذت صورة الصراع الفكري بين أعداء ثورة ٢٣ يوليو والمدافعين عنها . وشهدت هذه الدورة استقالة رئيس لجنة الإسكان من رئاسته للجنة احتجاجا على عدم تمكنه من تقديم حل لمشكلة الإسكان وفقا لأسلوب عمل المجلس . كما كان من تقاليد المجلس أن تعقد اللجنة العامة للمجلس اجتماعا شهريا لتنظيم العمل بالمجلس إلا أنها لم تعقد سوى ثلاث جلسات فقط في هذه الدورة .

فيذا نظرنا إلى نشاط الأعضاء فاننا سنلاحظ أن معظم القوانين التي أقرت كانت مقترحة من قبل الحكومة أي أن نسبة القوانين التي تقدم بها النواب كانت قليلة للغاية ، كذلك فإن مشروع الخطة والموازنة اشترك في مناقشته ٣٢ نائبا فقط رغم أهمية الموضوع . بل أن المجلس لم يناقش البنود الكاملة لمشارطة التحكيم حول طابا . وحتى أثير موضوع منح حق اللجوء السياسي للرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري على طريق استجواب قدم لرئيس الوزراء في هذا الشأن رأت المنصة أنه بناء على المادة ٥٣ من الدستور فإن رئيس

بمينا دمياط . وفي الإسكان أقر المجلس قانونا بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . وفي مجال القوانين الخاصة بالعاملين أقر قانونا بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات وأجور أو بدلات أو رواتب إضافية للعاملين بالحكومة والقطاع العام . كما أقر المجلس قانونا بتصحيح أوضاع العاملين ببيئة قناة السويس . كما وافق المجلس على ٣ مشروعات قوانين بمد تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في الأول تفويض في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال التسليح لمدة عام ينتهي في نهاية السنة المالية ٨٦/٨٧ والثاني تفويض في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي لمدة عامين بدءا من ٢٧ يونيو ١٩٨٦ والثالث تفويض في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال تأمين اقتصاديات البلاد لمدة عام . وقد عارض ٢٠ من نواب المعارضة هذه القوانين . كما وافق مجلس الشعب أيضا على قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين رغم احتجاج المعارضة .

وقد قام المجلس بمناقشة عدة موضوعات مثل انتشار ظاهرة السموم البيضاء التي قدم بشأنها ٤٠ سؤالا ، وتوفير بدائل للطوب الأحمر ، والأعلاف ، والأرز ، وأمراض الكلى ، والأعلام ، والتعليم الفني ، وارتفاع أسعار الكهرباء . كما ناقش أيضا تقريرا من الجهاز المركزي للحسابات عن الأمن العام الداخلي وتقريراً عن الدعم . كما نوقشت عدة تقارير خاصة بترشيد الطاقة في الصناعة . وقد عقدت أيضا عدة جلسات استماع لدراسة ظاهرة مدعى الألوية والنبوة للوقوف على آراء رجال الدين في هذه الظاهرة ومحاولة ادخال تعديلات على قانون العقوبات للتصدي لهذه الظاهرة .

وقد استقبل المجلس وفودا من الأردن والعراق ومن البوند ستاج الألماني والبرلمان المغربي ومجلس العموم البريطاني والجمعية الوطنية الفرنسية بالإضافة إلى وفود من اليابان والاتحاد السوفيتي ونيوزيلاند والدانمرك في نفس الوقت الذي قام فيه المجلس بإرسال عدد من الوفود إلى الخارج مثل مؤتمر اتحاد البرلمانات الأفريقية بالمغرب وبينين ومؤتمر الحوار العربي الأفريقي بالمغرب أيضا والمؤتمر الدولي بالمكسيك والمؤتمر البرلماني في أوتواوا بكندا .

الدولة وليس رئيس الوزراء هو الذى يمنح حق اللجوء السياسى ، لذا فلا يمكن استجواب رئيس الوزراء فى امر يخص رئيس الدولة . وعلى هذا الأساس لم يتم ادراج الاستجواب فى جدول أعمال المجلس لأنه لا يدخل فى اختصاص الحكومة . بل وجاء الانتهاء المفاهيمى لدورة مجلس الشعب فى ١٧ يونيو فور مناقشة الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية ليظهر إلى أى مدى تخضع السلطة التشريعية لتأثير السلطة التنفيذية ، رغم عدم استكمال مناقشة بقية الموضوعات ، مما أثار الكثير من التكهّنات حول اسباب ذلك الاسراع بفض الدورة .

وإذا كان من الممكن القول أن السلطة التشريعية أى مجلس الشعب خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية سواء بحكم الدستور بما يتمتع به رئيس الدولة من صلاحيات فى مواجهة مجلس الشعب أو بحكم رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الذى يتمتع بالأغلبية فى مجلس الشعب إلا أن نفس العلاقة لا توجد مع السلطة القضائية . حيث نشب خلاف بين السلطتين التشريعية والقضائية حين أصدرت محكمة القضاء الإدارى أحكاماً لصالح ٢ من مرشحي حزب الوفد فى انتخابات مجلس الشعب فى مايو ٨٤ بتصحيح نتيجة الانتخابات وإعلان فوزهم فى ثلاث دوائر مختلفة ولكن المجلس تمسك برأى اللجنة التشريعية فيه بأنه وحده له الحق فى الفصل فى صحة عضوية أعضائه . وقد استنكرت محكمة القضاء الإدارى رفض المجلس تنفيذ قرارها واعتبرت ذلك عدواناً صارخاً على الدستور وعلى مبدأ حجية الأمر المقضى .

مجلس الشورى :

حدد الدستور مهام مجلس الشورى دون أن يكون له أى دور رقابى أو تشريعى . واعتبر المجلس مذبذباً لإبداء الرأى فى بعض القضايا التى قد تتطلبها الحكومة ، وقد تأخذ بها أو تتركها . ومن الممكن أيضاً أن يلعب المجلس دوراً فى تهديد الرأى العام لبعض القوانين قبل طرحها على مجلس الشعب لإصدارها وذلك تقريبا ما حدث فى المطالبة بتجميد سعر الصرف للعملة الحرة إلى سعرين فقط الذى أخذت به الحكومة بعد ذلك . وقد شهد المجلس إطلاق عدد من الدعوات للمطالبة بقانون جديد للاستثمار يعطى الأولوية للمستثمر المصرى والأنشطة الانتاجية والتصديرية والمطالبة بمراجعة دورية فى نظام الضرائب لتحقيق المزيد من العدالة .

وإذا استعرضنا نشاط المجلس وإجانه خلال هذه الدورة فإنه يكون قد أنجز ٧ تقارير بالإضافة إلى تقريرين نهائيين و ٥٩ قانوناً و ٩ معاهدات واتفاقيات . كما أن المجلس رصد العديد من المشكلات التى أوصى الحكومة أن تعالجها فى الاعتبار عند وضع الخطة الخمسية القادمة وفى مقدمتها القوى العاملة والتدريب والتعليم والبحث العلمى والأمية والثقافة والإدارة والقضايا الاقتصادية والسكان . كما رشحت اللجنة العامة لمجلس الشورى الأعضاء المختارين من الشخصيات العامة لعضوية المجلس الأعلى للصحافة ، والأعضاء المختارين لعضوية مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية والأعضاء المختارين لعضوية الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية وأقرها المجلس بالتصويت وهكذا أمكن استصدار قرار رئيس الجمهورية بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة . كما أجرى المجلس الانتخابات فى المؤسسات الصحفية القومية .

إلا أن أهم حدث خاص بمجلس الشورى عام ١٩٨٦ كان هو إجراء انتخابات التجديد النصفى فى شهر أكتوبر . وقد قاطعت جميع أحزاب المعارضة تلك الانتخابات احتجاجاً على إجراء الانتخابات بنظام القائمة المطلقة .

كما أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين ٣٥ عضواً بالمجلس ، من بينهم ٢٠ عضواً دخلوه لأول مرة . وانتخب الدكتور على لطفى رئيساً للمجلس ، وسط توقعات بأن يشهد المجلس نشاطاً ملحوظاً فى دورته الجديدة .

٣ - السلطة القضائية :

كان القضاء يخضع دستورياً لمجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية وأنشئ فى عام ١٩٦٩ بهدف فرض السيطرة الكاملة للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية ولكن فى عام ١٩٨٤ أعيد مجلس القضاء الأعلى الذى يتكون من رئيس محكمة النقض ورئيسا وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام وأقدم اثنين من نواب رئيس محكمة

الدستور موضع التنفيذ أى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتبسيط نظام التقاضى وتيسير إجراءاته .
وقد أعلن المؤتمر عدة توصيات أهمها يتمثل في إصدار مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية ومراجعة سائر التشريعات لتتفق في أحكامها مع مبادئ الشريعة ، وإلغاء محاكم أمن الدولة ومحكمة القيم وإعادة سائر اختصاصات المحكمة الدستورية العليا إلى القضاء وإلغاء المدعى العام الاشتراكي وقانون حماية القيم من العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وقانون حماية الوحدة الوطنية ومحكمة الثورة وتعديل قانون الأحزاب وتنظيم إشراف القضاء على الانتخابات النيابية في كافة مراحلها .

وقد احتفظ القضاء بدوره في الحياة العامة كمعبر للتعبير عن الرأي في مختلف القضايا من خلال حيثيات الأحكام المختلفة ، ورغم أن محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة رفضت الدعوى بوقف قرار دعوة الناخبين إلى انتخابات مجلس الشورى على أساس القائمة المطلقة إلا أنها أكدت أنه رغم العيوب الدستورية لهذا القانون إلا أنه يلزم للحكم بإلغاء قرار دعوة الناخبين صدور حكم دستوري في شأن دستورية قانون مجلس الشعب .

وكان أبرز حكم قضائي عام ١٩٨٦ من الناحية السياسية هو حكم المحكمة الدستورية العليا بإلغاء العزل السياسي بشأن فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج من حزب الوفد الجديد وبدء النظر في قضايا عدم دستورية العزل السياسي الأخرى للذين أدانته محكمة الثورة عام ١٩٧١ والذين عرفوا باسم مراكز القوى . كذلك فإن ما انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا من عدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، وعدم جواز حرمان المستقلين من حق الترشح والانتخاب ، كان السبب الرئيسي وراء أسراع الحزب الوطني بتقديم تعديل لذلك القانون في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ ، وإقراره في مجلس الشعب .

النقل والقدم اثنين من رؤساء محكم الاستئناف الأخرى . ويختص المجلس بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وتبدي وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة وكذلك سائر شئونهم ويجب كذلك أيضا أخذ رأيهم في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة . ويكون للمجلس بأغلبية أعضائه تعديل مشروع الحركة القضائية بالنسبة للمسائل التي يشترط القانون موافقة عليها . وبذلك يحل مجلس القضاء الأعلى محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في كثير من الصلاحيات إلا أن وجود مجلس القضاء الأعلى لا يؤثر على وجود المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي يظل قائما ليعاير باقي اختصاصاته وفي مقدمتها التنسيق بين الهيئات القضائية وإقرار الموازنة المستقلة للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها والنظر في شئون أعضاء باقي الهيئات القضائية من غير رجال القضاء .

ويعتبر عام ١٩٨٦ عاما حاسما على طريق استقلال القضاء ، وذلك بانعقاد المؤتمر الأول للعدالة الذي دعا إليه نادى القضاء وحضر جلسته الافتتاحية الرئيس مبارك تدليلا على حرصه على تدعيم القضاء والاستماع إلى مطالبهم . وقد ألقى رئيس نادى القضاء ورئيس المؤتمر كلمة نوه فيها بالمكاسب التي حققها القضاء في عهد الرئيس مبارك من أسباغ حصانة القضاء على رجال النيابة العامة وهم قضاة تحقيق ، وتخصيص منصب النائب العام لأول مرة ، وإعادة مجلس القضاء الأعلى الذي أصبح يتكون من القضاة وحدهم ويستقل بتصرف شئونهم . كما نوه رئيس نادى القضاء برفض الرئيس مبارك لمشروع قانون يستثنى أفراد إحدى الطوائف من اختصاص المحاكم العادية (أى الشرطة) وأيضا برفض الرئيس مبارك أسناد التحقيق في أحداث الأمن المركزي إلى غير النيابة العامة وحرصه على أن يكون القانون العادي هو الحكم . غير أن رئيس نادى القضاء طالب بأن تستكمل السلطة القضائية ما تبقى من عناصر استقلالها بأن يكون لمجلسها الأعلى وحده دون غيره أن يتولى كافة شئون القضاء ويضع موازنتها وأن تدرج هذه الموازنات رقما واحدا ضمن الموازنة السنوية للدولة أسوة بما يجرى عليه العمل بالنسبة لموازنة السلطة التشريعية ، كما طالب أيضا بضرورة العمل على إنهاء كافة التشريعات والمحاكم الاستثنائية ، وإعادة اختصاصات القضاء الطبيعي كاملة ، وأن تسرع الدولة من أجل وضع نص المادة الثانية من

ثانيا - الأحزاب السياسية

سياسية عام ١٩٨٦ ، قبل الانتقال إلى عرض موجز للداء السياسي لتلك الأحزاب : في البرلمان ، ومن خلال النشاط الجماهيري والصحافة الحزبية ، ثم عرض لأبرز القضايا الداخلية والخارجية التي دار حولها النشاط الحزبي .

١ - التطور المؤسسي للأحزاب :

ربما كان انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الوطني الديمقراطي هو أبرز الأنشطة التي استهدفت التوجه نحو مزيد من « المؤسسية » ، على صعيد الأحزاب السياسية في مصر عام ١٩٨٦ .

على أن استعراض التطور المؤسسي للأحزاب القائمة سوف يتم هنا من خلال أربعة معايير متعارف عليها في دراسة الأحزاب « كمؤسسات سياسية » ، وهذه المعايير الأربعة هي :

- قدرة الحزب على التكيف والتطور المستمر في مواجهة الظروف المتغيرة التي يمر بها .
- درجة التشعب والتعدد التنظيمي والوظيفي للحزب .

- مدى الاستقلالية التي يتمتع بها الحزب في مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى .

- درجة تماسك التي يتمتع بها الحزب خاصة في اللحظات الصعبة التي يمر بها .

كان الإعلان عن قيام الأحزاب السياسية في مصر في نوفمبر ١٩٧٦ سابقا على صدور قانون الأحزاب السياسية في يوليو ١٩٧٧ ، وكان هذا القانون بدوره سابقا على التعديل الذي أدخل على الدستور المصري في مايو ١٩٨٠ والذي أصدرت بمقتضاه المادة الخامسة من الدستور تنص على أن : « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية » . وبذلك ، فقد شهد عام ١٩٨٦ اكتمال عشر سنوات على « الإعلان » عن قيام الأحزاب في تجربتها الجديدة ، بعد انقطاع دام ما يقرب من أربعة وثلاثين عاما عن التجربة الحزبية السابقة ، أي تجربة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ويبدو أن مرور هذا العقد كان مناسبة لاثارة نقاش - لم ينته بعد - حول الممارسات الحزبية ، وتقييمها ، وطرق تطويرها .

ويمكن القول - بشكل عام - أن عام ١٩٨٦ لم يشهد تطورات هامة على صعيد الأحزاب السياسية القائمة رسميا ، ولكن هذه الاستمرارية - بما تعنيه من بقاء المزايا والعيوب معا ، بالنسبة لتجربة حديثة أو غير مكتملة - إنما تشير إلى نقطة ضعف لا نقطة قوة إذ كان المطلوب أو المفترض في هذه المرحلة هو الاقتراب نحو مزيد من القوة والفاعلية للأحزاب ، وللنظام الحزبي . في إطار هذا التقييم العام ، سوف نعرض هنا بإيجاز شديد للملامح العامة في تطور الأحزاب القائمة كمؤسسات

المنشئة للأحزاب المعارضة هو تحد خطير ومعيار حاسم لمؤسسيها وقدرتها على الاستمرار ، سوف يكون على تلك الأحزاب أن تواجهه يوما ما .

على أن هذا التحدي يتعلق أيضا بانتقال القيادة في الأحزاب إلى أجيال جديدة ، وبالرغم من أن مثل هذا التطور لا يمكن قياسه على مدى سنة أو سنتين ، إلا أنه يمكن القول أن عام ١٩٨٦ لم يشهد أى إرهابات هامة بذلك الشأن في أى من الأحزاب القائمة . وبدءا ، فإن مثل هذا التحدي يبدو مطروحا بالنسبة لحزب الوفد الجديد أكثر من أى حزب آخر ، بحكم استمرارية العناصر الوفدية القديمة على رأس الحزب ، وبالرغم من وجود عناصر كثيرة ، ضمن النخبة القيادية للوفد الجديد ، تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها مصر بعد ١٩٥٢ مثل المهنيين وأساتذة الجامعات ، إلا أن عدم النقل الفعلي لمقاييد الحزب للجيل الجديد يجعل مسألة قدرة الحزب على الاستمرار والتكيف مسألة معقدة ، والأمر نفسه ينطبق على التغيرات القيادية الطفيفة التي حدثت في الحزب الوطني الديمقراطي ، عام ١٩٨٦ والتي تمثل أبرزها في تعيين ثلاثة أمناء مساعدين جدد للحزب في مايو من ذلك العام .

فيذا كان العمر الزمني للأحزاب ذا دلالة ضعيفة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة في السنوات العشر الماضية ، وإذا كان توالى القيادات والأجيال لم يختبر بعد على نحو جدى في الأحزاب القائمة حتى الآن إلا أنه يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد أكثر من دلالة على ضعف قدرة الأحزاب المصرية على التكيف « الوظيفي » وفقا للظروف المتغيرة ، لقد وجدت هذه الظاهرة تعبيرات مختلفة عنها في أكثر من حزب .

ـ فالحزب الوطني الديمقراطي ، بدا غير قادر على التخلص من روح التنظيم السياسى الواحد التى سبق أن سيطرت على الحياة السياسية المصرية منذ ١٩٥٢ إلى منتصف السبعينات ، وغير قادر على التكيف مع متطلبات التعددية السياسية . ومثلما ورث الحزب الوطنى الديمقراطى كثيرا من مقر وأموال وأيضا أعضاء وكوادر الاتحاد الاشتراكي ، فقد ورث أيضا تمثيل جهاز الدولة ، بالإضافة إلى بعض جماعات المصالح التى يعتمد نشاطها الاقتصادى بدرجة كبيرة على الدولة . وقد انعكس ذلك في سيادة روح « الاحتكار السياسى » التى تجلت عام ١٩٨٦ في مناسبتين

ومن خلال هذه المعايير أساسا ، سوف يستعرض هذا الجزء أهم التطورات التنظيمية والفكرية في الأحزاب المصرية عام ١٩٨٦ .

ومن الناحية الرسمية شهد عام ١٩٨٦ استكمال حزبين من الأحزاب القائمة عشر سنوات من عمرهما وهما حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وحزب الأحرار ، أما بقية الأحزاب فإن عمرها أقل من ذلك ، حيث تعود نشأة الحزب الوطنى الديمقراطى إلى عام ١٩٧٨ - كبديل عن حزب « مصر » السابق له ، كما يعود إنشاء حزب العمل الاشتراكي إلى السنة نفسها . أما حزب الوفد الجديد ، وبالرغم من قيامه رسميا عام ١٩٧٨ فإن قصر المدة التى مكثها عقب قيامه في ذلك الحين (حوالى أربعة شهور فقط) تجعل من المنطقى أكثر العودة بنشأته المستقرة إلى أغسطس عام ١٩٨٢ حين أكد شرعية وجوده من خلال معركة قضائية ضد لجنة الأحزاب السياسية . وقد ظهر حزب « الأمة » في السنة نفسها ، بمقتضى حكم قضائى أيضا .

على أن دلالة العمر الزمني للحزب ، على قدرته على الاستمرار وعلى التكيف مع التغيرات السياسية ، تظل دلالة محدودة بالقياس إلى متغيرات أخرى لا بد من أخذها في الاعتبار ، مثل التغير في القيادة العليا للحزب ، وتغير الأجيال القيادية في الحزب ، فضلا عن التغيرات الوظيفية له . في هذا السياق يمكن القول أن الحزب الوحيد الذى مر « بامتحان » التغير في قيادته العليا ، بدون التعرض لخطر الانهيار أو التفكك إنما هو الحزب الوطنى الديمقراطى الذى انتقلت رئاسته عقب وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ - إلى الرئيس حسنى مبارك . وفى واقع الأمر ، فإن الصلة الوثيقة بين الحزب الوطنى ، وبين جهاز الدولة ، جعلت قيادات الحزب تنظر لاستمرارية وجود رئيس الجمهورية على رأس الحزب ، ليس فقط كدلالة على استمرارية الحزب وقدرته على مواجهة الظروف المتغيرة ، وإنما أيضا على استمرارية واستقرار النظام السياسى برمته .

ولا يمكن القول أن أيا من الأحزاب القائمة الأخرى شهد تحديا حقيقيا لاستمراريتها من خلال التغير القيادى فيه ، فقيادات الأحزاب التى هي كلها - بمعنى ما - قيادات « تاريخية » استمرت على رأس أحزابها ، بما في ذلك قيادة رئيس حزب « الأحرار » ، الذى أثيرت عام ١٩٨٦ مشكلات قضائية وإدارية تتعلق بعمله الأصلى كرئيس لأحدى شركات القطاع العام . ولكن يظل من الحقيقى تماما أن اختفاء القيادات الحالية

ارتبط بالنضال من أجل « الاستقلال ، أكثر من أى شيء آخر ، كما أن توجهاته الاجتماعية شابتها - خاصة في مراحلها الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو - سيطرة كبار الملاك عليه ، وهو ما ظهر في موقفه حينئذ من قضية الإصلاح الزراعى . في هذا الاطار ، فإن موقف حزب الوفد الجديد من المسألة الاجتماعية بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على ابتعاده عن السلطة يعكس درجة معينة من « الجمود » بمعنى إعطاء أولوية مقدمة للغاية للسياسة وللإصلاح السياسى ، مع ثانوية وغموض الموقف من المسألة الاجتماعية ، وإذا كان هذا الجمود يعكس طبيعة المصالح الاقتصادية والاجتماعية ذات السيطرة الفعلية على الحزب ، إلا أنه يتناقض مع ما يعلنه الحزب عن تمثيله لكافة القوى والطبقات الاجتماعية في « الأمة » .

أما أزمة التكيف لدى حزب التجمع ، فترتبط بحقيقة الوزن الكبير الذى يتمتع به الماركسيون داخل هذا الحزب بالقياس إلى قوى التجمع الأخرى ، أى الناصريين والقوميين وما يسمى بالتيار الدينى المستتير . وبالمقارنة مع ظروف وخصائص نشأة القوى السياسية الماركسية في الماضى القريب يمكن أن يرصد المراقب مظهرين لعدم التكيف مع الواقع الاجتماعى والسياسى الجديد في مصر لدى حزب التجمع ، وهما : مشكلة التكيف مع ظروف العمل « العلنى » بالقياس إلى التقاليد القديمة في العمل « السرى » ، ومشكلة التغيرات الهائلة في القوى والطبقات الاجتماعية ، وفي طبيعة الدولة ودورها في مصر في السبعينيات والثمانينات ، بالقياس إلى المولات الفكرية والنظرية الشائنة ، والتى ما تزال نخبة التجمع تعكس - بشكل عام - التمسك بصياغاتها الكلاسيكية .

ومع ذلك ، فإن عدم حدوث تطور هام في أنشطة حزب التجمع أو وزنه في الحياة السياسية الفعلية في عام ١٩٨٦ والأعوام السابقة ، يمكن أن يعزى أيضا إلى جمود النظرة الحكومية والإعلامية السائدة للحزب ، والاصرار على إبراز طابع « شيوعى » له باعتباره مرادفا لافكار « الاتحاد » و« الصراع الطبقي » كافتكار تولد نفورا لدى الرأى العام الذى تسيطر أجهزة الاعلام الرسمية على تشكيله .

ولقد شهد عام ١٩٨٦ أيضا احتدادا ملحوظا في لغة الحوار بين الأحزاب السياسية ، واتهامات عنيفة متبادلة بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة ، الأمر الذى دفع كثيرا من القيادات السياسية والفكرية

رئيسيتين : أولاها ، المعركة حول انتخابات مجلس الشورى ، وتثبيت الحزب الوطنى بنظام « القائمة المطلقة » وهو الأمر الذى قوبل بمقاطعة أحزاب المعارضة الخمسة جميعها تلك الانتخابات . وفى حين أكدت أحزاب المعارضة أن جماهير الناخبين قاطعت تلك الانتخابات ولم تشارك فيها أصلا ، فإن وزارة الداخلية أعلنت أن ما يقرب من ١٢ مليون ناخب ، بنسبة حوالى ٨٢٪ قد شاركوا فيها ، وأن قائمة الحزب الوطنى قد حصلت على ما يزيد عن ٨٠٪ من أصوات الناخبين ، وجندت وسائل الاعلام والصحافة القومية لاثبات وجهة النظر الحكومية .

أما المناسبة الثانية فهي المجادلات الكثيرة التى ثارت في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ حول عدم دستورية قانون الانتخابات ، وفى واقع الأمر ، فإن الأصوات العديدة التى ارتفعت سواء من داخل المعارضة أو من خارجها تدين قانون الانتخابات منذ سنوات لم تقابل من قبل بأى استجابة من الحزب الوطنى والحكومة القائمة . وكانت المناسبة التى دفعت الحكومة إلى السعى بسرعة لتغيير القانون ، هى الرأى الذى انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، وعدم جواز حرمان المستقلين من حقوق الترشيع والانتخاب .

أما بالنسبة لحزب الوفد الجديد ، فإن عجزه عن التكيف مع الواقع الاجتماعى والسياسى الجديد في مصر ، تجسد عام ١٩٨٦ في مظهرين محددين : أولهما ، استمرار موقف الحزب المتسم بالتعصب الشديد ضد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والميل إلى إنكار أية منجزات لها ، وإذا كان من الصحيح أن بعض الاعلانات الحزبية الرسمية للوفد أكدت على اعتراف الحزب بالجوانب الإيجابية للثورة ، فإن الروح السائدة في جريدة الحزب ، وكذلك ما يطرح في الندوات واللقاءات الجماهيرية يناقض ذلك . وفى العادة ، فإن كافة المثالب القائمة في مصر تنسب إلى ممارسات ثورة يوليو ، وذلك مادعا الحزب الوطنى ، والحكومة ، إلى الالتماس في عام ١٩٨٦ بإبراز الانتماء إلى ثورة ٢٣ يوليو ، وهو ما تبدى على وجه الخصوص قبل وفى أثناء عقد المؤتمر الرابع للحزب الوطنى ، وإلى إبراز عيوب النظام السياسى في مصر قبل ١٩٥٢ الذى كان حزب الوفد القديم أبرز أركانه .

وربما يتصل بهذا - ثانيا - موقف حزب الوفد الجديد من القضية الاجتماعية . فالتراث السياسى القديم للوفد

الحكم المحلي ، ولذلك فإن المستويات العليا للحزب (أى المكتب السياسى ، والأمانة العامة) إنما يتدخل التعيين فيها والدخول إليها والخروج منها ، مع الحكومة نفسها .

وكما سبقت الإشارة ، فقد تمثلت أبرز الانشطة التنظيمية للحزب ، فى عقد مؤتمره العام الرابع فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو ١٩٨٦ ، وتضمنت أعمال المؤتمر الاستماع إلى خطاب رئيس الجمهورية فى اليوم الأول للمؤتمر ، ثم انقسم المؤتمر إلى عديد من اللجان النوعية غطت كلا من : الشؤون الخارجية - الدفاع والأمن القومى - التنظيم - المال والاقتصاد - التنمية الشعبية - التعليم والبحث العلمى - الزراعة والرعى - التموين - الاسكان - الصحة - الشؤون الاجتماعية - الثقافة والاعلام - القوى العاملة - الشؤون الدينية - النقل والمواصلات - السكان - الصناعة والطاقة - الكهرباء - الشباب - الحكم المحلى . وقد استمع أعضاء كل لجنة إلى بيان من الوزير المختص ، وجرت بعض المناقشات ، قبل أن يعقد المؤتمر جلسته الختامية التى أقيمت فيها توصيات تلك اللجان .

أما تعدد الوحدات التنظيمية لحزب الوفد الجديد ، وأنشطته النوعية فيعود إلى حقيقة وزنه كأكبر أحزاب المعارضة ، ووجود قيادات إقليمية ذات جذور وفدية قديمة فى كافة أنحاء البلاد ، فضلا عن توافر كثير من القيادات المتخصصة فى المجالات النوعية المختلفة . وفوق ذلك ، فإن حزب الوفد هو الوحيد من بين أحزاب المعارضة الذى توجد له « هيئة برلمانية » لها ثقلها فى مجلس الشعب . وبشكل عام ، فقد شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملموسا (سواء على مستوى الأقاليم ، أو اللجان النوعية) لاستكمال الأبنية التنظيمية للجان الوفدية ، وضم أعضاء جدد إليها ، فضلا عن الاجتماعات المتوالية لها . وفى يونيو ١٩٨٦ صدرت اللائحة الخاصة بالنظام الداخلى للوفد ، التى أقرتها الجمعية العمومية فى الشهر التالى .

أما الشعب الاقليمى والوظيفى لحزب التجمع ، بالرغم من صغر الحزب ومحدودية عضويته ، فإنه يعود إلى الخبرة التنظيمية الجيدة المتوافرة لدى القطاع الماركسى السيسر فى الحزب ، وإلى غلبة عنصر الشباب على عضوية الحزب والكثير من قياداته المحلية ، فضلا عن وجود عدد كبير من الكفايات الفكرية والعلمية المتخصصة فى المستويات القيادية للحزب ، تقس قدره الحزب على تقديم كثير من الافكار والبرامج المحككة فى

للتحذير من مغبة ذلك الوضع ، والدعوة إلى الالتزام بقواعد مقبولة للحوار بين القوى السياسية . ولا شك أن هذه الظاهرة تعكس عجزا عاما ، لدى الأحزاب جميعا ، عن التكيف والاستجابة لمقتضيات الممارسة الديمقراطية التعددية ، والتى تستلزم وجود حد أدنى من الاستعداد لسماع الآراء المخالفة واحترامها . وربما تجد هذه الظاهرة تفسيرها فى طبيعة التراث السياسى للقوى القائمة ، والذى يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فليس هناك فى الايديولوجيات المملنة القديمة للتنظيمات الماركسية ، أولصر الفتاة ، أوللاخوان المسلمين ما يدل على أن الديمقراطية واحترام الاغلبية كانت أكثر من مجرد تكتيك للعمل السياسى والسعى للحصول على المزيد من النفوذ فى الساحة السياسية . كما أن الطبيعة العسكرية والسرية للضباط الأحرار جعلت اعتبارات الانضباط والولاء أكبر أهمية بكثير من الديمقراطية واحترام الآراء المخالفة . بل أن حزب الوفد القديم نفسه جسد السلطة المطلقة « للزعيم » التى تلغى أية ضوابط تنظيمية أو مؤسسية . فإذا لاحظنا أن القوى الحزبية فى الساحة السياسية المصرية اليوم ، تنتمى كلها - بشكل أو بآخر - لتلك القوى الخمس التى تبلورت منذ ما يزيد عن أربعين عاما ، بدت لنا حقيقة العجز عن التكيف مع الظروف المتغيرة ، كعقبة أمام التطور المؤسسى للأحزاب ، شهد عام ١٩٨٦ الكثير من ملامحها .

وطبقا للمعيار الثانى للمؤسسية ، أى التشعب والتعدد التنظيمى والوظيفى للحزب ، فقد حفلت الصحف الحزبية جميعا عام ١٩٨٦ بأنباء استكمال الأحزاب لأبنيتها التنظيمية سواء بشكل أفقى ، للتوغل إلى مزيد من المناطق فى كافة محافظات مصر ، أو رأسيا لاستكمال التشكيلات القيادية لها . ويتسق هذا مع حقيقة الوجود النظرى لهياكل تنظيمية ولجان إقليمية ونوعية لكافة الأحزاب . ومع ذلك ، فإن الواقع الفعل كثيرا ما يختلف بشدة عن تلك المخططات الشكلية .

وبشكل عام ، يمكن القول بأن أكثر الأحزاب القائمة تشعبا فى مياكلها التنظيمية وتعدد فى أنشطتها النوعية إنما تتمثل فى أحزاب : الوطنى الديمقراطى والوفد ، والتجمع ، ولكن مناط هذا التنوع والتعدد يختلف بشدة من حزب إلى آخر .

فتعدد الوحدات التنظيمية للحزب الوطنى الديمقراطى ، وتنوع أنشطته النوعية ، إنما يترجم بشكل مباشر ، الهياكل الرسمية للحكومة لوحدات

المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة .
ومع أن حزب العمل يملك أيضا - على الورق -
تنظيماته الاقليمية ، ولجانه النوعية المختلفة ، إلا أنه
يمكن - من ملاحظة نشاط الحزب عام ١٩٨٦ -
استنتاج أن نشاطه الاقليمي في بعض المحافظات خارج
القاهرة ، كان أبرز من نشاط لجانه النوعية ، وأن ذلك
النشاط الاقليمي إنما تركز بالدرجة الاولى على محافظات
الوجه البحري .

وبمقارنة حزب الاحرار بالاحزاب الأخرى من تلك
الزاوية ، وبالرغم من وجود هيكل تنظيمي عام للحزب ،
لم تظهر للحزب أنشطة ملموسة إقليمية أو نوعيا ، بل لم
يعقد حتى الآن مؤتمر قومي عام للحزب ، وإن أعلن عن
نية عقده عام ١٩٨٧ . ومع ذلك ، فإن دخول بعض
العناصر « الإسلامية » اقترن بزيادة وانتعاش نسبيين
في النشاط التنظيمي للحزب عام ١٩٨٦ .

المعيار الثالث لقياس مدى اقتراب الاحزاب من أن
تكون مؤسسات « سياسية حقيقية » ، هو معيار
« الاستقلال » ، والتمتع بهوية غير خاضعة لقوى
سياسية أو اجتماعية أخرى . وعادة يمكن رصد هذه
الاستقلالية من زاوية تمويل الحزب ، ومصادر تجنيد
أعضائه وقياداته ، والقيم والمعايير المسيطرة عليه . وفي
الواقع ، فإن أبرز نقاط الضعف المؤسسي لدى الحزب
الوطني الديمقراطي ترتبط بذلك المعيار تحديدا ، وذلك
من حيث عدم إمكان الفصل أو التمييز بين الحزب
وجهاز الدولة ، بحيث يصعب غالبا الحديث عن وجود
كيان « حزبي » مستقل أو متمايز . وبالرغم من أن عام
١٩٨٦ والأعوام القليلة السابقة شهدت محاولات من
جانب بعض القيادات الحزبية - الحكومية لتأكيد
استقلالية الحزب ، بل والسعي للوصول إلى أن تكون
الحكومة هي « حكومة الحزب » لا أن يكون الحزب هو
حزب الحكومة ، فإن عام ١٩٨٦ لم يشهد ما يدل على
تحقيق تقدم ملموس في هذا الاتجاه .

على أن مسألة الهوية أو الذاتية المستقلة للحزب
« كمؤسسة » تتخذ في أحزاب المعارضة أشكالا أخرى
ترتبط أساسا بحقيقة أنها تسمى كلها - بشكل
أو بأخر - لتقديم نفسها في صيغة « جبهوية » ، مستقلة
عن الارتباط أو الخضوع لقوة اجتماعية أو سياسية
واحدة . فالوحد يسعى لذلك باعتباره معبرا عن « الأمة »
بكافة عناصرها وطبقاتها واتجاهاتها ، والتجمع يسعى
إلى ذلك بحكم تعريف صيغته التجمعية ، بل والحديث

عن التجمعية كهوية مستقلة عن العناصر المكونة لها .
وسعى كل من حزبي العمل والاحرار لتحقيق ذلك من
خلال التوجه إلى القوى الإسلامية ، وخاصة الإخوان
المسلمين . وفي واقع الأمر ، فإن هذا التوجه نحو القوى
والتيارات السياسية - الإسلامية شاركت فيه كافة
الاحزاب بلا استثناء ، واتخذ في حزب الوفد صورة
التحالف الفعلي مع الإخوان قبل انتخابات ١٩٨٤ .

ويمكن القول بشكل عام ، أن مجمل الممارسات
الحزبية عام ١٩٨٦ المتعلقة بذلك الشأن وخاصة التوجه
نحو التيارات الإسلامية لم تقض إلى دعم الاحزاب
كمؤسسات سياسية قوية ، وذات هوية خاصة بها تعلو
فوق القوى المكونة لها ، بقدر ما أدت إلى التهديد بفقدان
الخط الواضح لدى بعض الاحزاب (وباللتحديد :
الوفد ، والتجمع) أو إلى التهديد بفقدان « الهوية »
المستقلة والأذنيان في « التيارات الإسلامية » بحكم
الضعف الأصلي لتلك الاحزاب (وباللتحديد : العمل
والاحرار) . وفي ذلك السياق ، يبدو مفهوما التعثر الذي
أصاب فكرة انضمام بعض عناصر « الإخوان
المسلمين » إلى حزب الأمة في عام ١٩٨٦ ، بحكم أنها
تعنى في الحقيقة انضمام حزب الأمة إلى الإخوان ،
وليس انضمام الإخوان إليه !

وفي ضوء المعيار الرابع للمؤسسية ، أي تماسك
الحزب وقدرته على مواجهة التفكير والانشقاق ، خاصة
في ظروف التغيير القيادي وظروف تقجر الخلاف في
الاتجاهات والآراء بين أعضاء الحزب وقواه المختلفة ،
فإن معظم الاحزاب تعرضت لذلك الاختبار في عام
١٩٨٦ بشكل أو بآخر ، ومع ذلك فإن طبيعة هذه
الاختلافات بالنسبة للحزب الوطني الحاكم ، تختلف
عنها في أحزاب المعارضة . فبالنسبة للحزب الوطني ،
يمكن المصدر الرئيسي لتماسكه في ارتباطه بالسلطة
السياسية العليا في الدولة ، وبالتالي ، فإن أي مظهر
للانشقاق أو الخلاف في داخله غير مرتبط بصراع
ما حول السلطة ، يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك
الحزب مثل ظروف إحالة عضوين من أعضاء مجلس
الشعب ، من الحزب الوطني إلى لجنة القيم في يناير
١٩٨٦ ، على أن صحف المعارضة تحدثت أكثر من مرة
عن اختلافات وشقاق داخل الحزب الوطني ، دارت
كلها حول المناقشات المتصورة على تولي مناصب قيادية
في الدولة ، أو في الحزب ، كما يتصور أن الخلاف حول
تعديل قانون الانتخابات ، وكيفية هذا التعديل في آخر
عام ١٩٨٦ لم يكن بعيدا عن الحزب الوطني .

وقد ظهرت أبرز مظاهر الاختلاف داخل حزب الوفد مع قرار الهيئة العليا للحزب فصل أربعة أعضاء من الحزب ، منهم عضوان بمجلس الشعب ، في أكتوبر ١٩٨٦ ، وقد أعلن أحدهم نيته لتشكيل حزب جديد « يكون أكثر احتراما للديمقراطية في داخله » . أما القضية التي اتهم فيها أحد محرري جريدة الوفد بتقاضى رشوة من أحد رجال الأعمال والتي احاط بها ضجيج إعلامي كبير في حينها ، فلم تكن بدورها ذات تأثير يذكر على التماسك الداخل للحزب .

أما اختيار التماسك الذي تعرضت له الأحزاب الأربعة الباقية (التجمع - العمل - الأحرار - الأمة) فقد ارتبط بتأثير حركة القوى السياسية غير الحزبية ، أى القوى الإسلامية (خاصة الإخوان المسلمين) والناصرية . وكما سبقت الإشارة فقد شهد عام ١٩٨٦ صورا مختلفة لتزايد النفوذ الإسلامى في حزبى العمل والأحرار ، وفي حين أدى دخول عناصر إسلامية وإخوانية معروفة إلى حزب الأحرار إلى إحداث تغييرات على أفكار الحزب وتوجهاته السياسية فإنها أسهمت أيضا في إحداث انشقاقات هامة داخل الحزب فضلا عن إقالة رئيس تحرير صحيفة الحزب وتغيير توجهها السياسى . أما التوجه الإسلامى المتزايد لدى حزب العمل ، والذي طبع عام ١٩٨٦ صحيفة الحزب بشكل خاص ، فلم يواكبه - حتى آخر ١٩٨٦ - تأثير سلبي ملحوظ على تماسك الحزب ، الذى رفع منذ البداية شعاره : الله - الشعب . ومن ناحية أخرى ، فإن ما شهدته عام ١٩٨٦ من زيادة في نشاط القوى « الناصرية » وتقدم في مشروعها نحو إقامة « حزب ناصرى » إنما سوف يجعل تأثيرات بنائية لا شك فيها على حزب التجمع ، الذى يشكل « الناصريون » أحد دعائمه الأساسية .

٢ - صور النشاط الحزبى :

تمارس الأحزاب المصرية - سواء في الحكم ، أو المعارضة - دورها في النظام السياسى ، من خلال ثلاث قنوات وهى : مجلس الشعب - النشاط الجماهيرى ثم الصحافة الحزبية .

النشاط البرلماني للأحزاب :

استمر نواب الحزب الوطنى في لعب دورهم داخل مجلس الشعب بصفتهم أساسا نوابا لحزب الأغلبية الحاكم ، وذلك فإن فعاليتهم بالمجلس ترتبط بالدرجة الأولى بالدعم الذى يقدمونه - بحكم الأغلبية التلقائية في المجلس - لمواقف الحكومة وسياساتها ومشروعات القوانين المقدمة منها - من ناحية ، كما ترتبط من ناحية ثانية بدورهم في مواجهة وإحباط مواقف المعارضة المرحجة للحكومة وخاصة من خلال الاستجابات . على أن نواب الحزب الوطنى كان لهم إسهامهم أيضا في تقديم كثير من مشروعات القوانين ، والأسئلة وطلبات الإحاطة عام ١٩٨٦ ولكن ربما كان أكثر تلك الإسهامات حساسية وإثارة للجدل ، هو تقديم الحزب - من خلال أمين التنظيم فيه - اقتراحا بمشروع قانون بتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب يجمع بين نظامى الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة الحزبية . وقد استطاع نواب الحزب الوطنى - بحكم الأغلبية الآلية التى يتمتعون بها في المجلس - تمرير القانون في جلسة المجلس التى عقدت في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦ بالرغم من انسحاب كافة نواب المعارضة ورفضهم لذلك المشروع . على أن العجلة التى قدم ونوقش بها هذا المشروع ، وما يشوب ذلك من احتمالات للقصور وعدم الدستورية ، تقصر موقف الرفض أو التحفظ التى أبدتها ليس فقط أحزاب المعارضة ، وبعض القيادات الفكرية والإعلامية المستقلة ، وإنما أيضا بعض العناصر البارزة في الحزب الوطنى نفسه . أى أن هذا التعديل ربما أضاف عنصر تعقيد جديد إلى الجدل حول قانون الانتخابات أكثر من حسم ذلك الجدل أو تهدئته .

أما المعارضة الوفدية فقد أعلنت في بداية العام رفضها لبيان حكومة د . على لطفى الذى قدمته في أواخر ١٩٨٥ على أساس أن هذا البيان - وفقا لما قاله زعيم

بغرض تحقيق غرض سياسي محدد ، وزيارات قيادات الأحزاب لمناطق جماهيرية معينة ، وتنظيم الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية والعامة .

وربما كانت المشكلة الأساسية التي تعاني منها كافة الأحزاب في مصر هي ضعف الاقبال على نشاطها الجماهيري بالرغم من الاعلانات المنتظمة في الصحافة الجزيئية عن ذلك النشاط ، وفيما عدا بعض المؤتمرات التي يعقدها رؤساء بعض الأحزاب وقياداتها البارزة ، والتي يعد لها إعدادا جيدا ، وتعد في ظرف سياسي مناسب ، فإن ضعف الاقبال يظل هو القاعدة العامة عام ١٩٨٦ .

ولا يبدو أن الحزب الوطني الديمقراطي قد شهد عام ١٩٨٦ نشاطا جماهيريا متميزا ، بالرغم من عقد بعض المؤتمرات الشعبية في الأقاليم ، فضلا عن الأنشطة التي تمت في إطار اللجان النوعية التي تتناظر الوزارات القائمة ، وكذلك في إطار « الامانات العامة » للحزب . أما النشاط الجماهيري للوفد فقد تم غالبا من خلال الندوات التي عقدتها اللجان المتخصصة ، مثل لجان الاعلام والقوى العاملة والشئون الدينية ، فضلا عن لجان المحافظات ، ولكن الاقبال الجماهيري الاستثنائي كان - بالاساس - من نصيب المؤتمرات التي تحدث فيها زعيم الحزب ، والتي عقدت عام ١٩٨٦ أكثر من مرة خارج القاهرة .

ونشط حزب العمل في عقد الندوات ، كما تمت بشكل مكثف زيارات رئيس الحزب للأقاليم خاصة الوجه البحري ، كما اهتم الحزب بإصدار عدد من البيانات في مناسبات سياسية معينة ، وبشكل عام ، فقد غلب على أنشطة حزب العمل الاهتمام بالقضايا العربية .

أما بالنسبة لحزب التجمع ، وفضلا عن الندوات والمؤتمرات الشعبية التي عقدت في أكثر من موقع ، فقد اهتم أيضا بتكوين اللجان المكرسة لأغراض سياسية محددة مع زيادة الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية ، وطرح وجهة نظر الحزب الخاصة حولها .

وشهد حزب الاحرار إحياء لبعض النشاط الجماهيري بعد انضمام عناصر « إسلامية » ، إليه ، ولذلك فقد غلب الطابع الديني على الندوات القليلة التي عقدها عام ١٩٨٦ .

المعارضة - أمام المجلس في ٢٥ يناير ١٩٨٦ - جاء عاما ، وتضمن آمالا وأمانى دون أن يحدد الوسائل التي تحقق هذه الآمال والأمانى . وجاء على لسان زعيم المعارضة الوفدية أيضا في جريدة الحزب في ١٧ يوليو ١٩٨٦ أن نواب الوفد قدموا ٦٨٩ سؤالاً وطلب إحاطة حتى ٢٢ مارس ١٩٨٦ لم يدرج منها إلا ٥٪ أو أقل ، فضلا عن عدة استجوابات و ١٢ اقتراحا بمشروعات قوانين . وتناولت أبرز الاستجوابات التي قدمها نواب الوفد عام ١٩٨٦ قضايا : السياسة الاعلامية - ومقاومة الفساد - وتلوث البيئة - وعيوب عقد بناء قصر العيني - وبقاء الرئيس السوداني السابق جعفر نميري بالقاهرة ، كما قدم مشروع بقانون لمقاومة الفساد ، فضلا عن مشروعات بقوانين مدرجة من دورات سابقة أبرزها المشروعات الخاصة بالمزايا التي حصلت عليها أسرنا الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات ، وإلغاء قانون العزل السياسي ، وإلغاء قانون الانتخابات بالقائمة .

وقد اتسمت ممارسات نواب الوفد في الدورة البرلمانية التي انتهت في ١٧ يونيو بجدة الجدل اللفظي مع رئيس مجلس الشعب وممثل الحكومة ، والتركيز في الهجوم على اشخاص بعينهم ، ولكن هذا لا يتفق خطورة كثير من القضايا التي أثرت ، والتي أمكن من خلالها إلقاء الضوء على نواح معينة لتصوير الأداء الحكومي .

أما الأعضاء الأربعة الممثلون لحزب العمل في مجلس الشعب (بمن فيهم رئيس الحزب) فقد نشطوا طوال فترة انعقاد المجلس في تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجواب حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية . وربما كان تعديل قانون الانتخابات باعتباره « لا يعبر عن التمثيل الحقيقي للشعب المصري » ، في مقدمة المسائل التي شغلت نواب الحزب سواء في يناير ١٩٨٦ (استئنافا لمناقشة الموضوع في العام السابق) أو في ديسمبر ١٩٨٦ عند تقدم الحزب الوطني بمشروع تعديل القانون .

النشاط الجماهيري للأحزاب :

يقصد بالنشاط الجماهيري للأحزاب كافة الممارسات التي تسعى الأحزاب من خلالها إلى الاتصال المباشر بجماهير المواطنين بهدف حشد التأييد لأفكارها وبرامجها ، وأبرز أشكال هذا النشاط الجماهيري تتمثل في المؤتمرات الشعبية ، والندوات ، واللجان التي تشكل

الصحافة الحزبية :

ما تزال الصحافة الحزبية هي أهم الوسائط التي يمكن من خلالها للأحزاب المصرية أن تعبر عن آرائها وعن منظورها الخاص للأحداث ، فضلا عن الاتصال بال جماهير الشعبية . فالعمل البرلماني مقصور على الحزب الوطني الحاكم وعلى حزب الوفد المعارض ، بالإضافة إلى مشاركة جزئية من حزب العمل بواسطة أعضائه الأربعة المعينين ، والأنشطة الجماهيرية تظل محصورة في حدود ضيقة بفعل قيود فعلية وقانونية . ويمكن القول بشكل عام أن عام ١٩٨٦ كان عاما حافلا بالنسبة للصحافة الحزبية بمعنى اشتداد حدة بعض حملاتها ، سواء بشأن قضايا محددة أو في مواجهة بعضها بعضا ، أو بمعنى حدوث تغيرات حاسمة في بعض توجهاتها الفكرية والسياسية وهو ما يعكس غالبا التطورات السياسية العامة التي تمت في مصر .

وتعتبر صحيفة « مايو » عن الحزب الوطني الحاكم ، ومع ذلك فلا يمكن على الإطلاق اعتبارها المعبر الرسمي عن التوجهات السياسية للحكومة المصرية ، ف تلك المهمة الأخيرة تضطلع بها - بدرجات متفاوتة - الصحف القومية . أما المهمة الأساسية التي تقوم بها « مايو » فتتمثل تحديدا في توجيه النقد إلى أحزاب المعارضة ، وتتبع أنباء خلافاتها أو انشقاقاتها ، والرد على ما يرد في صفحاتها . ولا يخرج تحليلها للسياسات الحكومية عما يرد في الصحف القومية ، فضلا عن تقديم أحاديث أو حوارات مطولة مع كبار الوزراء والمسئولين . ويعكس اختفاء الأخبار الخارجية تقريبا في جريدة « مايو » ، وكثرة الأعمدة الثابتة فيها لبعض صحفسي الصحف القومية ، الطابع « التكميلي » الضمني لتلك الصحيفة مع الصحف القومية . وتمثلت أبرز المواد التي تضمنتها جريدة « مايو » عام ١٩٨٦ في الحملة المكثفة التي شنتها ضد حزب الوفد ، وضد رئيسه على وجه التحديد ، وهي حملة لم تمنعها أيضا من شن الهجوم على القوى الناصرية المعارضة ، وكذلك حملتها لتأييد انتخابات مجلس الشورى ، ولكن لا يمكن مع ذلك كله القول بأن « مايو » كانت تمثل في عام ١٩٨٦ أو ما قبله وثيقة أساسية أو مصدرا يعتد به للتعرف على أنشطة الحزب الوطني الحاكم ، وتطورات التنظيمية ، أو على توجهاته السياسية ، والقوى والاتجاهات المتفاعلة فيه .

أما جريدة « الوفد » فقد سطرت عام ١٩٨٦ صفحات جديدة مطولة في حملتها المستمرة منذ اليوم الأول لصدورها على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالرغم من نشر الصحيفة لكلمة في ذكرى الثورة في ٢٤ يوليو ١٩٨٦ تتحدث عن غياب الديمقراطية باعتبارها الخطيئة الكبرى لقادة الثورة ولكنها تذكر أيضا : « أن الوفد لا يستطيع أن يتجاهل الانجازات البارزة التي حققتها ثورة يوليو في المجال الداخلي عن طريق بناء قاعدة صناعية وإقامة المشروعات الكبرى كالسد العالي مما أدى إلى تغيير جذري في الخريطة الاجتماعية ، وفي المجال الخارجي قادت مصر حركات التحرير في العالم الثالث وتصدت لكل محاولات الهيمنة الخارجية على المنطقة » . على أن الخط الأساسي الذي ظل يطبع صحيفة الوفد عام ١٩٨٦ هو السعي المتكرر والدوراني حلقة مفرغة لم تنته بعد لتعقب أية منجزات يمكن أن تنسب لثورة ٢٣ يوليو والرئيس عبد الناصر ، وفسحت الصحيفة صفحاتها على وجه الخصوص لعدد من المقالات - بمناسبة مرور ثلاثين عاما على حرب ١٩٥٦ - تركز على علاقات الثورة بالقوى الخارجية وتقدم معركة ١٩٥٦ باعتبارها فشلا للثورة ونجاسا للاسرائيليين والأمريكيين ! وفيما عدا ذلك ، اهتمت الوفد بالتأكيد على ضرورة الإصلاح السياسي والدستوري وتوسيع نطاق الديمقراطية ، وإدانة التعذيب في السجون ، وكشف نواهي القصور في الأداء الحكومي ، والتركيز على مشكلات القطاع الخاص . وقدم كتاب الصحيفة البارزون اسهامات هامة في مناقشة قضايا الإنفاق العسكري ، ونقد انتخابات مجلس الشورى ، ونقد الكيفية التي تم بها تعديل قانون الانتخابات في أواخر العام . وفيما عدا ما يتصل بالعلاقات السودانية - المصرية ، لم تتضمن صحيفة الوفد معالجات واسعة لقضايا السياسة الخارجية المصرية . وأخيرا ، فقد عالجت الصحيفة مسألة اتهام أحد محرريها في قضية للرشوة على نحو اسهم في احتواء الأزمة بالنسبة لها ، وأن أثارت تلك الأزمة تساؤلات هامة حول قضايا صحفية عامة ولا تتصل بصحيفة الوفد على وجه الخصوص .

وكان عام ١٩٨٦ هو العام الأول لجريدة الشعب (الناطقة باسم حزب العمل) في ظل رئاسة تحريرها التي تولت المسئولية في ديسمبر ١٩٨٥ ، وكان التأثير المباشر لذلك التغيير على الجريدة هو طبعها بطابع « اسلامي » متميز وعالج العديد من الكتاب الذين

على ما سمي بالعلمانية وامتلات على وجه الخصوص
باخبار جماعة الأخوان المسلمين ، وفي هذا السياق ، لم
يكن غريبا أن أهم ما تضمنته الجريدة من مواد حول
السياسة الخارجية إنما تمثلت في بعض التحقيقات
والمقالات التي قدمت ما اعتبرته « نظرة موضوعية »
للأوضاع في إيران وموقفها في حرب الخليج ومهاجمة
النظام العراقي بشدة .

٣ - التطور الوظيفي للأحزاب :

ما لم يكن الحزب في الحكم ، يفترض أن تكون مهمته
الاساسية هي الرقابة على الحكومة . فضلا عن ذلك ،
وسواء أكانت في الحكم أم خارجه ، يفترض أيضا أن
تشارك الأحزاب جميعها في إدارة الصراع السياسي
سلميا في المجتمع ، وفي إفراز الكوادر السياسية ،
وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة .

ومن الناحية الرسمية ، فإن الحزب الوطني هو
الحزب الحاكم في مصر ، ورئيس الجمهورية هو رئيس
الحزب الوطني . وكما سبقت الإشارة فإن وضع حدود
فاصلة في مصر بين الحزب الحاكم والحكومة تبدو مسألة
عسيرة ، ويصعب - بالتالي - تقييم أداء الحكومة
باعتباره أداء حزب في الحكم . ولذلك ، فإن هذا الشق
من تقييم الأداء الحزبي عام ١٩٨٦ إنما يدخل فعليا
ضمن تقييم أداء السلطة التنفيذية في ذلك العام .

ولا شك أن فرصة ممارسة الدور الرقابي إنما أتحت
لحزب الوفد ، بفضل تمثيله المتوسع نسبيا في مجلس
الشعب ، بشكل يفوق بكثير أحزاب المعارضة الأخرى ،
ومع ذلك ، فقد حاولت هذه الأخيرة ممارسة هذا الدور
من خلال الصحافة الحزبية ، والانتشطة الجماهيرية ،
كما سبقت الإشارة . على أن فعالية الدور الرقابي
لأحزاب المعارضة في مصر سواء تم من خلال مجلس
الشعب أو خارجه إنما تظل محلا للسؤال وهي ترتبط
بطبيعة وممارسات النظام السياسي ككل ، وليس فقط
الأحزاب أو النظام الحزبي . وعلى أي الأحوال ، فقد
أثارت أحزاب المعارضة في عام ١٩٨٦ العديد من
الانتقادات لممارسات الحكومة سواء على الصعيد
الداخلي أو الخارجي ، كما سبقت الإشارة . ولا شك أن
أكثر تلك الانتقادات حساسية وأثارة للجدل إنما تمثلت
فيما أثير عن « الاتفاق العسكري » في مصر ، وضرورات
ترشيده ، وتخفيف نطاق السرية المحيط به .

يعكسون هذا الطابع الكثير من القضايا الثقافية
والسياسية خاصة من زاوية المقاتلة بين الاصالة
والمعاصرة ، والعلمانية والدينية . وبرزت عام ١٩٨٦
أيضا حملات الجريدة لتقصي الحقائق في إيران ، وإدانة
بعض الممارسات في البنك العربي الأفريقي بمصر ،
والحملة ضد انتخابات مجلس الشورى وضد تعديل
قانون الانتخابات . وعلى عكس جريدتي « مايو »
و « الوفد » ، أفردت « الشعب » حيزا واسعا للقضايا
الخارجية عموما ، والقضايا العربية على وجه
الخصوص .

وإذا كانت قضايا السياسة والديمقراطية تطفئ على
معالجات صحيفة الوفد وكانت قضايا الثقافة والهوية
تطفئ على معالجات صحيفة « الشعب » ، فإن القضايا
الاقتصادية والاجتماعية ظلت تحتل عام ١٩٨٦ مركز
الصدارة في اهتمامات صحيفة « الأمال » ، الناطقة باسم
حزب التجمع . وعلى وجه الخصوص عالجت الصحيفة
بأسباب موضوعات الدعم ، والحفاظ على القطاع العام
وعلاقات مصر مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
وركزت الصحيفة على قضايا أضراب عمال السكك
الحديدية ، والعقد المبرم مع شركة جنرال موتورز
لتصنيع سيارات الركوب في مصر ، وما اعتبرته نفوذا
متزايدا لرجال الأعمال في مصر . وعلى الصعيد السياسي
شاركت « الأمال » « صحف المعارضة الأخرى في إدانة
انتخابات مجلس الشورى وتعديلات قانون الانتخابات ،
وممارسات التعذيب في السجون . واتسمت « الأمال »
أيضا - مثل صحيفة « الشعب » - بالاهتمام بالقضايا
الخارجية ، وأن كان ذلك من وجهة نظر حزب التجمع .
وفي هذا السياق برزت عام ١٩٨٦ تحقيقات « الأمال »
عن الأوضاع في أفغانستان ، وعن اليمن الجنوبي
وأحداث يناير ١٩٨٦ هناك ، فضلا عن تشديد الحملة
ضد الولايات المتحدة وإسرائيل .

أما صحيفة « الأحرار » فقد شهدت تغييرا حادا
ثانيا في مضمونها وتوجهها السياسي في أقل من أربعة
شهور . كان التغيير الحاد الأول في أواخر ديسمبر عام
١٩٨٥ مع تعيين رئيس تحرير جديد لها ، وغلبة
ما اعتبر طالبا ناصريا عليها ، ثم كان التغيير الحاد
التالي في أواخر شهر مارس ١٩٨٦ مع إقالة رئيس
التحرير الجديد ، لقد جاء هذا التغيير مواكبا للتغيير
الذي شهده الحزب نفسه بدخول بعض العناصر
« الاسلامية » ، وانعكس هذا مباشرة على الجريدة التي
حولت مسارها للدفاع عن التيارات الاسلامية والهجوم

وربما كان مرور عشر سنوات غير كاف تماما ، لاختبار قدرة الاحزاب السياسية على افراز الكوادر والقيادات السياسية الجديدة . ولكن تظل المسألة في مصر تختلف في الحزب الحاكم عنها في احزاب المعارضة . ففي الحزب الحاكم تهبط القيادات على الحزب من جهاز الدولة أكثر مما تتكون في ظروف العمل الحزبي ، فضلا عن أن القيادات والكوادر التي قدمها الحزب إنما تعود جذورها في الأغلب إلى التنظيم السياسي الواحد ، والسابق للتعدد الحزبي . أما بالنسبة لاحزاب المعارضة واتساقا مع ما سبق ذكره بشأن توالي الاجيال فيها ، فإن وجود شخصيات تاريخية على رأسها ، وسيادة نمط القيادة « الابوية » ، وتفتش مظاهر الشائبة والعلاقة الشخصية والعائلية . . ربما تكون اسبابا تحول دون بروز كوادر سياسية جديدة ، أو لقصده على عناصر محدودة .

أما فيما يتعلق بدور الاحزاب في تمثيل مصالح قوى اجتماعية وسياسية معينة ، فربما يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تطورات ملموسة على هذا الصعيد خاصة ونحن نتحدث عن احزاب في مرحلتها التكوينية ، ايا كانت اصولها القديمة ، وذلك بسبب التغييرات الجذرية الشاملة التي حدثت في البنية السياسية والاجتماعية المصرية طوال العقود الاربعة الماضية .

أن سعى الحزب الوطنى الديمقراطى لعقد مؤتمره العام الرابع في يوليو ١٩٨٦ رافقه اهتمام ملحوظ بتحديد الهوية الفكرية للحزب ، وهو ما يعكس بشكل أو آخر الطابع العام للقوى الفاعلة التي يعبر عنها ، والواقع أن هذا الاتجاه نحو تبلور هوية الحزب الوطنى إنما تم عام ١٩٨٦ عبر مواجهتين سياسيتين : المواجهة مع حزب الوفد الجديد ، والتي أكد فيها الحزب الوطنى على انتماؤه لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ودفاعه عنها ضد قيم وأوضاع العهد السابق عليها ، والمواجهة مع القوى « الناصرية » التي نشطت عام ١٩٨٦ والتي بدا منها التزام الحزب الوطنى بـ ٢٣ يوليو دون الناصرية . ولذلك كان من المنطقى تماما ، أن الأطار الفكرى للحزب الوطنى صدر مؤكدا على المبادئ الستة لثورة ٢٣ يوليو وعلى بيان ٣٠ مارس ومغفلاية إشارة إلى « الميثاق الوطنى » . أن هذا التوجه الفكرى يعكس حقيقة أن بيروقراطية الدولة المسيطرة (سواء في الحكومة أو القطاع العام أو الخليات) وبعيد من الشرائع العليا للطبقات الوسطى المسيطرة في الريف تقع في مقدمة

على أنه من الصحيح أيضا أن السمة الغالبة للنقد الذى ابدته احزاب المعارضة للحكومة ، إنما هي التركيز على جوانب القصور المختلفة في السياسات والممارسات الحكومية داخليا وخارجيا ، والاهتمام بالقاء الضوء على تلك الجوانب السلبية ، وبشكل مثير ومبسر أحيانا ، الامر الذى كثيرا ما يكون على حساب الدراسة الموضوعية للقضايا المختلفة في سياق الواقع المصرى الراهن وتعميداته الكثيرة ، وفي حين حققت صحف الاحزاب المعارضة ، ولقاءاتها الجماهيرية ، عام ١٩٨٦ بطوفان الاستنكار والرفض لعدد من الممارسات الحكومية ، مثل : رفض المساس بالدمع - والتحذير من المساس بالقطاع العام - وإدانة معوقات الاستثمار - وفرض الأوجه العديدة للفساد ، وكشف مشكلات الاسكان والصحة والتعليم . . والتحذير من مخاطر التبعية والشركات متعددة الجنسية ، ومخاطر التطبيع مع اسرائيل . . ومشكلات العاملين المصريين في العراق . . الخ ، فإن الدراسة العلمية لكل من تلك المحاذير والمخاطر وتعميداتها المتشابهة ، واقتراح البدائل العملية في مواجهتها قليلا ما تمت . وفى واقع الامر ، فإن الرغبة في تحقيق مكاسب سياسية سريعة كثيرا ما أغرق الاحزاب بالذهاب بعيدا في ذلك الاتجاه ، حتى بشأن القضايا الفنية التي يفترض أن يلعب الخبراء والمتخصصون دورا أساسيا في حلها ، مثل قضايا بناء المفاعلات النووية ، وتجديد توربينات السد العالي ، وانشاء الصوب الزراعية . لقد أسهمت الممارسات الحزبية في عام ١٩٨٦ في المبالغة في تسييس هذه المسائل ، على نحو أصبح من الصعب معه على الرأى العام تبين أوجه الصحة أو الخطأ الفنى بشأنها .

ولا يمكن القول حتى الآن أن الاحزاب السياسية في مصر - حتى بعد مرور عشر سنوات على « اعلان » قيامها - تمثل الحلقة الرئيسية للصراع السياسى السلمى في المجتمع ، وهو الامر المفترض في نظام التعدد الحزبى . ومرة ثانية ، فإن هذا الوجه للقصور لا يرتبط بالاحزاب في ذاتها بقدر ما يرتبط بالنظام السياسى ككل . ومع ذلك ، فإن فعالية الاحزاب في أداء هذه الوظيفة ، إنما ترتبط بقدرتها على التطور « كمؤسسات » سياسية كما سبقت الإشارة ، كما ترتبط بقدرتها على أداء وظائفها هامتين : افراز الكوادر السياسية ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية العديدة في المجتمع .

القوى التي يعبر عنها الحزب الوطنى الديمقراطى .

أما حزب الوفد الجديد ، وبالرغم من كل شعاراته عن تمثيل « الأمة » بكافة عناصرها وتياراتها ، فلا يمكن القول أنه استطاع في عام ١٩٨٦ للخروج من الدائرة الضيقة التي حصر نفسه فيها ، أى دائرة الدفاع عن مصالح القوى المسيطرة القديمة ، التي أضرت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ . وعلى عكس كثير من التوقعات المتفائلة بعودة الوفد ، فإن دفاع الحزب أيضا عن مصالح كبار التجار والمستوردين فاق بكثير دفاعه عن مصالح قوى الرأسمالية المنتجة أو مصالح الفئات الوسطى في المجتمع عموما . وموقف الحزب عام ١٩٨٦ من القرارات الاقتصادية المختلفة ، ومن قضايا المدينة الحرة في بورسعيد يبدو دليلا على ذلك .

أما أحزاب « العمل » و « التجمع » و « الاحرار » و « الأمة » ، فإنها تظل تعبر عن التيارات الفكرية والسياسية السائدة بين الفئات الوسطى في المجتمع بشكل عام ، والتي تتراوح بين اليسار والوسط واليمين .

ولفوق ذلك ، لعب حزب التجمع وصحيفته « الاهالى » ، دورا ملحوظا في الدفاع عن مصالح العمال عام ١٩٨٦ ، وخاصة من خلال عرض وجهة نظر التجمعات العمالية التي قامت باضرابات عام ١٩٨٦ وعلى رأسها عمال السكك الحديدية ، كما دافع الحزب عن حقهم المشروع في الاضراب . وفي المقابل فإن توجهات حزبه العمل والاحرار اتجهت للتعبير عن آراء وأفكار كثير من القوى « الاسلامية » خاصة فيما يتعلق بقضية تطبيق « الشريعة الاسلامية » أكثر من أى شيء آخر .

ولقد ترافق - مع ذلك كله - في عام ١٩٨٦ ما يمكن اعتباره مزيدا من تبلور الاتجاهات « الخارجية » للأحزاب القائمة . فالحزب الوطنى الديمقراطى أهتم - عشية عقد مؤتمره الرابع - ببلورة الخطوط العامة في

سياسته الخارجية باعتبارها امتدادا للخطوط العريضة للسياسة الخارجية الملنة لثورة يوليو في إطار الدوائر العربية والاسلامية والافريقية ، فضلا عن دائرة عدم الانحياز - ولم ير برنامج الحزب الوطنى في الحرص على سياسة السلام مع اسرائيل تناقضا مع مساندة الحق المشروع للشعب الفلسطينى في تقرير مصيره ، ولا في العلاقة الخاصة الوطيدة مع الولايات المتحدة تناقضا مع مبدأ الحياد الايجابى .

ولتختلف المبادئ الملنة لحزب الوفد عن تلك المبادئ العامة ، اللهم فيما يتعلق بالتركيز على العلاقات الخاصة المصرية السودانية . ومع ذلك ، فإن الموقف الحذر لصحيفة الوفد في معالجة قضيتي العدوان الأمريكى على ليبيا ، واسهام شركة جنرال موتورز الأمريكية في صناعة السيارات بمصر ، أثار انتباه الأحزاب الأخرى .

أما حزب التجمع فقد حرص دائما على الدفاع عن العلاقات السوفيتية المصرية وبرزت عام ١٩٨٦ جهود صحيفة الاهالى للدفاع عن الحكم القائم في أفغانستان وابرار الجانب الايجابى للوجود السوفيتى هناك ، كما أهتمت الجريدة نفسها بایضاح الصورة في اليمن الجنوبي ، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بالحكم هناك عقب الاحداث الدامية التي وقعت في بداية العام .

على أن أبرز التطورات على صعيد التوجه الخارجى للأحزاب السياسية المصرية عام ١٩٨٦ ربما تمثلت في الجهد الذى بذله حزبا « العمل » و « الاحرار » من خلال صحيفتيهما ، لتقديم ما اعتبراه نظرة « محايدة » أو « موضوعية » للأوضاع في ايران ، ولوقفها في حرب الخليج . وفي الواقع ، فإن هذا الجهد عكس إلى حد ما ميلا لتقديم ايران باعتبارها نموذجا طيبا للحكم « الاسلامى الصحيح » ، وفي ضوء الأوضاع السياسية العامة في مصر والقوى السياسية المتباينة على الساحة فيها ، يكون هذا التطور جديرا بالملاحظة والتربص .

ثالثا - جماعات المصالح

تقديم :

العلم نوعين من العلاقات اولهما علاقات تحالف وتعاون بين بعض الجماعات ، وثانيهما علاقات صراع خفى احيانا وواضح في احيان أخرى بين البعض الآخر .

وإذا كان الميل نحو التعاون والتحالف قد ميز جماعات رجال الأعمال في حركتها للضغط نحو تحقيق مصالحها ، فقد شهدت الساحة في عام ١٩٨٦ صراعا واضحا بين هذه الجماعات واتحاد الغرف التجارية ، والغرف الصناعية . وقد اتضح ذلك في هجومها على جماعات ورجال الأعمال واتهامها « بعدم الشرعية » ، وتكريس الانشقاق « وتهديد تضامن الجماعة » .

الملاحظة الرابعة ، تتعلق بطبيعة العلاقة بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية . فاحدى الوسائل التي تعتمد عليها هذه الجماعات للتعبير عن مطالبها وبلورة مصالحها ، هو تمثيلها داخل الأحزاب السياسية والبرلمان . وتشير البيانات المفورة إلى أن بعض هذه الجماعات - خاصة جماعات رجال الأعمال - تضم من بين اعضائها ، عددا من اعضاء الأحزاب السياسية . ويمكن القول أن الجماعات الأخرى - الأكثر عددا والأقل قوة - مثل الغرف التجارية ذات علاقة أضعف بهذه الأحزاب ، ووجودها شبه غائب ، باستثناء القيادات والرياسات التي تحتل مواقع هامة داخل لجان الحزب الوطنى ، وينطبق ذلك على اتحاد نقابات عمال مصر .

بهذه الملاحظات الأربع السابقة تتبلور الملامح العامة لحركة ونشاط جماعات المصالح في المجتمع المصرى ، كما تتضح الصورة الاجمالية لها . ويتناول الجزء التالى

كان عام ١٩٨٦ نقطة انتقال هامة في مسار جماعات المصالح في مصر . ويمكن ابداء بعض الملاحظات العامة المبدئية التي تبرر هذه المقولة ، قبل الانتقال إلى تحليل أنشطة جماعات المصالح :

الملاحظة الأولى أن الجماعات التي اظهرت درجة اكبر من الفاعلية ، ونجحت في التأثير على القرار السياسى ، كانت تلك التي لها صلة مباشرة بمجال السياسة الاقتصادية . ولا شك أن التغير الذى لحق بهذه السياسة مع بداية السبعينات ، واتجاهها نحو مزيد من الحرية لقوى السوق ، انعكس على الجماعات القائمة كما انعكس أيضا على خلق أنماط جديدة لجماعات المصالح لم يعرفها المجتمع المصرى من قبل . وفى هذا الإطار ، فإن النشاط الذى أبدته جماعات رجال الأعمال ، قابله نشاط أقل من جانب الغرف التجارية والصناعية ، والنقابات العمالية .

الملاحظة الثانية ، تتعلق باتجاهات تطور علاقة الحكومة ببعض جماعات المصالح . وقد كشف عام ١٩٨٦ عن اتجاهين متناقضين اولهما تطور ايجابى مع بعض هذه الجماعات واهمها رجال الأعمال ، وثانيهما تطور سلبي مع جماعات أخرى ومن اهمها نقابات العمال ، وبعض النقابات المهنية مثل نقابة المحامين .

والملاحظة الثالثة ، تتعلق بطبيعة علاقة هذه الجماعات بعضها ببعض الآخر . فقد شهد هذا

عرضا لابرز أنشطة هذه الجماعات خلال ١٩٨٦ ، مع التركيز على الجماعات التي أظهرت حيوية أو شهدت أحداثا هامة .

وأهم جماعات المصالح التي نشير إليها هنا :

- جماعات رجال الأعمال .
- الغرف التجارية .
- نقابات العمال .
- النقابات المهنية .
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات .

١ - جماعات رجال الأعمال :

هناك عاملان أساسيان ارتبطا بظهور أنماط جديدة من هذه الجماعات ، أولهما التزايد النسبي في حجم الحرية الممنوح لهذه الجماعات ، وثانيهما التوجه الاقتصادي الجديد نحو مزيد من الحرية لقوى السوق . في هذا الإطار ظهرت جماعات جديدة في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات ، واتسمت على وجه العموم بفعالية ملحوظة . من هذه الجماعات : جمعية رجال الأعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية ، واتحاد البنوك ، والمجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال ، وغرفة التجارة الأمريكية .

ويمكن القول على وجه العموم ، أن هذه الجماعات تبلور دورها وتأكيدت فاعليتها في السنوات الأخيرة واستندت على عدد من مصادر القوة لم تتوفر - إلى حد كبير - لغيرها من الجماعات . وتمثلت أولى هذه المصادر في التزاوج الملحوظ بين الثروة والعمل السياسي . فهذه الجماعات تضم في حقيقة الأمر كبار رجال الأعمال المصريين أصحاب الثروة والنفوذ ، والكثير منهم مارس من قبل العمل السياسي ، وبعضهم رؤساء وزراء ووزراء سابقون . وهذه الجماعات أيضا تضم في عضويتها أعدادا محدودة لا تتجاوز ثلاثمائة عضو ، وهو ما يسمح بدرجة عالية من التجانس والتفاهم ، ويسمح في النهاية ببلورة مصالح محددة واضحة . ولا يمكن اغفال التمويل الضخم ، والمستقل في نفس الوقت عن الحكومة مما يوفر قدرا كبيرا من الاستقلال وحرية الحركة .

واعتمادا على مصادر القوة هذه ، انطلقت جماعات رجال الأعمال تدافع عن مصالحها التي ترتبط أساسا بسياسة الانفتاح الاقتصادي . وتأكدت في الأعوام الأخيرة الفاعلية التي اتسمت بها حركة هذه الجماعات ، وشهد عام ١٩٨٥ أقوى مواقف جماعات رجال الأعمال للدفاع عن مصالحها إزاء القرارات الاقتصادية المعروفة بقرارات يناير ، وانتهت المعركة بالفاء هذه القرارات وتغيير وزير الاقتصاد .

وخلال عام ١٩٨٥ ، عبرت هذه الجماعات عن مطالب محددة تتلخص في دعم القطاع الخاص وتوفير التسهيلات الإدارية والضريبية والمعمارية لرجال الأعمال ، وتحديد دور القطاع العام وإطلاق حرية قوى السوق . كما طالبت هذه الجماعات بتعديل القوانين العمالية ، ومراجعة الحقوق والواجبات الواردة فيها . وقد انتهى العام « نهاية سعيدة » بالنسبة لهذه الجماعات وعلاقتها بالحكومة ، إذ صدر قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة ورجال الأعمال تكون مهمتها تبادل الآراء حول السياسات والأوضاع الاقتصادية ، كما نص القرار على أن اللجنة سوف ترفع توصياتها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها ووضعها موضع الاعتبار عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسات الاقتصادية . وتضم اللجنة نائبين لرئيس الوزراء ، وخمس وزراء ، و١٤ من رجال الأعمال .

بالتشكيل السابق لهذه اللجنة المشتركة ، بدأ عام ١٩٨٦ وهو يحمل ملامح التفاهم بين الحكومة ورجال الأعمال ، إلا أن تضمين اللجنة أحد عشر عضوا من جمعية رجال الأعمال المصريين قد عمق من بذور الخلاف بين الجمعية والغرف التجارية والغرف الصناعية من جانب ، وبينها وبين اتحاد نقابات العمال من جانب آخر . وعبرت الغرف عن موقفها في مذكرة احتجاج قدمتها إلى السيد رئيس الوزراء ، وتطلب فيها بإعادة النظر في تشكيل تلك اللجنة والاكتفاء بالأجهزة القائمة أعمالا لبدء الشرعية والديمقراطية .

ومن ناحية أخرى فقد كان لتشكيل هذه اللجنة المشتركة مع رجال الأعمال رد فعل بالنسبة لاتحاد نقابات العمال ، الذي اجتمعت هيئة مكتبه وأعلن في الأيام الأولى لعام ١٩٨٦ « ضرورة الاستعداد لمواجهة الحملة الشرسة التي يشنها بعض رجال الأعمال » . ووسط هذا الهجوم وهذه الانتقادات تصدت الحكومة

للدفاع عن تشكيل هذه اللجنة المشتركة ، وعن جمعية رجال الأعمال المصريين .

وإن واقع الأمر أن عمل جمعية رجال الأعمال كأداة للضغط على الحكومة ، لا يعتبر مسألة سلبية في حد ذاتها ، لأن وجود هذه الجماعات وغيرها من جماعات المصالح الأخرى يعنى بالضرورة أن هناك مصالح فئات وقطاعات ينبغي حمايتها والضغط من أجلها ، وهو أمر ينطبق على الغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال والنقابات المهنية . . الخ من الجماعات القائمة في المجتمع ، وإنما السلبية التي تحيط بحركة ونشاط هذه الجماعات هي عدم التوازن فيما بينها سواء من حيث مصادر القوة المتوفرة لها أو من حيث درجة الاقتراب والحوار مع صناعات القرار .

وإذا كانت جمعية رجال الأعمال المصريين - كغيرها من جماعات المصالح - تعتمد على عدد من الوسائل التي تحقق بها أهدافها ، فإن أبرز هذه الوسائل عام ١٩٨٦ كانت تنظيم اللقاءات مع الوزراء والمسؤولين عن السياسة الاقتصادية ، وأعداد المذكرات التي تتضمن وجهات نظرهم .

وقد قامت الجمعية بتنظيم وعقد مؤتمر دولي لرجال الأعمال في الأسبوع الأخير من شهر أبريل ١٩٨٦ ، حضره ١٣٠ من رجال الأعمال المصريين . وافتتح رئيس الوزراء هذا المؤتمر ، وشرح القرارات الاقتصادية التي استهدفت معالجة الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات . وحضر المؤتمر عدد من الوزراء والمسؤولين بالحزب الوطني ، واتجهت المناقشات نحو إبراز دور القطاع الخاص ، وتوضيح سياسة الدولة بخصوص الدعم . كما اتجهت المناقشات نحو التأكيد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

ومن الملاحظ في مثل هذه المناسبات ، خاصة التي يحضرها رجال أعمال أجانب ، اختلاط المناقشات الاقتصادية بالمناقشات السياسية ، وقد حضر المؤتمر المشار إليه وزير الخارجية المصري الذي وجه له البعض أسئلة حول السياسة الخارجية المصرية .

وقد ذكر المستثمرون في مناقشتهم خلال هذا المؤتمر أن اقبالهم مرهون بالغاء كثير من السياسات التي لا تزال الحكومة تتبعها بخصوص القطاع العام والدعم ، وأن البديل المطروح لهذه السياسات تحرير السوق الداخل وترك لقوى العرض والطلب وفتح الباب أمام القطاع الخاص .

ولعل أهم المواقف الفعلية التي يجب دراستها في إطار تحليل جماعات المصالح في مصر عام ١٩٨٦ ، هو ما تعلق برود افعال الجمعية للقرارات الاقتصادية الهامة التي أعلنت عنها الحكومة في شهر أغسطس ١٩٨٦ ، والتي اتجهت بالأساس نحو تنظيم الإعفاءات الجمركية والتعريف الجمركية وفقا لقواعد محددة ، وتعديل بعض قواعد وقانون الاستيراد ، مع إعلان قائمة بالسلع المحظور استيرادها والغاء لجان الترشيد .

وفي ١٩٨٦/٧/٢٤ ، وبعد أيام قليلة من صدور القرارات السابقة ، عقد ممثلو جمعية رجال الأعمال المصريين لقاء مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ثم فيه استعراض ملاحظات الجمعية على القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٦ المنظم لعمليات الاستيراد والتصدير .

واعتبرت الجمعية أن الاتجاه نحو تعديل (نسب) الرسوم الجمركية واحتساب سعر الدولار على أساس ١٣٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا وما ورد بقرار السيد وزير الاقتصاد رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٦ ، هو اتجاه معهود في سبيل توحيد سعر الصرف للعملة الحرة لكن لا بد الا تحل السلع المستوردة (خصوصا السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج) بأعباء جديدة تنعكس على سعر السلعة النهائي في الأسواق . .

ومن ناحية أخرى قدمت الجمعية مذكرة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في يونيو ١٩٨٦ حول مناخ الاستثمار في مصر وكيفية قيام الهيئة بدور أكثر فعالية في مجال الاستثمار . وقد استعرضت المذكرة المناخ الاقتصادي السلبي الذي يسود أجواء الاستثمار في مصر ، ومنها صدور سلسلة من القرارات والقوانين المعوقة لاستثمارات القطاع الخاص والمشتبك وتدخل الأجهزة الرقابية ، والغاء حق المشروعات القائمة وفق أحكام قانون الاستثمار في الاستيراد مباشرة دون العرض على لجان الترشيد ، وعدم انساق القرارات المالية والاقتصادية ومحاسبة المشروعات الاستثمارية بالأسعار العالية للطاقة .

وفي إطار الحديث عن جماعات رجال الأعمال ، يجدر الإشارة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية . وهي جماعة لها أهداف مشابهة للجماعة السابقة ، وتضم حوالي ١٧٠ من كبار رجال الأعمال بالاسكندرية ، يعمل معظمهم في مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ، وتضم عددا من

الأمريكية - عددا من القرارات الاقتصادية الهامة التي تهدف إلى الإصلاح المالي والاقتصادي ، وحضر هذه الندوة وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي .

وقد اعتادت الغرفة في اللقاءات الشهرية التي تنظمها ، استضافة الوزراء والمسؤولين ، خاصة في قطاع الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء . ومن التطورات الهامة التي لحقت بأنشطة الغرفة ، أنه تقرر التوسع وإعطاء تسهيلات في قبول شركات القطاع العام المصري في عضوية غرفة التجارة الأمريكية بهدف دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا . وهذا الاتجاه بخصوص قبول شركات القطاع العام - أو بعبارة أدق قياداتها - هو اتجاه سائد في جماعات رجال الأعمال على وجه العموم ، وهم يشكلون نسبة لا بأس بها في عضوية هذه الجماعات (نسبة ٧٪ من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين) ويؤكدون على وجه العموم ظاهرة الجسور الممتدة بين القطاع العام وتشكيلات الانفتاح الاقتصادي .

في ضوء هذا العرض لاهم أنشطة جماعات رجال الأعمال عام ١٩٨٦ ، يمكن القول أن هذه الجماعات قد اتسمت - على وجه العموم - بفعالية ملحوظة ، فقد نجحت في بلورة مصالح أعضائها بشكل محدد وطرحت مطالب لها طابع واحد ومحورها إطلاق آليات السوق ودعم القطاع الخاص وتقليص القطاع العام ، وهذه الجماعات توفر لها عدد من عناصر القوة كفلت لها التأثير والضغط على صانع القرار من أهمها الثروة والنفوذ والاستقلال عن الحكومة .

٢ - الغرف التجارية :

بدأ عام ١٩٨٦ بصراع واضح بين الغرف التي تمثل القاعدة العريضة من التجار ورجال الأعمال (٣ مليون عضو من القطاع العام والقطاع الخاص) وبين جمعية رجال الأعمال المصريين (٣٠٠ عضو) بعبارة أخرى تبلور الصراع بين القلة الغنية في القطاع الخاص والأكثرية الأقل ثروة ونفوذاً داخل الغرف التجارية والصناعية . . بدأ الصراع في شكله الخارجي حول الشرعية المستمدة من القانون باعتبار أن الغرف هي التنظيمات الشرعية المعبرة عن رجال الأعمال ، بينما حصلت جمعية رجال الأعمال على شهادة ميلادها من

رؤساء مجالس إدارات كبرى شركات القطاع العام بالاسكندرية . واللافت للنظر بخصوص هذه الجماعة هو حرصها على التأكيد على انتمائها لغرفة تجارة الاسكندرية .

وكان عام ١٩٨٥ قد انتهى بمؤتمر كبير نظمته لجنة رجال الأعمال بالاسكندرية (في شهر نوفمبر) وحضره السيد رئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء ، طرح فيها رجال الأعمال تصوراتهم بخصوص السياسة الاقتصادية كما طرحوا مطالب محددة تتعلق بالاستيراد والتصدير والحاسبة الضريبية والجمركية . وقد استمرت الجماعة خلال عام ١٩٨٦ في تنظيم اللقاءات والندوات مع المسؤولين عن السياسة الاقتصادية ، واعداد المذكرات التي تطرح مطالبهم .

كما برز خلال ١٩٨٦ نشاط جماعة لها طبيعة خاصة ، وهي غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة . وهذه الغرفة هي أحد فروع مجلس غرف التجارة الأمريكية وقد حصلت على موافقة الرئيس السابق أنور السادات أثناء زيارته لواشنطن في أغسطس ١٩٨١ . وفي أعقاب وفاته قابل رئيس غرفة التجارة الأمريكية الرئيس مبارك في القاهرة وتم بالفعل إنشاء الغرفة والحصول على موافقة الحكومة المصرية . وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٨٢ قام ١٢٧ عضواً من ممثل الشركات الأمريكية بحضور الاجتماع الرسمي الأول بصفتهم الأعضاء المؤسسين . وتتبنى غرفة التجارة الأمريكية أهدافاً مماثلة لأهداف جماعات رجال الأعمال في مصر ، وذلك بالإضافة إلى طبيعتها الخاصة المرتبطة بتنمية وتعميق الارتباط بالشركات الأمريكية .

وقد وصل عدد أعضاء الغرفة إلى حوالي ٢٤٠ عضواً ، عدد كبير منهم أعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين ، والمجلس المصري الأمريكي ، وغيرها من جماعات رجال الأعمال . وقد لفتت غرفة التجارة الأمريكية الانتباه خلال عام ١٩٨٦ بنشاطها واللقاءات والاتصالات التي عرضت من خلالها وجهات نظر المستثمرين ومطالبهم في مصر . ففي ٢٢ فبراير استقبل الرئيس مبارك أعضاء الوفد المشترك للغرفة ، وبحث معهم العديد من القضايا المتعلقة بجذب مزيد من الاستثمارات الأمريكية لمصر . وفي ٢٥ مارس من عام ١٩٨٦ أعلن رئيس الوزراء المصري - في غرفة التجارة

وزارة الشؤون الاجتماعية، واستنادا على قانون الجمعيات. إلا أن هذا الصراع في حقيقته بعيد عن الاعتبارات القانونية، فهو صراع من أجل الفاعلية. فجمعية رجال الأعمال المصريين وغيرها من جماعات رجال الأعمال، استمدت شرعيتها من فاعليتها ومن تنظيمها الدقيق المستقل وهو ما كفل لها النجاح. بينما الغرف التجارية تعتمد في تمويلها بالأساس على ما تقدمه لها الحكومة سنويا ويترج بميزانية الدولة، مما جعل إدارة هذه الجماعات في النهاية يتم باعتبارها جزءا من أجهزة الدولة البيروقراطية. ومن ناحية أخرى فإن جماعات رجال الأعمال تدار بطريقة ديمقراطية، فهي تجرى انتخابات سنوية لاختيار رئيس مجلس الإدارة والأعضاء كما تخضع في مناقشة أمورها وقضاياها لأسلوب ديمقراطي بينما القانون يعين رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بقرار يصدر من رئيس الجمهورية، وفي نفس الوقت يصدر قرار وزاري بتعيين عدد من أعضاء الغرف، وهذا الوضع يؤثر بلا شك على قدرة الجماعة على الحركة، كما أنه أدى إلى ازدواجية بين الغرف والاتحاد العام وخلق صراعات داخلية بينهما. وهناك عشرات من المواقف لم تستطع فيها الغرف ككل اتخاذ موقف موحد، وهو ما يقفها التضامن. إلا أنه للانصاف لا بد أن نتذكر أن زيادة حجم الأعضاء في أي جماعة للمصالح يجعل من الصعب تجميع ثم بلورة هذه المصالح بشكل محدد. قضية الفاعلية إذن وفتح قنوات اتصال مباشرة مع الحكومة هو مضمون الخلاف بين هذه الجماعات. وفي إطار الحديث عن هذه القنوات، لا بد من التنبه إلى أن رئيس اتحاد الغرف التجارية هو في نفس الوقت مسئول عن أمانة النشاط التجاري والصناعي بالحزب الوطني، وهو ما يفترض درجة أكبر من المشاركة - من جانب أعضاء الغرف - في صنع السياسات التي تمسهم، إلا أنه تبين من مراجعة مواقف الغرف وردود أفعال أعضائها لقرارات السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦، إن هذه المشاركة كانت تتم بعد مرحلة صدور القرار من خلال مناقشتها مع المسئولين وإعداد المذكرات. ومن أهم القرارات التي أمكن مراجعتها في هذا الشأن، والتي تمس مصالح التجار من أعضاء الغرف، القرار رقم ١٢١ الذي ألقى القرار الشهير ١١٩ الخاص بتجديد هامش الربح والذي تم تعميمه من قبل بعد معارضة التجار. أيضا هناك قرارات أغسطس ١٩٨٦ وإلغاء لجان الترشيح.

ويأتى عام ١٩٨٧ ليكون عاما ساخنا بالنسبة للغرف التجارية، التي ستشهد انتخابات أعضاء مجالس الغرف، كما سيتم تشكيل مجالس إدارات الشعب التجارية التي انتهت دورتها، ومن أهمها شعبة المقاولات وشعبة الصيديليات. ويمكن القول أن هناك ثلاثة موضوعات أساسية تحتل مكانتها على جدول الأعمال المنتظر للغرف عام ١٩٨٧، وهي:

- إصدار قانون الغرف الجديد، وهو مشروع معد بالفعل منذ عام ١٩٧٨ إلا أنه لم يحدث اتفاق حوله سواء بين الغرف، أو بينها وبين الحكومة. فالغرف تسعى من جانب إلى تقوية أوضاعها والحصول على مزيد من الاستقلال عن السلطة التنفيذية، بينما نصوص المشروع المقترح تعكس رغبة الحكومة في تقوية قبضتها على الغرف واعتبارها جهازا بحثيا تابعا لوزارة التموين.

- تمثيل الغرف التجارية في المجالس المحلية، فالغرف تنازع هذه المجالس حقها في التدخل ومناقشة القضايا التي تتعلق بالتجارة، وتطالب بأن تكون ممثلة داخل المجالس المحلية باعتبارها صاحبة الحق الأول في تقرير ما يتعلق بمصالح التجار.

- القضية الثالثة - وهي الأهم - تحقيق مزيد من الفاعلية للغرف ودرجة أكبر من التضامن بين أعضائها، وذلك في مواجهة الأنماط الجديدة من جماعات رجال الأعمال، والتي تنازعها الغرف في شرعيتها وتمثيلها لرجال الأعمال.

٣ - نقابات العمال :

مع نهاية عام ١٩٨٥ بدا أن اتحاد نقابات العمال الذي كان غائبا عن الساحة لفترة قد أفاق من غفوته، وأعلن عن ضرورة اليقظة والدفاع عن مصالح العمال. ويبدو أن الصعقة التي تحققت لبعض الجماعات، والحيوية والنشاط التي اتسمت بها جماعات أخرى في العام المنصرم دقت ناقوس الخطر وفجرت شعورا عاما بعدم التوازن بين الجماعات والنقابات، ويتميز جماعات رجال الأعمال الذين عبر عنهم العمال «باصحاب الأعمال»، كما وضع أن هناك قدرا من التحالف والاتفاق بين الغرف التجارية والصناعية من جانب ونقابات العمال من جانب آخر.

إن بداية ظهور نقابات العمال في مصر يعود إلى أوائل هذا القرن ، ومع تعددها إلا أنها لم تحصل على الشرعية القانونية سوى في سبتمبر ١٩٤٢ بصدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذي تعرض لتعديلات متتالية ، من أهمها - في هذا المقام - ما جاء به عام ١٩٧٦ بشأن اختصاصات الاتحاد العام لنقابات العمال وهي . . « إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال » . ويعني هذا أن القانون يعترف باتحاد نقابات العمال كجماعة تعبر عن مصالح أعضائها ، وأن هذا القانون قد فتح قناة للاتصال بين اتحاد العمال والحكومة . إلا أن الشرعية القانونية لا ترتبط بالضرورة بالممارسة والواقع ، فهناك سمات معينة تؤثر على فاعلية النقابات العمالية وتحدد دورها وموقعها . من أهم هذه السمات أن الاتحاد العام لا يمثل كل العمال ، فنسبة تمثيلهم لا تتجاوز ٢٥٪ من عددهم (عدد الأعضاء ثلاثة ملايين بينما يزيد العدد الإجمالي لعمال مصر عن ١٢ مليون عامل) . ومن ناحية أخرى فإن المجلس التنفيذي لا يمثل كل حركة العمال في مصر ، فقد لا توافق بعض النقابات على توصيات المجلس وتتخذ مسارات مختلفة ، وهو ما يعكس عدم توفر التضامن والاتفاق بين نقابات العمال ، ويؤثر بالسلب على فاعلية الاتحاد . وأخيرا فإن من السمات الهامة التي تحد من فاعلية النقابات العمالية ، والتي تفسر الأزمة التي تعاصرها الآن ، تدخل السلطة عن طريق الوزارة المختصة في الاستقلال المالي للنقابات العمالية وكذلك طريقة انتخاب رؤساء النقابات العمالية ورئيس الاتحاد العام . فمجلس إدارة النقابة هو الذي يختار رئيسا له وليس الجمعية العمومية للنقابة ، وبالمثل فإن مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال (أعضاؤه ٢٥ عضوا) هو الذي يختار رئيسا له من بين أعضائه دون أن يكون للقاعدة العمالية رأى فيه .

هذه السمات الفريدة للنقابات العمالية أثرت على فاعليتها ، كما أثارت مشكلة الشرعية بالنسبة لقيادات الاتحاد العام ، ومدى تمثيلها لمصالح العمال بشكل مستقل عن الحكومة . أثرت أيضا هذه السمات على ظهور ازدواجية في الحركة العمالية وعلى قنوات التعبير المتاحة للعمال . فقد لجأوا في حالات كثيرة إلى قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم وأرائهم مما بلور في النهاية - في عام ١٩٨٦ - أزمة داخل الاتحاد العام

للعمال سواء في علاقة العمال بالنقابات التي تمثلهم أم في علاقة النقابات بالحكومة .
لقد شهد عام ١٩٨٦ نوعين من المواقف والمطالب العمالية : النوع الأول ، عام يتعلق بقضايا قومية لكنها تمس مباشرة العمال ، من ذلك مواقفهم من الدعم والقطاع العام . أما النوع الثاني من المواقف والمطالب فهو خاص ، يتعلق بمصالح فئوية من ذلك الأجور والتأمين والأرباح وكذلك علاقة الإدارة بالعمال داخل الوحدات المختلفة .
وبخصوص قضية الدعم أكدت النقابات على استمرار موقفها السابق ، وهو ضرورة عدم المساس بالجمهير الكادحة ومحدودي الدخل مع ضرورة أخذ رأى الحركة النقابية العمالية في أي إجراء بذلك الشأن . كما طالبت النقابات بتدخل وزير الاقتصاد ومناقشة الدعم غير المباشر الذي يظهر بعض شركات القطاع العام على أنها خاسرة بسبب تحميل الشركات بتكاليف كان يجب أن تتحملها الميزانية العامة للدولة . وبخصوص القطاع العام أكد العمال في مناسبات ومواقف مختلفة على تمسكهم بالقطاع العام وضرورة القضاء على المعوقات التي تقترض سبيله . وفي نفس الوقت أكدوا على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور إيجابي لدعم الاقتصاد الوطني .
وهكذا فإن المواقف السابقة للحركة العمالية من الدعم والقطاع العام ، أعيد التأكيد عليها في مناسبات مختلفة . إلا أنه من الواضح أن العمال ونقاباتهم لم يطرحوا البدائل ، ولم يناقشوا داخل اتحادهم مشروعات محددة تتفق ووجهة نظرهم وتلائم ظروف الاقتصاد القومي ، وهذا بعد سلبى ينبغى أن تنتبه له الحركة العمالية وتبلور من داخلها اتفاقا عاما حول شكل محدد ينقلها إلى أبعاد أكثر إيجابية وأقوى فاعلية .
أما النوع الثاني من المطالب التي طرحها العمال خلال عام ١٩٨٦ فهو يتعلق بمصالح فئوية ، وتدور أساسا حول الأجور والأرباح وعلاقة الإدارة بالعمال . وعلى هذا المستوى يمكن إبداء عدد من الملاحظات :
- أن العمال في تعبيرهم عن هذه المصالح الفئوية كانوا أكثر نشاطا وحيوية وفهما لمطالبهم ، وهو أمر طبيعي لتعلق هذه المصالح بالحياة اليومية للعمال .
- أن العمال داخل وحدات القطاع العام والقطاع الخاص عبروا بدرجات مختلفة عن مصالحهم واحتجاجهم على الإدارة وتوزيع الأرباح .
- بدأت الازدواجية بين مواقف العمال والنقابة في

بسبب امتناع الادارة عن صرف رواتبهم وتصفيتهم من ٣٠٠٠ إلى ٩٥٠ عامل .

وكان عدد من العمال بشركات الاستثمار الاجنبي في مصر قد تقدموا بشكاوى ضد الادارة ونظام صرف المرتبات والأرباح داخل هذه الشركات ، واعتصم بعضهم داخل الوحدات الانتاجية مطالبين بتدخل الاتحاد العام للعمال وتدخل المسؤولين .

- أما أهم مظاهر الأزمة التي مرت بها اتصالات العمال في تعبيرها عن مطالب العمال ، فتمثلت في إضراب سائقي قطارات السكك الحديدية في يوليو ١٩٨٦ . فقد خاطب السائقون المسؤولين منذ عام ١٩٨٢ (وصل عدد سائقي القطارات إلى ٦٠٠ سائق) مطالبين بمراجعة أوضاعهم الوظيفية وإنشاء صندوق للتأمين عليهم ضد الحوادث وزيادة بدل المبيت . ثم اعتصموا داخل مقر الرابطة التي تمثلهم قبل اسبوع من إضرابهم ، لكنهم لم يتمكنوا من مخاطبة المسؤولين ، مما دفعهم إلى إعلان الاضراب وتوقف قطارات السكك الحديدية عن الحركة . وكانت لهذا الحادث آثار هامة ، فالرابطة تبنت مطالب السائقين بينما وقفت ضدها النقابة العامة ، وعمال النقابة العامة لعمال السكك الحديدية أعلنوا تأييدهم لزملائهم من خلال اجتماعهم وأرسلوا برقيات للمسؤولين للإفراج عن زملائهم في حين أعلن رئيس النقابة عن أسفه لما حدث . وفي الوقت الذي تخلت فيه اللجنة النقابية للعاملين بالسكك الحديدية عن مسؤوليتها في الدفاع عن السائقين ، قامت نقابة المحامين بتشكيل لجنة من المحامين للقيام بهذه المهمة . كما قامت النقابة بالظعن في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٣ (بتاريخ ١٦ يوليو) والذي ينص على حل الرابطة العامة لقائدي القطارات ومساعدتهم . وأخيرا ، وفي إطار الحديث عن النقابات العمالية وأهم أحداث ١٩٨٦ ، من الأهمية بمكان الإشارة إلى موقف العاملين والنقابة العامة للصناعات الهندسية من مشروع جنرال موتورز . فقد اعترضوا على قبول العرض المقدم من الشركة المذكورة ، وأعلنوا أن العاملين بشركة النصر للسيارات على استعداد للمنافسة العالمية بقدراتهم وإمكاناتهم الخاصة ، وأشاروا إلى ما حققته الشركة من تطور في الإنتاج وما أسهمت فيه من خلق صناعات مغذية . وقد أعلنت نقابات العمال وعدة شركات أخرى ، تضامنها مع عمال شركة النصر للسيارات في مواجهتهم لمشروع جنرال موتورز . وعقدت

مناسبات عديدة وظهرت « الرابطة » كحلقة وسطي بين العمال والنقابة أكثر فعالية في التعبير عن مصالح الأعضاء ، كما أظهرت درجة أكبر من التضامن وربط المصالح المتجانسة .

- لجأ العمال في وحدات إنتاجية مختلفة بالاتفاق مع النقابة التي تمثلهم ، أو إنطلاقا من مصالحهم الخاصة ، إلى الاضراب والاعتصام في عدد من المواقع ، وهو ما يعكس إلى حد كبير سخط العمال على القنوات الشرعية التي تمثلهم والفشل في تحقيق مطالبهم من خلالها .

- إن علاقة الحكومة بالنقابات العمالية والحركة العمالية ، تتسم بنقاط ضعف متعددة ، ولعل أحداث ١٩٨٦ تعكس بوضوح طبيعة هذه العلاقة . وبدا أن فتح الحوار مع العمال من جانب الحكومة يأتي في أعقاب الازمات والمشاكل لكنه ليس سمة عامة للعلاقة بين الطرفين .

ولقد تمثلت هذه الأزمة في النقابات العمالية والحركة العمالية خلال ١٩٨٦ في عدد من المظاهر ، من أبرزها : - ما يواجهه العمال في قطاع الغزل والنسيج - وتمثلهم نقابة عمال الغزل والنسيج - من مشاكل أساسية ، سواء في القطاع الخاص (توقف المصانع) أو في القطاع العام (انخفاض الإنتاج ومشاكل أجور وأرباح) . والعلاقة بين القطاعين هامة وحيوية . فمصانع القطاع الخاص (١٠٠ ألف عامل) مهددة بالتوقف وهو ما يهدد مستقبل العمال ومستقبل هذه الصناعة الهامة . وهذه المصانع كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على التشغيل لحساب القطاع العام ، وعندما تقلصت شيئا فشيئا المنتجات المطلوبة لوزارة التموين من القطاع العام ، تقلصت بالتالي احتياجات هذه الشركات من التشغيل لدى القطاع الخاص . وهكذا ارتبط مصير القطاعين معا وطالب عمال القطاع الخاص بأن تتحمل الدولة مسؤولياتها إزاءهم .

وفي هذا السياق اعتصم عمال شركة اسكو في يناير ١٩٨٦ وتدخلت قوات الأمن عدة مرات لفض الاعتصام الذي تم احتجاجا على حساب الأرباح وأسلوب معاملة الادارة والمؤسسات التنفيذية لهم .

- من الواضح أن الحوار مع القنوات الشرعية للعمال غير مرفوض ، لكن هناك ما يحول دونه أو يجعله بلا جدوى . يؤكد ذلك اعتصام أكثر من ٥٠٠ عامل بشركة اتيكو بمقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

النقابة العامة للصناعات الهندسية اجتماعات لدراسة آثار المشروع الجديد على الشركة والعاملين ، وطلب العمال بأخذ رأى النقابة في مثل هذه الخطوات والقرارات الهامة ، وطلبوا أيضا اتحاد العمال باتخاذ موقف واضح لمساندة أكثر من ١٢ ألف عامل بالشركة . ويمكن القول بشكل عام أن تطورات وأحداث عام ١٩٨٦ بلورت بعض المطالب العمالية المشتركة من أهمها :

- رفع القيود على الحريات النقابية .
- تعديل القوانين العمالية لتوفير الحماية الكافية للعمال وتمكينهم من المشاركة في إدارة منشاتهم .
- تعديل لوائح الأجور وتثبيت الأسعار لتوفير احتياجاتهم المعيشية .
وقد عكس آخر انعقاد للجمعية العمومية العادية ، للاتحاد العام لنقابات العمال (حيث يحمل عام ١٩٨٧ انتخابات جديدة ودورة جديدة للنقابات والاتحاد) ، هذه المطالب ، حيث طالبت الجمعية العمومية بتعديل قانون حماية القيم من العيب بما يلغى اختصاص المدعى الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين للمنظمات النقابية . كما طالبت الجمعية بدراسة جيدة لقرار الدعم لضمان وصوله إلى مستحقي الحقيقيين ، وتدعيم موقف الشركات الوطنية وعدم استبدالها بمشروعات مشتركة .

وهنا يثير تساؤل مشروع : هل يشهد عام ١٩٨٧ مزيدا من الفاعلية لنقابات العمال ووعيا أفضل بالعمل النقابي ؟

٤ - النقابات المهنية :

تأتى نقابة المحامين على قمة النقابات المهنية التى شهدت خلال عام ١٩٨٦ أحداثا وتطورات هامة سواء على مستوى النقابة والعمل النقابى ، أو على مستوى العلاقة مع السلطة التنفيذية ، كما كان لها مواقف قومية واضحة من قضايا الحريات .

بخصوص التطورات التى شهدتها نقابة المحامين على مستوى العمل النقابى فقد تمثل أهمها فى صراعات وخلافات داخلية كادت تهدد وحدة وتضامن النقابة ، وهى أهم مصادر قوتها . فقد انقضى عام ١٩٨٥ وقد أعلنت معظم نتائج الانتخابات الفرعية فى المحافظات ،

الا أن العام قد انقضى ولم تتم انتخابات نقابة القاهرة .

وأتت الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ لتبرز تطور الصراع بين نقابة القاهرة والنقابة العامة للمحامين ، وتطور فى نفس الوقت الصراع بين فريقين يؤيد أولهما تقسيم نقابة القاهرة ويرفض الثانى هذا التقسيم ويطلب بوحدة النقابة ووحدة الحركة .

واللافت للنظر فى هذه الصراعات الداخلية بنقابة المحامين ، أن أطراف الخلاف داخل النقابة أعضاء فى حزب الوفد ، بل وربما أطراف فى خلافت داخله .

الحدث الثانى الهام الذى ميز عام ١٩٨٦ بالنسبة لنقابة المحامين تمثل فى الصدام بين المحامين والشرطة ، والذى تطور إلى اعتصام المحامين وإعلان الإضراب لمدة يوم للاحتجاج على ما سُمى « بالاعتداءات » التى وقعت على المحامين . وقد بدت بوادر الأزمة منذ شهر مارس ١٩٨٦ ثم تصاعدت بعد ذلك مع صدور قرار مجلس نقابة المحامين - عقب اجتماع طارئ - بالدعوة إلى إضراب عام للمحامين يوم ٢٨ مايو للاحتجاج على مسلك رجال الشرطة . وتضمن بيان وزعته النقابة ، احتجاج المحامين على مد حالة الطوارئ واستنكارهم « الاعتداءات التى وقعت على المحامين » والمطالبة بإلغاء كافة القوانين الاستثنائية .

ومع وجود هذه الصراعات الداخلية بنقابة المحامين ، ومظاهر الصدام مع الشرطة ، إلا أن عام ١٩٨٦ حفل بمواقف النقابة الايجابية للدفاع عن الحريات والاهتمام بالقضايا القومية ، وهو خط لازم نقابة المحامين تاريخيا .

وقد تبنت نقابة المحامين الدفاع عن عمال السكك الحديدية الذين نظموا إضراب يوليو ، وتم تشكيل لجنة للدفاع عن المتهمين ، والدفاع عن أعضاء الجماعات الاسلامية المعتقلين . كما أصدرت النقابة قرارا بعدم السماح لأى محام يترافع عن المتهمين فى قضية حرق اندية الفيديو أمام المحاكم العسكرية ، وشطب أى محام يترافع أمام هذه المحاكم .

فى هذا الإطار أيضا أصدر مجلس نقابة المحامين بيانا يدين فيه بشدة ما قيل عن مشروع قانون تقدمت به وزارة الداخلية حول محاكمة رجال الشرطة وينص على أن تختص محكمة خاصة بمحاكمتهم . وأعلن مجلس نقابة المحامين بخصوص أحداث الأمن المركزى « أنها شكلت صدمة لكل مصرى » ، وأنها تعود إلى

اسباب اجتماعية واقتصادية ويجب تقصيصها في موضوعية وتحري . وحذر المحامون من اتجاه عبرت عنه بعض الاقلام ، يهدف إلى توجيه الاتهام والادانة إلى هذه الجهة او تلك . وطالب بالوقوف بحزم امام النعمة التي ترددت أن حرية الاحزاب والمعارضة وصحافتها كانت وراء تحريك الاحداث .

ياتي بعد ذلك الحديث عن نقابة المهندسين التي تأسست عام ١٩٤٦ ويصل عدد أعضائها اليوم إلى حوالي ١٦٠ ألف مهندس . وهي نموذج لجماعة مصالح تركز على الخدمات النقابية من تأمينات وصحة واسكان . ولم تشهد النقابة خلال عام ١٩٨٦ تطورات أو احداثا هامة باستثناء حكم محكمة القضاء الاداري بالفاء انتخابات الشعب السبع بنقابة المهندسين والتي جرت في ابريل ١٩٨٥ . والملاحظ خلال عام ١٩٨٦ وجود حركة تعبئة للمهندسين داخل النقابة للاستعداد لانتخابات النقيب والتجديد النصفى في عام ١٩٨٧ . وقد تكونت لجنة تدعى لجنة المطالبة بحقوق المهندسين تمثل اتجاها معارضا للنقيب الحالي الذي يقضى الدورة الثالثة كنقيب .

وبالنسبة لنقابة الصيادلة ، فقد استمر عام ١٩٨٦ الخلاف الذي نشب بينها وبين مصلحة الضرائب حول أسس محاسبة الصيدليات .

وقد تم تنظيم لقاءات بين ممثلي نقابة الصيادلة وقيادات الحزب الوطني وبعض المسؤولين من أجل حل المشكلة حتى تم الاتفاق في شهر فبراير . الامر الثاني اللافت للانظار بخصوص نقابة الصيادلة عام ١٩٨٦ هو التنافس الشديد الذي اتسمت به الانتخابات الفرعية لنقابة الصيادلة وبدأت محاولة احياء العمل النقابي والدور النقابي .

٥ - نوادي هيئات التدريس بالجامعات :

شهد عام ١٩٨٦ انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين لنوادي أعضاء هيئة التدريس . ومن الاحداث الهامة التي شهدتها هذا العام ، اجراء انتخابات تجديد ثلثي أعضاء مجلس ادارة نادى هيئة التدريس جامعة القاهرة ، ولهذا الانتخابات في نادى جامعة القاهرة أهمية خاصة ، إذ استطاع تخطي الحدود الضيقة لفهم النادى الاجتماعى وهو ما كان سائدا منذ

الستينات - حين اقتصر نشاطه في معظم الأحوال على بعض الندوات الثقافية والأنشطة الاجتماعية . الا أنه منذ انتخابات مارس على وجه التحديد ، نجح النادى كجميع مهنى ثقافى في التعبير عن رأى الجامعة من القضايا العامة والقضايا الجامعية .

وقد انحصر التنافس في انتخابات ابريل لهذا العام بين قائمة اليسار وقائمة التيار الاسلامى الذى فاز بكل المقاعد . ويرى المراقبون أن هذه الانتخابات اتسمت بالحيوية التى عادت إلى النادى منذ مارس ١٩٨٤ ، كما أنها جرت في جو من النزاهة من جانب كل الاطراف معلنة انتهاء عصر تدخل ادارة الجامعة ومجالس الادارة واتسمت أيضا الانتخابات بالتحول التدريجى من التنافس إلى الاستقطاب ، وطرפה التيار الاسلامى والتيار اليسارى الذى اشتملت قائمته على ناصريين وماركسيين ومرشحيين بدون انتماءات ايديولوجية محددة .

خاتمة :

لا شك أن التقييم الاجمالى لظاهرة جماعات المصالح في مصر ، والحيوية التى اتسم بها بعضها ، يحمل مؤشرات ايجابية ، فهي ترتبط من جانب بالمنافس الديمقراطى ، وترتبط من جانب اخر بدرجة عالية من الوعى بالمصالح والانتماءات . وهى تستطيع بالفعل - وفى الاجل الطويل - أن تكون خلايا جيدة للممارسة الديمقراطية وقرار الاختلاف وتبادل الرأى وارساء الحوار البناء . وهى أيضا وسيط بين الحكام والمحكومين ، الا أن الامر مرهون بالحفاظ على التوازن بين الجماعات وفتح قنوات اتصال متوازنة مع الحكومة ، فلا يسمح لجماعة بالاقتراب من صانع القرار اعتمادا على مصادر قوة خاصة ، وتحرم جماعة أخرى من الاقتراب ولا تجد اذانا صاغية لها .

أن استمرار عدم التوازن بين الجماعات - سواء في قوتها أو في اقترابها من الحكومة - يشكل الخطر الاساسى الذى يحمله المستقبل ، ويسمح للقلعة أن تحقق مصالحها على حساب الاغلبية مما يعمق من الخلافات والفجوات بين القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة .

خطرا على وحدة الجماعة وتضامنها ، وقد بدا هذا الخطر واضحا بالنسبة لنقابة المحامين بالرغم من تاريخها الطويل في العمل الوطنى ، وبالنسبة لنقابات العمال ولها هى الأخرى تاريخها الطويل الذى يجب أن تستفيد من خبراته . والخطر الثانى يتمثل فى غلبة المطالب الفئوية والمصالح الفئوية بالمعنى الضيق على نشاط أى جماعة للمصالح . وليس عيبا أن تسعى أى نقابة أو جمعية إلى حماية مصالح اعضائها ، لكن على الا يكون ذلك فى غياب رؤية قومية شاملة للمصلحة العامة .

كما تتعدد محاولات خلق جماعات مصالح جديدة وأنماط جديدة ، وهى ظاهرة غير سلبية فى حد ذاتها ، لكنها يجب أن ترتبط بحركة المجتمع ككل ، وفعالية كل القوى فى التعبير عن نفسها ، وتلك مسئولية الحكومة من جهة ومسئولية الجماعات من جهة أخرى .

وفى هذا الاطار العام يمكن القول ان هناك خطرين اضافيين يهددان العمل النقابى فى مصر ، اولهما الازمات الداخلية التى تواجهها بعض الجماعات التى تتضح فى الصراعات الداخلية وازدواجية الحركة وتمثل

رابعاً : القوى المحجوبة عن الشرعية

الصغيرة . وذلك على اساس ان القانون يمنع قيام احزاب على اساس طبقي . والقوى الناصرية على اختلاف تجمعاتها محجوبة عن شرعية تمثيل مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ وذلك - لأن الحزب الوطنى الديمقراطى يجد شرعيته فى تمثيل مبادئ الحزب الوطنى القديم ، وهى مبادئ الكفاح الوطنى ، ضد الاستعمار ثم مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحركة ١٥ مايو .

ومن ثم فلا يرى الحزب محلا لما تملنه القوى الناصرية من تمثيلها لمبادئ وافكار ثورة يوليو فى مواجهة مبادئ وافكار الحزب الوطنى الديمقراطى . ونهدف من دراسة وتحليل القوى المحجوبة عن الشرعية إلى تحقيق عدة اهداف :

- فهذه الدراسة تسمح - اولاً - بتحديد المسافة بين الشرعية القانونية الشكلية ، وبين ما يمكن أن يسمى بالشرعية السياسية ، والاجتماعية والثقافية ، على ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر ، والتعرف على ضوابط العمل السياسى القانونى وحدودها الحقيقية .

يقصد بالقوى المحجوبة عن الشرعية ، تلك القوى السياسية الموجودة فعلياً فى المجتمع المصرى التى يحجب عنها النظام السياسى - من خلال اساليب سياسية وقانونية - حق الوجود الشرعى . ويتجسد هذا الحجب عن الشرعية ، فى ظل النظام السياسى الراهن فى مصر ، فى حرمانها من حق تشكيل احزاب سياسية .

وفى الوقت الحاضر ، تتمثل أبرز هذه القوى فى الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الاعتراضية كالجهاد والقبطية والتكفير والهجرة ، وحزب التحرير الاسلامى ، والتوقف والتبين والتبليغ الخ . . . وهناك القوى الكامنة للمسيحية السياسية ، كظاهرة دينية وسياسية . ولا يسمح النظام السياسى ، والقانونى باعطاء شرعية قانونية لهذه القوى على اساس ان القانون لا يسمح بقيام احزاب على اساس دينى أو طائفى .

وثمة منع للأحزاب الماركسية كالحزب الشيوعى المصرى وبعض الجماعات الماركسية والتروتسكية

والجماعير مع الاسلام في أصوله وثوابته ، وايا كانت المسافة بين نقاء الاصول وبين مظاهر التدين الشعبي ، الذى تم فيه الخلط بين التصورات الشعبية والممارسات اليومية للناس ، وبين الاسلام كعقيدة وكشريعة . ومن هنا أدت الموجة الغربية كما تجسدت في تبني الأطر الغربية للحياة كأنساق للقيم ، والسلوك ، وكأنساق للضبط الاجتماعى متمثلة في قبول القانون الغربى الحديث بديلا عن نظام الشريعة إلى حدوث ازدواجية نظامية وقيمية في المجتمع المصرى .

أن ذلك يعنى أنه لم يكن هناك رقاد ثم بعث للظاهرة الاسلامية السياسية ، بل أن الظاهرة كانت موجودة على مستوى الاعتقاد الجماهيرى ، أو السلوك الجماعى للأغلبية ، أو جزءا من خريطة القوى السياسية ممثلة في الإخوان المسلمين أو في جماعات الدعوة أو الاسوة الصنعة ، كالتشبان المسلمين أو الجمعيات الدينية . المشهورة وفقا للقانون وتحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . ليس هذا فحسب بل كانت القوى الاسلامية جزءا أساسيا في الصراع السياسى مع كافة التيارات السياسية الاخرى منذ الثلاثينيات ، والأربعينيات وحتى اللحظة المعاصرة .

ولا شك أن تكوين جماعة « الإخوان المسلمين » على يد الشيخ حسن البنا في نهاية عقد العشرينات من هذا القرن ، كان هو العلامة الأكثر بروزا في تطور الاسلام السياسى في مصر المعاصرة .

ومع الصراع الضارى الذى شهدته الحياة السياسية المصرية بين هذه الجماعة وبين النظام السياسى المصرى بإحزابه ومؤسساته ، أصبح الاسلام السياسى جزءا من ديناميات الصراع التى دارت رحاها في ظل النظام شبه الليبرالى حتى قيام نظام يوليو عام ١٩٥٢ . وقد استخدمت في هذا الصراع أساليب عديدة ، وانعكس ذلك على كافة اطرافه ، على نحو سمح بتعديل كل طرف لاستراتيجياته في المواجهة أو التهادن ، أو التعاون . واستطاع كل طرف أن يتفد إلى الطرف الآخر ، ولكن أبرز هذه الملامح تمثلت في انتهاز أساليب عنيفة من كلا الطرفين أما بالاعتقال لعناصر - توصف بأنها خائنة للوطن ولدين - أو بالاعتقال الجماعى ، والعنف والتعذيب . ومع سقوط النظام الملكى وبناء نظام يوليو ١٩٥٢ دخلت جماعة الإخوان معترك الصراع العلنى مع قادة النظام الجديد ، وأفكاره ، الامر الذى تكررت معه دورة العنف والقمع ، والاعتقال . ومع أحداث عام ١٩٦٥ ، بدأت

- بحث الاشكال المختلفة للالتفاف حول ضوابط الشرعية القانونية الشكلية من جانب تلك القوى السياسية خارج اطار الأحزاب .

- رصد وتحليل خريطة هذه القوى بشكل عام ، وخريطة كل تيار على حدة والعوامل المؤثرة على نشاطه ونموه ، ومشكلاته الداخلية ، والخارجية .

- معرفة الأساليب التى تتبعها القوى المحجوبة عن الشرعية في مواجهة النظام السياسى ، والقوى الحزبية الاخرى ، وسياسات النظام تجاه هذه الجماعات القانونية ، وسياسيا ، وأمنيا .

- الكشف عن النماذج البديلة « للخطاب السياسى » في المجتمع المصرى ، خارج خطاب السلطة السياسية ، والخطابات السياسية للأحزاب المسموح لها بالوجود القانونى .

ومن بين القوى المحجوبة عن الشرعية في مصر ، سوف نركز هنا على قوتين تحديدا ، وهما : الجماعات الاسلامية ، والناصريون .

ويستند اختيار هاتين القوتين إلى انهما - بمعايير نسبية - أكبر القوى المحجوبة عن الشرعية من حيث الحجم والظهور السياسى في المجتمع .

١ - قوى الاسلام السياسى : ١ - تقديم :

ليس الاسلام السياسى ظاهرة جديدة أو وافدة على المجتمع المصرى ، بل - على العكس - يمكن القول أن الاسلام السياسى هو أحد الثوابت الأساسية في التكوين الحضارى والسياسى للمجتمع المصرى . وفي المقابل ، فإن ظاهرة الحدثة على النمط الغربى لم تكن سوى نتاج للتحديث السلطوى للنظم والقيم والعلاقات الاجتماعية منذ مطلع بناء الدولة الحديثة ، بل أن القيم الغربية - خاصة فيما يتعلق بتكوين الدولة والمجتمع - لم يتم تأسيسها كنظام مقبول الا منذ عام ١٩٢٢ - مع اقرار دستور ١٩٢٢ - وهى فترة حديثة نسبيا . وقبل ما يزيد على المائة وخمسين عاما الماضية كانت القيم والأفكار الاسلامية هى السائدة ، والتى تطبع السلوك الاجتماعى والسياسى للصفوة والجماهير ، ويصرف النظر عن مدى تطابق الفكر والنظام والسلوك للنخبة

الظاهرة الدينية كأداة للالتفاف حول التساؤلات وردود الأفعال الجماعية الناشئة عن الهزيمة .

ومع مقدم السبعينيات ، وتولى الرئيس السادات للسلطة أسهمت السلطة السياسية في إدخال الإسلام السياسي في الساحة السياسية كجزء من عمليات الصراع مع القوى الناصرية ، والقومية ، والماركسية . لإحداث ترتيبات وتوازنات جديدة في الخريطة السياسية المصرية .

ثم أدى نموذج الانفتاح الاقتصادي بما أدخله من أنماط سلوكية ، وقيمية مفارقة للجماعة إلى اعتبار الإطار الديني وسيلة للهروب من المجتمع الدنيوي ، الذي يطرد الأغلبية من ساحته إلى ما وراء حدود الفقر .

وتفاعلت التطورات السابقة مع متغيرات إقليمية ساحقة في تأثيراتها ، أولها فورة عوائد النفط ، التي أحدثت اختلالا في هيكل التوازن الإقليمي وبروز دول النفط المحافظة التي ترفع لواء الإسلام السياسي - تجاوزا وغطاء - كالسعودية وبعض بلدان الخليج . وبدأت تظهر كعامل مؤثر على صعيد الصراعات الإقليمية ، والداخلية في البلدان العربية ، كما بدأت تبرز بعض العلاقات التاريخية مع الإخوان المسلمين ، وبعض القوى المحافظة - الأمر الذي ظهر في شكل دعم مباشر أو غير مباشر لهذه القوى .

وفي الوقت نفسه ، تراجعت الأيديولوجيات الراديكالية التي فقدت زخمها القديم ، ووهج الستينيات ، وتأثيره على أجيال عديدة من المثقفين والشباب العرب على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية .

وبدا الصراع عنيفا وداميا بين النظام السياسي وبين الحركة الإسلامية التي بدأت في تجميع أشتالها ، وإعادة تنظيم كوادرها القديمة ، والسعي نحو بناء أطر تنظيمية جديدة ، وكسب عضوية أجيال من الشباب سواء من ذوى الثقافة الدينية التقليدية ، أو من أبناء المدارس الحديثة - ذوى الثقافات الانتقائية - التي تلقوها وفقا لسياسة التعليم السائدة ، وبدأ جيل جديد ومختلف من أبناء الحركة الإسلامية ينفرد في العمل السياسي الإسلامي السري ، والعلني ، وتجلت أولى موجات الجماعات الاعتراضية بجاذب الفنية العسكرية إبريل ١٩٧٤ . الذي قام به نوعية جديدة من شباب الجامعات تحت قيادة الفلسطيني صالح سريه ، وأحد أبرز مفكرى الإسلام الراديكالي ، وتبنى هؤلاء أفكار الهجوم على الدولة الحديثة ، والتشكيك في كافة الرموز

تتجلى ملامح نمط جديد من الإسلام السياسي يمكن أن نطلق عليه الإسلام الاعتراضي أو الكفاحي أو الاحتجاجي ، حيث سيطرت مفاهيم جذرية في التعامل مع الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة . لقد عكس ذلك ديناميات التطور الداخلى لجماعة الإخوان ، والفصام الذى حدث في هيكلها التنظيمي بين « الجهاز السرى » وبين القيادة الأيديولوجية . ولكن الاخطر من ذلك كان هو التحولات الأيديولوجية ، لدى بعض القيادات الفكرية وعلى رأسها « سيد قطب » ، الذى أخذ يؤسس لتصورات ، وأبنية نظرية تمثل قطعا مع أفكار مؤسس الحركة ، ومفكرها الأوائل . وقامت هذه المنظمة الجديدة من الأفكار على رفض المجتمع المصرى المعاصر بدعوى جاهليته وعدم التزامه بالأصول الإسلامية ، واعتبار العقائد الحديثة مجرد تصورات باطلة ، وضالة ، وخارجة عن شرع الله . لقد كانت تلك هى البيئة الفكرية والعقائدية التى شكلت المصادر المعرفية ، والدينية للأجيال الشابة داخل حركة الإخوان ، سواء في الخارج بمعرفة بعض الشخصيات التى تلقّت هذه الأفكار الجديدة ، أو داخل السجون تحت إشراف سيد قطب .

وفضلا عن أفكار سيد قطب نفسها ، تم الرجوع أيضا إلى منابعها التاريخية لدى فرق الخوارج ، أولدى جماعة « جماعات اسلامى » الباكستانية - في شبه القارة الهندية ، رغم اختلاف السياق الاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى بين الصالتين المصرية ، والباكستانية ، حيث تبنى سيد قطب بعضا من أفكار أبو الأعلى المودودى .

وقد خرج النظام السياسى الفاسدى من هذا الصراع ظافرا لوقت محدود من خلال استخدام عنف جهاز الدولة واثمة الدعائىة .

ورغم الكون النسبى للإسلام السياسى ، إلا أنه مع هزيمة عام ١٩٦٧ وضعف المشروع الناصرى الوطنى ، وعدم قدرته على حل معضلاته الداخلية أو على مواجهة إسرائيل والغرب في الحرب ، تقدم الإسلام السياسى إلى الاسام ليُلب دوره الدفاعى ، وكأداة للاعتصام الجماعى في مواجهة هزيمة الخارج ، وسقوط نظام كان يطرح نفسه كبديل عن الاسلام السياسى في نظر البعض ، أو كطرح غير متناقض معه في نظر البعض الآخر .

وفي واقع الامر ، فإن النظام نفسه سعى لاستخدام

والقيم وأنماط السلوك السائدة في المجتمع المصري والعربي، والإسلامي، والدعوة لتأسيس معايير جديدة في الحكم على الثقافة السائدة، سياسية كانت أو اجتماعية أو أدبية ... الخ .

وأستطاع النظام السياسي - من خلال العنف القانوني - مواجهة هذه الحركة، ولكن سرعات ما تبين فشل هذه الاستراتيجية بصعود جماعة « المسلمون » والتي اشتهرت باسم « التكفير والهجرة » يوليو ١٩٧٧ .

وكان شكرى مصطفى زعيم الجماعة، وأميرها، وفيلسوفها أحد أبناء جماعة الإخوان، ولكنه انفصل عنها، وبدأ تكوين رؤيته الخاصة للمجتمع، والعالم حول أفكار التكفير، والمجتمع الجاهل، والهجرة .. الخ . وكان أبرز مظاهرها صعود فقه سياسي إسلامي يمكن أن نطلق عليه تعبير فقه « فحش الإيمان »، ويقصد به مجموعة من الأفكار والمعايير العقيدية التي تستخدم في الحكم على الفرد، وهل هو مسلم من عدمه، حتى لو كان مسلم الديانة والأبوين . وأصبحت دائرة اعتقاد المسلمين، وإيمانهم جزءا لا يتجزأ من النسق الفكرى لجماعة « المسلمون »، لفرز دائرة ومجتمع المسلمين .

وهكذا انتشرت أفكار تدعو إلى تكفير المسلم إذا ما ارتكب المعصية، وضرورة الانفصال عن المجتمع الكافر .

ووقع الصدام العنيف والدموى بين جماعة « المسلمون »، وبين النظام السياسي بعد اختطاف وقتل وزير الأوقاف الشيخ محمد الذهبي، وإعدام قادة الحركة ودخول أبرز أعضاء التنظيم إلى السجن بعد الحكم الجنائي عليهم .

على أن السياسات الرسمية للتعامل مع الفكرة الإسلامية السياسية عجزت عن المواجهة الفاعلة مع جماعات إسلامية من نوع جديد، وأفكار مختلفة، وتصورات لم تألفها أجهزة الأمن و« كوادرها » أو الأجهزة الإعلامية . كما بدأت الهوة ما بين المؤسسة الدينية الرسمية، وبين تلك القوى الجديدة تتسع . وهكذا أخذت بعض هذه الجماعات تنتشر في الجامعات الكبرى كالقاهرة، وعين شمس، والاسكندرية، وأسيوط، فضلا عن الجامعات الإقليمية بل وبعض المدارس الثانوية .

وكان توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، علامة على القطعية الشاملة بين النظام وبين الجماعات

الإسلامية السياسية . ووصلت الأمور في نهاية السبعينات إلى مفترق طرق تاريخي للنظام والمجتمع والدولة المصرية وللأفكار والأيديولوجيات الوضعية على اختلافها، وبدأت جماعات إسلامية تتعامل مع جماعات إسلامية أخرى لتمييز إمكانية لتشكيل جماعات أكبر، وتشققت بعض الجماعات لتظهر جماعات أخرى صغيرة .

ووصل المازق إلى قمته بأحداث سبتمبر ١٩٨١ باعتقال قوى المعارضة الوطنية، واقسام من الجماعات الدينية، وخاصة من الإخوان المسلمين . ولكن القوى الدينية السياسية الجديدة برزت على الجانب الآخر بإطلاق الرصاص على الرئيس أنور السادات .

وإلى واقع الأمر، فإن الثورة الإيرانية كانت عاملا معجلا ومنشطا للجماعات الإسلامية ليس فقط في مصر وإنما أيضا في تونس والمغرب والسودان ... الخ . حيث برزت كنموذج إمكانية إسقاط نظام الدولة من خلال الجماهير، والمساجد والعمل الحركي النشط . وأسقطت امامهم هيئة الأنظمة المتعاملة مع الغرب، وأمدتهم بروافد مرجعية جديدة، تتحدث عن المستضعفين في الأرض، والعدالة الإسلامية، وأعادتهم من جديد إلى الذئبة الإسلامية الجماعية الغرب كرمز للتحدي الإسلامي .

وهكذا، فإن ظاهرة المد الإسلامي المعاصر ليست مجرد تعبير عن ردود أفعال ولا عن فراغ ديني، ولا عن عجز مؤسسات الدين التقليدية فحسب، ولكن الذي لا شك فيه أن هناك امتلاء دينا مستمر تاريخيا . والمؤسسات الإسلامية الرسمية عاجزة، لأنها غير قادرة على مواجهة تحديات الحياة المعاصرة بتجديد الإسلام - كاجتهاد وكلفة - ليوكب هذه المتغيرات الكاسمة التي تواجه كافة الأيديولوجيات والمذاهب الفلسفية والسياسية، والاديان الأخرى وضعية كانت أم مساوية .

ب - جماعات الإسلام السياسي :

ينطوي الحديث عن « جماعات الإسلام السياسي »، كقوى محجوبة عن الشرعية، في سياق المجتمع المصري المعاصر على تفرقة ضمنية أولية بين تلك القوى وبين المؤسسة الإسلامية الرسمية التي تحظى بالشرعية . ويقع على رأس هذه الأخيرة الأزهر، كما تضم العديد من جمعيات أو منظمات « الأسرة الحسنة » و« الدعوة الإسلامية » .

أورفضه .. وقد كسب بعض هؤلاء شعبية واسعة مع القبض عليهم في أحداث سبتمبر ١٩٨١ . وقد كشفت الوقائع عن استخدامهم للمساجد كجور تعبئة للرأى العلم المسلم ، مما كان له أثره في دفع ظاهرة المد الإسلامى إلى الأمام . وكان القبض على هذه النوعية من الأئمة والوعاظ أحد الأسباب الدافعة للانفلاء بخروج السادات عن الملّة ، بكل مرتبّات ذلك ، بما فيها اغتياله في ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

والخريطة الراهنة للجماعات الاعتراضية مع إضافة مكانة وأدوار فقهاء أوأمة الغضب الإسلامى الراديكالى تتكون من جماعات عديدة نركز على بعضها فيما يلي :

- الإخوان المسلمون .
- حزب التحرير الإسلامى .
- جماعة « المسلمون » (التكفير والهجرة) .
- السماوية .
- الجهاد .

(١) جماعة الإخوان المسلمين :

هى الجماعة الأم من حيث النشأة التاريخية في نهاية عقد العشرينيات من هذا القرن ، وهى الأكثر تجربة وراثا على مستوى التنظيم والسلوك سواء في التعامل مع القواعد الجماهيرية أو مع النظام السياسى المصرى .. في أطواره المختلفة . وهى الجماعة الأم بحسب أن غالب الجماعات الصغيرة الأخرى - أو الأكثر راديكالية - خرجت من عباءة الإخوان المسلمين ، أى من عناصر وكوادر إخوانية ، كان لها تصفّطات على الإخوان التنظيم ، أو الممارسة ، أو القيادة ، فانخرطت في جماعات أكثر جذرية ، أو من خلال مناح فكرية جذرية اختلفت مع التيار الأيديولوجى المسيطر ، وشكلت بعد ذلك مصدرا لأفكار جديدة . فجماعة « المسلمون » على سبيل المثال - أصولها إخوانية وتلقّت تعاليمها في سجون النظام الناصرى على يد الشيخ على عبده إسماعيل ، وتعاليم الأستاذ سيد قطب ، والجماعة المصرية لحزب التحرير الإسلامى ارتبطت برؤية تاريخية معينة لصالح سرية للإخوان المسلمين .

وتكمن أهمية الإخوان على ساحة الفكر والعمل السياسى في مصر كذلك في أنها المركز الأم لكافة الجماعات الإخوانية الأخرى في السودان وفى المشرق العربى - سوريا ، والأردن ، ولبنان - وبعض الجيوب الصغيرة في الكويت ، والسعودية ومشيخات الخليج العربى وفى تونس . كما أن ثمة رابطة بين القيادات

ولقد أصبح الأزهر مؤسسة ضمن المؤسسات الرسمية للنظام السياسى المصرى منذ أن قام محمد على بتصفية الأساس الاجتماعى لطماء الأزهر ، ضمن عملية بناء شرعيته لحكم مصر ، وربط الأزهر بالدولة المصرية . ومنذ ذلك الحين والأزهر يلعب دوره في إضفاء الشرعية على مؤسسات النظام السياسى القائم أو سياساته . وفى هذا السياق أيضا لعب الأزهر دوره في نقد جماعات الإسلام السياسى غير الشرعية ، ومحاولة مواجهتها ، بالتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى .

وفى إطار المؤسسة الإسلامية الرسمية يوجد أيضا جماعات الوعظ والأسوة الحسنة التى تمارس نشاطها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتستهدف تقديم الخدمات الأهلية والدعوة للتعاليم الأخلاقية والدينية للإسلام . ومن بين هذه الأخيرة « الجمعية الشرعية » و« الشبان المسلمون » كذلك فإن جمعيات « الطرق الصوفية » العديدة تتمتع بالشرعية ، وتعمل تحت إشراف ورقابة الدولة .

وفى مواجهة هذه الأشكال الرسمية والشرعية للإسلام ، تقدم جماعات الإسلام السياسى غير الشرعية إسلاما « اعتراضيا » يقوم على مناهضة النظام السياسى ، وينتقده فى الشكل والمضمون ، ويقوم على رفض مؤسسات الأسوة الحسنة ، أو المؤسسة الأزهرية باعتبار أن الأخيرة جزء من مؤسسات النظام ، ويعاونه ، ويساعده ويؤايل في حين أن أسلوب الجمعيات الإسلامية الرسمية غير فعال ، ولا يؤدى دوره المنوط به ، وهو العمل على تطبيق شرع الله فى الدولة ، والمجتمع .

وفى هذا النطاق يمكن التفرقة بحسب النشأة التاريخية بين الإخوان المسلمين ، وبين الجماعات الاعتراضية التى انتشرت في السبعينات ، والثمانينات ، كحزب التحرير الإسلامى ، وجماعة « المسلمون » ، والجهاد ، والسماوية والفرماوية ... الخ . أولئك الظاهرة التى نشأت حديثا ، وهى ظاهرة « فقهاء الغضب الإسلامى » ، وهى عناصر تبلور دورها في إطار انتمائها للمؤسسة الإسلامية الرسمية ، ولكنها استطاعت من خلال مواهبها الخاصة فى الخطابة والوعظ أن يكون لها دورها النقدى في مواجهة خطاب السلطة السياسية وأن تكتسب شعبية خاصة ، وقد استطاعت في أثناء حكم الرئيس السادات توجيه النقد الشديد له وللدولة ، واعتبار أن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحد الفاصل بين تأييد النظام

المصرية الإخوانية ، والأبنية التنظيمية الإخوانية عبر القومية في أوروبا وأمريكا .

وفي دائرة الإخوان المسلمين شبه العالمية هذه ، ثمة مجال أوسع للحركة ، والتجديد ، والتعبئة ، وثمة شواهد على إجابة بعض فنون ومهارات اللعبة السياسية الدولية والداخلية ، كما يمكن في هذا المجال الاقليمي والدولي مستودع للخبرات الحركية ، والدعم الإعلامي والمالي في حالات الصراع أو العمل داخل كل وحدة اقليمية على حدة .

وثمة جانب آخر في الحركة ، يكشف عن - أهمية البعد الاقليمي والدولي - وهو استفادة الحركة من قياداتها المهاجرة في الخليج ، والسعودية ، وخبراتها المالية والاقتصادية . وهو ما تمثل في إقامة شبكة اقتصادية داخلية - لها علاقاتها بالمؤسسات المالية الخليجية - وأخذت هذه الشبكة في التنامي تدريجيا وبعضها يحول تطبيق النسق الإخواني في علاقات العمل .

والإخوان كجماعة - وتنظيم - هم في داخل الحلبة السياسية رسميا ، وهم خارجها أيضا ، واستطاعت قياداتهم الاستفادة من ميزتي العمل العلني والعمل السري من الشرعية عبر قنوات موجودة فعلا ، ومن عدم الشرعية . وقد استغلوا ذلك في التأثير على لغة الخطاب السياسي الحزبي ، وقرضوا - من خلال الاستعانة بالموجة الإسلامية العاتية - مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية في الدستور المصري في فترة حكم الرئيس السادات ، وعلى البرلمان - بصرف النظر عن مدى جديته في تطبيقه - وعلى قانون الأحزاب السياسية ، وعلى الأحزاب السياسية المختلفة . وهم بذلك ساهموا في إشاعة السيولة ، وعدم الوضوح في أيديولوجية الأحزاب السياسية ، ولكنهم استطاعوا أيضا إشاعة البعد الديني في لغة السياسة والشارح معا .

ويوضح نشاط كثير من العناصر الإخوانية في النقابات العامة كتنقية المحامين ، ولجنة الشريعة داخلها أونقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ، مدى التغلغل الإخواني داخل الأوساط المهنية التي تمثل أقساما واسعة من أبناء الطبقة الوسطى .

وقد امتد التأثير الإخواني إلى نواحي أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية الكبرى كجامعة القاهرة وجامعة أسيوط ، من خلال طرح دور مهني -

شبه نقابي ، لأعضائها وتقديم الخدمات لهم . مع استخدام هذا الوعاء في طرح الأيديولوجية الإسلامية . أما الاتحادات الطلابية فإن السيطرة عليها ليست من الإخوان ، ولكن من التيار الديني « الراديكالي » خارج إطارها .

ويحاول الإخوان في تعاملهم مع النظام السياسي ، والسلطة السياسية المصرية أن يبرزوا وجها معتدلا قادرا على الحوار ، ومتميزا عن الجماعات « الراديكالية » التي تعلن جاهلية المجتمع بما يمكنهم من أن يكونوا بمثابة أدوات للتهدة واحتواء الحركة ، الإسلامية « الراديكالية » .

وهم في ذات الوقت يحاولون مع الجماعات الصغيرة والكفاحية ، أو الجهادية بتعبير أدق - أن يطرحوا عليهم تراثا من الخبرة ، والإمكانات ، والدعم . ولا بأس من طرح بعض العناصر لخطاب راديكالي جهادي - يستهدف إقامة جسور ثقة مع هذه الجماعات .

أولا : للحفاظ على تماسك الجماعة الداخل من التصدر كما حدث في الستينيات .

وثانيا : للاستفادة من هذه الورقة كمنصر ضغط على النظام السياسي ، في لحظات المناورة ، أو المساومة السياسية ، أو الصراع . وحتى اللحظة الراهنة فإن تحليل معطيات الخريطة السياسية للجماعات الدينية الجهادية لا يعطي نتيجة حاسمة بقبول هذه الغواية ، أو برفضها على نحو مطلق ، فثمة تمايز ورفض ، بل وتنازع على مستوى الحركة . إلا أن ثمة استمرارية في المحاولة من جانب الإخوان ، خاصة في ظل انتشارهم داخل الهياكل الرسمية القومية والوسيلة وهو عامل ضغط يستخدم أيضا في الحوار أو الصراع أو المناورة مع الجماعات الإسلامية .

ويلاحظ المراقب لنشاط الإخوان ببرز مفردات في اللغة السياسية قوامها أن ثمة « طلاقا بانئا » مع العنف ، وقبولا بمنطق الحوار .

وفي مقابل هذه المزايا الحركية للجماعة ، ثمة عناصر ضعف وتفكك تفعل فعلها في تركيبها القيادية ، والتنظيمية . فلا زالت تواجه بمشكلة أساسية وهي تقلص رأس الهرم التنظيمي ، بوفاة عدد من القيادات التي شكلت جيل الآباء المؤسسين أو التاريخيين للحركة ، ناهيك عن أن أعضاء مكتب الإرشاد طعنوا في السن ، بكل ما يطرحه ذلك من آثار كالبطء في الحركة ، وسلفية التفكير ، وعدم القدرة على احتواء التمردات

ولكن الغالب أن تصورات هذه لم تلق قبولا ، أو أدنا صاغية لدى بعض قيادات حركة الإخوان ، حيث كان الإخوان في مرحلة تعاون مع النظام السياسى المصرى ، أبان حكم الرئيس السادات .

والثابت أن صالح سرية شكل جماعته التى أطلق عليها إعلاميا (جماعة الفنية العسكرية) التى كانت تؤمن بالعمل العسكرى المسلح ، وتعتقد وفقا لنصير نخبوى أن تغيير رأس القيادة السياسية كفىل بأحداث تغيير بنوى فى النظام .

وقد تمكن صالح سرية من اختيار كادر مدرب وواع من عناصر تمثل الفرز الأول للإسلام السياسى المقاتل الذى ظهر على الخريطة السياسية المصرية والعربية فى السبعينات ، والثمانينات .

ولكن فشل عملية الفنية العسكرية ابريل ١٩٧٤ ، والسعى إلى اغتيال رجال الحكم فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى - آنذاك - لم يعن أن هذه الرؤية فى العمل الإسلامى السرى قد تلاشت ، وعلى العكس فإن المغامرة العسكرية الجهادية المتمثلة فى اغتيال رأس النظام السياسى - كوسيلة للتغيير ، تبناها تنظيم الجهاد فى أوائل الثمانينات ونفذها بإغتيال الرئيس السادات .

أما على الصعيد الأيديولوجى ، فيمكن التعرف على أفكار جماعة صالح سرية من خلال ما ورد فى كتابه « رسالة الإيمان » الذى طبع ، وما يزال يروج خاصة بين الأوساط الطلابية .

وفى صلب هذه « الرسالة - الخطاب » يقال أنها أطول رسالة من نوعها فى تشخيص الكفر الذى وقع فيه المسلمون عن علم أو عن جهل بسبب الظروف الجديدة التى وقعوا فيها ودراستها فى - نظر كاتبها - هى أهم ألف مرة من دراسة قضايا العقيدة التى كتبت فى الماضى لأن تلك القضايا لا وجود لها اليوم ، ولا تشكل خطرا كبيرا على المسلمين وأن الخطر يكمن - فى تصوره - من الردة الجماعية التى لا عاصم منها إلا الله .

وإذا تجاوزنا بعض الأفكار العقائدية حول أصول الإسلام وقواعده ، فإن نظرة هذه « الرسالة » بشأن أمور الحكم ، والدولة تؤصل لكثير من الأفكار التى تميزت بها جماعات الإسلام السياسى فى العقد الماضى .

وتتمحور هذه النظرة حول فكرة أصولية مفادها « أن الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر لا شك فى ذلك ، والمجتمعات فى هذه البلاد كلها مجتمعات جاهلية » .

الداخلية ، أو أفكار الأجيال الجديدة ، التى قد تخرج عن المفاهيم التقليدية للإخوان المسلمين . وهو ما حدث قبل ذلك فى الستينيات بالشقاق والصراع الأيديولوجى الضارى الذى تم بين مؤيدى أفكار سيد قطب ، وعلى عبده إسماعيل فى السجن ، وبين جيل الحرس القديم للإخوان .

ولا يقلل من ذلك ظهور قيادات من جيل الشباب فى العقد الثالث أو الرابع من الحامين والأطباء ، إلا أن هؤلاء يعوزهم النضج السياسى ، والحكمة التنظيمية ، واللمعان الفكرى وهو ما تبرزه كتاباتهم أو متابعة سلوكهم السياسى فى الندوات ، والمؤتمرات السياسية .

ويبدو أن صراعا قد وقع داخل الأعضاء الباقين من الحرس القديم حول منصب المرشد العام بعد وفاة المرحوم الأستاذ / عمر التمسانى المرشد العام الثالث .

وكان المعيار الذى رجح فى ظل غياب قيادة تاريخية لها وزن فكرى وحركى هو معيار السن ، و « الثبات فى المحنة » فى الحقبة الناصرية ، مما أدى إلى تولي الشيخ / حامد أبو النصر قيادة الحركة .

(٢) حزب التحرير الإسلامى :

لا يعنى طرح بعض تأثيرات هذا الحزب على الصعيد الأيديولوجى أنه يمثل بالضرورة نقلا حركيا فى خريطة العمل السياسى الإسلامى فى مصر ، وذلك إذا ما قورن بتواجده على خريطة المنظمات الإسلامية فى العالم العربى ، سواء فى بعض بلدان المشرق أو فى تونس مثلا ، فهو أقرب إلى الجماعات الصغيرة فى المرحلة الراهنة .

وقد نشأ هذا الحزب على يد الشيخ تقى الدين النهانى ، كأحد الردود أو الاستجابات العربية على جماعة الإخوان المسلمين فى مصر . وفى إطار هذا الحزب ، وضع د . صالح سرية الفلسطىنى تصورا خاصا لحركة الإخوان ، ولجوانب الاختلال فى مسارها التاريخى ، وبنائها التنظيمى .

ويبدو أنه حمل تصوره هذا فى وثيقة مكتوبة - لم تنشر حتى الآن - إلى بعض قيادات الإخوان ، فى محاولة منه لطرح أفكار جديدة للعمل السياسى والحركى فى إطارها .

(٣) « جماعة المسلمون » : التكفير والهجرة :

تكمن أهمية هذه الجماعة في أنها خرجت من معطف الإخوان المسلمين مباشرة كتعبير عن أفكار سيد قطب بالذات بالرغم من وجود إنتاج فكري خاص لمؤسس الجماعة شكرى مصطفى الإخوانى الشاب الذى قبض عليه في منتصف الستينيات .

إن أحد الجذور الفكرية لهذه الحركة ترتبط بتحليلها للمجتمع المصرى وسط عمليات العنف التى وقعت في المعتقلات والسجون في الحقبة الناصرية ، في منتصف الستينيات والتساؤل حول مدى إسلامية المجتمع ؟ ورجال النظام الناصرى ؟

وإلى مواجهة ما طلب من المعتقلين الإخوان من تأييد للحكم في أحداث أول يونيو ١٩٦٧ ، أعلنت مجموعة صغيرة من شباب الإخوان أن رئيس الجمهورية كافر كبن جوريين وأشكول ولا فرق بينهما ، وهذه جاهلية مصرية اختلفت مع الجاهلية الإسرائيلية ، والإسلام برئى منهما . وتم عزل هذه الجماعة بعيدا عن الآخرين ، وبعد انتهاء مدة العزل خرجت عناصرها معلقة فكرها الجديد ومفاده أن باقى الإخوان قد كفروا لأنهم أيدوا الحاكم الكافر ، وأن المجتمع بأفراده كفروا لموالاتهم للحاكم الجاهل ولا تنفعهم صلاة أو صيام . وأن الخروج من حالة الكفر يكون بالانضمام إلى جماعاتهم ومبايعة إمامهم ، وكان شابا من علماء الأزهر هو الشيخ على عبده إسماعيل .

وهكذا بدأ هذا الفرع الجديد من الأفكار في النمو فقلب حركة الإخوان ليس كمجرد رد فعل لموقف من الحكومة والدولة في ظروف الحرب فقط ، وإنما كتعبير عن إنشقاق عميق في الحركة ، ومواقف أخذت تتبلور إزاء العالم الحديث ، وإزاء أجيال الآباء المؤسسين للجماعة . ومن هنا جاء إصرار القيادات التقليدية للإخوان على ضرورة احتواء هذه الجماعة والرد على أطروحاتها ، وهو ما تم ، ولكنه لم يؤد إلى حصر هذا المصدر الصغير للانشقاق الأيديولوجى ، الذى تحول فيما بعد إلى مشكلة واجهت الحركة بعد نشأة جماعة شكرى مصطفى .

وبدأت تظهر في النصف الثانى من السبعينات ، بوادر هذه الجماعة ، من خلال دعوتهم إلى اعتزال

أما المذاهب السياسية المعاصرة كالاشتراكية والديمقراطية ، والوطنية والقومية ... الخ . فهى « كفر صريح » إذ أن الديمقراطية على سبيل المثال مناهج للحياة مخالفة لمناهج الإسلام ، ففى الديمقراطية الشعب هو صاحب السلطة في التشريع يحل ويحرم ما يشاء ، في حين أن الشعب في الإسلام لا صلاحية له في تحليل الحرام وتحريم الحلال ، ولو أجمع الشعب كله على ذلك . فالجمع بين الإسلام والديمقراطية إذن كالجمع بين الإسلام واليهودية مثلا ، كما أنه لا يمكن أن يكون الإنسان مسلما يهوديا في نفس الوقت ، لا يمكن أن يكون مسلما ديمقراطيا : وقل مثل ذلك عن كل المذاهج الأرضية الأخرى .

وهكذا فإن النزعة للتكفير التى جاءت من سيد قطب - والمودودى - أثرت على بعض العناصر كصالح سرية ، ثم ظهرت فيما بعد في جماعات أخرى .

ولكن ثمة ظهور لفكرة « الجماعة الإسلامية الحققة » من خلال مفهوم « الجهاد » كفرض عين على كل مسلم ومسلمة ، لأن الجهاد إلى يوم القيامة ، وهو واجب لتغيير الباطل حتى ولو لم يكن كافرا .

وتتكامل بنية الأفكار السابقة برفض المؤسسات الحديثة كالأحزاب والجمعيات ورفض المبادئ العقائدية باعتبارها أشكالا كبرى ومن ثم فكل من اشترك في حزب عقائدى فهو كافر لا شك في كفره ، وهذه الأحزاب - من وجهة نظر هذه الجماعة - تشمل الأحزاب الشيوعية أو حزب البعث الاشتراكي أو حركة القوميين العرب أو الحزب القومى السوري أو الاتحاد الاشتراكي العربى وأمثالها . وذلك تأسيسا على أن هذه الأحزاب لها عقائد ومناهج مخالفة لعقائد ومناهج الإسلام . وإذا كانت « جماعة الفنية العسكرية » ، قد انتهت كشكل تنظيمى ، أو انخرطت بعض عناصرها في جماعات أخرى ، إلا أن عناصرها الأيديولوجية استمرت في الجماعات الأخرى - مع إدخال عناصر جديدة أو حذف بعض العناصر في بنية خطابها لدى جماعات أخرى .

ولكن تظل أهميتها كامنة في كونها كانت تعبيراً تنظيمياً مبكراً عن رفض أجيال جديدة للأفكار المحافظة ، والدعابة للإخوان ، كما أن مؤلفات الجماعة يتم تداولها بين شباب الحركة الإسلامية المنضمين إلى تنظيم الجهاد ، أو هؤلاء المستقلين ، وبشكل سرى .

استمدت الموروث التقليدي في الرد على الخوارج باعتبار أعضاء الجماعة من الخارجيين على الدين .

إن أفكار هذه الجماعة لم تكن متاحة أمام الرأي العام ، بل يبدو أن أجهزة الأمن أيضا لم يكن لديها تصور لجعل هذه الأفكار خاصة وأنها كانت تروج من خلال عدة كتب منسوخة بخط اليد بين أفرادها ، وكان أهم هذه الكتب مؤلف « الخلافة » لشكري مصطفى - الذي لا يزال من الأدبيات السرية للحركة ، والذي يعطى لنا بعضا من فكرها ، وخاصة تصورات شكري مصطفى مقارنة بأفكار سيد قطب ، والمودودي والخوارج .

إن نقطة الانطلاق في أفكار الجماعة ، كانت نقد الحركات الإسلامية السابقة ، بما فيها حركة الإخوان المسلمين ، على أساس أن هذه الحركات قامت على أساس التعايش الكامل مع « الجاهلية » بل والبناء على أبنيتها والتلقى من مناهجها التعليمية وأسسها الاجتماعية !

وكما كتب شكري مصطفى فإن هناك فارقا كبيرا بين « إدخال الواقع في الحساب لمعرفة الضرورة » وتبديرها بقدرها وأخذ ما لا بد منه من الرخص كمرحلة ، مع خطة الانفصال والتميز عنه من ناحية وإزالته من ناحية أخرى ، فارق كبير بين هذا وبين بناء الخطة على أساس « بقاءه والتعايش معه ... لقد ظنوا أن العدو إنما هو الهيئة الحاكمة ... وليس الكيان الاجتماعي والتشريعي كله !! وأنهم ربطوا حياتهم المعيشية والوظيفية والمالية والتربوية والتعليمية والثقافية والسياسية بل والدينية والعبادية ربطوها بالواقع الجاهل المسيطر لا ينفصل وأخضعوها له ، بل وأفنوا عمرهم في خدمته عاجلا أو آجلا .

وترفض الجماعة فكرة المرحلة في العمل الإسلامي الحركي وذلك لبلوغ الهدف وهو الحكم بما أنزل الله ، وتوجه نقدا للاتجاه التدريجي في خطاب الإخوان وجماعات إسلامي الباكستانية - آنذاك - وبعض الجماعات الإصلاحية الأخرى ، بزعم أنه طرح خاطيء انطلاقا من أنهم « أخطأوا حين ظنوا أن الجاهلية تقلع حجرا حجرا وأن التسليم لله يكون لبنة لبنة » .

وترى الجماعة أن ثمة تصورا مقابرا لأسس العمل الإسلامي غير أسس الحركات الإسلامية الأخرى انطلاقا من سيرة الرسول ﷺ ، يقوم على الترك والاعتزال وأن الكيان الكافر لإزالته - لا بد أن يواجه

المجتمع ، ورفضه والهجرة منه ، ولكن هذه الأحداث لم تسترع اهتمام السلطة السياسية في ظل الرئيس السادات التي كانت تستخدم التيار الديني في لعبة التوازن السياسي في المجتمع . ومع أحداث يناير ١٩٧٧ التي أبرزت الجوانب السلبية للسياسات الاقتصادية للنظام والسخط الجماعي إزاء الفوارق الطبقية ، رفعت الحكومة أصبع الاتهام - في مواجهة التيارات الراديكالية ، وبالتحديد الماركسيين ، وذلك تحت تصور أن التيار الماركسي وبعض قوى اليسار الأخرى كالتناصريين هي مصدر التهديد الرئيسي للنظام السياسي في ظل التناقضات الاجتماعية التي أخذت تستفحل في ظل سياسة الانفتاح .

ولكن ما أن شارف شهر يوليو عام ١٩٧٧ على منتصفه حتى بدأت نذر التهديد - النسيبي - للنظام تأتي من التيار الديني ، ومن جيل جديد للحركة الإسلامية ، ذي توجهات جديدة على المستوى الفكري ، والحركي ، ربما تخالف تلك التي تعامل معها النظام من قبل ، وتمثل هذا التهديد في ظهور جماعة « المسلمون » ، أو « التكفير والهجرة » على نحو ما اسمتها أجهزة الإعلام والصحافة الرسمية آنذاك عقب اختطاف الجماعة للشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف في ذلك الوقت ، وأحد علماء الأزهر البارزين والذي سبق وأن تناول البناء الفكري للجماعة بالنقد والدحض انطلاقا من نظرية هذه الجماعة في تفسير نصوص القرآن الكريم ، وقد ضمن وجهة نظره في كتيب أصدرته وزارة الأوقاف وتم توزيعه على أئمة المساجد ووعاظها ، كجزء من سياسة الوعظ والدعوة الرسمية .

وكان اختطاف الشيخ الذهبي ، مؤشرا على تحدى هيئة جهاز الدولة والسلطة السياسية ، من جانب الجماعة - كجزء من التيار الديني - مما أظهر أن ثمة جوانب أساسية لعدم الاستقرار السياسي تفعل فعلها في المجتمع .

وكان فشل المفاوضات الخاصة بالإفراج عن بعض العناصر المقيوض عليهم من الجماعة في مقابل الإفراج عن الشيخ المخطوف ، إيذانا بالصدام العنيف مع الدولة خاصة مع قتله - تحت صياغات دينية وأحكام قال بها أعضاؤها - واندفعت أجهزة الأمن لمطاردة أعضائها ، والقبض عليهم .

ولقد واجه النظام السياسي هذه الحركة من خلال استخدام المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) ، التي

بكيان مسلم خير منه إذ الواقع لا يزول بفكرة وإنما بواقع أشد منه .

وهكذا فإن بناء الكيان الإسلامى خارج الإطار الجاهلية هو أحد مهام العمل الإسلامى الحركى ووجود كيان إسلامى متجمع على نفسه خارج ضغوط الجاهلية هو هدف شرعى - لظهور الإسلام ، تسمى إليه الحركة الإسلامية من أول يوم .

وليس هناك من دليل قاطع على استمرارية هذا التنظيم ، أم أنه حل نفسه ، ولكن ثمة شواهد على قبول بعض العناصر الدخول في حوار من داخل السجن مع بعض العلماء . وهناك احتمال أن هذا الفكر يتداول بين أحاد من المؤمنين به بعد أن عصفت الدولة بالجماعة . أو أن ثمة تحولا إلى فكر الجهاد الذى ركز على العمل الحركى ، والعنف ، - الذى له تبريراته الدينية - في التعامل مع النظام والدولة . وأن قوى مختلفة دينية رسمية - أو مستقلة - قد عارضت هذا الفكر ، وقدمت في هذا الإطار أطروحات دينية مضادة . ولكن يبدو أن دور الإخوان بالذات كان كبيرا في التصدى له مع طرح فكرة أن سبب ظهور هذا الفكر هو التعذيب الذى ساد أيام الناصرية وأنهم الأقدر على مواجهته لو اتبعت لهم الفرص الشرعية .

(٤) السماوية (جماعة الشيخ طه السماوى) :

هذه الجماعة هى أيضا من الجماعات الصغيرة التى ظهرت في نهاية العقد الماضى في ميدان العمل السياسى الإسلامى ، وكان لرأئدها الشيخ طه السماوى ، دور بارز في كافة النشاطات التى مورست ، وتم الحفاظ عليه ، وخضع للعديد من تحقيقات النيابة العامة . وقد برز نشاط الجماعة في الدعوة مع آخرين إلى المسيرة الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، رافعة المصاحف ، والتى لم تتم ، وتم الرجوع عنها لتهدة الصراع مع الدولة ، عندما ظهر أن الأمر سيؤخذ بالعنف والصدام . ثم ظهرت في عام ١٩٨٦ في قضية حرق نوادى الفيديو ، باعتبارها رمزا ، من رموز الكفر والفساد في البلاد .

وخارج إطار بعض التحقيقات الصحفية التى نشرت مع الشيخ طه السماوى لا يوجد سوى كتاب صوبر للحركة يشرح رؤيته للأوضاع القائمة . وفي هذا الكتاب لا تظهر فكرة المشروع ، أو البرنامج الخاص بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ، بل أن مطلب إعداد مشروع أو برنامج - من وجهة نظرهم - من قبيل محاولة

الجاهلية « إحراج دعاة الله بمطالبتهم ببرنامج مفصل للحكم ، وليس على المسلمين أن يشغلوا بالهم بهذا لأن المشكلات القائمة الآن في المجتمع المصرى (الجاهلى) هى مشكلات وليدة هذا المجتمع ، ذلك أن هذا المجتمع بغير شريعة الله هو مجتمع جاهل » .

ويقوم خطاب طه السماوى على رؤية أخلاقية تتمحور حول ضرورة مواجهة شرب الخمر وتبرج النساء وغير ذلك من أنماط السلوك الاجتماعى ، التى تعد خروجا عن المعايير الصارمة التى تفرضها القيم ، وفي تحليل طبيعة المشكلات التى يواجهها النظامان الاجتماعى والسياسى يقول بأن المشكلة هى « أن الحاكم لا يريد أن يقيم البلاد على نور الإسلام . وساضرب مثلا ، فانه يقول في كتابه العزيز « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يصرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . ومن وجهة النظر هذه - فإن حكم الله ظاهر ، وهو أن هناك جزية يجب أن يدفعها من يرفضون الإسلام ويقيمون في دولته حتى يكون الإسلام هو الدين الأعلى والأسمى » .

وواضح أن هذا التصور يطرح المسألة الطائفية أو الدينية وكان قضية العلاقات بين المصريين المسلمين ، والمصريين الاقباط هى إحدى أولويات النظام الاجتماعى والسياسى ، أما مشكلات التخلف في مجتمع نام ، ويعانى من اعتلالات هيكلية تواجه عمليات التحديث فلا تدخل ضمن مكونات خطاب السماوى ، لأن المشكلة الرئيسية ، والمصيبة الكبرى ، هى مصيبة الكفر .

وهكذا ، فإن هذه الوجة من النظر تدور في إطار الاهتمام بالعقيدة وتطبيق شرع الله والاحتكام إليه للخروج من دائرة الجاهلية والكفر دون أن تطور هذا التصور إلى التعامل مع فكرة بناء المؤسسات ، وشكل الدولة الإسلامية المطروح .

(٥) جماعة الجهاد :

عرفت البلدان العربية والإسلامية ، في إطار « الصووة الإسلامية » المعاصرة ، أكثر من تنظيم باسم « الجهاد الإسلامى » ، أما جماعة « الجهاد » في مصر ، فقد ظهرت على مسرح السياسة المصرية في عام ١٩٧٨ ولكن قوتها - وأيضا شهرتها الواسعة - إنما بدت عقب قيامها باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، والمواجهة الدامية التى

تلت ذلك في مدينة أسيوط بين عناصر « الجهاد » ورجال الشرطة .

ووفقا للكتب والمنشورات الأساسية لهذه الجماعة ، والتي وضعتها بعض قياداتها البارزة مثل محمد عبد السلام فرج وعمر عبد الرحمن ، وغيرهما ... ، فإن أيديولوجية الجماعة تدور حول مفهوم « الجهاد » كفريضة غائبة عن حياة المسلمين المعاصرين ، ينبغي العودة إليها .

ويحدد أحد المؤلفات السرية للتنظيم « الجهاد » بأنه « حتمية يفرضها الشرع » ، « حتمية تمليها طبيعة هذا الدين .. حتمية تدفع إليها الجاهلية .. حتمية يحكيها التاريخ » .

« فالجهاد حتمية يفرضها الشرع .. تمليها عدة فروض شرعية لا يتم أى منها في هذا الزمان إلا بالجهاد ..

.. يملي الإجماع المنعقد على وجوب خلق الحاكم الكافر .

.. يملي الإجماع المنعقد على وجوب قتال أى طائفة ذات شوكة تتنم عن شريعة أو أكثر من شرائع الإسلام حتى تلتزم به .

.. يملي الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين .

.. يملي الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام واسترداد ما استولى عليه الكفار منها .

.. يملي الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسارى المسلمين في السجون والمعتقلات في كل بقاع الأرض .

ويبدو الطابع المقاتل في أيديولوجية الجهاد في اعتباره مؤسسا على « أن الإسلام ليس مجرد عقيدة في القلب فقط حتى نقتنح بحكايتها باللسان والدفاع عنها بالقلم والبرهان ثم نمضي قائلين . « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » لا . هذا فهم أعوج مبتور .. إن الإسلام منهج حياة ، إنه شرع الله الذي جاء ليسير حياة الخلق .. لذا فنحن لا نكتفى بخطبة أو موعظة نقول فيها (عقيدتنا) ونذافع عنها وكفى .. أو نتعلم بعض المناسك والشعائر وكفى .. لا بد أن ننطلق بهذا الدين دعوة باللسان ، وحجة بالبيان ، ودعوة بالحسنى ، وجهاد بالسيف أما اللسان والبيان والحسنى فللقلوب والعقول ، فإن اقتنعت فيها ونعمت ، وإن أبت فالجزية والصغار وعلم أحكام الإسلام على الديار ، فإن اقتنعت

واستكبرت وعاندت ولم تسلم لنا القياد فالسيف .. السيف .. حتى تنزاح هذه الطواغيت .

ويبدو أن الجماعة تستكمل بين الحين والآخر عناصر خطابها السياسي من خلال دراساتها وأبحاثها السرية « كلمة حق » والتي توزع على كوادرها النشطة ، أو في إطار الدائرة المحيطة بها من المؤمنين أو المتعاطفين مع أطروحاتها ، وخاصة بين شباب الحركة في الجامعات المصرية . وأبرز هذه الدراسات ، هي المتعلقة بنقد النظام السياسي المصري مع نزعة لاستيعاب لغة التحليل السياسي المعاصر في صياغة أفكار وأطروحات الجماعة لاجتياز صلة مع القوى الشابة فضلا عن السعي للتواصل مع لغة الحوار السياسي الراهن في المجتمع .

ويتناول أحد المؤلفات السرية للتنظيم ، أحكام الحاكم ، الحاكم المسلم العادل ، والحاكم الظالم أو الفاسق ، والحاكم المبتدع ، والحاكم الكافر ، وتفصيل من لم يحكم بما أنزل الله ، والحاكم المستبدل بشرع الله ، ويتجاوز هذا الكتاب فحص إيمان المسلم ، إلى فحص شرعية الحاكم ، ويقرر : أن خلاصة القول في الحاكم الكافر هو أن الأمة أجمعت على أن الإمامة لا تنتقد لكافر .. فلو طرأ على الوالي أو الخليفة كفر سقطت طاعته وخرج عن حكم الولاية ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه وتنصب إمام عادل . أما خلاصة القول في الحاكم الذي يترك الحكم بما أنزل الله في واقعة ، عصيانا فيتمثل فيما يلي : « إذا ترك الحاكم المسلم الحكم بما أنزل الله في واقعة أو أكثر ، على سبيل المخالفة ، والعصيان ، لا على سبيل الجحود والنكران . ولا على سبيل الاستبدال فهو مسلم عاص ليس بكافر ، أما أقوال العلماء في الخروج عليه فهي أقوالهم في الخروج على الحاكم الجائر .. فحكمه حكم الحاكم الجائر .

أما الحاكم المستبدل لشرع الله « فاستبدال الشرع كفر في أى مجال من المجالات ، وبأى صورة من الصور ، وتحت أى دعوى من الدعاوى ، قليلا كان أو كثيرا ، بتعطيل الحرام أو تحريم الحلال ، أو تعطيل بعض الشرع أو تغيير العقوبة ، واشتد صورة استبدال مصدر استخراج الأحكام كأن يجعل مرد الأمر إلى الدستور بدلا من القرآن أو السنة » .

أما القوانين الوضعية فهي كفر بواح . والحاكم المستبدل يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله فلا يحكم سواء في قليل ولا كثير أو يخلع .

والمختصين أن الجهاد والاخوان المسلمين هما طرفا الصراع داخل الحركة الإسلامية ، رغم الحوار الذى يجرى بين الحين والآخر فيما بينهما .

جـ- الجماعات الإسلامية والنظام السياسى ١٩٨٦ :

لا شك أن ثمة تباينا في موقف الجماعات الإسلامية من النظام السياسى المصرى ، ومؤسساته السياسية والحزبية ، ومدى مشروعية التعامل معه .

فهناك تيار أول يرفض النظام وأحزابه ومؤسساته ويشكك في شرعيته عند الصميم تحت مسميات شتى مثل « الواقع الجاهلى » ، « الكفر البواح » ، « الخروج عن الملة » ، « استبداد شرائع الله » ، وهو تيار عتيد من جماعة الفتنة العسكرية ، والجماعة الإسلامية ، والجهاد . وترتب على هذا الموقف عزوف عن الانخراط في العمليات الحزبية والسياسية - كالانتخابات العامة - الخ ، ومقاطعتها والعمل خارج إطاراتها الرسمية والشرعية من الناحية القانونية .

أما التيار الثانى ، فهو اعتدالى يحاول السيطرة على النظام وتحويله من خلال الاقرار بشرعية وجوده في غير ما يخالف الشريعة الإسلامية ، ولا يقول بعدم شرعية الحاكم أو مؤسسات الحكم . ولكنه يطالب الحاكم والدولة بتطبيق الشريعة ، والسماح للاخوان والتيار الإسلامى بالحق القانونى في أن يكون ممثلا على ساحة العمل السياسى المشروع ، وعلى أساس أن الاخوان هم القوى المعتدلة ، والأكثر خبرة من الناحية السياسية ، والقادرة على استيعاب الجماعات الراديكالية في الساحة الإسلامية وترويض خيوطها . وترتب على ذلك نتيجة هامة مفادها أن الاخوان لا يبرهن فضاضة في العمل وفق قواعد اللعبة السياسية للنظام السياسى ، ومنها القبول بالتحالف مع هذا الحزب أو ذاك .

وقد شهدت ساحة الفكر والعمل السياسى في مصر عام ١٩٨٦ عددا من التفاعلات الايديولوجية والسلوكية بين النظام السياسى وبين الجماعات الإسلامية ، ولم يقتصر الامر على لمواجهة بين هذين الطرفين ، ولكن دخلت بعض الأطراف الأخرى ، كالقوى العلمانية ، التى نشأت في اكنان المدارس السياسية والحزبية الحديثة .

والثابت أن الصراع بين القوى الدينية ، والأحزاب والجماعات السياسية الحديثة قد تقنع هذه المرة ، وراء قناع الصراع بين العلمانية والفكر الإسلامى . وحاول

ويصل هذا الطرح ذروته بالهجوم الضارى على فقهاء المؤسسة الدينية الرسمية بمقولة أنهم جزء من « البلاء الذى نزل بساحتنا » نحن المسلمين - إن السلاطين قد وجدوا المثات من علماء السوء على استعداد لبيع دينهم في مقابل دراهم معدودة ومناصب حقيرة .

ويتناول (خطاب الجهاد) - موقف فقهاء السلطة من قضية الاقتناء ، وكيف أنهم يستخدمون في إضفاء الشرعية أو تسويغ سياسات وسلوك السلطة السياسية وأطروحاتها الايديولوجية . وأنهم « يفتون بالشئ » ونقيضه ويتأتون بالفتوى وضدها .

أما جوهر الخلاف مع الاخوان المسلمين كما تطرحه جماعة الجهاد - بحسبانها الجماعة الإسلامية - فيتمثل في أن هدف الجماعة هو إزالة الحكم « العلمانى » وإقامة الحكم الإسلامى ، ومنهجها في ذلك هو الجهاد ، أما ما يتبناه الاخوان فهو عدم جواز الخروج على هذا الحاكم بل وجوب طاعته والالتزام بالدستور القائم والتحريك من خلال المؤسسات التى يرسم إطارها هذا الدستور ، وأن المخالفات التى يصنعها الحكم القائم لا تستوجب الخروج عليه .

ورغم أن واقعة المنصة قد أدت إلى دخول عناصر من جماعات إسلامية صغيرة إلى تنظيم الجهاد ، إلا أنه يبدو أن بعض هذه الفصائل - وإن حلت نفسها - لا زالت داخل الجماعة تحاول أن تقر الخطاب - الجهادى مؤسسا على رؤيتها السابقة ، وتأسيسا على أسانيدھا الخاصة . ومنها يرى المراقبون أننا إزاء تنظيم غير متجانس - تجانسا مطلقا - على الصعيد الايديولوجى ، وعلى الصعيد الحركى على مستوى المناطق - جهاد الوجه البحرى ، وجهاد الوجه القبلى مثلا ، وهم على مستوى العمل الجماهيرى يجرؤن حوارات مع بعض القوى السياسية الأخرى في الجامعات ، بقصد التأثير في الآخرين ، فضلا عن استخدام أسلوب المواجهة في المظاهرات السياسية الجماعية . ولل معارضة الإسلامية ، وحلقات النقاش التى تقام حولها وكذلك في المساجد المنتشرة في الكليات الجامعية . ولا شك في أن التنظيم يستفيد من دوره التاريخى في حوادث المنصة ، وأسيوط والمنيا في إثبات « شرعيته » داخل الحركة الإسلامية ، وأنه الأجدر باستيعاب طاقة الشباب الفاضبة التى لم تستوعبها الحركة السياسية والحزبية الرسمية .

وأخيرا فلن الذى لا خلاف حوله بين المراقبين

التيار الديني أن يدخل في مجادلات ، وحوارات ذات طابع علني - ويتم الحشد لها - بين ممثلين له ، وبين ممثلين للفكر العلماني .

ومن الملاحظ أن النقابات ، والمنظمات الوسيطة التي استطاع التيار الاسلامي دفع ممثليه إليها ، قد لعبت دورا محوريا في سلوك الجماعات الاسلامية ، وخاصة الاخوان المسلمين ، كما في نقابة الأطباء ونقابة المحامين وبعض نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية كالقاهرة وأسيوط .

وثمة نزوع إلى التحرك الجماهيري من خلال اسلوب التظاهرات ، وخاصة في الجامعات ، ومن خلال جماعة الجهاد ، التي تنزع إلى الاتفاق والمساومة مع القوى الأخرى ، وهو ما يؤكد على أن انخراط بعض الجماعات الاسلامية في العمل السياسي اليومي ، يعني أن القوانين الموضوعية للعمليات السياسية سوف تؤثر على طبيعة هذا العمل ، وتتأثر أيضا بأطرافه ويوازنهم النسبية ، وهو ما قد يعطي انطباعا بأن الخلافات بين الاخوان ، والجهاد قد تقرب منها قوانين الحركة السياسية الموضوعية ، على الرغم من المنافسة السياسية الناشئة بينهما .

والاداء السياسي للحكومة لا يزال واقعا أساسا في إطار النظرة الأمنية الفنية لإدارة الصراعات السياسية التي لا تتجاوز عوارض الوقائع والأحداث إلى جذورها وأسبابها الهيكلية العميقة .

وحتى بعض الأساليب الحديثة نسبيا كإجراء حوارات مع ممثلين للجماعات الدينية من خلال بعض البرامج التلفزيونية أو الحوارات في السجون ، يتناقض تأثيرها بفعل الطابع المصطنع في الاداء والتدخل بالحدف ، وتوجيه الأسئلة والحوار ، الأمر الذي أفقد مثل هذه الحوارات كثيرا من مصداقيتها .

ليس ذلك فحسب ، بل أن زيادة مساحة البرامج الدينية في كافة قنوات النظام الاتصالي الرسمي ، وخاصة الإذاعة والتلفزيون ، والصحف القومية لا تؤدي إلى اجتذاب قاعدة المؤيدين والمريدين للجماعات الاسلامية ، وإنما تؤدي إلى زيادة هذه القاعدة ، أو على الأقل زيادة دائرة القوى الشعبية غير العادية لها .

فضلا عن أن أطروحات أجهزة الاعلام الحكومية يشوبها سلوك رد الفعل التبريري ، دون أن يكون لها خطابها الاسلامي التجديدي والعقلاني ، والذي يحاول وهمل ما انقطع من تقاليد « الاجتهاد » ، التي

استطاعت تاريخيا تطوير وتجديد الفقه الاسلامي . ولكن أغلب النصوص الاسلامية في الجهاز الاعلامي الرسمي ، يغلب عليها السلفية ، والنقل والتكرار ، والانشغال بالقضايا الجزئية التقليدية .

ونستطيع أن نقرر - مع بعض التحفظ - أن بعض القضايا التي طرحتها الجماعات الاسلامية ، أو التي كانت طرفا في الصراع حولها كانت ذات طابع قومي ، ولكنها مع ذلك أغفلت الدخول في قضايا قومية أساسية : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي ، وقضايا الدين الخارجية .. الخ .

ويمكن هنا الإشارة في ضوء الملاحظات السابقة - إلى بعض قضايا الصراع والتفاعل بين الجماعات الاسلامية والنظام السياسي في مصر عام ١٩٨٦ على النحو التالي :

(١) قضية سليمان خاطر :

كان الاعلان عن انتحار الجندي المصري سليمان خاطر في سجنه ، بعد إدانته بقتل عدد من السياح الاسرائيليين عند حدود مصر الدولية قرب طابا ، أول القضايا التي دار حولها جدال ساخن بين الحكومة وقوى المعارضة في بداية عام ١٩٨٦ . وقد حاول التيار الاسلامي ، بكافة أجنحته ، ألا يكون بعيدا عن الصلة التي شنتها قوى المعارضة - كل من زاويتها الخاصة - للتشكيك في ظروف الوفاة والإشادة بالجندي الراحل . ويبدو من مراقبة الأنشطة التي تمت في ذلك الحين ، أن كلا من « الاخوان المسلمين » و « تنظيم الجهاد » حاول لعب دور في مظاهرات طلاب الجامعات على وجه الخصوص .

ويظهر من تحليل منشورات وزعت في بعض الجامعات الاقليمية تبجيروها المؤشر عن أفكار تنظيم « الجهاد » ، والتأكيد على مفاهيم وحدة « الأمة الاسلامية والعقيدة الاسلامية ، وإدانة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، كل ذلك في لغة سياسية حديثة متأثرة بشكل مباشر بالصياغات والأفكار التي برزت مع الثورة الايرانية مثل « الطاغوتية » و « الاستكبار » .

على أن المناسبة نفسها شهدت وجود منشورات ذات صياغة تقليدية تقرب إلى أفكار الاخوان المسلمين ، وتحدث عن « المؤامرة اليهودية » ضد الأمة الاسلامية ، وضرورة الإعداد للمعركة الفاصلة ضدهم .

(٢) تمرد الأمن المركزى :

القضية الهامة . وقد تضمنت توصيات المؤتمر الدعوة « لاصدار مشروعات للقوانين مستمدة من الشريعة الاسلامية » وتهيئة المناخ العام اللائم لتطبيق احكام الشريعة .

(٤) الحركة فى الجامعات المصرية :

مثلت الجامعات المصرية إحدى الميادين الأساسية للعمل الاسلامى السياسى فى السبعينات والثمانينات ، والثابت أن التيار الاسلامى وجد فى بداية السبعينات دعما من الدوائر الحكومية وأجهزة الأمن ، على أن يساعد ذلك على مواجهة حركة القوى السياسية الأخرى ، مثل « الماركسيين » و « الناصريين » بين طلبة الجامعة ، خاصة فى ظروف التوتر السياسى والاجتماعى التى سادت مصر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ . على أن التحولات العميقة - اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا - التى شهدتها المجتمع المصرى بعد حرب ١٩٧٣ وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قدمت ظرفا موضوعيا مواتيا لنمو وازدهار تدريجى فى قوة التيار الاسلامى ، على حساب التيارات السياسية الأخرى ، بين شباب الجامعات ، انعكس فى بدء سيطرة هذا التيار على الاتحادات الطلابية ، وغيرها من أشكال التنظيم الطلابى . ولم تكن هذه السيطرة فرصة فقط لطرح الأفكار والشعارات الاسلامية ، وإنما ايضا لتقديم خدمات عديدة لطلاب المحتاجين وسط الظروف المعيشية الصعبة ، بما فى ذلك توفير رزى الطالبات المحجبات بأسعار زهيدة .

وقد كان التيار الاسلامى السائد فى السبعينات أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين ، وبعض الجماعات الأخرى ، ولكن جماعة « الجهاد » بدأت دخول الساحة الجامعية مسلحة بسلوك أكثر ديناميكية فى العمل السياسى . كما كانت تلك الجماعة أكثر ميلا للحوار مع القوى الأخرى - خاصة الناصريين .

وقد كانت قضية « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالاختلاط والعلاقة بين الجنسين داخل الجامعة ، على رأس اهتمامات الجماعات الاسلامية - مثلما كانت كذلك دائما . ووجدت هذه القضية فى عام ١٩٨٦ وما قبله أرضية شديدة الخصوبة ، تتمثل فى الضغوط الاقتصادية وما يرتبط بها من المشكلات الاجتماعية والاعباء النفسية خاصة بين الشباب ، التى صاحبت الانفتاح الاقتصادى . وطرحت جماعة الجهاد فكرة

لم تشأ جماعات المعارضة الاسلامية أن تكون بعيدة عن وقائع الأيام الخمسة الأخيرة من شهر فبراير ١٩٨٦ التى شهدت تمرد جنود الأمن المركزى وأثارها العميقة . وفى واقع الأمر ، فإن اتجاه أغلب أعمال العنف نحو ملاهى شارع الهرم التى ينظر إليها كتعبير عن الخروج على تعاليم الدين ، أدى إلى أن يرفع البعض - خاصة داخل أجهزة الأمن - أصبع الاتهام إلى الجماعات الدينية بالذات ، ولكن ذلك الأمر لم يثبت ، بأى شكل رسمى - سواء ضد الجماعات الدينية أو ضد غيرها من القوى السياسية المعارضة .

على أن ذلك لا ينفى أن تلك القوى كلها عبرت عن أرائها فيما حدث وطرحت تقييماتها لأسبابه ودلالاته . وفى هذا السياق أصدرت جماعة « الجهاد » بيانا هاما وزع فى الجامعات تحدث عن اتساع جهاز الأمن المركزى كاداة فى يد النظام « العلماني » فى مواجهة غضب الجماهير ، وعن تنشئة أفراد هذا الجهاز على أساس تسميع أفكارهم ضد الاسلام والشباب المسلم . وأكد البيان فى نهايته « أن إرادة الله التى حطمت شارع الهرم بالأمس ، قادرة على أن تحطم كل صور الفساد ، صفيها وكبيرها ، وأنه ليس هناك من مخرج إلا الاسلام » .

(٣) مؤتمر العدالة الأول وتطبيق الشريعة الاسلامية :

كان انعقاد مؤتمر العدالة الأول فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦ بتنظيم من « نادى القضاة » (الهيئة شبه النقابية للجماعة القضائية المصرية) مناسبة برز فيها الوزن الواضح للتيار الاسلامى وسط رجال القانون والقضاء فى مصر . وكانت الشريعة الاسلامية ، والمفاضلة بينها وبين القانون الوضعى ، فى مقدمة القضايا المركزية التى دار حولها حوار صاحب فى لجنة التشريع بالمؤتمر . وركزت بعض الأوراق محل البحث فى المؤتمر على تنفيذ الحجج الداعية لتأجيل تطبيق الشريعة الاسلامية - خاصة ما يتعلق بالحدود والقصاص - بل وتنفيذ الحجج الداعية للتدرج فى التطبيق . وقد ووجه هذا التيار بتيار آخر اعترض على المنطق الشكلى والمبسط الذى تطرح به قضية تطبيق الشريعة ، وشدد على أهمية تقدير الظروف الموضوعية المتغيرة للتطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى عند معالجة تلك

« الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كضريبة إسلامية » ، يلزم معها - على أعضاء الجماعة وكوادرها - أن ينشطوا في نهى جموع الطلاب عن الاختلاط وغيره من « المنكرات » ، ورفض الدعاوى حول الحرية الشخصية بذلك الشأن .

أما أهم القضايا حول الدولة الإسلامية والنظام السياسي ، التي طرحتها الجماعات الإسلامية داخل الجامعة فكانت تدور حول قضية « الخلافة » وهو ما بدا في أوضح صورة في أسبوع « الخلافة الإسلامية » الذي نظمت جماعة الجهاد في جامعة القاهرة في مارس ١٩٨٦ . ودارت كثير من المقولات التي طرحت حول فكرة « أن الفتن قد تتابع على الأمة بعد أن سقطت الخلافة عام ١٢٤٤ » ، وأن خير أمة أخرجت للناس قد تعثرت أمام مؤامرات الحلف الشيطاني الذي يضم النصارى واليهود والعلمانيين المرتدين . على أن الدعوة ل«أحياء » الخلافة » لم يصاحبها تحديد لظروف هذا الأحياء في الظروف الدولية الراهنة ، أو لشكل النظام السياسي الإسلامي في الأقطار الإسلامية .

(٥) عنف الجماعات الإسلامية :

شهد عام ١٩٨٦ عديدا من أحداث العنف التي نسبت إلى الجماعات الإسلامية ، خاصة في بعض محافظات الصعيد مثل أسيوط والمنيا . فأسيوط ، بما تنسم به من تركيب سكاني مكثف للأقباط والمسلمين معا ، مثلت باستمرار موقعا مناسباً لعمليات الاثارة الدينية والتحريك الجماهيري ، في مواجهة « الآخر » الديني ، أو في مواجهة الدولة . ولم يكن مصادفة أن شهدت مدينة أسيوط أخطر حوادث الصدام مع القوى الإسلامية غير المشروعة (تنظيم الجهاد) عقب اغتيال الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٨١ . وفي مواجهة النشاط الإسلامي - السياسي المتنامي حرصت الدولة على استخدام كافة الوسائل لمحاصرة آثاره السلبية ، بما في ذلك من إشراف وزارة الأوقاف على المساجد الأهلية بالمحافظة - وهو الأمر الذي كان محلاً للزراع مع الجماعات الإسلامية عام ١٩٨٦ . كذلك شهد ذلك العام التوترات التي حدثت في أسيوط عقب مصرع أحد الطلاب برصاص أحد رجال الشرطة لدى محاولته لصق إعلان لأحدى الجماعات الإسلامية . كما صاحبت التوترات منع أجهزة الأمن بعض العواطف ذوي النشاط السياسي من إلقاء الخطب ، وكذلك التدابير التي اتخذتها السلطات لمحاصرة النشاط السياسي للطلاب ،

بما في ذلك تغيير نظم الاختبارات الدورية . كذلك شهدت محافظة « المنيا » عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا للجماعات الإسلامية التي نجحت في إرغام المحافظة على سحب تراخيص بيع الخمر فيها ، فضلا عن ممارسة عديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ركزت - في جانب هام منها - على استنفار المسلمين أو « المجتمع المسلم » ضد الجماعة القبطية في المحافظة ، مهددة المسرح لتوترات طائفية متصاعدة محتملة .

أما في مدينة القاهرة ، فإن أبرز مظاهر عنف الجماعات الإسلامية عام ١٩٨٦ وقعت صبيحة يوم ٢٦ يونيو حيث اشتعلت النيران في وقت واحد في عدد من محلات الفيديو . وقد وجهت أجهزة الأمن تهمة إشعال تلك الحرائق إلى بعض الجماعات الإسلامية ، خاصة جماعة طه السماوي ، وأثارت عمليات التحقيق مع المتهمين ومحاكمتهم قضية التعذيب الذي تعرضوا له ، وقضية عدم دستورية محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ، مما يلقى الضوء على الجوانب السلبية الخطيرة ، في أسلوب تعامل الدولة والنظام السياسي مع تلك الجماعات ، والآثار بعيدة المدى لذلك الأسلوب .

٢ - القوى الناصرية :

١ - تقديم :

أصبحت الناصرية واحدة من الحركات السياسية ، ذات الوجود الملحوظ في العالم العربي ولكنها تتخذ في كل بلد رموزا وأساليب للعمل تتفق مع تركيبته الاجتماعية وطبيعة الصراع السياسي فيه .

وبشكل عام ، فإن الناصرية - كفكرة وحركة - تواجه الآن تحديات عميقة سواء بشأن تطوير وتجديد أفكارها وأساليب عملها ، أو بشأن حل أزمتها الداخلية والتنافس بين مجموعاتها ، أو بشأن التعامل مع البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية المتغيرة .

أما في المجتمع المصري فإن دراسة الناصرية تكتسب أهمية خاصة لأكثر من سبب :

فالجماعات الناصرية من أبرز القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، لما تطلعه من تمثيلها لثورة يوليو

لنفسه دورا خارج الدولة . ومع أن متغيرات ساحقة شملت النظام الاجتماعي والسياسي في مصر ، إلا أن تحليلاتهم السياسية ، وتصوراتهم للمشاكل والأزمات تعكس بالأساس الأفكار والمصطلحات ، والحلول التي تعودوا عليها عندما كانوا جزءا من السلطة الناصرية .

أما الجيل الثاني فهو جيل منظمة الشباب ، وتنظيم طليعة الاشتراكيين ، وقد تكون هذا الجيل من خلال الممارسة السياسية الرسمية ، سواء من خلال التدريب والتنشئة السياسية لمنظمة الشباب الاشتراكي ، أو من خلال العمل السري في تنظيم طليعة الاشتراكيين داخل الاتحاد الاشتراكي . وهذا الجيل بعضه اعتزل العمل السياسي وهاجر إلى البلاد النقطية ، والبعض الآخر انخرط في العمل السياسي داخل أجهزة الدولة ، وأحزابها السياسية الرسمية في ظل حكم الرئيس السادات ، وهو عدد محدود ، ولكن من الملاحظ أيضا أن الرئيس السادات تعامل مع عناصر كانت جزءا لا يتجزأ من السلطة الناصرية في الستينيات .

والجزء الحى من هذا الجيل يعمل الآن داخل اطار عملية بناء وتأسيس الحزب الناصري الذى يقوده فريد عبد الكريم أحد أبرز وجوه الاتحاد الاشتراكي في عقد الستينيات . وتحاول بعض هذه العناصر أن يكون لها دور كبير باعتبارهم حلقة وصل بين الجيلين الأول والثالث .

أما الجيل الثالث من الناصريين فيمكن أن يطلق عليه « جيل السبعينيات » .

ويتميز هذا الجيل - بمجموعاته المختلفة - بالحيوية السياسية والقدرات الحركية ، ولكنه يتسم بضعف نظري وفكري إذا ما قورن بثقافة نظرائه من الماركسيين ، والتقدميين بشكل عام .

هذا الجيل من « الناصريين » لم يشارك في التجربة الناصرية ، ولم يكن طرفا لا في إنجازاتها ، ولا إخفاقاتها ، وهو الأمر الذى يمثل متغيرا أساسيا في فهم ناصرية الثمانينيات . وترد على مجموعات هذا الجيل عدة ملاحظات :

- فهذه المجموعات نشأت في الجامعات ، وكلياتها وأسرها السياسية ، ونشاطاتها ، وندواتها ولم تلق تدريبا سياسيا ، وتنظيميا أيديولوجيا متكاملا في

١٩٥٢ ، وتطرح بالتالى تحديا على النظام القائم وهل يمثل استمرارا لمبادئ ثورة يوليو ، أم أنه يمثل انقطاعا عنها . وفي حال السماح بحزب ناصري فسوف يكون على الحزب الحاكم أن يصوغ اطارا أيديولوجيا يختلف عن الطروح الناصرية الأيديولوجية .

وفي ذات الوقت سوف يكون أيضا على بعض الأحزاب السياسية القائمة ، أن تعيد بلورة خطابها السياسي سعيا وراء الخصوصية والتبلور الأيديولوجي والسياسي .

إن الجماعات الناصرية - تنتظمها أجيال عديدة - ولكن تجربة جيل السبعينيات متميزة ، ومن ثم فهي حركة شابة في قوامها التنظيمي ، والحركي .

وربما لا توجد قوى سياسية أخرى على ساحة الصراع السياسي لديها نموذج تاريخي قريب ، انطوى على إنجازات هائلة ، ومثالب قاتلة ، وبالتالي فإن الاطار المرجعي للناصرية ، ورموزها التاريخية تعتمد على مجموعة من الذكريات القريبة التي تستخدمها في الجدل السياسي .

إن النزاعات الجيلية والفكرية التي تسود الجماعات الناصرية في مصر ، تمثل حالة خاصة تختلف عن الجماعات الماركسية المحجوبة عن الشرعية . ولا توجد حتى الآن دراسة علمية باللغة العربية عن تركيب الجماعات الناصرية في مصر ، وديناميات التنافس ، والصراع بينها في المرحلة الراهنة .

ب - الجماعات الناصرية في مصر :

لا يمكن وضع خريطة للجماعات ، والقوى الناصرية وتفسير عوامل تشرذمها التنظيمي ، إلا من خلال بحث المصادر المختلفة لوجودها على ساحة العمل السياسي في مصر ، استنادا إلى التسلسل التاريخي للأجيال الناصرية . فالجيل الأول من « الحرس الناصري » تتركز خبراته في كونه جزءا من البيروقراطية العسكرية أو الادارية ، أو التكنوقراط ، ومن ثم لم يختبر العمل السياسي الجماهيري ولم تكن لدى غالبية خبرات التنظيمات السياسية السرية ، أو التفاعل الجماهيري المباشر بعيدا عن أطرار الدولة الرسمية . ومن ثم ظلت الأغلبية بعيدة عن أية مظاهر للعمل السياسي ضد الدولة أو ضد السياسات الرسمية للنظام سواء في ظل رئاسة انور السادات أو حسنى مبارك بل إن بعضهم لم يتصور

غالبيتها ، وخاصة بعد نهاية منظمة الشباب مما سوف يشكل عنصرا في الازمة المستقبلية .

- إن النشأة خارج الاطر الرسمية ، أدت إلى عدم انسحاب التناقضات والصراعات القديمة بين جيل الحرس القديم - وبقياءه - وبين جيل التنظيم الطلابي ومنظمة الشباب ، إلى داخل جيل السبعينيات ، ولكن سرعان ما امتدت آثارها اليهم فيما بعد .

- ابتعاد هذا الجيل عن التجارب التنظيمية الثورية ، أدى إلى اعتبار مشكلة البناء التنظيمي وتحسينه ضد الاختراق ، أحد مشاكل الحركة .

- عدم وجود نظام متكامل للأفكار الناصرية ، او وجود معايير مرجعية لحسم الصراعات الفكرية - على محدوديتها - جعل مسألة الايديولوجية محورا من محاور الصراع في الثمانينيات .

وقد تكونت مجموعات هذا الجيل من خلال عدة اوعية تنظيمية شرعية اولها الاتحادات الطلابية في الجامعات ، وثانيها : نوادي الفكر الناصري ، التي سرعان ما انتشرت في الجامعات ، بما في ذلك الفدوات الشهيرة التي عقدت في جامعة عين شمس ، ثم ثالثا ، « الجمعية العربية لتخليد عبد الناصر » ، وقد لعبت - ولا تزال - دورا في عمليات التعبئة والحشد والدعاية في الفترة التي خلت من أية أشكال تنظيمية رسمية يمكن ان تستوعب الجماعات الناصرية .

على أن الاختلاف بين الاجيال الناصرية ، واختلاف ظروف نشأة مجموعاتنا المختلفة لا يكفي لتفسير حالة الانقسام والتشرذم التي تتسم بها :

فرفض انشاء أى مؤسسة سياسية ناصرية كان عاملا من عوامل الانفصال والانقطاع الجيلي ، والسياسي بين شتات الفرق الناصرية .

وهناك أيضا دور العوامل الذاتية داخل الجماعات ، والميل نحو الزعامة ، وشخصنة القيادة في الحركة ، الامر الذي يعكس محاولة لتمثيل أو تقليد دور عبد الناصر وشخصيته الكارزمية .

وفضلا عن ذلك ، لا يوجد تراث نظري ناصري يسمح بتنظير الخلاف السياسي ، والصراعات السياسية بين الجماعات المختلفة ، وهو ما يجعل جذور الخلاف في بعض الأحيان ذاتية ، ويتم تكيفها نظريا فيما بعد .

ولا يمكن أيضا اغفال ظاهرة المستقلين الناصريين خارج إطار المجموعات ، ولكنهم أيضا يمثلون محورا لعمليات التنافس والنزاع عليهم لاجتذابهم لهذه المجموعة أو تلك .

أما على الصعيد الفكرى ، فيستطيع المراقب رصد ثلاثة اتجاهات تسود - على وجه الخصوص - بين جيل السبعينيات :

الاتجاه الأول أن الناصرية هي ماركسية العالم الثالث ، وهذا الاتجاه تبلور من خلال القراءة في الادبيات الماركسية ، والراديكالية ، ومحاولته البحث عن صيغة وطنية وعربية للاشتراكية ، ويعتبر الناصرية هي هذا الشكل ، والصيغة المصرية والعربية لها . وربما يرجع ذلك إلى التعامل الجبهوى في الجامعة ، وخارجها ، أو إلى بعض العلاقات مع الكادرات الماركسية .

ويرفض هذا التيار أى حوار مع الجماعات الاسلامية في حين يلتزم بالتحالف مع الفصائل اليسارية ذات المناهج الماركسية ، ويقف ضد حزب الوفد وغيره من الاحزاب اليمنية .

كذلك فإنه يجد تمايزه الايديولوجى - في رفضه لفكرة الرأسمالية الوطنية كجزء من صيغة تحالف قوى الشعب العامل - تأسيسا على أن هذه الرأسمالية اثبتت تاريخيا انها مستقلة ، ولها علاقاتها وروابطها التابعة بالرأسمالية العالمية ، وانها مسئولة مسئولية تاريخية عن نظام الانفتاح الاقتصادي .

وهناك اتجاه ثان أكثر تأثيرا بكتابات المفكر القومى الدكتور عصمت سيف الدولة ، وينزع إلى انشاء حركة عربية واحدة وابعاد روابط عضوية مع الجماعات الناصرية المتناثرة على الخريطة العربية . وهذه المجموعة تعرضت لانشقاقات داخلية ووجهت بعدة ضربات أمنية لها ، بما في ذلك حكم القضاء على بعضهم بتأنيهم على بعض الأفعال السياسية .

وهناك ثالثا مجموعة ناصرية ذات وجه جبهوى ، ومشروع قومى ، تميل إلى إبراز عناصر الخصوصية في المشروع الناصري باعتباره مشروعا للخصوصية مصريا وعربيا ، واسلاميا ، فضلا عن أنها مجموعة لها اجتهداتها النظرية ، ولها أساليبها المتميزة في العمل السياسى ، حيث تميل إلى الرونة والتعامل مع المتغيرات الواقعية ، والسياسية بكفاءة نسبية - بالمقارنة مع بعض الجماعات الأخرى .

ج - الحركة الناصرية ومسألة بناء الحزب :

يعد هذا الموضوع من أهم قضايا دراسة الحركة الناصرية في مصر لاعتبارات عديدة :

أولها : أن الناصرية كان لها موقفها من الفكرة الحزبية ، ومسألة التعددية السياسية ، والقائمة على رفض الأحزاب السياسية على أساس أنها كانت عاملا محوريا في الفساد السياسي قبل ١٩٥٢ ، فضلا عن سماتها السلبية والواردة في الوثائق الناصرية . ثم أنها قامت على طرح فكرة « تحالف قوى الشعب العامل » .

ثانيها : إن الجماعات الناصرية - الشباب - لا زالت مترددة أزاء مسألة التعددية الحزبية ، بين قبولها على سبيل التاكثيك السياسي لبناء الحزب الثوري أو اعتبارها استراتيجية ، والقبول بها كوسيلة للاحتكام السياسي للجمهير إذا ما زالت القيود التي علق بها مؤسسيا وقانونيا وديستوريا .

ويمكن القول أن المحاولتين الرسميتين الحاليتين لاقامة حزب سياسي ناصري من داخل النظام القانوني - والسياسي - الراهن للأحزاب السياسية تمثلت في محاولة إنشاء « حزب تحالف قوى الشعب العامل » ، ومحاولة انشاء الحزب الاشتراكي العربي الناصري ، وسوف نتناولهما في أيجاز على النحو التالي :

حزب تحالف قوى الشعب العامل :

قام كمال أحمد ، وهو من الجيل الوسط ، وكان عضوا سابقا في مجلس الشعب عن احدى دوائر محافظة الاسكندرية بمحاولته لتأسيس حزب لقطع الطريق على الجماعات الأخرى التي بدأت في مناقشة مسألة الحزب العلني ، ولجذب القوى الأخرى إلى الإطار الذي بدأ في صياغته ، وفي ذات الوقت خشية أن يحاول الحرس القديم السيطرة على عملية انشاء حزب ناصري لا يكون له وللشباب دور كبير فيه .

ول هذا السياق قام بأعداد برنامج - أقرب إلى رؤية الوسط - وهذا طابع اصلاحي محدود ، واعتمد في الدعوة لفكرة انشاء حزب « تحالف قوى الشعب العامل » ، على استقطاب المجموعات الناصرية ، من خلال الحوار معها .

وقد انتقد البعض هذه المحاولة لأنها قامت على أساس محلي وقامت على مجموعة الاسكندرية التي تدين

بالولاء لوكيل المؤسسين ، فضلا عن أنه يؤيد الحزب الوطني ويعتبره حليفا له ضد حزب الوفد .

ويقال أن له بعض الانتصار في المنصورة ، ولكن تواجده محدود . ولكن الجماعات الناصرية في القاهرة تتعامل مع هذه المحاولة الأولى لانشاء حزب على أساس أنه في حالة التصريح بقيامه - قضائيا وسياسيا - ستتضمن إليه ، وتسيطر عليه ، ومن هنا كانت مشاركة بعض ممثلي هذه الجماعات في التأسيس .

وفي ١١ أغسطس ١٩٨٣ تقدم وكيل المؤسسين إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب - المخصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - عن نفسه وبصفته نائبا عن ستين مواطنا بإخطار كتابي عن تأسيس « الحزب الناصري - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل » ، وتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٢ أصدرت اللجنة قرارها برفض قيام الحزب على أساس إن الاعلان السياسي وبرنامج الحزب ونظامه الداخلي تدل بوضوح على أنه يقوم على النظام الشمولي ولا يؤمن بالديمقراطية او بتعدد الأحزاب طبقا لما جاء في الدستور . وإن ما جاء ببرنامج الحزب يتعارض مع الشرعية الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في مصر ويرمى إلى عودة الشرعية الثورية التي تستتبع أي تغيير عن غير السبيل الدستوري لمواجهة ما أسماه التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية .

وإن الاشتراكية العلمية التي ينادي بها الحزب هي بعينها الماركسية التي تختلف عن النظام الاشتراكي الديمقراطي الذي يقوم عليه الأساس الاقتصادي للبلاد طبقا للمادة الرابعة من الدستور .

وقد طعن قضائيا في القرار الصادر من لجنة شؤون الأحزاب السياسية ولا زالت القضية منظورة ويبدو أن ثمة اتجاهات شائعا لدى كافة الفرق والجماعات الناصرية على أن السماح بقيام الحزب الناصري - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل - قضائيا أو سياسيا - سيدفع الجميع إلى الانضمام إليه ، ولكل أهدافه ومرامي .

الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس) :

بعد رفض لجنة شؤون الأحزاب السياسية لطلب انشاء الحزب الناصري - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل - كانت الفرصة مواتية لدى قوى ناصرية فاعلة

د - الجماعات الناصرية والنظام الحزبي في مصر :

أدى رفض الدولة الاقرار بحق التنظيم المستقل للناصرين ، إلى فرض قيود معينة على النمو الطبيعي للحركة على المستويين الايديولوجي والتنظيمي ، ولكنه في ذات الوقت قد طرح أساليب مختلفة للعمل الناصري في اطار الظروف القائمة :

الناصرية والحزب الوطني : النزاع حول الشرعية والرموز :

كما قلنا فيما سبق بأن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يرفض انشاء الحزب الناصري لاسباب موضوعية مبعثها أن هذا الحزب يطرح نفسه باعتباره الاستمرار « الطبيعي » « والتاريخي » لمبادئ ثورة يوليو ، وفي المقابل ، فإن الحزب الوطني يرى أن شرعيته مستمدة من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن رموزه الملونة مستقاة من هذه الثورة ومبادئها ، مع بعض التعديلات التي يادر بها الرئيس السادات ، ومن ثم فإن الاقرار بوجود الحزب الناصري يعني أن الحزب الوطني لا شرعية له .

ومع فترات الانتخابات ، عادة ما يسعى الحزب الوطني للتفاوض مع بعض العناصر الناصرية « المعتدلة » للانضمام إليه ودخول الانتخابات على قوائمها .

ولكن يظل الحزب الوطني مع حزب الوفد من وجهة نظره الناصريين رموزاً لليمين السياسي والاجتماعي في مصر ، على الرغم من أن قلة ناصرية ضئيلة ترى أن عدوها الأول هو حزب الوفد ، وأن ثمة امكانية للتعاون مع الإخوان ، والتيار الاسلامي والحزب الوطني .

الناصرية ، والتجمع : أزمة الصيغة :

كانت صيغة التجمع الوطني التقدمي - ولا تزال - صيغة مطروحة لتجميع القوى التقدمية والمستنيرة في اطار حزب سياسي . وكان بعض الناصريين جزءاً من منبر اليسار ، وهو الجذر التاريخي للحزب . ورغم أن هذه الصيغة من الماركسيين القوميين ، والناصرين ، والتيار الديني المستنير ، كان من الممكن أن يكون بوتقة لحوارات خلاقة بين هذه الفصائل ، الا ان القيود القانونية والأمنية والسياسية على حركة هذا الحزب كانت قوية ، وفضلاً عن ذلك ، كانت للناصرين

لتطوير التفكير السابق بضرورة انشاء حزب سياسي ناصري ، ينشأ من خلال الخريطة السياسية ، وليس من أعلى كما تم مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى ، وتغلب الانتقادات والقصود الذي شاب المحاولة الأولى ، برنامجياً وتنظيمياً . ومن هنا قام الأستاذ فريد عبد الكريم المحامي ، وأحد الكوادر البارزة للعمل السياسي والجهاميري في الستينيات ، وعدد آخر بالأعداد لانشاء « الحزب الاشتراكي العربي الناصري » . وكان اختيار فريد عبد الكريم أمراً ذا دلالة لأن جيل السبعينيات يثق فيه ، ويقدر تاريخه السياسي وصموده في محنة السجن بعد أحداث مايو ١٩٧١ كما أن « الحرس القديم » لا يعترض عليه ، باعتباره كان جزءاً من خريطة العمل السياسي الناصري ، في التنظيم السياسي - الاتحاد الاشتراكي - فضلاً عن كونه مارس العمل مع مجموعة تنظيمية طليعة الاشتراكيين ، ومنظمة الشباب الاشتراكي .

وقد تقدم وكيل المؤسسين السيد فريد عبد الكريم المحامي بطلب التصريح بانشاء حزب تأسيساً على أن « غيبة الحزب الوطني والرسمي للناصرين وحرمانهم من الممارسة الديمقراطية سوف يؤدي إلى ظواهر سلبية لا يرضاها أحد مثل استقطاب بعض عناصر التيار الناصري الشابة إلى تيارات أخرى خطيرة وغير شرعية مما يفوت على مجتمعنا فرصة اخماد موجات العنف التي ما زالت تهدد ، كما قد يلجأ البعض - تحت تأثير اليأس من امكانية الممارسة الديمقراطية - إلى النشاطات الخارجية على القانون . وأخيراً ، قد يقع البعض منهم في أسر السلبية والعزوف عن المشاركة الفعالة في الحياة العامة وفي صنع مستقبل وطنه ، و « الأمور الثلاثة بعضها خطير ، والأغلب فيها عزل الناس عن الدولة وانعزال الدولة عنهم » .

وقد شكل الحزب هيكله التنظيمي ، ولجانه المتعددة كلجنة الاعلام والعمل الجماهيري ، ولجنة وضع البرنامج ، ولجنة شؤون المؤسسين ، ولجنتيه المركزية ، وأمانته العامة .

ولكن المهم في هذا السياق هو رصد العلاقة بين عملية انشاء الحزب ، وبين الجماعات الناصرية المتنافسة ، وبين ما إذا كان الحزب سيكون أداة توحيد وضبط لايقاع الحركة وبوتقة لصهر الخلافات الذاتية ، والموضوعية أم سيكون مسرحاً للنزاع والتنافس بين تلك الجماعات .

جماعة مصر الفتاة ، الا أن الاطار الفضفاض للحزب ، دفع بعض العناصر الناصرية التي فشلت في الانضواء في حزب التجمع التقدمى الوحدى ، إلى الدخول إلى حزب العمل بحثاً عن دور ، ومكانة أكبر في التمثيل ، ولكن هذه العناصر تم تحجيمها مع نمو الحزب ، وتعاضل التيار الدينى في داخله .

وإلى خارج الأحزاب القائمة ، حاول الناصريون أن يكون لهم دورهم - أسوة بالتيار الإسلامى - في النقابات المهنية كالاطباء والمهندسين ونوادى هيئات التدريس بالجامعات ، وهى محاولات كان لها نصيب من النجاح اختلف من نقابة إلى أخرى ، وأن برزت في نقابة الصحفيين والمحامين ، فمثلاً عن نشاطهم الملحوظ في الجامعات .



انتقاداتهم حول تمثيلهم في داخل المستويات التنظيمية للحزب ، وعن تعبيريهم سياسياً عن أنفسهم كفضيل متميز في جريدة الحزب ، وخاصة من الأجيال الشابة . وثمة لوم ، وعقاب موجه للفضيل الماركسى في الحزب ، وحول ممارساته السياسية وحول سياسات الحزب ، وبعض مواقفه العربية .

ولاشك في أن إنشاء الحزب الناصرى سيؤدى إلى خروج عناصر من حزب التجمع إلى الحزب الجديد ، الا أن ذلك قد يؤدى إلى التمايز وإلى تحول حزب التجمع إلى حزب ليسار الماركسى .

الناصرىون وحزب العمل الاشتراكى :

بالرغم من أن حزب العمل يضم بالاساس بقايا

القسم الثالث
الأوضاع الاقتصادية

وانطلاقاً من الأهمية الإستثنائية لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتحديدًا فيما يتعلق بتنمية القطاعات الإنتاجية ، فإن هذا التقرير يتناول أهم التطورات الاقتصادية في مصر خلال عام ١٩٨٦ من هذا المنظور . وهنا تشمل متابعة هذه التطورات تحليل نتائج الخطة الخمسية الجارية ، وعجز موازنة الدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ، ودور الجهاز المصرفي . وفي معالجة التطورات في السياسة الاقتصادية يتناول التقرير دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتطورات في العلاقات الاقتصادية الخارجية . وفي هذا كله يجرى عرض لاتجاهات الإصلاح الاقتصادي ، وأثرها على مواجهة مشكلة تمويل التنمية .

كانت مشكلة نقص الموارد المالية الخارجية أهم مشكلات الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٦ . وارتبط هذا بنقص أسعار وعلقات البترول ، وما صاحبه من نقص لتحويلات العاملين المصريين في الخارج ، فضلاً عن ضعف المتحصلات الأخرى من النقد الأجنبي ولقد انعكس نقص المتحصلات الخارجية ، متضافراً مع قصور تعبئة المدخرات المحلية ، في العديد من الظواهر الإنكماشية . ويوجه خاص فإن انخفاض الاستثمار القومي ، وتراجع معدلات التنفيذ للخطة الخمسية الجارية في أعوامها الأخيرة ، كان أهم هذه الظواهر . واشتد المغزى السلبي لهذا كله ، إذ انعكس بالأساس على قطاعات الإنتاج السلعي ، حيث لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة لها مع قرب نهاية الخطة الجارية .

أولاً : نتائج الخطة الخمسية

بما يخدم « قطاعات الإنتاج » ، وإطلاق الطاقات المتوفرة لدينا لـ « الأغراض الإنتاجية » ، وتقديم المزيد من التشجيع لـ « الصناعة الوطنية » في القطاعين العام والخاص ، واستخدام الطاقات الوطنية المتاحة في مجال « الزراعة الوطنية » في القطاعين العام والخاص ، واستخدام الطاقات الوطنية المتاحة في مجال « الزراعة والصناعة » للحد من الواردات وزيادة الصادرات وتحقيق طفرة ملموسة في برنامج استصلاح الأراضي وزيادة الغلة الرأسية لـ « الإنتاج الزراعي » . الخ . على هذا الأساس ، فإن تطور « قطاعات الإنتاج » لابد وأن ينال الأولوية في متابعة التنمية الاقتصادية في

مثلت قضية الإنتاج في عام ١٩٨٦ أهم القضايا الاقتصادية في مصر ، ويرجع الاهتمام الواسع الرسمي والشعبي بهذه القضية إلى أن قصور الإنتاج يكمن خلف جميع المشكلات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وتعتبر زيادة الإنتاج الرافعة المركزية ليس فقط لتجاوز هذه المشكلات ، وإنما أيضاً لتحقيق التقدم الاقتصادي وتأمين التحرر من الاعتماد على الخارج . ويكفي لتبيين ادراك خطورة هذه القضية ، أن تشير إلى احتلالها مكان الصدارة من خطاب الرئيس مبارك بتكليف وزارة عاطف صدقي في نهاية ١٩٨٦ ، فيؤكد الخطاب في أولى فقراته على ضرورة تعبئة كافة الموارد الداخلية والخارجية

مصر خلال عام ١٩٨٦ . وهنا ، فإن التحليل يأخذ ثلاثة محاور أساسية ، الأول : تحليل المستهدف والمنفذ في استثمارات الخطة الخمسية الجارية . والثاني : تطور هيكل الاقتصاد القومي حتى العام الأخير للخطة الخمسية الجارية . والثالث : انجازات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الأولى لحكم الرئيس مبارك .

ويتيح مثل هذا التحليل امكانية التعرف على ابعاد أزمة الانتاج التي احدثت مظاهرها ، ومدى نجاح محاولات الاصلاح التي جرى تبنيها ، وهنا استنادا إلى البيانات الرسمية بشأن تطور بنية الاستثمار الثابت ومعدلات النمو الاقتصادي ، إلى جانب هيكل الناتج المحلي وهيكل العمالة حتى عام ١٩٨٦ .

١ - استثمارات الخطة الخمسية :

يوضح تطور حجم وتوزيع الاستثمار الثابت معدلات النمو الاقتصادي واتجاهات التغير في بنية الاقتصاد كما تراخاها مشروع الخطة الخمسية الجارية في ظل الأوضاع الداخلية والخارجية المعطاه . وأما التنفيذ الفعلي لبرنامج الاستثمار ، فإنه يحدد النمو والتغير في هيكل الناتج والعمالة كما جرى هذا التطور في الواقع . ويتكفى هنا ، بالإشارة إلى أهم سمات التوزيع القطاعي - المستهدف والمنفذ - لاستثمارات الخطة الخمسية الجارية . ونلاحظ استنادا إلى الوثائق التي حددت اطار الخطة أو تابعت تنفيذ هذه الخطة وإلى البيانات الواردة في جدول رقم (١) :

أولا : أن مشروع الخطة الخمسية الجارية قد تميز عن مشروعات الخطط الخمسية الثلاث التي سبقتها (والتي وضعت بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ وأن لم يراى منها طريقه للتنفيذ) . ويقصد بهذا التميز إبراز ضرورة تصفية اختلال هيكل الاقتصاد القومي المتمثل في تراجع الوزن النسبي لقطاعات الانتاج (القطاعات السلبية) وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر المقدمة الضرورية لتصفية الاختلالات بين الموارد والحاجات للقومية السلبية والمالية والبشرية . . الخ . أي أنه أساس التخفيف الضروري لمخاطر تعاظم الاستيراد والمديونية والبطالة . . الخ . وهكذا ، فإن المستهدف لقطاعات

الانتاج والبالغ ٥٠,٤ ٪ غاق مثيله في مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٤/٨٠ والذي لم يتعد ٤٢,٨ ٪ . وفي المقابل تراجع المستهدف لقطاعات الخدمات الانتاجية (قطاعات التوزيع) إلى ٢٠,٥ مقابل ٣٠ ٪ وزاد بدرجة طفيفة لقطاعات الخدمات غير الانتاجية (السيادة والاجتماعية) إلى ٢٩,١ مقابل ٢٧,٣ ٪ . بيد أنه في حال المقارنة بالاستثمار المنفذ فعليا خلال الفترة ٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢ ، يلاحظ أن نصيب قطاعات الانتاج قد استمر ثابتا تقريبا في الخطة الخمسية . وبينما زاد النصيب المخطط للزراعة والبتروك والكهرباء فقد تراجع هذا النصيب للصناعة التحويلية والتعدين والتشييد . وفي عام ١٩٨٦ تاکدت نفس الاتجاهات تقريبا ، مع ملاحظة تراجع انصبة الكهرباء ، والخدمات غير الانتاجية .

ثانيا : أن القطاع العام قد تحمل العبء الأكبر من اجمالي الاستثمار المستهدف والمنفذ سواء في الخطة الخمسية الجارية أو في الاستثمار المنفذ خلال السنوات السابقة لها . ولقد جسد هذا واقع أن القطاع العام يمثل ضمانة تنفيذ برامج الاستثمار ، طالما أنه يخضع لقرارات الزامية . على حين أن تنفيذ ما يخطط للقطاع الخاص - وأن كان يتأثر بمدى كفاية أدوات التشجيع والتوجيه - فإنه يتحدد أساسا بالقرار الفردي الاختياري ، والأهم أن معدلات الاستثمار الأعلى للقطاع العام قد عكست - كما سنرى - أسباب استمرار الوزن الكبير للقطاع العام في الاقتصاد القومي . ونلاحظ هنا ، أن القطاع العام قدم ٧٧,٢ ٪ من اجمالي الاستثمار الثابت المنفذ خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية بزيادة طفيفة عن النصيب المستهدف له في الخطة (٧٦,٥ ٪) . ورغم هذا الوزن النسبي المرتفع فقد جاء أقل من نصيب هذا القطاع خلال السنوات الخمس السابقة للخطة حيث بلغ ٨٠,٩ ٪ . ولكن ما يبدو هاما ، هو أن نسبة المنفذ إلى المستهدف كانت أعلى للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص . وشهد عام ١٩٨٦ ميولًا في القيمة المطلقة والنسبية لاجمال الاستثمار المنفذ مقارنة بالمستهدف ، وبشكل خاص ظهر هذا الهيوط بالنسبة للقطاع العام .

ثالثا : أن قطاع الصناعة التحويلية والتعدين - عدا استخراج النفط - قد استوعب النصيب الأكبر من الاستثمار سواء لدى المقارنة مع قطاعات الانتاج أو مجمل قطاعات الاقتصاد القومي . لكن هذا النصيب المرتفع نسبيا للصناعة من الاستثمار القومي لا يعكس

اختيارا لاستراتيجية تنمية اقتصادية تعطي الأولوية للتصنيع ، أى تربط اسبغية نمو الصناعة التحويلية بما يكفل تحقيق ترابط بنية الصناعة والاقتصاد .

ويبدو هاما أن نلاحظ أن وثائق خطط التنمية الاقتصادية السابقة للخطة الأخيرة أعلنت صراحة رفضها أولوية التصنيع ، وأخذت من مشكلاته ذريعة للتراجع عن استكمال البناء الصناعى القائم . وسواء فى سنوات الخطة الجارية أو السنوات السابقة لها اتجه الاستثمار الصناعى بالأساس إلى مشروعات الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها ، أو إلى صناعات الاسمدة ومستلزمات البناء وعدد من الصناعات الاستهلاكية والوسيطية . ويبدو مثيرا للاهتمام هنا ملاحظة أنه رغم اشارة مشروع الخطة الجارية إلى مخاطر عدم كفاية الانتاج الصناعى ، تراجع نصيب الصناعة التحويلية والتعدين إلى ٢٠,٨٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ مقابل ٢٤,٨٪ فى مشروع الخطة و ٢٨,٢٪ فى السنوات الخمس السابقة لها . وفى عام ١٩٨٦ تراجع المنفذ فى هذا القطاع مقارنا بالمستهدف فى الخطة .

وأخيرا ، يبدو هاما أن نلاحظ أن الاستثمارات التى نفذت فعليا فى قطاعات الخدمات الانتاجية خلال سنوات الخطة الجارية بلغت ٢٢,٢٪ من اجمالى . وقد جاءت هذه النسبة أقل من مثيلتها فى السنوات الخمس السابقة للخطة ، لكنها زادت على النصيب الذى حدده مشروع الخطة والمقدر بنحو ٢٠,٥٪ . فقد ابتلع قطاع النقل والمواصلات والتخزين هذه الزيادة . واجمالا فإن ايجابية هذا التطور تبرهن من ناحية ، فى التراجع الضرورى لكى يتحقق التناسب بين الاستثمار فى البنية الأساسية الانتاجية والاستثمار فى قطاعات الانتاج طالما أن الأولى ينبغي أن تتطور بقدر احتياجات نمو الثانية . ومن ناحية أخرى ، فى استيعاب البنية الأساسية الانتاجية لزيادة الاستثمار دون غيرها من قطاعات التوزيع . كما يلاحظ أيضا ، وربما يمثل هذا أكثر التطورات سلبية ، أن نصيب قطاعات الخدمات غير الانتاجية ، وأن كان قد هبط فى الاستثمارات المنفذة إلى ٢٦,٢٪ مقارنة بثلث التى قدرتها الخطة ، فقد جاء أعلى من النسبة التى نالها فى سنوات ما قبل الخطة . وإذا كان الاتفاق العسكرى الضرورى للأمن القومى والاتفاق على المرافق العامة اللازم لتجديدها ، قد استوعب الزيادة ، فإن هذا قد تم على حساب الانتاج الذى يمثل

الاساس الضرورى لتأمين هذا كله على أسس قومية راسخة . أضف إلى هذا أن هذه الزيادة تمت على حساب تقلص نصيب الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة . الخ . الأمر الذى يحمل آثارا سلبية بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية وتطور الانتاج .

٢ - تطور هيكل الاقتصاد :

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى هبوط معدل النمو السنوى للنتاج المحلى الاجمالى بشكل متواصل خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية ، وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ . وفى عام ١٩٨٥/٨٦ كان التراجع حادا وزاد معدل النمو المتوقع قليلا عن نصف مستواه المحقق فى أولى سنوات الخطة الخمسية الجارية . وفى مشروع خطة عام ١٩٨٦/٨٥ قدر معدل للنمو يقل عن مستواه سواء بالمقارنة مع المستهدف فى الخطة أو المحقق فى السنوات التى سبقتها . وأما بشأن تفاوت معدلات النمو بين قطاعات الاقتصاد ، فإن أول ما يبدو هو عدم نجاح الخطة فى تحقيق معدلات سنوية للنمو تزيد فى قطاعات الانتاج السلقى مقارنة بغيرها ، بغية تصحيح هذا الاختلال الرئيسى فى الاقتصاد المصرى . وهكذا ، يلاحظ ، أولا ، أن معدل نمو قطاعات الانتاج هبط بدرجة اكبر مقارنة سواء بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٨٥/١٩٨٦ أو بمعدل نمو نفس القطاعات للعام الأول من الخطة ، ومقارنة بمعدل النمو المتوسط فى الخطة ، أو المحقق قبلها فقد جاء المعدل المستهدف لعام ٨٦/١٩٨٧ أدنى مستوى فى هذه القطاعات . ويهزى تراجع نمو الانتاج بالأساس إلى الهبوط الحاد لمعدل نمو قطاع البترول ومنجماته ، حيث تراجع بنحو ٦,٩ مرة بين العامين الأول والرابع وقدر للعام الخامس بما يقل عن نصف مستواه قبل بداية الخطة .

ثانيا ، أن معدل نمو قطاعات الخدمات الانتاجية قد هبط عن المستوى المستهدف فى الخطة وبدرجة اشد مقارنة بما تحقق قبلها . ويظهر التراجع بشكل حاد فى معدل نمو الناتج المحلى المتولد فى قناة السويس ، ورغم تحسنه مقارنة بالعامين الثانى والثالث للخطة فإن

المستهدف والمتوقع لم يتعد ٢,٩ و ١,٦٪ في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ / ٨٦ على الترتيب مقابل ٥,٤٪ طبقاً لأهداف الخطة و ١٦,٨٪ خلال السنوات الخمس السابقة لها . وفي المقابل زاد هذا المعدل في قطاع التجارة عن مستواه ما قبل الخطة ، رغم هبوطه مقارنة بأهداف الخطة تحت تأثير عوامل الانكماش التي برزت في العامين الأخيرين .

ثالثاً : أن معدل النمو للقطاعات غير الانتاجية (الخدمات السيادية والاجتماعية) قد ارتفع في نهاية الخطة مقارنة ببدايتها ، وكان أعلى من القطاعات الأخرى الانتاجية وشبه الانتاجية ، وفاق حتى المستوى المحقق قبل الخطة . ويلاحظ أن هذه الزيادة تعزى بالأساس إلى الارتفاع الملموس لمعدل النمو في قطاع الاسكان وقطاع المرافق العامة مقارنة بأهداف الخطة وبما تحقق قبلها . وكان هذا النمو دون أضافة إلى - أو على حساب - الانتاج السلمي .

أن هذا الهبوط لمعدلات النمو السنوية ، وتفاوتها بين قطاعات الاقتصاد في غير صالح قطاعات الانتاج الأمر الذي يعزى إلى التراجع في حجم الاستثمار المنفذ ونمط توزيعه القطاعي (قد انعكس على تطور هيكل الناتج والعمالة في الاقتصاد القومي .

والواقع أن هيكل الناتج المحلي لم يتغير تقريباً رغم ما هدفت إليه الخطة الخمسية الجارية من رفع للوزن النسبي لقطاعات الانتاج إلى ٥٤,٨٪ في عامها الأخير ، بدلاً من ٥١,٧٪ في عام الأساس . وهكذا ، في عام ١٩٨٦ / ٨٥ تراجع النصيب المتوقع لهذه القطاعات عن مستواه في العامين الثاني والثالث من الخطة ولم يزد المستهدف في العام الأخير ١٩٨٧ / ٨٦ عن مستوى عام ١٩٨٢ / ٨١ . ويعزى هذا من حيث الأساس إلى عدم القدرة على تحقيق هدف رفع نصيب قطاع البترول ومنتجاته إلى ١٨,١٪ ، بل تراجع المتوقع والمستهدف إلى ١٥,١ و ١٤,٧٪ في عامي ١٩٨٦ / ٨٥ و ١٩٨٧ / ٨٦ . أضف إلى هذا تواضع زيادة نصيب الصناعة التحويلية والتعدين . وهبوط أنصبة الزراعة والتشييد والبناء فضلاً عن ثبات نصيب الكهرباء ، وذلك في نفس العامين .

وفي المقابل فإن قطاعات الخدمات الانتاجية نالت نصيباً من الناتج المحلي الاجمالي يزيد بدرجة ملموسة في العامين الأخيرين للخطة مقارنة بالمستهدف في نهايتها ، ويساوى تقريباً نفس النصيب في سنة الأساس .

ويلاحظ أن الناتج المتولد في قناة السويس وإن تدنى إلى نصف مستواه في سنة الأساس قدر في العامين الأخيرين للخطة بأعلى من المستهدف في نهاية الخطة .

وأما القطاعات غير الانتاجية ، فقد قدر أن يزيد نصيبها في عام ١٩٨٧ / ٨٦ عن مستواه في العام السابق له ، ومن نصيب المحقق في سنة الأساس . وفي آخر عامين للخطة فإن نصيب الخدمات الاجتماعية قدر أن يزيد بدرجة طفيفة عن المستهدف في الخطة ، ومساو تقريباً لسنة الأساس ، ربما للقيود الاجتماعية الواردة على الاتجاه لتقليص حاد لخدمات ضرورية مثل التعليم والصحة ، أو لزيادة دور القطاع الخاص في هذا المجال . وأما نصيب الخدمات الحكومية . فقد هبط المتوقع والمستهدف في العامين المشار إليهما بدرجة طفيفة عن سنة الأساس ، وبدرجة أكبر عن المستهدف في الخطة ، الأمر الذي قد يعزى إلى الاتجاه نحو تقليص نصيبى للأنفاق الحكومي غير الضروري . وبما أن قطاع الاسكان نصيباً أعلى وأن كان بدرجة محدودة مقارنة بسنة الأساس وما هدفت إليه الخطة ، وما يشير بشكل غير مباشر إلى تفضيل الاستثمار الخاص للتوظيف في ملكية العقارات الجنبية مقارنة بالاستثمار الانتاجي .

وأما هيكل العمالة حسب قطاعات الاقتصاد ، فقد جسد استمرار العمالة ضعيفة الانتاجية وغير المنتجة . وهكذا ، على سبيل المثال ، رغم تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بدرجة حادة بين عامي ١٩٨٦ / ٨٥ و ١٩٨٢ / ٨١ ، فقد زاد نصيبها من العمالة . وبين نفس العامين ارتفع الوزن النسبي للعمالة بنحو ضعف الزيادة المتوقعة للناتج في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين . ورغم ثبات وزن قطاع الكهرباء في الناتج المحلي فقد ارتفع نصيبها من العمالة بنحو ١٨٪ . وانعكس التراجع النسبي في الاستثمارات الموجهة لأعمال التشييد والبناء وفي معدلات نمو هذا القطاع - رغم ثبات وزنه في الناتج الأمر الذي قد يفسره ارتفاع التكاليف والأرباح - في الهبوط الحاد للعمالة فيه إلى ما يقرب من نصف مستواه .

وفي المقابل ، زاد نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية من العمالة . وأدى الهبوط الطفيف في الوزن النسبي للعمالة في قطاع الخدمات الحكومية إلى انخفاض مقابل وأن كان محدوداً بدوره في العمالة بقطاعات الخدمات غير الانتاجية . ولكن استمرار الوزن الكبير للعمالة غير المنتجة ، يظهر في أن نصيب أنشطة الخدمات الذي

الذى زاد بدرجة ملموسة سعة الشبكات الكهربائية ذات الجهد الفائق والعالى . وادى تطوير انتاج وتوزيع الكهرباء إلى زيادة نصيب الصناعة من الطاقة الكهربائية (عدا المولدة والمستهلكة داخل المصانع) بنحو ٣٠٪ عام ١٩٨٦ / ٨٥ مقارنة بسنة الأساس للخطة . وزاد نصيب الزراعة والرعى والصرف بحوالى ٤٨٪ .

وارتبطت الزيادة الأخيرة ، باستمرار التوسع فى تنفيذ مشروع كهربة الريف ، واتساع استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة المصرية والانتاج الريفى . ويلاحظ اجمالا اتجاه معدلات النمو السنوى للكهرباء فى قطاعات الانتاج نحو الثبات أو الزيادة مقابل اتجاهها للانخفاض فى قطاعات الاستهلاك غير الانتاجى . بيد أنه فى نهاية العام الرابع للخطة مقارنة بسنة الأساس ، فإن هذا التحول الإيجابى فى وظيفة هذا القسم الرئيسى من البنية الأساسية لم يخل دون هيوط نصيب الصناعة والزراعة فى استهلاك الكهرباء من ٦٠٪ إلى ٥٢٪ ويرجع هذا إلى المستوى الأعلى لمعدلات نمو الاستهلاك وزيادة ارقامه المطلقة فى القطاعات غير الانتاجية . أضف إلى هذا أنه رغم الاتجاه إلى استخدام الطاقة المائية المتاحة فى توليد الكهرباء ، فإن المصادر الحرارية - من الموارد النفطية والغازية قدمت حوالى ٧٢,٥٪ و ١٨,٥٪ على الترتيب من الطاقة الكهربائية الجديدة . الأمر الذى يفاقم من مشكلات النضوب المتصارع للموارد القومية من النفط والغاز ، ويهدد الفرصة البديلة لتطوير الصناعات البتروكيمياوية ، كما يسهم فى خفض أهم مصادر مصر من النقد الأجنبى - أى صادرات البترول .

ويبقى هاما أن نشير إلى أن معدلات النمو السنوية المرتفعة للنتائج المحلى المتولد فى قطاع الكهرباء ، لم يكن لها أن ترفع من مساهمة قطاعات الانتاج السلمى فى اجمالى الناتج المحلى . ويرجع هذا إلى أن نصيب قطاع الكهرباء فى هذا الاجمالى لم يتجاوز ٦٥ - ٧٤٪ فى العامين الأول ، والرابع من الخطة الخمسية الجارية . ولقد ارتفع الناتج المحلى بنحو ١٤,٤٪ سنويا فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة طبقا للنتائج المشار إليها وكان هذا بدوره أكثر معدلات النمو السنوية ارتفاعا فى جميع القطاعات سبه الانتاجية (قطاعات الخدمات الانتاجية) . وهنا أيضا كانت الانجازات ملموسة فى

ووصل إلى ٢١,٦٪ من قوة العمل فى مصر موزعة حسب النشاطات الاقتصادية ، كان ينقى أن لا يزيد على ١٢ - ١٥٪ فى عام ١٩٨٤ . وفى المقابل ، فإن نصيب قطاعات الانتاج من العمالة لابد وأن يتغير بالزيادة لصالح الصناعة . وهكذا ، فإن نصيب الزراعة من قوة العمل ، لابد ألا يتجاوز نحو ٢٥ - ٣٠٪ بدلا من نحو ٤٠,٦٪ وأن يتجه نصيب الصناعة للزيادة بحيث يبلغ نحو ٢٥٪ على الأقل بدلا من نحو ١٤,٢٪ ، وذلك باتخاذ عام ١٩٨٤ أساسا للمقارنة . وفعلينا فإن هذا التغير المطلوب فى التوزيع النسبى لقوة العمل - كما يراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - يشير ، من ناحية ، إلى اصلاح الحتمى فى هيكل الاقتصاد القومى ، ومن ناحية أخرى إلى الضرورة الملحة لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية ، الأمر الذى لم تتمكن الخطة الخمسية الجارية من تحقيقه ، ودفع إلى المقدمة مرة أخرى المطلب القومى الملح بالتغلب على المشكلات التى حالت دون تحقيق ما توخته هذه الخطة فى مشروعها الأول .

٣ - انجازات النمو الاقتصادى :

وفىما بعد سوف نعرض للإبعاد والأسباب المختلفة للمشكلات السالفة التى تمثل نتاجا لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادى فى واقعها الفعلى . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أهم انجازات الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٢ - ١٩٨٧ / ٨٦ ، طبقا لتقارير المتابعة حتى بداية عامها الأخير .

لقد زاد الناتج المحلى - بالأسعار الثابتة - بنحو ١٣,٦٪ سنويا فى قطاع الكهرباء خلال الأعوام الأربعة الأولى للخطة ، طبقا للنتائج الفعلية للعامين الأولين ، والمبدئية والتقديرية للعامين الأخيرين . وكان هذا أعلى معدلات النمو السنوية فى جميع قطاعات الانتاج (القطاعات السلعية) وكانت الانجازات ملموسة بالفعل فى مجال تطوير قاعدة الطاقة الحديثة الضرورية لتطوير الانتاج القومى على أساس التكنولوجيا الحديثة . وهكذا ، على سبيل المثال ، زاد انتاج الكهرباء بنحو ٨٣١٢ مليون كيلووات ساعة خلال السنوات الأربع الأولى للخطة . ومثلت هذه الإضافة حوالى نصف الانتاج القائم فى سنة الأساس . وتم تركيب وتشغيل محطات جديدة للمحولات وضغوط هوائية وأرضية للنقل ، الأمر

جانب زيادة انتاج مياه الشرب النقية بنحو الثلث ، وثالث القاهرة والاسكندرية أى أهم المراكز الاقتصادية والسكانية - النصيب الاعظم من هذا التطوير .

بيد أنه ينبغي أن نلاحظ ، من ناحية ، أن نصيب المرافق العامة لم يتجاوز ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى و ١,٨٪ من هذا الناتج المود فى القطاعات غير الانتاجية . ومن ناحية أخرى ابتلعت النفقات السيادية للإدارة الحكومية القسم الأعظم من هذا الناتج ، بما فى ذلك على حساب تراجع النصيب النسبى للخدمات الاجتماعية والشخصية شاملة التعليم والصحة وغيرها .

وعلى أية حال ، فقد أعلن أن مثل هذا التطوير لقطاعات الطاقة والبنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، بعد مقدمة ضرورية وأساسا مواتيا للخطة الخمسية القادمة (١٩٨٨/٨٧) (١٩٩٢/٩١) . وأما تفسير ذلك ، فانه يتلخص فى أنه قد انيط بالقطاع الخاص أن يقدم حوالى نصف استثمارات الخطه القادمة ، أو ضعف نصيبه الفعلى فى الخطه الجارية . وهنا يراهن على جذب القطاع الخاص استنادا إلى الوفورات الخارجية الهائلة التى اتاحها له نمط الاستثمار الحكومى واستفادة من الامكانيات المالية الكبيرة التى يسيطر عليها هذا القطاع . أضف إلى هذا ، عنصر الضغط الناتج عن اعتماد مشكلة التمويل الحكومى للتنمية الاقتصادية نتيجة تراجع إيرادات الدولة .

ويبقى أن نشير إلى أن مشروع الخطه الخمسية القادمة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) يستهدف تحقيق زيادة كبيرة نسبيا فى أنصبة قطاعات الانتاج بغير مراعاة على قطاع البترول . وتتطلع الخطه أن يتم هذا على حساب التضخم غير الضرورى فى أنشطة التجارة ، ولكن الأهم على أساس التراجع فى الانفاق الواسع الحكومى فى مجالات البنية الأساسية الانتاجية .

مجال تطوير البنية الأساسية الانتاجية . وهكذا ، على سبيل المثال ، تم حتى نهاية عام ١٩٨٦/٨٥ ، بالمقارنة مع الموجود فى عام ١٩٨٢/٨١ ، توريد حوالى ٢٢,٥٪ من اجمالى القاطرات والوحدات و ١٢,٨٪ من اجمالى العربات ، وزيادة أطوال الخطوط بحوالى ٤٪ وتجديد ٢٠,٦٪ من الخطوط القائمة ، إلى جانب استكمال أعمال مشروع مترو الانفاق بالقاهرة وذلك بالنسبة للسكك الحديدية وبالمقارنة مع الموجود فى عام ١٩٧٩ تم انشاء ورصف حوالى ٢١,٦٪ من الطرق الرئيسية ، وتوسيع ١٥,٣٪ من الطرق ، إلى جانب انشاء العديد من الكبارى فى القاهرة والأقاليم ، وذلك بالنسبة للنقل البرى ، أضف إلى هذا أنه جرى انشاء العديد من الارصفة الجديدة فى الموانئ الموجودة . والانتهاه من المرحلة الأولى من ميناء دمياط الجديد ، فضلا عن تدعيم أسطول النقل البحرى والجوى للقطاع العام . وأما بالنسبة لقناة السويس ، فقد استمرت عمليات التوسيع والتدعيم ، إلى جانب تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تطوير القناة للوصول إلى عمق يسمح بعبور سفن حمولة ٣٥٠ ألف طن فارغة . وفى نفس الوقت شهد قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية تطورا هاما ، انعكس فى زيادة السعة الاجمالية للخطوط التليفونية بلغت ٦٦٤ ألف خط وبزيادة مثلت حوالى ١٢٢٪ مقارنة بالموجود فى سنة الأساس . وإلى جانب هذا ، جرت زيادة ملموسة فى سعة كابل الوجه القبلى ، وشبكات سنترالات الوجه البحرى ، كما زادت خطوط التلكس بحوالى ٨٤٪ . وجرى تطوير خطوط الاتصال التليفونى بأوروبا والخليج وآسيا .

بيد أنه على الرغم من هذا ، هبط بشكل طفيف نصيب قطاعات النقل والتخزين والمواصلات وقناة السويس من اجمالى الناتج المحلى ، إلى ٩,١٪ فى نهاية عام ١٩٨٦/٨٥ مقارنة بنحو ٩,٢٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ . ويعزى هذا إلى هبوط الدخل المتحقق من القناة ، وإلى استمرار النمو بمعدلات مرتفعة فى مجالات التجارة والمال .

وكان معدل النمو السنوى البالغ حوالى ٢٠٪ فى قطاع المرافق العامة هو أعلى المعدلات بين القطاعات غير الانتاجية (الخدمات غير الانتاجية) . وجسد هذا انجازا ملموسا فى مجال البنية الأساسية الاجتماعية . وشمل هذا الانجاز انشاء شبكات ومحطات للصرف الصحى ، وإحلال وتجديد وتطوير تلك القائمة ، إلى

ثانيا : عجز موازنة الدولة

١ - الاتجاهات العامة للموازنة :

لقد جسدت الموازنة العامة أهم ملامح السياسة المالية والنقدية في عام ١٩٨٦ كما في قبله من أعوام الخطة الخمسية الجارية . ولا نقصد هنا مجرد السياسة التي تؤمن تمويل جهاز الدولة للقيام بوظيفته الأمنية ، أو التي تقدم الموارد المالية الضرورية لقيام الهيئات العامة بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية إلخ . . وإنما نعتي أيضا الجديد الذي اعترى هذه السياسة في سياق سياسات اصلاح الاقتصادى التى احتل اصلاح المالى والنقدى جوهرها ، حتى كادا يصبحان مترادفين في الواقع . وهنا ، إزاء نقص الإيرادات مقارنة بالنفقات ، سواء على المستوى الاجمالى للموازنة ، أو على مستوى الموازنات الفرعية الجارية والراسمالية والاستثمارية ، برز جوهر هذه السياسة في التراجع بين المتطلبات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية إلخ . . وبين اعتبارات المدى المباشر والبعيد . بيد أن تحفظا هاما لابد من إيراده هو أن الحساب جرى في شرط استثنائي تأثرت فيه الموارد الخارجية التى يمكن أن تتاح للاستثمار الحكومى بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والاقليمية . ومن هذا ، على سبيل المثال ، تراجع إيرادات البترول والقناة ، وتقادم أعباء المديونية الخارجية مع حلول أعباء الإغراق غير المبرر في الدين في سنوات وفرة الموارد . أضف إلى هذا ، أن حجم الموارد الداخلية قد تحدد بالقيود الواردة على تقليص النفقات وتنمية الإيرادات العامة ، سواء كانت قيودا ذاتية تتمثل في الأولويات السياسية للدولة ، أو موضوعية تكمن في

احتدمت في عام ١٩٨٦ مشكلة توفير التمويل الضرورى للتنمية الاقتصادية . وأخذت هذه المشكلة بأسبابها غير العرضية العديد من المظاهر . ويبدو هاما أن نؤكد أن استمرار اختلال هيكل الاقتصاد في غير صالح قطاعات الانتاج . رغم ما توخته الخطة الخمسية الجارية وفق عرضنا السابق ، ارتبط بعلاقة متبادلة للسبب والنتيجة بمشكلة التمويل . أى أن قصور الانتاج هاق مشكلة تمويل التنمية ، والعكس صحيح ، بيد أن الحلقة الرئيسية هنا يمكن الامساك بها . ذلك أن تعبئة الفائض الاقتصادى ، أو الموارد المالية القومية التى تزيد عن حاجة الاستهلاك الضرورى ، وتوجيه هذه الموارد صوب هدف مضاعفة الاستثمار الانتاجى ، هو المقدمة الضرورية لتجاوز المازق . وهنا ، يبدو منطقيا أن نبدأ ببحث مشكلات الاستثمار الحكومى الذى يعطى القسم الأكبر من الاستثمار القومى . ونلاحظ بداية أن الموازنة الاستثمارية طوال سنوات الخطة الخمسية الجارية وحتى عام ١٩٨٦ ، لم تتمكن من تحقيق التوازن بين الإيرادات المخصصة للاستثمار واحتياجات الاستثمار العام الذى مثل ٧٧٪ من إجمالى استثمارات هذه الخطة ويشمل البحث تطوير كافة بنود الاستخدامات والإيرادات العامة من وجهة نظر تأثيرها على هذا الاستثمار .

القرارات الانتاجية للمجتمع . وفي هذه الظروف ، فإن الحكم على الاداء الرشيد للسياسة المالية والتقديرية ، كما تتجسد في تطور موازنة الدولة ، يستند إلى مدى التمسك بأولوية هدف تعظيم الاستثمار الانتاجي . ذلك أن الانتاج الوطني هو الأساس الراسخ على المدى الطويل لتحقيق ما ينبغي لهذه الموازنة أن تحققه من أهداف قومية واجتماعية . ولكي تزيد الموارد الحقيقية للدولة زيادة مضطربة بما في ذلك لقيام الدولة بوظائفها غير الاقتصادية لابد وأن تنمو مصادر الانتاج القومي الذي برهنت الخبرة التاريخية بما في ذلك إبان الخطة الجارية على حتمية نهوض الدولة بأعبائه . ولا ينفي هذا طبيعة الحال أهمية إجراءات ترشيد أوجه الانفاق دون ضغط على البنود الضرورية للانفاق ، وتنمية مصادر الإيراد بغير ضغوط على أصحاب الدخول المحدودة .

وعلى أساس البیان المالي لمشروع موازنة الدولة في سنوات الخطة الخمسية الجارية ، نلاحظ أولا : أن الاستخدامات الجارية زاد نصيبها من إجمالي استخدامات الموازنة العامة سواء خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية أو مقارنة بسنة الأساس . كما زادت نسبة الإيرادات الجارية إلى إجمالي إيرادات الموازنة العامة . وأما فائض الموازنة الجارية فقد هبط بدرجة هامة من ٢٨,٧٪ في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٢٪ ثم إلى ٣,٥٪ إلى العجز الكلي للموازنة العامة بين عامي ١٩٨٦/٨٦ و ١٩٨٧/٨٦ . وشافيا : أن نصيب الاستخدامات الاستثمارية من إجمالي استخدامات الموازنة قد تذبذب خلال سنوات الخطة المذكورة وتراجع مقارنة بسنة الأساس ، وهبط هذا النصيب من الناحيتين المطلقة والنسبية بين عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ . وأما الفائض المتاحة للاستثمار فقد هبط وزنها النسبي لإجمالي إيرادات الموازنة سواء خلال الخطة أو مقارنة بسنة الأساس . وأخيرا فإن عجز الموازنة الاستثمارية - على الرغم من زيادة قيمته المطلقة - تراجعت نسبتها إلى العجز الكلي للموازنة العامة نتيجة انخفاض الفائض الجارى وتزايد عجز موازنة التحويلات الرأسمالية . وبين العاملين الأخيرين للخطة ارتبط هذا بنقص الموارد المتاحة للاستثمار بمعدل فاق خفض الاستخدامات الاستثمارية . وثالثا : إن إجمالي التحويلات الرأسمالية قد ثبت تقريبا وزنها النسبي إلى إجمالي استخدامات الموازنة العامة سواء في سنوات الخطة أو مقارنة بسنة الأساس . وفي المقابل زادت بدرجة محدودة نسبة الموارد المتاحة لتمويل التحويلات

الرأسمالية خلال سنوات الخطة ، وإن هبطت بدرجة ملموسة مقارنة بسنة الأساس ، وانخفضت من الناحيتين المطلقة والنسبية بين عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ ، ورغم اتجاه نسبة عجز موازنة التحويلات الرأسمالية إلى العجز الكلي للموازنة العامة نحو الانخفاض خلال سنوات الخطة ، فقد اتجه للزيادة وفاق مستواه مقارنة بسنة الأساس وذلك في عامي ٨٦/٨٦ و ١٩٨٧/٨٦ . رابعا : اتجه العجز الصافي للموازنة العامة خلال سنوات الخطة نحو الانخفاض المضطرب من الناحية المطلقة ، ومن حيث نسبته إلى إجمالي موارد الموازنة . وتزايد بشكل متواصل إجمالي الفوائد والأقساط التي تتحملها موارد الموازنة العامة لخدمة الدين العام الداخلى والخارجى . ويبدو هاما بشكل خاص أن نلاحظ أن مدفوعات الفائدة هذا الدين التي كانت أقل من مدفوعات الأقساط في عام ١٩٨٢/٨١ ، تزايدت بمعدل أعلى طوال سنوات الخطة التي بلغت الفوائد نحو ٢,٢ مرة قيمة الأقساط في عام ١٩٨٧/٨٦ (انظر : جدول رقم ٢) . وقبل الانتقال إلى تحليل مغزى هذه التطورات في أهم بنود الموازنة العامة للدولة ، لابد من الإشارة إلى تباین الأرقام والنسب الموضحة أعلاه والتي تستند إلى مشروع الموازنة العامة ، مع تلك الواردة في - أو المحسوبة من - ختامى هذه الموازنة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن قيمة العجز الكلي في ختامى الموازنة تزيد عنها في مشروعها بنحو ١٨,٤٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ . وأما العجز الصافي فإنه يزيد في نفس العام بنحو ٥٣,٤٪ بين مشروع وختامى الموازنة . بيد أن الملامح الأساسية لتطور الموازنة العامة للدولة يمكن التعرف عليها استنادا إلى مشروعها .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن تعيين أثر الموازنة العامة على التنمية الاقتصادية وبشكل محدد ، يمكن تقييم أثر التغير في أدوات السياسة المالية والتقديرية كما يظهر من تطور بنود الموازنة على اعتمادات الاستثمار العام ومن ثم على تطور الانتاج . وهكذا ، استنادا إلى البيانات المتاحة ، يمكن أن نشير إلى عدد من النتائج .

٢ - اتجاهات الموازنة الجارية :

- إن اتجاهها إيجابيا يبدو من تحقيق فائض في الموازنة الجارية . بيد أن ضلّلة وتناقص هذا الفائض ، من ناحية ، وأساليب وغاية تحقيقه ، من ناحية أخرى ،

- إن الزيادة المحدودة للإيرادات السيادية رفعت نسبتها إلى الاستخدامات الجارية ، بيد أن المزيد من هذه الزيادة لابد وأن تحقق عن طريق رفع معدلات الضرائب المباشرة على الأنشطة الخاصة غير الانتاجية ، ومحاصرة النهب الضريبي من الممولين الأفراد في مجال الأعمال . أن البيان المالي حول مشروع موازنة ١٩٨٧/٨٦ وأن أكد على ضرورة زيادة حصيلة الضرائب عن الطريق الأخير حيث قدر المتقربين بنحو نصف عدد الممولين ، فإنه أكد على استمرار الاعفاءات الضريبية التي أضحت الأصل بينما الاستثناء هو الخصوص للضريبة ، فضلا عن ضالة عدد الممولين وانخفاض معدلات الضرائب المباشرة . وهنا تبدو السياسة المالية في مجال الضريبة قاصرة عن تحقيق هدف رفع الموارد السيادية بما يمكن من تغطية الانفاق الجارى الضروري ويسهم في الاستثمار العام ، ودون المساس بمتطلبات تشجيع الاستثمار الانتاجي الخاص من الفروع الأساسية للانتاج .

- إن نسبة عالية من الإيرادات الجارية خلال سنوات الفضة ، مثلتها الإيرادات الحكومية من البترول والنفقة ، وانعكس تذبذب وتراجع هذه الموارد على فائض الموازنة الجارية . بيد أن الأمر الرئيسى هنا ، هو أن فائض البترول والنفقة ، إلى جانب الفائض المتولد في الهيئات الاقتصادية وهيئات وشركات القطاع العام ، ساهم في تحويل عجز الموازنة الجارية إلى فائض . وكان هذا الاستخدام غير رشيد طالما أنه حرم الموازنة الاستثمارية من حساب هذه الإيرادات ضمن غيرها من الموارد المتاحة للاستثمار .

- إن زيادة الاستخدامات الجارية ، التي تمت منطقيا وفعليا على حساب الاستخدامات الاستثمارية ، كانت سلبية التأثير على متطلبات زيادة الانتاج القومى . ونكتفى هنا بالإشارة إلى ثلاثة قيود هامة ترد على محاولات تقليص هذه الاستخدامات .

الاول : أن نفقات التسليح المرتفعة واعتبارات الأمن القومى ، تجعل من المحظور خفض الانفاق العسكري . ويتأكد هذا من استمرار حرص إسرائيل - التي تبقى مصدر التهديد الرئيسى لأمم مصر القومى - على زيادة تفوقها العسكري .

والثاني : أن التخصيب النسبى للانفاق الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية قد انخفض ويخفى النظر عن سلبية هذا التطور ، فإن استمراره وتعمقه من شأنه أن يحمل أخطر الآثار

أمور تقلل مغزى هذه النتيجة . لقد ساهم في الوصول إلى هذه النتيجة هبوط القيمة النقدية والحقيقية ومتوسط نصيب الفرد من الدعم السلمى ، وهو ما يظهر من التراجع الحاد لنسبته إلى الإيرادات السيادية من حوالى ٤٠ إلى ١٩ بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٧/٨٦ ومن ثم هبوط وزن هذا الدعم إلى إجمالى الاتفاق العام وعجز الموازنة العامة . وإلى جانب الأثر السلبى لهذا التطور ، من منظور الإخلال بالضرورات الاجتماعية والسياسية التي أملت اتجاه الدعم إلى خفض أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية للطبقات الفقيرة فإنه يحمل أثرا سلبيا على متطلبات التنمية الاقتصادية من زاوية إضعاف القدرة الشرائية الجماهيرية في ظروف التضخم المتسارع أى زيادة ضيق السوق أمام المنتجات المحلية خاصة الصناعية .

- لكن ما يبدو هاما هنا هو أن مواجهة الأثر السلبى بهجز الموازنة العامة عن طريق خفض الدعم الضرورى تمثل حلا محدود الأثر ، وهو ما يبرهن عليه أن العجز قد تزايد على الرغم من هذا الخفض . أضف إلى هذا . أن ضرورة مثل هذا الدعم تختفى في حال علاج سببه العميق وهو قصور الانتاج المحل عن حاجات الاستهلاك المتزايدة ، وأن مثل هذا الاتجاه ربما يبدو مبررا في حال تحويل مخصصات الدعم تدريجيا لصالح الاستثمار الانتاجى العام ، وهو ما لا تشير إليه بنود الموازنة الأخرى . ولا ينهى هذا بطبيعة الحال ضرورة البحث عن السبل التي تعد من تعاطف استفادة الطبقات الغنية من الدعم ، سواء للاستهلاك النهائى أو - وربما هذا هو الأهم - لمضاعفة الأرباح الرأسمالية نتيجة استخدام المواد الغذائية المدعمة كمستلزمات للانتاج الحيوانى والصناعى دون قيد على أسعاره .

- إن تصفية دعم الأغنياء تكمل الاتجاه الإيجابى الذى اتخذت خطوة هامة على طريقه في عام ١٩٨٦ ، ولابد من مواصلة وتقصيد التحول المنطقى إلى جعل الاعفاءات الجمركية استثناء ، بدلا من قاعدة كادت تشمل نحو نصف الواردات ، أى حرمان الموارد السيادية للموازنة بنفس النسبة من المتحصلات الجمركية التي تمثل أهم هذه الموارد . وفى نفس الاتجاه أيضا لابد من استمرار إجراءات ترشيد استخدام الأجهزة الحكومية للمستلزمات السلمية والخدمية التي شهد عام ١٩٨٦ المزيد منها ، وهو ما ساهم في هبوط قيمتها إلى الاستخدامات الجارية من ١٢,٤ إلى ٥,١٪ بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٧/٨٦ .

الموازنة الاستثمارية في عام ١٩٨٧/٨٦ طبقا لمشروع الموازنة ، وهى نسبة قد تزيد في الحساب الختامى كما أوضحنا .

- إن زيادة الدين العام الداخلى والخارجى ، كانت بدورها سببا في تكريس عجز الموازنة الرأسمالية ، المحملة بأعباء خدمة هذا الدين ، أى بسداد اقساطه وفوائده المتزايدة . ويكفى أن نشير هنا إلى أن نسبة هذه المدفوعات إلى الموارد المتاحة للاستثمار وتمويل التحويلات الرأسمالية قد زادت من ٦٩ في ١٩٠٢ بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٧/٨٦ . وقاد هذا إلى خفض حجم الاستخدامات الاستثمارية في الموازنة العامة . ويبدو هاما أن نلاحظ أن استخدام فائض بعض هيئات وشركات القطاع العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية في تغطية الانفاق الجارى ، لم يحرمها (مع غيرها) فقط من هذه الموارد التى يمكن أن تستخدمها في الاستثمار وإنما أدى إلى اعتماد بعضها الآخر على الموازنة العامة في تغطية العجز الجارى من خلال موازنة التحويلات الرأسمالية .

ولقد أشرنا إلى ما اتسمت به الاستخدامات الاستثمارية من قذذب وانخفاض خلال سنوات الضلة ، نتيجة تقلب الموارد المتاحة للاستثمار واتجاهها نحو التراجع بين آخر عامين للخلطة . ورغم هذا فقد اتجهت أساسا إلى مشروعات البنية الأساسية الانتاجية إلى جانب مشروعات التصنيع في المدن الجديدة ، على حساب إقامة المشروعات في قطاعات الانتاج . وتبدو أولويات الاستثمار العام هنا قائمة على تأمين الوفورات الخارجية للقطاع الخاص . بيد أن الأخير لم يتحمل نصيبه من هذا الاستثمار ، رغم إفراته الأساسية منه ، فضلا عن عدم إقدامه رغم قدراته المالية الهائلة على الاستثمار الانتاجى . ويظهر احتدام مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية إذا لاحظنا أن القطاع الحكومى - الخدمى - قد استوعب حوالى ٤٠٪ من الانفاق العام الاستثمارى في موازنة عام ١٩٨٧/٨٦ . ولم يتعد نصيب هيئات وشركات القطاع العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية العامة حوالى ٢٠٪ من هذا الانفاق ، أو ما يزيد عن نحو ١٥،٤٪ من إجمالى استخدامات الموازنة العامة . ويتضح الأثر السلبي لهذا التوزيع إذا أدركنا الانخفاض المطرد للقيمة الجارية لاستثمارات القطاع العام بين عامى ١٩٨٥/٨٤ و ١٩٨٧/٨٦ .

السلبية على أية محاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والثالث : أن الالتزام الحكومى بتعيين فائض الخريجين قد تراجع . وتكمن إيجابية مثل هذا التطور في تقليص معدلات تزايد جيش البطالة المغمدة في الادارة الحكومية ، وعدم تحميل الموازنة اعباء أجور لا تقابلها زيادة في الانتاج . بيد أن هذا الاتجاه يصطدم بضيق فرص العمالة المنتجة خارج القطاع الحكومى أمام هذا القسم الشاب والمتعلم والمؤهّل من قوة العمل ، بما في ذلك الاعداد المتزايدة من خريجي التعليم الفنى المتوسط والعالى .

بيد أن هذه القيود وغيرها لا تنفى إمكانية تقليص الانفاق العام الجارى ، سواء بالسعى إلى تقليص اعباء الدين العسكرية ، أو تقليل اعداد خريجي التعليم غير الفنى ، أو خفض وإعادة تأهيل شاغلي الوظائف غير المنتجة سواء في الادارة العليا أو الخدمات المعاونة الخ . . وغير ذلك من الاتجاهات التى تزايد الاعتماد بها في عام ١٩٨٦ مع انخفاض الإيرادات العامة .

٣ - عجز التمويل الرأسمالى :

- إن اتجاهها سلبيا يعكسه نمو الدين العام الداخلى والخارجى واستمرار اللجوء إلى التمويل التضخمى . وكان عجز كل من الموازنة الاستثمارية ؛ وموازنة التحويلات الرأسمالية وراء هذا الاتجاه السلبي . ويرجع هذا بدوره إلى ابتلاع الانفاق الجارى لجانب هام من الموارد التى كان لابد وأن توجه للاستخدام الاستثمارى والرأسمالى . وإلى تراجع مساهمة الانتاج القومى في توليد الفائض المتاح لاعادة الاستثمار . ونكتفى هنا بالإشارة إلى زيادة الدين الخارجية التى استخدمت لمواجهة العجز الرأسمالى بنحو ٤٢٪ بين عامى ١٩٨٢/٨٢ و ١٩٨٧/٨٦ وأما الانخفاض المتوقع في الوزن النسبى لعجز التحويلات الرأسمالية في العام الأخير فإنه يرجع إلى زيادة القروض والمنح الخارجية بنحو ٥،٧ مرة وإلى أنه رغم تراجع الاعتماد على التمويل التضخمى لتغطية العجز الصالح (الناتج عن قصور المديونية الجديدة - الداخلية والخارجية - مقارنة بالموارد المطلوبة لتغطية العجز الرأسمالى) فقد استمر هذا التمويل بالعجز يمثل ١٩،٤٪ من عجز

جدول رقم (٢)
تطور أهم بنود الموازنة العامة للدولة
في سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٢/٨١	أهم بنود الموازنة					
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه						
١٦٢,٧	١٢٥٣٥,٤	١١١,٤	١٢٢٧٨,٣	١٦٢,٦	١١٦٥٤,٥	٦١,٠	٩٨٤١,٠	٥٩,٨	٨٧٤٤,٠	٥٧,٦	١٢٨٨٠,٢
٨٨,١	١٢٧٢٨,٣	٨٥,٠	١٢٧٤٤,١	٨٩,٦	١١٥٢٨,٣	٨٩,١	٩٩٧٤,٠	٨٨,٧	٨٦٩٢,٠	٨١,٨	٧٩٢١,٠
٣,٥	١٩٣,٢	١٢,٠	٥٨٥,٨	٣,٤	١٨٣,٨	١,٧	٨٣,٠	١,٣	(٦١,٠)	٣٨,٧	٩٤٢,٨
٢٥,٧	٥١٥,٠	٢٧,٣	٥٤٣,٠	٢٦,٦	٤٨٦٥,٠	٢٧,١	٤٤٠,٠	٢٦,٩	٣٦٣٥,٥	٣٠,٥	٣٧٠٠,٠
٧,٩	١١٢٦,٤	١٠,٣	١٥٤٣,١	٦,٦	٤٤٨,٣	٢,٥	٤٠٥,٦	٨,٥	٨٢٤,٧	١٠,٥	١٠١٣,١
٧٢,٣	٤٠١٣,٦	٧٩,٣	٣٨٨٦,٩	٧٤,٤	٤٠١٦,٧	٧١,٧	٣٥٩٤,٤	٧٤,٠	٣٦٠٠,٨	١١٠,٣	٣١٨٦,٤
١١,٦	٣٣١٧,١	١١,٦	٣٣٠٥,١	١١,٣	٢٠٥٧,٧	١١,٨	١٩١٨,٣	١٣,٤	١٩٥٥,٣	١١,٩	١٤٤١,٠
٤,١	٨٨٦,٤	٤,٧	٧٠٩,٢	٣,٨	٤٩٠,٦	٣,٧	٤١٧,٣	٢,٨	٣٧٢,٣	٧,٧	٧٤٩,٦
٣١,٢	١٧٣٠,٧	٣٢,٦	١٥٩٨,٩	٣٤,٠	١٥٣٦,١	٣٩,٩	١٥٠١,٠	٣٤,٧	١٦٨٣,٢	٣٨,٤	١٩١,٤
١٠٠	٢٠٠٠٢,٢	١٠٠	١٩٩١٦,٤	١٠٠	١٨٧٧٧,٢	١٠٠	١٦٢٠٩,٦	١٠٠	١٤٦١٥,٢	١٠٠	١٢١٢٩,٣
١٠٠	١٤٤٥١,١	١٠٠	١٥٠١٦,٤	١٠٠	١٢٨٣٧,٢	١٠٠	١١١٩٧,٢	١٠٠	٩٨٠٠,٠	١٠٠	٩٦٩٣,٧
١٠٠	٥٥٥١,١	١٠٠	٤٩٠٠,٠	١٠٠	٥٤٠٠٠,٠	١٠٠	٥٠١٢٤,٤	١٠٠	٤٨٤٥,٢	١٠٠	٤٤٣٥,٦
١٧٧١,١	٤٠٠٠,٠	٤٢٠٠,٠	٣٧١٦,٤	٣٣٤٥,٢	٣٠٢٨,٣	٥٩٢,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(٧٨٠٠)	(٩٠٠٠)	(١٢٠٠)	(١٣٠٠)	(١٥٠٠)	(١٥٠٠)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥,٤	٦,٠	٥,٣	١١,٦	١٥,٣	٦,١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٤٣,٤	١٥٨٢,٩	١٤٧٧,٣	١٣٦٦,٣	٩٥١,٩	٦٠٣,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٥٧,٢	٧١٨,٣	٦٩٦,٦	٥٢٥,٤	٧٤٨,٢	٦١٥,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٧٠٠,٦	٣٣٠١,٢	٣١٣٦,٩	١٧٦١,٧	١٧٠٠,١	١٢١٩,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨,٦	١٥,٣	١٦,٥	١٥,٧	١٧,٣	١٢,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر - وزارة المالية - البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ .

ثالثا : أزمة ميزان المدفوعات

١ - تراجع المنتجات الجارية :

لقد هبطت نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية . وهبطت نسبة هذه الصادرات إلى الإيرادات الجارية بدرجة أشد حدة . ولم يتحقق ما استهدفته الخطة في مجال تحسين الوضع في ميزان المدفوعات ، حيث زاد العجز التجاري وانخفض فائض المعاملات غير السلعية وطبقا للبيانات الرسمية فإن نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية وإلى الإيرادات الجارية التي بلغت ٥٤,٧ و ٤٧٪ سوف تهبط إلى ٤٥,٢ و ٣٤,٥٪ بين عامي ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٧/٨٦ على الترتيب . ويبين تحليل بنود ميزان المدفوعات ، أن هبوط أسعار وعائدات تصدير البترول مثل أهم أسباب زيادة عجز المعاملات السلعية . بيد أنه من الهام أيضا أن نلاحظ هبوط معدل نمو الصادرات الصناعية من ٢٨,٤ إلى ٧,٣٪ بين عامي ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٦/٨٥ رغم زيادة وزنها النسبي إلى الإيرادات الجارية ، وزيادة قيمتها المطلقة مقارنة بالصادرات الزراعية . وأما بالنسبة للأخيرة ، فإن معدل نموها كان سالباً بين نفس العامين المشار إليهما ، وارتبط هذا بتراجع وزنها النسبي إلى الإيرادات الجارية وهبوط قيمتها المطلقة .

وإن نتعرض هنا لمشكلات الانتاج في الصناعة والزراعة ، ومن ثم أسباب تراجع صادرات هذين القطاعين . وسوف نكتفي بالتركيز على توضيح أبعاد هبوط عائدات تصدير النفط وأثر هذا الهبوط على ميزان المدفوعات .

ونلاحظ أولا ، أن متوسط سعر برميل البترول المصري قد هبط من ٣٣,٦ دولار في عام

تناقصت القدرة على استيراد سلع الاستثمار الانتاجي في عام ١٩٨٦ . ويرجع هذا بصورة أساسية إلى تراجع الصادرات المصرية وبالتالي قصورها عن الوفاء بالاحتياجات الاستيرادية الضرورية . ولقد أثر هذا ليس فقط على استيراد ما يلزم للتوسع الانتاجي وإنما أثر أيضا على توفير ما يضمن استمرار الانتاج الجاري . ويعزى الأمر بدرجة أساسية إلى هبوط أسعار وعائدات النفط . لكنه يرجع أيضا إلى ضعف الصادرات الزراعية والصناعية . وإلى استمرار تناقص تحويلات العاملين في البلدان العربية ، وتذبذب إيرادات القناة والسليحة . بيد أنه إلى جانب هذا كله ، يلاحظ الأثر السلبي على الواردات الاستثمارية الناجم عن الوزن الكبير للواردات الاستهلاكية والمدفوعات الخدمية غير الضرورية . أضف إلى هذا تزايد قيمة المدفوعات لسداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي . ولقد اهدمت الآثار السلبية لأزمة ميزان المدفوعات على التنمية الاقتصادية ، طالما أنها قادت إلى اشتداد أزمة الدين الخارجي لتأمين الواردات ، وإلى زيادة عجز المدفوعات لسداد الدين الخ . . ودفع هذا إلى إصدار قرارات لترشيد المدفوعات الخارجية ، كان أثرها محدودا نتيجة استمرار الأسباب الأعماق لأزمة هذه المدفوعات ، وتقصد من ناحية ، ضعف الانتاج السلعي المحلي والاعتماد على موارد خارجية غير مستقرة ، ومن ناحية أخرى ، استمرار الاتجاهات الأساسية للتوزيع الجغرافي ونظم الاستيراد .

ونتناول هنا ، من منظور تحليل أبعاد مشكلة التمويل المالي والامداد السلعي للتنمية الاقتصادية والاستثمار الانتاجي ، قضيتين أساسيتين :

الأولى : تراجع المنتجات الجارية .

الثانية : انخفاض الواردات الاستثمارية .

١٩٨٠/١٩٨١ ، حين بلغ أعلى مستوى له ، إلى ٧,٣٥ دولار في أغسطس ١٩٨٦ حين وصل إلى أدنى مستوى له . أي إنخفاض بنحو ٤,٦ مرة . ثانياً ، أن نسبة صادرات النفط ومنتجاته إلى إجمالي الإيرادات الجارية هبطت من ٢٥,٣ في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩,٤ في عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ١٠,٩ في عام ١٩٨٧/٨٦ أي تزيد بنحو ٢,٣ مرة . ثالثاً ، أن نصيباً متزايداً من حصة تصدير البترول المصري اتجه إلى تغطية حصة الشريك الأجنبي ومقابل انفاقه في مجال إنتاج البترول ، حيث زاد هذا النصيب من ٤١,٠ إلى ٦٣,٢٪ من هذه الحصة بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٦/٨٥ . وقدر أن تصل هذه النسبة إلى ٩٥,٦٪ في ١٩٨٧/٨٦ . أي يتضاعف نصيبها بنحو ٢,٣ مرة . رابعاً : لقد زاد إنتاج البترول الخام من ٣٤,٥ إلى ٤٧ مليون طن بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ ، أو بنحو ٩,١٪ . وفي المقابل ، بين نفس العامين ، زادت نسبة الاستهلاك المحلي للبترول بنحو ١٠,٦٪ سنوياً . وابتلع هذا الاستهلاك ٤٥,٣٪ من الإنتاج في العام الأخير . وفي عام ١٩٨٦ هبط الإنتاج إلى ٤٤,٣ مليون طن ، وزادت نسبة الاستهلاك إلى ٥٥,٣٪ بافتراض نموه بنفس المعدل المتوسط للسنوات السابقة .

وإذا غضضنا الطرف عن الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار وإنتاج البترول ، مثل الأثر على تحويلات العمالة المصرية في البلدان العربية البترولية ، وعلى الدخل المتحصل من السياحة ، ومن القناة الخ .. فإن الأثر السلبي الناتج عن التقلص المباشر الحاد لعائدات التصدير يبدو جلياً على التنمية الاقتصادية ، نتيجة التراجع الحاد في المتحصلات الجارية من النقد الأجنبي الضروري لتغطية مستلزمات التنمية . ولقد تفاقم هذا الأثر السلبي ، من ناحية ، نتيجة الشروط غير الملائمة لعقود المشاركة البترولية ، الأمر الذي يطرح على بساط البحث ضرورة إعادة النظر بشأن هذه الشروط . ومن ناحية أخرى ، بسبب الاستهلاك المتزايد غير الرشيد لهذا المصدر الثمين الناضب للثروة القومية ، وهو ما يدفع بالصاح إلى دائرة انتعاش بحث سبل توفير استخدام الطاقة . وهكذا ، إذا افترضنا استخداماً رشيداً للمتحصلات ، ودقة تضيق الواردات السلعية ، فإن حصة مصر من تصدير البترول لم تتجاوز ٢٨,٩٪ من الواردات الاستثمارية في عام ١٩٨٦/٨٥ ، ويقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢,٤٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ . وأما حصة الصادرات

السلعية - باستبعاد نصيب الشريك الأجنبي وبفقاته على البترول - فإنها تغطي ما لا يزيد عن ٥٢ و ٤٥٪ من الواردات الاستثمارية والوسيلة رغم انخفاض هذه الواردات خلال نفس العامين ، الأمر الذي رأيناه أثره السلبي على معدلات نمو الاقتصاد والإنتاج .

ولقد تقلصت المتحصلات من عوائد الدخل بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ ، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض آخر عامين للخط . ورغم هذا فإن نسبة هذه العوائد - المنظمة أساساً في تحويلات العاملين المصريين في الخارج - إلى الإيرادات الجارية ، قد ارتفعت خلال سنوات هذه الخط . وتظهر أهمية تحويلات العمالة المهاجرة من ارتفاع نسبتها إلى الإيرادات الجارية - باستبعاد الحصة الأجنبية من البترول المصري - رغم تقلص قيمتها المطلقة . وهكذا ، زادت هذه النسبة من ٢١,٤ إلى ٣٠,٢٪ بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ ، وقدر أن تستمر عند المستوى الأخير تقريباً في عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ . الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه التحويلات ، باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبي من ناحية ، وبيز مخاطر تبديد هذه الحصة وإبعادها عن تغطية الواردات الضرورية ، وخاصة الاستثمارية والوسيلة ، من ناحية أخرى .

ونكتفي هنا بالإشارة إلى جانبين فيما يتعلق بتطور تحويلات العمالة المهاجرة . الأولى ، تناقص هذه التحويلات والأثر السلبي للاستيراد بدون تحويل عملة ، والثانية ، احتمالات المزيد من تراجع هذه التحويلات ، خاصة النقدية ، في ظروف عودة العمالة المهاجرة وانخفاض مدخراتها .

ونلاحظ ، أولاً ، أن تحويلات العاملين في الخارج ، نقدية وعينية ، قد مثلت من ٧٧,٩ و ١٢٣,٩٪ بين عامي ١٩٨٥/٨٤ ، ثم ١٣٧,١ و ١٣٦,٩٪ في عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ وذلك من قيمة الواردات الاستثمارية في نفس الأعوام . وهكذا ، وإذا افترضنا أن هذه التحويلات قد خصصت لتغطية الواردات من سلع الاستثمار ، التي تقل قيمتها الفعلية إذا أخذنا بتصنيف أكثر دقة ، فإن تحويلات العمالة ، رغم تناقصها - كان يمكن أن تغطي قيمة الواردات الاستثمارية حتى عند مستوى أعلى من التوسع الإنتاجي . بيد أن جانباً هاماً من هذه التحويلات استخدم في غير أغراض الاستيراد الاستثماري . كما

الهجرة في مصر ١٩٨٥» ، في المجلس القومي للسكان ، إلى أن الهجرة للعمل خارج مصر قد اتسعت خلال النصف الأول من الثمانينات وأن هذه الفترة شهدت خروج ٧٠٪ من اجمالي المهاجرين للعمل ، الذين مثلوا ٨٣٪ من المهاجرين في أول عام ١٩٨٥ . ويعزى هذا أساسا إلى ازدهار الهجرة إلى العراق ، ثم إلى معاودة ازدهارها إلى السعودية ، وأما عاما ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فقد شهدا هجرة عائدة بسبب العودة الكبيرة من العراق ، وتقدر الدراسة أن النصف الثاني من الثمانينات سوف يشهد عودة حوالى مائة ألف مهاجر سنويا ، أى عودة نحو ٤٣٪ من العمالة المهاجرة في أول ١٩٨٥ ، حين وصل تيار الهجرة إلى قمة ازدهاره ، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو ١,٢ مليون مصرى طبقا لتقدير الدراسة وتشير دراسة أخرى للمجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٨٦ إلى أن حجم العمالة المصرية في البلدان العربية في عام ١٩٨٥ بلغ ١,٦ مليون عامل . وقدرت الانخفاض السنوى في حجم هذه العمالة بنحو ٤٠ - ٨٠ ألف عامل سنويا .

وفي كل الأحوال ، وأيا كانت التقديرات ، فإن عودة العمالة المهاجرة قد اشتدت في عام ١٩٨٦ ، وانعكس هذا كما رأينا على تحويلات هذه العمالة . وما يهمنا هنا ، هو الإشارة ، من ناحية ، إلى أن محدودية الأثر الإيجابى الفعلى لهذه التحويلات بسبب أنماط استخدامها ، بدأت تتصافر مع تقلص قيمتها المطلقة ، الأمر الذى ترك أثرا سلبيا سيزداد ، من زاوية نقص الموارد المتاحة - لتمويل الاستثمار الانتاجى . أضف إلى هذا تلك الأعباء الإضافية الاستثمارية الضرورية لاعادة التدريب بسبب تغير خصائص المهاجرين العائدين في اتجاه حراك مهنى هابط وابتعاد عن العمل المنتج . وفى تقديرنا ، أنه في حال تصويب اتجاه التنمية لصالح اسبقية تطوير قطاعات الانتاج ، فإن الهجرة العائدة ، تمثل إضافة هامة لقوى الانتاج الوطنية . ويتأكد هذا إذا أدركنا أن نسبة العائدين المستقلين في قطاعات الانتاج وأصحاب المهن الفنية والعلمية والإدارية تصل إلى نحو ٨٦,٤٪ من الاجمالي ولا تتعدى نفس النسبة ٧١٪ من قوة العمل غير المهاجرة في عام ١٩٨٥ ، فضلا عما تؤكد الشواهد من غلبة المستويات الأعلى للمهارة والخبرة للفترة الأولى من العمالة المصرية .

أن الواردات بدون تحويل عملة وبصحة المهاجرين أنفسهم ، قد استوعبت جانبا متزايدا من هذه التحويلات في استيراد السلع الاستهلاك . وإذا استبعدنا استيراد السلع الوسيطة وأغلبها مستلزمات البناء ، فإننا نلاحظ ، من ناحية أولى ، أن قيمة الواردات بدون تحويل عملة قد زادت من ٦٠,٥ إلى ٨١,٣٪ من تحويلات العاملين ، بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ . وقدر أن تصل نسبة التحويلات العينية إلى نحو ٨٥٪ من اجمالي تحويلات المهاجرين في عام ١٩٨٦/٨٥ . ومن ناحية أخرى ، فإن نسبة الواردات من السلع الاستثمارية لم تتجاوز ١١,٩٪ من اجمالي الواردات بدون تحويل عملة في عام ١٩٨٥/٨٤ ، وأن تتعدى ١٤,٧٪ في ١٩٨٦/٨٥ إذا افترضنا ثبات معدل نموها مقارنة بالعام السابق له . ويشير هذا كله ، بشكل واضح إلى الأثر السلبى لعدم الاستخدام الرشيد لهذه التحويلات بعيدا عن الاستثمار الانتاجى ، الأمر الذى تزداد حدته مع اتجاه قيمتها الكلية نحو التناقص .

بيد أن أشد الآثار السلبية على الاستثمار الانتاجى في مصر . ربما يتعلق بذلك القسم من مدخرات العاملين في الخارج الذى لا يتدفق إلى البلاد عينا أو نقدا . ونقصد ودائع المصريين في الخارج ، والتي تراوحت تقديراتها بين ٤٥ - ٨٦ مليار دولار ، والتي يمثل جانبا هاما منها ما يدفعه أصحاب الثروة النقدية المتراكمة في الداخل مقابل مدخرات المهاجرين بالنقد الأجنبى في الخارج . وأيا كان تقدير رأس المال النقدى المصرى هذا في الخارج ، فإنه يمثل استنزافا هائلا لامكانية تراكم رأس المال الانتاجى في البلاد . أضف إلى هذا ما تؤكد معظم الدراسات من توجيه معظم التحويلات النقدية للعاملين إلى المضاربة العقارية والبناء السكنى والإنفاق الاستهلاكى فضلا عن الاكتناز والتوظيف غير الانتاجى . ونلاحظ ثانيا ، أن انخفاض اسعار ونتاج وعائدات البترول في البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة المصرية المهاجرة أدى إلى انخفاض مستويات الإنفاق الاستثمارى . ودفع هذا بدوره إلى تراجع معدلات نمو هجرة وحجم فضلا عن دخول ومدخرات وتحويلات المهاجرين . ودفع في نفس الاتجاه عدم الاستقرار السياسى والعسكرى في العراق ، واشتداد الأزمة الاقتصادية في الأردن ، وقيام ليبيا بترحيل العمالة المصرية . وتشير دراسة استندت إلى « مسح

٢ - انخفاض الواردات الاستثمارية :

الطويل سببا لتعمق الحاجة إلى استيراد المنتجات الاستهلاكية الضرورية بسبب نقص مستلزمات تطوير الإنتاج المحلي . ولقد استوعبت الواردات من السلع الغذائية الحصة الأكبر من المتحصلات الجارية الإجمالية . ومثلت ٢٤,٣٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٨١ . ورغم هبوط هذه النسبة في السنوات التالية للخطوة ، نتيجة تراجع تكلفة استيرادها ، فإنها مثلت ٢٧,٣٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٨٥ . وكان هذا يعكس الأثر السلبي الكبير لتزايد فجوة الغذاء وضعف التنمية الزراعية على امكانيات استيراد الآلات والمعدات الضرورية للتنمية . وتظهر خطورة هذا الأثر ، من أن أية محاولات لترشيد استهلاك واستيراد المواد الغذائية تبقى محدودة الأثر طالما أنه لا يمكن المساس بغذاء الشعب ، إلا في حال تأمين هذا الغذاء بالانتاج المحلي .

كما مثلت الواردات من السلع الوسيطة ٢٧,٤٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٨٢/٨١ . ورغم تراجع المتحصلات الجارية وإجمالي الواردات السلعية ، وكل من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية وإن كانت بدرجات متفاوتة ، فإن الواردات ارتفعت إلى ٢٨,٤٪ في عام ١٩٨٦/٨٥ ، وقدر أن تزيد إلى ٢٩٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ . ويعزى هذا بالأساس إلى ضعف تطور الصناعة وعدم تكامل حلقاتها ، الأمر الذي يجعل استمرار الانتاج الصناعي الجارى رهنا باستيراد مستلزمات ومكونات الانتاج . أضف إلى هذا الواردات من الأسمدة الكيماوية ومواد البناء الخ .. التي تعكس ضعف العلاقات التشابكية بين الصناعة والزراعة والتشييد وغيرها من القطاعات .

وقد زادت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ، شاملة سيارات الركوب والأجهزة الكهربائية وغيرها ، من ٣١١,٦ إلى ٥٢٤,٣ مليون جنيه بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ على الترتيب . وبلغت نحو ٩٧,٤٪ و ١٥٢,٢٪ قيمة صادرات القطن الخاص التي مثلت أهم الصادرات الزراعية لمصر في نفس العامين كما زادت نسبتها إلى إجمالي الواردات الاستثمارية من ١٩,٦ إلى ٢٦,٢٪ . وبين نفس العامين زادت الواردات من النسيج ومصنوعاته من ١٢١,٧ إلى ١٦٢,٥ مليون جنيه وهو ما ابتلع حوالي ٨٢,٣ و ٧٨,٧٪ من صادرات غزل ونسيج القطن والملابس التي مثلت أهم الصادرات الصناعية لمصر ، وزادت قيمتها من ١,٧ إلى ٢,٧ مرة

لقد انعكس اختلال هيكل الاقتصاد القومي المتمثل في ضعف تطور ووزن الصناعة والزراعة على هيكل الواردات . وهكذا ، فإن نمو الواردات السلعية خلال السنوات الثلاث الأولى للخطوة . وإن كان قد عكس ارتفاع أسعار الواردات وخاصة مع هبوط قيمة الجنيه المصري ، فإنه جسد تزايد عدم كفاية الانتاج السلعي لتغطية الاستهلاك المحلي . ونلاحظ ، من ناحية ، أن استمرار الطابع المتخلف والمعتمد على الخارج للاقتصاد المصري ، قد انعكس في الاعتماد الكبير على الخارج لتوفير ما يلزم التنمية الاقتصادية والتصنيع من سلع وسيطة واستثمارية . ومن ناحية أخرى ، فإن تراجع وزن الانتاج السلعي ، في ظروف زيادة أعداد ودخول السكان ، أدى إلى تعاضد الواردات الغذائية والاستهلاكية ، الأمر الذي جاء بدوره أضعافا للقدرة على توجيه الموارد لاستيراد السلع الانتاجية . أضف إلى هذا ، أن زيادة الميول الاستهلاكية وتزايد الانفاق على السلع الكمالية والمعمرة بما لا يتناسب مع مستوى التطور وحاجات التنمية ، دفع بدوره إلى ارتفاع الاستهلاك منها وكان خصما من امكانيات الاستيراد لأغراض الاستثمار الانتاجي .

وهكذا ، خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية نالت الواردات الاستثمارية نصيبا أقل باستمرار من إجمالي الواردات مقارنة سواء بالواردات الاستهلاكية أو بالواردات الوسيطة . وفي عام ١٩٨٦/٨٥ ، بينما تراجع قيمة الواردات الإجمالية بنسبة ٨,٧٪ والاستهلاكية بنسبة ٦,٨٪ والوسيطة بنسبة ٥,٠٪ فإن الاستثمارية تراجعت بنسبة أكبر منها جميعا بلغت ١٦,٥٪ . وكان هذا يعكس تراجع إجمالي الاستثمار القومي ، وخاصة الاستثمار الانتاجي سواء لضرورات تغطية الحاجات الاستهلاكية الضرورية ، أو لضرورات استيراد المستلزمات لاستمرار الانتاج الجارى . كما أن هذا قد تم جزئيا لصالح استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية في شكل مصنوعات نهائية أو مكوناتها وأجزائها . بيد أن الأمر الأهم هو استمرار الاتجاه لانخفاض السلع الاستثمارية مع تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي . ويمثل هذا الاتجاه بدوره في المدى

الاستيراد خصما من حصيللة الصادرات غير المنظورة يبتلع كامل حصيللة القطاع الخاص ، وأن الاستيراد بدون تحويل عمله قد تضاعفت نسبته إلى اجمالي الواردات حسب أنظمة التمويل ، وأن الواردات لمشروعات الانتاج مثلت نحو ٣,٤ و ٢,٨ مرة الواردات الممولة بقروض خارجية طويلة الأجل ، وذلك بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ .

ولقد دفع هذا كله إلى اصدار عدد من القرارات لترشيد الاستيراد في عام ١٩٨٦ . وتضمنت هذه القرارات خفضا ملموسا للاعفاءات الجمركية ، وزيادة الرسوم الجمركية على ما يماثل المنتجات المحلية ، وخفضا لهذه الرسوم على الواردات الاستثمارية والوسيلة والغذاية ، ورفعا لتكلفة استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية ، وحظرا لاستيراد عدد من السلع الأخيرة ، وتقليصا للمصروفات الحكومية في الخارج الخ ... بيد أن عدم كفاية هذه الاجراءات تظهر ، من ناحية ، في استمرار الابعاء المرتفعة لعدد من المستلزمات الهامة للصناعة مقارنة بأسعار المصنوعات المستوردة ، واقرار تعريفة منخفضة لواردات مشروعات الاستثمار والتعمير والاستصلاح والسياحة الخ ... التي يتسرب ضمنها جانب هام من الواردات غير الانتاجية . اضاف إلى هذا استمرار تدفق السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية عبر الاستيراد بدون تحويل عمله والمناطق الحرة وبصحبة الراكب الخ ... وهو ما انعكس جميعه في النصيب الأعلى للواردات الاستهلاكية - رغم تراجع نصيب واردات الغذاء منها - مقارنة بالواردات الاستثمارية . بيد أن الامر الأهم ، من ناحية أخرى ، إن استمرار اختلال هيكل الاقتصاد القومي في غير صالح الصناعة والزراعة ، يمثل ليس فقط أساس الاعتماد على الحجم الكبير من الواردات الضرورية الاستهلاكية والوسيلة والانتاجية ، وانما يمثل أيضا السبب الأعظم لتزايد عبء الاستيراد نتيجة تناقص أوركدو المتحصلات الربعية من تحويلات العمالة وتصدير البترول وبخل القناة والسياحة الخ وهو ما يمثل الأساس الأعمق لتزايد اللجوء للاقتراض الخارجي ، وتفاقم اعباء المديونية الخارجية .

قيمة الواردات من الآلات والمعدات اللازمة لتطوير صناعة الغزل والنسيج . وبين عامي ١٩٨٥/٨١ كانت قيمة الواردات من الأسمنت وحديد التسليح - دون غيرها من مستلزمات التشييد - قد زادت من ٢١٧,١ إلى ٦٨٨,٨ مليون جنيه ، وزادت بذلك من نحو ٢٨٪ إلى ٣٦٪ حصيللة مصر من صادرات البترول في عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٦/٨٥ ، وحوالي ١٢,٣ و ٢٣,٦٪ من اجمالي الواردات الوسيطة في العامين الأخيرين .

والواقع أن هذا النمط غير الرشيد من الاستيراد ، قد غلب الاستهلاك المظهري على تطوير الانتاج الكفيل وهذه برغم مستويات الاستهلاك والرفاهية على أسس قومية ، وفتح الباب لأضعاف الصناعة القومية بما في ذلك في أقدم وأقوى فروعها أي الغزل والنسيج . وجاء تدفق المصنوعات الجاهزة على حساب استيراد ما يلزم لانتاجها محليا وتحديث هذا الانتاج . وعكس تزايد استيراد مستلزمات البناء - بدرجة هامة - تفضيل التوظيف في البناء السكني الفاخر بدلا من الاستثمار الانتاجي .

ولقد ارتبط هذا النمط الاستيرادي غير المواتي لتزايد الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، إلى حد بعيد ، بأنظمة الاستيراد التي استمرت طوال سنوات الخطة الخمسية الجارية حتى عامها الأخير ، وهكذا ، فإن محاولات ترشيد الاستيراد لم تعد جوهرها واقع استيراد ما لا حاجة إليه للتنمية بهدف استفاد الحصص المتاحة من الموازنة النقدية . واستمر الاحتفاظ بالحصيللة المجنبة من الصادرات السلعية وغير السلعية في شكل ودائع للنقد الأجنبي مقابل فوائد رغم تراجع الواردات الاستثمارية . وبفضلا عن ضعف الواردات الأخيرة ضمن نظام الاستيراد بدون تحويل عمله - كما رأينا - فإن المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أفادت من الاعفاءات الممنوحة لها في استيراد سلع تامة الصنع منافسة للانتاج المحلي وعلى حساب السلع الاستثمارية . واستخدمت الاعفاءات الجمركية لاستيراد السلع الكمالية والاستهلاكية في المناطق الحرة والمدن الجديدة . ومثل الاستيراد التجاري للسلع الاستهلاكية غير الضرورية جزءا هاما من الواردات بصحبة العائدين من الخارج ، على حساب افادة الاستثمار القومي من هذه المدخرات الخ .. ويتضح حجم الآثار السلبية لهذا كله إذا لاحظنا - على سبيل المثال - أن

جدول رقم (٣)
تطور أهم بنود ميزان المدفوعات في سنوات الخطة الخمسية الجارية
١٩٨٧/٧٦ = ٨٣/٨٢

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٢/٨١	المجموعات والمدفوعات
٢	٢	٢	٢	٢	٢	مدفون جديده
٢٤,٥	٢٨٨,٥	٢٢,٧	٢٢٩,١	٢٢,٥	٢٢٧,٢	● إجمالي المصروفات السلعية
١٠,٩	٩١,٠	١٥,٦	١٢٨,٠	١٥,٤	١٢١,٢	سما - مصروفات التحويل ومنتجات
٢,٢	٢٦,٥	١,٦	٢١,٠	٥,٩	٢٧,٨	● مصروفات الشريك الأجنبي
٧,٢	٦٥,٥	٥,٢	٢٢٢,٠	٩,٥	٩٣,٠	- مصروفات مقابل الإنفاق على الموقوف
٧,٢	٦٥,٥	٥,٢	٢٢٢,٠	٩,٥	٩٣,٠	● المصروفات المتداخلة
٥,٩	٢٤,٠	٥	٢٤,٠	٥,٩	٢٣,٢	- المصروفات الزائجة
٢٢,٥	٢٢٢,٠	١٧,٩	٢٢٥,٠	١٧,٥	٢٢٤,٠	● إجمالي الإيرادات الخدمية ^(١)
٨,٥	٧٤,٠	٧,٨	١٩٥,٠	٦,٥	٧٣,٧	سما - رسوم المرور في قناة السويس
...	١٥٢	٦,٥	٦٣,٧	● المصلحة
٢٨,٤	٢٢٧,٥	٢٧,٥	٢٢٥,٠	٢١,٧	٢٢٠,٣	● إجمالي عوائد الدخل للمصلحة
٢٧,٥	٢٢٠,٠	٢٧,٩	٢٢٠,٠	٢١,٧	٢٢٠,٣	سما - تحويلات العاملين في الخارج ^(٢)
٤,٣	٢٧,٥	٥,٦	٤٥,٠	٤,٢	٢١,٥	● إجمالي التحويلات الجارية
١٠٠,٠	٨٧٥,٠	١٠٠,٠	٨٤٩,٠	١٠٠,٠	٨٣٤,٧	● إجمالي الإيرادات الجارية
٦٦,١	٢٢٥,٠	٦٦,٥	٢٢٤,٠	٦٦,٤	٢٢٣,٥	● إجمالي الواردات السلعية
١٤,٧	١٤٠,٠	١٤,١	١٤٠,٠	١٤,١	١٤٠,٠	سما - الواردات السلعية الاستهلاكية
٩,٥	٢٨٠,٠	٢٨,٤	٢٨٢,٠	٢٨,٤	٢٨٠,٠	● الواردات الوسيطة
١٣,٤	١٨٥,٠	١٣,٠	١٨٥,٠	١٣,٠	١٨٥,٠	- الواردات الاستثمارية
...	...	٢٧,٢	١٤٠,٢	٢٧,٢	١٤٠,٢	سما - خدمات ^(٣)
...	...	٤,٢	١٤٥,٢	٤,٢	١٤٠,٢	● فسخ وصندوق
...	...	١,٥	٢٤,٥	١,٥	٢٣,٥	● سيارات توكي ^(٤)
...	...	٥,٩	٢٨٥,٥	٥,٩	٢٣,٥	● مستند وصندوق
٢٤,٤	٢٢٦,٠	٢٤,٢	٢٢٤,٠	٢٤,٢	٢٢٣,٥	● إجمالي المدفوعات الخدمية ^(٥)
٩,٥	١٤٠,٠	١,٥	١٤٠,٠	١,٥	١٤٠,٠	سما - المصلحة وحقوق الإنفاق
١٤	١١٠,٠	١٣,١	١٢٤,٥	١٣,١	١٢٣,٧	● إجمالي عوائد الدخل المدفوعة ^(٦)
٨,٢	٨٠,٠	٧,٨	٨٠,٠	٧,٦	٧٦,١	سما - فوائد على الممتلكات والقروض
١٠٠,٠	٩٤٨,٠	١٠٠,٠	٩٤٩,٠	١٠٠,٠	٩٤٣,٧	● إجمالي المدفوعات الجارية ^(٧)
١٨,٤	١٤٨,٠	١٦,٠	١٤٢,٠	١٦,٥	١٤١,٠	● التميز الجارية ^(٨)

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من بيانات : وزارة التخطيط (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٧/٨٦) : البنك المركزي المصري (التقارير السنوى ، اعداد مختلة) : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوى لعام ١٩٨٦) .

- (١) تشمل إيرادات الملاحه وسعيد وأخرى .
- (٢) تشمل الواردات بدون تحويل عملة .
- (٣) لسنوات ميلادية ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ ومنسوبة لإجمالي الواردات السلعية .
- (٤) تشمل مقابل الإنفاق على التحويل والملاحه والمدفوعات التجارية ومصروفات الحكومة وغيرها .
- (٥) تشمل حصه الشريك الأجنبي من التحويل وغيرها .
- (٦) تشمل التحويلات الجارية .
- (٧) محصلة الرصيد السلبى للميزان التجارى والموجب للخدمات والتحويلات وعوائد الدخل ، والنسب للبنتين الأخيرين إلى المتحصلات
- عام ١٩٨٦/٨٥ (متوقع) : ١٩٨٧/٨٦ (مستهدف) : بقية الأرقام فعل . والنسب محسوبة إلى إجمالي الإيرادات او المدفوعات الجارية .

رابعاً : دور الجهاز المصرفي

١ - اوضاع الائتمان قبل الخطة الجارية :

أن جذب الأموال من الخارج ، وتطوير سوق المال والنقد ، وتحديث الخدمة المصرفية كانت الأهداف الأساسية المعلقة لإلغاء احتكار الدولة للجهاز المصرفي ، وللتوسع الهائل للبنوك المشتركة والخاصة والأجنبية . ولقد تعددت الأسباب المعلقة لقيام هذه أوتلك من البنوك ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن قيام المصرف العربي الدولي اعتبر وسيلة لجذب فائض الأموال العربية ، وتأسيس فروع للبنوك الأجنبية أعلن بداية لخلق سوق مالي وتقدي عالمي وقيام البنوك التجارية المشتركة اعتبر تطويراً لإمكانات بنوك القطاع العام في التمويل ، وإنشاء بنوك الاستثمار والأعمال نظر إليه باعتباره أداة لتأسيس المشروعات الانتاجية ، وظهور البنوك الوطنية الخاصة جرى تبريره بضرورة مساهمة رأس المال في تحقيق الأمن الغذائي والاسكاني والكسائي . الخ ، ونشاط بنك فيصل الاسلامي بدا وسيلة لجذب ودائع الراغبين في توظيف غير ربوي . الخ .

ورغم نمو وتحديث وانتشار المعاملات المصرفية فإن « تحرير » الجهاز المصرفي ، قاد فعلياً إلى تفتيت المدخرات وضياح الموارد وأضعاف تعبئة وتوجيه الادخار القومي بما يخدم تمويل الاستثمار الانتاجي ، وتعددت مظاهر الافلات من التشريعات المصرفية ومن الرقابة المركزية . واتجه التوظيف إلى المجالات التي تكريس مشكلة تمويل التنمية وتفاقم اختلال هيكل الاقتصاد . واتسع نطاق تحويل المدخرات القومية إلى الخارج بدلا من جذب رؤوس الأموال الأجنبية . ودفع

استمرت في عام ١٩٨٦ محاولات ترشيد أداء الجهاز المصرفي . واتسمت بالثبات تلك التعديلات في السياسات والتشريعات الائتمانية التي استهدفت تعديل مسار الجهاز المصرفي بما يخدم تمويل التنمية الاقتصادية . واستقرت أدوات السياسة الائتمانية التي تبناها البنك المركزي المصري والمتجهة نحو الحد من استخدام القسم الهام من المدخرات القومية في البنوك العاملة في مصر بعيداً عن حاجات الاقتصاد القومي .

وفي هذا الإطار جرت تعديلات في قانون البنوك والائتمان وأصدرت قرارات من قير المركزي . وكان الهدف من هذا كله ، هو الحد من نزح الودائع المحلية إلى خارج البلاد ، وتوجيه الائتمان المصرفي نحو خدمة الاقتصاد القومي . وبشكل خاص ، فإن محاولات ترشيد أداء الجهاز المصرفي ، كانت انعكاساً لضرورات مواجهة احتدام مشكلة تمويل الاستثمار الانتاجي القومي العام والخاص . واتجهت هذه المحاولات إلى أضعاف الآثار السلبية للنشاط الائتماني للجهاز المصرفي ، وخاصة البنوك المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ويقصر التحليل هنا على متابعة وتقييم دور الجهاز المصرفي وأثر السياسة الائتمانية ، من منظور مدى الاستجابة لحاجات تمويل الاستثمار الانتاجي وخاصة خلال الخطة الجارية .

هذا وغيره مما أشارت إليه الوثائق والتقارير والدراسات المصرفية إلى ادراك السلطات الائتمانية ضرورة ترشيد أداء الجهاز المصرفي بوضعه الجديد في ظل مواصلة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي .

والواقع أنه حتى بداية الثمانينات ، تقاضت الظواهر السلبية في القطاع المصرفي وكان على السياسة الائتمانية أن تصفى آثارها الضارة على الاقتصاد القومي . وبشكل خاص فإن أدوات هذه السياسة ، كان هدفها أن تحاول دفع الجهاز المصرفي للقيام بدوره في تمويل الاستثمار الانتاجي . وبدأ تصحيح إختلال هيكل الاقتصاد القومي وتعويض عجز موازنة الدولة ، مرتبطا إلى حد بعيد بإنجاز الترشيد المذكور . وأما ضرورة هذا الترشيد ، فانها تقتض من نتائج تحليل التوزيع النسبي لبنود المركز المالي للبنوك العاملة في مصر وفقا للبيانات المتاحة لعام ١٩٨٢ / ٨١ .

- أولا ، أن البنوك التجارية المشتركة والخاصة قامت بتوظيف الودائع المحلية إلى خارج مصر بدلا من جذب الأموال الأجنبية ، ويظهر هذا من مقارنة أرصعتها لدى البنوك في الخارج بأرصعتها لدى البنوك في مصر ، حيث بلغت الأولى ٢,٢ مرة حجم الثانية . كما اعتمدت هذه البنوك في تمويل قروضها على الموارد المحلية بدلا من السوق العالمية ، ويتضح هذا من مقارنة التزاماتها قبل البنوك في مصر بالتزاماتها قبل البنوك في الخارج ، حيث بلغت الأولى ٢,٨ مرة قدر الثانية . وأما ما حصلت عليه هذه البنوك من المدخرات المصرية بالنقد الأجنبي بما في ذلك عبر المشاركة في تجارة العملة فقد وظفته خارج البلاد ، وهو ما يشير إليه تقديم قروض بالنقد الأجنبي أقل بكثير من الودائع لديها بهذا النقد . واعتمدت في تقديم القروض بالنقد المحلي على المدخرات المحلية ، وهو ما يظهر من تقديم قروض أكثر من الودائع بهذا النقد . وتظهر هذه الاتجاهات أيضا من تحليل المراكز المالية لبنوك الاستثمار والأعمال .

- وفي المقابل ، فإن البنوك التجارية المشتركة والخاصة لم تسهم بالقدر الذي يتناسب مع الموارد المتاحة لها ، وبما يتفق مع الغاية المعلنة لإنشائها ، في تطوير سوق المال في مصر . ويتضح هذا ، من ناحية ، في أن توظيفاتها في الأوراق المالية من أسهم وسندات محلية لم يتعد ١٪ من إجمالي أصولها ، ومن ناحية أخرى ، في أن هذه الأصول لم تتضمن أية مشاركة في أصدار

القروض المحلية المتوسطة والطويلة الأجل . وتبرز شدة ضعف هذا التوظيف في أن بنوك الاستثمار والأعمال المنوط بها قيادة هذا النشاط الاستثماري لم تتجاوز نسبة الأوراق المالية والاستثمارات ٨٪ والقروض والسندات طويلة الأجل ١٠٪ من إجمالي أصولها ، رغم غلبة الودائع الآجلة وودائع التوفير بالعملة الأجنبية بين ودائعها المتاحة للتوظيف . وبين هذه الموارد فإن حقوق الملكية لم تتجاوز ٥,١٪ من إجمالي الأصول ، الأمر الذي يبرز الضعف الشديد لمواردها الذاتية التي ينبغي أن تمثل أساس نشاط بنوك الاستثمار والأعمال في تأسيس المشروعات أو المشاركة فيها .

- ثانيا : أن بنوك الانفتاح - التجارية المشتركة والخاصة ، والاستثمار والأعمال ، والفروع الأجنبية - البالغ عددها ٦٧ بنكا ، نالت الأنصبة التالية من إجمالي موازنة البنوك العاملة في مصر ، مقابل أنصبة أربعة بنوك تجارية للقطاع العام . في جانب الموارد ، قدمت ٦٠٪ من حقوق الملكية و٢١٪ من الخصصات مما يوضح ضعف مواردها الذاتية . وبلغ نصيبها ٧٩,٥٪ من الالتزامات قبل البنوك في مصر و ٢٦,٤٪ من الالتزامات قبل البنوك في الخارج ، وبلغت الالتزامات الأولى ٤,١ مرة الثانية لبنوك الاستثمار والأعمال ، مما يؤكد غلبة اعتمادها على التمويل المحلي . ونالت بنوك الانفتاح ٢٢,٩٪ من إجمالي الودائع ، ولكن ٥٠,٥٪ من الودائع بالعملة الأجنبية . وتراوحت نسبة الودائع من الداخل بين ٩٦,٧ و ٩٩,١ و ١٠٠٪ وذلك بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية والبنوك التجارية المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال على الترتيب . ومثلت الودائع بالعملة الأجنبية نحو ٦٠٪ ، وبلغت الودائع الآجلة نحو ٧٠٪ ، وذلك لإجمالي الودائع لدى هذه البنوك . أي أن هذه البنوك بما استحوذت عليه من موارد محلية ، كانت قادرة على المشاركة في تمويل حاجات الإنتاج والاقتصاد . بيد أنه يتضح من تحليل جانب الاستخدامات ، أن نصيبها من النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي المصري لم يتعد ٢٥٪ . ولم تتجاوز أسهامها من الاستثمارات في الأوراق المالية ٩,٥٪ ، حيث لم يتعد نصيب بنوك الاستثمار والأعمال ٢,٥٪ من إجمالي الاستثمار . وبينما لم تسهم البنوك الأخيرة في تمويل الخزنة فإن البنوك المنشأة في ظل قانون الاستثمار مجمعة قدمت ٢,٥٪ من هذا التمويل . ولم

يتجاوز أسهامها في السلف المقدمة للبنوك المتخصصة ١٨,٨٪ من الإجمالي . وأما نصيبها النسبي من الأرصدة لدى البنوك في الخارج فقد بلغ ٥٨,٦٪ من الإجمالي .

- ثالثا : أن البنوك المنشأة وفقا لقانون الاستثمار قدمت ٢٤,٦٪ من إجمالي القروض المخصصة . بيد أن سياستها في تقديم الائتمان المحلي لم تستجب لأولويات التنمية الاقتصادية في مصر ، وتحددت بالأساس بالسعي إلى تحصيل الأرباح العالية السريعة ، بغض النظر عن حاجات الاقتصاد القومي . وهكذا ، فإن نصيب الزراعة والصناعة لم يتجاوز ١٤,٢٪ من إجمالي قروض بنوك الاستثمار والأعمال بينما نالت التجارة والخدمات ٧٥,٣٪ واتجهت النسبة الباقية إلى غير قطاعات الأعمال وذلك في عام ١٩٨٢/٨١ . وأما البنوك التجارية المشتركة والخاصة فإن أرصدة القروض والخصم المقدمة منها حسب القطاعات بلغت ٢٣,١ و ٦٦,٩ و ١٠٪ على الترتيب في آخر يونيو ١٩٨١ وذلك إلى نفس القطاعات المشار إليها على الترتيب . واتجه القسم الأعظم من هذه القروض إلى القطاع الخاص ، الذي نال ٨٢,١٪ و ٩١,٥٪ من التركيز على تمويل استيراد السلع الكمالية وخاصة بدون تحويل عملة ، وعدم ارتباطه بنمو الاستثمار الانتاجي وإنما تمويل الأنشطة التجارية والخدمية والاستهلاكية . ولم يئل القطاع العام (شاملا هيئات وشركات القطاع العام والهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي ، إلى جانب الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الخدمية) سوى ٨,١٪ من قروض البنوك التجارية المشتركة والخاصة و ١٥,٥٪ من قروض بنوك الاستثمار بالأعمال في عام ١٩٨٢/٨١ . الأمر الذي يبرز مغزاه السلبي على احتياجات الاستثمار الانتاجي ، من ناحية ، طالما أن هذا القطاع يتحمل كما رأينا العبء الرئيسي في تمويل التنمية ، من ناحية أخرى ، حيث اضطر هذا القطاع إلى اللجوء للقروض قصيرة الأجل والقروض الأجنبية ، وذلك مقابل فوائد مرتفعة لتعويض ما ينقصه من تمويل رأسمالي وجارى .

- رابعا : أن بنوك القطاع العام التجارية لم تقم بدورها في تمويل الاستثمار الانتاجي والتنمية الاقتصادية ، على الرغم من انضباطها الأعلى للسلطات الائتمانية والتقديرية المركزية مقارنة ببنوك الانفتاح . ويمكن أن نشير هنا إلى ثلاثة عوامل أساسية دفعت نحو

انخراط البنوك الأولى في نفس الممارسات السلبية التي عرضنا لها بالنسبة للبنوك الأخيرة . الأول ، تراجع تأثير بنوك الدولة في سوق الائتمان نتيجة تصفية سيطرتها وتراجع نصيبها من كافة الأصول والخصوم المصرفية ، شاملة الودائع والقروض ، وخاصة من الموارد القومية المتاحة للتوظيف بالنقد الأجنبي . والثاني ، تغيير دور بنوك الدولة ، وهو ما يمكن أن يشير إليه التزامها بما نص عليه برنامج صندوق النقد الدولي للثبتي ، بما في ذلك وضع سقف للائتمان الممنوح للقطاع العام ، وأسبقية نمو الائتمان للقطاع الخاص ، ورفع أسعار الفائدة على القروض المقدمة لقطاعات الانتاج . الخ . والثالث ، مساهمة هذه البنوك في الممارسة المباشرة لتطور الائتمان في اتجاه يتجاهل الأولويات التي تفرضها المتطلبات الملحة للتمويل . في الاقتصاد القومي ، وخاصة تمويل الاستثمار الانتاجي . وهكذا ، على سبيل المثال ، وفق البيانات المتاحة لعام ١٩٨٢/٨١ ، لم تتجاوز توظيفات البنوك التجارية للقطاع العام في الأوراق المالية ٥,٣٪ من إجمالي أصولها . وفاقته أرصدها لدى البنوك في الخارج مثيلها في مصر . وأما زيادة التزاماتها قبل البنوك في الخارج مقابلها في مصر فقد عكست تزايد اعباء التمويل الأجنبي . ورغم تقديمها نسبة أعلى من القروض للقطاعين الصناعي والزراعي ، فإن نصيبها لم يتعد ٢٩,٨٪ من إجمالي قروضها إلى مختلف القطاعات . ومع أنها استمرت أكبر مقرض للقطاعين الحكومي والعام ، فإن ما قدمته لهما تراجع لصالح القطاع الخاص الذي ارتفع نصيبه من إجمالي قروضها إلى ٤٠٪ مقابل ٢٠٪ بين نهاية عام ١٩٧٨ ومنتهى عام ١٩٨٢ .

- خافسا : أن البنوك المتخصصة في عام ٨١/ ١٩٨٢ لم توظف بدورها في الأوراق المالية سوى ٠,٦٪ من إجمالي أصولها . وإزاء نقص مواردها فقد مثلت التزاماتها قبل البنوك في مصر ٤,٩٪ من هذه الأصول . وتجاوز هذا البند بكثير مثيل في بنوك الاستثمار والأعمال التي تلتها في هذه النسبة . وكانت هذه البنوك الأكثر اعتمادا على القطاع الحكومي في رصيد الودائع لديها . وإلى المقابل ، قدمت ٦٧,٧٪ من قروضها إلى القطاع الخاص . ونالت قطاعات الخدمات والقطاعات غير المشتطة في مجال الأعمال ٥٢,٩٪ من إجمالي القروض . مساهمة بذلك بالأساس في تمويل

٢ - اتجاهات ترشيد الائتمان خلال الخطوة :

لقد اصدر البنك المركزى المصرى العديد من القرارات ، كما جرى تعديل التشريعات المصرفية ، وذلك من ناحية ، لاستخدام أدوات السياسة الائتمانية في الحد من التطورات السلبية في المجال المصرى ، بما يكفل ترشيد استخدام القروض وتنمية الودائع الادخارية وتشجيع الاستثمار الانتاجى . ومن ناحية اخرى ، منح المزيد من الصلاحيات ، ووضع المزيد من الضوابط ، لتأكيد واستعادة رقابة البنك المركزى المصرى على نشاط الجهاز المصرى .

ونلاحظ ، أولا ، فيما يتعلق بجانب الاستخدامات ، انه بعد سلسلة من رفع اسعار الفائدة المدنية بلغت ست مرات بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٠ وقادت إلى رفع تكلفة الاقتراض لقطاعات الانتاج بسادف إلى تثبيت الاستثمار فيها ، تقرر اتباع سياسة بديلة منذ منتصف ١٩٨٢ ، أى مع بداية الخطوة الخمسية الجارية . واعتبارا من هذا التاريخ جرى تثبيت فئات اسعار الفائدة ضمن حدود دنيا وقصى للقروض المقدمة للقطاعين الصناعى والزراعى ، وتقرر نفس الامر وأن كان عند حدود اعل لقطاعات الخدمات ، وأما بالنسبة للتجارة فقد تم اقرار حد ادنى يرتفع عن القطاعات السابقة ودون حد اقصى باستثناء تمويل تصدير القطن . واستهدفت اسعار الفائدة التفاضلية الحد من ارتفاع تكلفة الائتمان المقدم للأنشطة الانتاجية ومن تزايد حجم الائتمان المقدم للأنشطة التجارية والخدمية . وتقرر في نفس الوقت استمرار اسعار الفائدة المدعمة على حساب الموازنة العامة للدولة لصالح القروض المقدمة إلى مشروعات الأمن الغذائى والإسكان الاقتصادى على أن يوفر البنك المركزى التمويل اللازم للبنوك التى يوكل اليها تقديم قروض ميسرة . اصف إلى هذا ، أن أدوات السياسة الائتمانية اتجهت إلى وضع الضوابط على التوسع في منح الائتمان للحد من التضخم والاستهلاك . وهكذا تقرر ألا يتجاوز التوسع في الائتمان الذى يقدمه أى بنك للقطاع الخاص نسبة معينة من أرصدة ودائعه لدى هذا البنك . ولم يعد يسمح بتوسع ائتمانى جديد للبنوك التى تجاوزت حدود التوسع الائتمانى المقررة ، واشترطت موافقة البنك المركزى على

الأنشطة غير الانتاجية ، وبدرجة هامة نشاطات المضاربة العقارية وتتضح ضالة اسهامها في تطوير الانتاج من ضالة نصيب الصناعة من القروض التى لم يتجاوز ١٦,٦٪ من الاجمالى . وتشير البيانات المتاحة حول الفترة من بين منتصف عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٥ إلى أن القطاع العام نال ٣٪ من اجمالى قروض بنك التنمية الصناعية ومن قروضه المتوسطة وطويلة الاجل بالعملة المحلية و ٥٪ من القروض الاخيرة بالعملة الاجنبية . ويتضح اسهامه المتواضع في تمويل المراكز الصناعية للأقاليم من استحواذ القاهرة والاسكندرية على ٦٩٪ من قروضه . وأما ضعف دوره في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فانه يبرز من أن القروض التى تبلغ قيمتها اقل من ٥١ ألف جنيه فاقل لم تتعد ١٢٪ من الاجمالى وذلك في عام ١٩٨٥ / ٨٤ .

- وأخيرا ، فان ضعف دور البنوك العاملة في مصر في تطوير سوق المال وتأسيس الشركات المساهمة ، يشير اليه بشكل غير مباشر ما رأيناه من الوزن المنخفض لاستثماراتها في الأوراق المالية إلى اجمالى أصولها . وتؤكد البيانات المتاحة حول المساهمات المباشرة للبنوك في رؤوس اموال المشروعات في نهاية ٨٢ / ١٩٨٣ ، أى في بداية الخطوة الخمسية الجارية ، من ناحية ، ضعف مساهمات هذه البنوك في النشاط التأسيسى للمشروعات حيث لم تتعد ٣٧٤ مليون جنيه أو حوالى ١,٣٪ من اجمالى أصولها ، ومن ناحية أخرى ، الوزن الأكبر لبنوك القطاع العام في هذه المساهمات حيث قدمت نحو ٧٢٪ من الاجمالى ، ومن ناحية ثالثة ، ضعف نصيب قطاعات الانتاج حيث لم يتجاوز نصيبها ٣٦٪ من المساهمات ، أو ٠,٥٪ من اجمالى أصول البنوك العاملة في مصر . ونلاحظ هنا ، أن مساهمات جميع البنوك في قطاع الصناعة لم تتعد ٩٨ مليون جنيه أو حوالى ٠,١٪ من أصولها ونحو ٣٦٪ من اجمالى المساهمات . ويبلغ نصيب بنوك القطاع العام ٨٣٪ من مساهمات جميع البنوك في الصناعة . ولم يتعد نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة ١٨,٨٪ وبنوك الاستثمار والأعمال ٤,٧٪ من المساهمات في الصناعة . وأما بالنسبة للبنوك المتخصصة فانها قدمت نحو ٤,٧٪ من هذه المساهمات . وأما مساهمات البنوك مجتمعة في مشروعات الأمن الغذائى فانها لم تتعد ٠,٠٤٪ من اجمالى أصولها و ٩,٨٪ من اجمالى مساهماتها في المشروعات .

الخارج وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومي ، قرر البنك المركزي المصري إلزام البنوك « المسجلة » لديه بإيداع ١٥٪ من مجموع أرصدة ودائع عملاتها بالعملات الحرة لدى البنك المركزي (يسعر الأيداع لمدة ٣ أشهر السائد في سوق لندن) . ومن أجل الحد من الاعتماد على الموارد التضخمية ، اتجهت السياسة النقدية إلى الحد من التوسع النقدي بما لا يزيد الفجوة بين معدلات نموه ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي .

ونلاحظ ثالثاً ، أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ (الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ١٢٠ لسنة ١٩٧٥) استهدفت مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن أضعاف سلطات التوجيه والرقابة من قبل البنك المركزي على نشاط البنوك العاملة في مصر .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن التعديلات التي تضمنها القانون الجديد ، وإن سمحت بالتدرج في العقوبات على البنوك المخالفة للقوانين والقواعد والأعراف المصرفية ، فقد أضافت حالات جديدة لشطب تسجيل هذه البنوك لديه . كما شددت العقوبات على مخالفة الأرصدة الواجب إيداعها في البنك المركزي ، وعلى عدم الوفاء بمتطلبات نسبتي الاحتياطي والسيولة . وأعطى القانون الحق للسلطات المختصة بالاعتراض على تعيين أى من أعضاء مجالس إدارة البنوك العاملة في مصر . وبموجب هذا القانون اتخذ مجلس إدارة البنك المركزي ، بتشكيله الجديد وفقاً للقانون ، عدة قرارات لتصبح أوضاع بعض البنوك وفرض عقوبات مالية على تلك المخالفة لقراراته .

٣ - أثر اتجاهات الإصلاح على الائتمان المصرفي :

وفي عام ١٩٨٦ . على الرغم من هذه المحاولات لترشيد أداء الجهاز المصرفي ، استمرت نفس الاتجاهات غير المواتية لاحتياجات تمويل قطاعات الإنتاج بما يكفل تصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد ، وقد عبر النشاط المصرفي في عام ١٩٨٦/٨٥ عن اتجاه انكماش ، يشير ضمناً إلى أثر سلبي على مجمل الاقتصاد القومي . وفي تقديرنا أنه رغم محدودية أثر ما عرضناه له من إصلاحات جزئية في سياسة الائتمان

القروض الجديدة التي تقدمها البنوك المتخصصة ، كما تقرر ألا تتجاوز أرصدة مطلوبات أى بنك من شركات القطاع العام - باستثناء القروض لأغراض موسمية وقروض الأمن الغذائي - نسبة من ودائعها ماثلة للقطاع الخاص لدى هذا البنك . وتشجيعاً للبنوك على الاتجاه نحو شراء الأوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة أضيفت هذه الأوراق إلى نسبة السيولة . وتم وضع حدود فرعية للمطلوبات من القطاع الخاص التجاري والقطاع العائلي بحيث لا تتجاوز الزيادة في هذه المطلوبات نسبة معينة من الأرصدة القائمة لهما . ومد حظر منح الائتمان لأعضاء مجالس إدارة البنوك ليشملها جميعاً ، كما وضع حد أقصى للائتمان الممنوح للعميل الواحد على الحكومة والقطاع العام . وشددت العقوبة على كل من يقدم للبنوك معلومات غير صحيحة بقصد الحصول على قرض دون وجه حق . وتقرر عدم منح قروض وتسهيلات ائتمانية لتمويل شراء وبيع السلع الاستهلاكية المعمرة وسيارات الركوب الخاصة ، كما تقرر عدم جواز المضاربة والتعامل في المعادن الثمينة واستمر حظر تصدير البنكوت من النقد الأجنبي قبل موافقة البنك المركزي . وأصدرت قرارات بضرورة متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية في الأغراض التي منحت لها . والزم البنوك بإبلاغ البنك المركزي ببيانات مركز أى عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية يتجاوز قيمة معينة .

ونلاحظ ثانياً ، فيما يتعلق بجانب الموارد ، أنه تقرر تأسع أسعار للفائدة الدائنة على الودائع الادخارية بالعمل المحلية تتراوح بين حدين أدنى وأقصى بهدف تنمية الودائع الادخارية . وحفزاً للبنوك على زيادة مواردها الذاتية أضيفت حقوق الملكية إلى مقام نسبة التوسع الائتماني . وتشجيعاً لبنوك الانفتاح على استقطاب ودائع النقد الأجنبي من الخارج لتمويل التنمية الاقتصادية وتنشيط سوق المال في مصر أضيف رصيد الودائع التي تبلغ أجالها سنة فأكثر لدى البنوك الخارجية المشتركة في رأس المال إلى مقام نسبة التوسع الائتماني . واستبعدت مساهمات البنوك في رؤوس أموال المشروعات والتوظيف في الأوراق المالية من بسط النسبة . وبغرض إتاحة مزيد من الموارد المتوسطة الأجل التي تساعد البنوك التجارية على مقابلة توظيفاتها في مجالات استثمارية لفترات طويلة نسبياً استبعدت الودائع لمدة سنتين فأكثر من مقام نسبة الاحتياطي القانوني . ويهدف الحد من توظيف البنوك لودائعها في

وأما البنوك المشتركة والمتخصصة ، فإن قروضها زادت إلى قطاعي الإنتاج السلعي الرئيسيين وارتبط هذا بنمو ما قدمته إلى قطاع الأعمال الخاص . ولقد زادت أيضا قروض البنوك المتخصصة إلى الصناعة والزراعة . ويلاحظ أن قروض بنك التنمية الصناعية قد توزعت في عام ١٩٨٥ / ٨٤ بحيث لم يتجاوز نصيب فئات القروض الصغيرة والمتوسطة (٥١ ألف جنيه فأقل) لم تتعد ١٢٪ والمشروعات الجديدة ٣٠٪ . وهكذا غلبت القروض للمؤسسات الصناعية الكبيرة للقطاع الخاص ، رغم اهتمام مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورغم التمويل الأيسر متاح للمؤسسات الكبيرة من البنوك التجارية . أضف إلى هذا أن تقدير النسبة الأكبر من القروض لتمويل رأس المال العام يشير إلى قصور التمويل من البنوك التجارية ، وضعف مساهمة البنك الصناعي في أهم أوجه نشاطه ، أي تمويل تأسيس المشروعات الصناعية . وأخيرا ، فإن محدودية دور هذا البنك في تمويل الصناعة يؤكدنا تدرى شروط إقراضه .

بيد أنه من الهام أن نلاحظ هنا ، أولا : أن نمو القروض المصرفية المقدمة إلى الصناعة والزراعة ، قد ارتبطت بدرجة كبيرة بالأسعار التفضيلية للفائدة التي ألزم بها البنك المركزي المصري البنوك العاملة في مصر ، وبمحاولات إصلاح اختلال هيكل الاقتصاد القومي ، وساهم تثبيت أسعار الفائدة المدينة بدوره في الحد من الميل الانكماشى في الاقتصاد المصرى ، وخاصة في قطاعات الإنتاج . ويظهر هذا كله مغزى الخلاف مع صندوق النقد الدولى في مفاوضات ١٩٨٧ / ٨٦ حول مطلبه برفع أسعار الفائدة بما في ذلك للصناعة والزراعة .

ثانيا : أن هذا لا يعنى إنكار محدودية أثر الأسعار التفضيلية الثابتة وإطلاق سعر الفائدة الأقصى للتجارة على دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار الانتاجي ، طالما أن هذا يتوقف على العديد من العوامل الأخرى . بيد أن أثر هذه الأسعار يظهر بدرجة واضحة في التقلص النسبي للقروض المقدمة إلى التجارة والخدمات في عام ١٩٨٦ / ٨٥ .

ثالثا : أن تجاوز بنوك القطاع العام لنسبة الاحتياطي النقدى التي يحددها البنك المركزى وبدرجة أقل البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، تشير إلى محدودية نمو القروض المقدمة إلى قطاعات الإنتاج

فانه لولا محاولات الترشيد لاشتدت حدة الركود . وعلى أية حال ، فإن البيانات المتاحة حول تطور نشاط البنوك العاملة في مصر في هذا العام ، مقارنة بالعام السابق له مباشرة ، تؤكد هذه النتيجة . ويقصد قصور دور هذه البنوك في حل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، والدفع في اتجاه التوسع الانتاجى ، وأن تحسن الأمر نسبيا فيما يتعلق ببنوك القطاع العام التجارية . وهكذا على سبيل المثال ، فإن البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، زادت من تحويل المدخرات المصرية إلى الخارج . وقد ظهر هذا في ارتفاع أرصدها لدى البنوك في الخارج بنحو ٨٠٪ ، وفي ارتفاع نصيبها من هذه الأرصدة لإجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار من ٣٢,٧ إلى ٤٠,٥ ٪ بينما نجد العكس بالنسبة لبنوك القطاع العام التجارية حيث هبطت النسبة الأخيرة من ٣٩,٧ إلى ٣٠,٢ ٪ . وأما بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال فإننا نجد أيضا زيادة مطلقة ونسبية في أرصدها لدى البنوك في الخارج بين نفس العامين . ويظهر انكماش الائتمان المقدر من قبل بنوك الافتتاح ، في تراجع نسبة القروض إلى الودائع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة ، وفي ثبات هذه النسبة تقريبا لبنوك الاستثمار والأعمال . ولقد هبطت هذه النسبة الأخيرة أيضا لبنوك القطاع العام التجارية . بيد أن تراجع هذه القروض يرجع بدرجة كبيرة إلى استبدال جزء من المستحق منها على شركات القطاع العام بسندات حكومية . وقد أدى هذا إلى زيادة توظيفاتها في الأوراق المالية والاستثمارات بنحو الضعف ، وارتفاع هذه التوظيفات إلى نحو ٦,٣ مرة مثيلها لبنوك الافتتاح . وأخيرا فإن البنوك المشتركة والخاصة وبنوك الاستثمار أستمتر اعتمادها في تمويل نشاطها الإقراضى على التمويل المحلى ، وهو ما يشير إليه ، من ناحية ، زيادة نصيبها من اجمالي الودائع على حساب بنوك القطاع العام التجارية ، ومن ناحية أخرى ، زيادة نسبة ما نالته من الائتمان المصرى للبنوك العاملة في مصر .

ولقد توزعت قروض جميع البنوك العاملة في مصر حسب القطاعات بحيث زادت القروض المقدمة من بنوك القطاع العام التجارية إلى الصناعة والزراعة ، وذلك بين عامى ١٩٨٥ / ٨٤ و ١٩٨٥ / ١٩٨٦ . وفى نفس العامين ، نلاحظ أنه رغم الزيادة المحدودة للقروض إلى قطاعي الإنتاج المشار إليهما من بنوك الاستثمار والأعمال ، فإن قروضها إلى العالم الخارجى ارتفعت بنحو ٤,٣ مثل الزيادة الأولى .

زيادة الائتمان للقطاع الخاص . ويظهر الأثر السلبي على التنمية لهذا الاتجاه من تضخيم القطاع الأخير للأنشطة غير الانتاجية .

خلاصا : أن القروض المقدمة إلى الصناعة والزراعة لا تعنى نمو الاستثمار في هذين القطاعين . إذ يتجه نصيب هام منها إلى التوظيف في الأنشطة المضاربة والتجارة والخدمات ، الأمر الذي دفع البنك المركزي المصري في عام ١٩٨٦ / ٨٥ إلى إصدار تعليماته بضرورة متابعة استخدام القروض المصرفية في المجالات التي تقدم إليها . حيث تعمقت هذه الظاهرة بالنسبة للقطاع الخاص بسبب غلبة هذه الاتجاهات في نشاطه من ناحية ، وتهاوي من الفائدة الأعلى للقروض المقدمة لغير قطاعات الإنتاج .

مقارنة بالموارد المتاحة للجهاز المصرفي . ونقصد هنا ، ليس مجرد الاقتراض المباشر لهذه القطاعات ، وإنما إمكانية تمويل سندات التنمية التي قد تصدرها الدولة . ويشير إلى نفس الاتجاه السلبي في تمويل الاستثمار الانتاجي من قبل المصارف التخطي الكبير لنسبة السيولة للبنوك العاملة في مصر للحد الأدنى الذي يحدده البنك المركزي المصري . .

رابعا : أن تراجع نصيب قطاع الأعمال الخاص من بنوك القطاع العام التجارية بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٤ / ١٩٨٥ قد انعكس في عام ٨٥ / ١٩٨٦ حيث عاود هذا النصيب الزيادة . ويبدو التطور الأخير للفترة حتى بداية الخطة ، حيث تضمن برنامج التثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي أنذاك على توجيه ٩٠٪ من

جدول (٤)
تطور أهم بنود المركز المالي
للبنوك العاملة في مصر خلال سنوات الخطة الخمسية
١٩٨٧/٨٦ = ٨٢/٨١

بنوك القطاع الخاص	بنوك الاستثمار والادخار	بنوك القطاع العام	بنوك القطاع الخاص
٨١/٨٠	٨٠/٧٩	٧٩/٧٨	٧٨/٧٧
٧٨	٧٧	٧٦	٧٥
٧٦	٧٥	٧٤	٧٣
٧٤	٧٣	٧٢	٧١
٧٢	٧١	٧٠	٦٩
٧٠	٦٩	٦٨	٦٧
٦٨	٦٧	٦٦	٦٥
٦٦	٦٥	٦٤	٦٣
٦٤	٦٣	٦٢	٦١
٦٢	٦١	٦٠	٥٩
٦٠	٥٩	٥٨	٥٧
٥٨	٥٧	٥٦	٥٥
٥٦	٥٥	٥٤	٥٣
٥٤	٥٣	٥٢	٥١
٥٢	٥١	٥٠	٤٩
٤٩	٤٨	٤٧	٤٦
٤٧	٤٦	٤٥	٤٤
٤٥	٤٤	٤٣	٤٢
٤٣	٤٢	٤١	٤٠
٤١	٤٠	٣٩	٣٨
٣٨	٣٧	٣٦	٣٥
٣٦	٣٥	٣٤	٣٣
٣٤	٣٣	٣٢	٣١
٣٢	٣١	٣٠	٢٩
٢٩	٢٨	٢٧	٢٦
٢٦	٢٥	٢٤	٢٣
٢٤	٢٣	٢٢	٢١
٢٢	٢١	٢٠	١٩
٢٠	١٩	١٨	١٧
١٨	١٧	١٦	١٥
١٦	١٥	١٤	١٣
١٤	١٣	١٢	١١
١٢	١١	١٠	٩
٩	٨	٧	٦
٨	٧	٦	٥
٦	٥	٤	٣
٥	٤	٣	٢
٣	٢	١	٠
٢	١	٠	-١
١	٠	-١	-٢
٠	-١	-٢	-٣
-١	-٢	-٣	-٤
-٢	-٣	-٤	-٥
-٣	-٤	-٥	-٦
-٤	-٥	-٦	-٧
-٥	-٦	-٧	-٨
-٦	-٧	-٨	-٩
-٧	-٨	-٩	-١٠
-٨	-٩	-١٠	-١١
-٩	-١٠	-١١	-١٢
-١٠	-١١	-١٢	-١٣
-١١	-١٢	-١٣	-١٤
-١٢	-١٣	-١٤	-١٥
-١٣	-١٤	-١٥	-١٦
-١٤	-١٥	-١٦	-١٧
-١٥	-١٦	-١٧	-١٨
-١٦	-١٧	-١٨	-١٩
-١٧	-١٨	-١٩	-٢٠
-١٨	-١٩	-٢٠	-٢١
-١٩	-٢٠	-٢١	-٢٢
-٢٠	-٢١	-٢٢	-٢٣
-٢١	-٢٢	-٢٣	-٢٤
-٢٢	-٢٣	-٢٤	-٢٥
-٢٣	-٢٤	-٢٥	-٢٦
-٢٤	-٢٥	-٢٦	-٢٧
-٢٥	-٢٦	-٢٧	-٢٨
-٢٦	-٢٧	-٢٨	-٢٩
-٢٧	-٢٨	-٢٩	-٣٠
-٢٨	-٢٩	-٣٠	-٣١
-٢٩	-٣٠	-٣١	-٣٢
-٣٠	-٣١	-٣٢	-٣٣
-٣١	-٣٢	-٣٣	-٣٤
-٣٢	-٣٣	-٣٤	-٣٥
-٣٣	-٣٤	-٣٥	-٣٦
-٣٤	-٣٥	-٣٦	-٣٧
-٣٥	-٣٦	-٣٧	-٣٨
-٣٦	-٣٧	-٣٨	-٣٩
-٣٧	-٣٨	-٣٩	-٤٠
-٣٨	-٣٩	-٤٠	-٤١
-٣٩	-٤٠	-٤١	-٤٢
-٤٠	-٤١	-٤٢	-٤٣
-٤١	-٤٢	-٤٣	-٤٤
-٤٢	-٤٣	-٤٤	-٤٥
-٤٣	-٤٤	-٤٥	-٤٦
-٤٤	-٤٥	-٤٦	-٤٧
-٤٥	-٤٦	-٤٧	-٤٨
-٤٦	-٤٧	-٤٨	-٤٩
-٤٧	-٤٨	-٤٩	-٥٠
-٤٨	-٤٩	-٥٠	-٥١
-٤٩	-٥٠	-٥١	-٥٢
-٥٠	-٥١	-٥٢	-٥٣
-٥١	-٥٢	-٥٣	-٥٤
-٥٢	-٥٣	-٥٤	-٥٥
-٥٣	-٥٤	-٥٥	-٥٦
-٥٤	-٥٥	-٥٦	-٥٧
-٥٥	-٥٦	-٥٧	-٥٨
-٥٦	-٥٧	-٥٨	-٥٩
-٥٧	-٥٨	-٥٩	-٦٠
-٥٨	-٥٩	-٦٠	-٦١
-٥٩	-٦٠	-٦١	-٦٢
-٦٠	-٦١	-٦٢	-٦٣
-٦١	-٦٢	-٦٣	-٦٤
-٦٢	-٦٣	-٦٤	-٦٥
-٦٣	-٦٤	-٦٥	-٦٦
-٦٤	-٦٥	-٦٦	-٦٧
-٦٥	-٦٦	-٦٧	-٦٨
-٦٦	-٦٧	-٦٨	-٦٩
-٦٧	-٦٨	-٦٩	-٧٠
-٦٨	-٦٩	-٧٠	-٧١
-٦٩	-٧٠	-٧١	-٧٢
-٧٠	-٧١	-٧٢	-٧٣
-٧١	-٧٢	-٧٣	-٧٤
-٧٢	-٧٣	-٧٤	-٧٥
-٧٣	-٧٤	-٧٥	-٧٦
-٧٤	-٧٥	-٧٦	-٧٧
-٧٥	-٧٦	-٧٧	-٧٨
-٧٦	-٧٧	-٧٨	-٧٩
-٧٧	-٧٨	-٧٩	-٨٠
-٧٨	-٧٩	-٨٠	-٨١
-٧٩	-٨٠	-٨١	-٨٢
-٨٠	-٨١	-٨٢	-٨٣
-٨١	-٨٢	-٨٣	-٨٤
-٨٢	-٨٣	-٨٤	-٨٥
-٨٣	-٨٤	-٨٥	-٨٦
-٨٤	-٨٥	-٨٦	-٨٧
-٨٥	-٨٦	-٨٧	-٨٨
-٨٦	-٨٧	-٨٨	-٨٩
-٨٧	-٨٨	-٨٩	-٩٠
-٨٨	-٨٩	-٩٠	-٩١
-٨٩	-٩٠	-٩١	-٩٢
-٩٠	-٩١	-٩٢	-٩٣
-٩١	-٩٢	-٩٣	-٩٤
-٩٢	-٩٣	-٩٤	-٩٥
-٩٣	-٩٤	-٩٥	-٩٦
-٩٤	-٩٥	-٩٦	-٩٧
-٩٥	-٩٦	-٩٧	-٩٨
-٩٦	-٩٧	-٩٨	-٩٩
-٩٧	-٩٨	-٩٩	-١٠٠

المصدر : البنك المركزي المصري : التقارير السنوية وبيانات المراكز المالية للبنوك .
• أساس حساب النسب للبنوك هذا القروض والودائع مختلف في عام ٨١ / ١٩٨٢ منه في السنوات التالية .

خامسا : اتجاهات السياسة الاقتصادية

الثاني : تشجيع نشاط القطاع الخاص . حيث نلاحظ من ناحية ، أن هذا القطاع يشمل رأس المال الخاص المصري ، ورأس المال الأجنبي والعربي ، ورأس المال المشترك العام والخاص . ويمتد نشاط هذا القطاع ليشمل كافة مجالات الاقتصاد القومي ، كما يتراوح حجم أعماله بين المؤسسات الرأسمالية الكبيرة وتلك المتوسطة والصغيرة ومن ناحية أخرى ، فإن السياسة الاقتصادية اتجهت نحو توفير كل الوان الدعم والحماية لنشاط هذا القطاع ، وخاصة للمشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار ، والمؤسسات الكبيرة في مجال الأعمال . ورغم تأمين الوفورات الخارجية الهائلة لتشجيع الاستثمار الخاص الانتاجي ، فإن تخفيف أدوات التوجيه الحكومي لنشاط القطاع الخاص ، والمجال الواسع امامه للاشتغال بال مجالات غير الانتاجية الاعلى ربحية ، مثل أساسا موضوعيا لابتعاد هذا القطاع عن التوظيف الانتاجي .

والثالث : تعديل العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ولقد جرى هذا ، من ناحية ، بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبي ودخول القطاع الخاص بشكل متزايد إلى تجارة الواردات السلعية وإلى مجال تداول وتوظيف النقد الأجنبي . ومن ناحية أخرى ، فقد تضمن هذا التعديل تقديم الامتيازات والاستثناءات لرأس المال الأجنبي والعربي بفرض تشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر ، وفتح الباب أمام إنشاء فروع للبنوك الأجنبية وتأسيس بنوك الاستثمار والأعمال وإقامة البنوك التجارية المشتركة بهدف تطوير سوق المال والنقد المصري . وتضمن إزاحة الحواجز

لم تشهد السياسة الاقتصادية تغييرا جوهريا في مصر خلال عام ١٩٨٦ . وحتى هذا العام وطوال سنوات الخطة الخمسية الجارية استمر تطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادي » في خطوطها الرئيسية . وتقصّد بشكل خاص مواصلة السياسات « الليبرالية » تجاه القطاع الخارجي والقطاع الخاص والقطاع العام . وتمثلت أهم جوانب هذه السياسات في « تحرير » التبادل التجاري وأسعار الصرف والجهاز المصرفي والاستثمار الخاص الخ . . وارتبط هذا كله ، من ناحية بـ « تحرير » القطاع العام ، ومن ناحية أخرى ، بتغيير استراتيجية وركائز التنمية الاقتصادية . وفي هذا الاطار العام ، استمرت السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦ ترتكز على محاور ثلاثة أساسية :

الأول : دعم الدور الجديد للقطاع العام . وكان هذا يعني وقف برامج التصنيع الطموحة المرتكزة إلى سيطرة قطاع الدولة ، والكف عن صياغة مجمل السياسة الاقتصادية بما يستجيب لمحاولة استكمال البنية الصناعية على أساس الدور القيادي للقطاع العام الصناعي . وتصفية احتكار وسيطرة الدولة في عدد من الفروع الاقتصادية ، وتزايد اتجاه التوظيفات الجديدة لقطاع الأعمال العام نحو المشروعات المشتركة ، وإضعاف القبضة المركزية - البيروقراطية على نشاط شركات القطاع العام ، والاتجاه المتزايد لممارسة نشاط وحدات هذا القطاع على أساس قوانين السوق ، وتوجيه هذا القطاع نحو تطوير البنية الأساسية الانتاجية وتوسيع الصناعات التي تقدم المستلزمات للزراعة والاسكان والصناعة الاستهلاكية الخ . .

٢٤,٤٪ من المستهدف له خلال السنوات حتى ٨٥/ ١٩٨٦ وقدّر له نصيب أقل من متوسط الخطة من استثمارات العام الأخير .

الثانية : أن القطاع العام كان أكثر استجابة للأهداف المعلنة للخطة الجارية ومن حيث توزيع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد ، قدم نسبة من الاستثمارات للقطاعات السلعية أعلى من المستهدف له ، ونالت هذه القطاعات النصيب الأكبر من استثمارات ، واكد بهذا أنه أداة أكثر فعالية لتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد القومي الذي يتسم بضعف قطاعات الإنتاج . وهكذا ، خلال السنوات الأربع للخطة الجارية وحتى عام ٨٥/ ١٩٨٦ نالت القطاعات الأخيرة ٤٧,٨٪ من إجمالي استثمارات هذا القطاع ، وزادت استثمارات المنفذة بنحو ١,٨٪ عن المخطط له في هذه القطاعات . وفي المقابل لم يتعد نصيب القطاعات السلعية ٢٨,٣٪ من استثمارات وهو ما قل بنحو ١,٥٪ عن المخطط له . وإن كان من الهام أن نلاحظ من ناحية ، أن كلا من القطاعين عجز عن الوصول إلى المستوى المتوسط للاستثمار والمقدر لقطاعات الإنتاج ، الأمر الذي تكمن أسبابه بالأساس في مشكلات التمويل للقطاع العام ، وتقصيقات الاستثمار للقطاع الخاص . ومن ناحية أخرى ، فإن القطاع الأول قدم ٣٠,٨٪ من استثمارات الخدمات الانتاجية وهو ما زاد عن المستهدف بنحو ٢٢,٦٪ حتى عام ٨٥/ ١٩٨٦ وفي المقابل فإن النسبة الأولى لم تتعد ٧٪ للقطاع الخاص ، وبلغت نسبة قصور استثمارات في هذه القطاعات عن المستهدف له ٥,٤٪ . وأخيرا ، فإن القطاع العام قدم نسبة أكبر من المستهدف للقطاعات الخدمية غير الانتاجية وإن كانت أقل من نسبة الزيادة لاستثمارات القطاع الخاص وهذه القطاعات . وكانت هذه الزيادة للأخير ، هي الوحيدة بين استثمارات في مجمل القطاعات .

الثالثة : أن الوزن النسبي الكبير لاستثمارات القطاع العام يرجع ، من ناحية ، إلى مشروعات الإحلال والتجديد وإعادة التأهيل والاستكمال والتوسعات ، ويعزى ، من ناحية أخرى ، وإن كان بدرجة أقل بكثير إلى المشروعات الجديدة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن المشروعات الأولى نالت حوالي ٧٨,٣٪ من إجمالي استثمارات المستهدفة للعام ٨٦/ ١٩٨٧ . وربما يعود هذا إلى تعديل أولويات الاستثمار مع احترام مشكلة التمويل . بيد أن الأولويات التي حددتها الخطة

أمام توسيع التبادل التجاري مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وأمام هجرة العمالة المصرية إلى البلدان العربية وغيرها ، وإلغاء الأسعار الموحدة الثابتة للصراف الأجنبي ، الأمر الذي جعل العرض والطلب أساس هذا كله . وقادت هذه التحولات في القطاع الخارجي إلى المزيد من التأثير بقوانين وتقلبات السوق الرأسمالي العالمي .

ويستوجب التعرف على المتغير في اتجاهات السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦ ، تناولها بالمقارنة مع الثابت في هذه السياسة . ولقد تمثل المتغير هنا في تأكيد دعم القطاع العام مع تأكيد دوره الجديد ، ومواصلة تشجيع القطاع الخاص وبالذات في مجالات الإنتاج . وفي القطاع الخارجي تزايدت جهود احياء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية وخاصة في ظروف تشدد صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسوية الديون الخارجية ومضمون برنامج « الإصلاح » .

١ - دور القطاع العام :

لقد استمر الوزن الكبير للقطاع العام في مجال الاستثمار والإنتاج والتوظيف حتى عام ١٩٨٦ . وكان هذا يعكس إدراك الضرورة الموضوعية للدور الذي ينهض به هذا القطاع في الاقتصاد القومي . وأما عن ذلك الوزن وهذا الدور ، فإننا نكتفي بالإشارة هنا إلى عدد من الحقائق :

الأولى : أن القطاع العام كان أساس تنفيذ استثمارات الخطة الجارية . ومن حيث حجم الاستثمار القومي ، نفذ هذا القطاع نسبة أكبر من المستهدف له طبقا لهذه الخطة . واكد بهذا دوره باعتباره ضمانا للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية . وهكذا ، نفذ القطاع العام خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية حتى نهاية عام ٨٥/ ١٩٨٦ حوالي ٧٧,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في الخطة ، بزيادة ١,٦٪ عن المستهدف له . وفي عام ٨٦/ ١٩٨٧ ، قرر أن ينفذ هذا القطاع نحو ٧٠,٨٪ من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية ، وهو ما يزيد عن نصيبه المقرر لسنوات الخطة الخمسية . وفي المقابل ، بلغ قصور الاستثمارات المنفذة للقطاع الخاص حوالي

١٩٨٧ و ١٩٨٤ بما في ذلك الكشف عنه ، فضلا عن دوره في إنتاج وتكرير وتصنيع ونقل وتوزيع البترول . بيد أن البيانات المتاحة لا تمكننا من الحكم على استمرار هذا الاتجاه الهام . وتبهر هذه الأهمية من إمكانية تقليص النصيب الكبير المتزايد من حصة صادرات البترول المصري الذي رأينا انقراض الشريك الأجنبي له ، سواء في شكل حصة كشريك في الإنتاج ، أو مقابل إنفاقه في مجال البحث والكشف عن البترول . وربما يبدو أكثر أهمية ، ما يمكن أن ينهض به البترول من دور أكبر في تمويل التنمية الاقتصادية فضلا عن أهميته الاستراتيجية .

السلسلة : أن القطاع العام يقوم بدور اجتماعي هام في المجتمع المصري . ويمثل هذا ، من ناحية في توفير السلع الجماهيرية الصناعية بأسعار رخيصة نسبيا ، ومن ناحية أخرى ، في تأمين فرص العمالة الواسعة لقسم كبير من قوة العمل ، وهكذا ، فإن العديد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثلت ، من ناحية ، حاجزا أمام إطلاق حرية التسعير لوجبات القطاع العام . وكان هذا إسا تجنبا للاضطرابات اجتماعية سياسية في حال الاتجاه إلى رفع لأسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الجماهيرية ، أو خشية العواقب الاقتصادية لصعوبات التصريف إذا تجاوزت الأسعار القدرة الشرائية لمستهلكي هذه السلع من ذوي الدخل المحدود . وكانت هذه الاعتبارات بدورها عاملا هاما في ارتفاع أعداد المشتغلين في هذا القطاع . وكان هذا بدوره إما خشية النتائج الاجتماعية السياسية المترتبة على زيادة البطالة السافرة وخاصة في ظل تراخي وتأثر النمو الاقتصادي الانتاجي ، أو تجنبا للآثار الاقتصادية المترتبة على تراجع القدرة الشرائية للسكان مع تراجع حجم دخولهم . ونلاحظ هنا ، أن القطاع العام قد استوعب حوالي ١,٦ مليون مشتغل ، ويزيد العدد إلى ٤,٨ مليون في حال أخذ عمالة القطاع الحكومي في الاعتبار بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية ، ويعني هذا أن ما يقرب من نصف سكان مصر يعتمدون على الدخل المدفوعة من القطاع العام والدولة . أضف إلى هذا ، أنه رغم تأخر وعدم شمول قرارات تعيين الخريجين بالقطاع العام ، فإن العمالة به قد زادت بنحو ١٩٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، وهو ما يتجاوز نسبة نمو العمالة في الاقتصاد القومي والتي لم تتعد نحو ١٢,٦٪ بين عامي ٨٠ / ١٩٨١ و ٨٣ / ١٩٨٤ .

الخمسية الجارية في مشروعها الأول ، تؤكد أن هذا هو النمط المستهدف لتوزيع استثمارات هذا القطاع . وبين استثمارات القطاع العام فإن الصناعات الخفيفة (الغذائية والغزل والنسيج والملابس) نالت ٤٧٪ من استثمارات شركات القطاع العام حتى ٨٥ / ١٩٨٦ . وتدل البيانات المتاحة على غلبة تطوير المشروعات القائمة بين هذه الاستثمارات وأما الصناعات الثقيلة (الكيماوية والمعدنية والهندسية الالكترونية والتعدين والحراريات) فقد نالت النسبة الباقية الأكبر ، وكانت الأسبقية فيها للمشروعات الجديدة مع وزن متزايد للمشروعات المشتركة .

الرابعة : إن القطاع العام الصناعي استمر يقدم النسبة الأكبر من الانتاج الصناعي ، واستمرت سيطرته الفعلية في الصناعة الثقيلة حتى نهاية الخطة الخمسية الجارية . ونلاحظ ، من ناحية ، أن القطاع العام في نهاية العام الثالث للخطة قدم ٦٧٪ من قيمة الانتاج الصناعي ، وترتفع هذه النسبة بدرجة هامة إذا ما لاحظنا القيود المفروضة حكوميا على أسعار غالبية منتجاته . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا القطاع قدم ٩٤,٣٪ من منتجات الصناعة الكيماوية و ٨٤٪ من منتجات الصناعات المعدنية الأساسية ، مقابل ٧٦٪ في صناعة الغزل والنسيج و ٦٧,٩٪ من الصناعات الغذائية . ويشير هذا ، أولا ، إلى طابع الدور المنوط بالقطاع العام أن ينهض به في مجال الانتاج . أي إنشاء المشروعات منخفضة الربح أو بطيئة العائد أو عالية التكلفة التي تقدم وفورات خارجية هائلة للقطاع الخاص في شكل تأمين السلع الوسيطة (الأسعدة والمواد البترولية وحديد التسليح والأسمنت والغزل الخ . .) بأسعار رخيصة . وهي المشروعات التي يحجم أو يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها . أضف إلى هذا ما رأيناه من قيام القطاع العام بتطوير البنية الأساسية الانتاجية وتقديم خدماتها الرخيصة . وثانيا ، فإن هذا يدل على ضعف التوظيف الصناعي للقطاع الخاص ، رغم هذه الوفورات الخارجية وغيرها من ألوان التشجيع كما سنرى .

الخاصة : أن القطاع العام عاود الاتجاه خلال سنوات الخطة نحو النمو على حساب الاستثمار الأجنبي في مجال الكشف عن البترول . وهكذا ، مع تراجع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال ، تزايد الاعتماد على القطاع العام ، وارتفع نصيب الأخير من إجمالي الاستثمار في البترول من ٢١,٢ إلى ٣٢,٤٪ بين عامي

وسوف نشير أدناه إلى مدى توافق هذا النشاط مع أولويات التنمية الاقتصادية . ونلاحظ في هذا الصدد أن اتجاهات ترشيد أداء هذا القطاع استهدفت العودة إلى الهدف الأول المعلن لسياسة الانفتاح الاقتصادي في ورقة أكتوبر ١٩٧٤ . ونقصد ما أشارت إليه من ضرورة توفير الضمانات والظروف التي تشجع استثمارات القطاع الخاص المصري في مجالات الإنتاج ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية لدعم الاقتصاد القومي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية . ونكتفي هنا بالإشارة إلى عدد من الحقائق تتعلق بالتحولات والتشريعات والإجراءات التي تضمنت بأشكال مباشرة وغير مباشرة تشجيع القطاع الخاص المصري وذلك حتى عام ١٩٨٦ .

الأولى : أن القطاع الخاص قد أفاد من إجراءات تصفية سيطرة القطاع العام على قطاعات التجارة الخارجية والمال والتأمين ، وذلك بدخوله الواسع للعمل في هذه القطاعات . وكان تشجيع نشاطه في قطاعات أخرى شرط ميلاد نشاط الأعمال الخاص الكبير كما في الصناعة . وأما في القطاعات التي ساد فيها القطاع الخاص ، فقد أمن له تخفيف أدوات تدخل الدولة المزيد من الأرباح ، كما هو الحال في الزراعة والتجارة الداخلية . وادى التراجع النسبي في نشاط الدولة في قطاعات الخدمات الصحية والتعليمية والبناء السكني . الخ . إلى إتاحة المزيد من فرص النشاط المربح للقطاع الخاص .

الثانية : أن إزالة العوائق الإدارية على الهجرة للعمل في الخارج وسعت القاعدة الاجتماعية للقطاع الخاص بالمزيد من الملاك الصغار الجدد . والأهم أن هذه الهجرة قد اتاحت مع إلغاء احتكار الدولة للصرف الأجنبي وتعاظم نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، مصادر هائلة لتراكم رأس المال النقدي لنخبة رجال الأعمال . واتسعت قنوات هذا التراكم بقيام المناطق الحرة ، وتدفق قدر متزايد من القروض الخارجية إلى قطاع الأعمال الخاص ، والتحويل الأضائل والاداد بالتكنيك الحديث الذي تحقق في عدد من الفروع على أساس المشاركة مع رأس المال الأجنبي الذي اتاحت له حرية الاستثمار في البلاد .

الثالثة : أن الدور الجديد الذي انيط بالقطاع العام القيام به جاء متوافقا مع مصالح القطاع الخاص .

وهكذا فإن أهمية دور القطاع العام في ظل الانفتاح الاقتصادي والخطة الأخيرة استمرت رغم تغيره . ويتضح الدور الهام لهذا القطاع في أنه ضمانة للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية . وفي استجابته الأعلى لأولويات الاستثمار كما تحددها السياسة الاقتصادية وخطة التنمية . وفي قيامه بتنفيذ المشروعات عالية التكلفة ومنخفضة الربح أو بطيئة العائدة . وفي تطويره للبنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، وتقديمه المنتجات الوسيطة والخدمات الانتاجية بأسعار رخيصة للقطاع الخاص . وفي كونه صمام أمان في حال تراجع الاستثمار الخاص عن مجال حيوي اقتصاديا أو استراتيجيا . وفي تقليصه للاعتماد على الخارج باتجاهه للمشروعات التي تكفل قدرا اعلى من تكامل بنية الصناعة والاقتصاد . وأخيرا ، في ضروريته الاجتماعية السياسية بتقديم السلع الجماهيرية الرخيصة نسبيا وتوفير فرص العمالة لقوة العمل القائمة والجديدة .

٢ - تشجيع القطاع الخاص :

لقد توصلت في عام ١٩٨٦ سياسة تقديم كل ألوان التشجيع للقطاع الخاص ، ولم تمس إجراءات ضبط نشاط هذا القطاع ومحاولات ترشيد أدائه ، تلك الامتيازات المتعاطلة التي تقدمها سياسات الانفتاح الاقتصادي له . ولقد امتدت إجراءات تشجيع القطاع الخاص لتشمل مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد . وكانت التحولات اللبيرالية في الاقتصاد القومي والعلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية تقدم للقطاع الخاص كل ما طالب به . ونقصد ليس فقط بذله كل التسهيلات المقدمة للقطاع العام وإنما تقديم ما فاقتها من ضمانات وامتيازات واستثناءات وإعفاءات الخ . . كما نقصد أيضا توسيع الروابط الاقتصادية بالسوق الرأسمالي العالمي مع دور أكبر للقطاع الخاص في نسجها . ولم يقتصر الأمر على إصدار التشريعات العديدة ، وإنما ما جرى من تحولات عميقة في بنية المجتمع تنسجم مع المصالح المباشرة لرأس المال الخاص . أضف إلى هذا تنوع وعمق العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية الخ . التي أقامت جسرا متينا بين القسمين المصري والأجنبي لهذا الرأسمال وانسجمت مع ألوان النشاط التي فضلها .

البنية الجديدة للجهاز المصرفي والتحولت في سياسة الائتمان . ولقد زاد نصيب قطاع الأعمال الخاص من أرصدة الاقراض والخصم لبنوك القطاع العام التجاري من ٢٥,٥ إلى ٢٨,٧٪ نتيجة تراجع نصيب القطاع العام في هذه الأرصدة بين منتصف عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وبين نفس العاملين زاد نصيب القطاع الأول من هذه الأرصدة للبنوك التجارية المشتركة من ٨٨,٩ إلى ٩٠,٩٪ . ورغم هبوط هذا النصيب لبنوك الاستثمار والأعمال من ٦٠ إلى ٥٦,٦٪ فإن هذا تم نتيجة زيادة هذه الأرصدة للعالم الخارجي (بخلاف البنوك) ومع هبوط نصيب القطاع العام . وأخيرا ، فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة إلى جانب استثمار قطاع الأعمال الخاص بالتسهيلات الائتمانية الميسرة إلى الزراعة ومشروعات الأمن الغذائي والاستصلاح والقروض الميسرة إلى الاسكان ، نال هذا القطاع النصيب الأعظم من القروض الميسرة إلى الصناعة . ونلاحظ أن نصيب هذا القطاع من أرصدة الاقراض والخصم للبنوك المتخصصة زاد من ٦٢,١ إلى ٦٤,٩٪ بين منتصف عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وأن بنك التنمية الصناعية قدم بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٥ نحو ٩٧٪ من قروضه المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية و ٩٥٪ بالعملة الأجنبية لهذا القطاع . ونال نصيب الأسد كبار رجال الأعمال ، حيث وصلت نسبة القروض التي زادت على نصف مليون جنيه حوالي ٤٤٪ من الإجمالي في نفس الفترة .

السياسة : أن القطاع الخاص على الرغم من كل هذه الأوضاع المواتية ورغم تعاضد قدراته المالية فضل تحويل أمواله إلى الخارج أو ممارسة الأنشطة غير الانتاجية . وهكذا ، على سبيل المثال ، نلاحظ أولا ، أن التوظيفات المالية المصرفية للمصريين في الخارج قدرت بين ٤٥ - ٨٦ مليار دولار . أضف إلى هذا ما كشفت عنه أزمة شركات توظيف الأموال من نشاط ربوي واسع خارج البلاد بمدخرات المصريين ، ومن خسائر فادحة تتعرض لها هذه الثروة القومية . وبدا متناقضا أن يبرر هذا بعدم كفاية تشجيع الاستثمار الخاص باقتدار رأس المال الخاص الشعور بالاستقرار وعلى أية حال ، فإن هروب الأموال إلى الخارج ربما يمثل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ، بأضعاف قدرات الاقتصاد القومي الانتاجية وبتقليص إمكانيات رفع مستويات المعيشة الجماهيرية . وثانياً : أن القطاع الخاص لم ينفذ نصيبه

وربما كان يمثل هذا أحد أهم أسباب استمرار الوزن الكبير للقطاع العام رغم ما شهدته سنوات الانفتاح من حملة واسعة ضده ، ونقص ، تحمل القطاع العام الأعباء الثقيلة التي نهض بها لتطوير البنية الأساسية الانتاجية - فضلا عن الاجتماعية - دون مساهمة فعالة في تمويله من قبل القطاع الخاص عبر الضرائب أو غيرها . ولا تخفى أهمية الوفورات الخارجية الواسعة التي يؤمنها للقطاع الخاص تطوير الطاقة الكهربائية والنقل والمواصلات والرى والصرف والمرافق العامة . الخ . ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة الاسعار الرخيصة في بيع مستلزمات الانتاج والنشاط للقطاع الخاص قدمت المزيد من الوفورات الخارجية لهذا القطاع . أضف إلى هذا ما يتيح الانخفاض النسبي للسعر المدعومة ، بأشكال مباشرة أو مستترة من الحفاظ على القدرة الشرائية للعاملين لدى هذا القطاع ، ومن ثم تأمين أسباب تصريف منتجاته فضلا عن الاستقرار الاجتماعي .

الرابعة : أن رأس المال الخاص الأجنبي والعربي والمصري قد أفاد من الاستثناءات والامتيازات والإعفاءات الهائلة التي قدمها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . وربما كانت أهم اتجاهات التعديل هي تحقيق ما طالب به رأس المال الخاص المصري من المساواة في المزايا مع رأس المال غير المصري ، ومن ذلك ، السماح له بتأسيس البنوك التجارية الخاصة . كما انعكس هذا في الوزن الكبير لرأس المال الخاص المصري ، فضلا عن مساهمات رأس المال العام ، في المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار ، الأمر الذي مكنتها من الافادة بمزاياه التي دفعت لكثرتها إلى تسميته بقانون « الاستثناءات » . أضف إلى هذا ، ما أفاد منه رأس المال الخاص بصدد قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨٦ . ونقص ما شمله هذا القانون من إعفاءات ضريبية وجمركية تماثل العديد مما تضمنه قانون الاستثمار ، كما نقصد ما قدمه قانون الشركات من مزايا متعددة تتعلق بإجراءات التأسيس والتمويل وحقوق الإدارة العليا . الخ .

الخاتمة : أن البيانات المتاحة تشير إلى المكاسب الهائلة التي جناها رأس المال الخاص المصري في سنوات الانفتاح الاقتصادي وحكم مبارك والخطأ الخمسية . ولقد رأينا الحجم المتزايد والكبير من القروض والتسهيلات التي تلقاها القطاع الخاص مع

العسكرية والقصيرة الأجل ، وفي المقابل في بداية ٨٥/١٩٨٦ فإن نصيب البلدان الاشتراكية أعضاء الكوميون لم يتعد ٦,٩ من الواردات بينما نالت ١٦,١٪ من الصادرات . ويفسر هذا النصيب الأخير إلى حد بعيد الاتجاه نحو توسيع العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان بهدف تنمية الصادرات المصرية . وأما نصيب البلدان العربية من واردات مصر فانه لم يتعد ٢,٨٪ ومن الصادرات ٥,٢٪ وهو ما يشير من ناحية ، إلى المستوى شديد الانخفاض لهذه العلاقات لأسباب موضوعية تتعلق بواقع تخلف وتبعية العالم العربي وإلى إمكانية تنمية هذه العلاقات في حال تخفيف الأسباب السياسية التي أدت إلى تدهورها من ناحية أخرى .

ولقد شهد عام ١٩٨٦ تطورات هامة استهدفت تخفيف حدة اعياء ميزان المدفوعات وخاصة مواجهة أزمة الدين الخارجي ، وتنمية الصادرات السلعية ، وتمويل التنمية الاقتصادية ، وقد أخذت هذه التطورات اتجاهات ثلاثة هي :

السعي إلى جدولة الديون الغربية .
وتنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي .
وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية .

١ - جدولة الديون الغربية :

لقد تعددت جولات المباحثات مع صندوق النقد الدولي بهدف الوصول إلى اتفاق حول برنامج للتثبيت وترجع أهمية الاتفاق إلى كونه جواز المرور الذي تقبله البلدان الغربية الدائنة من أجل بحث إعادة جدولة ديونها على مصر . واستند الصندوق في مباحثاته إلى صعوبة موقف مصر مع حلول آجال سداد اقساط وفوائد الديون المترتبة بما قدر بنحو ثلاثة مليارات دولار سنويا . وتعرضت المباحثات مع الصندوق بسبب المعدلات المتسارعة التي طالب بها لتطبيق برنامج التثبيت وخاصة الغاء تعدد أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة المصرية ورفع الدعم السلعي وإطلاق أسعار المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع العام وتقليص النشاط الانتاجي لهذا القطاع ، ورفع أسعار المحاصيل الزراعية . الخ .

وقد أثير للنقاش على المستويين الرسمي وغير الرسمي العديد من قضايا الخلاف بين المفاوض المصري وممثل الصندوق . كما ساق البعض حججا ضد مبدأ إعادة الجدولة في نادي باريس حيث يواجه

المقدر في استثمارات الخطة وفضل التوظيف في الأنشطة غير الانتاجية كما رأينا . وتركز نشاط هذا القطاع في تجارة الاستيراد ، والمضاربة بالعقارات والتجارة الربوية للعملة الأجنبية والتجارة بخدمات التعليم والصحة . الخ . ورغم كل ألوان الامتيازات المقدمة له نكس عن الولوج الواسع إلى مجال الصناعة وعن المساهمة الجدية في زيادة انتاج المحاصيل الغذائية والخامات الزراعية الضرورية .

وأخيرا ، فقد شهد عام ١٩٨٦ تقديم المزيد من الحوافز لدفع القطاع الخاص نحو الاستثمار الانتاجي . وقدر مشروع الخطة الخمسية الجديدة (٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) أن يقدم القطاع الخاص نحو نصف الاستثمارات . بيد أنه في ضوء ما عرضناه فإن استجابة هذا القطاع لأولويات التنمية الاقتصادية أمر يتوقف من ناحية ، على تعديل اتجاهات تشجيع استثماراته بما يدفعه لتفضيل قطاعات الانتاج وخاصة الصناعة ، ومن ناحية أخرى ، على رفع مستويات توجيه نشاطاته بما يبعده عن المجالات غير الانتاجية والتي تضر بالاقتصاد القومي .

٣ - العلاقات الاقتصادية الخارجية :

اتسمت العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر بالاستقرار من حيث الاساس في عام ١٩٨٦ . وأستمرت التدفقات السلعية والمالية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة هي الغالبة مقارنة بمثلها مع البلدان الاشتراكية ومع البلدان النامية شاملة البلدان العربية . ومع بداية عام ٨٥ / ١٩٨٦ ، فإن الواردات من المجموعة الأولى من البلدان مثلت ٧٢,٦٪ من الاجمالي وأما الصادرات فقد مثلت ٥٨,٢٪ من الاجمالي . وكان هذا التفاوت بين نصيب هذه البلدان من الواردات والصادرات ، فضلا عن هيمنة صادرات البترول شاملا نصيب الشريك الأجنبي ، أحد أهم أسباب احترام مشكلة المديونية الخارجية مع هذه البلدان في عام ١٩٨٦ . ونلاحظ هنا ، أن نصيب البلدان والمؤسسات المالية الدولية الغربية في مديونية مصر الخارجية بلغ حوالي ٦٤,٤٪ من الاجمالي في منتصف عام ١٩٨٦ . وترتفع هذه النسبة بدرجة كبيرة بإضافة الديون

وغيرها من متحصلات مصر من النقد الأجنبي . وتلخص الأمر في مطالبة الولايات المتحدة أما بالدفع الفوري لنحو ٤,٥ مليار للنخلص من اعباء سداد الفائدة التي وصل سعرها إلى نحو ١٤٪ أو سداد جزء من القوائد وتأجيل الباقي ليسدد بدءاً من عام ٢٠٠٩ بما يرفع اجمالي اعباء هذه القوائد إلى ٩,٥ مليار دولار فضلاً عن أصل الدين . وبدأ هذا أمراً في غير مقدور المفاوض المصري ، حتى وإن كان عبء التمويل الباهظ للخزانة الأمريكية سيتم ترحيله ليدفعه فيما بعد الشعب المصري . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم تخفف الإدارة الأمريكية تشدها ، ولم يتراجع المفاوض المصري بحسب اعتراضه .

ب - العلاقات المصرية السوفيتية :

ولقد تعددت جولات المباحثات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٦ . وهدفت المفاوضات إلى توقيع اتفاق للتجارة والدفع للسنوات الخمس القادمة . وتوقيع بروتوكول للتبادل التجاري للعام القادم . كما حاول المتفاوضون من ناحية ، التوصل إلى تسوية للمشكلات المالية المعلقة بين البلدين ، ومن ناحية أخرى تحديد امكانيات المساهمة السوفيتية في مشروعات الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية في مصر .

ونلاحظ بداية أن شوطاً هاماً قد قطعه الجانبان على طريق تصفية الخلافات بشأن الأمور الاقتصادية المعلقة بينهما . وتقصد هنا ، تحديد أسعار صرف محاسبية وأسعار للسلع المتبادلة لتسوية المدفوعات والمبادلات بما لا يضر بأى من الطرفين المتعاملين . أضف إلى هذا السعى إلى تسوية الدين العسكري المصرية للاتحاد السوفيتي وفائض الميزان التجاري المتحقق لصالح مصر . واتجهت الجهود إلى تذليل الصعوبات الإجرائية طالما أن دوافع كلا الطرفين لتطوير العلاقات الاقتصادية القائمة تفوق القيود الواردة على مثل هذا التطوير . خاصة وأن الحديث لا يدور - في المدى المنظور على الأقل - حول استئناف التعاون الاقتصادي الواسع السابق . ونكتفي هنا بالإشارة إلى عدد من الحقائق . الأولى ، أن تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين حتى بداية حكم الرئيس مبارك كان يرجع بالدرجة الأولى إلى الحملة التي شنتها الحكومة المصرية على مجمل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، لكن هذا لا ينبغي أن الاتحاد السوفيتي بدوره قد أحجم عن تقديم المساعدات

الدائنون مجتمعين الدائن منفرداً ، وضد القبول ببرنامج التثبيت ذاته لعدم ملائحته للاقتصاديات البلدان المختلفة . بيد أن ما يهمني هنا هو الاعتراضات على المطالب المحددة للصندوق . وهكذا ، أعلن أن إلغاء تعدد أسعار الصرف أو تعويم وتخفيض قيمة الجنيه من شأنه إطلاق المزيد من التضخم وزيادة اعباء ميزان المدفوعات ، فضلاً عن أنه إجراء تخلت عنه الدول الصناعية نفسها . وأن خطوات الإصلاح النقدي تعود فعلياً إلى « تحرير » سعر الصرف للجنيه المصري . وأن المشروعات الانتاجية - العامة والخاصة - التي تقاس المتاعب المالية بسبب اعباء ديونها المصرفية لا تستطيع أن تحتمل الابعاء الجديدة برفع أسعار الفائدة المصرفية . وأن من شأن المزيد من رفع أسعار الفائدة أن يوسع دائرة الانكماش الاقتصادي القائم وأن يقلص التوظيف الانتاجي الضعيف أصلاً إذ يرفع ربحية الادباج المصري مقارنة بالعائد من الاستثمار الانتاجي . وأن نصيب الدعم السلعي قد تراجع فعلياً إلى اجمالي الاستخدامات الجارية ، ومن شأن إلغاء ما تبقى بشكل فوري وشامل ، أن يزيد الابعاء على الطبقات الفقيرة الأمر الذي يمثل تفجيراً لأسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

وعلى الرغم من القبول برفع أسعار العديد من منتجات القطاع العام والخاصات الزراعية ، فإن العديد من القيود تبدو حتى بهذا الخصوص ضرورية . من ناحية ، حتى يستمر التناسب بين هذه الأسعار والقدرة الشرائية الجماهيرية ، ومن ناحية أخرى ، لمحدودية الأثر الناتج عن هذا على زيادة الصادرات نظراً لضيق قاعدة الانتاج القومي ذاته .

وعلى أية حال ، فإنه حتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق وذلك على الرغم من مساندة عدد من بلدان أوروبا الغربية الدائنة لمصر ، ادراكاً منها لأهمية الدور الذي تلعبه وأهمية الاستقرار فيها ، ومن منظور المصالح الغربية الاستراتيجية والسياسية .

ويبدو أن تشدد الولايات المتحدة بشأن سداد قوائد الدين العسكري على مصر كان حجة عثرة أمام الوصول إلى الاتفاق ومن ثم النجاح في جدولة دين مصر الخارجية . ذلك أن تسوية الدين المصرية للولايات المتحدة ، كانت أهم الدين التي حل ألوان سدادها متزامناً مع تراجع عائدات النفط وتحويلات المهاجرين

كاتب ديفيد مع قبول سوفيتي هذه المرة .

ج- العلاقات المصرية العربية :

شهد عام ١٩٨٦ جهودا مصرية وعربية مكثفة لحياء العلاقات الاقتصادية المتبادلة . واستند هذا على الجانب العربي من ناحية أولى ، إلى قبول غالبية البلدان العربية لواقع السلام المصري الإسرائيلي الذي سبب تدهور هذه العلاقات ، ومن ناحية ثانية ، إلى حاجة بلدان الخليج لدور مصري أكبر في مواجهة مخاطر امتداد الحرب الإيرانية العراقية إليها . كما ارتكز من ناحية ثالثة ، إلى حاجة أصحاب الأموال العربية إلى قنوات آمنة لتوظيف جانب منها في أصول ثابتة . وأما على الجانب المصري ، فإن هذا التطور استند أولا ، إلى التوجه العربي للرئيس مبارك وسعيه إلى تطوير العلاقات المصرية - العربية تسليما بحقيقة الانتماء العربي لمصر . وثانيا ، إلى السعي للإفادة من تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية وما يمكن أن تساهم به في مواجهة مشكلات تمويل التنمية ، وثالثا ، إلى السعي نحو عمل عربي مشترك ، على قاعدة التسليم باتفاقيات كامب ديفيد سواء في مواجهة خطر العدوان الإيراني أو للتغلب على تعثر التسوية السلمية الشاملة لازمة الشرق الأوسط .

وأما بصدد محاولات إحياء هذه العلاقات فإنا نشير إلى حقائق ثلاث ، الأولى ، أن الجهود غير الرسمية التي بذلها رجال الأعمال العرب مثلت علامات هامة على طريق تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية العربية . وهكذا - على سبيل المثال - تعددت زيارات ممثلي المستثمرين السعوديين والكويتيين وغيرهم إلى مصر ، وقرر اتحاد الغرف التجارية العربية عودة مصر رسميا إلى عضويته بعد تجميدها طوال تسع سنوات وقررت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية إحالة طلب بإعادة عضوية مصر إلى الجامعة العربية للموافقة عليه . والثانية ، أن الاستثمارات العربية المباشرة إلى مصر استمرت تمثل وزنا هاما في المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار طوال سنوات المقاطعة ، ولم تنقطع العلاقات التجارية المصرية العربية ، وعاودت السياحة العربية تدفقها إلى مصر في الفترة الأخيرة ، والأهم أن تحويلات العاملين المصريين إلى البلدان العربية استمرت تمثل أهم متحصلات مصر من النقد الأجنبي في سنوات المقاطعة العربية لمصر . والثالثة ، أن آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وغيرها من البلدان العربية

الكبيرة التي قدمها لمصر في سنوات صداقتها معه وصداها مع الغرب ، وخاصة في ظروف الإصرار على إبعاده عن التسوية السلمية لازمة الشرق الأوسط . والثانية ، أن المصائب التي تواجه الاقتصاد المصري وخاصة مشكلات تمويل التنمية ، ومشكلات العجز في الميزان التجاري ، والعقبات أمام تنمية الصادرات وتفاقم المديونية الخارجية . . الخ . مثلت دوافع الجانب المصري لتنمية العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي . وفي نفس الوقت فإن عملية إعادة البناء الواسعة وما تستوجبه من تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يستجيب لاحتياجاتها وإدراك أهمية العلاقات الاقتصادية كأساس لتنمية المصالح المتبادلة وتغفيف التناقضات السياسية وأهمية دور مصر الإقليمي والدولي . . الخ . كانت أهم بواعث الجانب السوفيتي لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر . والثالثة ، أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد شهدت كما تشير أرقام التجارة الخارجية ، تطورا ملموسا خلال سنوات حكم الرئيس مبارك . وقد مثل هذا نفعاً متبادلاً للطرفين ، حيث وفرت السوق السوفيتية إمكانات واسعة لتصريف الصادرات وخاصة المصنعة المصرية التي تواجه بالمنافسة والقيود في الغرب . ومثلت الواردات من الاتحاد السوفيتي سلعا استراتيجية هامة للتنمية يصعب الاستغناء عنها أو استبدالها بواردات غربية في ظل أزمة المدفوعات المصرية . وفي نفس الوقت فإن واردات الاتحاد السوفيتي من مصر تمثل بالنسبة للاقتصاد السوفيتي مصدرا هاما للعديد من السلع الضرورية للاستهلاك والانتاج .

وأخيرا ، فإن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين رغم الحاجة الموضوعية المتبادلة إلى ذلك ، لن يصل إلى المدى المنظور إلى تعاون واسع كما أشرنا وذلك لأسباب تتعلق بالجانب المصري من حيث الأساس . ونقصد عرق الروابط السياسية والاقتصادية التي تربط مصر بالغرب بوجه عام ، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . ولكن هذه العلاقات قد شهدت في عام ١٩٨٦ تطورا هاما استند إلى حد بعيد إلى قراءة موضوعية للجانبين المصري والسوفيتي للأسباب الضرورية التي تدفع إلى تنمية العلاقات المصرية السوفيتية وخاصة الاقتصادية . وربما أسهم في هذا الاتفاق على ضرورة انعقاد مؤتمر دولي لتسوية أزمة الشرق الأوسط تشارك فيه مصر لاستكمال ما بدأت في

تنمية أهم جوانب العلاقات الاقتصادية العربية البينية التي تطورت في حقبة النفط .

بيد أن ما شهده عام ١٩٨٦ يبدو تطوراً إيجابياً هاماً دون المبالغة في مداه ، طالما أنه يخلق أساساً لتطوير الصلات الاقتصادية بما يحد وأن جزئياً من الاعتماد على الغرب . ويبقى أن نؤكد على أن عمق الخلافات السياسية بين الحكومات العربية لا ينبغي أن يخفى حقيقة المنفعة المتبادلة الأكيدة للشعوب العربية في الاستناد إلى امكانيات التعاون العربي للتعجيل بالتنمية المستقلة .

محدودة بنفس القيود الواردة على تطور مجمل العلاقات الاقتصادية العربية البينية . ونقصد من ناحية أن بنية الاقتصاديات المتخلفة والمتراپطة مع الاقتصاديات المتقدمة لغياب أسباب تكاملها القوي والقطري تخلق قيوداً موضوعياً على تنمية الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة . ويتوقف تجاوز هذه العقبة الأساسية على تبنى استراتيجيات للتنمية تتجه إلى تحقيق التكامل في بنية الاقتصاد والصناعة على المستويين القومي والقطري . ومن ناحية أخرى فإن تراجع أسعار النفط وعائداته ، تقلص امكانيات استعادة أو تطوير التدفق الواسع لرؤوس الأموال خاصة الحكومية ، وإتحيولات العاملين في بلدان النفط . . الخ . أي تحد من آفاق



القسم الرابع
السياسة الخارجية

أولا - مصر والوطن العربي

أعلنتها من قبل بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية ، وهي السياسة التي قامت في مجملها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه العلاقات وترك القرار في عودة العلاقات للدول العربية نفسها مع عدم الضغط على أي طرف عربي في اتجاه أو آخر .

لقد كانت المواقف العربية لعدد من دول الخليج والمغرب العربي وتلك التي أعادت بالفعل علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، والتي عبرت عن الاهتمام البالغ باستقرار الأوضاع السياسية في مصر اثر اندلاع تمرد جنود الأمن المركزي في نهاية فبراير ، واحدا من المؤشرات الهامة لما تكنه هذه الدول من تقدير للنظام المصري وسياساته في المجال العربي ، والتي أوضحت حقيقة انفراج علاقات مصر مع كثير من الدول العربية حتى دون أن يكون هناك علاقات دبلوماسية رسمية .

إلا أن بعض النظم العربية الأخرى ، سارعت إلى وصف تمرد جنود الأمن المركزي باعتباره مقدمة لحركة شعبية ضد النظام المصري ، ضد سياساته المتمسكة بكامب ديفيد ، وهو ما عكس عجز هذه النظم عن رصد اتجاهات الحركة الوطنية المصرية ، كما عكس قراءة مغلوطة لطبيعة هذه الأحداث ، ولكنه دال أيضا على وجود نظم عربية يهيمها دفع النظام المصري إلى سلوك سياسى خارجى يتعلق بتعديدا بالعلاقات مع إسرائيل بغض النظر عن طبيعة التوازنات العسكرية والسياسية الدولية التي تحيط بالحركة السياسية المصرية والحركة السياسية العربية على وجه العموم .

مع استتباب الأوضاع السياسية في مصر بعد هذه

اتسمت تفاعلات مصر مع العالم العربي عام ١٩٨٦ بشيء من التميز لم تعرفه منذ بدء سنوات القطيعة وبلغ هذا التميز ذروته مع نهاية العام . والملمح الأول الذى يمكن الإشارة إليه هو تعمق تيار الواقعية السياسية في تحركات غالبية الدول العربية تجاه مصر . وهذه السمة الواقعية انطلقت من حقيقة أن التباعد العربى - المصرى له آثاره السلبية على كلا الطرفين دون استثناء ، وقد ساعد على ذلك أن سياسة مصر العربية في الأعوام الخمسة الماضية حاولت تجنب الدخول في معارك جانبية مع أى من الأطراف العرب حتى هؤلاء الذين توجد بينهم وبين مصر فواصل كبيرة في الرؤية والسلوك ، كما أنها حاولت التمسك بسياسة اعلامية تعمل على طرح المشكلات العربية وفق صيغة لا تعلق فيها نبرات الانفعال والحدة . كذلك فإن السياسة المصرية حاولت الابتعاد عن نقاط الخلاف العربية وابرز نقاط الاتفاق وفضلا عن ذلك شهد عام ١٩٨٦ اهتمام مصر بالقضايا العربية المتفجرة سواء التي عالجتها باهتمام منذ سنوات مضت أو تلك التي تفجرت على نحو أو آخر في غضون العام .

وقابلت الدول العربية من جانبها - في غالبيتها وليس كلها - السلوك المصرى برد فعل ايجابى ، ومن هنا ظهرت التفاعلات المصرية - العربية وهى تتسم بالكثير من الانفراج والايجابية . ولم تمنع حقيقة أن مصر ليس لها علاقات دبلوماسية رسمية مع كثير من الدول العربية من وجود تفاعلات جديدة بين مصر وهذه الدول . ويبدو من محصلة عام ١٩٨٦ في هذا المجال ، أن الدبلوماسية المصرية قد حققت نجاحا في سياستها التي كانت قد

- استئناف العلاقات النقابية بين مصر والجزائر حيث تم الاتفاق في ٢٣/١٠ بين النقابة العامة لعمال المناجم والمهاجر في مصر والتنظيم النقابي المائل في الجزائر على استئناف العلاقات بينهما بعد أن ظلت مجمدة منذ نهاية عام ١٩٧٧ .

- عودة مصر إلى عضوية بعض الاتحادات العربية بعد تجديد دأه لمدة ٩ سنوات مثل الاتحاد العربي لكرة القدم والذي تم على أثره انعقاد اجتماعات الاتحاد في القاهرة ، واتحاد الغرف التجارية العربية ، فضلا عن انضمام مصر إلى اتحاد المقاولين العرب الذي يوجد مقره الرئيسي بالمغرب .

- الاتفاق بين مصر وعدد من الدول العربية على تنشيط العلاقات الاقتصادية وتنشيط الاستثمارات العربية ودعم التعاون البنكي ، وهو ما تم عقب مباحثات محافظ البنك المركزي المصري وكل من وزير المالية الكويتي ونظيره الكويتي ١٠/١١ ، وأثر لقاءات وفد مصري زار الامارات في ١٧/١١ وتقابل بالقيادات الاقتصادية والتجارية هناك وأيضا عقب زيارة وفد رجال الأعمال السعودي للقاهرة لمدة أربعة أيام في ١٢/١٠ والتي انتهت إلى الاتفاق على تطوير العلاقات السعودية - المصرية في مجالات الاستثمار المتعددة وعرض فرص الاستثمار المتاحة في مصر أمام المستثمرين السعوديين .

- اقامة « أسابيع سياحية » مصرية في الكويت ١٢/٧ والاتفاق على استثمارها في كل من البحرين ودبي وأبوظبي والامارات وقطر لتنشيط السياحة العربية إلى مصر .

- استضافة مصر لبطولات رياضية عربية مثل عقد البطولة العربية الثالثة للنشئين في كرة السلة .

إن المظاهر السابقة تبرز أمرين ، أولهما تنامي العلاقات بين مصر وعدد من الدول العربية وثانيا شمول العلاقات للمجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والرياضية . وثمة ملاحظتان فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية مع مجمل الدول العربية :

الملاحظة الأولى :

تتعلق بمسألة عودة مصر للجامعة العربية وهي المسألة التي كانت تظهر حيناً وتختبئ حيناً آخر ، وكان ذلك بدوره مرتبطاً باحتمالات عقد قمة عربية ، وقد

الأحداث الطارئة اتجهت علاقات مصر مع عدد من الدول العربية نحو مزيد من الدعم والمظاهر التي تصب في هذا الاتجاه عديدة منها :

- إن الملك فهد ملك العربية السعودية نشرت له إحدى الصحف المصرية - (الأهرام في ٧/٧) - تصريحات خاصة عبر فيها عن اهتمام بلاده الخاص بمصر وبأمنها وبشعبها وبدور الرئيس مبارك في مختلف الاتجاهات . وفي إطار نفس هذه التفاعلات الايجابية كان القرار السعودي في ١٠/٧ بعد مصر بـ ٢٠٠ ألف طن من القمح كهدية من الشعب السعودي إلى الشعب المصري . كذلك تم لقاء الرئيس مبارك أثناء وجوده في باريس مع الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وشقيق الملك فهد في ١٢/١٢ ، وهو اللقاء الذي اعتبر دليلاً على قوة العلاقات بين البلدين على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما . ثم تبع ذلك الاتفاق على إقامة معرض الرياض بين اليوم والأمس في القاهرة في منتصف عام ١٩٨٧ .

- تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك ورؤساء دول عربية عديدة مثلما حدث مع رئيس دولة الامارات في ٢٠/٣ ، الرئيس اللبناني ٢٤/٥ ، أمير البحرين ٢٥/١٠ ، أمير الكويت ١/١٢ ، كذلك تلقى الرئيس مبارك رسالة من الملك المغربي في ١٠/٨ تضمنت شرحاً للقاء الحسن - بيريز وأيضا أرسل الرئيس مبارك رسالة للملك المغربي في ١٩/١١ .

- استقبال مصر لمسؤولين عرب مختلفين مثلما حدث في ٢٠/٣ عندما حضر وزير الصحة الكويتي للقاهرة ، وفي ١٧/٤ عندما حضر للقاهرة مسئول جزائري التقى أثناءها بالمسؤولين المصريين ، واستقبال القاهرة للأمير فيصل بن فهد رئيس الاتحاد العربي لكرة القدم في ٢٠/١٢ ، وأيضا في ٢٩/١٢ عندما استقبلت القاهرة محمد أبو العينين عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي ومباحثاته مع مسئول الحزب الوطني المصري تعلقت بالتعاون الحزبي بين البلدين .

- عقد اتفاقيات متعددة بين مصر وأطراف عربية مثل الاتفاق مع المغرب للتبادل السلمي في ١٢/٨ وقيمته ١٢ مليون دولار مناصفة بين البلدين ، والاتفاق الاعلامي بين مصر والبحرين في ٣٠/١٠ في أعقاب زيارة وزير الاعلام المصري للبحرين .

اتسمت ببعض الخصوصية . وفيما يلي متابعة لهذه التفاعلات المصرية مع تلك الأطراف :

١ - مصر والأردن :

مثلت التفاعلات المصرية - الأردنية في عام ١٩٨٦ نموذجا طيبا لعلاقات مصر مع دولة عربية ، إذ شملت قضايا عربية عامة كالقضية الفلسطينية ، وقضايا ثنائية اقتصادية وعسكرية ، كما اتخذت عدة صور مثل تبادل اللقاءات بين الرئيس مبارك والملك حسين ، وبين رئيسي وزراء البلدين ، وبين رئيسي برلماني البلدين ، فضلا عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون في مجالات مختلفة ، وحتى أن الخلافات التي ظهرت فيما بين البلدين عولجت بشيء من الهدوء السياسي ودون أي ضجيج إعلامي .

فيما يتعلق بالتسوية السياسية والجهود المبذولة لتحريك التنسيق الأردني - الفلسطيني فقد دارت تقريبا كل اللقاءات المصرية - الأردنية بمستوياتها المختلفة حول الموقف الفلسطيني الرافض للقراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ الصادرين من مجلس الأمن الدولي ما لم يتم تعديلها ليتضمنا ما يشير للحقوق القومية للشعب الفلسطيني . وقد استند الأردن لذلك الموقف في وقف العمل باتفاق عمان وفي تحميل المنظمة مسئولية تجميد عملية التسوية . وهو ما أعلنه الملك حسين في خطابه في ٢١/١٩ .

ونظرا لما حملته هذه التطورات من احتمالات بوقف التنسيق الكامل مع المنظمة - وهو الأمر الذي تستند إليه مصر في تحركاتها الدبلوماسية سواء ازاء أوروبا أو الولايات المتحدة - فقد بدا أن الدبلوماسية المصرية تواجه مأزقا حقيقيا ، وهو ما ظهر في التحفظ الرسمي وفي عدم التعليق الفوري على خطاب الملك حسين . وجاء أول تعليق على هذا التطور في بيان وزير الخارجية المصري أمام مجلس الشعب في ٢٤/٢ مؤكدا أن خطاب الملك حسين يقتضى التفكير الموضوعي المتأنى لكل ما جاء به وأن أول ما يسترعى الانتباه في هذا الخطاب هو تأكيد الملك حسين بأن مبادئ الاتفاق الأردني - الفلسطيني ومرتكزاته ستظل تجسد القواعد والأسس التي تحكم العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني .

عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بعقد قمة عربية ولكن دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بمسألة عودة مصر للجامعة العربية ، والمشكلات التفصيلية التي تثيرها .

والواضح أن الدبلوماسية المصرية لم تعر هذه المسألة أي اهتمام ، بل أن الرئيس مبارك عبر عن غضبه في مناسبات عديدة ازاء حال الجامعة العربية المتردى وصفها بالعجز عن الحركة .

الملاحظة الثانية :

تتعلق بالتفاعلات المصرية مع عدد من دول الخليج ، التي أخذت في التعمق في الشهور الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٨٦ ، وهي الشهور التي حملت معها نذر مخاطر عديدة على هذه الدول بفعل احتمالات اتساع رقعة الحرب بين إيران والعراق ، وأصرار إيران على الاستمرار في الحرب بما يعنيه ذلك من احتمالات إعادة صياغة خريطة التوازنات العسكرية والسياسية في المنطقة ، وهو ما تعتبره الدبلوماسية المصرية أمرا خطيرا . وجهر الملاحظة يتعلق بوجود علاقة قوية بين زيادة المخاطر في منطقة الخليج وبين تصاعد الاتجاه الخليجي إلى تعميق العلاقات مع مصر باعتبارها القوة العربية الوحيدة المؤهلة للعب دور مؤثر لعدم تردى الأوضاع في الخليج سواء بدعم العراق عسكريا أو الوقوف بحزم مع الدول الخليجية والحفاظ على كيانها السياسي . وقد أشارت وكالة الأنباء الكويتية إلى هذا الأمر في ١١/٢ حينما ذكرت أن الرئيس مبارك قد أكد في رسالة لأمير الكويت مساندة الحكومة المصرية والشعب المصري للكويت في حالة تعرضها لأي عدوان أجنبي ، وذلك على أساس أن الأمن العربي كل لا يتجزأ . وبذلك يبدو أن تطورات حرب الخليج قد ساهمت في مزيد من التقارب المصري مع الدول الخليجية وهو ما يعكس حقيقة أن الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التي تجمع بين مصر وهذه الدول تعد عاملا قويا في ترسيخ التعاون المصري - الخليجي . وقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بالتأكيد على العلاقة القوية بين أمن مصر وأمن منطقة الخليج ، وعلى قوة الاهتمام المصري باستقرار الأوضاع في الخليج العربي .

وإذا كانت المؤشرات السابقة تدل على درجة أكبر من الانفراج بين مصر والعديد من الدول العربية على وجه العموم ، فإن تفاعلات مصر مع بعض الأطراف العربية

تصريحات الرئيس مبارك على دور منظمة التحرير الفلسطينية .

ويعد لقاء الرئيس مبارك وبيرييز تم اطلاق الملك حسين على نتائج اللقاء والمواقف المصرية ازاء التطورات في المنطقة . وقد عكست التصريحات المصرية اتفاق مواقف مصر والأردن حول مفهوم المؤتمر الدولي واعتباره الطريق الأمثل لتسوية القضية الفلسطينية .

أما اللقاء الخامس بين الرئيس مبارك والملك حسين فقد جرى في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٨٦ واكتسب أهمية كبرى في ضوء التطورات التي أحاطت به ومست جبهات عديدة فلسطينية وخليجية ودولية . وكانت أبرز هذه التطورات هي جمود الموقف تماما بالنسبة للقضية الفلسطينية وضيق الأمل في إعادة التنسيق الأردني - الفلسطيني مرة أخرى في عام ١٩٨٦ ، وكذلك بروز انتقادات عربية وأيضاً اسرائيلية لفكرة عقد المؤتمر الدولي والبدء بلجنة تحضيرية وهو ما اتفق عليه من حيث المبدأ بين الرئيس مبارك وبيرييز ، وعدم تحمس الجانب الأمريكي للمؤتمر الدولي . وفي نفس الوقت أكد الملك حسين في خطابه أمام البرلمان الأردني في ١١/١ بأن الأردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني وإن يكون وأنه ليس بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأن الأردن ملتزم بقرارات القمة العربية بما يعني أن الأردن لن يدخل مفاوضات سلام دون مشاركة المنظمة أو نيابة عنها . أما حرب الخليج فكانت تشهد في ذلك الوقت تدهوراً حاداً بسبب تصاعد القتال وانتشار مخاوف حقيقية من احتمالات انتقال القتال إلى أماكن خليجية أخرى ، فضلاً عن انكشاف الصلات السرية بين إيران والولايات المتحدة واسرائيل .

ولذلك فقد كانت كل هذه التطورات موضوعات أساسية في مباحثات البلدين ، ومن التصريحات التي ألقاها الزعيمان اتضحت نقاط الاتفاق وهي :

- إن البلدين أكداً على ضرورة عقد المؤتمر الدولي لمتابعة عملية السلام .

- ادانة الاتصالات السرية التي جرت بين الولايات المتحدة وإيران وما تبعها من وجود شحنات أسلحة أمريكية حصلت عليها إيران ، واعتبار أن ذلك الموقف الأمريكي كسر لموقف الحياد المطلوب وسيؤدي إلى مزيد من تعقيد الموقف في الخليج وإلى استمرار

وقد عملت مصر بقوة في إطار الاتصالات مع الجانبين الأردني والفلسطيني فضلاً عن الجانب الأمريكي على مواجهة الموقف والبقاء على قوة الدفع لعملية التسوية وعدم توقفها مما عكس أولويات الدبلوماسية المصرية في الشهر الأول من عام ١٩٨٦ وسعيها إلى استمرار العمل وفق التنسيق الأردني الفلسطيني ، وعدم تحميل المنظمة وحدها مسئولية الجمود في عملية التسوية السياسية ومن هنا جاءت وساطات مصر بين الأردن والمنظمة والتي اكدها عرفات في تصريحات له في بلجراد ٣/٢٠ .

وفي هذا الواقع المتسم بالجمود تمت زيارة الملك حسين للقاهرة في ٣/٢٠ والتي استمرت بضع ساعات ، وكانت مسألة التبادل الأردني - الفلسطيني وإعادة العمل باتفاق عمان إحدى الموضوعات الرئيسية للمباحثات بين الملك حسين والرئيس مبارك وبعد أيام قليلة زار السيد ياسر عرفات القاهرة في إطار محاولة مصر إعادة استئناف الحوار والتنسيق الأردني - الفلسطيني ، ولقد وضع حرص مصر على إبقاء التنسيق الأردني - الفلسطيني في تصريحات للرئيس مبارك قبل لقائه مع المبعوث الأمريكي ميرفي في ٤/١٠ حين قال أنه إذا حدث سوء تفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أن كل شيء قد انتهى ومؤكداً أن مبادرة الملك واتفاق عمان ما زالتا قائمتين .

وفي اللقاء الثاني بين الرئيس والملك حسين الذي تم في العتبة ٥/١١ شملت المباحثات تطورات عديدة كتمتص محاولات عقد القمة العربية في المغرب ، والغارة الأمريكية على ليبيا ، والعلاقات الثنائية بين البلدين وأيضاً امكانية الحفاظ على التنسيق الأردني الفلسطيني . أما تطورات حرب الخليج فقد احتلت جزءاً هاماً في مباحثات الزعيمين في اللقاء الثالث بينهما في الاسكندرية ٨/٦ وهو الذي صدر عنه بيان مشترك جاء فيه أن الزعيمين أجريا محادثات مستفيضة تناولت الوضع العربي بشكل عام وركزت بشكل خاص على الاخطار الناجمة عن اصرار ايران على مواصلة حربها ضد العراق .

وحول نفس الموضوعات كان اللقاء الرابع في العاصمة الأردنية ٢/٢٨ لمدة ساعات قليلة ، وأثر اللقاء أكدت تصريحات الملك حسين على أهمية التنسيق العربي لمواجهة المخاطر وتجاوز العقبات ، كما أكدت

والأردن في ١٩٨٦ قدمت نموذجاً طيباً للتعاون الثنائي في المحيط العربي .

٢ - مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية :

تأثرت علاقات مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد كبير بمسألة تعثر الاتفاق الأردني - الفلسطيني الذي أوقف الملك حسين العمل به في ١٩/٢ ، وهو الاتفاق الذي مثل حجر الزاوية في رؤية مصر لحل القضية الفلسطينية حتى بعد خطاب الملك حسين المشار إليه ، وقد انطلقت رؤية مصر - بمشاركة بذلك رؤية الأردن - بأن على المنظمة أن تبحث الاعتراف بقراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ مقابل اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير على حد قول الرئيس مبارك في ١/٣٠ والذي اعتبر أنه إذا اعترفت منظمة التحرير بقراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ فستتم دعوتها لحضور المؤتمر الدولي ، وإذا دعيت فهذا يعد نوعاً من الإرضاء للمنظمة ، وبذلك تبلور الموقف المصري في بداية العام ، وقبل إنهاء الأردن العمل باتفاق عمان وفق الأسس التالية :

- أن اتفاق عمان هو قاعدة أساسية للتحرك نحو التسوية السياسية الشاملة .
- أن على المنظمة التوصل إلى صيغة للاعتراف بقراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ .
- بعد أن تصل المنظمة إلى هذا القرار يمكن حدوث اعتراف متزامن بين المنظمة وإسرائيل .
- أن تسعى المنظمة إلى المشاركة في المؤتمر الدولي للتوصل إلى التسوية السياسية .

وفي الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ بدا أن مصر بمؤسساتها السياسية المختلفة تؤكد على دور المنظمة في معادلة الشرق الأوسط وأهمية قيادتها لقيام بدور إيجابي . وجاءت هذه المواقف المصرية الواضحة في وقت كانت تجرى فيه جهود مكثفة بين الأردن والمنظمة من جهة ، والأردن والولايات المتحدة من جهة أخرى بغرض التوصل إلى صيغة يمكن من خلالها أن تقابل الولايات المتحدة اعتراف المنظمة بقراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ باعتراف أمريكي بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره ، وهو الأمر الذي رفضه الجانب الأمريكي رفضاً باتاً ، وكان سبباً في تعثر عملية التنسيق الأردني - الفلسطيني .

الحرب فترة أطول في وقت تتجه فيه الجهود إلى وقف الحرب بين البلدين ، وأن هذا التطور يشكل تهديداً للكيان العربي كله .

- ادانة سياسة الاستيطان التي أعلنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية ، واعتبارها تضرر بشدة القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تعقيد عملية السلام .

وقبل نهاية العام حدث اللقاء السادس والذي جاء عقب تطويرين هامين وهما تصاعد حرب المخيمات في لبنان ، ودعوة مصر للمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية الخامسة في ٢٦ يناير ١٩٨٧ بالكويت . وأعلن وزير الخارجية المصري في ١٢/٢٠ أن المباحثات أكدت تطابق وجهات النظر بين البلدين وأنها متفقتان على عدم تجسيد الموقف أمام مسيرة السلام وأن مصر وجدت استعداداً طيباً لدى الأردن فيما يتعلق بالحوار الأردني - الفلسطيني .

أما على صعيد التفاعلات الثنائية فقد حاول البلدان إيجاد أرضية قوية للتعاون المشترك في المجالات الصناعية والتجارية ومجالات الاتصالات والمواصلات ، وكذلك في مجال التعاون البرلماني . ويمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد قفزات هامة في هذا الصدد وهما تكشف عنه مجموعة اللقاءات التي تمت بين مسئولى البلدين ومجموعة الاتفاقيات المختلفة التي وقعت في المجالات العديدة . فقد عقدت اللجنة العليا المشتركة المصرية - الأردنية اجتماعين الأول في نهاية أبريل بالأردن ، والثاني في نهاية أكتوبر في القاهرة . وفي الجولة الأخيرة من الاجتماعات وقعت ثلاث اتفاقيات للتعاون في مجال التنقيب عن البترول وتبادل المجرمين ، ومكافحة المخدرات .

كما غطت اتفاقيات أخرى قطاعات السياحة والكهرباء والإعلام .

وفي شهر نوفمبر ١٩٨٦ تمت الموافقة على مشروع تأسيس الشركة المصرية الأردنية للاستثمار والتنمية برأسمال ٥٠٠ مليون دولار وتعمل في مجالات تصنيع الأعلاف وتربية الأسماك والمقاولات والنقل البحري .

كما أمكن حل مشكلة العمالة المصرية التي تعمل في الأردن بدون تصاريح عمل .

وتدل النظرة السريعة على مجالات التعاون بين البلدين على أنها مجالات شاملة وأن علاقات مصر

ومع التعثر الذي بدأ في الاتصالات الأردنية - الفلسطينية ، برزت مصر كمحور مشترك للاتصالات بين الأردن من ناحية ، والمنظمة من ناحية أخرى ، وبرز ذلك في الاتفاق على حدوث زيارتين منفصلتين لكل من الملك حسين وياسر عرفات للقاهرة . في الوقت الذي ذكرت فيه الأهرام ١٣/٢ أن مصر تجري اتصالات دبلوماسية من أجل التوصل إلى صيغة توفيقية تربط بين حق تقرير المصير الفلسطيني والاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ ، أو بمعنى آخر التوفيق بين مطالب واشنطن وطموحات المنظمة القومية المشروعة . وجاءت هذه الاتصالات في ظل بيان للخارجية الأمريكية صدر في ١٠/٢ وأعترف بأن القرار ٢٤٢ لا يلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فيما اعتبر فاتحة لأن تتجاوز واشنطن مواقفها التقليدية المؤيدة لإسرائيل ، وأن يفتح الباب أمام الجانبين الأردني والفلسطيني لتنسيق مواقفهما في ضوء هذا التطور .

في هذا الوقت تمت زيارة عرفات الأولى للقاهرة في ٢/١٣ ومشيرا إلى أن مباحثاته مع الملك حسين توقفت بسبب التعتن الأمريكي وبسبب التحيز الأمريكي الأعمى لوجهة النظر الإسرائيلية التي تنكر حق الوجود وحق تقرير المصير لخمس ملايين فلسطيني .

وفي هذه الزيارة الأولى التقى عرفات والرئيس مبارك ود . علي لطفى رئيس الوزراء ، وفي اجتماع عرفات ود . علي لطفى تم التباحث حول الصيغ الثلاث التي اقترتها المنظمة فيما يتعلق بموقفها من قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، وطلب عرفات أن تقوم مصر بعرض هذه الصيغ على الجانب الأمريكي .

وحول نفس الموضوعات دارت مباحثات مبارك وعرفات الذي أمكنه عرض وجهة النظر الفلسطينية في أهمية الربط بين قبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وقد اكتسبت زيارة عرفات ومجموعة المسؤولين الفلسطينيين أهمية خاصة في سياق علاقات مصر والمنظمة ، فقد كانت القمة الثانية بين مبارك وعرفات ، وتعامل معها الإعلام المصرى الرسمى بشيء من رحابة الصدر حيث أتيح لعرفات أن يقدم وجهة النظر الفلسطينية كاملة مع عرض للضغوط الأمريكية التي مورست على قيادة المنظمة ، كذلك أتيح لعرفات أن يقابل قادة الأحزاب المصرية جميعها ، وعدد من الشخصيات العامة والصحفيين وبعض ممثلي الاتحادات النقابية

العربية والمصرية ، وفي إطار نفس الزيارة أمكن حل عدد من المشكلات المتعلقة بوجود الفلسطينيين في مصر ، وقد بدأ أن الزيارة قد حققت ما تهدف إليه ولا سيما تعميق التفاهم المصرى - الفلسطينى وإقرار حق كل طرف في أن تكون له رؤيته الخاصة بعملية التسوية دون ضغوط من الطرف الآخر ودون أن يكون لذلك أثر على قوة العلاقات التي تربط بينهما . وبالنسبة لمصر فقد دللت الزيارة على أن مسألة الرهان على عزل مصر قد أصابها الكثير من الغشل خاصة وأن المنظمة يهمها التزام مصر بهذا الدور القومى .

ومن مجمل ما أكده الرئيس مبارك عقب المباحثات مع عرفات في ١٦/٢ يمكن بلورة الموقف المصرى إزاء التعثر الأردنى - الفلسطينى وإزاء الجهود الفلسطينية ذاتها كالآتي :

- أن مصر تهتم بمساعدة الطرفين الأردنى والفلسطينى على التوصل إلى صيغة مرضية يمكن على أساسها عقد المؤتمر الدولى .

- أن مصر - بعد الاستماع لوجهتى نظر الطرفين يمكنها أن تقوم بدور الوساطة لمساعدتهما .

- أن مصر تهتم - في هذه الأثناء - باستمرار التنسيق الأردنى - الفلسطينى .

- أن مسئولية قيادة المنظمة هي التوصل إلى الصيغة المقبولة فلسطينيا لقبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وهذه الجزئيات الأربع وأن تضمنت استعدادا للتوسط بين الأردن والمنظمة إلا أنه يمكن القول أن صيغة هذه الوساطة المصرية لم تكن قد تبلورت في خطوات محددة ويبدو أن ذلك كان منطقيا نظرا لأن الدبلوماسية المصرية لم تكن قد استمعت بعد لوجهة النظر الأردنية .

ومع إعلان الملك حسين وقف التنسيق الأردنى - الفلسطينى في ١٩/٢ بدأ أن الدور المصرى أكثر ضرورة ولا سيما في ضوء تمسك الدبلوماسية المصرية بمبدأ استمرار العمل باتفاق عمان ، وهو ما أثار احتمالات عقد لقاء قمة بين مبارك وحسين وعرفات .

ومع استمرار الموقف المتأزم بين المنظمة والأردن لم تتغير تقريبا عناصر الموقف المصرى وأن برز نوع من التأكيد على أهمية التمسك باتفاق عمان . وحتى أبريل كانت المؤشرات تدل على أن الدبلوماسية المصرية تعمل في إطار رؤية متوازنة سواء تجاه الأردن أو تجاه المنظمة ، وفي ظل هذه الرؤية المتوازنة جاء لقاء عرفات

مع الرئيس مبارك في ٢٤/٣، ٢٧/٤ وهما اللقاءان اللذان اثارا الاحتمالات حول وجود دور مصري لتجاوز الازمة الاردنية - الفلسطينية ومتابعة الاتصالات بين حسين وعرفات من ناحية ، وحث الجانب الأمريكي على التعامل بشكل ايجابي مع إحدى الصيغ الثلاث التي اقترنها المنظمة للربط بين قراري ٢٤٢، ٢٢٨ وبين الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى . وقد استندت هذه الاحتمالات إلى واقعيتين : الاولى لقاء مبارك وحسين الذي تم قبل لقاء مبارك وعرفات في ٢٤/٣ بأيام قليلة ، والثانية هي قيام المبعوث الأمريكي ريتشارد ميرف بجولة في المنطقة زار خلالها القاهرة في بداية مارس وابلغ خلالها موقف واشنطن السلبي تجاه الصيغ الفلسطينية الثلاث .

انتهت زيارة عرفات الثانية في آخر ابريل ، كما استمرت عناصر موقف الازمة الاردنية الفلسطينية - الأمريكية كما هي ، مما عكس جمودا حقيقيا في عملية التسوية السياسية وتمسك كل طرف بوجهة نظره ، كما عكس فشل أي دور للوساطة من أي طرف آخر . وبالرغم من هذه الدلالات التي تبلورت بوضوح منذ نهاية الثلث الاول من عام ١٩٨٦ ، إلا أن الاتصالات بين المسؤولين المصريين والفلسطينيين لم تتوقف ، كذلك فإن مصر من جانبها لم تغير مواقفها تجاه مسألة دور المنظمة المركزي والضروري لحل القضية الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولي . وبالرغم من عدم قدوم عرفات للقاهرة منذ ابريل وحتى نهاية العام ، فقد أثبتت الاحداث تمسك الدبلوماسية المصرية بدور المنظمة وجأت الاحداث التي اكدت فيها مصر هذا الموقف على النحو التالي :

- انتقاد مصر غير المباشر لوجهة النظر البريطانية التي عبرت عنها مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا أثناء زيارتها لإسرائيل في منتصف شهر مايو والتي دعت فيها إلى إنشاء منظمة فلسطينية بديلة ، وقد بلور د . عصمت عبد المجيد رفض مصر لهذه الدعوة البريطانية بقوله في ٥/٢٨ من حديث له لهيئة الإذاعة البريطانية أن مصر ترى دائما احترام استقلالية القرار الفلسطيني وأن يترك أمر اختيار القيادات الفلسطينية للشعب الفلسطيني نفسه ، وليس لأي طرف أوجهة أن تتدخل في شئونه .

- رفض مصر لفكرة إسرائيلية بعودة قطاع غزة للإدارة المصرية ، وهو ما كان محلا للاتفاق مع المنظمة متلما أشار إلى ذلك صلاح خلف ٧/٨ باعتبار أن ذلك

لا يكفل حق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من التراب الفلسطيني ، وهو المطلب الشرعي للشعب الفلسطيني .

- استمرار الاتصالات الفلسطينية - المصرية سواء عبر إرسال الرئيس مبارك رسائل لعرفات كما حدث في ٨/٩ عقب مباحثات مبارك - حسين الرابعة والتي تمت في الاسكندرية في مطلع أغسطس ، أو عبر استقبال وفود فلسطينية والتباحث معها مثلما تم في ١/٨ عندما قدم إلى القاهرة وفد فلسطيني برئاسة نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وتوجيه عرفات رسالة خطية إلى الرئيس مبارك في ٨/٩ ، وكذلك في ٢٤/١٢ عندما تباحت الرئيس مبارك وهاني الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح والمستشار السياسي لعرفات والذي قام بتسليم الرئيس مبارك رسالة خطية من عرفات حول دور مصر في دعم القضية الفلسطينية .

- التقاء مصر والمنظمة في موقفيهما المعلنين من ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام ومشاركة المنظمة فيه والتأكيد على صيغة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهو ما بدا في كلمة مصر في مؤتمر قمة دول عدم الإحتياز الثامن الذي عقد في هراي في مطلع سبتمبر ، وأيضا في كلمة مصر أمام الأمم المتحدة في بدء مناقشتها لقضية الشرق الأوسط في ٢٢/١١ .

- ترحيب مصر باللقاء الفلسطيني - الإسرائيلي الذي تم في رومانيا في ١١/٧ بين وفد من الأحزاب اليسارية الإسرائيلية وفود فلسطيني ضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ، وجاء ترحيب مصر باللقاء باعتباره متمشيا مع ما تنادي به الدبلوماسية المصرية من ضرورة الحوار والتفاهم على حد تعبير د . بطرس غالي في ١١/٨ .

- مطالبة مصر بوقف سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي أعلن عنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الإسرائيلية .

- إتخاذ مصر موقف أدانة لحرب الخيما الفلسطينية التي اندلعت عدة مرات أثناء العام ، والدعوة إلى وقف هذه الحرب .

السوداني برئاسة الصديق المهدي مرجحة بهذا الفوز باعتباره تعبيراً عن إرادة الشعب السوداني ، ومصر من جانبها لا تملك سوى احترام هذه الإرادة .

ومنذ مطلع العام ، وسواء قبل الانتخابات السودانية أو بعدها ، جاءت تفاعلات المثقفين المصريين والسودانيين أكثر نشاطاً من ذي قبل ودارت أكثر هذه التفاعلات حول كيفية صياغة علاقة مصرية سودانية تحقق مصالح الطرفين حكومة وشعباً ، وترضى عنها القوى السياسية المختلفة في البلدين . في هذه الحوارات طرحت القوى السودانية المشاكل الملقة بين مصر والسودان كالتالي :

١ - مشكلة الحدود المصرية - السودانية والتي تعرف بمشكلة حلايب والتي يعتقد أن بها معادن وبترولاً ، وهي مشكلة أثيرت في وزارة عبد الله خليل عام ١٩٥٨ ثم خمدت دون حل خاصة منذ أن سحب السودان في عام ١٩٧١ هذه المشكلة من مجلس الأمن الدولي .

٢ - مشكلة اتفاقية وادي النيل التي عقدت بين البلدين في عهد إبراهيم عبود عام ١٩٥٩ ، وهذه الاتفاقية بنظر القوى السودانية مجحفة ومن الضروري إعادة النظر في بنودها .

٣ - مشكلة ميثاق التكامل السياسي والاقتصادي بين مصر والسودان الذي وضع ميثاقه في ١٩٨٢ ، وهو التكامل الذي لم يعبر عن رغبة الشعبين المصري والسوداني ، بل رغبة النظامين في ذلك الوقت ، ولذلك لم يكن تكاملاً جدياً واقتصر على الشكليات والمراسم ، وجاءت المشروعات الاقتصادية غير ذات جدوى حقيقة لانفتقارها إلى التمويل المناسب ، كما أنه استخدم في حماية نظام الرئيس نميري ضد القوى السودانية الوطنية التي سعت إلى إسقاطه في مناسبات عديدة .

٤ - اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين والتي لعبت دوراً كبيراً في توفير القطاء الأمني لنظام الرئيس نميري ، في وقت غابت فيه الحدود الفاصلة بين التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية والتي هي الموضوع الأصلي لعمل الاتفاقية .

٥ - قضايا تعليمية مرتبطة بدور فرع جامعة القاهرة في الخرطوم وبالمناهج الدراسية المصرية للطلبة السودانيين .

٦ - عدم اهتمام الجماعة الثقافية المصرية بالسودان وبإجراء دراسات جدية عنه .

٣ - مصر والسودان :

إذا كانت علاقات مصر والأردن قد مثلت نموذجاً لتنمية التعاون الثنائي عام ١٩٨٦ ، فإن الأمر يعد مختلفاً بالنسبة لمصر والسودان وتحديداً منذ أبريل ١٩٨٦ ، حيث جرت الانتخابات السودانية والتي أسفرت عن فوز حزب الأمة بزعامة الصديق المهدي . لم تكن نتائج الانتخابات السودانية حداً فاصلاً في تاريخ السودان وتطوره السياسي وحسب ، بل كانت أيضاً حداً فاصلاً في تاريخ العلاقات المصرية - السودانية ، سواء على المستوى الرسمي بين الحكومتين المصرية والسودانية أو على المستوى الشعبي ولا سيما بين الأحزاب السودانية بمختلف اتجاهاتها والأحزاب المصرية جميعها . ففي أثناء الحملة الانتخابية للأحزاب السودانية طرح موضوع العلاقة مع مصر كأحد الموضوعات الهامة التي برزت حولها الفروقات بين الأحزاب السودانية وبعضها ، وكان القاسم المشترك بين هذه الأحزاب السودانية المتنافسة هو إعادة تشكيل العلاقة مع مصر على أسس جديدة تختلف عن تلك التي كانت موجودة طوال فترة الحكم السابق .

وكان لمصر من جانبها - حكومة وأحزاباً وإعلاماً رسمياً أو حزبياً - أداء مميز في معالجة هذه الأفكار السودانية التي طرحت ، وحمل بعض منها أدانة صريحة ومباشرة لكثير من السياسات المصرية ، وحمل البعض الآخر أفكاراً مناقضة تماماً انطلقت من أهمية وأزلية العلاقة السودانية - المصرية . وبفوز حزب الأمة بأغلبية الأصوات الانتخابية وتولييه قيادة الحكومة السودانية كانت عملية إعادة تقييم العلاقات المصرية - السودانية بمثابة القضية الأم أو بالأحرى القضية الرئيسية بين البلدين ، خاصة وأن الحكومة العسكرية الانتقالية برئاسة سوار الذهب وقبل إجراء الانتخابات السودانية بأيام قليلة ، وتحت ضغوط الكثير من القوى الوطنية والحزبية في السودان ، أقدمت على إلغاء العمل باتفاقيات التكامل المصري السوداني نظراً لأنها وقعت في عهد الرئيس السابق نميري واعتبرت إحدى موارث عهده المرفوضة سودانياً . وكانت الاستجابة المصرية الرسمية متفهمة ليواعث القرار السوداني ، وأيضاً جاءت ردود الفعل المصرية إزاء فوز حزب الأمة

وإذا حاولنا إلقاء الضوء على جملة القضايا التي كانت محلًا لتفاعلات البلدين على المستوى الرسمي فسوف نجد أنها لم تختلف كثيرًا عن القضايا التي تبادل المثقفون ويمثلها القوى السياسية المختلفة في البلدين الحوار حولها ، وفيما يلي عرض لهذه القضايا والتفاعلات الرسمية حولها :

١ - قضية اتفاقيات التكامل :

احتلت هذه القضية جزءًا هامًا من الحوار السياسي بين قيادتي البلدين طوال عام ١٩٨٦ ، وكانت النقطة الأساسية في الطرح السوداني الرسمي أنه من الضروري إعادة النظر في مؤسسات وهياكل التكامل بين البلدين . وقابل هذا الطرح موقف مصري مؤداه أنه رغم الاعتراف بأهمية التكامل وضروريته للبلدين فإن مصر ترحب بالفعل بما يطالب به السودان من إعادة النظر في أسلوبه ، وفي ٣ / ٢١ صدر قرار الحكومة السودانية بحل مؤسسات التكامل دون التشاور المسبق مع الجهات المصرية ، وطبقا لما أذاعته وكالة الأنباء السودانية فإن الحكومة السودانية قررت حل المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاقية التكامل لعام ١٩٨٢ مع مصر ، وأن مجلس الوزراء السوداني قرر عرض الاتفاقية مرة أخرى على الجمعية التأسيسية التي سيختار أعضاؤها في الانتخابات الحالية للنظر في استمرار العمل بها ، وجاءت التفسيرات اللاحقة لهذا القرار بأنه لا يعني انسحاب السودان من الاتفاقية وإنما تجميدها لحين عرضها على الجمعية التأسيسية . وجاء رد فعل مصر على هذا القرار وبه الكثير من رحابة الصدر وأعلن أنه يمكن للبلدين أن يتفاهما في أي قضية بما في ذلك التكامل وأنه سبق لمصر أن اتخذت عدداً من إجراءات التقشف في مجال التكامل وأن مصر لا يهمها أشكال معينة للعلاقة وأن المهم هو جوهر تلك العلاقة .

وقد كان واضحاً أن القرار السوداني جاء بفعل ضغوط الحملة الانتخابية التي كان يعيشها السودان في ذلك الوقت ، ووجود قوى سياسية عديدة رغبت في فك العلاقة الخاصة مع مصر .

وبعد انتهاء الانتخابات السودانية ، بدا أن الطرفين المصري والسوداني قد اتفقا على إعادة النظر في عملية التكامل ، وهو ما أكدته وزير الخارجية السوداني بعد أول لقاء له مع الرئيس مبارك في ٦ / ٢٦ حين قال أن التكامل بين مصر والسودان يخضع - الآن - لدراسة

وأعية وحقيقية وشريعة واقتصادية .

وبعد لقاء الصداق المهدي والرئيس مبارك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا أعلن المهدي في ٨ / ٢ أن السودان سوف يقترح صيغة بديلة للتكامل .

وبإعادة النظر في اتفاقيات التكامل ، تكون أسس علاقات البلدين مرشحة لإعادة صياغتها ، والمأمول أن تأتي تعبيراً عن إرادة الشعبين من ناحية ، وأن تأتي بعيدة عن مطالب الاتفاقيات القديمة من ناحية ثانية . والمتنظر أن تكون هذه العملية هي جوهر التفاعلات الرسمية بين البلدين عام ١٩٨٧ .

ب - قضية تسليم الرئيس نميري :

تمثل هذه المسألة حجر عثرة لدى قطاعات سودانية عديدة في رؤيتهم للتنمية وتطوير العلاقات مع مصر ، وأثناء الحملة الانتخابية السودانية والتي جرت في شهر أبريل وضع أن هناك تركيزاً على هذا المطلب من غالبية إن لم يكن كل القوى السياسية السودانية ، وتتلخص وجهة النظر السودانية بأن جعفر نميري بالنسبة لشعب السودان هو « مجرم » أساء في حق شعبه وأن على مصر أن تتبادر بتسليمه إلى السودان لمحاكمته على أفعاله التي ارتكبتها في حق الشعب السوداني .

أما وجهة النظر المصرية فتقوم على أساس عدم تسليم الرئيس نميري وذلك لسببين :

الأول : إن عدم تسليم نميري كان مطلباً للحكومة السودانية المؤقتة والتي رأت أن بقاء نميري في مصر سوف يساعد على السيطرة عليه وعلى تحركاته .

الثاني : نابع من موقف مصر التاريخي من مسألة اللاجئين السياسيين والقائم على عدم تسليم اللاجئين السياسيين تحت أي ظرف ، وهو الأمر المتفق عليه في الدستور المصري في المادة ٥٢ . وحين أشيع أن الرئيس نميري يمارس في مصر دوراً سياسياً ضد السودان ، حرصت مصر على نفي ذلك تماماً في نفس الوقت الذي دعت فيه إلى أهمية تجاوز هذه المسألة والنظر إلى المستقبل . على أن الجانب السوداني لم يقنع بوجهة النظر المصرية ، وأقامت نقابة المحامين السودانييين دعوى أمام القضاء المصري لتسليم نميري . وفي مباحثات الرئيس مبارك والسيد أحمد الميرغني رئيس مجلس رأس الدولة السوداني اتفق على - كما أعلن ذلك الرئيس السوداني في ٧ / ٧ - أن الحكومتين السودانية

والمصرية سوف تلتزمان بما يقره القضاء المصرى بشأن تسليم الرئيس السابق نميرى ، وأن أوراق القضية قد سلمت إلى الحكومة المصرية كما سلمت الاتهامات والممارسات . وبهذا الاتفاق لم تعد مسألة تسليم نميرى مسألة سياسية ، وإنما أصبحت مسألة فقهية وقانونية والكلمة الأخيرة فيها للقضاء المصرى .

جـ - العلاقات العسكرية :

كانت مسألة العلاقات العسكرية - السودانية مثلها مثل مسألة تسليم نميرى ، إحدى القضايا التى أثير حولها الكثير من الجدل بين القوى السياسية السودانية أثناء الانتخابات ، وتلخصت وجهة النظر السودانية فى اتفاقية الدفاع المشترك أنها قد استغلت لحماية نظام الرئيس نميرى ، وأثناء الانتخابات السودانية كان قرار الحكومة المصرية بإرسال شحنة من الأسلحة والذخائر المصرية قيمتها ٨ ملايين دولار كهدية للسودان وذلك فى إطار بروتوكول عسكري قيمته ٣٠ مليون دولار ، ثم جاءت الشحنة الثانية فى شهر يوليو وضمت ٢٤ عربة مدرعة ومهمات عسكرية قيمتها ١٢ مليون دولار .

وحين أعلن الصادق المهدى فى ٧/٨ أن الحكومة السودانية تفكر فى إعادة النظر فى المعاهدة العسكرية مع مصر ، كانت وجهة النظر المصرية هى أن مصر ليست هى الطرف الذى طلب عقد المعاهدة وإذا كانت الحكومة السودانية تفضل إلغاءها فليس لدى مصر أى اعتراض على ذلك .

د - العلاقة السودانية - الليبية :

أثيرت هذه القضية فى العلاقات المصرية - السودانية باعتبار أن من المحتمل أن يؤدى تطور العلاقات السودانية - الليبية إلى انعكاسات سلبية على علاقات مصر والسودان ، وأنه إذا كان من حق السودان حكومة وشعباً أن يصوغ علاقاته وتوجهاته الخارجية بما يتوافق مع أهدافه الوطنية ، فإن من حق مصر أيضاً أن تضع فى الحسبان مصادر التوتر المحتملة ، خاصة فى ضوء التحركات الليبية الساعية إلى تأليب السودان ضد مصر ، مثلما ظهر أثناء زيارة العقيد القذافى إلى السودان فى منتصف سبتمبر ، وهى الزيارة التى شهدت تصريحات قاسية ضد مصر وشعبها أطلقها العقيد القذافى .

ويبدو أن القلق المصرى الرسمى هو الذى دعا رئيس

الوزراء الصادق المهدى إلى التأكيد فى ٩/٢١ بأن زيارة العقيد القذافى إلى السودان لن تؤثر على العلاقات مع مصر ، باعتبار أن علاقات السودان مع جميع جيرانه تقوم على أساس عدم التبعية لأى طرف أو محور . وإلى جانب القضايا السابقة دارت عدة تفاعلات رسمية بين الطرفين كان أبرزها :

- المباحثات الاقتصادية التى تمت فى الخرطوم فى شهر فبراير ، وفى القاهرة فى شهر يوليو ، والتى دارت حول إمكانية التوقيع على بروتوكول للتبادل التجارى إلى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه .

- تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين ، وكانت أهم الزيارات التى قام بها مسئولون سودانيون إلى القاهرة بعد انتخابات شهر أبريل ، زيارة السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى فى شهر يوليو ، والتى جرت خلالها المباحثات الموسمية المصرية - السودانية ، وزيارة محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى والتى تقابل خلالها والرئيس مبارك فى ٨/٦ ، كما استقبل الرئيس مبارك فى ١١/١٨ السيد محمد الحسن عبد الله عضو مجلس رأس الدولة السودانى . وفى ١١/٢٤ وصل إلى القاهرة وزير الداخلية السودانى الذى تقابل مع رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ووزير الداخلية المصرى . وفى ١٢/١٢ قدم إلى القاهرة السيد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية ورأى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وفى ٢٧/١٢ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية السودانى وتم بحث تنسيق مواقف البلدين فى إطار الاعداد للقمّة الإسلامية الخامسة التى عقدت بالكويت فى يناير ١٩٨٧ .

أما الزيارات التى قام بها مسئولون مصريون إلى السودان فتشمل زيارة وفد الأحزاب السياسية المصرية لحضور اجتماع الجمعية التأسيسية السودانية ، وقد شكل هذا الوفد المصرى من ممثل الأحزاب الوطنى العمل ، الاحرار ، الأمة ، وحمل الوفد معه رسالة تهنئة من الرئيس مبارك إلى القادة السودانيين ، وجاء سفر الوفد المصرى تعبيراً عن الاهتمام الرسمى والحزبى بالانتخابات السودانية وبالتعامل مع قادة السودان من جميع الأحزاب والقوى السياسية . ثم زيارة وزير الاعلام المصرى إلى الخرطوم فى ١٧/٢ ، والتى تباحث خلالها مع نظيره السودانى حول تنسيق الاعلام بين البلدين .

٤ - مصر وسوريا :

لم يحمل عام ١٩٨٦ أى جديد بالنسبة للعلاقات التوتر والتباعد بين مصر وسوريا . كذلك فإن الاعلام المصرى لم يتعامل مع المواقف السورية المضادة للسياسة المصرية بشيء من الحدة او العنف الملفت للنظر . وقد حرصت الدبلوماسية المصرية على التأكيد بأنه لا خلاف مع الشعب السورى ، وأن مصر لا توافق على السياسة السورية في نقطتين وهما - على حد قول وزير الخارجية المصرى لمجلة النهار العربى والدولى في ٥/٩ .

١ - محاولة استقطاب الحركة الفلسطينية وتسخيرها لأغراضها .

٢ - محاولة اعتبار لبنان امتدادا للسياسة السورية ، وقد اشار الوزير المصرى إلى إمكانية تحسين العلاقات مع نظام الحكم في سوريا شريطة أن تغير سوريا سياستها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه لبنان وعدم التدخل في شئونه .

ونظرا لعلاقات مصر الوثيقة مع الاردن الذى تطورت علاقاته بصورة إيجابية مع سوريا في مطلع العام ، فقد أثير احتمال أن يلعب دورا في تقريب وجهات النظر بين مصر وسوريا ، إلا أن وزير الخارجية المصرى نفى حدوث ذلك . وقبل نهاية العام دعا الرئيس مبارك في ١٢/٤ إلى التخلص من أسلوب السباب في التعاملات العربية مشيرا إلى أنه لا يرى ما يبرر وجود قطيعة مصرية - سورية لأن اختلاف الاجتهادات والأساليب لا ينبغي أن يبرر القطيعة ولا يجب أن يكون سببا فيها . وفى هذه الاثناء كانت مصر الشعبية تتحرك في اتجاه سوريا في إطار محاولة لحثها على العمل على وقف حرب المخيمات الفلسطينية التى كانت تدور على أشدها في كثير من المواقع اللبنانية بين القوى الفلسطينية وبين قوى لبنانية تؤيدها سوريا . وجاءت أولى الخطوات في صورة برقية بعث بها زعماء أحزاب المعارضة المصرية الخمسة في ١٢/٣ إلى الرئيس السورى حافظ الأسد وعدد من الزعماء والمسؤولين العرب طالبوا فيها بوقف الهجوم الدامى على المخيمات الفلسطينية في لبنان . وفى ١٢/٤ سافر وفد من أحزاب المعارضة برئاسة المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل إلى دمشق

حيث تقابل هناك وعدد من المسؤولين السوريين واللبنانيين - وبعد انتهاء الزيارة ذكر المهندس ابراهيم شكرى أن وفد الأحزاب السياسية المصرية لم يكن يستهدف وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين واللبنانيين ، بل كان يستهدف التعرف عن قرب على الأفكار ، والأوضاع اللبنانية ، مما عكس معارضة سوريا لأهداف وفد الأحزاب السياسية المصرية الأصلية والتى كانت تتركز حول دفع سوريا إلى العمل على وقف حرب المخيمات ، وبعد عودة الوفد الحزبى المصرى صدر بيان جاء فيه تأييده ضرورة تسليح المخيمات الفلسطينية - وهو عكس الموقف السورى والقوى اللبنانية التى تؤيدها - باعتبار أن ذلك ضرورة للدفاع عن النفس ، كما طالب البيان سوريا بأن تعمل على وضع حد لحرب لبنان وأن تسعى لاستقرار العلاقات اللبنانية الفلسطينية المناضلة .

ومن هذا البيان يتضح أن الوفد الحزبى بعد تعثر مهمته في دمشق قد حمل سوريا مسئولية تدهور الأوضاع في لبنان باعتبارها القوة العربية الأكثر دخلا في الشئون اللبنانية ، ويعد ذلك نقطة اتفاق رئيسية مع التفسيرات الرسمية للدبلوماسية المصرية حول تدهور الأوضاع في لبنان .

٥ - مصر وليبيا :

لم تكن المواجهة الليبية - الأمريكية والتى تصاعدت خلال الثلث الأول من هذا العام بعيدة عن مصر - فمن ناحية كانت هناك اتهامات العقيد القذافي بأن مصر تشارك الولايات المتحدة في الاستعداد للعدوان أو في العدوان الفعل على ليبيا ، ومن ناحية ثانية كانت مصر بدورها تنفى ذلك وترفض مشاركة الولايات المتحدة في أى عمل يوجه ضد ليبيا .

وقد تبلور موقف مصر تجاه الأزمة الليبية - الأمريكية حول خليج سرت في الأعراب عن القلق والدعوة إلى ضبط النفس والعمل على وقف كافة أعمال العنف والتوتر في المنطقة ، وهو ما جاء في بيان للخارجية المصرية في ٣/٢٦ .

وإزاء تهديدات العقيد القذافي في ٣/٢٩ تجاه مصر - بالإضافة إلى إيطاليا وأسبانيا - محملا إياها نتائج المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبار أن هناك علاقات عسكرية مصرية - أمريكية ، أعلنت رفض هذه

- أن يطن القذافي إدانته للارهاب وأن يفلق جميع معسكرات الارهاب القائمة في ليبيا .
- ضرورة التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان الذي تعتبره مصر عمقها الاستراتيجي فضلا عن عدم التدخل في شئون تشاد الذي يؤثر على الارضاح في السودان .

- أن مصر ترى أن أسلوب الزيارات السرية والمباحثات السرية التي تتعارض مع المواقف المعلنة ليس هو الأسلوب الأمثل لتحقيق التضامن العربي .
وفيما تبقى من العام لم يحدث أى اتصال مباشر مصري - ليبي استهدف تسوية التوتر القائم بين البلدين في حين استمر العقيد القذافي في إدانة السياسة المصرية وبلغ هجومه الذروة حين أعلن أنه سيعمل على إسقاط النظام المصري مع بقية الأنظمة الأفريقية التي تقيم علاقات مع إسرائيل وذلك لدى وصوله إلى العاصمة السودانية في ٩/٩ ، وهي التصريحات التي أثارت استياء بعض القوى السودانية . كذلك ظهر هذا التوتر الليبي - المصري جليا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذي عقد في هراي .
وتعبيرا عن معارضة مصر للوجود الليبي في تشاد ، أكد د. بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية في ١١/١٦ أن مصر تدعو استمرار الاحتلال الليبي لتشاد وتؤيد كل ما يؤدي لدعم استقلال تشاد وسيادتها .

٦ - مصر والعراق :

شهد عام ١٩٨٦ تفاعلات مختلفة بين مصر والعراق تجاوزت موضوعي الحرب العراقية - الإيرانية وتعزيز العلاقات الثنائية لتشمل أيضا تفاعلات أخرى تعلقت بظروف المصريين العاملين في العراق .
على صعيد الحرب العراقية - الإيرانية فإن لمصر موقفا ثابتا يقوم على تأييد العراق ومساندته ، وفي نفس الوقت دعوة الطرفين المتحاربين إلى وقف القتال وبدء مفاوضات شاملة . وقد تبلور ذلك في المشروع الذي قدمته مصر إلى مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شهر أبريل ، وتضمن المشروع المصري الدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وتطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو بالغزو المسلح ، وانسحاب كافة القوات الإيرانية من الأراضي العراقية إلى ما وراء الحدود الدولية ، وبدء مفاوضات بين

التهديدات مؤكدة على عدم مشاركة مصر في أي عمل عسكري ضد ليبيا تحت أي ظروف . وفي إطار تأكيد هذا الموقف الرسمي ذكرت « الأهرام » في ٢/٢١ أن مصر رفضت ثلاثة عروض أمريكية للقيام بعمل عسكري مشترك ضد ليبيا ، وكانت هذه العروض الأمريكية قد نقلت إلى مصر في يولية ٨٥ ، ديسمبر ٨٥ ، يناير ٨٦ . وقد استند « الأهرام » في هذه المعلومات إلى المصادر الأمريكية نفسها .

ومع تصاعد المواجهة الليبية - الأمريكية والتي وصلت إلى ذروتها بقيام الولايات المتحدة بشن غارة وحشية على عدد من الأهداف الليبية في مدينة طرابلس ٤/١٥ ، أعلنت مصر رسمياً استيائها الشديد من الغارة الأمريكية وما نتج عنها من خسائر في أرواح الأبرياء من أبناء الشعب الليبي الشقيق ، وطالب البيان المصري الأمة العربية بتحقيق التضامن لصحابة مصالحها وحقوقها ، وجدد البيان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب . كذلك أدانت الأحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية بمصر الهجوم الأمريكي على ليبيا ووصفته بأنه يمثل قرصنة دولية تهدد السلام العالمي وتمرق الشرعية الدولية وكافة المواثيق الدولية ، وقد حفلت الصحف القومية والحزبية بكثير من المقالات الحادة التي هاجمت العمل الأمريكي وأدانت أسلوب إرهاب القوة العظمى الذي تمارسه الولايات المتحدة . وفي الوقت الذي كانت القوى السياسية المصرية تدعو فيه الغارة الأمريكية على طرابلس ذكرت « الأهرام » ٤/٢٦ أن مبعوثا ليبيا وصل إلى القاهرة وطلب التباحث مع الرئيس مبارك وأنه حمل معه رسالة من العقيد القذافي تضمنت ثلاثة مطالب أساسية من مصر وهي :

- أن تمد مصر ليبيا بكميات كبيرة من الأسلحة الشرقية أو الغربية دون تحديد لهذه الكميات .
- أن تقدم بعض هذه الأسلحة إلى ليبيا كهدية لها ، أما باقي الأسلحة فيسدد ثمنها فيما بعد بلا تحديد لموعد السداد .
- أن يتصل الرئيس مبارك هاتفيا بالعقيد القذافي لابلأغه بموافقة مصر على الطليات الليبية .
وكان الرد المصري على هذه الطليات الليبية هو :
- أن يتم أولا بحث طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وليبيا قبل أي تعاون عسكري .
- أن يوقف العقيد الليبي معمر القذافي التدخل في الشؤون الداخلية المصرية أو توجهاتها السياسية .

الجانبين بإشراف الأمم المتحدة وإقرار الحقوق المشروعة للطرفين المتحاربين .

ولقد أثار موقف مصر المساند للعراق تكتناح حول وجود قوات مصرية تحارب مع الجيش العراقي ، وهو ما نفته العراق على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي ، ومع استمرار رفض إيران لمشروعات وقف الحرب مع العراق ، جاءت إدانة لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب المصري في ٢/٩ للموقف الايرانى باعتباره يسد الطريق في وجه كل وساطة تحمل دعوة للسلام بين البلدين ، ويحمل كثيرا من الاخطار في وجه دول الخليج وأمنها القومي .

على سعيد العلاقات الثنائية تم توقيع صفقة متكافئة في ١١/٧ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين وبموجبها ستسود مصر من العراق الاسمنت والكبريت والاسمدة مقابل تصدير ملابس جاهزة وقطن وغزل والومنيوم ومضخات للمياه ، كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الاعلامي بين البلدين في أثناء زيارة وزير الاعلام المصري إلى بغداد في ٧/٧ .

وفي إطار المباحثات العسكرية جاءت زيارة وزير الدفاع العراقي إلى القاهرة في ١١/٨ حيث تباحث مع المشير أبو غزالة ، والتقى مع الرئيس مبارك ، وقد تناولت المباحثات تطورات حرب الخليج وتوقعاتها المختلفة ، وطلبات العراق من الأسلحة المصرية التي تم تلبيةها جميعا . وقد أسفرت المباحثات عن تشكيل لجنة مشتركة دائمة لاستمرار الاتصالات والمتابعة .

وآخر تكشف الاتصالات الأمريكية - الإيرانية زار سعدون حمادى رئيس المجلس الوطنى العراقى للقاهرة في ١٧/١١ حيث بحث مع الرئيس مبارك والمسؤولين المصريين تطورات حرب الخليج .

وقد حظيت مسألة تمويلات المصريين العاملين في

العراق ، باهتمام خاص فبعد قرار العراق بتخفيض نسبة التحويل المصرح بها للعاملين المصريين وأجه الكثيرين منهم مشكلة الحصول على حقوقهم ، وخاصة في ضوء رغبة الكثيرين في العودة إلى الوطن . وكانت هذه المشكلات محورا لاتصالات مصرية عراقية ، أسهمت في حل أغلبها .

ومن بين القضايا المتعلقة بالعاملين المصريين في العراق تفجرت إحداها بعد أن عوملت إعلاميا بشيء من الاثارة ، وهى قضية إعدام عدد من المصريين العاملين في العراق لتورطهم في القيام بتزوير وثائق رسمية عراقية بغرض الربح . ونظرا لما أثارته هذه القضية لدى الرأى العام المصرى فقد تمت اتصالات مكثفة بين الجانبين ، جاء على أثرها القرار العراقي بتخفيف حكم الإعدام على المصريين الذين تورطوا في عملية التزوير وتهريب الأموال ، كما أصدر الرئيس العراقي قرارا بالعفو عن عدد من المصريين الآخرين ، محكوما عليهم بأحكام بالسجن لمدد متفاوتة . وقد أثبتت الأحداث أن هذا الحادث الفردى لم يؤثر على قوة العلاقات القائمة بين البلدين .

٧ - مصر وعمان :

انحصرت التفاعلات المصرية العمانية الرسمية في حدثين رئيسيين وهما :

- تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك والسلطان قابوس أثناء زيارة وزير خارجية عمان للقاهرة في ٢٤/٣ ، وتعلقت هذه الرسائل بالأوضاع المتفجرة في الخليج .

- المباحثات التي تمت بين الرئيس مبارك والسلطان قابوس في القاهرة في ٧/٧ ، كاستمرار للمشاورات المتبادلة بين البلدين حول القضايا العربية والدولية المشتركة .

ثانيا : مصر واسرائيل

الانسحاب الأخير للقوات الاسرائيلية من سيناء ، ورغم أن اسرائيل لم تتر هذه المشكلة عند انسحاب قواتها من سيناء عام ١٩٥٦ إلا أنها زعمت في أبريل ١٩٨٢ أنه يوجد خطأ في موقع العلامتين رقمي ٩٠ و ٩١ علي الحدود الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وافق بمقتضاه البلدان علي الانسحاب خلف المواقع المختلف عليها ، كما وافق الطرفان علي حل الخلاف طبقا للمادة السابعة من المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التي تنص علي أن يكون حل أى نزاع عن طريق التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم .

وبناء علي ذلك ، أى أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وتطبيقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام دخل الطرفان في مفاوضات استمرت ما يزيد علي ثلاث سنوات ، ولكنها فشلت في حل النزاع ، مما ترتب عليه ضرورة اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم . وفي حين رأت مصر اللجوء إلى التحكيم ، رأت اسرائيل اللجوء إلى التوفيق أولا ، ثم التحكيم إذا فشل التوصل إلى اتفاق عن طريق التوفيق .

ولقد استند طلب مصر اللجوء إلى التحكيم إلى الاسباب التالية :

- أن البند السابع في اتفاقية السلام يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم وليس ثلاث مراحل وهي التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم .

- كما هو معروف دوليا فإن التوفيق غير ملزم لأي من

بانتهاه آخر جولة للمفاوضات المصرية الاسرائيلية حول طابا في ديسمبر ١٩٨٥ أضحي علي اسرائيل أن تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية النزاع . وقد أعلنت مصر انها لن تستأنف محادثاتها مع اسرائيل إلا إذا وافقت الأخيرة علي التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق منذ سنة ١٩٨٢ ولم يبق إلا اللجوء إلى التحكيم الذي يعتبر - علي خلاف التوفيق - ملزما للطرفين .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أكد في أكثر من مناسبة أن مطلب مصر هو ازالة مشكلة طابا للتحكيم . ونظرا للبعد القومى للمشكلة ، كان هناك حرص علي الاستئناس بأراء جميع اساتذة القانون والمتخصصين في مصر ، ايا كانت توجهاتهم الفكرية أو السياسية . وقد اتفقت معظم الآراء علي أن ازالة المشكلة للتحكيم الدولي هي السبيل الأمثل لحسمها ، استنادا إلى الحق التاريخي والوطنى ، والمدمع بالأسانيد القانونية التي تؤكد موقف مصر من علامات الحدود المختلف علي مواضعها .

وخلال المفاوضات التي جرت منذ شهر مايو ١٩٨٥ بين الوفدين المصرى والاسرائيلى ، وبمشاركة الوفد الأمريكى ، طرحت عدة أفكار ومقترحات للتوصل إلى حل للمشكلة ، كما تم تبادل عدة رسائل شفوية وخطية بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز لهذا الغرض . وأكد الجانب المصرى باستمرار ، في تلك المفاوضات والاتصالات ، علي موقفه المحبذ للتحكيم الدولى .

والجدير بالذكر أن مشكلة طابا نشأت قبيل

الطرفين علاوة على أنه يتطلب إجراءات شبيهة بإجراءات التحكيم .

- أن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه بل ينحصر في تحديد لمواقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أي أنه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقا للمستندات التي سيتقدم بها الطرفان .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الحدود الدولية ، إذ أنه سبق أن حدد خط اعترفت به دوليا عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى في اتفاقية السلام الموقعة في مارس عام ١٩٧٩ ، والتي ارفقت بها خريطة معتمدة من الدولتين توضح خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التي طبعت في اسرائيل ومازالت متداولة حتى الآن تبين هذا الخط الدولى .

- أن التوفيق سيأخذ وقتا لا جددى من اضاءته ، وستكون النتيجة في النهاية هي اللجوء إلى التحكيم .

وكانت محصلة التطورات مع بداية عام ١٩٨٦ بشأن طابا هي القرار الذى اتخذه المجلس الوزارى المصغر للحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٦ والمتضمن أربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة . وقد أبلغت مصر بتلك النقاط رسميا عن طريق السفارة المصرية في تل أبيب مع رسالة شفوية من رئيس الوزراء الاسرائيلى للرئيس مبارك تتعلق بمضمون تلك النقاط .

وقد تم بحث ذلك الأمر في اجتماع دعا اليه الرئيس مبارك صباح يوم ١٤ يناير ، وكان أهم ما جاء في القرار الاسرائيلى هو البند الذى تصدره والذى نص على « أن مشكلة طابا ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بواسطة التحكيم » .

ولقد اعتبرت مصر ان اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم يعتبر خطوة ايجابية تؤدى إلى المساهمة في حسم الخلاف ، مما يتيح ظلوما افضل لانجاح الجهود المبذولة لإحلال السلام في المنطقة . على أن البنود الثلاثة عشر الأخرى التى تضمنتها القرار الاسرائيلى المشار اليه ، غطت قضايا ليس لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا واسلوب حلها .

ودعت مصر الجانب الاسرائيلى إلى اجتماع لمناقشة تلك البنود وتوضيح الموقف بشأنها .

وفي حديث السيد وزير الخارجية المصرى يوم ١٩ يناير عام ١٩٨٦ أمام لجان الشؤون الخارجية والأمن القومى والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب أوضح أن مصر في تعاملها مع أى طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا وأن صياغة القرار الاسرائيلى تتفادى ايراد البنود الاضافية المشار اليها باعتبارها شروطا تقتزن بالاستجابة لحالة المشكلة إلى التحكيم ، وتوضح أن الحكومة الاسرائيلية استجابت للمطلب المصرى ، ووضعت تصورها لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجهة نظرها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قبول مبدأ التحكيم يعتبر أمعالا لاتفاقية ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ وهذا يعنى أن الحكومة الاسرائيلية قد نفذت ما سبق أن التزمت به في هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام المصرية . وإنها لم تقدم تنازلا يمكن معه أن تطلب تنازلات مقابلة .

وقد أبلغت مصر ردها على النقاط الاسرائيلية يوم ١٦ يناير ١٩٨٦ وطلبت عقد اجتماع بين الجانبين ليحل الموقف . وكان هذا اللقاء التاسع في سلسلة اللقاءات المصرية الاسرائيلية حول حل مشكلة طابا وكان اللقاء الأول قد عقد في مارس عام ١٩٨٢ .

ولقد كانت وجهة النظر المصرية هي أن موضوع التحكيم بشأن طابا يجب أن يظل موضوعا مستقلا قائما بذاته والا يكون فرصة لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربى والدولى .

كما رأى رجال القانون المصريون أن ربط اسرائيل موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر غير جائز قانونا ، وأن عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن نية . أما العلاقات الثنائية فتخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف وتخضع لتقديره وظروفه ، ويتم تسويتها بمفاوضات خاصة لا تتعلق بموضوع التحكيم في طابا .

وكان هدف المباحثات (طوال شهور عديدة من عام ١٩٨٦) هو التوصل إلى « مشاركة التحكيم » التى تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والاسئلة المحددة التى ستوجه إلى المحكمين ، وعدد وأسماء المحكمين أنفسهم . وبعد محادثات كؤلية ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى تم التوقيع في ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ على

احلال السلام في الشرق الاوسط في خلال مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة للقضية في نوفمبر ١٩٨٦ .

وعلى المنسوب الاسرائيلي هذا الرغض بأن المؤتمر يهدف إلى فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الاطراف المعنية ، وكبر أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشرة حول مشكلات محددة مع مفاوضين مستواين .

والواقع أن البيان المشترك الذي صدر بعد لقاء مبارك وبيريذ لم يتضمن أية إشارة إلى المؤتمر الدولي وأن تصريحات الرئيسين هي التي تناولت تلك القضية وسرعان ما وضع بيريذ شروطا وتحفظات على ما قيل حول موافقته على فكرة المؤتمر الدولي بحيث سلب مضمونها . ففي المؤتمر الصحفى الذى عقده قبل مغادرته اسرائيل إلى الولايات المتحدة ، أكد بيريذ أن اشتراك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي المقترح مشروط بقبول موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واتخاذ موقف ايجابي من مشكلة هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي . كما وأوضح بيريذ في محاولة لتحديد المعارضة التي تتزعّمها كتلة ليكود لبدا المؤتمر الدولي ، أن هذا المؤتمر لن يعقد في القريب العاجل ، كما ستوقف تماما في جميع مراحله على الموافقة الاسرائيلية ، وأن اسرائيل يمكنها الاعتراض في كل مرة ترى فيها أن ذلك ضروريا .

وفي خطابه أمام الكنيست قبل تبادل المناصب مع اسحاق شامير قال بيريذ أنه يرجو أن تلتزم الحكومة التي سيرأسها شامير بفكرة « المنتدى » الدولي ، وأن المحادثات جارية مع الأردن من خلال الولايات المتحدة للاعداد للمفاوضات ، التي يجب أن تتم ولو حتى في مراحلها الاولى في اطار منتدى دولي ، والا فان الأردن والفلسطينيين ومصر سيفرضون المشاركة .

وجدير بالذكر أن بيريذ تعدد أن يجعل فكرة المؤتمر الدولي التي يرفضها الليكود أكثر قبولا بعدم ذكر كلمة « مؤتمر » واستخدم كلمة « منتدى » بدلا منها . وأوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه حتى لو شاركت في هذا المنتدى الدول الكبرى ، فإنه لن يكون أداة لفرض تسوية سلمية من الخارج . وأوضح بيريذ أيضا أن هذا المنتدى لن تكون له أي سلطات الزامية أو اجبارية ، كما أنه لا يستطيع أن يلغى أو يعطل أية اتفاقيات تتوصل

الاتفاق النهائي حول مشاركة التحكيم . وكانت أكثر النقاط أثارة للجدل في المباحثات تتعلق بصيغة السؤال الذى يوجه إلى المحكمين ، والتي تمسك الجانب المصرى بأنها « أى الصيغة - يجب أن تطلب الكشف عن حق موجود ، لا أن تنشئ حقا جديدا » .

لقاء مبارك . . بيريذ :

عادت الصحف الاسرائيلية إلى الحديث عن عقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي حينئذ شيمون بيريز منذ مطلع عام ١٩٨٦ وذلك عندما أرسل الرئيس مبارك رسالة شفوية إلى بيريذ رأى فيها الأخير قواعد طيبة للتوصل إلى اتفاق شامل مع مصر يسمح بتحسين العلاقات بين البلدين .

وكان الرئيس مبارك قد أوضح قبل ذلك مرارا أنه لا يمانع في لقاء بيريذ ، ولكن هذا اللقاء لا يمكن أن يكون ذا جدوى قبل تسوية الخلافات المعلقة بين البلدين وفي مقدمتها مشكلة طابا . وبالفعل ، جاء لقاء مبارك - بيريذ بعد ساعات قليلة من اعلان التوصل لاتفاق مشاركة التحكيم في ١ سبتمبر ١٩٨٦ ، والذي كان أول لقاء بين زعمي مصر واسرائيل منذ عام ١٩٨١ أى منذ تولى مبارك السلطة .

وقد أكد البيان المشترك لمحادثات مبارك وبيريذ أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات السلام ، وأن الطرفين سيبدلان أقصى جهودهما في هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط .

وصرح الرئيس مبارك عقب تلاوة البيان المشترك أنه خلال زيارة بيريذ لاسكندرية لم يتم التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولي للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها ، إلا أن هناك بعض المشاكل التي تحتاج إلى وقت لمناقشتها وسيظل الطرفان على اتصال حتى يتم التوصل لحل لهذه المشاكل .

وفي حين قابلت أحزاب وقوى المعارضة في مصر اللقاء المصرى - الاسرائيلى بالرغض أو القنور ، فإن قبول رئيس الوزراء الاسرائيلى لفكرة « المؤتمر الدولي » أثارت هناك أيضا ردود فعل معاكسة كثيرة .

كذلك فقد رفضت اسرائيل عقد مؤتمر دولي بشأن

١٩٨٦ وهو المؤتمر الذي حضره د . بطرس غالي على رأس وفد الحزب الوطني . ولقد استقبل شيمون بيريز ، د . بطرس غالي الذي نقل اليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك . وكان جوهر الكلمة القصيرة التي القاها د . غالي أمام مؤتمر حزب العمل الاسرائيلى أن السلام لا يمكن أن يقوم فقط على المعاهدات ولكن يجب أن يستند إلى احساس شعبى وادراك عام بأن تلك المعاهدات ستفتح الطريق لاقرار الحقوق المشروعة للشعوب والعيش في أمن وعدل وسلام .

وجدير بالذكر أن الحزب الوطنى الديمقراطى لم يوجه الدعوة لحزب العمل الاسرائيلى لحضور المؤتمر الرابع للحزب الوطنى ، وارسلت سكرتارية حزب العمل الاسرائيلى احتجاجا إلى الحكومة المصرية على عدم توجيه الدعوة !

اما على مستوى التعاون الثنائى فيبدو أن أهم المجالات التى غطاها ذلك التعاون شملت الزراعة ، والسياحة ، والتبادل التجارى .

في المجال الزراعى شمل التعاون اشتراك علماء من الجانبين في اجراء التجارب العلمية لتحسين السلالات الزراعية والحيوانية ومقاومة الآفات ، وحضور دورات تدريبية ، وتبادل الزيارات بين خبراء البلدين . وقد تمت اغلب هذه الأنشطة بالتعاون مع الجهات الأمريكية المناظرة .

وفي المجال السياحى ، تبادل وزيرا السياحة في البلدين الزيارات عام ١٩٨٦ حيث تم في الزيارتين عقد اتفاقيات تتعلق بتنشيط السياحة بين البلدين ، والتعاون في ميدان التسويق السياحى ، والتنسيق مع أجهزة السياحة في البلدان الأخرى ، وفي الولايات المتحدة بوجه خاص .

وقد اثرت - فيما يتعلق بالسياحة المصرية إلى اسرائيل قضية « دير السلطان » الموجود في القدس والذي تطالب مصر بعودته إلى الكنيسة القبطية .

وجدير بالذكر هنا أن الأنباء شذوية ، بطريق الكرازة المرقسية في مصر لم يربط السماح للاقباط المصريين بالحج إلى القدس باعادة دير السلطان فقط ، وانما أعلن ايضا أنه لا يمكن أن يدخل الاقباط القدس الا مع اخوتهم المسلمين في مصر والعالم العربى والإسلامى .

اما في المجال التجارى ، فقد بادر الاسرائيليون

اليها الأطراف المعنية وستجرى المفاوضات بين لجان مشكلة من ممثلى اسرائيل وكل طرف من جيرانها .

وبجانب أن بيريز لم يشر إلى « المؤتمر الدولى المتفق عليه مع الرئيس مبارك في اجتماع القمة » فإنه لم يشر أيضا إلى الشعب الفلسطينى كما أشار في الماضى ، كما لم يذكر اشتراك الفلسطينيين الذين ليسوا على علاقة بمنظمة التحرير والذين اعترفوا بحق اسرائيل في الوجود وكفوا عن الارهاب ، في محادثات السلام كما فعل ذلك ضمنيا من قبل . وصرح بيريز أن حل المشكلة الفلسطينية يأتى في إطار أردنى - فلسطينى ولم يذكر كلمة فيدرالية أو كونفدرالية أو حل وسط اقليمى .

وبذلك فإن بيريز ترك الكثير الذى لم يتحدث فيه ، بل تراجع عن الصيغ والتراكيب اللغوية التى كانت سببا في وصف مدة رئاسته بأنها فترة لها توجهات نحو السلام تختلف عن توجهات وسياسات الليكود .

- التطبيع (العلاقات الثنائية) :

يتلخص الموقف الرسمى لمصر من التطبيع في أن معاهدة السلام مع اسرائيل أصبحت أمرا واقعا ، لهذا فإن الحكومة المصرية تحترم هذه المعاهدة وتتوقع من اسرائيل أيضا احترامها .

وبالرغم من وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر واسرائيل ، الا أن هذا لا ينفى أن هناك اختلافا في نظرة كل من البلدين لهذه الاتفاقيات . فعصر ترى أن تلك الاتفاقيات تنظم العلاقات بين البلدين عندما تكون هناك فائدة متبادلة للطرفين في مجالات معينة كالزراعة أو السياحة أو التجارة ، ولكن هذا لا يعنى اجبار أحد الطرفين على اعطاء مزايا للطرف الآخر أو لاقامة علاقات خاصة أو متميزة بل تكون هناك علاقات مماثلة للعلاقات الثنائية بين كل دول العالم والتي تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة . كذلك فإن مصر لا تحيد استخدام لفظ « تطبيع » لأن هناك الآن بالفعل علاقات مع اسرائيل .

على المستوى الحزبى ، استقبل الأمين العام للحزب الوطنى وفدا من حزب العمل الاسرائيلى الذى سلمه دعوة لزيارة اسرائيل وتوقيع بروتوكول تبادل لزيارات بين الحزبين .

كما قبل الحزب الوطنى الديمقراطى دعوة حزب العمل الاسرائيلى لحضور مؤتمره الذى عقد في أيريل

« لجنة الدفاع عن الثقافة القومية » على دعوة اسرائيل لعدد من اساتذة التاريخ المصريين للمشاركة في الاحتفالات الاسرائيلية بمرور ثمانمائة عام على هزيمة الصليبيين في حطين المقرر عقدها في ١٩٨٧ ، كما أعلنت نقابة الاطباء في مصر رفض المنح الدراسية المقدمة من اسرائيل للطلبة المصريين . . طالما تواصل اسرائيل عدوانها على العالم العربي » واتخذت ايضا نقابة الصحفيين والمحامين في مصر مواقف مشابهة .

وأخيرا ، فقد شهد عام ١٩٨٦ وقوع حادث اطلاق النار على بعض العاملين في الجناح الاسرائيلي في سوق القاهرة الدولي في ٢١ مارس ، مما أدى إلى مصرع احدى السيدات واصابة ثلاثة آخرين . وقد أدانت الحكومة المصرية الحادث ، وأرسل الرئيس مبارك رسالة تعزية إلى الحكومة الاسرائيلية ، التي لم تر بدورها - في ذلك الحادث ما يبرر أى تغيير في سياستها إزاء مصر .

بإقتراح صور عديدة لتنشيط التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدين ، ويبدو أن من أهم الاقتراحات التي طرحت بهذا الصدد السماح بفتح فروع للبنوك الاسرائيلية في مصر ، وقد اعتذرت الحكومة المصرية عن تلبية الطلب الاسرائيل على أساس كثرة البنوك الاستثمارية في مصر ، فضلا عن أن حجم التجارة بين البلدين لم يصل إلى الحد الذى يجعل من انشاء البنوك المشتركة ضرورة ملحة .

على أن الأمر الهام ، فيما يتعلق بمسألة « تطبيع » العلاقات بين مصر واسرائيل ، هو حقيقة « الرفض الشعبى » في مصر ، بشكل عام ، لذلك التطبيع ، خاصة مع استمرار المواقف الاسرائيلية المتعنتة بشأن القضية الفلسطينية ، ومصير الاراضى المحتلة . وهذا الرفض هو ما يفسر احجام الغالبية العظمى من المنشآت التجارية المصرية استيراد وبيع المنتجات الاسرائيلية . كما شهد عام ١٩٨٦ احتجاج احدى اللجان الشعبية ، وهى

ثالثا : مصر والعالم الغربى

القضايا تقريبا ، سواء ارتبطت بالتسوية للقضية الفلسطينية أو مواجهة أعمال العنف المعروفة باسم الارهاب الدولى أو تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين أو تحقيق مطالب مصر الخاصة بخفض فوائد الدين العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة ، فضلا عن الغضب المصرى إزاء ما أعلن عن وجود اتصالات أمريكية - إيرانية ومبيعات سلاح أمريكية لإيران تمت بطريقة سرية .

ولعل تأجيل الرئيس مبارك لزيارته التي كان مقررا اتمامها في خريف ١٩٨٦ قد عكس مثل هذه التباينات في وجهات النظر المصرية - الامريكية .

١ - التفاعلات المصرية - الأمريكية ١٩٨٦

حين انتهى عام ١٩٨٥ بأزماته الحادة التي عكست نفسها سلبا على العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية ، جاءت بداية عام ١٩٨٦ محملة بآثار تلك الأزمات . وتكاد تكون الصورة هى ذاتها في نهاية عام ١٩٨٦ مع فارق جوهري هو أن أزمة نهاية عام ١٩٨٥ ارتبطت بفعل أمريكى ماس بالكرامة الوطنية المصرية ، في حين أن أزمة نهاية عام ١٩٨٦ تلخص حصاد عام كامل من تباين وجهات النظر بين البلدين إزاء كافة

والثاني محاولة اقناع الطرف الامريكى بأهمية دفع عملية التسوية . ويدل حصاد عام ١٩٨٦ على مدى الصعوبات والتحديات التى واجهتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الشأن . وكانت أولى اللقاءات المصرية - الأمريكية التى تناولت هذه القضية المباحثات التى جرت بين وزيرى خارجية البلدين فى واشنطن ٢٩/٢/١٩٨٦ وهى المباحثات التى أظهرت ثبات كل طرف على موقفه . حين كانت كلمات المتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية مشيرة إلى أن «ردود المنظمة على الاسئلة الأمريكية ليس بها جديد» ، أشار وزير الخارجية المصرى إلى أن مصر تحرص على أن يكون التوقف «الحالى» مرحليا وليس نهائيا ، مؤكدا أن دور الولايات المتحدة - من وجهة النظر المصرية - يعد رئيسيا .

وفى سياق عملية التسوية السياسية ثمة ملاحظة أساسية وهى أنه رغم كثرة التفاعلات بين مسئولى البلدين فى عام ١٩٨٦ ، فإن هذه المباحثات واللقاءات لم تؤت ثمارها فى تحريك عملية التسوية بأية صورة ، ويمر العام دون ملاحظة تغير فى مواقف البلدين التى كانا عليها فى نهاية عام ١٩٨٥ . وعلى صعيد هذه التفاعلات تجب الإشارة إلى مباحثات ميرى مع المسئولين المصريين بمن فيهم الرئيس مبارك فى ١٠ ، ١١ أبريل ، وفى الرابع إلى السابع من سبتمبر وهذه المباحثات ارتبطت تحديدا بدفع الجانب المصرى إلى ابداء قدر من المرونة فى مباحثات طابا بين مصر واسرائيل تمهيدا لاتمام لقاء مبارك - بيريز الذى تم بالفعل فى العاشر والحادى عشر من نفس الشهر .

كذلك هناك مباحثات ميرى ووزير الخارجية المصرى فى نهاية سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولقاء د . عصمت عبد المجيد فى الثالث من أكتوبر مع وزير الخارجية الأمريكى شولتز . وفى كل هذه اللقاءات المصرية - الأمريكية كانت التسوية السياسية هى الموضوع الرئيسى ، ومع ذلك لم يحدث أن تقاربت وجهتا نظر البلدين ، وكلمات د . عصمت عبد المجيد عقب هذه اللقاءات كانت تؤكد نفس الموقف المصرى من حيث الالتزام بفكرة المؤتمر الدولى الذى يجب أن يشارك فيه الاتحاد السوفيتى إلى جانب الولايات المتحدة ، فى حين يصر الجانب الأمريكى على تبنى فكرة اسرائيل الخاصة بالمفاوضات المباشرة .

ويعد لقاء بوش نائب الرئيس الأمريكى مع الرئيس

إن تقدير حجم وطبيعة هذه الازمة المصرية - الأمريكية ، يرتبط أساسا بالسياق العام الذى تدور فيه تفاعلات البلدين ، والذى تصطلح الدبلوماسية المصرية على وصفه «بالعلاقات الخاصة» ، والتى تعنى اعترافا بدور الولايات المتحدة الهام على صعيد التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ومؤازرة مصر اقتصاديا .

وعلى الرغم من هذه الصيغة التى تدور فيها التفاعلات المصرية - الأمريكية فقد أثبتت أحداث عام ١٩٨٦ ، أن تلك «العلاقة الخاصة» لا تعنى بالضرورة - من وجهة النظر المصرية - التصديق على أطروحات وأفكار الإدارة الأمريكية ، كما أنها أيضا من وجهة النظر الأمريكية لا تعنى مراعاة الإدارة الأمريكية دائما لمطالب مصر أو النظر إلى مشكلاتها فى ضوء الدور المصرى الهام فى منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم . ومن هنا تبدو «العلاقة الخاصة» المصرية - الأمريكية فى أرض الواقع كما شهده عام ١٩٨٦ أقل مما يعنيه هذا المفهوم للوهلة الأولى نظريا .

فعل صعيد التسوية برزت الخلافات بين البلدين حول انعقاد المؤتمر الدولى - ففى حين ترى مصر أن المؤتمر الدولى هو الإطار الأمثل لحل القضية الفلسطينية ، تدعو واشنطن إلى أهمية إجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأردن دون أن يكون المنظمة التحرير - التى تصر مصر على اشتراكها فى المؤتمر الدولى حال الاتفاق عليه - أى دور مباشر ، على أن يكون الوفد الأردنى مطعما ببعض العناصر الفلسطينية التى ترضى عنها واشنطن واسرائيل . وإن يكن جديدا القول إن الإدارة الأمريكية قد رددت طوال عام ١٩٨٦ نفس الرؤية الاسرائيلية عن التسوية ، ولم تقم بدور جدى فى سبيل تقريب وجهات النظر العربية والاسرائيلية ، وهو ما يفترضه - على الأقل نظريا - دور الطرف الثالث فى حل الصراعات الدولية . والتفاعلات التى تمت فى عام ١٩٨٦ تبرز هذه الحقيقة دون لبس .

فمع بداية العام ، وفى سياق استمرار الخلافات الأردنية الفلسطينية وبرز التحليلات حول دور واشنطن الحاسم فى فشل صيغة التعاون الأردنى الفلسطينى ، عبر رفض المقترحات الفلسطينية التى قدمت إلى الملك حسين ، بدا أن مصر تواجه الأمر على مستويين أحدهما يتعلق بالاصرار على ضرورة استمرار التتسيق الأردنى - الفلسطينى على أساس صيغة اتفاق عمان ،

مبارك في ٨/٤ أحد أهم التفاعلات المصرية - الأمريكية في عام ١٩٨٦ والذي تناول قضايا العلاقات الثنائية وتحريك عملية التسوية السياسية . وأهمية زيارة بوش جاءت من عدة اعتبارات ، الأول منها انها كانت الزيارة الأولى للقاهرة لمسؤول أمريكي كبير منذ أكثر من عام قبلها ، والثاني أن مصر كانت إحدى محطات جولة بوش في المنطقة (إلى جانب الأردن وإسرائيل) . وثالثا تعثر مفاوضات طابا بين مصر وإسرائيل ، ولذلك شغلت المباحثات حول طابا حيزا أساسيا في المباحثات المصرية - الأمريكية . والجهد الأمريكي الذي سبق زيارة بوش مباشرة للقاهرة كان يهدف للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق بين مصر وإسرائيل ، مع تبادل مجموعة من الرسائل والمذكرات والخراطة تضم كمالا حق للاتفاق ، ليتم التناول حولها في وقت لاحق فيما يشبه تجربة اتفاقية كامب ديفيد التي جرت على هذا النحو بين الرؤساء كارتر والسادات وبيجين عام ١٩٧٩ . إلا أن الجانب المصري لم يوافق على الاقتراح الأمريكي على أساس أن من الأفضل التوصل إلى اتفاق دون ثغرات .

لما الجانب المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية فهو كسابقه الخاص بطابا - في ذلك الحين - لم يشهد تغيرا يذكر ، ويبدو من التصريحات التي أدلى بها بوش بعد لقائه بالرئيس مبارك أنهكرر عناصر الموقف الأمريكي المعروفة والتي يمكن اجمالها في :

- الدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل مؤتمر دولي للسلام يسمح بالتقدم نحو التسوية ، دون تحديد دور ووظيفة هذا الاطار للمؤتمر الدولي ، ومن يشترك فيه من القوى الكبرى ، ومن هم اطرافه العرب .

- أن حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يتم في اطار العلاقة مع الأردن وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٢٣٨ ، وهو ما يستبعد عمليا منظمة التحرير الفلسطينية حتى في حالة قبولها قراري مجلس الأمن المشار إليهما .

- أن المفاوضات المباشرة يجب أن تسفر عن اتفاقات سلام بين الأطراف المعنية ، وذلك على أساس الاعتراف المتبادل بين جميع الدول والقوى بالمنطقة .

- أنه لا توجد أية بوادر ايجابية في الموقف السوري ، وأن أي لقاء بين الأردن وسوريا لا يحتم وجود سوريا ، وبما يعنى استمرار الموقف الأمريكي باستبعاد سوريا من المشاركة في عملية التسوية السياسية والتركيز في المرحلة القادمة على مفاوضات أردنية - اسرائيلية مباشرة .

- إن السلام الشامل لن يتم التوصل إليه خلال عام أو عامين ، ولكن خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات ، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة تمهيد لعدم حدوث تغيرات هامة خلال العامين القادمين الباقيين في فترة رئاسة ريجان الثانية .

فيما يتعلق بالشق الاقتصادي من تفاعلات مصر والولايات المتحدة ، ونعني به المعونات الاقتصادية ، فقد احتلت جزءا هاما من تفاعلات البلدين طوال عام ١٩٨٦ وإن تكون هناك مبالغة إذا وصفت بأنها كانت الجزء الأهم وذا الأولوية الأولى . ويعود ذلك إلى عمق الأزمة الاقتصادية التي تواجهها مصر ، والدور الذي تقوم به المعونة الأمريكية في سد جزء من فجوة السيولة النقدية التي تواجهها الحكومة المصرية ، وأيضا للانتقادات الرسمية وغير الرسمية التي وجهت لنظام المعونة الأمريكية والتي دارت في معظمها حول قلة العائد الحقيقي الذي يحصل عليه الاقتصاد المصري رغم ضخامة كمية المعونة المقررة لمصر ، وأنفاق جزء كبير منها على رواتب الخبراء الأمريكيين الذين تلزم مصر بالتعاون معهم لتوجيه المعونة إلى المشروعات المختلفة .

ولقد تميزت تفاعلات البلدين الاقتصادية عام ١٩٨٦ بأمريين : أولهما حرص الجانب الأمريكي على تأكيد عدم خفض المعونة الأمريكية لمصر عن مستواها في العام السابق ، والثاني هو سعي مصر إلى إعادة تركيب بنود المعونة ، ولا سيما زيادة الشق الخاص بالسيولة النقدية وافساح حرية أكبر للجانب المصري في تحديد الأولويات الاقتصادية التي توجه إليها المعونة الأمريكية .

وقد بدا الوعي الأمريكي بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية فيما يتعلق بالمعونة المقدمة لمصر ، عندما طلب ميرفي لجنة الاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي في ٤/١٩ اعتماد مبلغ ٢ مليار ، ١٦٥ مليون دولار كمنح ومساعدات عسكرية واقتصادية لمصر ، باعتبار أن مصر القوية المستقرة - على حد قول المسئول الأمريكي - هي دعامة الاستقرار في الشرق الأوسط ،

الأمريكيين وأعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي . .
وبشكل تفصيلي ، شملت المباحثات المجالات الآتية :
- التعاون العسكري بين مصر وأمريكا واقتصاديات الدفاع حيث أكد الطرفان الالتزام بمواعيد توريد الأسلحة طبقا للجدول المتفق عليها . ونظرا لأن الديون العسكرية وفوائدها المستحقة على مصر تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصري فقد طرح أبو غزالة أهمية اتخاذ قرار سريع يؤدي إلى تخفيف عبء فوائد الديون العسكرية . وكان الرد الأمريكي أن هذا الموضوع يدرس في إطار دراسة شاملة عن الديون المستحقة للولايات لدى ٢٥ دولة أخرى .
ومن جهة أخرى ، أكد المشير أبو غزالة أن موضوع القواعد العسكرية لم يفتح للنقاش مع أي مسئول أمريكي .

- المجال الثاني خاص بمواجهة العنف السياسي المتعارف على تسميته ، بالارهاب ، وما طرحه المشير أبو غزالة أمام المسؤولين الأمريكيين جاء في إطار رؤية مصري أن انتشار الارهاب في المنطقة قد أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية في مصر ، وأن فقدانها لنصف إيراداتها من السياحة هو ضريبة دفعتها دون مجبر . في حين أن المقابل الأمريكي كان محدودا . ولم تنتج عن المباحثات أية اشارات تليد اتقاق الطرفين حول تعريف هذه الظاهرة أو سبل علاجها .

- المجال الثالث هو الخاص بتحديد المعونة الأمريكية لمصر ، ووجهة النظر المصرية قامت على المطالبة بأن تعامل الادارة الأمريكية مصر في مجال المنح والمعونات بنفس الطريقة التي تعامل بها إسرائيل ، بأن تكون المعونات كلها منحة نقدية حتى يتاح لمصر سرعة التصرف والاستفادة من سعر الفائدة .

الزيارة الثانية للمشير أبو غزالة تمت في النصف الثاني من نوفمبر وجاءت في ظل عدة تطورات هامة أولهما قرار الرئيس مبارك من ٩/٢٢ بتأجيل زيارته إلى الولايات المتحدة والتي كان مقررا لها أن تتم في نهاية سبتمبر ، وكان زيارة المشير أبو غزالة جاءت بديلا عن زيارة الرئيس مبارك ، الثاني التوصل إلى اتفاقية مشاركة التحكيم بين مصر وإسرائيل واتمام لقاء الرئيس مبارك وبيريز ، والثالث أنها جاءت في نفس الوقت الذي أقر فيه مجلس الشيوخ الأمريكي طلب الادارة الأمريكية بتحويل المعونة المقدمة إلى إسرائيل

مشيرا إلى أن ١.٢ مليار دولار من هذه المعونة سيعد منحة عسكرية لتطوير القوات المسلحة المصرية وتجديدها والاستغناء عن الأسلحة القديمة ، فضلا عن تمكين مصر من الحصول على الأسلحة الأمريكية التي تحتاجها . وبالنسبة للشق الاقتصادي من المعونة ذكر ميرز أن حجمه هو ٨١٥ مليون دولار وأنه يستهدف تصحيح ميزان المدفوعات المصري .

وتعبيرا عن اهتمام الطرفين المصري والأمريكي بهذا الجانب من العلاقات الثنائية فقد شهد عام ١٩٨٦ عدة لقاءات ومباحثات مكثفة سواء في القاهرة أو واشنطن تركزت حول بنود المعونة الأمريكية وكيفية توجيهها ، فضلا عن دراسة الموضوع الأهم وهو خفض فوائد الديون الأمريكية العسكرية المستحقة على مصر والتي تستنزف جزءا كبيرا جدا من حجم المعونة وتساهم في مزيد من عجز ميزان المدفوعات المصري .

ففى ٢٩ ابريل تقابل الرئيس مبارك مع رئيس هيئة المعونة الأمريكية فيما أكد الأخير أن الادارة الأمريكية قد طلبت زيادة المعونة الاقتصادية لمصر بالنسبة للعام القادم بحوالى مليار دولار وأن الكونجرس الأمريكي يبحث ذلك فعلا ، وأنه بالرغم من تعميم برنامج خفض المساعدات الأمريكية لأمريكا عام ١٩٨٦ ، بنسبة ٤٪ إلا أن مصر استثنت من هذا التخفيض ، وبحول فكرة ايجاد مشروع للمعونة الأمريكية لعدد من دول المنطقة قال رئيس هيئة المعونة الأمريكية في ٥/٥ أن هذا المشروع ما يزال فكرة وإن يكون بديلا عن برنامج المساعدات الحالى ، وهو يهدف إلى تمويل المشاريع ذات الطبيعة الاقليمية التي تخدم دول المنطقة جميعا ولا تركز على بلد واحد .

ومن التحركات التي عكست الأولوية التي تحتلها مسألة المعونة في العلاقات المصرية - الأمريكية هناك زيارتا المشير أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللتان تمتا في شهرى يونيه ونوفمبر ، ومباحثات الوفد الاقتصادي المصري مع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن والتي تمت في شهرى يونيه وأكتوبر .

بالنسبة لزيارة المشير أبو غزالة الأولى التي تمت في شهر يونيه فقد مثلت الحدث الأهم في التفاعلات المصرية الأمريكية في النصف الأول من ١٩٨٦ ، وهذه الأهمية نبعت من شمول هذه المباحثات لموضوعات مختلفة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، فضلا عن لقاءات المشير أبو غزالة مع عدد كبير من المسؤولين

المركزي مع المسؤولين الأمريكيين ، وكذلك مسئولو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي تمت في واشنطن في شهرى يونية وأكتوبر ، فقد عبرت عن الحرص المصرى على تأمين معونات وقروض لمواجهة العجز في الميزانية المصرية .

وإلى اللقاءات الأولى التي تمت في ٢٦ يونية كان الطلب المصرى من الإدارة الأمريكية هو الحصول على المنح الاقتصادية أوجزء كبير منها في حالة سيولة كاملة ، وقدر ما تحتاجه مصر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار نقدا . كما تم بحث إجراءات الإصلاح الاقتصادى المصرى التي قامت على أساس مواجهة العجز في الميزان الحسابى وخفض الانفاق ، بالإضافة إلى التخفيف من عبء الفوائد العسكرية المستحقة للولايات المتحدة ، وأمكانية خفض قسط الدين العسكرية إلى ٢٠٠ مليون دولار سنويا بدلا من ٥٠٠ مليون دولار .

وقد تلا هذه المباحثات ، قرار الإدارة الأمريكية بمنح مصر ١١٠ مليون دولار نقدا من جملة المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها حتى نهاية سبتمبر عام ١٩٨٦ .

وإلى الأول من أغسطس - وقبل يوم واحد من وصول بوش إلى القاهرة - كان قرار اللجنة العامة للاعتمادات بمجلس النواب الأمريكى الخاص ببرنامج المعونة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٨٧ ، والذي أقر حصول مصر على ٨١٥ مليون دولار منحة اقتصادية منها ١١٥ مليون دولار كتحويل نقدي بالإضافة إلى ١,٣ مليار دولار منحة عسكرية ، لتصل بذلك جملة الاعتمادات المقررة لمصر في عام ١٩٨٧ إلى ٢,١٢ مليار دولار ، بالإضافة إلى برنامج المعونة الغذائية البالغ ١٩٥ مليون دولار^٢ وقد ربطت اللجنة قرارها الخاص بالسيلة النقدية المطلوبة في المنحة المقررة لمصر ، بمدى تحسن ميزان المدفوعات وتنفيذ مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وهو شرط لم يكن موجودا في الأعوام السابقة . ويمكن القول أن هذا الشرط عكس رغبة الولايات المتحدة في عدم الوصول بمعاملة مصر إلى درجة قريبة من معاملة إسرائيل التي أقر لها الحصول على المعونة الاقتصادية في صورة سيولة نقدية دون شروط من أى نوع . كذلك يرى هذا الشرط لبضع جهودها على الحكومة المصرية فيما يتعلق باستخدام المعونة الاقتصادية مستقبلا بل وربما يتيح للإدارة الأمريكية تدخلا مباشرا في الإجراءات الاقتصادية التي تقدم

إلى هبة لا ترد وتبلغ قيمتها ١,٢ مليار دولار كمعونة اقتصادية إلى جانب ١,٨ مليار دولار معونات عسكرية ، فضلا عن اتخاذ قرارات بشأن تخفيض الفوائد على الدينون العسكرية الإسرائيلية المستحقة للخزانة الأمريكية والتي تبلغ حوالى ١٠ مليارات دولار ، وهو الاجراء الذى يوفر للخزانة الإسرائيلية حوالى ٧٠٠ مليون دولار في العام الواحد ، ذلك كله في نفس الوقت الذى أصرت فيه الإدارة الأمريكية على مواقفها المتصلبة إزاء المطالب المصرية بشأن تخفيض فوائد الدينون العسكرية المستحقة على مصر .

إلى جانب هذه التطورات التي عكست أهمية زيارة المشير أبو غزالة في نوفمبر ١٩٨٦ أشارت مصادر إعلامية أمريكية إلى مطالب أمريكية مضادة للمطالب المصرية الاقتصادية ، وهذه المطالب شملت حسم التحفظ المصرى المعلن حول مرور السفن وحاملات الطائرات النووية ونقلات الغاز المسال في قناة السويس ، واستئناف مناورات « النجم الساطع » ، والحصول على تسهيلات عسكرية في قاعدة رأس بناس (على البحر الأحمر) وغرب القاهرة . وثمة مؤشرات إلى أن الدوائر المصرية اعتبرت مثل هذه المطالب الأمريكية تؤثر على الأمن المصرى ، وتتجاوز عدة اعتبارات تتمسك بها الدبلوماسية المصرية حاليا مثل رفض وجود قواعد عسكرية على الأرض المصرية ، وأهمية توافر ضمانات معينة للتعاون العسكرى المشترك بين البلدين . وإثناء المباحثات أشير إلى أن البدائل الأمريكية المتاحة للرد على المطالب المصرية هي تعويم سعر الفائدة أو خفضها بنسب مختلفة ، وعلى الصعيد العسكرى الثنائى تقرر تشكيل لجنة مصرية أمريكية تتولى دراسة إمكانية إنتاج أسلحة أمريكية في مصر وقيام شركات أمريكية بافتتاح فروع لها للإنتاج الحربى في مصر .

وبالنسبة لموضوع فوائد الدينون العسكرية بدأ أن المحاولات المصرية لم تثمر كثيرا إذ ظلت الردود الأمريكية كما هي ، وفى تعليق للرئيس مبارك ذكر في ١١/٢٩ أن مباحثات المشير كانت ايجابية ولكن من منطلق واقعى لن يعلن عن طبيعة نتائج هذه المحادثات قبل أن تتلقى مصر ردا مكتوبا .

أما مباحثات د . الجنزورى وزير التخطيط ، ود . عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، ود . صلاح حامد وزير المالية ، وعلى نجم محافظ البنك

الفارق بين السعيرين إلى حين موعد سداد الدين الأصلي الذى يستحق في عام ٢٠٠٩ ، وبحيث تدفع أقساط الفوائد فقط بالسعر الجديد والفارق في نهاية المدة . وعلى أى الأحوال فإن حقيقة الرد الأمريكى فضلا عن الاستجابة المصرية للرد الأمريكى ، يتوقع أن تكون محور لتفاعلات البلدين طوال العام القادم ١٩٨٧ .

إلى جانب المحاولات السابقة فشلة مجال آخر دارت حوله بعض تفاعلات البلدين ، وكشف بدوره عن ثباين في وجهات النظر ، وهو مواجهة أعمال العنف السياسى التى يطلق عليها « أعمال الإرهاب » . ونقطة الاتفاق التى يشترك فيها البلدان هى أهمية مواجهة هذه الأعمال وضرورة احتوائها ، وفى نفس الوقت فإنهما يختلفان حول الوسيلة المثلى في هذه المواجهة . ففى حين تفصل الرؤية الأمريكية - وأيضا الإسرائيلية - بين أحداث العنف السياسى التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط في نهاية عام ١٩٨٥ وطوال عام ١٩٨٦ وبين التطور العالم الذى تشهده القضية الفلسطينية ، فإن رؤية مصر تنطلق من وجود علاقة وثيقة بين الأمرين ، ولطالما أشار المسئولون المصريون - في مناسبات مختلفة - إلى أولوية تحريك عملية التسوية السياسية باعتبارها أحد الدلائل الهامة والأساسية في احتواء مظاهر العنف السياسى وفي محاصرة أسبابه .

وموضع الخلاف الثانى بين الرؤيتين المصرية والأمريكية حول أعمال العنف السياسى يكمن في شمولية الرؤية المصرية التى تدعين جميع أعمال العنف السياسى بما فيها تلك التى تقدم عليها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى سواء في الضفة الغربية المحتلة أو في أماكن تجمعاته المختلفة ، في حين تركز الرؤية الأمريكية على أية أعمال عنف سياسى عربية المصدر باعتبارها النماذج الوحيدة للعنف السياسى المرفوض والواجب مواجهته ، ومن هنا كانت مواقف الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية لمنع إدانة إسرائيل لسلوكها العنيف ضد الشعب الفلسطينى ، وهى المواقف التى قابلها قدر من الرفض المصرى وإن كان في أدنى صوره .

الجانب الثالث الذى يظهر الخلاف بين الرؤية المصرية والرؤية الأمريكية - الإسرائيلية في هذا المجال يتعلق بمضمون ودور إعلان القاهرة الذى أصدرته قيادة منظمة التحرير ممثلة في ياسر عرفات في صيف ١٩٨٥ من القاهرة ، وهو الإعلان الذى لم يحظ بأى اهتمام لدى كل من إسرائيل وأمريكا باعتباره صادرا عن

عليها مصر مستقبلا ، تحت دعوى معرفة مدى تخطيط أداء الاقتصاد المصرى قبل اقرار المعونة النقدية لمصر . وثمة ملاحظة أخرى وهى أن قيمة المعونة النقدية كانت أقل بكثير من المطلب المصرى الذى حدد احتياجات مصر بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار نقدا . والإيجابية التى جاءت في القرار بعد ادخال عدة تعديلات عليه هى أنه أصبح لمصر الحق في اصلاح الأسلحة الأمريكية التى تحصل عليها في أية دولة أوروبية من دول حلف الاطلنطي ، بما في ذلك عمرة الطائرات ، ولم تعد مصر بذلك ملزمة بأجراء هذه الاصلاحات في الولايات المتحدة التى ترتفع بها نفقات اصلاح وصيانة الأسلحة عن مثيلتها في الدول الأوروبية .

وقد جاءت مباحثات الوفد الاقتصادى الثانية في اكتوبر ١٩٨٦ لتدور حول نفس المطلب المصرى الخاصة بفوائد الديون العسكرية وزيادة السيولة النقدية في إطار المعونة المقررة لمصر فيما ظلت الإدارة الأمريكية تتمسك بالقول بأن موضوع خفض الديون لا يتعلق بمصر وحدها وأنه يتم دراسته في إطار من السرية الشديدة نظرا لحساسيته .

وقبل أن ينقضى العام وفي إطار التعاون الاقتصادى جددت في ١١/١٠ اتفاقية التعاون العلمى والتكنولوجى لمدة ٥ سنوات قادمة في مجالات الزراعة والصحة والطب والسكان والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة والتكنولوجيا . وفي إطار هذه الاتفاقية تم رصد ١٢ مليون دولار من الجانب الأمريكى لدعم برنامج خاص للبحوث المشتركة لخدمة التنمية في مصر على مدى ٨ سنوات . وفي ١١/١٥ أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون العلم والتكنولوجيا أن قيمة الاعتمادات الخاصة بتنفيذ اتفاقية التعاون العلمى بين مصر والولايات المتحدة تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون دولار يخصص منها ١٣١ مليون دولار لمشروعات التنمية الزراعية واستنباط سلالات جديدة للنباتات ، وفي ١١/٢٠ وقعت اتفاقية تمويل مشروع جديد لمنح السلام الدراسى التى تقدمها الولايات المتحدة وتتكلف ٤٢ مليون دولار لتغطية المنح حتى عام ١٩٩٠ .

وقبل أيام قليلة من انتهاء العام بعث الرئيس ريجان برسالة إلى الرئيس مبارك يبلغه فيها بالقرار الذى اتخذته الإدارة بموافقة الكونجرس على حل مشكلة الديون العسكرية لمصر ، وذكرت صحيفة الأهرام في ١١/٢٠ أن القرار هو تخفيض سعر الفائدة على الديون المستحقة إلى سعر الفائدة السائد ، وتأجيل سداد

القذافي ، بالرغم من التوتر بين مصر وليبيا . كما وضع هذا التباين حين كشفت الاتصالات الأمريكية - الإيرانية ، وأن الإدارة الأمريكية قد أمدت إيران بكميات من الأسلحة وقطع الغيار وهو ما رآته مصر إخلالا بالموقف الحيادي الذي كانت الولايات المتحدة تعلن التمسك به ، كما أنه يعمل على استمرار التعنت الإيراني ورفض إنهاء الحرب بالطرق السلمية .

وإزاء الانتقادات المصرية الرسمية أولئك التي حفلت بها وسائل الإعلام المصرية القومية والحزبية معا ، كانت رسالة الرئيس ريجان إلى الرئيس مبارك في ١١/١٥ والتي تضمنت شرحا للموقف الأمريكي حول الاتصالات مع إيران والموقف من حرب الخليج ، وجاء في رسالة الرئيس ريجان أن قرار حظر تصدير الأسلحة لإيران لا يزال ساريا وأن الهدف من شحنها هو التهديد لخلق جو من الاعتدال في إيران وأرسل الرئيس مبارك في ١١/٢٤ رسالة إلى الرئيس ريجان تضمنت التقييم المصري للصيغة الأمريكية لإيران والتأثيرات السلبية التي أحدثتها على حرب الخليج .

وقد وضع التباين في مواقف البلدين في نهاية شهر سبتمبر حينما أعلنت مصر تأجيل زيارة الرئيس مبارك لواشنطن والتي كان مقررا لها أن تتم في نهاية سبتمبر ، وشملت المبررات المصرية التي أعلنت بأن الدراسة التي تعدها وزارة الخزانة الأمريكية لتخفيف الفائدة على الديون العسكرية لمصر لم تقترب من نهايتها ، وأن القاهرة رأت إتاحة الفرصة كاملة لإتمام هذه الدراسة حتى تصبح جاهزة لإتخاذ القرار السياسي المناسب بشأنها .

- كذلك من المفيد أن تتم زيارة الرئيس لامريكا بعد إجراء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي في نوفمبر ٨٦ حتى تتاح الفرصة للقاء القيادة الجديدة والأعضاء الجدد للكونجرس .

- وأخيرا قيل أن مصر رأت من الأفضل استغلال الفترة الزمنية الباقية حتى نهاية عام ١٩٨٦ في بلورة الآراء التي طرحت في المنطقة لدفع عملية السلام حتى يمكن التوصل إلى اتفاق على إجراءات تنفيذية محددة بالنسبة لعقد المؤتمر الدولي لحل المشكلة الفلسطينية .

ويدل تباين المواقف المصرية عن المواقف الأمريكية على وجود فجوة بين البلدين إزاء العديد من القضايا سواء كانت تتعلق بالعلاقات الثنائية أو قضايا أخرى أكثر شمولاً كالنسوية السياسية أو مواجهة أعمال

منظمة مرابضة أصلا وغير مؤهلة لاعتبارها طرفا أساسيا في عملية تسوية القضية الفلسطينية . ويرتبط بذلك اختلاف حول الوسيلة الأمثل لمواجهة أعمال العنف السياسي ، حيث دعت القاهرة إلى عقد مؤتمر دولي يناقش « الإرهاب » ويبحث في جذوره وهي دعوة لم تجد أذانا صاغية من الولايات المتحدة .

ولقد أثبتت الأحداث التي وقعت طوال عام ١٩٨٦ أن التباين في الرؤية المصرية عن الأمريكية على النحو المشار إليه ، قد استتبعه بالضرورة انفصال بين جهود البلدين ، وقد وضح ذلك في أثناء تصاعد المواجهة الليبية - الأمريكية في النصف الأول من العام والتي وصلت إلى ذروتها بقصف الطائرات الأمريكية لمدينة طرابلس الليبية في منتصف أبريل .

وبالرغم من توتر العلاقات بين مصر وليبيا ، فإن مصر حاولت أن تنأى بنفسها عن الإجراءات الأمريكية العسكرية والاقتصادية التي اتخذت في مواجهة ليبيا ، وحين قامت واشنطن بتجميد أرصدة ليبيا لديها أكد المشير أبو غزالة أن هذا شأن أمريكي محض ، وأن مصر لن تهاجم أحدا وأنها ترغب في السلام وتعمل من أجله ، وأن مصر ضد أي نوع من الإرهاب .

ومع استمرار المؤشرات على رغبة الولايات المتحدة في القيام بإجراء عسكري ضد نظام العقيد القذافي ، في الوقت الذي قامت فيه الطائرات الإسرائيلية باختطاف طائرة مدنية ليبية وأجبرتها على الهبوط في إسرائيل ، ومعارضة الولايات المتحدة أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بإدانة عملية الاختطاف الإسرائيلية ، في ذلك الوقت نادت مصر بأهمية أن تتخذ الإدارة الأمريكية موقفا أقرب إلى الحياد وأن تعمل على مواجهة الإرهاب بكل أنواعه وصوره ، فيما بدا أن مصر لا تؤيد أي إجراء عسكري أمريكي ضد ليبيا ، وهو ما وضع بعد أن قصفت الطائرات الأمريكية طرابلس في منتصف أبريل ، إذ اعتبرت مصر أن الغارة الأمريكية تدعو إلى الاستياء الشديد لأن الإجراءات العسكرية لا تستطيع وحدها أن تقضي على أعمال الإرهاب أو توقف حوادث العنف أو تقدم حلا شافيا لأي مشكلة دولية أو تخفف حدة التوتر الدولي .

ولقد وضع التباين بين موقفى مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بأحداث العنف السياسي وأعمال الإرهاب حين تأكد أن مصر قد رفضت المشاركة في التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة نظام العقيد

وتناولت مباحثات الرئيس في تلك الجولة عددا من القضايا المتصلة بالتعاون الاقتصادي بين مصر والمؤسسات الدولية المعنية ، إلى جانب زيادة حجم المعونات التي تقدمها المجموعة الأوروبية لمصر ، لمساعدتها على الاستثمار في عملية التنمية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي . وشملت المباحثات أيضا استعراض التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط والجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وإخراجها من مرحلة الجمود التي انتهت إليها .

كما سافر في أوائل سبتمبر رئيس الوزراء المصري إلى باريس ولندن في رحلة أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين تتناول التعاون بين مصر وكلا البلدين في برنامج التنمية المصرية وتبادل الآراء حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية . كذلك زار المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع العاصمة البريطانية وأجرى هناك محادثات تناولت أوجه التعاون العسكري بين مصر وبريطانيا .

ولقد أكتت السيدة مارجريت تاتشر على استعداد بريطانيا لتقديم كل المساعدات الممكنة لمصر كما أعربت عن تأييدها ودعمها لمصر باعتبار أن مصر لها دور مثمر في المنطقة بالإضافة إلى دورها البناء في تحقيق سلام عادل في المنطقة .

وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ، قامت السيدة مارجريت تاتشر بزيارة لمصر بدعوة من الرئيس مبارك . واكتسبت هذه الزيارة أهمية خاصة لأنها أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء بريطاني لمصر منذ الزيارة التي قام بها تشرشل في نهاية الحرب العالمية الثانية . وتم خلال الزيارة بحث تطورات القضية الفلسطينية في ضوء الاتفاق الأردني الفلسطيني ، ومشكلة الحرب العراقية الإيرانية ، والقضايا الاقتصادية الدولية ، ووسائل دعم التعاون بين مصر وبريطانيا في كافة المجالات . وقد قامت خلال الزيارة بوضع حجر الأساس لعدد من مشروعات الخدمات التي تمولها بريطانيا من أهمها مشروع الصرف الصحي بالقاهرة الذي يتكلف ٤ مليارات جنيه .

وفي إطار الزيارات المتبادلة والعلاقات الثنائية بين مصر والدول الأوروبية - قام د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب بزيارة لألمانيا الغربية (في شهر يونيو) التقى فيها بالمستشارين بالمانيا وعقد مباحثات مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ووزير خارجية ألمانيا ونائب

العنف السياسي . وبالرغم من هذه الاختلافات التي كشفت عنها تفاعلات هام ١٩٨٦ فلا يمكن الانتهاء إلى أن علاقات البلدين قد وصلت إلى مفترق طرق ، ويتضح ذلك من حرص قيادتي البلدين على البحث في كيفية حل نقاط الاختلاف بشيء من الهدوء والحذر ، فضلا عن أن المصالح المشتركة - سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية - تعد الأهم والأرسخ على الأقل في حدود السنوات القليلة القادمة .

٢ - مصر وأوروبا الغربية سنة ١٩٨٦

شهد عام ١٩٨٦ اتصالات مصرية - أوروبية مكثفة دارت أساسا حول حل المشاكل الاقتصادية في مصر ، بالإضافة إلى الحوار المستمر بشأن مشكلة الشرق الأوسط وإزالة الجمود الذي أصابها .

ولاشك أن دور مصر المتميز في الشرق الأوسط والوطن العربي كان دائما حافزا لإثارة اهتمام الدول الأوروبية بها ، ويدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها .

ولقد تأكد هذا في زيارة السيد كلود شيسون ، المفوض العام لدول السوق الأوروبية المشتركة بمنطقة البحر الأبيض ودول الشرق الأوسط ، إلى القاهرة . والتي استقبله فيها الرئيس حسنى مبارك . وكان هذا اللقاء جزءا من برنامج زيارة شيسون لمصر الذي التقى خلالها بجميع الوزراء المعنيين بالعلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة والمشكلات الاقتصادية .

والواقع أن علاقة مصر مع السوق الأوروبية المشتركة (التي تضم الآن اثنتي عشرة دولة) هي علاقات قديمة ترجع إلى أكثر من عشرين عاما . وقد تدعمت هذه العلاقات وتعددت الزيارات المتبادلة بين معلمي مصر والسوق الأوروبية ، كما تدعمت علاقات مصر الثنائية بكل دولة من الدول التي تتألف منها المجموعة الأوروبية ، فضلا عن وجود علاقة سياسية متميزة بين مصر وعدد من الدول الأوروبية الهامة في المجموعة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا .

وقد قام الرئيس مبارك بجولة عاجلة في شهر يوليو ١٩٨٦ زار خلالها باريس ولندن وبيون وروما واستغرقت هذه الجولة يومين التقى خلالها مع الزعماء : ميتران وتاتشر وكول وكراكسى .

مستشار ألمانيا الغربية . كما التقى بمجموعات من الأحزاب المختلفة .

وفي ديسمبر ١٩٨٦ قام الرئيس مبارك بجولة زار فيها خمس دول أوروبية هي : فرنسا - ألمانيا الاتحادية - رومانيا ، اليونان ، وإيطاليا . ولقد أكدت هذه الدول حرصها على تخطي مصر للمشكلة الاقتصادية التي تواجهها في الوقت الراهن . وأهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام - وضرورة ضمان الاستقلال والوجود لجميع دول منطقة الشرق الأوسط .

وقد كانت زيارة الرئيس مبارك الأخيرة لباريس هي أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس مصرى للعاصمة الفرنسية منذ عام ١٩٢٢ . وتركزت الموضوعات التي طرحت للمناقشة في قضيتين أساسيتين تطلعت أولاهما بالسياسة الخارجية وتم فيها مناقشة قضية السلام في الشرق الأوسط وفكرة عقد المؤتمر الدولي كسبيل لحلها ، كما تم مناقشة حرب الخليج ولبنان .

أما القضية الثانية فتعلقت بالجانب الاقتصادي وتركزت المباحثات على الموقف الاقتصادى المصرى بصورة عامة والصعوبات التي تواجهها مصر بسبب أعباء أقساط الدين التي يتعين سدادها خلال سنوات ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، مما جعل مصر تطلب بإعادة جدولة هذه الدين لتسهيل عملية السداد . ولقد تفهم فرنسا لموقف مصر الاقتصادى ولعبت دورا هاما في تفهم صندوق النقد الدولي لهذا الموقف المصرى .

وفي ألمانيا الغربية ، أكد المستشار ، هيلموت كول على التزام ألمانيا ببذل كل الجهد والعون المتاح لدعم مصر والوقوف إلى جانبها ، وأسفرت المباحثات عن توقيع اتفاقية اقتصادية تحصل مصر بمقتضاها على ٥٠ مليون مارك ألماني منحة لا ترد مساهمة من ألمانيا في برامج خطة التنمية المصرية .

وفي رومانيا اجتمع الرئيس مبارك مع الرئيس الرومانى نيكولاى شوشيسكو حيث تبادل وجهات النظر حول كافة القضايا في منطقة الشرق الأوسط . كما تم بحث الجهود التي تبذلها مصر ورومانيا لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط كما تناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين . وفي البيان المشترك الذى صدر عقب المباحثات أكد الرئيسان على ضرورة اتخاذ خطوات عملية بالتأكيد على أهمية تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر دولى تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبإشراك جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة

التحرير الفلسطينية .

وعلى الجانب الاقتصادى تم توقيع اتفاقية لتقديم قرض لمصر قيمته ١٠٠ مليون دولار لتمويل عدد من المشروعات الصناعية والزراعية .

وفي اليونان أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع رئيس وزراء اليونان أندرياس باباندرىو استعرضا فيها تطورات الموقف في الشرق الأوسط وسبل عقد المؤتمر الدولي للسلام فضلا عن قضايا الأمن والسلام في البحر المتوسط . كما تناولت المباحثات العلاقات الثنائية بين البلدين لتعميق وتطوير هذه العلاقات على أساس توطيد الصداقة التاريخية بين مصر واليونان .

وفي إيطاليا اجتمع الرئيس مبارك في ختام جولته الأوروبية مع بيتينو كراكسى رئيس وزراء إيطاليا الذى أعلن أن بلاده ستؤيد الموقف المصرى المعتدل في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى ، وأكد أن إيطاليا ستسعى إلى مساعدة مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية وإنها سوف تلعب دورا إيجابيا في المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل تخفيف أعباء الدين المصرى للحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب المصرى .

وتتدرج هذه الزيارة في إطار المشاورات المستمرة بين القيادتين المصرية والإيطالية . ولقد تناولت المباحثات تنشيط الدور الأوروبى في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين .

٣ - مصر واليابان ١٩٨٦

ترتبط اليابان بمصر بعلاقات وطيدة ، كما تعود العلاقات الدبلوماسية والقصصية بين البلدين إلى عام ١٩٢٤ . ولقد كانت مصر دائما محط اهتمام اليابان في الشرق الأوسط ، ولكن منذ زيارة الرئيس حسنى مبارك لليابان عام ١٩٨٣ وضحت وتاكدت معالم هذا الاهتمام وتعاضلت العلاقات المتبادلة بين البلدين في مختلف الميادين وبصفة خاصة في مجال المساعدات الاقتصادية ، وشهدت الفترة الأخيرة خطوات إيجابية ونشطة في طريق تدعيم العلاقة بين مصر واليابان . ففي مطلع عام ١٩٨٦ سلم رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى رسالة للرئيس مبارك من رئيس الوزراء اليابانى تاكاسونى ، وفي لقاء الرئيس مبارك ببعثة الصداقة اليابانية تسلم رسالة أخرى من تاكاسونى .

ولقد تناولت الاتصالات قضية الشرق الأوسط وأخر التطورات بصدها ، وفيها أكدت اليابان على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وعلى تأييدها للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات للاتفاق الأردني الفلسطيني .

وإلى أعقاب قمة طوكيو أكدت اليابان على ثبات سياستها في الشرق الأوسط ، وأعلن ياساهيرو ناكاسوني أن سياسة اليابان الثابتة في الحفاظ على علاقات صداقة مع العالم العربي التي تعتمد عليه اليابان في إمدادها بالبترول لن تتغير .

وعلى الجانب الاقتصادي ، يأتي حجم المعونات اليابانية لمصر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وفي سبتمبر سنة ١٩٨٥ وصل ما التزمت به اليابان في شكل مساعدات تنمية رسمية إلى حوالي ١٥٠٠ مليون دولار أمريكي (قروض حكومية ميسرة ومنح ومساعدات فنية) ، كما قدمت تسهيلات ائتمانية تصديرية طويلة الأجل لتساعد في استيراد المعدات اللازمة لاستكمال الاحتياجات .

ولقد زادت الصادرات اليابانية لمصر خلال السنوات الخمس الأخيرة وقاربت أن تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وفي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة تلك الصادرات ٧٣١ مليون دولار . ورغم هذا فإن حجم الاستثمار الياباني بمصر لم يسهم إلى حد كبير في العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين البلدين ، حيث كانت

نسبة نصيب اليابان في الاستثمار بمصر حوالي ٠,٣٪ فقط . ولم تزد رؤوس الأموال اليابانية التي ساهمت في مشروعات مصرية عن ٣٥ مليون جنيه ، رغم وجود اتفاقية مصرية - يابانية وقعت سنة ١٩٧٧ لضمان الاستثمارات اليابانية في مصر علاوة على الضمانات الموجودة أصلاً في قانون استثمار المال العربي والاجنبي .

وفضلاً عن ذلك لاحظ المراقبون الاقتصاديون أنه بين كل البنوك الأجنبية التي فتحت في مصر في أعقاب سياسة الانفتاح ، لم يظهر بنك ياباني واحد . ويرى هؤلاء المراقبون أن رؤوس الأموال اليابانية هي الأكثر حذراً بين كل رؤوس الأموال العالمية ، ولذا فإن المعونات الحكومية شيء ورؤوس الأموال شيء آخر .

وقد برز من بين المشروعات التي أنجزت في إطار المعونة اليابانية مشروع مستشفى الأطفال الجامعي الذي اتفق في يوليو ١٩٨٦ على توسيعه ، ومشروع استصلاح مائة وعشرين ألف فدان بحافضة الاسماعيليه ، ومشروع توسيع محطة كهرباء أسبوط . أما على الصعيد الثقافي والفني ، فقد نشطت أيضاً العلاقة بين البلدين ، وكانت أبرز مظاهرها قيام اليابان ببناء دار الأوبرا الجديدة بالجزيرة بالقاهرة ، وشهد عام ١٩٨٦ أكثر من صورة للتعاون بين البلدين في مجالات الموسيقى والفنون الشعبية .

رابعاً : مصر والاتحاد السوفيتي

شهد عام ١٩٨٦ نشاطاً ملحوظاً في تفاعلات مصر والاتحاد السوفيتي ، بحيث يمكن القول أن بعضاً من الدفء قد بدأ يدب في أواصر العلاقات المصرية - السوفيتية ، وأن مصر من جانبها قد طرحت جانباً الحساسية التي زاد عمرها عن عشرة أعوام وغلفت إلى حد كبير كل حديث مصري - رسمياً كان أم غير رسمي - عن العلاقات المصرية - السوفيتية . ولدى محاولة وصف طبيعة العلاقات المصرية - السوفيتية في خلال عام ١٩٨٦ ، يمكن القول أنه عام العودة إلى العلاقات الطبيعية بين بلدين كانت لهما طوال خمسة عشر عاماً تجربة غنية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية . وفي الحقيقة فإن تفاعلات عام ١٩٨٦ لا ترقى إلى تفاعلات أي من الأعوام الخمسة عشرة ما بين ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٠ ، إلا أنها بالمقارنة بما كانت عليه تفاعلات البلدين طوال حقبة السبعينات ، تعد بمثابة تحول كفي إيجابي من الصعب تجاهله . وقد ارتبط بذلك ، التغير في طبيعة التعامل الاعلامي - شبه الرسمي والرسمي - المصري مع الموضوعات السوفيتية حيث تقلصت إلى حد كبير المجالات الاعلامية الحادة وبرزت المجالات الموضوعية .

كذلك فإن المناسبات التي شهدت وجود مبعوث أو وفد سوفيتي بالقاهرة ، صارت مناسبات للإشادة الاعلامية الهادئة بدور الاتحاد السوفيتي المساند للجهود المصرية في سبيل التنمية ، والدعوة - وفقاً لرأي صحيفة الأهرام في ٦/٢٢ - أثناء وجود د. بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية في موسكو - إلى إزالة أي جفاء بين الدولتين والاتجاه إلى تدعيم علاقات

الصدافة والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شئون الدولة الأخرى .

وقد كان ملفنا للنظر أن خصص التلفزيون المصري في شهر نوفمبر أكثر من برنامج عن الاتحاد السوفيتي في عيده القومي ، وذلك للمرة الأولى بعد انقطاع أكثر من خمسة عشر عاماً ، وتحديث البرامج بإسهاب عن المنجزات السوفيتية في كافة المجالات الزراعية والصناعية والفضائية والعلمية ، فضلاً عن الإشادة بالاتحاد السوفيتي باعتباره دولة عظمى في عالم اليوم . لقد وضح خلال عام ١٩٨٦ أن البلدين حريصان على دعم التفاعلات بينهما من منطلق وجود مصالح متبادلة ، فمصر بالنسبة للاتحاد السوفيتي تمثل أحد مفاتيح المنطقة العربية وأحد مفاتيح منطقة الشرق الأوسط ، وفي هذا الإطار تجب الإشارة إلى الحيوية التي أخذت تدب في السياسة الخارجية السوفيتية منذ مجيء جورباتشوف إلى قمة السلطة السوفيتية ، واعتماد مبدأ تدعيم العلاقات مع العديد من دول العالم بغض النظر عن نظامها الاجتماعي والاقتصادي وفلسفتها السياسية ، أو بعبارة أخرى التخفيف من المؤثرات الأيديولوجية على توجيه السياسة السوفيتية الخارجية . وبالنسبة لمصر فإن موقفها استند إلى حقيقة أن الاتحاد السوفيتي له دور هام في تحقيق الاستقرار الدولي وكذلك في تسوية القضية العربية ، فضلاً عن أن مصر سعت في السنوات الخمس الماضية إلى تحقيق قدر من التوازن في علاقاتها الدولية ، ولم يكن منطقياً - في إطار هذه الرؤية أن يتم تجاهل الاتحاد السوفيتي ، مع التأكيد بأن تطوير العلاقات المصرية - السوفيتية لا يعني بالضرورة ابتعاداً عن العلاقات الخاصة مع

القوة الكبرى الأخرى أي الولايات المتحدة .

إن حرص البلدين على تنمية علاقاتهما الثنائية إنما ترجع في تدعيم جوانب الاتفاق بينهما والابتعاد قدر الامكان عن جوانب الاختلاف ، وهو ما أكده أعضاء وفد مجلس السوفيت الأعلى الذين زاروا مصر في منتصف مارس ١٩٨٦ ، رداً على زيارة أعضاء مجلس الشعب المصري الذين زاروا موسكو في بداية ١٩٨٥ ، وفي إشارة إلى أهمية مصر في سياق التفاعلات الدولية السوفيتية ترأس هذا الوفد نائب رئيس مجلس السوفيت ، واستمرت الزيارة ثمانية أيام ، وبالرغم من ارتفاع مستوى تمثيل الوفد ، فإنه لم يتطرق إلى تصنيفات خاصة بالعلاقات بين البلدين ، وذلك تجنباً لاثارة نقاط اختلاف ، وكانت تصريحاتهم مع المسئولين المصريين وأعضاء مجلس الشعب المصري مركزة على الجوانب الايجابية في العلاقات بين البلدين .

واللاحظ أن تبادل زيارات الوفود لم يقتصر على الوفود الحكومية أو الحزبية وإنما امتد ليشمل تبادل زيارات وفود بعض النقابات المهنية والعمالية .

ففي عام ١٩٨٦ ، استقبلت مصر وفد الحقوقيين السوفيت في ١٥/٤ بدعوة من اتحاد المحامين العرب الكائن بالقاهرة ، واستقبل د. المحبوب رئيس مجلس الشعب الوفد السوفيتي ، وفي ١٧ يونية وصل وفد من اتحاد عمال المناجم من الاتحاد السوفيتي إلى القاهرة بدعوة من النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمهاجر ، وتمت محادثات بين قيادتي النقابتين حول توثيق الصلات بينهما ، كما عقدت مباحثات في القاهرة بين نقابتي التجارة في مصر والاتحاد السوفيتي في ٤ نوفمبر هي الأولى من نوعها بعد انقطاع لمدة عشر سنوات ، وتقدر خلالها توقيع بروتوكول للتعاون النقابي بين البلدين يقضى بتدعيم العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات والتدريب .

وقبل أن ينقضى العام ، استقبلت القاهرة الوفد التعاوني السوفيتي بدعوة من الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المصري وتم الاتفاق في ٢٨/١٢ على توقيع اتفاقية سنوية لاستيراد منتجات مصرية تتضمن الموبيليا والملابس الجاهزة ، المفروشات والجلود على أن تستورد مصر السلع التي تحتاجها من الاتحاد السوفيتي .

من ناحية أخرى فقد تم تبادل العديد من الرسائل بين الرئيس مبارك والرئيس جورباتشوف ، حملها مبعوثو الرئيسين إلى البلد الآخر . كما تم تبادل زيارات

كبار المسئولين ، وجرى خلالها بحث ودراسة آفاق العلاقات الثنائية ، كذلك الدور السوفيتي في حل القضية العربية . وهنا تجب الإشارة إلى أن كلا الموقعين المصري والسوفيتي يتفقان في الخطوط العريضة لتسوية القضية الفلسطينية حيث يدعوان معا إلى مراعاة الحقوق الفلسطينية وإلى وحدة الفصائل الفلسطينية وإلى أهمية عقد المؤتمر الدولي الذي تحضره الأطراف المعنية إلى جانب القوتين العظميين فضلاً عن الاتفاق في عدد من النقاط الدولية الأخرى مثل محاربة التفجرة العنصرية في جنوب أفريقيا والسعي إلى الحد من الانتشار النووي .

وفي ٧ أبريل بحث فلاديمير بولياكوف مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية تطورات الموقف في الشرق الأوسط مع كل من د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري والدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك في حين أكد د. بطرس غالي أن مصر يهتما بتنشيط العلاقات المصرية السوفيتية وأن ذلك لا يشكل أي خط جديد أو تغييراً في مواقف مصر ، وقد حرص الاعلام المصري على التأكيد بأن هذه الاجتماعات تأتي تمشياً مع السياسة الخارجية لمصر التي تستهدف إقامة علاقات طيبة مع جميع دول العالم ، وذلك على أساس الصداقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل والعمل من أجل السلام وكسب المزيد من التأييد للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . وفي ٢٣ يونيو التقى د. بطرس غالي مع ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي في موسكو وجاءت هذه المباحثات لتعبر عن تطور ملحوظ في العلاقات بين البلدين ، بالرغم من أن الزيارة كانت مقررة سلفاً ، وجاءت في إطار مشاركة مصر في المؤتمر السوفيتي الأفريقي الذي نظمه أكاديمية العلوم السوفيتية لدراسة القضايا الأفريقية ، وعلاقات الاتحاد السوفيتي مع دول القارة الأفريقية .

وقد تباحت الوزير المصري مع الوزير السوفيتي في تنمية العلاقات بين البلدين وسبل تجاوز عوائق الماضي ، وطبيعة الدور السوفيتي في حل القضايا العربية .

وفي ٣٠/٧ جرت في القاهرة مباحثات بين مصر والاتحاد السوفيتي وجاءت هذه المباحثات في إطار التنسيق الذي قامت به موسكو مع عدد من دول المنطقة العربية بشأن القضايا المختلفة التي تضمونها جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في

الآخيرة من عام ١٩٨٥ ، والتي نشرت في مارس ١٩٨٦ أن هناك زيارة في السلع المتبادلة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ .

وبصفة عامة فإن التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي يشير منذ بداية الثمانينات إلى الثبات النسبي ، إذ بلغ حجم التجارة في عام ١٩٨٢ ما قيمته ٤٣٥ مليون جنيه استرليني ، وفي عام ١٩٨٣ بلغ حجم التجارة ما قيمته ٥٥٧ مليون جنيه استرليني وفي عام ١٩٨٤ بلغ حجم التجارة ٤٩٨ مليون جنيه استرليني منها ٢٤٦ مليون جنيه استرليني صادرات مصرية ، ٢٥٢ مليون جنيه واردات سوفيتية .

وطوال عام ١٩٨٦ عقدت عدة جولات من المباحثات الاقتصادية في كل من موسكو والقاهرة استهدفت توقيع اتفاق تجاري طويل الأجل (لمدة خمس سنوات) لزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي ، ومن خبرة العلاقات الاقتصادية المصرية السوفيتية أظهرت السوق السوفيتية أنها سوق تتمتع بالاستقرار بالنسبة للعديد من المنتجات المصرية مثل الزيوت العطرية ومستحضرات التجميل وغزل القطن والموالع والأثاث ومنتجات الجلود ، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتي يعتبر المورد الرئيسي لمصر للاخشاب ، والورق والفحم ، والأسماك المجعدة .

ويمكن بلورة أهمية الاتحاد السوفيتي بالنسبة للصادرات والتجارة المصرية في عام ١٩٨٦ والسنوات القادمة - والتي يتم التركيز فيها على أهمية الانتاج والتصدير للخارج - في :

- ترجمة الاستقرار الذي ساد علاقات البلدين خلال السنوات الأربع الماضية إلى علاقات اقتصادية أكثر نشاطا وازدهارا .

- توفير قطع الغيار اللازمة لتجديد خطوط الانتاج ومشروعات الاحلال والتوسع للمصانع المصرية التي وردها الاتحاد السوفيتي لمصر في الستينيات .

- أن الاتحاد السوفيتي هو الدولة الوحيدة التي تتعامل مع مصر من خلال اتفاقيات دفع وتجارة طويلة الأمد ، ولا شك أن ذلك أهمية خاصة في الوقت الراهن الذي تأثرت فيه حصة مصر من العملات الحرة ، كما أن الاتحاد السوفيتي يمثل سوقا مستقرة للصادرات المصرية التقليدية .

وقد عقدت أكثر من جولة من المباحثات الاقتصادية

سبتمبر ١٩٨٦ ، وفي هذه المباحثات عرض الوفد السوفيتي أفكاره الخاصة بشأن المبادرة السوفيتية لتسوية القضية الفلسطينية والتي تضمنت دعوة لعقد مؤتمر دولي يسبقه لجنة تحضيرية تضم الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وفي ٢٣ أغسطس وصل إلى القاهرة فلاديمير بتروفسكي نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، وتباحث خلال زيارته لمصر مع د. علي لطفي رئيس الوزراء آنذاك والمسئولين في الخارجية المصرية ودارت المحادثات حول الدور السوفيتي في جهود السلام بالشرق الأوسط .

وأثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة في شهر أكتوبر التقى د. عصمت عبد المجيد وشفرناردي في نيويورك ، وفي منتصف أكتوبر وصل فلاديمير بولياكوف المسئول عن شئون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية إلى القاهرة للمرة الثانية في غضون عام ١٩٨٦ ، والتقى بالمسئولين في وزارة الخارجية المصرية ، ودارت المباحثات حول الأفكار المطروحة حول انعقاد المؤتمر الدولي والعلاقات بين الدولتين ، وفي أثناء هذه الزيارة تقابل الرئيس مبارك والمبعوث السوفيتي فيما يعكس الاهتمام الذي تبديه مصر بالدور السوفيتي وإلى أهمية تنشيط العلاقات بين البلدين ، واكتسبت زيارة بولياكوف هذه أهمية خاصة في ضوء التطورات الدولية والإقليمية التي كانت سائدة آنذاك وأهمها :

١ - لقاء الاسكندرية الذي تم في ٩/١١ بين الرئيس مبارك وشمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل والذي تم فيه الاعلان على موافقة بيريز على فكرة عقد المؤتمر الدولي على أن يسبق ذلك عقد لجنة تحضيرية لتنسيق أعمال المؤتمر . والجدير بالذكر أن فكرة اللجنة التحضيرية هذه تتفق مع الرؤية السوفيتية التي دعت إلى هذا الأمر في سياق مبادرتها لحل القضية العربية التي أعلنت في منتصف عام ١٩٨٦ .

٢ - لقاء القمة الذي عقد بين الرئيس جورباتشوف والرئيس ريجان والمعروفة باسم قمة ريكيافيك ، وإحدى مهام بولياكوف كانت إبلاغ الرئيس مبارك بنتائج هذه القمة ، فيما عكس حرص القيادة السوفيتية على التنسيق السياسي وتعميق درجة التفاهم المتبادل مع القيادة المصرية حتى ولو في حدودها الدنيا عبر الاطلاع على النتائج .

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، أظهرت الاحصائيات التجارية عن الشهور التسعة

المصرية - السوفيتية ، وعلى الرغم من التفاؤل الشديد الذى أحيط بهذه المباحثات فإنها لم تسفر عن التوصل إلى اتفاق تجارى طويل الأجل عن السنوات ١٩٨٧ وحتى ١٩٩١ ، على أن يتم التباحث فى شأنها بموسكو فى عام ١٩٨٧ . وعلى الرغم من عدم الاتفاق هذا فقد حرص ممثلو البلدين على التأكيد بأن الأمر لا يعدو أن يكون اختلافات فى وجهات النظر حول تسوية بعض المسائل المالية ، وأن من شأن مباحثات موسكو القادمة التوصل إلى حلول بشأنها ، ويمكن بلورة وجهات النظر المختلفة كالتالى :

- أن مصر تسعى إلى أحداث نوع من التسوية المالية تكون بمثابة نقطة بداية لمزيد من العلاقات التجارية والاقتصادية ، ولما كان لمصر فائض تجارى بين الصادرات والواردات المصرية من الاتحاد السوفيتى ، فإنها طلبت ضرورة تحصيل هذا الرصيد المستحق على أن تستخدمه فى استيراد سلع سوفيتية .

- أما وجهة النظر السوفيتية فقد ركزت على أهمية تقنين الدين والاتفاق حول كيفية السداد ، ومن هنا فقد طلب الجانب السوفيتى استخدام الرصيد المقرر لمصر من الفائض التجارى مقابل تسديد الدين المصرية وقد انتهى الطرفان إلى أهمية تسوية هذه

المسألة بالاتفاق مبدئيا على الحلول الوسط وترك لمباحثات موسكو ١٩٨٧ اتخاذ القرار النهائى بشأنها .

الجدير بالذكر أن الدين المصرية العسكرية للاتحاد السوفيتى تصل إلى حوالى ١٥٠٠ مليون دولار ، كما تصل الدين الاقتصادية المدنية إلى ٣٠٠٠ مليون دولار على هيئة قروض طويلة الأجل ، وكانت مصر قد جمدت هذه الدين عام ١٩٧٧ لمدة عشر سنوات وأصبحت تستحق الدفع فى العام القادم ١٩٨٧ ، ومن هنا فسوف تحتل قضية تسوية الدين المصرية أولوية قصوى فى علاقات البلدين ، وأن كان يمكن القول أن هناك حرصا متبادلا على إيجاد حل يرضى الطرفين . وقد قامت مصر بسداد جزء من ديونها العسكرية فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ولم يعرف حجمها بعد ، كما أن هناك فائضا قدره ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى لمصر عن صادراتها إلى الاتحاد السوفيتى متراكمة خلال السنوات الماضية .

وعلى أى الأحوال وبالرغم من الاختلاف حول توقيع الاتفاق التجارى طويل الأمد ، فقد وقع الجانبان بالقاهرة فى ١٦ ديسمبر اتفاقا تجاريا لعام ١٩٨٧ بحيث يصل حجم التبادل التجارى بين البلدين إلى ٥٢٥ مليون جنيه استرلينى .

خامسا - مصر والعالم الثالث ١٩٨٦

١ - مصر وأفريقيا (منظمة الوحدة الأفريقية) :

شهدت القارة الأفريقية نشاطا سياسيا مكثفا على امتداد الفترة منذ انعقاد مؤتمر القمة عام ١٩٨٥ وحتى انعقاد القمة الأخيرة في يوليو ١٩٨٦ ، وتوالت المؤتمرات الخاصة بأفريقيا على نحو جعل بعض المراقبين يطلقون على عام ١٩٨٦ « عام أفريقيا » .

- كان المؤتمر الأول هو المؤتمر الطارئ الذي انعقد في نيويورك في إطار الأمم المتحدة في أواخر شهر مايو . ولقد بدأ الأعداد لهذا المؤتمر منذ عامين في إطار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة . واستغرقت هذه الدورة الطارئة أربعة أيام كان الغرض منها تعبئة الرأي العام الدولى ، للحفاظ على اهتمام المجتمع الدولى بالقضايا الأفريقية . وكان الهدف أيضا هو اعداد ورقة عمل وبرنامج للانعاش الاقتصادى طويل المدى لأفريقيا التى تعاني من مشاكل متعددة أهمها القحط والدين المتراكمة والهجرة والجفاف والتضخم .

ولقد شاركت مصر في اجتماعات دورة الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنبا إلى جنب مع وفود من ١٥٩ دولة من أعضاء الأمم المتحدة في أول اجتماع تخصصه الجمعية العامة لبحث الأزمة الاقتصادية الأفريقية .

وقام الوفد المصرى بدور بارز في هذه الدورة وطالب بالابتعاد بقدر الامكان عن التورط فيما يسمى بصراع الغرب والشرق من أجل التوصل إلى توافق في الآراء

حول الوثيقة الختامية للدورة ، كما لعب الوفد المصرى أيضا دورا هاما في المفاوضات التى دارت بين وفود الجمعية العامة للتغلب على الخلافات التى نشبت بين الدول الأفريقية والاشتراكية والغربية . وأعلن الوفد المصرى تأييده لإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

ولقد اختتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الدورة الخاصة بمشكلات أفريقيا الاقتصادية بإصدار بيان جماعى يتضمن برنامجا مدته خمس سنوات للإنقاذ الاقتصادى لدول القارة ، وتعهدت الدول غير الأفريقية في هذا البيان بتزويد أفريقيا بالموارد الكافية لمساندة جهود التنمية فيها . ولقد وصف البيان الختامى بأنه فرصة لبداية جديدة للتعاون بين الدول الأفريقية وبين شركائها من أجل التنمية .

- وفي إطار التحرك المكثف الذى قامت به الدول الأفريقية على الساحة الدولية عام ١٩٨٦ عقد في باريس في ٢٠ يونيو في إطار الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية المؤتمر الثانى الخاص بجنوب أفريقيا وكان الغرض منه العمل على فرض عقوبات على النظام المنصرى في جنوب أفريقيا وأن تكون هذه العقوبات الزامية للمجتمع الدولى .

وقد أعلنت مصر في هذا المؤتمر على لسان الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ادانة كل أشكال الفصل العنصرى التى تمارسها سلطات حكومة بريتوريا العنصرية ضد الشعوب الأفريقية ، وطالبت مصر بوقفه قوية من قبل المجتمع الدولى للتصدى لهذه الأعمال غير الانسانية ، كما طالبت بضرورة تجنيد الرأي العام العالمى لزيادة ادراكه لايقاء المناسبة

الافريقية ، والالتزام باستراتيجية تقنع الرأي العام بفرض عقوبات جبرية ضد التفرقة العنصرية ، والعمل الجاد من أجل التوصل لحل لمسألة جنوب افريقيا .

ولقد أعلنت مصر تأييدها لانشاء قوة دفاع افريقية تدعم الامن والاستقرار في القارة كلها ولكنها اكدت ان تكوين هذه القوة المشتركة يتطلب التنسيق الجيد والاعداد المسبق لتنفيذ الفكرة .

مؤتمر القمة الافريقي :

ارتبطت أهمية مؤتمر القمة الافريقي الثاني والعشرين ، بالتحرك الدولي المكثف الذي قامت به الدول الافريقية طوال عام ١٩٨٦ . فلقد تجمعت نتائج كل المؤتمرات ووضعت أمام رؤساء دول وحكومات افريقيا وكان على الرؤساء القيام بعملية تقييم شامل لهذه التحركات الهامة والاحداث العالمية بأبعادها الافريقية والدولية .

ورأس وفد مصر في مؤتمر القمة الرئيس حسنى مبارك الذى أجمع القادة الافارقة على اختياره نائبا لرئيس المنظمة لمنطقة شمال افريقيا وعضوا في هيئة مكتب مؤتمر القمة ، مما يعد تعبيراً عن تقدير القارة الافريقية لمصر ولدور رئيسها . وأكد الرئيس مبارك ان مصر ستظل تعمل لصالح القارة الافريقية لأنها من الاعضاء المؤسسين في منظمة الوحدة الافريقية وأنها لا يمكن أن تتخلى عنها اطلاقاً وأن مصر حريصة على بذل كل الجهود دائماً لوحدة افريقيا وهل مشاكلها .

وعقد الرئيس مبارك سلسلة من المشاورات واللقاءات المكثفة مع رؤساء الدول الافريقية ورؤساء الوفود المشتركة في القمة الافريقية وذلك ضمن جهود مصر لتطوير علاقاتها المستمرة مع دول القارة .

وقد وافق الزعماء الافارقة ايضا بالاجماع على اختيار الرئيس حسنى مبارك والرئيس الشاذلى بن جديد رئيسين للجنة تحرير افريقيا خلال الدورة الجديدة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وسيتولى الرئيسان مسئولية متابعة جهود دعم حركات التحرير بجنوب القارة وتقديم تقارير عنها وعن دعمها إلى الاجتماعات القادمة للمنظمة .

وفي الكلمة التى القاها الرئيس مبارك أمام القمة الافريقية أكد أنه لا بديل أمام القارة كلها الا الاعتماد على النفس ، ودعا إلى مواصلة الحوار مع الدول المتقدمة للتوصل إلى صيغة تخفف عبء الديون عن الدول

الافريقية ، والالتزام باستراتيجية تقنع الرأي العام بفرض عقوبات جبرية ضد التفرقة العنصرية ، والعمل الجاد من أجل التوصل لحل لمسألة جنوب افريقيا .

وارتبط بهذا المؤتمر أيضا المؤتمر الدولى للاستقلال الفوري لناميبيا الذى انعقد في فيينا من ٧ - ١١ يوليو . ولقد شاركت مصر في هذا المؤتمر بوصفها عضوا في مجلس ناميبيا ، وهو المجلس المشكل للدفاع عن قضية ناميبيا ، وايضا بوصفها عضوا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة . ولقد انعقد هذا المؤتمر تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بعد أن استعادت المنظمة دورها في العمل من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا .

وكان الهدف من مؤتمر فيينا حشد وتعبئة الجهود الدولية وراء قرار مجلس الامن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذى اقر فيه المجلس خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . كما هدف المؤتمر أيضا إلى تدعيم المساندة الدولية لنضال شعب ناميبيا من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة منظمة سوابو (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا) الممثل الشرعى والوحيد له .

- وانعقد أيضا في كينشاسا المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة « الاندوجو » التى تضم دول حوض وادى النيل العشر ، وهى مصر والسودان وأوغندا واثيوبيا وكينيا وزائير ورواندا وبوروندى وافريقيا الوسطى وتنزانيا .

المجلس الوزارى الافريقى للتحضير لمؤتمر القمة الافريقية :

وشاركت مصر في المجلس الوزارى الافريقى الرابع والاربعين بأديس أبابا في الفترة من ٢١ وحتى ٢٥ يوليو ١٩٨٦ للتحضير لمؤتمر القمة الافريقى الثانى والعشرين الذى عقد في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يوليو ١٩٨٦ . ومثل مصر في المؤتمر وفد برئاسة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

وناقش المجلس القضايا السياسية والاقتصادية والتعاون الفنى والعلمى ، وتقدير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية عن الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، ومتابعة القضايا التى نوقشت في مؤتمرات عام ١٩٨٦ ومديونية الدول الافريقية وبرنامج الانعاش الاقتصادى لافريقيا الذى صدر في مايو خلال الدورة

وجاء اعلان القاهرة الثانى « فى ختام اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ مؤكدا رغبة الدول النامية فى مواجهة مشاكلها الاقتصادية والسياسية بما يتلق مع متطلبات شعوبها ، وأهمية السعى إلى تحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية . كما أشار البيان إلى أهمية الشروع دون ابطاء فى مفاوضات لتوفير البنية الأساسية الضرورية فى مجالات النقد والمال والتجارة والصناعة . كما أكد بيان القاهرة ضروية حل المنازعات السلمية بين الدول النامية بالوسائل السلمية وعزم هذه الدول على مناصرة الشعوب المظلومة وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى وشعب جنوب أفريقيا .

٣ - مصر وحركة عدم الانحياز :

عقد فى نيودلهى الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة دول عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ أبريل ١٩٨٦ ، وهو الاجتماع الذى سبق مؤتمر القمة على مستوى الرؤساء والذى عقد فى نهاية أغسطس فى هرارى عاصمة زيمبابوى .

ورأس وفد مصر فى الاجتماع الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

وكان انعقاد هذا الاجتماع الوزارى عشية الهجوم الأمريكى على ليبيا مادعا المجلس الوزارى لدول الحركة إلى عقد اجتماع طارئ أدانت فيه الدول غير المنحازة استخدام القوة فى العلاقات الدولية وكذلك الأرهاب على المستوى الفردى والجماعى والدولى ، وقرا د . عصمت عبد المجيد أمام المجلس البيان الذى أصدرته الحكومة المصرية فى هذا الموضوع .

ولقد لعب الوفد المصرى دورا نشيطا فى ذلك الاجتماع الذى أسفر عن صدور اعلان سياسى وآخر اقتصادى .

وقد أبرز الاعلان السياسى قضايا الشرق الأوسط وحرب الخليج والقضية الانفصالية فانتقد التحالف الأمريكى الاسرائيلى مؤكدا أن السلام فى منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحييه الا بانسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة مؤكدا فكرة عقد مؤتمر دولى

الافريقية المدنية . كما أوضح الرئيس مبارك أن فرض العقوبات الشاملة ضد نظام جنوب أفريقيا هو الطريقة الوحيدة للقضاء على التمييز العنصرى . وأشاد الرئيس بالدور الذى تلعبه أفريقيا لقرار الحقوق الفلسطينىة وإقامة السلام العادل فى الشرق الأوسط وتأمين طريق التنمية للجميع . وحدد الرئيس مبارك قضيتين رئيسيتين تستحقان اهتمام القارة وتؤثران على أى تحرك من أجل الوحدة والاستقرار ، أولاهما قضية التحديات الاقتصادية أمام أفريقيا ، والثانية ضرورة مواجهة العدوان المتصاعد لنظام جنوب أفريقيا العنصرى بحزم أكبر .

ولقد تجلت فى مؤتمر القمة الافريقى ملامح عودة مصر إلى دورها ومسئوليتها الافريقية ، ونجاح السياسة المصرية - فى إعادة الروابط الافريقية ، وفتح آفاق جديدة للتعاون السياسى والاقتصادى والفنى مع بلاد القارة .

وفى هذا السياق ، اهتمت مصر بالاحتفال - رسميا وشعبيا - بيوم أفريقيا ، وأدانت بشدة عدوان نظام بريوتوريا على زيمبابوى وزامبيا وبنسوانا فى مايو ١٩٨٦ . كما عقد بالقاهرة فى ٢٢ - ٢٦ سبتمبر مؤتمر الطرق الافريقى السادس ، فضلا عن عقد الدورات التدريبية للدارسين الأفارقة ، والتى برز منها عام ١٩٨٦ الدورة التى عقدت للكوادر الزراعية من ٢٢ دولة افريقية فى يوليو من نفس السنة بتمويل وتنظيم الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا .

٢ - مصر ومجموعة الـ ٧٧ :

شهدت القاهرة فى الفترة من ١٣ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ انعقاد مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ التى تضم بلدان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ووجه الرئيس حسنى مبارك كلمة إلى المؤتمر أكد فيها على أهمية التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية من أجل تدعيم قوتها التفاوضية ومن أجل أرساء قواعد النظام الاقتصادى والتنمية التى تقدمها إلى الدول الافريقية فى مجال التدريب وتبادل الخبرات من خلال أنشطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، كما أشاد بتجربة التعاون الثلاثى بين الهند ويوغوسلافيا ومصر .

كما أعلنت مصر تأييدها لاقتراح روبرت موجابي الذى يدعو إلى تشكيل لجنة للاتصال بالدول الصناعية الرئيسية من أجل اقناعها بفرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا .

وطالبت مصر بتوجيه نداء يطالب بإجراء مفاوضات غير مشروطة لإنهاء حرب الخليج والانسحاب إلى الحدود الدولية ، ومطالبة إيران بالاستجابة لنداءات السلام ، وقد أعلنت مصر أنها لا تتخذ موقفا مضادا لإيران وأن السلام العادل الذى تؤيده لابد أن يحافظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل من الدولتين وعلاقات حسن الجوار والتعايش .

من ناحية أخرى ، أقرت اللجنة الاقتصادية المنعقدة عن مؤتمر هراى الاقتراحات التى تقدمت بها مصر بشأن مؤتمر الدول النامية (مجموعة الـ ٧٧) الذى عقد فى القاهرة ، باعتباره علامة مميزة على طريق تكثيف التعاون الاقتصادى بين الدول النامية وكذلك الترحيب بإعلان القاهرة الصادر عن هذا الاجتماع .

وقد حدد د . بطرس غالى فى كلمته موقف مصر من القضايا الأساسية الأخرى المطروحة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وقال أن أنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يؤثر على استقرار المنطقة ويشغل طاقات كل العرب وأن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية يجب أن تستند إلى أقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وخاصة حق فى تقرير المصير فى ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وبيانات مؤتمر عدم الانحياز ، كما تستند على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبين تحقيق السلام . وأوضح د . غالى أن نجاح المؤتمر الدولى للسلام يتوقف على الدور الجدى الذى يجب أن تضطلع به الأطراف المعنية فى المؤتمر بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

للسلام فى الشرق الأوسط ، أما بالنسبة لحرب الخليج فقد وجه الاعلان نداء إلى العراق وإيران بوقف إطلاق النار فوراً وبدء مفاوضات سلمية بين الجانبين بإشراف الأمم المتحدة وإقرار الحقوق المشروعة للطرفين . ودعا الاعلان فيما يتعلق بالقضية الأفغانية إلى انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الأفغانية .

أما الاعلان الاقتصادى فقد دعا إلى إقامة نظام نقدى جديد يضمن استقرار معدلات أسعار العملات مطالبا بإعادة تحديد حقوق السحب الخاصة بناء على احتياجات التنمية فى دول العالم الثالث .

وكان الاجتماع الوزارى هو الاجتماع الأخير لحركة عدم الانحياز تحت رئاسة الهند كما كان أعدادا جيدا لمؤتمر القمة الثامن حيث أعتبر اعلان نيودلهى بمثابة جدول الأعمال الأساسى لمؤتمر القمة .

وقد عقد فى مدينة هراى عاصمة زيمبابوى فى الفترة من ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦ مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذى حضرته وفود من ١٠١ دولة ، وشاركت مصر فى المؤتمر بفود برئاسة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد احتفل قادة ورؤساء عدم الانحياز بالذكرى الخامسة والعشرين للحركة ، وأصدرت القمة اعلانا بهذه المناسبة أكدت فيه الالتزام بمبادئ وأهداف سياسة الحركة التى تضمنها اعلان بلجراد عام ١٩٦١ وتطورتها مؤتمرات القمة بعد ذلك . ودعا الاعلان إلى استمرار الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية مؤكدا أن الحركة أصبحت عاملا مستقلا لا يمكن الاستغناء عنه فى العلاقات الدولية وأكد التزام الحركة بتعزيز التنمية والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

وقد طالب الوفد المصرى فى المؤتمر بضرورة عقد مؤتمر دولى فى إطار الأمم المتحدة لبحث مشكلات الإرهاب الدولى ، وأكد أن مصر ضد الإرهاب بجميع أشكاله .

سادسا : مبادئ ومجالات الدبلوماسية المصرية :

بأحجام مختلفة - بالنشاط الدبلوماسى المصرى الخارجى ، وهذه القضايا هى :

١ - قضية المعونات الخارجية :

عادة ما يشار فى أدبيات السياسة الخارجية إلى معضلة المعونات والاستقلال السياسى ، حيث ثمة علاقة عكسية بين قدرة الدولة على اتخاذ قرار سياسى بإعادة مستقلة وبين مدى احتياجها للدعم الاقتصادى الخارجى .

وبالنظر إلى تفاعلات الدبلوماسية المصرية خاصة مع القوتين العظميين والدول الأوروبية الفاعلة يتضح قدر كبير من التركيز على الحصول على معونات اقتصادية من هذه الدول أو على تسهيلات ائتمانية وقروض ، أو على الأقل إعادة جدولة الديون المستحقة على مصر بشروط ميسرة ، فضلا عن السعى لدى بعض هذه الدول (ولا سيما الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) لتدعيم موقفها التفاوضى مع المؤسسات التمويلية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

وقد تجسد ذلك الاهتمام الدبلوماسى المصرى فى عدة أمور منها زيارات وفود مصرية عالية المستوى إلى الولايات المتحدة ، وقيام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عدة دول أوروبية مرتين فى غضون العام لم يفصل بينهما سوى أشهر قليلة ، والدخول فى مفاوضات مع الهيئات التمويلية الدولية عدة مرات أصاب معظمها التعثر ، وأيضا التباحث مع غالبية الدول المقرضة لمصر لإعادة جدولة الديون ، فضلا عن إجراء مباحثات

على الصعيد العلن والرسمى لم تختلف أهداف الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ عن العامين السابقين ، وهذه الأهداف تمثلت فى ثلاثة أهداف رئيسية وهى الاستقرار والسلام والتنمية . وهناك ارتباط قوى بين تلك الأهداف ، فلا يمكن لبلد أن يتابع مسيرة تنميته المستقلة بدون استقرار سياسى ومؤسسى ، وهذا الاستقرار بدوره مرهون باستقرار الأوضاع الإقليمية والدولية ، ومن هنا تأتى أهمية « السلام » الذى يعنى - وفق المنظور الرسمى المصرى - تسوية قضايا التوتر الرئيسية فى المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من بؤر أخرى للتوتر الإقليمى .

فى إطار هذه الرؤية الرسمية ، تتابعت جهود الدبلوماسية المصرية على الصعيد العربى ، الدولية ، الإفريقية . ومثلما تمت الإشارة إليه تفصيلا لم تكن تفاعلات مصر مع الدول المختلفة ، أو فى إطار حركتى عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، على قدم المساواة ، بل كانت هناك اختلافات نابعة من طبيعة العلاقات التى تربط مصر بكل طرف ، وأيضا لاختلاف قدرة مصر على الحركة الفاعلة تجاه كل قضية .

ولقد ظهر أن تحويل هذه المبادئ الثلاثة إلى حركة فاعلة قد تأثر بعدة عوامل مثل المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، واستمرار التزام الدبلوماسية المصرية باتفاقيات كامب ديفيد ، وهو الأمر الذى قابله رفض من أطراف عربية ودولية ، حاولت وضع عقبات كثيرة أمام الانفتاح المصرى على العرب .

وتكشف مراجعة نشاط الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ عن وجود أربع قضايا أساسية استأثرت -

اقتصادية مصرية - سوفيتية لتنشيط التبادل التجارى ووضع برنامج للحصول على بعض الدعم الإنمائى السوفيتى وإعادة جدولة الدين السوفيتية العسكرية والمدنية ، وكانت تلك المباحثات من الأمور المميزة لعام ١٩٨٦ .

وقد أتى التكثيف الشديد للنشاط الدبلوماسى المصرى المرتبط بالمعونات الاقتصادية ، فى سياق وضع داخلى تراكتت فيه المشكلات الاقتصادية الحادة مع النقص الشديد فى موارد النقد الأجنبى (السياحة ، دخل قناة السويس ، تحويلات العاملين المصريين بالخارج) . وربما كان تعثر عديد من محاولات التوصل إلى أطر تعامل جديدة سواء مع الولايات المتحدة أو مجموعة الدول الأوروبية يعود إلى التعارض بين الحاجة المصرية للمعونات والقروض ، وبين الضغوط التى مارسها الأطراف المانحة والدائنة على السلطات المصرية ، والتى حاولت قدر الإمكان الحفاظ على استقلالية القرار المصرى . أن أبرز الأمثلة هنا هو الموقف الأمريكى الذى جاءت طلباته المختلفة - سواء ارتبطت بمواقف مصرية محددة تجاه إسرائيل ، أو الحصول على تسهيلات بذاتها ، أو دعوة مصر للمشاركة مع الجهود العسكرية لضرب النظام الليبى - مواكبة للمعونة الاقتصادية التى تمنح لمصر .

إن الحفاظ على الإرادة المصرية واستقلالها سوف يظل مرهونا بالتحرر التدريجى من القروض الخارجية والمعونات الاقتصادية من الدول الكبرى وغيرها من المنظمات الدولية ، وما دامت هناك حاجة للدعم الخارجى فإن استقلالية القرار ستواجه دائما بتحديات كبرى قد تنجح مواجهتها أحيانا وقد تفشل فى أحيان أخرى .

٢ - قضية التسوية السياسية :

بالرغم من أن قضية التسوية السياسية قد أثارت على صعد مختلفة وطوال العام ، فإن « الجمود » ظل هو السمة الأساسية لهذه القضية ، والتى لم تشهد تغييرا فى أى من عناصرها الرئيسية ، اللهم ترسخ عدم الاهتمام الدولى والعربى بها وتقلصه إلى أضيق الحدود . وظلت الحركة الدولية التى ظهرت طوال العام

حول هذه المسألة دون مضمون ودون صدق ، وتواتر المبادرات الحقيقية . ولم تكن مصر من جانبها بعيدة عن هذا المناخ العام لعملية التسوية ، وبالرغم من أنها إحدى القضايا المحورية فى الحركة السياسية الخارجية المصرية سواء إزاء إسرائيل أو تجاه العرب أو فى نطاق التفاعلات مع القوتين العظميين ، فقد انحصر الجهد الدبلوماسى المصرى طوال عام ١٩٨٦ فى تكرار العناصر الرئيسية للموقف المصرى من عملية التسوية ، وهو الموقف القائم على أساس عقد المؤتمر الدولى الذى يجمع بين أطراف الصراع الرئيسيين إلى جانب أعضاء مجلس الأمن الدولى الخمسة فضلا عن مركزية دور منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا المؤتمر وبالصفة التى ترضى المنظمة والأردن معا . وإلى جانب التأكيد على هذا الأمر فإن الدبلوماسية المصرية لم تتقدم بمبادرات محددة فى هذا الشأن على عكس عام ١٩٨٥ الذى طرحت فيه القيادة السياسية بعض الأفكار بشأن تنشيط الحوار الأمريكى - الفلسطينى .

وإذا كانت فكرة المؤتمر الدولى - والتى تمثل حجر الزاوية فى الرؤية المصرية لعملية التسوية السياسية - قد أحدثت فتورا سياسيا مع الإدارة الأمريكية وأيضا إسرائيل - حتى بعد زيارة شيمون بيريز للقاهرة فى منتصف سبتمبر - فإن الردود قد اختلفت تماما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، حيث عبر الموقف المصرى المؤيد لعقد المؤتمر الدولى عن نقطة اتفاق أساسية مع الدبلوماسية السوفيتية تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

وفى سياق عملية التسوية السياسية ، تبرز أهمية التوصل إلى اتفاق التحكيم بشأن طابا وهو الأمر الذى دارت حوله معظم التفاعلات المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٨٦ . وكان المضمون الذى حرصت عليه الدبلوماسية المصرية من وراء تقليص حجم التفاعلات مع إسرائيل حتى الانتهاء من اتفاق التحكيم ، هو التأكيد بأن عودة الأرض المصرية إلى السيادة المصرية هو فوق كل اعتبار آخر ، مع ملاحظة أن هذا المضمون ظل فى إطار التمسك بمعاهدة السلام مع إسرائيل وبنودها ، وما تم التوصل إليه بشأن طابا فى أبريل ١٩٨٤ .

وإذا كان التوصل إلى اتفاق التحكيم بشأن طابا يعد من منظور الأهداف المصرية المعلنة منظوبا على قدر من النجاح ، فإن العبرة ستكون بمدى قدرة الممثل المصرى فى عملية التحكيم - ومن ورائه الأجهزة المصرية

الرسمية - على إقناع اللجنة بصحة وسلامة الموقف المصرى . وذلك تحد كبير سيستمر طيلة عام ونصف قد تحدث فيها العديد من المناورات الإسرائيلية المضادة وغير المتزمنة بروح المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، وهو ما يشير إلى أهمية التحسب لذلك في سياق التفاعلات بين مصر وإسرائيل .

٣ - الانفتاح المصرى - العربى :

تبلور أثناء عام ١٩٨٦ اتجاه عربى يتسم بمزيد من الإيجابية تجاه مصر ، قابله في نفس الوقت انفتاح مصرى رسمى وشعبى في أن واحد . وقد تسارعت الخطوات والإشارات العربية الإيجابية تجاه مصر ومواقفها السياسية المختلفة وتجاه بعض أزماتها الداخلية - مثلما ظهر أثناء تمرد جنود الأمن المركزى في فبراير على وجه التحديد ، الأمر الذى عكس قدرا من الدفء على كثير من علاقات مصر العربية .

وقد سارت الدبلوماسية المصرية من جانبها على خطا دعم الانفتاح العربى إزاءها ، وذلك من خلال التأكيد على جملة من المواقف إزاء القضايا العربية المختلفة أبرزها الاتفاق مع غالبية الدول العربية في فكرة المؤتمر الدولى لحل القضية الفلسطينية ، وعدم تجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية ، والوقوف وراء العراق في حربه مع إيران ، ودعم الموقف الخليجى القائم على عدم إحداث أى تغيرات جوهرية في عناصر التوازن الإقليمى ووضع أسس عامة للاتفاق العربى . وفى هذا السياق تجب الإشارة إلى ما أبرزه الرئيس مبارك عدة مرات من أن مصر لا تهدف إلى العودة إلى الجامعة العربية أو استعادة الجامعة العربية إلى القاهرة . وبالرغم من أن هذه الإشارات جاءت في إطار نقد قوى لعدم فاعلية الجامعة العربية في حل بعض القضايا ، فإنها أحدثت أثرا إيجابيا لدى بعض الدول العربية ، والتي تتحرج

رسميا من عودة الجامعة العربية إلى القاهرة - إذا ما أعيدت عضوية مصر إليها وأصرت مصر على ذلك - نظرا لما قد يسببه هذا الأمر من مشكلات ترتب على التواجد في القاهرة التي توجد بها سفارة لإسرائيل . وعلى الصعيد الثنائى بين مصر وعدد من الدول العربية فإن السمة الرئيسية كانت هي اتجاه مصر إلى تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع بلدان مثل الأردن تحديدا ، ومحولة حصر الخلافات مع السودان ولاسيما في ظل قيادته الجديدة إلى أضيق مساحة ممكنة ، وكذلك مراعاة مصر لحق الشعب الليبى في مواجهة أى عدوان خارجى عليه ، بالرغم من التوتر بين مصر والنظام الليبى الحاكم .

٤ - العنف السياسى (الإرهاب الدولى) :

بالرغم من انتشار وتعدد حوادث العنف السياسى في المنطقة العربية وعدد من البلدان الأوروبية فإن مصر لم تكن هدفا مباشرا لهذه الأحداث ، ولكن نظرا لتأثيرات هذه الأحداث في مجملها على مناخ الأوضاع في المنطقة - ومن ثم على عائدات السياحة لمصر فإن الدبلوماسية المصرية اعتبرت نفسها معنية بالاهتمام بهذه القضية اهتماما مباشرا . وقد ظهر ذلك في الاعلان عن أهمية ضبط النفس أثناء تفاعلات الأزمة الأمريكية - الليبية ، وكذلك إدانة الغارة الأمريكية على مدينة طرابلس الليبية ، ثم تبلور الاهتمام المصرى بصورة محددة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ، والسعى لدى الدول الأوروبية - خاصة إيطاليا وفرنسا - لتبنى هذا الاقتراح المصرى وتحويله إلى حقيقة تمهيدا إلى صياغة مجموعة من الأسس والخطوات العميقة ، إلا أن الاستجابات الأوروبية لم تكن إيجابية بالقدر الكافى لذلك لم ير الاقتراح المصرى النور حتى الآن .

القسم الخامس

الدفاع والقوة العسكرية

أولا : السياسة العسكرية المصرية

٥ - تأمين الملاحة في البحر الأحمر باعتباره شرياننا حيويا .

٦ - معاونة السلطة المدنية في حالات الكوارث والدفاع المدنى وحماية الشرعية الدستورية بالاشتراك مع قوى الأمن الداخلى .

وقد أكد البيان على ضرورة أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة وقادرة على المحافظة على استقلال واستقرار الدولة ، وأن تطوير سياسة التسليح ، والتصنيع الحربى ورفع كفاءتهما يمثل هدفا رئيسيا من أهداف القوات المسلحة لتكون الدرع الواقى للأمن القومى المصرى .

إن هذه الأهداف المعلنة للسياسة العسكرية المصرية تجمع بين الاتجاه إلى الداخلى والاتجاه إلى الخارج ، والاهتمام بالدور الأفريقى جنبا إلى جنب مع الدور العربى . ولكن بعض هذه الأهداف مثل مواجهة التأثير على العلاقات المصرية الأفريقية وعلى أمن منابع النيل ودعم ومساندة السودان وتأمين الملاحة في البحر الأحمر - يحتاج إلى تنسيق دفاعى مع دول مختلفة أفريقية وعربية ، لم يتحقق إلى نهاية عام ١٩٨٦ مما يجعل تحقيقه أمرا شديدا الصعوبة . كما أن قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على مناخ السلام في المنطقة في ظروف الاعتمادات الإسرائيلية على تونس وجنوب لبنان ، والتعنّت الإسرائيلى حيال الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة وزيادة التوتر على الحدود السورية الفلسطينية ظلت محدودة ، وخاصة في ظروف معاهدة السلام مع إسرائيل . كما يلاحظ أن تأكيد الدور المصرى عربيا وأفريقيا اقتصر على تقديم المعاونة والخبرة والدعم للدول الصديقة وهو تعبير غير محدد

تميز عام ١٩٨٦ بعدة مظاهرة أساسية عن الأعوام السابقة يمكن تلخيصها في الآتى :

- الإعلان عن مهام القوات المسلحة في مؤتمر الحزب الوطنى .

- إثارة ترشيح الإنفاق العسكرى على نطاق واسع .

- استخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث

الشغب فيما عرف بحوادث الأمن المركزى .

- قلة المعلومات المنشورة عن تدريب القوات المسلحة وعن مهامها لصالح باقى أجهزة الدولة .

مهام القوات المسلحة (الأهداف السياسية العسكرية) :

ذكر المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة أمام لجنة الدفاع والأمن القومى بالحزب الوطنى أن أهداف السياسة العسكرية المصرية تتمثل في الآتى :

١ - الحفاظ على درجة استعداد القوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان المحتمل ، والحفاظ على مناخ السلام بالمنطقة .

٢ - مواجهة أى نفوذ يهدف إلى التأثير على العلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام أو التأثير على أمن منابع النيل بصفة خاصة .

٣ - دعم ومساندة السودان الشقيق لردع أى تهديد لامننا القومى .

٤ - تأكيد الدور المصرى عربيا وأفريقيا لتقديم المعاونة والخبرة والدعم للدول الصديقة .

وإن كان يعطى فرصة كبيرة للمناورة في تقديم المعونة العسكرية وفقا لظروف وأوضاع القوات المسلحة .

ويشير التأكيد على أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة ، جدلا عسكريا عن الردع وكيفية تحقيقه . ويرجع ذلك - أولا - إلى أن الطبيعة السياسية الاجتماعية للصراعات في المنطقة - وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي - والقيم التي يدور حولها تضيق من مجالات الردع . إذ أن طبيعة الاستعمار الاستيطاني والصراع ضده تدور حول الوجود نفسه والإرادة السياسية وهي أمور يصعب تحقيق الردع فيها ، كما أن الردع يفترض فهم الجانب المطلوب ردعه لإشارات الجانب الرادع ، وعقلانية قراراته ، وهي أمور لا تتوفر عادة في مثل هذا الصراع وفي المنطقة . كما يرجع ذلك - ثانيا - إلى تضخم القوة العسكرية الإسرائيلية بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يجعل من الصعب تصور تحقيق الردع في الاتجاه الإسرائيلي ، كما يرجع ذلك - ثالثا - وأخيرا - إلى تدخل القوى العظمى في المنطقة سواء في الغرب أو الجنوب مما يجعل من الصعب تصور تحقيق الردع ضد تهديدات تدعمها دول عظمى .

وفي مجال التطبيق فإنه يمكن ملاحظة الآتي :

- ١ - أنه لم يحدث خلال عام ١٩٨٦ ما يمكن اعتباره عدوانا أو تهديدا بعدوان على مصر .
- ٢ - أن مناخ السلام في المنطقة كان غير مستقر لدرجة كبيرة إذ شهدت نهاية عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ توترا شديدا في البحر المتوسط نتيجة حادث الباخرة « أكيلي لاو » ، وخطف الطائرة المصرية المدنية ، والاعتداء الإسرائيلي على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، وخطف الطائرة المصرية إلى مالطة ، وحوادث المقاومة العربية في فلسطين المحتلة ، وفي جنوب لبنان ، والمناورات البحرية الأمريكية أمام الشواطئ الليبية ، ثم الهجومان الجويان الأمريكيان على ليبيا ، والتهديدات الإسرائيلية لسوريا ، ثم الهجمات الإيرانية على العراق .
- ٣ - أنه رغم عدم حدوث مؤثرات على العلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام ، أو على أمن منابع النيل ، إلا أنه نتيجة لظروف الصراع في جنوب السودان فإن تنفيذ « قناة جونجلي » عند منابع النيل ما يزال متوقفا ، كما أن الدعم الأثيوبي لقوات جيش تحرير شعب السودان لم يواجه بواسطة القوات المسلحة المصرية .

٤ - اقتصر الدور المصري عربيا وأفريقيا على تقديم الخبرة لكثير من الدول العربية والأفريقية وتقديم أسلحة إلى السودان ، وبيع أسلحة وذخيرة إلى العراق ، وتبادل الخبرة العسكرية مع الأردن .

٥ - رغم أنه صدرت تصريحات من قيادات سياسية وعسكرية بارتباط الأمن القومي لمصر بأمن العراق ، ورغم احتلال إيران خلال عام ١٩٨٦ لجزء من الأراضي العراقية فقد اقتصر دور القوات المسلحة المصرية على الدعم بالأسلحة والمعدات والذخيرة ، والخبرة .

ترشيده الانفاق العسكري :

تميز عام ١٩٨٦ بكثرة ما كتب في الصحف عن حجم الانفاق العسكري . وقد ظهر ذلك أساسا في أحاديث ومقالات في بعض صحف المعارضة حول حجم الانفاق العسكري في مصر وأمكان تخفيضه ، قابلتها أحاديث من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ومقالات في الصحف القومية وجريدة الحزب الوطني عن أهمية الحفاظ على قوات مسلحة قوية وقادرة على الدفاع عن أمن الوطن والقيام بدورها القومي .

إن مناقشة الانفاق العسكري في مصر لابد أن تضع في الاعتبار عدة نقاط :

- إن حجم الانفاق العسكري في مصر غير معلن ولا تناقش تفصيلاته .

- أن أمن مصر القومي مرتبط بدرجة كبيرة بأمن المنطقة ككل بحكم موقعها الجغرافي وبحكم موقعها من الأمة العربية ، وبحيوية مياه النيل بالنسبة لها .

- إن مصر تواجه تهديدات قوية وأن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وحدها لا تلغي أن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسي المباشر على أمن مصر .

- أن ضعف مصر العسكري يؤدي حتما إلى تحكم القوى العظمى فيها .

- أن الانفاق العسكري لمصر قد انخفض بدرجة كبيرة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٨١ مما أدى إلى خلل هيكلي في القوات المسلحة استوجب تداركه

(جدول ٥) يوضح تقديرات الاتفاق العسكى
لمصر منذ عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥) .

وهكذا فإن مناقشة الاتفاق العسكى فى مصر
لا تستطيع أن تتطرق إلى التفاصيل نتيجة للافتقار إلى
بيانات دقيقة عن حجم الاتفاق وأوجهه والبدائل المتاحة
لترشيده الاتفاق إلا أنه يمكن ملاحظة الآتى :

١ - إن هناك مبررات قوية للاحتفاظ بقوات مسلحة
مصرية قوية تكون منوطه بالمحافظة على أمن
المجتمع وقيمه من الأخطار الخارجية .

٢ - إن هناك ضرورة لسد الثغرات والخلل الذى
حدث بالقوات المسلحة خلال الفترة من عام
١٩٧٥ إلى عام ١٩٨١ .

٣ - أنه حدث ترشيده للاتفاق فى بعض أوجه الاتفاق
المظهرية وخاصة فى مجال الاستعراض .

٤ - أنه قد حدث تخفيض للاتفاق العسكى خلال
عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فى بعض أوجه الاتفاق
بخشى أن يكون له تأثير سلبى على قدرة القوات
المسلحة .

٥ - إن المصادر الخارجية لاحتياجات القوات
المسلحة ليست بالضرورة هى التى تساعد على
خفض الاتفاق العسكى . كما أن شروط
بعضها كانت مجحفة فى فترة ماضية .

٦ - إن سياسة بناء القوات المسلحة ، وبالتالى
تكلفتها قابلة للنقاش .

استخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب :

اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالقوات المسلحة
لمواجهة التمرد الذى حدث بين جنود قوات الأمن والأمن
المركزى فى نهاية شهر فبراير ١٩٨٦ . وقد كان القرار
ضروريا نتيجة لما حدث من انهيار فى القوة المكلفة
بالمحافظة على الأمن الداخلى ، خاصة وأن هذه القوة
مسلحة .

وقد اتسمت استجابة القوات المسلحة لمهامها
الجديدة بالسرعة والتنظيم بدرجة كبيرة كما قامت

بتأدية المهام التى كلفت بها فى حفظ النظام ، وفرض
حظر التجول ، وتصفية مراكز التمرد بغالعية ،
وذكاء ، ودون خلط بين المتمردين وباقى المواطنين
مما أدى إلى اطمئنان افراد الشعب إلى القوات
المسلحة . والتعاون معها فى تأدية مهامها . وقد ترك
اسلوب القوات المسلحة فى تنفيذ مهامها فى هذه
الفترة العصبية أثرا طيبا وانطباعا جيدا فى نفوس
المواطنين . كما بذلت جهود طيبة ونتيجة لازالة أية
آثار سلبية كان يمكن أن تترسب لدى افراد الشرطة
فى أعقاب هذه الحوادث .

وربما كان اتخاذ القرار باستخدام القوات المسلحة
موضع مناقشة من حيث التوقيت . إذ بدأ تنفيذ القرار
بعد وقوع التمرد بفترة طويلة نسبيا ، وكان يمكن أن
يكون أكثر فاعلية لو اتخذ القرار مبكرا ، كما كان يمكن
أن يمنع انتشار التمرد . وفى نفس الوقت فإن الاضطرار
إلى استخدام القوات المسلحة فى أغراض الأمن الداخلى
يعتبر خطوة اضطرارية إلى الوراء ، لم تلجأ إليها
الحكومة منذ حوادث عام ١٩٧٧ ، إذ من المفضل أن
تتفرغ القوات المسلحة لمواجهة الاخطار الخارجية .

توفر المعلومات عن القوات المسلحة :

اتبعت السلطات العسكرية المصرية خلال هذا العام
سياسة تحدد حجم المعلومات المنشورة عن القوات
المسلحة ، وبز ذلك بصفة خاصة فى مجال المعلومات
المنشورة عن تدريب القوات المسلحة وكذا نشاطها
لصالح باقى أجهزة الدولة . وإذا كانت المعلومات
الخاصة بتدريب القوات المسلحة يمكن أن تتعلق بأمن
القوات المسلحة فإن نشاطها لصالح باقى أجهزة الدولة
لا يمكن أن تكون له علاقة وثيقة بالأمن . ويغلب أن ذلك
ناتج عما يتعرض له هذا النشاط أحيانا من انتقاد من
أحزاب وصحف المعارضة . وعموما فإن قلة المعلومات
عن القوات المسلحة تقلل من امكانيات الرقابة الشعبية
على نشاطها .

استبدال الكيف بالكم :

أعلن خلال عام ١٩٨٦ أكثر من مرة أن مصر قد
نجحت فى تنفيذ سياسة استبدال الكيف بالكم ، ومؤدى
هذه السياسة الاعتماد بدرجة أكبر على معدات تحتاج
إلى افراد أقل وبدرجة كفاءة عالية بحيث يمكن لمعدة
واحدة أن تؤدي ما كانت تؤديه عدة معدات أخرى

«ميراج ٢٠٠٠» بدلا من «ف-١٥» والطائرة البرازيلية «توكاتو» للتدريب . وغير ذلك ، امثلة على هذا الاتجاه خاصة مع الاتفاق على تصنيع كثير من اجزائها ..

المدن العسكرية :

عمدت القوات المسلحة بعد عام ١٩٧٣ إلى انشاء معسكرات على هيئة مدن عسكرية لاعادة ايواء القوات المسلحة بعد أن ظلت هذه القوات تتمركز في مناطق انتشار ميدانية ومواقع دفاعية خاصة في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ و ٧٣ . وكانت القوات المسلحة قد بدأت في انشاء بعض هذه المدن منذ نهاية الخمسينات بالاضافة إلى الاستفادة من معسكرات جيش الاحتلال البريطاني وجيوش الحلفاء بعد الجلاء في عام ١٩٥٦ .

وقد اذيع في خلال عام ١٩٨٦ انه قد تم تنفيذ ١٢ مدينة عسكرية حتى الآن وافتحت في شهر أكتوبر من السنة مدينتان عسكريتان بمنطقتي جنيفة والشلوفة شمال مدينة السويس كما اذيع أن خطة البناء تشمل ١٧ مدينة بمناطق العامرية ودهشور ، وادى الملك وأنشأص ومجربود والهكستب بالاضافة إلى مدينتي جنيفة والشلوفة سابقتي الذكر . وأغلب هذه الأماكن كانت مناطق لمعسكرات جيوش اجنبية في فترة الاحتلال ، وبعضها مدن بدى في انشائها قبل عام ١٩٦٧ ولكنها تأثرت بظروف القتال وحرب الاستنزاف ، والبعض الباقي كان مناطق لتمرکز بعض القوات فيما بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ورؤى الاحتفاظ بقوات فيها .

المناورات المشتركة :

أثيرت شكوك حول استمرار القوات المسلحة المصرية في تنفيذ مناورات مشتركة مع القوات الامريكية خلال عام ١٩٨٦ على أثر حادث اعتراض الطائرة المدنية المصرية بطائرات من الاسطول السادس الامريكي واجبارها على الهبوط في قاعدة «سيجونلا» في أكتوبر ١٩٨٥ . إلا أن القوات المسلحة المصرية قد اشتركت في المناورات المشتركة مع القوات البحرية الامريكية عام ١٩٨٦ والتي سميت «رياح البحر» وهي المناورات المشتركة المخططة التي تجرى بالتناوب عاما بعد عام مع مناورات «النجم الساطع» وتتعرض هذه المناورات للنقد سواء من احزاب المعارضة ، أو بعض الدول العربية الأخرى وخاصة سوريا وليبيا .

بنفس الكفاءة أو بكفاءة افضل . ولا شك أن لهذه السياسة مزايا كثيرة ، وخاصة في مجال القدرات العسكرية الناتجة إلا أن هناك بعض المشكلات التي تثيرها أهمها :

١ - أن مجال التفوق العددي على التهديدات المحتملة اكبر بكثير من مجال التفوق النوعي نظرا لارتباط بعض هذه التهديدات بمعدات ذات نوعية أعلى مما تزود به مصر . وقد كانت الاستفادة بمجال التفوق العددي بمهارة في عام ١٩٧٣ من أهم أسباب ما تحقق من نجاحات .

٢ - أن الاعتماد على الكيف في الفترة الحالية يزيد من درجة الاعتماد على مصادر خارجية تقوم بالامداد بالمعدات أو بالأجهزة المتطورة فيها .

٣ - أن تشغيل وصيانة واصلاح هذه المعدات يحتاج إلى عدد كبير نسبيا من الفنيين ذوي المهارات العالية ، في حين أنه يصعب الاحتفاظ بهم في القوات المسلحة لتوفر مجالات أكثر عائدا خارجها .

٤ - أن خسائر القتال في المدة الواحدة تقلل بدرجة كبيرة من القدرات القتالية للوحدة أو التشكيل ، كما أن خسائر القتال في افراد التشغيل والصيانة والاصلاح يصعب تعويضها .

٥ - أن أسعار مثل هذه المعدات وتكاليف صيانتها واصلاحها عادة ما تكون شديدة الارتفاع ، وتزداد قيمتها ماديا وسياسيا في حالة الحاجة إلى تعويض الخسائر اثناء وبعد القتال .

ولذا فإن الامر يحتاج إلى موازنة بين الكيف والكم ، بحيث تزود القوات المسلحة بمعدات حديثة وباعداد تحقق تناسبا مع ما يواجهها من تهديدات ، مستغلة ما يتوفر لدى مصر من وفرة في القوة البشرية ، وأن تكون هذه المعدات مما تصنعه مصر دون الاعتماد على مصدر خارجي أو باقل اعتماد ممكن عليه ، أو أن يتوفر لديها احتياطي كبير نسبيا من المعدات وقطع الغيار الحساسة بحيث يمكنها سد الخسائر في ظروف استمرار القتال لفترة زمنية طويلة نسبيا .

ويلاحظ ان هناك محاولة من القوات المسلحة لتحقيق هذه المطالب وانها حققت في هذا المجال نجاحا ملموسا . وقد كان اختيار الطائرة هوك اى للانذار المبكر بدلا من الطائرة «اوكس» والطائرة

تعارض المصالح المصرية والأمريكية ، ويزيد من خطورتها العلاقات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية المعروفة .

كما أن المناورات تجرى في إطار عملية مشتركة ، للقوات ، وهي ما يعنى احتمال قيام قوات مصرية وأمريكية بعملية مشتركة داخل المنطقة .

ولا شك أن القوات المسلحة تحقق بعض الفوائد التدريبية من اجراء مثل هذه المناورات ، إلا أن المناورات المشتركة - وخاصة ما أذيع عنها - له جوانب سلبية مفترضة ، مثل إنها تسمح للقوات الأمريكية بدراسة دقيقة وعملية لبعض نظم الدفاع عن الدولة وخاصة الدفاع الجوي مما يعرضها للخطر في حالة

جدول رقم (٥)

تقديرات الإنفاق العسكرى المصرى

من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥

أولاً : مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية وفقاً لأسعار عام ١٩٨٠ ومعدلات الاستبدال ومقارناً ببعض دول المنطقة

سلسلة	السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١ مصر	(٢)٤٦٧	(١)٣٧١١	(١)٣٨٨٢	(١)٣١٧٩	(١)٣٠٦٨	(١)٤٦٤	(١)٤٤٨	(١)٦٧٧	(١)٣٨٨٢	(١)٣٩٤٨	(١)٣٩٦٨	(٢)٣٩٨٥
٢ العراق	٢٢٤٧	٢٥٨٤	٢٧٠٠	٢٥٠٦	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢	(١)٢٢٥٢
٣ سوريا	١٣٩٠	٩٤٠	١٣٨٨	١٥٠٥	٢٥١١	(١)٣١٤٤	(١)٣١٤٤	(١)٣١٤٤	(١)٣١٤٤	(١)٣١٤٤	(١)٣١٤٤	(١)٣١٤٤
٤ ليبيا	(١)١٣١٠	(١)٢٠١١	(١)٢٢١٢	(١)٢٩٢٤	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩	(١)٣٧٩٩
٥ إسرائيل	(١)٤٤٤	(١)٤٤٥	(١)٤٤٧	(١)٢٩٢٩	(١)٤١٥٤	(١)٤٢٥٦	(١)٤٢٥٦	(١)٤٢٥٦	(١)٤٢٥٦	(١)٤٢٥٦	(١)٤٢٥٦	(١)٤٢٥٦

.. معلومات غير مفيدة أو غير قابلة للتطبيق .

(١) معلومات غير مؤكدة .

(٢) تقديرات ذات درجة عالية من احتمال الخطأ .

المراجع : SIPRI Yearbook 1986, pp. 234, 236. 1985. pp. 273, 275.

ثانياً : مقدرا بملايين الجنيهات المصرية وفقاً للأسعار الجارية

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
مصر	١٦٣١	١٥٤٤	١٨٤٥	١١٥٠	١٢٠٠	١٠٢٥	١١٥٠	١٤٩٠	١٤٩٠	٢٣٥٠	٢٥٥٠

المعلومات عن الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣ غير مؤكدة والباقى يحتتمل درجة عالية من الخطأ المرجع السابق ص ٢٣٩ .

ثالثاً : مقدرا كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى .

	٢٣,٤	٢١	٢٠,٥	١٠,٣	٨,٥	٦,٢	٦,١	٧,٤	٨,٢	..
مصر	٢٣,٤	٢١	٢٠,٥	١٠,٣	٨,٥	٦,٢	٦,١	٧,٤	٨,٢	..
العراق	١١,٧	١٠,٧	١٠,٤	٢٢,٧
سوريا	١٦,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٤,٥	٢١,١	١٦,٢	١٤,١	١٣,٦	١٣,٨	..
ليبيا	٦,٢	٨,٢	٨,٦	١٤,٢	١٢,٧	٩,٢	١٢,١	١٤,٤	١١,٨	..
إسرائيل	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٤,٥	٢١,١	١٦,٢	١٤,١	١٣,٦	١٣,٨	..

ثانيا : سياسة التسليح المصرية عام ١٩٨٦

عليها عام ١٩٨١ . وتعاقبت مصر على شراء ٥٦٠ صاروخ « سايد ويندر » جو/جولدم الكفاءة القتالية لطائراتها من طراز « ف - ١٦ » التي سبق لها وأن حصلت عليها وتبلغ قيمة هذه الصواريخ ٤٢ مليون دولار . كذلك تم التعاقد مع الولايات المتحدة مؤخرا على إقامة خطين لتصنيع الطائرات « ف - ١٦ » الأمريكية ، وإنتاج محركاتها وجميع قطع غيارها .

وللمحافظة على كفاءة الطائرات الشرقية التي عانت من قرارا الحظر السوفيتي لارسال قطع الغيار فقد أدخلت تطويرات على تلك الطائرات من ناحية القدرة على حمل كمية تسليح أكثر تطورا مما جعل هذه الطائرات مختلفة تماما فقد طور نظام التسليح بالطائرات ميج - ٢١ الروسية باستخدام نظام جديد للتسليح من الغرب كما تم تطوير جهاز التنشيط والضرب بنفس الطائرات وذلك بتزويدها بالحاسبات الآلية وكاميرات الفيديو تمشيا مع تكنولوجيا الثمانينات . بالإضافة إلى تطويرات شملت الطائرات الهليكوبتر من طراز « مي - ٨ » والطائرات الصينية من طراز « ف - ٦ » وغيرها . وفي إطار تطوير الكفاءة القتالية للسلح الجوى المصرى أدخلت خلال عام ١٩٨٦ تعديلات على الطائرات « الميراج - ٥ » فزادت من كفاءتها القتالية .

من ناحية أخرى وتمشيا مع سياسة دعم الإنتاج الحربى لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، يجرى حاليا تصنيع بعض أجزاء ومكونات جميع الطائرات التى تستخدم فى مصر بالإضافة إلى جميع طائرات « الفاجيت » و « الجازيل » وتصنيع أجزاء من الطائرات الهليكوبتر « سوبر بوما » .

استمرت سياسة التسليح فى مصر خلال عام ١٩٨٦ فى الاتجاه نحو تحقيق ثلاثة مهام رئيسية :
- المحافظة على كفاءة الأسلحة والمعدات الموجودة فعلا وإطالة أعمارها ورفع قدرتها الفنية بما فى ذلك الأسلحة السوفيتية الصنع .
- الحصول على أسلحة ومعدات حديثة ومتقدمة من دول مختلفة .

- زيادة قدرات الإنتاج الصناعى الحربى بما يقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية .
وتمحق هذه المهام أهدافا رئيسية . فهى توفر للقوات المسلحة أكبر قدر ممكن من القدرة القتالية مع تقليل الاعتماد على الخارج ، كما تتيح فرصة أكبر لتشغيل عدد من العاملين المصريين ، وكذا استخدام الخامات المحلية بكفاءة أكبر واكتساب الخبرة الفنية فى مجال صناعة وتشغيل واستخدام وصيانة الأسلحة والمعدات المتطورة ، فضلا عن تحقيق عائد اقتصادى وسياسى بفتح أسواقا للصناعة الحربية المصرية .

وقد تبلورت تلك المهام الثلاث فى سياسة تسليح القوات المصرية بجلاء خلال عام ١٩٨٦ فى كافة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة :

(١) القوات الجوية :

شهد عام ١٩٨٦ استمرار دعم وتطوير السلح الجوى المصرى فقد تسلمت مصر طائرتين للانذار المبكر من طراز « هوك آى جرومان E-2C » من الولايات المتحدة . ووصل إلى القاهرة أيضا خلال عام ١٩٨٦ الفوج الأول (عشرون طائرة) من الطائرات الفرنسية « ميراج - ٢٠٠٠ » وهى الدفعة الأولى التى تم التعاقد

(ب) القوات البحرية :

مع شركة « طومسون » الفرنسية ، كذلك تمت المرحلة الأولى من ميكنة والية القيادة والسيطرة التى تحقق الانذار بآى تهديد عسكرى فى مدة زمنية بالغة القصر ، وتم ذلك بوصول طائرات الانذار المحمول جوا « هوك اى جرومان E-2C » ويتم حاليا تدريب الضباط على مشروع القيادة والسيطرة الآلية تمهيدا للانتفاع بذلك النظام خلال الفترة القادمة .

كما تم إجراء رمالية على أسلحة من إنتاج محل كالصاروخ « عين الصقر » والمدفع المضاد للطائرات عيار ٢٢مم والصاروخ قصير المدى « كروتال » بعد أن تم تعديله فى مصر . بالإضافة إلى دعم شبكة الانذار القومية بأجهزة تعمل بحسابات الكترونية ودوائر رقمية لا تتأثر بظروف الاعاقة والتشويش .

من ناحية أخرى ركزت قوات الدفاع الجوى على تنويع مصادر السلاح حتى لا يتكر ما حدث من الحظر الصوفيتى على المعدات أو قطع الغيار ولذا فقد تعاقدت قوات الدفاع الجوى على شراء أحدث نظم المعالجة العربية والشرقية . وقد وصلت بالفعل بعض هذه النظم مثل النظام « سكاى جارد » . والذى أدخل عليه ستة عشر تعديلا وأطلق عليه نظام « أمون » المصرى كذلك تم التعاقد مع الولايات المتحدة على شراء ثلاثة أنظمة رادارية قيمتها الاجمالية ٢١٤ مليون دولار اثنان منها من طراز (AN/TPQ-37) والثالث رادار تكتيكى طراز (AN/TPQ-36) .

(د) اسلحة ومعدات المشاة :

لم تشهد الفترة محل الدراسة تغيرا كبيرا سواء فى نوعية أو كمية معدات واسلحة المشاة وإن كانت قد استمرت عملية التطوير لزيادة خفة حركتها وقدرتها على المناورة ودعم قوتها النيرانية وإمكاناتها القتالية على مسرح العمليات . فقد تم إحلال الهاون المصرى المطور عيار ٨٢ مم بدلا من الهاون عيار ٨٢ مم الروسى والصينى لما يتميز به الهاون المصرى من زيادة فى المدى بالإضافة إلى خفة الحركة والقدرة العالية على المناورة . وفى مجال زيادة ميكنة القوات والحصول على خفة حركة عالية لوحدة المشاة داخل مسرح العمليات ، يجرى التخطيط لتسليح بعض الوحدات بالمركية « فهد » ويجرى الآن استكمال إمداد وحدات وتشكيلات المشاة بنظارة للرؤية السلبية ، والتى تستخدم لتوفير إمكانية

خلال عام ١٩٨٦ لم يحدث تغيير فى قوة السلاح البحرى المصرى سواء من ناحية الكم أو النوعية ، وقد سبق وأن أدخلت وحدات بحرية واسلحة حديثة للمحافظة على الاستعداد القتالى للوحدات البحرية حيث أدخلت صواريخ « هاربون » الأمريكية على الوحدات البحرية . كما انضمت لنشاطات المدفعية الصينية والفرقاطات الصينية التى كان متعاقدا عليها مع جمهورية الصين الشعبية كذلك الفرقاطات الأسبانية وطوربيدات بحرية بريطانية ، وبالنسبة لتطوير كفاءة الوحدات البحرية ، هناك تكهنات بأن المملكة المتحدة تتولى عملية تطوير الفواصات الصينية الخمس من طراز (Whiskey class) .

(ج) قوات الدفاع الجوى :

استمرت عملية تطوير أنظمة الدفاع الجوى عام ١٩٨٦ بإجراء عمليات الصيانة لمعدات الدفاع الجوى . وتجهت الخطة المصرية فى إجراء العمرة الخاصة بمعدات الدفاع الجوى الشرقية بهدف الحفاظ على كفاءتها القتالية أطول فترة ممكنة حتى يمكن أداء دورها دون الحاجة إلى إرسالها للخارج . فقد استطاعت مصر القيام بعمرة كاملة لصاروخى « سام - ٢ » و « سام - ٦ » حيث تم تجديد عناصر كاملة فيها .

وفى مجال تطوير المعدات تعمل قوات الدفاع الجوى على تحسين خصائص المعدات الموجودة لديها سواء الشرقية أو الغربية ، قديمة أم حديثة ، بإجراء البحوث المتنوعة التى تنتهى بالوصول إلى التعديلات المقترحة تنفيذها . لذا فإن التجارب الأولية تجرى حاليا على نظام الدفاع الجوى المصرى « سيناء - ٢٢ » وسيخضع هذا النظام لعمليات الاختبار تمهيدا للبدء فى استخدامه بالقوات المسلحة . أيضا أجرى تطوير جديد على أحد نظم المدفعية المضادة للطائرات وهو نظام « نيل - ٢٢ » الذى يستخدم فيه المدفع ٢٢ مم الثنائى المضاد للطائرات والمصنع محليا ، وقد تم تطوير هذا المدفع فى اتجاهين بحيث يتم تحميله على مجنزرة M113 ليعطى خفة فى الحركة وقدرة على المناورة إلى جانب تزويده بأحدث أجهزة قيادة النيران وأجهزة التشويش والنظام الجديد مزود بأجهزة رادار إرشادية وهو شجرة التعاون

الرؤية الليلية لدعم كفاءة القتال الليلي .

وتجرى أيضا الآن التجارب داخل مصنع « قادر » لصناعات الديناميكية بالتعاون مع إدارة المشاة لتطوير المركبة « م ١١٣ » لمواكبة التقدم التكنولوجي العالمى وذلك بزيادة تدريجها بتركيب دروع إضافية من الصلب ، وقد نجحت التجارب حتى الآن .

كذلك استكمل وحدات المشاة القذوف الموجه المضاد للدبابات الفردى (ميلان) وقد تم تحميل الصاروخ على عربة جيب لتحقيق خفة الحركة وسرعة المناورة والقدرة على الاختفاء . وفى هذا الصدد تعاقدت مصر مع إحدى الشركات البريطانية على مقلدات الرماية الخارجية للقذوفات الموجهة م / د « ميلان » للمحافظة على كفاءتها بصفة مستمرة .

(هـ) المدرعات :

لم تطرأ زيادة على تعداد الدبابات خلال عام ١٩٨٦ وتم تأجيل صفقة الدبابات M 60 الأمريكية التى سبق التعاقد عليها . ولعل أبرز ما يشهده سلاح المدرعات هو القرار الخاص بتصنيع دبابة جديدة ، والتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتصنيع الدبابة الأمريكية M 60 فى مصر . وجاء هذا الاتفاق بعد دراسة وتقييم للدبابات الحديثة حيث كان الاختيار محصورا بين الدبابة الألمانية « ليوبارد » والدبابة البريطانية (GIAT) والدبابة الأمريكية « م - ٦٠ » وقد وقع الاختيار على الدبابة الأمريكية « م - ٦٠ » ، ويدىء بالفعل فى تركيب مصنع الدبابات ، ينتظر أن يبدأ الإنتاج خلال فترة تتراوح بين عام ونصف وعامين ، وقد خصص القرض العسكرى الذى حصلت عليه مصر من بريطانيا خلال عام ١٩٨٦ لإنشاء هذا المصنع . ومن ناحية أخرى استمرت عملية التطوير للمدرعات سواء الشرقية أو الغربية القديمة أو الجديدة خلال عام ١٩٨٦ . فقد زودت الدبابة M 60 A3 بجهاز رؤية حرارية يمكن عن طريقه تحقيق الرؤية فى الظروف الصعبة ، واكتشاف الأهداف ليلا والتعامل معها على مسافات أكثر من ٢٠٠٠ متر ، وهو ما يدعم قدرة الدبابة M 60 على القتال الليلي .

استمر أيضا إدخال التطويرات على المدرعات الشرقية وخاصة الدبابات للحفاظ ليس فقط على

قدرتها ، بل وإلى دفع قدرتها القتالية الفنية (قوة النيران - خفة الحركة - الوطأة) حتى تتماشى مع الأجيال الحديثة من الدبابات . فقد انتهت التجارب المكثفة التى أجريت على دبابة التجارب ت - ٥٥ المجهزة بالمدفع ١٠٥ مم علاوة على تعديل أجهزة الرؤية الليلية ونظام إدارة النيران ونظام الاتصال اللاسلكى .

أيضا يجرى إجراء الاختبارات الأولية للاستفادة بالمدفع ١٠٥ مم الذى سينتج فى مصر (فى مصنع ١٠٠ الحربى) لإدخاله على الدبابة « ت - ٦٢ » بدلا من المدفع ١١٥ مم وينتظر الانتهاء من هذه الاختبارات فى المدى القريب علاوة على الاشتراك مع شركة المانية لتصميم جهاز رادار نيران للدبابة « ت - ٦٢ » ستجرى اختبارات مع المدفع ١٠٥ مم بعد إنهاء إقراره وبذلك تقف فى مصاف الدبابات المتقدمة عالميا .

(و) المدفعية :

بالرغم من أن عام ١٩٨٦ لم يشهد سوى زيادة طفيفة فى قطع المدفعية التى بلغت ٢٥٠٠ قطعة وهو رقم لا يتجاوز كثيرا ما كان عليه فى العام الماضى ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو أن جميع أنواع المدفعية يتم إنتاجها الآن فى مصر سواء تلك التى يتم جرها أو ذاتية الحركة ، وكذلك مدفعية الميدان الصاروخية ، وجميع أنواع الذخيرة المستخدمة فى المدفعية ، بل وتم فعلا تحقيق اكتفاء ذاتى وتصدير فائض إنتاج الدافع إلى الخارج .

وفى مجال التطوير تم إجراء العديد من التجارب لتطوير الرؤوس المدمرة لبعض الصواريخ المضادة للدبابات المستخدمة فى المدفعية لزيادة قدرة الاختراق للدروع الإضافية وقد نجح العسكريون المصريون فى رفع كفاءة الأسلحة المضادة للدبابات فأصبحت تخترق الدروع مهما كان سمكها أو قوتها . ويجرى الآن تطوير الدافع الشرقي بأيدى مصرية صميمة ، وقد طال مدى هذه الدافع المستخدمة فى القوات المسلحة من ٢٠ إلى ٤٠ كم علاوة على إطالة مدى المدفع ١٣٠ مم باستخدام القاعدة الباقية بالتعاون مع إحدى الشركات الفرنسية للاستفادة من الخبرة الفرنسية فى هذا المجال .

وفى مجال تحديث وحدات المدفعية لرفع كفاءتها القتالية تم إدخال الدافع ذاتية الحركة مثل المدفع ١٥٥ مم (هاوتز) وإمداد وحدات المدفعية بأجهزة

تحت الحمراء ، والطائرات بدون الطيار ، وبعثات متطورة تحدد أماكن الأهداف المعادية بدقة متناهية . واستخدمت الحاسبات الآلية في استخراج بيانات المدفعية مثل أجهزة التليميومتر وعربات المساحة التي تحدد أماكن الأهداف المعادية بدقة متناهية .

قياس السرعة الفوهية للمقذوفات والدانات لزيادة دقة الاصابة للأهداف يصلح مع جميع الاعيرة المستخدمة بالمدفعية ويتميز بالدقة العالية ، علاوة على تطوير أجهزة المسار والمساحة الشرقية بتحميلها على عربات جيب جديدة بالاشتراك مع المصانع الحربية . وادخلت أيضا في وحدات المدفعية المعدات التي تعمل بالليزر والأشعة

جدول رقم (٦) مشتريات مصر من الأسلحة سنة ١٩٨٦

الدولة الموردة	نوعية الصلطة	مشتلات الصلطة	الكمية	القيمة	وضع الصلطة
الولايات المتحدة	صواريخ	صواريخ جو/جو سفيونير AEDM-9c ، قطع غير انظمة رادار طراز AN/TPQ 37 مزودة بأجهزة معلومة ومساندة ديجات طراز M 60 A3	٥٧٠ ٢	٤٧ مليون ٢٤ مليون	عرض على الكونجرس مايو ١٩٨٦ عرض على الكونجرس في نوفمبر ١٩٨٥ عرضت على الكونجرس في ديسمبر ١٩٨٥ والفيت في ديسمبر ١٩٨٥ بداية الإستلام أكتوبر ١٩٨٦
	طائرات ف	ف - ١٦ C D	٧	من ٤٠ إلى ١٠٥ مليون دولار	
فرنسا	طائرات	ميراج ٢٠٠٠	٢٤	غير معروف	المفاوضات من ١٩٨٦ في بداية ديسمبر ١٩٨٥ أعلن ذلك في نوفمبر ١٩٨٥
	مساعدا	نظام ملاحة للطائرات ميراج ٢٠٠٠	١	غير معروف	بدا التسليم في يونيو ١٩٨٦
	مسلح للطائرات	مسلح طائرات ميراج ٢٠٠	٢٠	غير معروف	
العلقة المتحدة	مدفعية	مدافع ديجات غير ١٠٥ مم طراز L7 A3 انظمة ربط المعلومات طراز Farrati Computer System عدة دعم قرضي لدميد الهدج جوي طراز	غير معروف ٢ ٧٠	غير معروف ١٢,٨ مليون ١ مليون دولار ١ مليون دولار	ولدت الصلطة في يوليو ١٩٨٥ ذكر انضمام في نوفمبر ١٩٨٦ ذكر الطلب في نوفمبر ١٩٨٦
		انظمة تتبع - مبيات لتصحيح المسلات ومجموعات تصيلية للمقذوف (TOW)			

جدول رقم (٧) مبيعات الأسلحة المصرية سنة ١٩٨٦

الدولة المتلقيه	نوعية الصلطة	مشتلات الصلطة	الكمية	القيمة	وضع الصلطة
الصراق	متنوعة	اسلحة صغيرة ، ذخيرة ، هونات ، قطع غير ديجات	غير معروف	غير معروف	استمرار الإمداد مايو ١٩٨٦
السودان	صواريخ	صواريخ مضدة للديجات من طراز Svingkre	٢٥٠	مضدة	ذكر أن تسليمه تم في مايو ١٩٨٦
	متنوعة	٢٤ حلة جنود من طراز وليد وذخيرة ومعدات	غير معروفة ٣٠ مليون دولار	غير معروفة ٣٠ مليون دولار	ذكر أن التسليم تم في أبريل ١٩٨٦

ثالثا - تدريب القوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٨٦ :

- استخدام الذخيرة الحية في مرحلة أو أكثر من المشروعات التدريبية .

المناورات المشتركة :

أجريت خلال هذا العام مناوورتان مشتركتان مع قوات أجنبية ، وتميزت أساسا بأنها قوات بحرية مع اشتراك عناصر من الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المختلفة :

■ أجريت مناورة بحرية مع القوات البحرية الفرنسية في شهر مايو ١٩٨٦ وكانت المناورة محدودة الزمن والحجم ، وجاءت في إطار توثيق التعاون بين مصر وفرنسا ، والأغلب أن المنظور المصري لهذه المناورة يتركز في توثيق التعاون العسكري ، خاصة وأن فرنسا تعتبر أحد مصادر التسلح المصرية ، كما قد تكون مدخلا أكثر اتساعا إلى التكنولوجيا الغربية ، أما المنظور الفرنسي فيغلب عليه تقوية النفوذ الفرنسي في أفريقيا والعالم العربي .

■ أجريت مناورة بحرية مع الأسطول السادس الأمريكي في نهاية شهر أغسطس من العام وقد استغرقت المناورة ثلاثة أيام وأجريت في عرض البحر شمال السواحل الليبية واشتركت فيها من الجانب المصري سفن السطح ، وطائرات مقاتلة مصرية ، وبعض القوات البرية وقوات الدفاع الجوي بين الساحل الشمالي ، وبنى سويف ، ومن الجانب الأمريكى اشتركت مجموعة حاملات للطائرات . وقد اشتملت المناورة على قتال بحرى ، وجوى ، كما اشتملت على التدريب على صد ضربة جوية شاملة قامت بها طائرات الأسطول السادس على نظام الدفاع الجوى المصرى ، ومن الناحية التدريبية فإن المناورة تعيد من حيث التعرف على وسائل القتال البحرى والجوى ، ورفع مستوى تدريب الوحدات المشتركة فيها ، واختبار نظام الدفاع الجوى ، والتدريب على التغلب على الإجراءات الالكترونية المضادة ، والتنسيق بين عناصر المقاتلات ، والدفاع الجوى الأرضى ، ووحدات الحرب الالكترونية ، واختبار بعض نظم القيادة والسيطرة .

اتسم تدريب القوات المسلحة المصرية هذا العام بقلة ما نشر عنه بحيث اقتصر على الاجراءات التدريبية التى حضرها رئيس الجمهورية وكبار قادة القوات المسلحة . ولا يعنى هذا أن تدريب القوات المسلحة قد اقتصر على ما أعلن عنه ، ولكن يعنى أن قيادة القوات المسلحة قد ارتأت عدم الاعلان عنها . وهكذا فإن تدريب القوات المسلحة المصرية قد استمر فعلا خلال العام بنفس معدلاته السابقة ، مع بذل عناية خاصة لتدريب القيادات وحل مشاكل السيطرة على القوات المسلحة باستخدام نظم السيطرة الآلية ونظم المعلومات .

واشتمل ما أعلن عنه على بيانات عملية عن استخدام النظم الجديدة التى أدخلت في الخدمة في الفترة الأخيرة وخاصة المقاتلات والقاذفات المقاتلة من طراز « ميراج ٢٠٠٠ » و « ف - ١٦ » ونظم الدفاع الجوى « هوك » ، و « نيل - ٢٢ » ، « سيئا - ٢٢ » والتعديلات التى أدخلت على نظم الدفاع الجوى السوفيتية المتقدمة . ومن الطبيعى في مثل هذه الحالات أن يكون أداء القوات المشتركة في التدريب عاليا حيث تجرى له تجارب سابقة .

وأعلن خلال العام عن اجراء ثلاث مناورات (مشروعات تدريبية) في منطقة القناة وأخرى في المنطقة العسكرية الشمالية ، وواحدة بالمنطقة العسكرية المركزية ، ورغم ندرة ما أذيع عنها فإنه يمكن استنتاج أنها تيسير في نفس اتجاه التدريب السابق ، وهو ما يمكن أن يتمشى مع طبيعة أوضاع القوات المسلحة واحتمالات اشتراكها في صراعات مسلحة وأهم ما يميزها :

- التدريب على العمليات والمعارك المشتركة بإسهام عناصر من جميع الأسلحة في المشروعات المشتركة والتدريب على تنظيم التعاون فيما بينها .
- الاهتمام بالمعارك التصادمية والمنحركة ودور المدرعات وقوات الإبرار الجوى فيها .
- التدريب على استمرار أعمال القتال نهارا وليلا .

رابعاً - نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة :

مشروعات استصلاح ١٤٥٥٠٠ فدان منها ٥٥٠٠ في جبل المغارة بسيينا ، و ٨٠ ألف في وادى الفارغ بوادى النطرون ، ٦٠ ألف فدان في وادى الريان بالقنيم .
- طرحت القوات المسلحة ٥٠ ألف فدان لشرق العينات على القطاع الخاص والشركات العالية لزراعتها .

● في مجال السياحة :

- تأسيس شركة «ذهب» للسياحة بمشاركة مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة ، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية برأسمال ٢ مليون جنيه تزاوّل الشركة النشاط السياحى وأعمال الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل البرى .

● في مجال الأمن الغذائى :

- افتتاح مصنع للجبن بالنوبارية بطاقة انتاجية ١٣ ألف طن سنوياً بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة ويطرح الفائض للقطاع المدنى . وهذا المصنع جزء من مجمع صناعى زراعى متكامل تنشئه القوات المسلحة .

- أيضاً سيتفتتح ثلاثة مصانع لتجهيز وتجميد الخضر في وقت واحد في النوبارية والبساتين والتل الكبير وتوفر ٢٠٪ من التالف والفاقد تبلغ تكاليفها ٣,٥ مليون جنيه .

● الإقمشة والكساء :

افتتاح مشروع «الامر المنتجة» للقوات المسلحة بجهاز الخدمات العام ويشترك في المشروع أربعة آلاف أسرة منتجة من أسر الضباط وضباط الصف ويصل انتاج المشروع إلى ١٥ مليون قطعة ملابس جاهزة تقدر أسعارها بـ ٥٠٪ من مثيلاتها في السوق ، وسوف تطرح من خلال مشروع كساء العاملين بالدولة .

خلال عام ١٩٨٦ استمرت القوات المسلحة المصرية في استراتيجيتها الرامية إلى تأكيد فاعليتها كجهاز قادر على خدمة القطاع المدنى من خلال ما تقوم به من مشروعات وما تقدمه من خدمات تكاد تتسع لتشمل العديد من جوانب الحياة المدنية ، وإذا كان المستفيد الأول من تلك المشروعات هم أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم ، وذلك بتحقيق اكتفائهم الذاتى من السلع والخدمات إلا أن هناك قدراً كبيراً من المشروعات خاصة الكبرى كتشييد الكبارى وتجديد شبكات التليفونات . الخ . تقوم بها القوات المسلحة بهدف تخفيف العبء عن المواطنين وعن الحكومة وذلك باختصار عامل الوقت والتكلفة ، وتتمثل أهم المجالات التى أسهمت فيها القوات المسلحة خلال ١٩٨٦ فى الآتى :

● في مجال الإسكان :

- التخطيط لإنشاء مدينة عسكرية لعائلات الضباط بمنطقتى «سدى برانى» و «مرسى مطروح» والبدء فى إنشاء مدينة عسكرية بمنطقة «هاكستب» .

- افتتاح مدينة «جنيقة» فى السويس التى أقيمت ضمن خطة القوات المسلحة لبناء عدد من المدن العسكرية .

● في مجال الإنشاءات الهندسية :

- البدء فى إنشاء نفق وكوبرى علوى بمنطقة «مصر الجديدة» شرق القاهرة لتخفيف حدة الاختناقات بهذه المنطقة ، فضلاً عن كوبرى للمشاة بمنطقة القناطر الخيرية .

- الاشتراك مع شركة صينية لإقامة «مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات» على مساحة ٦٠ فداناً بتكاليف ٧٧ مليون جنيه بقرض طويل الأجل من الصين وينجز المشروع فى ثلاث سنوات .

● في مجال استصلاح الأراضى :

- أعلن عن تكليف كتاب «شباب التعمير» بتنفيذ ٣

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦

لم تكن بعيدين عن الحقيقة حين قررنا في مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي الاول لعام ١٩٨٥ ، أن صدوره ، يمثل حدثا فكريا ينبغي أن نتوقف عنده قليلا لتأمل دلالاته . ويبدو مصداق ذلك في الترحيب الواسع المدى بصدوره في الدوائر العلمية والسياسية في مصر والعالم العربي ومراكز الأبحاث الدولية.

ولو تأملنا التحليلات والعروض التي نشرت في الصحافة المصرية والعربية لادرشنا أن التقرير الاستراتيجي العربي قد لبي حاجة موضوعية لصناع القرار والسياسيين والباحثين والمتقنين والمهتمين بشؤون عام . ذلك أننا نعيش في عالم يسوده صراع الأيديولوجيات ، والتي ترسم في ضوئها استراتيجيات الدول . ونحن في الوطن العربي - ونتيجة لموقعه الاستراتيجي الفريد - نجد أنفسنا في مواجهة مستمرة ومعتدة مع استراتيجيات الدول العظمى . أنتى لها مصالح حيوية تسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ عليها . والوطن العربي منذ استخلف نفسه من نير الاستعمار والاحتلال في الخمسينيات انغمس بعمق في خوض معارك متداخلة : معركة النهضة التي تهدف إلى تحقيق التنمية للجماهير والوصول إلى آفاق المعاصرة ، ومعركة التحرير واستقلال الإرادة التي تسعى إلى القضاء على كل صور الهيمنة الأجنبية ، ومواجهة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي بكل ما يحمله من مخاطر على الأمن القومي العربي ، وأخيرا وقد يكون أولا معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الأجنبية والخطط الإقليمية التي تقاوم حشد طاقات الأمة العربية وبروز العرب كقوة فاعلة على المستوى الدولي.

غير أن ذلك ، نريد أن نذكر فيه في هذه المقدمة أن صدور التقرير الاستراتيجي العربي لم يكن سوى خطوة أولى من خطوات مشروع متكامل ، سيتلوها عقد المؤتمر الاستراتيجي العربي سنويا . وسيعقد المؤتمر الأول في عمان عاصمة الأردن في سبتمبر ١٩٨٨ والهدف موضوعيا خلاقة للعقل الاستراتيجي العربي بما يسمح للوطن العربي بمجابهة التحديات الكبرى الماثلة في الأفق أمامها مع قدوم القرن الحادي والعشرين .

من المقدمة .

سعر النسخة خارج جمهورية مصر العربية
١٥ دولارا أو ما يعادلها

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت ١٠٣

